شرح الأشموني

على

الشافية

تأليف

[illegible]

تحقيق وتعليق

[illegible]

رسالة

مقدمة إلى [illegible]

في

[illegible]

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مقدّمة التعليق

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن مضى أمره في الأشياء • وعلّم آدم الأسماء • الواقف على الضمائر • والكاشف عن السرائر •

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين • وخاتم النبيّين • محمّدٍ المضموم بعثته بفتح باب الرَّحمة • والمكسور قلبه بحركة غدر الأُمّة •

وعلى آله؛ أبواب الهدى • وكلمات التقوى • المتفرّعين على مصدره الصحيح • والمتهدّلين عن غصنه الفصيح • ولاسيّما مضارع الأنبياء • ومصدر الأوصياء • قائد الغُرّ المُحَجّلين • عليّ أميرالمؤمنين • واللعن المضاعف على أعداء آل الرسول • الهاجمين على بيت البتول • من الأوّلين والآخرين • إلى قيام يوم الدين.

أمّا بعد: فيقول المتمسّك بالثقلين • والمتنفّرُ عن الوثَنَين • أبوالقاسم شرف الدين، محمّد زكي الجعفريّ العلويّ الحسينيّ المدعوّ بالأديب الدرّه صوفيّ ابن المرحوم حافظ علي المولوي ـ تغمّده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه ـ:

إنّي لمّا قضيت من علم التصريف وطري • وأجلت في كتب قواعده وأبوابه قداح نظري • رأيتُ شرح الشّافية الحاجبيّة • لنجم الأئمّة وفاضل الأُمّة رضيّ الدين

محمّد بن الحسن الغرويّ الأسترآباذيّ ـ رحمه الله ـ ، كتاباً جليل الخطر ، محمود الأثر ، حاوياً من أُصول الفنّ على أُمّها ، ومن فروعه على نكاتها ، جامعاً بين الدلائل والمباني ، وتكثير المسائل والمعاني ، بالغاً في توضيح المناسبات ، محقّقاً في توجيه المباحثات ، من أصحّ الكتب المعتبرة شأناً ، وأدقّها وأعظمها نُكَتاً ومعناً .

كما أنّ شرح الكافية الحاجبيّة له أيضاً من أجلّ الكتب النحويّة قدراً ، وأحواها وأجمعها سرّاً ، فهو ـ رحمه الله ـ قد أودع في كتابيه تحقيقات لم يسبقه أحدٌ إليها ، ولا حام طائرُ فكر المحقّقين حَوالَيْها .

فهما كتابان تفتخر الشيعة بهما ، ولا غَرْوَ ، فإنّه ـ رحمه الله ـ كان مستجيراً بذمّة باب مدينة علم الله في «النجف الأشرف» ، ومستظِلّاً بظلّ وِلائه الأورف ، وببركاته ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ حاز الكتابان مكانهما ، وأحرز تصريفه ونحوه شأنهما ، وأملى الكتابين في الحضرة المقدّسة الغرويّة ، فقال في مقدّمة «شرح الكافية» : «فإن جاء مرضيّاً فببركات الجناب المقدّس الغرويّ ، وإلّا فمن قصور مؤلّفه فيما ينتحيه» ، وقال في مقدّمة «شرح الشافية» : «وعلى الله المعوّل في أن يوفّقني لإتمامه بمنّه وكرمه ، وبالتوسّل بمَن أنا في مقدّس حرمه ، عليه من الله أزكى السَّلام ، وعلى أولاده الغُرّ الكِرام» .

وهو يقصد بهذا وذاك أميرالمؤمنين عليّاً ـ عليه السلام ـ فإنّه مدفون في جنّة الغري ، ومنسوب إليها فيقال له : الغرويّ ، ويقصده ابن أبي الحديد حيث يقول ـ على وزن الكامل ـ :

يا برق إن جئتَ الغريَّ فقل له ... أثراك تَعْلَمُ من بأرضك مُوْدَعُ

فيك ابن عمران الكليم وبعده ... عيسى يسقّيه وأحمد يَتْبَعُ

بل فيك جبريل وميكال وإسْـ ... ـرافيل والملأ المقدّس أجمعُ

فيك الإمام المرتضى فيك الوصـ ـيّ المجتبى فيك البطين الأنزعُ[1]

إلّا أنّ شرحه على «الشافية»، كشرحه على «الكافية»، كان صعب الوصول للمُنتهي، فما ظنّك بالمتوسّط والمبتدي، فكانت الحاجة ماسّةً إلى تسهيله على الطالبين، وتقريبه إلى أذهان الراغبين.

وقد قام بهذا الأمر الخطير، والعمل الشاقّ المرير، ـ في محلّه أهله ـ، الحسن بن محمّد المعروف بالأديب النَّيْسابوري، بالتلخيص والتوضيح، والتحرير والتنقيح، لكنّه قد أفرط في الاختصار، وجاوز حدّه في الاقتصار، وكان ذلك في غير موضع من الكتاب، فجاء الكلام معقّداً، والمقصود مقفّلاً، وهذا أمر يقتضي الإيضاح والبيان، والتوضيح والتبيان، وهذا التعليق الذي سمّيته بـ«تبيين المرام، من مشكل شرح النِّظام» لحلّ هذا المعضل، وفتح قفل هذا المشكل.

ولم يبادر قبلي إلى تحقيق هذا الكتاب ـ فيما أعلمه ـ إلّا واحد، وهو بعض القاصرين من المعاصرين، وكان من الجاهلين المتظاهرين بالعلم، ولم يكن من رجال هذا الكتاب فكان من دأبه إذا وقف على مثلٍ سائر، أو شعرٍ لشاعر، عقّبه بقوله: لم أقف له على قائل، ثمّ إنّه ذبح نفسه بغير سكّين في ضبط الحركات والسكنات وأغرق شخصه في بحار حركات الإعراب كمن يسبح في بحر عميق من غير أن يعرف طرق السباحة.

وأنت إذا رأيت حواشيه التي شوّه بها سمعة الحواشي وصوّر منها الغواشي، تؤيّد قولي وتدور حولي، لأنّي لست بباحث عن عورة ومتتبّع عن عثرة ولا بِمُفَنِّدٍ أو منذِّد ولكنّي أرى أنّ الإنسان إذا لم يكن فارساً لمضمار يجب عليه أن لا يدخله مع الآخرين، إذ السكوت أستر، والعيّ خير من منطق يفضح صاحبه ولنعمّا قال

---

(١) القصائد السبع العلويّات مع الهاشميّات: ١٣٧.

جدّي أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليه: «المرء مخبوء تحت لسانه»، و: «قيمة كلّ امرئ ما يحسنه».

ثمّ أُطيل التعجّب من هؤلاء الجهلة كيف يسمحون لأنفسهم الدخول في زمرة أهل العلم والقلم بلا علم تعلّموه أو صناعة أتقنوها ثمّ يُضلّون كثيراً ويَضِلّون عن سواء السبيل.

يا أَسَفي على أصحاب المطابع كيف يطبعون تآليف هؤلاء القاصرين الذين لا قيمة لهم ولكتبهم عند أُولي الألباب ثمّ لا يقيمون لأهل العلم وزناً، وهاهنا وثمّ وفي كلّ مكان تندرس آثارهم القيّمة وأخبارهم النفيسة:

بؤساً لهذا الزمان من زَمَنٍ كلّ تصاريف أمره عجبُ

أصبح حرباً لكلّ ذي أدبٍ كأنّما ناك أُمّه الأدبُ

وقال دعبل الخزاعي:

وقد علمتُ، ومالي ما أعيش به أنّ التي أدركتني حرفة الأدب[1]

ولست أدري لماذا اقتحم الرجل في هذه الأبحاث الغامضة التي يتيه فيها الناقد البصير والأديب الخبير؟! لماذا اقتحم فيها مع ضعف رأيه وجهله بقواعد «التصريف» وأحوال الشعراء وأقوال العلماء مع عدم معرفته غوامض الكتاب؟! أنا لا أدري لعلّ القاصر نفسه يدري فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

ثمّ اعلم أنّي عارضت الكتاب بأُصوله المختلفة ونسخه المتعدّدة فأثْبَتُّ ما ثبتت عندي صحّته ولم أثبت ماسوى ذلك في أسفل الورق كما يفعله المعاصرون إذ ليس في ذلك كثير فائدة عند أُولي الألباب وما نبّهت على ذلك أيضاً إلّا على النزر اليسير المعتدّ به.

---

(١) ديوان دعبل: ١١٣.

واعتمدت في تصحيح المتن الحاجبيّ على متن المحقّق الغرويّ الأسترآباذيّ الذي على أساسه شرح الكتاب وحقّقه جماعة من أهل العلم في الجامع الأزهر[1]، وجعلوه في أربعة أجزاء ونشروه عام ١٣٩٥ هـ.

---

(١) وقالوا في خاتمة الجزء الثالث: قد اعتمدنا في تصحيح هذا الكتاب ـ سوى جميع النسخ المطبوعة ـ على نسخة خطّيّة فرغ ناسخها من كتابتها في شهر صفر الخير من عام سبع وخمسين وسبعمأة، وقد وجد بآخر هذه النسخة ما نصّه:

«والحمد للّه ربّ العالمين، وصلاته على سيّدنا محمّد وعترته الطاهرين، وسلّم تسليماً كثيراً، وفّق الله تعالى لإتمام تصنيفه في ربيع الأوّل سنة ثمان وثمانين وستّمأة بالحضرة الشريفة الغرويّة على مشرّفها أفضل التحيّة والسلام».

فنهاية تأليف هذا الشرح هي سنة وفاة الشارح ـ رحمه الله ـ وبين كتابة النسخة التي اعتمدنا عليها في تصحيح الكتاب ووفاة المؤلّف تسعة وستّون عاماً، والله الموفّق والمستعان وهو وحده الذي يجزي المحسنين.

عثرةٌ لا تُقال: لقد خان المؤلّف هؤلاء العلماءُ في غير موضع من الكتاب بِصَرْفِ عباراته عمّا قاله إلى ما يوافق أهوائهم المبتدعة إذ الشارح الرضي ـ رحمه الله ـ من أصحابنا الإماميّة الإثني عشريّة فحيثما يمرّ ذكر أمير المؤمنين أو أحد من أولاده الطاهرين، يعقّبه بقوله: «صلوات الله عليه»، وهؤلاء الخونة غيّروها إلى: «رضي الله عنه».

ونحن الشيعة ندعو بالرضوان لغير المعصوم أو لمن عبد الأصنام ثمّ أسلم وليس أمير المؤمنين وأولاده من هؤلاء حتّى نقول فيه وفيهم هذه العبارة ـ رضي الله عنه ـ وأهل الخلاف معترفون بذلك ولذا ترى قدمائهم يعقّبون ذكر أمير المؤمنين بقولهم: «كرّم الله وجهه»، إشعاراً بتلك الفضيلة كما صرّح بذلك الشبلنجي في «نور الأبصار»؛ فالعبارة اللائقة بشأنه وشأن أولاده عليه وعليهم السلام، هي: «صلوات الله عليه وعليهم»، أو: «سلام الله عليه وعليهم»، أو: «عليه وعليهم السلام»، كما هو معروف عندنا. وكذا صنعوا مع شرحه على «الكافية».

وغيّروا عبارات كتب الإماميّة عن معتقداتهم إلى ما يعتقدون كما فعلوا مع «أمالي ⇐

ولنختم المقدّمة بذكر أمرين: الأوّل: لقب الشّارح الأديب وأنّه كيف يتلفّظ حتّى يكون صحيحاً. والثاني: اختصار ترجمته الكاشف عن اعتقاده.

أمّا الأوّل: فالّذي لا يرتاب فيه ذو مُسْكة أنّه نِظَامُ الدّين ـ بكسر النّون المعجمة وفتح الظاء المشالة مخفّفاً ـ وكثيراً ما يحذفون المضاف إليه من اللقب ويعوّضون عنه بـ«ـأل» الداخلة على المضاف فيقولون ـ في نسبة هذا الكتاب إليه مثلاً ـ: «شرحُ النِّظام».

وزعم بعض المتطفّلين على موائد العربيّة أنّه «النَظّام» ـ بفتح النّون وشدّ الظّاء ـ وزان «شدّاد»، وأنّه صيغة مبالغة للفاعل ومنشأ غلطه شيئان: الأوّل: الشهرة التي لا أصل لها، لأنّ الطلبة ـ في زماننا ـ هكذا يتلفّظون خطأً. والثاني: تقليد الرّجل الجاهل عن الجاهلين في تلك الشهرة الكاذبة. والعجب أنّه اختلق لذلك الزعم دليلاً تضحك منه الثكلى فالتشديد في الكلمة المعهودة نشأ من خفّة علمه وقلّة بصيرته وتقليده الأعمى.

وأمّا الأمر الثاني: فهو نِظام الدين الحسن بن محمّد بن الحسين النيسابوريّ

⇐ المرتضى» و«كشكول الشيخ البهائيّ»، ولم يكتفوا بهذا القدر حتّى تجاوزوا إلى تغيير عبارات كتب أصحابهم من أهل الخلاف ـ حيثما ذكر فيها فضيلة من فضائل آل محمّد صلّى الله عليه وآله ـ.

فتجد في الطبعات القديمة من صحاحهم ومسانيدهم أحاديث في فضائل آل الرسول ـ صلّى الله عليه وآله ـ لا تجدها في الطبعات الحديثة، وأصرّوا بنصب العِداء لآل محمّد صلّى الله عليه وآله.

فإذا جمع رجل منهم ديواناً لشاعرٍ حذف أشعاره التي في مدح آل الرسول صلّى الله عليه وآله أو رثائهم ـ كما فعلوا بديواني حسّان وأبي تمّام ـ فكأنّهم لم يفهموا من آية المودّة إلّا العداوة ولم يقرؤوا من آية المباهلة إلّا المباعدة وغفلوا عن آية: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾.

المتوفّى سنة ٧٢٨ هـ كما في «كشف الظنون» و«هديّة العارفين» والجزء الثاني عشر من فهرست مخطوطات المكتبة الرضويّة الصحيفة: ١٦٦ وعدّه فيه من مشاهير العلماء في القرن الثامن من الهجرة النبويّة وذكر فيه أنّ الشارح الأديب ألّفه بالتماس رجل يُسمّى مجدالدين إسماعيل ابن القاضي ركن الدّين يحيى بن إسماعيل. والله أعلم بحقيقة الحال.

قال بعضهم: وأمره في الفضل والأدب والتبحّر والتحقيق وجودة القريحة أشهر من أن يذكر، وكان من كبراء الحفّاظ والمفسّرين، انتهى.

وقال الأمين: ويظهر أنّه كان ماهراً في جُلّ العلوم فهو حكيم في الحكماء، ومفسّر في المفسّرين، حافظ للقرآن، نحويّ وصرفيّ في النحويّين والصرفيّين، رياضيّ في الرياضيّات، أهمّها الحساب والهيئة، منجّم في المنجّمين، مؤلّف في جميع هذه العلوم مؤلّفاتٍ مشهورةً، مشهور بذلك بين علماء أهل زمانه ـ كما أشار إليه في خطبة كتاب التفسير ـ «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» ـ بقوله: وإذ وفّقني الله تعالى لتحريك القلم في أكثر الفنون المنقولة والمعقولة[1]، انتهى.

وأمّا اعتقاده فهو عاميّ المذهب أُصولاً وفروعاً، وهو ينادي بهذا في غير موضع من تفسيره، وكلّ أحد أعلم بما في نفسه من غيره وكون المؤلّف منتمياً إلى نحلة باطلة لا يمنعنا الاستفادة من كتبه بل بذلك أمرنا الإمام المفروض طاعته على الثقلين، فقال: «خذوا العلم ولو من أهل النفاق». وقال النبيّ صلّى الله عليه وآله: «الحكمة ضالّة المؤمن أينما وجدها أخذها» ـ وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب.

---

(١) أعيان الشيعة ٥: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

خطبة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

أحمدك[2] .....

---

(١) افتتح الشارح كتابه بها، اقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بخبر: «كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» أي ناقص غير تامّ فيكون قليل البركة. قال بعضهم: ينبغي لكلّ شارع في تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء: البسملة، والحمدلة، والتصلية على رسول الله وآله، والشّهادتين، وتسمية نفسه، وتسمية الكتاب، والإتيان بما يدلّ على المقصود ـ براعة الاستهلال ـ ولفظ «أمّا بعد».

(٢) المستعمل في فواتح الكتب واحد من ثلاثة ألفاظ، الحمد والشكر والمدح، ولكلّ منها معنيان: لغويّ واصطلاحيّ؛ فالمجموع ستّة:

الأوّل: الحمد لغةً، وهو الثناء باللسان على الجميل الاختياريّ سواء كان في مقابلة نعمة أم لا. فمورده اللسان ومتعلّقه أعمّ.

الثاني والثالث: الشكر لغةً والحمد عرفاً وكلّ واحد منهما: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنّه منعم فموردهما أعمّ ومتعلّقهما النعمة.

الرابع: الشكر عرفاً وهو: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خُلِق لأجله.

الخامس: المدح لغةً وهو الثناء باللسان على الجميل الغير الاختياري كحسن اللؤلؤ وصفاء اللون وأمثال هذين.

السادس: المدح عرفاً وهو ما يدلّ على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل كـ «مدحت عليّاً ـ صلوات الله عليه ـ على شجاعته وعدالته ويقينه». والجملة خبريّة لفظاً، إنشائيّة معنًى ـ إذ المراد إيجاد الحمد لا الإخبار بأنّه سيوجد ـ.

اللّهمّ[١] على أن وفّقتني[٢] لصَرْفِ[٣] .....

---

(١) بضمّ الهاء وفتح الميم المشدّدة لا اختلاف فيه بين النحويّين في اللفظ ولكن اختلفوا في المعنى؛

فقال الفرّاء: معنى «اللهُمَّ»: «يا اللهُ أُمَّ بخير» وأبطله الزجّاج من جهات:

إحداها: أن «يا» ليست في الكلام.

والأُخرى: أنّ هذا المحذوف لم يتكلّم به على أصله كما تكلّم بمثله.

وثالثها: أنّه لا يُقَدَّمُ أمام الدعاء هذا الذي ذكره.

وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويّين ـ الموثوق بعلمهم ـ: «اللّهمّ» بمعنى: «يا الله»، وإنّ الميم المشدّدة عوض من «يا»، لأنّهم لم يجدوا «يا» مع هذه الميم في كلمة واحدة، ووجدوا اسم الله مستعملاً بـ«يا» ـ إذا لم يذكروا الميم في آخر الكلمة ـ فعلموا أنّ الميم في آخر الكلمة بمنزلة «يا» في أوّلها، والضمّة التي هي في الهاء هي ضمّة الاسم المنادى المفرد، والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها.

قال الزجّاج: وزعم الفرّاء أنّ الضمّة التي هي في الهاء ضمّة الهمزة التي كانت في «أُمّ» وهذا محال أن يُتْرَكَ الضمّ الذي هو دليل على نداء المفرد وأن يجعل في اسم الله ضمّة «أُمّ»، هذا إلحاد في اسم الله. [اللسان مادّة «أله» ١٣: ٤٧٠]

(٢) قال اليزدي ـ في «حاشية التهذيب» ـ: هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير.

(٣) اعلم أنّ الشارح استعمل في مقدّمة الشرح صِناعة بَراعة الاستهلال ـ كما لا يخفى ـ وهي كون ابتداء الكلام مناسباً للمقصود وتقع في ديباجات الكتب كثيراً، وهي على نوعين:

أحدهما: أن يذكر في المقدّمات ألفاظ لها معانٍ اصطلاحيّة ويقصد بها المعاني اللغويّة ـ كما في الكتاب ـ فإنّ «الصَّرف» و«الكلمة» و«الباب» و«الفعل» و«الاسم» و«الحرف» و«الظرف» وغير ذلك كلّها لها معانٍ عرفيّة ولكن لم يقصد بها إلّا المعاني اللغويّة.

والثاني: أن يذكر فيها ألفاظ جعلت أسماءً للكتب المدوّنة في الفنّ المقصود ولكن لا يقصد بها إلّا المعاني اللغويّة كما ترى في مقدّمة كتاب «معالم الدين وملاذ المجتهدين»، حيث ذكر ابن الشهيد الثاني أسماء الكتب الفقهيّة وقصد بها المعاني اللغويّة.

رَيْعان الشَّباب[١]، في اقتناء العلوم والآداب، وأسألك يا ذا المنّ أن تُثْبِتَني على كلمة هي للنّجاة باب[٢]، ثمّ على فعل الخيرات التي فيها كمال الإنسان بلا شكّ

---

(١) قال صاحب اللسان: ورَيْعُ كلّ شيءٍ ورَيْعانه، أوّله وأفضله، ورَيْعان المطر أوّله ومنه رَيْعانُ الشَّباب، قال:

قد كان يُلْهِيكَ رَيْعَان الشَباب، فقد ... ولّى الشَّباب وهذا الشَّيْبُ مُنْتَظَرُ

[اللسان مادة «ريع» ٨: ١٣٩]

(٢) هي كلمة «لا إله إلّا الله»، أورد أبو عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوريّ ـ المتوفّى سنة ٤٠٥ هـ ـ في «تاريخ نيسابور»: أنّ عليّ بن موسى الرضا ـ عليه السلام ـ لمّا دخل «نيسابور» وشقّ سوقها وعليه مِظلّة لا يرى من ورائها، تعرّض له الحافظان: أبو زرعة الرازي ومحمّد بن أسلم الطوسي ومعهما من طلبة العلم والحديث ما لا يحصى، فتضرّعا إليه أن يريهم وجهه ويروي لهم حديثاً عن آبائه فاستوقف البَغْلة وأمر غِلْمانه بكشف المِظلّة وأقرّ عيون تلك الخلائق برؤية طلعته المباركة فكانت له ذؤابتان مُدليتان على عاتقه والناس بين صارخ وباكٍ ومتمرّغ في التراب ومُقبّل لحافر بغلته، فصاحت العلماء: معاشر الناس، أنصِتوا فأنصتوا واستملى منه الحافظان المذكوران فقال:

حدّثني أبي موسى الكاظم، عن أبيه جعفر الصادق، عن أبيه محمّد الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن أبيه شهيد كربلاء، عن أبيه عليّ بن أبي طالب قال: حدّثني حبيبي وقرّة عيني رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قال: حدّثني جبرئيل قال: سمعت ربّ العزّة يقول:

«كلمة لا إله إلّا الله حصني فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني أمن من عذابي»، ثمّ أرخى الستر، فَعُدَّ أهل المحابر والدَّوَى الذين كانوا يكتبون فأنافوا على عشرين ألفاً. إلى هنا مجمع عليه بين الإماميّة وأهل الخلاف وتفرّد الصدوق ـ رحمه الله ـ في «عيون أخبار الرضا» بزيادة: فلمّا مرّت الراحلة نادانا: بشروطها وأنا من شروطها.

قال ابن حجر: قال أحمد: لو قرأت هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنّته.

وقال عبدالله بن طاهر: هذا سعوط المجانين إذا سعط به المجنون أفاق.

⇐

وارتياب ، وأعوذ باسمك العظيم أن أعبدك على حرف[١] ، وعزمت عليك بوجهك[٢] الكريم الذي لا يَسَعُهُ ظرف ، أن تجعل مستقبل أمري خيراً ممّا مضى ، حتّى يكون حالي في مآلي أن ألقاكَ محصولَ المُنَى .

والصّلاة على من صحّ بمقدمه اعتلالُ الأديان ، وأُدغمَ في بعثته صلاح الإنسان ، ثمّ على آله[٣] .....

⇐ وهذا هو الحديث المشهور الذي يسمّى بـ «سلسلة الذهب» ويكتب مع سنده في أكفان الموتى تبرّكاً به .

وهذا الحديث أورده من أهل الخلاف ابن حجر في «الصواعق» والشبلنجي في «نور الأبصار» وابن الصبّاغ المالكي في «الفصول المهمّة» كلّ في ترجمة الإمام الرضا ـ عليه السلام ـ .

(١) في هذه الفِقْرَة صِناعة الاقتباس من الكتاب وهو : أن يضمّن الكلام نثراً كان أو نظماً شيئاً من القرآن أو الحديث على وجه لا يكون فيه إشعار بأنّه من القرآن أو الحديث . فالأقسام أربعة لأنّ الاقتباس إمّا من القرآن أو الحديث وعلى التقديرين فالكلام إمّا منظوم وإمّا منثور . والآية المقتبس منها هي قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ . وقال الشارح في تفسيره : «على حرف» أي على طَرَفٍ من الدِّين لا في وسطه فهذا مَثَل لكونه مضطرباً في أمر الدّين غير ثابت القدم كالذي يكون على طَرَف العسكر وينهزم بأدنى سبب ، وباقي الآية تفصيل لهذا الإجمال .

[غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥ : ٦٧]

(٢) قال ابن فارس : الواو والجيم والهاء أصل واحد يدلّ على مقابلة لشيء وربّما عبّر عن الذات بالوجه ، قال :

أستغفر الله ذنباً لَسْتُ مُحْصِيَه ربَّ العباد إليه الوجه والعمل

[معجم اللغة ٦ : ٨٨]

(٣) المراد بآل النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بنصّه ـ عليه السلام ـ هو أمير المؤمنين عليّ وفاطمة ⇐

.....

⇒ والحسن والحسين وأولادهما وهذا ممّا اتفق عليه الإماميّة وأهل الخلاف وحسبك منهم ابن حجر في «الصواعق المحرقة» فإنّه قال بعد ذكر أسماء هؤلاء ـ عليهم السلام ـ: وصحّ أنّه صلّى الله عليه (وآله) وسلّم، جعل على هؤلاء كساء وقال: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي وحامتي أي خاصّتي أذهب عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيراً» وفي أُخرى: ألقى عليهم كساءً ووضع يده عليهم ثمّ قال: «اللّهمّ إنّ هؤلاء آل محمّد فاجعل صلواتك وبركاتك على آل محمّد إنّك حميد مجيد».

أورد المتّقي الهندي في «كنز العمّال» في باب الصلاة على النبيّ صلّى الله عليه وآله: «ما من دعاءٍ إلّا بينه وبين الله حجاب حتّى يصلّى على النبيّ وآله، فإذا فعل ذلك انخرق الحجاب ودخل الدعاء فإذا لم يفعل يرجع الدعاء».

قال المناوي في «فيض القدير»: روى الطبراني: «كلّ دعاء محجوب حتّى يصلّى على محمّد وآل محمّد». قال الهيثمي: رجاله ثقات.

وقال فيه: «الدعاء محجوب عن الله حتّى يصلّى على محمّد وأهل بيته».

روى البيهقي في «السنن» بسنده عن أبي مسعود قال: «لو صلّيت صلاة لا أُصلّي فيها على آل محمّد لرأيت أنّ صلاتي لا تتمّ».

روى الدارقطني في «السنن» بسنده عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله صلّى الله عليه (وآله) وسلّم: «من صلّى صلاة لم يصلّ فيها عليّ ولا على أهل بيتي لم تقبل منه».

قال ابن حجر في «الصواعق» ـ عند التكلّم على الآية الثانية من الآيات الواردة في أهل البيت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا﴾ ـ: صحّح عن كعب بن عجرة قال: لمّا نزلت هذه الآية، قلنا: يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلّم عليك فكيف نصلّي عليك؟ فقال: قولوا: «اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد». ثمّ قال: ويروى: «لا تصلّوا عليّ الصلاة البتراء»، فقالوا: وما الصلاة البتراء؟ قال: «تقولون: اللهمّ صلّ على محمّد» وتمسكون، بل قولوا: «اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد». ولا ينافي ما تقرّر حذف الآل في «الصحيحين» ⇐

المنتسبين إلى أكرم أرومة[١]. وأطهر جُرثومة[٢]. وعلى صحبه جموع الضّياء. وشموع الاهتداء. ما وُجِدَ للرّياح تصريف[٣]. وقَصَدَ نحو المحيط خفيف.

⇐ لأنّ ذكر الآل ثبت في روايات أُخرى. قال: وللشافعيّ:

يا أهل بيت رسول الله حبّكمُ ... فرض من الله في القرآن أنزله

كفاكم من عظيم القدر أنّكموا ... من لم يصلّ عليكم لا صلاة لَه

قال في «المصباح»: وأصله عند بعض «أَوَل»، تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألِفاً مثلُ قال.

قال البطليوسيّ في «كتاب الاقتضاب»: ذهب الكسائيّ إلى منع إضافة «آل» إلى المضمر فلا يقال: آله بل أهله. وهو أوّل من قال ذلك، وتبعه النّحّاس والزُّبَيْديُّ وليس بصحيح إذ لا قياس يعضده ولا سماع يؤيّده. قال بعضهم: أصلُ «الآلِ»: «أهل»، لكن دخله الإبدال واستدلّ عليه بعود الهاء في التصغير فيقال: «أُهيل» اهـ. [الصواعق: ١٤٣ ـ ١٤٦، كنز العمّال ١: ١٧٣، فيض القدير ٥: ١٩، ٣: ٥٤٣، سنن البيهقي ٢: ٣٧٩، سنن الدارقطني ١: ٣٥٥، المستطرف: ٥٨٢ ـ ٥٨٣، المصباح المنير: ٢٩]

(١) قال ابن الأثير: الأرومة بوزن الأكولة الأصل.

(٢) قال ابن منظور: الجرثومة ـ بضمّ الجيم والثاء ـ الأصل، وجُرثومة كلّ شيء أصله ومجتمعه. [لسان العرب ١٢: ٩٥]

(٣) فيه صنعة التأبيد، وهو تعليق الشيء بأمر يفيد الأبديّة كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾. وكقول دعبل بن عليّ الخزاعي شاعر الإمام الرضا ـ عليه السلام ـ يرثي أهل البيت ـ عليهم السلام ـ:

سأبكيهِمُ ما ذَرَّ في الأرض شارقٌ ... ونادى منادي الخير بالصلوات

وما طلعت شمس وحان غروبها ... وباللّيل أبكيهم وبالغدوات

يقول الشارح: صلوات الله وسلامه على النبيّ وآله ما دام وجد للرياح تصريف وذلك أمر يقتضي التأبيد إذ التصريف ثابت للرياح إلى يوم القيامة فصلاته تكون إلى ذلك اليوم، وكذلك قوله: «وقَصَدَ نَحْوَ المُحِيْطِ خفيف» فإنّ الشيء الخفيف يقصد الفضاء بتصريف ⇐

أمّا بعد[1]: .....

⇐ الريح إيّاه والشيء الخفيف يقصد ويعلو على الجوّ ما دام الأرض أرضاً والسماء سماءً فكذلك صلاة الشارح وسلامه. قال التفتازاني: و«الخفّة» هي كيفيّة تقتضي بها الجسم إلى أن يتحرّك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق و«الثّقل» كيفيّة تقتضي بها الجسم أن يتحرّك إلى صوب المركز لو لم يَعُقْه عائق، وكلّ منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الإنسان من الحجر إذا أسكنه في الجوّ قسراً فإنّه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزِقّ المنفوخ فيه إذا حبسه بيده تحت الماء قسراً فإنّه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه. [ديوان دعبل: ١٤٢، المطول: ٣١٨]

(١) ينبغي للمتكلّم أن يتأنّق في ثلاثة مواضع من كلامه حتّى يكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً وأصحّ معنًى.

أحدها: الابتداء لأنّه أوّل ما يقرع السمع فإن كان عذباً حَسَنَ السَبْكِ، صحيح المعنى، أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلّا أعرض عنه ورفضه وإن كان الباقي في غاية الحسن.

وأحسن أنواع الابتداء ما ناسب المقصود وكان فيه إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله ليكون المبدأ مشعراً بالمقصود والانتهاء ناظراً في الابتداء ويسمّى ذلك بـ «براعة الاستهلال».

وثالثها: الانتهاء، فيجب على البليغ أن يختم كلامه شعراً كان أو خطبةً أو رسالةً بأحسن خاتمة لأنّه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فإن كان مختاراً حَسَناً تلقّاه السمع واستلذّه حتّى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يُتَناول بعد الأطعمة التفهة وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس حتّى ربّما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق.

وثانيها: الخروج ممّا ابتدئ به الكلام وافتتح به المقال من نسيب أو غيره إلى المقصود، ثمّ إن كان ذلك مع مراعاة المناسبة بين المبدأ والمقصود فهو تخلّص وإلّا ⇐

فقد[١] اقْتَرَحَتِ الواردةُ عَلَيَّ ، والمختلفةُ[٢] لديّ ، اقتراحاً[٣] امْتَدَّ مَداه[٤] ، وعَرَقَ

⇐ فاقتضاب أي ارتجال واقتطاع.

ومن الاقتضاب القريب من التخلّص قولهم: «أمّا بعد» ـ بعدَ حمد الله ـ لأنّهم قد انتقلوا من حمد الله والثناء على رسوله وآله إلى كلام آخر من غير رعاية المناسبة بينهما لكنّه يشبه التخلّص من جهة أنّه لم يؤت بالكلام الآخر فجأةً من غير قصدٍ إلى ارتباط بما قبله بل أُتي بلفظ «أمّا بعد» أي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فإنّي أفعل كذا وكذا، قصداً إلى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه ويسمّون قولَهم ـ بعد حمد الله ـ: «أمّا بعد» فصلَ الخطاب.
قال ابن الأثير: والذي أجمع عليه المحقّقون من علماء «البيان» أنّ فصل الخطاب هو «أمّا بعد»، لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمر ذي شأن بذكر الله تعالى وبتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله: «أمّا بعد». أقول: أورد الفاضل الشريشي في «شرح المقامات» في ترجمة سحبان بن وائل، أنّه أوّل من قال: أمّا بعد، وذلك قوله:

لقد علم الحيّ اليمانون أنّني ... إذا قيل أمّا بعد أنّي خطيبها

ويوجد في بعض النسخ: «وبعده» ـ بدون أمّا ـ فيكون ذكر الفاء بعدها على أحد الوجوه: «أ» على توهّم «أمّا» «ب» على تقديرها ـ «أمّا» ـ في نظم الكلام «ج» على نيابة الواو مناب «أمّا». [المثل السائر ٢: ٢٦٠، شرح مقامات الحريري ٢: ٢٢٠، خزانة الأدب ٤: ٣٤٦ـ٣٤٨]

(١) الفاء الداخلة على كلمة «قد» هي الواقعة جواباً لأمّا والاقتراح هو الابتداع من غير سَبْق مثال، ويوجد في النسخ المخطوطة بين «أمّا» وجوابها ما زاده الناسخ من عنده وليس من عبارات الكتاب وهي: «فقد قال المولى الإمام، قدوة علماء الأنام، شارح علوم الأوّلين، وارث الأنبياء والمرسلين، نظام الحقّ والملّة والدين، الحسن بن محمّد النيسابوريّ ـ سقى الله ثراه وجعل الجنّة مأواه ـ».

(٢) أي الجماعة المختلفة والمتردّدة كما أنّ «الواردة» بمعنى الفرقة الواردة.

(٣) مفعول مطلق تأكيديّ لقوله: «اقترحت».

(٤) قال في «المصباح»: المَدى ـ بفتحتين ـ الغاية وبلغ مَدَى البصر أي منتهاه وغايته.

مُداه[١]. أن أشرح لهم التصريف المنسوب إلى الإمام. قدوة الأنام. أعلم المتأخّرين. كاشف أسرار المتقدّمين. جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي عُمَر المعروف بابن الحاجب[٢] ـ جزاه الله عن طلبة العلم خير الجزاء. وبوّأه من دار ثوابه أحسن الإبواء ـ شرحاً يكشف عن وجه المعاني نقابه[٣]. ويذلّل من اللّفظ

---

(١) قال في «المصباح»: «المُدْيَةُ» الشَّفْرَة والجمع: «مُدًى» و«مُدْيات» مثل: «غُرْفة» و«غُرَف» و«غُرْفات» ـ بالسكون والفتح ـ وبنوقشير تقول: مِدْية ـ بكسر الميم ـ والجمع: مِدًى ـ بالكسر ـ مثل: «سِدْرَة» و«سِدَر». [المصباح ٢: ٥٦٧]

(٢) هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدّونيّ ثمّ المصريّ المعروف بابن الحاجب، الملقّب بجمال الدين؛ كان والده حاجباً لعزّ الدين موسك الصّلاحي، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم ثمّ بالعربيّة والقراءات، وبَرَعَ في علومه وأتقنها غاية الإتقان ثمّ انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعها وأكبّ الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدّروس وتبحّر في الفنون وكان الأغلب عليه علم العربيّة وصنّف «الكافية» في النّحو، و«الشّافية» في الصرف والخطّ وشرحهما وصنّف في أُصول الفقه، وكلّ تصانيفه في غاية الحسن والإفادة، وخالف النُّحاة في مواضع، ثمّ عاد إلى القاهرة وأقام بها والناس مُلازمون للاشتغال عليه ثمّ انتقل إلى الإسكندريّة للإقامة بها فلم تَطُلْ مدّته هناك وتوفّي بها ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوّال سنة ستّ وأربعين وستّمائة ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ ابن أبي شامة، وكان مولده في آخر سنة سبعين وخمسمائة بـ«أسنا» ـ بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف ـ وهي بليدة صغيرة من الأعمال القوصيّة بالصعيد الأعلى من مصر. [وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨]

(٣) ولا يخفى ما فيه من الاستعارة فإنّ تشبيه «المعاني» بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات «النّقاب» استعارة تخييليّة، وذكر «الكشف» ترشيحٌ كما أنّ ذكر «الوجه» إيهام.

وتوضيح ذلك أنّ الاستعارة بالكناية ـ على ما ذهب إليه صاحب «الإيضاح» البياني ـ أن ⇐

صعابه، ويجمع مع الإيجاز الإرشاد، ويحوز إلى التفهيم الاقتصاد.

وذلك أنّهم لم يظفروا بشرحٍ يحوي هذه الأوصاف، ويضمّ هذه الأطراف، فلم يكن بُدٌّ من الإسعاف[١]، ولم يحسن الإصرار على الاعتساف[٢]، قضاءً لحقوق الآخاء[٣]، وأداءً لشكر طَرَفٍ من آلاء واهب الآلاء[٤]، فأقبلت على إعطاء مسؤولهم، وتوجّهت إلى استيراء[٥] زِنادِ[٦] مأمولهم، سالكاً في صوغ الكلام

⇐ يشبّه شيء بشيءٍ في النفس ويسكت عن أركان التشبيه ـ المشبّه والمشبّه به ووجه الشّبه وأداته ـ سوى المشبّه والاستعارة التخييليّة أن يثبت للمشبّه شيء من لوازم المشبّه به وبه يدلّ على ذلك التشبيه المضمر في النّفس والإيهام أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد ويراد البعيد، كما أنّ للوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص، وبعيد وهو الطريق المرادة هاهنا، والترشيح أن يذكر شيء يلائم المشبّه به.

(١) أي قضاء الحاجة.

(٢) أي المشي على غير الطريق.

(٣) قال في «المصباح»: «الأخ». لامه محذوفة وهي واو، وتردّ في التثنية على الأشهر فيقال: «أخوان» وجمعه: «إخوة» و«إخوان» بكسر الهمزة فيهما، وقلّ جمعه بالواو والنون، وعلى «آخاء» ـ وزان «آباء» ـ أقلّ. [المصباح ١: ٨]

(٤) قال في «المصباح»: «الألى»: مقصور وتفتح الهمزة وتكسر، النعمة والجمع: «الآلاء» على أفعال مثل «سبب» و«أسباب» لكن أُبدلت الهمزة التي هي فاء ألفاً استثقالاً لاجتماع همزتين. [المصباح ١: ٢٠]

(٥) لفيف مفروق من باب الاستفعال من «وري الزَّنْدُ، يري» من باب «ضرب»، وفي لغة من باب «حسب». أصله: «استِوْراي»، أُبدلت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وقُلبت الياء الأخيرة همزةً ومعناه: طلب خروج النار.

(٦) جمع «زَنْد». قال في «المصباح»: و«الزَّنْدُ» يُقْدَحُ به النّار وهو الأعلى وهو مذكّر أيضاً، والسُّفْلى «زَنْدة» بالهاء ويجمع على «زِناد» مثل: «سَهْم» و«سِهام». [المصباح ١: ٢٥٦]

طريقةً عذراءَ[١] ، ونازعاً في تبيين المرام يداً بيضاء[٢]، قاصداً أن يكون مكتوبي في ساير الشروح كالروح من الأبدان ، أو كالإنسان من العين والعين من الإنسان ، وما شجّعني على القضيّة التي أنا فيها إلّا ما قيل:

١ ـ * إنّ الهدايا على مقدار مُهْدِيها[٣] *

ولعمري[٤] إنّه إن وَجَدَ من جانب الأصحاب والأحباب شرف القبول ، سار في

---

(١) ذكر ابنُ خالويه في أماليه: أنّ سيف الدَّوْلة سأل جماعةً من العلماء بحضرته ذات ليلة: هل تعرفون اسماً ممدوداً وجمعه مقصور؟ فقالوا: لا، فقال لي: ما تقول أنت؟ قلت: أنا أعرف اسمين، قال: ما هما؟ قلت: لا أقول لك إلّا بألف درهم لئلّا تأخذ بلا شكرٍ وهما: «صحراء» و«صحارى» و«عذراء» و«عذارى». [معجم الأدباء ٣: ١٠٠]

(٢) قال الزمخشريّ في «ربيع الأبرار»: الأيدي ثلاثة: يد بيضاء وهي الابتداء بالمعروف، ويد خضراء وهي المكافأة، ويد سوداء وهي المنّ بالمعروف. [الكشكول للبهائيّ ٣: ٦٠]

(٣) المصراع من البحر البسيط على العروض الأولى المخبونة ـ «فعِلن» ـ مع ضربها الثاني المقطوع ـ «فَعْلَن» ـ. حكى القزويني ـ زكريّا بن محمّد بن محمود ـ أنّ الهدهد قال لسليمان عليه السلام: أُريد أن تكون في ضيافتي، قال: أنا وحدي؟ قال: بل أنت وأهل عسكرك في جزيرة كذا في يوم كذا، فحضر سليمان عليه السلام بجنوده فطار الهدهد فاصطاد جَرادة فختقها ورمى بها في البحر وقال: كلوا يا نبيّ الله من فاته اللحم ناله المرق، فضحِك سليمان وجنوده من ذلك حولاً كاملاً اهـ وفي ذلك قيل:

جاءَتْ سليمانَ يوم العرض هدهدة ... أهدَتْ له من جَراد كان في فيها
وأنشدَتْ بلسان الحال قائلةً ... إنّ الهدايا على مقدار مُهْدِيْها
لو كان يهدى إلى الإنسان قيمته ... لكان يُهْدَى لك الدُّنيا بما فيها

[عجائب المخلوقات ٢: ٢٥٨، حياة الحيوان ٢: ٣٣١]

(٤) قال الجامي الهروي في «شرح الكافية»: العَمْر ـ بفتح العين ـ والعُمْر ـ بضمّ العين ـ بمعنًى واحد ولا يستعمل مع اللّام إلّا المفتوحة لأنّ القسم موضع تخفيف لكثرة استعماله. [شرح الجامي مبحث المبتدأ والخبر]

السَّاهرة مسير الصَّبا والقَبُوْل[1]. فالمرجوّ منهم إذا استفادوا منه دعاء يُسْمَع، وكلامٌ يَنْفَع، إنّه يَسْمَعُ ويُجِيْبُ، ولا يَرُدُّ آمِلَهُ ولا يَخِيْبُ، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيبُ.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) قال في «المصباح»: الرِّيْحُ أربع: «الشَّمال» وتأتي من ناحية الشام وهي حارّة في الصيف بارح ـ أي حاملة للتراب ـ و«الجَنُوْب» تقابلها وهي الريح اليمانيّة والثالثة: «الصَّبَا» وتأتي من مطلع الشمس وهي «القَبُوْلُ» أيضاً. والرابعة «الدَّبور» وتأتي من ناحية المغرب.
وقال المبرّد في «الكامل»: هذه أسماء ومصادر، فإذا أردت الأسماء فتحتَ أوائلها وإن أردت المصادر كانت مضمومات الأوائل، انتهى. [المصباح ١: ٢٤٤، الكامل ٣: ٤٤]

قال ـ رضيِ الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنّة مأواه ـ :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ الحمد للّه ربّ العالمين ، والصّلاة على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين . وبعدُ : فقد التمس منّي مَنْ[1] لا يسَعُني مخالفته أن ألحقَ بمقدّمتي في «الإعراب» مقدّمةً في «التصريف» على نحوها ، ومقدّمة في «الخطّ» فأجبته سائلاً متضرّعاً أن ينفع بهما كما نفع بأُختهما ، والله الموفّق ﴾.

[تعريفُ الصرف]

﴿ التصريف : علمٌ بأُصول[2] تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ﴾

---

(١) وهو نجم الدّين أيّوب بن الملك الكامل حاكم الإسكندريّة آنذاك ، وكان حاكماً من سنة ٦٤٣هـ .

(٢) عبارات القوم في التّعريف مختلفة ، فبعضهم يقول كما قال المصنّف ومراده : أنّ التصريف هو العلم بالأُصول والقواعد لا نفس الأُصول والقواعد وإن لم يوجد العالم بها ، قال أميرالمؤمنين عليه السلام في «نهج البلاغة» : «كذلك يموت العلم بموت حامليه» .
وبعضهم يقول : التصريف أُصول تعرف بها الخ ... ومراده أنّ نفس الأُصول والقواعد ⇐

فـ«العلم» كالجنس[1]، .....

⇐ هو العلم وإن لم يوجد العالم بها وهذا هو رأي المحقّق الرضي الغرويّ في «شرح الشافية» حيث اعترض على المصنّف قائلاً: والحقّ أنّ هذه الأُصول هي التصريف لا العلم بها.

واعلم أنّ العلم قد يقال على «الإدراك» ـ المفسَّر بحصول صورة من الشيء عند العقل ـ وعلى «الاعتقاد الجازم المطابق الثابت» وعلى «إدراك الكلّيّ» وعلى «إدراك المركّب» وعلى «ملكة» ـ يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ـ وقد يقال لها: الصِّناعة. والمراد به هنا: هو «الإدراك الكلّيّ».

قال أحمد: وإنّما قال: «علم بأُصول» فأورد لفظ «العلم»؟ لأنّ المراد بالأُصول الأُمور الكلّيّة التي تنطبق على الجزئيّات كقولهم: «إذا اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء» ومن عادتهم أنّهم يستعملون «العلم» في الكلّيّات. ثمّ قال: «يعرف بها» فأورد لفظ «المعرفة» لأنّ المراد بالأحوال هنا الموارد الجزئيّة التي تستعمل تلك الأُصول فيها، كـ «سَيِّد» مثلاً، ومن عادتهم أنّهم يستعملون «المعرفة» في الجزئيّات.

وأتى بالباء في قوله: «بأُصول» لأنّه يقال: «علمه» و«علم به» قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ أو ضمّنه معنى «الإحاطة» فأتى بصلتها فإنّ انتقال الصلة للتضمين.

[نهج البلاغة: ٤٩٧، شرح الشافية ١: ٢، شرح أحمد: ١٣]

(١) وإنّما قال: «كالجنس» ولم يقل: «جنسٌ» مع أنّ التعريف ينبغي أن يكون مشتملاً على الجنس والفصل فالمناسب أن يكون «العلم» جنساً لتعريف التصريف لا كالجنس لأنّ الجنس ما له أفراد كثيرة مختلفة، و«العلم» كذلك؟ والجواب عن سبب هذا التعبير أنّ «العلم» وإن كان له أفراد كثيرة مختلفة لكنّه لا يكون جنساً لأنّ أفراده ليس حسّيّاً وأفراد الجنس حسّيّ ولذا قال الشارح: «كالجنس».

وقال بعضهم في الجواب: التعريف على قسمين: الأوّل: التعريف للشيء الذي كان ⇐

وقُيِّد بـ«أصول»[١] لأنّه لا يمكن حدّ نوع من العلم إلّا باعتبار متعلّقاته التي يُبحَث في ذلك العلم عنها.

و«الأصل»: ما يُبتَنى عليه غيره ويستند تحقّق ذلك الغير إليه وهو في العلوم عبارة عن صورة كلّيّة منطبقة على ما تحته من الجزئيّات ويرادفه «القانون» و«القاعدة» وأمثالهما[٢].

ووصفت «الأُصول» بأنّها «تُعرَف بها أحوال أبنية الكلم»[٣]، ليخرج عن حدّ التصريف العلم بأصول من شأنها أن يعرف بها غير أحوال أبنية الكلم وهي من العلوم ما سوى صنعتي «الإعراب» و«الصرف».

وخرج بباقي الحدّ «صنعة الإعراب»[٤] لأنّها أُصول تُعرف بها أحوال

⇐ له وجود في الواقع ونفس الأمر سواء عرّفه المعرِّف أم لا كـ «الحيوان». والثاني: التعريف للشيء الذي له ليس وجود إلّا باعتبار المعتبِر. فما به الاشتراك باعتبار الأوّل يسمّى «جنساً» وباعتبار الثاني يسمّى «كالجنس» أو بمنزلته فلذلك قيل: «كالجنس» ولم يُقَلْ «جنس».

(١) أي «العلم» من الأُمور الإضافيّة التي لا يمكن تعريفها إلّا باعتبار ما يضاف إليه.

(٢) كالضابطة. قال العريضيّ ـ رحمه الله ـ:

الأصل في الأصل هو الذي بُني ... عليه والفرع هو اسم المبتني
وقد يقال عندنا للقاعدة ... وغيرها من المعاني الواردة

[الألفيّة النوريّة: ٢٢]

(٣) أورد المحقّق الرضي الأستراباذي على تعريف المصنّف بأنّه غير جامع ولا مانع، وغفل عن أنّ مبني التعاريف على التسامح والاكتفاء بالتعريفات اللفظيّة لأنّ معرفة حقائق الأشياء لا يمكن الوصول إليها، لغير علّام الغيوب والراسخين في العلم.

(٤) قال الرضي: لم يكن محتاجاً إليه، لأنّ بناء الكلمة لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، ⇐

الأبنية التي هي الإعراب.

فلا بأس بذكر المبنيّات في «النحو» فإنّ ذكرها هناك استطرادٌ.

وإنّما قيل: «أحوال الأبنية» ولم يقل: «الأبنية»؟ لأنّ تلك الأُصول لا تفيد معرفة أبنية الكلم أنفسها من حيث هي أبنية وإنّما تفيد معرفتها من حيث هَيْئاتها واعتباراتها اللّاحقة بها كـ«صيغ الماضي» و«الاستقبال» و«الأمر» وغيرها، وكـ«الإمالة» و«تخفيف الهمزة» وما شاكلهما ممّا سيُتلى عليك، ولهذا سُمّي «تصريفاً»[1] فإنّه في اللغة: «التغيير».

و«التصريفيّ» يصرّف الأبنية من حالٍ إلى حالٍ بحسب ما يوجبه الغرض لا من حيث هي أبنية مخصوصة جزئيّه بل أعمّ من ذلك.

[أصول أبنية الاسم]

﴿وأبنية الاسم[2] الأُصول ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة﴾.....

⇐ والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتّى يحترز عنه، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلّا احترز عنه أيضاً؟ انتهى. وقول الشارح فيما بعد: «ولا بأس بذكر المبنيات ...» جواب عن هذا الاعتراض الأخير للشارح الرضي على المصنّف.

(١) قال المحقّق الرضي: و«التصريف» ـ على ما حكى سيبويه عنهم ـ هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تَبْنِهِ العربُ على وزن ما بَنَتْهُ ثمّ تعمل في البناء الذي بَنَيْتَه ما يقتضيه قياسُ كلامهم. والمتأخّرون على أنّ «التصريف» علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحّة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها ممّا ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك.

(٢) لم يتعرّض لأبنية الحروف لندور تصرّفها وكذا الأسماء المتأصّلة في البناء كـ«مَنْ» ⇐

لا أقلّ منها[١] ولا أزيد.

أمّا الأوّل[٢]: فلكون البناء عليها أعدل الأبنية ولانقسامها على المراتب الثّلاث[٣]: .....

⇐ و«مأ». فالمراد بالإسم ـ في قوله ـ هو الاسم المتمكّن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كـ «رجل» و«فرس» لا الاسم المبني.

(١) مقتضاه: أنّ الأبنية الأُصول للإسم وكذا للفعل لا تكون أقلّ من ثلاثة وهو كذلك بالنظر إلى أصل الوضع، وأمّا بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحدٍ. مثال ما كان على حرفين من الاسم وهو محذوف اللّام: «أب» و«أخ» و«يد» و«غد» و«ثُبة» و«أمة». ومثاله محذوف الفاء: «عِدَة» و«زِنَة» و«دِيَة» و«شِيَة» ومثاله محذوف العين قليل لم يُسمع إلّا في ثلاث كلمات: «أه»: «سه» اتّفاقاً وأصله «سته» بدليل جمعه على «أستاه». «ب»: «مذ» على رأي من يقول: إنّ أصلها «منذ» استدلالاً بأنّك لو سمّيت بـ«مذ» صغّرته على «مُنيذ» وجمعته على «أمناذ». «ح»: «ذا» الإشاريّة، على رأي من يقول: إنّ المحذوف منها العين، وإنّ أصلها: «ذوي»، لكثرة باب «طويت» وورود «الإمالة» في ألفها ولا سبب لها هنا إلّا انقلابها عن ياء وهذا ما اختاره الشّارح الرّضيّ في «بابي التّصغير والإعلال» من «شرح الشّافية» ولكن اختار في «شرح الكافية» أنّ أصله: «ذيي» وأنّ المحذوف منه اللّام لأنّ حذف اللّام اعتباطاً أكثر من حذف العين، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى. ومثال ما كان على حرف واحد في الاسم «مُ الله» على رأي من يقول: إنّ أصله «أيمن الله» وأمّا من يقول: إنّه موضوع للقسم هكذا ابتداءً وليس مختصراً من «أيمن» فهو حرف قسم كالباء والواو. وأمّا الفعل فقد يكون على حرفين، والمحذوف منه العين كـ«قُلْ» و«بِعْ» و«سَلْ» وقد يكون كذلك، والمحذوف منه الفاء كـ«ضَعْ» و«دَعْ» و«ذَرْ» وقد يكون على حرفٍ واحدٍ والمحذوف منه الفاء واللّام المعتلّان نحو: «عِ» و«قِ».

(٢) أي عدم جواز كونها أقلّ من الثلاثة.

(٣) قال أحمد: اعلم أنّ الأصل في كلّ كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ بها، وحرف يوقف عليها، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن ⇐

المبدء والمنتهى والوسط[١]، فإن كان أقلّ من ذلك لم يكن من الأسماء المتمكّنة في الإسميّة نحو: «مَن» و«ما»، أو كان محذوفاً منه شيء نحو: «أب» و«غد».

وأمّا الثاني[٢]: وهو الاقتصار على الخمسة فليكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها[٣]؛ فإن زاد على الخمسة كان مزيداً فيه.

⇒ يكون المبتدأ به متحرّكاً والموقوف عليه ساكناً فلمّا تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون فكان مناسباً لهما، انتهى مختصراً.

(١) وأخّر ذكر التوسّط لأنّه إنّما يتحقّق بعد تحقّق الطرفين.

(٢) أي عدم جواز كونها أزيد من الخمسة.

(٣) لفظة «يكون» هنا ناقصة تحتاج إلى الاسم والخبر، فاسمها كلمة: «زيادتها» وخبرها الجارّ والمجرور مع المتعلّقات، وتقدير الكلام: «فلتكون زيادتُها على قدر احتمال نقصها» ولكنّهم توسّعوا في الجارّ والمجرور فقدّموا الخبر على الاسم.

ومعنى كلامه: أنّ الصرفيّين اقتصروا في جانب الزيادة على الخمسة ولم يتجاوزوا عنها ليكون مقدار الزيادة على أعدل الأبنية ـ الذي هو الثلاثي ـ مساوياً لمقدار النقيصة عنه. يعني إذا نقص الاسم عن أعدل الأبنية بقي على حرف واحد، فإذا كان مقدار الزيادة على أعدل الأبنية حرفين فقد صار مقدار الزيادة على أعدل الأبنية مساوياً لمقدار نقصانه عنه.

والحاصل، أنّ هنا ثلاثة أشياء: «أ» أعدل الأبنية وهو كون الاسم على ثلاثة أحرف. «ب» الناقص عنه وهو إبقاؤه على حرف واحد. «ج» الزائد عليه وهو زيادة حرفين حتّى يصير على خمسة أحرف فإذا كانت الزيادة على الثلاثة ـ التي هي أعدل الأبنية ـ بحرفين، كان مقدار الزيادة مساوياً لمقدار النقيصة، فإنّ النقص يطرأ على الكلمة إلى حرفين حتّى تبقى على حرف واحد، ولا يجوز أن تبقى على أقلّ منها بحسب الاستعمال، ولكن لو تجاوزوا عن الخمسة إلى الستّة فجعلوه سُداسيّاً صار الزائد على أعدل الأبنية ثلاثة أحرف وهو أكثر من نقصان الاسم عن أعدل الأبنية وذلك خلاف حكمة الوضع.

⇐

[أصول أبنية الفعل]

﴿ وأبنية الفعل ﴾ الأُصول ﴿ ثلاثيّة ورباعيّة ﴾ لا أقلّ منها إلّا محذوفاً منه شيء، ولا أزيد إلّا مزيداً فيه.

وإنّما اقتصر هاهنا على أربعة أُصول[1]؟ لأنّ الفعل أثقل من الاسم[2] حيث زاد

⇐ ثمّ اعلم أنّ العبارة في الشرح مأخوذة من السكاكيّ ـ في القسم الأوّل من «المفتاح» عند ذكر القانون الأوّل من قوانين الاشتقاق ـ قال: أمّا الثلاثة فلكون البناء عليها أعدل الأبنية لا خفيفاً خفيفاً، ولا ثقيلاً ثقيلاً، ولانقسامه على المراتب الثلاث وهي المبدأ والمنتهى والوسط بالسويّة لكلّ واحدٍ واحد، ثمّ قال: وأمّا التجاوز عنها إلى الأكثر فلكونه أصلح منها لتكثير الصور المحتاج إليه، وأمّا الاقتصار على الخمسة فليكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها.

قال أحمد: وإنّما جوّزوا في الاسم رباعيّاً وخماسيّاً للتوسّع، ولم يجوّزوا سُداسيّاً لئلّا يوهم أنّه كلمتان، إذ الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف. هذا وأكثر أنواع الأبنية وقوعاً في الكلام الثلاثي، ويليه الرباعي ويليه الخماسيّ. [مفتاح العلوم: ٥١، شرح أحمد: ١٤]

(١) قال الرضي رحمه الله: واعلم أنّه لم يُبْنَ من الفعل خماسيّ، لأنّه إذن يصير ثقيلاً بما يلحقه مطّرداً من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة.

وقال أحمد: ولم يجوّزوا في الفعل خماسيّاً، لكثرة تصرّفه، ولأنّه يتّصل به الضمير المرفوع المتّصل ويصير كالجزء منه بدليل إسكان ما قبله فالخماسيّ فيه كالسداسيّ في الاسم وقد علمت أنّه مرفوض. [شرح الشافية ١: ٩، شرح أحمد: ١٤]

(٢) وعلّله صاحب «البسيط» بوجهين:

أحدهما: أنّه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركّب والاسم بمنزلة المفرد.

⇐

.....

⇦ والثاني: أنّ الاسم أكثر من الفعل بدليل أنّ تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل، والكثرة مظنّة الخفّة كما في المعرفة والنكرة. قال: وإذا تقرّر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين:

أحدهما: أنّ الفعل مشتقّ من المصدر على مذهب أهل البصرة والمشتقّ فرع على المشتقّ منه، لأنّه يقف وجود الفرع على وجود الأصل.

والثاني: أنّ الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب والاسم يستقلّ بالتركيب من غير توقّف.

وقال ابن يعيش: الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما: أنّ الاسم أكثر من الفعل من حيث أنّ كلّ فعل لابُدّ له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنّه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله. ألا ترى أنّ العجميّ إذا تعاطى لكلام العرب ثقل على لسانه لقلّة استعماله وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلّة استعماله له.

والثاني: أنّ الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركّب منهما إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد أخفّ من المركّب.

وقال ابن النّحاس في «التعليقة»: الاسم أخفّ من الفعل لوجوه:

منها: أنّ الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ، وإنّما قلنا: إنّه أكثر استعمالاً لأُمور:

منها: الأوزان وعدد الحروف، أمّا في الأُصول فلأنّ أُصول الأسماء ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة، وليس في الأفعال خماسيّة. وأمّا بالزيادة فالإسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر من ذلك على ما ذكر، والفعل لا يزاد على الستّة، فقد زاد عليه في الأُصول والزيادة. وأمّا الأبنية: فأبنية الأُصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر وأُصول الأفعال أربعة. وأمّا الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين.

⇦

عليه دِلالة[1] على الحدث والزّمان.

⇐ ومنها: أنّ الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلّا بانضمام الاسم.

ومنها: أنّ الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم. فإن قلت: فإنّ المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله؟ قلنا: تعلّق الفعل بفاعله أشدّ من تعلّق المبتدأ بخبره لأنّ الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ.

ومنها: أنّ الفعل تلحقه زوائد نحو: حروف المضارعة وتاء التأنيث ونوني التأكيد والضمائر، فتثقل بذلك.

ومنها: أنّ الأفعال مشتقّة من المصادر والمشتقّ فرع على المشتقّ منه فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل، انتهى. [الأشباه والنظائر: ١: ٣٢٤]

(١) اعلم أنّ الدلالة على ثلاثة أقسام: لفظيّة وصناعيّة ومعنويّة، وكلّ واحد منها معتدّ مراعًى مُؤثّر، إلّا أنّها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهنّ الدلالة اللفظيّة ثمّ تليها الصناعيّة ثمّ تليها المعنويّة، ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض. فمنه جميع الأفعال. ففي كلّ واحد منها الأدلّة الثلاثة. ألا ترى إلى «قام» ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه.

وإنّما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة؟ من قِبَل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزَم بها. فلمّا كانت كذلك لحِقَتْ بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة.

وأمّا المعنى: فإنّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيّز الضروريّات ألا تراك حين تسمع «ضَرَبَ» قد عرفت حدثه وزمانه، ثمّ تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فِعْل ولا بدّ له من فاعل فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من موضع آخر لا من مسموع «ضرب»، ألا ترى أنّه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكّر يصحّ منه الفعل مجملاً غير مفصّل. فقولك: «ضرب زيد» و«ضرب عمرو» و«ضرب جعفر» ونحو ذلك شَرْع سواء، وليس لـ «ضرب» بأحد الفاعلين، هؤلاء ولا غيرهم، خصوص ليس له بصاحبه كما يخصّ ⇐

ولأنّ التصرّف فيه أكثر.

ولأنّ الضمير المرفوع المتّصل يصير كالجزء منه ولهذا يسكّن لامه إن كان الضمير متحرّكاً؛ فالخماسيّ فيه يلزم أن يكون إذ ذاك سُداسيّاً وهو مرفوض.

[ميزان معرفة الأصلي من الزائد]

﴿و﴾ الأُصول الثلاثة في الاسم كانت أو في الفعل ﴿يُعبّر عنها بالفاء والعين واللّام[1]﴾ «الفاء» لأوّلها في ابتداء الوضع، و«العين» لثانيها، و«اللّام» لثالثها مثل:

⇒ بـ «الضرب» دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية، ولو كنت إنّما تستفيد الفاعل من لفظ «ضرب» لا معناه للزمك إذا قلت: «قام» أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة «ضرب» على الفاعل كدلالة «قام» و«قعد» و«أكل» و«شرب» و«انطلق» و«استخرج» عليه لا فرق بين جميع ذلك. فقد علمت أنّ دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه. ألا ترى أنّ كلّ واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة وهو استقلاله به وانتسابه إليه وحدوثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه على ما هو مبيّن في «باب الفاعل» من «علم النّحو». [الخصائص العربيّة ٣: ٩٨]

(١) الحروف التي يراد زنتها إمّا أن تكون أصليّةً أو لا، فإن كانت أصليّةً فإن لم تزد على ثلاثة أحرف فيعبّر عنها بالفاء والعين واللّام، وإن زادت فما زاد بلام ثانية وثالثة، وإن لم تكن أصليّةً فإمّا أن تكون مكرّرة من حيث الصورة أو لا، فإن لم تكن مكرّرة من حيث الصورة فإمّا أن تكون مبدلة من تاء الافتعال أو لا، فإن كانت مبدلة من تاء الافتعال فيوزن بالتاء وإلّا فبلفظها، وإن كانت مكرّرة من حيث الصورة فإمّا أن يدلّ دليل على أنّهم لم يقصدوا التكرار أو لم يدلّ، فإن لم يدلّ فبما تقدّمه، وإن دلّ فبلفظه.

قال ابن جماعة: وإنّما كان الميزان ثلاثيّاً؟ لكون الثلاثي أكثر من غيره أو لأنّه لو كان ⇐

«رجل» و«نَصَرَ» فالرّاء والنّون فاء، والجيم والصّاد عين، واللّام والراء لام.

وإنّما قلنا: «في ابتداء الوضع»؟ ليدخل فيه المقلوب نحو: «جاه» فإنّ وزنه «عَقَل» إذ المعتلّ فيه أوّل في أوّل الوضع(١).

﴿ وما زاد ﴾ على الأُصول الثلاثة إن كان أصلاً أيضاً عُبّر عنه ﴿ بلام ثانية ﴾(٢) إن كان الزائد واحداً مثل: «جَعْفَر» و«دَحْرَجَ» فإنّ وزنهما «فَعْلَلٌ» و«فَعْلَلَ».

﴿ وثالثة ﴾ إن كان الزائد اثنين مثل: «سَفَرْجَل» وزنه «فَعَلَّلٌ».

وإنّما اختير الفاء والعين واللّام لوزن الأسماء والأفعال؟ لأنّ المجموع المركّب منها ـ وهو لفظ «الفعل» ـ فرد من أفراد الاسم(٣) ومدلوله شامل لمطلق أفراد الفعل

⇐ رباعيّاً أو خماسيّاً لم يمكن وزن الثلاثيّ به إلّا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثيّاً لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي إلّا بزيادة لام مرّة أو مرّتين، والزيادة عندهم أسهل من الحذف ذكره ابن جنّيّ هكذا. [ابن جماعة بهامش أحمد: ١٥]

(١) أي حرف العلّة في كلمة «جاه» فاء الفعل في أصل الوضع، إذ أصله: «الوجه» فهو المعتلّ الفاء ـ المثال الواوي ـ.

(٢) قال الرضي: فإنْ زادت الأُصول على الثلاثة، كرّرت اللّام دون الفاء والعين لأنّه لمّا لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللّام لأنّ الفاء والعين واللّام تكفي في التعبير بها عن أوّل الأُصول، وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأُصول بعد اللّام أولى، ولمّا كانت اللّام أقرب كُرِّرَتْ هي دون البعيد.

وقوله: «بلامٍ ثانية» أي إن كان الاسم رباعيّاً وبلام ثالثة أي إن كان الاسم خماسيّاً. [شرح الشافية ١: ١٣]

(٣) أي لفظ «الفِعْل» الذي هو ميزان تمييز الزائد عن الأصليّ مصدر، والمصدر فرد من أفراد الاسم، ومعناه شامل لمطلق الأفعال فحاز الطرفين ـ الاسم والفعل ـ فاختير ميزاناً للأسماء والأفعال.

قال الرضي: ومعنى تركيب «ف ع ل» مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتّصلة ⇐

ولا شيء من الكلمات يحوز هذين الطرفين معاً غيره.

﴿ويُعبّر عن الزائد[1]﴾ على الأُصول ﴿بلفظه﴾ كما يقال: وزن «ضارِب» فاعلٌ ووزن «مضروب» مفعولٌ؛ يُعبّر عن الألف الزائد وعن الميم والواو الزائدتين بألفاظها فرقاً بين الأصليّ والزائد.

⇐ بها، إذ «الضَّرْب» فِعْل، وكذا «القَتْل» و«النَّوْم»، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتّصلة بها في هيئته اللفظيّة ممّا تشترك أيضاً في معناه.

وقال أحمد: وذلك لأنّه لا بدّ من ميزان يتميّز به الزائد عن الأصليّ فوضعوا لذلك لفظ «فعل» لأنّه أعمّ الأفعال معنى ويصحّ استعماله في معنى كلّ الأفعال نحو: فعل الضَّرْب وفعل النَّصْر. [شرح الشافية ١: ١٣، شرح أحمد: ١٥]

(١) وليس المراد من «الزائد» ما لو حذفت لدلّت الكلمة على ما دلّت عليه وهو فيها، فإنّ ألف «ضارب» زائدة ولو حذفت لم يدلّ الباقي على اسم الفاعل، بل المراد بـ «الزائد» ما ليس بفاءٍ ولا عين ولا لام سواء أُزِيْدَ تعويضاً أم تكثيراً لحروف الكلمة أم إلحاقاً بغيرها أم إفادةً لمعنى زائد فيها.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وأيضاً «الزائد» قد يكون من جنس حروف الكلمة وقد يكون من غير جنسها، وما هو من غير جنسها فهو من حروف «سألتمونيها» فإذاً لا تكون زيادة من غير «سألتمونيها» إلّا وهي تكرير، وحروف «سألتمونيها» قد تكون تكريراً وقد تكون غير تكرير، وإذا كانت تكريراً هي أو غيرها لم يوزن إلّا بما يوزن به لفظ الأصل المكرّر سواء كان التكرير للإلحاق أم لا.

أمّا في الإلحاق فلأنّ غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على هيئة أصليّة لكلمة فوقها في عدد الحروف الأُصول فأرادوا في الزنة أن ينبّهوا على ذلك، مثلاً ألحقوا «جلبب» بـ «دحرج» فعبّروا عنه بـ «فعلل» كما عبّروا عن «دحرج» به تنبيهاً على الغرض من الإلحاق ليعامل مع الملحق معاملة الملحق به.

وأمّا في غير الإلحاق، فللتنبيه على أنّهم أرادوا تكرير ما قبلها وذلك أنّهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد ولذلك أدغموا عند اجتماع المثلين ولمّا كرّر الحرف عُلِمَ أنّ عنايتهم بالثاني كعنايتهم بالأوّل فوجب التعبير عن الثاني بما عبّر به عن الأوّل.

[عدم اطراد الميزان في الافتعال والمكرر]

وهذه القاعدة مطّردة في كلّ ما زيد على الأصل ﴿إلّا المُبْدل من تاء الافتعال فإنّه﴾ لا يوزن بلفظ المبدل فلا يقال: وزن «اضطرب» افطعل[1] بل يوزن ﴿بالتّاء﴾ فيقال: افتعل؛ بياناً للمبدل عنه ﴿وإلّا المكرّر للإلحاق أو لغيره فإنّه﴾ يعبّر عن المكرّر[2] ﴿بما﴾ عبّر به عمّا ﴿تقدّمه وإن كان﴾ المكرّر .....

---

(١) قال الرضي: وهذا ممّا لا يُسَلَّمُ بل تقول: «اضطرب» على وزن «افطعل» و«فَحَضْطٌ» وزنه: «فَعَلْطٌ» و«هَراق» وزنه: «هَفْعَل» و«فُقَيْمِجٌ» وزنه: «فُعَيْلِجٌ» فيعبّر عن كلّ الزائد المُبْدَل منه بالبدل لا بالمبدل منه. وقال عبدالقاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أنْ يعبّر عنه بالبدل فيقال في «قال»: إنّه على وزن «فَالَ». قال في الشرح: إنّما لم يُوْزَن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل. قلنا: هذان حاصلان في «فَحَضْطٌ» وفي «فُزْدٌ» ولا يُوْزَنان إلّا بلفظ البدل. ولو قال: ويعبّر عن الزائد بلفظه إلّا المدغم في أصليّ فإنّه بما بعده، والمكرّر فإنّه بما قبله «ليدخل فيه نحو قولك: «ازَّيَّن» و«ادَّارَك» على وزن «افَّعَّل» و«افَّاعل» وقولك: «قَرْدَد» و«قطَّع» و«اطَّلب» على وزن «فَعْلَل» و«فَعَّل» و«افْعَلَ» لكان أولى وأعمّ.

وقال في شرح «الكافية»: والمعتبر من شكلات الحروف ما استحقّ قبل طُرُوّ التغيير بإعلال أو إدغام ولذا يقال في وزن «معدّ»: «مفعل»، لأنّ أصله: «معدد». ويقال في وزن «بِيْعَ»: «فُعِلَ» لأنّ أصله: «بُيِعَ» ولا يمنع المقابلة عند سلامة الموزون من الإدغام منه في الزّنة عند وجود مقتضيه فيها كعكسه السابق فيقال في وزن «سَفَرْجَل» و«قِرْطَعْب»: «فَعَلّل» و«فِعْلَلَ» بالإدغام فيهما ومن البيّن أنّما قالوه هذا في غير «باب التصغير»، أمّا بابه فإنّه لا يقابل فيه ثالث الأُصول باللّام بل بالعين فيقال في وزن «دريهم»: «فعيعل» لا «فعيلل» وسيأتي إيضاحه في موضعه. [شرح الشافية ١: ١٨ ـ ١٩، ابن جماعة: ١٥]

(٢) أي يعبّر عن المكرّر بما تقدّمه سواء كان من حروف الزيادة أو لا فيكون أربعة أقسام، لأنّ ←

﴿من حروف الزيادة﴾[1] وهي حروف: «سألتمونيها».

ومعنى كون هذه الحروف حروف الزيادة أنّها يتّفق لها حكم الزيادة كثيراً؛ لا أنّها تكون أبداً زوائد.

وتفسير الإلحاق زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة أصليّة لكلمة فوقها ـ في عدد الحروف الأُصول ـ لتعامل معاملته.

مثال المكرّر للإلحاق: «قَرْدَد» فإنّه يُقال: وزنه «فَعْلَل»، يُعبّر عن الدّال الثانية بما عبّر به عن الأُولى وهو اللّام لئلّا يفوت الغرض من الإلحاق.

مثال المكرّر لغير الإلحاق: «كَرَّمَ» فإنّه يقال: وزنه «فَعَّلَ»، عبّر عن الرّاء الثانية

⇐ المكرّر إمّا من حروف «سألتمونيها» أو من غيرها، وعلى التقديرين إمّا للإلحاق أو لغيره، أمّا المكرّر من حروف «سألتمونيها» فمثال الملحق نحو: «شملل» ومثال غير الملحق: «علّم» وأمّا المكرّر من غير «سألتمونيها» فمثال الملحق: «قردد» ولغيره: «كرّم»، كما يأتي عن الشارح مفصّلاً ممثّلاً.

وذكر ابن مالك وغيره أنّ التكرير على أربعة أقسام: «أ» تكرير عين فقط نحو: «سلّم» و«قطّع». «ب» تكرير لام فقط نحو: «مهدد» ـ اسم امرأة ـ و«جلبب». «ج» تكرير عين ولام مع مباينة الفاء نحو: «صمحمح» ـ للشديد ـ. «د» تكرير فاء وعين مع مباينة اللّام نحو: «مرمريت» و«مرمريس» ـ كلاهما للداهية ـ.

(١) يحتمل أن تكون كلمة «إنْ» هُنا لمجرّد الوصل والرّبط وذلك إذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال مجرّداً عن معنى الاستقبال ولا يذكر له حينئذٍ جزاء؛ نحو: «زيد وإن كثر ماله بخيل» و: «عمرو، وإنْ أعطى جاهاً لئيم» ويحتمل أن يكون للشرط والاستقبال وما قبله سادّ مسدّ جوابه، قال ابن هشام: حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلّ على الجواب؛ نحو: «هو ظالم إنْ فعل» و﴿إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ فليتأمّل. ومعنى كلامه: وإن كان المكرّر من حروف الزيادة أيضاً لا يُعبّر عنه بلفظه بل بما تقدّمه فالنون من «عُثْنون» من حروف الزيادة ولا يعبّر عنه في الوزن بالنون بل باللّام الذي تقدّمه. [راجع: المطول: ١٦٣، ابن جماعة: ١٧]

بما عبّر به عن الأُولى وهو العين؛ تنبيهاً على أنّ الاعتناء بالثاني مثله بالأوّل، هذا إذا لم يكن المكرّر من حروف الزيادة.

وأمّا إذا كان المكرّر من حروف الزيادة فمثال الملحق: «شَمْلَلَ» فإنّه ملحق بـ«دَحْرَجَ» ومثال غير الملحق: «علّم» فاللّام في المثالَين من حروف الزيادة.

وإذا تقرّرت هذه القواعد فلا رُخْصَةَ للعدول عنها[1] .....

---

(١) قال الرضي: وقد ينكسر هذا الأصل الممهَّد في أوزان التصغير، إذْ قصدوا حَصْرَ جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم: أوزان التصغير ثلاثة: «فُعَيْل» و«فُعَيْعِل» و«فُعَيْعِيْل» ويدخل في «فُعَيْعِل»: «دُرَيْهم» مع أنّ وزنه الحقيقي «فُعَيْلِل»؛ و«أُسَيْود» وهو «أُفَيْعِل» و«مُطَيْلِق» وهو «مُفَيْعل» و«جُوَيْرب» وهو «فُوَيْعِل» و«حُمَيْر» وهو «فُعَيْل» ويدخل في «فُعَيْعِيْل»: «عُصَيْفِيْر» وهو «فُعَيْلِيْل» و«مُفَيْتِيْح» وهو «مُفَيْعِيْل» ونحو ذلك.

وإنّما كان كذلك لأنّهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتَرَك فيه بحسب الحركات المعيّنة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها، فإنّ «دُرَيْهماً» ـ مثلاً ـ و«أُحَيْمِر» و«جُدَيْوِلاً» و«مُطَيْلِقاً» تشترك في ضمّ أوّل الحروف وفتح ثانيها ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها وإن كانت أوزانها في الحقيقة مختلفةً باعتبار أصالة الحروف وزيادتها فقالوا لمّا قصدوا جمعها في لفظ للاختصار: إنّ وزن الجميع «فُعَيْعل»، فوزنوها بوَزْن يكون في الثلاثي دون الرُّباعيّ، لكونه أكثر منه، وأقدم بالطبع، ثمّ قصدوا ألّا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلّا من نفس الفاء والعين واللّام، إذ لا بدّ للثلاثي ـ إذا كان على هذا الوزن ـ من زيادة، واختيار بعض حروف «اليوم تنساه» للزيادة دون بعض تحكّم إذ لو قال مثلاً «أفيعل» باعتبار نحو: «أحيمر» أو «مفيعل» باعتبار نحو: «مُجَيْلِس» أو «فُعَيْل» باعتبار نحو: «حُمَيْر» أو غير ذلك كان تحكّماً، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأُصول، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا: «فُفَيْعِل»، بل لا تكون إلّا في العين كـ «زُرَّق»، أو في اللّام كـ «مَهْدَد» و«قَرْدَد»، فلو قالوا: «فُعَيْلِل» لالتبس بوزن «جُعَيْفِر»، أعني وزن الرباعي المجرّد عن الزيادة، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا، ⇐

﴿إلّا بِثَبَتٍ(١) ومِنْ ثَمّ(٢) كان «حِلْتِيتُ»(٣) ﴾ لصَمْغ الأنجُذان(٤) ﴿«فِعْلِيلاً» لا «فِعْلِيتاً» ﴾ لأنّ القاعدة المذكورة تقتضي التعبير عنه بما تقدّمه لأنّه مكرّر ـ إذ لا عبرة بالمدّة الفاصلة ـ ولا سبب للعدول عن القاعدة الممهّدة، فإنّ «فعليلاً» غير غريز كـ«قنديل» و«برطيل» ـ لحجر طويل ـ وإن كان «فعليت» أيضاً موجوداً كـ«عفريت» و«كبريت».

﴿و«سُحْنونٌ» ﴾ علماً لرجُل ﴿و«عُثْنونٌ» ﴾ لشُعَيْرَات طِوال تحت حَنَكِ البعير أو لأوّل الرّيح والمطر ﴿«فُعلولاً» لا «فُعلوناً» لذلك ﴾ الذي قلنا من التكرار

⇐ فكرّروا العين ليكون الوزن الجامع وزنَ الثلاثي خاصّة، وإنْ لم يقصدوا الحصر المذكور وَزَنوا كلّ مصغّر بما يليق به، فقالوا: «دُرَيْهِم»: «فُعَيْعِل» و«حُمَيْر»: «فُعَيْل» و«مُقَيْتِل»: «مُفَيْعل» ونحو ذلك. [شرح الشافية ١: ١٤]

(١) هو بفتح الباء قال الجوهري: تقول: لا أحكم بكذا إلّا بثَبَت أي بحجّة، قيل: هذا الاستثناء من قوله: إلّا المكرّر، أي يعبّر عن المكرّر بما قبله إلّا إذا دلّ دليل على أنّهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة هذه الحروف فاتّفق موافقتها لما قبلها فإنّه حينئذٍ يعبّر عنه بلفظه. قال أحمد: والتحقيق، أن يقال: التقدير إلّا المكرّر متلبّساً بأيّ حال كان من كون الحرف من حروف الزيادة أو لا، فُصِلَ بينهما بحرف أو لا إلّا متلبّساً بثَبَت أي بدليل دالّ على عدم قصد التكرار فهو استثناء مفرّغ منصوب المحلّ على الحال.

[الصحاح ١: ٢٤٥، أحمد: ١٨]

(٢) أي لأجل أنّ التكرير يقتضي زنة المكرّر بما قبله كان «حلتيت»: «فعليلاً» لا «فعليتاً» وإن كان «فعليت» موجوداً كـ«عِفْرِيت» والتاء في «حلتيت» للإلحاق بـ«قنديل».

(٣) بكسر الحاء المهملة وسكون اللّام بعدها ثمّ بتاء منقوطة بنقطتين من فوق مكسورة بعدها ياء ساكنة بعدها تاء منقوطة كما سبق. قال ابن جماعة: و«الحلتيت» بمثنّاة ثالثة في آخره وفيه لغتان: «حلّيت» كـ«سكّيت» و«حلّيث» بمثلّثة في آخره [ابن جماعة: ١٨].

(٤) قال في «القاموس» في باب الذال المعجمة: «الأُنجذان»: بضمّ الجيم نبات يقاوم السموم جيّد لوجع المفاصل جاذب مدرّ للطمث، انتهى.

﴿ ولعدمه ﴾ أعني لعدم «فعلون» في كلامهم، ولوجود «فعلول» كـ«غضروف»[١] و«عصفور» ولو كان «فعلون» موجوداً لوجب رعاية القاعدة المعلومة ـ كما قلنا: في «حلتيت» ـ كيف وإنّه مفقود.

﴿ وَ«سَحْنُونٌ» ﴾[٢] بالفتح ﴿ إن صحّ الفتح فـ «فَعْلونٌ» لا «فعلولٌ» ﴾ كـ«حَمْدون» وزَيْدون وعَبْدون ﴿ وهو[٣] مُختصّ بالعَلَم ﴾ وإنّما قلنا: إنّ «سَحْنوناً» بالفتح «فعلون» مع أنّه مكرّر ﴿ لِنُدور «فَعلول» ﴾ في كلامهم ﴿ وهو ﴾ الثَّبَت الموجب للعدول عن القاعدة الممهّدة.

وإنّما قلنا: إنّ «فعلولاً» نادرٌ لأنّه لم يجئ منه إلّا ﴿ صَعْفُوق ﴾[٤] وهو أيضاً ـ على

---

(١) قال ابن منظور: «الغَضْروف» ـ وزان عصفور ـ لغة في «الغُرْضُوف» وهو ما صَلُبَ من مارنه فكان أشدّ من اللحم وألْيَنَ من العظم، انتهى بالمعنى. [لسان العرب ٩: ٢٦٧]

(٢) هذا شروع في بيان الثَّبَت الموجب للعدول عن القاعدة وهو ما يكون صورته صورة المكرّر ولكن انتظم دليل على أنّه لم يرد به التكرار فلم يعتدّ بصورته ووزن بلفظه لا بما تقدّم.

(٣) مرجع الضمير في قوله «وهو مختصّ بالعَلَم»: «فعلون» ـ بفتح أوّله وبالنون ـ وقوله: «لندور فَعْلول» تعليل لحمله على «فعلون» ونفي كونه «فعلولاً». وفي اختصاصه بالعلم نظر لأنّه جاء «زيتون» مع أنّه ليس بِعَلَم، فلو قال: وهذا الوزن من العلم أكثر منه من غير العلم لكان صواباً.

(٤) قال أبو منصور الجواليقي: «صعفوق» اسم أعجميّ وقد تكلّمَتْ به العربُ يقال: بنو صعفوق لِخَوَلٍ ـ أي خَدَم ـ باليمامة.

وقال ابن السِّيْد في «الاقتضاب»: مسألة: وحكي عن سيبويه أنّه قال ليس في الكلام «فَعْلول» ـ بفتح الفاء ـ قال: وقال غيره: قد جاء «فَعْلول» في حرف واحد، قالوا: «بنو صَعْفوق» ـ لِخَوَلٍ باليمامة ـ. قال المفسّر: قد جاء على «فعلول» ثلاثة أحرف سوى ما ذكره، حكى اللحياني: «زَرْنوق» و«زُرْنوق» ـ للذي يبنى على البئر ـ. وحكى أبو حنيفة في ⇐

ما قال صاحب «الصحاح»[1] ـ اسم أعجميّ لا ينصرف للعجمة والمعرفة.

⇐ النَّبات «بُرْسُوم» و«بَرْسوم» وهي أبكر نخلةٍ بالبصرة. وقال أبو عمرو الشيباني في نوادره: «زَرْنوق» بالفتح ولا يقال: «زُرنوق» ومثله «بنو صَعْفوق» قوم باليمامة و«صَنْدوق» ولا يضمّ أوّله. [المعرّب: ٢١٩، الاقتضاب: ٢٧٥]

(١) أي في «صحاح اللغة»: وهو اسم أعجميّ لا ينصرف لِلْعُجمَة والمعرفة، ولم يجئ على «فَعْلول» شيء غيره، وأمّا «الخَرْنُوب» فإنّ الفصحاء يضمّونه أو يشدّدونه مع حذف النون، وإنّما يفتح العامّة.

وصاحب «الصحاح» هو أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي ابن أُخت أبي إسحاق الفارابي ـ صاحب «ديوان الأدب» ـ. وكان الجوهري هذا من أعاجيب الزمان ذَكاءً وفِطْنةً وعلماً، وأصله من «فاراب» في ماوراء النهر، وهو إمام في اللغة والأدب وخطّه يُضْرَب به المَثَل في الجَوْدة ولا يكاد يُفرّق بينه وبين خطّ أبي عبدالله بن مُقْلَة وهو مع ذلك من فُرْسان الكلام في الأُصول وكان يُؤْثِر السَّفَر على الحَضَر ويطوف الآفاق واستوطن الغربة على ساق، دَخل «العراق» فقرأ العربيّة على شَيْخَيْ زمانه ونوري عين أوانه أبي عليّ الفارسيّ وأبي سعيد السيرافيّ وسافر إلى الحجاز وشافه باللغة العربَ العاربة ـ كما ذكر ذلك في مقدّمة الصحاح ـ ولمّا قضى وطره من السفر، عاد راجعاً إلى «خراسان» فلم يزل مقيماً في «نيسابور» مشتغِلاً بالتدريس والتأليف وتعليم الخطّ وكتابة المصحف والدفاتر حتّى مضى لسبيله عن آثار جليلة جميلة منها «كتاب العروض» ومنها «كتاب المقدّمة في النحو» ومنها «كتاب الصحاح» في اللغة أحسن تصنيفه وجوّد تأليفه، فيه يقول الشيخ أبو إسماعيل بن محمّد بن عَبْدُوس النَّيسابوري:

هذا كتاب «الصحاح» أحسن ما ... صُنِّف قبل «الصحاح» في الأدب
تَشْتَمِلُ أبوابه وتجمع ما ... فُرِّقَ في غيره من الكتب

مات الجوهري في سنة ستّ وثمانين وثلاثمائة (٣٨٦)، قال ياقوت: وكان الجوهريّ يجيد قول الشعر فمن ذلك:

رأيتُ فستًى أشقراً أزرَقاً ... قليلَ الدِّماغ كثيرَ الفُضول

⇐

و«بـنو صـعفوق» خَـوَل[١] بـاليمامة[٢] ﴿و«خَـرنوب»﴾ بـالفتح نَـبْتٌ يُتداوى به ﴿ضـعيف﴾ لأنّه لغة العامّة، والفُصحاء يضمّونه[٣] أو يشدّدون

⇐ يُـفضّل مـن حُـمْقِه دائباً يزيد ابن هندٍ عـلى ابـن البتول

واختلف العلماء في ضبط «الصحاح» أهو بكسر الصاد أم بالفتح؟ جاء في «المزهر» عن أبي زكريّا الخطيب التبريزي: يقال: بكسر الصاد، وهو المشهور وهو جمع «صحيح» كـ «ظريف» و«ظراف» ويقال: بالفتح، نعت مفرد مثل «صحيح» وقد جاء «فعال» بفتح الفاء لغة في «فعيل» كـ «صحيح» و«صحاح» و«شحيح» و«شحاح» و«بريء» و«بَراء».

وأنشد بعضهم بحضور الشيخ محمّد بن أبي الحسن البكري الصديقي المصري قول الشاعر:

للّـه «قـاموس» يـطيب وروده أغنى الورى عن كلّ معنى أزهر

نبذ «الصحاح» بلفظه والبحر من عاداته يلقي «صحاح الجوهر»

فكسر الصاد من «صحاح»، فقال الشيخ: «الصحاح» لا تُكسر، فتعجّب كلّ من كان بالمجلس من هذا الجواب مع سهولة اللفظ والتورية.

ويروى عن الطبلاوي أنّه قال: «الصَحاح» بالفتح أفصح وأكثر استعمالاً. وقال البدر الدماميني في «تحفة الغريب»: هو بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى «الصحيح» والجاري على ألسنة كثيرٍ كسرُها على أنّه جمع «صحيح» وبعضهم ينكره. قال الإمام المحقّق ابن الطيّب ما معناه: حيث لم يرد عن المؤلّف في تخصيص أحدهما بالسّند الصحيح ما يصار إليه ولا يعدل عنه، فكلا الضبطين صحيح خلافاً لمن أنكر الفتح ولمن رجّحه على الكسر والمشهور الكسر. وندر أن ينطق أحد في زماننا بالفتح. [الصحاح ٤: ١٥٠٧، معجم الأدباء ٢: ٢٠٥ ـ ٢١١، المزهر ١: ٩٧، مقدّمة الصحاح: ١١١]

(١) بمعنى الخدم والحَشَم وزناً ومعنًى.

(٢) وهي معدودة من «نجد» وقاعدتها «حَجْر» منقول عن اسم طائر يقال له: «اليمام» واحدته «يمامة».

(٣) أي فيقولون: «الخَرْنُوب» بضمّ الخاء مع النون.

الراء[١] بحذف النون فيقولون: «خرّوب».

﴿ وَ«سَمْنَان»[٢] ﴾ ماء لبني ربيعةَ أو وادٍ ﴿ فعلان ﴾ لا «فعلال» ﴿ وَ«خَزعال»[٣] ﴾ للنّاقة الّتي بها ظَلَع[٤] ﴿ نادر[٥] ﴾ إذ لم يوجد في كلامهم من غير ذوات التّضعيف سواه، وهذا أيضاً هو الثّبَت المقتضي للعدول عن القاعدة الممهّدة.

وزاد أبو مالك «القَسْطال»[٦] .....

---

(١) أي يفتحون الخاء المعجمة ـ مع تشديد الراء وحذف النون والعبارة مأخوذة من الجوهري في «الصّحاح».

(٢) قال في «القاموس»: وسَمنان ـ أي بالفتح ـ موضع وبالكسر بلد وبالضمّ جبل. [ابن جماعة: ١٩]

(٣) قال الفرّاء: لم يأت من غير المضاعف على «فَعْلاَل» إلّا قولهم: «ناقة بها خَزْعال»: أي ظَلَع، وزاد ثعلب «قَهْقاراً» وأنكره النّاس، وقالوا: «قَهْقَرٌ» وزاد أبو مالك «قَسْطالاً» بمعنى «قَسْطَل» وهو الغبار، وأمّا في المضاعف كـ «خَلْخَال» و«بَلْبال» و«زَلزال» فكثير. وقال ابن فارس: وهذه منحوتة من كلمتين، من «خدل أي قطع، وخزع أي قطع.

[شرح الشافية ١: ٢٠، معجم مقاييس اللغة ٢: ٢٥٣]

(٤) هو بفتح المعجمة وسكون اللّام و«ظَلْعُ البعير»، غَمْزٌ في مشيه.

(٥) قال أحمد: اعلم أنّ المراد بـ «الشّاذّ» في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته كـ «القَوَد» و«النادر» ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كـ «خزعال» و«الضعيف» ما يكون في ثبوته كلام كـ «قرطاس» بالضّمّ. قوله: «أبو مالك» وهو جمال الدين أبو مالك رواية أوس بن حَجَر. [أحمد: ٢٠]

(٦) في قول أوس بن حجر في مرثية فضالة كلدة من قصيدة:

فلنعم رفد الحيّ ينتظرونه ... ولَبِئْسَ حَشْو الدِّرْع والسِّربال

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا ... والخيل خارجة من القسطال

قال ابن السيّد: ويقال إنّ الشاعر أراد «القسطل» فأشبع فتحة الطاء فنشأت بعدها ألف

⇐

وهو الغبار وكأنّه ممدود «قسطل»[1].

وزاد ثعلب[2] «قهقاراً» للحجر الصّلب، والأكثرون على أنّه «قهقرّ»

⇐ كما قال الراجز:

قلت وقد خَرَّتْ على الكلكال يا ناقتي ما جلت من مجالِ

[ديوان أوس: ١٠٧ـ١٠٨، لسان العرب ١١: ٥٥٧، الخصائص ٣: ٢١٣، الاقتضاب: ٢٧٥ـ٢٧٦]

(١) هذا قول أبي الفتح ابن جنّيّ في «الخصائص» وابن السيّد في «الاقتضاب» وابن منظور في «اللسان».

(٢) هو أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانيّ اللغويّ النحويّ إمام الكوفيّين في النحو واللغة، ولد سنة مائتين ومات لثلاث عشرة ليلة بَقِيَتْ من جُمادى الأُولى سنة إحدى وتسعين ومائتين في أيّام المكتفي ابن المعتضد ـ لعنهما الله ـ وقد بَلَغ تسعين سنةً وأشهراً، وكان رأى أحد عشر رجلاً من العبّاسيّين ـ لعنهم الله ـ أوّلهم المأمون وآخرهم المكتفي، ودُفِن في مقابر باب الشام في حُفْرة اشتريت له وبُنيت بعد ذلك وقبره هناك معروف.

نقل عنه أنّه قال: حذِقْتُ العربيّة وحفِظْتُ كتب الفرّاء كلّها ولي خمس وعشرون سنةً وكنت أعني بالنّحو أكثر من عنايتي بغيره فلمّا أتقنته أكببْتُ على الشعر والمعاني والغريب ولزمتُ أبا عبدالله بن الأعرابيّ بضع عشرة سنة. وقال: كلمة «الذي» ـ من الموصولات الاسميّة ـ لا ينسب إليها لأنّها لا تتمّ إلّا بصلة والعرب لا تنسب إلّا إلى اسم تامّ و«الذي» وما بعدها حكاية والحكاية لا ينسب إليها لئلّا تتغيّر ـ قاله في ردّ ابن قادم حيث أجاز «اللّذويّ» في النسبة ـ. وقال: كنتُ أصِيْرُ إلى الرّياشيّ لأسمع منه، وكان نقيّ العِلْم فقال لي يوماً وقد قرئ عليه:

ما تَنْقِم الحربُ العَوان منّيْ بازلَ عامينِ حديثَ سنّيْ

لمثل هذا وَلَدَتْني أُمّي

كيف تقول؟ بازِلَ أو بازلُ؟ فقلتُ: أتقول لي هذا في العربيّة؟ إنّما أقصدك لغير هذا، يروى: بازلُ وبازلِ وبازلَ، الرفع على الاستيناف والخفض على الإتباع والنصب على الحال فاستحيى وأمسك وقال: بعث إليّ عبدالله ابن أُخت أبي الوزير رُقْعَةً فيها خطأ ⇐

.....

⇐ المبرّد: ضربته بلا سيف، قال: أيجوز هذا؟ فوجّهتُ إليه لا والله ما سمعت بهذا وهذا خطأ ألبتّة لأنّ لا التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره لأنّها أداة وما تقع أداة على أداة.

قال ابن العلّاف لمّا مات المبرّد:

ذهب المبرّدُ وانقضتْ أيّامُهُ ... ولَيَلْحَقَنَّ مع المبرّد ثَعْلَبُ

بَيْتٌ من الآداب أصبح نصفه ... خَرِباً وباقي بيتها فسيخربُ

فَابْكُوا لِمَا سَلَبَ الزّمانُ وَوَطِّنُوا ... للدَّهْرِ أنفسَكم على ما يَسْلُبُ

ذَهَبَ المبرِّدُ حيث لا ترجونه ... أبداً ومَنْ ترجونه فمغيَّبُ

فتزوَّدُوا مِنْ ثعلب فبكأْسِ ما ... شَرِبَ المبرّدُ عن قليلٍ يشربُ

واستحلِبُوا ألفاظَه فكأنّكم ... بسريره وعليه جَمْعٌ يَنْحَبُ

وأرى لكم أنفاسه أن تكتبوا ... إنْ كانت الأنفاس ممّا يُكْتَبُ

فَلَيَلْحَقَنَّ بمَنْ مضى متخلِّفٌ ... مِن بعدهِ ولَيَذْهَبَنَّ ونَذْهَبُ

وقال ابن أبي الأزهر:

أيا طالبَ العلم لا تَجهَلَنْ ... وعُذْ بالمبرّد أو ثعلبِ

تَجِدْ عند هذين علم الورى ... فلا تَكُ كالجَمَل الأجْرَبِ

عُلُومُ الخلائق مقرونة ... بهذين في الشَّرْق والمَغْرِبِ

حدّث أبو القاسم الزجّاجيّ عن عليّ بن سليمان الأخفش قال: أخبرنا أحمد بن يحيى ثعلب قال: قدم الرياشيّ بغداد سنة ثلاثين ومائتين فصِرْتُ إليه لآخُذَ عنه فقال لي: أسألك عن مسألة؟ فقلت: نعم، فقال: تجيز «نعم الرّجل يقوم» فقلت: نعم هي جائزة عند الجميع.

أمّا الكسائيّ فيُضْمِرُ والتقدير عنده «نعم الرجل رجل يقوم» لأنّ «نعم» عنده فعل.

والفرّاء لا يُضْمِرُ لأنّ «نعم» عنده اسم فيرفع «الرّجل» بـ «نعم» و«يقوم» صلة «للرجل».

وأمّا صاحبك ـ يعني سيبويه ـ فإنّه لا يضمر شيئاً و«نعم» عنده أيضاً فعل، ولكن يجعل «يقوم» مترجماً وهو الذي يسمّونه «البدل» فسكت.

فقلت له: فأسألك عن مسألة؟ فقال: نعم، فقلت: أيجوز «يقوم نعم الرجل»؟ فقال ⇐

ـ بتشديد الراء ـ.

﴿ وَ«بُطْنَان» : «فعلان» ﴾.....

⇐ جائز. فقلت: هذه خطأ عند الجميع.

أمّا على مذهب الكسائيّ فإنّه لا يُوْلي الفِعْل فِعْلاً.

فأمّا على مذهب الفرّاء فإنّ «يقوم» عنده صلة والصلة لا تتقدّم على الموصول ـ أي الصفة لا تتقدّم على الموصوف إلّا وقد خرج عن الوصفيّة ـ.

وأمّا على مذهب سيبويه صاحبك، فإنّه لا يجوز، لأنّه ترجمة والترجمة إيضاح وتبيين للجملة التي تتقدّمها ولا يجوز تقديمها عليها. فقال: أنا تارك للعربيّة فَخُذ فيما قصَدْتَ له ففاتحته أيّام الناس والأخبار والأشعار ففتحت به سَيْحَ بحر. ومن شعر أبي العبّاس «ثعلب» ما رواه عنه أبو عمرو الزاهد:

إذا ما شئت أن تَبْلُو صديقاً ... فجَرِّبْ ودّه عند الدَّراهم

فعند طِلابها تبدو هَنَات ... وتَعْرِفُ ثمّ أخلاق المكارِم

وحدّث ابن مجاهد قال: كُنْتُ عند أبي العبّاس ثعلب فقال لي: يابن مجاهد، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة؟ فانصرفْتُ من عنده فرأيت تلك الليلة النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في المنام فقال لي: أَقْرِئْ أبا العبّاس عنّي السّلام وقُلْ له: «إنّك صاحب العلم المستطيل»، أراد ـ عليه السلام ـ أنّ الكلام به يكمل والخطاب به يَجْمُل أو أنّ جميع العلوم مفتقرٌ إليه.

وممّا رَثَوْه به هذا الشعر:

مات ابن يحيى فماتَتْ دولةُ الأدب ... ومات أحمدُ أنحى العُجْم والعَرَب

فإنْ تولّى أبو العبّاس مفتقداً ... فلم يَمُتْ ذكرُهُ في الناس والكُتُب

وكتبه كثيرة: منها: «الفصيح» في النّحو. ومنها: «اختلاف النحويّين». ومنها: «معاني القرآن». ومنها: «معاني الشعر». ومنها: «كتاب القراءات». ومنها: «ما ينصرف وما لا ينصرف». ومنها: «الوقف والابتداء». ومنها: «غريب القرآن». إلى غير ذلك.

[معجم الأدباء ٢: ٥٥ ـ ٧٨]

لا «فعلال»[١] لندوره ﴿و«قُرطاس»﴾ ـ بضمّ القاف ـ ﴿ضعيفٌ[٢]﴾ والفصيح بكسرها.

وندور «فُعْلال» هو الثَّبَت المقتضي للعدول ﴿مع أنّه نقيض «ظُهْران»﴾ إذ «البطنان» الجانب الطويل من الريش و«الظُّهران» خلافه، و«الظُّهران» «فعلان» يقيناً لأنّه غير مكرّر فكذا «البُطنان» وإن كان مكرّراً حملاً للنقيض على النقيض[٣] لمناسبة وهي أنّ النقيضين غالباً يتلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوِجْدان.

---

(١) لوجهين: الأوّل: أنّه نقيض «ظُهْران» ـ لأنّ «ظُهْراناً» إسم لظاهر الريش و«بطناناً» لباطنه ـ و«ظُهْران»: «فُعْلان» بالاتفاق إذ لم يتصوّر فيه التكرار فـ«بطنان» كذلك حملاً للنقيض على النقيض. الثاني: أنّ «فعلالاً» لم يوجد في كلامهم غير «قُرْطاس» ـ بالضمّ ـ وهو ضعيف أيضاً والفصيح الكسر. قال الرضي: والظاهر أنّ المصنّف بنى على أنّ «بُطْناناً» و«ظُهْراناً» مفردان فحمل «بُطْنان» ـ في كونه «فعلان» ـ على «ظُهْران» الذي هو «فُعْلان» بيقين، ولو جعلهما جمعين لم يحتج إلى ما ذكر، لأنّ «فُعْلالاً» ليس من أبنية الجموع والحقّ أنّهما جمعا «بَطْن» و«ظَهْر» كما ذكر أهل اللغة. ولكن أحمد يعتقدهما مفردين كما يقتضيه كلام المصنّف. [شرح الشافية ١: ١٧، واللسان مادة «بطن»]

(٢) قال الرضي: ولقائل أن يقول: «قُرْطاس» غير ضعيف وقد قُرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضمّ، وما قيل: «إنّها لغة روميّة» لم يثبت. [شرح الشافية ١: ١٧]

(٣) قال بعضهم: فيه نظر، لأنّ التضادّ أمر معنويّ وهو لا يوجب بين الضدّين اتّحاد بناءهما لفظاً كما في «الحياة» و«الممات» مثلاً فإنّه لا يقال زنتهما واحدة لأنّ أحدهما ضدّ الآخر.

ويُجاب: بأنّ الشيء لمّا كان أقرب خطوراً بالبال مع ضدّه من سائر المغايرات التي ليست أضداداً له، صَحّ لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره، وقد قالوا: صحّ «الموتان» مع وجود مقتضى الإعلال حملاً على ضدّه ـ «الحيوان» ـ وما نحن فيه أولى لأنّه أمر لفظيّ.

[القلب التَّصرِيفي][1]

﴿ ثمّ إن كان قلبٌ في الموزون ﴾ بأن غُيّر مواضع حروفه الأُصول بالتقديم والتأخير ﴿ قُلبت الزنة مثله ﴾ تنبيهاً على ترتيب حروفه الأُصول ﴿ كقولهم في «آدُرٍ» ﴾ جمع «دار» إنّه ﴿ أعفُل ﴾.

---

(١) القلب التصريفيّ: اعلم أنّ «القلب» من فنون كلام العرب وهو قسمان:

الأوّل: «القلب في الكلمة» ويُسمّى بـ «القلب المكانيّ» أيضاً وأسميته أنا «القلب التصريفيّ» وهو: تقديم بعض حروف الكلمة على بعض وأكثر ما يتّفق في المعتلّ والمهموز وقد جاء في غيرهما قليلاً وهذا القسم من القلب ممّا يتعلّق البحث عنه بعلم التصريف ويُعرف بأمور ستّة يأتي ذكرها في الكتاب إن شاء الله.

والثاني: «القلب في الكلام» وهو نوعان:

النوع الأوّل: أن يقلب الكلام كلّه ولا يستحيل المعنى بالانعكاس وأسميته أنا «القلب البديعيّ» إذ الغرض منه تحسين الكلام ولذا عدّه أهل البديع من المحسّنات اللفظيّة، وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأوّل كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر.

أمّا في النظم فقد يكون بحيث يكون كلّ من المصراعين قلباً للآخر كقول الحريريّ:

* أرانا الإله هلالاً أنارا *

وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه كقول القاضي الأرّجاني:

مودّته تدوم لكلّ هول وهل كلّ مودّته تدوم

⇐

. . . . . .

⇐ وكقول الحريريّ في المقامة المغربيّة:

أُسْ أرْمـلاً إذا عـرا ... وارْعَ إذا المرءُ أسـا
أسـنِدْ أخـا نَباهةٍ ... أبْـنِ إخـاءً دَنَّـسـا
أسْلُ جَناب غـاشم ... مُشَـاغِبٍ إنْ جَـلَّسَا
أسْـرُ إذا هبَّ مِـراً ... وارمِ بـه إذا رَسَـا
أسْكن تـقوَّ فـعسى ... يُسْعِفُ وقت نَكَسا

والحرف المشدّد في هذا الباب في حكم المخفّف لأنّ المعتبر هو الحروف المكتوبة كما شاهدت في بيت الحريري كلمة «دَنَّسا» مشدّدة ولا يضرّ بالقلب.

وأمّا في النثر فمن القرآن: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ و﴿رَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ ومن غيره قول الحريريّ: «ساكب كاس» و«لُمْ أخاً ملّ» و«كبّر رجاء أجر ربّك» و«مَنْ يَرُبّ إذا برّ يَنُمْ» و«سَكِّتْ كلّ مَنْ نَمَّ لك تَكْسِ» و«لُذْ بكلّ مؤمّل إذا لمّ وملّك بَذَلَ» فترى الحريري يتقلّب بين القلب الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي والسُّباعي.

النَّوْعُ الثّاني: أن يقلب بعض أجزاء الكلام وأسميته أنا «القلب البيانيّ» وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان:

أحدهما: أنْ يكون الداعي إلى اعتباره من جهة اللفظ بأنْ يتوقّف صحّة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعاً كما إذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة. كقوله:

قِفي قبل التفرّق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

أي لا يك موقف الوداع موقفاً منك.

والثاني: أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى لتوقّف صحّته عليه ويكون اللفظ تابعاً نحو: «عرضتُ الناقةَ على الحوض» والمعنى: «عرضت الحوض على الناقة» لأنّ المعروض عليه هاهنا ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه. ومنه قولهم: «أدْخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الإصبع» ونحو ذلك، لأنّ «القلنسوة»

⇐

وذلك أنّ الأصل في جمعها أن يقال: «أدْؤُر»، إذ هي معتلّة العين همزوا الواو المضمومة جوازاً ثمّ قلبوها إلى موضع الفاء، وخفّفت الهمزة فصار «آدُر».

[طرق معرفة القلب التصريفيّ]

﴿ ويُعْرَفُ القلب ﴾ في الموزون:

١ ـ ﴿ بِأصله[1] كـ «ناءَ يَناءُ» ﴾ و«نأى، ينأى» ﴿ مع «النَّأي» ﴾ الذي هو الأصل لاشتقاق الفعل من المصدر ـ على الأصحّ ـ ولمّا كان «نأى، ينأى» موافقاً للمصدر ـ في كونه ناقصاً مهموز العين ـ دون «ناء، يناء» لكونه أجوف مهموز اللّام عرفنا أنّ «ناء، يناء» مقلوبا «نأى، ينأى» فوزنهما: «فَلَع، يفلع».

⇐ و«الخاتم» ظرف، و«الرأس» و«الإصبع» مظروف لكنّه لمّا كان المناسب هو أنْ يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرّك بالمظروف نحو الظرف وهاهنا الأمر بالعكس، قلبوا الكلام رعايةً لهذا الاعتبار. وللبيانيين في قلبهم ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب السكاكيّ وهو أنّ القلب مقبول مطلقاً أينما وقع وقال: إنّه ممّا يورث الكلام حسناً وملاحةً ويشجع عليه كمال البلاغة وأمن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الأشعار وفي التنزيل.

الثاني: مذهب غيره وهو أنّ القلب مردود مطلقاً.

الثالث: التفصيل وهو مذهب الخطيب القزويني وهو أنّه إنْ تضمّن اعتباراً لطيفاً قبل وإلّا ردّ مطلقاً. [شرح الشافية ٨: ٢١، مغني اللبيب ٢: ٩١١؛ همع الهوامع: ٢٢٤، المطوّل: ١٣٧ ـ ١٣٨ و٤٥٧، شرح المقامات ٢: ٢٠٤ ـ ٢١١، مقامات الحريري: ١٥٣ ـ ١٥٥]

(١) هذا شروع في بيان ما يعرف به القلب وهو ستّة أوجه: الوجه الأوّل: الأصل ـ وهو المصدر ـ فلمّا قيل في المصدر: «النأي» علم أنّ «ناء يناء» فرع «نأى، ينأى» ـ بجعل اللّام موضع العين فوزنه: «فلع، يفلع» والضمير في: «بأصله» للمقلوب لدلالة القلب عليه أو اللفظ المدلول عليه من سياق الكلام.

٢ ـ ﴿ وبأمثلة اشتقاقه[١] ﴾ وهي الكلمات التي يعرف عودها جميعاً إلى أصلٍ واحد ﴿ كـ «الجاه» ﴾ فإنّ نظائره «الوجه» و«التوجّه» وغير ذلك وهي معتلّة الفاء، فكذا «الجاه» فيُعرف بذلك أنّه مقلوب العين إلى موضع الفاء وبالعكس.

قيل: وكان القياس «جَوْه»[٢] ـ بالواو الساكنة ـ لكنّه حيث غيّرت الواو بالتّقديم غيّرت بالتّحريك فانقلبت ألفاً فوزنه: «عَفل» بفتح الفاء.

﴿ و«الحادي» ﴾ فإنّ نظائره وهي «الوحدة» و«التّوحيد» وغيرهما دلّت على أنّ

---

(١) الوجه الثاني ممّا يعرف به القلب ـ أمثلة اشتقاق المقلوب وهي الكلمات التي علم أنّ الجميع راجع إلى أصل واحد كـ«الجاه» فإنّ «التوجّه» و«المواجهة» و«التوجيه» تدلّ على أنّ أصله «وجه» مثالاً واوياً نقلت الفاء إلى موضع العين أي نقلت الواو وهي متحرّكة فصار الجيم الساكن فاء ولا يمكن الابتداء بالساكن فحرّكوها بالفتح لكونه أخفّ أو لكونه حركة الفاء الأصلي فصار «جوه» ثمّ «جاه».

هذا واعترض المحقّق الأسترآبادي ـ رحمه الله ـ على المؤلّف في جعله قسماً على حدة مع أنّه داخل في القسم الأوّل فقال: وهذا منه عجيب لم جعله قسماً آخر وهو من الأوّل ـ أي ممّا يُعرف بأصله ـ؟ بل الكلمات المشتقّة من ذلك الأصل تؤكّد كون الكلمات المذكورة مقلوبة. [شرح الشافية ١: ٢٣]

(٢) يظهر من «حاشية ابن جماعة» على «شرح أحمد» أنّ القائل هو جمال الدين الحسين بن أياز النحوي البغدادي في «شرح تصريف ابن مالك» ولكن الذي يميل إليه المحقّقون أنّ القائل بذلك هو أبو علي الفارسي. قال ابن جنّي ـ بعد ما نقل عن الفرّاء القول بأنّ «الجاه» مقلوب من «الوجه» ـ: وكان أبو عليّ ـ رحمه الله ـ يرى أنّ «الجاه» مقلوب عن «الوجه» أيضاً. قال: ولمّا أعلّوه بالقلب أعلّوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من «فَعْلٍ» إلى «فَعَل» يريد أنّه صار من «وَجْه» إلى «جَوْه» ثمّ حرّكت عينه فصار إلى «جَوَه» ثمّ أُبدلت عينه لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «جاه» كما ترى. وحكى أبو زيد: «قد وَجُهَ الرجل وَجاهةً عند السلطان وهو وجيه» وهذا يقوّي القلب لأنّهم لم يقولوا: «جَوِيه» ولا نحو ذلك. اهـ. [الخصائص ٢: ٧٦]

أصله الواو ثمّ زحلفت[١] الواو إلى الآخر فلم يمكن الابتداء بألف «الفاعل» فأُخّرت عن الحاء فصار «الحادِو» على وزن «عالف» ثمّ انقلبت الواو المتطرّفة الواقعة بعد الكسرة ياء فصار «الحادي».

﴿وَ«القِسيّ»﴾ فإنّ مفرده «قَوْسٌ» وكذا نظائره من نحو «قَوَّس الشّيخ» و«استَقْوَسَ» أي «انحنى»، دلّت على أنّ الأصل فيه «قَوْوَسٌ» على «فَعْوَلٌ»، نُقلت اللّام إلى موضع العين وبالعكس فصار «قَسْوو» على «فُلوعٌ» قلبت الواو المتطرّفة ياء ثمّ واو الجمع أيضاً وكُسرت القاف والسين للاتّباع والمناسبة فصار «قِسِيّ» على وزن «فِلِيعَ».

٣ ـ ﴿وَبصِحّته[٢] كـ «أَيِسَ»[٣]﴾ فإنّ وزنه: «عَفَل» ولولا أنّه مقلوب «يَئِسَ»

---

(١) «زَحْلَفَ» بالفاء لغة أهل العالية و«زحلق» بالقاف لغة تميم وكلاهما بمعنى واحد وهو الدفع والتنحية وأصله «زحل» ثمّ زيدت الفاء أو القاف ـ كما في «اللسان» مادة «زحلف» و«زحلق» ـ.

(٢) بفتح الصاد وكسرها وهذا هو الوجه الثالث ممّا يُعرف به القلب وهو صحّة المقلوب وعدم إعلاله كـ«أيِس» فإنّه لمّا لم يقلب الياء ألفاً مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها علم أنّ أصله «يَئِس» نقل الفاء إلى موضع العين فوزنه «عفل».

(٣) قال ابن جنّي ـ رحمه الله ـ: اعلم أنّ كلّ لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره وإن لم يمكن ذلك حكمت بأنّ أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثمّ أريتَ أيّهما الأصل وأيّهما الفرع. فممّا تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: «جذب» و«جبذ» ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه وذلك أنّهما يتصرّفان تصرّفاً واحداً نحو: «جذب، يجذب، جَذْباً فهو جاذب» والمفعول: «مجذوب» و«جبذ، يجبِذُ، جَبْذاً، فهو جابذ» والمفعول «مجبوذ» فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك لأنّك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد ⇐

.....

⇐ بهذه الحال من الآخر فإذا وقفت الحال بينهما ولم يُؤْثَر بالمزيّة أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يَمْثُلا بصفحتيهما معاً.

فإن قصر أحدهما عن تصرّف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرّفاً أصلاً لصاحبه وذلك كقولهم: «أنى الشيء يأني» و«آن، يئين» فـ«آن» مقلوب عن «أنى» والدليل على ذلك وجودك مصدر «أنى، يأني» وهو «الإنَى» ولا تجد لـ«آن» مصدراً فلمّا عدم من «آن» المصدر الذي هو أصل للفعل عُلِمَ أنّه مقلوب عن «أنى، يأني، إنَى» ومثل ذلك قولهم: «أيِسْتُ من كذا» فهو مقلوب من «يئست» لأمرين: ذكر أبو علي أحدهما، وهو ما ذهب إليه من أنّ «أيست» لا مصدر له وإنّما المصدر لـ«يئست» وهو «اليأس» و«اليآسة» قال: فأمّا قولهم في اسم الرجل «إياس» فليس مصدراً لـ«أيست» ولا هو أيضاً من لفظه وإنّما هو مصدر «أست الرجل، أوْسه، إياساً» سمّوه به كما سمّوه «عطاءً»، تفاؤلاً بـ«العطيّة». ومثل ذلك عندي تسميتهم إياه «عياضاً» وإنّما هو مصدر «عَضْته» أي «أعطيته». وأمّا الآخر: فعندي أنّه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله وأن قول: «إسْتُ، آسِ» كـ«هبتُ، أهابُ» فظهوره صحيحاً يدلّ على أنّه إنّما صحّ لأنّه مقلوب عمّا تصحُّ عينه وهو «يئست» لتكون الصحّة دليلاً على ذلك المعنى كما كانت صحّة «عوِر» دليلاً على أنّه في معنى ما لا بُدّ من صحّته وهو «اعورّ» اهـ باختصار.

وقال في موضع آخر: وأمّا قولهم: «أيِس فمقلوب من «يئس» ودليل ذلك من وجهين:

أحدهما: أن لا مصدر لقولهم: «أيس» فأمّا «الإياس» فمصدر «أست» فلمّا لم يكن لـ«أيس» مصدر علمت أنّه لا أصل له، وإنّما المصدر «اليأس» فهذا من «يئست».

والآخر: صحّة العين في «أيس» ولو لم يكن مقلوباً لوجب فيه إعلالها وأن يقال: «آس» و«إستُ» كـ«هاب» و«هبت» وكان يلزم في مضارعه «أواس» كـ«أهاب» فتقلب الفاء -يريد فاء الكلمة وهي الهمزة- لتحرّكها وانفتاحها واوأكقولك في «هذا أفعل من هذا» من «أممت» «هذا أوَمُّ من هذا» هذا قول أبي الحسن وهو القياس وعلى قياس قول أبي عثمان ⇐

لقيل: «آس» على قياس «آبَ» و«هابَ»، فالاندراج بعد القلب تحت القياس الإعلاليّ غير مفيد إن لم يندرج الأصل فيه كما في «أيس» بخلاف ما إذا كان الأصل أيضاً كذلك نحو: «ناء، يناء».

٤ ـ ﴿وبقلّة استعماله[1] كـ «آرام» و«آدُر»﴾ ـ جمعَي «رئم» و«دار» ـ أصلهما الذي ورد به الاستعمال الأكثري: «أرآم» و«أدْؤُر» فقُلبا فوزنهما: «أعْفال» و«أعْفُل».

⇐ «أياسُ» كقوله: «هذا أيَمُّ من هذا» فصارت صحّة الياء في «أيس» دليلاً على أنّها مقلوبة من «يئس» كما صارت صحّة الواو في «عور» دليلاً على أنّها في معنى ما لا بدّ من صحّته وهو «اعورّ» اهـ باختصار أيضاً. [الخصائص ٢: ٧٠ـ٧٢ و٤٣٩]

(١) هذا هو الوجه الرابع ممّا يُعرف به القلب. قال المحقّق الأسترآبادي: حقّ العلامة أن تكون مطّردةً وليس صحّة الكلمة نصّاً في كونها مقلوبة إذ قد تكون لأشياء أُخرى كما في «حول» و«عور» و«اجتوروا» و«الحَيَدى» وكذا قلّة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأُخرى المناسبة لها لفظاً ومعنًى لا تدلّ على كون القليلة الاستعمال مقلوبةً فإنّ «رَجْلَةً» في جمع «رَجُل» أقلّ استعمالاً من «رجال» وليست بمقلوبة منه. ولعلّ مراده أنّها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحدٍ ولا فرق بينهما إلّا بقلب حروفهما فإن كانت إحداهما صحيحة مع ثبوت العلّة فيها دون الأُخرى كـ«أيس» مع «يئس» فالصحيحة مقلوبة من الأُخرى وكذا إن كانت إحداهما أقلّ استعمالاً مع الفرض المذكور من الأُخرى فالقُلّى مقلوبة من الكُثْرَى كـ«آرام» و«آدُر» مع «أرْآم» و«أدْؤُر». ثمّ قال: وليس شيء من القلب قياسيّاً إلّا ما ادّعى الخليل فيما أدّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كـ«جاءِ» و«سواء» فإنّه عنده قياسيّ اهـ باختصار.

قوله: «الأرْءام» والخطيب التّبريزيّ في «شرح المعلّقات» هكذا يروي البيت عن امرئ القيس حيث يقول:

ترى بَعَرَ الأرْءام في عَرَصَاتِها ... وقِيعانها كأنّه حَبُّ فلفل

[شرح الشافية ١: ٢٤، شرح المعلّقات: ٣]

فهذه ما وقع عليها الاتّفاق[١] من الوجوه التي يعرف بها القلب، وربّما يتظافر[٢] على المطلوب أكثر من واحد منها.

٥ ـ ﴿وَ﴾ يعرف القلب أيضاً ﴿بأداء تركه[٣] إلى اجتماع همزتين عند الخليل[٤]

---

(١) الوجوه الستّة التي يُعرف بها القلب على قسمين: متّفق عليها وهو هذه الأربعة المذكورة، ومختلف فيها وهو اثنان باقيان فبهما يُعرف القلب عند بعض كالخليل أو هو وسيبويه.

(٢) أقول: قول الشّارح هذا مأخوذ عن «شرح أحمد» حيث يقول: ورجوع هذه الأقسام إلى الأوّل بناءً على أنّه يمكن البيان في الكلّ بالأصل لا يضرّ لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد اهـ أي الوجوه الأربعة راجعة إلى أمر واحد وهو الاشتقاق فلو ذكر وحده لم يرد عليه شيء، والجواب ما في شرح أحمد وشرح نِظام الدين. [أحمد: ٢٥]

(٣) هذا هو الوجه الخامس من الوجوه التي يعرف بها القلب وهو أداء ترك القلب إلى اجتماع الهمزتين. قال الأستراباذي: وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين وذلك لأنّه إنّما يُحترَزُ عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه، أمّا إذا أدّى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه. كما أنّ نقل حركة واو نحو: «مَقْوُوْل» إلى ما قبلها وإن كان مؤدّياً إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لمّا كان هناك سبب مزيل له وهو حذف أوّلهما.

وكذا في مسألتنا قياسٌ موجب لزوال اجتماع الهمزتين وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه، وإنّما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله: «أ» أداء ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه.

«ب» وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللّام نحو: «شاكٍ» و«شواعٍ» في «شائك» و«شوائع»؛ لئلّا يهمز ما ليس أصله الهمز، والهمز مستثقل عندهم ـ كما يجيء في «باب تخفيف الهمزة» ـ ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك فيقول: «رجل هاعٌ لاعٌ» ـ بضمّ العين ـ فلمّا رأى فِرارهم من الأداء إلى همزة في بعض المواضع أوجب الفرار ممّا يؤدّي إلى همزتين اهـ. [شرح الشافية ١: ٢٥]

(٤) وهو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفَراهيدي ويقال: الفرهودي الأزدي اليحمَدي؛ كان إماماً في «علم النّحو» وهو الذي استنبط «علم العروض» وأخرجه ⇐

.....

⇐ إلى الوجود وحصر أقسامه في خمس دوائر يستخرج منها خمسة عشر بحراً، ثمّ زاد فيه الأخفش بحراً آخر وسمّاه «الخَبب» وقيل: إنّ الخليل دعا بمكّة أن يُرْزَق علماً لم يسبقه أحد إليه ولا يؤخذ إلّا عنه فرجع من حجّه ففتح عليه بـ «علم العروض» وله معرفة بالإيقاع والنَّغَم وتلك المعرفة أحْدَثَتْ له «علم العروض» فإنّهما متقاربان في المأخذ.

وكان الخليل رجلاً صالحاً عاقلاً حليماً وقوراً.

وقال تلميذه النَضر بن شميل: أقام الخليل في خُصّ من أخصاص «البصرة» لا يقدر على فَلْسَين وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال ولقد سمعته يوماً يقول: إنّي لأغلق عليّ بابي فما يجاوزه همّي، وكان يقول: أكمل ما يكون الإنسان عقلاً وذهناً إذا بلغ أربعين سنة وهي السنّ التي بعث الله تعالى فيها محمّداً ـ صلّى الله عليه وآله ـ ثمّ يتغيّر وينقص إذا بلغ ثلاثاً وستّين سنة وهي السنّ التي قبض فيها رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصفى ما يكون ذهن الإنسان وقت السحر.

واجتمع الخليل وعبدالله بن المقفّع يتحدّثان إلى الغداة فلمّا تفرّقا قيل للخليل: كيف رأيت ابن المقفّع؟ فقال: رأيت رجلاً علمه أكثر من عقله. وقيل لابن المقفّع: كيف رأيت الخليل؟ قال: رأيت رجلاً عقله أكثر من علمه.

وللخليل من التصانيف: كتاب «العين» في اللغة وهو مشهور، وكتاب «العروض» وكتاب «الشواهد» وكتاب «النقط والشكل» وكتاب «النَغم» وكتاب في «العوامل». ويقال: إنّ الخليل كان له ولد متخلّف فدخل على أبيه يوماً فوجده يقطّع بيت شعر بأوزان «العروض» فخرج إلى الناس وقال: إنّ أبي قد جُنّ، فدخلوا عليه وأخبروه بما قال ابنه، فقال مخاطباً:

لو كنتَ تعلم ما أقول عذَرْتني ... أو كنت تعلم ما تقول عذلتُكا

لكن جهلتَ مقالتي فعَذَلْتني ... وعلمتُ أنّك جاهل فعَذَرْتُكا

ويحكى عنه أنّه قال: كان يتردّد إليّ شخص يتعلّم «العروض» وهو بعيد الفهم، فأقام مدّة ولم يعلق على خاطره شيء منه، فقلت له يوماً: قطّع هذا البيت:

⇐

نحو: «جاءٍ» ﴾.

وذلك أنّه اسم فاعل من «جاء، يجيء» ـ معتلّ العين مهموز اللّام ـ فأصله: «جايِيءٌ» ـ بتقديم الياء على الهمزة ـ فلو لم يقلب بجعل الهمزة مكان الياء لوجب أن تقلب الياء التي بعد ألف «الفاعل» همزة ـ مثلها في «سائل» و«سائر» من «سال، يسيل» و«سار، يسير» ـ وحينئذٍ يؤدّي إلى اجتماع همزتين في كلمة واحدة وذلك مستكره. فظهر أنّ ترك القلب في مثل «جايِيء» كيف يؤدّي إلى اجتماع همزتين فيجب تقدير القلب في مثله ثمّ إعلاله إعلال «قاضٍ»؛ هذا قول الخليل فوزنه عنده: «فالِعٌ».

وقال غيره[1]: لا بأس باجتماع الهمزتين إذا عمل حينئذٍ بهما ما يقتضيه الأُصول ففي «جاءٍ» ـ بالهمزتين ـ قُلبت الثانية ياء على قياس مثلها ثمّ يُعلّ إعلال «قاضٍ».

وأُورد على هذا القول أنّ الياء المنقلبة عن الهمزة قياسها أن يصحّ على الأفصح فلو كانت الياء في «جائي» ـ بتقديم الهمزة على الياء ـ منقلبة عن الهمزة لكان

← إذا لم تستطع شيئاً فَدَعْهُ وجاوزه إلى ما تستطيعُ

فشرع معي في تقطيعه على قدر معرفته ثمّ نهض ولم يعد يجيء إليّ فعجبت من فطنته لما قصدته في البيت مع بُعد فهمه. وسيبويه عنه أخذ علوم الأدب ويقال: إنّ أباه أحمد أوّل من سُمّي بأحمد بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وكانت ولادته في سنة مائة للهجرة وتوفّي سنة سبعين وقيل خمس وسبعين ومائة. وقيل: عاش أربعاً وسبعين سنة ومات بالبصرة. [ابن خلّكان ٢: ٢٤٤]

(١) أقول: وهذا الغير هو سيبويه تلميذ الخليل، قال الرضي: وأمّا سيبويه فإنّه يَقلب الأُولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللّام نحو: «قائل» و«بائع» ثمّ يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام ـ كما سيجيء تحقيقه في باب «تخفيف الهمزة» ـ فيتخلّص ممّا يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل اهـ.

[شرح الشافية ١: ٢٥]

الأفصح إبقاؤها كما في نحو: «دارئ»[١] و«مستهزئِيْنَ» ـ إذا خُفِّفت همزتهما ـ فإنّه لا يُعَلّ حينئذٍ إعلال «قاضٍ»[٢] ولمّا أجمع على إعلال «جائي» إعلال «قاضٍ» عُرِفَ أنّ الياء مقلوبة لا منقلبة عن الهمزة.

وأُجيب عن الإيراد بأنّا لا نُسلّم أنّ الياء المنقلبة عن الهمزة قياسها أن تصحّ مطلقاً بل فيه تفصيل:

وهو أنّه إن كان إبدال الياء عن الهمزة واجباً فالإعلال واجب وإلّا فلا، لكن الإبدال واجب في «جاءٌ» ـ بهمزتين ـ فيجب إعلالها بعد الإبدال بخلاف نحو «دارئ».

وردّ هذا الجواب بأنّ قولكم: «إن كان الإبدال واجباً فالإعلال واجب» منقوض بـ«أيمّة» فإنّ أصله: «أئمّة» ـ بهمزتين ـ وبعد إبدال الثانية ياء وجوباً ليس يجب إعلالها[٣] ـ بقلب الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ـ بل ليس يجوز.

---

(١) «الدارئ» اسم فاعل من «درأ» ـ المهموز اللّام الصحيح ـ «درءاً» و«درأة» إذا دفعه. و«المستهزئ» أيضاً اسم فاعل من «استهزأ» المهموز اللّام ـ ويقال: «استهزأ منه» و«به» أي «سخر». والإيراد على قول سيبويه بأنّه لو صحّ أنّ الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أُخّرت إلى موضع اللّام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة في «داري» وأصله: «دارِئ» وفي «مستهزيين» وأصله: «مستهزئون» خفّفت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها.

(٢) فمذهب سيبويه في نحو: «جاءٍ» ـ المهموز اللّام من الأجوف ـ واويّاً ويائيّاً ـ أنّ أصله «جايِئٌ» ـ مثلاً ـ فقُلِبت الياء ألِفاً ثمّ قلبت الألف همزةً فصار «جائئاً» ثمّ قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين في الطّرف أُولاهما مكسورة ثمّ أُعطيت الكلمة حكم «قاض» ونحوه من حذف الياء إذا كان منوّناً غير منصوب وبقاءها فيما عدا ذلك.

(٣) قال الرضي: فإن قيل: فإذا كان قلب ثانية همزتي نحو «أئمّة» واجباً فهلّا قلبت الياء ألفاً ⇐

وأيضاً قولكم: «إن لم يكن الإبدال واجباً لم يكن الإعلال واجباً» منقوض بنحو: «خطيئة» فإنّ إبدال الهمزة ياء جائز فيه مع أنّ الإدغام بعد ذلك واجب.

وكلا النّقضين مدفوعٌ:

أمّا الأوّل: فلأنّ أصل «أئمّة»: «أءيمِمَةٌ»، نُقلت حركة الميم الأُولى إلى الهمزة التي قبلها وأُدغمت الميم في الميم فصارت «أئمّة» فحركة الهمزة عارضة[1]، وكذا حركة الياء المُبدلة عنها والحركة العارضة لا يُعتدّ بها كما في نحوِ: «اِخْشَيِ الله»، فموجب الإعلال هناك مفقود[2] فلهذا لم يُعلّ.

وأمّا النقض الثّاني: فلأنّ إبدال الهمزة ياء في نحو «خطيئة» إنّما يرتكب لأجل الإدغام فلهذا لم يجز ترك الإدغام بعد ذلك بخلاف نحو: «داريٌ»، فإنّ تخفيف الهمزة فيه مقصودٌ بالذات.

⇐ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؟ قلت: إذا تحرّكت الواو والياء فاءين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفاً وإن كانتا أصليّتين كما في «أوَدٌ» و«أيَلٌ» بل إنّما تقلبان عينين أو لامين اهـ.

[شرح الشافية ١: ٢٧]

(١) قال المحقّق الرضي: ولقائل أن يقول: الحركة العارضة في «أيمّة» لازمة بخلاف الكسرة في «أخشي الله» ولو لم يعتدّ بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياءً فإنّها إنّما قلبت ياءً للكسرة لا لشيء آخر؛ هذا. [شرح الشافية ١: ٢٧]

(٢) قال الرضي: وإنّما قدّم الإدغام في «أيمّة» و«إوَزّة» على إعلال الهمزة بقلبها ألِفاً وإعلال الواو بقلبها ياءً للكسرة التي قبلها؟ لأنّ المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرّج ثقلها بتزايد حروفها، واللّائق بالحكمة الابتداءُ بتخفيف الأثقل، ألا ترى إلى قلب لام «نوى» ـ اللّفيف المقرون ـ أوّلاً دون عينه، فلمّا أُدغم أحد المثلين في الآخر في «أيمّة» و«إوَزّة» ـ ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركته إليه ـ تحرّكت الهمزة والواو الساكنتان فزالت علّة قلب الهمزة ألفاً والواو ياءً. وإنّما حكم في «إوزّة» بأنّها إفْعَلَة، لا «إفَعْلَة» لوجود الوزن الأوّل كـ«إصبَعٌ» دون الثاني. [شرح الشافية ١: ٢٧]

ويمكن أن يُقَوَّى قول الخليل بأنّه لا يلزم منه إلّا القلب وإن كان على خلاف القياس.

وأمّا مذهب غيره[١] فيلزم منه إعلالان: قلب العين همزة، واللّام ياء.

وأمّا إعلال «قاض» فمشترك فيهما.

ويمكن أن يعارض: بأنّ الإعلالين إذا كانا على القياس أولى من إعلال واحد على خلاف القياس فبهذا الوجه أيضاً يُعرف القلب وإن كان مختلفاً فيه.

٦ ـ ﴿أو﴾ يُعرف[٢] بأداء ترك القلب ﴿إلى منع الصرف بغير علّة﴾ وإنّما يُعرف القلبُ بهذا الوجه ﴿على الأصحّ[٣]﴾ وهو مذهب الخليل

---

(١) أي غير الخليل وهو سيبويه. فيلزم منه إعلالان. قال الرضي: وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً، وذلك أنّه حكى عنه أنّه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو: «جاءِ» و«آدم» فقد حكم ـ على ما ترى ـ بانقلاب ياء «الجائي» عن الهمزة وهو عين مذهب سيبويه. [شرح الشافية ١: ٢٥]

(٢) أقول: هذا هو الوجه السادس ممّا يُعرف به القلب.

(٣) اختلف هنا في متعلّق الجارّ والمجرور:

فحكم الشارح جمال الدين عبدالله بن محمّد الحسيني المعروف بـ «نقره كار» وأحمد وابن جماعة بأنّ المتعلّق هو كلمة «أداء» ـ في المتن ـ والكلام إشارة إلى مذهب الكسائي.

وحكم المحقّق الرضي وصاحب «المناهج» والأديب النيسابوري بأنّ المتعلّق كلمة «يعرف» ـ في الشرح ـ والكلام إشارة إلى مذهب سيبويه.

وصوّب اليزدي كلّاً من الوجهين. قال أحمد: أي يعرف القلب بأنّه لو لم يقدّر لأدّى على الأصحّ إلى منع الصرف بغير علّة فإنّه لو لم يقدّر القلب يلزم أحد المذهبين كما سيذكر، والأصحّ منهما مذهب الكسائي أي منع الصّرف بغير علّة كما أشار إليه المصنّف في «شرح المفصّل» ويتبيّن لك هاهنا أيضاً، وهذا معنى ما ذكر في شرح المنسوب إلى ⇐

وسيبويه[1] .....

⇐ المصنّف من أنّ قوله: «على الأصح» إشارة إلى مذهب الكسائيّ فعلى هذا يتعلّق قوله: «على الأصحّ» بقوله: «أداه».

وقيل: هو متعلّق بقوله: «يعرف» أي يعرف القلب بهذا الطريق أيضاً على الأصحّ لكن ما ذكرناه أوّلاً أولى لأنّ ترك القلب فيه مطلقاً لا يؤدّي إلى منع الصرف من غير علّة بل اللّازم حينئذٍ أحد المذهبين فلو لم يتعلّق قوله: «على الأصحّ» بقوله: «أداه» كيف يصحّ الحكم بأداء ترك القلب إلى منع الصرف بغير علّة على التعيين فتأمّل.

وقال المحقّق الأسترآبادي: قوله: «أو إلى منع الصرف بغير علّة على الأصحّ» أي: يعرف القلب على الأصحّ بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علّة ودعوى القلب ـ بسبب أداء تركه إلى هذا ـ مذهبُ سيبويه، فأمّا الكسائيّ فإنّه لا يعرف القلب بهذا الأداء، بل يقول: «أشياء» «أفعال» وليس بمقلوب وإن أدّى إلى منع الصرف من غير علّة ويقول امتناعه من الصرف شاذٌّ، ولم يكن ينبغي للمصنّف هذا الإطلاق فإنّ القلب عند سيبويه عرف في «أشياء» بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علّة كما هو ـ منع الصرف بلا علّة ـ مذهب الكسائي أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسيّ كما هو مذهب الأخفش والفرّاء فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لا على التعيين، لا بالأداء إلى منع الصرف معيّناً اهـ.

[شرح أحمد: ٢٦، نقره كار: ١٢، المناهج: ١٢، ابن جماعة: ٢٦، شرح الشافية ١: ٢٨ ـ ٢٩]

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، مولى بني الحارث بن كعب، كان أعلم المتقدّمين والمتأخّرين بالنّحو، لم يكتب الناس في النّحو قديماً كتاباً مثله، وجميع كتب النّحو عليه عيال، قال الجاحظ: أردت الخروج إلى محمّد بن عبدالملك الزيّات وزير المعتصم ففكّرت في شيء أهديه له فلم أجد شيئاً أشرف من «كتاب سيبويه»، فلمّا وصلت إليه قلت له: لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب وقد اشتريته من ميراث الفرّاء، فقال: أوظننتَ أنّ خزانتنا خالية من هذا الكتاب؟ فقال الجاحظ: ما ظننتُ ذلك ولكنّها بخطّ الفرّاء ومقابلة الكسائيّ وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ يعني نفسه، فقال ⇐

وغيرهما من المحقّقين ﴿نحو: «أشياء»[1] فإنّها «لفعاء»﴾ عندهم.

⇐ ابن الزيّات: هذه أجلّ نسخة توجد وأعزّها، والله ما أهديت لي شيئاً أحبّ إليّ منه.

وأخذ سيبويه «النحو» عن الخليل وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب و«اللغة» عن أبي الخطّاب الأخفش الأكبر.

قال ابن النطّاح: كنت عند الخليل فأقبل سيبويه فقال الخليل: «مرحباً بزائرٍ لا يُمَلُّ» وكان كثير المجالسة للخليل، وما كان الخليل يقولها إلّا لسيبويه. توفّي في مسقط رأسه وهي قرية من قرى «شيراز» يقال له «البيضاء» في سنة ثمانين ومائة وعمره نيّف وأربعون سنة.

قال أبو زيد الأنصاري: كان سيبويه غلاماً يأتي مجلسي وله ذؤابتان فإذا سمعته يقول: «حدّثني من أثق بعربيّته» فإنّما يعنيني. [ابن خلّكان ٣: ٤٦٢]

(١) أقول: مادّة «شيء» أجوف يائيّ من المهموز اللّام وتلك المادّة قد يكون فعلاً نحو «شاء، يشاء، شيئاً» من باب «هاب، يهاب» وزان «علم، يعلم» فـ«الشيء» المصدر، و«المشيئة» اسم منه. وقد يكون اسماً بمعنى الموجود إمّا حسّاً كالأجسام وإمّا حكماً كالأقوال نحو: «قلت شيئاً» وجمع «الشيء» ـ اسماً ـ «الأشياء».

واختلف في لفظ «أشياء» من حيث وزنها وما يتعلّق به على ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب سيبويه والخليل وجمهور البصريّين، قالوا: «أشياء» اسم جمع من لفظ «شيء» فهو مفرد لفظاً جمع معنًى كـ«طَرْفاء» وأصله عندهم قبل القلب: «شيئاء» ـ بهمزتين بينهما ألف ـ بوزن «فعلاء» فاستثقلوا اجتماع همزتين بينهما ألف وهي حاجز غير حصين ولاسيّما وقد سبقها حرف علّة وهي الياء وكثر دور هذا اللفظ في لسانهم فقلّبوه قلباً مكانيّاً ـ بأن قدّموا لامه ـ وهي الهمزة الأُولى ـ على فائه ـ وهي الشين ـ فالتقت ساكنتان الياء والألف التي بعدها ـ أي الألف الواقعة بين همزتين في «شيئاء» قبل القلب ـ فحرّكت هذه الياء بالفتحة المناسبة للألف ـ لدفع الساكنين ـ فصار الوزن «لفعاء» والموزون «أشياء» بعد ما كانت شيئاء» وزان «فعلاء».

الثاني: مذهب أبي الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ فإنّه قال: إنّ لفظ «أشياء» جمع ⇐

.....

⇒ «شيء» ووزنها «أفعال» كما أنّ وزن مفردها «فَعْل» ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ كـ«شيخ» و«أشياخ» و«بيت» و«أبيات» و«ثوب» و«أثواب».

ويرد عليه أُمور ثلاثة:

١ ـ أنّ «أشياء» جمعت على «أشاوى» ـ بفتح الواو ـ كـ«عذارَى» و«أفعال» لا تجمع على «أفاعل».

٢ ـ أنّه يلزم منه منع «أشياء» من الصَّرْف من دون علّة، وكثرة الاستعمال وكذا الشباهة بألف التأنيث الممدودة لا توجبان منع الصرف كما زعم الكِسائي.

٣ ـ أنّه يلزم منه منع صرف نحو: «أسماء» و«أبناء» و«أجزاء» مع أنّها مصروفة اتفاقاً إذ الكثرة والشباهة لا تؤثّران في منع الاسم من الصرف. وليس في تلك ألف التأنيث الممدودة فإنّها زائدة وألف تلك أصليّة منقلبة عن اللّام وليس كذلك «حمراء» إذ أصل «حمراء» مثلاً بوزن «سكرى» فلمّا قصدوا مدّه زادوا قبلها ألفاً أُخرَى والجمع بينهما متعذّر ولم يكن بُدّ من واحد من ثلاثة إمّا حذف أحد الساكنين وإمّا قلبه بمتحرّك وإمّا تحريكه، التحريك متعذّر إذ الألف لا يقبل الحركة أصلاً والحذف ينافي الغرض إذ لو حذفوا الأُولى لفات المدّ، أو الثانية التي للتأنيث لفاتت الدلالة على التأنيث فبقي القلب وهو لا يمكن في الأُولى لكونه مخلّاً بالمدّ فقلبوا الثانية همزةً، وتبيّن أنّ ألف التأنيث الممدودة زائدة كسائر علامات التأنيث ولذا لم تقع إلّا في اللّامات. ولا كذلك الألف في «أسماء» و«أبناء» ونظائرهما. فلا تكون ممنوعة من الصَّرْف، ولو كان القول قول الكسائيّ لزم كونها ممنوعة من الصَّرْف.

الثالث: مذهب يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفرّاء فإنّه قال: إنّ لفظ «أشياء» جمع وأصلها «أشيئاء» بهمزة مفتوحة ثمّ شين ساكنة ثمّ ياء مكسورة بعدها همزتان بينهما ألف على وزن «أفعلاء» كـ«أبيناء» و«أليناء» ومفردها في الأصل «شيّئ» ـ بتشديد الياء مع الهمزة كـ«بيّن» و«ليّن» وزان «فيعل» ـ بفتح الفاء وسكون الياء وكسر العين المهملة ـ فخفّف بحذف إحدى الياءين، ثمّ جمع على «أفعلاء» كما جمعوا: «بيناً» و«ليناً» بالتخفيف

⇐

.....

⇐ على «أبيناء» و«ألياء» فقيل: «أشيئاء» وزان «أفعلاء» فحذفت الهمزة الأُولى منها ـ وهي لام الكلمة ـ تخفيفاً كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف وهي حاجز غير حصين، وفتحت الياء لأجل ألف الجمع وحينئذٍ وزنها عنده «أفعاء» بمنع الصرف لألف التأنيث الممدودة.

ويلزم الفرّاء مخالفة الظاهر من وجوه خمسة:

١ ـ أنّه لو كان أصل «شيء» «شيّئاً» لكان الأصل شائعاً كثيراً كما أنّ «بيّنا» مشدّداً أكثر منه مخفّفاً.

٢ ـ أنّ حذف الهمزة في مثلها غير جائز إذ لا قياس يؤدّي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

٣ ـ تصغيرها على «أُشَيّاء» فلو كانت أفعلاء لكانت جمع كثرة ولو كانت جمع كثرة لوجب ردّها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلّة.

وذلك لما يأتي في «باب الجمع» من أنّ جمع الكثرة لا يصغّر على بنائه للتنافي بين الكثرة ومعنى التصغير بل يجب ردّه إلى مفرده إن لم يكن لذلك المفرد جمع قلّة وإليه أو إلى جمع القلّة إن كان له ثمّ يصغر ثمّ يجمع جمع السلامة بالواو والنون أو الألف والتاء فيقال في تصغير «مساجد» «مُسيجدات» وفي تصغير «غلمان» «غليمون» أو «غليمة».

وحينئذٍ فلو صحّ ما ذهب إليه الفرّاء لوجب أن يقال تصغير «أشياء» «شييات» لا «أُشَيّاء» ولا يرد هذا الوجه على الكسائي لأنّ «أشياء» عنده جمع قلّة.

٤ ـ أنّها تجمع على «أشاوى» و«أفعلاء» لا تجمع على أفاعل.

٥ ـ أنّه يلزم منه منع الصرف بغير علّة.

ولا يرد على سيبويه شيء من ذلك؛ لأنّ منع الصرف لألف التأنيث، والتصغير على «أُشَيّاء» لأنّها اسم جمع لا جمع، وجمعها على «أشاوى» لأنّها اسم على وزن «فعلاء» فيجمع على «فعالى» كـ «صحراء» و«صحارى» و«عذراء» و«عذارى» ولخّص بعضهم هذه الأوزان الثلاثة في قطعة فقال:

⇐

وذلك أنّهم وجدوها غير مصروفة في كلامهم ولم يكن فيها سبب ظاهر من أسباب منع الصرف فقدّروا فيها القلب ليكون أصلها «شَيْئاء» كـ«حمراء» فلا ينصرف لألف التأنيث، وإن كان اسم جمع[1] لا جمعاً لـ«شيء».

﴿وقال الكسائي[2]﴾: .....

⇐ في وزن «أشياء» عند القوم أقوالُ ... قال الكسائي: إنّ الوزن «أفعالُ»
وقال يحيى بحذف اللّام قَهْي إذاً ... «أَفْعَاءُ» وزناً وفي القولين إشكالُ
وسيبويه يقول القلب صيّرها ... «لفعاء» فافهم فذا تحصيل ما قالُوْا

تتمّة: وقد سُئل بعض الظرفاء عن وزن «أشياء» فتحيّر في الجواب إذ لم يكن خبيراً بالأدب فقال: لِمَ تسأل عن «أشياء» وقد نهى الله تعالى عنه فقال: ﴿لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾. [الحاشية الكبرى: ١٩]

(١) قال السيّد نعمة الله ـ رحمه الله ـ في «حاشية الجامي»:

«الجمع» هو ما دلّ على آحاده بالمطابقة فإذا قلت: «جاء الزيدون» فكأنّك قلت: «جاءني زيد وزيد وزيد» لأنّه موضوع للآحاد بشرط انضمام بعضها إلى بعض.

و«اسم الجمع» ما دلّ على كلّ واحد واحد من تلك الأفراد بالتضمّن كـ«قوم» و«رهط» فإنّه موضوع لمجموع الأفراد فدلالته على كلّ واحد من قبيل دلالة المركّب على كلّ واحد من أجزائه.

وأمّا «اسم الجنس» فهو على قسمين: اسم جنس أفراديّ واسم جنس جمعيّ فالأوّل: ما وضع للحقيقة ملغًى فيه اعتبار الفرديّة ويصدق على القليل والكثير كـ«السمن» و«العسل».

والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين كـ«الكلم» ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين، اهـ.

(٢) هو أبوالحسن عليّ بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدي ـ بالولاء ـ الكوفيّ المعروف بالكسائيّ، أحد القرّاء السبعة، كان إماماً في «النحو» و«اللغة» و«القراءات» ⇐

إنّها ﴿أفعال﴾ جمعاً لـ«شيء»[1] مثل: «فَرْخ» و«أفراخ».

⇐ ولم تكن له في «الشعر» يد. واجتمع يوماً بمحمّد بن الحسن الفقيه الحنفي في مجلس الرشيد فقال الكسائي: مَنْ تبحّر في علم تهدّى إلى جميع العلوم، فقال له محمّد: ما تقول فيمن سَها في سجود السَّهْو، هل يسجد مرّة أُخرى؟ قال الكسائي: لا، قال: لماذا؟ قال: لأنّ النُّحاة تقول: التصغير لا يصغّر، فقال محمّد: فما تقول في تعليق الطلاق بالملك؟ قال: لا يصحّ، قال: لم؟ قال: لأنّ السيل لا يسبق المطر.

وله مع سيبويه وأبي محمّد اليزيدي مجالس ومناظرات. روى الكسائي عن أبي بكر ابن عيّاش وحمزة الزيّات وابن عُيَيْنة وغيرهم، وروى عنه الفرّاء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما. وتوفّي سنة تسع وثمانين ومائة بـ«الريّ» وكان قد خرج إليها بصحبة هارون الرشيد. قال السمعاني: وفي ذلك اليوم توفّي محمّد بن الحسن المذكور بـ«الري» أيضاً. وقيل: مات الكسائي بـ«طوس» سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة والله أعلم.

ويقال: إنّ الرشيد كان يقول: دفنت الفقه والعربيّة بالري.

والكسائي: بكسر الكاف وفتح السين المهملة وبعدها ألف ممدودة، وإنّما قيل له الكسائي لأنّه دخل الكوفة وجاء إلى حمزة بن حبيب الزيّات وهو ملتفّ بكساء فقال حمزة: من يقرأ؟ فقيل له: صاحب الكساء فبقي عليه، وقيل: بل أحرم في كساء فنُسب إليه رحمه الله. [ابن خلّكان ٣: ٢٩٥]

(١) فـ«أشياء» عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع كـ«القَصْبَاء» و«الغَضْيَاء» و«الطَّرْفَاء» ـ في «القَصَبَة» و«الغَضَا» و«الطَّرْفة» وأصلها: «شيئاء» قدّمت اللّام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ـ أي الألف ـ مع كثرة استعمال هذه اللفظة فصار «لَفْعَاء». وقال الكسائيّ: هو جمع «شيء» كـ«بيت» و«أبيات» مُنِع صرفَهُ توهّماً أنّه كـ«حمراء» مع أنّه كـ«أبناء» و«أسماء» كما توهّم في «مَسِيْل» ـ وميمه زائدة ـ أنّها أصليّة فجمع على «مُسْلان» كما جمع «قفيز» على «قفزان» وحقّه أن يجمع على «مسايل» وكما توهّم في «مصيبة» و«معيشة» أنّ ياء هما زائدة كياء «قبيلة» فهمزت في الجمع فقيل: «مصائب» اتّفاقاً و«معائش» عن بعضهم والقياس «مصاوب» و«معايش» وكما توهّم في ⇐

وإنّما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم لها.

ولأنّها شبّهت بـ«فَعْلاء»[1].

وهذا القول ليس بسديد إذ يلزم منه منع صرف «أبناء» و«أسماء» أيضاً من غير علّة مع أنّ «أشياء» يجمع على «أشاوى» كـ«عذارى» و«أفعال» لا يجمع على «فعالى».

وأصل «أشاوىٰ» «أشائيّ» بالتشديد قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الأخيرة ألفاً وأبدلت من الأُولى واو.

وحكى الأصمعيّ[2] أنّه سَمِعَ رجلاً من أفصح العرب يقول لخلف

⇒ «مِنْدِيل» و«مِسْكِين» و«مِدْرَعَة» ـ وهو من تركيب «نَدَلَ» و«دَرَعَ» و«سَكَنَ» ـ أصالة ميمها فقيل: «تمندل» و«تمسكن» و«تمدرع». [شرح الشافية ١: ٢٩]

(١) قال الرضي: وما ذهب إليه بعيد، لأنّ منع الصَّرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهّم ـ ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح ـ بعيد من الحكمة. [شرح الشافية ١: ٣٠]

قوله: و«أفعال» لا يجمع على «فعالى» بل «فعالى» إنّما يناسب «فعلاء» إذ «فعلاء» يجمع على «فعالى» مطّرداً كما تقول: «عذراء» و«عذارى» و«صحراء» و«صحارى».

(٢) هو أبو سعيد عبدالملك بن قُرَيْب بن عبدالملك بن عليّ الأصمعي. كان صاحب «لغة» و«نحو» وإماماً في «الأخبار» و«النوادر» و«الملح» و«الغرائب». سمع شعبة ابن الحجّاج والحمّادَيْن وغيرهم، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلّام وأبو حاتم السجستانيّ وأبوالفضل الرّياشيّ وغيرهم، وهو من أهل البصرة وقدم بغداد في أيّام هارون الرشيد ـ لعنه الله ـ.

قال عمر بن شبة: سمعت الأصمعيّ يقول: أحفظ ستّة عشر ألف أُرجوزة.

وقال إسحاق الموصليّ: لم أر الأصمعيّ يدّعي شيئاً من العلم فيكون أحد أعلم به منه.

قال الشافعيّ: ما عبّر أحد من العرب بأحسن من عبارة الأصمعيّ، وحكى عنه أنّه قال: رأيت بعض الأعراب يفلي ثيابه فيقتل البراغيث ويَدَعُ القمل، فقلت: يا أعرابيّ، ولم ⇐

الأحمر[١]: .....

⇐ تصنع هذا؟ فقال: أقتل الفرسان ثمّ أعطف على الرّجّالة.

وكانت ولادة الأصمعيّ سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين ومائة وتوفّي في صفر سنة ستّ عشرة أو أربع عشرة أو خمس عشرة أو سبع عشرة ومائتين بالبصرة.

«قُريب» مصغّراً لقب أبيه، اسمه عاصم وكنيته أبوبكر، وغلب عليه لقبه.

و«الأصمعيّ» نسبة إلى جدّه «أصمع».

قال أبو العيناء: كنّا في جنازة الأصمعيّ فجذبني أبو قلابة حبيش بن عبدالرحمن الجرميّ الشاعر فأنشدني لنفسه:

لعن الله أعظُماً حملوها ... نحوَ دار البِلى على خَشَباتِ

أعظُماً تُبغِضُ النبيّ وأهل الـ ... ـبيت والطيّبين والطيّبات

قال: وجذبني أبو العالية حسن بن مالك الشاميّ وأنشدني:

لا درَّ درُّ نسبات الأرض إذ فُجِعَتْ ... بالأصمعيّ لقد أبقت لنا أسفا

عِشْ ما بدا لك في الدنيا فلستَ ترى ... في الناس مِنه ولا من علمه خَلَفا

قال: فعجبت من اختلافهما فيه. وله كتب كثيرة أشهرها: «المقصور والممدود» وكتاب «الخيل» و«الأمثال» و«الأضداد» و«الألفاظ» و«النوادر» و«اللغات» و«القلب والإبدال» و«الاشتقاق» و«معاني الشعر» و«المصادر» و«الأراجيز» و«غريب الحديث» و«نوادر الإعراب» و«ما اتّفق لفظه واختلف معناه» وغيرها.

[راجع ابن خلّكان ٣: ١٧٠]

(١) هو أبو محرز خلف بن حيّان المعروف بالأحمر، راوية، عالم بالأدب، شاعر، من أهل البصرة. كان أبواه موليين من فرغانة أعتقهما بلال بن أبي موسى الأشعريّ ـ لعنه الله ـ قال معمّر بن المثنّى: خلف الأحمر معلّم الأصمعيّ ومعلّم أهل البصرة. وقال الأخفش: لم أدرك أحداً أعلم بالشعر من خلف والأصمعيّ كان يضع الشعر وينسبه إلى العرب.

قال صاحب «مراتب النحويّين»: وضع خلف على شعراء عبدالقيس شعراً كثيراً وعلى غيرهم عبثاً به فأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة، وله «ديوان شعر» وكتاب «جبال العرب» و«مقدّمة في النحو» مطبوع، توفّي سنة ثمانين ومائة هـ. [الأعلام ٢: ٣١٠]

«إنّ عندك لأشاوى»[١] مثل «الصّحارى»[٢].

ويجمع أيضاً على «أشايا»[٣] و«أشْياوات»[٤] وهذه كلّها دليل على أنّ أصلها: «فعلاء».

﴿ وقال الفرّاء[٥] ﴾ إنّها ﴿ «أفعاء» وأصلها: «أفعلاء» ﴾ وذلك أنّ أصل «شيء»:

---

(١) قال سيبويه: «أشاوى» جمع «إشاوة» في التقدير فيكون إذن مثل «إداوة» و«أداوى» كأنّه بني من «شيء» «شِياءَة» ثمّ قدّمت اللّام إلى موضع الفاء وأُخّرت العين إلى موضع اللّام فصار «إشايَة» ثمّ قلبت الياءُ واواً على غير قياس كما في «جباوة» ثمّ جمع على «أشاوى» كـ«إداوة» و«أداوى». [شرح الشافية ١: ٣١]

(٢) راجع: لسان العرب مادّة «شيأ» ١: ١٠٥.

(٣) أصلُ «أشايا» ـ الذي هو جمع «أشياء» ـ «أشايِئ» فقلبت الياء همزة ـ على رأي سيبويه وجمهور البصريّين ـ فصار «أشائئ» ـ بهمزتين ـ فقلبت الثانية ياءاً ثمّ قلبت كسرة أُولى الهمزتين فتحةً ثمّ قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها حينئذٍ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لا بدّ من قلب الهمزة فقلبت ياءً لأمرين: الأوّل أنّ الياء أخفّ من الواو، والثاني: أنّها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة فلا جرم أنّ الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيراً فقلب الياء إلى الواو بعد ذلك على غير القياس.

(٤) قال الرضي: وجمعه على «أشياوات» ممّا يقوّي مذهب سيبويه، لأنّ «فعلاء» الاسميّة تجمع على «فعلاوات» مطّرداً نحو: «صحراء» على «صحراوات» وجمع الجمع بالألف والتاء كـ«رجالات» و«بيوتات» غير قياس، ويضعّف قول الأخفش والكسائي قولهم: «أشايا» و«أشاوى» في جمع «أشياء» كـ«صحارى» في جمع «صحراء» فإنّ «أفعِلاء» و«أفعالاً» لا يجمعان على «فعالى» والأصل هو «الأشايا» وقلبت الياء في «الأشاوى» واواً على غير قياس كما قيل في «جبيته جباية» و«جباوة» فـ«أشياء» جمع على «أشايا» ثمّ قلبت الياء واواً على غير القياس. [شرح الشافية ١: ٣١]

(٥) والمحقّق الأسترآباديّ يقول: هذا قول الأخفش والفرّاء.

«شَيْئٌ» مثل «بَيَن» و«لَيَّن» فجُمِع على «أفعِلاء» مثل: «أبْيِناء»[١] و«ألْيِناء» ثمّ خفّفت فقيل: «شيِء» كما قالوا: «بَيْن» و«لَيْن».

وقالوا: «أشياء» أصله: «أَشْيِئاء» فحذفوا الهمزة الأُولى التي هي لام الكلمة.

وهذا القول[٢] أيضاً ليس بسديد:

فإنّه لو كان أصل «شيء» شيْئاً لكان الأصل شائعاً كثيراً استعماله كما أنّ «بيّناً» ـ مشدّداً ـ أكثر من «بيْن» ـ مخفّفاً ـ.

وأيضاً حذف الهمزة في مثل هذه الصورة غير ثابت.

وأيضاً تصغيرها على «أُشيّاء» يمنع عن ذلك لأنّ جمع الكثرة[٣] إذا أُريد

---

(١) قال الرضي: ومن العرب من ينقل كسرة الياء في «أبيناء» فيقول: «أبِيْنَاء» لا لمشابهة الفعل وإلّا نقل في «أهوِناء» أيضاً بل لكراهة الكسر على الياء وهما مثلان. قال: وعدم الإعلال في نحو: «أبيناء» أكثر، بل النقل شاذّ اهـ [شرح الشافية ٣: ١٤٦]

(٢) أي قول الفرّاء والأخفش؛ قال المحقّق الرضي: وهو ضعيف من وجوه:

أحدها: أنّ حذف الهمزة في «أشياء» إذَنْ على غير قياس.

والثاني: أنّ «شيئاً» لو كان في الأصل «شيْئاً» لكان الأصل أكثر استعمالاً من المخفّف قياساً على أخواته فإنّ «بيّناً» و«سيّداً» و«ميّتاً» أكثر من «بين» و«سيْد» و«ميْت» ولم يسمع «شيِء» فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من «شيء».

والثالث: أنّك تصغّر «أشياء» على «أُشَيّاء» ولو كان «أفعلاء» وهو جمع كثرة وجب ردّه في التصغير إلى الواحد. [شرح الشافية ١: ٣٠]

(٣) أقول: مطلق الجمع ـ باعتبار المعنى ـ قسمان: قلّة وكثرة، والمراد بالقليل: من الثلاثة إلى العشرة ـ والحدّان داخلان ـ وبالكثير مافوق العشرة، وكلّ من جمعي القلّة والكثرة ـ باعتبار اللفظ ـ قسمان أيضاً: سالم ومكسّر، وكلّ من السالم والمكسّر ـ باعتبار الاستعمال ـ مذكّر ومؤنّث. وقال الرضي في تعريفهما: جمع السلامة هو الجمع الذي لم يغيّر مفرده إلّا بإلحاق آخره علامة الجمع، وجمع التكسير ما غيّر بغير ذلك اهـ.

⇐

. . . . . .

⇐ قالوا: وجمع القلّة من المكسّر أربعة: «أفعُل» و«أفعال» و«أفْعِلة» و«فِعْلة» وزاد الفرّاء «فَعَلَة» كقوله: «هم أكَلَةُ رأس واحد» أي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد. قال الرضي: وليس بشيء إذ القلّة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق «فَعَلَة» اهـ.

واستدلّوا على اختصاص أمثلة التكسير ـ الأربعة ـ بالقلّة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت.

وقال ابن خروف: جمعا السلامة ـ مذكّراً ومؤنّثاً ـ مشتركان بين القلّة والكثرة.

قال الرضي: والظاهر أنّهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلّة والكثرة فيصلحان لهما اهـ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ اللفظ الذي أريد تصغيره إمّا أن يفيد الجمعيّة أو لا؛ فالثاني يصغّر على لفظه كـ«الحسين» في تصغير «الحسن» والأوّل إمّا أن يكون لفظه مفرداً أو جمعاً، فإن كان لفظه مفرداً ـ كاسم الجمع واسم الجنس ـ فيصغّر على لفظه أيضاً كـ«رُكَيب» في تصغير «رَكْب» و«قُوَيْم» في تصغير «قَوْم» وإن كان لفظه جمعاً فإمّا أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير، فإن كان جمع سلامة فهو يصغّر على لفظه سواء كان للمذكّر نحو: «ضويربون» أو للمؤنّث نحو: «ضويربات» وإن كان جمع تكسير فهو إمّا أن يكون للقلّة أو للكثرة؛ فإن كان للقلّة وهو أربعة: «أُفعُل» و«أفعال» و«أفْعِلة» و«فِعْلَة» فتصغّر على لفظها نحو: «أُكَيْلِب» و«أُجَيْمَال» و«أُقَيْفِزَة» و«غُلَيْمة». وإن كان للكثرة وهو ما عدا الأربعة فلا يخلو من أن يكون له من لفظه جمع قلّة كـ«كلاب» و«أكلب» و«فلوس» و«أفلس» أو لا كـ«دراهم» و«دنانير» و«رجال» فالأوّل ـ أي الذي له جمع قلّة مع جمع الكثرة فلك التخيير بين ردّ جمع كثرته إلى جمع قلّته وتصغيره، كتصغيرك «كِلاباً» و«فلوساً» على «أُكيلب» و«أُفيلس» وبين ردّ جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثمّ جمعه إمّا بالواو والنون أو بالألف والتاء.

والثاني: ـ أي الذي ليس له جمع قلّة ـ يردّ إلى واحده ويصغّر ذلك الواحد ثمّ ينظر فيه،

⇐

تصغيره ولم يكن له جمع قلّة وجب ردّه إلى المفرد[1] وتصغيره، ثمّ جمعه جمع

⇐ فلا يخلو من أن يكون عاقلاً أو غير عاقل؛ فإن كان ذلك الواحد عاقلاً فلا يخلو من ثلاث حالات: إمّا أن يكون عاقلاً مذكّر اللفظ والمعنى، أو عاقلاً مؤنّث اللفظ مذكّر المعنى، أو عاقلاً مذكّر اللفظ مؤنّث المعنى.

فإن كان الأوّل ـ أي العاقل المذكّر اللفظ والمعنى ـ جمعته بالواو والنون لحصول العقل فيه أوّلاً وعروض الوصف بالتصغير كـ«رجيلون» في تصغير «رجال» وأما الثاني والثالث فيأتي بُعَيد هذا. وإن لم يكن عاقلاً جمعته بالألف والتاء، مذكّراً كان كـ«كتيّبات» في «كتب» أو مؤنّثاً كـ«قديرات» في «قدور» وكذا إن اتّفق أن يكون عاقلاً مؤنّث اللفظ مذكّر المعنى أو عاقلاً مذكّر اللفظ مؤنّث المعنى فتقول في «جَرْحَى» و«حَمْقى» و«حُمْر» و«عِطاش» في المذكّر ـ «جُرَيْحون» و«أُحَيْمِقُوْنَ» و«أُحيمِرون» و«عُطَيْشانون» وفي المؤنّث: «جُرَيحات» و«حُمَيْقاوات» و«حُمَيْراوات» و«عُطَيْشيات» بجمع المصغّرات جمع السلامة وإن لم يجز ذلك في المكبّرات. وكذا تقول في «حوائض» ـ جمع «حائض» ـ «حُوَيّضات» وإن لم تجمع «حائضاً» جمع السلامة اهـ [راجع: شرح الكافية ٢: ١٩١، شرح الشافية ١: ٢٦٥ـ٢٦٦]

(١) قال الرضي: وإنّما لم يصغّر «جمع الكثرة» على لفظه؟ لأنّ المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فمعنى «عندي غُليمة» أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ «جمع الكثرة» لكونه تناقضاً.

وأمّا أسماء الجموع فمشتركة بين «القلّة» و«الكثرة» وكذا «جمع السلامة» ـ على الصحيح ـ فيصغّر جميعها نظراً إلى القلّة فلا يلزم التناقض.

ولم يُصغّر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلّا «أصلان» جمع «أصيل» تشبيهاً بـ «عثمان» فيقال: «أصيلان» وقد يعوّض من نونه اللّام فيقال: «أصيلال» وهو شاذّ على شاذّ.

وأجاز الكسائيّ والفرّاء تصغير نحو: «شُقْران» و«سُوْدان» جمع «أشقر» و«أسود» على لفظه، نحو: «شقيران» و«سويدان».

⇐

السلامة حسبما يقتضيه ـ إن كان ممّن يعقل فبالواو والنون وإلّا فبالألف والتاء ـ فكان يجب أن يقال: «شُيَيْئات».

وأيضاً يرد عليه ما ورد على قول الكسائي:

أمّا حديث الجمع على «أشاوى» وغيرها فظاهر لأنّ «أفعلاء» لا يُجمع على مثل تلك الجموع.

وأمّا لزوم منع الصرف بغير علّة فلأنّ «أفعاء» ليست من صيغ المؤنّث بالألف الممدودة ولا يفيده تقدير حذف اللّام لأنّه في حكم المعدوم الصِّرْف.

فأصحّ الأقوال إذن مذهب المحقّقين.

[الحذف الإعلالي وطرق معرفته]

﴿ وَ ﴾ إذا عرفت[1] حكم القلب حتّى لو كان في الموزون قلب تقلب في الزّنة مثل ذلك فنقول: ﴿ **كذلك الحذف** ﴾ حتّى لو كان في الموزون حذف تحذف عن

⇐ وإن اتّفق «جمع كثرة» ولم يستعمل واحده كـ«عباديد» و«عبابيد» ـ بمعنى متفرّقات ـ حقّرته على واحده القياسيّ المقدّر ثمّ جمعته جمع السلامة، نحو: «عُبَيْدِيْدُوْن» و«عُبَيْبِيدُوْن» لأنّ «فعاليل» جمع «فُعْلُول» أو «فِعْلِيل» أو «فِعْلاَل».

وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسيّ ردّ في التصغير إلى المستعمل لا إلى المهمل القياسيّ، يقال في «محاسن» و«مَشَابِه» «حُسَيْنَات» و«شُبَيْهات» وفي العاقل المذكّر «حُسَيْنُون» و«شُبَيْهُون» وكان أبو زيد يردّه إلى المهمل القياسي، نحو: «مُحَيْسِنُوْن» و«مُشَيْبِهُون» و«مُحَيْسِنات» و«مُشَيْبِهات». [شرح الشافية ١: ٢٦٧ـ٢٦٩]

(١) عطف على قوله: «إن كان في الموزون قلب قلبت الزّنة مثله» يعني وإن كان في الموزون حَذْف، حُذِف في الزّنة مثله، فيقال: «قاضٍ» على وزن «فاع» بحذف اللّام.

الزّنة مثل ذلك ﴿كقولك: في «قاضٍ»: «فاعٍ»﴾ تحذف اللّام عن الزّنة كما حُذفت عن الموزون، ويجعل إعرابها رفعاً وجرّاً تقديريّاً مثله لا تعدِل عن هذا الطريق؛ لا في القلب ولا في الحذف ﴿إلّا أن تُبيّن فيهما[1] الأصل﴾ فإنّك تقول حينئذٍ في القلب وزن «آدُر» في الأصل «أفْعُل» وفي الحذف وزن «قاض» في الأصل «فاعل».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) أي يُبيّن الأصل في المقلوب والمحذوف يعني أنّك إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه، وهو وَهَمٌ، لأنّك لا تقول: إنّ «أشياء» مثلاً عند سيبويه «فعلاء» إذا قصدت بيان أصله، بل الذي تزن بـ«فعلاء» ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب، تقول: أصل «أشياء» على وزن «فعلاء» وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل «قاضٍ»: إنّ «قاضٍ» فاعل، بل تقول: أصل «قاضٍ»: «فاعل» فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلّا مقلوباً ومحذوفاً فلا معنى للاستثناء بقوله: «إلّا أن تبيّن فيهما». [شرح الشافية ١: ٣٣]

[تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل]

﴿ وتنقسم ﴾ الأبنية الأُصول[1] ـ اسماً كانت أو فعلاً ـ ﴿ إلى ﴾ قسمين: ﴿ صحيح ومعتلّ ؛ فالمعتلّ ما فيه حرف علّة[2] ﴾ وهي الواو والألف والياء[3] ﴿ والصّحيح بخلافه .

[أقسام المعتلّ]

﴿ فالمعتلّ بالفاء مثال[4] ﴾ لأنّه يماثل الصّحيح في تصاريفه إذا كان ماضياً، تقول:

---

(١) قال الرضي: أي تنقسم الأبنية أُصولاً كانت أو غير أُصول. ولا يكون رباعيّ الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء ولا يكون الخماسيّ مضاعفاً وقد يكون معتلّ الفاء فقط ومهموزه، نحو «وَرَنْتَل» و«إصطبل» بل يكون الرباعيّ مضاعفاً بشرط فصل حرف أصليّ بين المثلين كـ«زلزل». [شرح الشافية ١: ٣٢ـ٣٣]

(٢) أي في جوهره، أعني في موضع الفاء أو العين أو اللّام حتّى لا ينتقض بنحو «حوقل» و«بيطر» و«يضربُ».

(٣) وإنّما سمّيت حرف علّة؟ لأنّها لا تسلم ولا تصحّ، أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع، بل تتغيّر بالقلب والإسكان والحذف، والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علّة؛ كذا قال المحقّق الأستراباذيّ.

(٤) قال الرضي: لأنّه يماثل الصحيح في خلوّ ماضيه من الإعلال نحو: «وعد» و«يسر» بخلاف الأجوف والناقص، وإنّما سمّي بصيغة الماضي؟ لأنّ المضارع فَرْعٌ عليه في ⇐

«وَعَدَ، وَعَداَ، وَعَدُوا» الخ، كما تقول: «ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا» الخ.

﴿ وَبِالعين أجوف[١] ﴾ وهو ظاهر ﴿ وذو الثّلاثة[٢] ﴾ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف ـ إذا أخبرتَ عن نفسك مثل: «قلتُ» ـ ﴿ وباللّام منقوص[٣] ﴾ وذلك واضح.

﴿ وَذو الأربعة[٤] ﴾ لكون ماضيه على أربعة أحرف ـ إذا أخبرتَ عن نفسك كـ«دَعَوْتُ» ـ.

﴿ وبالفاء والعين[٥] ﴾.....

⇐ اللفظ، إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة، وغيّر حركاته فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ. [شرح الشافية ١: ٣٤]

(١) قال الرضي: أي المعتلّ بالعين أجوف، سمّي أجوف تشبيهاً بالشيء الذي أُخِذ ما في داخله فبقي أجوفَ، وذلك لأنّه يذهب عينه كثيراً نحو: «قُلْتُ» و«بِعْتُ» و«لم يَقُلْ» و«لم يَبِعْ» و«قُلْ» و«بِعْ» اهـ.

(٢) قال الرضي: وإنّما سمّي ذا الثلاثة اعتباراً بأوّل ألفاظ الماضي؛ لأنّ الغالب ـ عند الصرفيّين ـ إذا صرّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدؤوا بحكاية النفس نحو: «ضربتُ» و«بِعْتُ» لأنّ نفس المتكلّم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف، نحو: «قُلْتُ» و«بِعْتُ».

(٣) قال الرضي: وسمّي المعتلّ اللّام منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمّي له في «باب الإعراب» منقوصاً فإنّه إنّما سمّي به هناك لنقصان إعرابه وسمّي هاهنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف نحو: «أُغْزُ» و«إرْمِ» و«إخْشَ» و«لا تَغْزُ» و«لا تَرْمِ» و«لا تَخْشَ».

(٤) قال الرضي: وسمّي ذا الأربعة لأنّه ـ وإن كان فيه حرف العلّة ـ لا يصير في أوّل ألفاظ الماضي على ثلاثة كما صار في الأجوف عليها؛ فتسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم. [شرح الشافية ١: ٣٤ـ٣٥]

(٥) لم يعهد هذا النّوع في الأفعال المأخوذة من المصادر وقد جاء في الأفعال المأخوذة من الأسماء الجامدة التي ليست بمصادر كقولهم: «ياومته» و«تَوَيَّل» ـ إذا قال ويلي ـ ولقد ⇐

كـ«ويل» و«يوم» ﴿أو بالعين واللّام[1]﴾ مثل «طوى» و«حيي» ﴿لفيف مقرون﴾

⇐ عهد هذا النوع في الأسماء قليلاً مثل: «ويح» ـ كلمة رحمة ـ و«ويل» ـ دعاء بالعذاب ـ و«ويس» ـ كلمة رحمة ـ و«ويب» ـ بمعنى الويل ـ و«يوح» ـ اسم من أسماء الشمس ـ و«يوم».

(١) نحو: «نَوَى» و«حيي» و«قوي». قال الرضي: يسمّى مضاعفاً باعتبار ولفيفاً مقروناً باعتبار.

وحاصل الكلام متناً وشرحاً: أنّ الأبنية تنقسم إلى قسمين: صحيح ومعتلّ؛ لأنّه إمّا أن يكو حرف من حروفه الأُصول حرف علّة أو لا.

الأوّل: هو المعتلّ وأقسامه سبعة: لأنّه إمّا أن يتعدّد فيه حرف العلّة أو لا، فإن لم يتعدّد فإمّا أن يكون فاء أو عيناً أو لاماً. الأوّل المثال والثاني الأجوف والثالث الناقص كما شرحنا. وإن تعدّد فيه حرف العلّة فإمّا أن يكون اثنين أو أكثر، فإن كانت أكثر فهو كـ«الواو» و«الياء» لاسمي الحرفين ولم يذكره المصنّف لقلّته وعدم اشتقاق شيء منه، وإن كان اثنين فإمّا أن يفترقا أو يقترنا؛ فإن افترقا سمّي لفيفاً مفروقاً، وإن اقترنا فإمّا أن يكون في الفاء والعين كـ«ويل» و«يوم» ولا يبنى من هذا القسم الفعل، أو في العين واللّام كـ«شوى» ويسمّى لفيفاً مقروناً.

الثّاني: الصحيح وأقسامه ثلاثة: الأوّل: السالم. والثاني: المهموز فاءً وعيناً ولاماً. والثالث: المضاعف. فالمهموز والمضاعف على هذاالمذهب داخلان في الصحيح، والشريف الجرجاني يعتقد بدخولهما في غير الصحيح فهو يقسّم الأبنية إلى صحيح وغير صحيح، ثمّ يقول: الصحيح قسم واحد وغيره ثلاثة أقسام: المعتلّ والمهموز والمضاعف. قال في أوّل باب السين من كتاب «التعريفات»: السالم عند الصرفيّين ما سَلِمَت حروفه الأصليّة التي تقابل بالفاء والعين واللّام من حروف العلّة والهمزة والتضعيف، وعند النحويّين: ماليس في آخره حرف علّة سواء كان في غيره أو لا، وسواء كان أصليّاً أو زائداً فيكون «نصر» سالماً عند الطائفتين، و«رمى» غير سالم عندهما، و«باع» غير سالم عند الصرفيّين وسالماً عند النحويّين، و«استلقى» سالماً عند الصرفيّين وغير سالم عند النحويّين اهـ.

⇐

لالتفاف حرفي العلّة مع الاقتران ﴿ وبالفاء واللّام لفيف مفروق ﴾ لافتراقهما.

[أبنية الاسم الثلاثي المجرّد]

﴿ وللاسم الثلاثي[١] المجرّد عشرة أبنية، والقسمة ﴾ العقليّة ـ بعد التزام تحريك الفاء إمّا لتعذّر الابتداء بالسّاكن[٢] أو لتعسّره وأدائه إلى الكلفة، وبعد ترك اللّام للإعراب ـ ﴿ تقتضي[٣] ﴾ أن تكون ﴿ اثني عشر ﴾ قسماً من جهة ضرب

⇐ وقال في «باب الصاد»: الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللّام حرف علّة وهمزة وتضعيف، وعند النحويّين: هو اسم لم يكن في آخره حرف علّة.

وقد فصّلنا البحث في هذا الموضوع في القسم الثاني من كتابنا في التصريف بالفارسيّة المسمّى بـ«قرّة الطرف» فراجع هناك. [التعريفات: ١١٩ ـ ١٣٥]

(١) قدّم الثلاثي المجرّد، لوجهين: الأوّل لكونه أكثر استعمالاً، والثاني لكونه أخفّ من غيره كما لا يخفى.

(٢) قال السيوطيّ: إذ لا يبتدأ بساكن إمّا تعذّراً مطلقاً كما قال الجمهور أو تعسّراً في غير الألف كما اختاره السيّد الجرجانيّ وشيخنا العلّامة الكافجيّ انتهى.

وقال المحقّق الإماميّ الرضي: الأكثرون على أنّ الابتداء بالساكن متعذّر، وذهب ابن جنّي إلى أنّه متعسّر لا متعذّر، وقال: يجيء ذلك في الفارسيّة نحو: «شتر» و«ستام» والظاهر أنّه مستحيل ولا بدّ من الابتداء بمتحرّك، ولمّا كان ذلك المتحرّك في «شتر» و«ستام» في غاية الخفاء ظُنَّ أنّه ابتدئ بالساكن، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مَكسور كما يُحَسُّ في نحو «عمرو» وقفاً بتحريك الساكن الأوّل بكسرة خفيّة وللطف الاعتماد لا يتبيّن. وأمّا الوقف على متحرّك فليس بمستحيل. ولا نريد بالوقف الوقف الصناعيّ؛ فإنّه ليس إلّا على الساكن أو شبهه ممّا يرام حركته بل نريد به السكون والانتهاء، انتهى. [النهجة المرضيّة على الألفية: ١٢، شرح الشافية ٢: ٢١١ ـ ٢٥١]

(٣) قال الرضي الإماميّ: إنّما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأنّ اللّام للإعراب أو للبناء؛ فلا ⇐

أحوال فائه الثلاث ـ وهي: الحركات الثلاث ـ في أحوال عينه الأربع ـ وهي: الحركات مع السكون ـ ﴿سقط﴾ منها ﴿«فُعِل» و«فِعُل» استثقالاً﴾ للنقل من الضمّة إلى الكسرة إذا كانتا لازمتين بخلاف العارضتين نحو: «ضُرِبَ» وللنقل من الكسرة إلى الضمّة على الإطلاق[1].

﴿وجُعِل[2] «الدُّئِل»[3] منقولاً﴾ عن «دُئِلَ» الذي هو مبنيّ للمفعول من «دَأَلَ»،

⇐ يتعلّق به الوزن، وللفاء ثلاثة أحوال: فتح، وضمّ، وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذّر الابتداء بالساكن. وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث، والسكون، والثلاثة في الأربعة اثنا عَشَرَ، سقط المثالان لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه، فأمّا نحو «عُنُق» و«إبل» فتماثُل الثقيلين خفّف شيئاً. [شرح الشافية ١: ٣٥]

(١) أي النقل من الكسرة إلى الضمّة مستثقل مطلقاً أي سواء كانتا لازمتين أو عارضتين. قال الرضي: والخروج من الكسرة إلى الضمّة أثقل من العكس لأنّه خروج من ثقيل إلى أثقل منه فلذلك لم يأت «فِعُل» لا في الأسماء ولا في الأفعال إلّا في الـ«حِبُك» إن ثبت. ويجوز ذلك إذا كان إحدى الحركتين غير لازمة نحو: «يضرِبُ» و«لِيُقتل» وأمّا «فُعِل» فلمّا كان ثقله أهونَ قليلاً جاءَ في الفعل المبنيّ للمفعول وجوّز ذلك لعروضه لكونه فرع المبنيّ للفاعل. [شرح الشافية ١: ٣٦]

(٢) جواب عن سؤال وهو أنّه كيف سقط الوزنان المذكوران مع أنّ «الدُّئِل» ورد على وزن الأوّل و«الحِبُك» على الوزن الثاني؟ فأجاب بما حاصله أنّ الأوّل منقول من الفعل المجهول إلى العَلَمية أو الجنسيّة، والثاني من التداخل، وسيأتي شرحه إن شاء الله.

(٣) أي وزن «فُعِل» ـ بضمّ فكسر ـ جاء في الأسماء عَلَماً وجنساً.

أمّا العَلَم فهو الدُّئِل بن بكر بن كِنانة ومن بنيه أبو الأسود الدُّؤَليّ تلميذ أميرالمؤمنين ـ عليه السلام ـ.

وأمّا اسم الجنس فهو على ما قيل: اسم دويبّة شبيهة بابن عِرْس.

أمّا الأوّل أي إذا كان «الدُّئِل» علماً فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل إلى العلميّة كما في ⇐

يَدْأَلُ[١]، دَأْلاً، ودَأَلاَناً» إذا مشى كأنّه مُثْقَلٌ من حِمله، و«الدُّئِلُ»[٢] دُوَيبَّةٌ شبيهة بابن عِرْس. قال كعب ابن مالك[٣]:

⇐ «شمّر» و«يعمر» فإنّ العرب ينقلون الفعل إلى العلميّة فعلى هذا لا استبعاد فيه؛ لأنّ أصله الفعل المبنيّ للمفعول.

وأمّا الثاني أي إذا كان اسم جنس ففيه أدنى إشكال لأنّ نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل.

قال الرضي: لكنّه مع قلّته قد جاء منه قَدْر صالح كقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّ الله نهاكم عن قِيْلٍ وقالٍ» ويروى «عن قيلَ وقالَ» ـ على إبقاء صورة الفعل ـ اهـ.

[شرح الشافية ١: ٣٧]

(١) أي «دَأَلَ، يَدْأَلُ» وزان «مَنَعَ، يَمْنَعُ»، «دَأْلاً» وزان «مَنْعاً» و«ضرباً» و«دَأَلاَناً» بالفتحات وزان «جَوَلاناً» وإنّما يقال ذلك «إذا مشى كأنّه مُثْقَلٌ» اسم مفعول من «أثقل» من باب الإفعال «مِنْ حِمْلِهِ». الحَمْل ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الميم ـ ما كان في بطن أو على رأس شجرة وجمعه «أحمال» و«الحِمْل» ـ بالكسر ـ ما حُمِل على ظهرٍ أو رأس: وهذا هو المعروف في اللغة، وكذلك قال بعض اللغويين: ما كان لازماً للشيء فهو «حَمْل» وما كان بائناً فهو «حِمْل» وجمع الحِمْل: «أحمال» و«حمول» وجمع الحَمْل «حِمال» انظر «لسان العرب» مادّتي: «حمل» و«دأل».

(٢) قال الدميريّ: بضمّ الدال وكسر الهمزة دابّة شبيهة بابن عِرْس اهـ. وقد قلنا فيما سبق أنّ «الدُّئِل» علم واسم جنس، والشارح أتى بالمعنى الثاني الجنسيّ ولم يشر إلى المعنى الأوّل العَلَميّ، و«الدُّئِل» اسم لجنس هذا الحيوان. [حياة الحيوان الكبرى ١: ٤٩٩، أدب الكاتب: ٣٩٢]

(٣) هو كعب بن مالك من بني سَلِمة ـ بفتح السين وكسر اللام ـ من الخزرج، ولد في المدينة نحو عام الخامس والعشرين قبل الهجرة وشهد بيعة العَقَبة مع قومه في الخامسة والعشرين من عمره ودخل الإسلام وشهد مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ الغزوات إلّا «تبوك» وكان فيها من رجال الدعاء لا من رجال اللقاء، واعتزل عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب فعُمي في آخر عمره ثمّ توفّي بين سنة الخمسين إلى سنة خمس وخمسين هجريّة عن عمر يُناهز السابعة والسبعين، وكان عثمانيّاً من أنصار عثمان بن عفّان.

⇐

٢ ـ جاؤوا بجَيشٍ لو قيس مُعْرَسُهُ ما كان إلّا كَمَعْرَسِ الذُئِلِ[1]

⇐ ومن أجود شعره قوله يرثي سيّدالشهداء حمزة عمّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ المستشهد يوم أُحد سنة ثلاث للهجرة ويخاطب صفيّة بنت عبدالمطلب:

صفيّةُ قُومي ولا تَعْجزِيّ وبَكّي النِّساءَ على حمزةِ
ولا تَسْأَمي أنْ تُطيلي البُكا على أَسَدِ الله في الهِزّةِ
فقد كان عزّاً لأيتامِنا وليثِ الملاحم في البَزّةِ
يُريدُ بذاك رِضَى أحمدٍ ورِضْوان ذي العَرْشِ والعِزّة

[تاريخ الأدب العربي ١: ٣٢٤]

(١) البيت للشّاعر المُتَرْجَم آنفاً ـ وهو كعب بن مالك ـ من البحر «المنسرح» على العروض الثانية المطويّة «مفتعلن» مع الضرب المطوي المماثل. يصف جيش أبي سفيان بالقلّة والحقارة ويقول: لو قُدِّرَ مكانهم عند تعريسهم كان كمكان هذه الدابّة عند تعريسها، وكان أبو سفيان ـ لعنه الله ولعن ولده إلى يوم القيامة ـ نذر بعد «بدر» أن لا يمسّ رأسه ماءً حتّى يغزو رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فتجهّز من مكّة المكرّمة خارجاً إلى المدينة وهو يحرّض المشركين على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بهذه الأبيات:

كِرُّوا على يثربٍ وجمعِهِمُ فإنّ ما جَمَّعُوا لكم نَفَلُ
إنْ يَكُ يومُ القليب كان لهم فإنّ ما بعده لكم دُوَلُ
آلَيْتُ لا أقربُ النِّساء ولا يَمَسُّ رأسي وجلدي الغُسُلُ
حتّى تُبيرُوا قبائل الأوس والـ خزرج إنّ الفؤاد مشتعِلُ

وكان في مأتي راكب فحرّق بعض نخل المدينة وقتل قوماً من الأنصار فخرج رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ حتّى بلغ موضعاً يقال له: «قَرْقَرَةُ الكُدْر» ففرّ أبو سفيان ـ لعنه الله ـ وجعل أصحابه يُلْقُوْنَ مَزاود السَّويق يتخفّفون للفرار فسمّيت «غزوة السُّويق». وقال كعب بن مالك يجيبه في أبيات:

يا لَهْفَ أُمّ المستمحّين على جيش بن حرب بالحَرّة الذَّلِلِ
جاؤوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ ما كان إلّا كمُعْرَسِ الذُّئِلِ
عارٍ من النهر والثّراء ومن أبطال أهل النّكاءِ والأَسَلِ

يصف جيش أبي سفيان[١] حين غزا «المدينة».

و«التعريس»[٢] نزول القوم في السفر من آخر الليل للاستراحة، و«أعرسوا» لغة فيه قليلة، والموضع[٣]: «مُعَرَّس» و«مُعْرَس».

---

(١) هو البخيل عدوّ الله صخر بن حرب الحَراميّ الأمويّ والد الطاغية ورأس الفئة الباغية معاوية، وزوج هند المعروفة بآكلة الأكباد الآنسة بمذاكير الرجال، الجوادة التي تتمثّل في الأبيات التالية بأجلى مظاهرها:

لم تخيّبْ من نوال طالبا ... لن تكفّ عن وصال راغباً
دارها مفتوحة للدّاخلين ... رجلها مرفوعة للفاعلين
فهي مفعول بها في كلّ حال ... فعلها تمييز أفعال الرجال
كان ظرفاً مستقرّاً وكرها ... جاء زيد قام عمرو ذكرها

وهو جدّ يزيد بن معاوية الفاسق الفاجر والكافر العاهر صاحب القرود، وشارب الخمر واللاعب بالكلب، فقد عادى الإسلام قبل الفتح ـ إعلاناً وجهاراً ـ وبعده ـ خفية وسرّاً ـ وهو الذي كسر ثنايا رسول الله الشريفة وأدمى جَبْهَتَه المباركة «يوم أُحد»، كما أنّ زوجته العاهرة هند بنت عتبة شقّت جنب حمزة سيّدالشهداء وأخرجت كبده لتأكلها فصيّرها الله تعالى في فمها حجراً ثمّ لفظتها واشتهرت بآكلة الأكباد، وابنه معاوية نازع الحقّ أهله ـ عليّاً ـ وسمّ الحسن، وقتل حجراً وأصحابه، وقتل عمرو بن الحَمِق الخزاعيّ، وشتم أميرالمؤمنين على المنابر وحفيده يزيد قتل ابن بنت رسول الله الحسين بن عليّ وسبى بنات رسول الله وهذه الأسرة هي الشجرة الملعونة في القرآن.

(٢) يريد أنّ الكلمة وردت من بابي «الإفعال» و«التفعيل» كليهما إلّا أنّ «الإفعال» قليل و«التفعيل» كثير.

(٣) المراد بالموضع اسم المكان كما لا يخفى وهو إن كان من «باب الإفعال» فاسم المكان «مُعْرَس» ـ بتخفيف الراء ـ وزان «مُكْرَم» وإن كان من «باب التفعيل» فهو «معرَّس» بتشديد الراء، كلّ على وزن اسم المفعول من بابه؛ قال دعبل:

قبور بجنب النهر من أرض كربلا ... معرّسهم فيها بشطّ فُراتِ

⇐

قال أحمد بن يحيى[١]: «لا نعلم اسماً جاء على وزن «فِعِل» غير هذا».

قيل: جاء «رِئِم»[٢] للاست، و«وِعِلَ» في «الوَعِل».

وأُجيب بأنّ أمثالهما لو ثبت فمحمولة على النقل من الأفعال مثله في «ضَرِب» لو سمّي به.

﴿ وَالحِبُك ﴾ في جمع «الحباك» الطريقة في الرَّمْل، ونحوه ﴿ إن ثبت ﴾ أنّه قرئ في الشواذّ[٣]: ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُك[٤] ﴾ ـ بكسر الحاء وضمّ الباء ـ فمحمول

⇐ قال البغداديّ: والمُعْرَس ـ بضمّ الميم وفتح الراء ـ مكان النزول من آخر الليل، والأشهر فيه «مُعَرَّس» بتشديد الراء المفتوحة اهـ. [شرح شواهد الشافية ١٣ـ١٤]

(١) وهو ثعلب وقد مرّ ترجمته ... وقد نقل القول عنه الدميريّ في «حياة الحيوان» عند ضبط كلمة «دئل». وكذا البغداديّ في شواهد الشافية حيث شرح بيت كعب بن مالك العثماني. فراجعهما.

(٢) قال الرضي: وجاء على فِعِل اسمان آخران، قال الليث: «الوِعِلُ» لغة في «الوَعِل» وحكي «الرِّئِم» بمعنى الاست. وقد ورد في «الوعل» الفتح ثمّ الكسر، والفتح ثمّ السكون، والضمّ ثمّ الكسر، والأخيرة نادرة حكاها الأزهريّ عن الليث بن المظفّر، وإن كانت روايتها صحيحةً فالكلمة منقولة من مجهول الماضي كما لا يخفى.

(٣) القراءة بهذه منسوبة إلى الحسن البصريّ وأبي مالك الغفاريّ ـ على قول ابن جماعة في حاشيته على شرح أحمد ـ وإلى أبي السَّمّال ـ على ما نقلها عنه الصّبّان ـ هذا تخريج ابن جنّيّ في «المحتسب» واستبعده الفارسيّ في «الحجّة» والتخريج الآخر ما استحسنه أبو حيّان في «البحر المحيط» وهو أنّ أصلها «الحبك» بضمّتين، فكسر الحاء اتّباعاً لكسرة تاء «ذات» ولم يعتدّ باللّام الساكنة لأنّ الساكن حاجز غير حصين.

قال ابن مالك في «شرح الكافية» عن التوجيه الذي ذكره ابن جنّيّ واستبعده الفارسي: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت إليه هذه القراءة لدلّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له اهـ.

(٤) الذاريات: ٧. قال ابن جنّي في «المحتسب» في معنى تداخل اللغتين: يعني أنّ المتكلّم به ⇐

﴿على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة[١]﴾ وذلك أنّه جاء «حِبِك» ـ بكسرتين ـ و«حُبُك» ـ بضمّتين ـ فإذن الأبنية من الثلاثي المجرّد عشرة كما قلنا ﴿وهي[٢]: «فَلْس، فَرَس، كَتِف، عَضُد، حِبْر، عِنَب، إبِلّ، قُفْل، صُرَد»﴾ لطائر ﴿و«عُنُق» وقد يُرَدُّ بعض[٣]﴾ من هذه الأوزان ﴿إلى بعض﴾ على سبيل الفرعيّة لا الأصالة.

⇐ أراد أن يقول: «الحِبِك» بكسرتين ثمّ لمّا تلفّظ بالحاء المكسورة ذَهِلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي «الحُبُك» بضمّتين فلم يرجع إلى ضمّ الحاء بل خلّاها مكسورة وضمّ الباء فتداخلت اللغتان في حرفي الكلمة الحاء والباء اهـ.

(١) قيد التداخل وإنّما قيّد التداخل بكونه في حرفي الكلمة لأنّ التداخل أكثر ما يكون في كلمتين كما قالوا: «قنط، يقنط» وزان «ضرَب، يضرب» و«قنط، يقنط» وزان «علم، يعلم» فإذا قالوا: «قنط، يقنط» ـ بكسر عين الماضي والمضارع أو بفتحهما جميعاً ـ علمنا أنّ ذلك من تداخل اللغتين ومعناه أخذ الماضي من لغة والمضارع من أُخرى وقد ورد من هذا النوع في «المِراح» شيء كثير. فليراجعه من أراد التفصيل.

قال الرضي: وفي تركيب «حِبُك» من اللغتين ـ إن ثبت ـ نظر، لأنّ «الحِبُك» جمع «الحِبال» وهو الطريقة في الرَّمْل ونحوه، و«الحِبِك» ـ بكسرتين ـ إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ، لأنّ «فِعِلاً» قليل، حتّى أنّ سيبويه قال: لم يجئ منه إلّا «إبِل» ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع اهـ [شرح الشافية ١: ٣٩]

(٢) بدأ في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الأربعة في العين، ثمّ بالمكسور مع الثلاث، ثمّ بالمضموم كذلك، وسقط ما فيه الثقل من الضمّة إلى الكسرة وعكسه للثقل كما مرّ، وذكر لكلّ واحد مثالاً من الأسماء والأمثلة من الصفات على الترتيب المذكور هي: «صَعْب» و«بَطَل» و«حَذِر» و«طَمَع» و«صِفْر» و«زِيَم» و«بِلِز» و«لُكَع» و«سُرُح» يقال: «ناقة سُرُح» أي سريعة.

(٣) يعني بردّ بعضه إلى بعض أنّه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر ـ من الأوزان المذكورة قبلُ ـ: إنّ أصل بعض أوزانها البعضُ الآخر، كما يقال في «فَخْذ» ـ بسكون ⇐

﴿ فـ «فَعِل»[١] ﴾ ممّا ثانيه حرف حلق وستعرفه ﴿ كـ «فَخِذ» يجوز فيه ﴾ ثلاثة أوزان[٢] أُخر فرعيّة:

⇐ الخاء ـ : إنّه «فَخِذ» بكسرها.

قال الرضيّ: وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فلا يغيّرون البناء ولا يفرّعون. [شرح الشافية ١: ٤٠]

(١) قال الرضيّ: فـ «فَعِل» الحلقيّ العين فعلاً كان كـ «شَهِد» أو اسماً كـ «فَخِذ» يطّرد فيه ثلاث تفريعات اطّراداً لا ينكسر واثنان من هذه الفروع يشركه فيهما ما ليس عينه حلقيّاً فالذي يختصّ بالحلقيّ العين إتّباع فائه لعينه في الكسر، واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقيّ وغيره أولاهما: «فَعْل» ـ بفتح الفاء وسكون العين نحو: «شَهْد» في الفعل و«فَخْذ» في الاسم وفي غير الحلقيّ «عَلْم» في الفعل و«كَبْد» في الاسم. والثانية: «فِعْل» ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ نحو: «شِهْدَ» و«فِخْذ» في الحلقيّ، و«كِبْد» و«كِتْف» في غيره ولم يُسمع في غير الحلقيّ من الفعل نحو «عِلْمَ» في «عَلِم» المبنيّ للفاعل. وحكى قطرب في المبنيّ للمفعول نحو: «ضِرْبَ زيدٌ» ـ بكسر الضاد وسكون الراء ـ كما في «قيل» و«بيع» و«رِدّ» وهو شاذّ. انتهى باختصار منّا. [شرح الشافية ١: ٤٠ـ٤٢]

(٢) الحاصل أنّ نحو «فَخِذ» له فروع ثلاثة:

أحدها: «فَخْذ» بسكون العين مع فتح الفاء وذلك للخفّة لأنّ السكون أخفّ من مطلق الحركة، قال الرّضيّ: وإنّما أسكنوا العين كراهة الانتقال من الأخفّ ـ أي الفتح ـ إلى الأثقل منه ـ أي الكسر ـ في البناء المبنيّ على الخفّة ـ أي بناء الثلاثي المجرّد ـ فسكنوه لأنّ السكون أخفّ منه.

وثانيها: «فِخْذ» بالسكون مع كسر الفاء لنقل حركة الخاء إليها بعد سلب حركتها للخفّة أيضاً، لأنّ الحرف المبتدأ به، لقوّته أحمل للحركة الثقيلة، كذا قال ابن جماعة.

وثالثها: «فِخِذْ» بكسرتين، لكون كسرة حرف الحلق قويّةً بخلاف غيرها فناسب أن تتبع لقوّتها بكسرة ليحصل نوع من التخفيف، وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة لأنّ اللسان يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة، وكأنّهم عدلوا عن ⇐

﴿ فَخْذٌ ﴾ بإبطال حركة العين للتخفيف.

﴿ وفِخْذٌ ﴾ بنقل كسرة العين إلى الفاء لذلك أيضاً.

﴿ وفِخِذٌ ﴾ باتّباع الفاء العين لتحصيل المشاكلة.

⇐ فتح الفاء والعين المحصّل للغرض أيضاً للغرض المذكور لأنّ استتباع القويّ لما دونه أولى من عكسه. وقيل: الأقيس الاتّباع في الفتح ولكن اللغات الفرعيّة الأصل عدمها إذ الأصل ـ القانون ـ في الفرع عدمه فوجوده يحتاج إلى دليل وأمّا عدمه فلا.

بقي هنا شيء ولا يسمح لي حرصي على تكثير الفوائد أن لا نتعرّض لذكره، وهو أنّ من حقّ الحلقيّ أن يفتح نفسه كما في «يدعَمُ» أو ما قبله كما في «يدمَعُ» وذلك لثقل الحلقيّ وخفّة الفتحة من جهة ولمناسبتها له من جهة أُخرى ومع ثبوت هذا الحقّ فلم جعلوا ما قبل الحلقيّ تابعاً له في الحركة فقالوا: «فِخِذ» بكسر الفا بتبع الخاء؟

والجواب أنّ ذلك لحمل «فَعِل» الاسميّ على «فَعِل» الفعليّ ـ في التفريع ـ لأنّ الأصل في التغيير الفعل لكثرة تصرّفاته، ويمتنع فتح عين «فعِل» الحلقيّ العين، في الفعل ـ لأنّ «يَفْعَلُ» في مضارع «فَعَلَ» المفتوح العين فرع ـ إذ الأصل في المضارع حينئذٍ الكسر أو الضمّ ـ و«فعُلَ» المضموم العين لا يجيء مضارعه مفتوحها، فماضي «يَفْعَلُ» المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطّرداً، وكلّ ما اطّرد فيه غير الفتح لا يغيّر ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في «أبرِئ» و«يستبرِئ» وأيضاً كان يلتبس بـ«فَعَلَ، يَفْعَلُ» المفتوح الماضي المغيّر مضارعه لحرف الحلق، وحرف الحلق في «فَعِلَ» ثاني الكلمة بخلافه إذا كان عين «يفعل» أو لامه فلم يستثقل الكسر عليه، مع أنّ الكسر قريب من الفتح ـ لقرب مخرج الياء من مخرج الألف، فلمّا لزم كسر العين في المثال المذكور ـ وقد جرّتْ لحرف الحلق عادةً تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح ولم يمكن هاهنا تغيير نفسها لما ذكرنا، ولا تغييرُ ماقبلها إلى الفتح لأنّه مفتوح، وقد عادها عيدُ الغرام ـ غيّرتْ حركة ما قبلها إلى مثل حركتها، لأنّ الكسر قريب من الفتح، كما ذكرنا فكأنّها غيّرت ما قبلها إلى الفتح.

وأمّا أهل الحجاز فنظروا إلى أنّ حقّ حروف الحلق إمّا فتحها أو فتح ما قبلها، هَبْ أنّه تعذّر فتحها لما ذكرنا من العلّة فلِمَ غُيّر ما قبلها عن الفتح وهو حقّها إلى الكسر؟ وهل هذا إلّا عكس ما ينبغي؟ [راجع: شرح الشافية ١: ٤٠ـ٤١، ١٢١]

والفرق بين هذه الأوزان الثلاثة وبين «فَلس» و«حِبْر» و«إبِل» أنّ هذه فروع في الأوزان المردودة إليها وتلك أُصول.

﴿وكذا الفعل﴾ إن كان عينه حرف حلق ﴿كـ «شَهِدَ»﴾ يجوز فيه الفروع الثلاثة بأعيانها.

﴿ونحو: «كَتِفٍ»﴾ ممّا هو على «فَعِل» وليس ثانيه حرف الحلق ﴿يجوز فيه﴾ فرعان فقط:

﴿كَتْف﴾ بإبطال حركة العين.

﴿و«كِتْف»﴾ بالنقل ولا يجوز الاتّباع.

﴿ونحو: «عَضُد» يجوز فيه «عَضْدٌ»﴾ بإبطال حركة العين ﴿ونحو: «عُنُق» يجوز فيه «عُنْق»﴾ بالإسكان ﴿ونحو: «إبِل»﴾ و﴿بِلِز﴾ ـ للمرأة الضخمة ـ يجوز ﴿إبْل﴾ و﴿بلز﴾ بالإسكان فيهما ﴿ولا ثالث لهما﴾ أي لـ«إبِل» و«بِلِز».

الحاصل: أنّ في «فِعِل» ما جاء إلّا «إبِل» و«بِلِز» ظاهراً بشهادة استقراء كلام الفصحاء.

وكأنّه ما ينقل من ألفاظ أُخَرَ واردةً بكسرتين ـ مثل: «أتان إبِد» ـ أي ولود ـ و«حِبِر» ـ لقَلْح الأسنان [1] ـ و«إطِل» في «الإطْل» ـ للخاصرة ـ وغير ذلك ـ لم يتحقّق وجودها بعدُ في الفصيح.

﴿ونحو: «قُفْل» يجوز فيه «قُفُل»﴾ بضمّتين ﴿على رأيٍ [2] لمجيء «عُسُر»

---

(١) هو صُفْرَة الأسنان كما في اللغة.

(٢) والرأي المشار إليه هو رأي الأخفش وعيسى بن عمر النحويّ فإنّهما أجازا أن يقال في كلّ «فُعْل» ـ بضمّ فسكون ـ «فُعُلاً» بضمّتين إلّا ما كان صفةً أو معتلّ العين كـ«حُمْر» و«سُوق» فإنّهما يثقلان إلّا في ضرورة الشعر.

و«يُسُر» ﴾ فإنّ الضَّمّ[١] فرع السّكون فيهما لقلّة استعماله بالضمّ وكثرته بالسكون.

والأكثر على خلاف ذلك[٢] فإنّ الفرع يجب أن يكون أخفّ.

على أنّه يجوز أن يكون الضمّ بالأصالة والسّكون بالفرعيّة وقد كثر استعماله لكونه أخفّ؛ فهذه حال أبنية الاسم الثلاثيّ المجرّد.

[أبنية الاسم الرُّباعيّ المجرّد]

﴿ وللرباعي ﴾ المجرّد ﴿ خمسة ﴾ وإن كانت القسمة العقليّة توجب كونها ثمانيةً وأربعين[٣] ـ الحاصلة من ضرب أحوال الفاء الثلاث في أحوال العين الأربع

---

(١) العبارة هنا مأخوذة من «شرح أحمد» في الصفحة الثالثة والثلاثين فإنّه قال: ونحو «قُفْل» بالسكون يجوز فيه «قُفُل» بالضمّ لمجيء «عُسُر» و«يُسُر» بالضمّ و«عُسْر» و«يُسْر» بالسكون فإنّ الضمّ فرع السكون فيهما لقلّة الاستعمال بالضمّ وكثرته بالسكون، والأكثرون لا يجوّزون ذلك إذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز أن يكون الضمّ والسكون في «عسر» و«يسر» بطريق الأصالة وكان الأخفّ أكثر استعمالاً.

(٢) ومن الأكثر المحقّق الرضي فإنّه قال: ولقائل أن يقول: بل الساكن العين في مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في «عُنُق» اتفاقاً. فإن قيل: جميع التفاريع المذكورة كانت أقلّ استعمالاً من أُصولها؛ فإنّ «فَخِذاً» و«عُنُقا» ـ ساكني العين ـ أقلُّ منهما متحرّكيْهما، وبهذا عرف الفرعيّة، و«عُسْر» و«يُسْر» ـ بالسكون ـ أشهر منهما مضمومي العين فيكون الضمّ فيهما فرع السكون ـ كما أشار إليه المصنّف ـ؟

فالجواب: أنّ ثِقَلَ الضمّتين أكثر من الثّقل الحاصل في سائر الأُصول المذكورة فلا يمتنع أن يُحمل تضاعفُ الثّقل في بعض الكلمات على قلّة استعمالها مع كونها أصلاً، وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدّي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو: «يَقْوُلُ» و«يَبْيِعُ» وغير ذلك ممّا لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلّة استعماله؟ [شرح الشافية ١: ٤٦]

(٣) والحقّ ما قاله الرضي: وكان ينبغي أن يكون للرباعيّ خمسة وأربعون بناءً، وذلك بأن ←

ثمّ في أحوال اللّام الأُولى الأربع ـ لكنّه لم يوجد بالاستقراء إلّا خمسة[١] أبنية.

وهي: ﴿جَعْفَر[٢]﴾ للنّهر الصغير و﴿زِبْرِج[٣]﴾ للزينة و﴿بُرْثُن[٤]﴾ لِمِخلَب الأسد و﴿دِرْهَمٌ﴾ ﴿قِمَطْر﴾ لما يُصان فيه الكتب.

﴿وزاد الأخفش[٥]﴾ بناء سادساً ﴿نحو: «جُخْدَبٌ»﴾ لضرب من الجراد وهو

⇐ تضرب ثلاثَ حالاتِ الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللّام الأُولى يكون ثمانية وأربعين، يسقُط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين وهي أحوال الفاء مع سكون العين واللّام.

(١) قال أحمد: لم يأت إلّا ما ذكره للاستثقال. قال الرضي: اقتصر من أبنية الرباعيّ على خمسة متّفق عليها وزاد الأخفش «فُعْلَلاً» ـ بفتح اللّام ـ كـ«جُخْدَب» وأُجيب بأنّه فرع «جُخَادب» ـ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ـ وهو تكلّف ومع تَسليمه فما يصنع بما حكى الفرّاء من «طُخْلَب» و«بُرْقُع» وإن كان المشهور الضمّ لكنّ النقل لا يردّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور، فالأولى القول بثبوت هذه الأوزان مع قلّته.

[شرح الشافية ١: ٤٨]

(٢) لهذه الكلمة في اللغة معنيان فحسب: الأوّل النّهر الصغير كما ذكره الشارح، والثاني: علم رجل كما ذكره ابن منظور في «اللسان» والمشهور بهذا الاسم هو سادس خلفاء رسول الله الإمام أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق ـ صلوات الله عليه ـ الذي قال فيه أبو حنيفة إمام أهل السنّة ـ كما في «تذكرة الحفّاظ» للذهبي ـ «ما رأيت في الدنيا أفقه من جعفر بن محمّد».

(٣) بزاي وراءٍ مكسورتين وموحّدة ساكنة وجيم.

(٤) بموحّدة ومثلّثة مضمومتين. و«المخلب» بكسر الميم وفتح اللّام و«القمطر» بكسر القاف وفتح الميم وسكون المهملة.

(٥) هو أبوالحسن سعيد بن مسعدة ـ المُجاشعيّ بالولاء ـ النحويّ البلخيّ، المعروف بالأخفش الأوسط أحدُ نُحاة البصرة. والأخفش الأكبر أبوالخطّاب وكان نحويّاً أيضاً من ⇐

الأخضر الطويل الرِّجْلين.

ويرويه الباقون بضمّ الدال.

وثبوت هذا البناء عند المحقّقين من القبول بمحلّ لأنّهم يقولون: «مالَهُ عَنْدَدٌ» أي «بُدّ» والدال الثّانية للإلحاق وإلّا لوجب الإدغام فوجب ثبوت هذا البناء ليلحق به.

﴿ وَأمّا ﴾ نحو: ﴿ جَنَدِل ﴾[1] لموضع فيه حجارة ﴿ و«عُلَيِط» ﴾ للضّخم[2] ﴿ فتوالي الحركات ﴾ الأربع ﴿ حملهما على ﴾ أنّهما محذوفا ﴿ باب «جَنادل»[3]

⇒ أهل «هَجَر» من مَواليهم واسمه عبدالحميد بن عبدالمجيد وقد أخذ عنه أبو عبيدة وسيبويه وغيرهما.

وكان يقال له الأخفش الأصغر فلمّا ظهر عليّ بن سليمان المعروف بالأخفش أيضاً صار هذا وسطاً وكان من أئمّة العربيّة وأخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه وكان يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلّا وعرضه عليّ، وكان يرى أنّه أعلم به منّي وأنا اليوم أعلم به منه. وهذا الأخفش هو الذي زاد في «العروض» بحر الخَبَب وسمّاه «المتدارك» ومن كتبه: «الأوسط» و«المقاييس» في النحو، و«معاني القرآن» في التفسير و«العروض» و«القوافي» و«معاني الشعر» و«المسائل» الكبير والصغير وغيرها. وكان وفاته سنة خمس عشرة ومائتين هـ ٢١٥، وقيل إحدى وعشرين ومائتين.

لقد ذكر السيوطي في «البغية» أحد عشر أخفشاً غير أنّ المشاهير منهم هؤلاء الثلاثة.

[ابن خلّكان ٢: ٣٨١]

(١) يعني أنّ هذين ليسا بناءين للرباعي، بل هما في الأصل من المزيد فيه، بدليل أنّه لا يتوالي في كلامهم أربع متحرّكات في كلمة ألا ترى إلى تسكين لام «ضَرَبْتُ» لمّا كان التاء كجزء الكلمة، كذا قال الرضي رضي الله عنه.

(٢) وبمعنى القطيع من الغنم أيضاً.

(٣) هذا قول البصريّين، وقال الكوفيّون: الأصل: «جندِيل» ووافقهم أبو عليّ الفارسيّ ⇐

و«عُلابط» ﴾ فإنّ مثل ذلك مرفوض في كلامهم فلا يثبت بهما بناءان آخران.

[أبنية الاسم الخُماسيّ المجرّد]

﴿ وللخُماسي ﴾ المجرّد ﴿ أربعة ﴾ من الأبنية وإن كانت القسمة تقتضي كونها مائةً واثنين وتسعين[1] ـ الحاصلة من ضرب ما للرباعيّ في الأربع من أحوال اللّام الثانية ـ.

والأبنية الأربعة[2] هي: ﴿ سَفَرْجَلٌ ﴾ و﴿ قِرْطَعْبٌ ﴾ للشّيء الحقير و﴿ جَحْمَرِشٌ ﴾ للعجوز و﴿ قُذَعْمِل ﴾ للإبل الضخم.

⇐ واختاره ابن مالك، قال: لأنّ «جندلاً» ونحوه يطلق على المفردات لا الجموع، و«فعليل» في الآحاد بخلاف «فعالل». كذا في ابن جماعة: ٣٤.

(١) والحقّ ما قاله الرضي رضي الله عنه: وكان حقّ أبنية الخماسيّ أن تكون مائة وأحداً وسبعين، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللّام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة ـ في الرباعي ـ فيكون مائةواثنين وتسعين، يسقط منها أحد وعشرون، وذلك لأنّه يسقط بامتناع سكون العين واللّام الأُولى فقط تسع حالات الفاء واللّام الثانية، وتسقط بامتناع سكون اللّام الأُولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين، وتسقط بامتناع سكون العين واللّامين معاً ثلاث حالات الفاء، يبقى مائة وأحد وسبعون بناءً. فالشارح إنّما يعتبر الأبنية في البابين ـ الرباعي والخماسي ـ قبل الإسقاط. فلذا قال في الرباعي: ثمانية وأربعين، وفي الخماسي: مائة واثنين وتسعين، والرضي يعتبر ذلك بعد السقوط وهو الصحيح. [شرح الشافية ١: ٤٧]

ضي: وزاد محمّد بن السّريّ في الخماسيّ خامساً وهو «الهندلع» لبقلة، والحقّ ادة النون، لأنّه إذا تردّد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران بالزيادة لكثرة ذي الزيادة كما يجيء، ولو جاز أن يكون «هَنْدَلِع» «فَعْلَلِلاً» نبل» «فَعَلْلَلاً» وذلك خرق لا يُرقع فتكثر الأُصول. [شرح الشافية ١: ٤٩]

[أبنية المزيد]

١ ـ الثلاثي والرباعي

﴿ وللمزيد فيه ﴾ من الثلاثيّ والرباعيّ ﴿ أبنية كثيرة[١] ﴾ تُعرف على الإجمال في «باب ذي الزوائد».

٢ ـ الخماسي

﴿ ولم يجئ في الخماسيّ إلّا «عَضْرَفُوط» ﴾ للعظاة[٢] الذَكر و﴿ خُزَعْبِيل ﴾ للباطل و﴿ قِرْطَبُوس ﴾ للدّاهية و﴿ قَبَعْثَرَى ﴾[٣] ـ بالتّنوين ـ لفصيل

---

(١) ترتقي ـ في قول سيبويه ـ إلى ثلاثمائة وثمانية أبنية، وزيد ـ بعد سيبويه ـ نيّف على الثمانين منها صحيح وسقيم، والذي ذكره الزبيديّ في «تاج العروس» أنّ جملة أبنية الأسماء المجرّدة ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، منها للثلاثي مائتان وثمانية وثلاثون بناء، للمجرّد منها عشرة أبنية أو أحد عشر بناءً ـ إن ثبت نحو «دئل» ـ والبقيّة للمزيد فيه منه، وللرباعي أحد وستّون بناءً منها، للمجرّد خمسة والبقيّة للمزيد فيه منه، وللخماسيّ تسعة أبنية، للمجرّد منها أربعة والبقيّة للمزيد فيه. ومن أراد الوقوف على تمامها فعليه بمراجعة كتابي في التصريف بالفارسيّة الموسوم بـ«قرّة الطرف» فلا غنى للباحث عن هذه الأبنية عنها.

(٢) بفتح العين المهملة والظاء المعجمة بالمدّ قبل الهاء لغة أهل العالية، على خلقة سامّ أبرص و«العَظاية» بالياء لغة تميم وجمع الأُولى «عَظَاء» وزان «عِطَاء» والثانية «عَظايات» ـ كما في «المصباح» في «باب العين» ـ.

(٣) ألف «قبعثرى» ليست للتأنيث، لقولهم: «قبعثراة» فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية وهي الخماسيّ إذ ليس فوق الخماسيّ لفظ على هذه الزّنة يلحق به أي ليس لنا أصل سداسيّ فنلحقه به فهي لتكثير الكلمة وإتمام بناءها وهذا مذهب ابن هشام في «المغني» في آخر الباب الأوّل في «حرف الألف» ⇐

مهزول أو لجمل ضخم.

وليس ألفه للإلحاق إذ لا أصل سداسيّاً يلحق به ولا للتأنيث لقولهم: «قبعثراة».

و﴿خَنْدَريس﴾ للخمر العتيقة فإنّ نونه أصليّة ﴿على الأكثر[1]﴾ ووزنه: «فَعْلَليل» ليكون مزيد الخماسيّ.

وعند بعضهم النون زائدة ووزنه: «فنعليل» فيكون مزيد الرباعي.

[مقتضيات أحوال الأبنية]

﴿وأحوال الأبنية[2]﴾ بشهادة الاستقراء ﴿قد تكون للحاجة﴾ بمعنى الافتقار

⇨ والزمخشريّ وشارح «الهادي» عزّ الدين الزنجانيّ والمحقّق الرضيّ في شرح المقام حيث قال: وليست الألف فيه للإلحاق، إذ ليس فوق الخماسيّ بناء أصليّ يلحق به، وليست أيضاً للتأنيث لأنّه يُنوّن ويلحقه التّاء نحو «قبعثراة» بل الألف لزيادة البناء كألف «حمار» ونحوه. [شرح الشافية ١: ٥٢]

(١) قال الرضي: وإنّما قال: «على الأكثر» لأنّه قيل: إنّ «خندريساً»: «فَنْعَليلٌ» فيكون رباعيّاً مزيداً فيه، والأولى الحكم بأصالة النُّون، إذ جاء «بَرْقَعِيْد» ـ في بلد ـ و«دردبيس» للداهية و«سلسبيل» ثمّ قال: ولو قال المصنّف بدل «خَنْدَريس» «برقعيد» لاستراح من قوله «على الأكثر» لأنّه «فعليل» بلا خلاف، إذ ليس فيه من حروف «اليوم تنساه» شيء غير الياء، وإنّما تركه لكونها أعجميّاً ـ كما قيل ـ ولو ذكر «عَلْطَميساً» لم يرد شيء لأنّ حرف الزيادة غير غالب زيادته في موضعه فيها، انتهى بتغيير مّا. [شرح الشافية ١: ٥٠]

(٢) لمّا عرّف التصريف بأنّه «علم بأُصول تُعرف بها أحوال الأبنية» علم أنّ مسائله هي المباحث المتعلّقة بأحوال الأبنية فأشار هنا إلى بيان الأحوال ليفتح باب البحث عن المسائل فما ذكره إلى هنا كان من المبادي والمقدّمات.

وتوضيح ذلك: أنّه عرّف التصريف أوّلاً ثمّ بيّن موضوعه وهو الأبنية من حيث ⇦

في التعبير عمّا في الضمير إليها ﴿كالماضي، والمضارع، والأمر﴾ والنّهي، ﴿واسم الفاعل، وأسم المفعول، والصفة المشبّهة، وأفعل التفضيل[1]، والمصدر،

⇐ تعرض لها الأحوال، إذ الأحوال عارضة للأبنية فالأبنية موضوع علم التصريف لأنّ معروض مسائل العلم يكون موضوعاً له وموضوع كلّ علم يُبْحَث فيه عن عوارضه الذاتيّة، والأبنية هي الحروف والحركات والسكنات الواقعة في الكلمة فبحث عن الحروف من حيث أنّها ثلاثة أو أربعة أو خمسة، ومن حيث أنّها زائدة أو أصليّة، وكيف يعرف الزائد من الأصليّ بالمقابلة بالفاء والعين واللّام سواء كانت تلك الحروف ثابتة أو محذوفة، مستقرّة في موضعها أو منقولة عنه إلى غيرها بالقلب، ومن حيث أنّها من حروف العلّة أو لا وهي من قوله: «وأبنية الاسم» إلى قوله: «وبالفاء واللّام لفيف مفروق». ثمّ شرع في الحركات والسكنات الواقعة في الاسم الجامد ثلاثيّاً ورباعيّاً وخماسيّاً، مجرّداً أو مزيداً فيه ممّا لا يتحقّق فيه باعتبارها حال من الأحوال التي هي مسائل هذا العلم، وأمّا ما يحصل فيه باعتبارها حال من الأحوال فذكر حركاته وسكناته عند ذكره.

ولمّا فرغ من المبادي شرع في المسائل وهي أحوال الأبنية وقسّمها إلى ما يكون للحاجة وإلى غيره، والمراد بالأوّل ما يتوقّف عليه فهم المعنى أو التلفّظ بالكلمة، والأوّل يسمّى بالاحتياج المعنويّ وهو من قوله: «كالماضي» إلى «الجمع» والثاني بالاحتياج اللفظيّ كالتقاء الساكنين فإنّ التلفّظ بـ«اذهب اذهب» مثلاً من غير تحريك الباء متعذّر وكذلك الابتداء فإنّ الابتداء بالساكن متعذّر، وكذا الوقف فإنّه وإن كان على المتحرّك ممكناً من حيث التلفّظ لكن لمّا كان ممنوعاً من حيث الصناعة ألحقه بالاحتياج اللفظيّ. وأمّا غيرها من الأبواب فلمّا لم يكن بهذه المنزلة لم يجعله ممّا يحتاج إليه.

(١) اعلم أنّ «أفعل» على أقسام ثلاثة: الأوّل: أفعل التوصيف وهو الصفة المشبّهة نحو: «أحمر» و«أصفر». الثاني: أفعل التعجّب وله صيغتان: «ما أفعل» و«أفعل به» والبحث عنه يتعلّق بعلم النحو. الثالث: أفعل التفضيل وهو المراد هنا فإضافة «أفعل» إلى «التفضيل» احترازيّة لإخراج سائر الأقسام. وذهبت يوماً إلى رجل فاضل في «خراسان» ليختبرني لبعض الأمور فقال في الامتحان: بيّن لي صيغة «أفعل» ذات القسمين ـ وهو يريد التفضيل ⇐

واسمَي الزمان والمكان والآلة والمصغّر والمنسوب والجمع والتقاء السّاكنين والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسّع كالمقصور والممدود[١] وذي الزّيادة، وقد تكون للمجانسة كالإمالة[٢]، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف ».

⇐ والتعجّب ـ فقلت في جوابه: بل صيغة «أفعل» ذات الأقسام الثلاثة، فتعجّب من ذلك وقال: ما هي؟ فذكرت الأقسام الثلاثة فسُرّ بذلك، لأنّ الطّلبة في زماننا لا يهتمّون بالعربيّة أصلاً، ثمّ شوّقني وطوّقني بالدرجة العليا، وانصرفت من حيث أتيت وقضى الله لي ما أردت.

(١) قال الرضي: وفي جعله للمقصور والممدود وذي الزيادة من باب التوسّع مطلقاً نظر؛ لأنّ القصر والمدّ إنّما صير إليهما في بعض المواضع بإعلال اقتضاه الاستثقال كاسم المفعول المعتلّ اللام من غير الثلاثي المجرّد، واسمي الزمان والمكان، والمصدر ممّا قياسه «مَفْعل» و«مُفْعل» وسائر ما ذكره في المقصور، وكالمصادر المعتلّة اللام من «أفعَلَ» و«فاعَلَ» و«افتعل» كالـ«إعطاء» و«الرّماء» و«الاشتراء» وسائر ما نذكره في الممدود، وربّما صير إليها للحاجة كمؤنّث أفعل التفضيل، ومؤنّث أفعل الصفة.

وكذا ذو الزيادة قد تكون زيادته للحاجة كما في زيادات اسم الفاعل والمفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضها للتوسّع في الكلام كما في «سعيد» و«حمار» و«عصفور» ونحو ذلك، ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق إنّها للتوسّع في اللغة حتّى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء في الوزن والسجع كان موجوداً. وذهب أحمد بن يحيى إلى أنّه لا بدّ لكلّ زائد من معنى ولا دليل على ما ادّعى. [شرح الرضي ١: ٦٦]

(٢) المجانسة المناسبة، فإنّ «الإمالة» كما يأتي ـ إن شاء الله ـ لإثبات المناسبة.

[أبنية الفعل الماضي الثلاثي]

[١ ـ الثلاثي المجرّد]

﴿ الماضي : لِلثلاثيّ المجرّد ثلاثة أبنية[1] ﴾:

الأوّل: ﴿ فَعَلَ ﴾ ومضارعه ـ على ما يجيء ـ إمّا «يفعُل» ـ بضمّ العين ـ أو «يفعِل» ـ بكسرها ـ متعدّياً كان أو لازماً.

---

(١) قال الشارح السيّد عبدالله المعروف بـ«نقره كار»: ثلاثة أبنية وضعاً «فَعَل، فَعِل، فَعُل» وذلك لأنّ لفاء الفعل حالة واحدة وهي الفتحة لخفّتها ولثقل الفعل فلا يجوّزون فيه الابتداء بالثّقيل في أصل الوضع ـ وهي الضمّة والكسرة ـ لأنّ الابتداء بالأخفّ أولى، ليحصل للمتكلّم العذوبة في اللفظ ويصغى السامع إليه لأُنس المسامع بالأخفّ بخلاف الاسم فإنّه لمّا كان خفيفاً يجوّزون الابتداء فيه بالثّقيل.. وأمّا نحو «شِهِد» و«ضُرِب» فليس الابتداء به في أصل الوضع بالكسرة والضمّة وذلك لأنّ أصل «شِهِد»: «شَهِدَ» ـ بفتح الفاء ـ وكذا الأصل في «ضُرِب»: «ضَرَب» ـ ولعين الفعل ثلاثة أحوال: الفتحة والكسرة والضمّة ـ ولا يكون له السكون كما كان لعين الاسم، لأنّه إذا اتّصل بالفعل الضّمائر المتّصلة المرفوعة البارزة المتحرّكة يجب إسكان لامه، لئلّا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأنّ الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة، ولاسيّما إذا كان الفاعل من هذه الضّمائر، فلو كان العين ساكناً لزم اجتماع السّاكنين ـ فحينئذٍ يكون للفاء حالة واحدة وللعين ثلاثة أحوال، وإذا ضرب واحدة في ثلاثة يحصل ثلاثة، وأمّا «لَيْس» ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ فليس من أبنيته وضعاً وإنّما كان في أصل الوضع بكسر العين فسُكّن العين.

[شرح نقره كار: ٢٠]

﴿ وَ ﴾ الثاني: ﴿ فَعِلَ ﴾ ومضارعه إمّا «يفعَل» ـ بفتح العين ـ أو «يفعِل» ـ بكسرها ـ متعدّياً كان أو لازماً.

﴿ وَ ﴾ الثالث: ﴿ فَعُلَ ﴾ ومضارعه «يَفْعُلُ» ـ بضمّ العين ـ فقط، وهو لازم كلّه.

فالأوّل[1]: ﴿ نحو: «قَتَلَهُ ﴾ يَقْتُلُه» ﴿ وَ«ضَرَبَهُ ﴾ يَضْرِبُهُ» وهما متعدّيان ﴿ وَ«قَعَدَ ﴾ يَقْعُدُ» ﴿ وَ«جَلَسَ ﴾ يَجْلِسُ»[2] وهما لازمان.

ولا اعتداد بنحو: «ذَهَبَ، يَذْهَبُ» ـ مفتوحي العين في الماضي والمضارع ـ لأنّه فرع على «يفعِل» أو «يفعُل» وإنّما صير إليه لمكان حرف الحلق.

﴿ وَ ﴾ الثاني[3]: ﴿ نحو: «شَرِبه ﴾ يَشْرَبُه» ﴿ وَ«وَمِقَه ﴾ يَمِقُه» وهما متعدّيان ﴿ وَ«فَرِحَ ﴾ يفرَح» ﴿ و«وَثِقَ ﴾ يثِق» وهما لازمان.

﴿ وَ ﴾ الثالث[4]: ﴿ نحو: «كَرُمَ ﴾ يكرُمُ».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) ذكر لمفتوح العين أربعة أمثلة لأنّه يجيء متعدّياً وغير متعدٍّ وكلّ واحد منهما مضارعه يجيء مضموم العين ومكسوره.

(٢) قال الفيّوميّ: و«الجُلُوس» غير «القعود» فإنّ «الجلوس» هو الانتقال من «سُفْل» إلى «عُلْو» و«القعود» هو الانتقال من «عُلْو» إلى «سُفْل» فعلى الأوّل يقال لمن هو نائم أو ساجد «اِجْلِس» وعلى الثّاني يقال لمن هو قائم «أُقْعُدْ» وقد يكون «جَلَسَ» بمعنى «قعد» وقد يفارقه. وقال الفارابيّ ـ صاحب «ديوان الأدب» ـ وجماعة: «الجُلوس» نقيضُ «القيام» فهو أعمُّ من «القعود» انتهى باختصار.

(٣) ذكر لمكسور العين أربعة أمثلة أيضاً لأنّه على أربعة أقسام أيضاً: متعدٍّ ولازم وعين مضارعه مفتوح أو مكسور.

(٤) إنّما ذكر لمضموم العين مثالاً واحداً لأنّه لا يكون إلّا لازماً ولا يكون مضارعه إلّا مضموم العين.

[٢ ـ الثلاثي المزيد]

﴿ وللمزيد فيه ﴾ من الثلاثي ﴿ خمسة وعشرون ﴾ بناءاً بعضها ﴿ مُلحَق بـ «دحرج»[١] ﴾ ـ الرباعي غير المزيد فيه ـ وهي: «فَعْلَلَ» و«فَوْعَلَ» و«فَيْعَلَ» و«فَعْوَلَ» و«فَعْنَلَ» و«فَعْلى» ﴿ نحو: «شَمْلَلَ» ﴾ ـ إذا أسرع ـ وهذا بتكرير اللام ﴿ و«حَوْقَلَ» ﴾ الشَيخُ» ـ إذا كَبُر ـ وهذا بزيادة الواو ﴿ و«بَيْطَرَ» ﴾ من «بَطَر» ـ إذا شقّ ـ ومنه: «البَيطار» وهذا بزيادة الياء ﴿ و«جَهْوَرَ» ﴾ في كلامه» بمعنى: «جهر» ﴿ و«قَلْنَسَ» ﴾ قَلْنَسَةً» ـ إذا ألبسه «القلنسوة» ـ وهذا بزيادة النون ﴿ و«قَلْسى» ﴾ قلساةً[٢]» ـ بمعناه ـ وهذا بزيادة الألف.

---

(١) قال الرضيّ: واعلم أنّ الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل، وقد لا تكون. ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطّردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعيّنة والسّكنات كلّ واحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعيّاً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعيّاً لا خماسيّاً.

وفائدة الإلحاق أنّه ربّما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سَجْعٍ. ولا نحتم بعدم تغيّر المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهّم، كيف وإنّ معنى «حَوْقَل» مخالف لمعنى «حَقِلَ» و«شملل» مخالف لـ«شمل» معنًى وكذا «كَوْثَر» ليس بمعنى «كثر» بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطّردة في إفادة معنى كما أنّ زيادة الهمزة في «أكبر» و«أفضل» للتفضيل، وزيادة ميم «مَفْعَل» للمصدر أو الزّمان أو المكان، وفي «مِفْعَل» للآلة فمن ثَمّة لا نقول إنّ هذه الزيادات للإلحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعيّ في الحركات والسكنات المعيّنة، ومثله في التصغير والجمع وذلك لظهور زيادة هذه الحروف للمعاني المذكورة فلا نحيلها على الغرض اللفظيّ مع إمكان إحالتها على الغرض المعنويّ. [شرح الشافية ١: ٥٢ـ٥٣]

(٢) أصله «قَلْسَيَةٌ» وزان «دحرجةٌ» قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت «قَلْسَاةً».

والخامس من هذه الأبنية أعني «فَعْنَلَ» لم يُورده صاحب «المفتاح»[1] وأورد

---

(١) أي صاحب كتاب «مفتاح العلوم» وهو سراج الدّين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ السّكاكيّ الخوارزميّ الحنفيّ. ولد بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة هـ وتوفّي سنة ستّ وعشرين وستّمائة هـ وكتاب «المفتاح» من أشهر كتبه وهو جعله على ثلاثة أقسام: الأوّل: في «الصّرف» والثاني: في «علم النّحو» والثالث: في علمي «المعاني» و«البيان» وأورد الكلام في تكملة «علم المعاني» في فصلين: الأوّل في ذكر الحدّ، والثاني في الاستدلال، وفيه «علم العروض» وصرّح بذلك في المقدّمة فقال: وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع «اللغة» ما رأيته لا بدّ منه فأودعته «علم الصرف» بتمامه وأنّه لا يتمّ إلّا بعلم «الاشتقاق» و«النحو» بتمامه وتمامه بعلمي «المعاني» و«البيان» ولمّا كان تمام «علم المعاني» بعلمي «الحدود» و«الاستدلال» لم أر بدّاً من التسمّح بهما، وحين كان التدرّب في علمي «المعاني» و«البيان» موقوفاً على ممارسة باب النظم والنثر ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي «العروض» و«القوافي» ثنّيت عنان القلم إلى إيرادهما، ومدح كتابه بعضهم فقال:

سراج المعالي يوسف بن محمّدٍ ... بمفتاحه قد حلّ كلّ معقّدِ
وأعجز بالإيجاز في سحر لفظه ... فكاد به يسبي النُّهَى وكأن قَدِ
فلم ير في كُتْبِ الأوائل مثله ... وإن لم تصدّقني به فتفقّدِ

وقد اعتنى عليه العلماء بالشرح والتعليق ولاسيّما «القسم الثالث» منه فقد شرحه الكثير لكن الأجود من هذه الشروح ثلاثة: الأوّل: شرح العلّامة قطب الدين محمّد بن مسعود ابن مصلح الشيرازيّ المتوفّى سنة ٧١٠ هـ، وهو شرح ممزوج أوّله: الحمد للّه الذي خصّص نوع الإنسان الخ.

الثاني: شرح العلّامة سعد الدين بن مسعود بن عمر التفتازانيّ المتوفّى سنة ٧٩١ هـ وأوّله: خير خبر يوشّح به صدر الكلام الخ.

الثالث: شرح السيّد الشريف عليّ بن محمّد الجرجانيّ المتوفّى سنة ٨١٦ هـ أوّله: نحمدك اللهمّ على ما هديتنا إليه من دقائق المعاني، وهو الموسوم بالمصباح، ألّفه ⇐

بدله «فَعْيَلَ» مثل: «شَرْيَفَ[1] الزرع» إذا قطع شِرْيَافه، و«الشِّرْياف» ورق الزرع إذا طال وكثر حتّى يخاف فساده فيقطع.

﴿ وَ ﴾ بعضها ﴿ مُلحَق بـ«تدحرج» ﴾ ـ مزيد الرباعي ـ وهي: «تَفَعْلَلَ» و«تَفَوْعَلَ» و«تَفَيْعَلَ» و«تَفَعْوَلَ» و«تَمَفْعَلَ» و«تَفَاعَلَ» و«تَفَعَّلَ» ﴿ نحو: «تَجَلْبَبَ» وَ«تَجَوْرَبَ» ﴾ إذا لبس الجِلْبَاب والجَوْرَب ﴿ وَ«تَشَيْطَنَ» و«تَرَهْوَكَ» ﴾ إذا مشى

⇐ السيّد بسمرقند سنة ٨٠٦ هـ وفرغ السيّد من شرح «القسم الثالث» بماوراء النَهر أواسط شوّال سنة ٨٠٣ هـ.

ولخّص «القسم الثالث» من «المفتاح» جلال الدين محمّد بن عبدالرحمان بن عمر القزوينيّ الشافعيّ المعروف بخطيب دمشق المتوفّى سنة ٧٣٩ هـ وسمّاه «تلخيص المفتاح» ثمّ كتب له تفسيراً بمنزلة الشرح وأسماه بالإيضاح. كما اختصره أيضاً القاضي عضدالدين الإيجيّ وسمّاه بالفوائد الغياثية.

ثمّ تناول جماعة تلخيص المفتاح بالشرح والتعليق ومنهم التفتازانيّ حيث شرحه أوّلاً الشرح الذي يُعرف بـ«المطوّل» ثمّ لخّصه بالشرح الذي يُعرف بـ«المختصر» ولكن المطوّل والمختصر عَلَمان بالغلبة لشرحيه حيث أنّه لم يسمّهما بهذين الاسمين ولكن الناس رأوا في الأوّل الطول وفي الثاني الاختصار فسمّوهما بهما. ويظهر منه في مقدّمة «المختصر» أنّ الأوّل سمّاه بـ«الإصباح» في شرح «تلخيص المفتاح» والثاني بـ«المصباح» في شرح «تلخيص المفتاح» حيث قال: إنّي شرحت فيما مضى «تلخيص المفتاح» وأغنيته بـ«الإصباح» عن «المصباح» فهو يشير بالأوّل إلى الأوّل، وبالثاني إلى الثاني، ويظهر من استعماله صنعة براعة الاستهلال أنّ «الإصباح» عَلَم للشرح الكبير و«المصباح» للصغير؛ فافهم فإنّي لم أر من تنبّه قبلي لهذه النكتة.

(١) عدّه من الملحقات بـ«فَعْلَلَ» المحقّق الرضيّ ومعناه: قطع الشُرْياف أي شرياف الزرع ـ بكسر الشين المعجمة وسكون الراء المهملة ـ وهو ورقه إذا طال وكثر حتّى يُخاف فساد الزرع.

كأنّه يموج في مشيه ﴿ وَ«تَمَسْكَنَ»[١] و«تَغَافَلَ» و«تَكَلَّمَ» ﴾.

والتاء في أوائل هذه الأبنية ليست للإلحاق لأنّ الإلحاق لا يكون في أوّل الكلمة[٢] وإنّما هي لتحقيق معنى المطاوعة في الملحق به.

وفي عدّ البنائين[٣] الأخيرين أعني «تَغَافَلَ» و«تَكَلَّم» من الملحقات

---

(١) قال الرضي: وفي عدّ النُّحاة «تمدرع» و«تمندل» و«تمسكن» من الملحق نظر أيضاً وإن وافقت «تدحرج» في جميع التصاريف، وذلك لأنّ زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق، بل هي من قبيل التوهّم والغلط، ظنّوا أنّ ميم «منديل» و«مسكين» و«مِدْرَعة» فاء الكلمة كقاف «قنديل» ودال «درهم» والقياس: «تدرّع» و«تندّل» و«تسكّن» وهذا كما توهّموا في ميم «مسيل» الأصالة فجمعوه على «مُسْلان» و«أسيلة» كـ«قُفْزان» و«أقفزة» في جمع «قفيز» فـ«تمدرع» و«تمندل» و«تمسكن» ـ وإن كانت على «تمفعل» في الحقيقة ـ لكن في توهّمهم على «تفعلل» اهـ [شرح الشافية ١: ٦٨]

(٢) قال المحقّق الرضي: قيل: لا يكون حرف الإلحاق في الأوّل فليس «أبلم» ملحقاً بـ«بُرْثُن» ولا «إثمد» بـ«زِبْرِج» ولا أرى منه مانعاً، فإنّها تقع أوّلاً للإلحاق مع مساعد اتّفاقاً كما في «ألندد» و«يلندد» و«إدرون» فما المانع أن يقع بلا مساعد اهـ.

[شرح الشافية ١: ٥٦ والخصائص ٢: ٤٨٣]

(٣) قال الرضيّ: قيل: ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حَشْواً، لأنّه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصليّ، وإنّما يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع لأنّ الثاني يتحرّك في التصغير وكذا الثالث والرابعُ الوسطُ يتحرّك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وأمّا الآخر فقد لا يتحرّك كـ«سَلْمَى» و«بُشْرى».

والاعتراض عليه أنّه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصليّ؟ ومع التسليم فإنّه لا يلزم تحريكها في نحو «عُلابط» لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف، فلا بأس بأن نقول: هو ملحق بـ«قُذَعْمِل». وقولهم: «الرّابعُ الوسط يتحرّك في

⇐

مناقشة لبعضهم[1]:

قالوا: إنّ الألف لا يكون للإلحاق إلّا بدلاً من الياء في الطَّرَف ـ كما في «اسْلَنْقى» ـ وإذا كان كذلك لم يكن «تَغافَلَ» ملحقاً بـ «تَفَعْلَلَ» وكذا «تفعَّل» لا يكون ملحقاً بـ «تَدَحْرَجَ» لأنّ «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ» و«فَعَّلَ» غير ملحق بـ «دَحْرَجَ»

⇐ التصغير والتكسير إذا حذف الخامس» ليس بمستقيم لأنّ الألف تقلب إذن ياءً ساكنة كـ«سُرَيْديح» و«سراديح» في «سِرْداح» ومع التسليم يلزمهم أن لا يزاد الألف في الآخر نحو: «أرطًى» و«مِعْزًى» لأنّه يتحرّك بالحركة الإعرابيّة بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير.

ولمّا لم يؤدّ الأمر إلى تحريك الألف وَسَطاً في الفعل حكم الزّمخشريّ وتقبّله المصنّف بكون ألف نحو «تغافل» للإلحاق بـ«تدحرج» وهو وَهَم؛ لأنّ الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو: «تمادّ» و«ترادّ» كما لم يدغم نحو «مَهْدَد» ـ إذ لا يدغم الملحق مع اجتماع شرائط الإدغام فيه للمحافظة على وزن الملحق به ـ ولو كان الألف في «تغافل» للإلحاق لكان في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً فلم يصحّ إطلاق قولهم: «إنّ الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطاً» وكذا نحو «تكلّم» ليس التضعيف فيه للإلحاق بـ«تَدَحْرَجَ» كما ادّعيا، لوضوح كون التضعيف لمعنى، وما غرّهما إلّا موافقة البنائين لـ«تدحرج» في تصاريفه.

وإنّما جوّز حذف الألف للساكنين في نحو «أرطًى» و«مِعْزًى» مع أنّ الوزن ينكسر به كما ينكسر بإدغام نحو «مَهْدَد» و«قَرْدَد» لأنّ هذا الانكسار ليس لازماً، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللّام والإضافة نحو: «الأرطى» وهو «أرطى هذا الموضع» انتهى باختصار وتغيير. [شرح الشافية ١: ٥٧ـ٥٨]

(١) وهو عزّ الدين الزنجانيّ في «شرح الهادي» ـ كما نقله عنه أحمد في شرحه ـ ولعلّ الرضي يشير إليه حيث يقول: واحترز بعضهم من هذا ـ أي زيادة الألف للإلحاق في الآخر ـ فقال: الألف لا تكون للإلحاق أصلاً وأصلها في نحو: «أرْطًى» و«مِعْزًى» ياءٌ، ولا دليل على ما قال، وإنّما قلبت في «رأيت أَرْيُطياً» و«أراطي» لكسرة ما قبلها. [شرح الشافية ١: ٥٧]

لاختلافهما في المصدر، فكذا مطاوعه.

﴿و﴾ بعضها ﴿مُلحَق بـ«احْرَنْجَمَ»﴾ ـ مزيد الرباعي أيضاً ـ ﴿نحو: «اقْعَنْسَسَ»[1]﴾ وزنه: «افْعَنْلَلَ» بزيادة همزة الوصل والنّون والسين الأخيرة من «قَعَسَ» ـ إذا خرج صَدْرُهُ ودَخَلَ ظَهْرُهُ ضدُّ الحَدَب ـ ﴿و«اسْلَنْقَى»[2]﴾ ـ إذا نام على قَفاهُ ـ وزنه: «افْعَنْلَى» بزيادة همزة الوصل والنّون والألف.

فجميع الأبنية الملحقة إذن خمسةَ عشرَ ـ على رأينا ـ.

ومعنى «الإلحاق» والغرض منه قد تقدّم، فيكون مصادر هذه الملحقات[3]

---

(١) قال الرضيّ: وأمّا «اقعَنْسَسَ» و«احْرَبْنَى» فقالوا: ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق، بل إحدى سيني «اقعَنْسَس» وألف «احْرَبْنَى» للإلحاق فقط، وذلك لأنّ الهمزة والنّون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً؛ ولا يكون الإلحاق إلّا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام؛ هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصليّ إذا كان الملحق به ذا زيادة فنقول: زوائد «اقعَنْسَسَ» كلّها للإلحاق بـ«احْرَنْجَمَ». [شرح الشافية ١: ٥٤ـ٥٥]

(٢) قال الرضيّ: وقد تلحق الكلمة بكلمة ثمّ يزاد على الملحقة ما يزاد على الملحق بها كما أُلحق «شيطن» و«سَلْقَى» بـ«دحرج» ثمّ أُلحقا بالزيادة فقيل: «تشيطن» و«اسلَنْقَى» كما قيل: «تدحرج» و«احرنجم» فيسمّى مثله ذا زيادة الملحق، وليس «اقْعَنْسَسَ» كذلك إذ لم يستعمل «قعسس». [شرح الشافية ١: ٥٥]

(٣) والمحقّق الرضي ـ رضي الله عنه ـ يقول بأنّ مصداق الالحاق هو اتّحاد المصدرين فلذا قال في شرحه: وقولنا: «المصدر» يخرج نحو: «أفعل» و«فعّل» و«فاعل» فإنّها ليست ملحقةً بـ«دحرج» لأنّ مصادرها «إفعال» و«تفعيل» و«مفاعلة» مع أنّ زياداتها مطّردة لمعانٍ سنذكرها، ولا تكفي مساواة «إفعال» و«فيعال» و«فعّال» كـ«أخرج، إخراجاً» و«قاتل، فيتالاً» و«كذّب، كِذّاباً» لـ«فعلال» مصدر «فعلل» لأنّ المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق، لاسيّما وأشهر مصدرَيْ «فعلل» هو «فعللة»، انتهى بتغييرٍ مّا.

وما يتفرّع على مصادِرِها من التّصاريف كمصادر ما أُلحقت به وما يتفرّع عليها من غير تفاوت؛ تحقيقاً للغرض من «الإلحاق».

﴿ وَ ﴾ ما سوى هذه الأبنية من مزيد الثلاثي فإنّه ﴿ غير ملحق ﴾ وذلك عشرة أبنية: «أَفْعَلَ» و«فَعَّلَ» و«فَاعَلَ» و«انْفَعَلَ» و«افْتَعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ» و«افْعَالَّ» و«افْعَلَّ» و«افْعَوْعَلَ» و«افْعَوَّلَ» ﴿ نحو: «أَخْرَجَ» و«جَرَّبَ» و«قَاتَلَ» و«انْطَلَقَ» و«اقْتَدَرَ» و«اسْتَخْرَجَ» و«اشْهَابَّ» ﴾ الفرس ﴿ واشْهَبَّ ﴾ أيضاً ـ إذا غلب بياضه على سواده ـ ﴿ واغْدَوْدَنَ ﴾ الشَّعْر ـ إذا طال وتمّ ـ ﴿ وَاعْلَوَّطَ ﴾ بعيره ـ إذا تعلّق بعنقه وعلاه ـ.

وإنّما لم يكن مثل: «أَخْرَجَ» و«جَرَّبَ» ملحقاً بـ«دَحْرَجَ» ـ وإن كانا متوازنين ـ لاختلاف مصادرهما.

ولا اعتداد بمجيء «دِحْرَاج» في مصدر «دَحْرَجَ»[1] مثل «إخْراج» في مصدر «أَخْرَجَ» لعدم اطّراد «فِعْلال» في مصدر «فَعْلَلَ» واطّراد «إفعال» في مصدر «أَفْعَلَ». على أنّ الإلحاق لا يكون في أوّل الكلمة[2].

---

(١) أي إنّما حكموا بأنّ «شملل» ملحق بـ«دحرج» دون «أخرج» ونحوه؟ لأنّ شرط الإلحاق توافق المصدرين وهذا موجود في «شملة» كما تقول: «دحرجة» ولا يوجد في مصدر «أخرج» ونحوه. فإن قيل: «قالوا: «أخرج، إخراجاً» كما قالوا: «دحرج، دحراجاً»؟ يقال: أُجيب عنه بوجوه:

الأوّل: أنّ الاعتبار إنّما هو بـ«الفعللة» لاطّرادها وعمومها في جميع صور «فعلل» وأمّا «الفِعْلال» فلا اعتداد به لأنّه غير مشهور كما قال الرّضي وأشار إليه بقوله: «ولا اعتداد».

والثاني: أنّ الشرط توافق المصادر أجمع.

والثالث: ما أشار إليه بقوله: «على أنّ الإلحاق».

(٢) أقول: صرّح بصحّة الإلحاق في الأوّل مطلقاً المحقّق الرضي كما نقلنا عنه، وابن جنّي مقيّداً بالمساعد والانضمام؛ فقد عقد له باباً في «الخصائص» فقال: «باب في أنّ ما لا يكون ⇐

ولا يـذهبنّ بك الوهـم إلى أنّ نـحو: «اسْتَخْرَجَ» يـجب أن يكـون مـلحقاً بـ«احْرَنْجَمَ» لتوازنهما وتوازن مصدريهما وسائر تصاريفهما لأنّ «احْرَنْجَمَ» مزيد فيه، وكلّ ثلاثيّ يلحق بمزيد الرباعي ينبغي أن يكون فيه من الزيادة مثل ما في «الملْحَق به» وفي مقابلتها، فيجب أن يكون في «اسْتَخْرَجَ» نون زائدة مكان نون «احْرَنْجَمَ» وليس كذلك لا هو، ولا مصدره.

⇐ للأمر وحده قد يكون له إذا ضامّ غيره» من ذلك الحرف الزائد لا يكون للإلحاق أوّلاً كهمزة «أفعَل» و«أفعُل» و«إفعَل» و«أفعِل» و«إفعِل» ونحو ذلك، وكذلك ميم «مفعل» ونحوه، وتاء «تفعل» ونحوه، فإذا انضمّ إلى الزيادة أوّلاً زيادة أُخرى صارت للإلحاق وذلك نحو: «ألندد» و«ألنجج» الهمزة والنون للإلحاق وكذلك: «يلندد» و«يلنجج» فإن زالت النون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما للإلحاق، وذلك نحو «ألدّ» و«يلجّ».

وعلّة ذلك أنّ الزيادة في أوّل الكلمة إنّما بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنّما يكون مفرداً أبداً فإذا انضمّ إليه غيره خرج بمضامّته إيّاه عن أن يكون للمضارعة فإذا خرج عنها وفارق الدلالة على المعنى جُعل للإلحاق، لأنّه قد أمن بما انضمّ إليه أن يصلح للمعنى اهـ. والمساعد الذي أشار إليه الرضي في ما نقلناه عنه هو الذي شرحه الإمام ابن جنّيّ بهذا التعليل اللطيف.

ثمّ اعلم أنّ كلمة «على أنّ» إنّما يؤتى بها حيث يراد الجواب بالتحقيق فقد نسب إلى ابن الحاجب أنّ الجارّ والمجرور في مثل المقام خبر مبتدأ محذوف، أي «والتحقيق على أنّ» وفيه إشعار على أنّ الجملة الأُولى وقعت على غير التحقيق ثمّ جيء بما هو التحقيق، نقله الجلبيّ في «حاشية المطوّل» والمعنى: والتحقيق ثابت على أنّ. ويظهر من ابن هشام في «المغني» أنّ كلمة «على» في مثل المقام للاستدراك والإضراب، والصحيح عند بعض المتأخّرين كونها للمصاحبة فقد ذكر ابن هشام في المغني مجيء «على» بمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ وكقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ وهي مع مجرورها خبر لمبتدأ محذوف. [راجع: الخصائص ٢: ٤٨٠]

﴿ وَ«اسْتَكَانَ»[١] ﴾ ـ إذا خضع ـ.

﴿ قيل ﴾: إنّه ﴿ «افْتَعَلَ» من «السّكون» فالمدّ شاذّ ﴾ كما قال ابن هَرْمَةَ[٢]

---

(١) ذكر للثلاثي المزيد فيه خمسة وعشرين بناءً وتلك الأبنية إمّا أن تكون موازنةً للرباعيّ أو غير موازنة، والموازنة إمّا أن تكون ملحقة أو غير ملحقة، والملحقة إمّا أن تكون ملحقة بـ«دحرج» أو بـ«تدحرج» أو بـ«احرنجم» ملحقات الأوّل ستّ، والثاني: سبع، والثالث: اثنان. فهذه أقسام الملحقات وهي خمسة عشر. وأمّا غير الملحقة من الموازنة فثلاثة، نحو: «أخرج» و«جرّبَ» و«قاتل» وأمّا غير الموازنة فسبعة باقية نحو: «انطلق» و«اقتدر» و«استخرج» و«اشهابٌ» و«اشهبّ» و«اغدودن» و«اعلوّط» واعترض بـ«استكان» بأنّه من غير الموازن ولم يذكره فأشار إلى أنّه من جملتها سواء أكان «افتعل» من «السكون» أو «استفعل» من «الكون» الأجوف الواوي أو «الكين» الأجوف اليائيّ. وعلى الأوّل فالألف زائدة لإشباع الفتحة وأصله «استكن».

(٢) بفتح الهاء وسكون الرّاء المهملة بعدها ميم بعده هاء. هو إبراهيم بن عليّ بن سَلَمة بن عامر بن هُذيل من فِهْر شاعر متقدّم مخضرم الدولتين ـ الأمويّة والعبّاسيّة ـ ولد سنة ٩٠ هـ في المدينة ونشأ فيها، عمّر طويلاً ومرض قبل وفاته وتوفّي حدود سنة ١٧٠ هـ. وهو آخر من يستشهد بكلامه على ما قاله البغداديّ.

وعدّه الإمام الصدر في كتاب «التأسيس» من شعراء الشيعة فقال: ومنهم: ابن هَرْمة القرشيّ الشاعر المشهور واسمه إبراهيم بن عليّ بن سلمة بن هرمة الحجازيّ المدنيّ وهو أوّل من فتق البديع في شعره، كان مدّاح الحكم بن عبدالمطّلب وكان الحكم أسخى أهل زمانه وبعد موته قال له رجل قد شاب شعرك، قال: لم يشب شعري ولكن المكارم شابت بعد الحكم. ومن شعره في معتقده قوله ـ من البحر المتقارب ـ:

ومـــهما ألام عـلى حـبّه ... فـإنّي أُحبّ بـني فـاطمهْ

بني بنت من جاء بـالمحكما ... ت والدّيـن والسـنّة القـائمهْ

واليافوت ـ في «معجم الأُدباء» ـ نسب إليه الأبيات المنسوبة إلى ابن قبة في الحسين ـ عليه السلام ـ.

[تاريخ الأدب العربي ٢: ٩٦ ـ ٩٨، شواهد البغدادي: ٢٥، تأسيس الشيعة: ٢٠٢]

يرثي ابنه:

٣ـ فَأَنْتَ من الغوائِلِ حينَ تُرْمَى ومَنْ ذَمَّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ[1]

يريد: «بمنتزح»، لأنّهم يقولون: «أنت بمنتزح من كذا» أي ببعيد منه إلّا أنّه أشبع فتحة الزاي فتولّدت الألف.

﴿وقيل: «اسْتَفْعَلَ» من «كان»﴾ كأنّه بخضوعه تغيّر من كون إلى كون، كـ«استحال» ـ إذا تغيّر من حالٍ إلى حالٍ ـ فالمدّ قياسيّ لأنّه مثله في «اسْتَجَابَ» و«اسْتَقَام» وإليه ميل أبي عليّ الفارسيّ[2].

---

(١) قال ابن جنّيّ في «سرّ الصناعة» بعد ما أورد البيت: هكذا أنشدناه أبو عليّ لابن هَرْمة يرثي ابنه وقال: أراد «بمنتزاح». فأشبع فتحة الزّاي، انتهى. ورويت «بمستراح» بدل «بمنتزاح» فلا ضرورة ولا شاهد فيه. و«الغوائل» جمع «غائلة» وهي الشرّ والفساد، وقال الكسائيّ: «الغوائل» الدواهي و«ترمى» بالبناء للمفعول مسند إلى ضمير الغوائل. والبيت منسوب إلى ابن هرمة في «اللسان» مادّة «نزح» وهو من البحر الوافر على العروض الأُولى «المقطوفة» مع الضرب المماثل والوزن هنا هكذا:

مفاعلتن مفاعلتن فعولن مفاعي لن مفاعلتن فعولن

(٢) وهو قوله في كتاب «الحجّة للقرّاء السّبعة» عند قوله تعالى: ﴿فَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾: لا أقول: إنّه «افتعلوا» من «السّكون» وزيدت الألف كما في «منتزاح» لكنّه عندي «استفعلوا» مثل «استقاموا» والعين حرف علّة ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو: «مستكين» وفي نحو: «يستكين» على أنّه يجوز أن يكون من الزيادات اللّازمة كما قالوا: «مكان» وهو «مفعل» من الكون ثمّ قالوا: «أمكنة» و«أماكن» و«تمكّن» و«استمكن» على توهّم أصالة الميم لزومه وثباته في جميع تصرّفاته. قال الرضيّ: وقيل: «استفعل» من «الكون» وقيل: من «كنّ» والسين للانتقال كما في «استحجر» أي انتقل إلى كون آخر: أي حالة أُخرى: أي الى الذلّة، أو صار كالكين وهو لحم داخل الفرج: أي في اللّين والذلّة.

⇐

[معاني هيئات الأفعال الثلاثيّة المجرّدة]

١ ـ ﴿ فَـ «فَعَلَ» ﴾ بفتح العين في الماضي ﴿ جاء لِمعانٍ كثيرة[1] ﴾ لا تضبط

⇐ ثمّ الفارسيّ هو الشيخ أبو عليّ الحسن بن عليّ بن أحمد الفارسيّ الفسويّ النحويّ الأديب المعروف بـ«أبي عليّ الفارسيّ» المعاصر للمتنبّي الشاعر وكانت ولادة أبي عليّ سنة ثمان وثمانين ومائتين (٢٨٨ هـ) وتوفّي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة (٣٧٧ هـ) قرأ عليه الشريف الرضي «النّحو» في أوائل حاله وأواخر حال الفارسيّ، وولد السيّد الرضي قبل وفاة الفارسيّ بثمانية عشر سنة. وكذلك المرتضى قرأ عليه «النّحو» وكان معاصراً للمفيد والطوسيّ أيضاً، وأثنى عليه الشريف الرضي في تفسير «حقائق التنزيل».

قال ابن خلّكان: إنّ أبا عليّ ولد بمدينة «فسا» واشتغل بـ«بغداد» ودخلها سنة سبع وثلاثمائة، وكان إمام وقته في «علم النّحو» ودار البلاد وأقام بـ «حلب» عند سيف الدولة بن حمدان مدّة وكان قدومه عليه سنة إحدى وثلاثين أو أربعين وثلاثمائة ثمّ انتقل إلى بلاد «فارس» وصحب عضد الدولة ابن بويه وتقدّم عنده حتّى قال عضد الدولة: «أنا غلام أبي عليّ الفسوي في النحو» وصنّف له كتاب «الإيضاح» في النّحو، و«التكملة» في الصّرف وكان متّهماً بالاعتزال.

قال الإمام الصدر: أقول: الظاهر أنّ المراد من الاعتزال هو التشيّع إذ قد اشتهر كون أبي عليّ من الإماميّة فلاحظ، والعامّة لا تفرّق بين الخاصّة والمعتزلة.

وحكى عنه ابن جنّيّ أنّه كان يقول: «أخطأ في مائة مسألة لغويّة ولا أخطأ في واحدة قياسيّة» وسُئل قبل أن ينظر في «العروض» عن خرم «متفاعلن» ففكّر وانتزع الجواب من «النّحو» قال: لا يجوز لأنّ «متفاعلن» ينقل إلى «مستفعلن» إذا خبن فلو خرم لتعرّض إلى الابتداء بالساكن فكما لا يجوز الابتداء بالساكن لا يجوز التعرّض له. «الخرم» حذف الحرف الأوّل من البيت و«الخبن» تسكين ثانيه. ومن كتبه: «الحجّة» في القراءة و«المسائل الشيرازيّات» أمتلكهما الآن، و«المقصور والممدود» و«الإغفال» وغير ذلك.

[شرح الشافية ١: ٧٠، التأسيس: ٧٩، ابن خلّكان ٢: ٨٠ـ٨٢]

(١) لمّا ذكر أبنية الماضي للثلاثي، وذكر أنّ له ثلاثة أبنية، شرع في تفصيلهافذكر «فعَل» ⇐

كَثْرَةً وَسَعَةً.

[باب المغالبة]

و«باب المغالبة»[١]: ـ وهو أن تذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب منهما ـ. ﴿ يُبْنَى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُه[٢] بالضمّ ﴾ أي بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر وإن لم يكن من هذا الباب لكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة من هذا الباب، مثل: «الكُبْر»[٣] و«الكُثْر» و«القَمْر» للغلبة في «الكِبْر» و«الكَثْرة» و«القِمار».

⇐ مفتوح العين مخفّفة. قال الرضي: اعلم أنّ باب «فعَل» لخفّته لم يختصّ بمعنى من المعاني بل استعمل في جميعها، لأنّ اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتّسع التصرّف فيه.

[شرح الشافية ١: ٧٠]

(١) وهو أن يغلب أحد المشاركين في الفعل أي معنى المصدر على الآخر.

(٢) يعني إذا كان الفعل مشاركاً بين اثنين وغلب أحدهما على الآخر يرد ذلك الفعل من باب «المفاعلة» إلى باب «نصر» سواء كان في الأصل منه أم لا، ويجعل الغالب فاعلاً والمغلوب مفعولاً، ويجب أن يكون متعدّياً سواء كان في الأصل متعدّياً أم لازماً. وإنّما ردّوا الفعل عند المغالبة إلى باب «نصر»؟ لأنّ الفعل بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب، أي باب «نصر» نحو: «الكبر» وهو الغلبة بالكبر، و«الكثر» وهو الغلبة بالكثرة، و«القمر» وهو الغلبة بالقِمار، فنقلوا من غير ذلك الباب إليه ليدلّ ذلك الباب على المراد من الغلبة الموضوع له. وقد استثني من قانون النقل ثلاثة أبواب:

الأوّل: المثال الواوي كـ«وعد». والثاني: الأجوف اليائي كـ«باع». والثالث: الناقص اليائيّ كـ«رمى» فإنّك لا تنقلها عن «فعَل، يفعِل» إلى «باب المغالبة» لأنّ هذه الأنواع مضارعها «يفعِل» بالكسر، إذا كان الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر. [شرح نقره كار: ٢٣]

(٣) وهو بضمّ الكاف وكسرها مع السكون مصدر «كبر» من «تَعِبَ» و«قَرُبَ» و«الكثر» وزان «قُفْل» فعله من باب «قَرُبَ» و«القَمْر» وزان «فَلْس» فعله من بابي «قتل» و«ضرب» فتلك الأمثلة بعضها من باب «نصر» وبعضها ليس من ذاك الباب لكنّك تردّها جميعاً إلى باب ⇐

﴿نحو: كَارَمَني فكرمته أكْرُمُه[1]﴾ أي غلبته في الكرم أغلبه ﴿إلّا باب:

⇐ «نصر» قصداً للمغالبة.

قال ابن جنّيّ في «الخصائص»: وفصل للعرب طريف: وهو إجماعهم على مجيء عين مضارع «فعَلْت» إذا كانت من «فاعلني» مضمومة البتّة. وذلك نحو قولهم: «ضاربني، فضرَبْتُهُ»، أضرِبُه» و«عالمني، فعلمته، أعلَمه» و«عاقلني، فعقلته، أعقِلُه» و«كارمني، فكرمته، أكرِمه» و«فاخرني، ففخرته، أفخُره» و«شاعرني، فشعرته، أشعُره» وحكى الكسائيّ: «فاخرني، ففخرته، أفخره» ـ بفتح الخاء ـ وحكاها أبو زيد «أفخره» ـ بالضمّ ـ على الباب، كلّ هذا إذا كنت أقومَ بذلك الأمر منه.

ووجه استغرابنا له أن خُصّ مضارعه بالضمّ. وذلك أنّا قد دللنا على أنّ قياس باب مضارع «فَعَلَ» أن يأتي بالكسر، نحو: «ضرب، يضرب» وبابه، وأرينا وجه دخول «يفعُل» على «يفعِل» فيه، نحو: «قتل، يقتُل» و«نخل، ينخُل» فكان الأحجى به هنا إذا أُريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضياً له في مضارع «فَعَل» وهو «يفعل» بكسر العين. وذلك أنّ العُرف والعادة إذا أُريد الاقتصار على أحد الجائزين، أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه. وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن علّة مجيء هذا الباب في الصحيح كلّه بالضمّ نحو: «أكرمه» و«أضرِبه» وعلّته عندي أنّ هذا موضع معناه الاعتلاء والغاية فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تغلب ولا تُغلب، وتلازِمُ ولا تُفارِق، وتلك الأفعال بابها «فَعُلَ، يَفْعُلُ» نحو: «فقُه، يفقُه» إذا أجاد الفقه ـ فلمّا كان قولهم: «كارمني، فكرمته، أكرمه» وبابه صائراً إلى معنى «فعُلت، أفعُل» أتاه الضمّ من هناك فاعرفه.

فإن قلت: فهلّا لمّا دخله هذا المعنى تمّموا فيه الشّبه، فقالوا: «ضرُبته»، أضرُبه» ونحو ذلك؟ قلت: منع ذلك أنّ «فعُلت» لا يتعدّى إلى المفعول به أبداً، و«يفعُل» قد يكون في المتعدّي كما يكون في غيره فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي، فأخذوا منهما ما ساغ واجتنبوا ما لم يُسَغ، انتهى بتغيير واختصارٍ مّا. [الخصائص ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٦]

(١) والأولى أن يأتي بالمثال من قول عمر بن الخطّاب فإنّه أيضاً من المغالبة نحو: «فَاضَلْتُ ⇐

«وَعَدْتُ» و«بِعْتُ» و«رَمَيْتُ» ﴾ من معتلّ الفاء مطلقاً، ومن معتلّ العين، ومن معتلّ اللّام اليائيين ﴿ فإنّه ﴾ يُبْنَى منها: فَعَلْتُهُ ﴿ أَفْعِلُهُ ﴾ بفتح العين في الماضي كما قلنا ولكن ﴿ بِالْكَسْرِ ﴾ في الغابر[1] فيقال: «واعَدَنِي، فَوَعَدْتُهُ أَعِدُهُ، وبايَعَني فَبِعْتُهُ أَبِيعُهُ، ورَامَاني فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيهِ»، لأنّ هذه المعتلّات لم تجئ من «يفعُل» بضمّ العين.

﴿ وعن الكسائيّ ﴾ أنّه يُبْنَى ﴿ في نحو: شاعَرَني فَشَعَرْتُه ﴾ ـ ممّا عينه أو لامه حرف حلق ـ ﴿ أَشعَرُه بالفتح ﴾ في الغابر استثقالاً.

⇐ إمامكم، فَفَضَلَتْهُ» وذلك أنّه اجتهد إزاء نصّ كتاب الله ونهى عن المُغالاة في مهور النساء فقالت له امرأة: «ليس لك ذلك يا عمر» ثمّ قرأت: ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً ﴾ الآية... فقال: «كلّ الناس أفقه من عمر حتّى ربّات الحجال، ألا تعجبون من إمام أخطأ وامرأة أصابت، فاضَلَتْ إمامكم ففضلَتْه» رواه بهذه الألفاظ كثير من حفظة السنن وسدنة الآثار، وأرسله ابن أبي الحديد ـ في أحوال عمر من «شرح النهج» ـ إرسال المسلّمات، وذكره الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة النساء في كشّافه، وإن أردت الوقوف عليه وعلى نظائره من اجتهاده إزاء النصّ فراجع الفصل الثاني من كتاب «النصّ والاجتهاد» تأليف حُجّة الفرقة الناجية شرف الدين الموسوي رضوان الله عليه.

أليس عاراً أن يُشغل فراغ النبيّ الأعظم أُناسٌ هذا شأنهم في القضاء والحكم؟ أمِن العدلِ أن يسلّط على الأنفس والأعراض والدماء رجال هذا مبلغهم من العلم؟ أمِن الإنصاف أن تفوّض النواميس الإسلاميّة وطقوس الأُمّة وربقة المسلمين إلى يد خلائف هذه سيرتهم؟ لاها الله وربّك يخلق ما يشاء ويختار ماكان لهم الخيرة، سبحان الله وتعالى عمّا يشركون، وما كنت لديهم إذ أجمعوا أمرهم وهم يمكرون فذاقوا وبال أمرهم ولهم عذاب أليم.

(١) «غَبَرَ، غُبُوراً» ـ من باب «قعد، يَقعُدُ» ـ وقد يستعمل فيما مضى أيضاً فيكون من الأضداد. وفي لغةٍ: بالمهملة للماضي وبالمعجمة للباقي. راجع «المصباح» مادة «غبر».

والأولى عدم الفرق؛ لأنّ حرف الحلق[١] لا يوجب الفتح وإلّا لكان كلّ ما فيه حرف حلق مفتوح العين في غير «باب المغالبة» وليس كذلك.

مع أنّ أبا زيد[٢] حكى: «شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُه أَشْعُرُه، وفَاخَرْتُهُ أَفْخُرُه» بالضمّ فيهما.

قال سيبويه[٣]: وليس في كلّ شيء .....

---

(١) قال الرضي: إنّ حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسّر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخفّ الحروف، فتعدل خفّتها ثقلها، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من جنسها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عيناً الفتحة الجامعة للوصفين، فجعلوا الفتحة قبل الحلقي إن كان لاماً، وبعده إن كان عيناً، ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً: إمّا لأنّ الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون، وإمّا لأنّ فتحة العين إذن تبعد من الفاء لأنّ الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء.

وليس تغيير حرف الحلق من الضمّ أو الكسر إلى الفتح بضربة لازب، بل هو أمر استحسانيّ لأنّ ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدةً كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو: «برأ، يَبْرُؤُ» و«هَنَأ، يَهْنِئُ».

[شرح الشافية ١: ٧١ـ١١٩]

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس اللغوي البصري الأنصاري، ثقة في اللغة والأدب، له كتاب «النوادر»، توفّي ٢١٥ هـ. وهذا نصّه: قد شَعَر الرجل يشعُرُ شِعراً وقد شاعرني فشعرته، وفاخرني ففخرته، وكارمني فكرمته، إذا كنت أشعرَ منه وأفخر منه وأكرم منه، والفعل منه أفخُرُه، وأكرمُهُ، وأشعُرُه اهـ. [النوادر: ٢٢٥]

(٣) أقول: اصطلاح المغالبة إنّما جاء بعد سيبويه فإنّ عبارته في «الكتاب» خالية عن ذكر «المغالبة» وهي هذه: وليس في كلّ شيء يكون هذا، ألا ترى أنّك لا تقول «نازعني، ⇐

«باب المغالبة»[1]، ألا ترى أنّهم لا يقولون: «نَازَعَني، فَنَزَعْتُه» استغناءً عنه بـ «غَلَبْتُهُ».

٢ ـ ﴿ وَفَعِل ﴾ بكسر العين[2] في الماضي ﴿ تكثر فيه العِلَلُ والأحزان، وأضدادها كـ «سَقِمَ» و«مَرِضَ» و«حَزِنَ» و«فَرِحَ» ﴾ وقد يكون لغيرها مثل: «شَرِبَ» و«عَلِمَ» ونحوهما.

﴿ وتجيء الألوان والعيوب والحلى ﴾ أيضاً ﴿ كلّها عليه ﴾.

﴿ وقد جاء ﴾ من الألوان ﴿ أَدِمَ[3] وسَمِرَ وَ ﴾ من العيوب ﴿ عَجُفَ ﴾ من العَجَف

⇐ فنزعتُه» استُغني عنها بـ «غلبته» وأشباه ذلك، انتهى. فلاحظ من «كتاب سيبويه» «باب دخول الزيادة في «فعلت» للمعاني» ٢: ٢٨٥.

(١) قال الرضي: واعلم أنّه ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كلّ لغة أردتَ إلى هذا الباب لهذا المعنى بل نقول: هذا الباب مسموع كثير اهـ باختصار.

[شرح الرضي ١: ٧١]

(٢) لمّا فرغ عن شرح البناء الأوّل شرع في الثاني وهو «فَعِلَ» ـ بالكسر ـ ولازم هذا الباب أكثر من متعدّيه، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوَجَع وما يجري مجراه، ويكثر في هذا الباب الألوان والحِلَى، والأغلب في الألوان «افعلّ» و«افعالّ» ولا يجيء من هذه الألوان «فَعَلَ» ولا «فعُل» والمراد بالحِلَى هي العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان كـ «الشُّتَر» و«الصَّلَع» وغيرهما.

(٣) «أدم» من بابي «علم» و«كرم» فهو «آدم» إذا كان لونه مشرباً سواداً وبياضاً، واللون «الأدمة» و«سمر» من بابي «كرم» و«فرح» فهو «أسمر» إذا كان لونه «السُّمرة» وهي مرتبة بين السّواد والبياض، وهذان من الألوان. و«عجف» من بابي «فرح» و«كرم» فهو «أعجف» إذا ذهب سمنه وهو «العَجَف» ـ بفتحتين ـ و«حمق» من بابي «كرم» و«علم» حمقاً ـ بالضمّ وبضمّتين ـ وحماقةً فهو «أحمق» إذا كان قليل العقل و«خرق بالأمر» من بابي «فرح» و«كرم» إذا لم يرفق به و«عجم» من باب «كرم» فقط عجمةً فهو «أعجم» وهي «عجماء» إذا كان به عجمة ⇐

وهو الهُزال ﴿وَ«حَمُقَ» و«خَرُقَ»﴾ إذا لم يكن رفيقاً ﴿وَ«عَجُمَ» وَ﴾ من الحلية ﴿رَعُنَ﴾ إذا كان مسترخياً جميع ذلك ﴿**بالكسر والضمّ**[1]﴾.

٣ ـ ﴿وَفَعُلَ[2]﴾ بضمّ العين ﴿**لأفعال الطبائع، ونحوها**﴾ ممّا جُبِلَ عليها الإنسان[3] أو صارت .....

⇐ وهي اللُّكنة وعدم الفصاحة. وكلام ابن الحاجب صريح بأنّه ورد من باب «علم» أيضاً لكن أهل اللغة لا يساعده ولا يوافقه على ذلك في خصوص المادة ـ أي «عجم» ـ وهذه الأربعة من العيوب. و«رعن» أي حمق من بابي «علم» و«كرم» فهو «أرعن» وهي «رعناء» وهذا من الحلى. كما لا يخفى.

(١) أي «فَعُلَ» بضمّ العين يشارك «فعِل» بكسر العين في الألوان والعيوب والحُلَى كالكلمات التي ذكرها ابن الحاجب وكذا في الأمراض والأوجاع نحو «سقم» و«عسر» من البابين ـ «علم» و«كرم» ـ ومشاركة مضموم العين مكسورها في هذه الأربعة مشروطة بأن لا يكون لام «فَعُلَ» ـ مضموم العين ـ ياءً فإنّ «فَعُلَ» ـ مضموم العين ـ لا يجيء فيه ذلك إلّا لغةً واحدة نحو: «بَهُوَ الرجل» و«بَهِيَ» أي صار حسناً.

قال الرضيّ: و«فعِل» في هذه المعاني المذكورة كلّها لازم، لأنّها لا تتعلّق بغير من قامت به، وأمّا قولهم: «فَرِقْتُهُ» و«فزِعتُهُ» فقال سيبويه: هو على حذف الجارّ والأصل: «فرِقتُ منه» و«فزِعتُ منه» قال: وأمّا «خَشِيتُهُ فأنا خاشٍ» ـ والقياس: «خَشٍ» فالأصل أيضاً: «خَشِيتُ منه» فحمل على «رحِمْتُهُ» حمل الضدّ على الضدّ، ولهذا جاء اسم الفاعل منه على «خاشٍ» والقياس: «خَشٍ» لأنّ قياس صفة اللّازم من هذا الباب «فَعِل» وكذا كان قياس مصدره «خَشًى» فقيل: «خَشْيَة» حملاً على «رَحْمَة» وكذا حُمِلَ «ساخط» على «راضٍ» مع أنّه لازم، يقال: «سخط منه» أو «عليه». [شرح الشافية ١: ٧٣]

(٢) لمّا فرغ عن البناء الثاني شرع في البناء الثالث وهو «فَعُلَ» مضموم العين.

(٣) قال في «المصباح»: «الجِبلّة» ـ بكسرتين وتثقيل اللّام ـ «الطّبيعة» و«الخِلْقة» و«الغريزة» بمعنًى واحد و«جَبَلَه الله على كذا» من باب «قتل» فطره عليه و«شيء جِبِلّيّ» منسوب إلى الجبلّة». انظر «المصباح» مادّة «جبل».

ملكة[١] له بالتكرار ﴿كـ «حَسُن» و«قَبُحَ» وَ«صَغُر» و«كَبُر» فَمِنْ ثَمّة[٢] كان لازماً﴾ لعدم توقّف الذهن على متعلّق بعد العلم بأنّ تلك الطبيعة حاصلة لصاحبها.

﴿وَشَذّ: رحُبَتْك الدار[٣]﴾ على أنّه محمول على حذف الباء ﴿أي رَحُبَتْ بِكَ﴾

---

(١) قال الدّسوقيّ: اعلم أنّ الصفة الحاصلة للنفس في أوّل حصولها تُسمّى حالاً لأنّ المتّصف بها يقدر على إزالتها في الزمن الحال أو أنّها من التحوّل والانتقال، لقدرته على التحوّل والانتقال عنها، فإن ثبتت في محلّها وتقررت بحيث لا يمكن للمتّصف بها إزالتها سمّيت مَلَكةً، إمّا لملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء، أو لأنّها هي تملّكت من قامت به لكونها تمكّنت منه وتسمّى أيضاً كيفيّةً لأنّها تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة فإنّها في ابتدائها تسمّى حالاً، فإذا تقرّرت ورسخت صارت ملكةً.

[حاشية الدسوقي على المختصر: ١٢٥]

(٢) أي من أجل أنّ «فَعُلَ» في الأغلب للغرائز ـ أي الأوصاف المخلوقة كـ«الحُسْن» و«القُبْح» و«الوَسامة» ونحوها ـ أو غير الغرائز الجارية مجرى الغرائز إذا كان له لُبْث ومُكْث نحو: «الحلم» و«البراعة» و«الكرامة» و«الفَحْش» ومن أجل ذلك كان «فَعُلَ» لازماً لأنّ الغريزة لازمة لصاحبها ولا تتعدّى إلى غيره، هذا هو المشهور، والمحقّق الرضي لا يرى ذلك ولا يوافقهم على هذا حيث قال: وأقول: أيْش المانعُ من كون الفعل المتعدّي طبيعةً أو كالطبيعة. [شرح الشافية ١: ٧٤]

(٣) قال الأزهري في «تهذيب اللغة» في مادّة «رحب»: هو من كلام نضر بن سيّار وليس بحجة، وابن الحاجب يراه حجّة فلهذا خرّجه على حذف الجارّ المعدّي فهو في الحقيقة لازم عدّي بحرف الجرّ فالضمير منصوب بنزع الخافض والمحقّق الرضي يعتبره من باب التضمين حيث يقول: والأولى أن يُقال: إنّما عدّاه لتضمّنه معنى «وَسِع» أي وَسِعَتْكم الدّار. وقول المصنّف ـ ابن الحاجب ـ «أي رَحُبَتْ بك» فيه تعسّف لا معنى له. وقالت الجماعة: إنّما كان تخريج المصنّف تعسّفاً عنده لأنّ حاصله حذف الجارّ وإيصال العامل اللّازم إلى ما كان مجروراً بنفسه، وباب الحذف والإيصال شاذّ عند النُّحاة، وأمّا تخريج الشارح فحاصله أنّه ضمّن كلمة معنى كلمة والتضمين باب قياسيّ عند كثير من النُّحاة.

⇐

. . . . . .

⇐ وأمّا نصر بن سيّار الذي هذا كلامه فهو: نصر بن سيّار بن رافع بن حريّ بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف، كان أمير «خراسان» في الدولة الأمويّة، وكان أوّل من ولّاه هشام ابن عبدالملك وكانت إقامته بـ«مرو» فهو عربيّ الأصل، وحياته كانت في العصر الذي يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقول الأزهري: «ليس بحجّة».

فائدة: أنكر سيبويه وجود المضاعف من «فَعُلَ» لثقل الضمّة والتضعيف، والمحقّق الرضيّ أثبت المضاعف من باب «فَعُلَ» المضموم العين بقلّة وادّعى يونس ثبوت «لَبُبْتُ، تَلُبُّ» من هذا الباب لكن الأكثر فيه كونه من باب «علم، يعلم» ونحو «حَبُبْتُ» منقول إلى هذا الباب للتعجّب والأصل من بابي «علم» و«ضرب» فلا دليل فيه.

ولا يجيء من هذا الباب أجوف يائيّ ولا ناقص يائيّ، لأنّ مضارع «فَعُلَ»: «يَفْعُلُ» لا غير، فلو أتيا منه لاحتجنا إلى قلب الياء ألفاً في الماضي، وفي المضارع واواً، نحو: «يَبْوُعُ» و«يَرْمُوْ» فكنتَ تنتقل من الأخفّ إلى الأثقل.

وإنّما جاء من «فعِل» ـ المكسور العين ـ أجوف وناقص واويان كـ«خاف، خوفاً» و«رضي، رضواناً» لأنّ الانتقال فيه من الأثقل إلى الأخفّ وذلك بقلب الواو في «يخاف» ألفاً، وفي «رضي» ياءً. قال الرضي: بلى قد جاء في هذا الباب من الأجوف اليائي حرف واحد وهو: «هَيُؤَ» الرَّجُل أي صار ذا هيئة ولم تقلب الياء في الماضي ألفاً، إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع ـ بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واواً ـ لأنّ المضارع يتبع الماضي في الإبدال فكنت تقول: «هاءَ، يَهُوْءُ» فيحصل الانتقال من الأخفّ إلى الأثقل اهـ.

وجاء من الناقص اليائي في هذا الباب أيضاً حرفان متصرّفان وهما: «بَهُوَ» الرَّجُل، «يَبْهُوْ» بمعنى «بَهِيَ، يَبْهَى» أي صار بهيّاً و«نَهُوَ» الرّجل أي صار ذا نُهْيَة أي العقل.

وإنّما لم تقلب الضمّة كسرةً لأجل الياء كما في «الترامي» بل قلبت الياء واواً لأجل الضمّة؟ لأنّ الأبنية في الأفعال مراعاة لا يخلط بعضها ببعض أبداً، لأنّ الفعليّة إنّما حصلت بسبب البنية والوزن، إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم فطرأ الوزن عليه فصار فعلاً. قال الرضي: وقد يجيء على قلّة ـ في «باب التعجّب» ـ «فَعُلَ» من الناقص اليائيّ ولا ⇐

فهو أيضاً في التحقيق لازم.

﴿وأمّا باب «سُدْتُه»[1]﴾ ممّا يخيّل إلى الناظر فيه أنّه مضموم العين مع أنّه

⇐ يتصرّف كـ«نعم» و«بئس» فلا يكون له مضارع كـ «قَضُوَ الرّجُل» و«رَمُوَتِ اليدُ» اهـ باختصار وتغيير وزيادة مَا. [شرح الشافية ١: ٧٦]

(١) قال الرضي: جواب عن اعتراض وارد على قوله: «كان لازماً» أجاب بأنّ «سُدْتُهُ» ليس من باب «فَعُلَ» ـ بالضمّ ـ في الأصل ولا هو منقول إليه ـ كما هو ظاهر قول سيبويه وجمهور النُحاة ـ وذلك لأنّهم قالوا: نقل «قَوَلْتُ» إلى «قَوُلْتُ» و«بَيِعْتُ» إلى «بَيِعْتُ» لينقلوا بعد ذلك ضمّة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلهما فيبقى بعد حذف الواو والياء ما يدلّ عليهما، وهو الضمّة والكسرة. واعترض المصنّف على قولهم بأنّ الغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب، وبابُ «فَعُلَ» المضموم العين و«فعِل» المكسور العين، في الأغلب يختصّ كلّ منهما بمعنى مخالف لمعنى «فَعَلَ» المفتوح العين، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل؛ لا لفظيّة ولا معنويّة. أمّا المعنى: فلأنّه لا يدّعي أحد أنّ «قَلْتُ» و«بِعْتُ» تغيّرا عمّا كانا عليه من المعنى. وأمّا اللفظ: فلأنّ الغرض قيام دلالة على أنّ أحدهما واويّ والآخر يائيّ، ويحصل هذا بضمّ فاء «قال» وكسر فاء «باع» من أوّل الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرّك بهما وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يُرتكب ضمّ العين وكسرها، ثمّ نقل الحركة من العين إلى الفاء.

قال الرضيّ ـ في تقوية اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وسيبويه ـ: وأيّش المحذور في ذلك وكيف نخالِفُ أصلاً لنا مُقَرّراً؟ وهو ـ أي الأصل المقرّر ـ أنّ كلّ واو أو ياء في الفعل هي عين تحرّكت بأيّ حركة كانت ـ من الضمّ والفتح والكسر ـ وانفتح ما قبلها فإنّها تقلب ألفاً، فـ«قَوَلْتُ» ـ بالفتح ـ يجب قلب واوه ألفاً وكذا لو حوّلت الفتحة ضمّةً، وكذا «بَيَعْتُ» ـ بالكسر والفتح ـ وأيّ داعٍ لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بـ«قَوَلَ» و«بَيَعَ» اللّذَيْنِ هما أصلا «قال» و«باع» وهل هي في الفاعليّة إلّا كالظّواهر في نحو: «قال زيد» و«باع عمرو» فالوجه إلحاق هذه الضمائر بـ«قال» و«باع» ـ مقلوبي الواو والياء ألفاً ـ فنقولُ: تحرّكت الواو في «قَوَلَ» و«طَوُلَ» و«خَوِفَ» والياء في «بَيَعَ» و«هَيِبَ» وانفتح ما ⇐

متعدٍّ؛ لأنّك تقول: «سادَ القومَ، يسودهم» فليست الضمّة فيه بأصليّة وإنّما هي عارضة، واختلف في سبب عروضها على قولين: صحيح وغير صحيح.

﴿ «فالصّحيح»: هو أنّ الضمّ لبيان بنات الواو[1] لا للنّقل، وكذا باب «بِعْتُهُ» ﴾

⇐ قبلهما فقُلبتا ألفاً ـ وإنّما لم تقلب الياء في «هَيُؤَ» لما تقدّم ـ فصار الجميع: «قال» و«طال» و«خاف» و«باع» و«هاب» فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بِنْيَة هذه الأبواب وأنّ أصلها «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعِل» لأنّ الألف يجب انفتاح ما قبلها. فلمّا اتّصلت الضمائر المرفوعة المتحرّكة بها وجب تسكين اللّام لما هو معلوم، فسقطت الألف في جميعها للسّاكنين فزال ما كان مانعاً من التنبيه على الوزن ـ أي الألف ـ فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بِنْيَة كلّ واحد منها لما ذكرنا ـ من أنّ بنية الفعل يُبقّى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ـ وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين، لأنّ اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط، ولم يمكن هذا التنبيه في «فَعَلَ» المفتوح العين نحو: «قَوَلَ» و«بَيَعَ» لأنّ حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان، فتركوا هذا التنبيه فيه ونبّهوا على البِنْيَة في «فَعِل» و«فَعُلَ» فقط، فقالوا ـ في «فَعَلَ» نحو «خاف» و«هاب» ـ: «خِفْتُ» و«هِبْتُ» وسوّوْا بين الواويّ واليائيّ لما ذكرنا أنّ المهمّ هو التّنبيه على البِنْيَة. وقالوا ـ في «فَعُلَ» نحو: «طال» فهو «طويل» ـ: «طُلْتُ» والضمّة لبيان البِنْيَة لا لبيان الواو ـ لما ذكرنا ـ ولم يجئ في هذا الباب أجوف يائيّ حتّى يُسَوُّوْا بينه وبين الواويّ في الضمّ كما سَوّوْا بينهما في «فَعِلَ» نحو: «خِفْتُ» و«هِبْتُ» إلّا «هَيُؤَ» كما ذكرنا ولا تقلب ياؤه ألفاً ـ لما مرّ ـ.

فلمّا فرغوا من التّنبيه على البِنْيَة في بابي «فَعِلَ» و«فَعُلَ» ولم يكن مثل ذلك في «فَعَلَ» ممكناً ـ كما ذكرنا ـ قصدوا فيه التنبيه على الواويّ واليائيّ والفرقَ بينهما كما قيل: إن لم يكن خَلٌّ فخمر. فاجتلبوا ضمّةً في «قال» بعد حذف الألف للساكنين وجعلوها مكان الفتحة وكذا الكسرة في «باع» لتدلّ الأُولى على الواو والثانية على الياء، انتهى محلّ الحاجة من كلامه. [شرح الشافية ١: ٧٩ ـ ٨٠]

(١) والمراد ببنات الواو المعتلّ الواويّ، وببنات الياء المعتلّ اليائيّ أي لبيان أنّه واويّ أو يائيّ.

الكسرة فيه لبيان بنات الياء، لا للنقل.

وذلك أنّ أصلهما: «سَوَدْتُ» و«بَيَعْتُ» ـ بفتح الواو، والياء ـ قلبتا ألفا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وحُذِفت الألف لالتقاء الساكنين فبقي «سَدْت» و«بَعْت» ـ بفتح الفاء فيهما ـ فضمّت الفاء في «الأوّل» ليكون دليلاً على أنّه واويّ، وكسرت في «الثّاني» ليدلّ على أنّه يائيّ.

﴿ وراعَوْا في باب «خِفْتُ» و«هِبْتُ» بيان البِنْيَة ﴾ لا بيان الواويّ واليائيّ حيث لم يضمّوا الفاء ـ في «خِفْتُ» ـ ليدلّ على أنّه واويّ ولم يكسروها ـ في «هَبْتُ» ـ ليدلّ على أنّه يائيّ؟ لأنّ بيان البنية أهمّ من بيان الواو والياء؛ لتعلّق «الأوّل»[1] بالمعنى، و«الثاني» باللفظ.

وحيث إنّ الكسر في «خِفْتُ» و«هِبْتُ» كان يدلّ على أنّهما مكسور العين، وإنّ الكسرة منقولة عنها ـ إذ لا ماضي مكسور الفاء ـ كان إبقاء «خِفْت» على حاله أولى، بخلاف الفتح في «سَدْت» و«بَعْت» فإنّه لمّا لم يكن يدلّ على حركة العين ـ لجواز كونه أصليّاً، وكونه منقولاً ـ صير إلى التغيير المذكور ـ ليفيد بيان الواو والياء، حتّى لا يفوت المهمّ والأهمّ جميعاً.

و«غير الصحيح» من القولين[2]: هو أنّ أصل «سُدْتُ»: «سَوَدْتُ» ـ بفتح العين ـ

---

(١) أي بيان البنية «بالمعنى» لاختلاف الأوزان الثلاثة التي للفعل الثلاثيّ في المعنى ـ كما شرحناه ـ و«الثاني» أي بيان الواوي واليائي «باللفظ» أي تعيين كون اللفظ أجوف واويّاً أو أجوف يائيّاً كما لا يخفى.

(٢) قد ذكرنا أنّ هذا القول الذي عدّه الشارح ـ تبعاً لابن الحاجب ـ غير صحيح هو قول الجمهور وسيبويه، كما أنّ الذي عدّه صحيحاً هو قول ابن الحاجب. وكلّ ما ذكره نظام في توضيح الاعتراض وردّه ملخّص عن كلام الرضي في شرحه كما تبيّن ممّا نقلناه عنه في التعليق.

نقلت إلى «فَعُلْتُ» ـ بضمّها، ثمّ نقلت الضمّة إلى الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين. وكذلك «بِعْتُ» أصله «بَيَعْتُ» ـ بفتح العين ـ فنقلت إلى «فَعِلْتُ» بكسرها وبعد نقل الكسرة إلى الفاء، حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وإنّما قلنا إنّ هذا القول غير صحيح؟ لأنّه يلزمهم نقل وزن أصليّ إلى وزن يخالفه: «لفظاً» ـ وذلك ظاهر ـ و«معنىً» ـ أيضاً ـ لأنّ الأوزان التي للفعل الثلاثيّ مختلفة في المقصود من وضعها ـ كما تلونا عليك.

[معاني هيئات الأفعال المزيد فيها]

١ ـ ﴿ وَ«أَفْعَلَ»[1] للتعدية غالباً نحو: «أَجْلَسْتُهُ» ﴾ ومعنى التعدية: أن يجعل

---

(١) لمّا فرغ عن الفعل الثلاثي المجرّد شرع في المزيد فيه. فقال: «وأفعل، للتعدية غالباً» قال الرضي: ولو قال المصنّف مكان قوله: «الغالب في «أفعل» أن يكون للتعدية»: «الغالب أن يجعل الشيء ذا أصله» لكان أعمّ؛ لأنّه يدخل فيه ما كان أصله جامداً نحو: «أفحى قِدْرَهُ» أي جعلها ذاتَ فَحاً وهو الأبزار، و«أجْداه» أي جعله ذا جَدًى، و«أذهبه» أي جعله ذا ذَهَب، وقد يجيء «أفعل» لجعل الشيء نَفْسَ أصله إن كان الأصل جامداً، نحو: «أهديتُ الشيء» أي جعلته هديّةً أو هَدْياً.

قال الرضي: والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى بل تجيء لمعانٍ على البدل كالهمزة في «أفعل» تفيد النّقل والتعريض وصيرورة الشيء ذا كذا وكذا «فَعَّلَ» وغيره.

ثمّ اعلم أنّهم اختلفوا في أنّ التعدية بالهمزة سماع أم قياس؟ قال ابن هشام ـ في مبحث الأُمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر من كتاب «المغني» ـ: وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعيّ، وقيل: قياسيّ في القاصر والمتعدّي إلى واحد. والحقّ أنّه قياسيّ في القاصر، سماعيّ في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه. وقال المحقّق الرضي ـ رضي الله عنه ـ: وليست هذه الزّيادات قياساً مطّرداً، بل يحتاج في كلّ باب إلى سماع استعمال اللفظ المعيّن وكذا استعماله في المعنى المعيّن. [شرح الشافية ١: ٨٣، ٨٤، ٨٧، المغني ٢: ٦٧٨]

الفعل بحيث يتوقّف فهمه على متعلّق بعد أن لم يكن كذلك.

﴿ وللتّعريض[١] نحو: «أَبَعْتُهُ» ﴾ أي جعلته «عُرْضَةً للبيع.

﴿ ولصيرورته ذا كذا[٢] نحو: «أَغَدَّ البعيرُ» ﴾ أي صار ذا غُدَّةٍ ﴿ ومنه[٣]: أحصد الزّرْعُ ﴾ أي صار ذا حِصَاد بمعنى ذا استحقاق حِصَاد.

﴿ ولوجودِه على صفة[٤] نحو: «أَحمَدْتُه» ﴾ أي وَجَدْتُه محموداً ﴿ و«أَبْخَلْتُهُ» ﴾

---

(١) ومنه قول العرجيّ:

أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا ليـوم كـريهة وسِـداد ثـغرِ

أي جعلوني عُرْضة للضّياع. وكذا قول الإصبهانيّ في «الأنوار القدسيّة»:

لقد أضاعوا شرف الخلافة بـعقدها لابـن أبـي قـحافة

أي جعلوها عُرْضة للضياع.

(٢) أي لصيرورة ما هو فاعل «أفعل» صاحبَ شيءٍ وهو على ضربين: إمّا أن يصير صاحب ما اشتقّ منه نحو: «ألحم زيد» ـ أي صار ذا لحم ـ و«أغدّ البعير» أي صار ذا غُدّة ـ وهي بضمّ الأوّل وتشديد الثاني مفتوحةً، كلّ عقدة يجتمع حوله شحم في جسد الإنسان وهي أيضاً طاعون الإبل. ومنه «أحصد الزرع» أي صار صاحب الحَصاد وذلك بأن يحصد، وإمّا أن يصير صاحب شيءٍ هو صاحب ما اشتقّ منه نحو: «أجرب الرّجل» أي صار ذات إبل جَرْب. قال الرضي: فيكون «أفعل» بمعنى صار ذا أصله الذي هو مصدر الثلاثي، بمعنى أنّه فاعله نحو «أجرب» أي صار ذا جَرَب. أو بمعنى أنّه مفعوله نحو: أحصد الزرع.

[راجع: شرح الشافية ١: ٨٨]

(٣) قال الرضي: وإنّما قال: «ومنه» لأنّ أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر، وذلك أنّهم قالوا: «يجيء «أفعل» بمعنى «حان وقتُ يستحقّ فيه فاعلٌ «أفعل» أنْ يُوْقَعَ عليه أصل الفعل» كـ«أحصد» أي حان أنْ يُحْصَد» فقال المصنّف: هو في الحقيقة بمعنى «صار ذا كذا» أي «صار الزّرْع ذا حَصاد» وذلك بحينونة حصاده. [شرح الشافية ١: ٩٠]

(٤) أي لوجودك مفعول «أفعل» على صفة وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل نحو: «أكرمتُ ←

أي وجدته بخيلاً.

﴿ وللسّلب[1] نحو: «أشْكَيْتُهُ» ﴾ أي أزَلْتُ شكايته.

﴿ وبمعنى فَعَلَ نحو: «قِلْتُه» ﴾ البيع ﴿ و«أَقَلْتُهُ» ﴾ إيّاه[2].

٢ ـ ﴿ وَ«فَعَّلَ» للتّكثير[3] غالباً ﴾ وذلك قد يكون في المفعول ﴿ نحو: «غَلَّقْتُ ﴾

⇐ فَارْبُطْ» أي وجدت فرساً كريماً. و«أبخلتُهُ» أي وجدته بخيلاً. أو كونه مفعولاً لأصل الفعل نحو: «أحمدته» أي وجدته محموداً.

قال أحمد: قوله: ولوجوده أي لوجود الشيء على صفة ومعناه أنّ الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقّة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً نحو: «أبخلته» وفي معنى المفعول إن كان متعدّياً نحو: «أحمدته».

[انظر شرح الشافية ١: ٩١، شرح أحمد: ٤٦]

(١) أي يجيء لسلبك عن مفعول «أفعل» ما اشتقّ منه نحو: «أشكيته» أي: أزلتُ شكواه. ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام في «نهج البلاغة»: «لقد أعذَرَ من أنذر» أي أزال العذر.

(٢) قال الرضي: أقول: اعلم أنّ المزيد فيه لغير الإلحاق لا بدّ لزيادته من معنى لأنّها إذا لم تكن لغرض لفظيّ كما كانت في الإلحاق ولا لمعنًى كانت عبثاً. فإذا قيل مثلاً: إنّ «أقال» بمعنى «قال» فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك على نحو ما يقال: إنّ الباء في «كفى بالله» و«من» في «ما مِنْ إله» زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده فكذا لابدّ في الهمزة في «أقالني» من التأكيد والمبالغة. والمثال الجيّد للمسألة قول أبي بكر بن أبي قحافة بعد تغلّبه على الخلافة الإسلاميّة: «أقيلوني فلست بخيركم وعليّ فيكم». قال القوشجيّ ـ إمام الأشاعرة في مبحث الإمامة من شرح «التّجريد» ـ بعد ما تسلّم هذا القول عنه ـ بيان ذلك أنّه إن كان صادقاً في هذا الكلام لم يصلح للإمامة وإن كان كاذباً لم يصلح أيضاً لاشتراط العصمة في الإمامة اهـ. وكذا نقل عنه هذا القول ابن أبي الحديد والشيخ محمّد عبده مفتي الديار المصريّة في شرح «الخطبة الشقشقيّة» ـ من شرح «نهج البلاغة» فراجع ـ. [شرح الشافية ١: ٨٣]

(٣) وهو إمّا في الفعل نحو «جوّلت» و«طوّفت» أو في الفاعل نحو: «موّت الإبلَ» أو في ⇐

الأبواب» ﴿و«قَطَّعْتُ﴾ الأثواب». فإن قلت: «الباب» أو «الثوب» خفّفت في الأصحّ[١].

﴿و﴾ قد يكون في الفعل نفسه نحو: ﴿«جوّلْتُ» و«طَوَّفْتُ»[٢]﴾ ﴿و﴾ قد يكون في الفاعل نحو: ﴿مَوَّت المال[٣]﴾ وهذان ـ أعني الذي يكون في الفعل والفاعل ـ عند كون الفعل لازماً[٤]، والأخير[٥] يلزمه أن يكون الفاعل جنساً ليصحّ

⇐ المفعول نحو: «غلّقتُ الأبواب» ومن البيّن أنّ التكثير في الفاعل أو المفعول يستلزم التكثير في الفعل بدون العكس وذلك قول الشارح بعيد هذا: «ويلزم في جميع الصور التكثير في الفعل» والمراد من الصور الثّلاثُ التي في الفعل والفاعل والمفعول.

(١) أي إن تكلّمت بدل «الأبواب» ـ بصيغة الجمع ـ «الباب» ـ بصيغة المفرد ـ وكذا بدل «الأثواب»: «الثوب» خفّفت الفعل في أصحّ القولين والقول الآخر عدم التخفيف وهو منسوب إلى الجوهريّ في «الصحاح» والفيروزآباديّ في «القاموس» كما في حاشية ابن جماعة.

وقال الرضي: الأغلب في «فعّل» أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل، كما أنّ الأكثر في «أفعل» النقل، تقول: «ذَبَحْتُ الشاة» ولا تقول: «ذَبَّحْتُها» و«أغلقت الباب» مرّة ولا تقول: «غَلَّقْتُ» لعدم تصوّر معنى التكثير في مثله، بل تقول: «ذَبَّحْتُ الغنم» و«غَلَّقْتُ الأبواب» اهـ. [شرح الشافية ١: ٩٢]

(٢) أي أكثَرْتُ الجَوَلان والطَّواف. قيل: ولذلك سمّي الكتاب العزيز تنزيلاً، لأنّه لم يُنَزَّل جملة واحدة، بل سورةً سورة وآيةً آية. قال الرضيّ: وليس نصّاً فيه ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾. [شرح الشافية ١: ٩٣]

(٣) أي وقع المَوَتان في الإبل فكثر فيها الموت كما في الرضيّ.

(٤) قال الرضيّ: ثمّ إنّ التكثير يكون في المتعدّي كما في: «غلّق» و«قطّع» وقد يكون في اللّازم كما في: «جوّل» و«طوّف» و«موّت» اهـ. [شرح الشافية ١: ٩٣]

(٥) أي التكثير في الفاعل «يلزمه أن يكون الفاعل جنساً» قال السيّد عبدالله النقره كار الحسيني ⇐

وقوعه على الكثير لا جزئياً لا يقبل الشَّركة ويلزم في جميع الصُّوَر التكثير في الفعل.

﴿ وللتّعدية نحو: «فَرَّحْتُهُ» ومنه: فَسَّقْتُهُ[١] ﴾ أي نسبته إلى الفسق لأنّك لمّا نسبته إلى ذلك فكأنّك أحدثت فيه شيئاً كان مجهولاً وغير متقرّر.

﴿ وللسّلب نحو: «جَلَّدْتُ البعير» و«قَرَّدْتُهُ» ﴾ أي سلختُ جلدَهُ وأزَلْتُ قُرَادَه[٢].

﴿ وبمعنى «فَعَلَ» نحو: «زِلْتُهُ»[٣].....

⇐ النَّيسابوريّ: «وموّت الإبل» التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل أي كثر الموتان في الإبل ولأجل ذلك لا يقال: «موت الشاة» لأنّه لا يتصوّر فيه التكثير بوجه من الوجوه المذكورة؛ لأنّه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة الواحدة ولا تكثير فاعله لأنّه شاة واحدة وليس له مفعول حتّى يكون التكثير له اهـ. [شرح الشافية: ٢٧ ـ ٢٨]

(١) وإنّما فصل «فسّق» عن «فرّح» بقوله: «ومنه»؛ لأنّ أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه، فقالوا: يجيء «فعّل» لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به نحو: «فسّقته» أي نسبته إلى الفسق وسمّيته فاسقاً، وكذا «كفّرته» فقال المصنّف: يرجع معناه إلى التعدية أي جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق. كذا في الرّضي رضي الله عنه. [شرح الشافية ١: ٩٤]

(٢) أقول: «القُراد» ـ مثل «غُراب» وزناً ـ ما يتعلّق بالبعير ونحوه وهو كالـ«قَمْل» للإنسان الواحدة «قُرَادة» والجمع «قِرْدان» مثل «غِرْبان» و«القِرْد» وزان «حِبْر» حيوان خبيث والأنثى «قِرْدَة» وزان «سِدْرة» ويجمع الذّكر على «قُرُود» و«أقْرادٍ» مثل «حِمْل» و«حُمُول» و«أحْمَال» وعلى «قِرَدَة» أيضاً مثال «عِنَبَة» وجمع الأنثى «قِرَد» مثل «سِدْرَة» و«سِدَر».

[المصباح المنير ٢: ٤٩٦]

(٣) اعلم أنّ «زال» ورد أجوفَ واويّاً من بابين: الأوّل: «نصر، ينصر» مثل «زال، يزول، زوالاً» وهذا النوع فعل تامّ بمعنى «انتقل» نحو: «زالت الشمس» أي انتقلت». والثاني: «علم، يعلم» نحو: «زال، يزال» وليس له مصدر كما صرّح به ابن عقيل فقال: ولا يستعمل منه أمر ⇐

و«زَيَّلْتُه»[١] ﴾ أي ميزْتُهُ وفرّقته[٢].

٣ ـ ﴿ و«فاعَلَ» لنسبة أصله[٣] ﴾ وهو مصدر ثلاثيّه ﴿ إلى أحد الأمرين متعلّقاً

⇐ ولا مصدر اهـ. وهذا النوع يُعدّ من الأفعال الناقصة وهو بمعنى «انفصل». والإعلال فيه كالإعلال في «خاف، يخاف» من «الخَوْف». وورد أجوف يائيّاً أيضاً من بابين: الأوّل: «ضرب، يضرب» نحو: «زال، يزيل، زَيْلاً» وهذا النوع من اليائي أيضاً فعل تامّ متعدّ إلى مفعول واحد بمعنى «ماز، يميز». الثاني: «زال، يزال» أيضاً من «الزيل» بمعنى الافتراق وإعلاله كإعلال «هاب، يهاب» من «الهيبة» وزلته» في عبارة الشارح أجوف يائيّ من باب «ضرب» وليس من «الزّوال» فهو متعدٍّ إلى مفعول واحد. [راجع: الأفعال لابن القطّاع: ٢٢٣، واللسان ١١: ٣١٣ـ٣١٨، وأوضح المسالك ١: ١٦٦، والتصريح على التوضيح ١: ١٨٥ـ١٨٦، وشرح ابن عقيل ١: ٢٧١]

(١) وزنه: «فعّل» ـ بالتشديد ـ وليس «فيعل» والدليل على ذلك أنّهم قالوا في المصدر: «التزييل» ولو كان «فيعل» مثل «بيطر» لقالوا في مصدره: «زَيْلَة» بفتح الزّاي وتشديد الياء مفتوحةً كـ «البيطرة» قال الرضي: وهو أجوف يائيّ وليس من «الزّوال» ومنه قوله تعالى: ﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ فإنّ عامّة أهل اللغة قائلون بأنّ الكلمة أجوف يائيّ إلّا القتيبيّ فإنّه زعم أنّه أجوف واويّ. قال الأزهريّ: وهذا غلط من القتيبيّ لم يميّز بين «زال، يزول» و«زال، يزيل» كما فعل الفرّاء، وكان القتيبيّ ذا بيان عذب وقد نحس حظّه من «النّحو» ومعرفة مقاييسه اهـ. [انظر اللسان ١١: ٣١٣ـ٣١٨، شرح الشافية ١: ٩٤]

(٢) كلمة «ميزْتُهُ» راجع إلى «زلته» فإنّه بمعنى «ماز، يميز» كما بيّناه، و«فرّقته» راجع إلى «زيّلته».

(٣) أي لنسبة المشتقّ منهُ «فَاعَلَ» إلى أحد الأمرين أي الشيئين وذلك أنّك أسْنَدْتَ في: «ضارب زيدٌ عمراً» أصل «ضارب» ـ أي «الضّرب» إلى «زيد» وهو أحد الأمرين أعني «زيداً» و«عمراً» وهم يستعملون الأمر بمعنى الشيء فيقع على الأشخاص والمعاني كما في شرح الرضي. قال في «المصباح»: «الأمر» بمعنى الحال جمعه «أُمور» وعليه: ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾. و«الأمر» بمعنى الطلب جمعه «أوامر» فرقاً بينهما هكذا يتكلّم به النّاس ⇐

بالآخر[1] للمشاركة .....

⇐ ومن الأئمّة من يصحّحه ويقول في تأويله: إنّ «الأمر» مأمور به، ثمّ حوّل المفعول إلى فاعل كما قيل: «أمر عارف» وأصله: معروف، و﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ والأصل مرضيّة إلى غير ذلك، ثمّ جمع «فاعل» على «فواعل» فـ«أوامر» جمع «مأمور» اهـ. والحاصل أنّ الأمرين في العبارة بمعنى الشيئين والشخصين. [شرح الشافية ١: ٩٦، المصباح ١: ٢١]

(١) ولا ريب في أنّ «متعلّقاً» في هذه العبارة حال، وفي ذي الحال احتمالات:

الأوّل: أن يكون الضمير المستتر في قوله: النسبة.

والثاني: «أصله».

والثالث: «أحد الأمرين».

والرابع: الضمير المضاف إليه في «أصله».

والذي يقتضيه المعنى أنّه حال من الضمير المستتر في قوله: «لنسبة» وذلك أنّ «ضارَبَ» في مثالنا متعلّق بالأمر الآخر وهو «عمرو» وتعلّقُه به لأجل المشاركة التي تضمّنها، فانتصب الثاني لأنّه مُشَارَك ـ بفتح الراء ـ في الضَّرب لا لأنّه مضروب، والمشاركُ مفعول، كما انتصب في «أذهبتُ عمراً» لأنّه مفعول.

ولا يمكن جعله حالاً من قوله: «أصله» على الاحتمال الثاني، لأنّ الظاهر من كلامه أنّ قولَه: «لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلّقاً بالآخر للمشاركة صريحاً» مقدّمةٌ يريد أن يبني عليها صيرورة الفعل اللّازم في «فاعل» متعدّياً إلى واحد، والمتعدّي إلى واحد غير مشارك متعدّياً إلى اثنين مشيراً إلى قوله في «الكافية» ـ مبحث التعدّي واللّزوم ـ: «المتعدّي ما يتوقّف فهمه على متعلّق» فعلى هذا الذي يتوقّف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك ـ بفتح الراء ـ ويتعلّق به: هو معنى «فَاعَلَ» لكونه متضمّناً معنى المشاركة، لا أصله فإنّ قولك: «كارمتُ زيداً» ليس فهم «الكرم» فيه متوقّفاً على «زيد» إذ هو لازم وكذا: «جاذبت زيداً الثوب» ليس «الجذبُ» متعلّقاً بـ«زيد» إذ هو ليس بمجذوب، بلى في قولك: «ضارب زيد عمراً»: «الضَّرب» متعلّق بـ«عمرو» لأنّه مفعول له، لكن انتصابه ليس لكونه مضروباً، بل لكونه مشاركاً كما في قولك: «كارمت زيداً» ⇐

صريحاً[1] فيجيء العكس ضمناً نحو: «ضارَبْته» و«شارَكْتُه» ﴾.

فإنّ أصل كلّ منهما ـ وهو «الضرب» و«الشّركة» ـ منسوب إلى ضمير المتكلّم على أنّه متعلّق بالغائب بمعنى كونه واقعاً عليه صريحاً لا مطلقاً؛ بل من حيث إنّ ذلك الأصل أيضاً بعينه منسوب إلى ضمير الغائب على أنّه متعلّق بالمتكلّم واقع عليه أيضاً ضمناً، فكلّ منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه.

⇐ و«جاذبت زيداً الثوب».

وكذا لا يمكن جعله حالاً من «أحد الأمرين» على الاحتمال الثالث إذ ليس أحد الأمرين متعلّقاً بالآخر في «ضاربت زيداً» تعلّقاً يقصده المصنّف، إذ هو في بيان كون «فاعل» متعدّياً بالنقل، وإنّما يكون متعدّياً إذا كان معنى الفعل متعلّقاً بغيره على ما ذكر في «الكافية» باب التعدّي واللزوم ـ ومن ثَمّ قال في شرحه على «الشافية»: «ومن ثَمّ جاء غير المتعدّي متعدّياً لتضمّنه المعنى المتعلّق» يعني المشاركة.

قال الرضي: والظاهر أنّه جعله حالاً من «أحد الأمرين» مع سماجته.

ولا يمكن جعله حالاً من الضمير المضاف إليه في «أصله» على الاحتمال الرابع؛ لأنّ المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو جزء المضاف إليه ولا هو مثل جزئه في صحّة الاستغناء به عنه وإحلاله محلّه على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه كما صرّح به ابن مالك:

ولا تُجِزْ حالاً من المضاف لَه ... إلّا إذا اقتضى المضافُ عَمَلَهْ

أو كان جُزءَ ماله أُضِيْفا ... أو مِثْلَ جُزْئِه فلا تَحِيْفا

(١) أي أنّ أحد الأمرين صريحاً مشارِك والآخر مشارَك، فيكون الأوّل فاعلاً صريحاً والثاني مفعولاً صريحاً و«يجيء العكس ضمناً» أي يكون المنصوب مشارِكاً ـ بكسر الرّاء ـ والمرفوع مُشَارَكاً ضمناً؛ لأنّ من شاركته فقد شاركك فيكون الثاني فاعلاً والأوّل مفعولاً من حيث الضّمن والمعنى.

﴿ ومِنْ ثَمّ[1] جاء غير المتعدّي متعدّياً ﴾ إلى واحد وهو متعلّق المنسوب إليه الأصل ﴿ نحو: «كارَمْتُهُ» و«شاعَرْتُهُ» والمتعدّي إلى واحد مغاير للمُفَاعَل[2] متعدّياً إلى اثنين ﴾ بزيادة مفعول لا يغاير الفاعل ويصلح لمشاركته ﴿ نحو: «جاذَبْتُه الثوب» ﴾ فإنّ «جذبتُ الثوب» متعدٍّ إلى مفعول واحد غير صالح لمشاركة الفاعل في «الجذب» فيجب زيادة مفعول آخر يصلح لذلك ﴿ بخلاف: «شاتَمْتُهُ» ﴾ و«ضارَبْتُهُ» فإنّ الثلاثي منهما متعدٍّ إلى مفعول واحد صالح للشَّرِكة فلا احتياج إلى زيادة مفعول آخر.

---

(١) قوله: «ومن ثَمّ» أي من جهة تضمّن «فاعل» معنى المشاركة المتعلّقة بعد أحد الأمرين بالآخر. قال الرضي: ولو قال: «لتعلّق مشاركة أحد الأمرين الآخَرَ في أصل الفعل بذلك الآخر صريحاً فيجيء العكس ضمناً» لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله: «ومن ثَمّ كان غير المتعدّي» الخ... عليه اهـ. [شرح الشافية ١: ٩٧-٩٨]

(٢) بفتح العين أي إلى واحد هو غير المشارَك ـ بفتح الرّاء ـ في هذا الباب. أي إن كان المشارَك ـ بفتح الرّاء ـ هاهنا مفعول أصل الفعل كان المتعدّي إلى واحد في الثُّلاثيّ متعدّياً إلى واحد هيهنا أيضاً نحو: «ضارَبْتُ زيداً» فإنّ المشارَك في الضَّرْب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد فلم يزد مفعولٌ آخر بالنَّقْل.

وإن كان المشارَكُ هيهنا غيرَ مفعول أصل الفعل نحو: «نازعتُ زيداً الحديث» ـ فإنّ مفعول أصل الفعل هو «الحديث» إذ هو المنزوع والمشارَكُ «زيد» ـ صار الفعل إذن متعدّياً إلى مفعولين وكذا: «نازعت زيداً عمراً».

فاعلم أنّ المشارَك ـ بفتح الرّاء ـ في باب «فاعل» قد يكون هو الذي أُوْقِع أصل الفعل عليه كـ«ضاربت زيداً» في المتعدّي ـ و«سايرته في البريّة» ـ في اللّازم ـ وقد يكون مازاد من المفعول في باب المفاعلة هو المُعامَل ـ بفتح الميم ـ بأصل الفعل لا على وجه المشاركة كما في قول عليّ صلوات الله وسلامه عليه: «كاشفتُك الغِطاءات» وقولك: «عاودته» و«راجعته». [شرح الشافية ١: ٩٨]

﴿ وبمعنى «فَعَّلَ»[١] نحو: «ضاعَفْتُهُ» ﴾ بمعنى «ضعّفته» ﴿ وبمعنى «فَعَلَ» نحو: «سافرْتُ» ﴾ بمعنى: «سَفَرْتُ»[٢].

٤ ـ ﴿ و«تفاعَلَ» لمشاركة أمرين فصاعداً[٣] في أصله صريحاً نحو: «تشاركا» ﴾

---

(١) أي يكون للتكثير كـ«فعّل» كما في الرضي. [شرح الشافية ١: ٩٩]

(٢) الذي يقتضيه ظاهر هذه العبارة أنّ الثُّلاثيّ من هذه المادّة مستعمل ويؤيّده ما في «الصِّحاح» و«اللسان» وعليه المحقّق التصريفيّ رضي الدين الأستراباذيّ ويظهر من صاحب «القاموس» فيه: أنّه غير مستعمل، قال: و«السّافر»: «المسافر» لا فعل له اهـ.

وقال المحقّق الرضي الأستراباديّ ـ بعد فراغه عن الأبواب الثلاثة ـ الإفعال والتفعيل والمفاعلة ـ: وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعدّيةً اهـ. [شرح الشافية ١: ٩٩]

(٣) قال المحقّق الرضي النجفي رحمه الله: أقول: لا شكّ أنّ في قول المصنّف قبلُ: «لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلّقاً بالآخر للمشاركة صريحاً» وقوله هيهنا: «لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً» تخليطاً ومجمجة، وذلك أنّ التعلّق المذكور ـ في الباب الأوّل ـ والمشاركة المذكورة ـ هيهنا ـ أمران معنويّان، لا لفظيّان، ومعنى: «ضارب زيدٌ عمراً» و«تضارب زيد وعمروٌ» شيء واحد ـ كما يجيء ـ فمعنى التعلّق والمشاركة في كلا البابين ثابت، فكما أنّ للمضاربة تعلّقاً بعمرو صريحاً في قولك: «ضارب زيد عمراً» فكذا للتّضارب في: «تضارب زيد وعمرو» تعلّق صريح به، وكما أنّ زيداً وعمراً متشاركان صريحاً في: «تضارب زيد وعمرو» في الضّرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحاً في: «ضارب زيد عمراً» فلو كان مطلق تعلّق الفعل بشيء صريحاً يقتضي كون المتعلَّق به مفعولاً به لفظاً وجب انتصاب «عمرو» في: «تضارب زيد وعمرو» ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل الفعل يقتضي ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في: «ضارب زيد عمراً» فظهر أنّه لا يصحّ بناء قوله ـ في الباب الأوّل ـ: «ومن ثَمّ جاء غير المتعدّي متعدّياً» على التعلّق، ولا بناء قوله ـ في هذا الباب ـ: ومن ثَمّ نقص مفعولاً عن فاعل» على المشاركة. ثمّ قال: والأولى ما قال المالكيّ ـ وهو ـ أنّ «فاعَلَ» لاقتسام الفاعليّة والمفعوليّة لفظاً، والاشتراك فيهما معنًى، و«تفاعَلَ» للاشتراك في

⇐

و«تضاربا» و«تشاركوا» و«تضاربوا» ﴿ومِن ثَمّ[١] نقص مفعولاً[٢] عن «فاعَلَ»﴾ إذ لا يقصد هيهنا تعلّق أحد الأمرين بالآخر ـ من حيث وقوع الفعل الصادر عنه عليه ـ بل يقصد مجرّد تشاركهما في أصل الفعل؛ ولهذا فإنّ البادي في «فاعَلَ»[٣] يسبق

⇐ الفاعليّة لفظاً وفيها وفي المفعوليّة معنًى اهـ باختصار.

والأصل المشترك فيه في بابي «المفاعلة» و«التّفاعل» يكون معنًى وهو الأكثر نحو: «ضاربته» و«تضاربنا» وقد يكون عيناً نحو: «ساهمته» و«تسايَفْنَا» صرّح بذلك الرضي أيضاً وقال: لا فرق من حيثُ المعنى بين «فاعَلَ» و«تفاعل» ـ في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ـ بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود، وذلك أنّه قد يعبّر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفرداتُ إحداهما مفردات الأُخرى معنى من حيث الوضع وكذا إعراباتها كما تقول: «جاء في القوم إلّا زيداً» و«جاءني القوم ولم يجيء من بينهم زيد» أو «جاؤوني وتخلّف زيد» والمقصود من الكلّ واحد، فكذا «ضارب زيد عمراً» أي شاركه في الضَّرْب، و«تضارب زيد وعمرو» أي تشاركاً فيه، والمقصود من «شاركه» و«تشاركا» شيء واحد مع تعدّي الأوّل ولزوم الثاني اهـ باختصار. [شرح الشافية ١: ١٠١ـ١٠٢]

(١) أي ومن جهة كون «تفاعل» في الصريح وظاهر اللفظ مسنداً إلى الأمرين المشتركين في أصل الفعل بخلاف «فاعَلَ» فإنّه لإسناده في اللفظ إلى أحد الأمرين فقط، ونُصِبَ الآخر نَصْبَ لفظ «شَارَكَ» لمفعوله، فإن كان «فاعَلَ» متعدّياً إلى اثنين نحو: «نازعتك الحديث» كان «تفاعل» متعدّياً إلى ثانيهما فقط ويرتفع الأوّل داخلاً في الفاعليّة نحو: «تنازعنا الحديث» و«تنازع زيد وعمرو الحديث» وإن كان «فاعَلَ» متعدّياً إلى واحد نحو: «ضاربتك» لم يتعدَّ «تفاعل» إلى شيء لدخول الأوّل في جملة الفاعل نحو: «تضاربنا» و«تضارب زيد وعمرو».

(٢) انتصاب «مفعولاً» على المصدر أي المفعول المطلق وهو بيان النّوع كقولك: «ازددت درجةً» و«نقصت مرتبةً» ويجوز أن يكون تمييزاً، إذ هو بمعنى الفاعل: أي نقص مفعول واحد منه.

(٣) قال المحقّق الرضي رضي الله عنه: ثمّ اعلم أنّه لا فرق من حيثُ المعنى بين «فَاعَلَ» ⇐

إلى الفهم: أنّه هو الذي نسب إليه الفعل صريحاً بخلاف «تَفاعَلَ» فإنّ البادي لا يفهم منه أصلاً.

﴿وَ﴾ يجيء أيضاً ﴿ليدلّ على أنّ الفاعل أظهر أنّ أصله حاصل له وهو منتفٍ عنه، نحو: «تجاهَلْتُ»[1] و«تغافَلْتُ»[2] وبمعنى «فَعَلَ» نحو: «توانَيْتُ»﴾ بمعنى «ونيت».

﴿ومُطاوِع «فاعَلَ» نحو: «باعَدْتُهُ، فتَباعَدَ»﴾ ومعنى المطاوعة[3]: أنّه قَبِلَ

⇐ و«تفاعَلَ» في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهّم من أنّ المرفوع في باب «فَاعَلَ» هو السّابق بالشّروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب «تفاعل» ألا تَرَى إلى قول الحسن بن عليّ ـ صلوات الله عليهما ـ لبعض مَنْ خاصمه: «سَفِيهٌ لم يَجِدْ مُسَافِهاً» فإنّه عليه السلام سمّى المقابل له في السَّفاهة مسافهاً وإن كانَتْ سفاهته ـ لو وُجِدَتْ ـ بعد سَفاهة الأوّل، وتقول: «إن شتمتني فما أشاتمك» ونحو ذلك.

[شرح الشافية ١: ١٠٠ـ١٠١]

(١) ومنه قول الحريريّ في «المقامات»:

تعارجتُ لا رغبةً في العَرَج ولكن لأقرعَ بابَ الفَرَج

وقال المعرّيّ:

فلمّا رأيتُ الجهل في النّاس فاشياً تَجاهَلْتُ حتّى ظُنَّ أنّي جاهِلُ

(٢) معنى «تغافلتُ»: أظهرتُ من نفسي الغفلة التي هي أصل «تغافلت» فـ«تغافل» على هذا لإيهامك الأمر على مَنْ تُخَالِطُهُ وتُرِي من نفسك ما ليس فيك منه شيءٌ أصلاً. وأمّا «تفعّل» في معنى التكلّف نحو: «تحلّم» و«تمرّأ» فعلى غير هذا لأنّ صاحبه يتكلّف أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقةً ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أنّ ذلك فيه وفي «تفاعَلَ» لا يريد ذلك الأصل حقيقةً ولا يقصد حصوله له، بل يوهم النّاس أنّ ذلك لغرض فيه. [راجع: شرح الشافية ١: ١٠٢ـ١٠٣]

(٣) المطاوعة ـ في اصطلاح أهل التصريف ـ التأثّر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثّر متعدّياً، ⇐

الفعل ولم يمتنع.

٥ ـ ﴿ و«تَفَعَّلَ» : لمطاوعة «فَعَّلَ»[١] نحو : «كَسَّرْتُهُ ، فَتَكَسَّرَ» وللتّكلّف نحو : «تَشَجَّعَ» و«تَحَلَّمَ» ﴾ أي أظهر من نفسه «الشجاعة» و«الحلم» بكُلْفَةٍ.

﴿ وللاتّخاذ نحو : «توسَّدَ الحَجَرَ» ﴾ أي اتّخذه وِسادةً.

﴿ وللتّجنّب نحو : «تأثَّمَ» و«تَحَرَّجَ» ﴾ أي تجنّب «الاثم» و«الحَرَجَ».

﴿ ولِلْعَمَل المتكرّر في مُهْلَةٍ نحو : «تَجَرَّعْتُهُ» ﴾ أي شَرِبْتُهُ جُرْعَةً بعد جُرْعَةٍ.

﴿ ومنه تَفَهَّم[٢] ﴾ المسألة أي فَهِمَها بالتَدريج.

⇒ نحو : «علّمته الفِقْهَ فتعلّمه» أي قبل التّعليم ، فالتّعليم تأثيرٌ والتعلّم تأثّرٌ وقبول لذلك الأثر وهو متعدٍّ كما ترى ، أو كان لازماً نحو : «كسرته ، فانكسر» أي تأثّر بالكسر فلا يقال في «تنازع زيد وعمرو الحديث» : إنّه مطاوع «نازع زيد عمراً الحديث» ولا في «تضارب زيد وعمرو» : إنّه مطاوع «ضارب زيد عمراً» لأنّهما بمعنى واحد ـ كما ذكرنا ـ وليس أحدهما تأثيراً والآخر تأثّراً ، وإنّما يكون «تفاعَلَ» مطاوع «فاعل» إذا كان «فاعل» لجعل الشيء ذا أصله نحو : «باعدته» أي «بعّدته» فـ «تباعَدَ» أي «بَعُدَ».

وإنّما قيل لمثله مطاوع ؟ لأنّه لمّا قبل الأثر فكأنّه طاوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو : «باعَدْتُ زيداً فتباعد» المطاوع هو زيد لكنّهم سَمّوْا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً ، فليس معنى المطاوع هو اللّازم كما ظنّ بعضهم ، صرّح بذلك الرضي رضوان الله عليه. [شرح الشافية ١ : ١٠٣]

(١) يريد سواء كان «فعّل» للتكثير نحو : «قطّعتُهُ فتقطّع» أو للنسبة نحو : «فَيَّسْتُهُ» أي نسبتُهُ إلى قيس أو للتعدية نحو : «علّمتُهُ فتعلّم» فقوله : «وللتكلّف» من القسم الثاني أي مطاوع «فعّل» الذي هو للنسبة تقديراً وإن لم يثبت استعماله لها كأنّه قيل : «شجّعته» و«حلّمتُهُ» أي نسبتُهُ إلى الشّجاعة والحلم «فتشجّع» و«تحلّم» أي انتسب إليهما وتكلّفهما.

(٢) إنّما قال : «ومنه» ؟ لأنّ معنى الفعل المتكرّر في مُهْلَةٍ ليس بظاهرٍ فيه ، لأنّ «الفهم» ليس بمحسوس كما في «التجرّع» و«التحسّي» فبيّن أنّه منه وهو من الأفعال الباطنة المتكرّرة ⇐

﴿ وبمعنى «اسْتَفْعَلَ»[١] نحو: «تَكَبَّرَ» و«تَعَظَّمَ» ﴾ بمعنى «استعظم» و«استكبر» كأنّه طلبَ أصل الفعل من نفسه.

٦ ـ ﴿ و«انْفَعَلَ» لازم[٢] ﴾ كلّه، لأنّ معناه حصول الأثر ولهذا قال: إنّه ﴿ مُطاوع «فَعَلَ» ﴾ المتعدّي غالباً ﴿ نحو: «كَسَرْتُه، فانْكَسَرَ» وقد جاء مطاوع «أفعل» نحو: ﴾ «سَفَقْتُ الباب» و﴿ أَسْفَقْتُهُ ﴾ أي رددته ﴿ فانْسَفَقَ، وأَزْعَجْتُهُ ﴾ أي أقْلَعته من مكانه ﴿ فَانْزَعَجَ قليلاً ﴾.

﴿ ويختصّ بالعِلاج[٣] والتّأثير ﴾ كأنّهم لمّا خصّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون من أفعال الجوارح ليكون مطاوعته جليّة عند الحسّ، بخلافها لو كان من المعاني، فإنّ مطاوعته قد تخفى، ولهذا لا يقال: «عَلِمْتُه، فَانْعَلَمَ».

⇐ في مهلة، هذا والظّاهر أنّ «تفهّم» للتكلّف في «الفهم» كـ «التسمُّع» و«التبصُّر» كما قال الرضي رحمه الله. [شرح الشافية ١: ١٠٦]

(١) أي «تفعّل» يكون بمعنى «استفعل» في معنيين مختصّين بـ«استفعل» أحدهما: «الطلب نحو: «تنجّزته» أي «استنجزته» أي طلبتُ نَجازه أي حضوره والوفاءَ به.

وثانيهما: الاعتقاد في الشيء أنّه على صفة أصله نحو: «استعظمته» و«تعظّمته» أي اعتقدت فيه أنّه عظيم، و«استكبر» و«تكبّر» أي اعتقد في نفسه أنّها كبيرة.

(٢) باب «انفعل» لا يكون إلّا لازماً وهو في الأغلب مطاوعُ «فَعَلَ» بشرط أن يكونَ «فَعَلَ» علاجاً، أي من الأفعال الظّاهرة، لأنّ هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون ـ كالكسر والقطع والجذب ـ أولى وأوفق، فلا يقال: «عَلِمْتُهُ فانعلم» ولا «فهِمتُهُ فانفهم» وأمّا «تفعّل» فإنّه وإن وضع لمطاوعة «فعّل» لكنّه إنّما جاز نحو: «فهّمته فتفهّم» و«علّمته فتعلّم»؟ لأنّ التكرير الذي فيه كأنّه أظهره وأبرزه حتّى صار كالمحسوس، صرّح بذلك المحقّق الرضي. [شرح الشافية ١: ١٠٨]

(٣) الفعل العلاجي ما يحتاج في حدوثه إلى تحريك العضو كـ «الضّرب» و«الشّتم» وغير العلاجيّ ما لا يحتاج إليه كـ «العلم» و«الظنّ».

﴿ ومِنْ ثَمّ[١] قيل : «انْعَدَمَ» خطأً ﴾ لأنّ الإعدام استيصال الموجود دفعة، فلا يبقى ثمّة حيثيّة علاج وتأثير. وقيل: لأنّ الشيء إذا انعدم لم يبق له أثر فكيف يكون للغير فيه تأثير.

٧ـ ﴿ و«افْتَعَلَ» للمطاوعة[٢] غالباً نحو: «غَمَمْتُه» ﴾ أي أحدثتُ فيه الغَمَّ فاغْتَمَّ.

﴿ وللاتّخاذ[٣] نحو : «اشْتَوى» ﴾ أي اتّخذ الشِّواءَ لنفسه.

﴿ وللتّفاعل نحو : «اجْتَوَرُوا»[٤] وَ«اخْتَصَمُوا» ﴾ بمعنى «تجاوروا» و«تخاصموا».

﴿ وللتّصرّف[٥] ﴾ وهو المعاناة في تأثير الشيء والمبالغة والاحتيال فيه ﴿ نحو : «اكتَسَبَ» ﴾.

والفرق بينه وبين «كَسَبَ»[٦] أنّ ذلك تحصيل شيء على أيّ وجه كان بخلاف

---

(١) أي ومن أجل أنّ «انفعل» مختصّ بالعلاج.

(٢) الباب في المطاوعة «انفعل» و«افتعل» فيها قليل ولمّا لم يكن موضوعاً للمطاوعة كـ«انفعل» جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو: «غممته، فاغتمّ» ولا تقول: «فانغمّ».

(٣) أي لاتّخاذك الشيء أصلَه، قال الرضي: والظاهر أنّه لاتّخاذك الشيء أصله لنفسك اهـ. وقال النقرة كار: أي لاتّخاذ فاعله وصنعته شيئاً. [شرح الشافية ١: ١٠٩، شرح نقره كار: ٣١]

(٤) «اعتوروا» أي «تعاوَرُوا» واجتوروا» أي تجاوروا» ولهذا لم يعلّ، لكونه بمعنى ما لا يعلّ. [راجع الخصائص ١: ١٢٤]

(٥) أي الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل فمعنى «كسب» «أصاب» ومعنى «اكتسب»: «اجتهد في تحصيل الإصابة» بأنْ زاوَلَ أسبابها.

(٦) هذا ما قاله الزمخشريّ في تفسير الآية ٢٨٦ من سورة البقرة من كشّافه ونصّ عليه سيبويه، قال أحمد: وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أيّ وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلّا على وجه مبالغة واعتمال فيه. وقال ←

«الاكتساب» ولهذا قال ـ عزّ مِنْ قائلٍ ـ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[١] تنبيهاً على أنّ الثواب إنّما يُرجى على أيّ فعلٍ حَسَن كان وإن صدرعنه على سبيل الاتّفاق، والعقاب لايكون إلّا على منهيّ بولغ في ارتكابه وانسدّ طريق الاعتذار عنه.

٨ ـ ﴿ و«اسْتَفْعَلَ» للسّؤال غالباً إمّا صريحاً، نحو: «اسْتَكْتَبْتُهُ»، أو تقديراً نحو: اسْتَخْرَجْتُهُ[٢] ﴾ فإنّه قد لا يكون حينئذٍ إلّا مجرّد تحيّل طلب الخروج حتّى خرج كقولك: «استخرجت الوَتِدَ من الحائط» أي لم أزل أتلطّف وأتحيّل حتّى خرج ونزل ذلك منزلة الطّلب. وكذلك «اسْتَرْقَعَ الثَّوْبُ» فإنّه لظهور خلوقته كأنّه يسأل أن يرقع.

﴿ وللتّحوّل ﴾ من حالٍ إلى حالٍ ﴿ نحو: «اسْتَحْجَرَ الطّين» وكقوله ﴾:

* إنّ البُغاثَ بأرضنا[٣] تَسْتَنْسِرُ *

⇒ الآخرون: لا فرق واستدلّوا باستعمال «الكسب» و«الاكتساب» في القرآن في موضع واحد، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾، ﴿بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾. قال الواحديّ: الصحيح عند أهل اللغة أنّ «الكسب» و«الاكتساب» واحد واحتمل القولين صاحب القاموس في مادّة «كسب» من الكتاب المذكور. [أحمد: ٥٠، ابن جماعة: ٥١]

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) أي الوتد، ولا يمكن هاهنا طلب في الحقيقة كما يمكن في «استخرجت زيداً» إلّا أنّه بمزاولة إخراجه والاجتهاد في تحريكه كأنّه طلب منه أن يخرج فقولك: «أخرجت الوتد» لا دليل فيه على أنّك أخرجته بمرّة واحدة أو مع اجتهاد بخلاف «استخرجتُ الوتد».

(٣) قال الزمخشريّ: قولهم: «إنّ البِغاثَ بأرضنا تَسْتَنْسِرُ» بفتح الباء واحدتها «بَغاثة» وتجمع: «بِغْثَان» ويقال: «بِغاث» ـ بالكسر ـ وهو جمع: «بَغْثَة» كـ«قَطْرَة» و«قِطار» أي تصير نَشْراً، فلا يقدر على صيده، يُضْرَبُ في قومٍ أعِزّاء يتّصل بهم الذّليل فيعزّ بجوارهم اهـ.

⇐

و«البغاث» ـ بحركات الباء ـ ضِعافُ الطَّير وما يُصاد منها، و«النَّسْر»: طائر معروف أي: من «جاورنا عَزَّ بنا».

﴿ وقد يجيءُ بمعنى «فَعَل» نحو: «قَرَّ» و«اسْتَقَرَّ» ﴾.

وما عدا هذه الأبنية الثمانية التي ذكرنا معانيها إلى تمام الخمسة والعشرين لا معنى لها زائداً على أُصولها إلّا المبالغة، فلا حاجة إلى تعدادها، تقول: «شَهِبَ الشَّيء» ـ بالكسر ـ «شَهَباً». وللمبالغة: «اِشْهَبَّ[1]، اِشْهبابا» و«اِشْهَابَّ، اِشْهِيْبَاباً» وكذا: «اِخْشَوْشَنَ»[2] و«اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ» و«احْلَولى»، مبالغة: «خَشِنَ» و«عَشِبَ» و«حَلا» وهو لازم غالباً.

⇒ وقال الميدانيّ: «البغاث» ضرب من الطّير، وفيه ثلاث لغات: الفتح، والكسر، والضمّ، والجمع: «بِغْثَان» قالوا: هو طير دون الرَّخمة و«استنسر» صار كالنَّسْر في القوّة عند الصَّيْد، بعد أن كان من ضِعاف الطَّيْر، يُضْرَبُ للضعيف يصير قويّاً وللذَّليل يعزّ بعد الذُّلّ اهـ.

قال ابن السكّيت: وفي المثل: «إنّ البغاث بأرضنا يستنسر» أي من جاورنا عَزَّبنا. وقال يونس: فمن جعل «البِغَاث» واحداً فجمعه «بِغْثَان» مثل: «غَزال» و«غِزْلان» ومن قال للذّكر والأُنثى «بغاثة» فالجمع «بَغاث» مثل: «نَعَامة» و«نَعَام» وقال الفرّاء: «بغاث» الطَّيْر شرارها وما لا يصيد منها و«بُغاث» و«بَغاث» و«بِغاث» ثلاثة لغات. [المستقصى ١: ٤٠٢ـ٤٠٣، مجمع الأمثال ١: ٧٧ـ٧٨، حياة الحيوان ١: ١٩٤، شواهد الشافية: ٤٦]

(١) قال الرضي: وأمّا «اِفعَلَّ» فالأغلب كونه للون أو العيب الحسّيّ اللّازم و«افعالَّ» في اللّون والعيب الحسّيّ العارض، وقد يكون الأوّل في العارض والثاني في اللّازم اهـ.

[شرح الشافية ١: ١١٢]

(٢) قال الرضيّ: وأمّا «افعوعل» فللمبالغة فيما اشتقّ منه نحو: «اعشوشبتِ الأرضُ» أي صارَتْ ذات عُشْبٍ كثيرٍ اهـ. [شرح الشافية ١: ١١٢]

قال الجوهري[١]: لم يجئ «افعوعل» متعدّياً إلّا «احْلَوْلَى» عند من يقول: «احْلَوْلَيْتُهُ» و«أعْرَوْرَى الفرسَ» أي ركِبَهُ عُرياناً.

وكذا «افعوّل»[٢] إنّما يفيد المبالغة نحو: «اجْلوَّذ بهم السير» أي دام مع السُّرْعة، والغالب عليه اللزوم[٣]؛ فهذا تمام الكلام في ماضي الثلاثي المجرّد والمزيد فيه.

[أبنية الرباعي]

١ ـ الرباعي المجرّد:

﴿وللرّباعيّ المجرّد بِناء واحدٌ[٤]﴾ .....

---

(١) وهو صاحب الصّحاح وقد مرّت ترجمته والذي نقله عن الجوهري موجود في «الصّحاح» مادّة «حلا» والعبارة منقولة بالمعنى ونصّه هكذا: «الحُلْو» نقيضُ «المُرّ» يقال: «حلا الشيءُ، يَحْلُو، حَلاَوَةً» و«احلولى» مثله. وقد عدّاه حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ بقوله:

فلمّا أَتَى عامانِ بعد انفصاله ... عن الضَّرْعِ واحلَوْلَى دِماثاً يَرُوْدُهَا

ولم يجئ «افعوعل» متعدّياً إلّا هذا الحرف وحرف آخر وهو: «اعرورييت الفرسَ» اهـ.

[الصّحاح ٦: ٢٣١٧]

(٢) قال الرّضي: و«افعوّل» بناء مرتجل ليس منقولاً من فعل ثلاثيّ وقد يكون متعدّياً كـ«اعلوّط» أي «علا» ولازماً كـ«اجلوّذ» و«اخروّط» أي «أسرع» وكذا «افعنلى» مرتجل نحو: «اغرندى» وقد يجيء «افعوعل» كذلك نحو: «اذلولى» أي استتر، وكذا «افعلّ» و«افعالّ» يجيئان مرتجلين نحو: «اقطرّ» و«اقطارّ» أي أخذ في الجفاف اهـ.

[شرح الشافية ١: ١١٢ـ١١٣]

(٣) قال الرّضيّ: وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعدّياً ولازماً إلّا «انفعل» و«افعلّ» و«افعالّ» اهـ. [شرح الشافية ١: ١١٣]

(٤) لأنّهم التزموا فيه الفتحات لخفّتها ولمّا لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة ⇐

وهو «فَعْلَلَ» ﴿نحو: دَحْرَجْتُهُ[١]﴾ من «الدَّحرجة» وهو ما يُدَحْرِجُهُ الجُعَل من البنادق، وهذا متعدٍّ ﴿و: «دَرْبَخَ﴾ الرَّجل» ـ إذا طأطأ رأسه ـ أي سكنه وبسط ظهره، و«دَرْبَخَتِ الحمامة» ـ إذا خضعت لذكرها وطاوعتْهُ ـ وهذا لازم.

٢ ـ الرباعي المزيد فيه:

﴿وللمزيد فيه﴾ من الأبنية ﴿ثلاثة﴾ فقط: «تَفَعْلَلَ» و«اِفْعَنْلَلَ» و«افْعَلَلَّ» ـ بسكون الفاء بعد همزة مكسورة للوصل وفتح البواقي مع تثقيل الآخر ـ وأصله: «اِفْعَلْلَلَ» ـ بسكون اللّام الأُولى وفتح الباقيتين ـ ﴿نحو: «تَدَحْرَجَ»﴾ وهو مطاوع «دَحْرَجَ» ﴿و«احْرَنْجَمَ﴾ القوم» ـ إذا ازدحموا ـ ﴿و«اقْشَعَرَّ﴾ جلْدُ الرجل» وأصله: «اقْشَعْرَرَ» يقال منه: «أَخَذَتْهُ الْقُشَعْرِيْرَةُ» ﴿وَهِي لازمة[٢]﴾ كلّها بحكم الاستقراء.

⇐ واحدة سكّنوا الثّاني وخصّ الثّاني بالإسكان؟ لأنّه في غيره متعذّر، أمّا الأوّل فلتعذّر الابتداء بالساكن وأمّا اللّام الأُولى فلئلّا يلزم تجاور ساكنين عند اتّصال الضمائر المتّصلة المرفوعة المتحرّكة به، وأمّا اللّام الثانية فلأنّ الوزن لا يحصل بحركات الآخر وسكونه، لأنّ الماضي مبنيّ على الفتح. قال أحمد: سكّنوا الثاني لأنّ إسكانه أولى من إسكان الأوّل والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح آخر الماضي إذا لم يتّصل به الضمير المرفوع ومن إسكان الثالث أيضاً لأنّ الرابع قد يسكن لاتّصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين اهـ. [شرح أحمد: ٥٢، وشرح نقره كار: ٣٢]

(١) باب «فعلل» يجيء لازماً نحو: «دَرْبَخَ» ومتعدّياً نحو: «دحرجته» فلذا مثّل بمثالين. قال الرضي: واعلم أنّ المعاني المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصّةً بمواضيها لكنّه إنّما ذكرها في باب الماضي لأنّه أصل للأفعال اهـ. [شرح الشافية ١: ١١٤]

(٢) أي الأمثلة الثلاثة ـ «تدحرج» و«احرنجم» و«اقشعرّ» ـ لازمة. و«القُشَعْرِيرة» و«الطُّمَأْنِينة» اسمان للمصدر أُقيم مقامه والمصدر «الاقشعرار» و«الاطمينان».

[راجع: شرح الشافية ١: ١٧٨]

[أبنية المضارع]

﴿ المضارع[١] ﴾ إنّما يحصل أركانه ﴿ بزيادة حرف المضارعة ﴾ ـ وهو أحد حروف «أَتَيْنَ» ـ ﴿ على الماضي ﴾.

[١ ـ مضارع الثلاثي المجرّد]

وأمّا هيئآته.

﴿ فإن كان مجرّداً على «فَعَل» كُسِرتْ عينُه أو ضُمَّتْ[٢] ﴾ نحو: «ضَرَبَ، يَضْرِبُ» و«نَصَرَ، يَنْصُرُ».

---

(١) يبحث في «التّصريف» عن المضارع من جهة لفظيّة كما يبحث في «النّحو» عنه من جهة معنويّة. والماضي إذا كان مجرّداً مفتوح العين يكون مضارعه مكسور العين نحو: «ضرب، يضرب» أو مضموم العين نحو: «نصر، ينصر» لأنّه لمّا تخالف معنى الماضي والمضارع راموا تخالف لفظيهما باختلاف حركة العين إذ هو الميزان.

قال أحمد: ثمّ المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومكسورها في الغابر أتمّ من المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومضمومها في الغابر، إذ المخالفة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين الفتح والضمّ إذ الفتحة علويّة والكسرة سفليّة والضمّة بينهما فلعلّ المصنّف قدّم ذكر مكسور عين المضارع على مضمومها لذلك اهـ. [شرح أحمد: ٥٣]

(٢) في الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إمّا الضمّ وإمّا الكسر، وذلك إمّا سماعيّ أو قياسيّ.

فالسماعيّ: الضمّ في «قتل يقتُلُ» و«نصر، ينصُرُ» و«خرج، يخرُجُ» ممّا يكثر، والكسر في «ضرب يَضْرِبُ» و«عتب، يعتِبُ» وغير ذلك ممّا لا يحصى.

والقياسيّ: كلزوم الضمّ في «الأجوف» و«الناقص» الواويين والكسر «فيهما» يائيين وفي «المثال» اليائي ـ كما يجيء ومن القياسيّ الضمّ في «باب المغالبة» ـ كما مرّ ـ.

[راجع: شرح الشافية ١: ١١٨]

﴿ أو فُتِحَتْ[١] إن كان العين أو اللّام منه حرف حلق غير ألف[٢] ﴾ إذ لا اعتداد بها

---

(١) إنّما ناسب حرفَ الحلق ـ عيناً كان أو لاماً ـ أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً؟ لأنّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المدّ بعد الحرف المتحرّك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها، وضمّها الإتيان ببعض الواو عقيبها، وكسرِها الإتيان ببعض الياء بعدها، ومن شدّة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرفَ المتحرّك التبس الأمر على بعض الناس فظنّوا أنّ الحركة على الحرف وبعضهم تجاوز ذلك وقال: هي قبل الحرف ـ وكلاهما وَهَمٌ ـ وأنت إذا تأمّلت أحسست بكونها بعده، ألا ترى أنّك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك: «الغَزْوْ» ـ بإسكان الزّاي والواو ـ وبين قولك: «الغَزُ» ـ بحذف الواو وضمّ الزّاي ـ وكذا قولك: «الرَّمْيْ» ـ بإسكان الميم والياء ـ و«الرَّمِ» ـ بحذف الياء وكسر الميم ـ وذلك لأنّك إذا أسكنت حرف العلّة بلا مدّ واعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف. ثمّ إنّ حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسّر النطق بها فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخفّ الحروف، فتعدل خفّتها ثقلها، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزءٌ من حرف من حيّزها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عيناً الفتحةُ الجامعةُ للوصفين فجعلوا الفتحة قبل الحلقيّ إن كان لاماً وبعده إن كان عيناً، ليسهل النطق بحروف الحلق الصَّعْبة ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاءَ حلقيّاً إمّا لأنّ الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسّكون، وإمّا لأنّ فتحة العين إذن تبعد من الفاء، لأنّ الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء. وليس تغيير حرف الحلق من الضمّ أو الكسر إلى الفتح بضَرْبَة لازب؛ بل هو أمرٌ استحسانيّ، هكذا قال الرضي ـ رضي الله عنه ـ.

[شرح الشافية ١: ١١٨ـ١١٩]

(٢) أي أنّ «فَعَلَ»، يَفْعَلُ ـ المفتوح عينهما ـ لا يجيء بكون العين ألفاً نحو: «قال، يقال» أو بكون اللّام ألفاً نحو: «رَمَى، يَرْمَى» لأنّ الألف لا يكون في موضع عين «يَفْعَلُ» ولا لامه إلّا بعد كون العين مفتوحةً كما في «يهاب» و«يَرْضَى» فإذا كانت الفتحة ثابتةً قبل الألف وهي سببُ حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصولِ الفتحة؟ صرّح بذلك الرّضي اهـ.

[شرح الشافية ١: ١٢٣]

ـ وإن كانت من جملة حروف الحلق ـ لأنّها تكون منقلبة عن واو أو ياء البتّة، وإنّما المعتبر منها ما عداها وهي ستّة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء نحو: «سَأَلَ، يَسْأَلُ» و«جَبَهَ، يَجْبَهُ» و«مَنَعَ، يَمْنَعُ» و«مَنَحَ، يَمْنَحُ» و«شَغَلَ، يَشْغَلُ» و«فَخَرَ، يَفْخَرُ».

وإنّما اشترط كون العين أو اللّام حرف حلق في الردّ إلى الفتح؟ لأنّهما متحرّكان في المضارع، أمّا العين فدائماً، وأمّا اللّام فغالباً، فيناسب التخفيف حينئذٍ، بخلاف ما لو كان الفاء حرف حلق فإنّ ذلك لا اعتداد به لسكونه فيه أبداً، ولكنّه لا يلزم من وجود الشرط[1] وجود المشروط، فليس كلّ ما عينه أو لامه حرف حلق فإنّه يردّ إلى الفتح نحو: «دَخَلَ، يَدْخُلُ» و«رَجَعَ، يَرْجِعُ» ولكن كلّ ما يردّ إلى الفتح يجب أن يكون عينه أو لامه حرف حلق.

﴿وشَذّ «أَبَىٰ، يَأْبَىٰ»[2]﴾ فكأنّهم راعَوْا ما علموا أنّ الياء يصير إليه وهي

---

(١) الشّرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجودُه كالوضوء فإنّه شرط للصّلاة فإذا انتفي الوضوء بطلت الصلاة بدونه ولا يلزم من وجوده وجود الصلاة فإنّ المكلّف ربّما يكون متوضّياً ولا يكون مصلّياً بخلاف السبب فإنّه يلزم من وجوده وجود المسبّب ومن عدمه عدمه فبين الشرط والمشروط ملازمة نفياً لا إثباتاً، وبين السبب والمسبّب ملازمة نفياً وإثباتاً، ويعبّرون عن الملازمة نفياً وإثباتاً بالتّلازم، وفي المقام شرط فتح العين وجود حرف الحلق فإذا انتفي حرف الحلق انتفي فتح العين ولا يلزم من وجود الحلقي وجود الفتح فربّما وجد حرف الحلق ولا يوجد فتح العين كما في «يدخل» ـ المضموم العين ـ وهذا الفرق بينهما مصطلح أهل الأُصول كما لا يخفى.

(٢) جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّهم فتحوا العين في هذه المادّة من دون الشرط وهو حرف الحلق في العين أو اللّام، فأجاب بأنّه شاذّ إذ ليس عينه ولامه حرف حلق غير ألف والألف منقلبة عن الياء فلا يجوز أن تكون الفتحة لأجلها إذ انقلاب الياء إلى الألف للفتح فلو كان الفتح لأجلها لزم الدّور.

←

الألف، والألف حرف حلق[١].

﴿ وأمّا «قَلَىٰ، يَقْلَىٰ» فـ «عامريّة»[٢] ﴾ وليس بفصيح وإنّما الفصيح الكسر في مضارعه.

﴿ و«رَكَنَ، يَرْكَنُ» من التداخل ﴾ وذلك أنّه جاء على وزن «نَصَرَ، يَنْصُرُ» وعلى وزن: «عَلِمَ، يَعْلَمُ» فأخذ الماضي من الأوّل والمضارع من الثاني.

﴿ ولَزِمُوا الضّمّ في ﴾ مضارع ﴿ الأجوف بالواو[٣] والمنقوص بها ﴾ نحو: «يقول»

⇐ قال ابن سيده: إنّ قوماً قالوا في الماضي: «أبِيَ» ـ بكسر العين ـ فـ «يأبى» ـ بفتحها ـ على لغتهم جارٍ على القياس كـ «نَسِيَ، يَنْسَى» اهـ. وقال ابن جنّيّ: وقد قالوا: «أبَى، يأبِي» كـ «ضرب، يضرب» ـ وأنشد أبو زيد:

يـا إبـلي مـاذامُـهُ فـتأبِيهْ ماءٌ رَواءٌ ونَصِيٌّ حَـوْلِيَهْ اهـ

وعلى ما رواه هذان العَلَمان العَيْلَمان من مجيء هـذه المـادّة مـن البـابين ـ «علـم» و«ضرب» ـ يجوز أن يكون قولهم: «أبى، يأبى» من باب تـداخـل اللـغتين. وأمّـا مـعنى الشذوذ فقال الجرجاني في أوّل «باب الشّين» ـ من كتاب «التّعريفات» ـ: الشّاذّ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته وهو على نوعين: شاذّ مقبول وشاذّ مردود، أمّا الشاذّ المقبول: فهو الذي يجيء على خلاف القياس ويـقبل عـند الفـصحاء والبلغاء. وأمّا الشاذّ المردود: فهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء، والفرق بين الشاذّ والنادر والضعيف هو: أنّ الشاذّ يكون في كلام العرب كثيراً، لكن بخلاف القياس، والنادر: هو الذي يكون وجوده قليلاً، لكن يكون عـلى القـياس، والضعيف: هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت اهـ. [التعريفات: ١٢٧]

(١) قال الرّضي: وليس بشيء لما ذكرنا أنّ الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها؟ اهـ. [شرح الشافية ١: ١٢٣]

(٢) أي لغة عامريّة منسوبة إلى بني عامر وهم غير فصحاء فلا يوثق بهم ولا يحتجّ بكلامهم.

(٣) قال الرّضي: إنّما لزموا الضمّ فيما ذكر؟ حرصاً على بيان كون الفعل واويّاً لا يـائيّاً، إذ لو ⇐

و«يدعو» ﴿والكَسْرَ فيهما بالياء﴾ نحو: «يَبِيعُ» و«يَرْمِي» لمناسبة الضمّة الواو، والكسرة الياء.

﴿ومن قال: «طَوَّحْتُ»[1]﴾ أي أهْلَكْتُ مِنْ «طاح» ـ إذا هلك ـ ﴿و«أَطْوَحُ» من كذا» ـ في التفضيل ـ ﴿و«تَوَّهْتُ» و«أَتْوَهُ»﴾ بمعناهما ﴿«فَطَاحَ، يَطِيحُ» و«تَاهَ، يَتِيهُ» شاذٌّ عنده أو من التداخل[2]﴾، لأنّ وجود «طَوَّحْتُ» و«أَطْوَحُ» و«تَوَّهْتُ» و«أَتْوَهُ» يدلّ على أنّهما واويّ فكان ينبغي أن يقال: «طاح، يطوح»

⇐ قالوا في «قال» و«غزا»: «يَقْوِلُ» و«يَغْزِوُ» لوجب قلب واو المضارعَيْنِ ياءً لما مرّ ـ من أنّ بيان البنية عندهم أهمّ من الفرق بين الواويّ واليائيّ ـ فكان يلتبس إذن الواويّ باليائيّ في الماضي والمضارع، ولهذا بعينه التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين، إذ لو قالوا في «باع» و«رمى»: «يَبْيَعُ» و«يَرْمَيُ» لوجب قلب الياءين واواً لبيان البنية، فكان يلتبس بالواوي اليائيّ في الماضي والمضارع اهـ. [شرح الشافية ١: ١٢٥ـ١٢٦]

(١) إشارة إلى اعتراض وهو أن يقال: قد ثبت «طَوَحتُ» و«تَوَهتُ» ـ بالواو ـ مع أنّهم قالوا: «طاح، يطيح» و«تاه، يتيه» فقد كسر عين المضارع في الأجوف الواويّ؟ فأجاب بأنّه شاذّ عند من قال: «طَوَحتُ» و«تَوَهتُ» إذ قياسه أن يقول: «طاح، يطوح» و«تاه، يتوه» وأمّا من قال: «طَيَحتُ» و«تَيَهتُ» فلا يرد ذلك عليه. وقوله: «أَطْوَحُ» و«أَتْوَهُ» اسما تفضيل فلذا لَمْ يُعَلاّ بالقلب. [راجع: شرح أحمد: ٥٤]

(٢) قال الرضيّ: وفي بعض نسخ هذا الكتاب: «او من التّداخُل» وكأنّه ملحق وليس من المصنّف وإنّما وَهِمَ من ألحقه نظراً إلى ما في «الصحاح» أنّه يقال: «طاح، يطوح» فيكون أخذه من «طاحَ، يطوح» الواويّ الماضي ومن «طاح، يطيح» اليائي المضارعَ، فصار «طاح، يطيح» والذي ذكره الجوهري ـ من «يطوح» ـ ليس بمسموع، ولو ثبت «طاح، يطوح» لم يكن «طاح، يطيح» مركّباً، ـ أي من التّداخل ـ بل كان «طاح، يطوح» كـ«قال، يقول» و«طاح، يطيح» كـ«باع، يبيع» وليس ما قال المصنّف من الشّذوذ بشيء، إذ لو كان «طاح» كـ«قال» لقيل: «طُحْتَ» كـ«قُلْتَ» ـ بضمّ الفاء ـ ولم يُسْمَعْ والأولى أن لا تحمل الكلمة على الشّذوذ ما أمكن اهـ. [شرح الشافية ١: ١٢٨]

و«تاه، يتوه» فقط، ولم يقل: «طاح، يطيح» و«تاه، يَتِيْهُ» ولا «طِحْتُ» ـ بكسر الطّاء ـ.

وأمّا من قال: «طَيَّحْتُ» و«تَيَّهْتُ» و«هو أطْيَحُ من كذا» أو «أَتْيَهُ»: «فَطَاحَ، يَطِيحُ» و«تَاهَ، يَتِيْهُ» عنده على القياس.

وقيل: إنّ سيبويه حكى عن الخليل: أنّ «طَاحَ، يَطِيحُ» و«تَاهَ، يَتِيهُ» هما مكسورا العين في الماضي والمضارع جميعاً كـ«آن، يَئِينُ» وعلى هذا أيضاً لا يكونان شاذّين.

﴿ ولم يضمّوا[1] ﴾ المضارع ﴿ في المثال ﴾ استثقالاً لذلك ﴿ وَ«وَجَدَ، يَجُدُ» ﴾

---

(١) أي عين المضارع في معتلّ الفاء لئلّا يلزمَ إثبات الواو لارتفاع العلّة الموجبة للحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة فيلزم واو بعده ضمّة وهو مستثقل، فلم يقولوا: «وعد، يَوْعُدُ» و«يسر، يَيْسُرُ» لانّ قياس عين مضارع «فَعَلَ» ـ المفتوح العين ـ إمّا الكسر أو الضمّ، فتركوا الضمّ، استثقالاً لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمّة، إذ فيه اجتماع الثقلاء. ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو «يَوْجَلُ» وياء «يَيْأَسُ» بقلبهما ألفاً نحو: «يَاجَلُ» و«ياءَسُ» وإن كان بعدهما فتحة وهي أخفّ الحركات، فكيف إذا كانت بعدهما ضمّة.

فإن قلت: أوليس قد قالوا: «يَسُرَ، يَيْسُرُ» ـ من «اليُسْر» ـ و«وَسُمَ، يَوْسُمُ»؟ قلت: إنّما بَنَوْهما على هذا الأثقل إذ لم يكن لـ «فَعُلَ» ـ المضموم العين ـ مضارع، إلّا مضموم العين، فكرهوا مخالفة المعتلّ الفاء لغيره بكسر عين مضارعه، بخلاف «فَعَلَ» المفتوح العين، فإنّ قياس مضارعه إمّا كسر العين أو ضمّها فأثّر فيه حرف العلّة بإلزام عين مضارعه الكسر.

فإن قلت: فلمّا ألجئوا في «فَعُلَ» ـ المضموم العين ـ إلى هذا الأثقل فهلّا خفّفوه بحذف الفاء؟

قلت: تطبيقاً للفظه بالمعنى، وذلك أنّ معنى «فَعُلَ» الغريزة الثابتة والطبيعة اللّازمة، فلم يغيّروا اللفظ أيضاً عن حاله لما كان مستحقّ التغيير بالحذف فاء الكلمة وهي بعيدة من موضع التغيير؛ إذ حقّ التغيير أن يكون في آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر فلذلك غُيّر في ⇐

ـ بالضمّ في المضارع ـ ﴿ضعيف﴾ لتفرّد بني عامر به. قال لبيد بن ربيعة[١] العامريّ:

٤ ـ لو شِئْتِ قد نَفَعَ الفؤادُ بِشَرْبةٍ تدع الصَّوادي لا يَجُدْنَ غَليلا[٢]

⇐ «طال، يطول» و«سَرُوَ، يَسْرُوْ» وإن كان من باب «فَعُلَ» أيضاً.

فإن قيل: فهلّا حذفت الواو من «يُوْعِدُ» مضارع «أوْعَدَ» مع أنّ الضمّة أثقل؟

قلت: بل الضمّة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما، وإنّما لم تحذف الياءُ من نحو: «يَيْئَسُ» و«يَيْسِرُ» إذ هو أخفّ من الواو، على أنّ بعض العرب يُجْري الياء مجرى الواو في الحذف وهو قليل فيقول: «يَسَرَ، يَسِرُ» و«يَئِسَ، يَئِسُ» ـ بحذف الياء ـ. [راجع: شرح الشافية ١: ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣٢]

(١) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ أحد الشعراء الفُرسان الأشراف في الجاهليّة من أهل عالية «نجد» أدرك الإسلام ووفد على النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ويعدّ من الصحابة ومن المؤلّفة قلوبهم، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلّا بيتاً واحداً، قيل هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصّالِحُ

وسكن الكوفة وعاش زمناً طويلاً وقال:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس «كيف لبيد؟»

وهو أحد أصحاب المعلّقات ومطلع معلّقته:

عفت الديار محلّها فمقامها بمنًى تأبّد غولها فرجامها

وكان كريماً، توفّي سنة ٤١ هـ. [الأعلام ٥: ٢٤٠]

(٢) نسب الشارح ـ تبعاً للجوهري ـ البيت إلى لبيد. قال ابن برّي ـ في «حواشيه» على «الصّحاح» ـ: «الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم» والبيت من البحر الكامل على العروض الأُولى السالمة مع الضَّرْب الثاني المقطوع ـ «فَعِلاتُنْ» ـ وقبله:

لم أرَ قبلكِ يا أُمَامَ خليلا أتأى بحاجتنا وأحْسَنَ قِيلا

والضمّ في مضارع «وجد» فيه لغة ضعيفة خاصّة ببني عامر ووجه الضعف أنّها خارجة عن القياس والاستعمال، إذ القياس عدم حذف الفاء من المثال الواوي في غير المضارع المكسور العين والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر كما في قوله تعالى: ﴿لَا أَجِدُ مَا ⇐

يقال: «نقعت بالماء» أي: «رَوِيْتُ به» و«الصّوادي»: النّخيل الطِّوال ـ على ما في «الصحاح»[1] ـ و«الغليل»: حرارة العطش.

⇐ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ و﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ و﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ﴾ وقال ابن جنّي ـ في «المنصف» ـ فأمّا قول الشاعر:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربةٍ تَدَعُ الحوائِمَ لا يَجُدْنَ غليلاَ

فشاذٌ والضمّة عارضة ولذلك حذفت الفاء كما حُذفت في «يقع» و«يدع» وإن كانت الفتحة هناك، لأنّ الكسر هو الأصل وإنّما الفتح عارض اهـ.

وقال ابن عصفور: وشذّ من «فعل» الذي فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضمّ وهي: «وجد، يجد» وأصله: «يوجد» ـ بالكسر ـ فحذفت الواو لكون الضمّة هنا شاذّة والأصل الكسر اهـ.

وظاهر كلام ابن جنّي وابن عصفور أنّ الشذوذ في «يجد» من جهة ضمّ العين لا من جهة حذف الفاء لأنّ العين على كلامهما مكسورة في الأصل فيتحقّق مقتضى الحذف فيكون قياسيّاً ويمكن أن تكون الضمّة أصليّة لا عارضة فيكون الشّذوذ في حذف الفاء. [المنصف: ١٨٠]

(١) قال الجوهريّ ـ في مادّة «صدى» ـ: والصَّوادي النخيل الطوال، وقد تكون الصَّوادي التي لا تشرب الماء اهـ.

قال البغداديّ: وقوله: «تدع الصَّوادي» فاعل «تدع» ضمير الشربة ومعناه: تترك و«الصَّوادي» جمع «صادية» أي الفرقة الصادية أو هو جمع «صادٍ» و«الصَّدَى» العطش و«الصّادي» العطشان، يقول: لو ذاقت الفِرَقُ الصَّوادي من تلك الشَّرْبة لتركتهم بلا عطش وجملة: «لا يَجُدْنَ غليلاً» حال من الصّوادي ومن العجيب قول النِّظَام الأعرج في شرحه: «الصَّوادي» في البيت النخيل الطِّوال ـ على ما في «الصِّحاح» اهـ.

وأقول: لا عجب منه فإنّ «الصَّوادي» بالمعنى المذكور في «الصّحاح» أيضاً يحتاج إلى الماء وهذا من المبالغة بمكان فإنّ رفع العطش عن الشجر يحتاج إلى الماء أكثر ممّا يحتاج إليه الجماعة وهو يصف الشربة من الممدوح ـ وهي ريق الفم هنا مجازاً ـ بأنّها متمايزة ⇐

﴿ ولزموا الضمّ[١] في المضاعف المتعدّي نحو: «يَشُدُّهُ» و«يَمُدُّهُ» ﴾ ـ في مضارع «شدّ» و«مَدّ» ـ لأنّهم علموا أنّ المتعدّي كثيراً مّا يلحقه هاء الضمير مثل: «يشدّه» و«يمدّه» ولو كسروه لاستثقل عند ذلك مع كثرة مجيء المضاعف المتعدّي، ﴿ و ﴾ قد ﴿ جاء ﴾ قليلاً بـ ﴿ الكسر ﴾ أيضاً نحو: «نَمَه، ﴿ ينمَه» و ﴾ «علَه في الشّراب، ﴿ يعلَه» و ﴾ «شدَه، ﴿ يشدَه» ﴾ و«صدَه، يصدَه» ولزموه في «حَبَّه[٢]، يَحِبَّه» بالكسر فقط ﴿ وهو قليل ﴾ وجميع هذه المباحث على تقدير كون الماضي المجرّد ﴿ الثلاثي ﴾ على «فَعَلَ» بفتح العين.

﴿ وإن كان على «فَعِلَ» ﴾ بكسرها[٣]، ﴿ فُتِحَت عينُه ﴾ في المضارع نحو: «عَلِمَ،

⇐ عن الشربة العادية بحيث ترفع العطش عن الشجر فضلاً عن البشر، والبغداديّ لم يفهم هذه النكتة واعترض على النّظام:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفتُهُ من الفهم السّقيم

[الصحاح ٦: ٢٣٩٩، شرح الشواهد: ٥٦ـ٥٧]

(١) لمّا علموا أنّ المضاعف المتعدّي يلحقه الضّمير نحو: «يشدّه» لزموا الضمّ في عينه لأنّهم لو كسروه لزم النقل من الكسر إلى الضمّ وهو مستثقل، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو اللّام لا فيهما، والمضاعف إن وجد فيه حرف الحلق فإنّما يوجد في عينه ولامه جميعاً فلا يوجد شرط فتح عين المضارع.

(٢) قوله: «حبّه، يحبّه» قال الجوهريّ: «وحبّه، يحبّه» ـ بالكسر ـ شاذّ، لأنّه لا يأتي في المضاعف «يفعِلُ» ـ بالكسر ـ إلّا ويَشْرَكُهُ «يفعُل» ـ بالضمّ ـ إذا كان متعدّياً، ما خلا هذا الحرف اهـ.

وما كان لازماً فإنّه يأتي على «يَفْعِلُ» ـ بالكسر ـ نحو: «عَفَّ، يَعِفُّ» و«كَلَّ، يَكِلُّ» إلّا ما شذّ من نحو: «عَضَضْتُ، تَعَضُّ» و«كَعَعْتُ، تَكَعُّ». [الصحاح ١: ١٠٥]

(٣) القانون في مضارع «فَعِلَ» ـ بالكسر ـ «يَفْعَلُ» ـ بالفتح ـ لأنّ الصّرفيّين أرادوا أن يخالف المضارعُ الماضيَ لفظاً كما خالفه معنًى ولا يمكن حصر الألفاظ الّتي جاءت على القياس ـ

⇐

يَعْلَمُ» ﴿أو كُسِرت إن كان مثالاً(١)﴾ بالواو نحو: «وَمِقَ، يَمِقُ» و«وَرِثَ، يَرِثُ» وكذلك كلّ ما كان فاؤه واواً نحو: «ولي، يَلِي».

لاستلزامه التخفيف حينئذٍ بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة.

ولأنّهم لو فتحوا عين المضارع من مثل: «ولي، يَلي» لأدّى إلى الاستثقال ـ إن

⇐ من هذا الباب ـ في عدد معيّن بل يمكنك أن تجزم بأنّ كلّ فعل ثلاثيّ ماضيه بكسر العين لا بدّ أن يكون مضارعه بفتح العين إلّا الأفعال الآتيه فإنّها جاءت بالكسر من هذا الباب فهي شاذّة مخالفة للقياس، وما جاء بالضمّ منها فهو متداخل.

قال الرضي: وجاءت أربعة أفعالٍ من غير المثال الواويّ يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقيس وهي:

«حَسِبَ، يحسب» و«نَعِمَ، ينعم» و«يَئِسَ، ييئس» و«يبس، يَيْبِس» وقد جاءت أفعال من المثال الواويّ لم يرد في مضارعها الفتح وهي: «وَرِثَ، يرث» و«وثق، يثق» و«وَمِقَ، يمق» و«وَفِقَ، يَفِقُ» و«وَرِمَ، يَرِمُ» و«وَلِيَ، يَلِي» وجاء كلمتان روي في مضارعهما الفتح وهما: «وَرِيَ الزَّند، يري» و«وَبِقَ، يبق» وإنّما بَنَوْا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علّة حذف الواو فتسقط، فتخفّ الكلمة وجاء: «وَحِرَ صدره من الغضب» و«وَغِرَ» بمعناه «يَحِرُ» و«يَغِرُ» و«يَوْحَرُ» و«يَوْغَرُ» أكثر، وجاء «وَرِعَ، يَرِعُ» بالكسر على الأكثر، وجاء «يَوْرَعُ» وجاء: «وَسِعَ، يَسَعُ» و«وَطِئَ، يَطَأُ» والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنّهم ألزموهما بعد حذف الواو فتح عين المضارع، وقالوا: جاء «وَهِمْتُ، أَهِمُ» والظّاهر أنّ «أَهِمُ» مضارع «وَهَمْتُ» ـ بفتح العين ـ ومضارع «وَهِمْتُ» ـ بالكسر ـ «أَوْهَمُ» ـ بالفتح ـ ويجوز أن يكون «وَهِمْتُ، أَهِمُ» ـ بكسرهما ـ من التّداخل وجاء «آنَ، يئين» ـ من «الأوان» ـ و«طاح، يطيح» و«تاه، يتيه» وجاء «وَلِهَ، يَلِهُ» و«يَوْلَهُ» أكثر، قالوا: وجاء «وَعِمَ، يَعِمُ» بمعنى: «نَعِمَ، يَنْعَمُ» ومنه: «عِمْ صَبَاحاً» وقيل: هو من «أنعِمْ» بحذف النون تشبيهاً بالواو.

[شرح الشافية ١: ١٣٥ـ١٣٦]

(١) أي مثالاً واويّاً وليس الكسر بمطّرد في كلّ مثال واويّ أيضاً فما كان ينبغي له هذا الإطلاق، بل ذلك محصور فيما ذكره الرضيّ.

بقيت الواو الّتي هي فاء في المضارع - وإلى إعلالين - إن حذفت الواو - وهما: حذف الواو في الأوّل وقلب الياء ألفاً.

وقد جاء الكسر في أربعة أحرف مع الفتح وإن لم يكن فاؤها واواً نحو: «حَسِبَ، يَحْسِبُ» و«نَعِمَ، يَنْعِمُ» و«يَئِسَ، يَيْئِسُ» و«يَبِسَ، يَيْبِسُ».

﴿وطيّ تقول في باب: «بَقِيَ، يَبْقَى»: «بَقَىٰ، يَبْقَىٰ»﴾ يقلبون الياء المفتوحة في الماضي ألفاً بعد فتح ما قبلها، وكذلك في المجهول نحو: «دُعِيَ» و«بُنِيَ» يقولون: «دُعَا» و«بُنَى» ومنه قول شاعرهم:

٥ - **نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بالحضيض ونَصْـ ـطادُ نُفُوساً بُنَتْ على الكَرَمِ**[1]

---

(١) البيت من مدوّر المنسرح وقبله:

نحن حَبَسْنا بني جَديلَةَ في نارٍ من الحرب جَحْمَةِ الضَّرَمِ

أوردهما أبو تمّام في أوائل «الحماسة» ونسبهما إلى بعض بني بَوْلان من طيّ، وبَوْلان - بفتح الموحّدة وسكون الواو - علم مرتجل من البَوْل. «نستوقد» بالنّون و«النّبل» بفتح النّون بمعنى السّهام مفعوله، يقول: تنفذ سهامنا في الرّميّة حتّى تصل إلى حضيض الجبل فتخرج النّار، لشدّ رمينا وقوّة سواعدنا، ونصيد بها نفوساً مبنيّة على الكرم يعني أنّا نقتل الرّؤساء، وهذا من فصيح الكلام، كأنّه جعل خروج النّار من الحجر عند ضربهم النّبل له استيقاداً منهم لها و«الحضيض» قرارة الجبل وأسفله.

والشّاهد في «بُنَتْ» على أنّ أصله «بُنِيَتْ» وطيء تفتح قياساً ما قبل الياء إذا تحرّكت الياء بفتحة غير إعرابيّة فتنقلب الياء ألفاً وكانت طرفاً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها فصار: «بُنَأَتْ» فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين.

قال ابن جنّي في إعراب «الحماسة»: هذه لغة طائيّة وهو كثير، إلّا أنّه ينبغي أن تعلم أنّ الكسرة المبدلة في نحو هذا فتحةٌ مُبْقَاةُ الحكم غيرُ منسيّةٍ ولا مطروحة الاعتداد بها، ألا ترى أنّ من قال في «بَقِيَ»: «بَقَا» وفي «رَضِيَ»: «رَضَا» لا يقول في مضارعه إلّا «يَبْقَى» ولو كان الفعل مبنيّاً على «فَعَلَ» أو مُنْصَرفاً به عن إرادة «فَعِلَ» معنًى - كما انصرف به عنه لفظاً -

⇐

أي: نُبْعِدُ سِهامَنا في الرَّميّة بحيث تصل من أعلى الجبل وهناك مقرّنا ـ معاشر العظماء ـ إلى حضيضه خارجاً لصدمتها النّار من الأحجار فنصيد بذلك نفوساً مبنيّة على الكرم ونقتلهم.

﴿ وأمّا «فَضِلَ، يَفْضُلُ» ﴾ ـ بمعنى «الفضالة»[1] ـ ﴿ و«نَعِمَ، يَنْعُمُ» ﴾ نعومة أي صار ناعماً ليّناً ـ بكسر العين في الماضي وضمّها في الغابر ـ ﴿ فمن التّداخل ﴾ لأنّ «الأوّل»: جاء[2] على وزن «دَخَلَ، يَدْخُلُ» وعلى وزن «عَلِمَ، يَعْلَمُ» فأُخذ الماضي

⇐ لوجب أن تقول في «رَضَا»: «يَرْضُوْ» كما تقول في «غزا»: «يَغْزُوْ» وفي «فَنَا»: «يَفْنُو» لأنّه عندي من الواويّ، وذلك أنّه من معنى «الفِنَاء» للدار وغيرها اهـ.

[راجع: شواهد الشافية: ٤٨ـ٤٩]

(١) بفتح الفاء وزان «ضَلالة» و«جهالة» ـ مصدر مثله: «الفَضْلَة» وبضمّ الفاء اسم مصدر، والشّارح يقصد بهذا أنّ لمادّة «فضل» مصدرين: «الفَضالة» بمعنى الزّيادة وهي بهذا المعنى من التّداخل و«الفضيلة» وهي بمعنى الخير خلاف «النقيصة» وهي بهذا المعنى من باب «قتل» فقط لا من التّداخل. ويظهر عن ابن منظور أنّهما بمعنى واحد قال في «اللسان»: و«الفَضِيْلَةُ» و«الفُضَالة»: ما فضل من الشيء. وعن الفيّوميّ: أنّ «الفَضْلَة» و«الفُضَالة» بمعنى و«الفَضْلُ» و«الفَضالة» بمعنى. [المصباح المنير: ٤٧٥]

(٢) أي مادّة «فضل» جاء فيها لغتان: الأُولى: «فَضَلَ، يَفْضُلُ» مثال «دَخَلَ، يَدْخُلُ» والثّانية: «فَضِلَ، يَفْضَلُ» كـ«حَذِرَ، يَحْذَرُ» وفيه لغة ثالثة مركّبة منها «فَضِلَ» ـ بالكسر ـ «يَفْضُلُ» ـ بالضمّ ـ قال ابن منظور: وهو شاذّ لا نظير له. وقال ابن سيده: هو نادر اهـ.

وقال الرضيّ: المشهور «فَضَلَ، يفْضُلُ» كـ «دَخَلَ، يَدْخُلُ» وحكى ابن السّكّيت «فَضِلَ يَفْضَلُ» كـ «حَذِرَ، يَحْذَرُ» فـ «فَضِلَ، يَفْضَلُ» يكون مركّباً منهما.

وقال الفيّومي: «فَضَلَ، فَضْلاً» ـ من باب «قتل» ـ بقي، وفي لغة «فضِل، يفضَلُ» ـ من باب «تعب» ـ و«فَضِلَ» ـ بالكسر ـ «يفْضُلُ» ـ بالضمّ ـ لغة ليست بالأصل ولكنّها على تداخل اللغتين ـ ثمّ قال: و«فَضَلَ، فضلاً» ـ من باب «قتل» أيضاً ـ زاد وخُذ «الفَضْلَ» أي ⇐

من أحدهما والمستقبل من الآخر.

وأمّا بمعنى «الفضيلة» خلاف «النّقيصة» فلم يجئ منها إلّا مثل: «دَخَلَ، يَدْخُلُ».

و«الثّاني»: جاء على وزن: «كَرُمَ[1] يَكْرُمُ» وعلى وزن «عَلِم، يَعْلَم» وهو مركّب

⇐ الزّيادة والجمع «فُضُوْل» ـ مثل «فلس» و«فلوس» ـ وقد استعمل الجمع استعمال المفرد ـ فيما لا خير له ـ ولهذا نسب إليه على لفظه فقيل: «فضوليّ» لمن يشتغل بما لا يعنيه، لأنّه جُعِلَ عَلَماً على نوع من الكلام فنزّل منزلة المفرد. وسمّي بالواحد ـ «فَضْل» ـ واشتقّ منه. وقال: «فَضَالَة» مثل «جهالة» و«ضلالة» وسمّي به. والفُضَالة ـ بالضمّ ـ اسم لما يفضُلُ والفَضْلَةُ مثله. ثمّ قال: و«الفضيلة» و«الفضل» الخير وهو خلاف النقيصة والنقص. وقولهم: «لا يملك درهماً فَضْلاً عن دينار وشبهه» معناه: لا يملك درهماً ولا ديناراً، وعدمُ ملكه للدينار أولى بالانتفاء وكأنّه قال: لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً، وانتصابه على المصدر والتقدير: فَقَدَ مِلْكَ درهم فَقْداً يَفْضُلُ عن فَقْدِ مِلْكِ دينارٍ.

قال قطب الدّين الشيرازيّ في شرح «المفتاح»: اعلم أنّ «فضلاً» يستعمل في موضع يستبعد فيه الأدنى ويراد به استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى وأكثر استعماله أن يجيء بعد نفي.

وقال شيخنا أبو حيّان الأندلسيّ نزيل «مصر» المحروسة ـ أبقاه الله تعالى ـ ولم أظفَرْ بنصّ على أنّ مثل هذا التركيب من كلام العرب اهباختصار وتصرّف.

[لسان العرب ١١: ٥٢٥، شرح الشافية ١: ١٣٦ـ١٣٧]

(١) يقول الشارح: إنّ في هذه الكلمة أربع لُغاتٍ:

الأُولى: «نَعُمَ، يَنْعُمُ» مثال «شرف، يشرف» و«كرم، يكرم».

والثانية: «نَعِمَ، يَنْعَمُ» وزان «عَلِمَ، يَعْلَمُ».

والثالثة: «نَعِمَ، يَنْعِمُ» مثل «حَسِبَ، يَحْسِبُ» ـ بكسر العين في الماضي والمضارع ـ.

⇐

منهما، وقد عرفت أنّ فيه لغةً رابعةً وهي الكسر فيهما.

﴿ وإن كان ﴾ الماضي ﴿ على «فعُل» ﴾ بضمّ العين ﴿ ضُمَّت ﴾ عينُه[1] في المستقبل لا غير.

فهذه هيئات المضارع على تقدير كون الماضي ثلاثيّاً مجرّداً.

⇐ والرابعة: «نَعِمَ، يَنْعُمُ» بكسر العين في الماضي وضمّها في المضارع ـ وهي محلّ الشاهد.

قال الفيّومي: «نَعِمَ عَيْشُهُ يَنْعُمُ» ـ من باب «تَعِبَ» ـ اتّسع ولانَ. وقال: و«نَعُمَ الشيءُ» ـ بالضمّ ـ «نُعُومَةً» لانَ مَلْمَسُهُ فهو «ناعم».

قال الرضي: و«نَعِمَ، يَنْعُمُ» مركّب من «نَعِمَ، يَنْعَمُ» كـ«حذِر، يحذَرُ» وهو المشهور و«نَعُمَ، يَنْعُمُ» كـ«ظَرُفَ، يَظْرُفُ». وحكى أبو زيد «حَضِرَ، يَحْضُرُ» وجاء حرفان من المعتلّ: «دِمْتَ، تَدُومُ» و«مِتَّ، تَمُوتُ» ـ بكسر الدال والميم في الماضي ـ والمشهور ضمّهما ـ كـ«قُلْتَ، تقول» ـ وهما مركّبان، إذ جاء «دِمْتَ، تَدَامُ» و«مِتَّ، تمات» كـ«خِفْتَ، تَخَافُ» وحكى أبو عبيدة: «نَكِلَ، يَنْكَلُ» وأنكره الأصمعيّ والمشهور: «نَكَلَ، يَنْكُلُ» كـ«قتل، يقتُلُ» وحكي «نَجِدَ، يَنْجُدُ» ـ أي عرق ـ و«نَجِدَ، يَنْجَدُ» كـ«حَذِرَ، يَحْذَرُ» هو المشهور اهـ باختصار. [المصباح المنير: ٦١٤، شرح الشافية ١: ١٣٦ ـ ١٣٧]

(١) قال الرضي: اعلم أنّ ضمّ عين مضارع «فَعُلَ» ـ المضموم العين ـ قياس لا ينكسر، إلّا في كلمة واحدة وهي: «كُدْتَ» ـ بالضمّ ـ «تكاد» وهو شاذّ، والمشهور: «كِدْتَ، تكاد» كـ«خِفْتَ، تَخَافُ» فإن كان «كُدْتَ» ـ بالضمّ ـ كـ«قُلْتَ» فهو شاذّ أيضاً، لأنّ «فَعَلَ، يَفْعَلُ» ـ بفتحهما ـ لا بدّ أن يكون حلقيّ العين أو اللّام اهـ.

وقال أحمد ـ في تعليل ضمّ عين المضارع في هذا الباب ـ: إنّ هذا الباب موضوع للصفات اللّازمة، فاختير في الماضي والمضارع حركة لا تحصل إلّا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأُخرى رعايةً للتناسب بين بنية الألفاظ ومعانيها.

[شرح الشافية ١: ١٣٨، شرح أحمد: ٥٧]

[٢ ـ مضارع غير الثلاثي المجرّد]

﴿ وإن كان غير ذلك[١] ﴾ بأن يكون ثلاثيّاً مزيداً فيه ـ مُلْحَقاً أو غير مُلحَق ـ وذلك خمسة وعشرون باباً ـ كما عرفت ـ أو رباعيّاً مجرّداً أو رباعيّاً مزيداً فيه ﴿كُسِرَ ما قبل الآخر[٢] ﴾ في المضارع نحو: «حَوْقَلَ، يُحَوْقِلُ» و«كَرَّمَ، يُكَرِّمُ» و«دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ» و«احْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ» و«أكرم، يُكْرِمُ» و«ضارب، يُضَارِبُ» و«اكتسب، يكتسب» و«انفرد، ينفرد» و«استخرج، يستخرج» و«اعشوشب،

---

(١) أي وإن كان الماضي غير الثلاثي المجرّد ـ وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرّد والمزيد ـ كسر ما قبل آخره.

(٢) اعْلَم أنّه يستثنى من هذه القاعدة شيئان: الأوّل: ما كان أوّل ماضيه تاءً زائدةً وهو ثلاثة أبواب:

الباب الأوّل: «التفعّل» نحو: «تعلّم» فإنّه يقال في مضارعه «يتعلَّمُ» ـ بفتح اللام ـ إذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبه بمضارع «علم، يعلم» إذ المغايرة بينهما حينئذٍ إنّما هو باختلاف حركة التاء وهي لا ترفع اللبس من أصله لاحتمال الذهول عنه.

الباب الثاني: «التفاعل» نحو: «تجاهل» فإنّه يقال في مضارعه: «يَتَجَاهَلُ» ـ بالفتح أيضاً ـ لا بالكسر لئلّا يلتبس أمر مخاطبه بمضارع «جاهل» من باب المفاعلة.

الباب الثالث: «التفعلل» وأمثاله من الملحقات كـ«تفعيل» نحو «تفهيق» و«تفعول» نحو: «تَرَهْوَكَ» وأمثالهما. ولم يذكره ابن الحاجب في المتن فتداركه الشارح، نحو: «تدحرج» فإنّه يفتح في مضارعه لئلّا يلزم من الكسر الالتباس بين أمر المخاطب ومضارع «دحرج» ولم يجوّزوا الضمّ استثقالاً لاجتماع الضمّتين أو للفرق بينها وبين مصادرها.

والثّاني ـ ممّا استثني ـ المكرّر اللّام نحو: «احمرّ» و«احمارّ» فإنّه يقال في مضارعهما: «يَحْمَرُّ» و«يَحْمَارُّ» ـ بالإدغام ـ وتحقيقه: أنّه في الأصل كان مكسوراً فأُدغم لاجتماع المثلين فذهب الكسر للإدغام إذ شرطه سكون الأوّل وتحرّك الثاني كما فصّلناه في كتابنا «قرّة الطَّرف بتبيين قواعد وأبواب الصرف» بالفارسيّة فعلى الباحث الالتفات إليه.

يعشوشِبُ» و«اجلوذّ، يجلوّذ».

وليس هذا الكلام مطلقاً وإنّما ذلك ﴿ما لم يكن أوّل ماضيه تاء زائدة نحو: «تَعَلَّم» و«تَجَاهَلَ» ﴾ و«تَدَحْرَجَ» ﴿فلا يُغَيّر ﴾ ما قبل الآخر حينئذٍ فيقال: «يَتعلَّم» و«يتجاهَل» و«يَتدحرَج» ﴿أو لم تكن اللّام مكرّرة[1] نحو: «احْمَرَّ» و«احْمارَّ» فيُدغم ﴾ ما قبل الآخر حينئذٍ في الآخر فيقال: «يحمرّ» و«يحمارّ» فلا يظهر التغيير فيه وإن كان في التقدير مكسوراً.

فهذه جميع هيئات المضارع ولابدّ في الكلّ من زيادة حرف المضارعة على الماضي.

﴿وَمِنْ ثَمّ[2] كان أصل مضارع «أَفْعَلَ» ﴾ نحو: «أَكْرَمَ» ﴿يُؤَفْعِلُ ﴾ نحو: «يُؤَكْرِمُ» اطّراداً للأصل المذكور وهو زيادة حرف المضارعة على الماضي ﴿إلّا أنّه رُفِضَ ﴾

---

(١) قال الرضي: كان أولى أن يقول: أو تكن اللّام مدغمةً، لأنّ نحو: «يَسْحَنْكِكُ» مكرّر اللّام ولم يدغم اهـ. وقال الجماعة: بل العبارتان مشتملتان على قصور، فكما أنّ عبارة الأصل لا تشمل نحو: «اسحنكك، يَسْحَنْكِكُ» و«جَلبَبَ، يجلبب» و«اقعنسس، يقعنسس» كذلك عبارته ـ أي الرضي ـ التي اختارها لا تشمل نحو: «عازّه، يعازّه» و«مادّ الحبل، يمادّه» و«شاقّه في الأمر، يشاقّه» فإنّ هذه الكلمات على زنة «فَاعَلَ» وليست مكرّرة اللّام ولا اللّام فيها مدغمة، بل هي مدغم فيها، إلّا أن يقال: إنّ عبارته من باب الحذف والإيصال وأصلها: «أو تكن اللّام مدغماً فيها» فحذف حرف الجرّ وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر، وهو بعيد، على أنّ استثناء مكرّر اللّام أو مدغمها ليس بوجيه، لأنّ حركة ما قبل الآخر قبل الإدغام هي الكسر، فالأمر فيه جارٍ على الأصل قبل الاستثناء، وتكون القاعدة أنّ المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كـ «يستغفِر» أو تقديراً كـ «يحمرّ» إلّا أن يكون نظرهم إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل اهـ. [شرح الشافية ١: ١٤٠]

(٢) أي من أجل أنّ المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي.

هذا الأصل فيه ـ بحذف همزة الماضي ـ ﴿لما يلزم من توالي الهمزتين[1] في المتكلّم﴾ لو قيل: «أُؤَكْرِمُ» ﴿فخفّف في الجميع﴾ وهي: «أُؤَكْرِمُ» و«نُؤَكْرِمُ» و«يُؤَكْرِمُ» و«تُؤَكْرِمُ» ليستوي الباب.

﴿وقوله﴾:

٦ـ شيخاً على كُرْسيّه مُعَمَّما ﴿فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأن يُؤَكْرَما﴾[2]

---

(١) علّة حذف الهمزة الثانية في «أُؤَكْرِمُ» ـ مع أنّ قياسها أن تقلب واواً كما في «أُوَيْدِم» على ما يجيء ـ إن شاء الله ـ في «باب تخفيف الهمزة» كثرةُ استعمال المضارع من «باب الإفعال» فاعتمدوا التخفيف البليغ وإن كان على خلاف القياس.

(٢) البيت من مشطور الرَّجَز من قصيدة أوردها الأسود أبو محمّد الأعرابيّ في «ضالّة الأديب» وهي:

عَبْسيّةٌ لم تَزْعَ قُرْناً أدْرَما ولَمْ تُسَعَّمْ عُرْفُطاً مُعَجَّمَا
كأنَّ صوتَ شَخْبِها إذا هَمَى بين أكُفِّ الحالِبَيْنِ كُلَّمَا
شَدا عليهنَّ البَنانُ المُحْكَما سَحيفُ أَفْعَى في خَشِيٍّ أعْشَمَا
وقَدْ حَلَبْنَ حيثُ كانَتْ قُيَّمَا مَثْنَى الوِطابِ والوِطابَ الزُّمَّمَا
وقِمَعاً يُكْسَى يَمالاً قَشْعَمَا يَحْسَبُهُ الجاهِلُ مالم يَعْلَمَا
شَيْخاً على كرسيّه مُعَمَّما لو أنّه أبان أو تَكَلَّمَا
لكان إيّاه ولكن أعْجَمَا أتْبَعْنَ ذا ضَبْعِيَّةٍ مُلَوَّمَا
عند كِرام لم يكن مكرَّما عَذَّبَه اللهُ بها وأغْرَمَا
وُلَيِّداً حتّى عسا واعْرَنْزَمَا قد سَالَمَ الحيّاتُ منه القَدَمَا
الأفْعُوَانَ والشُّجاع الشَّجْعَمَا وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَرُوساً ضِرْزِمَا
يَبِتْنَ عند عَقِبَيْه جُثَّمَا حَتَّى غَدَوْنَ وَغدا مُسَلَّما
يَسْتَبِعُ مِنها الدُّلَّحاتِ الرُّوَّما يَسْعِرْفْنَ منه الرُّزَّ والتَكَلُّمَا

وليس في تلك القصيدة المصراع المستشهد به أورده البغداديّ في «خزانة الأدب»

⇐

ـ بإظهار الهمزة ـ ﴿ شاذّ. الأمر واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التّفضيل تقدّمت ﴾ في «النحو»[١].

[أبنية الصّفة المشبّهة]

﴿ الصّفة المشبّهة[٢] ﴾ .....

⇐ وشرحها وهو الشاهد التاسع والأربعون بعد التسعمائة من آخر شواهد «شرح الكافية» و«قمعا» ـ بكسر القاف وفتح الميم ـ آلة تُجعل في فم السقاء ونحوه ويصبّ فيها اللبن ونحوه يقال: «قمعتُ الوَطْبَ» أي وضعت في رأسه القِمَع. و«الثمال» ـ مثلّثة الميم ـ الرُّغْوَة والقطعة «ثمالة». قال أبو زيد: كلُّ شيء يكون ضَخْماً فهو «قشعم» وقوله: «يحسبه» أي يحسب الثمال و«ما» مصدريّة ظرفيّة و«يعلم» هنا بمعنى يعرف ومفعوله محذوف وهو ضمير الثّمال و«شيخاً» هو المفعول الثاني لـ«يحسبه» وما بعده صفتان له. شبّه الرُّغْوَة التي تعلو القِمَع بشيخ معمّم جالس على كرسيّ وهذا تشبيه ظريف جيّد. ولم يصب الأعلم في قوله: «وصف جبلاً قد عمّه الخِصْبُ وحفّه النّبات وعَلاه فجعله كشيخ مزمّل، معصّب بعمامته، وخصّ الشيخ لِوَقارِه في مجلسه، وحاجته إلى الاستكثار من الناس. وكأنّه لم يقف على هذه الأبيات. [راجع: «خزانة الأدب» ١١: ٤٣٥ـ٤٤٥]

(١) أي في كتاب «الكافية» المشهورة بـ«المقدّمة» فإنّه تعرّض لذكر الأمر في مبحث الأفعال ولذكر الباقي في مبحث الأسماء، لأنّه قسّم الكلمة على أقسام ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وقسّم كتابه على حسب أقسام الكلمة فجعل القسم الأوّل من الكتاب في مبحث الأسماء وحصره في الأنواع الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والقسم الثاني في مبحث الأفعال وحصره في الماضي والمضارع والأمر والقسم الثالث في مبحث الحروف.

(٢) اعلم أنّ الفعل لمّا كان يدلّ على المصدر بلفظه وعلى الزّمان بصيغته وعلى المكان بمحلّه اشتُقّ منه لهذه الأقسام أسماء ولمّا كان يدلّ على الفاعل بمعناه لأنّه حَدَثٌ والحدث لا يصدر إلّا عن فاعلٍ اشتُقّ منه اسم فاعل ولا بدّ لكلّ فعل من فاعلٍ أو ما يُشْبِهُهُ إمّا ظاهراً وإمّا مضمراً.

تقدّمت بعض أحوالها[١] أيضاً ممّا يتعلّق بالإعراب[٢]، وأمّا هيئاتها التصريفيّة فإنّها

---

(١) أي تقدّم في «كتاب الكافية».

(٢) وهو الفرق بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل ـ مثلاً ـ وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: أنّ اسم الفاعل يُصاغ من اللّازم والمتعدّي نحو: «ضارب» و«قائم» و«مستخرج» و«مستكبر» والصفة المشبّهة لا تُصاغ إلّا من اللّازم نحو: «حَسَن» من «يَحْسُنُ».

الثاني: أنّ اسم الفاعل يكون للأزمنة الثلاثة والصفة المشبّهة لا تكون إلّا للحاضر أي الماضي المتّصل بالزّمن الحاضر.

الثالث: أنّه لا يكون إلّا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته نحو: «ضارب» و«يضرب» و«منطلق» و«يَنْطلق» وهي أي الصفة المشبّهة قد تكون مجارية له نحو: «طاهر» و«يطهر» وقد تكون غير مجارية نحو: «ظريف» و«يظرف» أي اسم الفاعل موازن للفعل المضارع بالوزن العروضي لا الوزن التصريفي ولا يعتبر في الموازنة توافقهما في أعيان الحركات ـ كما هو معتبر عند الصرفيّين ـ بدليل «ذاهب» و«يذهب» فإنّهم يقولون إنّ «ذاهباً» موازن لـ«يذهب» مع أنّ أعيان الحركات فيهما مختلفة؛ فالمراد من الوزن هو العروضي لا الصّرْفي وقد بيّنّا المراد منهما ومن الوزن التصغيري في مقدّمة كتابنا في العروض المشهور بـ«عروض آل الرسول» فعليك به، ولكن الصفة قد يكون موازناً وقد لا يكون.

الرابع: أنّ منصوبه يجوز أن يتقدّم عليه نحو: «زيد عمراً ضارب» ولا يجوز ذلك في الصفة المشبّهة.

الخامس: أنّ معموله يكون سببيّاً وأجنبيّاً نحو: «زيد ضارب غلامه وعمراً» ولا يكون معمولها إلّا سببيّاً نحو: «زيد حسن وجهه».

السادس: أنّه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فإنّها مع قصور فعلها تقول: «زيد حَسَنٌ وجهه» ويمتنع: «زيد حَسُنَ وجهَه» ـ بالنصب ـ خلافاً لبعضهم.

السّابع: أنّه يجوز حذفه وبقاء معموله نحو: «هذا ضارِبُ زيدٍ وعمراً» ـ بخفضِ «زيدٍ»

⇐

تجيء ﴿من نحو: «قَرِحَ»[١] على «فَرِح»[٢]﴾ بكسر العين ﴿غالباً[٣]، وجاء معه الضمّ﴾ في بعضها ﴿نحو: «نَدُس» و«حَذُرَ» و«عَجُلَ»﴾ بالضمّ مع الكسر[٤]

⇐ ونصب «عمرو» ـ ولا يجوز ذلك في الصفة المشبّهة فلا يجوز: «مررتُ برجل حسن الوجهِ والفعلَ» ـ بخفض «الوجه» ونصب «الفعل» لأنّها لا تعمل محذوفةً ولأنّ معمولها لا يتقدّمها وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً.

الثامن: أنّه لا يقبح حذفُ موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو: «مررتُ بقاتل أبيه» ويقبح: «مررت بحسن وجهِهِ».

التاسع: أنّه يفصل مرفوعه ومنصوبه، نحو: «زيد ضارب، في الدّار أبوه عمراً» ويمتنع عند الجمهور «زيد حسنٌ في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر: أنّه يجوز اتّباع معموله: بجميع التّوابع ولا يتبع معمولها بصفة وهذا قول الزّجّاج ومتأخّروا الأندلسيّين.

الحادي عشر: أنّه يجوز اتّباع مجروره على المحلّ عند من لا يشترط المحرز ـ أي كون اسم الفاعل منوّناً أو محلًّى بـ«أل» حتّى يصحّ عمله في المفعول ـ ويحتمل أن يكون منه ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ﴾ ولا يجوز «هو حسنٌ الوجه والبدن» ـ بجرّ «الوجه» ونصب «البدن» ـ خلافاً للفرّاء ـ وأجاز البغداديّون إتباع المنصوب بمجرور في البابين.

[مغني اللبيب ٢: ٥٩٨ ـ ٦٠٠]

(١) الصفة يؤخذ إمّا من «فعِل» بكسر العين أو «فَعُل» بضمّها أو «فَعَلَ» بفتحها. أمّا «فعِل» نحو «فَرِحَ» أي ممّا كان على «فعِل» ـ مكسور العين ـ وكان لازماً أي «فَعِلَ» بمعنى الأدواء الباطنة وأضدادها.

(٢) أي بفتح الفاء وكسر العين.

(٣) يظهر معناه من قوله: «وقد جاء معه» أي مع كسر العين «في بعضها» أي في بعض الصفة المشبّهة «الضمّ» أي ضمّ العين نحو: «نَدُس» بمعنى الفطن. من «نَدِسَ، يَنْدَسُ» وزان «علم، يعلم» و«حَذُر» من «حذِر، يحذَرُ، حَذَراً» فهو «حذِر» و«حَذُر» و«عَجُل» من «عجِل، يعجَل، عَجَلاً» فهو «عجِل» و«عَجُل».

(٤) أي جائت الأمثلة بضمّ العين كما جائت بكسر العين.

﴿ وجاءت[١] على «سَلِيم» ﴾ للسّالم ﴿ وشَكْسٍ[٢] ﴾ لمن ساءت أخلاقه ﴿ و[٣] «حُرٍّ» و«صِفْرٍ»[٤] ﴾ للخالي ﴿ و«غَيُور»[٥] .....

---

(١) أي الصفة المشبّهة على «سليم» من «سَلِمَ، يَسْلَمُ، سَلامَةً» أي خَلَصَ ونجا من الآفات فهو «سالم».

(٢) بفتح الفاء وسكون العين من «شَكِسَ، يَشْكَسُ، شَكَساً وشَكاسةً» فهو «شَكِس» مثل: «شرِس، شراسةً» فهو «شرِس» وزناً ومعنًى، وهو الذي ساءَتْ أخلاقه كعمر بن الخطّاب فإنّه كان سيّئ الأخلاق فظّاً غليظاً كما صرّح بذلك ابن أبي الحديد المعتزليّ في شرح قوله عليه السلام: «فجعلها في حوزة خشناء» من كتاب «نهج البلاغة» الشريف.

(٣) بضمّ الفاء وسكون العين من «حَرَّ، يَحَرُّ» من باب «تعِب» حَراراً - بالفتح صار حُرّاً. قال ابن فارس: ولا يجوز فيه إلّا هذا البناء اهـ. والأُنثى: «حُرَّة» وجمعها «حرائر» - كما أنّ جمع «الحُرّ» - بمعنى الرجل - «الأحْرار» - وأصل الحُرّ - بالضمّ من الرَّمْل ما خَلَصَ من الاختلاط بغيره و«الحُرّ» من الرِّجال خلاف العبد مأخوذ من ذلك لأنّه خلص من الرِّقّ وقد ينتزعون من لفظه مصدراً صِناعيّاً فيقولون: «الحُرّيّة» و«الحُرّوريّة».

ثمّ اعلم أنّ جمع «الحُرَّة» على «حرائر» على غير قياس ومثله: «شجرة مُرّة» و«شجر مرائر» قال السهيليّ: ولا نظير لهما، لأنّ باب «فُعْلَة» يجمع على «فُعَل» مثل «غُرْفَة» و«غُرَف» وإنّما جمعت «حُرّة» على «حرائر» لأنّها بمعنى «كريمة» و«عقيلة» فجمعت كجمعهما وجُمِعَت «مُرّة» على «مرائر» لأنّها بمعنى: خبيثة الطَّعْم فجمعت كجمعها.

[راجع: مجمل اللغة ٢: ٨، المصباح المنير ١: ١٢٩]

(٤) بكسر الفاء وسكون العين وزان «حِمْل» أي خالٍ من المتاع وهو صِفْرُ اليدين، أي ليس فيها شيء مأخوذ من «الصَّفير» وهو الصَّوت الخالي من الحروف إلّا أنّ «الصَّفير» فعله «صَفَر، يصفر» على وزن «ضرب، يضرب». و«الصُّفْر» فعله «صَفِرَ، يَصْفَرُ» وزان «علم، يعلم» يقال: «صَفِرَ الشيءُ، يَصْفَرُ - من باب «تعب» إذا خَلا فهو «صِفْر» و«أَصْفَر» - بالألف - لغة فيه.

(٥) بفتح الفاء وضمّ العين بعده واو ساكنة ثمّ راء مهملة - من «غارَ» الرَّجلُ على امرأته والمرأةُ ←

ومن الألوان والعيوب والحُلَي[١] على «أفْعَل»[٢] نحو: «أسود» و«أحول» و«أكحل» ﴿ومن نحو: «كرُمَ»[٣] على «كَرِيم» غالباً[٤] وجاءت على: «خَشِن»[٥]

⇐ على زوجها «يَغَارُ» ـ من باب «تعب» «غَيْراً» و«غَيْرَةً» ـ بالفتح ـ ولا يقال بالكسر، فالرَّجُل «غَيُور» و«غَيْرَان» والمرأة «غَيُور» أيضاً و«غَيْرَى» وجمع «غيور»: «غُيُر» ـ مثل «رَسُول» و«رُسُل» وجمع «غَيْران» و«غَيْرَى»: «غُيارى» ـ بالضمّ والفتح ـ وهذا أجوف يائيّ من باب «علم» كـ «هاب، يهاب» من «الهيبة». وقد جاء أجوف يائيّاً من باب «ضرب، يضرب» نحو: «غار» الرَّجُلُ أهله «غَيْراً» و«غِياراً» ـ بالكسر ـ بمعنى: مَارَهُمْ أي حمل إليهم المِيرَة والاسم الغِيْرَة ـ بكسر الغين ـ والجمع «غِيَر» مثل: «سِدْرَة» وَ«سِدَر». وأجوف واويّاً من باب «نصر» نحو: «غار، يغور» إذا أتى بخيرٍ ونفعٍ، وأجوف يائيّاً من باب «ضرب» بهذا المعنى أيضاً.

(١) قال الرضيّ: ويعني بالحُلي الخلق الظّاهرة فيعمّ الألوان والعيوب اهـ باختصار.

[شرح الشافية ١: ١٤٨]

(٢) للمذكّر و«فَعْلاء» للمؤنّث و«فُعْل» لجمعهما نحو: «أحمر» و«حَمْراء» و«حُمْر» و«أعمى» و«عَمْياء» و«عُمْي» و«أصمّ» و«صمّاء» و«صُمّ» و«أحْوَر» و«حَوْراء» و«حُوْر» ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ وهو جمع مؤنّث بدليل الصفة ـ مقصورات ـ. و«أبيض» و«بيضاء» و«بِيْض». والأصل «بُيْض» كسروا ما قبل الياء لتسلم ولو لم يكسروا لقلبت الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً فيلتبس اليائي بالواوي. وإنّما يقال «أعمى» في عَمَى العين وأمّا في عمى القلب فإنّما يقال: «عَمٍ» لكونه من العيوب الباطنة. الأفعال في كلّ هذه الصفات إنّما كانت من باب «علم، يعلم» كما شرحنا.

(٣) أي ممّا كان ماضيه على وزن «فَعُلَ» بضمّ العين.

(٤) ويظهر معنى الغالبيّة في هذا المورد ـ كالذي قبله ـ بما بعده، أي بقوله: «وجاءت على «خشن» فإنّه وما بعده غير غالب.

(٥) من «خَشُنَ الشيءُ ـ بالضمّ ـ «خُشْنَةً» و«خُشُونَةً» خِلاف «نَعُمَ» فهو «خَشِنٌ» ويجمع على «خُشُن» ـ بضمّتين ـ مثل «نَمِر» و«نُمُر» والأُنثى «خَشِنَة». قال ابن فارس: ولا يكادون يقولون في الحَجَر إلّا «أخْشَن» ـ بالألف ـ. [معجم المقاييس مادة «خشن» ٢: ١٨٤]

و«حَسَن»[١]، و«صَعْب»[٢] و«صُلْب»[٣] و«جَبان»[٤] و«شُجاع»[٥] و«وَقُور»[٦]

---

(١) من «حَسُنَ» الشّيءُ حُسْناً. فهو «حَسَن» ويجمع «الحَسَن» صفةً ـ على «حِسان» وزانْ «جَبَل» و«جِبَال» وأمّا في الاسم فيجمع بالواو والنّون والأُنثى «حَسَنة» ويجمع على «حَسَنات» و«حِسَان» أيضاً. وسمّي به وبمصغّره سبطا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: الحسن والحسين عليهما السلام، وسمّاهما بهما جدّهما رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ومن قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فيهما ما رواه المسلمون شيعةً وسنّةً وهو: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة» ووضع الدُّجاجلة الأمويّة بإزاء هذا الحديث الصحيح: «أبوبكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنّة» وأثر الوضع والاختلاق عليه ظاهر كما ترى، فإنّ أهل الجنّة شبّان لا كهول حتّى يكونا سيّديْهم وإنّما وضعوه في زمن معاوية ـ لعنه الله ـ.

(٢) من «صَعُبَ» الشّيءُ «صُعُوبَةً» فهو «صَعْب» والجمع «صِعاب» مثل «سَهْم» و«سِهَام». والأُنثى: «صَعْبَة» والجمع: «صَعْبَات» ـ بالسكون ـ و«صِعاب» أيضاً.

(٣) من «صَلُبَ» الشّيءُ ـ بالضمّ ـ «صَلابَةً» اشتدّ وقوي فهو «صُلْب» وزان «قُفْل» و«قُفْل» ومنه «الصُّلْب» بمعنى الظَّهْر وتضمّ اللّام للاتّباع إذا كان بهذا المعنى.

(٤) من «جَبُنَ، جُبْناً» وزان «قَرُبَ، قُرْباً» و«جَبَانَةً» ـ بالفتح ـ وفي لغةٍ من باب «قتل» فهو «جَبان» أي ضعيف القلب، وامرأة «جَبَان» أيضاً وربّما قيل: «جَبَانة» وجمع المذكّر «جُبَناء» وجمع المؤنّث «جَبَانات».

(٥) من «شَجُعَ» ـ بالضمّ ـ «شَجَاعةً» قوي قلبه واستهان بالحروب جَرائةً وإقداماً فهو «شجيع» و«شُجَاع» وبنو عقيل تفتح الشين حملاً على نقيضه وهو «جَبَان» وبعضهم يكسر للتخفيف. وامرأة «شجيعة» بالهاء، وقيل فيها أيضاً: «شُجاع» و«شُجاعة» ورجال «شُجْعَان» ـ بالكسر والضمّ ـ وقال ابن دريد: الضمّ خطأ و«شِجْعَة» ـ بالكسر مثل «غُلام» و«غِلْمَة» و«شُجَعاء» مثل «شَرِيف» و«شُرَفاء» و«شَجِعَ، شَجَعاً» من باب «تَعِبَ» طال فهو «أشجع» وامرأة «شَجْعَاء» مثل «أحمر» و«حمراء». [راجع: المصباح: ٣٠٥]

(٦) من «وَقُرَ» ـ بالضمّ ـ «وَقَاراً» مثل «جَمُلَ، جَمالاً» والوقار مصدر ومعناه الحلم والرّزانة

←

و«جُنُب»[١]. وهي من «فَعَل»[٢] ﴾ بفتح العين ﴿ قليلة ﴾ استغناءً عنها باسم الفاعل. ﴿ وقد جَاءَ على نحو: «حريص»[٣] ﴾ و«شَيْخ»[٤] ﴿ و«أَشْيَب»[٥] و«ضَيِّق»[٦] ﴾

⇐ ويقال أيضاً: «وَقَرَ، يَقِرُ» من باب «وَعَدَ» فهو «وَقُورٌ» مثل «رَسُول» والمرأة «وَقُوْرٌ» أيضاً فَعُوْل بمعنى فاعل مثل «صَبُورٌ» و«شَكُورٌ».

(١) من «جَنُبَ، جَنَابَةً» وزان «قَرُبَ» فهو «جُنُب» ويطلق على الذَّكر والأُنثى والمفرد والتثنية والجمع وربّما طابق على قِلّةٍ فيقال: «أَجْنَاب» و«جُنُبُوْنَ» و«نساء جُنُبَات» و«رجلٌ جُنُب» ويقال: «أَجْنَبَ» بمعنى «جَنُبَ». [المصباح: ١١١]

(٢) أي الصفة المشبّهة من «فَعَلَ» المفتوح العين في الماضي «قليلة». قال الرضي: إنّما يكثر الصفة المشبّهة في «فَعِلَ» لأنّه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى، والثّلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها والصفة المشبّهة لازمة وظاهرها الاستمرار وكذا «فَعُلَ» للغرائز وهي غير متعدّية ومستمرّة، وأمّا «فَعَلَ» فليس الأغلبُ فيه الفعلَ اللّازم وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمرٍّ كالدّخول والخروج والقيام والقعود، اهـ باختصار.

[شرح الشافية ١: ١٤٧ـ١٤٨]

(٣) من «حَرَصَ» عليه «حَرْصاً» من باب «ضرب» إذا اجتهد والاسم «الحِرْص» ـ بالكسر ـ و«حرص» على الدنيا من باب «ضرب» أيضاً ـ ومن باب «تعب» لغة ـ إذا رغب رَغْبَةً مذمومةً فهو «حريص» وجمعه: «حِراص» مثل: «ظريف» و«ظِراف» و«غليظ» و«غِلاظ» و«كريم» و«كِرام».

(٤) من «شاخ، يَشِيْخُ، شيخوخةً» فهو «شيخ» وامرأة «شيخة» و«المشيخة» اسم جمع للشيخ وجمعها: «مشايخ» وجمع «الشيخ»: «شيوخ» و«شِيْخَان» ـ بالكسر ـ وربّما قيل: «أشياخ» و«شيخة» مثل «غِلْمة».

(٥) من «شاب، يَشِيْبُ، شَيْباً» و«شَيْبَةً» فالرَّجلُ «أَشْيَبُ» على غير قياس والجمع: «شِيْب» ـ بالكسر ـ و«شَيْبَان» مشتقّ من ذلك. قال الرضيّ: و«أشيب» نادر. وكذا «أميل» من «مال، يميل» وحكى غير سيبويه «مَيِلَ، يَمْيَلُ» كـ«جَيِدَ، يَجْيَدُ» فهو «أَجْيَد». [شرح الشافية ١: ١٤٩]

(٦) من «ضاق» صدرُهُ «يَضِيْقُ، ضَيْقاً» والاسم «الضِّيْق» فهو «ضيّق» إذا أُريد به الثبوت وهو «ضائق» إذا أُريد به الحدوث والاستمرار وفي التنزيل: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾.

ـ على «فيعل»[١] ـ الجميع من «فَعَل، يَفْعِل» ـ بفتح العين في الماضي، وكسرها في الغابر[٢] ـ، ونحو: «فُعْلٍ» من «حَلا الشَّيء، يحلو» فهو «حُلْو»[٣].

﴿وتجيء من الجميع[٤]﴾ أعني من «فَعَل» و«فَعِل» و«فَعُلَ» ﴿بمعنى الجُوع

---

(١) قال الرضيّ: و«فَيْعِل» لا يكون إلّا في الأجوف كالسيِّد والميِّت والجيِّد والبيِّن. و«فَيْعَل» ـ بفتح العين ـ لا يكون إلّا في الصَّحيح العين اسماً كان أو صفةً كالشَّيْلَم والغَيْلَم والنَّيْرَب والصَّيْرَف وقد جاء حرف واحد في المعتلّ بالفتح. قال:

* ما بالُ عيني كالشَّعِيْبِ العَيَّن *

قال ابن سيده في «الاقتضاب»: وهذا الذي ذكروه من أنّ «سيِّداً» ونحوه على زنة «فَيْعِل» ـ بكسر العين ـ هو مذهب سيبويه وهو أحد ثلاثة مذاهب وثانيها: ـ وهو مذهب جماعة ـ أنّ أصله «فَيْعَل» ـ بفتح العين ـ فكسرت العين شذوذاً ـ كما كسروا الباء من «البصري» وثالثها: ـ وهو مذهب الفرّاء ـ أنّ أصله على زنة «فعيل» مثل «طويل» فقدمت الياء إلى موضع العين وبقيت كلّ واحدة على حالها من الحركة والسكون ثمّ قلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء وهذا عنده قياس مطّرد في كلّ ما جاء على «فعيل» صفة مشبّهة من الأجوف اهـ والتفصيل في «باب الإعلال». [شرح الشافية ١: ١٥٠]

(٢) غَبَرَ، غُبُوْراً من باب «قعد»، بقي وقد يستعمل فيما مضى أيضاً فيكون من الأضداد. وفي لغةٍ: بالمهملة للماضي وبالمعجمة للباقي. [المصباح: ٤٤٢]

(٣) من «حلا» الشَّيءُ «يَحْلُوْ، حَلاوَةً» فهو «حُلْو» والأُنثى «حُلْوَة» ويقولون أيضاً: «حَلِيَ» الشَّيءُ بعيني وبصدري «يَحْلَى» من باب «تعب» «حَلاوَةً» حَسُنَ عندي وأعجبني. و«حَلِيَت» المرأةُ «حَلْياً» ـ ساكن اللام ـ لبِسَتِ «الحِلْيَ» وجمعه: «حُلِيّ» والأصل على فُعُول مثل «فَلْس» و«فُلُوس» و«الحِلْيَة» ـ بالكسر ـ الصفة والجمع «حِلًى» مقصور وتضمّ الحاء وتُكسر. [المصباح: ١٤٩]

(٤) في «بغية الطالب» لم نعلمه جاء من «فَعُلَ» فقوله: «وتجيء من الجميع» كلام غير مرضيّ اهـ. ويؤيّده ما مرّ من أنّ «فَعُلَ» من أفعال الطبائع واقتصار المصنّف والشّارح على التمثيل للآخرين دونه. [حاشية ابن جماعة: ٦١]

والعَطَش وضدّهما[١] على «فعلان» نحو: «جَوْعان»[٢] ﴾ من «جاعَ، يجُوعُ» ﴿ و«شَبْعَان»[٣] و«عَطْشَان»[٤] و«رَيَّان»[٥] ﴾ الثّلاثة[٦] من «فَعِل» ـ بكسر العين ـ «يَفْعَل» ـ بفتحها ـ.

---

(١) أي ضدّ الجوع والعطش وهو الشّبع والرّيّ.

(٢) من «جاع» الرَّجُلُ «جَوْعاً» والاسم «الجُوْع» ـ بالضمّ ـ فالرّجل «جائع» و«جوعان» وامرأة «جائعة» و«جَوْعَى» وقوم «جياع» و«جُوَّع» هذا مثال «فَعُلَ» المضموم العين.

(٣) من «شَبِعَ، شِبَعاً» ـ بفتح الباء ـ وسكونها تخفيف وبعضهم يجعل السّاكن اسماً للمصدر. ورجلٌ «شَبْعان» وامرأة «شَبْعَى» وهذا مثال «فعِل» المكسور العين.

(٤) من «عطِش، عَطَشاً» فهو «عَطِش» و«عَطْشان» وامرأة «عطِشَة» و«عطشى» ويُجْمَعانِ على «عِطاش» ـ بالكسر ـ ومنه قول دعبل بن عليّ الخزاعيّ شاعر الإمام أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام يرثي الحسين الشهيد وأولاده وأصحابه بحضرة الإمام:

تُوقُوا عِطاشاً بالفُرات وليتني ... تُوُفِّيتُ فيهم قبل حين وفاتي

اللهمّ العن الذين بَنَوْا للقاتلين أساس تلك القواعد والممهّدين لبني أُميّة التغلّب على الخلافة الإسلاميّة. اللهمّ العنهم لعناً وبيلاً وعذّبهم عذاباً أليماً. وهذا مثال لـ«فَعِلَ» المكسور العين أيضاً.

(٥) من «روِي» من الماء «يَرْوَى، رَيّاً» والاسم «الرِّيّ» ـ بالكسر ـ فهو «رَيّان» والمرأة «رَيّا» وزان «غَضْبان» و«غَضْبَى» والجمع في المذكّر والمؤنّث «رِواء» وزان «كِتاب» هذا أيضاً من باب «علم» وقد ورد من باب «ضرب» بمعنى آخر، يقال: «رَوَى» البعيرُ الماءَ «يرويه» حمله فهو «راوية» الهاء فيه للمبالغة ثمّ أُطلقت «الرّاوية على كلّ دابّة يُستقى الماءُ عليها. ومنه قول الشهيد السبط أبي عبدالله الحسين عليه السلام: «أنخِ الرّاوِية».

(٦) أي العطشان والشبعان والريّان من «فَعِلَ» ـ بكسر العين ـ.

[أبنية المصادر]

[مصادر المجرّد السماعيّة]

﴿ المصدر[1]: أبنية الثّلاثي المجرّد كثيرة ﴾ منها ما عينها ساكن، والفاء مفتوح،

---

(١) أبنية المصدر قسمان: سماعيّ وقياسيّ، وقدّم المصنّف السماعيّ وهو المصادر الثلاثيّة.
قال الفيّوميّ: الثّلاثي المجرّد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه بل أبنيته موقوفة على السّماع. قال ابن القوطية: وليس لمصادر المضاعف ولا للثلاثي قياس يحتمل عليه، إنّما ينتهي فيه إلى السّماع أو الاستحسان.
وضبطه أن تقول: عينه إمّا ساكن أو متحرّك؛ فإن كان ساكناً فإمّا أن زيد فيه شيء أو لا، فإن لم يزد فالفاء إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، والأمثلة على الترتيب: «قَتْل» و«فِسْق» و«شُغْل».
وإن زيد فالزّائد إمّا تاء التأنيث أو ألفه أو الألف والنون المشبهتان بهما، وعلى التقادير المذكورة الثلاثة فالفاء إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة، والأمثلة على الترتيب المذكورة في المتن الحاجبيّ.
ثمّ عقّب ذلك بقوله: «نَزَوان» لأنّ المصدر المتحرك العين مزيداً في آخره ألف ونون لم يجئ منه إلّا هذا البناء فذكره هنالك للمناسبة مع «لَيَّان» وهذا إذا كان العين ساكناً.
وإن كان متحرّكاً فإمّا أن زيد فيه شيء أو لا، فإن لم يُزَدْ فالفاء إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فعينه إمّا مفتوح نحو: «طَلَب» أو مكسور نحو: «خنق» ولم يجئ منه المضموم العين.
وإن كان مكسوراً فلم يجئ منه إلّا مفتوح العين نحو: «صِغَر» وإن كان مضموماً لم يجئ ←

أو مكسور أو مضموم، ولا زيادة فيها ﴿نحو: «قَتْل» و«فِسْق» و«شُغْل»﴾.

⇐ منه إلّا مفتوح العين نحو: «هُدَى» كراهة لتوالي الكسرتين أو الضمّتين أو النّقل من إحداهما إلى الأُخرى.

وأمّا إن زيد فيه شيء وهو متحرّك العين فالزائد إمّا تاء التأنيث فقط أو لا.

أمّا على الأوّل فالفاء إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه إلّا مفتوح الفاء. وعينه إمّا مفتوح نحو: «غلبة» أو مكسور نحو: «سرقة» ولم يجئ منه المضموم العين.

وأمّا على الثاني فإمّا فيه مدّة أو ميم زائدة بالاستقراء والتصفّح؛ فإن كان فيه مدّة فهي إمّا الألف أو الواو أو الياء، فإن كانت الألف فإمّا معها زيادة أُخرى أو لا، فإن لم تكن فالفاء إمّا مفتوح نحو: «ذَهاب» أو مكسور نحو: «صِراف» أو مضموم نحو: «سُؤال».

وإن كانت معها زيادة أُخرى فتلك الزّيادة إمّا التاء فقط، أو التاء والياء معاً؛ فإن كانت التاء فقط فالفاء إمّا مفتوح نحو: «زَهادة» أو مكسور نحو: «درايـة» أو مضموم نحو: «بُغاية».

وإن كانت التاء والياء معاً فالفاء مفتوح لا غير نحو: «كراهية» وإنّما أخّرها المصنّف لقلّتها. هذا إذا كانت المدّة الألف. وإن كانت الواو فإمّا معها زيادة أُخرى أو لا، فإن لم تكن فالفاء إمّا مضموم نحو: «دخول» أو مفتوح نحو: «قبول» ـ وأخّر مفتوح الفاء لقلّته ـ ولم يجئ مكسور الفاء لثقل النقل من الكسرة إلى الضمّة، وإن كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء ولم يجئ منه إلّا مضموم الفاء نحو: «صهوبة» والقياس ذكرها مع «دخول» لكن أُخّرَ لقلّتها بالنسبة إلى المتقدّم.

وإن كانت المدّة الياء فلم يجئ ممّا تقتضيه القسمة إلّا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر نحو: «وجيف» هذا إذا كان فيه مدّة.

وأمّا إن كان فيه ميم زائدة فإمّا معها زيادة أُخرى أو لا، وعلى الثّاني فالعين إمّا مفتوح نحو: «مدخل» أو مكسور نحو: «مرجع» أو مضموم نحو: «مكرم» وهـو نـادر لم يـذكره هاهنا. وعلى الأوّل فتلك الزيادة هي التاء سواء كانت مفتوح العين نحو: «مسـعاة» أو لا نحو: «محمدة».

﴿و﴾ منها ما مع ذلك زيدت فيها تاء التأنيث نحو: ﴿«رَحْمَة»[١] و«نِشْدَة»﴾ من «نَشَدْتُ الضَالّة، أنشُدُها»[٢] ﴿و: «كُدْرَة»[٣]﴾ مصدر «الأكدر» وهو الّذي في لونه كُدرة.

﴿و﴾ منها ما مع ذلك زيادتها ألف التأنيث نحو: ﴿«دعوى»﴾ من «دعا، يدعو» في النّسب[٤] ﴿و «ذِكْرَى»[٥]﴾.....

---

(١) مصدر «رَحِمتُ» زيداً «رَحْمَةً» و«مَرْحَمَةً» أي حَنَنْتُ له، والفاعل «راحم» وفي المبالغة «رحيم» وجمعه «رُحَماء» فهي على وزن مصدر المرّة وليس لها.

(٢) أي طلبتُها وكذا إذا عرّفتَها فهي من باب «قتل» والمصدر «نِشْدَة» و«نِشْدان». وعن «المصباح» أنّ «النِشْدَة» اسم مصدر. فـ«نِشْدَة» على وزن الهيئة وليس لها بل مصدر أو اسم منه. [المصباح المنير: ٦٠٥]

(٣) يقال: «كَدِرَ» الفرسُ وغيره «كَدَراً» من باب «عَلِمَ» والمصدر أو اسمه ـ كما في «المصباح» ـ «كُدْرَة» والذّكر «أكْدَرُ» والأُنثى «كَدْرَاء» والجمع «كُدْر» من باب «أحمر» و«كَدُرَ» من باب «قَرُبَ» لغة. ويقال: «كدر» الماء «كَدَراً» ـ من باب «علم» و«شرف» و«نصر» ـ بمعنى: زال صفاؤه فهو «كَدِرٌ» إذا كان من باب «علم» فمصدره «كَدَر» وزان «تَعَب» وإذا كان من البابين الآخرين فهو «كُدُوْرَة» نحو: «صعوبة». [المصباح المنير: ٥٢٧]

(٤) أي إذا كان بمعنى الابتهال نحو: دعوت الله أي ابتهلتُ إليه بالسّؤال، أو النّداء نحو: «دعوتُ زيداً» أي ناديتُهُ، فمصدره «الدُّعاء» وإذا كان بمعنى النسبة نحو: «دعوته بابن زيد» أي نسبته إليه وليس منه فالمصدر «الدَّعْوى» وقد يكون اسماً لمصدر الافتعال نحو: «ادّعيته، دعوًى» وجمع «الدَّعْوى»: «الدَّعاوي» ـ بكسر الواو وفتحها ـ قال بعضهم: والفتح أولى، لأنّ العرب آثرتِ التخفيف ففتحَتْ وحافظَتْ على ألف التأنيث التي بُنِيَ عليها المفرد. وقال بعضهم: الكسر أولى ـ وهو المفهوم من كلام سيبويه ـ لأنّه ثبت أنّ ما بعد ألف الجمع لا يكون إلّا مكسوراً، وما فتح منه فمسموع لا يُقاس عليه.

(٥) بالتأنيث وكسر الذّال من «ذكر، يذكر» وزان «نصر، ينصر» والاسم «ذِكْر» ـ بالضمّ والكسر

←

و«بُشْرَى»[١] ﴾ من «بَشَرْتُ الرَّجل، أبشره» ـ بالضَّمّ ـ.

﴿ و ﴾ منها ما مع ذلك زيادتها الألف والنون، وقد يكون بفتح الفاء والعين لا غير نحو: ﴿ «لَيَّان»[٢] ﴾ من «لَوى، يَلْوِي» ـ إذا مَطَلَ ـ ﴿ و«حِرْمَان»[٣] ﴾

⇐ ـ نصّ عليه جماعة منهم أبو عبيدة وابن قتيبة. وقال الفرّاء: إن قلت: «ذكرتُهُ بلساني» تقول «ذِكْراً» ـ بالكسر والضمّ ـ وإذا قلت: «ذكرته بقلبي» تقول: «ذُكْراً» ـ بالضمّ ـ فقط.

(١) يقال: «بَشِرَ» النبيّ والوصيّ بالمهديّ المنتظر عليه السلام «يَبْشَرُ» مثل «فَرِحَ، يَفْرَحُ» وزناً ومعنًى، والمصدر «البُشُور» ويتعدّى بالحركة فيقال: «بَشَرْتُهُ، أَبْشُرُه، بَشْراً» من باب «قتل» في لغة تِهامة وما والاها، والاسم منه «بُشْر» ـ بضمّ الباء ـ والتعدية بالتثقيل لغة عامّة العرب، واسم الفاعل من المخفّف «بشير» ويستعمل «البشير» في الخير أكثر منه في الشرّ و«البُشْرَى» ـ فُعْلى ـ من ذلك. و«البشارة» أيضاً ـ بكسر الباء والضمّ ـ لغة، وإذا أُطلِقَتْ اختُصَّتْ بالخير.

(٢) الفعل «لواه» بِدَيْنِهِ «ليّاً» من باب «رمى» و«ليّاناً» أيضاً مَطَلَهُ أي سوّفه بوعد الوفاء مرّةً بعد أُخرَى. أصل «الليّ» و«الليّان»: «لَوْي» و«لَوَيان» فقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثمّ أُدغمت الياء في الياء. وأمّا «فَعْلان» فنادر نحو: «لوى، ليّاناً» قال بعضهم: أصله الكسر ففتح للاستثقال، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللّام اهـ. وقال ابن منظور: قال أبو الهيثم: لم يجئ من المصادر على «فَعْلان» ـ بفتح فسكون ـ إلّا «ليّان» وحكى ابن برّي عن أبي زيد «لِيّان» ـ بالكسر ـ وهي لغة اهـ. [شرح الشافية ١: ١٥٩، اللسان ١٥: ٢٦٣]

(٣) مصدر «حَرَمْتُ» زيداً كذا «أَحْرِمُهُ» من باب «ضَرَب» يتعدّى إلى مفعولين «حَرِماً» ـ بفتح الحاء وكسر الرّاء ـ و«حِرْماناً» و«حِرْمةً» ـ بالكسر ـ فهو «محروم» و«أحرمته» ـ بالألف ـ لغة فيه. وجاء أيضاً من باب «شرف» نحو: «حَرُمَ» الشيءُ ـ بالضمّ ـ «حُرْماً» و«حُرُماً» ـ مثل «عُسْر» و«عُسُر» ـ امتنع فعله وزاد ابن القوطية «حُرْمةً» بضمّ الحاء وكسرها ومن بابي «شَرُفَ» و«علم» نحو: «حرمت» الصّلاة «حَراماً» و«حُرْماً» امتنع فعلها أيضاً لكن المصدر «أي الحرمان» من الأوّل فقط أي من باب «ضرب» كما علمت. [الأفعال: ٦١]

من «حرمه» ـ إذا منعه ـ «يحرمه» بالكسر ﴿و«غُفْران»[١] و«نَزَوان»[٢]﴾.

﴿و﴾ منها ما فاؤه مفتوح والعين مفتوح أو مكسور، ولا مضموم نحو: ﴿«طلب»[٣] و«خنق»[٤]﴾.

﴿و﴾ منها ما فاؤه مكسور والعين مفتوح، ولا مضموم ولا مكسور نحو: ﴿«صغر»﴾ من «صَغُر» ـ بالضمّ[٥] ـ ضدّ «كبر».

﴿و﴾ منها ما فاؤه مضموم، والعين مفتوح، ولا مكسور ولا مضموم

---

(١) مصدر «غَفَرَ» اللهُ له «غَفْراً» من باب «ضَرَبَ» و«غُفْرَاناً» صَفَحَ عنه و«المغفِرة» اسم منه. وأصل «الغَفْر» السَّتْر، ومنه يقال: الصَّبْغُ أَغْفَرُ للوَسِخ أي أستر و«المِغْفَر ـ بالكسر ـ ما يُلْبَسُ تحت البَيْضة و«غِفار» مثل «كِتاب» حيّ من العرب منهم أبو ذرّ الغِفَاريّ الصحابيّ الزّاهد ـ لعن الله من نفاه ـ.

(٢) مصدر «نزا» الفحلُ «نَزْواً» من باب «قتل» و«نَزَوَاناً» وَثَبَ، والاسم «النِّزاء» مثل «كتاب» و«غُراب» يقال ذلك في الحافر والظِّلْف والسِّباع، ويتعدّى بالهمزة والتضعيف فيقال: «أَنْزَاه» صاحبه و«نزّاه تَنْزِيَةً».

(٣) مصدر «طَلَب، يطلُبُ، طَلَباً من باب «نصر» فهو «طالب» والجمع «طَلّاب» و«طَلَبة» ـ مثل «كافر» و«كُفّار» و«كَفَرَة» ـ و«طالبون» وامرأة «طالبة» ونساء «طالِبات» و«طوالب» و«اطَّلَبْتُ» على «افتعلت» بمعنى «طَلَبْتُ» وباسم الفاعل سُمِّيَ عبدالمُطَّلِب ـ عليه السلام ـ وينسب إلى الجزء الثاني و«المَطْلَب» يكون مصدراً وموضِعاً و«الطِّلاب» مصدر المفاعلة و«طَلِبة» وزان «كلِمة» والجمع «طَلِبات» هو ما تطلبه من غيرك.

(٤) مصدر: «خَنَقَه، يخنُقُه» ـ من باب «قتل» ـ «خَنِقاً» مثل «كَتِف» ـ ويُسكّن للتخفيف ـ ومثله «الحَلِف» و«الحَلْف» ـ إذا عَصَرَ حلقه حتّى يموت ـ كما فعله عمر بأبي بكر عند موته ـ.

(٥) والعرب تقول: «صَغُرَ» الشيءُ ـ بالضمّ ـ «صِغَراً» وزان «عِنَب» والصفة المشبّهة «صغير» وجمعه «صِغَار» ضدّ «كبر» وقد جاء من باب «تعب» أيضاً بمعنى الذلّة والهَوان. والفاعل «صاغر» ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

نحو: ﴿«هُدًى»[١]﴾.

﴿و﴾ منها ما مع فتح الفاء وتحريك العين ـ فتحاً أو كسراً ـ فيه تاء التأنيث نحو: ﴿«غلبة»[٢] و«سَرِقَة»[٣]﴾.

﴿و﴾ منها ما فيه ألف ثالثة زائدة مع فتح ما قبلها لا محالة، وفتح الفاء أو كسرها أو ضمّها نحو: ﴿«ذَهَاب»[٤] و«صِرَاف»[٥]﴾ من «صَرَفَتِ الكلبة» ـ بالفتح ـ «تصرِف» ـ بالكسر ـ إذا اشتهت الفحل ـ ﴿و«سُؤَال»[٦]﴾.

---

(١) مصدر «هديتُهُ» الطَّريق «أَهْدِيه، هِداية» هذه لغة الحجاز ولغة غيرهم يتعدّى بالحرف فيقال: «هديتُهُ» إلى الطَّريق.

(٢) مصدر «غلبه، غَلْباً» من باب «ضَرَبَ» والاسم «الغَلَب» بفتحتين.

(٣) مصدر «سرقه» مالاً «يَسْرِقُهُ» من باب «ضرَبَ» و«سَرَقَ» منه مالاً يتعدّى إلى المفعول الأوّل بنفسه وبالحرف. والمصدر «سَرَق» ـ بفتحتين ـ أيضاً والاسم «السَّرِق» ـ بكسر الرّاء ـ و«السَّرِقَة» مثله، وتخفّف مثل «كلمة» ويسمّى «المسروق»: «سَرِقَة» تسمية بالمصدر.

(٤) ـ بفتح الذال المعجمة ـ مصدر «ذَهَبَ، يذهَبُ» وزان «منع، يمنع» يعدّى بالهمزة نحو: «أذهبته» وبالحرف نحو: «ذهب» في الأرض «ذَهَاباً» و«ذُهُوباً» و«مَذْهَباً».

(٥) قال ابن منظور: و«الصِّراف» حِرْمَةُ كلِّ ذاتِ «ظِلْف» و«مِخْلَب». «صَرَفَتْ، تَصْرِف، صُرُوفاً» و«صِرافاً» وهي «صارِف» و«كَلْبَةٌ صارِفٌ» بيّنةُ الصِّرافِ إذا اشتهت الفحل. ابن الأعرابي: السِّباع كلّها تجعِلُ وتصرِفُ، إذا اشتهت الفحل و«قد صَرَفَتْ، صِرافاً» وهي «صارِف» وأكثر ما يقال ذلك كلّه للكلبة. وقال الليث: «الصِّراف» حِرْمَةُ الشَّاء والكِلاب والبقر اهـ. [لسان العرب ٩: ١٩١]

(٦) مصدر «سأل، يَسْأَلُ، سُؤَالاً» و«مسألة» وجمعها «مسائل» بالهمزة وأمّا «مسايل» بالياء فجمع «مَسِيل» وهو موضع من «سال، يسيل، سَيْلاً» وكذا يجمع على «مُسْلان» و«مُسُل» ـ بضمّتين ـ.

و«السُّؤْلُ» ما يُسْأَلُ و«المسؤول» المطلوب. وقد جاء فيه: «سال، يسال» بالألف بدلاً ←

﴿و﴾ منها ما مع ذلك فيه تاء التأنيث نحو: ﴿«زَهادَة»[١] و«دِرَايَة»[٢] وَ«بُغَايَة»[٣]﴾ من «بغى الشّيء» ـ بالفتح ـ «يبغيه» ـ إذا طلبه ـ.

﴿و﴾ منها ما مدّته الثالثة واو، والفاء مضموم أو مفتوح ولا مكسور نحو: ﴿«دُخُول»[٤] و«قَبُول»[٥]﴾.

﴿و﴾ منها ما مدّته ياء والفاء مفتوح فقط نحو: ﴿«وَجِيف»[٦]﴾ لضرب من

⇐ من الهمزة وهو إبدال قياسيّ والإعلال في هذه الصورة كما في «زال، يزال» و«هاب، يهاب» و«خاف، يخاف».

(١) مصدر «زَهِد، يَزْهَدُ، زُهْداً» فـ«زهادة» مصدر كـ«الزهد». والفاعل «زاهِد» والجمع «زُهّاد» والمبالغة «زِهّيد» ـ بكسر الزاي وتثقيل الهاء ـ و«زَهَدَ، يزهَدُ» ـ بفتحتين ـ لغة وهذه المادّة لازمة تتعدّى بحرف الجرّ فإن كان الحرف «عَنْ» كانت للميل، وإن كان «في» كانت للإعراض ضدّ «رغب، يرغب». وقال الخليل: «الزّهادة» في الدّنيا و«الزُّهْد» في الدين و«شيءٌ زَهِيْدٌ» مثل «قليل» وزناً ومعنًى.

(٢) مصدر «دَرَيْتُ» الشيءَ «دَرْياً» ـ من باب «رمى» ـ و«دِرْيَةً» علمته. ويعدّى بالهمزة فيقال: «أدريته».

(٣) مصدر «بَغَيْتُهُ، أَبْغِيْه، بَغْياً» طلبتُهُ والاسم «البُغاء» وزان «غُراب» ـ وإذا قلت: «بَغَى عَليه، بَغْياً» فهو بمعنى: «ظَلَم» و«اعتدى» والوصف «باغٍ» والجمع «بُغَاة» ومنه: «إنّ الله يحبّ بغاة العلم».

(٤) مصدر «دخل، يدخُلُ» من باب «نصر» و«قعد».

(٥) مصدر «قبل، يَقْبَلُ» من باب «علم، يعلم» والمصدر «القبول» بالفتح والضمّ لغة حكاها ابن الأعرابيّ. قال الرّضيّ: ولم يأت «الفعول» ـ بفتح الفاء ـ مصدراً إلّا خمسة أحرف: «توضّأت، وَضُوءً» و«تطهّرتُ طَهُوراً» و«ولِغتُ وَلُوغاً» و«وقَدتِ النّار وَقُوداً» و«قَبِل قَبولاً» كما حكى سيبويه اهـ. [المصباح: ٤٨٨، شرح الشافية ١: ١٦١]

(٦) مصدر «وجف، يجف» ـ وزان ـ وعد، يعد» ـ اضطرب، وقلب «واجف» و«وجف» الفرسُ والبعيرُ «وجيفاً» ـ عدا ـ. الباب من «ضرب».

سير الإبل، و«قد وجف البعير، يجف».

﴿و﴾ منها ما مدّته واو، وفيه تاء التّأنيث والفاء مضموم فقط نحو: ﴿«صهوبة»[١]﴾ من «صهُب الشَّعْر» ـ بالضمّ ـ إذا كان فيه شُقْرة.

﴿و﴾ منها ما على «مفعل» ـ بفتح العين أو كسرها ـ نحو: ﴿«مَدْخَل»[٢] و«مَرْجِع»[٣]﴾.

﴿و﴾ منها ما مع ذلك فيه تاء التّأنيث نحو ﴿«مَسْعَاة»[٤] و«مَحْمِدَة»[٥]﴾ وقد يقلّ ورود بعض هذه الأبنية نحو «بغاية» من جملة المذكورات ﴿«وَكَرَاهِيَة»[٦]﴾ من غيرها.

---

(١) «الصُّهْبَةُ» و«الصُّهُوبَة» احمرار الشَّعْر و«صَهِبَ»، صَهَباً» من باب «تعِب» فالذكر «أصْهَبُ» والأنثى «صَهْباء» والجمع: «صُهْب» مثل «أحمر» و«حمراء» و«حُمْر».

(٢) ـ بفتح الأوّل والثالث وسكون الثّاني ـ مصدر ميميّ من «دخل، يدخل» وزان «نصر، ينصر» وموضع أيضاً ومنه: مَدْخَلُ البيت ـ بفتح الميم ـ لموضع الدُّخول إليه.

(٣) مصدر ميميّ من «رجع، يرجع، رجوعاً» و«رَجْعاً» و«رُجْعَى». قال ابن السكّيت: هو نقيض «الذّهاب» ويتعدّى بنفسه في اللغة الفُصْحى فيقال: رجعتُ الكلامَ وغيره، أي رَدَدْتُهُ، وكذا رَجَعْتُهُ عن الشيء وإليه.

(٤) أصله: «مَسْعَيَة» وزان «مَسْأَلَة» قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها والجمع المَسَاعي. قال ابن منظور: «المَسْعَاة» المكرُمة والمَعْلاة في أنواع المجد والجود اهـ. والفعل «سَعَى، يَسْعَى، سَعْياً» من باب «منع» قال ابن القطّاع: فإذا قالوا: «مَسْعَاة» و«المَسَاعِي» فإنّما يريدون به في الخير لا في الشرّ اهـ. [لسان العرب ١٤: ٣٨٦، الأفعال: ٢٦١]

(٥) قال في «المصباح»: «والمَحْمَدَة» نقيض «المذمّة» ونصّ ابن السَّرّاج وجماعة على الكسر اهـ. [المصباح المنير: ١٥٠]

(٦) قال الفيّوميّ: «كَرُهَ» الأمرُ والمَنْظَرُ «كَرَاهة» فهو «كَرِيه» مثل «قَبُحَ، قباحةً» فهو «قبيح» وزناً ومعنًى و«كَرَاهية» ـ بالتخفيف ـ أيضاً و«كَرِهْتُهُ، أكرَهُهُ» ـ من باب «تعب» ـ «كُرْهاً» بضمّ ←

[مصادر المجرّد القياسيّة بحسب الأغلب]

فجميع الأبنية المشهورة أربعة وثلاثون، والكلّ[١] سماعيّ لا مجالَ للقياس فيها ﴿إلّا[٢]﴾ بحسب الأغلب وذلك ﴿أنّ الغالب في «فَعَلَ» ـ اللّازم ـ نحو: «رَكَع»[٣]﴾ أن يجيء مصدرُهُ ﴿على «ركوع»﴾.

﴿وفي المتعدّي نحو: «ضَرَبَ» على «ضَرْب»﴾.

﴿وفي الصّنائع ونحوها نحو: «كَتَبَ»﴾ و«عبر[٤] الرّؤيا» ﴿على «كتابة»﴾

⇐ الكاف وفتحها. ضدّ «أحبَبْتُهُ» فهو «مكروه» و«الكَرْه» ـ بالفتح ـ المشقّة وبالضمّ القهر، وقيل: بالفتح الإكراه وبالضمّ المشقّة. قال الزّجّاج: كلّ ما في القرآن من «الكُرْه» ـ بالضمّ ـ فالفتح فيه جائز إلّا قوله: ـ في سورة البقرة ـ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾.

[المصباح المنير: ٥٣١ـ٥٣٢]

(١) قال الأزهري: وأجاز النحويّون إدخال الألف واللّام على «بعض» و«كلّ» إلّا الأصمعيّ فإنّه امتنع من ذلك. وقال أبو حاتم: قُلْتُ للأصمعيّ: «رأيتُ في كلام ابن المقفّع «العلم كثير ولكن أخذ البعض خيرٌ من ترك الكلّ» فأنكره أشدّ الإنكار وقال: «كلّ» و«بعض» معرفتان فلا تدخلهُما الألف واللّام لأنّهما في نيّة الإضافة، ومن هنا قال أبو عليّ الفارسيّ: «بَعْض» و«كلّ» معرفتان لأنّهما في نيّة الإضافة، وقد نصبتِ العربُ عنهما الحال، فقالوا: «مررتُ بكلّ قائماً». [تهذيب اللغة ١: ٤٩٠]

(٢) هذا استثناء من قوله «كثيرة» فكأنّه قال المصدر من الثلاثي المجرّد سماعيّ لا ضبط له إلّا أنّ الغالب إلى آخرها....

(٣) من باب «منع، يمنع».

(٤) كلاهما من باب «نصر». قال الفيّومي: «كتب، كَتْباً» من باب «قتل» و«كِتْبَةً» ـ بالكسر ـ و«كِتاباً» والاسم «الكتابة» لأنّها صِناعة كـ«النّجارة» و«العِطارة». وقال: «عَبَرْتُ» النّهرَ «عَبْراً» من باب «قتل» و«عُبُوراً» قطعته إلى الجانب الآخر. و«المِعْبر» ـ بكسر الميم ـ ما يُعْبَر ⇐

و«عِبارة»[١].

﴿ وفي الاضطراب نحو: «خَفَقَ» على «خَفَقان»[٢] ﴾ تنبيهاً بالحركة[٣] فيها على الحركة في مسمّاها ولهذا لم يعلّ نحو: «الجولان».

و«المَوَتان» من باب حمل الشيء على نقيضه وهو «الحَيَوان».

﴿ وفي الأصوات نحو: «صَرَخَ»[٤] على «صُراخ» ﴾ ويقال: «بَكى[٥]، بُكاء» ـ بالمدّ ـ لأنّ الصّراخ يلزمه عادة، و«بُكًى» مقصوراً على القياس.

⇐ عليه من سفينةٍ أو قنطرةٍ و«عَبَرْتُ» الرُّؤْيا «عَبْراً» أيضاً و«عِبارةً» فَسَّرْتُها وبالتثقيل مبالغة وفي التنزيل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ﴾ وعَبَرْتُ السَّبيل بمعنى مررت. [المصباح: ٣٨٩، ٥٢٤]

(١) يقال: وهو حسن «العِبارة» أي البيان ـ بكسر العين ـ وحكى في «المحكم» فتحها أيضاً. [المصباح: ٣٩٠]

(٢) الفعل «خَفَقَ» القلبُ «يَخْفِقُ، خَفَقاناً» من باب «ضرب» أي اضطرب القلب اضطراباً.

(٣) قال ابن جنّي: وقال سيبويه ـ في المصادر التي جاءت على «الفَعَلان» ـ: إنّها تأتي للاضطراب والحركة، قال: فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. وقال: هذا موضع شريف لطيف وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحّته. [الخصائص ٢: ١٥٢]

(٤) الفعل من باب «نصر» نحو: «صَرَخَ، يَصْرُخُ، صُراخاً» فهو «صارخ» و«صريخ» إذا صاح. ويقال: «صرخ» فهو «صارخ» إذا استغاث و«استصرخته، فأَصْرَخَني» استغثتُ به، فأغاثني فهو «صريخ» أي مُغيث و«مُصْرِخ» على القياس.

(٥) الفعل «بكى، يبكي، بُكًى» و«بُكاءً» ـ بالقصر والمدّ ـ وقيل: القصر مع خروج الدّموع والمدّ على إرادة الصّوت وقد جمع عبدالله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ اللغتين فقال في مرثية سيّدالشهداء حمزة بن عبدالمطّلب عمّ النّبي صلّى الله عليه وآله:

بَكَتْ عيني وحقّ لها بُكاها ... وما يُغْني البكاءُ ولا العويلُ

[راجع: الكامل في اللغة والأدب ١: ١٧٠، والسيرة النبويّة، غزوة خندق، فإنّ البيت مطلع قصيدة أوردها ابن هشام صاحب «السيرة» في أخبار غزوة خندق ونُسبت إلى حسّان وكعب بن مالك أيضاً]

﴿ وقال الفرّاء[١]: إذا جاءك «فَعَلَ» ﴾ بفتح العين ﴿ ولم تسمع مصدره فاجعله «فَعْلاً» للحجاز[٢] و«فُعُولاً» لنَجْد ﴾ كأنّ أهل الحجاز يجرونه مجرى مَصدر المتعدّي من «فَعَلَ» وأهل نجد مجرى مصدر اللّازم منه.

﴿ ونحو: «هُدًى» و«قِرًى»[٣] ﴾ مفتوح العين، مضموم الفاء أو مكسورها

---

(١) هو أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلميّ الأسديّ بالوَلاء، المعروف بالفرّاء، إمام الكوفيّين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ومن كلام ثعلب: لولا الفرّاء ما كانت اللغة. ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ وانتقل إلى بغداد وسلّم إليه المأمون ابنيه للتعليم فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة عاد إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله يبرّهم ويصلهم. توفّي في طريق مكّة سنة ٢٠٧ هـ وكان مع تقدّمه في اللغة فقيهاً متكلّماً عالماً بأيّام العرب وأخبارها، عارفاً بالنّجوم والطبّ، شيعيّاً علويّاً يتستّر من بني العبّاس لعنهم الله. وقول صاحب الأعلام: «يميل إلى الاعتزال» إشارة إلى ذلك لأنّ النّوكى من علماء أهل الخلاف لا يفرّقون بين الشّيعة والمعتزلة على أنّ المعتزلة فرقة منهم.

وعُرف أبو الفرّاء «زياد» بالأقطع لأنّ يده قُطِعَتْ في معركة فخ سنة ١٦٩ هـ وقد شهدها مع الحسين بن عليّ بن الحسن في أيّام موسى الهادي لعنه الله. له من الكتب: «المقصور والممدود» و«معاني القرآن» و«المذكّر والمؤنّث» و«الأيّام واللّيالي» و«مشكل اللغة» و«الجمع والتثنية في القرآن» وغير ذلك. [الأعلام ٨: ١٤٥ـ١٤٦]

(٢) يعني قياس أهل «نَجْد» أن يقولوا في مصدرِ ما لم يُسْمَع مصدرُهُ من «فَعَلَ» ـ المفتوح العين ـ: «فُعُول» متعدّياً كان أو لازماً، وقياسُ الحجازيّين فيه «فَعْل» متعدّياً كان أو لا، هذا والمشهور أنّ مصدر المتعدّي «فَعْل» مطلقاً إذا لم يسمع، وأمّا مصدر اللّازم فـ«فُعُولٌ» من «فَعَلَ» ـ المفتوح العين و«فَعَل» من «فَعِلَ» ـ المكسور ـ و«فَعالة» من «فَعُلَ» لأنّه الأغلب في السّماع فيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب، صرّح بذلك المحقّق الرضي رضوان الله عليه.

[شرح الشافية ١: ١٥٧]

(٣) قال الرّضيّ: قالوا: ليس في المصادر ما هو على «فُعَل» إلّا «الهُدَى» و«السُّرَى» ولندرته ⇐

﴿ مختصّ ﴾ من باب «فعل» مفتوح العين ﴿ بالمنقوص، ونحو: «طَلَب» ﴾ مفتوح الفاء والعين ﴿ مختصّ ﴾ من «فعل» أيضاً ﴿ بِـ «يَفْعُل»[1] ﴾ مضموم العين ﴿ إلّا ﴾ مصدرين ﴿ نحو: «جَلَبَ الجُرْحِ» وَ«الْغَلَبَ» ﴾ فإنّ مضارعهما مكسور العين.

قال الجوهري[2]: «جَلَب الجُرْح، يجلِبُ» و«يجلُبُ» و«الجلبة»: جُلَيْدة تعلو الجرح عند البُرء. و«جلب الشّيء، يجلِبه» و«يجلُبُه، جَلْباً» و«جَلَباً».

فعلى هذا لا يحتاج إلى إضافة «الجلب» إلى الجرح لأنّ «الجَلَب» ـ بالمعنى الثاني ـ أيضاً جاء على «يَفْعِل» بكسر العين.

﴿ وَ ﴾ الغالب في ﴿ «فعل» ـ اللّازم ـ نحو: «فَرِحَ» ﴾ أن يجيء مصدره ﴿ على «فَرَح» ﴾ بفتح العين.

⇦ في المصدر يؤنّثها بنو أسد على توهّم أنّهما جمع «هُدْيَة» و«سُرْيَة» وإن لم تُسْمَعَا، لكثرة «فُعَل» في جمع «فُعْلَة». وأمّا «تُقًى» فقال الزجّاج: هو «فُعَل» والتاء بدل من الواو ـ كما في «تقوى» ـ. وقال المبرّد وزنه: «تُعَل» والفاء محذوف كما يحذف في الفعل فيقال في «اتّقى، يتّقي»: «تَقَى، يَتْقي» ولم يجئ «فِعَل» في مصدر «فَعَلَ» ـ المفتوح عينه ـ إلّا في المنقوص من نحو: «الشّرى» و«القِوَى» و«القِلَى» وهو أيضاً قليل.

[شرح الشافية ١: ١٥٧ ـ ١٥٨]

(١) يعني لم يجئ في باب «فَعَل» ـ المفتوح عينه ـ مصدرٌ على «فَعَل» ـ المفتوح العين ـ إلّا ومضارعه «يَفْعُلُ» ـ بالضمّ ـ سوى حرفين الأوّل: «جَلَبَ الجرحُ» أي أخذ في الالتئام، والثاني: «غَلَبَ، يَغْلِبُ» فإنّهما مكسور العين في المضارع ومع ذلك فقد جاء مصدرهما على وزن «فَعَل». وكذا حكم المضارع المفتوح العين إذ مضارع «فَعَلَ» ـ المفتوح ـ يكسر ويفتح.

(٢) أقول: وهذا نصّه: «جَلَبَ» الشَّيْءَ «يَجْلِبُهُ» و«يَجْلُبُه، جَلْباً» و«جَلَباً» و«جَلَبْتُ» الشَّيْءَ إلى نفسي و«اجتلبْتُهُ» بمعنًى. ثمّ قال: و«الجُلْبَةُ» جُلَيْدَة تعلو الجُرْحَ عند البُرْء، تقول منه: «جَلَبَ» الجُرْحُ «يَجْلِبُ» و«يَجْلُبُ» و«أجْلَبَ» الجُرْحُ مثله اهـ. [صحاح اللغة ١: ١٠٠]

﴿ والمتعدّي نحو: «جَهِل» على «جَهْلٍ» ﴾ بسكونها.

﴿ وفي الألوان والعيوب ﴾ والحلي ﴿ نحو: «سَمِرَ» وأَدِمَ ﴾ و«كَدِرَ» و«بَلِجَ» ﴿ على «سُمْرَة» و«أُدْمَةٍ» ﴾ و«كُدْرَةٍ» و«بُلْجَةٍ» وهي: نقاء ما بين الحاجبين.

﴿ و«فَعُلَ» نحو: «كَرُمَ» ﴾ يجيء مصدره ﴿ على «كَرامة» غالباً[1] و ﴾ على ﴿ عِظَمٍ ﴾ و﴿ كَرَم ﴾ بفتح العين وكسر الفاء أو فتحها ﴿ كثيراً[2] ﴾.

فهذا وجه ضبط مصادر الثلاثي المجرّد بحسب الإمكان.

[مصادر غير المجرّد القياسيّة]

﴿ والمزيد فيه[3] ﴾ وهي: الأبنية الخمسة والعشرون ﴿ والرباعي ﴾ ـ مجرّداً أو مزيداً فيه ـ ﴿ قياس[4] ﴾ كلّها.

---

(١) وقيل: الأغلب فيه ثلاثة: «فَعال» كـ«جَمال» و«فَعالة» كـ«كَرامة» و«فُعْل» كـ«حُسْن» والباقي يحفظ حفظاً.

(٢) أي الأغلب والأكثر في مصدر «فَعُلَ» بالضمّ «فعالة» والكثير على «فِعَل» نحو: «عِظَم» أو «فَعَل» نحو: «كَرَم» وغيرها نادر، وبيانه أنّ الأشياء الواقعة على ثلاثة مراتب: غالب وكثير ونادر، والكثير مرتبة متوسّطة بين الغالب والنادر، ومثّلوا ذلك بالصحّة والمرض والجذام، فإنّ الصحّة غالبة والمرض المطلق كثير وليس بغالب والجذام نادر.

(٣) لمّا فرغ عن ذكر القسم الأوّل من المصادر وهو السماعيّ شرع في القسم الثاني وهو القياسيّ وقدّم السماعيّ لأنّه إنّما كان في الثلاثي المجرّد وهو أصل بالنسبة إلى غيره فتقديم السماعيّ على القياسيّ متطفّل على الثلاثي الذي هو أصل لغيره والأصل مقدّم على الفرع بلا خلاف.

(٤) والظّاهر أنّه أراد بالقياس القياسَ المختصّ بكلّ باب، فإنّ لكلّ باب قياساً خاصّاً لا يشاركه فيه غيره، وذكر المصنّف منها ما جاء غير قياسيّ أو جرى فيه تغيير وترك الباقي ←

﴿فـنحو: «أكْـرَمَ» عـلى «إكْـرَامٍ»[١] ونـحو: «كَـرَّمَ» عـلى «تَكْـرِيم»[٢]

⇐ وقدّم باب «الإفعال» ـ وإن كان مصدره قياسيّاً ـ تنبيهاً به على كيفيّة القياس وخصّه بالذكر لأنّه أوّل أبواب المنشعّبة عن الثلاثي ولما في مصدره تغيير في الأجوف نحو: «إقامة».

ثمّ اعلم أنّ من العلماء من يجعل المصدر «هو الدالّ على الفعل الذي هو الحدث» وأكثر المتقدّمين على هذا فليس عندهم مصدر واسم مصدر بل كلّما دلّ على الحدث فهو مصدر، والمتأخّرون على الفرق بين المصدر واسم المصدر، وأحسن ما يفرق به بينهما ما قاله ابن مالك في «التّسهيل» حيث عرّف اسم المصدر بقوله: «هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً، دون عوض من بعض ما في فعله» اهـ.

ومدار الفرق بينهما على أنّ الاسم الدالّ على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظاً أو تقديراً أو بالتعويض فهو مصدر سواء أزادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفَه حروفَه، وإلّا فهو اسم مصدر. فمثال المصدر «التوضّؤ» و«القتال» بالنسبة لـ«قاتل» و«عدة» بالنسبة لـ«وعد» و«الإعلام» بالنسبة لـ«أعلم» ومثال اسم المصدر «الغسل» بالنسبة إلى «اغتسل» و«العطاء» بالنسبة لـ«أعطى» و«الكلام» بالنسبة لـ«كلّم».

[شرح التسهيل ٢: ١١٩، الأشباه والنظائر ٢: ٢٢٧]

(١) قال الفيّوميّ: وأمّا المصادر من «أفعل» فتأتي على «إفْعال» ـ بكسر الهمزة ـ فَرْقاً بين المصدر والجمع نحو: «أكرم، إكراماً» و«أعلم، إعلاماً» وإذا أردت الواحدة من هذه المصادر أدْخلتَ الهاءَ وقلت: «إدْخالَة» و«إخراجَة» و«إكرامَة» وكذلك في الخماسيّ والسُّداسيّ كما يقال في الثّلاثيّ: «قَعْدَة» و«ضَرْبَة» اهـ.

أقول: ولم يعكسوا بأن يعطوا الفتحة للمصدر، والكسرة للجمع تعادلاً بينهما لأنّ الجمع ثقيل فيناسبه الفتح. [المصباح: ٦٩٣]

(٢) وإذا أردت المرّة منه تقول: «تكريمة» بإلحاق التاء، ومنه قولهم: «تحريمة» و«تكبيرة». قال المعرّي يرثي والد الرّضيّ والمرتضى:

تكبيرتان حيال قبرك للفتى ... محسوبتان بعمرةٍ وطوافِ

فالكلمات المذكورة أصلها «التفعيل» وزيدت التاء للوحدة والدليل على ذلك قول ⇐

و«تَكْرِمَة»[1] .....

⇐ حصين الشّاعر:

اذهب إليك فـإنّ ودّك طـالق منّي وليس طلاقَ ذات البين

فـإذا أرعـويت فـإنّها تـطليقة وتـقيم وُدَّك لي عـلى ثـنتين

وبهذا يظهر صحّة قول العروضيّ لكلّ واحد من الأركان «تفعيلة» بتاء الواحدة.

[سقط الزند: ٢٥٤، العقد الفريد ٥: ٢٩٧]

(١) أقول: «التّفعيل» مصدر «فعّل» القياسيّ المطّرد في غير المهموز اللّام والنّاقص واللفيف نحو: «تكريم» و«تقويم» و«توحيد» و«تبرير» في مصادر «كرّم» ـ الصّحيح ـ و«قوّم» ـ الأجوف ـ و«وحّد» ـ المثال ـ و«برّر» ـ المضاعف ـ.

والمصدر القياسيّ المطّرد في ما سوى الأربع ـ الصحيح والأجوف والمثال والمضاعف ـ «التفعلة» لا غيرها، وهي ـ أي «التفعلة» ـ فيها ـ أي في الأربع ـ سماعيّ لا قياسيّ، قال الرّضيّ: «تفعيل» في غير النّاقص مطّرد، قياسيّ، و«تفعلة» كثيرة لكنّها مسموعة اهـ والأمثلة نحو: «تخطئة» و«تهنئة» و«تعزية» و«توصية» و«تسوية» في مصادر «خطّأ» و«هنّأ» ـ المهموز اللّام ـ و«عزّى» ـ النّاقص ـ و«وصّى» و«سوّى» ـ اللفيف مفروقاً ومقروناً ـ.

قال الرّضيّ: وظاهر كلام سيبويه أنّ «تفعلة» لازم في المهموز اللّام كما في النّاقص فلا يقال: «تخطيئاً و«تهنيئاً» قال: وأمّا إذا كان لام الكلمة حرف علّة فإنّه على «تفعلة» لا غير، وذلك بحذف الياء الأُولى وإبدال الهاء منها، لاستثقال الياء المشدّدة، ثمّ قال: وإنّما قلنا: إنّ المحذوف ياء «التفعيل» قياساً على «تكرمة» لأنّه لم يحذف فيها شيء من الأُصول ولأنّها مدّة لا تتحرّك، فلمّا رأينا الياء في نحو: «تعزية» متحرّكة، عرفنا أنّ المحذوف هو المدّة، فلو حذفت الثّانية لزم تحريك المدّة لأجل تاء التأنيث اهـ.

فالتاء في «التفعلة» عوض عن الياء الزّائدة في «التّفعيل» كما صرّح بذلك المحقّق الرّضي ـ رضي الله عنه ـ.

فإن قيل: ما تقول في «التفعيلة» ـ باجتماع الياء والتاء ـ كما في عبارة الفقهاء «تكبيرة

⇐

وجاء «كِذّاب»[1] و«كِذاب» ﴾ بكسر الفاء وتثقيل العين أو تخفيفها.

﴿ والتزموا الحذف والتعويض في نحو: «تَعْزِيَة» و«إجازة» و«استجازة»[2] ﴾

⇐ الإحرام» و«التحريمة» وكقول العروضيّين حيث يعبّرون عن كلّ واحدٍ من الأركان العروضيّة العشرة بـ«التفعيلة» وعن جميعها بـ«التفاعيل» فيقولون «تفعيلة»: «فعولن» ـ مثلاً ـ فلو كان التّاء عوضاً عن الياء ـ كما تقولون ـ لَمَا اجتمعا، إذ العوض والمعوّض عنه لا يجتمعان كما لا يخفى؟

والجواب: أنّ التّاء في «التفعيلة» ـ عند العروضيّ ـ و«التكبيرة» ـ عند الفقيه ـ ليست تاء العوض وإنّما هو تاء زائدة للوحدة ـ كما قدّمنا ـ فـ«التكبيرة» بمعنى تكبير واحد و«التفعيلة» بمعنى تفعيل واحد، وإنّما يجمعون بين الياء وتاء الوحدة إذا أرادوا الوحدة دون الجنس، ولا يجمعون بين الياء وتاء العوض أبداً فافهم واغتنم ذلك.

[شرح الشافية ١: ١٦٤ ـ ١٦٥]

(١) هذا المصدر غير مطّرد «كالتفعيل» لكنّه قياسيّ. قال سيبويه: أصل «تفعيل»: «فِعَّال» جعلوا التاء في أوّله عوضاً من الحرف الزائد وجعلوا الياء بمنزلة ألف «الإفعال» فغيّروا آخره كما غيّروا أوّله اهـ. فإنّ التغيير مُجرًى على التغيير ولم يجئ «فعّال» في غير المصدر إلّا مبدلاً من أوّل مضعّفه ياء نحو: «قيراط» و«دينار» و«ديوان» وأمّا المصدر فلم يبدل فيه ليكون كالفعل، و«فِعّال» في مصدر «فعّل» و«فيعال» و«فِعال» في «فاعل» و«تفعّال» في «تفعّل» وإن كانت قياساً لكنّها صارت مسموعةً لا يقاس على ما جاء منها.

[الكتاب سيبويه ٢: ٢٩٠]

(٢) أصل «إجازة» و«استجازة»: «إجواز» و«استجواز» أعلّ المصدر بإعلال الفعل فقلبت العين ألفاً، فاجتمع ألِفان، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه، لكونها زائدة، وحذفت الأُولى عند الأخفش والفرّاء، لأنّ الأوّل يحذف للساكنين إذا كان مدّاً كما في «قُلْ» و«بِعْ».

وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضاً نحو: «أقام، إقاماً» و«استجاز، استجازاً» استدلالاً بقوله تعالى: ﴿إِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ وخصّ الفرّاء ذلك بحال الإضافة ليكون المضاف إليه قائماً مقام الهاء، قال الرضيّ: وهو أولى، لأنّ السّماع لم يثبت إلّا مع الإضافة ولم يجوّز سيبويه ⇐

من منقوص «باب التفعيل» وأجوف «بابي الإفعال والاستفعال».

وذلك أنّ أصل «تعزية» ـ على ما قيل ـ «تَعْزِيْي» حذفوا إحدى اليائين تخفيفاً وعوّضوا عنها التاء.

⇐ حذف التاء من نحو: «التعزية» على حالٍ كما جوّز في «اقام الصلاة» إذ لم يسمع.

قالوا: تحذف التاء عند الإضافة من ثلاث كلمات: «إقام الصَّلاة» والأصل: «إقامة الصَّلاة» و«أبو عذرها» والأصل: «أبو عذرتها» و«ليت شعري» والأصل: «ليت شعرتي» وجمعها بعضهم في بيتين:

ثلاثة تحذف تاناتها ... مضافةً عند جميع النُّحاة

منها اذا قيل: «أبو عُذْرِها» ... و«ليت شعري» و«إقام الصّلاة»

وروى سيّدنا الأُستاذ في كتاب «المرآة» عن الشيخ عبدالجواد الأديب النيسابوريّ أنّه زاد على تلك كلمتين فصارت خمساً، جمعها بقوله:

وما تاؤها محذوفة عند أمنها ... من اللبس ـ خمسٌ وَهْي ـ يا نادرَ العصر ـ

«إقام الصلاة» ثمّ «ميسرة» كذا ... «أبو عذرها» يا «ليت شعري» «عد الأمر»

وقد تقدّمت الثّلاثة والباقيتان «مَيْسَرَة» فإنّه يقال عند الإضافة: «ميسره» وقد قرئ بحذف التاء: ﴿فَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسُرَةٍ﴾.

و«عِد الأمر» في قول فضل بن العبّاس اللهبي ـ رضوان الله عليه ـ:

إنّ الخليط أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوْا ... وأخلفوكَ «عِدَ الأمر» الذي وَعَدُوْا

أي «عدة الأمر».

ويظهر عن الفرّاء أنّه زاد كلمة سادسةً تحذف تاؤها عند الإضافة وهو لفظة «الغلبة» ـ المصدر الثلاثي ـ قال في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾: يجوز أن يكون في الأصل: «من بعد غلبتهم» فحذف التاء كما في قوله:

إنّ الخليط أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوْا ... وأخلفوكَ عِدَ الأمر الذي وَعَدُوْا

أي كان الأصل «عدة الأمر» فحذف التاء عند الإضافة. [شرح الشافية ١: ١٥٨، ١٦٥، المحتسب ١: ١٤٤]

والأصوب أن يقال: إنّه على وزن «تفعلة» مثل «تكرمة» من غير حذف وتعويض.

وأصل «إجازة»: «إجوازٌ»، قلبوا الواو ألفاً كما في «أجاز» وحذفوها لالتقاء الساكنين، وعوّضوا عنها التاء، وكذا في «الاستجازة» فوزنهما: «إفالَة» و«اسْتِفَالَة» فاعلم.

ويجوز ترك التّعويض في «الإفعال» عند الإضافة كقوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿وَإِقَامِ الصَّلاَةِ﴾[1] لنيابة المضاف إليه مناب التاء ولم يجوّزوا ذلك في «الاستفعال» لطول الكلام حينئذٍ لو جعل المضاف إليه نائباً عن التاء.

وربّما يجيئان من غير تعويض ولا إضافة مثل: «أَرْوَحَ اللَّحْمُ، إرْواحاً»[2] ـ إذا تغيّرت ريحه ـ وقال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[3] أي «غلب» ومصدره: «اسْتِحْواذاً».

قال أبو زيد[4]: هذا الباب كلّه يجوز أن يتكلّم به على الأصل كقول العرب: «اسْتَصَابَ» و«اسْتَصْوَبَ» و«اسْتَجَابَ» و«اسْتَجْوَبَ».

---

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) يعني أنّه لم يعلّ المصدر في كلمتين وهما: «الإرْواح» في مصدر «أروح» و«الاستحواذ» مصدر «استحوذ» لأنّ إعلال المصدر تابع لإعلال الفعل ودائر مداره وجوداً وعدماً، أمّا وجوداً ففي «عِدَة» مصدر «يعد» أعلّ المصدر بإعلال المضارع، وأمّا عدماً ففي «قواماً» و«قاوم» وكذا أخواتهما. فلم يعلّ المصدر بأن تنقلب الواو ألفاً ثمّ يحذف الألف حتّى يؤتى بالتاء عوضاً عنه، وإذا انتُفِي التعويض، انتُفِيَت الإضافة لأنّ التاء يحذف عند الإضافة إذا كان عوضاً عن ألف المحذوفة بالتقاء الساكنين وإذا لم يعوّض لا يكون حتّى يحذف فالحذف فرع التعويض ومتطفّل عليه كما أنّ التعويض متطفّل على الإعلال وهذا معنى قوله: «من غير تعويض ولا إضافة». (٣) المجادلة: ١٩.

(٤) راجع: «النوادر»: ١٤٥ ـ ١٩١ ـ ١٩٢ ـ ١٩٣ وقال في صحيفة ١٩٢: «إنّهم تكلّموا بها على الأصل».

﴿ ونحو: «ضارَب» على «مُضَاربة» و«ضِراب»[١] ﴾ قياساً، وأمّا فِعَّال بالتّثقيل فشاذّ نحو: «ضِرَّاب»، ﴿ و ﴾ قد جاء: «مارَيْتُهُ ﴿ مِرَاءً» وهو شاذٌّ[٢] ﴾ وجاء «قِيتَالٌ».

﴿ ونحو: «تَكَرَّمَ» على «تَكَرُّمٍ» ﴾ بضمّ ما قبل الآخر.

﴿ وجاء «تِمِلّاق» ﴾، قال الشاعر:

٧ـ ثلاثةُ أحبابٍ فَحُبُّ علاقةٍ وحُبَّ تِمِلّاقٍ وحبٌّ هو القتل[٣]

و«التَّملّاق» هو التودُّد والتلطّف.

ونحو: «تضارَبَ» على «تَضَارُبٍ».

---

(١) قال الرّضيّ: ولا يجيء «فِعال» فيما فاؤه باء للاستثقال فلا يقال: «يِسار» في «ياسَرَ» و«فِعَال» ـ في «فاعَلَ» ـ مقصور «فيعال» والياء في مكان ألف «فاعل». [شرح الشافية ١: ١٦٦]

(٢) يعني بالتشديد والقياس «مِراء» بالتخفيف، وإنّما زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً؟ لأنّ الأسماء أخفّ من الأفعال وأحمل للأثقال. [شرح الشافية ١: ١٦٦ـ١٦٧]

(٣) أورده الجوهري في الصحاح غير معزوّ إلى أحد فقال في مادّة «ملق»: ويقال: «تملّقه» و«تملّق له تَمَلُّقاً» و«تِمِلّاقاً» أي تودّدَ إليه وتلطّف له. قال الشاعر:

ثلاثةُ أحباب فحبُّ عِلاقةٍ وحُبُّ تِمِلّاقٍ وحُبٌّ هو القتل

قال ابن يعيش: أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي، ويروى: «فحبُّ عِلاقة» ـ بالتنوين وبغير تنوين والإضافة في الموضعين ـ يريد أنّه قد جمع أنواع المحبّة «حبّ علاقة» وهو أصفى المودّة، «وحبّ تملّاق» وهو التودّد، و«حبّ هو القتل» يريد الغلوّ في ذلك اهـ.

والبيت من البحر الطّويل على العروض المقبوضة «مَفَاعِلُنْ» مع الضّرب الأوّل التّامّ «مَفَاعِي لُنْ».

قال سيبويه: وأمّا مصدر «تفعّلتُ» فإنّه «التفعّل» جاؤوا فيه بجميع ما جاء في «تفعّل» وضمّوا العين لأنّه ليس في الكلام اسم على «تفعّل» اهـ. وقال: وأمّا «تفاعَلْتُ» فالمصدر «التّفاعُل» وضمّوا العين؟ لئلّا يُشبه الجمع، ولم يفتحوا لأنّه ليس في الكلام «تفاعَل» في الأسماء اهـ باختصار. [الصحاح ٤: ١٥٥٦، الكتاب ٢: ٢٩١، شرح المفصّل ٦: ٤٨ـ٤٩]

والنّاقص من «تفعّل» و«تفاعل» تنقلب ضمّة العين في مصدرهما كسرة نحو: «تَمَنّى، تَمَنِّياً» و«تحامَى، تحامِياً» وسوف يجيء سببه في «الإعلال».

﴿ والباقي ﴾ من الخمسة والعشرين ورود مصادرها ﴿ واضحٌ ﴾ فإنّ الملحق بـ«تَدَحْرَجَ» كلّها بضمّ ما قبل الآخر من ماضيه كـ«التَّفَعْلُل» و«التَّفَوعُل» و«التَّفَيعُل» و«التَّفَعْوُل» و«التَّمَفْعُل» كما قلنا في: «التّفاعل» و«التّفعّل» مثل: «التَّجَلْبُب» و«التَّجَوْرُب» و«التَّشَيْطُن» و«التَّرَهْوُك» و«التَّمَسْكُن».

والملحق بـ«دَحْرَجَ» على مثال ماضيه بزيادة تاء التأنيث كـ«الفَعْلَلَةِ» و«الفَوْعَلَةِ» و«الفَيْعَلَةِ» و«الفَعْوَلَةِ» و«الفَعْنَلَةِ» و«الفَعْيَلَةِ» و«الفَعْلاة» مثل: «الشَّمْلَلَةِ» و«الحَوْقَلَةِ» و«البَيْطَرَةِ» و«الجَهْوَرَةِ» و«القَلْنَسَةِ» و«الشَّرْيَقَةِ» و«القَلْساةِ».

والملحق بـ«أحْرَنْجَمَ» وكذا ما بقي من غير الملحق يزاد قبل آخر ماضيه ألف، ويكسر ما بعد أوّل ساكن منه من غير تغيير آخر إلّا في «افْعَنْلَى» فإنّ الألف تصير همزة، وفي «افْعَوْعَلَ» فإنّ الواو تنقلب ياء، وفي «إفْعَالَّ» فإنّ الألف تصير ياء، فيقال: «إفْعِنْلال» و«إفْعِنْلاء» و«انْفِعَال» و«افْتِعَال» و«اسْتِفْعَال» و«افْعِيلالّ» و«افْعِلاَل» و«افْعِيعالّ» و«افْعِوَّال» كـ«الاقْعِنْسَاس» و«الاسْلِنْقَاء» و«الانْطِلاق» و«الاقْتِدَار» و«الاسْتِخْرَاج» و«الاشْهِيْبَابِ» و«الاشْهِبَاب» و«الاِغْدِيْدَانِ» و«الإعْلِوَّاط».

[مصدر المبالغة]

﴿و﴾ أمّا المصدر على وزن «التَّفْعَال» و«الفِعِّيْلَى» ﴿نحو: «التَّرْدَاد» و«التَّجْوَال» و«الحِثِّيْثَى» و«الزِّمِّيَّا»﴾ فإنّما هو ﴿للتّكثير﴾ والمبالغة[1] في مصدره الأصليّ وهو: «الردّ» و«الجَوَلان» و«الحثّ» و«الرّمي» وهو كثير الاستعمال ـ سماعيّاً ـ يكاد يكون قياسيّاً[2]، وأمّا «التِّفْعَال» ـ بالكسر ـ فشاذّ نحو: «التِّبْيَان» و«التِّلْقَاء» ولم يجئ غيرهما[3].

---

(١) يعني أنّك إذا قصَدْتَ المبالغة في المصدر الثلاثي بنيته على «التَّفْعَال» وهذا قول سيبويه نحو: «التَّهْذَار» في «الهذر الكثير» و«التَّلْعَاب» و«التَّرْداد» وهو مع كثرته ليس بقياس مطّرد. وقال الكوفيّون: إنّ «التَّفْعال» أصله «التَّفْعيل» الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفاً فأصل «التّكرار»: «التّكرير» ويرجّح قول سيبويه بأنّهم قالوا: «التّلعاب» ولم يجئ «التّلْعِيب» ولهم أن يقولوا: إنّ ذلك ممّا رفض أصله.

وأمّا «التّبيان» فليس بناء مبالغة وإلّا انفتح تاؤه بل هو اسم أُقيم مقام مصدر «بيّن» كما أُقيم «عَطاء» موضع «إعطاء» في قولهم: «أعطى، عَطاءً».

(٢) قال الرّضيّ: وأمّا «الفِعِّيْلَى» فليس أيضاً قياسيّاً. [شرح الشافية ١: ١٦٨]

(٣) ولم يجئ «تِفْعال» ـ بكسر التّاء إلّا ستّة عشر اسماً: اثنان بمعنى المصدر وهما: «التّبيان» و«التّلقاء» ويقولون: «مرّ «بِهْواء» من الليل» أي قطعة و«تِبْراك» و«تِعْشار» و«تِزْباع» مواضع، و«تِمْساح» معروف و«تِلْفاق» ثوبان يُلْفَقان و«تِلْقام» سريع اللقم، و«تِمثال» و«تجفاف» معروفان «وتِمْراد» بيت الحَمام وناقة «تِضْراب» و«تِلْعاب» كثير اللعب و«تِقْصار» القلادة و«تِنْبال» القصير.

وقد جمعها الشاعر في قوله من الهزج وقد زاد ركناً على أركانه في أصل الدائرة إذ أصله في الدائرة مشتمل على ستّة أركان لكلّ مصراع ثلاثة أركان:

مفاعي لن مفاعي لن مفاعي لن ... مفاعي لن مفاعي لن مفاعي لُنْ.

←

[مصدر الثلاثي المجرّد الميمي]

﴿ ويجيء المصدر[1] من الثّلاثي المجرّد أيضاً على مَفْعَل ﴾ ـ بفتح العين ـ ﴿ قياساً مطّرداً[2] ﴾ وإن لم يسمع ﴿ كـ «مَقْتَل» و«مَضْرَب» ﴾.

⇐ وكلّ مصراع القطعة مشتمل على الركن المذكور أربع مرّات، هكذا:

مفاعي لن مفاعي لن مفاعي لن مفاعي لن

مفاعي لن، مفاعي لن، مفاعي لن، مفاعي لن

ولقد راجعت شيخنا أبا ليلى العطّار في ذلك فضعّفه ولم يُغَلِّطْهُ:

وما بالكسر جَا* من وزنِ تِفْعالٍ فتِلْقَاءُ وتِبْيانٌ وتِبْرَاكٌ وتِغْشَارٌ وتِهْوَاءُ

وتِسْرِباعٌ وتِسْلَاقٌ وتِلقامٌ وتِمثالٌ وتِجفافٌ وتِمْرادٌ وتِضْرابٌ وتِمْساءُ**

وتِلعابٌ وتِقصارٌ وتِنبالٌ سوى التِبيا ن والتِلْقاءِ فاعْلَمْ أنّها بالأشرِ أسماءُ

* [أصله «جاء» حذف لام الفعل ضرورة]

** [أصله «تمساح» فإبدال الهمزة من الحاء ضرورة] [شرح الشافية ١: ١٦٧]

(١) أي المصدر الميميّ وهو الذي أوّله حرف الميم.

(٢) اعلم أنّه إذا كان الفعل الثّلاثيّ على وزن «فعَل، يفعِل» نحو: «ضرَب، يضرِبُ» وهو سالم فالمَفْعَل منه ـ بالفتح ـ مصدر وبالكسر اسم زمانٍ ومكانٍ، والكسر إمّا للفرق وإمّا لأنّ المضارع مكسور فأُجري عليه الاسم وشذّ من ذلك «المرجع» فجاء المصدر بالكسر، وكذا نحو: «المعذرة» و«المغفرة» و«المعرفة».

وإن كان الفعل مضاعفاً فالقياس في المصدر الفتح وأجاز الفيّومي الفتح والكسر معاً نحو: «فَرّ، مَفَرّاً».

وإن كان معتلّ الفاء بالواو فالمفعل ـ بالكسر ـ للمصدر والمكان والزّمان لازماً كان أو متعدّياً نحو: «وعد، مَوْعِداً» و«هذا موعِده».

وإن كان معتلّ العين بالياء فالمصدر مفتوح والاسم مكسور كالصحيح نحو: «مال، ⇐

. . . . . .

⇐ مَمَالاً» و«هذا مميله» هذا هو الأكثر وقد يوضع كلّ واحد موضع الآخر، قال ابن السكّيت: ولو فتحا جميعاً في الاسم والمصدر أو كَسِرا معاً فيهما لجاز لقول العرب: «المعاش» و«المعيش». وأجاز ابن القوطية أيضاً الفتح والكسر فيهما.

وإن كان معتلّ اللّام بالياء فالمفعَل ـ بالفتح ـ للمصدر والاسم أيضاً. قال ابن السرّاج: ولم يأت مَفْعِل ـ بالكسر ـ إلّا مع الهاء نحو: «المعصية» ونحوها وهي شاذّة.

وإن كان على فَعَلَ بالفتح والمضارع، مضموم أو مفتوح، صحيحاً كان أو غيره فالمفعَل ـ بالفتح ـ مطلقاً. قال ابن السرّاج: لأنّه يجري على المضارع وكان المصدر يفتح مع المكسور فأن يُفْتح مع المفتوح والمضموم أولى، ولم يقولوا: «مَفْعُل» ـ بالضمّ ـ طلباً للتخفيف لأنّ الفتح أخفّ الحركات، وجاءت لفظ: «الموضِع» بالكسر والفتح للتخفيف. وشذّ من ذلك أحرف فجاءت بالكسر والفتح نحو: «المسجد» و«المرفق» و«المنبت» و«المحشر» و«المنسك» و«المشرق» و«المغرب» و«المطلع» و«المَسْقِط» و«المسكن» و«المظنّة» و«المجمع».

قال الأزهري: وآثرتِ العربُ الفتح في هذا الباب تخفيفاً إلّا أحرفاً جعلوا الكسرة علامة الاسم والفتح علامة المصدر والعرب تضع الأسماء موضع المصادر.

وإن كان على «فعِل» ـ بالكسر ـ سالمَ الفاء فـ«المَفْعل» للمصدر والاسم ـ بالفتح ـ نحو: «طمِع مطمَعاً» وفي التنزيل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ﴾ و﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ﴾ وشذّ من ذلك «المَكْبِر» بمعنى «الكِبَر» و«المَحْمِد» بمعنى «الحمد» فكُسِرا.

وإن كان معتلّ الفاء بالواو فإن سقطت في المضارع نحو: «يقع» و«يهب» فالمفعِل مكسور مطلقاً، وإن ثبتت نحو: «يوجل» و«يوجع» فبعضهم يقول: جَرَى مَجْرَى الصحيح فيفتح المصدر ويكسر المكان والزمان، وبعضهم يكسر مطلقاً.

وإن كان «فَعُلَ» ـ بالضمّ ـ فالمفعَل بالفتح للمصدر والاسم أيضاً تقول: «شَرُفَ، مَشْرَفاً». قال ابن عصفور: وينقاس المفعل اسم مصدر وزمان ومكانٍ من كلّ ثلاثيّ صحيح مضارعه غير مكسور اهـ فشمل المضموم والمفتوح.

⇐

و«مَرْجِع» ـ بالكسر ـ شاذّ إلّا فيما فاؤه ـ فقط ـ واو، كـ«المَوْضِع» فإنّه بكسر العين في الأكثر، والفتح لغة سمعها الفرّاء.

والمصدرالميمي لم يجئ على «مفعل» ـ بضمّ العين ـ ﴿ وأمّا «مَكْرُم» و«مَعُون» ـ ولا غيرُهما[1] ﴾ ثابتاً ـ ﴿ فنادران حتّى جعلهما الفرّاء جمعاً لِـ«مَكْرُمَة» واحدة «المكارم» ﴾ وَ«مَعُونة» ﴾ بمعنى «الإعانة».

وما جاء في بعض القِراءات[2] ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسُرِهِ ﴾ ـ بالإضافة ـ أي إلى سَعَتِهِ وغِنَاه، ومثل ما يقال: إنّه جاء «مهلك» بمعنى «الهلاك» و«مألُك» للرسالة ـ بضمّ اللّام فيهما ـ غير فصيح، ولا صحيح عند الأكثرين، فهذه حال المصدر الميمي القياسي في الثلاثي.

⇐ قال الرَضي: قوله: «قياساً مطّرداً» ليس على إطلاقه، لأنّ المثال الواويّ منه بكسر العين كـ«الموعد» و«الموجل» مصدراً كان أو زماناً أو مكاناً، بلى إن كان المثال مُعتلّ اللّام كان بالفتح كـ«المَوْلَى» مصدراً كان أو غيره، وقد يجيء في الناقص «المفعِل» مصدراً بشرط التاء كالمعصية والمَحْمية، وجاء في الأجوف المعيشة. قال: وقد جاء بالفتح والكسر «محمدة» و«مذمّة» و«مَعْجِز» و«معجزة» و«مظلمة» و«معتبة» و«محسبة» و«عِلْق مَضِنّة» وبالضمّ والكسر: «المعذرة» وبالفتح والضمّ «الميسرة» وبالتثليث: «مهلك» و«مهلكة» و«مقدرة» و«مأدبة» وجاء بالكسر وحده: «المكبِر» و«الميسر» و«المحيض» و«المقيل» و«المرجع» و«المجيء» و«المبيت» و«المشيب» و«المعيب» و«المزيد» و«المصير» و«المسير» و«المعرفة» و«المغفرة» و«المأوية» و«المعصية» و«المعيشة».

(١) مبتدأ محذوف الخبر «أي لا غيرهما ثابتاً» ـ كما في الشرح ـ ثمّ إن جعله المصدر الميميّ قياسيّاً مع ذكر «مدخل» وغيره في السّماعي موضع تأمّل.

(٢) قال ابن جنّي: هذه القرائة قرائة مجاهد. قال: هو من باب «معون» و«مكرم» ـ بضمّ العين ـ وقيل: هو على حذف الهاء. قال الأخفش: هو غير جائز لأنّه ليس في الكلام «مَفْعُل» ـ بضمّ العين ـ بغير الهاء، أمّا «مكرم» و«مَعُون» فهما جمعا «مكرُمة» و«معونة».

[المحتسب ١: ١٤٤]

[مصدر غير الثلاثي المجرّد الميمي]

﴿ ومِن غَيْرِهِ ﴾ سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعيّاً مجرّداً أو مزيداً فيه، يجيء المصدر الميمي ﴿ على زنة المفعول ﴾ من ذلك الباب ﴿ كـ «مُـخْرَج» ﴾ بـمعنى «الإخراج» ﴿ وَ«مُسْتَخْرَج» ﴾ بمعنى «الاستخراج» و«مُدَحْرَج» بمعنى «الدَّحْرَجَةِ» و«مُحْرَنْجَم» بمعنى «الاحْرِنْجام» ﴿ وكذا الباقي ﴾.

[مصادر الثلاثيّة الواردة على وزن المفعول]

﴿ وأمّا ماجاء ﴾ من المصادرالميميّة في الثلاثي ﴿ على «مفعول» كـ «الميسور» و«المَعْسُور» ﴾ بمعنى «اليُسْرِ» و«العُسْرِ» من «يَسُر» و«عَسُر» ـ بـالضمّ ـ «يَـيْسُرُ» و«يَعْسُرُ» ﴿ وَ«الْمَجْلُود» ﴾ بمعنى «الجلادة» ﴿ وَ«المَفْتُون» ﴾ بمعنى «الفتنة» قال الله تعالى: ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[1] أي «الجنون» ـ وذلك إذا لم يجعل الباء زائدة[2] ـ ﴿ فَـ «قَليل»[3] ﴾.

---

(١) القلم: ٦.

(٢) توضيح ذلك أنّ في الآية ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّ الباء زائدة و«أيّ» مبتدأ و«المفتون» اسم مفعول بمعنى «المجنون» خبر المبتدأ.

والثاني: أنّ الباء أصليّة بمعنى «في» والجارّ والمجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدّم و«المفتون» اسم مفعول أيضاً بمعنى «المجنون» مبتدأ مؤخّر.

والثالث: أنّ الباء للمصاحبة والجارّ والمجرور خبر مقدم و«المفتون» مصدر بمعنى «الجنون» مبتدأ مؤخّر، والمعنى: الفتنة مصاحِبة لأيّ الفريقين من المسلمين والكفّار. [راجع: مغني اللبيب ١: ١٤٨]

(٣) وأنكر سيبويه مجيء المصدر على وزن المفعول كما نقله عنه الرّضي.

⇐

[مصادر الثلاثيّة الواردة على وزن الفاعل]

﴿و﴾ من المصادر الثلاثيّة الواردة على أوزان الصفات ما جاء على ﴿«فَاعِلَة»﴾ كـ ﴿«العَافِيَة»﴾ مصدر «عافاه الله» ﴿وَ«العَاقِبَة»﴾ مصدر «عَقَبَ فلان مكان أبيه» ﴿و«الباقية»﴾ نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾[1] أي بقاء ﴿وَ«الكاذِبَة»﴾ نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[2] أي كَذِبٌ ﴿أقلّ[3]﴾ ممّا جاء على وزن «المفعول».

[مصدر الرباعي المجرّد الغالب وغير الغالب]

﴿ونحو: «دَحْرَجَ»﴾ أعني الرباعي المجرّد، يجيء مصدره قياساً ﴿على «دَحْرَجَةٍ»[4]﴾ غالباً ﴿و﴾ على ﴿دِحْرَاج﴾ أيضاً ﴿بالكسر، ونحو: «زَلْزَلَ»﴾

⇐ ثمّ اعلم أنّ المشهور عدم اشتقاق الفعل من المصدر الميميّ إلّا أنّ الشّهيد الثّاني ـ رحمه الله ـ ذكر في مبحث «الميراث» من كتاب «الرَّوْضة» أنّه يمكن أن يكون مشتقّاً من «الموروث» وهو مفعول من «الإرث». [شرح الشافية ١: ١٧٥]

(١) الحاقّة: ٨. (٢) الواقعة: ٢.

(٣) أنكر المحقّق الرّضي مجيء المصدر على وزن «الفاعلة» وأرجعها الى اسم الفاعل. [شرح الشافية ١: ١٧٥ ـ ١٧٦]

(٤) الهاء في «دَحْرَجَةٌ» عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرّد قبل الآخر. قال الرّضي: و«الفَعْلَلَة» هو المطّرد دون «الفِعْلال». قال: ولا يجوز في غير المضاعف فتح أوّل «فِعْلال» وإنّما جاز ذلك في «المضاعف» قصداً للتخفيف لثقل التّضعيف اهـ.

فالمصنّف جرى في ترتيب الباب على ذكر الثلاثي المجرّد ثمّ الثلاثي المزيد فيه ومزج به الرّباعيّ لاشتراكه معه في الضابط، ثمّ أشار إلى جواب الاعتراضات الواردة عليه ⇐

أعني المضاعف الرباعي يجيء بعد «فعللة» ﴿على﴾ «فِعْلال» و«فَعْلال» أيضاً قياساً نحو: ﴿«زِلْزال» بالكسر والفتح﴾ طلباً للتخفيف.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

⇐ واحدةً فواحدة.

منها: أنّ «التفعال» و«الفعّيلى» مصدران ولم يذكرا في الثلاثي المجرّد ولا في المزيد؟ فأجاب بأنّا إنّما نبحث عن المصادر التي يشتقّ منها الفعل المشتمل على معناه وزيادة، والمصدران المذكوران ليسا كذلك بل زيد على مصدر المجرّد زيادة للدلالة بكثرته وتكريره الذي لا يدلّ الفعل عليه.

ولمّا كان ذلك قياسيّاً أشار إلى أنّ هنا قسماً آخر قياسيّاً من الجميع وهو المصدر الميميّ.

ومنها: أنّ «المفعول» و«الفاعلة» مصدران وتركا؟ فأجاب بأنّهما نادران والمراد بيان الغالب، ثمّ بعد ذلك كلّه تعرّض لذكر الرّباعي. [شرح الشافية ١: ١٧٨]

[قانون المرّة والنوع]

﴿ والمرّة[1] من الثلاثي المجرّد الذي لا تاء فيه.....

---

(١) يريد أن يبيّن كيفيّة بناء المرّة والنَّوْع وحاصله: أنّ الفعل الذي يراد بناء المرّة أو النَّوْع منه إمّا أن يكون ثلاثياً أو رباعياً، أمّا الثّلاثيّ فإمّا أن يكون مجرّداً أو مزيداً فيه. أمّا المجرّد فإمّا أن يكون في مصدره التّاء أو لا، فإن لم يكن في مصدره التّاء فالمرّة منه على «فَعْلَة» ـ بالفتح ـ والنَّوْع على «فِعْلَة» ـ بالكسر ـ وإن كان فيه التّاء وضعاً فالمرّة والنوع على مصدره المستعمل، والفارق القرينة نحو: «نِشْدَة واحدة» و«نِشْدَة لطيفة» فالأولى للمرّة والثانية للنّوع. وأمّا البواقي ـ وهي الثلاثي المزيد فيه والرّباعي مجرّداً ومزيداً فيه ـ فإن كان في مصدره التّاء فالمرّة والنَّوْع على مصدرها المستعمل والفارق القرينة أيضاً نحو: «استقامة» و«دحرجة»: «واحدة» أو «حسنة» وشذّ في الثلاثيّ حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يُرَدّا إلى بناء «فَعْلَة» بل ألحق بهما التّاء كما هما، وهما: «إتيانة» و«لِقاءة» ويجوز «أَتْيَة» و«لَقْيَة» على القياس.

قال الرّضيّ: اعلم أنّ بناء المرّة إمّا أن يكون من الثلاثي المجرّد أو غيره، والثّلاثي المجرّد إمّا مجرّد عن التّاء أو لا، فالمجرّد عنها تجعله على «فَعْلَة» ـ بفتح الفاء وحذف الزّوائد ـ إن كانت فيه ـ نحو: «خَرَجْتُ، خَرْجَةً» وذو التّاء تُبْقيه على حاله نحو: «دَرَيْتُ، دِرَايةً» و«نَشَدْتُ، نِشْدة» ولا تقول: «دَرْيَةً» و«نَشْدَةً» كذا قال المصنّف ولم أعثر في مصنَّف على ما قاله، بل أطلق المصنّفون أنّ المرّة من الثلاثي المجرّد على «فَعْلة».

والّذي أرى أنّك تردّ ذا التّاء أيضاً من الثّلاثي إلى «فَعْلَة» فتقول: «نَشَدْتُ، نَشْدَةً» ـ بفتح النُّون ـ.

وغير الثّلاثي المجرّد تُخَلّيه على حاله، سواء كان رباعيّاً نحو: «دَحْرَجَةً» أو ذا زيادة ⇐

على «فَعْلَة»[1] ﴾ بفتح الفاء قياساً ﴿ نحو: «ضَرْبَة» و«قَتْلَة» وبكسر الفاء للنّوع ﴾ أي الهيئة التي يكون عليها فاعل الفعل من حيث إنّه فاعل له ﴿ نحو: «ضِرْبة» و«قِتْلة» ﴾ في قولك: «ضَرَبْتُ ضِرْبَةَ زَيْدٍ» و«قَتَلْتُ قِتْلَةَ عَمْرو» تريد أنّك كنت حينئذٍ على هيئة ضاربيّة زيد، وقاتليّة عمرو.

﴿ وما عداه[2] ﴾ إن كان ثلاثيّاً مجرّداً أو ثلاثيّاً مزيداً فيه أو رباعيّاً مجرّداً ـ أصليّاً أو ملحقاً به ـ وفيها التّاء فالمرّة، وكذا النوع من الجميع ﴿ على المصدر المستعمل نحو: «إنَاخَة» ﴾.

والفارق بين إرادة المصدر المطلق وإرادة أحد هذين المعنيين معه هو الوصف وما يجري مجراه نحو: «نَشَدْتُهُ نِشْدَةً واحدةً» ـ في المرّة ـ أو «نِشْدَةً حَسَنةً» أو «نِشْدَةَ لُطْفٍ» ـ في النوع ـ وكذا في «إقامة» و«دَحْرَجَة» و«بَيْطَرَة».

⇐ نحو: «انطلاق» و«إخراج» و«تَدَحْرُج» فإن لم تكن فيه التّاء زِدْتَها نحو: «أكرمته، إكرامةً» وإن كانت فيه تاء خلّيتَها نحو: «عزّيته تعزية» أي واحدةً، والأكثر: الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس، نحو: «عزّيته، تعزيةً، واحدةً» ولو قلنا بحذف تلك التّاء والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس وقال: إنّهم تصرّفوا في مصادر الثلاثي بزيادة الحروف وتغيير التركيب؟ لخفّته دون الرباعي وذي الزيادة اهـ بتصرّف واختصار.

[شرح الشافية ١: ١٧٨ ـ ١٧٩]

(١) وذلك لأنّ المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والوحدة بالتاء نحو: «تمر» و«تمرة» كذلك يفرق بين المصدر المطلق والمرّة بالتّاء إلّا أنّه لمّا كان الثلاثي مطلوباً فيه الخفّة بأصل الوضع ردّ مصدره الذي لا تاء فيه إلى أعدل الأوزان وهو «فعلة» فإن كان فيه زوائد تحذف كلّها ليصير على بناء «فعلة» تقول في «خرج، خروجاً»: «خرجة».

(٢) أي ما عدا الثلاثي المجرّد الخالي من التّاء وهو ثلاثة: الرّباعيّ، وذو الزّيادة والثلاثي ذو التّاء على ما ذهب إليه المصنّف.

﴿فإن لم تكن تاء﴾ وليس ثلاثيّاً مجرّداً ﴿زدتها﴾ والمصدر بحاله نحو: «إكرامَة» و«احْرِنْجَامَة».

إلّا أنّه إن جاء[1] للرباعي وذي الزيادة مصدران، أحدهما أشهر، فالوحدة، وكذا النّوع على ذلك الأشهر دون الغريب، فتقول: «دَحْرَجَ، دَحْرَجَةً، واحدة» و«قاتَلَ، مُقَاتَلَةً، واحدةً» دون «دِحْراجَة» و«قِتالَة» لعدم اطّراد «فِعْلال» في مصدر «فَعْلَلَ» و«فِعَال» في مصدر «فَاعَلَ».

والفارق بين «المرّة» و«النوع» هو الوصف كما ذكرنا ﴿ونحو: «أَتَيْتُهُ إِتْيَانَة» و«لَقِيتُهُ لِقَاءَة» شاذّ﴾ لأنّه ثلاثيّ مجرّد لا تاء فيه، فكان القياس: «أَتْيَة» و«لَقْيَة».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) هذه العبارة مأخوذة من شرح الرّضي ونصّه هكذا: ثمّ اعلم أنّه إن جاء للرّباعيّ وذي الزّيادة مصدران أحدهما أشهر: فالوَحْدَة على ذلك الأشهرَ دون الغريب تقول: «دحرجتُ دحرجةً واحدة» ولا تقول: «دِحْراجةً». [شرح الشافية ١: ١٧٩ ـ ١٨٠]

[أسماء الزمان والمكان]

﴿أسماء الزّمان والمكان[1]﴾ هما الموضوعان للزّمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً[2]، فإذا قلت: «مَخْرَج» ـ بأحد هذين المعنيين ـ فمعناه مكان الخروج المطلق أو زمان الخروج المطلق، ومِنْ ثَمَّ[3] لم يعملوهما في «مفعول» ولا «ظرف» لخروجهما إذ ذاك من الإطلاق إلى التّقييد[4] وذلك خلاف وضعهما.

---

(١) والمرادُ باسم الزّمان والمكان الاسم المشتقّ لزمان الفعل ومكانه وكان الأصل أن يؤتى بلفظ الفعل ولفظ الزّمان والمكان فيقال: «هذا الزّمان أو المكان الذي كان فيه كذا» لكنّهم عدلوا عن ذلك واشتقّوا من الفعل اسماً للزّمان والمكان إيجازاً واختصاراً.

(٢) قيد للزّمان والمكان أي الزّمان المطلق والمكان المطلق، مثلاً لفظ «المخرج» دالّ على مطلق زمان الخروج ومكانه من غير أن يُقَيَّدَ الزّمانُ الدالّ عليه بزمان خاصّ كالماضي والمضارع والحال، أو المكان الخاصّ وإنّما ذلك إلى القرينة.

(٣) أي ومن أجْل أنّ اسم الزّمان والمكان إنّما يدلّان على الزّمان المطلق والمكان المطلق «لم يعملوهما» في مفعولٍ ولا ظرف إذ المعمول مُقَيِّدٌ للعامل، ومعنى عمل اسمي الزمان والمكان في المفعول أو الظرف ـ مثلاً ـ هو وقوعه عليه او فيه فيكون بذلك مقيّداً وذلك منافٍ لوضعهما.

(٤) كذا علّل الشّارح تبعاً للمصنّف في الشّرح المنسوب إليه. وقال غيره:

لا يعمل شيء منهما ـ أي اسم الزّمان والمكان ـ لأنّها أسماء للأجسام والذوات فلم تعمل بخلاف المصدر فإنّه اسم لمعنًى كالفعل وبخلاف اسمَي الفاعل والمفعول فإنّهما صفة والمعنى في الصّفة هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك وليس اسم الزّمان ⇐

و[١] تأوّلوا قول النّابغة[٢]:

٨ـ كَأَنَّ مَجَرَّ الرّامِساتِ ذُيولَها عليهِ قَضيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ[٣]

⇐ والمكان كذلك لأنّهما اسمان للذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل ولا مجرّد المعنى فيجريان مجرى المصدر فلذلك امتنع العمل فيهما.

وأورد على هذا التعليل عمل اسم المكان ـ مثلاً ـ عند الإضافة ـ في المضاف إليه، فأُجيب بأنّ عمله لكونه مضافاً والمضاف عامل وإن كان جامداً.

وأورد أيضاً بأنّه بالإضافة أيضاً يخرج عن الإطلاق إلى التقييد وهي صحيحة؟ فأُجيب بأنّه حينئذٍ ليس من أسماء المكان المتعارفة بل اسم لبقعة مخصوصة كما سيأتي وبهذا أيضاً يجاب عن الإيراد السّابق.

(١) يمكن أن يكون الواو للعطف فيكون قوله: «تأوّلوا» معطوفاً على قوله: «لم يعملوهما» وأن يكون للاستيناف فيكون قوله: «وتأوّلوا» جواباً عن سؤال مقدّر وهو أنّهم إذا لم يُعْمِلوهما في مفعول ولا ظرف فما يقولون في قول النّابغة؟ فأجاب بأنّهم تأوّلوه لأنّ ظاهره إعمالهما في المعمول.

(٢) وهو أبو أُمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذُّبيانيّ الغطفانيّ المضريّ شاعر جاهليّ من الطبقة الأُولى من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبّة من جلد أحمر بسوق عُكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها وكان الأعشى وحسّان والخَنْساء ممّن يعرض شعره على النابغة. وكان أبو عمرو بن العلاء يفضله على سائر الشعراء وكان حظياً عند النعمان بن المنذر حتّى شبّبَ في قصيدة له بالمتجرّدة ـ زوجة النعمان ـ فغضب النعمان ففرّ النابغة ووفد على الغسّانيّين بالشام وغاب زمناً واعتذر واعتذاريّاته مشهورة؛ فرضي عنه النعمان فعاد إليه وعاش عمراً طويلاً، توفّي نحو ١٨ قبل الهجرة. وهو أحسن شعراء العرب ديباجةً لا تكلّف في شعره ولا حشو. [الأعلام ٣: ٥٤ـ٥٥]

(٣) البيت من قصيدة على وزن البحر الطويل على العروض المقبوضة «مفاعلن» مع الضّرب الثاني المقبوض أيضاً ـ «مفاعلن» ـ قال بعد بيتين من أوّلها:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فعرفتُها لستّة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

⇐

. . . . . .

⇐ رَمادٌ كَكُحْلِ العينِ ما إن تَبيْنُهُ ونُؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

كأنَّ مجرَّ الرامساتِ ذُيُولَها عليه قضيم نَمَّقَتْه الصَّوانِعُ

على ظَهْرِ مِبْنَاةٍ جَدِيْدٍ سُيُوْرُهَا يَسطُوْفُ بها وَسْطَ اللطيمةِ بائِعُ

«توهّمت» تفرّست و«آيات الدار» علامات دار الحبيبة لاندراسها واللّام بمعنى بعد و«رَماد» و«نُؤْي» استئناف لتفسير بعض الآيات أي بعض الآيات رَماد، وبعضها نُؤْي و«إن» زائدة و«تُبِيْنُهُ» تظهره، وفاعله إمّا ضمير ديار الحبيبة وإمّا ضمير المخاطب و«النُّؤْي» ـ بضمّ النّون وسكون الهمزة ـ حفيرة تحفر حول الخيمة ويجعل ترابها حاجزاً لئلّا يدخل المطرُ الخيمةَ و«الجِذْم» ـ بكسر الجيم وسكون الذّال المعجمة ـ الأصل و«الخاشع» اللاطئ بالأرض قد اطمأنّ وذهب شُخُوْصُهُ، وقوله: «كأنّ مجرّ الخ» ضمير «عليه» راجع إلى النُّؤْي و«نمّقته» حسّنته وزيّنته و«الصوانع» جمع مكسّر صانعة من «الصُّنْع» وهو إجادة الفِعْل وليس كلّ فعلٍ صُنْعاً ولا يجوز نسبته إلى الحيوان غير الآدمي ولا إلى الجمادات وإن كان الفعل ينسب إليها «المِبْنَاة» ـ بكسر الميم وسكون الموحّدة بعدها نون ـ النِّطْع ـ بكسر فسكون ـ بساط من أديم. وقال ابن بري: هي كالخِدْر تتّخذ للعروس يبني بها زوجها فيه. قال الأصمعي: وكانوا يجعلون الحصير المزيّن المنقوش على نِطع ثمّ يطوفون به للبيع.

«السُّيُر» الذي يقدّ من الجلد جمعه: «سُيُور» مثل: «فَلْس» و«فلوس» و«اللطيمة» ـ بفتح اللّام وكسر الطاء ـ سوق.

والتأويل فيه: على حذف المضاف والتقدير: كأنّ أثر مجرّ أو موضع مجرّ ـ و«مجرّ» مصدر ميميّ مضاف لفاعله و«ذيولها» مفعوله، ولا يجوز أن يكون اسم مكان فإنّه لا يرفع فضلاً عن أن ينصب وكذا اسم الزّمان والآلة.

وإنّما كان بتقدير مضاف؛ لأنّه إن كان مصدراً فلا يصلح الإخبار عنه بـ«قضيم» لأنّه حدث والحدث لا يقع مخبراً عنه والمخبر عنه لا بدّ أن يكون ذاتاً أو ما يرجع إليه، وإن كان اسم مكان فلا يصحّ نصبه المفعول. ويروي بجرّ «ذيولها» فيكون بدلاً من «الرامسات»

⇐

بأنّ المضاف محذوف، و«المجرّ» مصدر، والتقدير: كأنّ أثر جرّ الرياح التي تُثيرُ التّراب وتدفن الآثار ذيولها عليه هو ـ أعني ذلك الأثر ـ جلد أبيض[1] يكتب فيه زَيَّنَتْه الصّوانِعُ بالكِتابة.

وإنّما صير إلى التّأويل؟ لأنّ «المجرّ» لو كان مصدراً ـ ولم يقدّر مضاف محذوف ـ لم يستقم حمل «قضيم» عليه، ولو كان اسم مكان لم يستقم نصب «ذيولها» به.

وإذا عرفت حقيقة اسمَي الزمان والمكان فنقول في هيئاتهما أنّهما

﴿ممّا مضارعه[2]..... .....

⇐ بدل بعضٍ وعليه فالمجرّ اسم مكان ولا حذف و«الرامسات» الرياح الشديدة الهبوب من «الرَّمْس» وهو الدفن و«ذيولها» مآخيرها. وذلك أنّ أوائلها تجيء بشدّة ثمّ تسكن و«القضيم» ـ بفتح القاف وكسر الضّاد المعجمة ـ حصير منسوج خيوطه سيور شبّه آثار هذه الرّامسات في هذا الرسم بحصير من جريد أو أدَم تعمله الصوانع.

(١) قال البغداديّ: ومن فسّر «القضيم» بجلد أبيض يكتب فيه ـ كالأندلسيّ وابن يعيش والجاربردي ـ لم يصب، فإنّ «الصّوانع» جمع «صانعة» والمعهود في نساء العرب النسج وما أشبهه لا الكِتابة، والمعنى يقتضيه أيضاً فإنّ الرَّمْل الذي تمرّ عليه الرّيح يشبه الحصير المنسوج، والعربُ لا تعرف الكِتابة رجالها فضلاً عن نسائِها، وإنّما حدث فيها الخطّ والكتابة في الإسلام اهـ. [شرح الشواهد: ١٠٧]

(٢) قال الرضي: اعلم أنّهم بَنَوْا الزّمان والمكان على المضارع فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها وإنّما لم يضمّوها فيما مضارعه مضمومها نحو: «يقتُلُ» و«ينصُرُ» لأنّه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب «مَفْعُلٌ» إلّا نادراً كـ«مَكْرُم» و«مَعُونٍ» فلم يحملوا ما أدّى إليه قياسُ كلامهم على بناءٍ نادر في غير هذا الباب، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين «مَفْعَلٍ» و«مَفْعِلٍ» وكان الفتح أخفّ فحُمِل عليه اهـ باختصار. [شرح الشافية ١: ١٨١]

مفتوح العين[1] أو مضمومها ﴾ نحو: «يَشْرَبُ» و«يَقْتُلُ» ﴿ ومن المنقوص ﴾ مطلقاً

---

(١) أقول: اعلم أنّ مضارع الزّمان والمكان إمّا أن يكون ثلاثيّاً مجرّداً أو غير ثلاثي المجرّد والثلاثيّ المجرّد إمّا أن يكون صحيحاً أو غير صحيح، فإن كان صحيحاً فعين الفعل إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان العين مكسوراً فالزّمان والمكان منه على «مفعِل» ـ بكسر العين أيضاً نحو: «مَضْرِب» من «يضرب» وإن كان العين مفتوحاً أو مضموماً فالزّمان والمكان منه أيضاً على «مَفْعَل» ـ بفتح العين ـ نحو «مَنْصَر» و«مَعْلَم» من «يَنْصُرُ» و«يَعْلَمُ» وقد عرفت حمل الضمّ على الفتح من كلام الرّضيّ، هذا إن كان المضارع صحيحاً.

وإن كان غير صحيح فهو إمّا مضاعف وإمّا معتلّ لأنّ المهموز إن كان مضاعفاً فهو في حكمه وإن كان معتلاً فهو حكمه أيضاً ـ كما أنّه إن كان صحيحاً فهو في حكم الصحيح فليس قسماً على حدّة فلذا لم نتعرّض له.

المضاعف على قياس الصّحيح

والمعتلّ إمّا أن يكون حرف العلّة فيه واحداً أو متعدّداً، المتعدّد يأتي حكمه، والواحد إمّا أن يكون حرف العلّة فيه في الفاء أو في العين أو في اللّام. فإن كان حرف العلّة في الفاء فهو إمّا واو أو ياء، فإن كان واواً فالزّمان والمكان منه على «مَفْعِل» ـ بكسر العين ـ مطلقاً سواء كان مضارعه مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً، لأنّ الكسر في المثال الواويّ أسهل من غيره للادّاء إلى التخفيف بحذف الفاء في المضارع في أكثر الموارد. وإن كان ياءً فالزّمان والمكان على قياس الصحيح لأنّ الياء أخفّ من الواو فلا يكسرون العين حتّى يحذفوا للتخفيف.

وإن كان حرف العلّة في العين، فالزّمان والمكان على قياس الصحيح سواء كان الحرف واواً أو ياءً نحو: «مخاف» و«مقال» من «يخاف» و«يقول» و«مبيع» و«مهيب» من «يبيع» و«يهاب».

وإن كان حرف العلّة في اللّام فالزّمان والمكان على «مَفْعَل» ـ بفتح العين ـ مطلقاً سواء كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها. وسواء كان حرف العلّة ياءً أو واواً نحو: «مَرْمَى» و«مَدْعَى» و«مَرْضَى» من «يرمي» و«يدعو» و«يرضى».

⇐

﴿ على «مَفْعَل» ﴾ ـ بفتح العين ـ ﴿ نحو: «مَشْرَب» و«مَقْتَل» و«مَرْمَى» ﴾ و«مَدْعَى» و«مَرْضى» ﴿ ومن مكسورها ﴾ نحو: «يَضْرِبُ» ﴿ والمِثال ﴾ مطلقاً نحو: «يَعِدُ» ﴿ على «مَفْعِل» نحو: «مَضْرِب» و«مَوْعِد» ﴾ بالكسر.

﴿ وجاء «المَسْنِك»[1] ﴾ للموضع الذي يذبح به النّسائك أي الذّبائح ﴿ و«المَجْزِر» ﴾ لموضع جزر الإبل ﴿ و«المَنْبِت» و«المَطْلِع» و«المَشْرِق» و«المَغْرِب» و«المَفْرِق» ﴾ لوسط الرأس وهو الذي يفرق فيه الشَّعْر ﴿ و«المَسْقِط» ﴾ لمسقط الرأس وغيره ﴿ و«المَسْكِن» و«المَرْفِق» ﴾ للمرفق وهو موصل الذّراع والعضد من «رَفَقَ، يَرْفُقُ» ﴿ و«المَسْجِد» و«المَنْخِر» ﴾ لِثُقْبِ الأنف من «نخر، ينخر».

وكان القياس فيهنّ الفتح لأنّ مضارعها مضموم. وروي في بعضها الفتح على

⇐ هذا إذا كان حرف العلّة في الكلام واحداً، وإن كان حرف العلّة فيه متعدّداً فإمّا أن يكون في الفاء واللّام أو في العين واللّام فابن الحاجب والمحقّق الرضي والزنجاني والسّكاكيّ وغيرهم جعلوه في حكم الناقص يعني قالوا: الزّمان والمكان على «مفعَل» ـ بفتح العين ـ مطلقاً، والجرجانيّ يقيسه على الصحيح يعني يجعله من المضارع المكسور على «مفعِل» ـ بكسر العين ـ ومن غيره على «مَفْعَل» بفتحها. ولم يجئ اللفيف ـ مفروقاً ومقروناً ـ من باب «ينصر». هذا في الثلاثي المجرّد، وأمّا غيره فالزّمان والمكان من كلّ باب على قياس اسم المفعول من ذلك الباب. [قرّة الطُّرف ١: ٤٤٨ ـ ٤٤٩]

(١) قال الرّضيّ: وقد جاء من «يفعُلُ» ـ المضموم العين ـ كلمات على «مَفْعِل» ـ بالكسر ـ لا غير وهي «المشرق» و«المغرب» و«المرفق» ـ وهو موصل الذّراع ـ و«المَنْبِت» و«المَنْخِر» و«المجزِر» و«المسقِط» و«المَظِنّة». أقول: فهذه ثمان كلمات.

وقد جاء من «يفعُلُ» ـ المضموم العين أيضاً ـ كلمات سمع في عينها الفتح والكسر وهي: «المفرِق» و«المحشر» و«المسجد» و«المنسك» وهذه أربع كلمات والجموع اثنتا عشرة كلمة اهبتصرّف واختصار. [شرح الشافية ١: ١٨١ ـ ١٨٢]

القياس وهي: «المنسك» وبه قُرئ أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكاً ﴾[١] و«المطلع» و«المفرق» و«المسكن» و«المسجد».

قال الفرّاء: والفتح في كلّه جائز وإن لم نسمعه.

فتلخّص أنّ أوزان أسماء الزمان المكان إمّا «مَفْعَل» بسكون الفاء وفتح الباقي، وإمّا «مَفْعِل» بتبديل فتح العين بالكسر.

﴿ وأمّا «مِنْخِر»[٢] ﴾ من هذا الباب بكسر الميم والخاء ﴿ ففرع ﴾ على «المَنْخِر» بفتح الميم وكسر الخاء ﴿ كـ«مِنْتِن» ﴾ في غير هذا الباب فإنّه فرع على «مُنْتِن» بضمّ الميم وكسر التاء من «نتن[٣] الشيء» و«أنتن» فهو «منتن» ﴿ ولا غيرهما ثابتاً[٤] ﴾.

وإنّما جعلا فرعين على بنائين آخرين؟ لأنّ «مِفْعِلا» ـ بكسرتين ـ غير موجود في كلامهم.

﴿ ونحو: «المَظِنَّة» و«المَقْبِرَة» ـ فتحاً وضمّاً[٥] ـ ﴾ ممّا أُدخل فيه تاء التأنيث

---

(١) الحج: ٣٤.

(٢) جواب عن سؤال وهو أنّ الخارج على القياس نوعان: «مفعِل» ـ بكسر العين ـ و«مِفْعِل» ـ بكسرتين ـ فلم اقتصرتم على النّوع الأوّل فقط ولم تذكروا الثّاني؟ فأجاب بأنّ الثاني فرع الأوّل ومحمول عليه فلا يعدّ نوعاً مستقلاً.

(٣) وردت هذه الكلمة من باب «شرف» و«ضرب» و«علم».

(٤) قال سيبويه: يقال في «مُغِيرة»: «مِغِيرَة» ـ بكسر الميم ـ للاتباع.

(٥) يعني بهما «المقبرة» دون «المظنّة» فإنّه لم يأت فيها إلّا الكسر، وإنّما كان الفتح في «المقبرة» شاذّاً لكونها بالتّاء و«المَفْعَل» في المكان والزّمان والمصدر قياسه التجرّد عن التّاء.

قال أحمد: الكسر في «المظِنّة» شاذّ لأنّ مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح، ⇐

﴿ليس بقياس﴾ وإنّما هو مقصور على السّماع.

وذلك أنّها غير جارية على الفعل ولكنّها بمنزلة قارورة وشبهها حيث لم يُرَدْ بها المكان المطلق، وإنّما أُريد بها أماكن مخصوصة، فإنّ «مظنّة الشيء» هو موضِعه ومَأْلَفُهُ الذي يظنّ كونه فيه، و«المقبرة» واحدة «المقابر». وكذا «المزِلّة»[1] وإن كانت جارية على القياس ـ من حيث حركة العين ـ ولكنّها غير جارية على القياس ـ من حيث دخول تاء التأنيث كـ«المَقْبُرة» ضمّاً ـ.

فخروج هذه الأسماء عن القياس من حيث الحركة غير منظور فيه، وإنّما المعتبر خروجها عن القياس من قِبَلِ إدخال تاء التأنيث عليها.

فكأنّهم إنّما أدخلوها عليها؟

تنبيهاً على خروجها عن موضوعات أسماء الزمان والمكان.

أو على إرادة البقعة كما قالوا: «مَأْسَدَة» و«مَسْبَعَة» و«مَذْأَبَة» و«مَحْيَاة» و«مَفْعاة» ـ للأرض المستكثرة من هذه الأجناس ـ فهذه هيئات اسمَي الزّمان والمكان من الثلاثي المجرّد.

⇐ و«مظنّة الشي» موضعه الذي يظنّ كونه فيه وكذا «المقبرة» ـ فتحاً وضمّاً ـ ليس بقياس، أمّا الفتح فلأنّه لم يرد بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه، بل أُريد المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل أو زمانه، وأمّا الضمّ فظاهر لأنّ مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح لكن قيل إنّما يكون الضمّ غير قياسيّ لو أُريد بها مكان الفعل، أمّا لو أُريد بها المكان الخاصّ فلا، وأنّ التعرّض لكون «المقبرة» فتحاً غير قياسيّ خارج عن الغرض اهـ.

[شرح أحمد: ٧٢]

(١) «المزلة» المكان الدَّحْض وهو بفتح الميم وأمّا الزّاي فالكسر أفصح من الفتح وفعلها ورد من بابي «ضرب» و«علم».

﴿ وما عداه[1] فعلى لفظ المفعول من ذلك ﴾ الباب كما مرّ في «المصدر الميمي».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) يعني ما عدا الثلاثيّ المجرّد وهو ذو الزّيادة والرّباعي، فالمصدر الميمي منه والمكان والزمان على وزن مفعوله قياساً لا ينكسر نحو: «المُخْرَج» و«المُسْتَخْرَج» و«المُقَاتَل» و«المُدَحْرَج» و«المُتَدَحْرَج» و«المُحْرَنجم» يحتمل كلّ منها أربعة معانٍ.

[أبنية اسم الآلة[1]]

﴿ الآلة ﴾ وهي ما يُستعان بها في الفعل المشتقّة هي منه، تجيء ﴿ على «مِفْعَل» و«مِفْعَال» و«مِفْعَلَة» كـ«مِحْلَب» ﴾ لما يستعان بـه فـي «الحَـلْب» ﴿ و«مِـفْتَاح» و«مِكْسَحَة» ﴾ لما يستعان بهما في «الفتح» و«الكَسْح» أي «الكَنْس».

---

(١) المراد بيان اسم الآلة الاصطلاحيّ لا اللغوي وقد اختلف فيه من وجهين:

الأوّل: في أنّه سماعيّ أم قياسيّ فـذهب المـصنّف إلى أنّ وزن «المـفعلة» سـماعيّ والوزنين الباقيين قياسيان والأخفش يقيسه في الجميع.

والثاني: أنّ الذي يشتقّ منه الآلة هو الفعل وحده أم أعمّ، وعلى تقدير الفـعل لازم أم متعدٍّ.

والزنجاني يخصّه بالفعل المتعدّي. وسكت ابن الحاجب عن تعريف اسم الآلة وعن بيان الفعل الذي يؤخذ منه ولكن العرب قد استعملت أسـماء آلات مـن أفـعال ثـلاثيّة متعدّية مثل: «مِكْسَحَة» و«مكنسة» و«المـفتاح» و«المـقراض» و«المـقصّ» ومـن أفـعال ثلاثيّة لازمة نحو: «المِنْفضة» و«المِطْهَرة» و«المِصْفَاة» ووجد بعض أسماء الآلة مأخـوذاً على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثيّة مجرّدة، من معناها نحو: «المصباح» فإنّه لا يوجد له فعل ثلاثيّ من معناه بـل المسـتعمل مـنه «اسـتصبح» أي أشـعل السِّـراج ومـن ذلك: «المسرجة» فإنّ فعلها: «أسرج» ووجد بعض أسماء الآلات مأخوذاً من أسماء الأجـناس نحو: «المخدّة» فإنّهم أخذوها من «الخدّ» و«الملحفة» فإنّهم أخذوها من «اللحاف» والحقّ ألّا يؤخذ اسم الآلة من اسم جنس إلّا أن يكون قد استعمل منه فـعل، فأمّـا مـن الأفـعال فيؤخذ من الثلاثي اللّازم والمتعدّي على إحدى هذه الصيغ. وهـذا هـو المسـلك الذي ⇐

وهذه الأوزان الثلاثة قياسيّة لا من حيث إنّه يجوز أن يشتقّ كلّ منها من أيّ فعل اتّفق وإن لم يسمع، بل من حيث إنّ كلّاً منها إن كان قد ورد به السماع في فعل معيّن، يمكن أن يطلق تلك الصيغة على كلّ ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل كـ«المفتاح» فإنّ كلّ ما يمكن أن يفتح به البيت يسمّى «مفتاحاً» وإن لم تكن الآلة المخصوصة لذلك حاصِرةً[1].

﴿ ونحو: «**المُسْعُط**» ﴾ الإناء يجعل فيه «السّعوط» وهو دواء يُصبّ في الأنف ﴿ و«**المُسْنُخُل**» ﴾ لما يُسْنَخَل به ﴿ و«**المُدُقّ**» ﴾ لما يُدَقّ به ﴿ و«**المُدْهُن**» و«**المُكْحُلَة**» و«**المُحْرُضَة**» ﴾ لما يجعل فيه «الأُشْنَان»[2].

وبالجملة الأبنية التي جائت مضمومات الميم والعين وليست عند سيبويه إلّا الخمسة الأُولى ـ إذ «المِحْرَضة» عنده بكسر الميم وفتح الراء ـ ﴿ **ليس بقياس** ﴾ لأنّها أسماء لآلات مخصوصة لا باعتبار الاستعانة بها في ذلك الفعل، ولهذا قال سيبويه:

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

⇐ سلكه السكاكي في القسم الأوّل من كتاب «المفتاح» فقال في الفصل الثامن من القسم المذكور: واسم الآلة يخصّ الثلاثي ـ كالصفة المشبّهة ـ ويأتي على «مِفْعَال» و«مِفعَلة» و«مِفْعَل» ـ بكسر الميم وسكون الفاء ـ «كالمفتاح» و«المكسحة» و«المسعر» وعندي أنّ «مفعالاً» هو الأصل وما سواه منقوص منه بعوضٍ وبغير عوض اهـ.

[قرّة الطَّرْف ١: ٤٥٠ ـ ٤٥٣، مفتاح العلوم: ٩٩]

(١) بالصاد المهملة أي لم تكن جامعةً لأفرادها لكثرتها، وقوله: «لذلك» متعلّق مقدّم بقوله: «حاصرة» ولذا قال: «لذلك» ولو كان متعلّقاً بقوله: «المخصوصة» لقال «بذلك» بالباء بدل اللام لأنّ «التخصيص» يتعدّى بالباء لا اللام والحاصل: أنّ المتبادر من «المفتاح» هي الآلة المخصوصة لكنّه يصلح أن يستعمل في كلّ ما يمكن أن يفتح به وإن لم يدلّ على جميع تلك الأفراد دفعة واحدة فهو غير جامعة لأفرادها تحت المعنى المتبادر.

(٢) بضمّ الهمزة والكسر لغة والوزن: «فُعْلان» وهو معرّب ـ كما في «المصباح» ـ.

لم يذهبوا بها مذهب الفعل لأنّ الجاري على الفعل لا يختصّ بآلة مخصوصة وهذه مخصوصة فلا يقال: «مُدْهُن» إلّا للآلة التي جعلت لـ«الدهن» ولو جعل «الدُّهن» في وعاء غيره لم يُسمّ ذلك الوعاء بـ«مُدْهُن» بخلاف «المِحْلَب» و«المِفتاح» كما قلنا.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[أحكام التصغير]

﴿المُصَغَّر[1]﴾ هو الاسم ﴿المزيد فيه﴾ شيء ـ على التفصيل الذي يجيء ـ ﴿ليدلّ على تقليل[2]﴾.

إمّا في حقيقة ذلك الاسم، تحقيقاً عند القائل نحو: «رُجَيْل» و«عُوَيْلم» ومثل: «فُوَيْق ذاك»، أو تهكّماً فيفيد التعظيم نحو: «دُوَيْهِيَة» و«اللُّتيّا» و«الّتي» للدّاهية العظيمة.

---

(١) قال الرّضي: واعلم أنّهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار ـ كما في التثنية والجمع وغير ذلك ـ إذ قولهم: «رُجَيْل» أخفّ من «رجل صغير» و«كوفيّ» أخصّ من «منسوب إلى الكوفة» وفيهما معنى الصّفة كما ترى، لكنّ المنسوب يعمل رفعاً بخلاف المصغّر.

[شرح الشافية ١: ١٩٢]

(٢) وقد أشرنا سابقاً أنّ الزائد لا بدّ من أن يتعلّق به غرض إمّا لفظيّ وإمّا معنويّ، وإلّا كان الزيادة لغواً وعبثاً والغرض من الزيادة هنا معنويّ وهو أمور:

أحدها: التحقير والتقليل نحو: «دُرَيْهِم».

والثاني: تقريب ما يُتَوهّم أنّه بعيد نحو: «قُبَيْلَ العصر».

والثّالثُ: تعظيمُ ما يُتَوهّم أنّه صغير نحو: «دُوَيْهية».

والرّابع: التحبيب والاستعطاف نحو قول الإمام الحسين عليه السلام لابنه: «بُنَيَّ على الدنيا بعدك العفا». قال في «المصباح»: وفائدة التصغير الإيجاز لأنّه يُسْتَغْنَى به عن وصف الاسم فتنوب ياء التّصغير عن الصّفة التابعة فقولهم: «دريهم» معناه: «درهم صغير» وما أشبه ذلك اهـ. [المصباح المنير: ٣٤٢]

وإمّا في عدده وذلك في الجمع نحو: «دُرَيْهِمات».

وهو من خواصّ الاسم، ونحو: «ما أُحَيسنَهُ» غير معتدّ به إذ ليس على ظاهره وإنّما المراد الذي وصف بالحُسن كما يجيء.

والاسم الذي يراد تصغيره[1] إمّا أن يكون متمكّناً أو غير متمكّن ﴿ **فالمتمكّن يضمّ أوّله**[2] **ويُفتح ثانيه، وبعدهما ياء ساكنة** ﴾ ولا يتصّرف في هيئته بغير ذلك

---

(١) اعلم أنّ التصغير لا يدخل الحروف والأفعال لأنّه يدلّ على شيئين: الذات والصفة، إذ «رُجَيْلٌ» ـ مثلاً ـ بمنزلة «رجل صغير» والأفعال لا توصف، لأنّ الصفة ذكر حال الموصوف والأفعال لا أحوال لها وكذلك الحروف، فالكلام في الأسماء.

والأسماء إمّا أن يكون فيها مانع يمنع من التصغير أو لا، الأوّل لا يصغّر، والثاني: إمّا أن يكون متمكّناً أو غير متمكّن وسيأتي ـ إن شاء الله ـ. والمتمكّن باعتبار التّصغير نوعان: قياسي وغير قياسيّ، وسيأتي إن شاء الله.

والقياسيّ إمّا في الجمع وله تفصيل يذكر ـ إن شاء الله ـ وإمّا في المفرد والمراد هنا بيان التصغير القياسيّ للاسم المفرد الذي لا مانع فيه يمنع من التصغير.

(٢) لأنّ المصغّر فرع المكبّر كما أنّ الفعل المجهول فرع المعلوم، فضمّ مثله أو ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى لأنّ مخرج الحرف يُصَغّر بانضمام الشفتين وما قنعوا بضمّ الأوّل لجواز أن يكون أوّل المكبّر مضموماً فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لأنّه أخفّ من الكسر ولئلّا يلزم «فُعِل» ـ بضمّ الأوّل وكسر الثاني ـ وزادوا ياءً لأنّه قد لا يحصل الفرق بين المصغّر والمكبّر في نحو: «صُرَد» وخُصّ الياء لأنّه أخفّ من الواو ولم يُزَدِ الألف ـ مع كونها أخفّ من الياء ـ لأنّها زيدت للجمع في نحو: «دراهم» ولم يعكس لأنّ الألف أخفّ من الياء والجمع أثقلُ من المصغّر، وإنّما جعلوها ثالثة؟ لأنّها لو زيدت أوّلاً التبس بالمضارع في بعض الصور، ولو زيدت ثانية انقلبت واواً ـ لانضمام ما قبلها ـ ولو زيدت في الرابعة لالتبست بياء المتكلّم فتعيّن أن تكون ثالثة، فلمّا تعيّن أن تكون ثالثة في الثلاثي حمل غيره عليه في موضع الزيادة.

⇐

ـ إن كان على ثلاثة أحرف أُصول أو غيرها ـ نحو: «بُيَيْت» و«مُيَيْت» في «بيت» الذي وزنه «فَعْل» وفي «ميت» الذي وزنه «فَيْل» ـ إذ هو مخفّف «فَيْعِل» فحذف العين ـ.

﴿ ويُكسر ما بعدها[1] ﴾ أعني ما بعد الياء ﴿ في ﴾ ذوات ﴿ الأربعة[2] ﴾ أُصولاً كانت أو غيرها نحو: «دُرَيْهِم» و«مُكَيْرِم» في «درهَم» و«مكرم» ﴿ إلّا في تاء التأنيث[3] وألفيه ﴾ المقصورة والممدودة ﴿ والألف والنّون المشبّهتين بهما ﴾ ـ إذا

⇐ وإنّما زيدت الياء في المرتبة الثالثة ساكنةً لئلا تنقلب ألفاً. وتقدير كلامه: «يضمّ أوّله ويفتح ثانيه» إذا لم يكن المكبّر كذلك نحو: «صُرَد» والمحقّق الرضي يقول بأنّ الضمّة والفتحة في المصغّر غيرهما في المكبّر كما قيل في «فُلْك» و«هِجان» ـ مفرداً وجمعاً ـ فلا يحتاج إلى التقييد. [شرح الشافية ١: ١٩٣. وراجع: الأشباه والنظائر ٢: ١٥٩]

(١) أي يكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على أربعة أحرف نحو: «جعيفر» للمناسبة بين الياء وما بعدها.

(٢) احتراز من الثلاثي لأنّ ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر، وكان ينبغي أن يقول: «في غير الثلاثي» ليعمّ نحو: «عُصَيْفير» و«سُفَيْرِج» وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلان أُدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالإدغام نحو: «أُصَيْمّ» و«مُدَيْقٌّ» ويعدّ هذا من باب التقاء الساكنين على حدّه كما يجيء في بابه.

(٣) استثنى من الحكم بالكسر أربع صور:

الأُولى: ما فيه تاء التأنيث نحو: «طليحة» و«هبيرة» لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث للخفّة.

والثانية: ما فيه ألف التأنيث أي المقصورة والممدودة نحو: «حُبَيْلَى» و«حميراء» مراعاةً لبقائهما على حالهما، وقيّد الألف بالتأنيث لإخراج غيره فيكسر ما قبله نحو: «مِعْزى» و«كساء» فيقال: «مُعَيْزٍ» و«كسيّ».

والثالثة: الألف والنون المشبّهتان بألفي التأنيث نحو: «سكيران» لشبههما بهما في ⇐

وقعن رابعة ـ ﴿ وألف «أَفْعَال» ـ جمعاً ـ ﴾ نحو: «طَلْحَة» و«حُبْلَى» و«حَمْرَاء» و«سَكْران» و«أجْمال» فإنّ ما بعد الياء لا يكسر فيها بل يبقى مفتوحاً فيقال: «طُلَيْحَة» و«حُبَيْلى» و«حُمَيراء» و«سُكَيران» و«أُجَيْمال» قضاءً لحقّ تاء التأنيث من وجوب فتح ما قبلها[1] ومحافظةً على الألِفات[2].

⇐ امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وهذا القيد احتراز عن نحو: «سِرْحان» وأمثاله فإنّه يقال في تصغيرها: «سريحين».

والرابعة: ألف «أفعال» ـ جمعاً ـ نحو: «أُجَيْمَال» للمحافظة عليها وقيّد بقوله: «جمعاً» احترازاً عمّا ليس بجمع نحو: «أعشار» فإنّ تصغيره: «أعيشير» يقال: «بُرْمَة أعشار» إذا كانت «البُرْمَة» ـ وهي القِدْر من الحجر ـ منكسرةً قِطَعاً.

و«البرمة» معناه بالفارسيّة: هر كاره.

(١) لأنّها كلمة مركّبة مع الأُولى وإن صارت كبعض حروف الأُولى من حيث دوران الإعراب عليها، وآخر أولى الكلمتين مفتوح، فصار حكم التّاء في فتح ما قبلها في المصغّر والمكبّر سواء.

(٢) أي الصور الثلاث كلّها. أمّا ألفا التأنيث أي المقصورة والممدودة نحو: «حُبَيْلى» و«حُمَيْراء» فإنّما لم يكسر ما قبلهما إبقاءً عليهما من أن ينقلبا ياءً وهما علامتا التأنيث والعلامة لا تغيّر ما أمكن، وقد تغيّر علامة التأنيث إذا اضطرّوا إليه، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو: «حُبْلَيَان» أو ألف الجمع نحو: «حُبْلَيات» وإنّما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو: «حمراوان» و«حمراوات» إجراءً لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحداً في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع.

وأمّا الألف والنون المشبّهتان بهما فلما مرّ.

وأمّا ألف الجمع فلما قال الرّضي: وإنّما لم تغيّر ألف «أفعال» إبقاءً على علامة ما هو مستغرب في التصغير أعني الجمع، وذلك لأنّهم لم يصغّروا من صيغ الجمع المكسّر إلّا الأربعة الأوزان التي للقلّة وهي: «أَفْعُل» و«أفعال» و«أفعِلة» و«فِعْلة» فكان تصغير الجمع ⇐

بخلاف «التاء» إذا وقعت خامسة فإنّك تكسر ما بعد الياء نحو: «دُحَيْرِجَةٍ» في «دَحْرَجة».

وبخلاف «الألفين» إذا لم يكونا للتأنيث نحو: «مِعْزَى» فيمن صرفه، و«عِلْبَاء» ـ بالتنوين ـ فإنّك تكسر ما بعد الياء فيهما فتقول: «مُعَيْزٍ» و«عُلَيْبِيّ».

وبخلافهما إن كانتا للتأنيث غير الرابعة نحو: «جَحَجْبَى»[1] و«خُنْفَساء»[2] فإنّك تكسر ما بعد الياء فيهما فتقول: «جُحَيْجِب» و«خُنَيْفِسَاء».

وبخلاف «الألف والنون» إذا لم تكونا مشبّهتين بالألفين نحو: «سِرْحان» فإنّك تقول: «سُرَيْحِين» بكسر ما بعد الياء.

وبخلافهما إن كانتا مشبّهتين خامستين نحو: «زعفران» ـ علماً ـ فإنّك تقول: «زُعَيْفِران» بكسر ما بعد الياء.

وبخلاف ألف «أَفْعَال» ـ إذا لم يكن جمعاً[3] ـ نحو: «بُرْمَة أَعْشَار» للقِدْر

⇐ مستنكراً في الظاهر فلم لم يُبْقُوا علامته لم يحمل السامع المصغّر على أنّه مصغّر الجمع لتباين بينهما في الظاهر.

وأمّا ألف نحو: «إخراج» و«إدخال» فهي وإن كانت علامة المصدر إلّا أنّها تقلب في التصغير ياءً إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع اهـ. وإنّما لم يصغّروا جموع الكثرة لأنّ المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكون ذلك يشبه أن يكون تناقضاً.

[شرح الشافية ١: ١٩٤ـ١٩٥، ٢٠١]

(١) قبيلة من الأنصار.

(٢) بفتح الفاء والضمّ لغة ـ كما في «اللسان» ـ.

(٣) قال ابن جماعة: تبع في هذا التقييد الجزوليّ وقد أنكره الشلوبينيّ وقال: هذا خطأ، لأنّ سيبويه قال: إذا صغّرتَ «أفعالاً» ـ اسم رجل ـ قُلْتَ: «أفيعال» كما تصغّرها قبل أن يكون ⇐

المنكسرة قِطَعاً كما يقال: «رمحٌ أقصاد»[١] أي منكسر.

﴿ ولا تزاد ﴾ حروف المصغّر بعد ياء التصغير والياء الحاصلة عن المدّة الرابعة ـ إن كانت هناك مدّة ـ في غير صور الأربع المستثناة ﴿ على أربعة[٢] ﴾ أُصول أو غيرها ﴿ ولذلك[٣] ﴾ الذي قلنا من عدم الزيادة ﴿ لم يجئ في غيرها[٤] ﴾ أعني في

⇐ اسماً وعلى الإطلاق مشى ابن مالك بل صرّح بالتعميم ـ على ما في «التسهيل» ـ فقال: جمعاً أو مفرداً أي بأن سمّي به، لأنّ المفرد لا يتصوّر تمثيله على قول الأكثرين إلّا بما سمّي به من الجمع، لأنّ «أفعالاً» عندهم لم تثبت في المفردات و«برمة أعشار» و«ثوب أخلاق» و«أسمال» عندهم من الوصف بالجمع.

قال المرادي: فإن قلت: إذا فرّعنا على مذهب من أثبته في المفردات فهل يصغّر على «أفيعال» أو «أفيعيل» قلت: مقتضى إطلاق النّاظم وقوله في «التسهيل»: ـ جمعاً أو مفرداً ـ أنّه يصغّر على «أفيعال» ومقتضى من قيّد بالجمع كأبي موسى يعني الجزوليّ وابن الحاجب أن يُصَغّر على «أفيعيل». [حاشية ابن جماعة: ٧٨]

(١) بالدال المهملة.

(٢) قال الرّضي: عبارة ركيكة، مراده منها أنّه لا يصغّر الخماسيّ، أي لا يرتقي إلى أكثر من أربعة أحرف أُصول في التّصغير لأنّ للأسماء ثلاث درجات: ثلاثي ورباعيّ وخماسيّ، فيصغّر الثلاثيّ ويزاد عليه إلى أن يُرْتَقى منه إلى الرُّباعيّ أيضاً فيصغّر، ولا يزاد على الرّباعيّ أي لا يزاد الارتقاء عليه بل يقتصر عليه فإن صغّرته على ضعفه فالحكم ما ذكر، وحذف الخامس. [شرح الشافية ١: ٢٠٢]

(٣) أي ولأنّه لا يرتقى من الرّباعي لا تتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة وذلك أنّه إن كان ثلاثياً على أيّ وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على «فُعَيْل» وإن كان رباعياً فإمّا أن يكونَ مع الأربعة مدّة رابعة أو لا؛ فتصغير الأوّل «فعيعيل» وتصغير الثّاني «فُعَيْعل».

[راجع: شرح الشافية ١: ٢٠٢]

(٤) أي في غير ذي تاء التأنيث وذي ألف التأنيث وذي الألف والنون المشبّهتين بهما، وذي ⇐

غير الصور الأربع المستثناة ﴿إلّا﴾ أمثلة ثلاثة[1] ﴿«فُعَيْل» و«فُعَيْعِل» و«فُعَيْعِيل»﴾.

وإن شئت قلت: «فُعَيْل» و«فُعَيْلِل» و«فُعَيْلِيل».

وذلك أنّ النظر هنا على مجرّد العدد لا على الأصلي والزائد، ولهذا قال: مثال «مُخَيْرِج»: «فُعَيْعِل» أو «فُعَيْلِل» مع أنّ زنته «مُفَيْعِل».

وإنّما لم يزد في غيرها على هذه الأمثلة الثلاث لأنّ حروف الاسم إن كانت ثلاثة تعيّن الأوّل، وإن كانت أربعة تعيّن الثاني، وإن كانت خمسة رابعها مدّة تعيّن الثالث، نحو: «رُجَيْل» و«مُيَيْت» و«دُرَيْهِم» و«مُكَيْرِم» و«دُحَيْرِيج» في «دِحراج» و«مُفَيْتِيح» في «مِفتاح».

⇐ ألف أفعال، وأمّا فيها فيجيء غير الأمثلة الثلاثة، ويجيء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث نحو: «قُدَيْرة» و«سُلَيْهبة» و«زُنَيْبِيرة» وكذا قبل ألف التأنيث الممدودة نحو: «حُمَيْرَاء» و«خُنَيْفِسَاء» ومُعَيْيِراء» في «معيوراء» ـ الذي اسم لجمع العير ـ وكذا قبل الألف والنون نحو: «سليمان» و«جُعَيْفِران» و«عُبَيْثِيران» ـ بإبدال الياء من الواو المحذوفة ـ ولا يجيء قبل ألف الجمع إلّا «فُعَيْل» نحو: «أُجَيْمال» وكذا قبل ألف التأنيث المقصورة لا يجيء «فعيعل» و«فعيعيل» لأنّها تحذف خامسةً في التصغير. [شرح الشافية ١: ٢٠٢ـ٢٠٣]

(١) قال الرّضيّ: ولمّا كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصغّر، وهم إليه أحوج، كثّروا أبنية الجمع ووسّعوها ليكون لهم في كلّ موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع، إذ ربّما يحتاج في الشّعر أو السّجع إلى وزن دون وزن، فقصّرهم الجموع على أوزان قليلة كالتصغير مَدْعاة إلى الحَرَج بخلاف المصغّر، ثمّ لمّا كان أبنية المصغّر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثقل مع القلّة محتمل، فجلبوا الأوّل أثقل الحركات، وثالثها أوسط حروف المدّ ثقلاً وهو الياء لئلّا يكون ثقيلاً بمرّة، وجاؤوا بين الثّقلين بأخفّ الحركات وهو الفتحة لتقاوم شيئاً من ثقلهما اهـ.

[شرح الشافية ١: ١٩٢ـ١٩٣]

﴿ وإذا صُغِّرالخماسيّ[1] على ضعفه ﴾ وندوره لثقله ﴿ فالأولى حذف الخامس ﴾ لأنّ الثِّقَل قد نشأ عنه فيقال في «سَفَرْجَل»: «سُفَيْرِج» ﴿ وقيل: ما أشبه الزّائد ﴾ فيقال في «جَحْمَرش»: «جُحَيرِش» لأنّ الميم من حروف الزيادة، وفي «فَرَزْدَق»: «فُرَيْزِق» لأنّ الدال يشبه التاء التي من حروف الزيادة.

---

(١) أراد أن يبيّن أنّه إذا صغّر الخماسيّ على ضعفه ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها ـ وهو الأجود ـ: حذف الخامس، لأنّ الكلمة ثقيلة بالخمسة الأُصول فإذا زدت ياء التصغير زادت ثقلاً وسبب زيادة الثقل، وإن كانت زيادة الياء، لكنّه لا يمكن حذفها إذْ هي علامة التصغير فحذف ما صارت به الكلمة مؤدّية إلى الثّقل بزيادة حرف آخر عليها، وذلك هو الخامس، ألا ترى أنّ الرّباعي لا يستثقل بزيادة الياء عليه فحذف الحرف الخامس مع أصالته.

والثاني: أن يحذف ما أشبه الزّائد، قال الرضي: اعلم أنّ من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف «أليوم تنساه». وإن كان أصليّاً لكونه شبيه الزّائد، فإذا كان لا بدّ من حذف فحذف شبه الزّائد أولى، كما أنّه إذا كان في كلمة ـ على خمسة ـ زائد حذف الزّائد أين كان نحو: «دحيرج» في «مدحرج».

لكن الفرق بين الزائد حقيقةً وبين الأصلي المشبّه له ـ بكونه من حروف «اليوم تنساه» ـ أنّ مثل ذلك الأصليّ لا يحذف إلّا إذا كان قريب الطرف ـ بكونه رابعاً ـ بخلاف الزّائد الصِّرْف فإنّه يحذف أين كان، فلا يقال في «جَحْمَرش»: «جُحَيْرش» لبعد الميم من الطَّرف، كما يقال في «مدحرج»: «دحيرج».

وقال الزمخشريّ: إنّ بعض العرب يحذف شبه الزّائد أين كان وهو وهم على ما نصّ عليه السّيرافيّ والأندلسيّ، فإن لم يكن مجاور الطَّرف شيئاً من حروف «اليوم تنساه» لكن يشابه واحداً منها في المخرج حذف أيضاً فيقال في: «فرزدق»: «فُرَيْزق» لأنّ الدّال من مخرج التاء.

والثالث: أن تبقى حروفها. [شرح الشافية ١: ٢٠٥]

﴿وسمع الأخفش «سُفَيْرِجِل»[1] ـ بكسر الجيم ـ ﴾.

﴿ويردّ[2] نحو: «باب» و«ناب» و«ميزان» و«مُوقِظ» إلى أصله

---

(١) قال الشارح ـ بكسر الجيم ـ وقال الرّضي: بفتح الجيم، وهذا نصّه: يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصليّ وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت، وحكى سيبويه عن بعض النُّحاة في التصغير والتكسير «سُفَيْرِجَلّ» و«سَفَارِجَل» ـ بفتح الجيم فيهما ـ فقال الخليل: لو كنت محقّراً للخماسيّ بلا حذف شيءٍ منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلتُ: «سُفَيْرِجْلٌ» قياساً على ما ثبت في كلامهم وهو نحو: «دُنَيْنِيْرٌ» لأنّ الياء ساكنة.

[شرح الشافية ١: ٢٠٥]

(٢) لمّا فرغ عن حدّ المصغَّر وكيفيّة بنائه وأقسام الأبنية الحاصلة وأجاب عن الخماسيّ حين يصغّر على الأبنية شرع في تفاصيل الأبواب وكيفيّة العمل في الأسماء إذا أُريد تصغيرها وحاصل ما يذكره: أنّ الاسم الذي أُريد تصغيره لا يخلو إمّا أن يكون قد حصل فيه التغيير أو لا، فإن لم يحصل فحكمه ظاهر، وإن حصل فالتغيير إمّا بالقلب أو بالحذف أو بالزيادة.

فإن كان بالقلب، فالقلب إمّا لازم أو غير لازم، والمراد باللّازم ما كانت علّة القلب فيه ثابتة في المكبّر والمصغّر، وبغير اللّازم ما كانت العلّة فيه ثابتة في المكبّر دون المصغّر، فإن كان غير لازم فيردّ إلى أصله نحو: «باب» و«ناب» يقال في تصغيرهما: «بُوَيْبٌ» و«نُيَيْبٌ» لأنّ علّة القلب فيهما تحرّك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، فلمّا ضمّ الأوّل في التصغير ذهب المقتضي ـ و«النّاب» هو السنّ في السّباع. ونحو «ميزان» أصله: «مِوْزَان» انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلمّا صغّر ضمّ الأوّل فقيل: «مويزين» وكذا «مُوْقِظ» أصله: «مُيْقِظ» اسم فاعل من المثال اليائيّ انقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فلمّا تحرّك في التصغير زال السبب فقيل: «مُيَيْقِظ» وإن كان لازماً فلا يردّ نحو: «قائم» فإنّ علّة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتلّ عينه وذلك موجود في مكبّره ومصغّره فيقال في تصغيره: «قويئم» ـ بالهمزة ـ ونحو: «تُراث» ـ وهو المال الموروث ـ أصله: «وُرَاث» قلبت الواو تاءً في الضمّة وذلك موجود في المصغّر فيقال في التصغير: «تُرَيْث» وكذا «أُدَدّ» وهو علم أصله: «وُدَد» قلبت الواو همزةً للضمّة فيقال في تصغيره:

⇐

.....

⇒ «أُدَيْد» لبقاء علّة القلب في المصغَّر.

والحاصل أنّ الاسم إمّا أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف أو لا، فإن كان فإمّا أن يزيل التصغير ذلك السبب أو لا، فما يزيل التصغير سبب القلب الذي كان فيه نحو: «باب» و«ناب» و«ميزان» و«مُوَقِظ» و«قائم» و«بائع» ونحوها. وما يزيل التصغير سبب الحذف الذي كان فيه نحو: «عصاً» و«فَتًى» و«عَمٍ» والسبب اجتماع الساكنين.

وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذي كان في مكبّره نحو: «تُراث» و«أدد» وأمثالهما، وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذي كان في مكبّره نحو: «مَيْت» و«هار» و«ناس».

وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإمّا أن يعرض في التصغير ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو: «ضارب» و«حِمار» وواو «جدول» ونحو ذلك وإمّا أن لا يعرض فيه ذلك كما في تصغير نحو: «رجل» و«جعفر».

فالقسم الذي أزال التصغير سبب القلب الذي كان فيه اختلف في بعضه هل ينتفي المسبّب بزوال السبب أو لا؟ واتّفق في بعضه على أنّه ينتفي ذلك بانتفاء سببه. فممّا اتّفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانيةً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها تقول في «باب» و«ناب»: «بويب» و«نييب» لزوال فتحة ما قبلهما. وبعضهم يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واواً أيضاً حملاً على الأكثر فإنّ أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو. وهذا مع مناسبة الضمّة للواو بعدها. وبعض العرب يكسر أوّل المصغّر في ذوات الياء نحو: «بِيَيْتٌ» و«شِيَيْخ» خوفاً على الياء من انقلابها واواً لضمّة ما قبلها وتفصّياً من استثقال ياء بعد ضمّة لو بقيتا كذلك. وإذا كان الألف في نحو «باب» مجهول الأصل وجب قلبها في التصغير واواً عند سيبويه، لأنّ الواو أقرب والأخفش يحملها على الياء لخفّتها. فتقول في تصغير «ضَباب» و«آءَة» ـ وهما شجران ـ «ضُوَيْب» و«أُوَيْأَة» على الأوّل، و«ضُيَيْبٌ» و«أُيَيْأة» على الثاني.

ومن المتّفق عليه ردّ الياء المنقلبة عن الواو ـ لسكونها وانكسار ما قبلها ـ إلى أصلها نحو: «ميقات» و«ريح» تقول في تصغيرهما: «مويقيت» و«رُوَيْحَة» لزوال الكسر ⇐

لِذَهَابِ المقتضي ».

وذلك أنّ المقتضي في «باب» و«ناب» لقلب الواو والياء ألفاً هو تحرّكهما

⇐ والسكون، وهذا كما تقول في الجمع «مواقيت» ـ وبعض العرب لا يردّها في الجمع إلى الواو ـ.

وإنّما قالوا: «عُيَيْد» ـ في تصغير «عيد» ـ ليفرّقوا بينه وبين تصغير «عود» وكذلك فرّقوا جمعيهما فقالوا: «أعياد» في جمع «عيد» و«أعواد» في جمع «عود».

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب «قائم» و«نائم» قال سيبويه: لا تردّ إلى أصولها في التصغير. بل تقول: «قويئم» ـ بالهمزة بعد الياء ـ وذلك أنّ علّة القلب في هذا الباب ليست بقويّة إذ قلب العين ألفاً في «قائم» ليس لحصول العلّة في جوهره. ألا ترى أنّ ما قبل العين ـ أي الألف ـ ساكن عريق في السكون بخلاف سكون قاف «أَقْوَمَ» ـ فإنّه عارضيّ ـ ومع هذا لم يكن حرف العلّة في الطرف الذي هو محلّ التغيير كما كانت في «رِداء» فلا جرم ضعف علّة القلب فيه ضعفاً تامّاً حتّى صارت كالعدم لكنّه حمل في الإعلال على الفعل نحو: «قال» فلمّا كانت علّة القلب ضعيفة لم يُبالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف وإنّما كان الألف شرط علّة القلب لأنّها قبل العين المتحرّكة كالفتحة فكأنّ واو «قاوم» متحرّك مفتوح ما قبلها. فقيل: «قويئم».

وخالف الجَرْميّ في الأوّل فقال: «قُوَيِّل» و«بُوَيِّع» بترك الهمزة لذهاب شرط العلّة وهو وقوع العين بعد الألف، وقد اشترط سيبويه أيضاً في كتابه في قلب العين في اسم الفاعل ألفاً ثمّ همزة وقوعها بعد الألف واتّفق عليه النُّحاة فلا وجه لقول الشارح: إنّ علّة قلب العين ألفاً فيه حاصلة وهي كونه اسم فاعل من فعل معلّ. فإنّ هذه العلّة إنّما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتّفاق منهم.

وممّا اتّفق فيه على عدم الردّ المقلوب، قال الرضي: واعلم أنّك إذا حقّرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أماكنها تقول في «لاث» وأصله: «لائث» و«شاك» وأصله «شائك» وفي «قسي» ـ علماً ـ و«أينق» وأصلها: «قووس» و«أنوق»: «لُوَيْث» و«شُويك» ـ بكسر الثاء والكاف ـ و«قُسَيّ» بحذف ثالثة الياءات نسياً، و«أيينق» وذلك لأنّ الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتّى تردّ الحروف إلى أماكنها. [شرح الشافية ١: ٢٩٤]

وانفتاح ما قبلهما، وقد زال فتح ما قبلهما في التّصغير لوجوب ضمّه.

والمقتضي لقلب الواو ياء في «الميزان» ـ وأصله «مِوزان» لكونه من «الوزن» ـ هو سكون الواو بعد الكسرة، وكلاهما يزول في التّصغير.

والمقتضي لقلب الياء واواً في «المُوقِظ» ـ وأصله «مُيْقِظ» لكونه من «اليَقَظَة» ـ هو سكون الياء بعد الضمّة وفي التّصغير يزول السّكون لوجوب فتح ثانيه فتقول في تصغير هذه الأسماء: «بُوَيْب» و«نُيَيْب» و«مُوَيْزين» و«مُيَيْقِظ».

﴿ **بخلاف** ﴾ مثل ﴿ «**قائم**» و«**تُرَاث**» و«**أُدَدُ**»[1] ﴾ ـ أبي قبيلة من اليمن ـ فإنّك تقول في تصغيرها: «قُوَيئم» ـ بالهمزة ـ و«تُرَيِّث» و«أُدَيْد» بالتاء والهمزة لبقاء المقتضي بعد التصغير على ما كان قبله.

وذلك أنّ المقتضي لقلب عين الفعل في «قائم» و«بائع» همزة هو كونهما اسمَي فاعل من المعتلّ العين وهو باقٍ بعد التصغير.

والمقتضي لقلب الواو تاء في «تراث» وهمزة في «أُدد» هو كون الواو مضمومة في أوّل الاسم وذلك باقٍ بعد التّصغير.

﴿ **وإنّما قالوا**: «**عُيَيْد**»[2] ﴾ في تصغير «عِيْد» مع مشاركته نحو «ميزان» في

---

(١) قال الرّضيّ: هو أبو قبيلة من اليمن وهو أُدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير يعني أنّه في الأصل «وُدَد» ـ بالمضمومة ـ واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما في «أجوه» و«أقّتت» وإبدال الواو المضمومة ـ ضمّة لازمة ـ همزةً في الأوّل كانت أو في الوسط قياس مطّرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب.

ولا أدري أيّ شيء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة «أُدد» عن الواو؟ وما المانع من كونه من تركيب «أُدد» وقد جاء منه «الإدّ» بمعنى الأمر العظيم. [شرح الشافية ١: ٢١٦ـ٢١٧]

(٢) جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ أصل «عِيْد»: «عِوْد» من «العَوْد» قلبت واوه ياءً لوقوعها ←

ذَهاب المقتضي بعد التصغير؟ ﴿لِقولهم﴾ في تكسيره: ﴿«أَعْياد»﴾ فرقاً بينه وبين «أعواد» جمع «عُوْد» والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ من حيث إنّهما يردّان الأشياء في الأغلب إلى أُصولها.

وقيل[1]: من حيث إنّهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم فغيّروا صيغته.

ولو قيل: إنّما قالوا: «عُيَيْد» في تصغير «عِيد» فرقاً بينه وبين «عُوَيد» تصغير «عود» لاتّجه لكن فائدة التّعليل على الوجه الأوّل أشمل[2].

﴿فإنْ كانت﴾ في حروف الاسم[3] الذي يراد تصغيره ﴿مدّة ثانية﴾ لا أصل لها

⇐ ساكنةً بعد كسرة وهذه العلّة زالت في التصغير فينبغي أن يعود الياء إلى أصله ويقال: «عُوَيد» مع أنّهم قالوا: «عُيَيْد»؟ فأجاب بأنّهم لمّا جمعوه على «أعياد» فرقاً بينه وبين جمع «عود» حملوا المصغّر عليه، لأنّ التكسير والتصغير من وادٍ واحد أي أنّه في المعنى مثله ـ كما قال أحمد ـ. أو أنّ في كلّ منهما تغييراً في اللفظ والمعنى ـ كما قال النقره كار ـ من حيث أنّهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم ـ وهو معنى التكسير والتصغير ـ فغيّروا صيغته ليوافق اللفظ المعنى. ولو قال ابتداءً: فرقاً بينه وبين مصغّر «عود» لاستقام كلامه إلّا أنّه عدل إلى هذا ليكون بياناً لجمعه أيضاً.

(١) القائل هو المحقّق الرضيّ ـ رضي الله عنه ـ والتعليل تعليله.

(٢) لشموله بيان التكسير والتصغير معاً.

(٣) لما بيّن أنّ ألف «باب» تنقلب واواً في التصغير وكان حكم ألف «ضارب» وياء «ضيراب» مثله في وجوب الانقلاب إلى الواو لأنّهم لمّا اضطرّوا إلى تحريكهما وجب قلبهما حرف لين وكانت الواو أقعد لانضمام ما قبلها، ذكره هاهنا وإن لم يكن هذا موضع ذكره نظراً إلى المناسبة وإن تغايرا في أنّ أحدهما ردّ إلى الأصل دون الآخر.

قال الرّضي: إنّ نحو: «ضويرب» ممّا عرض فيه في التصغير علّة القلب.

اعلم أنّ كلّ مدّة زائدة ثانية غير الواو تقلب في التصغير واواً لانضمام ما قبلها فتقول في «ضارب» و«ضيراب» و«طومار»: «ضويرب» و«ضويريب» و«طويمير» وأمّا إن لم تكن زائدةً نحو: «القِيْر» و«النّاب» فلا بل تقول: «قُيَير» و«نييب» اهـ. [شرح الشافية ١: ٢١٧]

﴿ فالواو لازمة ﴾ وإن لم تكن إيّاها ولا محالة تصير المدّة مفتوحة ﴿ نحو: «ضُوَيْرب» في «ضارب» و«ضُوَيريب» في «ضِيراب» ﴾ و«ضُوَيْرب» في «ضورب» ـ علماً ـ لأنّهم لمّا اضطرّوا إلى تحريكها ولم يكن لها أصل يردّ إليه وجب قلبها حرف لين وكانت الواو أقعد لانضمام ما قبلها.

والمراد بالمدّة ـ حيث يطلق ـ أحد حروف اللّين إذا كان ساكناً وحركة ما قبله من جنسه فالألف أبداً مدّة ضرورة انفتاح ما قبلها بخلاف الواو والياء.

﴿ و ﴾ إن كان ﴿ الاسم ﴾ المتمكّن وما ينخرط في سلكه نحو: «مُذ» ﴿ على حرفين[1] ﴾ وقد حذف منه شيء من غير تعويض ـ قياسيّاً كان الحذف أو غير

---

(١) لمّا فرغ ممّا وقع فيه التغيير بالقلب شرع فيما وقع فيه التغيير بالحذف والمراد بيان ما لم يبق من حروفه الأُصول إلّا حرفان.

والحاصل أنّ الاسم الذي بقي من حروفه الأُصول حرفان لا يخلو من أن يكون من غير زيادة فيه أو مع زيادة، فإن كان من غير زيادة فالمحذوف إمّا فاء أو عين أو لام، وحكم الجميع ردّ المحذوف ليمكن بناء «فعيل»، ثمّ مثّل لكلّ واحد بمثالين تمثيلاً واضحاً وقيّد «كل» و«مذ» بقوله: «اسماً» لأنّ الأوّل لو كان فعلاً والثاني حرفاً لا يصغّران.

وإن كان مع زيادة فإمّا أن يمكن جعل الاسم بها على «فعيل» أو لا، فإن لم يمكن فهو قسمان:

أحدهما: أن تكون الزيادة همزة وصلٍ نحو: «ابن» و«اسم» فلو صغّرتهما على حالهما ولم تفتح ثانيهما لم تكن بناء «فعيل» وإن فتحت سقطت همزة الوصل وبقي على حرفين.

والثاني: أن تكون الزّيادة تاء تأنيث نحو: «بنت» و«أُخت» و«هنت» أصلها: «بنوة» و«أخوة» و«هنوة» حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضاً عنها ولذلك يكتبون التاء مبسوطة لا مربوطة ويقفون عليها بالتّاء، وسكنوا ما قبلها فلو بنيت منها التصغير من غير ردّ المحذوف لاعتددت بتاء التأنيث وهي في حكم كلمة أُخرى فوجب الردّ، فإذا رددت المحذوف زالت العوضيّة فزال حكمها فلذلك تقف عليها هاءً وتكتبها مربوطة لا ⇐

قياسيّ ـ ﴿يُردّ محذوفه﴾ في التصغير حتّى يصير على مثال «فُعَيْل» ﴿تقول في «عِدَة» و«كُلْ» ـ اسماً ـ﴾ علماً لا فعلاً ـ إذ التصغير من خواصّ الأسماء ـ ﴿«وُعَيْدَة» وَ«أُكَيْل»﴾ بردّ فائهما لأنّهما من «الوعد» و«الأكل».

﴿وفي «سَهْ» و«مُذْ» اسماً﴾ لا حرفاً ـ فإنّ التصغير لا يدخله ـ ﴿«سُتَيهة» و«مُنَيْذ»﴾ بردّ عينهما فإنّ أصل «سَهْ»: «سَتَه» بدليل «أَسْتاه» و«مُذ» مخفّف «مُنْذ» ولهذا يُحرّك بالضمّ عند ملاقاته ساكناً كما يجيء في «التقاء الساكنين».

﴿وفي «دَم» و«حِر»: «دُمَيٌّ» و«حُرَيْحٌ»﴾ بردّ لامَيهما فإنّ أصل «دَم»: «دَمَوٌ» بالتّحريك أو «دَمِيٌ» ـ بالتسكين أو التحريك على اختلاف الأقوال ـ و«حِر» أصله «حرح» بدليل «أَحْرَاحٌ».

والمحذوف في «عِدَة» قياسيّ والبواقي على غير القياس.

﴿وكذلك باب «ابْنٍ» و«اسْمٍ» و«أُخْت» و«بِنْت» و«هَنْت»﴾ ممّا عوّض عن محذوفه شيء لا يصلح الاسم معه لأن يبنى منه مثال «فُعَيْل».

وذلك أنّ أصل «ابْن»: «بنو» ـ بالتحريك ـ وأصل «اسم»: «سَمْو» أو «سُمْو» ـ بسكون الميم وكسر السين أو ضمّها ـ فأسقط عجزهما وعوّض عنهما همزة الوصل بعد تسكين فائهما للتخفيف، فلو صغّرتهما على حالهما ولم تفتح ثانيهما لم يمكن بناء «فُعَيْل» وإن فتحتَ سقطَتْ همزةُ الوصل وبقي على حرفين فيجب

⇐ مبسوطة، وتحرّك ما قبلها فتقول: «بُنَيّة» و«أُخَيّة» و«هنيّة» هذا إذا لم يمكن جعل الاسم مع الزيادة على بناء «فُعَيْل» وإن أمكن فحكمه أن تستغني بالزيادة عن المحذوف فتقول في «مَيْت» ـ مخفّفاً ـ ووزنه «فَيْل»: «مُيَيْت» وفي «هار»: «هوير» وهو اسم فاعل من «هار، يهور، هوراً» وأصله: «هائر» حذفت عينه كما في «شاكٍ» وليس مقلوب «هائر». ونحو: «ناس» والأصل: «أُناس» الحذف فيها ليس لعلّة موجبة بل للتخفيف وهذه العلّة غير زائلة في التصغير ولا حاجة ضروريّة إلى ردّ المحذوف إذ يتمّ بنية التصغير بدونها.

إسقاط الهمزة وردّ المحذوف حتّى يصيرا «بُنَيّ» و«سُمَيّ».

و«أُخت» و«بِنْت» أصلهما: «أَخَوَة» و«بَنَوة» ـ بالتحريك ـ و«هَنْت» وهي كلمة كِناية ومعناها: شيء، أصلها: «هَنَوَة».

حذفوا أعجازها وجعلت تاء التأنيث عوضاً عنها ولذلك يوقف عليها بالتاء، فلو بنيت «فعيلاً» من نحوها دون أن تردّ المحذوف لاعتددت بما كان في الأصل تاء التأنيث، وهي في حكم كلمة أُخرى، فوجب أن تردّ المحذوف فتقول: «أُخَيَّة» و«بُنَيَّة» و«هُنَيَّة» ـ وإن شئت «هُنَيْهة» بجَعل الهاء فيها فقط عوضاً عن الياء الثانية ـ وبعد الردّ تقف على تاء التأنيث لا محالة بالهاء ولا تسقطها؛ لا وصلاً ولا وقفاً، لأنّها تفيد غير التّعوض معنى آخر هو التأنيث وذلك باقٍ، بخلاف همزة الوصل في «ابن» ونحوه، فإنّها لم تكن تفيد إلّا التّعويض، وإمكان الابتداء بتلك الكلمات، وكلا المعنيين قد زال في التّصغير.

فثبت أنّ ردّ المحذوف في التّصغير واجب إن كان الاسم على حرفين ولم يعوّض عن المحذوف شيء أو عوّض ولم يكن ممّا يصلح معه أن يبنى من الاسم مثال «فُعَيْل».

﴿بخلاف باب «مَيْت» و«هَارٍ» و«نَاس»﴾ فإنّه لا يجب ردّ المحذوف هيهنا إذ يمكن بناء «فعيل» من «ميت» ـ بالتّخفيف ـ وكذا من «هار» وهو المنصدع من جانب الوادي الذي أشفى على التهدّم والسقوط وهو ـ على ما قال صاحب «الكشّاف»[1] ـ على وزن «فَعِل» نحو «كَتِف»، قصّر عن فاعل كـ«خَلِف» عن

---

(١) هو أبوالقاسم محمود بن عمر بن محمّد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في «التفسير» و«الحديث» و«النّحو» و«اللغة» و«علم البيان»، كان إمام عصره من غير مدافع، تشدّ إليه الرّحال في فنونه، أخذ «النّحو» عن أبي مُضَر منصور، وصنّف التصانيف ←

«خالف» وألِفُه ليست بألف فاعل وإنّما هي عينه، وأصله: «هَوِر».

وهكذا الكلام في: «نَاس» ـ محذوف «أُناس» ـ إذ يمكن بناء «فعيل» منه فتقول فيها: «مُيَيْت» و«هُوَيْر» و«نُوَيْس» كلّها على مثال «فعيل».

وإن شئتَ قلتَ «مُيَيِّت» و«هُوَيِّر» و«أُنَيِّس» ـ بالتشديدات ـ على مثال «فُعَيْعِل»

⇐ البديعة؛ منها: «الكشّاف» في تفسير القرآن، و«المفصل» في العربيّة، و«الفائق في غريب الحديث والأثر» و«أساس البلاغة» في «اللغة» و«ربيع الأبرار» و«النموذج» و«المستقصى في أمثال العرب» و«المقامات» وغير ذلك.

وكان قد سافر إلى مكّة وجاور بها زماناً فصار يقال له: «جار الله» لذلك، وكان هذا الاسم علماً عليه.

وكانت ولادته يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة ٤٦٧ هـ بـ«زمخشر» وتوفّي ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ بـ«جُرجانيّة» ـ خوارزم ـ بعد رجوعه من مكّة.

و«زَمخشر» ـ بفتح الزاي والميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الشين المعجمة وبعدها راء ـ وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم.

والذي نقله عن الكشّاف في تفسير آية ١٠٩ من سورة التوبة: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾.

قال الزمخشري: و«الهار» الهائر وهو المتصدّع الذي أشفى على التهدّم والسقوط، ووزنه «فَعِل» قصر عن «فاعل» كـ«خَلِف» من «خالف» ونظيره «شاك» و«صاتٍ» في «شائك» و«صائت» وألفه ليست بألف «فاعل» إنّما هي عينه وأصله «هور» و«شوك» و«صوت» ولا ترى أبلغ من هذا الكلام ولا أدلّ على حقيقة الباطل وكنه أمره اهـ.

ومراده أنّ أصله: «هاور» فحذفت الألف الزائدة فصارت «هَوِر» قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «هار».

قال الأنصاري: وأصله «هاور» حذفت عينه ـ وهي الواو أو الهمزة المنقلبة عنها كما في «شاكٍ» ـ شاذّاً ووزنه «فالٍ» وليس المحذوف منه ألف «فاعل» خلافاً لما وقع للزمخشري في «كشّافه» اهـ. [ابن خلّكان ٥: ١٦٨، الكشّاف ٢: ٢١٥، المناهج الكافية: ٥٥]

ولا يجوز الهمزة في «هُوَيّر» كما في «قُوَيئم» لأنّ المحذوف منه ألف فاعل ـ كما قلنا ـ فإذا رددته انقلبت واواً، وبعد الواو تكون ياء التصغير، وبعد ياء التصغير الواو الأصليّة أو الألف المنقلبة عنها، وعلى التقديرين وجب قلبها ياء ثمّ الإدغام ﴿و﴾ ذلك أنّه ﴿إذا ولي ياء التَّصْغير[1] واوٌ أو ألف منقلبة أو زائدة قلبت﴾ تلك الواو والألف ﴿ياءً[2]﴾ وأُدغمت ياء التصغير فيها. ﴿وكذلك الهمزة المنقلبة

---

(١) ولمّا انجرّ الكلام إلى ذكر «أُخت» وأُختيه وقد وقع فيها بعد ياء التصغير ما وجب فيه القلب والإدغام أورد ابن الحاجب هاهنا حكم الأسماء التي يقع فيها بعد ياء التصغير ما يجب قلبه إلى الياء وإدغامها فيه وذلك على قسمين:

أحدهما: أن يجتمع فيه عند التَّصْغير ياءان.

والثاني: أن يجتمع ثلاث ياءات. فتقول: إذا ولي ياء التصغير واو نحو: «غُزْوَة» أو ألف منقلبة نحو: «عصا» أو زائدة نحو: «رسالة» قلبت تلك الحروف ياءً وأُدغمت. ثمّ أورد اعتراضاً على القانون المذكور بأنّه منقوض بـ«أسود» و«جدول» فإنّه قد جاء في تصغيرهما «أسيود» و«جديول» مع أنّه ولي ياء التصغير واو؟ وأجاب بأنّه قليل.

ثمّ أشار إلى كيفيّة العمل عند اجتماع ثلاث ياءاتٍ في آخر الكلمة فقال: حذفت الأخيرة استثقالاً للياءات وخصّت الأخيرة بالحذف لتطرّفها وكثرة تطرّق التغيير إلى الأواخر، وإذا حذفت صارت نسياً وجعل الإعراب على ما قبلها. قال الرّضيّ: قوله: «وإذا ولي ياء التَّصغير» إلى قوله: «و«جديّل» قليل» من باب ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب وقوله: «فإنْ اتّفق اجتماع» من باب ما يزول فيه في التصغير سبب القلب الذي كان في المكبّر ويعرض في التصغير سبب الحذف اهـ. [شرح الشافية ١: ٢٢٦ـ٢٢٧]

(٢) قال الرّضيّ: ليس على إطلاقه، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللّام من «فُعَيْعِل» فإنّه إن كان بعدهما حرفان كذا وجب حذفهما وكذا كلّ ياء في مثل موقعهما تقول في تصغير «مقاتل»: «مُقَيْتِل» بحذف الألف إذ «مُقَيْعِل» ـ بتشديد الياء ـ ليس من أبنية التصغير اهـ. [شرح الشافية ١: ٢٢٧]

بعدها[1] ﴾ أعني بعد الألف الواقعة بعد ياء التصغير نحو: «عطاء»[2]، تقلب ياء، وحينئذٍ يتّفق اجتماع ثلاث ياءات ويجيء حكم ذلك آنِفاً ـ فالأوّل: ﴿ نحو: «عُرَيَّة» و«عُصَيَّة» و«رُسَيِّلَة» ﴾ في تصغير «عُرْوَة» و«عَصىً» و«رِسالَة» وذلك أنّ الأوّل صار عند التصغير «عُرَيْوَة» اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء.

وأمّا ألف «عصى» ـ المنقلبة عن الواو ـ وألف «رسالة» ـ الزّائدة ـ فإنّما قلبتا ياء لأنّهم لمّا اضطرّوا إلى تحريكهما وعلموا أنّ قلبهما واواً يؤول إلى قلبهما ياء ـ لتحقّق العلّة المذكورة حينئذٍ ـ قلّبوهما من أوّل الأمر ياء.

وهذا الذي قلنا من قلب الواو ياء إذا وليت ياء التصغير قاعدة ممهّدة ﴿ وتصحيحها في باب «أُسَيِّد» و«جُدَيِّل» قليل ﴾ لا يكاد يجيء في لغة الفصحاء، وكأنّ من قال: «أُسَيود» و«جُدَيْول» ـ مصحّحين ـ راعى مكبّرهما حيث لم يعلّ، أمّا نحو: «أسْوَد» فلئلّا يلتبس بالفعل، وأمّا نحو: «جَدْوَل» فللمحافظة على الإلحاق.

---

(١) أي الهمزة المنقلبة عن الألف المنقلبة من واو أو ياء بعد الألف الزائدة التي تلي ياء التصغير يعرض فيه سبب قلب الألف ياءً ويزول سبب قلب اللّام ألفاً، إذ من جملته الألف الزائدة والفتحة التي قبلها ويعرض سبب آخر لقلب اللّام ياءً، إن كان واواً، ثمّ سبب آخر لحذف ذلك اللّام، وذلك أنّه إذا اجتمع ثلاثُ ياآت والأخيرة متطرّفة لفظاً كما في «أحيّ» أو تقديراً كما في «معيّة» وثانيتها مكسورة مدغم فيها ولم يكن ذلك في الفعل كما في «أحيّي» ولا في الجاري عليه نحو: «المحيّي» وجب حذف الثالثة نَسْياً.

[شرح الشافية ١: ٢٣٠ ـ ٢٣١]

(٢) فإذا حقّر نحو «عطاء» قلب ألفه ياءً كما في «حِمار» فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو، لزوال الألف قبلها، ثمّ تنقلب ياءً لتطرّفها مكسوراً ما قبلها، فتجتمع ثلاث ياآت: الأُولى للتصغير، والثانية عوض من الألف الزائدة، والثالثة عوض عن لام الكلمة فتحذف الثالثة نَسْياً، فيبقى «عطيّ» ويدور الإعراب على الثّانية. [شرح الشافية ١: ٢٣١]

﴿ فإن اتّفق ﴾ بعد القلب المذكور ﴿ اجتماع ثلاث ياءات حُذفت ﴾ الياء ﴿ الأخيرة نسياً ﴾ منسيّاً، والمراد بذلك أن لا يعتدّ بها ويعرب ما قبلها كإعرابها، لو لم تكن محذوفة، إن كان الإعراب عليها، وإن كان بعدها تاء التأنيث فُتحت الياء الثّانية لأجلها ولم يعتدّ بالمحذوفة.

وإنّما يُجعَل نسياً ﴿ على الأفصح[1] كقولك في «عَطَاء» و«إداوَة» ﴾ للمطهرة[2] ﴿ وَ«غَاوِيَة» ﴾ من «الغِواية» ﴿ و«مُعَاوِيَة» : «عُطَيٌّ» و«أُدَيَّة» و«غُوَيَّة» و«مُعَيَّة» ﴾ والأصل أن يقال في تصغيرها: «عُطَيِّيٌ» و«أُدَيِّيَة» و«غُوَيِّيَة» و«مُعَيِّيَة» ـ بالياءات الثلاث ـ.

وأمّا «عُطَيِّيٌ» فالأولى ياء التصغير، والثانية منقلبة عن ألف «عطاء» ـ كما قلنا في «عصى» و«رسالة» ـ والثّالثة منقلبة عن الهمزة الواقعة بعد ألف «عطاء» ـ فإنّك قد عرفت أنّها يجب أن تقلب ياءً ـ فحذفت الأخيرة استثقالاً لاجتماع الياءات، وجعل الإعراب على ما قبلها، فقيل: «هذا عُطَيٌّ» ـ بالرّفع ـ و«رأيت عُطَيّاً» و«مررتُ بِعُطَيٍّ» ولو اعتدّ بها لقيل: «عُطَيٌّ»[3] ـ بالكسر ـ في الرفع والجر على مثال: «قاضٍ».

---

(١) يومي إلى أنّه لا تحذف على غير الأفصح، وليس كذلك بل الواجب في الياء المقيّدة بالقيود المذكورة الحذف اتّفاقاً. [شرح الشافية ١: ٢٣٥]

(٢) بكسر الميم آلة نحو: «مِرْوَحَة».

(٣) لأنّ الأصل «عُطَيِّيٌ» بياءين: الأولى ياء التصغير والثانية منقلبة ثمّ همزة وتبدل ياءً أيضاً ثمّ تدغم ياء التصغير في الياء المنقلبة فتصير: «عُطَيّ» ثمّ تسقط حركة الضمّة من الياء الأخيرة المنقلبة عن الهمزة للاستثقال ثمّ يلتقي ساكنان الياء الذاهبة الحركة والتنوين لأنّه نون ساكنة والياء الساكنة حرف علّة والتنوين حرف صحيح فتحذف الياء ويتبع التنوين ما قبلها في الحركة فتصير في الرفع والجرّ «عُطَيٌّ» وفي النصب ـ على هذا التقدير ـ «عُطَيّاً».

وكذا الكلام في اليائين الأُولى والثانية من «أُدَيَّة» وأمّا الثالثة فإنّما هي مقلوبة عن الواو التي هي لام لتطرّفها وانكسار ما قبلها. وكذا الكلام في الياء الأُولى من «غُوَيَّة» أعني أنّها ياء التصغير. وأمّا الثانية فإنّها منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة وسبب قلبها ما تقرّر في «عروة». والثالثة لام الكلمة.

وأمّا «معاوية» فإنّك تحذف ألفها ليمكن لك في تصغيره مثال «فُعَيْعِل»، ثمّ يعامل معها معاملة «غويّة» فيجتمع ثلاث ياءات، وفي جميع هذه الكلمات الثلاث تحذف الياء الأخيرة نسياً، وتفتح الياء الثانية لأجل تاء التأنيث.

﴿ وقياس «أحوى»[1] ﴾ لشابّ أسود الشّعر أو أسمر الشّفة أن يقال في تصغيره:

---

(١) وهي صفة مشبّهة من «حَوِيَ، يَحْوَى» وزان «رَضِيَ، يرضى» وأصله: «حَوِوَ» قلبت الثانية ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «حَوِيَ» كما في «قَوِيَ» وأصله «قَوِوَ» والمصدران: «الحُوَّة» و«القُوَّة» فالمادّة لفيف مقرون بالواوين والصفة في المذكّر «أحْوَى» وفي المؤنّث «حوّاء» والجمع فيهما «حُوٌّ» وزان «قُفّل» والصفة في «القوّة» «القويّ» و«قوية» و«أقوياء».

والحاصل أنّ «أحوى» كـ«أسود» في عدم إعلال العين، وهو ممّا يلي ياء التصغير فيه الواو فلذلك ذكره هاهنا وفي تصغيره الوجهان في تصغير «أسود». فمن أعلّ مصغّر «أسود» يعلّ مصغّر «أحوى» ومن لم يعلّ ذلك لم يعلّ هذا. وعلى الأوّل فتصغير «أحوى»: «أحيوو» قلبت الواو الأخيرة ياءً لانكسار ما قبلها فصار «أحيوي» ثمّ قلبت الواو الأُولى ياء وأُدغمت ياء التصغير فيها فصار «أُحَيْي» بثلاث يائاتٍ فتحذف الأخيرة.

ثمّ اختلفوا في أنّ الحذف إعلاليّ أو اعتباطيّ، فذهب سيبويه وعيسى بن عمر وكثير من النّحويّين إلى أنّ الحذف اعتباطيّ، وذهب أبو عمرو إلى أنّه إعلاليّ.

ثمّ اختلف القائلون بأنّه اعتباطيّ في أنّه منصرف أو لا؟

فقال سيبويه وكثير من النّحويّين إلى أنّه غير منصرف للصفة ووزن الفعل فإنّ التصغير لا يمنع من اعتباره.

وقال عيسى بن عمر ومن تبعه أنّه منصرف، واستدلّ عليه بوجهين:

⇐

﴿ «أُحَيُّ» غيرَ منصرف ﴾ لأنَ أصله في التصغير «أحيوي» فعل بواوه ما فُعل بواو «عروة» وصار «أُحَيِّيُ» ـ بثلاث ياءات ـ فحذفت الأخيرة نسياً بناء على اللغة الفُصْحَى فصار «أُحَيُّ» ـ بإيقاع إعراب غير المنصرف على الياء الثانية ـ فإنّ بقاء الزيادة التي كزيادة الفعل في أوّله كافٍ في منع صرفه لوزن الفعل كما تقول: «هو أُفَيْضِلُ منك» فتمنعه الصرف، وإن لم يكن بقي على صيغة «أفعل».

﴿ وعيسى ﴾ بن عمر[1] أُستاذُ الخليل النَّحْوي ﴿ يصرفه ﴾ وإن وافقنا على

⇐ الأوّل أنّهم صرفوا «خيراً» و«شرّاً» مع أنّهما في الأصل «أخير» و«أشرّ» فلمّا فات الوزن بالحذف لم يعتبروه فكذا هاهنا. وأُجيب بأنّ مبنى وزن الفعل على الهمزة الكائنة في أوّله فلمّا حذفت فات بخلاف ما نحن فيه إذ الهمزة باقية.

الوجه الثاني: أنّهم قالوا في تصغير «أعلى» «أعيلٍ» ـ بالتنوين ـ فدلّ على أنّهم صرفوه، والجواب أنّ الأصل فيه «أعيلي» فأعلّ إعلال «قاضٍ» والتنوين فيه للعوض وهو يدخل الغير المنصرف.

وأمّا من يجعل الحذف إعلالياً ـ وهو أبو عمرو بن العلاء ـ فيقول: «أحي» في الرفع والجرّ.

ويرد عليه أنّ التنوين إمّا أن يجعل للعوض أو للصرف وكلاهما باطلان، أمّا الثاني: لأنّه يلزمه صرف «أفيضل» وهو باطل. وأمّا الأوّل: فلأنّه يلزمه أن يقول: «عطي» ـ بكسر الياء في الرّفع والجرّ و«عطيّاً» في النصب ولا قائل به. وهذا كلّه على مذهب من يعلّ مصغّر «أسود» وأمّا من لم يعلّ ويقول: «أسيود» فقياسه هاهنا أن يقال: أصله: «أحيوو» قلبت الواو الأخيرة ياءً فحصل «أحيوي» ثمّ يعلّ الياء الأخيرة إعلال «قاضٍ» في الرفع والجرّ، فمن جعل التنوين للعوض يقول: «أحيٍ» ـ رفعاً وجرّاً ـ و«أحيوي» نصباً، ومن ليس مذهبه التعويض يقول: «أحيوي» في الرفع والجرّ، و«أحيوي» في النصب.

(١) هو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفيّ النّحويّ البصريّ كان صاحب تقعير في كلامه واستعمال للغريب فيه وفي قراءاته، وكان بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحبة ولهما ⇐

فرض المحذوف ـ نسياً ـ فيقول: «هذا أُحَيٌّ» ـ بالضمّ مع التنوين ـ كأنّه نظر إلى خروجه بالحذف عن صيغة «أفعل» فأوجب صرفه، كما يُصْرَفُ «خَيْرٌ» وإن كان بمعنى «أَخْيَر» لخروجه بالحذف عن صيغة «أفعل».

وهذا النَّظَر ضعيف، إذ المعتبر بقاء الزيادة في أوّله ولم تبق هيهنا بخلافها في «أُحَيّ».

﴿ **وقال أبو عمرو**[1]: «أُحَيٌّ» ﴾ بالكسر والتنوين في الرّفع والجرّ على مثال:

⇐ مسائل ومجالس، أخذ عنه الخليل وسيبويه «النّحو» وله الكتاب الذي سمّاه «الجامع» في «النّحو» ويقال: إنّ سيبويه أخذ هذا الكتاب وبسطه وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره ولمّا كمل بالبحث والتحشية نُسِب إليه وهو كتاب سيبويه المشهور وله كتاب «الإكمال» قال الخليل المتقدّم ترجمته:

ذهب النّحو جميعاً كلّه ... غير ما أحدث عيسى بن عُمَر

ذاك «إكمال» وهذا «جامع» ... وهما للنّاس شمس وقمر

وكان يطعن على العرب ويخطّئ المشاهير منهم مثل النابغة في بعض أشعاره.

وروى الأصمعيّ: قال عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء: أنا أفصح من معدّ بن عدنان، فقال أبو عمرو: لقد تعدّيتَ فكيف تنشد هذا البيت:

قد كنّ يخبأن الوجوه تَسَتُّراً ... فاليوم حين بدأن للنّظّار

أو «بَدَيْنَ»؟ فقال عيسى: «بدأن»، فقال له أبو عمرو: أخطأت، يقال: «بدا، يبدو» إذا ظهر، و«بدأ، يبدأ» إذا شرع في الشيء والصواب: «حين بَدَوْن» وإنّما قصد أبو عمرو تغليطه لأنّه لا يقال في هذا الموضع «بدأن» ولا «بدين» وإنّما يقال: «بدون». توفّي سنة ١٤٩ هـ. [راجع: وفيات الأعيان ٣: ٤٨٦]

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار المازنيّ البصريّ أحد القرّاء السبعة، وأعلم النّاس بالقرآن والعربيّة والشعر. قال ابن خلّكان: وهو في «النّحو» في الطبقة الرابعة من عليّ بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ قال الأصمعي: قال أبو عمرو بن العلاء: لقد علمت من «النّحو» ⇐

«قاضٍ»، فهو لا يفرض المحذوف نسياً، والتنوين فيه كما في «جوارٍ» ـ رفعاً وجرّاً ـ وكما يقال: «هو أُعَيْلٍ منك» ـ بالتنوين ـ وهذا القول وإن كان له وجه إلّا أنّه خلاف استعمال الفصحاء في مثل هذه الصورة التي يتّفق في تصغيرها اجتماع

⇐ ما لم يعلمه الأعمش وما لو كُتِب لما استطاع أن يحمله، وقال أيضاً: سألتُ أبا عمرو من ألف مسألة فأجابني فيها بألف حجّة. وقال أبو عبيدة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالأدب والعربيّة والقرآن والشعر، وفيه يقول الفرزدق:

ما زِلْتُ أغلِقُ أبواباً وأفتحها ... حتّى أتيت أبا عمرو بن عمّار

وقيل: اسمه زَبّان والصحيح أنّ كنيته اسمه ـ كما في ابن خلّكان ـ وهو خزاعيّ شيعيّ كما في «الشيعة وفنون الإسلام».

وحكى أبو عمرو، قال: طلب الحجّاج بن يوسف الثقفي أبي فخرج منه هارباً إلى اليمن فإنّا لنسير بصحراء باليمن إذ لحقنا لاحق ينشد الأبيات التالية لأُميّة بن أبي الصلت:

اصبر النّفس عند كلّ مهمّ ... إنّ في الصبر حيلة المحتالِ

لا تضيقنّ بالأمور فقد تكـ ... ـشف غمّاؤها بغير احتيال

ربّما تجزع النفوس من الأمـ ... ـر ماله فَرْجَةٌ كحلّ العِقال

قال: فقال أبي: ما الخبر؟ قال: مات الحجّاج. قال أبو عمرو: فأنا بقوله: «لَهُ فَرْجة» أشدّ سروراً منّي بموت الحجّاج لأنّي كنت أختار في الآية: «إلّا مَنِ اغترف غَرْفة» فتح الغين وكنت أطلب له شاهداً من كلام العرب، قال: يقال: «فَرْجة» ـ بالفتح ـ بين الأمرين و ـ بالضمّ ـ بين الجبلين.

وكان أبو عمرو اذا دخل شهر رمضان أمسك عن الشعر وأقبل على القرآن.

قال أبو عمرو: حدّثنا قتادة السّدوسيّ قال: لمّا كُتِبَ المصحف عُرض على عثمان بن عفّان، فقال: إنّ فيه لَحْناً ولتقيمنّه العربُ بألسنتها.

وحكي عنه قال: قرأت: ﴿وَمَالِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ فاخترت تحريك الياء هرباً من ضرر الوقف وهذا من أبي عمرو في غاية الدقّة والنظر في المعاني اللطيفة. توفّي سنة ١٥٤ ودفن بالكوفة المتبرّكة. [ابن خلّكان ٣: ٤٦٦، هدية الأحباب: ٣٠ ـ ٣١]

ثلاث ياءات إذ الأفصح حذف الأخيرة نسياً ـ كما ذكرنا ـ.

فهذه المذاهب كلّها على تقدير قلب الواو في «أُحَيْوِي» ياءً كما يقال في تصغير «أَسْوَد»: «أُسَيْد» ـ مُعَلّاً ـ ﴿و﴾ أمّا ﴿على قياس: «أُسَيْوِدَ»﴾ ـ مصحّحاً ـ فإنّه يجب أن يقال: ﴿أُحَيْوٍ﴾ بالكسر والتنوين رفعاً وجرّاً، و«أُحَيْوِي» ـ بالفتح ـ نصباً بالاتّفاق.

والتنوين فيه كما في جوارٍ رفعاً وجرّاً.

وإنّما لم يتصوّر هيهنا الاختلاف لأنّ ذلك فرع اجتماع الياءات، وهيهنا لم يجتمع الثلاث.

نعم من ليس مذهبه في مثله التّعويض ـ عن الياء أوعن إعلاله بالسكون تنويناً ـ خالف في إثبات الياء ساكنة في الرّفع والجرّ، ووافق في إثباتها متحرّكة في النصب.

﴿ويزاد في المؤنّث الثلاثي[1] بغير تاءٍ تاءٌ كـ «عُيَيْنَة» و«أُذَيْنَة»﴾ في تصغير

---

(١) قد قلنا: إنّ التغيير الواقع إمّا بالقلب أو بالحذف أو بالزّيادة، فلمّا فرغ من الأوّلين وما يتعلّق بهما شرع في الثّالث وتلك الزيادة إمّا حرف تأنيث أو لا، فإن لم تكن حرف تأنيث فإمّا كلمة برأسها كما في «بعلبك» أو لا، فإن لم تكن كلمة برأسها، فإمّا أن تكون مدّةً أو لا، فهذه أقسام أربعة:

فإن كان الأوّل وهو أن تكون الزيادة حرف تأنيث فإمّا أن تكون تاءً أو ألِفاً مقصورة أو ممدودة، فإن كانت تاءً فإمّا أن تكون ظاهرة أو مقدّرة، فالظاهرة ثابتة أبداً نحو: «ضويربة» في تصغير «ضاربة» فرقاً بين تصغير المذكّر والمؤنّث، وإن كانت مقدّرة فتظهر في الثلاثي نحو: «عُيَيْنَة» لئلّا يجتمع فرعيّتان التصغير والتقدير.

و«عُرَيْبٌ» و«عريس» شاذّان والقياس بالتّاء.

وإن كانت ألِفاً مقصورة وهي رابعة ثبتت لخفّة الاسم نحو: «حُبَيْلَى» وإن كانت خامسة فما فوقها حذفت استثقالاً نحو: «جحيجب» تصغير «جَحَجْبَى» اسم رجل سيّد في قومه.

⇐

«عين» و«أُذن» وذلك أنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أُصولها ﴿وَ«عُرَيْب» و«عُرَيْس»[١]﴾ في تصغير «عَرَب» و«عِرْس» ﴿شاذّ﴾ وذلك أنّهما مؤنّثان، وكان القياس «عُرَيْبَة» و«عُرَيْسَة».

و«العِرْس» ـ بالكسر ـ: امرأة الرّجل ولَبْوَةُ الأسد.

﴿بخلاف﴾ المؤنّث ﴿الرباعي﴾ بغير تاء ﴿كـ «عُقَيْرِب»﴾ في «عقرب» إذ الزّيادة كأنّها تقوم مقام تاء التأنيث ولثقله لو زيد تاء في مصغّره مع زيادة ياء التّصغير.

﴿وَ«قُدَيْديمَة» و«وُرَيّئَة»[٢]﴾ في تصغير «قُدّام» و«وراء» للجهتين المخصوصتين ﴿شاذّ﴾ لأنّهما مؤنّثان غير ثلاثيّين، فكان القياس أن لا يثبت التاء في تصغيرهما[٣].

﴿وتُحْذَف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة كـ «جُحَيْجِب» و«حُوَيْليّ»[٤] في

⇐ و«حويليّ» في تصغير «حَوْلايا» وهو علم مكان.

وإن كانت ممدودة ثبتت مطلقاً، سواء كانت في الثلاثي أو غيره.

وإن كانت كلمة برأسها وهو القسم الثاني نحو: «بعلبك» ثبتت أيضاً.

(١) وإنّما لم تلحق التاء بهما، لأنّ «العرب» في الأصل مصدر وهو مذكّر، و«العرس» للنظر إلى المصدر الذي هو «الإعراس» وهو مذكّر أيضاً.

(٢) وجه إلحاق التّاء بها أنّ الظّروف كلّها مذكّر غيرهما فلو لم تظهر التّاء فيهما لظنّ أنّهما مذكّران إذ لا يعلم تأنيثهما بالإخبار عنهما لأنّهما ملازمان للظرفيّة ولا بوصفهما ولا بإعادة الضمير إليهما بل بالتصغير فقط.

(٣) قالوا: «ولا يصغّر رباعيّ بالهاء إلّا قُدّام» و«وراء» (المصباح ٢: ٤٩٤).

(٤) وإنّما قال «حويليّ» لأنّه لمّا حذفت ألف التأنيث بقي: «حولاي» قلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها، عند التّصغير وأُدغمت في الياء الأخيرة عند حذف ألف التأنيث فصار «حويلي» ـ منصرفاً ـ لأنّ منع صرفه كان لألف التأنيث وقد زالت.

«جَحَجْبَى» ﴾ ـ اسم رجل سيّد في قومه أو حيّ من الأنصار ـ ﴿ وَ«حَوْلايا» ﴾ ـ علم موضع ـ.

ولا تحذف الرابعة؛ لأنّهم استثقلوها خامسة فصاعداً، ولم يستثقلوها رابعة لخفّة الثلاثة[1] فلذلك تركوا ما قبلها مفتوحاً محافظة عليها ـ كما مرّ ـ.

وإنّما صار تصغير «حَوْلايا» بعد حذف ألف التأنيث «حُوَيْلِيّ»؟ لما يجيء الآن من أنّ المدّة الواقعة بعد كسرة التصغير تقلب ياء، ففعلوا هيهنا كذلك وأُدغم الياء في الياء.

﴿ وتثبت ﴾ الألف ﴿ الممدودة ﴾ في المصغّر ﴿ مطلقاً ﴾ سواء كانت رابعة أو خامسة فصاعداً كـ«حُميراء» و«خُنَيْفِساء» في «حَمراء» و«خُنْفَسَاء» كأنّها لمّا كانت على حرفين جعلوها مع ما هي فيه كالمركّب فأثبتوها مطلقاً ﴿ ثبوتَ الثّاني في «بَعْلَبَكّ»[2] ﴾ و«خَمْسَةَ عَشَر» و«عَبْدالله» فإنّك تقول فيهما: «بُعَيْلَبَك» و«خُمَيْسَةَ عشر» و«عُبَيدالله» وكذا تقول في «اثنا عشر» و«اثنتا عشرة»: «ثُنَيّا عشر» و«ثُنَيّتا عشرة».

﴿ والمدّة الواقعة[3] بعد كسرة التصغير تنقلب ياءاً إن لم تكنها ﴾ أي إن لم تكن

---

(١) وفي نسخة: «الثلاثية».

(٢) وهذا هو القسم الثاني الذي الزيادة فيه كلمة برأسها وإنّما ثبتت الكلمة الثانية في هذا القسم؟ لئلّا يلتبس بتصغير غير المركّب وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً تشبيهاً بتاء التأنيث ولذا صغّروا الصدر، فإنّ الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث. قال الرضي: والمركّب يصغّر صدره مضافاً كان أو لا، وذهب الفرّاء في المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف احتجاجاً بنحو: «أُمّ حُبَين». [شرح الشافية ١: ٢٧٣]

(٣) هذا هو القسم الثالث وهو أن تكون الزيادة هي المدّة فتلك المدّة إمّا ثانية أو ثالثة أو رابعة،

⇐

المدّة إيّاها[١] ﴿ نحو: «مُفَيْتِيح» ﴾ ـ في «مِفْتاح» ـ ﴿ وكُرَيْدِيس ﴾ ـ في «كُرْدُوْس» ـ انقلبت الألف في الأوّل، والواو في الثاني ياء.

و«الكُرْدُوْس» قِطْعَةٌ عظيمة من الخَيْل، وكلّ عَظْمين التقيا في مَفْصِل فهو «كُرْدُوْس»، نحو: المَنْكِبَيْن، والرُّكْبَتَين، والوَرِكَيْن.

هذا إذا لم يكن المدّة ياءاً، وأمّا إذا كانت ياءاً تثبت على حالها كـ«قُنَيْدِيل» في «قِنْدِيْل».

﴿ وذو الزّيادتين غيرها[٢] ﴾ أي غيرالمدّة المذكورة ﴿ من الثلاثي يحذف أقلّهما

⇐ ذكر الثّانية في قوله: «فإن كانت مدّة ثانية فالواو». والثالثة في قوله: «وإذا ولي ياء التصغير» للمناسبة المذكورة، وأشار هنا إلى ذكر الرّابعة وهي: إن كانت واقعةً بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها نحو: «كريديس» و«مفيتيح».

(١) وإنّما قال: «وإن لم تكن المدّة إيّاها» أي إن لم تكن ياءً، لأنّها إن كانت ياءً بقيت على حالها نحو: «مُنَيْديل» في «منديل» وإن لم تكن واقعةً بعد الكسرة، بأن لم يكسر ما بعد ياء التصغير كما في «سكران» و«حمراء» و«أجمال» فتبقى المدّة على حالها.

(٢) أي غير المدّة الرّابعة، والأولى أن يقال: غير حرف اللين الرابعة ليكون أعم وهذا إشارة إلى القسم الرابع، والزيادة في هذا القسم إمّا في الثلاثي أو في الرباعيّ، فإن كان في الثلاثي فإمّا واحدة أو اثنتان أو ثلاث، فإن كانت واحدة فظاهر أنّه يصغّر من غير تغيير نحو: «مكيرم» في «مكرم» ولذا لم يتعرّض لذكر هذا القسم.

وإن كانت اثنتين ولا يكون إحداهما المدّة الواقعة بعد كسرة التصغير إذ حكم ذلك قد علم في القسم الثالث فإمّا أن يكون إحداهما الفضلى أو لا، فإن كان إحداهما الفضلى فتبقى الفضلى وهي الميم في الأمثلة إذ الميم موضحة للمسمّى، والزيادة الأُخرى توضح ما يعرض له من الافتعال والانفعال الخ....

وإن لم تكن إحداهما فضلى فأنت مخيّر عند التصغير في حذف أيّهما شئت، نحو: «قلنسوة» فأنت مخيّر في حذف النون أو الواو وهما زائدتان كما وصفت وكذا «حبنطى».

⇐

فائدة ﴾ إن تفاوتت الزيادتان في الفائدة ﴿كـ «مُطَيْلِق» و«مُغَيْلِم» و«مُضَيْرِب» و«مُقَيْدِم» ـ في «مُنطلق» و«مُغْتَلِم» ﴾ ـ لِلذي هاج منه شهوة الضِّراب من البعير وغيره ﴿ و«مُضَارِب» و«مُقَدِّم» ﴾.

وذلك أنّ النون والتاء والألف والدال فيها أقلّ فائدةً من الميم، إذ الميم توضح المسمّى والزّوائد الأُخَر توضح ما يَعْرُضُ له من «الافتعال» و«الانفعال» و«المفاعلة» و«التفعيل» وغيرها.

وإنّما وصفنا الزّيادتين بكون إحداهما غير المدّة الموصوفة؟ لأنّ إحداهما لو كانت إيّاها وجب إبقاؤها ـ كما قلنا في «مِفْتَاح» ـ إن أُبقِيَتِ الأُخرى، ولكن يجوز حذفهما معاً كما في «تصغير التّرخيم» الذي يجيء ذكره.

هذا على تقدير تفاوت الزّيادتين في الإفادة ﴿فإنْ تساويا فمخيّر﴾ أنت في حذف أيّهما شئت ﴿كـ «قُلَيْنِسَة» و«قُلَيْسِيَة» ﴾ في تصغير «قَلَنْسُوَة»[1] فإنّ النون والواو فيهما زائدتان ولا فضل لإحداهما على الأُخرى، فإن حذفتَ الواو قلتَ: «قُلَيْنِسَة» وإن حذفت النون قلت ـ بعد قلب الواو المتطرّفة بعد الكسرة ياء ـ: «قُلَيْسِيَة».

⇐ وإن كانت الزّيادة ثلاثة غير المدّة ـ إذ هي تبقى أبداً ـ تبقى الفضلى من الثلاث نحو: «مقيعس» في «مقعنس» فتحذف النون والسّين وتبقى الميم لأنّها الفضلى من حيث دلالتها على اسم الفاعل. وأمّا المدّة فتبقى نحو: «مقيديم» في «مقاديم».

وإن كانت تلك الزيادة في الرّباعيّ فتحذفها مطلقاً أي سواء كان إحداهما فضلى أو لا، فإنّك تحذف الجميع فتقول في «محرنجم»: «حريجم» بحذف الميم والنون لأنّك لو بقيت شيئاً منهما لَخَرَج عن أمثلة التصغير.

(١) بفتح العين وسكون النّون وضمّ اللام والجمع: «القَلانِس» أو «القَلاسِي» والوزن: «فعنلُوَة».

﴿ وَ ﴾ مثل ﴿ «حُبَيْنِط» و«حُبَيْط» ﴾ في تصغير «حَبَنْطَى» لِلقصير أو الصغير البطن، إذ الألف والنون زائدتان من غير فضل، فإن حذفت الألف قلتَ: «حُبَيْنِط» وإن حذفت النّون قلت: «حُبَيْطِ»، بعد قلب الألف ياء لأنّها مدّة واقعة بعد كسرة التصغير وليست للتأنيث بل للإلحاق بـ«سفرجل» ثمّ إعلاله إعلال «قاض».

﴿ وذو ﴾ الزّيادات ﴿ الثّلاث غيرها تُبقّى الفُضلى منها كـ «مُقَيْعِس» في «مُقْعَنْسِس» ﴾ إذ الميم والنون وإحدى السينين زائدة، والفُضلى هي الميم كما مرّ.

وإنّما قلنا: «غير المدّة»؟ لأنّ إحدى الثلاث لو كانت مدّة لم يجب حذفها مثل «مُقَيديم» في «مَقَادِيم».

﴿ ويُحذف زيادات الرّباعي كلّها مطلقاً ﴾ سواء كان لبعضها على الباقي فضل أم لا، ليمكن منه بناء «فعيلل» ﴿ غير المدّة ﴾ فإنّ ثبوتها لا يخلّ بمثال التصغير إذ يمكن صوغ بناء «فعيليل» منه بقلب المدّة ياء. فالأوّل: ﴿ كـ «قُشَيْعِر» في «مُقْشَعِرّ» ﴾ فإنّه حذف منه الميم وراء واحدة مع أنّ الميم أفضل لدلالتها فيه على «اسم الفاعل» ﴿ و ﴾ الثاني: ﴿ نحو: «حُرَيْجِيم» في «احْرِنْجَام» ﴾.

﴿ ويجوز التّعويض[1] عن حذف الزّيادة بمدّة بعد الكسرة فيما ليست فيه ﴾ المدّة إذ لو كان فيه مدّة لم يمكن زيادة مدّة أُخرى ﴿ كـ «مُغَيْلِيم» ﴾ بزيادة الياء بعد الكسرة ﴿ في «مُغْتَلِم» ﴾. وإن شئت قلت: «مُغَيْلِم» بغير المدّة ـ كما سبق ـ

---

(١) لما بيّن أنّه قد يحذف الزائد عند التصغير أشار إلى جواز التعويض عنه بمدّة بعد الكسرة إن لم تكن فيه المدّة كما إذا صغّرت «مغتلما» وحذفت التاء كان لك أن تقول: «مغيليم» فتأتي بياء بعد كسرة التصغير والفائدة في الحذف والتعويض عنه بمدّة أنّ ذلك لا يخلّ ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فإنّه يخلّ. وأمّا إن كان فيه المدّة فلم يمكن التعويض لاشتغال محلّه بمثله نحو: «حريجيم» في «احرنجام» والتعويض مذهب يونس.

[راجع: شرح الشافية ١: ٢٦٤]

وكما تقول «قُشَيْعِير» بالمدّة مع «قُشَيْعر» بدونها.

﴿ ويُرَدُّ جمع الكثرة[1] لا اسمه إلى جمع قلّته ﴾ إن وجد له ذلك ﴿ فيُصغّر نحو:

---

(١) لمّا فرغ عن أحكام التصغير في المفرد شرع في الجمع وهو إمّا جمع قلّة أو جمع كثرة، فإن كان جمع قلّة فيصغّر على بنائه لقرب القلّة من معنى التصغير فتقول في «أكلب» و«أجمال»: «أكيلب» و«أجيمال» مثلاً، ويجوز أن يردّ إلى الواحد ثمّ يصغّر نحو: «كُلَيْبات» و«جُمَيْلات».

وأمّا إن كان جمع كثرة فلا يصغّر على بنائه للتنافي بين الكثرة والتصغير، فينظر إن كان لمفرده جمع قلّة أيضاً نحو: «غلمان» فإن شئت رددته إلى مفرده وهو «الغلام» فتصغّره ثمّ تجمعه جمع السّلامة إمّا بالواو والنون كما في مثالنا هذا فتقول: «غليمون» وإمّا بالألف والتاء كما إذا أردت تصغير «دور» تردّه إلى مفرده فتصغّره ثمّ تجمعه على «دويرات».

وإن شئت رددته إلى جمع قلّته فتصغّره فتقول: «غليمة» و«أدير» هذا إذا كان له جمع قلّة، وإذا لم يكن تعيّن الردّ إلى المفرد وتصغيره ثمّ جمعه جمع السلامة نحو: «شويعرون» في تصغير «شُعَراء» و«مسيجدات» في تصغير «مساجد» ويعلم ممّا ذكرنا أنّ معنى قوله: «ويردّ»: أنّه يجب الردّ في جمع الكثرة إلى أحد الأمرين ـ إلى المفرد أو جمع القلّة ـ ولا يجب في جمع القلّة أن يرد إلى مفرده بل يجوز.

الحاصل: أنّ اللفظ الذي يراد تصغيره إن أفاد الجمعيّة فلفظه إمّا مفرد أو مجموع، فإن كان مفرداً ـ سواء كان اسم جمع أو اسم جنس أو جنس ـ يصغّر على لفظه نحو: «قويم» و«نُفَير» و«تمير» في تصغير «قوم» وهو اسم جمع و«نَفَر» وهو اسم جنس و«تمر» وهو جنس. وإن كان جمعاً فهو إمّا سالم أو مكسّر، والسّالم إمّا مذكّر وإمّا مؤنّث وعليهما فيجمع ـ بعد التصغير ـ بالواو والنون في المذكّر والألف والتاء في المؤنّث.

والمكسّر إمّا قلّة فيصغّر على لفظه سواء كان للمذكّر نحو: «ضويربون» أو المؤنّث نحو: «ضويربات» وإمّا كثرة ولا يخلو إمّا أن يكون له من لفظه جمع قلّة نحو: «كلاب» و«أكلب» أو لا، نحو «دراهم» الأوّل أي الذي له جمع قلّة مع جمع الكثرة فلك التخيير بين ردّ جمع كثرته إلى جمع قلّته وتصغيره، وبين ردّ جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك

«غُلَيْمَة» في «غِلْمان» ﴾ يردّ إلى «غِلْمَة» فيُصغّر ﴿أو إلى واحدِهِ فيُصغّر﴾ الواحد ﴿ثمّ يُجْمَع﴾ مصغّر الواحد ﴿جمع السّلامة﴾ على ما يقتضيه ذلك الواحد ـ من الواو والنّون أو الألف والتاء ـ ﴿نحو: «غُلَيِّمُون» و«دُوَيْرَات»﴾ بردّ «غِلمان» إلى «غُلام» ثمّ تصغيره على «غُلَيِّم» ثمّ جمعه جمع المذكّر السالم. وكذا يُردّ «دُوْر» إلى

⇐ الواحد ثمّ جمعه إمّا بالواو والنون أو بالألف والتّاء.

والثّاني ـ أي الذي ليس له جمع قلّة ـ يردّ إلى واحده ويصغّر ذلك الواحد ثمّ ينظر فإن كان ذلك الواحد غير عاقل جمعته بالألف والتاء مذكّراً كان نحو: «كتيّبات» في «كتب» أو مؤنّثاً نحو: «قُدَيْرات» في «قُدُور» وإن كان عاقلاً فهو على أربعة أقسام:

١ ـ أن يكون مذكّر اللفظ والمعنى.

٢ ـ أن يكون مؤنّثاً اللفظ والمعنى.

٣ ـ أن يكون مذكّر اللفظ مؤنّث المعنى نحو «حَمْر» و«عِطاش» إذا أُريد منهما المؤنّث المجموع.

٤ ـ أن يكون مؤنّث اللفظ مذكّر المعنى نحو: «جرحى» و«حمقى» في جمعي المذكّر فهو على الأوّل يجمع بالواو والنون نحو: «رجيلون» جمع «رجال» وعلى الثاني بالألف والتاء نحو: «ضويربات» وعلى الوجهين الآخرين يجوز الوجهان.

قال الرّضيّ: وإنّما لم يصغّر جمع الكثرة على لفظه؟ لأنّ المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فمعنى: «عندي غُلَيْمَة» أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكونه تناقضاً، وأمّا أسماء الجموع فمشتركة بين القلّة والكثرة، وكذا جمع السلامة ـ على الصحيح ـ فيصغّر جميعها نظراً إلى القلّة فلا يلزم التناقض، ولم يصغّر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلّا «أُصَيلان» جمع «أصيل» تشبيهاً بـ«عثمان» فيقال: «أُصَيْلان» وقد يعوّض من نونه اللّام فيقال: «أُصَيْلال» وهو شاذّ على شاذّ.

وإن اتّفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كـ«عباديد» حقّرته على واحده القياسيّ المقدّر ثمّ جمعته جمع السّلامة اهـ باختصار. [شرح الشافية ١: ٢٦٥ـ٢٦٨]

«دَار» ثمّ تصغيره على «دُوَيْرة» ثمّ جمعه جمع المؤنّث السالم.

فإن لم يكن له جمع قلّة تعيّن ردّه إلى واحده ثمّ تصغيره وجمعه جمع السّلامة على ما يقتضيه الأُصول كقولك في «شُسُوع»: «شُسَيْعات».

وإن لم يكن له جمع قلّة، ولا يكون ممّا يجمع جمع السّلامة، يطلب له اسم جمع كـ «قُوَيْم» و«رُكَيْب»، فإنّ لفظه يشبه لفظ الواحد في الأغلب بل مفهومه معتبر فيه صورة وحدانيّة فكأنّه من جنس الواحد، فإن لم يكن له شيء من الأُمور الثلاثة تعذّر تصغيره لأنّه كالجمع بين المتنافيين.

فهذه قوانين يجب مراعاتها في التّصغير.

﴿ وما جاء[1] على غير ذلك كـ «أُنَيْسِيان» ﴾ في «إنسان» ﴿ و«عُشَيْشِيَة» ﴾ في «عَشِيّة» ﴿ و«أُغَيْلِمَة» ﴾ في «غِلْمَة» ﴿ و«أُصَيْبِيَة» ﴾ في «صِبْيَة» ﴿ شاذّ ﴾ إذ القياس: «أُنَيْسين» و«عُشَيَّة» كـ «سُرَيْحِين» و«مُغَيَّة» و«غُلَيْمَة» و«صُبَيَّة».

﴿ وقولهم: ﴾ «هو ﴿ أُصَيْغِرُ منك» و«دُوَيْنَ هذا» و«فُوَيْقَ ذاك» لتقليل ما

---

(١) لمّا فرغ عن التصغير القياسيّ في المتمكّن شرع فيما هو شاذّ وذلك على ثلاثة أقسام، لأنّ شذوذه إمّا من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، أمّا الذي من جهة اللفظ فنحو: «أنيسيان» ونحوه.

وأمّا الذي من جهة المعنى فقسمان: لأنّ المراد بالتصغير أن يكون لشيء الذي يصغّر عندهم مستصغراً فشذوذه المعنويّة إمّا لأنّه ليس المراد الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء نحو: «أصيغِر منك» ولا يصحّ أن يكون المراد «أنّه صغير» لأنّ لفظ «أصغر» يدلّ على الزّيادة في الصِّغَر فهو مستغنٍ عن التصغير بهذا المعنى لكنّه أفاد تقريب ما بينهما من التفاوت إذ لو قلت: «هو أصغر منك» لجاز أن يكون التفاوت بينهما قريباً أو بعيداً.

وإمّا لأنّ المراد الاستصغار لكن لا في المصغّر بل في شيءٍ آخر نحو: «ما أُحيسن زيداً» فإنّ معنى التصغير الوصف بالصِّغَر، والفعل لا يصحّ وصفه بالصِّغَر وإنّما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل.

بينهما ﴾ من التّفاوت فهو إذن داخل في حدّ التصغير ـ كما قلناه في حدّه ـ

﴿ ونحو : «ما أُحَيْسِنَهُ»[١] شاذٌّ ﴾ إن أُجْرِي على ظاهره إذ التّصغير من خواصّ الأسماء ﴿ و ﴾ تأويله أن يقال: ﴿ المراد ﴾ الشّخص ﴿ المتعجّب منه[٢] ﴾.

﴿ ونحو : «جُمَيْل»[٣] و«كُعَيْت» لطائرين ، و«كُمَيْت» للفَرَس ، موضوع على ﴾

---

(١) قال الرّضيّ : عند الكوفيّين أفعل التعجّب اسم فتصغيره قياس ، وعند البصريّين فعل وإنّما جرّأهم عليه تجرّده عن معنى الحدث والزّمان اللّذين هما من خواصّ الأفعال ، ومشابهته معنًى لأفعل التفضيل ومِن ثَمّ يُبْنَيان من أصل واحد ، فصار أفعل التعجّب كأنّه اسم فيه معنى الصفة كـ«أسود» و«أحمر» والصّفة إذا صغّرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون لا إلى الموصوف ، فالتصغير في «ما أُحيسنَه» راجع إلى «الحسن» وهو تصغير التلطّف في نحو : «بُنَيّ» و«أخيّ» كأنّك قلت : «هو حُسَيْن» ولمّا كان أفعل التعجّب فعلاً على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل اهـ باختصار . [شرح الشافية ١ : ٢٧٩ ـ ٢٨٠]

(٢) أي مفعول «أُحيسن» فإذا قلت : «ما أُحيسن زيداً» فالمراد تصغير زيد لكن لو صغّرته لم يعلم أنّ تصغيره من أيّ وجه هو : أمن جهة الحسن أم من جهة غيره ؟ فصغّرت «أحسن» تصغير الشفقة والتلطّف لبيان أنّ تصغير زيد راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته .

[شرح الشافية ١ : ٢٨٠]

(٣) وإنّما نطقوا بهذه الأشياء مصغّرة لأنّها مستصغرة عندهم ، والصِّغَر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير ولم تستعمل مكبّراتها .

وأمّا «جِمْلان» و«كِعْتان» وزان «صِرْدان» في جمعَي «جُمَيْل» و«كعيت» ـ فهما تكسيران لمكبّريهما المقدّرين وهما «الجُمَل» و«الكُعَت» وإنّما قدّروا على هذا ؟ لأنّه أقرب وزن مكبّر من صيغة المصغّر فلمّا لم يسمع مكبّراهما قدّرا على أقرب الأوزان من وزن المصغّر . وإنّما قالوا : «جِمْلان» و«كِعْتان» جمعان للمكبّر المقدّر لا المصغّر ؟ لأنّه جرَتْ عادتهم أن لا يجمعوا المصغّر إلّا جمع السّلامة إمّا بالواو والنون أو بالألف والتاء . قال الرّضي : ولا منع أن نقول : إنّ «كُعَيتاً» و«جُمَيْلاً» لمّا وضعا على التصغير نظراً إلى ⇐

صيغة ﴿التّصغير﴾ وليس بتصغير يدلّ على ذلك جمع الأوّلين[١] على «فِعلان» ـ بالكسر ـ وجمع الأخير[٢] على «فُعْل» ـ بالضمّ والسّكون ـ فلو لا أنّ الأوّلين في تقدير «فُعَل» ـ نحو: «صُرَد» ـ والأخير في تقدير «أَفْعَل» ـ نحو: «أحمر» ـ لم يجمع كذلك، فإنّ وزن «فِعْلان» يختصّ بجمع «فُعَل» نحو: «صُرَد» و«فُعْل» يختصّ بجمع «أفْعَل».

[تصغير المُرَخَّم]:

﴿وتصغير التّرخيم[٣]﴾ الذي وعدناه ﴿أن تَحْذِفَ فيه كلّ الزوائد ثمّ تصغّر كـ «حُمَيْد» في «أحمد»﴾ و«محمّد» و«محمود» أيضاً، ولا يُبالَى بالالتباس[٤] ثِقَةً بالقرائن.

⇐ استصغارهما في الأصل ثمّ استعملا بعد ذلك من غير نظر إلى معنى التصغير فيهما لأنّ «الكعيت» كالبلبل معنًى ولا يقصد في «البلبل» معنى التصغير وإن كان في نفسه صغيراً انمحى عنهما معنى التصغير في الاستعمال وإن كانا موضوعين عليه وصارا كلفظين موضوعين على التكبير فجمعا كما يجمع المكبّر، وأقرب المكسّرات إلى هذه الصيغة «فُعَل» كـ«نُغَر» و«صُرَد» فجمعا جمعهما فعلى هذا «كعتان» و«جِمْلان» جمعان للفظَيْ «كُعَيْت» و«جُمَيل» لا لمكبّريهما المقدّرين اهـ. [شرح الشافية ١: ٢٨١]

(١) وهما: «جميل» و«كعيت» والجمع: «جِمْلاَن» و«كِعْتَان» كـ «صِرْدان».

(٢) وهو: «كميت» وهو يقع على المذكّر والمؤنّث، والجمع: «كُمْت». قال الرضي: وأما «كميت» فهو تصغير «أكمت» و«كمتاء» تصغير الترخيم. (شرح الشافية ١: ٢٨١)

(٣) قال الرّضيّ: اعلم أنّ مذهب الفرّاء أنّه لا يصغّر تصغير الترخيم إلّا العلم، لأنّ ما أُبقي منه دليل على ما أُلقي لشهرته وأجاز البصريّة في غير العلم أيضاً. قال: وتصغير الترخيم شاذّ قليل اهـ باختصار. وسمّي تصغير الترخيم؟ لما فيه من الحذف لأنّ الترخيم التقليل. [شرح الشافية ١: ٢٨٣ ـ ٢٨٤]

(٤) جواب عن سؤال مقدّر والعبارة مقتبسة من «شرح أحمد» فراجعه: ٩٧.

[تصغير المبنيّات]:

﴿ وخُولِفَ[١] ﴾ في أمثلة التصغير ﴿ بالإشارة[٢] والموصول[٣] ﴾ للإيذان من

---

(١) لمّا فرغ عن أحكام التصغير في الأسماء المعربة قياسيّاً وشاذّاً وممّا أدّى ذلك إليه من ذكر حكم الفعل أشار إلى حكم الأسماء المبنية وأردفها بذكر الأسماء المعربة التي لا تصغّر. أمّا الأسماء المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان: قسم يصغّر لكن بخلاف تصغير المتمكّن، وقسم لا يصغّر.

أمّا الأوّل فبعض أسماء الإشارة والموصولات. وأمّا القسم الثاني فكالضمائر فإنّها لا تصغّر لأنّ التصغير في معنى الصفة والضمير لا يوصف ولا يوصف به. وكذا الأسماء الشبيهة بالحروف نحو: «مَنْ» و«ما» إلى آخرها.

وأمّا الأسماء المعربة التي لا تصغّر فهي «مَعَ» و«غير» و«حسبك» لمعنى الفعليّة فيه. و«الاسم العامل عمل الفعل» في حال عمله فلا تقول: «ضويرب زيداً» بالنصب، ويجوز تصغيره في غير حال العمل نحو: «ضويرب زيد» بالجرّ، لعدم قوّة معنى الفعل فيه حينئذٍ.

(٢) قال الرضيّ: كان حقّ اسم الإشارة أن لا يصغّر لغلبة شبه الحرف عليه ولأنّ أصله ـ وهو «ذا» ـ على حرفين لكنّه لمّا تصرّف تصرّف الأسماء المتمكّنة فوُصِفَ ووُصِفَ به، وثُنّي وجُمِع وأُنّث أُجري مُجْرَاها في التصغير. [شرح الشافية ١: ٢٨٤]

(٣) قال الرّضيّ: وكذا كان حقّ الموصولات أن لا تصغّر، لغلبة شبه الحرف عليها، لكن لمّا جاء بعضها على ثلاثة أحرف كـ«الذي» و«التي» وتصرّف فيه تصرّف المتمكّنة فوصف به وأنّث وثنّي وجمع، جاز تصغيره وتصغير ما تصرّف منه دون غيره من الموصولات كـ«من» و«ما».

قيل: لمّا كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغيرُ الأسماء المتمكّنة فلم تضمّ أوائلهما بل زيد في الآخر ألف بدل الضمّة بعد أن كملوا لفظ «ذا» ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره فصار «ذايا» فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف فوجب فتح ما قبلها فقلبت الألف ياءً لا واواً ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في المتمكّنة فإنّها ⇐

أوّل الأمر بأنّها غير متمكّنة ﴿فأُلحِقت قبل آخرها ياء، وزيدت بعد آخرها ألف﴾ عِوَضاً عن ضمّ الأوّل وفتح الثّاني في المتمكّن ﴿فقيل: ذَيَّا وتَيَّا﴾ في «ذا» و«تا» ﴿و«أُولَيّاء»[1]﴾ و«أُولَيّا» ـ مدّاً وقصراً ـ في «أُولاء» و«أُولى» ـ مدّاً وقصراً ـ لأنّهم لمّا زادوا ياءاً قبل آخرها وكان في آخرها ألف انقلبت تلك الألف ياءاً ـ كما في «عطاء» ـ فأُدغمت ياء التّصغير فيها ووجب الفتح لزيادة الألف بعدها ولم يصغّروا «ذي»[2] و«ذِهِ» استغناءً بـ«تَيَّا» عنهما.

﴿و«اللَّذَيَّا» و«اللَّتَيَّا»﴾ في «الّذي» و«الّتي» بإدغام الياء المزيدة في ياء آخر الكلمة وفتح الياء الثانية لزيادة الألف.

وإنّما فتحوا ما قبل ياء التّصغير[3] ليكون على نحو «ذا» و«تا» لاطّراد

⇦ تقلب في مثل هذا الموضع واواً لوقوعها بعد ضمّة التصغير نحو: «ضُوَيرب» فصار «ذَيَيّا». قال الرضي: كان أصل «ذا»: «ذَيِيٌ» أو «ذَوَيٌ» قلبت اللّام ألفاً وحذفت العين شاذّاً كما في «سَيه» ورُدّت في التصغير كما هو الواجب وزيد ياء التصغير بعد العين فرجعت الألف إلى أصلها من الياء فصار «ذَيَيّا» أو «ذَوَيّا» وكون عينه واواً في الأصل أَوْلَى لكون باب «طوى» أكثر من باب «حيي». ثمّ حذفوا العين شاذّاً لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل فجرّ أهمّ الشذوذ على الشذوذ ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ولا لام الكلمة للزوم تحرّك ياء التصغير بحذفها ـ فصار «ذَيّا».

[شرح الشافية ١: ٢٨٤ـ٢٨٦]

(١) قال الرضيّ: وقالوا في «أُوْلَى» ـ المقصور ـ وهو مثل «هُدًى» ـ: «أُولَيّا» والضمّة في «أُولَيّا» هي التي كانت في «أُولى» وليست للتصغير، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمّة. وأمّا «أُولاء» بالمدّ فتصغيره: «أُولَيّاء». [شرح الشافية ١: ٢٨٧]

(٢) قال الرّضي: ولم يصغّر في المؤنّث إلّا «تا» و«تي» دون «ذي» لئلّا يلتبس بالمذكّر، وأمّا «ذِهِ» فأصله: «ذي». [شرح الشافية ١: ٢٨٦]

(٣) قال الرّضي: وتقول في «الذي» و«التي»: «اللَّذَيّا» و«اللَّتَيّا» بزيادة ياء التّصغير ثالثة وفتح ⇦

باب المبهمات.

﴿ و«اللَّذَيَّانِ» و«اللَّتَيَّان» ﴾ في حال الرفع، و«اللَّذَيْنِ» و«اللَّتَيْنِ» في حالتي الجرّ والنصب ﴿ و«اللَّذَيُّون» ﴾ في جمع المذكّر بفتح الذال وضمّ الياء وتشديدها رفعاً، و«اللَّذَيْنَ» بكسر الياء في النصب والجرّ.

والأخفش يفتح الياء في الأحوال الثّلاثة فيكون الفرق عنده بين المثنّى والمجموع بكسر النّون وفتحها.

﴿ و«اللَّتَيَّات» ﴾ في جمع المؤنّث.

قال سيبويه[1]: «اللّاتي» لا تُصغّر على لفظه استغناءاً بتصغير واحده على «اللَّتَيّا» ثمّ جمعه على «اللَّتَيَّات».

⇐ ما قبلها وفتح الياء التي بعد ياء التصغير، لتسلم ألف العوض وقد حُكِيَ: «اللُّذَيّا» و«اللُّتَيّا» ـ بضمّ الأوّل ـ جمعاً بين العِوَض والمعوَّض منه.

وقال: وأنا أرى أنّه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل جُعِل عوض الضمّة ياء، وأُدغم فيها ياءُ التّصغير، لئلّا يستثقل الياءان ولم يُدْغَم في ياء التصغير لئلّا يتحرّك ياء التّصغير التي لم تجر عادتها بالتحرّك فحصل في تصغير جميع المبهمات ياءٌ مشدّدة أولاهما: ياء التّصغير والثانية: عوض من الضمّة فاضطرّ إلى تحريك ياء العوض فألزم تحريكها بالفتح، قصداً للخفّة، فإن كان الحرف الثاني في الاسم ساكناً كما في «ذا» و«تا» و«ذان» و«تان» جعلت هذه الياء المشدّدة بعد الحرف الأوّل، لأنّها إن جعلت بعد الثّاني ـ كما هو حقّ ياء التصغير ـ لزم التقاء السّاكنين فألف «ذيّا» و«تيّا» ـ على هذا ـ هي التي كانت في المكبّر، وإن كان الثاني الكلمة حرفاً متحرّكاً ـ «أولى» و«أولاء» جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثّاني فعلى هذا كان حقّ «الذي» و«التي»: «اللَّذَيْيْ» و«اللَّتَيْيْ» ـ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشدّدة ـ لكنّه خفّف ذلك بقلب الثالثة ألفاً كراهة لاجتماع الياءات.

[شرح الشافية ١: ٢٨٨ ـ ٢٨٩، الأشباه والنظائر ٣: ٨٣]

(١) راجع: الكتاب ٢: ١٦١.

ولا يصغّر من المبهمات غير ما عدَّدْنا.

﴿ ورفضوا ﴾ أيضاً ﴿ **تصغير الضّمائر**[١] ﴾ لأنّ منها ما لا يمكن تصغيره لكونه أقلّ من ثلاثة ﴿ ونحو: «أَيْنَ» و«مَتَى» ﴾ لتوغّلهما في شبه الحرف، والحرف لا يُصغّر. ﴿ و: «مَنْ» و«مَا» ﴾ لأنّهما مع ذلك لا يمكن تصغيرهما ﴿ و: «حَيْثُ» ﴾ استغناءاً بتصغير المكان عن تصغيره ﴿ و: «مُنْذُ» ﴾ لتوغّلها في معنى الحرفيّة، وللاستغناء بتصغير «مُذْ» عن تصغيره، ولم يعكس لأنّها لمكان حذف النون والتصرّف فيها أدخل في الاسميّة. ﴿ و: «مَعَ» ﴾ لتعذّر مثال «فُعَيْل» منه ﴿ و: «غَيْر» ﴾ ـ وإن كان متمكّناً ـ لتوغّله في معنى الحرف وهو الاستثناء، أو معنى «لا» النّافية. ﴿ و: «حَسْبُك»[٢] ﴾ لوجود معنى الفعليّة فيه فتقول: «حَسْبِي» و«حَسْبُكَ دِرْهَمٌ» أي كفاني وكفاك.

﴿ **والاسم عاملاً**[٣] **عمل الفعل** ﴾ لا تقول: «هذا ضُوَيْرِبٌ زيداً» لقوّة معنى

---

(١) إنّما امتنع تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلّة تصرّفها إذ لا تقع صفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة.

(٢) قال الرّضي: ولا يصغّر «حسبك» لتضمّنه معنى الفعل لأنّه بمعنى «اكتف».

[شرح الشافية ١: ٢٩٠]

(٣) قال الرّضيّ: ولا يصغّر الاسم العامل عمل الفعل سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبّهة لأنّ الاسم إذا صغّر صار موصوفاً بالصّغر فيكون معنى «ضويرب»: ضارب صغير» والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل وذلك لبُعدها إذن عن مشابهة الفعل؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات، وأمّا المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه لقوّة معنى الفعل فيه إذ لا يعمل الفعل ـ الذي هو الأصل ـ في الفاعل ولا في المفعول إلّا لتضمّنه معنى المصدر اهـ باختصار. [شرح الشافية ١: ٢٩١]

←

الفعل حال كونه عاملاً.

قال الفارسي: وذلك أنّ تصغير الاسم بمنزلة الوصف له، فقولنا: «حُجَيْر» كقولنا: «حَجَرٌ صَغِيرٌ»، فكما أنّ الأسماء المتّصلة بالأفعال إذا وصفت لا تعمل فلا يقال: هذا «ضارِبٌ ظَرِيفٌ زيداً» فكذا إذا صغّرتها.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

⇐ وقال الجماعة: في المسألة تفصيل وهو أنّك لو قلت: «هذا ضارِبٌ زيداً» فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجز تصغيره بحال. وإذا قلت: «هذا ضاربُ زيدٍ» فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يجز أن تصغّره، لأنّه حينئذٍ كالعامل، وإن أردت به المضيّ جاز تصغيره. [راجع: الكتاب ٢: ١٥٦]

[أحكام المنسوب]

﴿ **المنسوب** ﴾ اصطلاحاً[1] هو الاسم ﴿ **الملحق بآخره**[2] **ياء مشدّدة**[3] **ليدلّ** ﴾ إلحاق تلك الياء ﴿ **على نسبته** ﴾ أعني نسبة الشخص الذي يوصف به ﴿ **إلى المجرّد عنها** ﴾ أباً كان، أو بلداً، أو صناعةً، نحو قولك: «رجلٌ هاشميٌّ» أو «بصريٌّ» أو «كسائيّ» فإنّ إلحاق الياء المشدّدة بهذه الأسماء دلّ على نسبة الرّجل إلى «هاشم» أو «بصرة» أو مزاولة الكِساء.

ويخرج بقوله[4]: «ليدلّ الخ» نحو: «كُرْسِيٌّ» غيرَ منسوب.

---

(١) لا لغةً فإن معنى المنسوب في اللغة واضح وأشار في تعريف المنسوب الاصطلاحي إلى كلّ واحد من العِلَل الأربع: أمّا المادّي فهو الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة، وأمّا الفاعلي فهو الذي يلحق الياء المشدّدة بآخر الاسم إذ الإلحاق بدون من يلحقه غير متصوّر، وأمّا الصّوري فهو الهيئة الحاصلة من الاسم بعد الإلحاق، وأمّا الغائي فهو الدلالة على نسبته إلى المجرّد عنها.

(٢) وإنّما أُلحقت بالآخر لأنّها بمنزلة الإعراب من حيث العُرُوض فموضع زيادتها هو الآخر.

(٣) وإنّما لم تلحق الألف لئلّا يصير الإعراب تقديرياً ولا الواو لأنّها أثقل وإنّما كانت مشدّدة لئلّا يلتبس بياء المتكلّم. [المقتضب ٣: ١٣٣]

(٤) قال الرّضي: يخرج ما لحقت آخره ياء مشدّدة للوحدة كـ«رومي» و«روم» وما لحقت آخره للمبالغة كـ«أحمريّ» وما لحقته لا لمعنًى كـ«بَرْدِيّ» و«كرسيّ» فلا يقال لهذه الأسماء إنّها منسوبة ولا ليائها ياء النسبة اهـ باختصار.

قال ابن جماعة: ويحدث بها ثلاث تغييرات: الأوّل: لفظيّ وهو إلحاق الياء ←

وهذا حدّ للمنسوب بحسب الأغلب.

وقد يزاد عوضاً عن التّشديد قبل الياء ألف كـ«يَمانٍ»[١] و«شَآمٍ»[٢] ـ على منوال «قاضٍ» ـ في النسبة إلى «يَمَن» و«شام» وقد ينسب على غير هذا الوجه نحو: «بتّات» و«تامر» كما يجيء.

﴿ وقياسه[٣] **حذف تاء التأنيث** ﴾ من المنسوب إليه ﴿ **مطلقاً** ﴾ لئلّا يكون تاء

⇐ المشدّدة وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها. والثاني: معنويّ وهو صيرورته إسماً لما لم يكن له. والثالث: حكميّ وهو معاملته معاملة الصفة المشتقّة في رفعه للمضمر والظاهر اهـ. [شرح الشافية ٢: ٤، ابن جماعة بهامش أحمد: ٩٩]

(١) سمّي بذلك لأنّه عن يمين الشمس عند طلوعها وقيل: لأنّه عن يمين الكعبة والنسبة إليه: «يمني» على القياس «ويمانٍ» بالألف على غير قياس وعلى هذا ففي الياء مذهبان:

أحدهما: ـ وهو الأشهر ـ تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر التثقيل، ووجهه: أنّ الألف دخلت قبل الياء لتكون عوضاً عن التثقيل فلا يثقّل لئلّا يجمع بين العوض والمعوّض عنه.

والثاني: التثقيل، لأنّ الألف زيدت بعد النسبة فيبقى التثقيل الدالّ على النسبة تنبيهاً على جواز حذفها.

(٢) «شَآمٍ» ـ بالمدّ ـ على «فَعَالٍ» ولا يقال: «شَأْمٍ» لأنّ الألف عوض من ياء النسبة، فإذا زال الألف، عادت الياء. (معجم البلدان ٣: ٣١٢)

(٣) لمّا غيّرت ياء النسبة الاسم من مدلولٍ إلى آخر مغاير له ـ كما في «كوفة» فإنّها اسم للبلدة الطاهرة المعروفة و«كوفيّ» للمنسوب إليه ومن حال إلى حال لأنّه كان عرياً عن الياء فقارنها وكان إعرابه على ما قبل الياء فصار عليها ـ وردت على الاسم تغيّرات مختلفة وتلك التغيّرات على نوعين: قياسيّة وغير قياسيّة. ثمّ المصنّف تعرّض أوّلاً للقياسيّة وبعد الفراغ عنها أشار إلى غير القياسيّة. أمّا القياسيّة: فمنها حذف تاء التأنيث وهو واجب. ومنها حذف علامتي التثنية والجمع.

التأنيث وسطاً، ولئلّا يؤدّي إلى اجتماع تأنيثين في نسبة مؤنّث إلى مؤنّث[١] نحو: «بَصْرَيَّة» بخلاف ألف التأنيث فإنّه لا يجب حذفها؛ لانقلابها واواً في نحو: «حُبْلَويّ» لو لم تحذف.

﴿ وزيادة التّثنية والجمع[٢] ﴾ كـ«زيديّ» في «زيدان» و«زيدون» ﴿ إلّا عَلَماً قد أُعرب بالحركات ﴾ وجُعِل النُّونُ مُعْتَقَبَ الإعراب فإنّهما حينئذٍ يخرجان عن حالهما ويصير الزّيادة كالجزء منهما فلا يحذف عنهما ﴿ فلذلك جاء: «قِنَّسْرِيّ»[٣] ﴾ في النسبة إلى «قِنَّسْرِين» ـ بلدٌ بالشّام ـ وذلك إذا قيل في الرفع

---

(١) ثمّ طُرِدَ حذفها في المنسوب المذكّر نحو: «رجل كوفيّ» وإن لم يلزم اجتماع التأنيثين ليكون الباب على سنن واحد.

(٢) أي جمع السلامة. زيادة التثنية الألف والنون ـ رفعاً ـ أو الياء والنون ـ نصباً وجرّاً ـ نحو: «مسلمان» و«مسلمَيْن» و«مسلمتان» و«مسلمتَيْن» وزيادة الجمع الواو والنّون أو الياء والنون نحو: «مسلمون» و«مسلمين» والألف والتاء نحو: «مسلمات». أمّا حذف النّون فواضح لدلالتها على تمام الكلمة وياء النسبة كجزءٍ من أجزائها. وأمّا حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب.

فإن جعلت المثنّى والمجموع ـ بالواو والنّون ـ علمين فلا يخلو من أنْ تُبقي الإعراب في حال العلميّة كما كان أوْ لا، فإن أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة إذ المحذور باقٍ، وإن أعربتها بالحركات وجعلت النّون بعد الألف في المثنّى والنّون بعد الياء في الجمع مُعْتَقَبَ الإعراب لم يكن الألف والياء للإعراب ولم يفد النّون تمام الكلمة بل كانت الكلمة كـ«سكران» و«غِسْلِين» فيجب أن ينسب إليهما بلا حذف شيء نحو: «بحرانيّ» و«قِنَّسْرِينيّ» وأمّا إذا نسبت إلى نحو: «سنين» و«كرين» غير علمين فإنّه يجب ردّه إلى الواحد لما يجيء من وجوب ردّ المجموع في النسب إلى آحادها سواء جعلت النّون معتقب الإعراب أو لا. [راجع: شرح الشافية ٢: ١٠ـ١٣]

(٣) يعني في المنسوب إلى ما لم يجعل نونه مُعْتَقَب الإعراب و«قِنَّسْرِينيّ» في المنسوب إلى ⇐

«قِنّسرون» نحو: «مُسْلِمون» وفي النّصب والجر: «قِنّسْرِين» نحو: «مُسْلِمِين» ﴿ و«قِنّسْرِينيّ» ﴾ أيضاً، وذلك إذا قيل في الرفع: «قِنّسْرِيْنٌ» بضمّ النون، وفي النّصب والجرّ: «قِنّسْرِينَ» بفتحها، لكونه غير منصرف للعلَميّة والتّأنيث.

﴿ ويُفتح الثّاني[1] من نحو: «نَمِر» و«الدُّئِل» ﴾ وهو كلّ اسم ثلاثيّ ثانيه مكسور

⇒ المجعول نونه معتقب الإعراب.

قال الرّضيّ: المنسوب يدلّ على ذاتٍ غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة وهي النّسبة إلى المجرّد عنها فيكون كسائر الصّفات من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة فإنّ كُلّاً منها ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة فيحتاج إلى موصوف يخصّص تلك الذات إمّا هو أو متعلّقه نحو: «مررت برجل تميميّ» و«برجل مصريّ حمارُهُ» فيرفع في الأوّل ضمير الموصوف، وفي الثاني متعلّقه. ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللّازم أي «منتسب» أو «منسوب» ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلّا في مخصّص تلك الذات المبهمة إمّا ظاهراً كما في «رجل مصري حماره» أو مضمراً كما في «برجل تميميّ» ولا يعمل في غيره إلّا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل نحو: «أنا قُرَشِيٌّ أبداً» أو في الحال المشبّه له. أمّا سائر الصفات المذكورة فلمشابهتها للفعل لفظاً أيضاً تتعدّى في العمل إلى غير مخصّص تلك الذّات المدلول عليها من الحال والظّرف وغيرهما.

فإن قيل: فاسم الزّمان ـ والمكان أيضاً ـ والآلة يدلّان على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة فهلّا رفعا ما يخصّص تينك الذاتين أو ضميره؟

فالجواب أنّ اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصّص الذات المبهمة التي يدلّان عليها وضعيّ بخلاف الآلة واسمَي الزّمان والمكان فإنّها وضعت على أن تدلّ على ذات مبهمة متّصفة بوصف معيّن غير مخصّصة بمتبوع ولا غيره، فلمّا لم يكن لها مخصّص لم تجر عليه ولم ترفعه ولم تنصب أيضاً شيئاً، لأنّ النصب في الفعل ـ الذي هو الأصل في العمل ـ بعد الرفع فكيف في فروعه اهـ باختصار. [شرح الشافية ٢: ١٣ ـ ١٦]

(١) هذا شروع في سائر أقسام التغييرات القياسيّة فنقول: الاسم الذي يراد النسبة إليه إمّا أن ⇐

.....

⇐ يكون جمعاً أو لا ، فإن لم يكن جمعاً فإمّا أن يكون مركّباً أو لا ، فإن لم يكن مركّباً فأقسامه المذكورة في المتن أربعة :

الأوّل : أن يكون في الاسم كسرة بحيث إذا نسب إلى ذلك الاسم اجتمع مع ياء النسبة كسرتان أو أكثر .

والثاني : أن يكون في آخره حرف علّة .

والثالث : أن تكون في آخره همزة بعد ألف .

والرابع : أن تكون التأنيث وزيادة التثنية والجمع . وهذه الأقسام يُذْكر على الترتيب .

أمّا القسم الأوّل فيقال في ضبطه : لا يخلو إمّا أن يكون ذلك الاسم على ثلاثة أحرف أو أكثر ، فإن كان على ثلاثة أحرف فإمّا أن يكون لامه حرف علّة أو لا ، فإن كان لامه حرف علّة فسيذكر في القسم الثاني إن شاء الله ، وإن لم يكن حرف علّة فإمّا أن يكون فاؤه أيضاً مكسوراً أو لا ، فإن لم يكن فاؤه مكسوراً فتحت عينه سواء كان فيه التّاء نحو : «شَقَرِيّ» في النسبة إلى «شقرة» ـ وهي شقائق النعمان ـ أو لم يكن نحو : «نَمَرِيّ» لما ذكره الشارح . وإن كان فاؤه أيضاً مكسوراً نحو : «إبل» فمنهم من يفتح العين للعلّة المذكورة ومنهم من يُبْقي الكسرة لأنّ اللسان يعمل في جهة واحدة فلا تثقل .

وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف فإمّا أن يكون على أربعة أحرف أو أكثر من أربعة ، فإن كان على أكثر نحو : «قذعمل» و«مستخرج» لم تغيّر الكسرة . ولا تشبهه بـ«نَمِر» لبعده عنه .

وإن كان على أربعة أحرف فإمّا أن يكون قبل الحرف المكسور أو بعده حرفُ لين أو لم يكن ، فإن لم يكن فإمّا أن يكون الحرف الثاني من ذلك متحرّكاً أو ساكناً ، فإن كان متحرّكاً نحو : «علبط» فلم تغيّره الكسرة أيضاً ، وإن كان ساكناً فالأفصح بقاء الكسرة نحو : «تغلبيّ» لأنّ عدد حروف الكلمة كثيرة فلا يجدي عليه الخفّة بوضع حركة مكان حركة ، ولأنّ الساكن حجز بين المتحرّكين فخفّف اللفظ . ومنهم من يفتح لأنّ الثاني ساكن فهو كالمعدوم . هذا إذا لم يكن قبل المكسور ولا بعده حرفُ لين .

⇐

فيقال: «نَمَرِيٌّ» و«دُؤَلِيّ» كراهة توالي الكسرتين واليائين مع حركة قبل الكسرة **﴿بخلاف: «تَغْلِبِيّ»﴾** في النسبة إلى «تَغْلِب» أبي قبيلة **﴿على الأفصح﴾** فإنّ سكون ماقبل الكسرتين هوّن الخطب فيه فترك على الأصل، وقد يُلغى هذا الفرق.

وأمّا نحو: «عَلَبِط» و«قُذَعْمِل» و«مُسْتَخْرِج» ـ بكسر الراء ـ فالفرق لا غير، فإنّ الثِّقَل أزيد من أن يتداركه هذا القدر من التّخفيف، فالإبقاء على الأصل أولى.

﴿ويُحْذَفُ الياء والواو﴾ ويفتح العين **﴿من﴾** كلّ **﴿«فَعِيْلَة» و«فَعُوْلَة» بشرط صحّة العين ونفي التضعيف كـ «حَنَفِيّ» و«شَنَئِيّ»﴾** في «حَنِيفَة» ـ أبي حيّ من العرب ـ و«شَنُوْءَة» حيّ من اليمن.

⇐ وأمّا إن كان فإمّا أن يكون بعده أو قبله، فإن كان قبله فسيأتي، وإن كان بعده فيكون على وزن «فعيل» أو «فعيلة» لا محالة إذ الكلام فيما لا يزيد على أربعة، ولا عبرة بالتّاء، وإلى هذا القسم أشار بقوله: «وتحذف الياء».

ولمّا كان «فعول» و«فعيل» و«فعولة» و«فعيلة» قريبة من «فعيل» و«فعيلة» لفظاً وحكماً ذكر الجميع هاهنا.

والحاصل أنّه إمّا أن يكون معتلّ اللّام أو لا، فإن لم يكن معتلّ اللّام فتحذف منه الياء والواو، وتبدّل الكسرة والضمّة فتحةً من «فعِيْلَة» و«فعُوْلَة» دون «فَعِيْل» و«فَعُوْل» لكن بشرط صحّة العين، ونفي التّضعيف، فتقول في «حَنيفة» و«شَنُوْءة»: «حَنَفي» و«شَنَئي» وفي «حنيف» و«شَنُوء»: «حنيفي» و«شَنُوْئي» فرقاً بينهما، والمؤنّث أولى بالحذف لاستثقالهم إيّاه.

أمّا المعتلّ العين فلم يفرّقوا فيه فقالوا: «طويليّ» في «طويل» و«طويلة» لأنّهم لو قالوا: «طَوَلي» في «طويلة» لتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها، فلو قلبوا لزم زيادة التغيير ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال.

وأمّا المضاعف فلم يفرّقوا فيه أيضاً كـ«شديدي» و«حروري» ـ في المذكّر والمؤنّث ـ لأنّهم لو حذفوا الواو والياء وقالوا: «شَدَدي» و«حَرَري» لأدّى إلى الثقل، ولو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس. [راجع: شرح أحمد: ١٠٢ـ١٠٥]

﴿ومن «فُعَيْلَة» غير مضاعف﴾ فقط ﴿كـ«جُهَنيّ»﴾ في: «جُهَيْنَة»، قبيلة، و«جُهَيْنَة الأخبار» علماً لشخص ـ على ما قيل ـ:

٩ ـ * وعند جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِينُ[1] *

---

(١) قال الحريري في المقامة الفراتيّة ـ الثانية والعشرون ـ: والمُنْشِئُ جُهَيْنَةُ الأخبار وحَقِيْبَة الأسرار. وقال الشريشي في شرح «المقامات»: جهينة الأخبار أي العارف بها واختلفوا في المثل:

قال الأصمعي: «جفينة» ـ بالجيم والفاء ـ وقال أبو عبيدة: «حفينة» ـ بحاء غير معجمة ـ وقال ابن الكلبي: «جهينة» ـ بالجيم والهاء ـ وهو الصحيح وأصله:

أنّ حصين بن عمرو بن معاوية بن كلاب خرج يطلب فرصةً فاجتمع برجلٍ من جهينة يقال له: الأخنس بن كعب، فنزلا في بعض منازلهما وتعاقدا أن لا يلقيا أحداً إلّا سلباه وكلاهما فاتك يحذر صاحبه فلقيا رجلاً فسلباه كلّ ما معه فقال لهما: هل لكما أن تردّا بعض ما أخذتما منّي وأدلّكما على مغنم، فقالا: نعم، قال: هذا رجل لخميّ قدم من بعض الملوك بمغنم كثير وهو خلفي في موضع كذا، فردّا عليه بعض ماله وطلبا اللّخميّ فوجداه نازلاً في ظلّ شجرة وقدّامه طعامه وشرابه فحيّياه وحيّاهما وعرض عليهما الطعام فنزلا وأكلا وشربا مع اللّخميّ، ثمّ إنّ الأخنس ذهب لبعض شأنه فلمّا رجع أبصر سيف صاحبه مسلولاً واللخميّ يتشحّط بدمه فسلّ سيفه وقال: ويحك قتلت رجلاً قد تحرّمنا بطعامه وشرابه، فقال: أقعد يا أخا جهينة فلهذا وشبهه خرجنا، ثمّ إنّ الجُهَنيّ شغل صاحبه بشيءٍ ثمّ وثب عليه فقتله وأخذ متاعه ومتاع اللّخميّ ثمّ انصرف إلى قومه راجعاً بماله، وكانت لحصين أُخت تُسمّى صخرة، فكانت تبكيه في المواسم وتسأل عنه فلا تجد من يخبرها بخبره، فقال الأخنس حين أبصرها: وهي من «البحر الوافر»:

وكم من فارس لا تزدريه ... إذا شخصت لرؤيته العيون

يذلّ له العزيز وكلّ ليث ... حديد النّاب مسكنه العرين

علوتُ بسياضٍ مفرقه بعَضْبٍ ... يبين لوقعه الهام السّكون

فأضحتْ عِرْسُهُ ولها عليه ... هدوّ بعد زَفْرتها أنين

⇐

أكثرهم يرويها بالفاء فيقولون «جُفَيْنة».

﴿ بخلاف «شَدِيدِيّ» و«طَوِيليّ» ﴾ في «شَدِيدَةٍ» و«طَوِيلَة» من «الشِّدُّ» و«الطُّوْل» فإنّك لاتفعل بهما ما فعلت بنحو: «حَنِيفَة»، إذ لو قلتَ: «شَدَدِيّ» و«طَوَلِيّ» فلو تركت المثلين وحرف اللّين بحالها للزم الثّقل، ولو أدغمتَ وقَلَبْتَ: اللّين ألفاً ـ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ـ لزم كثرة التّغيير، ولالتبس بالنّسبة إلى «شَدَّ» و«طَالَ» ـ عَلَماً ـ.

وكذا الكلام في نحو: «شُدَيْدَة» بخلاف «عُيَيْنَة»، فإنّ الحذف لا يوجب تغييراً آخر لعدم انفتاح ما قبل حرف العلّة.

فهذا قانون النّسبة إلى «فَعِيلَة» و«فَعُولَة» بشرط نفي التضعيف وصحّة العين، وإلى «فُعَيْلة» بشرط نفي التّضعيف فقط.

﴿ و«سَلِيْقِيّ»[1] ﴾ في النسبة إلى: «السَّلِيْقَة» ـ الطّبيعة ـ ومنه قولهم: «يتكلّم بالسّليقة»، أي بالطّبيعة لا عن تكلّف.

﴿ و«سَلِيْمِيّ» في ﴾ «سَلِيمَة» لبطن من ﴿ الأزد. وَ«عَمِيرِيّ» في ﴾ «عَمِيرَة» بطنٌ من ﴿ كَلْب، شاذّ ﴾ لمجيئها على خلاف ما اقتضاه القانون ـ في النّسبة إلى نحو:

⇐ كصخرة إذ تُسائِل في مَراحٍ ... وفي جَزْم وعلمهما ظُنُونُ
تُسائِلُ عن حصين كلّ رَكْبٍ ... وعند جهينة الخبر اليقين
فمن يك سائلاً عنه فعندي ... لسائله الحديث المستبين

[مقامات الحريريّ: ٢١٣، شرح مقامات الحريري ٢: ٥٣٨ والاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب: ٢٢٤]

(١) هذا مبتدأ وما بعده عطف عليه و«شاذّ» الخبر وهذه اعتراض على «فعيلة» فأجاب بالشذوذ. والقياس «سلقيّ» وقال الشاعر:

ولستُ بنحويٍّ يلوك لسانَه ... ولكن سليقيّ أقول فأُعْرِبُ

[شرح الشافية ٢: ٢٨]

«حَنِيْفَة» ـ وذلك أنّه لم يحذف الياء ولم يفتح العين في شيءٍ منها.

﴿ و«عُبَدِيٌّ» و«جُذَمِيٌّ»[١] ﴾ ـ بضمّ العين والجيم، وحذف الياء مع فتح ثانيهما ـ ﴿ في «بني عَبِيدَة» ﴾ عَلَماً، إذ العَبِيدتان: عبيدة بن معاوية بن قشير، وعبيدة بن عمرو بن معاوية ﴿ و«جَذِيْمَة» ﴾ قبيلة من عبد قيس ﴿ أشذّ ﴾ من الشذوذ الأوّل، لأنّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل، وأمّا ضمّ العين والجيم هيهنا فبعيدٌ.

﴿ و«خُرَيْبِيٌّ»[٢] ﴾ في «خُرَيْبَة» ـ موضع ـ ﴿ شاذٌّ ﴾ إذ القياس: «خُرَبِيّ» نحو «جُهَنِيّ».

﴿ و«ثَقَفِيٌّ» ﴾ مثل «حَنَفِيّ» في النسبة إلى «ثقيف»، لأنّه «فعيل» لا «فعيلة»، فكان القياس «فَعِيلِيّ» ـ بالياء ـ ﴿ وَ«قُرَشِيٌّ» ﴾ في النّسبة إلى «قُرَيش» ﴿ وَ«فُقَمِيٌّ» في ﴾ النّسبة إلى «فُقَيْم» حيّ من ﴿ كِنانة و«مُلَحِيّ» في ﴾ النّسبة إلى «مُلَيْح»؛ حيٌّ من ﴿ خُزَاعة شاذّ ﴾ كلّها لأنّها «فُعَيْل» لا «فُعَيْلَة» فكان القياس «فعيليّ» ـ بالياء ـ.

هذا حكم «فَعِيْلة» و«فُعَيْلَة» مؤنّثا ومذكّرا في غير المعتلّ اللّام.

﴿ وتحذف الياء ﴾ الزائدة[٣] ﴿ من المعتلّ اللّام ـ من المذكّر والمؤنّث ـ وتقلب الياء الأخيرة واواً ﴾ لكراهتهم اجتماع أربع ياءات وثلاث ـ أيضاً ـ ويفتح العين في «فَعِيْلَة» و«فَعِيل» ـ بالكسر ـ كما في نحو: «نَمِر» ﴿ كـ «غَنَوِيّ» و«قُصَوِيّ» و«أُمَوِيّ» ﴾ في «غَنِيّ» ـ حيّ من غَطَفان ـ و«غَنِيَّة» و«قُصَيّ»[٤] ـ علماً لرجل ـ

---

(١) اعترض بهما على «فعيلة» حيث ضمّوا أوّلهما والقياس الفتح.

(٢) وارد على «فُعَيْلَة» وزان «جُهَيْنة» وكذا البواقي.

(٣) لمّا تكلّم فيما لم يكن معتلّ اللّام من «فعيل» و«فعيلة» وما ناسبهما شرع في المعتلّ اللّام منهما وقدّم «فعيلاً» و«فعيلاً» مذكّراً ومؤنّثاً.

(٤) لقب جدّ خاتم المرسلين صلّى الله عليه وآله، واسمه زيد.

و«قُصَيّة» و«أُمَيّ» و«أُميّة»[١] ـ قبيلة من قريش[٢] ـ.

﴿ وجاء ﴾ في «فُعَيْل» بالضمّ ﴿ أُمَيِّيّ ﴾ بالجمع بين الياءات الأربع على الأصل ﴿ بخلاف ﴾ «فَعِيْل» ـ بالفتح نحو: ﴿ غَنَويّ ﴾ فإنّه لم يجئ على الأصل لوجود كسرة قبل الياءات.

﴿ و«أَمَوِيّ» ﴾ بالفتح ﴿ شاذٌّ ﴾ كأنّهم نسبوا إلى أصلها وهو «الأَمَة».

﴿ وأُجري[٣] «تَحَوِيّ» في «تَحِيَّة» ﴾ مع أنّها «تَفْعِلَة» لا «فَعِيلَة» ﴿ مجرى «غَنَوِيّ» ﴾ وهذا حكم «فَعِيل» و«فَعِيْلَة» و«فُعَيْل» و«فُعَيْلَة» من المعتلّ اللّام.

---

(١) تصغير «أمة» والأصل «أُمَيْوَة» ثمّ قلب وأُدغم.

(٢) أقول: وليست قبيلة بني أُميّة لعنهم الله من قريش بل ملصقة بهم، صرّح بذلك أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في كتاب له إلى معاوية لعنه الله: «وأمّا قولك: «إنّا بنو عبد مناف» فكذلك نحن ولكن ليس أُميّة كهاشم، ولا حرب كعبدالمطّلب، ولا أبو سفيان كأبي طالب، ولا المهاجر كالطّليق، ولا الصّريح كاللّصيق، ولا المحقّ كالمبطل، ولا المؤمن كالمُدْغِل».

وقال حسّان بن ثابت الأنصاريّ يهجو الأمويّين لعنهم الله:

لِمَن الصبيّ بجانب البطحاء ... في التُّرْب مُلْقًى غير ذِي مَهْدِ

نجلَتْ به بيضاءُ آنِسة ... من عبد شمس صَلْتَةُ الخدِّ

فأُميّة لم يكن ابناً لعبد شمس بل تبنّاه وكان عقيماً، وبنو أُميّة كلّهم أولاد البغايا. قال حسّان:

لمن سواقطُ صِبْيانٍ مُنَبَّذةٍ ... باتَتْ تفحَّصُ في بطحاءِ أجْيَادِ

باتَتْ تمخَّضُ ما كانت قوابِلُها ... إلّا الوُحُوشُ وإلّا جِنَّةُ الوادي

وورد «قريشيّ» على القياس في قول الشّاعر:

يسجيء قريشيّ عليه مهابة ... سريع إلى داعي النَّدى والتكرّم

[نهج البلاغة كتاب: ١٧، ديوان حسّان: ٨٣ـ ٨٤، ابن جماعة بهامش أحمد: ١٠٦]

(٣) لمّا كان حكم «تحيّة» مثل حكم «غنية» ذكر حكمها هاهنا مع أنّها «تفعلة» لا «فعيلة».

﴿ وأمّا ﴾ «فَعُول» منه ﴿ نحو: «عَدُوٌّ» فـ «عَدُوِّيّ» ﴾ على وزن «فَعُولِيّ» ﴿ اتّفاقاً ﴾. ﴿ وفي ﴾ مؤنّثه ﴿ نحو: «عَدُوَّة»[1]. قال المبرّد[2]: مثله، وقال سيبويه[3]: «عَدَوِيّ» ﴾ ـ كما في صحيح اللّام ـ نحو: «شَنَئِيّ» في «شَنُوْئَة».

﴿ وتحذف الياء الثّانية[4] من نحو: «سَيِّد» و«ميّت» .....

---

(١) إذا نسب إلى «عدوّ» يقال «عدوّي» ـ بالواوين ـ اتّفاقاً واختلف في «عدوّة».

فقال المبرّد: «عدويّ» أيضاً فقد خالف هنا باب الصحيح وكان يفرق فيه بين المذكّر والمؤنّث وهيهنا لا يفرق فنظر إلى مقتضى أصل النسب ولم يجعله ممّا استثني مثل باب «شنوءة» لأنّ الإدغام أجراه مجرى الحرف الواحد.

وقال سيبويه: «عدويّ» بحذف إحدى الواوين وفتح الدال للفرق بين المذكّر والمؤنّث. قال النقره كار: «عدوّة» اسم قبيلة اهـ. [شرح النقره كار: ٧١]

(٢) أي في كتاب «المقتضب» تعرّض لبيان الحكم ولم يذكر اللفظة. وهو أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبدالأكبر المبرّد الثُمالي، كانت ولادته سنة ٢١٠ هـ وتوفّي سنة ٢٨٥ هـ ببغداد، والمبرّد لقبه ويكسر ويفتح، الكسر أصحّ، وكان إماماً في النحو واللّغة، كثير الأمالي، حسن النّوادر، وله الكتب النافعة في الأدب منها كتاب «الروضة» و«المقتضب» وكتاب «الكامل» في اللغة والأدب. قال ابن خلدون: سمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أنّ أُصول فنّ الأدب وأركانه أربعة دواوين وهي: كتاب «الكامل» للمبرّد، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة وكتاب «البيان والتبيين» للجاحظ وكتاب «النوادر» لأبي عليّ القالي وما سوى هذه الأربعة فتَبَعٌ لها وفروع منها اهـ.

[راجع: المقتضب ٣: ١٥٤، الوفيات ٤: ٣١٣ ومقدّمة ابن خلدون: ٥٥٣]

(٣) أي في الكتاب في «باب الإضافة والنّسبة» مبحث النسبة إلى «فعيل» و«فعيل» من بنات الياء والواو. [الكتاب ٢: ٨٤]

(٤) لمّا فرغ ممّا وقع بعد المكسور حرفُ لين شرع فيما وقع فيه اللين قبل المكسور فنقول: لا يخلو إمّا أن يكون المكسور أيضاً حرف علّة بحيث يجب الإدغام أو لا، فإن كان الثاني ⇐

و«مُهَيِّم»[1] من «هيّم» ﴾ الحبُّ الرّجل» ـ إذا جعله هائماً ـ لئلّا يلزم الجمع بين كسرتين وأربع ياءات.

﴿ و«طَائِيٌّ» ﴾ بالألف ﴿ شاذّ ﴾ إذ كان القياس: «طيئيّاً» كـ«سيْديّ» لأنّه منسوب إلى «طيّئ» مثل «سَيِّد».

﴿ فإن كان نحو: «مُهَيِّم» تصغير «مُهَوِّم» ﴾ من «هوّم الرّجل» ـ إذا هزّ رأسه من النُّعَاس ـ ﴿ قيل: «مُهَيِّيْمِيّ» بالتّعويض ﴾ عن المحذوف في التّصغير.

وذلك أنّ «مهوّماً» إذا أُريد تصغيره وجب حذف إحدى الواوين ـ كما تقدّم في «مُقَدَّم» ـ وبعد زيادة ياء التصغير يصير «مُهَيْوماً» وبعد إعلال «أُسَيِّد» يصير: «مُهَيِّماً» ـ مثل اسم الفاعل مُكبّراً من «هَيَّم» ـ فلو نسب إليهما جميعاً على ذلك الأصل وقع الالتباس فنسبوا إلى اسم الفاعل من «هَيَّمَ» على الأصل المقرّر، ونسبوا إلى «مُهَيِّم» تصغير «مُهَوِّم» بزيادة ياء بعد الياء المشدّدة عوضاً عن الواو المحذوفة في التصغير.

وإنّما جوّزوا زيادة الياء مع كسرتين وأربع ياءات أُخر؟ لأنّ السكون من غير إدغام كالاستراحة.

⇐ فإمّا في آخره حرف علّة ـ كـ«القاضي» ويذكر في القسم الثاني ـ أو لا، وحينئذٍ ينسب إلى ذلك الاسم كما هو نحو «عالمي» و«قائلي» و«عاوري» وإن كان الأوّل فتحصل ياء مشدّدة لا محالة نحو: «سيّد» و«ميّت» فتحذف الياء الثانية كراهة كسرتين وأربع ياءات نحو: «سَيْديّ» ولم يحذفوا الأُولَى لئلّا يرجع إلى تحرّك حرف العلّة وانفتاح ما قبلها فيلزم الثقل لو لم تنقلب ألفاً ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت.

(١) لمّا كان حكم «مهيّم» حكم «سيّد» في حذف إحدى الياءين حال النسبة ـ وإن كان على أكثر من أربعة أحرف، والكلام فيما هو أربعة ـ ذكره هاهنا.

﴿ وتقلب الألف[١] الأخيرة الثّالثة ﴾ ـ ولا محالة تكون منقلبة عن أصليّ ـ ﴿ والرّابعة المنقلبة[٢] ﴾ عن واو أو ياء لكونها عن أصليّة لا للتأنيث ولا للإلحاق

---

(١) لمّا فرغ عن القسم الأوّل شرع في القسم الثّاني وهو ما يكون آخره حرف علّة فهي إمّا ألف أو ياء أو واو، فإن كان ألفاً فهي إمّا ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة.

فإن كانت ثالثة فتقلب واواً سواء كانت منقلبة عن ياءٍ أو عن واو، أمّا إثباتها فلأنّها بدل من أصل فحذفها إجحاف بالاسم لنقصانه عن أقلّ الأُصول الموضوعة، وأمّا قلبها واواً فلأنّها إن كانت عن واو نحو: «عصا» فظاهر وأمّا إن كانت عن ياءٍ نحو: «رحى» فلئلّا تجتمع الكسرة والياءات.

وإن كانت رابعةً فإمّا منقلبة أو لا، فإن كانت منقلبة فالأحسن إبدالها واواً سواء كانت من الواو أو من الياء نحو: «ملهويّ» من «اللهو» و«مرمويّ» من «الرّمي» لأنّها بدل من الأصل فهي كالأصل ويجوز حذفها نحو: «ملهيّ» و«مرميّ» لأنّ الاسم لم تنقص بحذفها عن أقلّ الأُصول.

وإن لم تكن منقلبة فإمّا أن يكون الحرف الثاني من الاسم الذي هي فيه ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً نحو «حبلى» فيجوز فيه الحذف لزيادتها وقلبها واواً تشبيهاً لها بـ«ملهى» وقلبها واواً مع زيادة الألف قبلها تشبيهاً لها بالألف الممدودة نحو: «صحراويّ».

وإن كان الحرف الثاني متحركاً فلا يجوز فيه إلّا الحذف نحو: «جَمَزيّ» في «جَمَزى» لأنّ حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالألف فيها في حكم الخامسة.

وإن كانت خامسة نحو: «مُرَامِيّ ـ اسم مفعول من «المُرامَاة» ـ أو سادسةً نحو: «قبعثرى» فالحذف لا غير لطول الاسم فقول العامّة «مصطفوي» خطأ والصّواب: «مصطفيّ».

(٢) قال أحمد: واعلم أنّ المراد بالمنقلبة ما كانت منقلبة عن حرف أصليّ فألف الإلحاق وإن كانت منقلبة عن ياءٍ حكمه حكم ألف التأنيث فيجوز في «مِعْزَى»: «معزويّ» تشبيهاً بالمنقلبة عن الأصل نحو: «ملهويّ» ويجوز «مِعْزيّ» تشبيهاً بألف التأنيث كـ«حبلى» و«معزاوي» كـ«حبلاوي» اهـ. [شرح أحمد: ١١٠]

﴿ واواً كـ «عَصَوِيّ» ﴾ من «عصا» وأصله واو لقولك: «عَصَوْتُ» ﴿ وَرَحَوِيّ ﴾ من «رَحَى» وأصله: ياء، لقولك: «رَحَيان» ﴿ ومَلْهَوِيٌّ ومَرْمَوِيٌّ ﴾ من «اللَّهْوِ» و«الرَّمْي».

أمّا القلب فلوجوب كسرة ماقبل الياء في النّسبة وامتناع الألف عن قبول الحركة.

وأمّا قلبها واواً فلأنّها لو كانت عن واوٍ فالرّجوع إلى الأصل أولى، وإن كانت عن ياءٍ فلاستثقال اجتماع الياءات.

﴿ وتُحذف غيرهما ﴾ أعني غير الثالثة وغير الرابعة المنقلبة عن الأصليّة ﴿ كـ «حُبْلِيّ» ﴾ في «حُبْلَى» وهذه رابعة للتأنيث و«مِعْزِيّ» في «مِعْزَى» وهذه رابعة للإلحاق[1] ﴿ و«جَمَزِيّ» ﴾ في «جَمَزَي» وهي النّاقة السّريعة ولسيرٍ سريع أيضاً، وهذه رابعة للتأنيث إلّا أنّ ثاني الحروف متحرّك ﴿ و«مُرَامِيّ» ﴾ في «مُرَامَى» ـ اسم مفعول من «المُرَاماة» وهذه خامسة عن أصليّة ﴿ و«قَبْعَثَرِيّ» ﴾ في «قَبَعْثَرَى» وهذه سادسة زائدة.

﴿ وقد جاء في نحو: «حُبْلَى» ﴾ ممّا ألفه رابعة لا منقلبة عن أصليّة وثانيه ساكن وجهان آخران بعد الحذف ﴿ حُبْلَوِيّ ﴾ بقلب الألف واواً ﴿ وَ«حُبْلاَوِيّ» ﴾ بقلب الألف واواً، وزيادة الألف قبلها وهكذا «مِعْزَوِيّ» و«مِعْزَاوِيّ» ﴿ بخلاف نحو: «جَمَزِيّ» ﴾ لتحرّك حرف ثانيه.

---

(١) قال بعضهم: ألفه مُلْحِقة له ببناء «هِجْرَع» وكل ذلك اسم للجمع، وقال سيبويه: «مِعْزَىً» منوّن مصروف؛ لأنّ الألف للإلحاق لا للتأنيث وهو ملحق بـ «درهم» على «فِعْلَلْ» لأنّ الألف المُلْحِقة تجري مجرى ما هو من نفس الكلم، يدلّ على ذلك قولهم: «مُعَيْزٍ» و«أُرَيْطٍ» في تصغير «مِعْزىً» و«أَرْطىً» كما قالوا: «دُرَيْهِم» ولو كانت للتأنيث لم يقلبوا الألف ياءً كما لم يقلبوها في تصغير «حُبْلى» و«أُخْرَى». (اللسان ٥: ٤١٠)

﴿ وتقلب الياء[1] الأخيرة الثالثة ـ المكسور ما قبلها ـ واواً، ويفتح ما قبلها كـ «عَمَوِيّ» و«شَجَوِيّ» ﴾ في «عَم» للجاهل، و«شَج» للحزين، بردّ الياء المحذوفة لعدم موجب حذفها حينئذٍ ثمّ قلبها واواً وفتح ما قبلها لئلّا يجتمع ثلاث ياءات وكسرتان.

﴿ وتحذف الياء الرابعة ـ على الأفصح ـ كـ «قاضٍيٌّ» ﴾ ويجوز: «قَاضَوِيّ»

---

(١) لمّا فرغ ممّا آخره ألف، شرع فيما آخره ياء أو واو، وخلط حكم أحدهما بالآخر لتقاربهما في الحكم، والحاصل: أنّ الياء المتطرّفة إمّا أن يكون مخفّفةً أو مشدّدة فإن كانت مخفّفةً فإمّا أن يكون ما قبلها متحرّكاً أو ساكناً، والواو المتطرّفة أيضاً إمّا مخفّفة أو مشدّدة لكن المخفّفة لا يكون ما قبلها إلّا ساكناً، لأنّه لو انفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، وليس في الكلام اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمّة أو كسرة.

إذا عرفت هذا فلنتكلّم في الياء المتطرّفة ـ المخفّفة التي تحرّك ما قبلها وتلك الحركة لا تكون إلّا الكسرة لأنّها لو كانت فتحةً انقلبت الياء ألفاً فلا يكون ممّا نحن فيه وليس في الكلام اسم في آخره ياء قبلها ضمّة، فالياء المتطرّفة المخفّفة المكسور ما قبلها إمّا ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة.

فإن كانت ثالثةً نحو «عم» من «عَمِيَ عليه الأمر» قلبت في النسبة واواً ويفتح ما قبلها.

وإن كانت رابعةً فمنهم من يحذفها فيقول: «قاضيّ» وهو الأفصح كراهة لاجتماع الياءات والكسرتين لو لم تغيّر ولو غيّرت بأن قلبت واواً وانفتح ما قبلها ـ كما فعله بعضهم ـ إجراءً لها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانيه ـ كما أُجري «ملهوي» مجرى «رحوي» ـ يلزم زيادة تغيير مع اجتماع حرف العلّة. وهذان القسمان قد وعدنا بيانهما في القسم الأوّل.

وإن كانت خامسةً فإمّا أن يكون قبلها ياء مشدّدة أو لا، فإن لم تكن حذفت فيقال: «مشتري» وإن كانت قبلها ياء مشدّدة نحو: محيّ ـ اسم فاعل من «حيّى، يحيّي» ـ وأصله: «محيّي» أُعلّت الأخيرة إعلال «قاضٍ»، فإذا نسبت إليه حذفت الأخيرة كما في «مشتري» فيصير «محيّي» ـ بأربع ياءات ـ فيجوز الوجهان كما بيّنه الشّارح.

وإن كانت سادسة حذفت نحو: «مستسقي».

ويحذف ما سواهما ﴿كـ «مُشْتَرِيّ»﴾ و«مستسقيَ» في «مشترٍ» و«مُسْتَسْقٍ» لكثرة حذف الخماسي والسّداسي.

﴿وباب «مُحَيٍّ»﴾ ممّا كان الياء فيه خامسة في الأخير، ما قبلها ياء مشدّدة مكسورة ـ فإنّ «مُحَيٍّ»: اسم فاعل من «حَيَّى، يُحَيِّي» ـ ﴿جاء على «مُحَوِيّ» و«مُحَيِّيّ» كـ «أُمَوِيّ» و«أُمَيِّيّ»﴾ فالأوّل: يكون بعدم ردّ الياء المحذوفة، وحذف إحدى المشدّدتين وقلب الباقية واواً، والثاني: بعدم الردّ والنسبة إلى الباقي.

﴿ونحو: «ظَبْيَة»[1] و«قِنْيَة»﴾ للاقتناء ﴿و«رُقْيَة» و«غَزْوَة» و«عُرْوَة» و«رِشْوَة» على القياس عند سيبويه[2]﴾ وذلك أنّ المعتلّ اللّام يائيّاً كان أو واويّاً إذا سكّن ما قبل حرف العلّة منه كان حكمه حكم الصحيح سواء فيه المذكّر والمؤنّث، فالنّسبة إلى هذه الأسماء تكون على نحو النسبة إلى «تَمْرَة» و«كِسْرَة» و«حُجْرَة».

﴿و«زِنَوِيّ» في بني «زِنْية» و«قَرَوِيّ»﴾ في النسبة إلى «قَرْية» ﴿شاذّ عنده﴾ إذ القياس: «زِنْيِيّ» و«قَرْيِيّ» كما قلنا.

---

(١) لمّا فرغ ممّا في آخره ياء مخفّفة قبلها حركة شرع فيما آخره ياء أو واو مخفّفة قبلها سكون وفاؤه إمّا مفتوح أو مضموم أو مكسور، وعلى التقادير فإمّا مذكّر أو مؤنّث، واختلف في مثل ذلك فاختار سيبويه أنّ النسبة إليها كما هي من غير تغيير حذف التاء من المؤنّث لأنّ حرف العلّة إذا كان ما قبلها ساكناً كان جارياً مجرى الصحيح، ووافقه يونس فيما لا تاء فيه. وأمّا ما فيه التاء فيحرّك فيه الساكن وتقلب اللّام واواً إن لم يكنها قياساً على «عموي» في: «عم» وهذا القياس بعيد لأنّ ما قبل الياء والواو في «ظبية» و«غزوة» ساكن وفي «عم» متحرّك.

(٢) راجع الكتاب «باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره ياءً أو واواً وكان ما قبلهما ساكناً».

[الكتاب ٢: ٨٥ـ٨٦]

﴿ وقال يونس[1] ﴾ إنّ النسبة إلى «ظبْية» و«غَزْوَة»: ﴿ «ظَبَوِيّ» و«غَزَوِيّ» ﴾ بفتح العين، وقلب الياء واواً في اليائيّ بلا ثَبَت يعتدّ به.

﴿ واتّفقا في باب «ظَبْي» و«غَزْو» ﴾ ممّا لا تاء فيه، على أنّ حكمها حكم الصّحيح.

﴿ و«بَدَوِيّ» ﴾ بفتح الدال ﴿ شاذّ ﴾ إذ القياس سكونها لأنّه مثل: «غَزْو».

﴿ وباب «طَيّ»[2] و«حَيّ» ﴾ ممّا في آخره ياء مشدّدة بعد حرف واحد ﴿ تُرَدُّ

---

(١) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب النحوي ـ الضبّي بالوَلاء ـ ومولده سنة ٩٠ هـ ومات سنة ١٨٢ هـ أخذ الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحمّاد ابن سلمة، وكان «النّحو» أغلب عليه، وسمع من العرب وروى سيبويه عنه كثيراً ومنه هذا المقالة في باب النسبة من «الكتاب» وسمع منه الكسائيّ والفرّاء، وله قياس في «النّحو» ومذاهب ينفرد بها، وكان من الطبقة الخامسة في الأدب، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها الأُدباء وفصحاء العرب وأهل البادية، وله من الكتب: «معاني القرآن» و«اللغات» و«الأمثال» و«النوادر»، لم يتزوّج ولم يتسرّ، ولم تكن همّته إلّا طلب العلم ومحادثة الرّجال. وحبيب اسم أمّه ولهذا لا يصرفونه فإنّه لا يعرف له أب ويقال: إنّه ولد ملاعنة ولهذا كان منحازاً إلى عثمان بن عفّان ويقال: إنّه اسم أبيه فينصرف. [راجع: ابن خلّكان ٧: ٢٤٤]

(٢) لمّا فرغ عن الياء والواو المتطرّفة المخفّفة شرع في المشدّدة وهي إمّا بعد الحرف الأُولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة، فإن كانت بعد الحرف الأُولى فإن كانت ياءً ترد الياء الأُولى إلى أصلها ويفتح كما في «نمِر» وتقلب الثانية واواً لئلّا يجتمع الياءات.

وإن كانت واواً بقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين كاجتماع الياءات. وإن كانت بعد الحرف الثاني نحو: «غني» و«عدو» فقد علم حكمه في القسم الأوّل.

وإن كانت بعد الثّالثة وإليه أشار بقوله: «وما آخره ياء مشدّدة بعد ثلاثة» فلا يخلو إمّا أن تكون الياء الأخيرة أصليّة أو زائدةً فإن كانت أصليّة ففيها وجهان: الأوّل: حذف إحداهما وقلب الأُخرى واواً كما في «غنيّ» والثاني: حذفها استثقالاً. وإن ⇐

الأُولى ﴾ فيه ﴿إلى أصلها، وتفتح ﴾ وتقلب الثانية واوً ﴿فتقول: «طَوَوِيّ» ﴾ لأنّه من «طَوَيْت» ﴿وحَيَوِيّ ﴾ لأنّه من «حَيِيْتُ» كراهة اجتماع أزيد من كسرة وياءين ﴿بخلاف: «دَوِّيٌّ ﴾ في النسبة إلى: «الدَّوّ» ـ المفازة ـ ﴿وَكَوِّيٌّ ﴾ في النسبة إلى «الكَوّة» ـ بفتح الكاف[1] ـ ثُقْبُ البيت، لأنّ الخَطْبَ في اجتماع الواو المشدّدة، مع الياء المشدّدة هيّن.

وما آخره ياء مشدّدة أو واو مشدّدة بعد حرفين كـ«غَنِيّ» و«عَدُوّ» تقدّم ذكره.

﴿وما آخره ياء مشدّدة بعد ثلاثة إن كانت ﴾ الأخيرة أصليّة في ﴿نحو: «مَرْمِيّ» ﴾ أي لا تكون زائدة ﴿قيل: «مَرْمَوِيّ» ﴾ بحذف إحدى اليائين وقلب الأُخرى واواً، وفتح ما قبل الواو كـ«غَنَويّ» ﴿و«مَرْمِيّ» ﴾ بحذف الياء المشدّدة استثقالاً، وهذا أفصح.

﴿وإن كانت زائدة حذفت كـ«كُرْسِيّ» ﴾ في النسبة إلى «الكُرْسيّ» ﴿و«بَخَاتيّ» في ﴾ النسبة إلى ﴿«بَخَاتِيّ» اسم رجل ﴾.

وإنّما قيّد بكونه «اسم رجل» لأنّك لو نسبتَ إليه وهو جمع وجب ردّه إلى واحده وهو «بُخْتِي» فيفوت المقصود من التمثيل ـ وهو بيان عدم تطرّق اختلافٍ آخَرَ إلى الكلمة إلّا بتبديل الياء المشدّدة بياء النسبة ـ.

و«بخاتي» غير منسوب لا ينصرف سواء كان جمعاً أو علماً إذ العلميّة لا تؤثّر فيه، وأمّا إذا نسبت إليه فإنّه يصير مصروفاً لأنّ ياء النسبة ليست من بناء الكلمة فيخرج الباقي عن كونه على صيغة منتهى الجموع.

⇐ كانت زائدة حذفت نحو: «كرسيّ» فهذه الياء زائدة قبل النسبة وللنسبة بعدها.

وإن كانت بعد الرابعة حذفت أيضاً كما في «بخاتيّ».

(١) والضمّ لغة وجمع المفتوح «كِواء» بالمدّ وجمع المضموم «كِوىً» بالقصر. (اللسان ١٥: ٢٣٦).

﴿وما آخره همزة بعد ألف[1]﴾ أي ما آخره ألف ممدودة ﴿إن كانت للتأنيث

---

(١) لمّا فرغ عن القسمين الأوّلين من الأقسام الأربعة شرع في القسم الثالث وهو ما آخره همزة بعد ألف فهي إمّا للتأنيث أو أصليّة أو منقلبة عن حرف أصليّ أو عن حرف الإلحاق.

فإن كانت للتأنيث قلبت واواً نحو: «حمراويّ» لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياءً لئلّا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة.

وإن كانت أصليّة ثبتت على الأكثر لقوّتها بأصالتها. ومنهم من يقلبها واواً استثقالاً فيقول في «قُرّاء» بضمّ القاف وتشديد الرّاء ـ وهو الرّجل المتنسّك من «قرأ» إذا تنسّك لا جمع «القارئ» ـ «قرّائيّ» و«قرّاويّ».

وإن كانت منقلبة عن حرف أصليّ كـ«كساء» و«رداء» قلبت حرف العلّة همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة أو عن حرف الإلحاق نحو: «علباء» ـ بكسر العين وسكون اللّام وموحّدة ـ والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق ففيها وجهان: الإبقاء تشبيهاً بالأصليّة والقلب واواً تشبيهاً بالهمزة التي للتأنيث.

قال الرّضي: اعلم أنّ الهمزة المتطرّفة بعد الألف إمّا أن تكون بعد ألف زائدة أو لا، فالتي بعد ألف زائدة على أربعة أقسام:

لأنّها إمّا أن تكون أصليّةً كـ«قرّاء» و«وضّاء» والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها. وإمّا أن تكون زائدة مَحْضَةً وهي للتأنيث ويجب قلبها في النسب واواً، لأنّهم قصدوا الفرق بين الأصلي المَحْض والزّائد المحض فكان الزائد بالتغيير أولى، ولولا قصد الفرق لم تقلب، لأنّ الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها، لكنّهم لمّا قصدوا الفرق والواو أنسبُ إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب، قُلبت إليه الهمزة. وقد تشبه قليلاً ـ حتّى يكاد يلحق بالشذوذ ـ الهمزةُ الأصليّةُ بالتي للتأنيث فتقلب واواً نحو: «قُرّاوي» و«وُضّاوي».

وإمّا أن لا تكون الهمزة زائدة صرفة ولا أصليّة صرفة وهي على ضربين: إمّا منقلبة عن حرف أصليّ كـ«كساء» و«رداء» وإمّا ملحقة بحرف أصليّ كـ«عِلْبَاء» و«حِرْبَاء» ويجوز فيهما وجهان:

⇐

قلبت ﴾ تلك الهمزة ﴿ واواً ﴾ كـ «حَمْراويّ» و«صَحْرَاويّ» في «حمراء» و«صحراء». ﴿ و«صَنْعَانِيّ» ﴾ في «صَنْعَاء[1] اليمن» ﴿ و«بَهْرَانيّ» ﴾ في «بَهْراء» قبيلة من

⇐ قلبها واواً وإبقاؤها بحالها؛

لأنّ لها نسبةً إلى الأصليّ من حيث كون إحداهما منقلبة عن أصليّ والأُخرى ملحقة بحرف أصليّ.

ولها نسبة إلى الزّائد الصّرف من حيث إنّ عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في «قرّاء» و«وضّاء» لكن الإبقاء في المنقلبة لشدّة قربها من الأصلي أولى منه في الملحقة فنقول:

كلّما هي لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان لكن القلب في الملحقة أولى منه في المنقلبة، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصليّة، والقلب في الملحقة أولى من الإبقاء وفي المنقلبة بالعكس وهو في الأصليّة شاذّ.

وأمّا الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كـ«ماء» و«شاء» ـ فإنّ الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء ـ فحقّها أن لا تغيّر، فالنسب إلى «ماء»: «مائي» بلا تغيير وكذا كان القياس أن ينسب إلى «شاء» لكن العرب قالوا فيه: «شاويّ» على غير القياس. فإن سمّي بـ«شاء» فالأجود «شائي» على القياس لأنّه وضع ثانٍ ويجوز «شاويّ» كما كان قبل العلميّة اهـ. [شرح الشافية ٢: ٥٤ـ٥٧]

(١) وزان «حَمْراء». قال ياقوت: والنسبة إليها «صنعانيّ». قال الرّضيّ: وجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذّاً مشابهة ألفي التأنيث الألف والنون.

وقال ياقوت: و«صنعاء» موضعان: أحدهما باليمن وهي العظمى، وأُخرى قرية بالغوطة من «دمشق». ثمّ قال عند الكلام على «صنعاء» اليمن: وقد نُسِب إلى ذلك خَلْقٌ وأجلّهم قدراً في العلم عبدالرزّاق بن همّام بن نافع أبوبكر الحميريّ مولاهم الصنعانيّ أحد الثّقات المشهورين. قال: حدّثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي قلت: عبدالرزّاق كان يتشيّع ويفرط في التشيّع؟ فقال: أمّا أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً ولكن كان رجلاً تعجبه الأخبار، أنبأنا مخلّد الشعيريّ قال: كُنّا عند عبدالرزّاق فذكر رجل ⇐

«قُضاعة» لأنّهم جعلوا موضع الواو نوناً ﴿ و«رَوْحَانيّ»[١] ﴾ في النسبة إلى «رَوْحاء» بلد ﴿ و«جَلُوْليّ» ﴾ في «جَلُوْلاء» قرية بناحية فارس[٢] ﴿ و«حَرَوْرِيّ» ﴾ في حَرَوْرَاء[٣] ـ مدّاً وقصراً ـ قرية ينسب إليها الحَرَوْرِيّة[٤] من الخوارج، إذ كان أوّل مجتمعهم بها، وتحكيمهم منها ﴿ شاذّ ﴾ والقياس: «صَنعاويّ» و«بَهْراويّ» و«رَوْحاويّ» و«جَلُولاويّ» و«حَرَوراويّ».

ويمكن أن يقال: النسبة إلى «حَرَوْراء» بناءاً على أنّها مقصورة فيكون حذف الألف على القياس.

﴿ وإن كانت ﴾ تلك الهمزة ﴿ أصليّة تثبت على الأكثر كـ «قُرَّائِيٌّ» ﴾ ويجوز

⇐ معاوية فقال: لا تقذّروا مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان!

أنبأنا عليّ بن عبدالله بن المبارك الصنعانيّ يقول: كان زيد بن المبارك لزم عبدالرزّاق فأكثر عنه ثمّ حرق كتبه ولزم محمّد بن ثور، فقيل له في ذلك، فقال: كنّا عند عبدالرزّاق فحدّثنا بحديث معمر عن الزُّهريّ عن مالك بن أوس بن الحَدَثان الطويل، فلمّا قرأ قول عمر لعليّ والعبّاس: «فجئتَ أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها» قال: ألا يقول الأنوك: «رسول الله» ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ اهـ.

[معجم البلدان ٣: ٤٢٦ـ٤٢٩]

(١) بفتح الرّاء في النّسبة إلى «رَوْحاء» وهو بلد. قال ياقوت: روحاء ـ بالمد ـ بلدة بين مكّة والمدينة والنسبة إليها: «روحاويّ» و«روحا» بالقصر قرية من قرى الرحبة والنسبة إليها روحاني. [معجم البلدان ٣: ٧٦]

(٢) اسم لمواضع عديدة، راجع معجم البلدان ٢: ١٥٦.

(٣) بفتحتين، وسكون الواو، وراء أخرى، وألف ممدودة. (معجم البلدان ٢: ٢٤٥)

(٤) العبارة مأخوذة عن شرح أحمد: ١١٥ وقال الرّضيّ: سمّاهم بهذا الاسم أمير المؤمنين عليّ عليه السلام لمّا نزلوا بحروراء حين فارقوه.

قال الرّضي: وحُذِف في «جَلُوْلاء» و«حروراء» لطول الاسم، شبّهوا ألف التأنيث بتائه فحذفوها. [شرح الشافية ٢: ٥٨ـ٥٩]

القلب كـ«قَرَاوِيَ» ﴿وإلّا﴾ أي وإن لم يكن الألف للتأنيث ولا الهمزة أصليّة بل يكون الهمزة منقلبة عن واو أو ياء، والألف للإلحاق ﴿فالوجهان﴾ ـ القلب، والإثبات ـ ﴿كـ «كِسَاوِيّ» و«عِلْبَاوِيّ» و«كِسائيّ» و«عِلْبائيّ»﴾ في «كساء» من «كَسَوْت» و«عِلْبَاء» بالتنوين لعصب العنق.

﴿وباب «سِقَايَة»[1]﴾ ممّا وقع فيه الياء بعد الألف الزائدة وصحّت تلك الياء للزوم تاء التأنيث بعدها ﴿«سِقائيّ» ـ بالهمزة ـ﴾ لأنّه لمّا حذف التاء للنسبة زال مانع قلب الياء همزة ولم يجوّز قلب الهمزة واواً كما في «كِسَاوِيّ» لئلّا يلزم التغاير دفعة واحدة.

﴿وباب «شَقَاوَة»: «شَقَاوِيّ» ـ بالواو ـ﴾ من غير قلب الواو همزة وإن زال المانع لئلّا يلتبس بباب «سقاية» ولم يعكس الفرق لأنّ استثقال الواو مع ياء النسبة ليس كاستثقال الياء معها.

﴿وباب «رَاي» و«رَايَة» ـ لِلعَلَم ـ ممّا يقع فيه الياء بعد ألف مقلوبة عن حرف أصليّ ويفرق بين الواحد والجنس فيه بالتاء وعدمه، فيه ثلاثة أوجه: الهمزة والواو والياء فيقال: ﴿«رائيّ» و«رَاوِيّ» و«رَايِيّ»﴾ في الواحد

---

(١) لمّا بيّن حكم ما انقلب فيه حرف العلّة بعد الألف همزة ـ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ـ أشار إلى بيان حكم ما لم ينقلب فيه حرف العلّة بعد الألف همزةً وذلك بأن لا يكون طرفاً أو لا يكون الألف زائدة فباب «سقاية» و«شقاوة» إشارة إلى الأوّل. وباب «راي» و«راية» إلى الثاني.

قال الرّضيّ: أقول: يعني بباب «سقاية» و«شقاوة» ما في آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة، لم تقلب ياؤه وواوه ألفاً ثمّ همزة لعدم تطرّفهما بسبب التاء غير الطارئة. ويعني بباب «راي» و«راية» ما في آخره ياء ثالثة بعد ألف غير زائدة اهـ. [شرح الشافية ٢: ٥٩ ـ ٦٠]

والجنس إذ لا فرق بينهما[1] بعد حذف التاء.

فالأوّل: تشبيهاً بـ«سِقائيّ» والثالث: تشبيهاً بـ«ظَبْيِيّ»، فإنّ ما قبل الياء في كليهما ساكن، والثاني: لأنّ الساكن في «ظَبْي» صحيح بخلافه في «رَاي» فيكون اجتماع الياءات هيهنا أثقل فيناسبه القلب.

﴿وما كان على حرفين[2] .....

---

(١) أي بين الواحد والجنس.

(٢) لمّا فرغ عن الأقسام الثلاثة شرع في القسم الرّابع والمراد بيان ما يردّ وما لا يردّ عند النسبة من الاسم الذي صار إلى حرفين بالحذف وذلك على ثلاثة أنواع: ما يجب فيه الردّ وما يمتنع وما يسوغ فيه الأمران.

أمّا الذي يجب فيه الردّ فصنفان: الأوّل أن يكون متحرّك الأوسط في الأصل والمحذوف لامه ولم يعوّض عن المحذوف همزة وصل نحو: «أبويّ» و«أخويّ» و«ستهيّ» وإنّما يجب الردّ لأنّهم لو لم يردّوا لأخلّوا بالكلمة بسبب حذف اللّام وحركة العين لأنّ الحركة الآن إنّما هي لأجل ياء النسبة مع أنّ المحذوف لام وهو قابل للتغييرات.

الصّنف الثّاني: أن يكون المحذوف فائه وهو معتلّ اللّام نحو: «شية» وأصلها: «وشية» فحذفت فاؤها فإذا نسب إليها يردّ المحذوف.

قال الرّضيّ: اعلم أنّ الاسم الذي على حرفين على ضربين: ما لم يكن له ثالث أصلاً، وما كان له ذلك فحذف.

فالقسم الأوّل لا بدّ أن يكون في أصل الوضع مبنيّاً، لأنّ المعرب لا يكون على أقلّ من ثلاثة في أصل الوضع فإذا نسبت إليه فإمّا أن تنسب إليه بعد جعله علماً للفظه أو تنسب إليه بعد جعله علماً لغير لفظه.

ففي الأوّل: لا بدّ من تضعيف ثانيه سواء كان الثاني حرفاً صحيحاً أو لا، فتقول في الصحيح: «الكمّيّة» ـ بتشديد الميم ـ وفي غيره: «لوّي» فيمن يكثر لفظة «لَوْ».

وفي الثاني: لا تضعّف ثاني حرفيه الصحيح نحو: «جاءني كميٌّ» ـ بتخفيف الميم ـ

⇐

. . . . . .

⇦ والقسم الثّاني ـ الذي كان له ثالث فحذف ـ إن قصدت تكميله ثلاثة ثمّ نسبت إليه ردّ إليه ذلك الثّالث في النسبة، لأنّ ما كان من أصل الكلمة أولى بالردّ من المجيء بالأجنبيّ، فنقول: لا يخلو المحذوف من أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً.

فإن كان فاءً والمطّرد منه المصدر الذي كان فاؤه واواً ومضارعه محذوف الفاء نحو: «عِدَة» فإن كان لامه صحيحاً لم ترد في النَّسَب فاؤه نحو: «عِدِيّ» لأنّ الحذف قياسيّ لعلّة وهي اتّباع المصدر للفعل فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلّة لحذفه وأيضاً فالفاء ليس موضع التغيير كاللّام حتّى يتصرّف فيه بردّ المحذوف بلا ضرورة، وإن كان لامه معتلّاً كما في «شية» وجب ردّ الفاء لأنّ ياء النّسب كالمنفصل، قال: وإنّما جاز حذف الفاء في «شية» ـ وإن لم يكن في الكلمات المعربة الثنائية ما ثانيه حرف علّة ـ لأنّ التاء صارت كلام الكلمة فلم يتطرّف الياء بسببها فلمّا سقطت التاء وخلفتها الياء للنسبة وهو أوهن اتّصالاً من تاء التأنيث الساقطة بقيت الكلمة المعربة على حرفين ثانيهما حرف لين كالمتطرّف ـ إذ الياء كالعدم ـ ولا يجوز في المعرب تطرّف حرف اللين ثانياً إذ يسقط بالتقاء الساكنين إمّا لأجل التنوين أو غيره فيبقى الاسم المعرب على حرف، فلمّا لم يجز ذلك رددنا الفاء المحذوفة حتّى تصير الكلمة على ثلاثة.

وإن كان المحذوف عيناً ـ وهو في اسمين فقط: «سه» اتّفاقاً و«مذ» عند قوم ـ لم ترده في النسب، إذ ليس العين موضع التغيير كاللّام والاسم المعرب يستقلّ بدون ذلك المحذوف.

وإن كان المحذوف لاماً فإن كان الحذف للساكنين كما في «عَصاً» و«عَم» فلا كلام في ردّه في النسبة، لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين.

وإن كان نسياً لا لعلّة مطّردة نُظِر:

إن كان العين حرف علّة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب ردّ اللّام كما في «شاة» تقول: «شاهيّ» وإن أُبدل منها ذلك لم يرد اللّام نحو: «فميّ» في «فو زيد».

وإن لم يكن العين حرف علّة نظر: فإن كان في الأصل متحرّك الأوسط ولم يعوّض من ⇦

إن كان متحرّك الأوسط أصلاً[١]، والمحذوف هو اللّام[٢] ولم يعوّض ﴾ عن المحذوف ﴿ همزة الوصل، أو كان المحذوف فاءً[٣] وهو معتلّ اللّام وجب ردّه كـ «أبويّ» و«أَخَويّ» و«سَتَهِيّ» في «سَتٍ» ﴾ لا في «سَهٍ» فإنّ أصل هذه الأسماء: «أَبَوٌ» و«أَخَوٌ» و«سَتَهٌ» ـ بتحريك الأوسط ـ وحذفت أعجازها، ولم يعوّض عنها همزة الوصل فوجب ردّ أعجازها لأنّ اللّام قابل للتغايير محلّ للحوادث.

﴿ و ﴾ مثل: ﴿ «وِشَويّ» في «شِيَةٍ» ﴾ وهي كلّ لون يخالف لون الفرس وغيره، وأصلها «وِشْيَة»، حذفت فاؤها واللّام حرف العلّة فيجب ردّ المحذوف لأنّ التاء التي هي عوض عن المحذوف تسقط في النسبة وليس في الأسماء المعربة

⇐ اللّام المحذوفة همزة وصل وجب ردّها لئلّا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللّام وحذف حركة العين، مع أنّ الحذف في الآخر الذي هو محلّ التغيير أولى، فمن ثمّ لم يجز إلّا «أبويّ» وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الردّ وتركه نحو: «غديّ» و«غدويّ» إذ لا يلزم الإجحاف وكذا إن عوّض الهمزة من اللّام جاز ردّ اللّام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوّض نحو: «ابنيّ» و«بنويّ».

قال: واعلم أنّ كلّ ثلاثيّ محذوف اللّام في أوّله همزة الوصل تعاقب اللّام فهي كالعوض منها، فإن رددت اللّام حذفت الهمزة، وإن أثبتّ الهمزة حذفت اللّام اهـ باختصار. [شرح الشافية ٢: ٦٠ـ٦٧]

(١) أي في أصل الوضع.

(٢) شرط لوجوب الردّ ثلاثة شروط: تحرّك الأوسط إذ لو سكن جاز الردّ وتركه نحو: «غديّ» و«غَدَويّ» وكون اللّام هو المحذوف إذ لو كان المحذوف هو العين نحو: «سه» لم يجز ردّه وعدم تعويض همزة الوصل إذ لو عوّضت جاز الردّ وتركه نحو: «ابنيّ» و«بنويّ».

(٣) هذا موضع آخر يجب فيه ردّ المحذوف بشرطين: كون المحذوف فاءً، إذ لو كان لاماً مع كونه معتلّ اللّام لم يلزم ردّه كما في «غديّ» وكونه معتلّ اللّام، إذ لو كان صحيحاً لم يجب ردّه كما في «عديّ».

المستقلّة اسم على حرفين ثانيهما حرف لين ـ ولا ينتقض بـ«ذو» فإنّها لا تستعمل مقطوعة عن الإضافة، فهي من قبيل ما لا يستقلّ بنفسه ـ وبعد ردّ المحذوف، تعامل معاملة نحو: «غَنَويّ» من فتح ثانيه، وقلب لامه واواً، كراهة اجتماع ثلاث ياءات.

﴿ وقال الأخفش: «وِشْيِيٌّ» ﴾ بردّ المحذوف وإبقاء الياء ﴿ على الأصل ﴾.

ووجهه: أنّه لمّا رجعت إلى أصلها فصارت «وِشْيَة» فالنسبة إلى «فِعْلَة» من المعتلّ اللّام نحو: «قِنْيَة»: «قِنْيِيّ» فكذلك هيهنا.

وهو ضعيف لأنّه أثبت الواو مع وجود الموجب لحذفها في «شِيَة».

﴿ وإن كانت لامه صحيحة[1] والمحذوف غيرها[2] ﴾ فاءاً أو عيناً ﴿ لم يردّ ﴾ ذلك المحذوف ﴿ كـ «عِدِيّ» و«زِنِيّ» ﴾ في «عِدة» و«زِنَة» والأصل: «وِعْدَة» و«وِزْنَة»[3] حذفت فاؤهما ﴿ و«سَهِيّ» في «سَهٍ» ﴾ والأصل: «سَتَهٍ» حُذفت عينه.

---

(١) أي لام الاسم الذي على حرفين صحيحةً وهذا شروع فيما يمتنع فيه الردّ وهو أيضاً صنفان: الأوّل: أن تكون لامه صحيحة والمحذوف الفاء كـ«عدة» وأصلها: «وعدة» فإذا نسب إليها لا يردّ المحذوف.

والثاني: أن تكون اللّام صحيحة أيضاً والمحذوف العين نحو: «سهيّ» في «سه» والأصل «سته».

وإنّما لم يُردّ؟ فرقاً بين النسبة إلى ما حذف منه اللّام وبين النسبة إلى ما حذف منه العين، ولم يعكس لأنّ اللّام محلّ التغيير فهو أولى بالردّ.

(٢) أي غير اللّام وهو إمّا عين كما في «سه» أو فاء كـ«عِدَة».

(٣) هذا هو رأي المازني وهو الصحيح، فالتاء كانت موجودة مع الواو فيهما ولكنّها لم تكن متّصفة بصفة العِوَض فلمّا حذفت الواو منهما اتّصفت التاء بصفة العوض وسمّيت بتاء التعويض.

وإنّما لم يردّ المحذوف؟ لكون الباقي بعد حذف التاء حرفين ليس ثانيهما حرف لينٍ فلا حاجة إلى الردّ.

﴿ وجاء «عِدَوِيّ» ﴾ في «عِدَة» ﴿ وليس بردّ ﴾ للفاء المحذوفة، وإنّما هو عوض عنها.

﴿ و ﴾ إذا عرفت حال هذين القسمين ـ اللّذين حكم أحدهما وجوب ردّ المحذوف وحكم أحدهما وجوب عدم الردّ ـ فاعلم: أنّ ﴿ ما سواهما[1] يجوز فيه الأمران ﴾: عدم الردّ، والردّ ﴿ نحو: «غَدِيّ» و«غَدَوِيّ» ﴾ فإنّ إحدى شرائط وجوب الردّ مفقودة فيه وهي تحرّك الأوسط في الأصل ـ إذ أصله «غَدْوٌ» بالسكون ـ «وابْنيّ» و«بَنَوِيّ» لِفقْدان شريطة أُخرى من شرائط وجوب الردّ، وهي عدم تعويض همزة الوصل، وقد تفقد كلتاهما نحو: «اسْمِيّ» و«سُمَوِيّ» هذا في وجوب الردّ.

﴿ ونحو: «حِرِيّ» و«حِرَحِيّ» ﴾ فإنّ إحدى شرائط وجوب عدم الردّ ـ وهي كون المحذوف غير اللّام ـ مفقودة.

أمّا جواز الردّ وعدمه فلأنّ المحذوف هو اللّام في الجميع، واللّام قابل للتّغيير بالردّ وغيره، وأمّا فتح العين فيما ليس مفتوح العين نحو: «غَدْ» و«حِرْ» فلأنّ العين كانت محلّ الإعراب فلمّا سلب ذلك بردّ اللّام عوّض عنه بالحركة.

---

(١) لمّا فرغ ممّا يجب فيه الردّ ويمتنع شرع فيما سواهما وهو ثلاثة أصناف: الأوّل: المحذوف اللّام الذي سكن وسطه في أصل الوضع ولم يعوّض همزة الوصل نحو: «غد».
والثاني: المحذوف اللّام المتحرّك الأوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل نحو: «ابن».
والثالث: المحذوف اللّام الساكن الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل نحو: «اسم».

﴿ وأبوالحسن ﴾ الأخفش ﴿ يُسكّن ما أصله السكون فيقول: «غَدْوِيّ» و«حِرْحيّ» ﴾ تنبيهاً على أصله وليس ببعيد ﴿ و«أُخْت» و«بِنْت»[1] كـ «أَخٍ» و«ابْنٍ» عند سيبويه ﴾ لصيرورتهما بعد حذف تاء التأنيث مثلهما ﴿ وعليه ﴾ يجب أن يقال: ﴿كِلَوِيّ ﴾ في النسبة إلى «كِلْتا» لأنّ النسبة إلى «كِلا» ـ مذكّره ـ كذلك، إذ هو مثل: «مِعىً»[2] فالألف في المذكّر بدل من الواو، وأمّا في المؤنّث فهي للتأنيث، والتاء بدل من لام الفعل، والأصل «كِلْوَى» مثل «ذِكْرَى» وإنّما أُبدلت لأنّ التاء علم التأنيث، والألف في «كلتا» قد تصير ياء مع المضمر إذا قلت: «رأيت كِلَتَيْهِما» فيخرج عن علامة التأنيث فصار في إبدال الواو تاءً، تأكيداً للتأنيث.

وقال أبو عمرو الجَرْمِيّ[3]: التاء ملحقة، والألف لام الفعل تقديرها عنده:

---

(١) اختلف في النسبة إلى «أُخت» و«بنت» فقال سيبويه: هي كالنسبة إلى «أخ» و«ابن» لأنّ التاء تحذف في النسبة. وقال يونس: يجب إبقاء التاء في «أُخت» و«بنت» لأنّها لمّا كانت عوضاً عن المحذوف فكأنّها أصل. والنسبة على «كلتا» على قول سيبويه «كلويّ» وعلى قول يونس يكون النسبة إليها كالنسبة إلى «حبلى» بالوجوه الثلاثة: «كلتيّ» و«كلتويّ» و«كلتاويّ».

(٢) «المِعى» ـ بكسر الميم وفتحها ـ أكثر الكلام على تذكيره، يقال: «هذا مِعيّ» و«ثلاثة أمعاء» وربّما ذهبوا به إلى التأنيث كأنّه واحد دلّ على الجمع، قال أبو الحسن: ألفه منقلبة عن ياء كـ «رَحَى» لأنّ انقلاب الألف في هذا الموضع عن الياء أكثر من انقلابها عن الواو، وهو قول يونس.

(٣) هو أبو عَمْرو صالح بن إسحاق الجَرْميّ ـ بفتح الجيم وسكون الرّاء بعدها ميم ـ النَّحويّ، كان فقيهاً، عالماً بـ «النحو» و«اللغة» وهو من البصرة وقدم بغداد، وأخذ «النَّحو» عن الأخفش ولقي يونس بن حبيب ولم يَلْقَ سيبويه، وأخذ «اللغة» عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاريّ والأصمعيّ. قال المبرّد: كان الجَرْميّ أثبت القوم في «كتاب سيبويه» وعليه ⇐

«فِعْتَل»[1]، فلو كان الأمر على ما زعم لقالوا في النسبة إليها: «كِلْتَويّ» فقط.

﴿ **وقال يونس**: «أُخْتِيٌّ» و«بِنْتِيٌّ» ﴾ في النسبة إلى «أُخت» و«بنت» اعتداداً بتاء التأنيث لأنّها عوض عن المحذوف كما قلنا، ﴿ **وعليه**: «كِلْتِيّ» و«كِلْتَوِيٌّ» و«كِلْتَاوِيّ» ﴾ كـ«حُبْلَى» لأنّ وزن «كِلْتَا» ـ كما قلنا ـ هو وزن «ذِكْرى» فإذا لم تحذف الألف التي هي علامة التأنيث بقي على «فعلى» وقد عرفت أنّ مثل ذلك يجوز فيه الأوجه الثلاثة.

[النسبة إلى المركّب]:

﴿ **والمركّب**[2] **ينسب إلى صدره**[3] كـ «بَعْلِيّ» و«تأبَّطِيّ» ﴾ في «بَعْلَبَك»

⇦ قرأت الجماعة، وكان جليلاً في «الحديث» و«الأخبار» وله كتاب في «السير» وكتاب «الأبنية» وكتاب «العَرُوض» و«غريب كتاب سيبويه» ومختصر في «النَّحْو» توفّي سنة ٢٢٥ هـ. [راجع: وفيات الأعيان ٢: ٤٨٥]

(١) قال الرّضيّ: وقوله مردود لعدم «فِعْتَل» في كلامهم اهـ. [شرح الشافية ٢: ٧٠]

(٢) لمّا فرغ عن بيان التغييرات القياسيّة في غير المركّب شرع في المركّب وهو إضافيّ وغير إضافيّ، وغير الإضافيّ ثلاثة:

إسناديّ ومتضمّن للحرف وامتزاجيّ، فالأقسام أربعة: أمّا غير الإضافيّ فينسب إلى صدره؛ والإضافيّ قد ينسب إلى صدره وقد ينسب إلى عجزه وقد يركّب منهما. فتقول: «أُمَيّ» في النسبة إلى «أُمّ القرى» و«مَنافي» في النسبة إلى «عبد مَناف» و«عبشميّ» في النسبة إلى «عبد شمس».

(٣) قال الرضيّ: اعلم أنّ جميع أقسام المركّبات ينسب إلى صدرها سواء كانت جملةً محكيةً كـ«تأبّط شرّاً» أو غير جملة، وسواء كان الثّاني في غير الجملة متضمّناً للحرف كـ«خمسةَ عشر» أو لا، كـ«بعليك» وكذا ينسب إلى صدر المركّب من المضاف والمضاف إليه.

⇦

و«تأبّط شرّاً» لاستثقال النسبة إلى كلمتين معاً غالباً، وإمكان الاستدلال بالجزء الأوّل على تمامه غالباً.

﴿ و ﴾ كذا نحو: **﴿ «خَمْسيّ» في «خمسةَ عَشَرَ» ـ علماً ـ ولا يُنسب إليه عدداً ﴾** لأنّ الجزئين حينئذٍ مقصودان فلو حذف أحدهما اختلّ المعنى.

﴿ والمضاف[1] ﴾ إذا كان **﴿ الثاني مقصوداً أصلاً كـ «ابْن الزُّبَيْر» ﴾ لمن له أب**

⇐ وإنّما حذف من جميع المركّبات أحد الجزءين في النسب؟ كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب.

وإنّما حذف الثّاني دون الأوّل، لأنّ الثقل منه نشأ، وموضع التغيير الآخر والمتصدّر محترم. وأجاز الجرميّ النسبة إلى الأوّل أو إلى الثاني أيّهما شئت، في الجملة أو في غيرها اهـ باختصار. [شرح الشافية ٢: ٧١ـ٧٢]

(١) قال الرّضيّ: وإذا نسبت إلى المركّب الإضافيّ فلا بدّ من حذف أحد الجزءين للاستثقال.

ولأنّك إن أبقيتهما فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم ـ المنسوب إليه ـ إلى ياء النسب، لزم تأثّر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثّره بها، للحاقه بآخر المضاف إليه ـ اللّازم جرّه ـ وإن لم ينتقل التبس باسم غير منسوب مضافٍ إلى اسم منسوب نحو: «غُلاَمُ بَصْرِيٍّ» وإن ألحقتها بالمضاف نحو: «عبديُّ القيس» تُوهِم أنّ المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور، مع أنّ قصدك نسبة شيءٍ إلى الاسم المركّب من المضاف والمضاف إليه، فإذا ثبت أنّ حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثّاني ـ لما ذكرنا ـ من أنّه منشأ الثقل وموضع التغيير والمتصدّر محترم.

فإن كثر الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجيء أسماء مطّردة والمضاف في جميعها واحد، والمضاف إليه مختلف فالواجب النسبة إلى المضاف إليه، نحو: «زبيريّ» في «ابن الزُّبَيْر» و«عبّاسيّ» في «ابن عبّاس» فلو قلت: «ابنيّ» لاطّرد اللبس ولم يعرف أنّ المنسوب إليه «ابن عبّاس» أم «ابن الزّبير».

وإن لم يطّرد ذلك بل كثر كـ«عبدالدار» و«عبد مناف» و«عبد القيس» فالقياس: النّسب ⇐

اسمه «زُبَيْر» ﴿وأبي عمرو﴾ لمن له ولد مسمّى بـ«عمرو» ﴿قيل: «زُبَيْرِيّ» و«عَمْرِيٌّ»﴾ منسوبين إلى الجزء الثّاني.

وإنّما اعتبر كون الثّاني مقصوداً في أصل الوضع ليشمل مثل «أبي عمرو» للطّفل أو لمن ليس له ولد مسمّى بعمرو، فإنّ الثّاني حينئذٍ لا يكون مقصوداً بالنسبة إلى ذلك الشخص ولكنّه مقصود بالنسبة إلى أصل الوضع؛ إذ الكُنَى إنّما يقصد بها الثّاني مطلقاً ولو تفؤّلاً.

﴿وإن كان كـ «عبد مناف» و«امرئ القيس»﴾ ممّا ليس للمضاف إليه مسمّىً على حِياله ولا هو بمقصود أصلاً ﴿قيل: «عَبْدِيّ» وَ«اِمْرِئِيّ»﴾[1] بالنسبة إلى الجزء الأوّل، هذا هو القياس وقد يعدل عنه[2] في بعض المواضع كما جاء «مَنافيّ» في «عبد مناف».

قال الخليل: إنّما قالوا ذلك خوفاً من اللَّبس[3] لكون الثّاني مقصوداً لهم تعنّتاً منهم، فإنّ «منافاً» اسم لصنم مشهور عندهم.

⇐ إلى المضاف اهبتصرّف واختصار.

وقد يركّب المنسوب من المضاف والمضاف إليه بحذف بعض الحروف منهما نحو: «عبشميّ» في النسبة إلى «عبد شمس» قال الشاعر:

وتضحك منّي شيخة عبشميّة ... كأن لَمْ تَرَيْ قبلي أسيراً يمانيا

وقد جاء النسب إلى كلّ واحد من الجزءين من غير حذف الحروف:

تزوّجتُها راميّةً هُرْمُزِيّةً ... بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرِّزْقِ

[شرح الشافية ٢: ٧٢ـ ٧٥]

(١) قال الفسوي: ـبكسر الهمزتين والرّاء أيضاً إتباعاً للثانية التي بعدها وسكون الميم ـ وهذا شاذّ عند سيبويه، والمطرد عنده: «مَرَئِيٌّ» بفتح الميم والراء كليهما وحذف الهمزة الأولى الوصليّة. (شرح الكمال: ١٦٠)

(٢) أي عن القياس. [شرح الشافية ٢: ٧٥]

(٣) للعبد المضاف إلى «مَناف» بعبد غير «مناف». [ابن جماعة بهامش أحمد: ١٢٣]

﴿ والجمع[1] يردّ إلى الواحد ﴾ إن وجد ثمّ ينسب إلى واحده كما يقتضيه

---

(١) لمّا فرغ عن المفرد شرع في الجمع وهو إمّا مصحّح أو مكسّر. أمّا المصحّح فقد ذكر حكمه في حكم المثنّى في أوّل الباب لما وافق ما فيه التّاء حكماً وإلّا فهنا موضع ذكره. وأمّا المكسّر فإن كان باقياً على معنى الجمعيّة وجب ردّه في النسبة إلى الواحد، لأنّ الغرض من النسبة إلى الجمع الدلالة على أنّ بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعاً.

وإن لم يكن باقياً على معنى الجمعيّة بأن صار علماً وجب بقاؤه على لفظه لأنّ الأعلام محفوظة عن التصرّف بقدر الإمكان.

قال الرّضيّ: اعلم أنّك إذا نسبت إلى ما يدلّ على الجمع، فإن كان اللفظ جنساً كـ«تمر» أو اسم جمع كـ«نَفَر» نسبت إلى لفظه نحو: «تمريّ» و«نفريّ» وكذا إن كان الاسم جمعاً في اللفظ والمعنى لكنّه لم يستعمل واحده لا قياسيّاً ولا غير قياسيّ كـ«عباديد» تقول: «عباديديّ» وإن كان الاسم جمعاً له واحد لكنّه غير قياسيّ فأبو زيد ينسب إلى لفظه: كـ«مَحَاسِنِيّ» و«مذاكيريّ» وبعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير قياسيّ نحو: «حُسْنِيّ» و«ذَكَريّ». وإن كان جمعاً له واحد قياسيّ نسبت إلى ذلك الواحد كـ«كتابيّ» في «كُتُب» وإن كان اللفظ جمعاً واحده اسم جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد نحو: «نِسْوِيّ» في النسبة إلى «نِساء» لأنّ واحده «نسوة» وهو اسم جمع. وإن كان جمعاً واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده نحو: «كَلْبِيّ» في النسبة إلى «أكالِب» وإنّما يردّ الجمع في النسبة إلى الواحد؟ ليعلم أنّ لفظ الجمع ليس علماً لشيء إذ لفظ الجمع المسمّى به ينسب إليه نحو: «مدائنيّ» و«كلابيّ». ولو سمّيت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو: «مدائنيّ» وإن كان جمع سلامة فجمع المؤنّث بالألف والتاء يحذف منه الألف والتاء، تقول في رجل اسمه «ضَرَبات»: «ضَربيّ» ـ بفتح العين ـ لأنّك لم تردّه إلى واحده، بل حذفت منه الألف والتاء فقط.

وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان إن لم يجعل النُّون معتقب الإعراب ولا يردّ إلى الواحد فلهذا قيل في المسمّى بـ«أَرَضِين»: «أَرَضِيّ ـ بفتح الرّاء ـ وإن جعل النُّون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٧٨ ـ ٨١]

الأُصول للتّخفيف وحصول الغرض بذلك الواحد ﴿فيقال في «كُتُب» و«صُحُف» و«مساجد» و«فرائض»: كتابيّ وصَحَفيّ﴾ بردّ «صحف» إلى «صحيفة» ﴿و«مَسجديّ» و«فَرَضيّ»﴾ بالردّ إلى «فريضة» ﴿وأمّا «مساجد» ـ علماً ـ﴾ إذا نُسب إليه ﴿فـ «مَساجديّ» كـ «أنصاريّ»﴾ فإنّه غلب حتّى صار علماً، فحكمه حكم الأعلام ﴿و«كِلابيّ»﴾ لقبيلة، و«مدائنيّ» في «مدائن» بلد، وذلك أنّ الغرض لا يحصل إلّا بذلك، ولأنّ الأعلام لا تتغيّر.

وكذا إن لم يوجد له واحد نسب إلى الجمع كـ«عَبَادِيديّ» و«العَبَادِيد» الفِرَق من النّاس الذاهبون في كلّ وجه.

فهذه قوانين تنضبط بها هيئآت المنسوبات بياء النسبة في الأغلب.

﴿وما جاء على غير ما ذُكِر[1]﴾ من القوانين فـ ﴿شاذٌّ﴾ وقد عرفت بعضها استطراداً، والكلّ موكول إلى اللغة فإنّ المعتبر في هذا الفنّ ما له مدخل في القياس.

﴿وكَثُرَ مجيء[2]﴾ هيئة المنسوب على ﴿«فَعّال» في الحِرَف كـ «بَتّات»﴾ لمن

---

(١) إشارة إلى ما فيه التغييرات الغير القياسيّة فبعضها تقدّم كـ«صنعانيّ» ونحوه، وبعضها لم يتقدّم كـ«رازيّ» في النسبة إلى «رَي» و«مروزيّ» في النسبة إلى «مرو الرّوذ» والنسبة إلى مرو الشاهجان «مرويّ».

(٢) لمّا فرغ عن المنسوب شرع في الملحقات وهي كلمات تشابهه وهي قسمان: قسم لمن يكثر ملابسة الشيء أو كان شيء من هذه الأسماء صنعته ومعاشاً يداومه وهو «فعّال» بالتضعيف لأنّ التّضعيف للتكثير ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ أي بذي ظلم. وقسم لمن يلابس الشيء لا على صفة التكثير وهو على «فاعل» كـ«تامر» لـ«ذي تمر» وفاعل هنا ليس بجارٍ على الفعل وإنّما هو اسم صِيغَ لذي الشّيء ولذلك قيل: الفرق بينه وبين اسم الفاعل أنّه لا يؤنّث إذا كان بمعنى ذي كذا فيقال: «جمل شائل» و«ناقة شائل» ⇐

يعمل «البَتّ» وهو الطَّيْلَسان من خزٍّ وغيره، ﴿و«عَوّاج»﴾ لصاحب العاج وهو عَظْم الفيل ﴿وَ«ثَوّاب» و«جَمّال»﴾.

﴿وجاء﴾ في هيئة المنسوب ﴿«فاعِل» أيضاً بمعنى: «ذي كذا» كـ «تامِر» و«لابِن» و«دارِع» و«نابِل»﴾ لذي تَمْرٍ ولَبَنٍ ودِرْع ونَبْل.

والفرق بين هاتين[1] الهيئتين: أنّ الأُولى لذي صنعةٍ يزاولها ويُديمها، والثّانية لمن يلابس الشيء في الجملة ﴿ومنه: «عِيشَة راضِيَة»﴾ في قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[2] أي ذات رِضًى، وذلك باعتبار صاحبها كما يقال: «نهارُهُ صائمٌ» ﴿و«طَاعِمٌ»[3] و«كاسٍ»﴾.....

⇐ و«حائض» و«طالق» أي ذات شول وحيض وطلاق و«بقرة فارض» أي ذات فروض، و«رجل كاس» أي ذو كسوة أي إنّ تلك الأمور حاصلة وثابتة للمذكورات من غير تعرّض لحدوثها في زمان حتّى لو أرادوا الإجراء على الفعل لأتوا بالتاء فقالوا: حائضة الآن أو طالقة غداً وكذا «مرضع» و«مرضعة».

(١) قال الرّضيّ: ويعرف أنّه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه: إمّا بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كـ«نابل» و«بغّال» أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنّه إمّا بمعنى المفعول كـ«ماء دافق» و«عيشة راضية» وإمّا مؤنّث مجرّد عن التاء كـ«حائض» و«طالق» وقالوا في نحو: «مُرْضِع» و«مُطْفِل» و«السّماء منفطرٌ به» إنّه على معنى النسبة لهذا أيضاً. وهذا يقدح في قولهم: إنّ ما هو بمعنى النسبة من المجرّد عن الياء إمّا على «فعّال» أو «فاعل» فقط اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٨٥ـ٨٨]

(٢) الحاقّة: ٢١.

(٣) قال الرّضي: ولا ضرورة لنا إلى جعل «طاعم» بمعنى النسبة، بل الأولى أن نقول: هو اسم فاعل من «طعِم، يطعم» مسلوباً منه معنى الحدوث، وأمّا «كاسٍ» فيجوز أن يقال فيه ذلك، لأنّه بمعنى مفعول كـ«ماء دافق» ويجوز أن يقال: المراد الكاسي نفسه، والأظهر الأوّل، لأنّ اسم الفاعل المتعدّي إذا أُطلق فالأغلب أنّ فعله واقع على غيره. [شرح الشافية ٢: ٨٩]

في قول حطيئة[١]:

١٠ ـ دعِ المكارمَ لا ترحَل لبُغيتها واقعد فإنّك أنتَ الطّاعمُ الكَاسِي[٢]

---

(١) اسمه جَرْوَل بن أوس وكنيته أبو مليكة، واختلف في تلقيبه بالحطيئة ـ بضمّ الحاء وفتح الطاء المهملتين وسكون المثناة التحتيّة وبعدها همزة ـ فقيل: لُقّب بذلك لقصره وقربه من الأرض، وهو أحد فحول الشعراء، متصرّف في فنون الشعر من المديح والهجاء والفخر والنسيب، وكان شجاعاً صريح اللهجة، وكان راويةَ زهير وهو من المخضرمين، ومن شعره في الحكمة عند الموت:

لكلّ جديد لذّةٌ غير أنّني وَجَدْت جديدَ المَوْتِ غيرَ لذيذِ

وكان منحازاً إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وشديد الهجمة على أبي بكر وحزبه ولذا نسبه أهل الخلاف إلى ما كان بريئاً عنه، ومن شعره في ذمّ أبي بكر ما أورده المبرّد في باب الخطابة من كتاب «الكامل» يعرّض للخلافة:

أَطَعْنا رسولَ الله إذ كان بيننا فيا لَهْفَنا ما بالُ دينِ أبي بَكْرِ
أيُسوِرثُها بكراً إذا مات بعده فتلك وبيتِ الله قاصِمةُ الظَّهْرِ
فقُوِّمُوا ولا تُعْطُوا اللِّئام مَقادةً وقُوِّمُوا ولو كان القيام على الجَمْرِ
فِدًى لبني نَصْرٍ طريفي وتالِدي عَشِيَّةَ ذادُوا بالرِّماح أبابَكْرِ

وأورد البيتين الأوّلين عبدالقادر البغداديّ في «الخزانة» عند شرح الشّاهد التاسع والأربعين بعد المائة من شواهد شرح الرّضيّ على «الكافية». وتوفّي نحو سنة ٤٥ هـ على ما قاله صاحب «الأعلام». [الأعلام ٢: ١١٨]

(٢) البيت من البحر البسيط من قصيدة للحطيئة يهجو بها الزِّبْرِقان بن بدر وقبله:

لمّا بدا ليَ منكم عيبُ أنفسِكم ولم يكُنْ لجِراحي منكُمُ آسِي
أزمعتَ يأساً مُبِيناً مِنْ نَوالِكُمْ ولَنْ تَرَى طارداً للحُرّ كاليأسِ
جاراً لقوم أطالوا هَوْنَ منزِلِهِ وغادَرُوْه مقيماً بين أرْماسِ
مَلُّوا قِراهُ وهَرَّتْهُ كلابُهُمُ وجَرَّحُوْه بأنيابٍ وأضراسِ
دَع المكارمَ لا ترحَلْ لبُغْيَتِها واقعُدْ فإنّك أنت الطّاعِمُ الكاسي

←

أي ذو طعام وذو كسوة.

قال الفرّاء[1]: يعني «المَكْسُوّ» كقولك: «ماء دافِقٌ» و«عيشَةٌ راضِيَةٌ» لأنّها يقال: «كُسِي العريان» ولا يقال: «كسا العريان».

وهذا ممّا يُذمّ به أي ليس لك إلّا أنّك تأكل وتُكْسَى.

⇐ مَن يفعلِ الخيرَ لا يَعْدَمْ جوائزه لا يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللهِ والنَّاسِ

أخرج الجمحيّ وابن عساكر عن يونس النحويّ قال: كان سبب هجاء الحطيئة الزِّبْرِقان أنّه قدم المدينة فقال: وددت أنّي أصبتُ رجلاً يَحْمِلُني وأصفيه مديحتي وأقتصر عليه. فقال الزبرقان: قد أصبته، تقدّم على أهلي فإنّي على أثرك، وأرسل إلى امرأته أن أكرمي مثواه، وكان مع الحطيئة ابنة جميلة، فكرهَتْ امرأته مكانها فأظهرَتْ لهم جفوة فأخذ بغيض بن عامر ـ وهو يومئذٍ ينازع الزبرقان الشرف ـ فبنى عليه قُبّةً ونحر له فأكرمه كلّ الإكرام، فعمل الحطيئة هذه القصيدة فاستعداه الزبرقان إلى عمر بن الخطّاب وادّعى عليه أنّه هجاه، فقال له: ما قال لك؟ فأنشده القصيدة، فقال عمر: ما أسمع هجاءً إنّما أسمع معاتبةً، فقال: وما تبلغ مروءتي إلّا أن آكل وأشرب؟ فقال: اجعل بيني وبينه حسّاناً، فقال لحسّان: أتراه هجاه؟ قال: نعم.

قال الجعفريّ: اقرأ هذه القصّة ثمّ اضحك من قول الجاحظ المعتوه حيث يقول في كتاب «البيان والتبيين»: «كان عمر أعلم النّاس بالشّعر».

قال عبدالقادر البغداديّ: فقال عمر: ما أراه هجاك ولكنّه مدحك، فقال الزبرقان: اجعل بيني وبينه حسّان بن ثابت، فبعث عمر إلى حسّان، فلمّا أتاه أنشده قول الحطيئة، فقال حسّان: ما هجاه ولكن سلح عليه اهـ.

[شواهد المغني ٢: ٩١٦، شواهد الشافية: ١٢١، تاريخ الأدب العربي ١: ٣٣٣]

(١) «الكاسي» بمعنى «المكسوّ» كما أنّ العاصم في قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ بمعنى «المعصوم» ولا تنكرنّ أن يخرج المفعول على فاعل، ألا ترى أنّ قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ بمعنى «مدفوق» و﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ بمعنى مرضيّة، يستدلّ على ذلك بأن تقول: رضيت بهذه العيشة، ودفق الماء، وكُسِي العريان ـ بالبناء للمفعول، ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل.

[أبنية جمع التكسير]

﴿ **الجمع**[1] ﴾ والمقصود به هيهنا المكسّر[2]، والنظر منه أيضاً على جموع لها مدخل في القياس، وذكر غيرها استطراداً.

ومفرده[3] إمّا ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسيّ.

---

(١) لا إعراب له ولا لقوله: «الثلاثيّ» لأنّهما اسمان غير مركّبين كما تقول: «باب» «فصل» ويجوز أن يرتفعا على أنّ كلّ واحد منهما خبر المبتدأ أي هذا باب الجمع، وهذا باب الثلاثيّ كيف يجمع ثمّ ابتدأ وقال: الغالب في نحو «فلس» أن يجمع على «أفلس».

(٢) وهو ما تغيّر بناء واحده فله أربعة أحوال:

أحدها: أن يكون الجمع أكثر من الواحد نحو «صنْوان» ومفرده «صِنْو».

والثاني عكسه نحو: «كتب» ومفرده «كتاب».

والثالث: أن يتساويا في الحروف ويختلفا في الحركة نحو: «جوالق» فإنّه يُضمّ أوّله في الواحد ويفتح في الجمع ويتوهّم الألف في الجمع غيرها في المفرد.

والرابع: أن يتساويا فيهما أو يختلفا في التقدير نحو: «فلك» و«هجان»، والحاصل أنّ التغيير يكون بزيادة أو نقص أو تبدّل شكلٍ لفظاً أو تقديراً، وقد يجتمع الثلاثة نحو: «غلمان» واثنان منها: نحو: «رجال».

قال الرّضيّ: اعلم أنّ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السّماع وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد؛ فالمصنّف يذكر أوّلاً ما هو الغالب ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذّ اهـ. [ابن جماعة: ١٢٧، شرح الشافية ٢: ٨٩]

(٣) ذكر في «الكافية» شرائط الجمع السالم والمراد هنا بيان الجمع المكسّر فإن وقع فيه ما ⇐

والثلاثيّ إمّا مجرّد أو مزيد فيه.

وكلّ منها إمّا اسم وهو ما دلّ على الذات، أو صفة.

وكلّ من الاسم والصفة إمّا مذكّر أو مؤنّث.

فهذه تفاصيلها:

[جمع الثلاثي المذكّر المجرّد]:

﴿الثلاثيّ المجرّد الغالب في نحو: «فَلْس»﴾ أن يجمع ﴿على «أَفْلُس» و«فُلُوس»﴾.

﴿وباب «ثَوْب»[1]﴾ ممّا اعتلّت عينه ياءاً وواواً ﴿على «أثْواب»﴾ غالباً

⇐ يتعلّق بالجمع السالم فهو بالعرض ـ لغرض يذكر في موضعه ـ والاسم المراد جمعه إمّا ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسيّ.

قدّم الثلاثيّ لخفّته وكثرة أبحاثه، ثمّ من الثلاثيّ ما يكسّر ومنه ما لا يكسّر استغناءً عنه بالجمع السالم. أمّا الأوّل: وهو الذي يجمع جمع التكسير فإمّا مجرّد أو مزيد فيه، والمجرّد إمّا اسم أو صفة، والاسم إمّا مذكّر أو مؤنّث، والمذكّر إمّا أن يكون ساكناً عينه أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً فالفاء إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فإمّا أن يكون معتلّ العين أو لا، فإن لم يكن نحو «فَلْس» فيجمع غالباً في القلّة على «أفلُس» وفي الكثرة على «فلوس»، وإن كان معتلّ العين فإن كان واويّاً فيجمع غالباً في القلّة على «أثواب» وقد جاء في الكثرة على «ثياب» كما يجمع «زَنْد» على «زناد»، وإن كان يائيّاً نحو «سيل» فلا يجمع على «فعال» لاستثقال الكسرة قبل الياء المتحرّكة، وشذّ «ضياف» في جمع «ضيف» وإنّما جوّزوا «ثياب» لأنّ الواو تنقلب ياءً فتحصل الخفّة ويقال في اليائي «سيول».

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ الغالب أن يجمع «فَعْل» ـ المفتوح الفاء الساكن العين ـ في القلّة على ⇐

﴿ وجاء: «زِنَاد» في غير باب «سَيْل» ﴾ أي في غير الأجوف اليائي فإنّه جاء «بِحَار» و«ثِيَاب» ولم يجئ «سِيال» و«الزَّنْد» عود يقدح به النار.

﴿ و«رِئْلان»[1] ﴾ لولد النَّعَامة ﴿ و«بُطْنان» ﴾ للجانب الطويل من الريش ﴿ و«غِرَدة» ﴾ لضرب من الكَمْأَة ﴿ و«سُقُف» ﴾ فهذه أوزان جموع «فَعْل» ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ في الغالب والكثير.

﴿ و«أنجِدة»[2] ﴾ لما ارتفع من الأرض ﴿ شاذّ ﴾.

⇐ «أَفْعُل» إلّا أن يكون أجوف واويّاً أو يائيّاً فإنّ الغالب في قلّته «أفعال» كـ«ثوب» و«أثواب» و«سوط» و«أسواط» و«بيت» و«أبيات» و«شيخ» و«أشياخ».

وذلك لأنّهم لو قالوا فيه أيضاً «أفْعُل» نحو: «أَسْوُط» و«أَبْيُت» لثقلت الضمّة على حرف العلّة، وإن كان قبلها ساكن، لأنّ الجمع ثقيل لفظاً ومعنًى فيستثقل فيه أدنى ثقل، وقد جاء فيه «أفعُل» قليلاً نحو: «أقوُس» و«أثوب» و«آيُر» و«أعيُن». وقد جاء غير الأجوف في القلّة على «أفعال» أيضاً قليلاً كـ«فَرْخ» و«أفراخ» و«فَرْد» و«أفراد» والغالب ما ذكر أوّلاً.

والغالب في كثرة «فَعْل» أن يكون على «فُعُول» و«فِعال» كـ«كعوب» و«كعاب» وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كـ«بطن» و«بطون» و«بغل» و«بِغال» وكذا المضاعف نحو: «صكّ» و«صكوك» والناقص كـ«دَلْو» و«دَلِيّ» و«دِلاء» و«ثَدْي» و«ثُدِيّ» و«ظبي» و«ظباء» وأمّا الأجوف فإن كان واويّاً فـ«فُعُول» فيه قليل والأكثر «الفِعال» لاستثقال الضمّة على الواو في الجمع وبعده الواو، ولا يستثقل ذلك في المصدر كـ«الغُؤُور» من «غار، يغور» وقد يجيء في الجمع كـ«الفُؤُوج» في جمع «الفَوْج».

فأمّا إذا جمعته على «فِعال» فإنّ الكلمة تخف بانقلاب الواو ياءً، ولمّا استبدّ الواويّ بأحد الجمعين المذكورين استبدّ اليائيّ بالآخر أعني «فُعولاً» فلم يجيء فيه «فِعال» وأيضاً لو قيل فيه «بِيات» كـ«حِياض» لالتبس الواويّ باليائيّ اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٩٠ ـ ٩١]

(١) يريد أن «فَعْلاً» قد يجمع على هذه الأوزان الأربعة.

(٢) أي «أفعلة» في جمع «فَعْل» شاذّ لأنّها جمع مخصوص بما قبل آخره حرف مدّ نحو: «حِمار» و«أحمِرة» و«كساء» و«أكسية».

﴿ ونحو «حِمْل»[١] ﴾ بكسر الفاء وسكون العين ﴿ على «أحمال» و«حُمُول» ﴾.

﴿ وجاء[٢] على «قِداح» ﴾ للسهم قبل أن يراش ويُركَب نصله، ولِقِدْح المَيْسِر أيضاً، ﴿ وَ«أَرْجُل» و«صِنْوَان» ﴾. قال الجوهري: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكلّ واحدة منهنّ «صِنْوٌ»[٣].

﴿ و«ذُؤْبان» ﴾ في «ذِئب» ﴿ و«قِرَدَة» ﴾ في «قِرْد».

﴿ ونحو: «قُرْء»[٤] ﴾ ـ بضمّ الفاء وسكون العين ـ للطُّهر والحيض ﴿ على «أَقْرَاء» و«قُرُوء» ﴾.

﴿ وجاء على «قِرَطَة»[٥] ﴾ للذي يعلّق من شحمة الأُذن ﴿ و«خِفَاف» و«فُلْك»[٦] ﴾.

---

(١) لمّا فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره. قال الرضي: اعلم أنّ ما كان على «فِعْل» فإنّه يجمع في القلّة على «أفعال» في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرهما. فإن كان أجوف يائيّاً لزمه «الفُعُول» ولا يجوز «القِعال» وإن كان واويّاً لزمه «القِعال» ولا يجوز «الفُعُول» اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٩٣]

(٢) أي أنّ «فِعْلاً» يجمع على هذه الأوزان الخمسة أيضاً.

(٣) الصحاح ١: ٢٤٠٤.

(٤) هذا شروع في المضموم الفاء وهو إمّا أن يكون معتلّ العين أو لا، فإن لم يكن معتلّ العين كـ«قُرْء» فيجمع في القلّة على «أقراء» وفي الكثرة على «قروء».

(٥) أي جاء في «فُعْل» هذه الثلاثة.

(٦) فإنّ النحويّين يزعمون أنّ الضمّة في «الفُلْك» جمعاً كالضمّة في «الأُسْد» ومفرداً كالضمّة في «القُفْل»، قال تعالى في الواحد: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾، وفي الجمع: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ فالضمّة في الجمع عارضة، وفي المفرد أصليّة. [شرح القطر كار: ٨٥]

﴿ وباب «عُوْد»[١] ﴾ ممّا اعتلّت عينه ﴿ على «عِيْدَان» ﴾.

﴿ ونحو: «جَمَل»[٢] ﴾ ـ بفتح الفاء والعين ـ ﴿ على «أجْمَال» و«جِمَال» ﴾.

﴿ وباب «تَاج» ﴾ ممّا اعتلّت عينه ﴿ على «تِيْجَان» ﴾ غالباً ﴿ وجاء[٣] على «ذُكُور» و«أَزْمُن» و«خِرْبَان» ﴾ للذكر من الحبارى طائرٌ ﴿ و«حُمْلان» و«جِيْرَة» ﴾ بسكون الياء، و«أُسْد»[٤] ﴿ و«حِجْلَى» ﴾ للقَبج.

ولم يجيء الجمع على «فِعْلى» إلّا هذا و«الظِرْبَى» جمع «ظِرْبَان»[٥] وهي: دويبّة منتنة الريح.

﴿ ونحو: «فَخِذ»[٦] على «أفْخَاذ» ﴾ غالباً ﴿ فِيهِما ﴾ أي في القلّة والكثرة.

﴿ وجاء على «نُمُور» و«نُمُر» ﴾.

﴿ ونحو: «عَجُز»[٧] على «أعْجَاز» ﴾ فيهما غالباً.

---

(١) يعني أنّ «فُعْلاً» إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلّا على «فِعْلان» كـ«عِيدان» و«حِيتان» وفي القلّة على «أفعال» كـ«أكواب» و«أكواز».

(٢) لمّا فرغ عن ساكن العين شرع فيما يكون عينه متحرّكاً فحينئذٍ إمّا يكون الفاء مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فإن كان مفتوحاً فالعين إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فإمّا أن يكون صحيحاً كـ«جَمَل» فيجمع غالباً على «أجمال» وفي الكثرة على «جِمال» أو معتلّ العين كـ«تاج» ويجمع على «تيجان».

(٣) أي وجاء جمع «فَعَل» ـ بفتحتين على هذه الأبنية الستّة المذكورة في المتن.

(٤) قال بعضهم: لفظ الجمع لا بدّ أن يكون أثقلَ من لفظ الواحد فـ«أسد» أصله: «أُسُوْد» ثمّ «أُسَد» ثمّ «أُسْد» فخفّف. قال الرّضيّ: والحقّ أن لا منع من كونه أخفّ من الواحد كـ«أحمر» و«حُمْر» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٩٦]

(٥) بكسر الظاء وسكون الراء لغة والفصيح: «الظَرِبان» بصيغة التثنية.

(٦) هذا هو مكسور العين من مفتوح الفاء.

(٧) هذا هو مضموم العين من مفتوح الفاء.

﴿ وجاء على «سِبَاع» ﴾.

﴿ وليسَ «رَجْلَة»[١] بتكسير ﴾ للرّجل خلاف المرأة وإنّما هي اسم جمع له أو للرّاجل خلاف الفارس.

وقيل: إنّ «رَجُلاً»[٢] قد جاء بمعنى «الرّاجل» فيكون اسم جمع لـ«الرجل» بمعنى «الراجل» وإنّما قيل إنّه اسم جمع؟ لانّ «فعلة» ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ ليس من أبنية الجموع.

﴿ ونحو: «عِنَب»[٣] ﴾ ـ بكسر الفاء وفتح العين ـ ﴿ على «أعناب» ﴾ غالباً.

﴿ وجاء «أضلُع» و«ضُلُوع» ﴾ ويجوز في واحده سكون اللّام، نحو: «ضِلْع».

﴿ ونحو: «إبِل»[٤] ﴾ بكسرتين ﴿ على «آبال» فيهما ﴾.

---

(١) بفتح الرّاء وسكون الجيم ـ ليس بتكسير بل هو اسم جمع لأنّ «فَعْلة» ليس من أوزان الجموع وقياسه: «أرْجال» كـ«أعجاز» «رَجْلَة» للقليل و«رجال» للكثير.

[شرح الشافية ٢: ٩٨]

(٢) قال الفيّوميّ: و«الرَّجُل» الذّكر من الأناسيّ جمعه: «رِجال» وقد جُمِعَ قليلاً على «رَجْلَة» وزان «تمرة» حتّى قالوا: لا يوجد جمع على «فَعْلَة» ـ بفتح الفاء ـ إلّا «رَجْلَة» و«كَمْأَة» جمع «كَمْءٍ». قال ابن السرّاج: جمع «رَجُل» على «رَجْلَة» في القلّة استغناءً عن «أرْجال» ويطلق «الرَّجُل» على «الرّاجِل» وهو خلاف الفارِس اهـ.

قال أحمد: ذكر في «شرح الهادي» أنّه جاء «رَجُلٌ» بمعنى «راجل» واستشهد بقول الشاعر:

أما أُقاتِلُ عن ديني على فرسي ... أو هكذا رَجُلاً إلّا بأصحابِي

[المصباح: ٢٢٠، شرح أحمد: ١٣١]

(٣) لمّا فرغ ممّا فتح فاؤه شرع في مكسور الفاء فعينه إمّا مكسور أو مفتوح، ـ ولا يكون مضموماً ـ فإن كان العين مفتوحاً نحو: «عنب» فيجمع على «أعناب».

(٤) لمّا فرغ من مفتوح العين شرع في مكسور العين من قسم مكسور الفاء.

﴿ ونحو: «صُرَد»[١] ﴾ ـ بضمّ الفاء وفتح العين ـ لطائر ﴿ على «صِرْدان» ﴾ غالباً ﴿ فيهما ﴾.

﴿ وجاء على «أَرْطاب» و«رِباع» ﴾ للفصيل، ينتج في الربيع، وهو أوّل النتاج ﴿ فيهما ﴾.

﴿ ونحو: «عُنُق» ﴾ بضمّتين ﴿ على «أعناق» فيهما ﴾.

﴿ وامتنعوا[٢] من «أَفْعُل» في المعتلّ العين ﴾ واويّاً كان أو يائيّاً من أيّ بابٍ كان ﴿ و«أقْوُس» و«أثْوُب» ﴾ في الواوي ﴿ و«أعْيُن» ﴾ في اليائي الجميع من باب «فَعْل» ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ ﴿ و«أنْيُب» ﴾ في اليائي من باب «فَعَل» بفتحتين ﴿ شاذّ ﴾.

﴿ وامتنعوا من «فِعال» في الياء ﴾ من أيّ باب كان فلا يقال: «سِيال» مثلاً كما ذكرنا ﴿ دون الواو ﴾ فإنّه جاء «ثِياب» ﴿ كـ «فُعُول» في الواو ﴾ فإنّه لا يقال: «ثُوُوب» ﴿ دون الياء ﴾ إذ يقال: «سُيُول» ﴿ و«فُؤُوج» ﴾ في «فوج» الجماعة من النّاس ﴿ و«سُؤُوق»[٣] ﴾ في «ساق» وأصله: «سَوَق» بالتحريك ﴿ شاذّ ﴾، وجاء في

---

(١) هذا شروع في مضموم الفاء وعينه إمّا مفتوح أو مضموم، مثال المفتوح «صُرَد» والمضموم «عُنُق».

(٢) هذه قاعدة متعلّقة بالأبحاث المتقدّمة وقد تقدّم شرح ذلك عن الرّضي ـ رضي الله عنه ـ فراجعه.

(٣) قال الرّضي: وقد جاء في الأجوف «فَعْل» أيضاً كـ«الذُّوْر» و«السُّوْق» و«النِّيْب» كأنّهم أرادوا أن يكسّروا على «فُعُوْل» فاستثقلوا ضمّ حرف العلّة في الجمع وبعدها الواو فبنَوْه على «فُعْل» وجاء «سُؤُوق» أيضاً على الأصل، لكنّه همز الواو للاستثقال، وكلّ واوٍ مضمومة ضمّة غير إعرابيّة ولا للساكنين جاز همزها فأُلزمت هاهنا للاستثقال وأصل «نِيْب» «فُعْل» كـ«السُّوْق» قلبت الضمّة كسرةً لتصحّ الياء وليس «فِعْل» من أبنية الجمع اهـ. [شرح الشافية ٢: ٩٦]

جمعهما: «أفواج» و«سُوْق» مثل «أُسْد» و«سِيقَان» وذلك قياسيّ، و«أَسْوُق» وهو أيضاً شاذّ، كما في «أنْيُب».

[جمع الثلاثي المؤنّث]:

﴿المؤنّث[1]﴾ من الأبنية المذكورة ﴿نحو: «قَصْعَة»﴾ بفتح الفاء وسكون العين ﴿على «قِصاع» غالباً و«بُدُور» و«بِدَر»﴾ لعشرة آلاف درهم ﴿و«نُوَب»﴾.

﴿ونحو: «لِقْحَة»[2]﴾ ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ للحلوب من النُّوق ﴿على «لِقَح» غالباً، وجاء على «لِقاح» و«أَنْعُم»﴾.

﴿ونحو: «بُرْقَة»[3]﴾ ـ بضمّ الفاء وسكون العين ـ للأرض فيها حجارة ورَمْل وطين ﴿على «بُرَق» غالباً، وجاء على «حُجُوز»﴾ وحُجْزَة الإزار معقده، وحُجْزة السّراويل التي فيها التِّكَّة ﴿و«بِرَام»﴾ للقدر.

﴿ونحو: «رَقَبَة»[4]﴾ بفتح الفاء والعين ﴿على «رِقاب»﴾ غالباً.

﴿وجاء على «أَيْنُقٍ»﴾ وأصله ـ على ما قال في «الصحاح»[5] ـ «أَنْوُق» استثقلوا

---

(١) لمّا فرغ من المذكّر شرع في المؤنّث فعينه إمّا ساكن أو متحرّك، فإن كان ساكناً فالفاء إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فقد ذكر لجمعه أربعة أبنية.

(٢) هذا هو المكسور الفاء من الساكن العين.

(٣) هذا هو المضموم الفاء من الساكن العين.

(٤) لمّا فرغ من الساكن العين شرع في متحرّكه فقاؤه إمّا مفتوح أو مضموم، ولم يذكر مكسور الفاء، فإن كان مفتوح الفاء فالعين إمّا مفتوح أو مكسور، ولم يذكر المضموم فإن كان مفتوحاً فالمثال «رَقَبَة».

(٥) وهذا نصّه: «الناقة» تقديرها «فَعَلة» ـ بالتحريك ـ لأنّها جمعت على «نُوقٍ» مثل «بَدَنة» و«بُدْن» و«خَشَبَة» و«خُشُب». و«فَعْلَة» ـ بالتسكين ـ لا تجمع على ذلك وقد جُمِعَت في ⇐

الضمّة على الواو فقدّموها فقالوا: «أوْنُق» قال: حكاها يعقوب[1] عن بعض

⇐ القلّه على «أنْوُق» ثمّ استثقلوا الضمّة على الواو فقدّموها فقالوا: «أوْنُق» ـ حكاها يعقوب عن بعض الطائيين ـ ثمّ عوّضوا من الواو ياءً فقالوا: «أيْنُق» ثمّ جمعوها على «أيانِق» وقد تجمع «النّاقة» على «نِياق» مثل «ثمرة» و«ثمار» إلّا أنّ الواو صارت ياءً لكسرة ما قبلها. وأنشد أبو زيد للقُلاخ بن حَزْنٍ:

أبعدكنَ اللهُ من نياق إن لم تُنَجِّيْنَ من الوِثاقِ

وبعير مُنَوَّق أي مُذَلَّل مُرَوَّض، وناقة مُنَوَّقة اهـ. [الصحاح ٤: ١٥٦١]

(١) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت الإماميّ الشّيعيّ صاحب كتاب «إصلاح المنطق» قال أبو العبّاس المبرّد: ما رأيت للبغداديّين كتاباً أحسن من كتاب ابن السكّيت في المنطق.

وقال أبو العبّاس ثعلب: كان ابن السكّيت يتصرّف في أنواع العلوم وكان أبوه رجلاً صالحاً وكان من أصحاب أبي الحسن الكسائيّ حسن المعرفة بالعربيّة. وقال: أجمع أصحابنا على أنّه لم يكن بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة من ابن السكّيت. وكان المتوكّل قد ألزمه تأديب ولديه.

وقال بعض العلماء: ما عبر على جسر بغداد كتاب في اللغة مثل «إصلاح المنطق».

قال ابن خلّكان: ولا شكّ أنّه من الكتب النافعة الممتعة الجامعة لكثير من اللغة ولا نعرف في حجمه مثله في بابه. واستشهد سنة ٢٤٤ هـ وسببه أنّ المتوكّل كان كثير التحامل على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وابنيه الحسن والحسين عليهم السلام، وكان ابن السكّيت من المغالين في محبّتهم والتوالي لهم، فلمّا قال له المتوكّل: يا يعقوب، أيّما أحبّ إليك: ابناي هذان أم الحسن والحسين؟ قال ابن السكّيت: والله إنّ قنبراً خادم عليّ خير منك ومن ابنيك فقال المتوكّل: سُلّوا لسانه من قفاه، ففعلوا ذلك به فمات. ذكر هذه القصّة ابن خلّكان في «الوفيات» وأيضاً ابن الأثير في كتاب «الكامل» في حوادث سنة ٢٤٥هـ وله من الكتب: «الألفاظ» و«الأمثال» و«المقصور والممدود» و«المذكّر والمؤنّث» و«النوادر» وغيرها.

⇐

الطائيّين، ثمّ عوّضوا من الواو ياء فقالوا: «أَيْنُق» فوزنه: «أعفل».

وقال بعضهم: أصله: «أنْوُق» ـ كما ذكرنا ـ فحذفت العين وعوّض عنها ياء زائدة فوزنه «أيفل».

والألف في «ناقة» بدل من الواو المتحرّكة لقولهم: «بعير مُنَوَّق» أي مُذَلَّل.

﴿ وتِيَر ﴾ في الأجوف، يقال: «فعل ذلك تارةً بعد تارةٍ» أي مرّة بعد مرّة.

وفي الصحاح[1] أنّ «تِيَر» جمع «تارة» مقصور «تِيَار» أي حذفت الألف منه، ومثله: «قَامَة» و«قِيَم».

﴿ و«بُدْن» ﴾ ـ بسكون الدال ـ لناقة أو بقرة تُنْحَر بمكّة، قال الله تعالى: ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ[2] ﴾ وقُرئ بضمّتين ويوافقها كلام صاحب «الصّحاح»[3].

⇐ و«السكّيت» ـ بكسر السين المهملة والكاف المشدّدة وبعدها ياء مثنّاة من تحتها ثمّ تاء مثنّاة من فوقها ـ وعرف بذلك لأنّه كان كثير السكوت، طويل الصمت وكلّ ما كان على وزن «فِعّيل» أو «فِعْليل» فإنّه مكسور الأوّل. ومن شعره:

يُصابُ الفتى من عثرة بلسانه ... وليس يصابُ المرءُ من عثرة الرِّجل

فعثرتُهُ في القول تُذْهِبُ رأسه ... وعثرته بالرِّجل تَبْرأ في مَهْلِ

[راجع: ابن خلّكان ٦: ٣٩٥]

(١) وهذا نصّه: وفعل ذلك تارةً بعد أُخرى أيّ مرّةً بعد مرّة والجمع: «تارات» و«تِيَر» وهو مقصور من «تِيَار» كما قالوا: «قامات» و«قِيَم» وإنّما غيّر لأجل حرف العلّة ولولا ذلك لما غيّر، ألا ترى أنّهم قالوا في جمع «رَحْبَة»: «رِحاب» قال الشاعر:

* يقوم تاراتٍ ويَمْشِي تِيَراً *

اهـ. [صحاح اللغة ٢: ٦٠٣]

(٢) الحج: ٣٦.

(٣) وهذا نصّه: «البدنة» ناقة أو بقرة تنحر بمكّة، سمّيت بذلك لأنّهم كانوا يُسَمِّنُونها والجمع: «بُدُن» ـ بالضمّ ـ مثل «ثمرة» و«ثُمُر» اهـ. [الصحاح ٥: ٢٠٧٧]

﴿ ونحو: «مَعِدَة»[1] ﴾ بفتح الفاء وكسر العين ﴿ على «مَعِدٍ» ﴾ بحذف التاء من غير تغيير نحو: «كَلِمَة» و«كَلِم»، و«نَقِمَة» و«نَقِم».

وقد يقال: إنّ جمعه «مِعَد» على وزن «فِعَل» ـ بكسر الفاء وفتح العين ـ.

قال السيرافي[2]: ومثله قليل غير مستمرّ، لا يقال في «كَلِمة» و«خَلِفَة» ـ وهي الواحدة من النُّوق الحوامل ـ: «كِلَم» و«خِلَف».

وإنّما جُمع «مَعِدَة» و«نَقِمَة» على ذلك؟ لأنّ تميماً وغيرهم يقولون فيها: «مِعْدَة» و«نِقْمَة» كـ«نعمة»، فـ«مِعَد»، و«نِقَم» في الحقيقة جمعا «فِعْلَة» لا «فَعِلَة» وأمّا غيرهما من نحو: «كَلِمَة» و«خَلِفَة» فلا يجيء على وزن «نِعْمَة» إلّا عند بني تميم.

---

(١) أي إن كان مكسوراً عينه وهو مفتوح الفاء.

(٢) وما نقله عن السّيرافيّ إنّما نقله عن شرح الرّضيّ فراجعه.

والسّيْرافيّ هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السّيرافيّ النحويّ المعروف بالقاضي، سكن بغداد وكان من أعلم الناس بنحو البصريّين وشرح «كتاب سيبويه» فأجاد فيه وله كتاب «ألفات الوصل والقطع» و«أخبار النحويّين البصريّين» و«الوقف والابتداء» و«صنعة الشعر والبلاغة» و«شرح مقصورة ابن دريد» وقرأ «القرآن» على ابن مجاهد و«اللغة» على ابن دريد و«النحو» على ابن السرّاج النحويّ، وكان الناس يشتغلون عليه بعدّة فنون: القرآن والقراءات وعلوم القرآن والنّحو واللغة والفقه والفرائض والحساب والكلام والشعر والعروض والقوافي، وكان نزهاً عفيفاً جميل الأمر حسن الأخلاق، نسبه ابن خلّكان إلى الاعتزال وهو يريد بذلك كونه شيعيّاً، ثمّ قال: «ولم يظهر منه شيء» أي كان يتستّر ولذا كان مع أبي الفرج الاصبهانيّ المروانيّ في طرفي نقيض لأنّه كان مروانيّاً والسيرافيّ من الشيعة. توفّي سنة ٣٦٨هـ ببغداد وعمره أربع وثمانون سنة.

و«السيرافي» بكسر السين المهملة وسكون الياء المثنّاة من تحتها وفتح الراء وبعده الألف ثمّ الفاء ـ نسبة إلى «سيراف» من بلاد فارس على ساحل البحر ممّا يلي كرمان. [راجع: شرح الشافية ٢: ١٠٨ ـ ١٠٩، الوفيات ٢: ٧٨]

﴿ونحو: «تُخَمَة»[١]﴾ بضمّ الفاء وفتح العين ﴿على «تُخَم»﴾ بحذف التاء أيضاً، يقال: «اتَّخَمْتُ من الطعام» و«عن الطعام» والاسم: «التُّخَمَة»، وأصلها: «وُخَمَة»، من «الوَخَامَة».

وليس ذلك كـ«الرُّطَبَة»، و«الرُّطَب»، لأنّ «الرُّطَب» مذكّر كـ«البرّ» و«التمر»، ونحو: «التُّخَم»، و«التُّهَم» مؤنّث كـ«الغُرَف»، وتصغير «رُطَب»: «رُطَيْب»، وتصغير «تُخَم»: «تُخَيْمَات» بالردّ إلى واحده ثمّ جمعه بالألف والتاء[٢].

[بعض أحكام المؤنّث]:

﴿وإذا صحّ باب «تَمْرَة»[٣]﴾ مفتوح الفاء ساكن العين ﴿قيل: «تَمَرات»

---

(١) لما فرغ من مفتوح الفاء ذكر مضمومها ولم يذكر منه إلّا ما كان عينه مفتوحاً.

(٢) الفرق الذي ذكره بين «الرُّطَب» و«التُّخَم» مأخوذ عن الرضي حرفاً بحرف فراجع: شرح الشافية ٢: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣) لمّا فرغ من تكسير الثلاثي المجرّد غير الصفة مذكّراً أو مؤنّثاً، وكان بعض منه إذا صحّح يدخله تغيير ما، ذكره هاهنا إمّا لأنّه بسبب ذلك التغيير قرب من التكسير، أو لأنّه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة المذكورة في «الكافية» وهو قسمان:

قسم جمع بالألف والتاء وقسم جمع بالواو والنون، والأصل إذا صحّح أن تجمع بالألف والتاء فما جمع بالواو والنون منها خارج عن القياس كما سيأتي.

ثمّ الكلام وإن كان في الاسم غير الصفة ـ لأنّه لم يشرع بعدُ في الصفة ـ لكن ذكرها، هنا أيضاً لئلّا يحتاج إلى الذكر في بحث الصفات فيطول.

إذا عرفت ذلك فالمؤنّث الذي جُمِعَ جَمْعَ التصحيح نوعان: بالألف والتاء أو بالواو والنون، فإن كان بالألف والتاء فإن تحرّك عينه فلا كلام فيه إذ هو على القياس، وإن سكّن عينه فالتاء التي في مفرده إمّا ملفوظة أو مقدّرة، فإن كانت ملفوظة فهو إمّا اسم أو صفة، فإن كان اسماً فإمّا مضاعف أو لا، فإن لم يكن مضاعفاً فقاؤه إمّا مفتوح أو مضموم أو ←

بالفتح ﴾ فرقاً بين الاسم منه والصفة، وكان الاسم أولى بالتغيير لخفّته وثِقَلها ﴿ والإسكان فيه ضرورة ﴾ في الشّعر نحو:

١١ ـ فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ من زَفْراتِها[1] *

⇐ مكسور، فإن كان مفتوحاً فإمّا أن يكون معتلّ العين أو لا، فإن لم يكن معتلّ العين نحو: «تمرة» يقال فيه «تمرات» ـ بالفتح ـ باتّباع العين للفاء.

وجاء الإسكان في ضرورة الشعر.

وإن كان معتلّ العين فيبقى سكونه فيقال: «بَيْضات» لأنّهم لو حرّكوها فإن قلبوها ألفاً لزم زيادة التغيير وإن لم يقلبوا لزم الاستثقال. وهذيل تسوّي بين المعتلّ وغيره.

(١) المصراع من الرّجز المشطور والأصل هكذا:

عَلَّ صُرُوْفَ الدَّهْر أوْ دُوْلاتِها ... يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِن لَمَّاتِها

فتستريحَ النَّفْسُ من زَفْراتِها ... وتَنْقَعَ الغُلَّةَ مِنْ غُلَّاتِها

وتقطيع المصراع هكذا:

فَتَسْتَرِيـ ـحَ النَّفْـسُ مِنْ ... زَفْـ ـرَاْ تِـ ـهَاْ

مفـا عِـ ـلُنْ ... مس تف عِـ ـلُنْ

فتسكين العين من «زفرات» لضرورة حفظ وزن الرَّجَز وهو «مستفعلن» ولو حرّكت العين وقلت: «زَفَراتها» تغيّر الوزن من «مُسْ تَفْ عِلُنْ» إلى «مُتَفَاعِلُنْ» وصار المصراع من البحر الكامل هكذا:

زَفَـ ـرَاْ تِـ ـهَاْ

مُتَـ ـفَاْ عِـ ـلُنْ

والأبيات لرؤبة بن العجّاج أو العجّاج نفسه ونصب «تستريح» بـ«أن» المقدّرة بعد الفاء في جواب الترجّي وهو «علّ» الذي أصله «لعلّ». وضمير المؤنّث من «زفراتها» راجع إلى النفس.

قال السيوطيّ: أنشده الفرّاء ولم يعزه إلى أحد و«صروف» الدّهر حوادثه واحدها «صَرْف» بفتح المهملة و«الدُّوَلات» ـ بضمّ الدّال ـ جمع «دولة» وهي اسم الشيء الذي ⇐

والمعتلّ اللّام بهذه المنزلة نحو: «رَكْوَة» و«رَكَوات» و«ظَبْيَة» و«ظَبَيات» بالفتح.

﴿ **والمعتلّ العين ساكن** ﴾ البتّة نحو: «بَيْضَة» و«بَيْضَات» و«جَوْزَة» و«جَوْزَات» لاستثقال الحركة على الواو والياء، وتغيير البنية إن قلبت ألفاً.

﴿ **وهُذَيْل تُسَوِّي**[1] ﴾ بين الصحيح والمعتلّ العين في التحريك ولا تلتفت إلى الثِّقَلِ اللّازم من تحريك الياء والواو لعروضه، قال قائلهم:

١٢ ـ * أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوّبُ[2] *

⇐ يتداول، و«يُدِلُّنَنَا» من «أدالنا الله من عدوّنا إدالةً» وهي الغلبة، والأجوف واويّ ـ و«اللمّة» ـ بفتح اللّام وتشديد الميم ـ الشَّدّة والجمع «لمّات» و«زفرات» بفتح الفاء وإنّما سكّنت للضرورة. والرّجز فيه شواهد: أحدها هذا، والثاني: استعمال «علّ» في «لعلّ» والثالث: نصب المضارع بـ«أن» بعد الفاء في جواب الترجّي وعلى ذلك أورده ابن مالك اهـ بتصرّف. [راجع: شواهد المغني ١: ٤٥٥ ـ شواهد الشافية: ١٢٨]

(١) قال الرضي: أي تفتح في الأجوف كما تفتح في الصحيح استخفافاً للفتحة ولا تقلب الواو والياء ألفاً لعروض الحركة عليهما، اهـ. [شرح الشافية ٢: ١١٣]

(٢) المصراع من البحر الطويل على العروض المقبوضة «مفاعلن» مع الضَّرب الثالث المحذوف «فعولن» وبعده:

* رفيقٌ بمَسْح المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

قال البغدادي: وهذا البيت لم أقف على تتمّته ولا قائله.

«الرائح» الذي يسير نهاراً و«المتأوّب» الذي يسير ليلاً، والشّاعر يصف ظليماً وهو ذكر النّعامة، شبّه به ناقته فيقول: ناقتي في سرعة سيرها ظليم له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته.

«رفيق بمسح المنكبين» عالم بتحريكهما في السَّير «سبوح» حسن الجري. وإنّما جعله أخا بيضات؟ ليدلّ على زيادة سرعته في السير لأنّه موصوف بالسرعة، وإذا قصد بيضاته يكون أسرع.

⇐

و«الرّائح» من «راح، يروح» نقيض «غَدا، يَغْدو» و«المتأوّب»: الجائي أوّل الليل.

﴿ وباب «كِسْرة»[1] ﴾ مكسور الفاء ساكن العين ﴿ على «كِسَرَاتٍ» بالفتح والكسر ﴾ فالأوّل: للفرق بين الاسم والصفة وخفّة الفتحة، والثّاني: للإتباع.

﴿ والمعتلّ العين[2] ﴾ مطلقاً ﴿ والمعتلّ اللّام بالواو[3] يسكن ﴾ العين فيهما ﴿ ويفتح ﴾ كـ«دِيْمَةٍ» و«دِيَمَات» فإنّه أجوف واويّ من «دام، يدوم» انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، والياثي كـ«بِيْعَة» ـ وهي معبد للنصارى ـ والجمع «بِيَعَات».

⇐ والحقّ أنّ تحريك الياء من «بيضات» أيضاً لضرورة الوزن وهذا من نوع ضرورات الزيادة بالحركة ولو سكّن الياء بطل وزن البحر الطويل كما لا يخفى على الخبير بقواعد علم العروض. [راجع: شواهد الشافية: ١٣٣]

(١) لمّا فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره وهو إمّا صحيح العين واللّام أو لا، فإن كان صحيح العين واللّام نحو: «كِشرة» فيحرّك عينه ويجوز أن يكون الحركة فتحةً للخفّة وكسرةً للاتّباع، ولا يجوز الضمّ لعدم مقتضيها ولئلّا يلزم «فِعِل» وتميم يجوّز السكون وإن كان معتلّ اللّام نحو «ديمة» فيجوز فيه السكون مراعاةً لحرف العلّة والفتح أيضاً للفرق بين الاسم والصفة ولا يجوز الكسر لاستثقالهم تحريك الياء بالكسر. وإن كان معتلّ اللّام فإن كان واويّاً نحو: «رشوة» فيجوز فيه السكون مراعاةً لحرف العلّة، والفتح على الأصل، ولا بأس بتحرّكها وانفتاح ما قبلها لما بعدها من الساكن نحو: «عصوان» ولا يجوز الكسر لما يلزم من واو متحرّكة قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض. وإن كان ياثيّاً نحو: «قنية» يجوز فيه الكسر أيضاً لأنّ الياء إذا انفتحت وانكسر ما قبلها كانت كالصحيح.

(٢) قال الرضيّ: أمّا المعتلّ العين فنحو: «قِيَمات» و«دِيَمات» ولا يكسر العين استثقالاً للكسرة على الياء المكسور ما قبلها. [شرح الشافية ٢: ١١٣]

(٣) قال الرضيّ: وأمّا الناقص الواوي فنحو: «رشوات» لا يكسر العين لئلّا ينقلب الواو ياءً فيلتبس ولو خليت واواً لاستثقلت. [شرح الشافية ٢: ١١٣]

والمعتلّ اللّام بالواو نحو: «رِشْوَة» و«رِشْوَات».

أمّا الفتح في المعتلّ العين فلأنّ فتح حرف العلّة مع كسر ما قبلها غير مستثقل، وأمّا الإسكان فلكونه أصلاً بالنسبة إلى حرف العلّة، وأمّا الفتح في المعتلّ اللّام بالواو فلأنّ حركة الواو مع فتح ما قبلها وسكون ما بعدها جائزة مثل: «عصَوَان»، والإسكان على الأصل.

وأمّا المعتلّ اللّام بالياء نحو: «قِنْيَة» فإنّه يجوز في جمعها كسر العين أيضاً لأنّ الياء المفتوحة مع كسر ما قبلها في آخر الاسم كالحرف الصحيح نحو: «رأيت القاضيَ» بخلاف الواو فإنّه لا يجوز «رِشِوات» ـ بكسر الشّين ـ لامتناع حركة الواو مع كسر ما قبلها ولهذا انقلبت الواو ياء إذا انكسر ما قبلها.

﴿ ونحو: «حُجْرَة»[1] ﴾ مضموم الفاء ساكن العين ﴿ على «حُجُرَات» بالضمّ والفتح ﴾ فالفتح للفرق المذكور، والضمّ للإتباع ﴿ والمعتلّ العين ﴾ ولا محالة يكون واويّاً لانضمام ما قبلها ﴿ والمعتلّ اللّام بالياء تسكن ﴾ العين فيهما ﴿ وتفتح ﴾ نحو: «دُوْلَة»، و«دُوْلاَت» و«دُوَلات» فالإسكان على الأصل، والفتح

---

(١) هذا هو مضموم الفاء، فإن كان صحيح العين واللّام نحو: «حجرة» تحرّك عينه وتلك الحركة يمكن أن تكون فتحةً للخفّة وضمّة للاتّباع، ولا يجوز الكسر، وتميم يجوّز السكون أيضاً، وإن كان معتلّ العين نحو: «دولة» فيجوز فيه سكون العين لحرف العلّة والفتح لأنّها تحتمل الفتح مع ضمّ ما قبلها متوسّطة. قال الرضي: ولا يجوز فيه ضمّ العين للاستثقال اهـ. لأنّ ضمّ الواو بعد الضمّ مستثقل.

وإن كان معتلّ اللّام فإمّا يائيّ نحو: «رقية» ويجوز فيه السكون لحرف العلّة والفتح على الأصل لا الضمّ. قال الرضي: وأمّا الناقص اليائي فلا يضمّ عينه لاستثقال الياء المضموم ما قبلها لاماً وإن قلبت واواً اعتداداً بالحركة العارضة لالتباس بالواوي اهـ.

وإمّا واويّ نحو: «عروة» ويجوز فيه الضمّ أيضاً. [شرح الشافية ٢: ١١٣]

للفرق المذكور مع خفّة الحركة على الواو إذا كان ماقبلها غير مفتوح.

و«الدُّوْلَة» ـ بالضم ـ قيل: إنّها في المال، وبالفتح في الحرب، وبعضهم لم يفرّق بينهما.

وكذا في «رُقْيَة»، و«رُقْيَات»، و«رُقَيَات» ولم يجز فيهما الضمّ استثقالاً.

وأمّا إذا كان معتلّ اللّام واويّاً كـ«عُرْوَة» فيجوز فيه الضمّ أيضاً لأنّ وقوع الواو بعد الضمّتين ليس مستثقلاً استثقال وقوع الياء بعدهما للتّنافي بينهما.

﴿ **وقد تسكن** ﴾ العين ﴿ **في تميم «نحو: حُجرات» و«كِسْرات»** ﴾ استثقالاً لحركة العين بعد الضمّة والكسرة مع أنّ ذلك رجوعاً إلى الأصل.

﴿ **والمضاعف**[1] ﴾ وسطه في الجمع ﴿ **ساكن في الجميع** ﴾ سواء كان فاؤه مفتوحاً أو مكسوراً، أو مضموماً، نحو: «شَدَّة» و«شَدَّات» ـ بالفتح ـ و«عِدَّة» و«عِدَّات» ـ بالكسر ـ و«غُدَّة» و«غُدَّات» ـ بالضمّ ـ لأنّ تحريك العين يؤدّي إلى فكّ الإدغام مع وجوب الإدغام لاجتماع المثلين مع تحرّكهما في كلمة، ولا لَبْسَ.

هذا حكم المؤنّث الثلاثي المجرّد إذا كان اسماً.

﴿ **وأمّا جمع الصفات**[2] **فبالإسكان** ﴾ مطلقاً نحو: «صَعْبة» و«صَعْبَات»، و«صُلْبَة» و«صُلْبَات»، و«يد صِفْرَة» و«صِفْرات».

---

(١) لمّا فرغ من غير المضاعف شرع في المضاعف وهو ـ سواء كان مفتوح الفاء أو مكسوره أو مضمومه ـ تسكن عينه إذا جمع بالألف والتّاء لئلّا يلزم فكّ الإدغام الواجب لاجتماع المثلين.

(٢) لمّا فرغ من الاسم شرع في الصفة وهي تسكن عينها إذا جمعت بالألف والتاء سواء كانت مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها. قال الرّضيّ: وتسكينها أولى من تسكين الأسماء، لأنّ الصفات أثقل اهـ. [شرح الشافية ٢: ١١٤]

﴿ وقالوا: «لِجَبَات»[١] ﴾ بتحريك الجيم في اللَّجْبَة ـ بالحركات الثلاث في اللام وسكون الجيم ـ للشّاة التي قلّ لبنها ﴿ و«رَبَعات» ﴾ ـ بتحريك الباء ـ جمع «رَبْعَة» بفتح الراء وسكون الباء لرجل وامرأة مربوع الخلق لا طويل ولا قصير، على غير القياس، إذ القياس ـ كما قلنا ـ سكون الجيم والباء، وكأنّهم صاروا إلى ذلك ﴿ للمح اسميّة أصليّة[٢] ﴾.

قال الجوهري[٣]: حقّه التسكين إلّا أنّه كان الأصل عندهم أنّه اسم وصف به، كما قالوا: «امرأة كَلْبَة»، فجُمِع على الأصل، أو يكون «لَجَبَة» في الواحدة لغة يعني بالتحريك.

وقال الفارسي: وقالوا: «شِياه لَجَبات» فحرّكوا الأوسط لأنّ منهم من يقول: «لَجَبَة» أيضاً ـ بالتحريك ـ فاتفقوا في الجمع على هذا وقالوا: «رجال رَبَعَات» و«نسوة رَبَعَات» لأنّه اسم مؤنّث وقع على المؤنّث والمذكّر، كما يقال: «رجال خمسة» فتصف المذكّر به وهو مؤنّث.

---

(١) جواب سؤال مقدّر وهو أنّ ما ذكرتم في الصفات منقوض بـ«لجبات» و«ربعات» فإنّهما متحرّكان عيناً مع كونهما من الصفات؟ فأجاب بأنّهما في الأصل اسمان وصف بهما ففتحوا نظراً إلى الأصل.

(٢) قال الرّضي: لم أرَ في موضع أنّ «لَجْبَة» في الأصل اسم، بلى قيل ذلك في «ربعة». [شرح الشافية ٢: ١١٤]

(٣) وهذا نصّه: الأصمعي: «اللَجْبَة» الشّاة التي أتى عليها بعد نِتاجِها أربعة أشهر فخفّ لبنها، وفيه ثلاث لُغَات: ـ فتح اللّام وكسرها وضمّها ـ والجمع «اللِجاب» قال الشاعر:

عَجِبَتْ أبناؤُنا من فعلنا ... إذ نَبِيعُ الخَيْلَ بالمِعْزَى اللِّجاب

و«لَجَبات» أيضاً بالتحريك وهو شاذّ لأنّ حقّه التسكين إلّا أنّه كان الأصل عندهم أنّه اسم وُصِف به كما قالوا: «امرأة كَلْبَة» فجمع على الأصل ويكون «لَجَبَة» في الواحد لغةً اهـ. [صحاح اللغة ١: ٢١٨]

﴿وحُكْمُ﴾ نحو: ﴿«أرْضٍ»[١] و«أهْل» و«عِرْس»﴾ ـ بالكسر ـ امرأة الرّجل ولَبُوْءَة الأسد ﴿و«عِيْر»﴾ ـ للإبل التي عليها الأحمال، لأنّها تعير ـ أي تذهب وتجيء ـ ممّا فيه التاء مقدّرة، وأُريد جمعه على طريقة جمع السلامة ﴿كذلك﴾ أي حكمه مثل ذلك الذي قلنا فيما فيه التاء ظاهرة فتقول في جموعها المصحّحة: «أرَضَات» ـ بالتحريك ـ مثل: «تَمَرات» و«أهَلاَت» ـ بفتح الهاء وسكونها ـ فالفتح: لما فيه من الاسميّة، والسكون: نظراً إلى الوصفيّة، و«عِرِسَات» و«عِرْسات» مثل: «كِسِرَات» و«عِيَرَات» ـ بالإسكان والفتح ـ مثل: «دِيَمَات».

﴿وباب: «سَنَة»[٢]﴾ فيما حذفت أعجازها وفيها التاء ﴿جاء فيه: «سِنُون»،

---

(١) لمّا فرغ ممّا فيه التاء لفظاً أشار إلى ما فيه التاء تقديراً وأنّ حكمه حكم ما فيه التاء لفظاً.

(٢) لمّا فرغ ما جمع بالألف والتاء من الأسماء المؤنّثة شرع فيما جمع بالواو والنون منها وهو قسمان: قسم لم يحذف لامه ولم يذكره إذ لم يتعلّق به بحث وقد حكموا بشذوذه. وقسم حذف لامه، فشرع فيه وذكر من الأبحاث المتعلّقة بالاسم المحذوف اللام الذي فيه التاء ما يناسب هذا الموضع وقسّمه ثلاثة أقسام:

قسم جمع بالواو والنون وقسم جمع بالألف والتاء وقسم جمع على «أفْعُل».

أمّا الأوّل: فمنه ما غيّر أوّله وجوباً نحو «سنون» ولمّا حذف منها اللام جمع بالواو والنون عوضاً من النقصان، وكسروا السين تنبيهاً على أنّها لم يجمع جمع «زيد» و«مسلم» لأنّ جمع السلامة الحقيقيّ لا يكون فيه تغيير. ومنه ما لم يغيّر أوّله وجوباً نحو: «ثُبون» في جمعه «ثُبَة» وهي الجماعة.

ومنه ما يجوز فيه الوجهان وهو «القلّة» فيجوز فيها جمعاً: «قلون» بكسر القاف وضمّها. قال أحمد: فعلم جواز الوجهين في جمعها أي تغيير الفاء وعدم التغيير.

وأمّا الثاني: وهو ما جمع بالألف والتاء فمنه ما ردّ محذوفه نحو: «سنوات» جمع «سنة» و«عضوات» جمع «عضة» ومنه ما لم يردّ محذوفه نحو: «ثبات» جمع «ثبة» و«هنات» جمع «هنة» وأصلها «هنوة».

⇐

و«قُلُون» و«ثُبُون» ﴾ بالواو والنون على خلاف القياس كأنّهم جعلوا ذلك عوضاً عن المحذوف منها.

و«القُلَة»[١]: عودان يلعب بهما الصِّبْيان، وأصلها: «قَلْو» ـ بالفتح[٢] ـ.

قال الفرّاء: إنّما ضمّوا ليدلّ على الواو المحذوفة.

وجاء في جمعها كسر القاف أيضاً كما كسروا السين من «سِنُون» تنبيهاً على أنّ أصل الجمع في مثلهما أن يكون مكسّراً.

و«الثُّبَة»[٣]: الجماعة من النّاس، وأصلها: «ثُبَي» ـ بضمّ الفاء وفتح العين ـ.

﴿ وجاء ﴾ في باب «سَنَة» أيضاً ﴿ «سَنَوات» و«عِضَوات» و«ثُبَات» و«هَنَات» ﴾ بالألف والتاء على القياس بردّ اللّام وبغيرها.

و«العِضَة»: كلّ شجر يَعْظُمُ وله شَوْكٌ، ونقصانها الواو عند بعض بدليل جمعه على «عِضَوات» والهاء عند بعض بدليل جمعه على «عِضَاه» مثل «شِفَاه»[٤].

﴿ وجاء ﴾ في المحذوفة الأعجاز ﴿ آم ﴾ مكسّر «أَمَة» التي أصلها: «أَمَوَة» ـ بالتحريك ـ وأصله: «أَءْمُو» كـ«أَفْلُس» قلبت الهمزة الثانية ألفاً وجوباً كما في

⇐ وأمّا الثالث: وهو ما جمع على «أفعل» فهو «أمة» وهي خلاف الحُرّة ـ والأصل: «أموة» ـ بالتحريك ـ فجمع على «آمو» والأصل: «أأمُو» ثمّ قلبت الهمزة الثانية ألفاً فصار «آمُو» قلبت الواو ياء لتطرّفها والضمّة كسرةً ثمّ أُعلّ إعلال «قاضٍ» فيقال: «هذه آمٍ» و«مررت بآمٍ» «ورأيت آمياً».

(١) قال أحمد: عودان طويل وقصير يلعب بهما الصبيان، والمقلاء الذي يضرب به اهـ. والأصل «قلوة». [شرح أحمد: ١٣٦]

(٢) راجع: الصحاح ٦: ٢٤٦٧.

(٣) والأصل «ثُبية».

(٤) راجع: الصحاح ٦: ٢٢٤٠ ـ ٢٢٤١.

«آدم» فصار «آمُو» ﴿كـ «آكُمٍ»﴾ جمع «أَكَمَة» قلبت الواو المتطرّفة ياء وكسر ما قبلها وأُعلّ إعلال «قاض» مثل «أدْلٍ» في جمع «دَلْو» فصار في الرفع والجرّ «آمٍ» وفي النصب: «آمِياً».

فهذه هيئآت جموع الاسم الثلاثي؛ مذكّراً أو مؤنّثاً.

[جمع الصفة من الثلاثي]:

وأمّا ﴿الصفة[1]﴾ فيجيء ﴿نحو: «صَعْبٍ»﴾ بفتح الفاء وسكون العين ﴿على «صِعَاب» غالباً﴾.

﴿وباب «شَيْخ»﴾ ممّا اعتلّت عينه ﴿على «أشياخ»﴾.

﴿وجاء[2]﴾ من المعتلّ العين ومن غيره ﴿«ضِيْفَان» و«وُغْدان»﴾ للئيم ﴿و«كُهُول» و«رِطْلَة»﴾ لِلرَّجُل الرُّخْو ﴿و«شِيْخَة»﴾ بسكون الياء ﴿و«وُرْد»﴾ لفرس بين الكميت والأشقر ﴿و«سُحُل»﴾ بضمّتين للثوب الأبيض من القُطْن ﴿و«سُمَحَاء»﴾.

﴿ونحو: «جِلْف»[3]﴾ ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ من قولهم: «أعرابيٌّ جِلْف» أي جافٍ، يجيء ﴿على «أجْلاف» كثيراً، و«أجْلُف» نادر﴾.

---

(١) لمّا فرغ من الأبحاث المتعلّقة بالاسم الثلاثي المجرّد الذي لا يكون صفة مذكّراً أو مؤنّثاً باعتبار التكسير والتصحيح شرع في الصفة وهي إمّا مذكّر أو مؤنّث، والمذكّر إمّا ساكن العين أو متحرّكها، وساكن العين إمّا مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها، فإن كان مفتوح الفاء فإن لم يكن معتلّ العين نحو: «صَعْب» فيجمع على «صعاب» وإن كان معتلّ العين نحو: «شيخ» فعلى «أشياخ».

(٢) أي جاء في هذا القسم ثمانية أبنية أُخرى.

(٣) هذا شروع في مكسور الفاء من ساكن العين.

﴿ ونحو: «حُرّ»[١] ﴾ ـ بضمّ الفاء وسكون العين ـ يجيء ﴿ على «أَحْرَار» ﴾.

﴿ ونحو: «بَطَل»[٢] ﴾ ـ بفتحتين ـ للشُّجاع ﴿ على «أَبْطال»، و«حِسَان»، و«إِخْوَان»، و«ذُكْرَان» ﴾ خلاف الأُنثى ﴿ و«نُصُف» ﴾ ـ بضمّتين ـ للمرأة بين الحَدِثة والمُسِنَّة.

﴿ ونحو: «نَكِد» ﴾ ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ للعُسْر ﴿ على «أَنْكاد» و«وِجاع» و«خُشُن» ﴾.

﴿ وجاء ﴾ على «فَعَالَى»، نحو: ﴿ وَجَاعى ﴾ في «وَجِع» ﴿ و«حَبَاطَى» ﴾ في «حَبِط» للمنتفخ البطن ﴿ و«حَذَارَى» ﴾ في «حَذِر».

﴿ ونحو: «يَقُظ» ﴾ بفتح الفاء وضمّ العين ﴿ على أَيقاظ، وبابه التّصحيح ﴾ نحو: «يَقُظُون» و«عَجُلُون» والتكسير فيه قليل[٣].

---

(١) هذا شروع في مضموم الفاء من ساكن العين.

(٢) لمّا فرغ ممّا سكن عينه شرع في متحرّك العين، وفاؤه إمّا مفتوح أو مضموم أو مكسور، فإن كان الفاء مفتوحاً فالعين إمّا مفتوح نحو «بَطَل» ولجمعه خمسة أمثلة ـ كما في المتن ـ أو مكسور نحو: «نكد» ولجمعه الغالب ثلاثة أمثلة. أو مضموم وذكر له مثالاً واحداً.

(٣) قال الرضيّ: اعلم أنّ الأصل في الصفات أن لا تكسّر لمشابهتها الأفعال وعملها عملَها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء لأنّه فرعه وأيضاً تتّصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدلّ على تلك الضمائر وليس في التكسير ذلك. ثمّ إنّهم مع هذا كلّه كسّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد، وإن شابهت الفعل. وتكسير الصفات المشبّهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي إذ شبهها بالفعل أقلّ من شبهه، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، لأنّ الأخيرين أكثر مشابهةً لمضارعهما لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه. وأمّا اسم المفعول من الثلاثي فأجري ←

﴿ ونحو: «جُنُب»[1] ﴾ بضمّتين ﴿ على «أجناب» ﴾.

﴿ ويجمع الجميع[2] ﴾ من هذه الصفات ﴿ جمع السّلامة للعقلاء الذُّكور ﴾ نحو: «صَعْبُون» و«حَسَنُون» و«حَذِرُون» و«نَدُسُون».

فهذا حكم مذكّر الصفات.

﴿ وأمّا مؤنّثه فبالألف والتاء لا غير نحو: «عَبْلاَت» ﴾ في «عَبْلَة» للضّخمة، و«حَذِرَات» في «حَذِرَة» و«يَقُظَات» في «يَقُظَة» ﴿ إلّا ﴾ باب «فَعْلَة» ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ ﴿ نحو: «عَبْلَة»، و«كَمْشَة» ﴾ للناقة الصغيرة الضرع ﴿ فإنّه جاء

⇐ لأجل الميم في أوّله مُجري اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلّة التكسير اهـ بتصرّف واختصار. [شرح الشافية ٢: ١١٦ ـ ١١٧]

(١) ثمّ لمّا فرغ من مفتوح الفاء شرع في مضموم الفاء وذكر منه ما عينه أيضاً مضموم نحو: «جنب» ولم يذكر ما يكون العين منه مفتوحاً نحو: «حُطَم» ولا يكون في هذا القسم مكسور العين لعدم «فِعِل» في كلامهم.

ثمّ لم يذكر بعد الفراغ من مفتوح الفاء ومضمومها مكسورَ الفاء والعين نحو: «بلز» ولا مكسور الفاء ومفتوح العين نحو: «زِيَم» بمعنى متفرّق وَلاَ يكون في هذا القسم مضموم العين لعدمه في كلامهم. وإنّما لم يذكر هذه الثلاثة لما قيل أنّها لا تكسر وإنّما تجمع بالواو والنّون أو بالألف والتاء.

(٢) لمّا أراد أن يذكر بعد ذلك أنّ مؤنّثه لا يجمع إلّا بالألف والتاء وكان مظنّة أن يقال: كما اختصّ مؤنّث هذا القبيل بالتصحيح دون التكسير فهل اختصّ المذكّر بشيء منهما؟ فدفع هذا الوهم وقال: المذكّر من هذا القسم يجمع جمع التصحيح والتكسير ولكن المؤنّث لا يجمع إلّا جمع التصحيح بالألف والتاء إلّا ما كان على «فعلة» بسكون العين وفتح الفاء أو كسره فإنّه جاء تكسيره أيضاً.

قال الرضيّ: واعلم أنّ الأسماء أشدّ تمكّناً في التكسير والصفات محمولة عليها، فإذا اشتبه عليك تكسير شيء من الصفات، فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسّرها تكسيرها، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلّا جمع السّلامة اهـ. [شرح الشافية ٢: ١١٩]

على : «عِبَال» ، و«كِمَاش» ﴾ مكسّراً أيضاً.

﴿ وقالوا ﴾ أيضاً: ﴿ «عِلَج» في جمع «عِلْجَة» ﴾ مؤنّث «عِلْج» ـ بكسر العين وسكون اللّام ـ للرجل من كفّار العجم.

فهذه تفاصيل جموع الثلاثي[1] المجرّد اسماً أو صفة، مذكّراً أو مؤنّثاً.

[جمع المزيد منه] :

﴿ و ﴾ أمّا المزيد[2] فيه فمنه ﴿ ما زيادته مدّة ثالثة ﴾ وذلك إمّا مذكّر أو مؤنّث، والمذكّر إمّا اسم أو صفة.

﴿ الاسم نحو : «زَمَان» ﴾ ممّا فاؤه مفتوح ومدّته ألف ﴿ على «أزْمِنَة» غالباً ﴾.

---

(١) قال الرّضي : فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاء لها تكسير سبعة وأعمّ جموعها: «أفعال» فإنّه يجيء لجميعها نحو : «أشياخ» و«أجلاف» و«أحرار» و«أبطال» و«أيقاظ» و«أنكاد» و«أجناب» ثمّ «فِعال» لمجيئه لثلاثة منها نحو : «صِعاب» و«حِسان» و«وِجاع» وبواقي جموعها متساوية أمّا الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات فـ«فُعَل» كـ«حُطَم» و«فِعِل» كـ«أبِد» و«فِعلَ» كـ«سِوىً» فلم يسمع فيها تكسير اهـ باختصار. [شرح الشافية ٢: ١٢٢]

(٢) لمّا فرغ من الثلاثي المجرّد شرع في المزيد وأقسامه ممّا يجمع جمع التكسير أربعة: لأنّ الزيادة إمّا مدّة أو همزة في الأوّل أو ألف ونون في الآخر أو ياء ثانية ساكنة نحو : «سيّد» فإن كانت مدّةً فهي إمّا ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة.

وقدّم ما زيادته مدّة ثالثة لكثرة أبحاثه وهو إمّا اسم أو صفة والاسم إمّا مذكّر أو مؤنّث والمذكّر إمّا مدّته الألف أو الياء أو الواو فإن كانت مدّته الألف ففاؤه إمّا مفتوح نحو «زمان» ويجمع غالباً على «أزمنة» وجاء ثلاث أمثلة أُخرى.

وإمّا مكسور نحو : «حمار» ويجمع على «أحمرة» و«حمر» غالباً وجاء وزنان آخران.

وإمّا مضموم نحو : «غراب» وجمع الغالب «أغربة» وجاء ثلاث أمثلة أُخرى. هذا إذ لم يكن مضاعفاً وأمّا إن كان مضاعفاً فلا يجمع على «فُعُل» ـ بضمّتين ـ.

﴿ وجاء «قُذُل» ﴾ لمؤخّر الرأس ﴿ و«غِزْلان»، و«عُنُوق» ﴾ للأُنثى من ولد المَعْز.

﴿ ونحو: «حِمَار» ﴾ ممّا فاؤه مكسور والمدّة بحالها ﴿ على: «أَحْمِرة» و«حُمُر» غالباً ﴾.

﴿ وجاء «صِيران» ﴾ و«الصُّوار» القطيع من البقر ﴿ و«شَمَائِل» ﴾ لخلاف اليمين وللخُلُق.

﴿ ونحو: «غُرَاب» ﴾ ممّا فاؤه مضموم والمدّة بحالها ﴿ على «أَغْرِبَة» غالباً ﴾.

﴿ وجاء «قُرُد» و«غِرْبَان» و«زُقَّان» ﴾ و«الزُّقاق» السُّقاء والسِكَّة[1] ﴿ و«غِلْمَة» قليل، و«ذُبّ» نادر ﴾.

﴿ وجاء في مؤنّث هذه[2] الثّلاثة ﴾ نحو: «عَناق» للأُنثى من ولد المَعْز، و«ذِراع» لما يُذرع به، و«عُقَاب» للطير الضّاري، ممّا هي مؤنّثات معنويّة ﴿ «أَعْنُق» و«أَذْرُع» و«أَعْقُب» ﴾.

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ أَمْكُن ﴾ فإنّه ﴿ شاذّ ﴾ لكون «المكان» مذكّراً، و«المكان» في الحقيقة «مَفْعَل» من «الكون» معناه: الموضع ولكنّه لمّا كثر لزوم الميم توهّمت أصليّته وجعل «فَعَالاً» ثمّ اشتقّ منه نحو «تمكّن» وغيره.

﴿ ونحو: «رَغِيف»[3] ﴾ ممّا مدّته ياء والفاء مفتوح البتّة ﴿ على «أَرْغِفَة»

---

(١) راجع: الصحاح ٤: ١٤٩١.

(٢) المراد من هذا الكلام بيان أنّ ما مدّته الألف لا يجمع على «أفعل» إذا كان مذكّراً، أمّا إذا كان مؤنّثاً فقد جاء قليلاً نحو: «أعنق» و«أذرع» و«أعقب» ولم يذكر الجمع الغالب لمذكّر هذا القسم وسنتعرّض لذكره إن شاء الله.

(٣) هذا شروع فيما مدّته الياء وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً لعدم «فِعِيل». و«فُعِيل» في كلامهم.

⇐

و«رُغُف» و«رُغْفَان» غالباً ﴾.

﴿ وجاء «أنْصِبَاء» و«فِصَال» ﴾ لولد الناقة إذا فصل عن أُمّه ﴿ و«أفائِل» ﴾ لصِغار الإبل والواحد «أفِيْل» ﴿ و«ظِلْمان» ﴾ للذّكر من النّعام ﴿ قليل ﴾.

﴿ وربّما جاء مضاعفه ﴾ نحو: «سَرِير» ﴿ على «سُرُر» ﴾.

﴿ ونحو: «عَمُود»[1] ﴾ ممّا مدّته واو والفاء مفتوح البتّة ﴿ على «أعْمِدة» و«عُمُد» ﴾.

﴿ وجاء «قِعْدَان» ﴾ للبعير الذي يقتعده الراعي في كلّ حاجة ﴿ و«أفْلاء» ﴾ في فَلُوّ المُهْر ﴿ وَ«ذَنَائِب» ﴾ للدلو المَلأَى ماءً.

﴿ الصّفة[2] نحو: «جَبَان» ﴾ ممّا مدّته ألف، والفاء مفتوح ﴿ على «جُبَنَاء» و«صُنُع» ﴾ يقال: «امرأة صَناع اليدين» أي ماهرة حاذقة بعمل اليدين ﴿ و«جِيَاد» ﴾ جمع الفَرَس الجَواد.

⇦ ويجمع على «أرغفة» وجاء ثلاثة أمثلة أُخرى. والمضاعف من هذا القسم لا يجمع على «فُعَل» بضمّتين لأنّهم إن أدغموا التبس وإلّا لزم الثقل وقد يفكّ الإدغام قليلاً كـ«سرر» في «سرير».

(١) هذا شروع فيما مدّته الواو ولا يكون فاؤه إلّا مفتوحاً لأنّ كسر الفاء في مثله ليس من أبنيتهم والضمّ من أبنية الجموع والجمع الغالب «أعمدة» و«عمد» وجاء ثلاثة أمثلة أُخرى. ولم يذكر المصنّف حكم المؤنّث منه وهو نحو: «حمامة» و«رسالة» و«ذؤابة» و«سفينة» و«حمولة» يجمع على «حمائم» و«رسائل» و«ذوائب» و«سفائن» و«حمائل» وجاء «سفن» أيضاً فالأقسام خمسة.

(٢) لمّا فرغ من الاسم الذي زيادته مدّة ثالثة شرع في الصفة منه وتنقسم إلى مذكّر ومؤنّث، والمذكّر إلى ما يكون مدّته ألفاً أو واواً أو ياءاً، ومامدّته ألف إمّا مفتوح الفاء نحو: «جبان» وإمّا مكسور الفاء نحو: «كِناز» وإمّا مضموم الفاء نحو: «شجاع»، ولكلّ واحد أمثلة ذكر في المتن والشرح.

﴿ ونحو: «كِنَاز» ﴾ ممّا فاؤه مكسور والمدّة بحالها، للنّاقة المكتنزة اللّحم ﴿ على «كُنُز» و«هِجَان» ﴾ للبِيْض من الإبل، فالكسرة في الجمع مثلها في «رِجَال»[1]، وفي الواحد مثلها في «كِتَاب»[2].

﴿ ونحو: «شُجَاع» ﴾ ممّا فاؤه مضموم والمدّة بحالها ﴿ على «شُجَعَاء» و«شِجْعَان» و«شِجْعَة» ﴾.

﴿ ونحو: «كَرِيم»[3] ﴾ ممّا مدّته ياء والفاء مفتوح لا غير ﴿ على «كُرَمَاء» و«كِرَام» و«نُذُر» و«ثُنْيَان» ﴾ في «ثنيّ» وهو الذي يلقي ثنيته، ويكون ذلك في الظِّلْف والحافر في السّنة الثالثة، وفي الخُفّ في السّنة السادسة[4]، ﴿ و«خِصْيَان» و«أَشْرَاف» و«أَصْدِقَاء» و«أَشِحَّة» و«ظُرُوف» ﴾.

﴿ ونحو: «صَبُور»[5] ﴾ ممّا مدّته واو، والفاء مفتوح فقط ﴿ على «صُبُر» غالباً، وعلى «وُدَدَاء» و«أَعْدَاء» ﴾.

﴿ و«فَعِيْل»[6] ـ بمعنى «مَفْعُول» ـ ﴾ إذا كان فيه ضرب من آفة وداء ﴿ بابه

---

(١) أي كسرة الجمع عارضة وكسرة المفرد أصليّة.

(٢) المفرد والجمع بلفظ واحد لكن الكسرة في الجمع ككسرة «رِجال» أي عارضة وهي في المفرد ككسرة «كِتاب» أي أصلية.

(٣) هذا ما مدّته الياء وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً. وذكر لجمعه تسعة أمثلة.

(٤) راج: الصحاح ٦: ٢٢٩٥.

(٥) هذا ما مدّته الواو وأوّله لا يكون إلّا مفتوحاً ولجمعه ثلاثة أبنية.

(٦) قال أحمد: طريقة المصنّف في هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر أو الياء على ما فيه الضمّ أو الواو، لأنّ الكسر والياء أخفّ من الضمّ والواو هذا والمناسبة أيضاً تقتضي تقديم هذا البحث على «صبور» وكأنّه لمّا كان بخلاف القياس إذ الأصل في «فعيل» أن يكون بمعنى «فاعل» فصل بينه وبين «فعيل» الأصليّ بنحو «صبور» ثمّ مذكّر هذا لا يجمع بالواو والنون ←

«فَعْلَى» كـ «جَرْحَى» و«أَسْرَى» و«قَتْلَى» ﴾.

﴿ وجاء «أُسَارَى» وشذّ «أُسَرَاء» و«قُتَلاء» ولا يجمع جمع التصحيح، فلا يقال: «جَرِيْحُون» ولا «جَرِيْحَات» ليتميّز عن «فَعِيل» الأصل ﴾ وهو الذي بمعنى «فاعل» فإنّه يجمع جمع السّلامة بالواو والنون، فيقال: «كَرِيمُون» و«ظَرِيْفُون» وإذا لم يجمع المذكّر من «فعيل» ـ بمعنى «مفعول» ـ بالواو والنون وجب أن لا يجمع المؤنّث منه بالألف والتاء لئلّا يلزم للفرع مزيّة على الأصل.

﴿ ونحو: «مَرْضَى»[1] ﴾ في جمع «مريض» مع أنّه بمعنى «فاعل»، إذ يقال: «مرِض الرَجلُ» فهو «مريض» ﴿ محمول على «جَرْحَى» ﴾ لاشتراكهما في إصابة الألم.

﴿ وإذا حملوا عليه ﴾ أي على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» نحو: ﴿ «هَلْكَى» و«مَوْتَى» و«جَرْبَى» ﴾ في «هَالِك» و«مَيِّت» و«أَجْرَب»، مع مخالفته إيّاه في الزّنة، لِما وافقه في أصل المعنى، وهو إصابة الضرر ﴿ فهذا أَجْدَر ﴾ لموافقته إيّاه في الزّنة وفي أصل المعنى جميعاً.

وحمل الشيء على الشيء في صيغة الجمع لتوافقهما في أصل المعنى مع تخالفهما في الزنة جائز ﴿ كما حملوا «أَيَامى» ﴾ في «أيِّم» ـ بتشديد الياء ـ للرجل الذي لا زوجة له، والمرأة التي لا زوج لها ﴿ و«يَتَامَى» ﴾ في «يتيم» وهو من

⇐ فرقاً بينه وبين «فعيل» بمعنى «فاعل» كـ«كريم» ولم يعكس إذ الأصل بالتصحيح أجدر ولا مؤنّثه بالألف والتاء لأنّ المؤنّث فرع المذكّر في جمع السلامة اهـ بتصرّف.

[شرح أحمد: ١٤٠]

(١) جواب سؤال وهو أنّ «مريضاً» فعيل بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول مع أنّه جمع على «فَعْلَى» وكلامكم يدلّ على أنّ ذلك في فعيل، بمعنى مفعول؟ فأجاب بأنّه محمول على «جَرْحَى».

الإنسان من لا أب له، ومن البهائم ما لا أُمّ له، ومن الدرّ ما لا أُحت له ﴿على «وَجَاعَى»، و«حَبَاطَى»﴾ مع أنّ مفرد الأوّلين «فَيْعِل» و«فَعِيْل» ومفرد الأخيرين «فَعِل» لتوافقهما في إصابة الآفة.

وخالف الجوهري في «أَيَامَى»، فقال: إنّ أصله «أَيَائِم»، فقلب[1].

﴿المؤنّث[2]﴾ اسم أو صفة:

الاسم: نحو «حَمامَة» و«رِسَالَة» و«ذُؤابة» ونحو: «سَفِينَة» ونحو: «رَكُوبَة» كلّها على «فَعائِل».

الصّفة: ﴿نحو: «صَبِيحة»﴾ من الصَّباحة: الجمال ﴿على «صِبَاح» و«صَبَائِح»﴾.

﴿وجاء: «خُلَفَاء»، وجعله جمع «خَلِيف» أولى﴾ من جعله جمع «خَلِيفَة» لكثرة مجيء «فَعِيل» على «فُعَلاَء» نحو: «كُرَمَاء» و«بُخَلاَء» والحمل على الأكثر أولى.

﴿ونحو: «عَجُوز» على «عَجَائِز»﴾.

فهذه تفاصيل ما زيادته مدّة ثالثة.

﴿و﴾ من المزيد فيه ما زيادته ألف ثانية، وذلك ﴿فاعل[3]﴾ اسماً أو صفة.

---

(١) وهذا نصّه: «الأيامَى» الذين لا أزواج لهم من الرّجال والنساء. وأصلها: «أيائِم» فقُلِبَتْ، لأنّ الواحد «رَجُلٌ أَيِّمٌ» سواء كان تزوّج من قبل أو لم يتزوّج و«امرأة أيِّم» أيضاً بِكْراً كانت أو ثيّباً، وقد «آمَتِ» المرأةُ من زَوْجِها «تَئِيْمُ أَيْمَةً» و«أَيِماً» و«أُيُوماً». [الصحاح ٥: ١٨٦٨]

(٢) لمّا فرغ من المذكّر شرع في المؤنّث ولم يذكر ما مدّته الألف لفقدانه، وشرع فيما مدّته الياء وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً نحو: «صبيحة» وذكر لجمعه الغالب مثالين. ثمّ ذكر ما مدّته الواو وفاؤه مفتوح لا غير وذكر لجمعه مثالاً واحداً نحو: «عجوز» و«عجائز».

(٣) لمّا فرغ ممّا زيادته مدّة ثالثة شرع فيما زيادته مدّة ثانية، وهي ألف وقسّمه إلى الاسم ⇐

﴿الاسمُ﴾ مذكّر أو مؤنّث. المذكّر ﴿نحو: «كَاهِل»﴾ وهو ما بين الكَتِفين ﴿على «كَواهِل»﴾.

﴿وجاء: «حُجْران»﴾ بالحاء والجيم والراء المهملة لما يمسك الماء من شفة الوادي ﴿و«جِنَّان»﴾ لأبي الجنّ.

﴿والمؤنّث نحو: «كاثبة»﴾ وهي من الفرس حيث يقع عليه مقدّم السَّرْج ﴿على «كَوَاثِب»﴾.

﴿وقد نزّلوا «فَاعِلاء» منزلته﴾ أعني مَنْزِلة ما فيه تاء التأنيث لاشتراكهما في زيادة علامة التأنيث على فاعل ﴿فقالوا: «قَوَاصِع» و«نوافق» و«دَوَامّ» و«سَوَابٍ»﴾ في «قَاصِعَاء» و«نَافِقَاء» و«دامّاء» و«سَابِيَاء» وإنّما قلبت ألف «فاعل» و«فاعلة» و«فاعلاء» واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير.

و«القاصِعاء»: جُحْر من جِحَرة اليربوع، الذي يَقْصَعُ فيه أي يدخُل فيه.

و«النّافقاء»: إحدى جِحَرته التي يكتمها ويظهر غيرها، وهو موضع يرقّقه فإذا أُتي من قِبل «القاصِعاء» ضرب «النّافقاء» برأسه فانتفق أي خرج.

و«الدّامّاء» ـ بتشديد الميم ـ إحدى جِحَرته التي يخرج منها التراب ويجمعه.

و«السّابياء»: المشيمة التي تخرج مع الولد.

و«دوامّ»: أصله: «دوامم» أُدغم الميم في الميم.

و«سَوابٍ»: أصله: «سوابي» أُعلّ إعلال «قاضٍ».

⇦ والصفة، والاسم إلى المذكّر والمؤنّث، فالمذكّر نحو: «كاهل» ويجمع غالباً على «كواهل» وله بناءان آخران، ثمّ قسّم المؤنّث قسمين: قسم بالتّاء نحو: «كاثبة» فالجمع «كواثب»، وقسم بالألف وقد نزّلوها منزلة الأولى في الجمع لكونها للتأنيث نحو: «قاصعاء» و«قواصع» وإنّما قلبت ألف «فاعل» واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير.

﴿ الصّفة[1] ﴾: مذكّر أو مؤنّث.

المذكّر ﴿ نحو: «جاهل» على «جُهَّل» و«جُهَّال» غالباً، و«فَسَقَة» كثيراً ﴾.

﴿ وعلى «قُضَاة»[2] ﴾ و«دُعَاة» ﴿ في المعتلّ اللّام ﴾ وأصلهما: «قُضَيَة» و«دُعَوَة» على وزن «فُعَلَة» ـ بضمّ الفاء وفتح العين واللّام ـ قلبت الواو والياء ألفاً لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.

﴿ وعلى «بُزُّل» ﴾ للبعير الذي انشقّ نابه، ذكراً كان أو أُنثى، وذلك في السّنة التّاسعة، وربّما بَزَل في الثّامنة ﴿ وَ«شُعَراء» و«صُحْبَانٍ» و«تِجَار» ﴾ بكسر التاء وتخفيف الجيم ﴿ و«قُعُود» ﴾ بضمّ القاف.

﴿ وأمّا ﴾ نحو: ﴿ «فَوَارِس» فشاذّ ﴾ لأنّ «فَوَاعِل» إنّما هو جمع «فَاعِلَة» مثل: «ضَارِبَة» و«ضَوَارِب» أو جمع «فَاعِل» إذا كان صفة للمؤنّث نحو: «حائِض» و«حَوَائِض» أو كان لغير الآدميّين مثل: «جَمَلٌ بازِل» و«جِمالٌ بَوَازِل» فأمّا مذكّر ما يعقل فلم يجمع عليه إلّا «فوارس» و«هوالك» و«نواكس».

فأمّا «فوارس»: فلأنّه شيء لا يكون في المؤنّث، فَبَعُد بهذا عن الصفة، لأنّ الفرق بين المذكّر والمؤنّث بالتاء من خواصّ الصفات فهو كالاسم.

ويقال: «هالك في الهوالك» فجرى على الأصل لأنّه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها.

---

(١) لمّا فرغ من الاسم شرع في الصفة وقسّمها إلى مذكّر ومؤنّث ثمّ بيّن جمع كلّ واحد وقدّم المذكّر لأنّه مقدّم أصلاً.

(٢) قال الرضيّ: وإذ كسر على «فَعَلة» في المعتلّ اللّام يُضَمّ الفاء لتعتدل الكلمة بالثقل في أوّلها والخفّة بالقلب في الأخير اهـ.

قال أحمد: وأصله: «قَضَية» بفتح القاف وضمّوها بعد قلب الياء ألفاً فرقاً بينها وبين المفرد من نحو: «قَناة» اهـ. [شرح الشافية ٢: ١٥٦، شرح أحمد: ١٤٢]

وأمّا «نواكس»: فقد جاء في ضرورة الشّعر، قال الفرزدق[١]:

١٣ ـ وإذا الرجال رأوا يزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الأبصارِ[٢]

و«النّاكِسُ»: المطأطِئُ رأسه.

---

(١) هو أبو فِراس همّام بن غالب التميميّ الدارميّ أفخر الشعراء الإماميّة في الدولة الأمويّة، وأجزل المتقدّمين في الفخر والمدح والهجاء، ولد سنة ١٩ هونشأ بالبصرة وأتى به أبوه يوماً إلى أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ فسأله عنه، فقال: هذا ابني يوشك أن يكون شاعراً مُجيداً، فقال له: «أقرئه القرآن» فأقرأه وحفظه وعاش في زمن الأمويّين ـ لعنهم الله ـ مُتَستِّراً ثمّ كاشف به آخر حياته حتّى أمام الحاكم الأمويّ هشام بن عبدالملك ـ عليهما اللعنة ـ عندما رأى الناس تفسح طريق الطواف بالكعبة مهابةً وإجلالاً لعليّ بن الحسين زين العابدين ـ عليه السلام ـ فسأله عنه كالمتجاهل لأمره فشقّ ذلك على الفرزدق وأنشد الميميّة يعرّف بعليّ بن الحسين ـ عليهما السلام ـ وينكر على هشام تجاهله فحبسه هشام ثمّ أطلقه، وتوفّي بالبصرة سنة ١١٠ هـ. والقصيدة أوردتها في كتاب «العروض» مبحث البحر البسيط فراجعه هناك.

(٢) البيت الذي أورده الشّارح للفرزدق من البحر الكامل في قصيدة رائيّة يمدح بها آل المهلّب بن أبي صُفْرَة وبخاصّة يزيد بن المهلّب ـ لعنهم الله ـ وأوّلها:

فلأمْدَحَنَّ بني المهلَّب مِدْحَةً غرّاء ظاهِرةً على الأشعارِ

ومنه:

وإذا الرِّجالُ رأَوْا يزيدَ رأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقاب نواكِسَ الأبصار

قال المبرّد: وفي هذا البيت شيء يستطرفه النحويّون وهو أنّهم لا يجمعون ما كان من «فاعِل» ـ نعتاً ـ على «فواعِل»، لئلّا يلتبس بالمؤنّث، لا يقولون: «ضارب» و«ضوارب» لأنّهم قالوا: «ضاربة» و«ضوارب» ولم يأت هذا إلّا في حرفين: أحدهما: «فوارس» لأنّ هذا ممّا لا يستعمل في النّساء فأمنوا الالتباس، ويقولون في المثل: «هو هالك في الهوالك» فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال، لأنّه مثل فلمّا احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال: «نواكس الأبصار» ولا يكون مثل هذا أبداً إلّا ضرورة اهـ.

[الكامل ٢: ٣٣٤]

﴿ والمؤنّث[1] نحو: «نائمة» على «نَـوائِـم» و«نُـوَّم» وكـذلك «حَـوَائـض» و«حُيَّض» ﴾ ممّا لا مذكّر له فلم يفرق لذلك بالتاء.

ومن المزيد في آخره ﴿ المؤنّث بالألف[2] رابعة ﴾ وذلك أصناف:

أمّا ﴿ نحو: «أُنثى» ﴾ ممّا ألفه مقصورة وهو اسم فيجيء جمعه ﴿ على «إناث» ﴾.

﴿ ونحو: «صَحْراء» ﴾ ممّا هو اسم أيضاً ولكن ألفه ممدودة ﴿ على «صَحارَى» ﴾.

قال الجوهري: أصله: «صحاريّ» بالتشديد.

وقد جاء ذلك في الشّعر.

لأنّك إذا جمعت نحو: «صَحْراء» أدخلت بين الحاء والرّاء ألفاً، وكسرت الرّاء ـ كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كلّ موضع نحو: «مَسَاجِد» و«جَعَافِر» ـ فينقلب الألف الأولى ـ التي بعد الرّاء ـ ياء للكسرة التي قبلها، وينقلب الألف الثانية ـ التي للتأنيث أيضاً ـ ياءاً فيدغم ثمّ حذفوا الياء الأولى، وأبدلوا عن الثانية ألفاً، فقالوا: «صَحَارَى» ـ بفتح الراء ـ لتسلم الألف من الحذف عند التنوين.

وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بين الياء المنقلبة من الألف للتأنيث، وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث، نحو: ألف «مَرْمىً» و«مِعْزىً» إذا قالوا: «مَرَامِي» و«مَعَازِي».

وبعض العرب لا يحذف الياء الأُولى، ولكن يحذف الثانية، فيقول: «صَحَارِي»

---

(١) لمّا فرغ عن مذكّر «فاعل» شرع في مؤنّثه.

(٢) هذا شروع فيما زيادته مدّة رابعة وقسّمه إلى الاسم والصفة. ثمّ الاسم إلى المقصور والممدود وذكر حكمهما.

ـ بكسر الرّاء ـ و«هذه صَحَارٍ» ـ كما تقول: «جَوَارٍ»[١].

﴿ والصّفة[٢] نحو: «عَطْشَىٰ» على «عِطاش» ﴾.

﴿ ونحو: «حَرْمَى» ﴾ لكلّ أُنثى من ذوات الظِّلْف إذا اشتهت الفَحْلَ

---

(١) وهذا نصّه: «الصَّحْراء» البرّيّة وهي غير مصروفة وإن لم تكن صفةً، وإنّما لم تُصْرَف؟ للتأنيث ولزوم حرف التأنيث له. وكذلك القول في «بُشْرَى» تقول: «صَحْرَاءُ واسعة» ولا تقل: «صحراءَةٌ» فتُدخِلُ تأنيثاً على تأنيثٍ، والجمع: «الصحاري» و«الصَّحْراوات» وكذلك كلّ جمع «فَعْلاء» إذا لم تكن مؤنّث «أفعلَ» مثل «عَذْراء» و«خَبْراء» و«وَرْقاء» ـ اسم رجل ـ.

وأصل «الصَّحَارى»: «صَحَارِيُّ» ـ بالتشديد ـ وقد جاء ذلك في الشّعر. [والمراد قوله: لقد أَغْدُو على أَشْقَـ ـر يَنْتَالُ الصَّحَارِيَّا]، لأنّك إذا جمعت «صحراء» أدخلتَ بين الحاء والرّاء ألفاً، وكسرت الرّاء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كلّ موضع نحو: «مساجِد» و«جعافِر» فتقلب الألف الأُولى ـ التي بعد الراء ـ ياءً للكسرة التي قبلها وتنقلب الألف الثّانية التي للتأنيث أيضاً ياءً فتدغم، ثمّ حذفوا الياء الأُولى وأبدلوا من الثانية ألِفاً فقالوا: «صَحَارَى» ـ بفتح الرّاء ـ لِتَسلَمَ الألف من الحذف عند التنوين. وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بين الياء المنقلبة من الألف للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث نحو ألف «مَرْمَى» إذ قالوا: «مرامي» و«مَغازي».

وبعض العرب لا يحذف الياء الأُولى ولكن يحذف الثانية فيقول: «الصحارِي» ـ بكسر الرّاء ـ وهذه صَحَارٍ كما تقول: «جوارٍ» اهـ. [الصحاح ٢: ٧٠٨]

(٢) لمّا فرغ من الاسم شرع في الصفة وقسّم الصفة إلى ما جاء مذكّره على «أفعل» وإلى ما ليس مذكّره على «أفعل» والثاني إلى المقصور والممدود، والمقصور إلى ما مذكّره على «فعلان» نحو: «عطشان» وإلى ما ليس له مذكّر نحو: «حَرْمَى» ثمّ ذكر الممدود ثمّ ذكر ما جاء مذكّره على «أفعل» وأشار إلى حكم الجميع.

لكن ترك المصنّف هاهنا قسماً وذلك لأنّ ما مذكّره على «أفعل» فهو إمّا مقصور ويجمع على «الفُعَل» ـ بضمّ الفاء وفتح العين ـ كما ذكره وإمّا ممدود ويجمع على «فُعْل» ـ بضمّ الفاء وسكون العين ـ نحو: «حمراء» و«حُمْر» ولم يذكره.

﴿على «حَرَامى»﴾.

والفرق بين المثالين ـ مع كون ألف كليهما مقصورة وفاؤهما مفتوحة وهما صفتان ـ: أنّ الأوّل له مذكّر بالألف والنون كـ«عطشان»، والثاني ليس له ذلك لكن نزّل منزلة ما جاء في مذكّره «فَعْلاَن»، نحو: «عَجْلان» و«عَجْلَى» و«عَجَالَى» ﴿ونحو: «بَطْحَاء»﴾ ـ بالمدّ ـ وهي مسيل واسع فيه دُقاق الحَصَى ﴿على «بِطَاح»﴾. ﴿ونحو «عُشَرَاء»﴾ بالمدّ وفتح الثاني ﴿على «عِشَار»﴾ بالكسر. و«العُشَراء» الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل فيها الفحل عشرة أشهر.

﴿وَ«فُعْلَى»﴾ التي مذكّرها يجيء على ﴿«أفعل» نحو: «الصّغرى»﴾ يجمع ﴿على «الصُّغَر»﴾.

﴿و﴾ المؤنّث ﴿بالألف خامسةً[1] نحو: «حُبَارَى»﴾ لطائر ﴿على «حُبَارَيَات»﴾.

قال الجوهري: ألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وإنّما بني الاسم بها فصار كأنّها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة أي لا ينوّن[2].

والأشبه أنّها للتأنيث.

---

(١) هذا بيان ما زيادته مدّة خامسة نحو: «حبارى» ولا يجمع إلّا بالألف والتاء لأنّ تكسيره غير ممكن إذ هو خماسيّ: فلا بدّ من الحذف فإن حذفت ألف التأنيث وقلت: «حبائر» اشتبه بـ«رسائل» فإن حذفت الأُولى وقلت «حبارى» اشتبه بـ«حبالى».

(٢) وهذا نصّه: «الحُبَارَى» طائر يقع على الذكر والأُنثى واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع: «حُبَارَيَات»، قال: وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنّما بني الاسم لها فصارت كأنّها من نفس الكلمة، لا تنصرف في معرفة ولا في نكرة أي لا يُنوّن اهـ باختصار. [الصحاح ٢: ٦٢١]

﴿ و ﴾ من المزيد فيه ﴿ أَفْعَل[1] ﴾ وهو إمّا اسم أو صفة ﴿ الاسم : ـ كيف تَصَرَّفَ ﴾ في حركاته ﴿ نحو : «أجْدَل» ﴾ لِلصَّقْر ﴿ و«إصْبَع» و«أَحْوَص» ـ علماً ـ على ﴾ «أفاعل» نحو : ﴿ «أجادِل» و«أصابع» و«أَحاوِص» ﴾.

﴿ وقولهم : «حُوْص»[2] ﴾ في جمع «أحْوَص» ﴿ للمح الوصفيّة الأصليّة ﴾ فإنّ «الحَوَص» ضيق في مؤخّر العينين، أو في إحدى العينين، والرّجل «أحوص» والمرأة «حوصاء» وعلى هذا التأويل قال الأعشى:

١٤ ـ أتاني وَعِيدُ الحُوْصِ من آل جعفر فيا عَبْدَ عَمْرٍو لو نهيتَ الأحَاوِصا[3]

---

(١) هذا شروع فيما زيادته الهمزة في الأوّل وقسّمه إلى الاسم والصفة، أمّا الاسم فسواء فتح أوّله، أو كسر، أو ضمّ يجمع على: «أفاعل» ثمّ أشار إلى الاعتراض بقول الشاعر:

أتاني وعيد الحُوْص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا

بأنّه اسم ولم يجمع على «أفاعل» في المصراع الأوّل، بل جمع على «فُعْل» على طريقة الجمع في الوصف؟ فأجاب بأنّه للمح الوصفيّة الأصليّة وإذ لم يلاحظ الوصف جمع على «أفاعل» كما في المصراع الثاني.

(٢) قال البغدادي: «الأحوص» بالنّظر إلى كونه في الأصل وصفاً جمع على «الحُوْص» وبالنظر إلى الاسميّة جمع على «أحاوص» اهـ.

(٣) البيت من قصيدة على البحر الطويل للأعشى ميمون هجا بها عَلْقَمَة بن عَلاثَة الصّحابي وأراد بالأحوص والأحاوص: أولاد الأحوص بن جعفر وهم: عوف بن الأحوص وعمرو بن الأحوص وشريح بن الأحوص وربيعة بن الأحوص. والأحوص اسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وسمّي «الأحوص» لضيق كان في عينه. و«الحَوَص» ـ بفتحتين ـ ضيق في مؤخّر العين. و«علقمة» هو علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص المذكور، و«عبد عمرو» هو ابن شريح بن الأحوص فهو ابن عمّ علقمة. وكان سبب هجو الأعشى أنّ علقمة كان تهدّده بالقتل.

و«الأعشى» هو أبو نصر ميمون بن قيس بن جندل الأسدي اليماني المعروف ←

يعني عبد بن عمرو بن شريح بن الأحوص، وعنى بالأحاوص مَنْ وَلَدَه الأحوصُ، منهم: عوف بن الأحوص، وعمرو بن الأحوص، وشريح بن الأحوص وربيعة بن الأحوص.

وكان علقمة بن عُلاثة بن عوف بن الأحوص نافَرَ عامرَ بن الطُّفَيْلِ بن مالك بن جعفر فهجا الأعشى علقمة ومدح عامراً فأوعده بالقتل[1].

وقوله: «من آل جعفر» أي من أجلهم.

﴿ والصِّفة[2] نحو: «أَحْمَر» ﴾ ممّا هو لون أو عيب ﴿ على «حُمْران»، و«حُمْر»، ولا يقال ﴾ في جمعه: ﴿ أَحْمَرون ﴾ بالواو والنون ﴿ لتَميُّزه ﴾ بذلك ﴿ عن أَفْعَل التّفضيل، ولا ﴾ يقال في مؤنّثه ـ وهو «حمراء» ـ: ﴿ حَمْرَاوات ﴾ بالألف والتاء

← بـ «الأعشى الأكبر» الشاعر المشهور المتوفّى سنة ٧ هـ ومن شعره في مدح النبيّ الأكرم ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ:

متى ما تناخي عند باب ابن هاشم ... تُرِيحَي وتلقي من فواضله يدا
نبيّ يرى ما لا ترون وذكره ... أغار لعمري في البلاد وأنجدا
له صدقات ما تغبّ ونائل ... وليس عطاء اليوم مانعه غدا
أجِدَّك لم تسمع وَصاةَ محمّدٍ ... نبيّ الإله حين أوصى وأشهدا
إذا أنت لم ترحل بزادٍ من التُّقَى ... ولاقيت بعد الموت من قد تزوّدا
ندمت على أن لا تكون كمثله ... وأنّك لم تُرصد لما كان أرصدا

(١) راجع: الصحاح ٣: ١٠٣٤ ـ ١٠٣٥، اللسان ٧: ١٩.

(٢) لمّا فرغ من الاسم شرع في الصفة وهي إن لم يكن للتفضيل فلا يجمع بالواو والنون فرقاً بينه وبين ما للتفضيل ولم يعكس لأنّه الأصل فيكون بالتصحيح أجدر، ولا بالألف والتاء لما ذكر من أنّ المذكّر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنّث أولى، وإن كان للتفضيل فكما ذكره ثمّ اعترض بـ «الخضراوات» فإنّه جمع بالألف والتاء مع أنّه ليس للتفضيل؟ فأجاب بالغلبة.

﴿ لأنّه فرعه ﴾ وإذا لم يجمع الأصل جمع السَلامة فلأن لا يجمع الفرع كذلك أولى.

﴿ وجاء «الخَضْرَاوَات» ﴾ في جمع: «خَضْرَاء»، وهو قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «ليس في الخَضْراواتِ صدقة[1]» مع امتناع «أَخْضرون» ﴿ لغلبته اسماً ﴾ فكأنّه قيل: ليس في البقول صدقة.

﴿ ونحو: «الأَفْضَل» ﴾ أعني أفْعَل التفضيل يجمع ﴿ على «الأفاضل» ﴾ في التكسير ﴿ و ﴾ على ﴿ الأفضَلِين ﴾ في التصحيح.

﴿ ونحو: «شَيْطَان»[2]، و«سِرْحَان» و«سُلْطَان» ﴾ ممّا زيد في آخره الألف والنون وهو اسم جنس يجمع ﴿ على ﴾ «فَعَالِين» نحو: ﴿ «شياطين» و«سَرَاحِين» و«سَلاَطِين» ﴾. ﴿ وجاء: «سِراح» ﴾.

وأمّا ﴿ الصفة ﴾ منه ﴿ نحو: «غَضْبان» و«سَكْران» ﴾ فيجمع ﴿ على «غِضَاب» و«سَكَارَى» ﴾ بفتح الفاء.

﴿ وقد ضُمَّتْ أربعة ﴾ من الجموع وهي: ﴿ «كُسَالى» و«سُكَارى» و«عُجَالَى» و«غُيَارَى» ﴾ في: «كَسْلاَن» و«سَكْرَان» و«عَجْلان» و«غَيْرَان» من «غَار عليه، يَغَارُ غَيْرةً»[3].

---

(١) أخرجه الخطيب التبريزيّ في الفصل الثالث من «باب ما يجب فيه الزكاة» من كتاب «المشكاة» عن حديث عليّ ـ عليه السلام ـ قال: عن عليّ أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: ليس في الخضراوات صدقة ولا في الحوايا صدقة، ولا في أقلّ من خمسة أوسق صدقة، ولا في العوامل صدقة، ولا في الجَبْهة صدقة. قال الصَّقْر: «الجبهة» الخيل والبغال والعبيد. رواه الدارقطني. [مشكاة المصابيح: ١٦٠]

(٢) هذا شروع فيما زيادته الألف والنون وذكر حكمه اسماً ووصفاً ثمّ ذكر ما زيادته الياء الثانية نحو «جيّد» و«بيّن» و«سَيِّد» و«ميّت».

(٣) راجع: الصحاح ٢: ٧٧٦.

والفتح أيضاً جائز في الجميع إلّا أنّه اختير فيها الضمّ، وقد تقدّم أنّ «فَعْلَى» صفةٌ تجمع أيضاً على «فَعَالَى» ـ بالفتح ـ فـ«سَكْرَان، سَكَارَى» مثل «صَحْرَاء، صَحَارَى» و«سَكْرَى، سَكَارَى» مثل «فَتْوَى، فَتَاوَى».

﴿و﴾ من أصناف المزيد فيه ﴿«فَيْعِل» نحو: «مَيِّت» و«جَيِّد» و«بَيِّن»﴾ أي واضح، يجمع ﴿على «أموات» و«جِيَاد» و«أبْيِنَاء»﴾.

ولا يجيء «فَيْعِل» ـ بكسر العين ـ إلّا من الأجوف، وبفتح العين إلّا من الصحيح كـ«صَيْقَل» و«حيدر» إلّا حرفاً واحداً، قال:

١٥ ـ ❊ ما بالُ عيني كالشَّعِيب العَيْنِ[1] ❊

«الشَّعيب»: الرّاوية، و«سِقاء عَيِّن ومتعيِّن»: إذا كان بها دوائر رقيقة، وذلك عيب فيها[2].

﴿ونحو: «شَرَابُون»[3]، و«حُسَّانُون»﴾ و«الحُسَّان» ـ بالضمّ ـ أحسن من

---

(١) المصراع مطلع أُرجوزة لرؤبة بن العجّاج وبعده:

وبعضُ أغراضِ الشُّجُوْنِ الشُّجَّن دارٌ كَرَقْمِ الكاتِبِ المُرَقِّنِ

بَيْنَ نَقَا المُلْقَى وبَيْنَ الأجْوَنِ

والشاهد فيه على أنّه لم يأت على «فَيْعَل» ـ بفتح العين ـ شيء من الصفة المشبّهة غير حرف واحد في المعتل وهو: «عَيِّن» والقياس «فَيْعِل» بكسر العين. [شواهد الشافية: ٦٢]

(٢) وسِقاء عَيِّنٌ كـ«كَيِّس» وتفتح ياؤه ومتعيِّن: سال ماؤه أو جديد. (الصحاح ٦: ٢١٧١)

(٣) هذا شروع فيما استغنى فيها بالتصحيح عن التكسير وجاء التكسير في البعض وهو شاذّ سماعيّ لا يعتدّ به ولا يقاس.

قال الرضيّ: «شرابون» و«حسّانون» بضمّ الفاء وفتحها و«فسّيقون» أبنية للمبالغة لا يستوي فيها المؤنّث والمذكّر فيجمع الجميع جمع الصحّة: المذكّر بالواو والنّون، والمؤنّث بالألف والتّاء اهـ. [شرح الشافية ٢: ١٧٨]

«الحَسَـن» والأُنثى «حُسَانة»[١] ﴿ و«فَسَّيقُون» و«مَضْرُوبُون» و«مُكْرِمون» و«مُكْرَمون» ﴾ وغيرها من أسماء الفاعلين والمفعولين الموضوعة للمبالغة ولغير المبالغة من الثلاثي المجرّد ومن غيره سوى «فاعل» كما مرّ ﴿ استغني فيها بالتصحيح ﴾ عن التكسير[٢].

﴿ وجاء: «عَوَاوِيرُ»[٣] ﴾ في «عُوَّار» ـ بالضمّ ـ للجبان ﴿ وَ«مَلاعين» ﴾ في «ملعون» ﴿ و«مَشَائِيم»[٤] ﴾ في «مشؤوم» ﴿ و«مَيَامِين» ﴾ في «مَيْمُون» ﴿ و«مَيَاسِير»[٥] ﴾ في «مُوْسِر»، من «أيْسَر الرجل» أي استغنى

---

(١) راجع: الصحاح ٥: ٢٠٩٩ واللسان ١٣: ١١٥.

(٢) قال الرّضي: أي كلّ ما جرى على الفعل من اسمَي الفاعل والمفعول وأوّله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنًى اهـ. [شرح الشافية ٢: ١٨٠]

(٣) قال الرضيّ: وإنّما قالوا في «عُوَّار» ـ وهو الجبان ـ «عَوَاوير» لجريه مجرى الأسماء، لأنّهم لا يقولون للمرأة: «عُوَّارة» لأنّ الشّجاعة والجبن في الأغلب ممّا يوصف به الرّجال الذين يحضرون في القتال فشبّهوا «عُوَّاراً» و«عواويرَ» بـ «كُلّاب» و«كلاليب» اهـ.
[شرح الشافية ٢: ١٧٨ ـ ١٧٩]

(٤) جمع «مشؤوم» ضدّ الميمون، قال الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعب إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها

(٥) جعل الشارح «المياسير» جمع «موسر» الذي هو اسم فاعل من «أيسر» وأصل «المُوْسِر»: «المُيْسِر» فقلبت الياء واواً إثر ضمّة فلمّا أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضي قلبها واواً والياء المزيدة قبل الطّرف للإشباع كما في: «خواتيم» جمع «خاتم» على رأي وهذه الكلمة تحتمل وجهين:

الأوّل: أن تكون جمع «ميسور» وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من «يسّره» ـ بالتضعيف ـ وعلى فعله إن كان من قولهم: «يسر فلان فرسه» فهو «ميسور» إذا سمّنه.

الثاني: أن يكون جمع «ميسور» مصدراً بمعنى «اليسر» عند غير سيبويه كما تقدّم في ←

﴿ وَ«مَفاطِير»[1] ﴾ في «مُفْطِر» ﴿ و«مَنَاكِير» ﴾ في «مُنْكَر» ﴿ و«مَطَافِل» ﴾ وهي الظبية معها طفلها ﴿ و«مَشَادِن» ﴾ في «مُشْدِن» من «أشدنت الظبية» إذا شَدَنَ ولدها، أي قَوِي وطلع قرناه.

فهذا تمام هيئآت الجموع القياسيّة وغيرها للثلاثي، مجرّداً أو مزيداً فيه.

[أبنية الجمع من الرباعي]:

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ الرّباعي[2] ﴾ فيجمع ﴿ نحو: «جَعْفَر» وغيره ﴾ من الهيئآت مثل: «دِرْهَم» و«زِبْرِج» و«بُرْثُن» ﴿ على ﴾ «فَعَالِل» نحو: ﴿ «جَعَافِر» قياساً، ونحو: «قِرْطَاس» ﴾ ممّا زيد فيه مدّة رابعة ﴿ على «قَرَاطِيس» ﴾.

⇐ «أبنية المصادر» وجمع المصدر جائز إذا أُريد به الأنواع، قال الشاعر:

استَقْدِرِ الله خيراً وارضَيَنَّ به ... فبينما العُسْرُ إذ دارَتْ مياسِيرُ

(١) قال الرّضي: وقالوا أيضاً في «مفعل» المذكّر كـ«مُوْسِر» و«مُفْطِر» وفي «مُفْعَل» كـ«مُنْكَر»: «مياسير» و«مفاطير» و«مناكير» وإنّما أوجبوا الياء فيها ليتبيّن أنّ تكسيرها خلاف الأصل والقياس التصحيح. والأغلب في «المُفْعِل» المختصّ بالمؤنّث التجرّد عن التّاء فلا يصحّح بل يجمع على «مَفَاعل» كـ«المَطَافل» و«المَشَادِن» و«المَرَاضِع» اهبتصرّف. [شرح الشافية ٢: ١٨١ـ١٨٢]

(٢) لمّا فرغ من بيان تكسير الثّلاثي شرع في الرُّبَاعي والمراد بنحو «جعفر» ماكان مفتوح الفاء وبغيره ماكان مكسورها أو مضمومها، وماكان على زنة الرّباعي حكمه حكمه. فقوله: «كوكب» و«جدول» و«عثير» ملحق بغير مدّة. و«تنضب» و«مدعس» غير ملحق بغير مدّة. و«قرواح» و«قرطاط» ملحق مع مدّة و«مصباح» غير ملحق مع مدّة.

ثمّ حكم الرّباعيّ إذا لحقه حرف لين رابع أن يثبت في جمعه إلّا أنّها تقلب ياءً ـ إذ لم يكن إيّاها ـ لانكسار ما قبلها نحو: «قرطاس» و«قراطيس».

﴿ وما كان على زنته ﴾ أو يقاربها ﴿ ملحقاً[١] ﴾ به ﴿ أو غير ملحق[٢] ﴾ به ﴿ بغير مدّة[٣] ﴾ رابعة ﴿ أو معها ﴾ وليست آخراً ﴿ يجري مجراه نحو: «كَوْكَب» و«جَدْوَل» و«عِثْيَر» ﴾ مثل «درهم» للغبار، وهذه الثلاثة من الملحقات بالرباعي.

﴿ و«تَنْضُب» ﴾ لشجر يتّخذ منه السِّهام ﴿ و«مِدْعَس» ﴾ للرُّمْح، وهذان ممّا يقارب زنة الرباعي، أو هو هي وليس ملحقاً، به فتجمع الجميع على مثال «فَعَالِل» إذ لا مدّة ـ كما وصفناه نحو: «كَوَاكِب» و«جَدَاول» و«عَثَاير» و«تَنَاضِب» و«مَدَاعِس».

﴿ و ﴾ نحو ﴿ قِرْوَاح ﴾ للأرض البارزة للشمس إذا لم يختلط بها شيء ولناقة طويل القوائم ﴿ و«قُرْطَاطَ» ﴾ للبرذعة، وهذان ملحقان[٤] مع المدّة الموصوفة ﴿ و«مِصْبَاح» ﴾ وهذا غير ملحق[٥]، مع المدّة، فيجمع الجميع على مثال «فعاليل» نحو: «قَرَاوِيح» و«قَراطِيط» و«مَصابيح».

وحكم ذي التاء أيضاً كذلك نحو: «جُمْجُمة» و«جَمَاجِم» و«مَكْرُمَة» و«مَكَارِم» وكـ«سِروالَة» و«سَراوِيل».

---

(١) يعني نحو: «كوثر» و«جدول» و«عِثْيَر».

(٢) يعني نحو: «تنضب» و«مدعس».

(٣) قال الرَضيّ: «بغير مدّة» من تمام قوله: «أو غير ملحق» لأنّ المدّة عندهم لا تكون للإلحاق، أي لا يكون ملحقاً بالرّباعيّ، لكن يساويه في عدد الحروف، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدّ احترازاً عن مثل «فاعَل» و«فعّال» و«فَعُوْل» و«فِعِيْل» فإنّ هذه تساوي الرُّباعي بسبب زيادة المدّة وليست للإلحاق وإنّما احترز عن مثل هذه الأمثلة لأنّ تكسيرها قد لا يكون كتكسير الرُّباعيّ بل لها جموع معيّنة اهـ. [شرح الشافية ٢: ١٨٤]

(٤) فالأول: بـ«قِرطاس» على لغة كسر القاف. والثاني: به على لغة ضمّها.

(٥) لأنّه آلة كـ«مدعس».

وإنّما قلنا: وما كان على زنة الرباعي أو ما يقاربها؟ ليخرج نحو: «فِعال» ـ بكسر الفاء ـ و«فعول» و«فَعيل» ـ بفتحهما ـ فإنّها ليست على زِنَة الرباعي، ولا قريباً منها، أمّا «فَعُول» و«فَعِيل» فظاهر، وأمّا «فِعَال» فلأنّ الألف للينها تخرج الوزن عن مثال «فِعَلّ» نحو «قِمَطْر».

على أنّ مكسّر «فِعَال» جاء على «فعائل» أيضاً نحو: «شمائل» وقد مرّ.

﴿ونحو: «جَوَارِبَة»[1]﴾ في «جورب» ﴿و«أَشاعِثَة»﴾ في النسبة إلى «أشعث» ـ رجل ـ يجيء ﴿في﴾ الرباعي ﴿الأعجميّ والمنسوب﴾.

وربّما لم يدخل الهاء كقولهم: «كيالج» ـ في جمع «كيلج» ـ مع أنّه رباعيّ أعجميّ. وإنّما زيد الهاء[2] على مثال «فعالل» في جمع الأعجميّ الرباعي أمارة للفرعيّة، وفي جمع المنسوب الرباعي للدلالة على معنى النسبة.

فهذا تمام الكلام في جمع الرباعي.

واعلم أنّك تحذف من الثّلاثي المزيد فيه نحو: «مُنْطَلِق» و«مُسْتَخْرِج» و«مُقْعَنْسِس» وغير ذلك ومن الرباعي المزيد فيه نحو: «مُتَدحرِج» و«مُحْرَنجِم»

---

(١) إلى هنا كان حكم الرّباعي غير أعجميّ ولا منسوب فإنّ أعجميّاً نحو: «جورب» أو منسوباً نحو: «أشعثيّ» يلحق في آخره التاء، لأنّ الأعجميّ فرع العربيّ فزيد فيه أمارة الفرعيّة وهو التاء ليدلّ على عجمته، وياء النسب كالتاء من حيث أنّهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس نحو: «تمرة» و«تمر» و«زنجيّ» و«زنج» فناسب أن يقوم التاء مقام الياء في الجمع.

(٢) قال الرضيّ: والتّاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً وإنّما حذفت فيه لكون أقصى المجموع ثقيلاً لفظاً ومعنًى فلا يُركّب إذا رُكّبَ وجعل مع شيء كاسم واحد إلّا ما هو خفيف، والتاء أخفّ من الياء المشدّدة وبينهما مناسبة فلذا اختيرت للعوض، وأمّا جمع الأعجميّ فليست التّاء عوضاً من شيء فلذا لم تلزم كما لزمت في جمع المنسوب بل هي فيه دليل على كون واحده معرباً اهـ بتصرّف واختصار. [شرح الشافية ٢: ١٨٧ ـ ١٨٨]

و«اخْرِنْجَام»، ما حذفت في «التصغير»: تُبَقِّي الفُضْلَى وتحذف غيرها.

وفي المتساويين لك الخيار كما في «حَبَنْطى» ولك بعد الحذف زيادة الياء بعد كسرة «التكسير» عوضاً عن المحذوف، جميع ذلك على قياس «التصغير».

﴿ وتكسير الخماسيّ[1] مستكره كتصغيره ﴾ وإنّما يتأتّى ذلك لو أريد ﴿ بحذف خامسه ﴾ ـ كما قلنا في «التّصغير» ـ أو بحذف ما أشبه الزائد، فيقال في «فرزدق» مثلاً: «فَرَازِد» ـ على الأوّل ـ و«فرازِق» ـ على الثّاني ـ لأنّ الدّال يشبه التّاء التي هي من حروف الزيادة.

﴿ ونحو: «تَمْر»[2] و«حَنْظَل» و«بِطِّيخ» ممّا يتميّز واحده بالتاء ﴾ فيقال:

---

(١) لمّا فرغ عن الرباعيّ شرع في الخماسيّ، قال الرضيّ: إنّما استكره تصغير الخماسيّ وتكسيره لأنّك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصليّ منه ولا شكّ في كراهته فلا تصغّره العرب ولا تكسّره في سعة كلامهم، لكن إذا سُئِلوا: كيف قياس كلامكم لو صغّرتموه أو كسّرتموه؟ قالوا: كذا وكذا، ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير اهـ. [شرح الشافية ٢: ١٩٢]

(٢) أشار إلى ألفاظ توهّم أنّها جمع وليست به وهي قسمان: قسم يميّز واحده بالتاء نحو: «تمر» و«تمرة» وقسم لا يميّز واحده بالتاء نحو: «ركب»، المحقّق الرضي يعبّر عن الأوّل باسم الجنس، وعن الثاني باسم الجمع.

والفرق بينهما من حيث المعنى أنّ المجرّد من التّاء من القسم الأوّل يقع على الواحد والمثنّى والمجموع لأنّه في الأصل موضوع للماهيّة سواء كانت مشخّصاتها قليلة أو كثيرة، فالقلّة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع، بل إنّما وضعه صالحاً لهما بخلاف اسم الجمع فإنّه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ولا فرق بينه وبين الجمع إلّا من حيث اللفظ وذلك لأنّ لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره وتصغيره على لفظه نحو: «ركيب» و«رجيل». [راجع: شرح الشافية ٢: ٢٠١ ـ ٢٠٢]

«تَمْرَة» و«حَنْظَلَة» و«بطّيخة» ﴿ليس بجمع على الأصحّ﴾ بل اسم جنس[١]، موضوع للماهيّة المعرّاة عن المشخّصات ولهذا يصلح لوقوعه على القليل منها وعلى الكثير وقد تقدّم في «النحو» ﴿وهو غالب في غير المصنوع﴾ كـ«تَمْر» و«تَمْرَة» وغير ذلك.

﴿ونحو: «سَفِين» و«لَبِن» و«قَلَنْس»﴾ في «سَفِينة» و«لَبِنة» و«قَلَنْسُوَة» ﴿ليس بقياس﴾ لأنّها مصنوعات.

﴿و«كَمْأَة» و«كمْء»﴾ لنبت معروف ﴿و«جِبَأَة»﴾ ـ على ما في «الصّحاح» ـ بكسر الجيم وفتح الباء والهمزة[٢] ـ.

﴿و«جَبْأ»﴾ ـ بفتح الجيم وسكون الباء ـ للحُمْر من الكمأة ﴿عكس «تَمْرَة» و«تَمْر»﴾ لأنّ واحده بغير التاء والجنس بالتاء.

ولو قيل: إنّ «جِبَأَة» مكسّر «جَبْء» ـ مثل: «غَرْد» و«غِرَدَة» ـ لكان أولى، اللّهمّ إلّا أن يكون «الجَبْأة» ـ مثل «الجَنْهة» ـ لغة صحيحة، فتكون حينئذٍ من باب «تمر» و«تمرة».

﴿ونحو: «رَكْب» و«حَلَق» و«جَامِل»﴾ للقطيع من الإبل مع رُعَاتِهِ وأربابه، ﴿و«سَراة»﴾ في «سَرِيّ» للسيّد ﴿و«فُرْهَة»﴾ في «فَارِه» الحاذق من البِرْذَون والبَغْل والحِمار ﴿و«غَزِيّ»﴾ في «غَازٍ» ﴿و«تُؤَام»﴾ ـ مثل «غلام» ـ في «تَوْأم» على

---

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء يسمّى باسم الجنس اهـ. [شرح الشافية ٢: ١٩٣]

(٢) وهذا نصّه: «الجَبْء» واحد «الجِبَأة» وهي الحُمْر من «الكَمْأة» مثاله: «فَقْع» و«فِقَعة» و«غَرْد» و«غِرَدَة». و«ثلاثة أجْبُؤ» اهـ. [الصحاح ١: ٣٩]

وزن «جعفر» ﴿ليس بجمع على الأصحّ﴾ ولكنّها أسماء جموع[1]، وإلّا لم يجز

---

(١) الفرق بين الجمع واسم الجمع من وجوه ثلاثة:

الأوّل: أنّ الجمع على صيغة خاصّة من صيغ معدودة معروفة وهذه الصيغة تتغاير صيغة المفرد إمّا ظاهراً أو تقديراً، فالمغايرة الظاهرة إمّا بالحركات نحو: «أَسَد» و«أُسُد» وإمّا بالحروف نحو: «رجال» و«رجل». والمغايرة المقدّرة نحو: «هجان» و«فُلْك» ومن المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكّراً أو مؤنّثاً. واسم الجمع لا يكون كذلك.

والثّاني: أنّ للجمع واحداً من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه بل له واحد من معناه فواحد «الإبل»: «بعير» أو «ناقة» وواحد «الغنم»: «شاة».

والثالث: أنّ الجمع يردّ إلى واحده في النَّسَب مطلقاً، وفي التصغير إن كان جمع كثرة، وأمّا اسم الجمع فلا يردّ لأنّه إمّا أن لا يكون له واحد حتّى يردّ إليه، وإمّا أن يكون له واحد لكن لا يصحّ الردّ إليه، لأنّ اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ.

والفرق بين اسم الجنس وبين الجمع واسم الجمع من وجهين: الأوّل: أنّ اسم الجنس لا تدلّ على الآحاد إذ لم يوضع له بل وضع لما فيه الماهيّة المعيّنة سواء كان واحداً أو مثنّى أو جمعاً. بخلاف الجمع واسم الجمع فإنّهما يدلّان على الآحاد بشرط كونها ثلاثة أو أكثر.

والثاني: أنّ اسم الجنس يقع على القليل والكثير ولا يقعان إلّا للكثير. بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس ممّا اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا الوضع نحو لفظ: «الكَلِم».

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس من وجهين أيضاً:

الأوّل: أنّ اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس.

والثاني: أنّ الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه ـ فيما له واحد متميّز ـ إمّا بالياء وإمّا بالتّاء بخلاف اسم الجمع.

والفرق بين اسم الجنس والجمع من ثلاثة وجوه:

الأوّل: أنّ اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً.

←

تصغيرها على ألفاظها لأنّها ليست من أوزان جمع القلّة، ولم يجز وقوعها تمييزاً عن نحو «عشرين» ولجواز عود الضمير إليها مذكّراً لأنّ ألفاظها مفردة بخلاف لفظ الجمع.

﴿ونحو: «أَرَاهِط»[1]﴾ في «رَهْط» وهومادون العشرة من الرّجال لايكون فيهم

⇐ والثاني: أنّه يفرق بينه وبين واحده بالتّاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع.

والثالث: أنّ اسم الجنس مذكّر والجمع مؤنّث.

وفرّق الجماعة بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين:

الأوّل: أنّ اسم الجنس لا بدّ أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون.

والثاني: أنّ الفرق بين اسم الجنس وواحده لا يكون إلّا بالياء أو التّاء بخلاف اسم الجمع.

قال السيّد نعمة الله الجزائريّ في حاشية الجامي:

الجمع: هو ما دلّ على آحاده بالمطابقة، فإذا قلت: «جاء الزيدون» فكأنّك قلت: «جاءني زيد وزيد وزيد» لأنّه موضوع للآحاد بشرط انضمام بعضها إلى بعض.

واسم الجمع: ما دلّ على كلّ واحد واحدٍ من تلك الأفراد بالتضمّن كـ«قوم» و«رهط» فإنّه موضوعٌ لمجموع الأفراد فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركّب على كلّ واحد من أجزائه.

وأمّا اسم الجنس: فهو على قسمين: اسم جنس أفراديّ واسم جنس جمعيّ، فالأوّل: ما وضع للحقيقة مُلغًى فيه اعتبار الفرديّة ويصدق على القليل والكثير كـ«السّمن» و«العسل».

والثاني: ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين كـ«الكلم» ولا يلزم من ائتفائه ائتفاء الواحد والاثنين اهـ. [شرح الشافية ٢: ١٩٣ ـ ١٩٥، شرح الكافية ٣: ٣٦٥]

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ هذه جموع لفظاً ومعنًى ولها آحاد من لفظها إلّا أنّها جاءَتْ على ⇐

امرأة ﴿ و«أَبَاطِيل» ﴾ في «باطِل» ﴿ و«أحادِيث» ﴾ في «حديث» ﴿ و«أعارِيض» ﴾ في «العَرُوض»: الجزء الذي في آخر النِّصْف الأوّل من البيت ﴿ و«أَقاطِيع» ﴾ في «قطيع» طائفة من البقر والغنم وغيرها ﴿ وَ«أَهَالٍ»[1] ﴾ بحذف الياء مثل «قاضٍ» في «أهل» ﴿ «وليالٍ» ﴾ مثل «قاضٍ» أيضاً في «ليلة» ﴿ و«حَمِير» ﴾ في «حمار» ﴿ و«أمْكُن» ﴾ في «مكان» إنّما جائت ﴿ على غير الواحد منها ﴾ ومرجعها إلى السّماع وليست من الأقيسة المذكورة في شيء.

[جمع الجمع]

﴿ وقد يجمع الجمع[2] ﴾ «جمع التكسير» و«جمع التصحيح» ـ بالألف والتاء ـ

⇒ خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع اهـ.

وقياس جمع «رَهْط» أن يكون على «أرْهُط» و«الأباطيل» جمع «باطل» على «بواطل» وكذا قياس «الحديث» على «حُدُث» نحو: «سُرُر» و«الأحاديث» جمع قياسيّ لـ «أُحدوثة».

«والأعاريض» جمع غير قياسيّ لـ«العروض» وهي آخر تفعيلة من الشطر الأوّل من بيت الشّعر، قال ابن يعيش: و«العروض» ميزان الشعر وهي مؤنّثة لا تجمع لأنّها كالجنس يقع على القليل والكثير. و«العروض» أيضاً اسم لآخر جزءٍ في النصف الأوّل من البيت ويجمع على «أعاريض» غير قياس كأنّهم جمعوا: «إعريضاً» في معنى «عروض» ولم يستعمل. [شرح المفصّل ٥: ٧٣ و١: ٢٠٢ـ٢٠٨]

(١) وقياسه أن يكون جمع «أهلاة» و«ليال» جمع «ليلاة».

(٢) جمع الجمع قسمان: جمع التصحيح وجمع التكسير، وإذا أرادوا تكسيره قدّروه مفرداً وجمعوه مثل جمع الواحد الذي على زنته نحو: «أكلب» على «أكالب» قياساً على «أصبع» و«أصابع». و«أنعام» و«أناعيم» قياساً على «قرطاس» و«قراطيس» و«جِمال» جمع «جَمَل» ـ على «جمائل» قياساً على «شمال» و«شمائل» وهكذا وإذا أرادوا أن يجمعوه جمع ⇐

على تأويل جماعة من الجمع الأوّل ولهذا لا يطلق على أقلّ من تسعة أو أربعة كما أنّ الجمع الأوّل لا يصحّ إلّا لثلاثة أو اثنين ـ على اختلاف الرأيين في أقلّ الجمع ـ فيقدّر الجمع مفرداً ويجمع على ما يقتضيه الأُصول.

وذلك ﴿نحو: «أكالِب»﴾ جمع «أكْلُب» جمع «كلب» ﴿و«أناعِيم»﴾ جمع «أنعام» جمع «نَعَم» ﴿و«جَمائِل»﴾ جمع «جِمال» بكسر الجيم، جمع «جَمَل» ﴿و«جِمالات»﴾ جمع «جمالة» جمع «جمل» ﴿و«كِلابات»﴾ جمع «كِلاب» جمع «كَلْب» ﴿و«بيوتات»﴾ جمع «بُيُوت» جمع «بيت»، ﴿و«حُمُرات»﴾ جمع «حُمُر» جمع «حِمَار» ﴿و«جُزُرات»[1]﴾ جمع «الجُزُر» جمع «الجَزُوْر من الإبل» وهي التي تصلح للجَزْر، تقع على الذكر والأُنثى.

وليس كلّ جمع يجمع، كما أنّه لا يجمع كلّ مصدر كـ«الحُلُوم» و«الألْباب» و«الآداب» وكذلك لا تجمع جميع أسماء الأجناس كما جمع «التَمْر» فقيل: «تمرات».

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وورود جمع الجمع في جمع القلّة أكثر منه في جمع الكثرة إلّا بالألف والتاء، فإنّ ذلك في جمع الكثرة أكثر، والله أعلم بالصّواب.

⇐ التصحيح ألحقوا بآخره الألف والتاء نحو: «جمالات» جمع «جِمال» جمع «جَمَل». قال أحمد: واعلم أنّ جمع الجمع لا ينطلق على أقلّ من تسعةٍ كما أنّ جمع المفرد لا ينطلق على أقلّ من ثلاثة إلّا مجازاً اهـ.

وقال الرّضي: اعلم أنّ جمع الجمع ليس بقياس مطّرد سواء كسّرته أو صحّحته بل يقال فيما قالوا ولا يُتجاوز اهـ باختصار.

أقول: ولذا قال المصنّف: «قد يجمع» أتى بلفظة «قد» ليفهم أنّ ذلك غير مطّرد.

[شرح أحمد: ١٥٠، شرح الشافية ٢: ٢٠٨]

(١) قال الرضي: وإنّما جمع الجمع بالألف والتّاء لأنّ المكسّر مؤنّث اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢١٠]

[التقاء الساكنين]

﴿ التقاء الساكنين[1] : يغتفر في الوقف مطلقاً ﴾ سواء كان أحدهما حرف مدّ ولين أو لا، كقولك: «زيد» «عمرو» لأنّ الوقف محلّ تخفيف وقطع.

﴿ و ﴾ في غير الوقف يغتفر ﴿ في المدغم ﴾ إذا كان ﴿ قبله لين[2] ﴾ سواء كان مدّة أو لا، وهو والمدغم ﴿ في كلمة نحو: «خُوَيْصَّة» ﴾ ـ في تصغير «خاصّة» ـ فإنّ ياء التصغير والصاد الأُولى ساكنتان ﴿ و«الضّالّين» ﴾ فإنّ الألف واللّام الأُولى

---

(١) متى التقى الساكنان فإمّا أن يكون التقاؤهما في الوقف أو في الدَّرْج، فإن كان في الوقف فيغتفر مطلقاً أي سواء كان مدغماً أو غير مدغم ولينا أو غير لين، لأنّ الوقف على الحرف قائم مقام حركته لأنّه يمكن جرسه وتوفّر الصوت به فالحرف الموقوف عليه أتمّ صوتاً وأقوى جرساً من المدرج فسدّ ذلك مسدّ الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله.

وإن كان في الدرج فلا يغتفر إلّا في صور ذكرها المصنّف في المتن.

الأُولى: أن يكون الساكن الأوّل حرف لين والثاني مدغماً ويكونان في كلمة ويسمّى ذلك التقاءً على حدّه كما أنّ الأوّل على غير حدّه. ومثل لذلك ثلاثة أمثلة: مثال للألف، ومثال للواو، ومثال للياء.

(٢) اعلم أنّ حرف العلّة إذا سكن يسمّى حرف لين ثمّ إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مدّ فكلّ حرف مدّ حرف لين ولا ينعكس، والألف حرف مدّ أبداً، والواو والياء تارة حرفا لين كما في: «قول» و«بيع» وأُخرى حرفا مدّ كما في: «يقول» و«يبيع» وثالثة ليستا حرفي مدّ ولا لين بل هما بمنزلة الصحيح وذلك إذا تحرّكتا في أوّل الكلمة نحو: «وعد» و«يسر» أو كان في آخر الكلمة وما قبلهما ساكناً نحو: «دَلْو» و«ظبي». [شرح المفصّل ٩: ١٢٠]

ساكنتان ﴿ و«تُمُودَّ الثوب» ﴾ ـ في مجهول «تمادَدْنا الثوب» ـ فإنّ الواو والدال الأُولى ساكنتان.

وإنّما اغتفر هاهنا للين الساكن الأوّل، وكون المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد مع أنّهما في كلمة واحدة فيمتزج اللين بالمدغم فكأنّه لم يجتمع ساكنان بخلافهما لو كانا في كلمتين نحو: ﴿ **وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ** ﴾[1]، و ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ** ﴾[2]، و ﴿ **مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾[3]، فهناك يجب حذف اللين.

﴿ و ﴾ اغتفر[4] أيضاً ﴿ في نحو: «ميم، قاف، عين» ﴾ «زيد، إنسان» ﴿ **ممّا بني لعدم التركيب** ﴾ وقبل آخرها حرف لين ﴿ وقفاً ﴾ لما مرّ ﴿ ووصلاً ﴾ للفرق بين ما بني لعدم المقتضى للإعراب وهو «التركيب» وبين ما بني لوجود المانع[5] وهو «مشابهة مبنيّ الأصل».

ولم يُفعل بالعكس لقلّة ما بني لعدم المقتضى وكثرة ما بني لوجود المانع.

ومنهم من زعم أنّ السكون فيها في حال الوصل أيضاً على نيّة الوقف.

---

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) الأنفال: ٦٥.

(٣) الحج: ٧٨.

(٤) هذا هو الصورة الثانية في أسماء بنيت لعدم التركيب وقفاً لما مرّ من أنّه يغتفر فيه مطلقاً، ووصلاً فرقاً بين المبنيّ لعدم المقتضى والمبني لوجود المانع.

(٥) وهو المشابهة لمبنيّ الأصل فإنّ المبنيّ الذي يكون مبنيّاً لوجود المانع لا يجوز فيه التقاء الساكنين. ويمكن أن يقال: الأصل في المبنيّ لعدم التركيب أن يبنى على السكون، لأنّ سببه عدم العامل والسكون عدم الحركة والعدم لا يكون أثره إلّا العدم وحينئذٍ المبنيّ لمانع على الحركة فرقاً بينهما. ولأنّ المانع مشابهة مبنيّ الأصل وهو أمر وجوديّ فينبغي أن يكون أثره أيضاً وجودياً فيبنى على الحركة.

﴿ و ﴾ اغتفر أيضاً[1] ﴿ في نحو: «آلْحَسَنُ عِندَك» و«آيْـمُنُ الله» ﴾ و«آيْـمُ الله ﴿ يَمِينُك» ﴾ ممّا دخلت فيه همزة الاستفهام على حرف التعريف أو على همزة الوصل المفتوحة.

وإنّما اغتفر ﴿ للالتباس ﴾ بالخبر لو حذفت همزة الوصل.

﴿ وفي نحو: «لاَهَا الله»[2] و«إي الله» جائز ﴾.

﴿ و«حَلْقَتا البِطَان» ﴾ بالمدّ ﴿ شاذّ ﴾ لأنّ الساكن الأوّل وإن كان مدّة إلّا أنّ الثاني غير مدغم، ولا هما في كلمة.

---

(١) هذا هو الصورة الثالثة وهي في كلّ كلمة أوّلها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك في موضعين: الأوّل: لام التعريف. والثاني: «أيمن الله» و«أيم الله».

قال الرضي: إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوّله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل وإن وقعت في الدّرج لئلّا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأنّ حركتي الهمزتين متّفقتان إذ هما مفتوحتان، وللعرب في ذلك طريقان: أكثرهما: قلب الثانية ألفاً محضاً والثاني: تسهيل الثانية بين الهمزة والألف والأوّل أولى لأنّ حقّ الهمزة الثانية كان هو الحذف لوقوعها في الدرج والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل لأنّه إذهاب للهمزة بالكلّيّة كالحذف اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٢٤]

(٢) هذا هو الصورة الرابعة، أصل الأوّل: «لا والله» حذف حرف القسم وعوّض عنها حرف التنبيه وهو الهاء. وأصل الثاني: «اي والله» فحذف الحرف وانتصب الاسم على الأفصح وسبب الجواز في الأوّل أنّ حرف التنبيه تنزل منزلة الجزء من الكلمة لكونها عوضاً عن حرف القسم الذي كجزء من الكلمة. وفي الثاني: كراهة أن يجيء لفظة الجلالة مكسورة الهمزة إذلو حذف الياء من «إي» للساكنين لتوهّم أنّها كلمة واحدة وضعت مكسور الهمزة، وكان لفظ الجلالة كلمة واحدة مفتوحة الهمزة فحينئذٍ يكون غيرها في المعنى فيجهل السامع المراد منها ولا يفهم أنّها في الأصل كلمتان حذف بعضها من الأولى وتغيّرت.

قال الأنصاري: واعلم أنّه يجوز في «لاها الله» إثبات الألفين وحذفهما وإثبات الأولى فقط وعكسه ذكرها في «التسهيل» وأضعفها الأخير اهـ. [المناهج: ١١٠]

و«البِطَان»: للقَتَب: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، يقال: «التقت حلقتا البطان»[١] ـ للأمر إذا اشتدّ ـ كأنّهم لم يحذفوا ألف التثنية في هذا المَثَل تفظيعاً للحادثة بتحقّق التثنية في اللفظ.

هذا إذا كان التقاء الساكنين في الوقف، أو في كلمة وأوّلهما لين والثاني مدغَم أو في نحو: «ميم، قاف عين» أو في نحو: «آلْحسن» و«أيْمُنُ الله».

﴿فإن كان في غير ذلك[٢] وأوّلهما مدّة حذفت﴾ تلك المدّة ﴿نحو: «خَفْ»

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب تقوله إذا تفاقم الشرّ وذلك لأنّهما لا يلتقيان إلّا عند غاية هُزال البعير أو فرط شدّ البطان. قال أوس بن حجر من قصيدته التي يرثي بها فُضالة بن كَلَدة:

ليبكك الشَرْب والمُدامَةُ والـ ـفِتْيانُ طُرّاً وطامع طَمِعا
وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نواشِرُها تُصْمِتُ بالماء تَوْلَباً جَدِعا
والحيّ إذ حاذروا الصَباح وإذ خافوا مُغِيراً وسائراً تَلَعا
وازدحمَتْ حَلْقَتا البِطَان بأقـ ـوامٍ وجاشَتْ نفوسُهُم جَزَعا

قال ابن جنّي: وممّا نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في التثنية وجماعة النساء وجمعه بين ساكنين في الوصل نحو قوله: اضربانْ زيداً. قال: من قَبل أنّ الألف إذا أُشبع مدّها صار ذلك كالحركة فيها، ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم: «التقت حلقتا البطان» ـ بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام وكأنّ ذلك إنّما جاز هاهنا لمضارعة اللّام النون، ألا ترى أنّ في مقطع اللّام غنّة كالنون اهـ ملخّصا.

والحاصل أنّه لا يجوز التقاء الساكنين في غير تلك الصور ولا يغتفر والمثل شاذّ لا يقاس عليه وإنّما القياس حذف الألف في الدرج. [الخصائص ١: ٩٢ ـ ٩٣، المستقصى في الأمثال ١: ٣٠٦]

(٢) التقاء الساكنين إمّا في الوقف أو في الدرج؛ فإن كان في الوقف فيغتفر مطلقاً، وإن كان في الدَّرْج فإمّا أن يكون في شيء من الصور المذكورة أو في غيرها، فإن كان في الصور فيغتفر أيضاً، وإن كان في غيرها فإمّا أن يكون أوّل الساكنين مدّة أو غير مدّة ـ والمراد ←

و«قُلْ» و«بِعْ» ﴾ فإنّ الأصل فيها: «تَخَاف» و«تَقُولُ» و«تَبيعُ» وبعد حذف حرف المضارعة وإسكان اللّام يلتقي ساكنان المدّة، ولام الفعل. ﴿ و«تَخْشَيْنَ[1] » يا امرأة» فإنّ الأصل: «تَخْشَيِينَ» ـ مثل «تَعْلَمين» ـ قلبت الياء التي هي لام الفعل ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف وياء الضمير ﴿ و«أُغْزُوا» ﴾ فإنّ الأصل: «أُغْزُوُوْا» ـ مثل «اطلبوا» ـ استثقلت الضمّه على الواو فحذفت فالتقى ساكنان، وهما الواوان ﴿ و«ارْمِي» ﴾ والأصل: «اِرْمِيي» ـ نحو: «اضْرِبي» ـ استثقلت الكسرة على الياء وبعد حذفها تبقى الياءان ساكنتين، ﴿ و«اغْزُنَّ » يا رجال» ﴿ و«ارْمِنَّ » يا امرأة» إذ بعد اتّصال نون التّوكيد الثّقيلة بـ«اغْزُوا» و«ارْمِي»

⇐ بالمدّة الواو والياء والألف إذا كان حركات ما قبلها من جنسها ـ فإن كانت مدّة حذفت سواء كان السّاكنان في كلمة أو كلمتين، والحركات الباقية بعد الحذف دالّة على المحذوف فالفتحة دليل الألف، والكسرة دليل الياء، والضمّة دليل الواو.

(١) ثمّ إنّ الساكنين إن كانا في كلمة فالمحذوف إمّا ألف أو واو أو ياء نحو: «خَفْ» و«قُلْ» و«بِعْ» وإن كانا في كلمتين فالكلمة الثانية إمّا أن يكون كالجزء من الأُولى أو لا، فإن كانت كالجزء منها فالمحذوف أيضاً قد يكون ألفاً نحو: «تخشين» وقيّده الشّارح بـ«يا امرأة» إشارة إلى أنّها واحدة مخاطبة لا جمعها فإنّ وزن الجمع «تفعلن» ولم يحذف منه شيء.

وقد يكون واواً نحو: «أُغْزُوْا» وقد يكون ياء نحو: «اِرْمِيْ» وإن لم تكن الثانية كالجزء من الأُولى، فإمّا أن يكون لها استقلال ـ بحيث يتلفّظ بها من غير افتقار إلى اتّصالها بما قبلها ـ أو لا، فإن لم يكن لها استقلال كذلك بأن تكون الثانية نون التأكيد ـ مثلاً ـ فالمحذوف إمّا واو نحو: «اغْزُنَّ» وهو جمع مذكّر والأصل «اغزوا» وإمّا ياء نحو: «ارمِنَّ» والأصل «اِرْمِيْ» للمخاطبة. ولا تكون المحذوف ألفاً، لأنّ ما في آخره الألف إذا اتّصل به نون التأكيد إن كان نحو «هل تخشى» فتنقلب الألف ياء نحو: «تخشينّ» وإن كان من نحو: «اضربا» فتبقى الألف. وهذا يعرف من «علم النّحو» فلذا لم يذكره المصنّف في المتن.

وإن كانت الكلمة الثانية لها استقلال فالمحذوف أيضاً إمّا ألف أو واو أو ياء، نحو: «يخشى القوم» و«يغزو الجيش» و«يرمي الغرض» أي الهدف.

يلتقي ساكنان الواو والياء، وأوّل نوني التّوكيد، وهما في كلمتين: إذ الضّمير كلمة والنون كلمة أُخرى.

﴿ و«يَخْشَى القومُ» و«يَغْزُو الجَيْشُ» و«يَرْمي الغَرَضَ» ﴾ إذ بعد ضمّ الفاعل إلى الفعل ـ في الأولين ـ والمفعول إليه ـ في الأخير ـ يلتقي ساكنان: «المدّة» و«لام التعريف» فيجب حذف «المدّة» في جميع هذه الأمثلة:

أمّا الحذف فللاستثقال، وأمّا تعيين «المدّة» لذلك فلكثرة التصرّف فيها دون «السّاكن الثّاني» فإنّه قد لا يكون كذلك، مع أنّ حركة ما قبل «المدّة» منبئة عنها، وحذف «الثّاني» يخلّ بمدلوله إذ لا دليل على وجوده.

﴿ والحركة[1] ﴾ على الساكن الثاني ﴿ في نحو: «خَفِ الله» و«اخْشَوُا الله» و«اخْشَيِ الله» و«اخْشَوُنّ ﴾ يا رجال ﴿ و«اخْشَينّ ﴾ يا امرأة» ﴿ غير معتدّ بها ﴾ لعروضها فلهذا لم يرد الساكن الأوّل ـ وهو «الألف» ـ في الأمثلة:

أمّا في «خَفِ» فظاهر، وأمّا في «اخْشَوا» فلأنّ أصله: «اخْشَيوا» قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثمّ حذفت لالتقاء الساكنين، وكذا في «اخْشَي» لأنّ أصله: «اخْشَيِي».

وإنّما لم يعتبر الحركة العارضة في نحو هذه الأمثلة؟ لأنّها إنّما جيء بها لضرورة ساكن بعدها في كلمة أُخرى منفصلة:

أمّا في نحو: «خَفِ الله» فظاهر، وأمّا في نحو: «اخْشَوُنَّ» و«اخْشَينَّ» فلأنّ نون

---

(١) جواب عن سؤال وهو أنّ حذف حروف العلّة في الأمثلة إنّما كان لالتقاء الساكنين وقد زال ذلك في نحو: «خفِ الله» وأخواته فوجب أن يردّ المحذوف؟ فأجاب بأنّ الحركات عارضة لا اعتداد بها.

التّوكيد مع الضمير البارز كالمنفصل[١].

﴿ بخلاف نحو: «خَافَا» و«خَافَنَّ» ﴾ لشدّة اتصال الضمير المرفوع بالفعل، ونون التوكيد بالضمير المستتر بل بالفعل.

هذا إذا كان أوّل الساكنين مدّةً.

﴿ فإن لم يكن ﴾ أوّلهما ﴿ مدّة[٢] حرّك ﴾ الأوّل ﴿ نحو: «اذْهَبِ اذْهَبْ»[٣] ﴾ والساكنان فيه الباء والذّال ﴿ و«لم أُبَلِهْ» ﴾ أصله: «أُبَالِي» وبعد دخول الجازم صار «لم أُبالِ» ثمّ كثر حتّى فرض كأنّه لم يحذف منه شيء فأُسقطت حركة اللّام، فالتقى ساكنان أوّلهما مدّة فحذفت الألف على القياس المذكور فبقِيَ «لم أُبَلْ» وليس هذا

---

(١) لأنّ الضمير البارز فاصل بين الفعل والنون ولهذا يقال لهذه النون نون التأكيد غير مباشر، ولا يجعل الفعل مبنيّاً بل يكون المضارع معها معرباً تقديريّاً. والنون المباشر يزيل شبه الفعل بالاسم ويردّ المضارع إلى أصله من البناء.

(٢) قسيم لقوله: «وأوّلها مدّة» فإن لم يكن أوّل السّاكنين مدّة فلا يحذف سواء كان صحيحاً أو حرف علّة، أمّا إذا كان صحيحاً فظاهر، وأمّا إذا كان حرف علّة فلأنّ حركة ما قبله ليست من جنسه فلا يلزم المحذور ـ المذكور ـ وهو واو مضمومة قبلها ضمّة وياء مكسورة قبلها كسرة إذ ما قبل حرف العلّة مفتوح والفتحة لا تدلّ على الواو ولا الياء لو حذف فحرّك لأنّ سكونه يمنع من النطق بالساكن الثاني وتحريكه يزيل المانع ولا يؤدّي إلى ثقل كما أدّى إليه فيما لو كان مدّة.

(٣) مثال الساكنين اللذين الأوّل منهما الحرف الصحيح وكذا قوله: «لم أبله». قال الرضي: أصله: «أُبالي» سقطت الياء بدخول الجازم فكثر استعمال «لم أُبَالِ» فطلب التخفيف، فجوّز جزم الكلمة بالجازم مرّة أخرى، تشبيهاً لها بما لم يحذف منه شيء كـ«يقول» و«يخاف» لتحرّك آخرها، فأسقط حركة اللّام فسقط الألف للساكنين فأُلحق هاء السَّكْت لأنّ اللّام في تقدير الحركة إذ هي إنّما حذفت على خلاف القياس فكأنّها ثابتة كما في «لم يَرَه» و«لم يخشه» فالتقى ساكنان فكسر الأوّل كما هو القياس وأيضاً فإنّ الكسر حركته الأصليّة اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٣٥]

موضع الاستشهاد، ثمّ أُلحق به هاء السكت للوقف، فالتقى ساكنان اللّام والهاء فحرّكوا اللّام، وهذا موضع الاستشهاد.

﴿ وَ«أَلَمَ اللهُ» ﴾ والساكنان فيه «الميم الأخيرة» واللّام من «الله».

﴿ و«اخْشَوُا اللهَ»[1]، و«اخْشَيِ اللهَ» ﴾ والساكنان فيهما «اللّين» واللّام من «الله».

﴿ ومن ثَمَّ[2] ﴾ أعني من أجل وجوب تحريك أوّل الساكنين في غير الصور الأربع المعدودة أوّلاً إذا لم يكن أوّلهما مدّة ﴿ قيل: «اِخْشَوُنَّ» ﴾ يا رجال» ﴿ و«اخْشَيِنَّ» ﴾ يا امرأة» ـ بتحريك الواو والياء ـ.

ولا يمكن أن يقال: يجب أن لا يحرّك حرف اللين هيهنا من حيث إنّ ثاني الساكنين مدغم من جملة ما هو كالمتّصل بالفعل ﴿ لأنّه كالمنفصل ﴾ كما مرّ من أنّ نون التأكيد مع الضمير البارز في حكم المنفصل فثبت وجوب تحريك أوّل الساكنين في غير الصور المعدودة أوّلاً إذا لم يكن الأوّل مدّة ﴿ إلّا في نحو: «انْطَلْقَ»[3]، و«لم يَلْدَهْ» ﴾ في قوله:

---

(١) مثال الساكنين اللذين الأوّل منهما غير مدّة.

(٢) أي لما ذكرنا أنّه إن لم يكن الأوّل من السّاكنين مدّة حرّك الأوّل قيل: «اخشونّ» الخ ....

(٣) أي حرّك الأوّل في جميع الصور إلّا في الموارد التالية. قال الرّضيّ: يعني إذا لم يكن الأوّل مدّةً حرّك الأوّل إلّا إذا حصل من تحريك الأوّل نقض الغرض وهذا في الفعل فقط نحو: «انطَلْقَ» وأصله: «اِنطَلِقْ» أمر من «الانطلاق» فشبّه «طَلِق» بـ«كتِف» في لغة تميم فسكّن اللّام فالتقى ساكنان فلو حرّك الأوّل على ما هو حقّ التقاء الساكنين لكان نقضاً للغرض وكذا الكلام في «لم يَلْدَه».

واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتنزيه الفعل عنه ومن ثمّ تُوقّي منه بنون العماد. وأمّا الضمّ فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله إلّا للاتّباع كما في «مُنْذُ» أو لكونه واو الجمع كما في «اخشوُنَّ» وقيل: إنّما فتح اتّباعاً ←

١٦ ـ عجبتُ لمولودٍ وليسَ له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبَوان[1]

﴿وفي نحو: «رُدَّ» و«لم يَرُدَّ» ـ في تميم ـ ممّا فُرَّ من تحريكه للتخفيف فحرّك الثاني﴾.

وذلك: أنّ «انْطَلَقَ» و«لم يَلْدَهْ» بسكون اللّام وفتح القاف والدال: أصلهما: «انْطَلِقْ» و«لم يَلِدْ» بكسر اللّام وسكون الدال والقاف، فشبّهوا «طَلِق» و«يَلِد» بـ «كَتِف» فسكّنوا اللّام منهما، فالتقى ساكنان اللّام والقاف والدال فحرّكوا الثاني إذ لو حرّك الأوّل فات الغرض المقصود من إسكان الأوّل وهو التخفيف، واختير الفتح اتّباعاً لحركة أقرب المتحرّكات إليه، وذلك فتحة الطاء والياء، ولأنّهم لو كسروا لزم ما فرّ منه في السّاكن الأوّل وهو الكسر.

وكذا في «رُدَّ» و«لم يَرُدَّ» وأصلهما: «اُرْدُدْ» و«لم يَرْدُد» أُسكن الدّال الأولى منهما بإلقاء حركتها على ما قبلها فالتقى ساكنان، فحرّكوا الثاني لئلّا يفوت الغرض من الإدغام وهو التخفيف.

والحجازيّون يقولون: «اُرْدُدْ» و«لم يَرْدُد» على الأصل من غير إدغام، لأنّ شرط الإدغام أن لا يكون الثّاني ساكناً.

⇐ لحركة ما قبل الساكن الأوّل مع كون الفتح أخف.

والحاصل أنّه كلّ موضع اجتمع فيه الساكنان بسبب إسكان الأوّل لغرض فلو حرّك لزال الغرض الذي لأجله سكّن. [شرح الشافية ٢: ٢٣٨]

(١) البيت من البحر الطويل ونسب إلى رجل من أزد السّراة وبعده:

وذي شامةٍ سوداء في حُرّ وجهه مُـــجَلَّلةٍ لا تـــنقضي لأوانِ

ويكمُلُ في تِسْعٍ وخَمْسٍ شبابه ويَهْرَمُ في سَبْعٍ مَضَتْ وثمان

وأراد بالمولود عيسى بن مريم ـ عليهما السلام ـ وأراد بذي ولد آدم ـ عليه السلام ـ وأراد بالبيتين القمر. والشاهد في «لم يَلْدَه». [شواهد الشافية: ٢٢ ـ ٢٣]

﴿وقراءة حفص[1]﴾ في قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَه ويَخْشَى اللهَ﴾ ﴿ويَتَّقْهِ﴾ ﴿فَأُولٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[2] ـ بسكون القاف ـ زعم بعضهم أنّه

---

(١) ذهب النُّحاة في توجيه هذه القرائة أربعة مذاهب:

الأوّل: ما ذهب إليه الجمهور ومنهم الزمخشري.

والثاني: ما ذهب إليه عبدالقاهر الجرجاني واختاره المصنّف ابن الحاجب والمحقّق الأسترآبادي وقد تكفّل الشارح ببيان هذين المذهبين فلا وجه لشرحهما.

والثالث: ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ وحاصله أنّ الهاء هاء الضمير المفرد المذكّر وأنّها قد سكّنت على لغة بني عقيل وكلاب وذلك أنّهم يجوّزون تسكين هاء الضمير المفرد المذكّر إذا تحرّك ما قبلها ثمّ سكّنت القاف من «يتقه» على لغة بني تميم تشبيهاً بنحو «كتف» فالتقى ساكنان أوّلهما ليسا بمدّة، فلو حرّك الأوّل منهما على القاعدة لكان نقضاً للغرض فلذلك حرّك الثاني فعلى هذا جاز أن تكون قرائة حفص منه.

والرابع: أنّ الهاء هاء الضمير وأنّ القاف سكنت لا للتشبيه بنحو «كتف» في لغة بني تميم، بل لتسليط الجازم عليها كما سكنت اللام في «لم أبله» وكما سكنت القاف في قول من قال:

ومَنْ يَتَّقْ فإنَّ الله مَعَه ورِزْقُ الله مُؤْتَابٌ وغادي

وعلى هذا لا تكون قرائة حفص من باب التقاء الساكنين كما أنّها ليست كذلك على ما ذهب إليه المصنّف تبعاً لعبدالقاهر الجرجاني. والفرقُ بين هذا المذهب الرابع وبين ما ذهب إليه المصنّف ابن الحاجب أنّ القاف سكنت على ما ذهب إليه المصنّف تخفيفاً تشبيهاً له بنحو: «كتف» وعلى المذهب الأخير سكّنت القاف للجازم والحاصل أنّ قرائة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأوّل والثالث ولا تكون منه على المذهب الثاني والرّابع. قال الرّضي: قوله: «وقراءة حفص» ردّ على الزمخشريّ اهـ.

وأمّا حفص فهو أبو عمرو حفص بن سليمان بن مغيرة الأسدي الكوفي راوي علم القراءة عن عاصم بن أبي النَّجود الكوفي، ولد سنة ٩٠ هـ بالكوفة وتوفّي بها سنة ١٩٠ هـ.
[الكشاف ٣: ٧٢، شرح الشافية ٢: ٢٣٩ ـ ٢٤٠]

(٢) النور: ٥٢.

من باب ما حرّك الثاني لالتقاء الساكنين ظنّاً منه أنّ أصل الكلام و«يَتَّقِ» زيد فيه هاء السكت فصار: «تَقِه» مثل «كَتِف» وبعد إسكان القاف التقى ساكنان القاف وهاء السكت فحرّك الثاني كما في «انطلق» فهذا وجه كون هذه القراءة من هذا الباب.

وهي ﴿ليست منه على الأصحّ﴾ لأنّ هاء السكت لا يجوز إثباتها وصلاً ولا تحريكها أصلاً، ولو جوّز تحريكها هيهنا لكان اللّائق بها الفتح كما في «انْطَلَقَ».

بل الوجه في تصحيح هذه القِراءة أنّ الهاء تجعل ضميراً عايداً إلى «الله» ـ تعالى ـ وإسكان القاف في: «تَقْهِ» يكون للتخفيف على منوال «كَتْفٍ» فلا التقاء للساكنين ولا تحريك لأجله.

﴿والأصل﴾ فيما يحرّك[1] لالتقاء الساكنين هو ﴿الكسر﴾ لأنّ الجزم في الأفعال عوض عن الجرّ في الأسماء، فلمّا ثبت بينهما التعارض واحتيج هيهنا إلى تعويض عن السكون كان الكسر بذلك أولى.

﴿فإن خُولِف[2]﴾ هذا الأصل ﴿فلعارضٍ، كوجوب الضمّ في مِيم الجمع﴾ في

---

(١) قال الرّضي: وقيل: إنّما كان أصل كلّ ساكن احتيج إلى تحريكه ـ من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل ـ الكسر؟ لأنّ السكون في الفعل ـ أي الجزم ـ أُقيم مقام الكسر في الاسم ـ أي الجر ـ فلمّا احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أُقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ. وقيل: إنّما كسر أوّل الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنّه لم يقع إلّا في آخر الكلمة فاستحبّ أن يحرّك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابيّة فكان الكسر أولى لأنّه لا يكون إعراباً إلّا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنّه ليس بإعراب، وأمّا الضمّ والفتح فقد يكونان إعراباً بلا تنوين ولا شيء قائم مقامه نحو: «جاءني أحمد» و«رأيت أحمد» و«يضرب» و«لن يضرب»، فلو حرّك بإحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابيّة. [شرح الشافية ٢: ٢٣٥]

(٢) لمّا بيّن أنّ الأصل في تحريك الساكن الكسر، أراد أن يبيّن أنّه لا يجوز العدول عن هذا الأصل إلّا بثبت وحجّة وهي تقتضي وجوب غير الكسر أو اختياره أو جوازه، ثمّ شرع في ←

مثل: ﴿عَلَيْكُمُ الْيَوْم﴾[١]، إعادة لها إلى أصلها؛ إذ أصل هذه الميم أن تكون مضمومة؛ يدلّ عليه قِراءات أهل مكّة بضمّ هذه الميمات بواو بعدها[٢] نحو: «عَلَيْكُمُوا» إلّا إذا وقعت بعد هاء واقعة بعد ياء نحو: ﴿عَلَيْهِم الله﴾ أو بعد كسرة مثل: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[٣] فإنّها قد تكسر اتّباعاً ﴿و﴾ كوجوب الضمّ في ﴿مُذْ[٤]﴾ إذا قيل «مُذُ اليوم» تنبيهاً على حركته الأصليّة وهي الضمّ لأنّها مخفّفة «مُنْذُ».

⇦ ذكر الأمثلة على اختلاف الأنواع كوجوب الضمّ في بعض واختيار الفتح في بعض وجواز الضمّ واختيار الضمّ ووجوب الفتح في بعض آخر.

(١) يوسف: ٩٢.

(٢) أي أنّهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلّا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلّم ـ إذا أُشبعت ضمّته ـ فأصل «ضربتم» ـ مثلاً ـ: «ضربتو» فدفعاً للبس زادوا الميم قبل الواو وضمّوها لمناسبة الواو، ثمّ إن وقع بعد واو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح، وإن لم يقع بعدها ضمير فمنهم من يحذف الواو استثقالاً لواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم ومنهم من لا يحذف، لأنّ الاستثقال عنده خاصّ بالاسم المعرب. فإذا حذفت الواو سكّنت الميم لزوال المقتضي لضمّها فإذا التقت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمّة فالأشهر الأقيس ضمّها اتّباعاً ولأنّ الضمّ حركتها الأصليّة ومنهم من يكسرها على أصل التخلّص من التقاء الساكنين وهو في غاية القلّة ومنعه الفارسيّ وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها اتّباعاً أو على أصل التخلّص، ومنهم من ضمّها تحريكاً لها بحركتها الأصليّة لأنّه لمّا اضطرّ إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصليّة أولى من اجتلاب حركة أجنبيّة. [راجع: شرح الكافية ٢: ٤١٢]

(٣) بقره: ٩٣.

(٤) قال الرضيّ: لا يجب ضمّ ذال «مذ» كما ذكر المصنّف بل ضمّها للساكنين أكثر من الكسر: إمّا لأنّ أصلها الضمّ على ما قيل من كونها في الأصل «منذ» وإمّا لاتّباع الذّال للميم وإمّا لكونه كالغايات اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٤١ـ٢٤٢]

﴿ وكاختيار الفتح في الميم من «ألَمَ الله» ﴾ محافظة على التفخيم في اسم الله.

﴿ وكجواز الضمّ ﴾ في الأوّل ﴿ إذا كان بعد الثّاني منهما ضمّة أصليّة[1] في كلمته[2] ﴾ أعني في كلمة السّاكن الثّاني ﴿ نحو: ﴿ قالَتُ اخْرُجْ ﴾[3] ﴾ فإنّ الرّاء مضمومة بعد الخاء التي هي ثاني الساكنين ضمّةً أصليّةً في كلمته ﴿ و«قالَتُ اغْزِي» ﴾ كذلك إذ الزّاي في الأصل مضمومة لأنّه من باب «نَصَرَ، يَنْصُرُ» ولا اعتداد بكسرتها العارضة.

وإنّما التزم حصول هذه الشرائط ليتقوّى أمر الإتباع بذلك، ﴿ بخلاف: ﴿ إنِ امْرُؤٌ ﴾[4] ﴾ فإنّ ضمّة الراء ليست بالأصالة بل بتبعيّة الهمزة ولذلك تقول: «رأيتُ امرءاً» ـ بالفتح ـ و«مررت بامْرِءٍ» ـ بالكسر ـ ﴿ و«قالتِ ارْمُوا» ﴾ كذلك لأنّ ضمّة الميم منقولة عن الياء المحذوفة إذ الأصل: «ارْمِيُوا» ﴿ و ﴾ بخلاف

---

(١) قال الرضيّ: ليدخل نحو: «وقالتُ اغْزِيْ» لأنّ أصل الزّاي الضمّة، إذ الياء لحقت بـ«اغْزُ» ـ بضمّ الزّاي ـ وليخرج نحو: «وقالتِ ارْمُوا» لأنّ أصل الميم الكسر إذ الواو لحقت بـ«ارْمِ» ـ بكسر الميم ـ وليخرج نحو: «إنِ امْرُؤٌ هلك» لأنّ ضمّة الرّاء تابعة لضمّة الإعراب العارضيّة وتابع العارض عارض اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٤٢]

(٢) قال الرضيّ: صفة بعد صفة لضمّة: أي ضمّة ثابتة في كلمة الساكن الثّاني، ليخرج نحو: «إنِ الحكم» لأنّ ضمّة الحاء وإن كانت لازمةً للحاء لكن الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثاني إذ تقول: «إن الحكم» و«إن الفرس» والمطلوب عن كونها في كلمته لزومها له حتّى يستحقّ أن تتبع حركتها حركةُ الساكن الأوّل وكان المبرّد لا يستحسن ضمّ الساكن الأوّل إذا كان بعد كسرة لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمّة نحو: «عذابِ ارْكُضْ» وربّما ضمّ أوّل السّاكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمّة أصليّة اتّباعاً لضمّه ما قبله نحو: «قُلُ اضْرِبْ» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٤٢]

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) النساء: ١٧٦.

﴿ ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾[1] ﴾ فإنّ ضمّة الحاء وإن كانت أصليّة لكنّها ليست في كلمة الساكن الثاني إذ لام التّعريف كلمة برأسها.

﴿ و ﴾ نحو ﴿ اختياره ﴾ أعني اختيار الضمّ ﴿ في نحو: «اخْشَوُا الْقَوْمَ» ﴾ إشعاراً بأنّه واو الجمع ﴿ عكسَ ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[2] ﴾ فإنّ الضمّ فيه غير مختار، وإنّما المختار الكسر إيذاناً بأنّ الواو فيه ليس بضمير.

﴿ وكجواز الضمّ والفتح في نحو: «رُدُّ» و«لم يَرُدُّ» ﴾ بعد الكسر الذي هو الأصل، فالضمّ للإتباع، والفتح للتّخفيف، هذا إذا كان عين المضاعف مضموماً، فإن كان مفتوحاً أو مكسوراً فالكسر على الأصل، والفتح على التخفيف، أو للإتباع في المفتوح العين.

﴿ بخلاف ﴾ نحو: ﴿ «رُدِّ الْقَوْمَ» على الأكثر ﴾ ممّا لقي المضاعف ساكناً بعده إذ المختار فيه الكسر على الأصل، لأنّك لو فككت الإدغام قلت: «اُرْدُدِ الْقَوْم» بالكسر لا غير.

﴿ وكوجوب الفتح في نحو: «رُدَّهَا» ﴾ لأنّ الهاء لخفائها كالعدم فكأنّ الألف واقعة بعد الدال ﴿ والضمّ في: «رُدُّهُ» ﴾ لأنّ الواو الثابتة في التلفّظ بعد الهاء كأنّها واقعة بعد الدال لخفاء الهاء ﴿ على الأفصح، والكسر ﴾ في «رُدِّهِ» ﴿ لُغَيَّة ﴾ سمعها الأخفش من بني عقيل، وليست بمستكرهة لأنّ الواو ينقلب ياءً لكسرة الهاء.

﴿ وغُلِّط ثعلب في جواز الفتح ﴾ في «رُدَّهُ» قياساً على: «رُدُّ» لأنّ الواو بعد الضمير موجود في اللفظ، والهاء حاجز غير حصين فلا يصحّ قياسهم.

﴿ و ﴾ كوجوب ﴿ الفتح في نون: «مِنْ» مع اللّام نحو: «مِنَ الرَّجُل» ﴾ طلباً للتخفيف لكثرة استعمال «مِنْ» مع «لام التعريف» ﴿ والكسر ضعيف، عكسُ: «مَنِ

---

(١) الأنعام: ٥٧. (٢) التوبة: ٤٢.

ابْنك» ﴾ فإنّ الكسر ـ في مثله ـ واجب على الأصل، والفتح ضعيف، لأنّه لم يكثر كثرة «مِنْ» مع «لام التعريف» فلا يناسبه العدول عن الأصل للتخفيف.

﴿ و«عَنْ» ﴾ مع «لام التعريف» تكون مكسورة ﴿ على الأصل ﴾ لأنّها لم تكثر كثرة «مِنْ» مع اللّام.

﴿ و«عَنُ الرَّجُل» بالضمّ ضعيف ﴾ لخروجه عن الأصل وعن محاولة التخفيف.

﴿ وجاء[1] في ﴾ التقاء الساكنين ﴿ المغتفر ﴾ وهو اللّازم عن الوقف، أو أن يكون الأوّل ألفاً والثاني مدغماً في كلمة ﴿ «هذا النَّقُرْ» و«مِنَ النَّقِرْ» و«اضرِبُهْ» ﴾ بتحريك الساكن الأوّل بحركة الموقوف عليه لا مطلقاً بل إذا كانت الحركة ضمّاً أو كسراً ﴿ و«دأَبَّةٌ» و«شأَبَّةٌ» ﴾ تقلب الألف همزة إمعاناً في الهرب من التقاء الساكنين ﴿ بخلاف «تَأْمُرُونِّي»[2] ﴾ ممّا كانت المدّة غير ألف، لأنّ تحريكها مستثقل.

---

(١) يعني جاء في نوعين مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أوّلهما وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين: أحدهما: ما يكون سكون الثاني فيه للوقف وأوّلهما غير حرف اللين نحو: «جاءني عمرو» و«مررت بعمرو» فتحرّك الأوّل بحركة الثاني وذلك لأنّه لم يكن بدّ من الحركة الخفيّة فتحريكه بحركة كانت ثابتةً فقصد حذفها دالّةٍ على معنى أولى.

والثاني: ما يكون السّاكن الثّاني فيه مدغَماً والأوّل ألف نحو: «دأبّة» و«شأمّة» وإنّما قلبت الألف همزة دون الواو والياء؟ لاستثقالهما متحرّكين مفتوحاً ما قبلهما ولأنّه يلزم قلبهما ألفين في مثل هذا الحال. [راجع: شرح الشافية ٢: ٢٤٧ـ ٢٥٠]

(٢) قال الرضيّ: يعني أوّل السّاكنين إذا كان ألفاً في هذا الباب فرَّ من السّاكنين بقلبه همزة متحركة. وأمّا إذا كان واواً كـ«تمودَ» و«تأمرونّي» أو ياء كـ«دويبّة» و«خويصّة» فلا لكثرة السّاكنين كذلك وأوّلهما ألف دون الواو والياء.

قال السيوطي: إذا اتّصل بهذه النّون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً وإدغامها في نون الوقاية والفك، وقُرئ بالثلاثة: «تأمروني» اهـ.

⇐

⇐ حاصل الباب أنّ التقاء الساكنين نوعان: على حدّه وهو أن يكون الساكن الأوّل حرف مدّ والساكن الثاني مدغماً، ويكونا في كلمة واحدة. وعلى غير حدّه وهو إنّما يتحقّق عند فقدان شرائط النوع الأوّل والفرق بينهما أنّ الأوّل يجوز وسنعلّله عن الرضي، والثاني لا يجوز إلّا في الصور المستثناة المذكورة.

وأمّا التّعليل فقال الرضيّ ما ملخّصه: أنّ الحرفين الساكنين إذا كان أوّلهما حرفاً صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلّا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسَةٍ غير مُشبعَة على الأوّل منهما فيحسب المستمعُ أنّ الساكنين التقيا ويشاركه في هذا الوهم المتكلّم أيضاً فإذا تفطّن كلّ منهما علم أنّ على الأوّل منهما كسرة خفيفة وإنّما تحسّ بذلك وتستفطّنه بعد تثبّتك وتأنّقك فيما تتكلّم به، وإذا خلّيت نفسك وسجيّتها وجدت منها أنّها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني إلّا إلى الكسرة.

وأمّا إذا كان أوّلهما حرف لين فإنّه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما، وإنّما أمكن ذلك مع حروف العلّة، لأنّ هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض وذلك أنّك تأخذ أبعاضها أعني الحركات فتنظم بها بين الحروف ولولا لم تَتَّسِقْ، فإذا كانت أبعاضها هي الرّوابط وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكّنت صوتك منها حتّى تصير ذات أجزاء فتتوصّل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها.

ومع المدّ الذي في حروف اللين يشترط في السّاكن الثاني أحد الشرطين أحدهما: أن يكون مدغماً بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معاً من كلمة حرف المدّ، وذلك أنّه إذا كان مدغماً في متحرّك فهو في حكم المتحرّك وذلك لشدّ التصاقه به فإنّ اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعةً واحدة فيصيران كأنّهما حرف واحد متحرّك.

والشرط الثاني: أن يكون موقوفاً عليه بالسكون أو مُجرًى مجرى الموقوف عليه وذلك لأنّ الوقف لقصد الاستراحة ومشارفة الراحة تهوّن عليك أمر الثقل الذي كنت فيه اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٣: ٢١٠ ـ ٢١٥]

[أحكام الابتداء]

﴿الابتداء: لا يُبتدأ﴾ وجوباً بشهادة الحسّ السليم ﴿إلّا بمتحرّك[1]، كما لا يوقف﴾ وقفاً صِناعيّاً[2] ﴿إلّا على ساكن﴾.

﴿فإن كان الأوّل﴾ من الكلمة ﴿ساكناً[3] وذلك في عشرة أسماء محفوظة وهي:

---

(١) قال الرضيّ: الأكثرون على أنّ الابتداء بالسّاكن متعذّر، وذهب ابن جنّي إلى أنّه متعسّر لا متعذّر، وقال: يجيء ذلك في الفارسيّة نحو: «شتر» و«ستام» والظاهر أنّه مستحيل ولا بدّ من الابتداء بمتحرّك ولمّا كان ذلك المتحرّك في «شتر» و«ستام» في غاية الخفاء ظُنَّ أنّه ابتدئ بالساكن.

وأمّا الوقف على متحرّك فليس بمستحيل اهـ ملخّصاً. والحاصل أنّ الابتداء بالمتحرّك ضروريّ والوقف على الساكن استحسانيّ عند كلال اللسان. [شرح الشافية ٢: ٢٥١]

(٢) قال الرّضي: ولا يريد بالوقف الوقف الصناعيّ فإنّه ليس إلّا على السّاكن أو شبهه ممّا يرام حركته بل يريد به السكوت والانتهاء. [شرح الشافية ٢: ٢٥١]

(٣) لمّا كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل حصر المصنّف مواضع همزة الوصل ليعلم أنّ ما عداها همزة قطع، فقال: أوّل الكلمة إمّا ساكن أو متحرّك، فإن كان متحرّكاً ظاهر، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة الوصل وذلك يكون في الأسماء والأفعال والحروف.

أمّا في الأسماء فعلى ضربين: سماعيّ وقياسيّ، السماعيّ في عشرة أسماء مذكورة في المتن.

الأوّل: «ابن»، والثاني: «ابنة» والأصل «بنو» و«بنوة» حذف منهما اللّام وأُسكن الأوّل ⇐

«ابْن»، و«ابْنَة» و«ابْنم» و«اسْم» ﴾ قد مرّ بيان أصلها في «التصغير» والميم في «ابْنم» زائدة للتأكيد مثل: «زُرْقُم» بمعنى «الأزْرَق» وليست بدلاً من لام الكلمة وإلّا

⇐ وأُدخل عليهما الهمزة. والثالث: «ابنم»، والرابع: «اسم» واختلف في أصله بين الكوفيّين والبصريّين، فقال الأوّلون: هو مثال واوي من «الوسم» بمعنى العلامة إذ الاسم علامة على مسمّاه، وقال الآخِرون: ناقص واويّ من السموّ لعلوّه على قسيميه ـ الفعل والحرف ـ إذ يتركّب منه وحده الكلام دونهما. ودليل البصريّين: التكسير والتصغير فإنّهم قالوا: «الأسماء» و«سميّ» و«سميّة» والضمير نحو «سموت» قال امرؤ القيس:

سموت عليها بعد ما نام بعلها ... سموّ حباب الماء حالاً على حال

الخامس: «است» والأصل: «سته» بدليل التكسير وهو «أستاه».

السّادس والسّابع: «اثنان» و«اثنتان» والأصل فيهما: «ثنيان» و«ثنيتان».

الثّامن والتّاسع: «امرؤ» و«امرأة» وإنّما أدخلوا الهمزة وإن كانتا تامّين من حيث أنّ لاميهما همزة ويلحقها التخفيف لأنّهم أجروهما مجرى «ابن» و«ابنة» في إسكان الفاء وإدخال الهمزة.

العاشر: «أيمن الله» واختلف فيه فقال البصريّون مفرد وهمزته وصل ووزنه «أَفْعُل» وقد جاء في المفردات نحو: «آجُر» و«آنُك» وقال الكوفيّون: جمع «يمين» وهمزته قطع وإنّما أُسقطت في الوصل لكثرة لاستعمال. قال ابن هشام:

«أيمُن» المختصّ بالقسم اسم لا حرف خلافاً للزجّاج والرمّاني مفرد مشتقّ من «اليُمْن» وهو البركة وهمزته وصل لا جمعُ «يمين» وهمزته قطع خلافاً للكوفيّين ويردّه جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: «أفلُس» و«أكلب» وقول نُصَيْب:

فقال فريق القوم لمّا نشدتهم ... نعم وفريق لَايَمُنُ الله ما نَدْري

فحذف ألفها في الدَّرْج، ويلزمه الرّفع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير وجوّز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ أي قسمي أيمن الله. [المغني ١: ١٣٦ـ١٣٧]

لم يعوّض عنها همزة وصل وهو معرب من مكانين، تقول: «هذا ابْنُمٌ» و«رأيت ابْنَماً» و«مررت بابْنِمٍ» تتبع النون الميم في الإعراب ﴿ و«اسْتٌ» ﴾ وأصله: «سَتَهٌ» مثل «جَمَلٌ» بدليل تكسيره على «أسْتَاه» ﴿ و«اثْنَان» و«اثْنَتَان» ﴾ وأصلهما: «ثَنَيان» و«ثَنَيتان» كـ«شَجَران» و«شَجَرَتان» بدليل قولهم في النسبة إليه: «ثَنَوِيّ» مثل «نَبَويّ» ﴿ و«امْرُؤ» و«امْرَأة» ﴾ وفيهما لغة أُخرى: «مَرْؤ» و«مَرْأة» ﴿ و«أيْمُنُ الله» ﴾ وهو اسم وضع للقسم هكذا: ـ بضمّ الميم والنون ـ وربّما حذفوا منه النّون وقالوا: «ايْمُ الله».

﴿ وفي كلّ مصدر[1] بعد ألف فعله الماضي أربعة[2] فصاعداً ﴾ وهي: «الافْتِعَال» و«الانفعال» و«الاستفعال» و«الافْعِلَال» و«الافْعِيلال» و«الافعيعال» و«الافْعوّال» و«الافْعِنْلال» و«الافعِنْلاء»، هذا من مزيد الثلاثي. ومن مزيد الرباعي: «الافْعِنْلال» و«الافْعِلّال» ﴿ كـ «الاقْتدار» ﴾ و«الانطلاق» ﴿ و«الاستخراج» ﴾ و«الاشْهِباب» و«الاشْهِيْباب» و«الاغْدِيدان» و«الاعْلوّاط» و«الاقْعِنْساس» و«الاسْلِنْقاء» و«الاحرنْجام» و«الاقْشِعْرار».

﴿ وفي أفعال تلك المصادر[3] .....

---

(١) هذا هو القياسيّ وذلك في مصدر أحد عشر بناءً. هذا هو الهمزة في الأسماء سماعاً وقياساً.

(٢) احتراز من نحو: «أكرم» فإنّ بعد ألف فعله الماضي ثلاثة فالهمزة في ماضيه وأمره ومصدره همزةُ قطع. [شرح الشافية ٢: ٢٥٩]

(٣) لمّا فرغ عن بيان همزة الوصل في الأسماء شرع في بيانها في الأفعال. قال الرضي: وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة: تسعة من الثلاثي المزيد فيه كـ«انطلق» و«احمرّ» و«احمارّ» و«اقتدر» و«استخرج» و«اقعنسس» و«اسلنقى» و«اجلوذ» و«اعشوشب» واثنان من ⇐

من ماض أو أمر[١] ﴾ نحو: «اقْتَدَرَ» و«اقْتَدِرْ» إلى آخرهما.

﴿ وفي صيغة أمر الثلاثي ﴾ إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً.

﴿ وفي لام التعريف[٢] وميمه ﴾ في لغة طي، وعليه قوله [صلّى الله عليه وآله]: «ليس مِنَ امْبِرّ امْصِيَام في امْسَفَر»[٣].

⇐ الرباعي المزيد فيه نحو: «احرنجم» و«اقشعر» وقد يجيء في «تفعّل» و«تفاعل» إذا أُدغم تاؤهما في الفاء نحو: «اطَّيّر» و«اثّاقل». [شرح الشافية ٢: ٢٦٠]

(١) وإنّما لم يكن في المضارع لأنّه زاد على الماضي بحرف المضارعة فلو سكّنت أوّله لاحتجتَ إلى همزة الوصل فيزداد الثقل وألحقوا بالأفعال ـ التي في أوائلها همزة الوصل ـ مصادرها وإن كانت المصادر أُصول الأفعال في الاشتقاق ـ على الصحيح ـ لأنّها في التصرّف والاعتلال فروع الأفعال نحو: «لاذ، لياذاً» و«لاوذ، لِواذاً» وأمّا أسماء الفاعل والمفعول فإنّما سقطت من أوائلهما همزة الوصل وإن كانا أيضاً من الأسماء التابعة للفعل في الإعلال للميم المتقدّمة على السّاكن، كما سقطت في المضارع لتقدّم حرف المضارعة.

(٢) لمّا فرغ عن بيان همزة الوصل في الأسماء والأفعال شرع في بيانها في الحروف وفيها سماعي قليل لم يوجد سوى لفظين وهما لام التعريف وميمه. وقدم الأسماء على الأفعال والأفعال على الحروف مراعاة للأشرف فالأشرف ثمّ اعلم أنّ هذا مذهب سيبويه أعني أنّ حرف التعريف هي اللّام وحدها والهمزة للوصل، فتحت مع أنّ أصل همزات الوصل الكسر ؟ لكثرة استعمال لام التعريف. وقال الخليل: «أل» بكمالها آلة التعريف نحو: «هَلْ» وإنّما حذف عنده همزة القطع في الدّرْج لكثرة الاستعمال.

(٣) رواه أحمد في مسنده ومن طريقه الطبراني في «الكبير» ورواه البيهقي في سننه كلّهم من طريق عبدالرزّاق قال: أخبرنا معمر عن الزُّهْري عن صفوان بن عبدالله عن أُمّ الدرداء عن كعب بن عاصم قال: سمعتُ رسول الله يقول: «ليس من امبر امصيام في امسفر».

قال ابن حجر: هذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً ويحتمل أن يكون النبيّ خاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنّها لغته ويحتمل أن يكون الأشعري هذا ⇐

﴿أُلْحِقَ[١]﴾ في جميع هذه الأسماء والأفعال والحروف ﴿في الابتداء[٢] خاصّة[٣]﴾ لا في الدرج ﴿همزة وصل مكسورة[٤]﴾ في جميع تلك الصّور لأنّها جيء بها لدفع الابتداء بالساكن فناسبت الكسرة لما بينها وبين السكون من

⇐ نطق بها على ما ألف من لغته فحملها عنه الرّاوي عنه وأدّاها باللفظ الذي سمعها به وهذا الثاني أوجه عندي والله أعلم. [راجع: مسند أحمد ٥: ٤٣٤ ـ السنن الكبرى ٤: ٢٤٢، شرح الكافية ١: ٦٠ ـ ٦١]

(١) جزاء الشّرط أي إن كان الأوّل ساكناً أُلحِقَ همزة وصل وإنّما تعيّن الهمزة لكونها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى.

(٢) قال الرضيّ: لأنّ مجيئها لتعذّر الابتداء بالساكن فإذا لم يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٦١]

(٣) الهمزات في أوائل الكلم نوعان: همزة قطع وهمزة وصل، وتسمّى ألِفات القطع وألفات الوصل أيضاً عند المتقدّمين، وجه التسمية أنّ الهمزة إذا كانت أوّلاً كتبت على صورة الألف وأيضاً فهما متقاربتان في المخرج ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة وإلّا فالفرق بينهما واضح إذ الألف لا تقع في الأوّل ولا يبتدأ بها ولا يكتب إلّا على صورة واحدة والهمزة تقع في الأوّل والآخر والوسط وتكتب على صور شتّى.

ثمّ همزة الوصل تثبت ابتداءً وتسقط في الدّرْج ولذا سمّيت همزة وصل لأنّه يتوصّل بها إلى النطق بالسّاكن ولهذه سمّاها الخليل «سلّم اللسان» فقوله: «خاصّة» إشارة إلى سقوطها في الدّرْج.

وهمزة القطع تثبت في الدّرْج أيضاً وسمّيت قطعاً لأنّه يقطع ما قبلها عمّا بعدها.

(٤) قال الرضيّ: الكوفيّون على أنّ أصل الهمزة السّكون، لأنّ زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل، لما فيها من تقليل الزيادة ثمّ حرّكت بالكسر كما هو حكم أوّل الساكنين إذا لم يكن مدّاً. وظاهر كلام سيبويه يدلّ على تحرّكها في الأصل وهو الأولى لأنّك إنّما تجلبها لاحتياجك إلى متحرّك، فالأولى أن تجلبها متّصفةً بما يحتاج إليه أي الحركة، وأيضاً فقد تقدّم أنّ التوصّل إلى الابتداء بالسّاكن بهمزة خفيّة مكسورة من طبيعة النفس اهـ.

[شرح الشافية ٢: ٢٦٢]

التعارض على ما مرّ في «التقاء الساكنين».

﴿إلّا فيما بعد ساكنه ضمّة أصليّة[١] فإنّها تضمّ﴾ للإتباع ﴿نحو: «اُقْتُل، اُغْزُ، اُغْزِيْ»﴾ يا امرأة» إذ الزّاي في الأصل مضمومة ولا اعتداد بعروض الكسرة، ونحو: «انْطُلِقَ به» فيما لم يسمّ فاعله لأنّ ضمّة ما بعد السّاكن بالنسبة إلى هذا البناء أصليّة.

﴿بخلاف «ارْمُوْا»﴾ إذ الضمّة على الميم غير أصليّة.

﴿وإلّا في لام التعريف﴾ وميم التعريف نحو: «الرَّجُل» و«امْرَجُل» وَ«آيْمُنْ» ﴿فإنّها تفتح﴾ لكثرة استعمال «لام التعريف» وشُبّه بها «ميمه» و«آيْمن» أيضاً لأنّه لا يستعمل إلّا في القسم، فضارع الحرف من قِبَلِ عدم التصرّف فيه، ففتح همزته تشبيهاً بالداخلة على لام التعريف.

وقال الخليل: إنّ «الْ» على وزن «هَلْ» مجموعها موضوعة للتعريف، وإنّما تحذف الهمزة في الدّرج لكثرة الاستعمال.

وإلى هذا ذهب بعضهم ـ مثل ابن كَيْسَان[٢]، وابن درستويه[٣] ـ في «آيْمُن»

---

(١) قال الرضي: ليدخل نحو: «اغْزِي» ويخرج نحو: «ارْمُوا» و«امْرُؤ» و«ابنُم» وإنّما ضمّوا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمّة وبينهما حرف ساكن وليس في الكلام مثله اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٦٢]

(٢) هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم البغداديّ النحوي تلميذ أبي العبّاس المبرّد وأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب عالم بالعربيّة نحواً ولغةً من أهل بغداد، كان مجلس درسه كثير الفائدة، وكان يدرّس فيها أنواع العلوم، واتّفق كثيراً أن اجتمع بباب داره قرب ثلاثمائة دابّة كلّها من الأشراف والرؤساء يشاركون في درسه، توفّي سنة ٢٩٩ هـ.

[الأعلام ٥: ٣٠٨]

(٣) هو أبو محمّد عبدالله بن جعفر بن درستويه ـ بضمّ الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة وضمّ التاء المثنّاة من فوقها وسكون الواو وفتح الياء المثنّاة من تحتها وبعد هاء

⇐

فقالوا: إنّ ألفه ألف قطع وهو جمع «يمين» وإنّما خفّفت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها.

وإنّما سمّيت هذه الهمزة «همزة الوصل» لأنّ ما بعدها معها يتّصل بما قبلها، بخلاف «همزة القطع» فإنّ ما بعدها معها ينقطع عمّا قبلها.

﴿ وإثباتها وَصْلاً لَحْنٌ[1] ﴾ لأنّها إنّما جيء بها لضرورة الابتداء بالساكن ولا ضرورة في حال الوصل فيكون إثباتها خطأً.

﴿ وشَذَّ ﴾ إثباتها ﴿ في الضرورة ﴾ كقولهم:

١٧ ـ كُلُّ سرٍّ جاوز الاثْنَينِ شاع ... كلَ عِلْمٍ ليس في القِرطاسِ ضاع[2]

⇐ ساكنة ـ كما قال السمعاني ـ أو بفتح الدال والرّاء والواو ـ كما قال ابن ماكولا في كتاب «الإكمال» ـ ابن المرزبان الفارسيّ الفَسَويّ النحويّ، كان عالماً فاضلاً، أخذ فنّ الأدب عن ابن قتيبة وعن المبرّد وغيرهما ببغداد، ولد سنة ٢٥٨ هـ وتوفّي سنة ٣٤٧ هـ ببغداد وله: «تفسير كتاب الجَرْمي» و«الإرشاد» في النّحو و«شرح الفصيح» و«المقصور والممدود» و«أخبار النحويّين» وتصانيفه في غاية الجودة والإتقان كما صرّح بذلك ابن خلّكان. [الوفيات ٣: ٤٤ ـ ٤٥]

(١) أي خطأً «اللحن» العدول من الكلام اللّائح إلى الخفيّ ثمّ نقل إلى العدول من الصواب إلى الخطأ لجامع بينها وهو مطلق العدول.

(٢) البيت من البحر الرَّمَل على العروض الأُولى المحذوفة «فاعلن» مع الضَّرْب الثّاني المقصور «فاعلان» إلّا أنّ العروض استعملت مثله للتصريع بالضرب. والتقطيع هكذا:

كُلْ لَسِرْرِنْ | جاوَزَلْ إثْـ | ـنَيْ نِشَاعْ
فاعلا تن | فاعلا تن | فا عِلانْ

كُلْ لُعِلْ مِنْ | لَي سَفِلْ قِرْ | طا سِضَاعْ
فا علا تن | فا علا تن | فا علانْ

وقد أبدل همزة الوصل قطعاً صوناً للوزن عن الانكسار ووصل القطع وقطع الوصل ⇐

﴿ والتزموا جعلها ألفاً «لا بَيْنَ بَيْنَ» على الأفصح في نحو: «آلحَسَن عِنْدَك» و«آيْمُنُ الله يمينك» ﴾ ممّا كانت همزة الوصل فيه مفتوحة ﴿ لِلَّبْس[1] ﴾ بالخبر كما قلنا في «التقاء الساكنين».

وقد جاء «بَيْن بَيْن» أي بين الهمزة والألف في قول الشاعر:

١٨ ـ وما أدري إذا يَمَّمتُ[2] أرضاً أُريدُ الخير أيّهما يَليني

⇐ كلاهما من باب الضرورات الشعريّة وقد ذكرنا ذلك في كتاب «عروض آل الرسول» فراجعه.

فلو حذفت الوصل في الدَّرْج لصارت التفعيلة الثانية من الشطر الأوّل «مفتعلن» وهذا ليس من أركان الرَّمل كما لا يخفى على الخبير بقواعد العروض، ومثله من حيث المعنى والشّاهد قول قيس بن الخطيم:

أجُوْدُ بِمَضْنُون التِّلاد وإنّني بِسِرِّك عمَّنْ سَالَنِي لَضَنِينُ
إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنّه بَبَثّ وتكثير الوُشَاةِ قَمِينُ
وإن ضَيّع الإخوان سرّاً فإنّني كَتُومٌ لأسرار العَشِيْرِ أمِيْنُ

والبيت الذي أورده الأديب النيسابوري لم يعرف له قائل عند أهل الأدب.

[الديوان: ١٦٢]

(١) يعني التزموا أحد الشينين ولم يحذفوا للَّبس إذ لو حذفوا التبس الاستخبار بالخبر، إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام بخلاف نحو: «أَصْطَفَى البنات» فإنّ اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل. [راجع: شرح الشافية ٢: ٢٦٨ ـ ٢٦٩]

(٢) قصدت، وجملة «أُريد الخير» حال من فاعل «يممت» وجملة: «أيّهما يليني» قائمة مقام مفعولي «أدْرِي» وقوله: «ألخير» بدل من «أي» في «أيّهما يليني» ولذلك قرن بهمزة الاستفهام لأنّ البدل من اسم الاستفهام يقترن بالهمزة. قال ابن مالك:

وبدل المضمّن همزاً يلي همزاً كمن ذا أسعيد أم علي

⇐

أالخَـــير الذي أنـا أبـتغيه أم الشرّ الذي هو يبتغيني[1]

وذلك لاستقامة الوزن[2]، وفي غير الوزن فراراً من التقاء الساكنين.

والأفصح جعلها ألفاً لأنّ التقاء الساكنين مغتفر في مثل هذه الصورة.

← والشّاهد أنّهم أدخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها «بينَ بينَ» أي بين الهمزة وبين حرف حركتها، والحركة هنا الفتحة فتجعل بين الهمزة والألف.

(١) هذان البيتان من قصيدة للمثقّب العبدي، والمثقّب اسم فاعل من «ثقّب» ـ بالثاء المثلّثة وتشديد القاف ـ لقب الشاعر واسمه «محصن» وزان «منبر» بن ثعلبة وسبب تلقيبه قوله من تلك القصيدة:

رددن تحيّة وكَنَنَّ أُخرى وثقّبن الوَصاوِص للعيون

«الوصاوص» البراقع الصِّغار. قال أبو عمرو بن العلاء: «لو كان الشعر كلّه على هذه القصيدة لوجب على الناس أن يتعلّموه» اهـ.

والبيتان من البحر الوافر على العروض الأُولى المقطوفة مع الضرب المماثل لها.

(٢) قال الجعفريّ: الوزن مستقيم بلا «بين بين» كما لا يخفى على من له خبرة بعلم العروض، إذ تقطيعه على تحقيق الهمزة هكذا:

أَ أَلْ	خَيْ	رُلْ	لَذِيْ	أَنَ	أَبْ	تَغِيْ	هِيْ
مَفَاْ	عِيْ	لُنْ	مَفَاْ	عَلَ	تُنْ	فعو	لن

أمِشْ	شَرْ	رُلْ	لَذِيْ	هُوَ	يَبْ	تَغِيْ	نِيْ
مفا	عي	لن	مفا	عَلَ	تن	فعو	لُنْ

فتعليل الشّارح عليل، إذ الوزن على التحقيق «مفاعي لن» كما ترى وعلى «بين بين»: «مفعولن» فـ«بين بين» يخرج الوزن عن الاستقامة بحذف حرف واحد متحرّك من أوّل الرّكن ويسمّى «خَرْماً» عندهم، فكان الأولى له أن لا يتعرّض لتعليل «بين بين» ـ كما صنعه الرّضي ـ ويكتفي بالحكم.

وأمّا إن كانت همزة الوصل غير مفتوحة سقطت في الاستفهام لعدم اللّبس نحو: «ءَابْنُك بارٌّ» و«ءَاسْتُخْرِج المال».

﴿ وأمّا سكون هاء[1]: «وَهْوَ» و«وَهْيَ» و«فَهْوَ» و«فَهْيَ» و«لَهْوَ» و«لَهْيَ» فعارض[2] فصيح ﴾ كأنّهم شبّهوها مع ما اتّصل بها من الواو والفاء ولام الابتداء بـ«عَضُد» و«كَتِف» فعاملوها معاملتهما طلباً للتخفيف لكثرة الاستعمال.

﴿ وكذلك لام الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُم ﴾[3] ﴾ يعرض لها السكون إذا اتصلت بواو العطف أو فائه نحو: ﴿ فَلْيَنْظُر ﴾[4] لمثل ما قلنا.

﴿ وشُبّه به «أَهْوَ» و«أَهْيَ» ﴾ وإن لم يبلغا في كثرة الاستعمال مبلغ «وَهْوَ» و«وَهْيَ» وأخواتهما لكونهما على زنتها.

---

(١) جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ أوائل «هو» و«هي» مع واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام وكذا «لام الأمر» التي قبلها واو أو فاء تسكن فكان القياس أن يجتلب لها همزة الوصل؟ والجواب: أنّها لم تجلب لعروض السّكون.

(٢) قال الرضيّ: وليس هذا بجواب مرضيّ؟ لأنّ هذا الإسكان بناءً على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط فنحو «وَهْو» و«فَهْوَ» مشبّه بـ«عَضُد» ونحو: «وَهْي» و«فَهْي» مشبّه بـ«كَتِف» وكذا القول في «وَلْيُوْفُوا» فلم يسكنوها إلّا لجعلهم إيّاها كوسط الكلمة، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل؟ وهب أنّه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به؟ وأليس السّكون العارض أيضاً في أوّل الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدئ بها؟ فكان عليه أن يقول: لم تجتلب الهمزة لأنّها إنّما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة وهذا السّكون في هذه الكلمات إنّما يكون إذا تقدّمها شيء اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٢٦٩]

(٣) الحج: ٢٩.

(٤) عبس: ٢٤.

﴿و﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[١]﴾ بسكون اللّام شبّه بنحو: ﴿وَلْيُوفُوا﴾[٢] لاشتراكهما في اتصال حرف العطف الدالّ على الجمعيّة بهما.

﴿ونحو: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾[٣][٤]﴾ بسكون الهاء ﴿قليل﴾ لفوات السببين المذكورين في الشبه والزنة، وكون المتّصل حرف العطف الدالّ على الجمعيّة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١ و٢) الحج: ٢٩.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

(٤) قال الرضيّ: وقرئ في الشّواذّ «أن يُمِلَّ هْوَ» بإسكان الهاء، يجعل «لَ هْوَ» كـ«عَضُد» وهو قبيح لأنّ «يملّ» كلمة مستقلّة ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٧٠]

[أحكام الوقف]

﴿الوقف: قطع الكلمة[1]﴾ اسماً كان أوفعلاً أوحرفاً ﴿عمّا بعدها[2]﴾ ولو فرضاً.

وقيل: «عن تحريك آخرها» وليس بواضح، لأنّه قد يقف عن تحريكه وهو غير واقف كما لو قالوا: واحد، اثنان، ثلاثة ـ في الوصل ـ ولهذا لو سكّن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتةٍ تؤذن بوقفه لم يعدّ وقفاً، ولو حرّكها وقطعها عمّا بعدها قيل: وقف، ولكنّه أخطأ في تركه حكم الوقف.

﴿وفيه وجوه مختلفة[3] في الحُسن .....

---

(١) قال الرضيّ: أي أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلام، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام؛ فيدخل فيه الرَّوْم والإشمام والتَّضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف. قال: فالوقف ليس مجرّد إسكان الحرف الأخير وإلّا لم يكن الرَّوْم وقفاً وكان لفظ «مَنْ» في «مَنْ زيد» موقوفاً عليه مع وصلك إيّاه بـ«زيد» اهملخّصا. [شرح الشافية ٢: ٢٧١]

(٢) قال الرضيّ: يوهم أنّه لا يكون الوقف على كلمة إلّا وبعدها شيء، ولو قال: «السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام» لكان أعمّ اهـ.

أقول: ولما ذكره الرضيّ قيّد الشّارح قول المصنّف: «عمّا بعدها» بقوله: «ولو فرضاً». [شرح الشافية ٢: ٢٧١]

(٣) قوله: «مختلفة» صفة «وجوه» والجارّ في قوله: «في الحسن» متعلّق بقوله: «مختلفة» أي هذه الوجوه متفاوتة في الحسن فبعضها أحسن من بعض كما يجيء من أنّ قلب الألف واواً أو ياءً أو همزةً ضعيف وكذا نقل الحركة والتضعيف وقد يتّفق وجهان أو أكثر في الحسن كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاءً.

والمحلّ[1] ﴾ فإنّ بعض الوقوف أحسن من بعض، ومحالّ الوقف متفاوتة، وبحسب ذلك تختلف الأحكام.

وتنحصر بشهادة الاستقراء في أحد عشر:

الأوّل: الإسكان المجرّد.

الثاني: الرَّوْم.

الثالث: الإشمام.

الرابع: إبدال الألف.

الخامس: إبدال تاء التأنيث هاء.

السادس: زيادة الألف.

السابع: إلحاق هاء السكت.

الثامن: إثبات الواو والياء أو حذفهما.

التاسع: إبدال الهمزة.

العاشر: التضعيف.

الحادي عشر: نقل الحركة.

---

(١) يعني به محالّ الوجوه المذكورة وهي ما يذكره المصنّف بعد ذكر كلّ وجه مصدّراً بـ«في» كقوله: «الإسكان المجرّد في المتحرّك» «والرَّوم في المتحرّك» فقوله: «الإسكان المجرّد والرَّوم» وجهان للوقف وقوله: «المتحرّك» محلّ هذين الوجهين إذ يكونان فيه دون السّاكن. وكذا قوله: «إبدال الألف في المنصوب المنوّن»: «إبدال الألف» وجه و«المنصوب المنوّن» محلّه وهلمّ جرّاً إلى آخر الباب فهذه الوجوه مختلفة في المحلّ أي لكلّ وجه منها محلّ آخر ثبت فيه وقد يشترك الوجهان او أكثر في محلّ واحد، كاشتراك الإسكان والرَّوْم في المتحرّك. [راجع: شرح الشافية ٢: ٢٧٢]

١ ـ ﴿فالإسكان المجرّد[١]﴾ عن الرَّوْم، والإشمام إنّما هو ﴿في المتحرّك﴾ سواء كان قبل الآخر ساكن أو لا، وسواء كان الاسم منوّناً أو لا.

وهذا هو الأصل لأنّ سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة، وقد تعدل عن ذلك في بعض المحالّ لخصوصيّة تلك المادّة أو لتحصيل غرض آخر كما سيتلى عليك.

٢ ـ ﴿والرَّوْم[٢]﴾ أيضاً ﴿في المتحرّك، وهو: أن يأتي بالحركة خفيّة﴾ كأنّك تروم الحركة ولاتُشبِعها بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الوصل مع تحصيل

---

(١) مبتدأ وخبره قوله: «في المتحرّك» وهذا أوّل الوجوه الأحد عشر. قال الرضيّ: «فالإسكان المجرّد» أي الإسكان المحض بلا رَوْم ولا إشمام ولا تضعيف، والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الرَّوْم والإشمام والتضعيف والنَّقْل، ويجوز في كلّ متحرّك إلّا في المنصوب المنوّن، فإنّ اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً، وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور.

وإن كان آخر الكلمة ساكناً فقد كُفِيتَ مؤونة الإسكان نحو: «كَمْ» و«مَنْ» فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف بل تقف بالسّكون فقط. ولو قيل: إنّ سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد. كما قيل في نحو: «هِجان» و«فُلْك».

ولو كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتدّ بسكونه ولم يكتف به في الوقف، بل يحذف في الرَّفع والجرّ حتّى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة فيحذف حركته، وأمّا في المنصوب المنوّن فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين وذلك بقلبها ألفاً ـ إذ الألف أخفّ الحروف ـ وكذلك في المثنّى وجمع السالم يحصل التخفيف بحذف حركة النون فقط، اهـ ملخّصاً مغيّراً. [شرح الشافية ٢: ٢٧٢ ـ ٢٧٤]

(٢) مبتدأ وخبره «في المتحرّك» وهذا ثاني الوجوه الأحد عشر. قال الرّضيّ: وسمّي رَوْماً لأنّك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكليّة. [شرح الشافية ٢: ٢٧٥]

بعض الغرض من الوقف ﴿ **وهو في المفتوح قليل**[١] ﴾ لخفّة الفتحة وعسر الإتيان بها خفيّة فلا يكاد يخرج إلّا على حالها في الوصل، وأيضاً فإنّه يشبه الثُّوَبَاء، ومِن ثَمَّ لم يقرأ به أحد من القرّاء في المفتوح، وإنّما ذكره سيبويه عن العرب.

٣ ـ ﴿ **والإشمام**[٢] **في المضموم، وهو أن تضمّ الشفتين بعد الإسكان** ﴾ وليس بصوت يسمع، ولهذا يَحُسُّ به البصير دون الأعمى، كأنّك أشممتَ الحرف رائحة الحركة، بأن هيّأت العضو للنطق بها تنبيهاً على حركة الوصل، ويختصّ بالمضموم[٣]، لأنّ هذا النّحو من الأداء لا يدلّ على تعيين الحركة إلّا فيه.

﴿ **والأكثر**[٤] **على أن لا رَوْم، ولا إشمام في هاء التأنيث** ﴾ نحو: «رحمة» لأنّهما

---

(١) قال الرّضيّ: إذا كان المفتوح منوّناً نحو: «زيداً» و«رجلاً» فلا خلاف أنّه لا يجوز فيه الرَّوْم إلّا على لغة ربيعة القليلة ـ أعني حذف التنوين ـ وإذا لم يكن منوّناً نحو: «رأيت الرجل» و«أحمد» فمذهب الفرّاء أنّه لا يجوز رَوْمُ الفتح فيه، لأنّ الفتح لا جزء له لخفّته وجزؤه كلّه وعند سيبويه وغيره يجوز فيه الرَّوْم كما في المرفوع والمجرور، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٢٧٥]

(٢) مبتدأ وخبره «في المضموم» وهذا ثالث الوجوه الأحد عشر.

(٣) قال الرضيّ: وعزا بعضهم إلى الكوفيّين تجويز الإشمام في المجرور والمكسور أيضاً والظّاهر أنّه وَهَمٌ لم يجوّزه أحد من النُّحاة إلّا في المرفوع والمضموم، لأنّ آلة الضمّة الشفة وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصّورة التي يتصوّر ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ليستدلّ بذلك على أنّ تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها، والشّفتان بارزتان لعينه فيدرك نظره ضمّهما.

وأمّا الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق وهما محجوبان بالشّفتين والسّنّ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين. [شرح الشافية ٢: ٢٧٥ ـ ٢٧٦]

(٤) إشارة إلى ثلاث صور اختلفوا في أنّه هل يكون فيها روم أو إشمام أم لا؟

⇐

لبيان حركة الموقوف عليه ولا حركة لهاء التأنيث وإنّما كانت الحركة للتاء وهي معدومة، نعم لو وقفت عليها بالتاء نحو: «أُختْ» و«بنت» جرى الرّوم والإشمام فيها بالاتّفاق.

﴿ وميم الجمع ﴾ نحو: «إلَيْكُم» إذ لا حركة لها في الأصل. وكذا عند من ضمّ ميم الجمع ووصلها بواو، ويقف بحذف الواو، إذ الميم ليست آخر الكلمة عنده، فلا يحسن فيها الرّوم والإشمام لأنّهما تختصّان بالآخر.

﴿ والحركة العارضة ﴾ نحو: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّه ﴾[1] إذ ليس للحرف حركة بنفسه بل لالتقاء الساكنين فهي كالعدم.

٤ ـ ﴿ وإبدال الألف[2] ﴾ إنّما يكون ﴿ في المنصوب المنوّن ﴾ نحو: «رأيت فرساً».

⇐ الأُولى: تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف، والثانية: ميم الجمع، والثالثة: الحركة العارضة. وقد شرح الشارح كلّ واحد منها.

وأمر الرَّوْم والإشمام دائر بين ثلاثة أشياء:

الأوّل: استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة، وهذا أشهر المذاهب وعليه المحقّق الرضي.

الثاني: استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء.

الثالث: عدم استثناء شيء من ذلك. وهذا مذهب أبي جعفر النحّاس.

واعترض المحقّق الرّضيّ على قوله: «والأكثر» فقال: ولم أرَ أحداً لا من القرّاء ولا من النُّحاة ذكر أنّه يجوز الرّوم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة بل كلّهم منعوهما فيها مطلقاً. [شرح الشافية ٢: ٢٧٦]

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) مبتدأ و«في المنصوب» خبره وهذا رابع الوجوه الأحد عشر. يبدلون الألف في ثلاثة مواضع:

⇐

﴿ وفي «إذَنْ» ﴾ لأنّ صورته صورة المنصوب المنوّن.

﴿ وفي نحو: «اِضْرِبَنْ» ﴾ من المفرد المذكّر الملحق به النون الخفيفة تشبيهاً لها بالتنوين. ﴿ بخلاف المرفوع ﴾ المنوّن ﴿ والمجرور ﴾ المنوّن ﴿ في ﴾ إبدال ﴿ الواو، والياء ﴾ من تنوينهما فإنّ ذلك غير مرخّص فيه ﴿ على الأفصح ﴾ بل توقف عليهما بالإسكان مثل: «هذا فرس» و«مررتُ بفرس» ولا يقال: «هذا فَرَسُو» و«مررت بِفَرَسي» لثقل الضمّة والكسرة مع الواو والياء، وخفّة الألف مع الفتحة.

ومنهم من يبدل فيهما أيضاً فيقول: «فَرَسُو» و«فَرَسي».

ومنهم من لا يبدل في النصب أيضاً فيقول: «رأيت فَرَسْ».

⇐ الموضع الأوّل: المنصوب المنوّن وفيه ثلاثة مذاهب: المذهب الأوّل من يقلب التنوين حرف مدّ في الأحوال الثلاثة نحو: «جاء زيدُوْ» و«رأيت زيدَاْ» و«مررت بزيدي» فقلبوا التنوين بحرف حركة ما قبلها.

والمذهب الثاني: من يسكن في الأحوال كغير المنوّن.

والمذهب الثالث: يبدل المنصوب ألِفاً بخلاف المرفوع والمجرور ففيهما الحذف والإسكان.

والموضع الثاني: «إذن» فالأكثر قلب نونها ألفاً في الوقف لأنّها تنوين في الأصل ومنع المازنيّ ذلك وقال: لا يوقف عليه إلّا بالنون لكونه كـ«لن» و«أن» من نفس الكلمة وأجاز المبرّد الوجهين، فمن قلبها ألفاً كتبها به وإلّا فبالنون وذلك لأنّ مبنى الخطّ على الابتداء والوقف.

والموضع الثالث: نحو: «اِضرِبَنْ» فإنّهم يقلبون نونه ألفاً لئلّا يكون للفعل على الاسم مزيّة. قال ابن مالك:

وابـــدلنّها بـــعد فَـتْح ألفـاَ ... وَقْفاً كما تقول في«قِفَنْ»: «قِفَا»

[راجع: شرح الشافية ٢: ٢٧٩ ـ ٢٨٠]

﴿ ويوقف على الألف[١] في باب «عصى» و«رحي» ﴾ ممّا آخره ألف مقصورة ﴿ باتّفاق ﴾ لكنّهم اختلفوا بعد ذلك:

فقال سيبويه[٢] ـ وهو الصّحيح ـ: إنّ الألف في النصب مبدلة من التنوين، وأمّا في الرفع والجرّ فهي التي كانت قبل الوقف لأنّ المعتلّ إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح[٣]، وقد عرفت قانونه.

---

(١) لمّا كان المنصوب المنوّن على ضربين: مقصور وغير مقصور، وتعرّض لحكم الوقف في غير المقصور أراد أن يتعرّض لحكم الوقف في المقصور فقال: يوقف فيه على الألف اتّفاقاً لكنّهم اختلفوا بعد الاتّفاق على أصل الوقف بالألف في ماهيّة الألف على أقوال ثلاثة: الأوّل: قول سيبويه وهو الذي اختاره الشارح.

والثاني: قول المبرّد.

والثالث: قول المازني.

قال أبو حيّان: والمقصور المنوّن يوقف عليه بالألف وفيه مذاهب:

أحدها: أنّ الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهو مذهب أبي الحسن والفرّاء والمازني وأبي عليّ في «التذكرة».

والثاني: أنّها الألف المنقلبة لمّا حذف التنوين عادت مطلقاً وهو مرويّ عن أبي عمرو والكسائيّ والكوفيّين وسيبويه ـ فيما قال أبو جعفر الباذش ـ.

والثالث: اعتباره بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجرّ هي بدل من لام الفعل وذهب إليه أبو عليّ في أحد قوليه، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويّين، اهـ. قال الرضي: ولا يعطي كلام سيبويه ما نُسِبَ إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً، وما نسب إليه مذهب أبي عليّ في التكملة. [شرح الشافية ٢: ٢٨٣]

(٢) راجع «الكتاب» باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه. وهو مذهب الجمهور ورجّحه في التسهيل وهو القياس كما قال الشّارح. [الكتاب ٢: ٣٤٤]

(٣) أي الألف في النصب ألف التنوين، وفي الرفع والجرّ الألف الأصليّة لأنّ المعتلّ إذا أشكل ←

وقال المبرّد[١]: الألف باقية على حالها في الأحوال الثلاث لأنّهم يميلون نحو: «رحى» و«معلّى» في الوقف رفعاً ونصباً وجرّاً، ولو كانت ألف التنوين لم تُمَل، وأيضاً كتبوا «معلّى» ونحوه بالياء، ولو كانت ألف التنوين لوجب كتبها ألفاً.

وأُجيب: بالمنع من أنّ الإمالة والكتابة على الوجه المذكور.

وقال المازني[٢]: هي ألف التنوين في الأحوال الثلاث، لأنّ التنوين واقع بعد الفتحة في جميعها.

⇐ يحمل على الصحيح وقد ثبت أنّهم يقلبون التنوين ألفاً في الصحيح حالة النصب، ويحذفون حالة الرّفع والجرّ.

(١) راجع كتاب «المقتضب» باب المقصور والممدود.

سبقه إلى ذلك أبو عمرو والكسائيّ، وبهذا المذهب قال ابن كيسان والسيرافي وابن بَرْهان، واختاره ابن مالك في «الكافية» وشرحها ورجّحه أبو حيّان وغيره.

[المقتضب ٣: ٧٩ و٣: ١٧ و١: ٢٥٨]

(٢) وهذا القول قول الأخفش والفرّاء والفارسيّ. فراجع كتاب «التصريف» باب «الألف لا تكون أصلاً أبداً». والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقيّة المازني البصري، أخذ العربيّة عن أبي عبيدة معمر بن المثنّى البصري التميمي المتوفّى سنة ٢٠٩ هـ وأبي سعيد عبدالملك بن قريب القيسيّ الباهليّ البصريّ الأصمعيّ المتوفّى سنة ٢١٦ هـ وأبي زيد سعيد بن ثابت الأنصاريّ البصريّ المتوفّى سنة ٢١٥ هـ وهؤلاء الثلاثة أخذوا عن أبي عمرو بن العلاء المازني التميمي البصري المتوفّى سنة ١٥٤ هـ وأخذ المازني أيضاً عن أبي عمرو الجرمي ومحمّد بن سلام الجمحيّ وأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي، وأخذ عن أبي عثمان أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد المتوفّى سنة ٢٨٥ هـ وأبو الحسن الشريف الرضي جامع «نهج البلاغة». والمازني من علماء الإماميّة كما في كتاب «الشيعة وفنون الإسلام». توفّي سنة ٢٤٦ هـ وخلّف كتباً نافعةً أكثرها تداولاً «التصريف» الذي شرحه ابن جنّي الإمامي ﷺ وسمّاه «المنصف» وكتاب «العروض» و«القوافي».

[المنصف شرح التصريف: ١٣٠]

وأُجيب: بأنّه وإن كان كذلك في اللفظ إلّا أنّه في التقدير ليس كذلك، والمعتبر هو التقدير، بدليل ضمّ الهمزة في: «أُغْزِي» وكسرها في: «اِرْمُوا».

﴿ وقلبها ﴾ أعني قلب الألف المبدلة من التنوين نحو: «رأيت رجلا» ﴿ وقلب كلّ ألف ﴾ غيرها سواء كان للتأنيث كـ«حُبْلى» أو لا كـ«عَصا» ونحو: «هو يضربها» ﴿ همزة ﴾ في الوقف ﴿ ضعيف ﴾.

﴿ وكذلك قلب ألف نحو «حُبْلَى» ﴾ ممّا هي للتأنيث ﴿ همزةً[1] أو واواً، أو ياءاً ﴾ وقفاً ووصلاً، مثل: «هذه حبلأ» أو «حُبلَو» أو «حُبلَي» ضعيف.

وإنّما فعلوا ذلك لكون الألف خفيّةً فإذا وقفت عليها خَفِيَتْ غاية الخَفَاء حتّى يظنّ معدومة فأبدلوها حرفاً من جنسها وهو أظهر منها، وعُذْرُ مَنْ قلبها همزة أيضاً شبيهة بذلك.

٥ ـ ﴿ وإبدال تاء التأنيث[2] الاسميّة ﴾ لا الفعليّة ﴿ هاء ﴾ إنّما يكون ﴿ في نحو:

---

(١) قال الرضي: قوله: «همزة» لم يكن محتاجاً إليه مع قوله قبل: «قلب كلّ ألف همزة». [شرح الشافية ٢: ٢٨٥]

(٢) مبتدأ وخبره «في نحو رحمة» وهذا خامس الوجوه الأحد عشر. قال الرّضي: لا خلاف في تاء التأنيث الفعليّة أنّها في الوقف تاء وفي أنّ أصلها تاء أيضاً. وأمّا الإسميّة فاختلف في أصلها فمذهب سيبويه والفرّاء وابن كَيْسان وأكثر النُّحاة أنّها أصل ـ كما في الفعل ـ لكنّها تقلب في الوقف هاء ليكون فرقاً بين التاءين الاسميّة والفعليّة أو بين الاسميّة التي للتأنيث كـ«عِفْرِيَة» والتي لغيره كما في «عِفْرِيْت» و«عنكبوت» وإنّما قلبت هاءً، لأنّ في الهاء همساً ولِيناً أكثر ممّا في التّاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى.

ولذلك تزاد الهاء في الوقف فيما ليس فيه ـ أعني هاء السَّكْت ـ نحو: «أَنَهْ» و«هؤلاهْ» وإنّما تصرّف في الاسميّة بالقلب دون الفعليّة لأصالة الاسميّة، لأنّها لاحقة بما هي علامة تأنيثه، بخلاف الفعليّة فإنّها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله والتغيير بما هو الأصل أولى لتمكّنه اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٨٨ ـ ٢٨٩]

«رَحْمَة» على الأكثر ﴾ فرقاً بينها وبين التاء التي من نفس الكلمة نحو: «وقت» وكـ«أُخت» وربّما يوقف عليها بالتاء فيقال: «رحْمَتْ» وقد قُرئَ بهما جميعاً.

﴿ وتشبيه تاء «هَيْهَاتَ»[1] به ﴾ في الوقف عليها بالهاء ﴿ قليل ﴾ وإنّما الكثير الوقف عليه بالتاء وقد قرئ بهما جميعاً.

ووجه القليل: أن يجعل أصله: «هَيْهَيَةَ» ـ على الإفراد ـ فيصير الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

ووجه الكثير: أن يجعل أصله «هيهيات» جمع «هَيْهَيَة» وبعد صيرورة الياء ألفاً تحذف لالتقاء الساكنين.

وهذا أمر تقديريّ، فإنّ «هيهات» اسم لفعل وهو «بَعُد» فلا يتحقّق فيه إفراد وجمع.

﴿ وفي «الضَارِبَات»[2] ﴾ تشبيه تاء الجمع بتاء التأنيث الاسميّة حتّى توقف عليها بالهاء ﴿ ضعيف ﴾ وإنّما القويّ هو الوقف عليها بالتاء لدلالتها على الجمعيّة والتأنيث جميعاً فكرهوا إبطال صورتها في الوقف بخلاف التاء في المفرد فإنّها تدلّ على التأنيث فقط.

---

(١) قال الرضيّ: إنّك إذا كسرت تائه فهو في التقدير جمع: «هَيْهَيَة» وأصله: «هيهيات» فحذف الياء شاذّاً لكونه غير متمكّن وإذا ضممتَ تاءه أو فتحتها جاز أن يكون مفرداً وأصله: «هيهية» فيوقف عليه بالهاء وأن يكون مجموعاً فيوقف عليه بالتاء، قال: ويجوز أن يكون أصله «هيهية» سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها لكنّه إنّما قلّ الوقف عليها بالهاء للالتحاق بالأفعال، لكونه اسم فعل فكان تاؤه كتاء «قامَتْ» وأمّا تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظاً بنحو: «قوقاة» اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٢٩١]

(٢) قال الرضيّ: يعني أنّ بعضهم يقلب تاء الجمع أيضاً في الوقف هاءً لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع فيشبه بتاء المفرد والأكثر أن لا تقلب هاءً، لأنّها لم تتخلّص للتأنيث بل فيها معنى الجمعيّة فلا تقلب هاء، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٢٩١ـ٢٩٢]

﴿ و«عِرْقَات» إن فُتِحت تاؤُه في النَّصْب فبالهاء[١] ﴾ يوقف عليها لكونها مثل «سِعْلاَة» ﴿ وإلّا ﴾ تفتح في النّصب كما في قولهم: «استأصل الله عِرْقاتِهم»[٢] أي أُصولهم ﴿ فبالتاء ﴾ لكونها مثل: «كِسْرَات» حينئذٍ، والراء من «العِرْقات» تسكن وتكسر.

واعلم أنّ تاء التأنيث الفعليّة نحو: «ضَرَبَتْ» والتي تلحق الحروف نحو: «ثُمَّتَ» و«رُبَّتَ»، لا يوقف على شيء منها بالهاء.

وإنّ تاء التأنيث الاسميّة لا تنقلب هاء إلّا في الوقف أو عند إجراء الوصل مجرى الوقف فلا تكون حينئذٍ إلّا ساكنة.

﴿ وأمّا «ثلاثَةَ أَرْبَعَة»[٣] فيمَن حرّك ﴾ .....

---

(١) لأنّه يكون مفرداً ويكون ملحقاً بـ«دِرْهَم» كـ«مِعْزَى» وإن كسرت تاؤه في النصب دلّ على أنّه جمع «عِرْق» إذ قد يؤنّث جمع المذكّر بالألف والتّاء مع مجيء التكسير فيه أي «العروق» فالأولى الوقف عليه بالتاء كما في «مسلمات». [راجع: شرح الشافية ٢: ٢٩٢]

(٢) قال ابن منظور: والعرب تقول: «استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ» و«عِرْقَاتَهم» ـ قلع أُصولهم ـ فـ«عِرْقَاتِهم» ـ بالكسر ـ جمع «عِرْق» كـ«عِرْس» و«عِرْسات» لأنّ «عرساً» أُنثى فيكون هذا من المذكّر الذي جمع بالألف والتاء كـ«سِجِلّ» و«سجلّات» ومَن قال: «عِرْقَاتَهم» أجراه مجرى «سِعْلاة». قال: والذي سمع من العرب الفصحاء: «عِرْقاتِهم» ـ بالكسر ـ.

قال ابن جنّي: سألَ أبو عمرو أبا خَيْرَة عن قولهم: «استأصل الله عِرْقاتهم» فنصب أبو خيرة التاء من «عِرْقاتِهم» فقال له أبو عمرو: هيهاتَ أبا خَيْرَة لان جلدُك! وذلك أنّ أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سَمِعها منه بالجرّ. قال: ثمّ رواها أبو عمرو فيما بعد بالجرّ والنصب، فإمّا أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممّن تَرْضى عربيّته، وإمّا أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة بالنصب، اهـ ملخّصاً. [لسان العرب ١٠: ٢٤٢]

(٣) هذا اعتراض على قوله: «وإبدال تاء التأنيث الاسميّة هاء» يعني أنّك قلت: إنّ التاء تبدل ←

الهاء[1] من «ثلاثة» ﴿ فلأنّه نَقَلَ حركة همزة القطع ﴾ أعني همزة «أربعة» إلى الهاء ﴿ لمّا وصل ﴾ وأجرى الوصل مجرى الوقف، فليس بتحريك للهاء وإنّما ذلك نقل حركة ما بعدها إليها.

﴿ بخلاف «آلمَ اللّه»[2] فإنّه لمّا وُصِل ﴾ الله بـ«ألم» ﴿ التقى ساكنان ﴾ ضرورة سقوط الهمزة في الدرج فوجب تحريك الأوّل، وكان الأصل هو الكسر إلّا أنّهم

⇐ هاء في الوقف و«ثلاثة» في قولك: «ثلاثهَرْبعة» ليس موقوفاً عليه لكونه موصولاً بـ«أربعة» وإلّا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء؟ فأجاب بأنّ الوصل أُجري مجرى الوقف وذلك أنّه وصل «ثلاثة» بـ«أربعة» ومع ذلك قلب تاؤه هاءً. [راجع: شرح الشافية ٢: ٢٩٣]

(١) قال الرضي: يعني من لم يحرّك الهاء وقال: «ثلاثَهْ أرْبَعَة» ـ فإنّ «ثلاثَهْ» موقوف عليه غير موصول بـ«أربعة» ـ فلا اعتراض عليه بأنّه كيف قلب التّاء هاء في الوصل، وهو أيضاً وهم لأنّ من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء بل يصله بـ«أربعة» مع إسكان الهاء، وليس كلّ إسكان وقفاً لأنّه لا بدّ للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفةً وإلّا لم يعدّ المسكّن واقفاً لأنّك إذا قلت: «مَنْ أنت» ووصلت «مَنْ» بـ«أنْتَ» لا تُسَمّي واقفاً مع إسكانك نون «من» فعلى هذا يجب في الأسماء المعدودة ـ سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجّي أو غيرهما ـ أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها مع أنّك لا تقف على كلّ منها اهـ. [شرح الشافية ٢: ٢٩٤]

(٢) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة «أل» كما في «ثلاثهَرْبعة» لأنّ هذه الكلمات ـ أعني أسماء حروف التهجّي ـ عند المصنّف ليس موقوفاً عليها بخلاف «ثلاثهربعة» فإنّ «ثلاثة» موصولة مُجْراة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء، فإذا لم يكن «آلم» موقوفاً عليه ولا موصولاً مجرى مجراه بل كان موصولاً بـ«الله» فلا بدّ من سقوط ألف «الله» في الدَّرْج، والهمزة إذا سقطت في الدَّرْج سقطت مع حركتها فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان: ميم «آلم» ولام «الله» فحرّك الميم بالفتح للساكنين، وإنّما فتحت إبقاءً على تفخيم «الله» وفراراً من الكسرة بعد الياء والكسرة، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٢٩٣]

فتحوا الميم محافظة على التفخيم، فليس هذه الفتحة هي المنقولة من همزة الوصل في «الله» كما يمكن أن يسبق إلى الوهم.

٦ ـ ﴿ وزيادة[١] الألف في الوقف ﴾ إنّما يكون إذا وقف ﴿ على «أنَـا» ﴾ بياناً للحركة، لأنّه إنّما بني على الحركة فرقاً بينها وبين «أن» الناصبة.

﴿ ومِن ثَمّ[٢] وقف على ﴾ قوله تعالى ﴿ ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّه رَبِّي﴾[٣] بالألف ﴾ فإنّ أصل الكلام: «لَكِن أنا هو الله ربّي» أي «لكن أنا ـ «الشأن» ـ الله ربّي» نقلت حركة الهمزة من «أنا» إلى النون المخفّفة من «لٰكِنْ» وحذفت الهمزة، ثمّ أُدغمت النّون في النّون، فقيل: «لكنّ» ـ بغير إشباع فتحة النون[٤] ـ.

وإنّما صير إلى هذا التقدير؟ لأنّه لا يمكن أن يقال: إنّه «لَكِنَّ» على أصله مشدّداً إذ لو كان كذلك لم يكن ضمير الشأن الواقع بعده على صيغة ضمير مرفوع منفصل بل على صيغة منصوب متّصل مثل: «لكنّه الله ربّي».

وأيضاً لا يمكن أن يجعل اسم «لكن» ضمير شأن محذوفاً، والجملة بعدها ـ وهي قوله: «هو الله» ـ خبرها فإنّ حذف ضمير الشأن منصوباً ضعيف إلّا مع «أنّ»

---

(١) مبتدأ و«في الوقف» خبره وهذا سادس الوجوه الأحد عشر. قال الرضيّ: إنّهم كما يبيّنون حركة البناء بـ«هاء السكت» يبيّنونها في حرفين فقط بالألف وهما: «أنا» و«حيّهلا». [شرح الشافية ٢: ٢٩٤]

(٢) أي من جهة زيادة الألف في آخر «أنا» وقفاً وُقِف على «لكنّا» بالألف، لأنّه «أنا» في الأصل جاءت بعد «لكن» ثمّ نقلت حركة همزة «أنا» إلى النّون وحذفت. كما في نحو: «قَدْ أَفْلَحَ» ثمّ أُدغمت النّون في النّون وابن عامر يثبت الألف في «لكنّا هو الله» وصلاً أيضاً ليؤذن من أوّل الأمر بأنّه ليس «لكن» المشدّدة، بل أصله «لكن أنا». [راجع: شرح الشافية ٢: ٢٩٥]

(٣) الكهف: ٣٨.

(٤) ثمّ وقف عليها فصارت: لكنّا ـ بالألف ـ.

إذا خفّفت[1]، كما ذكر في «النّحو».

وإثبات الألف في «أنا» وصلاً رديء، كقوله:

١٩ ـ أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذرّيتُ السَّنَاما[2]

وأمّا قِراءة ابن عامر: «لكنّا هو الله ربّي» ـ بإشباع فتحة النّون وصلاً ـ فقويّة، لأنّ ذلك لدفع التباسه بـ«لَكِنَّ» المشدّدة الباقية على أصلها.

﴿ و ﴾ جاء في «ما» الاستفهاميّة، وفي «أنا» إبدال الألف هاء في الوقف نحو: ﴿ «مَهْ»[3] و«أَنَهْ» ﴾ وذلك ﴿ قليل ﴾.

---

(١) قال ابن مالك:

وقد تخفّف «أنّ» فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد «أن»

(٢) البيت من البحر الوافر والقائل حميد بن حريث بن بحدل الكلبيّ واختلف في اسم الشاعر فقيل: هو مصغّر، وقيل: مكبّر.

«تذرّيتُ» علوت من «الذُّرْوة» الناقص الواوي بمعنى أعلى الشيء، و«السَّنام» بفتح السين معروف. ومراده بلوغه سنام المجد والشرف.

وقوله: «حميداً» إن روي بالتصغير على أنّه علم فهو منصوب إمّا على أنّه بدل من الياء في «فاعرفوني» وإمّا بفعل محذوف يدلّ على الاختصاص أو المدح. وإن روي «حَمِيْداً» بفتح الحاء على صيغة المكبّر صفةً بمعنى «محمود» فهو حال. والشّاهد في قوله: «أنا» حيث جاء بالألف مع الوصل وهو من ضرائر الشعر.

(٣) يريد أنّ الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة قليل، وأمّا إذا كان مجرورة فسيأتي حكمه. قال الرضيّ: أجاز بعضهم حذف «ألف» «ما» والوقف عليه بالهاء وإن لم يكن مجروراً وذلك لأنّك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزماً أو وقفاً نحو: «رَهْ» و«اغْزَهْ» و«ليرمِهْ» فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها أعني على «ما» الاستفهاميّة غير المجرورة. ومذهب الزمخشري أنّ الهاء بدل من الألف وحملها على المجرورة نحو: «مِثْلُ مَهْ» و«مجيءَ مَهْ» ⇐

٧ـ ﴿ وإلحاق[1] هاء السَّكْت ﴾ في الوقف، ويراد به التوصّل إلى بقاء الحركة في الوقف كما زادوا همزة الوصل في الابتداء للتوصّل بها إلى بقاء السكون ﴿ لازم في نحو: «رَهْ» و«قِهْ» ﴾ ـ أمرين من «رَأى، يَرَى» و«وقَى، يَقِي» ـ.

﴿ و«مجيء مَهْ» و«مثل مَهْ» في «مجيءَ مَ جئت، و«مثلُ مَ أنت» ﴾ ممّا هو حالة الوقف على حرف واحد وليس قبله شيء، أو كان قبله شيء لكن لم يكن كالجزء ممّا قبله لكون ما اتّصل هو به اسماً مستقلاً بفائدته في مدلوله الإفرادي، نحو: «مجيء» و«مثل» فإنّ كلّاً منهما اسم مستقلّ بنفسه، وأصل الكلام: «جئت مجيء ما؟» و«أنت مثل ما»؟ أي «جئت مجيء أيّ شيء»؟ وهو سؤال عن صفة المجيء أي «جئت على أيّ صفة»؟ و«أنت مثل أيّ شيء»؟ فأُخّر الفعل والمبتدأ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف عن المضاف إليه فبقي المضاف مقدّماً على «ما» وحذفت ألف «ما» لأنّ «ما» الاستفهاميّة يحذف ألفها إذا

⇐ أولى أعني جعله هاء السّكت ـ جيء بها بعد حذف الألف ـ كالعوض منه، اهـ.

[شرح الشافية ٢: ٢٩٦]

(١) مبتدأ وخبر كما في السابق وهذا سابع الوجوه الأحد عشر والإلحاق نوعان: واجب وجائز، الواجب في نحو: «رَهْ» و«قِهْ» أي فيما بقي بالحذف على حرف واحد ولم يكن كجزء ممّا قبله لا يلزم الهاء إلّا هاهنا وإنّما لزم فيه لأنّ الوقف لا يكون إلّا على ساكن أو شبهه، والابتداء لا يكون إلّا بمتحرّك، فلا بدّ من حرف بعد الابتداء يوقف عليه فجيء بالهاء لسهولة السكوت عليه اهـ.

والجائز في موضعين: الأوّل: كلّ متحرّك حركته غير إعرابيّه ولا مشبهة بها وذلك إمّا بأن لا يكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد نحو: «لم يخشه» و«لم يغزه» و«لم يرمه» وإمّا بأن تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد لكن تكون مع ما قبلها كشيء واحد كما في «عَلاَمَهْ» و«حتّامَهْ» و«إلامَهْ». والموضع الثّاني: هو أن يكون في آخر الكلمة ألف يراد بيانها نحو: «هاهناه» و«هؤلاه».

وقعت مضافاً إليها فرقاً بين الاستفهام والخبر.

وإنما وجب إلحاق الهاء في مثل هذه الصّورة لئلّا يلزم الابتداء بالسّاكن أو الوقف على المتحرّك.

﴿ وجائز في نحو: «لم يَخْشَهْ»[1]، و«لم يَغْزُهْ» و«لم يَرْمِهْ» و«غُلاَمِيَهْ»[2] ﴾ و«ضَرَبَنِيَهْ» عند من يحرّك ياء المتكلّم ﴿ و«علامَهْ» و«حتّامَهْ» و«إلامَهْ»[3] مما حركته غير إعرابيّة ولا مشبّهة بها ﴾ ومع ذلك لم يكن على حرفٍ واحدٍ، أو كان ولكن اتّصل بما قبله اتّصال الجزء: كياء المتكلّم؛ لكونه ضميراً متّصلاً لا يمكن إفراده، ومثل «ما» الاستفهاميّة إذا اتّصلت بحرف الجرّ وسقطت ألفها ـ كما مرّ ـ.

أمّا جواز الإلحاق: فلأنّ حركتها غير إعرابيّة ولا مشبّهة بالإعرابيّة فينبغي أن يُترك على ما هو مقتضاها ـ من عدم التغيير ـ.

وأمّا جواز عدم الإلحاق: فلأنّها ليست على حرف واحد أو ليست كحرف واحد فلا يلزم المحذور المذكور من الابتداء بالسّاكن، وهذه بخلاف ما حركته إعرابيّة مثل: «جاء زيد» أو حركته مشبّهة بالإعرابيّة ﴿ كالماضي[4] ﴾ فإنّه بني على الفتح لشبهه بالمضارع.

﴿ وباب «يَا زَيْدُ»[5] و«لا رَجُلَ» ﴾ فإنّ حركتهما تشبه حركة الإعراب

---

(١) أمثلة المحذوف اللّام.

(٢) مثال لغير المحذوف الآخر.

(٣) مثال للمحذوف الآخر لا للجزم.

(٤) مثال لما حركته مشابهة للإعرابية، لأنّه إنّما بني الماضي على الحركة ـ وحقّ البناء السّكون ـ لمشابهته المعرب، إذ معنى «زيد ضرب»: «زيد ضارب» ومعنى «إنْ ضربتُ ضربتُ»: «إن تضرب أضرب».

(٥) لأنّ الضمّة تحدث بحدوث حرف النّداء وتزول بزواله، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله، وكذا «باب لا رجل».

من حيث عروضهما في النداء والنفي.

وإنّما لم يجز إلحاق هاء السكت في هذه الصُّوَر؟ لأنّ أواخرها من مظانّ التغيير فلايجوز زيادة حرفٍ لامعنى له لبقاء حركة لا اهتمام بوجودها لعروضها، ولكونها لا محالة أزيد من حرف بل من حرفين في الأكثر فلا يلزم الابتداء بالسّاكن.

﴿وفي نحو: «هاهناه» و«هؤلاه»[1]﴾ بالقصر يجوز أيضاً إلحاق هاء السّكت في الوقف بياناً للألف.

ومثله: «وازَيْداه» وشبهه، إلّا إذا التبس بهاء الضمير المضاف إليه نحو: «عَصَاه» و«حُبْلَاه» فإنّه لا يجوز.

٨ـ ﴿وحذف الياء[2]﴾ والوقف بالسكون على ما قبلها إنّما يكون ﴿في نحو:

---

(١) يعني كلّ حرف أو اسم عريق في البناء آخره ألف مثل «ذا» و«ما» يجوز إلحاق هاء السكت به وقفاً ولا يجب وذلك ليتبيّن الألف في الوقف إذ هو خافٍ إذا لم يتلفّظ بعد بشيءٍ، وأمّا نحو: «فتًى» و«حُبْلى» فإنّك لا تبيّن ألفاتها في الوقف بالهاء.

(٢) هذا ثامن الوجوه الأحد عشر.

قال الرضيّ: اعلم أنّ المنقوص المنصوب غير المنوّن كـ«رأيت القاضي» و«جواري» لا كلام في أنّه لا يجوز حذف يائه، بل يجب إسكانه وكذا في «غلاميَ» و«غلاماىَ» و«غلامَيَّ» و«إنّيَ» بفتح الياء فيها بل إنّما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء السكت، قال: إنّما لم تحذف الياءات لأنّها إذا تحرّكت قويت كالحروف الصحيحة.

وأمّا المنقوص ذو اللّام رفعاً وجرّاً فالأكثر بقاء يائه في الوقف إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه وهو حاصل وبعض العرب يحذف الياء في الوقف لكونه موضع استراحة، والياء المكسور ما قبلها ثقيل، ومن حذف الياء في الوصل نحو: «الكبيرُ المتعالِ» أوجب حذفها وقفاً بإسكان ما قبلها.

وأمّا ياء المتكلّم الساكنة فإن كانت في الفعل فالحذف حسن، لأنّ قبلها نون عماد ←

«القاضي» ﴾ ـ رفعاً وجرّاً ـ و«يا قاضي» ممّا آخره ياء مكسور ما قبلها ﴿ و«غُلامي» ﴾ و«ضربني» ممّا اتّصل به ياء المتكلّم ﴿ حُرِّكت ﴾ ياء المتكلّم في الوصل ﴿ أو سُكِّنت ﴾ فيقال: «جائني القَاضْ» و«غُلامْ» و«ضَرَبَنْ».

وذكر في «المفصّل»[1] و«المفتاح»[2] ما يدلّ على أنّ من يحرّك ياء المتكلّم في الوصل لا يحذفها في الوقف.

وهذا أقرب، لأنّ المقصود من الحذف هو الفرق بين الوصل والوقف؛ وذلك إذا تحرّك الياء يحصل بإسكانها، فلا حاجة إلى حذفها.

﴿ وإثباتها ﴾ بأن يقال: «جاءني القاضي» و«غُلامي» و«ضَرَبني» ﴿ أكثر ﴾ إذ لا

⇐ مشعراً بها كقوله تعالى: «ربّي أكرمَنْ» و«ربّي أهانَنْ» وإن كانت في اسم فبعض النُّحاة لم يجوّز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان نحو «غلامْ» ـ كما جاز في المنقوص ـ حذراً من الالتباس وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل فعلى هذا قول المصنّف: «حرّكت أو سكّنت» وَهَمٌ لأنّها إذا تحرّكت لم يوقف عليها بالحذف، بل بالإسكان.

وإذا كان المنقوص منادى مفرداً نحو: «يا قاضي» فاختار الخليل والمبرّد إثبات الياء لأنّه لا مدخل للتنوين فيها حتّى يحذف الياء لتقديره، واختار يونس وسيبويه حذف الياء لأنّ المنادى موضع التخفيف وأجمعوا على امتناع حذفها في نحو: «يامُرِي» لأنّهم حذفوا الهمزة، فلو حذفوا الياء أيضاً لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علّة موجبة.

وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين ـ أعني في الرفع والجرّ ـ فالأكثر حذف الياء لأنّ حذف التنوين عارض فكأنّه ثابت وتقديره هاهنا أولى لئلّا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل. وحكى يونس ردّ الياء اعتداداً بالتنوين وأمّا حال النصب نحو: «رأيت قاضياً» فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفاً إلّا على لغة ربيعة، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣٠٠ـ٣٠١]

(١) شرح المفصل ٩: ٧٤.

(٢) مفتاح العلوم: ١٢٢.

موجب لحذفها فإنّ الوقف يقتضي السّكون وذلك حاصل.

﴿ عكسَ: «قَاضٍ»[1] ﴾ ممّا سقطت ياؤه بالتنوين، فإنّ إبقائه على حذف الياء أكثر من إثباتها، لأنّ ذلك التنوين مقدّر.

ومنهم من يقف عليه بالياء لزوال موجب حذف الياء وهو التنوين عند الوقف.

﴿ وإثباتها في نحو: «يَا مُرِي» ﴾ و«يا يعِي» ـ اسماً[2] ـ ممّا لا يبقى بعد الحذف إلّا على حرف واحد أصليّ ﴿ اتّفاق ﴾ مع الاختلاف في: «جاءني مُرٍ» و«قاضٍ».

وذلك أنّ أصل: «يا مُرِي»: «يا مُرْئِي» اسم فاعل من «الإرائة»، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت، ثمّ حذفت الضمّة على مِنْوَال «القاضي» فكرهوا أن يحذف الياء أيضاً من غير إعلال يوجبه بخلاف: «يا قاضي» فإنّه يجوز فيه حذف الياء لأنّه ليس ممّا لا يبقى إلّا على حرف واحد أصليّ، وبخلاف حذف الياء من نحو: «جاءني مُرٍ» فإنّ ذلك وإن كان يؤدّي إلى بقائه على حرف واحد أصليّ فقط إلّا أنّ ذلك الحذف اقتضاه الإعلال القياسيّ، بخلاف الوقف فإنّه لا يوجب إعلالاً، فلا يجوز إجحاف الكلمة بسببه.

﴿ وإثبات الواو والياء ﴾ في نحو: «زيدٌ يَغْزو» و«يَرْمِي» ﴿ وحذفهما ﴾ في نحو: «زيد يَغْزُ» و«يَرْمِ» إذا وقع ذلك ﴿ في الفواصل ﴾ وهو رؤوس الآي ومقاطع الكلام ﴿ والقوافي ﴾ ويختصّ بأواخر الأبيات ﴿ فصيح ﴾ بخلاف وقوعه في أثناء الكلام فإنّه ليس بفصيح لأنّه يغتفر في الفواصل والقوافي ما لا يغتفر في غيرها لغرض التّناسب.

---

(١) قال ابن مالك:

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما ... لم يُنْتَصَب أولى من ثبوت فاعلما

(٢) العبارة منقولة عن «المفتاح» حرفاً بحرفٍ فراجعه في النوع الثالث عشر من القسم الأوّل: ١٢٢.

﴿ وحذفهما فيهما في نحو : «لم تَغْزُوا ﴾ يا رجال» ﴿ و«لم تَـرْمي ﴾ يـا امرأة» ﴿ و«صَنَعُوْا» ﴾ في قوله :

٢٠ ـ لا يُـبْعِدِ الله أقـواماً تركتُهم لم أَدْرِ بعد غَداةِ البَين ما[1] صَـنَعْ[2]

﴿ قليل[3] ﴾ لأنّ الواو والياء في مثل هذه الصّور ضمير، وحذف ذلك مخلّ، والإخلال بالكلام لأجل تناسب الفواصل والقوافي غير جائز، فإنّ تناسب اللفظ

---

(١) البيت من قصيدة لتميم بن أُبيّ بن مُقْبِل وهو شاعر إسلاميّ معاصر للفرزدق وقبله ـ وهي من البحر البسيط ـ :

نـاط الفُـؤادَ مَـناطاً لا يُـلائِمُهُ حَـيَّانِ داعٍ لإصْـعادٍ ومـندفعُ
حيٌّ مَحاضِرُهم شَتّى ويَـجْمَعُهُم دَوْمُ الأيادي وفـاثورٌ إذا انـتجعوا
لا يُـبْعد الله أصـحاباً تـركتُهُم لم أدْرِ بعد غداة البين مـا صَـنَعْ

«ناط الشيء ينوط» أي علّقه «فالفؤاد» مفعوله و«حيّان» فاعله و«الحيّ» القبيلة و«داع» و«مندفع» بدل من «حيّان» و«الإصعاد» السّفر من بلد سفلى إلى عليا و«مندفع» منحدر و«المَحاضِر» الذين يحضرون المياه و«شتّى» جمع «شتيت» بمعنى المتفرّق، و«دوم الأيادي» موضع وهو فاعل «يجمع» و«فاثور» اسم موضع معطوف على «دوم» و«إذا» ظرف لـ«يجمع» وقوله : «لا يبعد الله» لفظه إخبار ومعناه دعاء ويجوز أن يقرأ بالجزم على أنّه دعاء في صورة النهي. و«الإبعاد» هنا الإهلاك و«إخوانا» مفعوله و«التـرك» المفارقة و«البين» الفراق و«ما» استفهاميّة.

والشاهد فيه على أنّ أصله : «صَنَعُوْا» فحذفت واو الضمير للوقف وأُسكِن ما قبله وإن كان ينكسر الوزن بحذفها فأصل الوزن «فَعِلن» وبالحذف والإسكان صار «فَعَلْ» لكنّهم لا يبالون للوقف.

(٢) قال الرضي : بحذف الواو وإسكان العين اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٠٦]

(٣) أي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي. قال الرضيّ : وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي وحذف ياء الضمير في الفواصل نحو : «فإيّاي فاعْبدون» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٠٧]

إنّما يراعى بعد توفية حظّ المعنى وهذا بخلاف واو «زيدٌ يغزو»، وياء «القاضي» إذا وقعتا في الفواصل والقوافي فإنّهما جزء كلمة في الآخر فإذا حذفتا كانت بقيّة الكلمة دالّة عليهما.

﴿ وحذف الواو[1] ﴾ وإسكان ماقبلها **﴿ من «ضَرَبَهُ» و«ضَرَبَهُمُ» فيمن أَلْحَقَ[2] ﴾**

---

(١) قال الرضيّ: ضمير المتّصل الغائب ـ منصوبه ومجروره ـ مختصر من المنفصل الغائب المرفوع ـ بحذف حركة واو «هو» ـ لكنّهم لمّا قصدوا التخفيف في المتصل ـ لكونه كجزء الكلمة المتقدّمة ـ نظروا: فإن كان قبل الهاء ساكن نحو: «مِنْه» و«عَلَيْه» ـ لم يأتوا في الوصل بالواو والياء الساكنين فلا يقولون على الأكثر: «منهو» و«عليهي» لثقل الواو والياء ولكون الهاء لخفاءها كالعدم، فكأنّه يلتقي ساكنان إن قالوا ذلك.

ولم يحذفوا من «عليها» و«منها» وإن كان كاجتماع ساكنين أيضاً ـ لخفّة الألف. واختار سيبويه إثبات الصِّلة بعد الهاء إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً نحو: «مِنْهُوْ» و«أصابَتْهُوْ» وحَذفَها إذا كان الساكن حرف علّة نحو: «ذوقوه» و«عَصَاه» و«لديه» و«فيه» ولم يفرّق المبرّد بين الصحيح وحرف العلّة الساكنين قبل الهاء وهو الحقّ، إذ شبه التقاء الساكنين في الكلّ حاصل ولو عكس سيبويه لكان أنسب لأنّ التقاء الساكنين إذا كان أوّلهما ليناً أهون منه إذا كان أوّلهما صحيحاً. وإن كان قبل الهاء متحرّك نحو: «بِهِ» و«غلامه» فلا بدّ من الصِّلة إلّا في الضرورة الشعريّة فيحذف.

وذهب الزّجّاج إلى أنّ الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة.

هذا حال الضمير الغائب المفرد المذكّر في الوصل فإذا وقفت عليه فلا بدّ من ترك الصِّلة ولا بدّ من إسكان الهاء في الوقف؛ سكن ما قبله أو تحرّك، اهـ بتصرّف واختصار. [شرح الشافية ٢: ٣٠٧ـ٣٠٩]

(٢) أي فيمن ألحق الواو في ميم الجمع أو الياء في الوصل نحو: «عليكمو أنفسكم» و«عليهمي مال» فمن لم يلحق الصِّلة في ميم الجمع وصلاً فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان ومَنْ ألحقها وصلاً أوجب حذفها في الوقف أيضاً، لأنّ ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف نحو: «منه» و«عليه».

الواو بهما وصلاً فيقول: «ضَرَبَهُوا» و«ضَرَبَهُموا» ﴿واجب﴾ في الوقف، فيقال حينئذٍ: «ضَرَبَهْ» و«ضَرَبَهُمْ» كما يقوله من لا يلحق.

واعلم أنّ إلحاق الواو بضمير المذكّر في حالة الوصل مفرداً أو جمعاً إذا اتّصل بالاسم أو بالفعل أو بالحرف نحو: «غلامه» و«غلامهم» و«ضَرَبَه» و«ضَرَبَهم» و«مِنْه» و«مِنْهُم» و«رُبَّه» و«رُبَّهم» جائز مطلقاً.

والأحسن فيما كان قبل الهاء منه حرف لين هو الحذف نحو: «عَصَاه» ـ بالإضافة ـ و«عَصَوْه» وكذا إن كان المتّصل بالهاء حرفاً ثنائيّاً نحو: «مِنْه» و«عَنْه» وفيما وراء ذلك الأحسن هو الإلحاق نحو: «غُلامُه» و«ضَرَبَه» و«رُبَّه»[1].

هذا في الضمير المفرد، وأمّا في الجمع فالأكثر هو الحذف.

﴿وحذف الياء في نحو: «تِه» و«هذِهِ»[2]﴾ ـ فيمن قالهما بالياء وصلاً أيضاً ـ واجب فيقال حينئذٍ: «تِهْ» و«هذِهْ» بسكون الهائين، كما يقوله من يسكّنهما في الوصل أيضاً.

٩ ـ ﴿وإبدال الهمزة[3] حرفاً من جنس حركتها﴾ إنّما يكون ﴿عند قوم﴾ ثمّ إن

---

(١) أي الأحسن في الوقف بها أن يقال: «غلامهو» و«ضربهو» و«رُبَّهو».

(٢) الهاء في هاتين الكلمتين بدل من الياء في «هذي» و«تي» ولا يوصل هاء «ذهي» و«تهي» بواو أصلاً، وبعض العرب يبقيها على سكونها كميم الجمع فلا يأتي بالصّلة وهو الأصل ولكنّه قليل الاستعمال يقول: «هذِهْ» وصلاً ووقْفاً، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ويبقي كسرتها فإذا وقفت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصّلة.

(٣) مبتدأ وخبر، وهذا تاسع الوجوه الأحد عشر، وكلّ ما ذكره في الوجه التاسع فهو وقف غير أهل التخفيف أي وقف أهل التحقيق.

قال الرضيّ: الهمزة الموقوف عليها إمّا أن تخفّفها بالقلب أو الحذف، أو تحقّقها، والمحقّقة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرّك، فإن سكن ما قبلها وقفت عليها ⇐

.....

⇒ بحذف حركتها ـ في الرفع والجرّ ـ فيجري فيها مع الإسكان الروم والإشمام لا التضعيف.

وكثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها فتحةً كانت أو ضمّة أو كسرة ـ وذلك لأنّها أبعد الحروف وأخفاها لأنّها من أقصى الحلق ـ وإذا كانت بعد الساكن كانت أخفى إذ الساكن خافٍ فيكون خافٍ بعد خافٍ فإذا حرّكت ما قبلها كان أبين لها. وأيضاً ألقوا ضمّ الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء نحو: «هذا الرِّدْءُ» وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء نحو: «من البُطِئُ» وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ولم يبالوا بذلك لعروضه في الوقف ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ثمّ لا يجيء في تلك الهمزة المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشمام لأنّهما لبيان الحركة وقد حصل ذلك بالنقل.

وبعض بني تميم يترك نقل الحركة فيما يؤدّي إلى الوزنين المرفوضين أي الثلاثي المكسور والمضمومها بل يتبع العين فيهما الفاء في الأحوال الثلاث فيجري في هذين ـ المتّبع عينُهما فاءَهما ـ في الإسكان الرَّوْم والإشمام، لأنّهما لبيان حركة الآخر وهي نقلت إلى ما قبله لكنّها أُزيلت بإتباع العين للفاء فأُحتيج إلى بيانها.

وبعض العرب يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ثمّ يقلب الهمزة إلى حرف علّة يجانس حركة الهمزة وأمّا في حالة النصب فلا يمكنه تسكين الألف إذ هي لا تجيء إلّا بعد الفتحة.

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ثمّ يدبّر الهمزة في القلب بحركة ما قبلها، وليس هذا القلب تخفيفاً للهمزة لأنّهم ليسوا من أهل التخفيف بل للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه.

هذا كلّه إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً، فإن كان متحرّكاً نحو «الرَّشَأْ» و«أكمُؤٌ» و«أهنِئٌ» فالوقف عليها كالوقف على «الجَمَل» و«الرَّجُلْ» و«الكبِد» من غير قلب الهمزة لأنّ حركة ما قبلها تبيّنها فيجري فيه جميع وجوه الوقف إلّا التضعيف وإلّا النقل لتحرّك ما قبلها.

وبعض العرب ـ من أهل التحقيق ـ يدبّرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها حِرصاً على

⇐

كان ما قبل الهمزة مفتوحاً ترك على حاله، ولو كان ساكناً سواء كان قبل هذا الساكن فتحة أو ضمّة أو كسرة نقلت حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ﴿ مثل: «هذا الكَلَوْ» ﴾ ـ بفتح اللّام وسكون الواو ـ في الوقف على «الكَلَأ» وهو العُشْب ﴿ و«الخَبُو» ﴾ ـ بضمّ الباء ـ لأنّ أصله: «خَبْوٌ» ـ بسكون الباء ـ وهو ما خُبِئَ ﴿ و«البُطُوْ» ﴾ لأنّ أصله: «البُطْوُ» ـ بسكون الطاء ـ ﴿ و«الرِّدُوْ» ﴾ لأنّ أصله: «رِدْءٌ» ـ بسكون الدال ـ وهو «العَوْن».

﴿ و«رأيت الكَلاَ» و«الخَبَا» و«البُطَا» و«الرِّدَا» ﴾ بفتح ما قبل الهمزة في الجميع، أمّا في الأوّل فعلى الأصل، وأمّا في البواقي فللنّقل. ﴿ و«مررت بالكَلَي» ﴾ ـ بفتح اللّام أيضاً على حالها ـ ﴿ و«الخَبِيْ» و«البُطِي» و«الرِّدِي» ﴾

⇐ البيان لعدّهم الفتحة لخفّتها كالعدم فلا تقوم بالبيان حقّ القيام فيقولون: «هذا الكَلَوْ» و«رأيت الكَلاَ» و«مررت بالكَلَيْ» ـ يقلبون المضمومة واواً والمفتوحة ألفاً، والمكسورة ياءً، لأنّ الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلّة ساكنةً وأمّا المضمومُ ما قبلها والمكسوره نحو: «أكمُؤٌ» و«أهنِئٌ» فلا يمكن تدبيرهما بحركة أنفسهما لأنّ الألف لا تجيء بعد الضمّة والكسرة، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضمّ ولا الواو السّاكنة بعد الكسر، وأيضاً الضمّة والكسرة تقومان بالبيان حقّ القيام فبقّوا الهمزتين على حالهما ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها. هذا كلّه في الهمزة المحقّقة.

وأمّا المخفّفة فأهل التخفيف يخفّفونها كما هو حقّ التخفيف فإن كان ما قبلها ساكناً نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ثمّ حذفوا الحركة للوقف نحو: «الخَبْ» و«الرِّدْ» و«البُطْ» فيجيء فيه الإسكان والرَّوْم والإشمام والتضعيف، وفي المنصوب المنوّن يقلبون التنوين ألفاً لا غير نحو: «رأيت بُطَا ورِدا وخَبا»، وإن كان ما قبلها متحرّكاً دبّرت بحركة ما قبلها فـ«الخَطَأ» بالألف في الأحوال الثلاث و«أكمؤ» بالواو و«أهنئ» ياء فلا يكون فيها إلّا الإسكان دون الرَّوم والإشمام، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣١٠ـ٣١٤]

بنقل كسرة الهمزة إلى ما قبلها.

والفرق بين هذه الأمثلة: أنّ الأوّل ما قبل الهمزة فيه مفتوح فلهذا بقيت الفتحة على حالها، وفي البواقي ساكن إلّا أنّ ما قبل الساكن مختلف فتحاً وضمّاً وكسراً، والحكم في الثّلاثة واحد عندهم.

ولا يبالون بقولهم: «هذا الرَّدُوْ» و«مِن البُطِي» ـ مع أنّ هذين البنائين مفقودان ـ لعروض هذه الهيئة. ﴿ ومنهم من يقول: «هذا الرِّدِي» و«من البُطُو» فيتبع ﴾ الكسر الكسر والضمّ الضمّ فراراً من الهيئة المستثقلة المهجورة في كلامهم.

وأمّا إن كان قبلها ضمّة نحو: «أَكْمُؤ» جمع «كَمْء» ـ وهو نبت ـ فيقلبونها واواً نحو: «أكْمُو».

وإن كان قبلها كسرة نحو: «أنا اَهْنِئُ» من «هَنَئْتُ الرَّجل» ـ إذا أعطيته[1] ـ فيقلبونها ياء نحو: «أَهْنِيْ» موافقاً لما عليه المحقّقون، عاملين بسكون الوقف معاملة سكون همزة «لؤم» و«بئر».

١٠ ـ ﴿ والتّضعيف[2] ﴾ إنّما يكون ﴿ في المتحرّك الصحيح غير الهمزة المتحرّك

---

(١) المصباح المنير ٢: ٦٤٢.

(٢) هذا عاشر الوجوه الأحد عشر والوقف بالتّضعيف مشروط بأربعة شرائط: الأوّل: أن يكون الحرف الموقوف عليه متحرّكاً في الوصل لأنّ التضعيف لبيان ذلك فهو كالعوض من الحركة.

والثاني: أن يكون صحيحاً، إذ يستثقل تضعيف حرف العلّة.

والثالث: أن لا يكون همزةً، إذ هي وحدها مستثقلة، حتّى أنّ أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردةً إذا كانت غير أوّل وإذا ضعّفتها صار النطق بها كالتهوّع.

والرابع: أن يكون ما قبله متحرّكاً لئلّا يجتمع ثلاث سواكن، قال الرضيّ: وإنّما اشترط أن يتحرّك ما قبل الآخر، لأنّ المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحرّكاً في ←

ما قبله ﴾. فإن لم يكن متحرّكاً[1] نحو: «ضَرَبتْ» لم يجز فيه التّضعيف لأنّه كالعوض من الحركة.

وإن لم يكن المتحرّك صحيحاً نحو: «رأيت القاضي» لم يجز أيضاً لاستثقال حروف العلّة.

وإن كان الصحيح همزة نحو: «الكَلَأ» لم يجز حذراً من اجتماع الهمزتين.

وإن لم يكن ما قبل المتحرّك الصحيح الذي هو غير الهمزة متحرّكاً نحو: «بَكْر» لم يجز احترازاً من اجتماع ثلاث سواكن، وبعد اجتماع هذه الشرائط الأربع يجوز تضعيف آخر الكلمة[2] في الوقف ﴿ مثل ﴾ هذا ﴿ جعفرّ ﴾ بتشديد الراء ﴿ وهو قليل ﴾ لوقوع التضعيف في محلّ التخفيف ﴿ ونحو ﴾ قول الشاعر:

٢١ * مثل الحريق وافق ﴿ القَصَبَّا[3] ﴾ *

⇐ الوصل وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلّا متحرّكاً في الوصل لئلّا يلتقي ساكنان فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣١٥]

(١) وأجاز عبدالقاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدّةٌ كـ«سعيد» و«ثمود» نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعّف الساكن بعده ويدفعه السّماع والقياس. [شرح الشافية ٢: ٣١٥]

(٢) قال الرضيّ: والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقاً، وأمّا المنصوب فإن كان منوّناً فليس فيه إلّا قلب التنوين ألفاً إلّا على لغة ربيعة فإنّهم يجوّزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف وإن لم يكن منوّناً نحو: «رأيتُ الرَّجُل» و«لن نجعل» و«رأيت أحمد» فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرّفع والجرّ اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣١٥ـ٣١٦]

(٣) المصراع من قصيدة من مشطور الرّجز وهي:

لقد خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا ... في عامِنا ذا بَعْدَ ما أخْصَبَّا

إنَّ الذَّبا فوقَ المُتُونِ دَبَّا ... وهبَّتِ الرِّيحُ بمُوْرٍ هَبَّا

⇐

شاذّ لأنّه أتى بحكم الوقف وهو التضعيف في حال الوصل، وعلامة كونه وصلاً تحريك الباء، وإنّما يجوز مثل ذلك ﴿ضرورة﴾.

١١ ـ ﴿ونقل الحركة[1]﴾ إنّما يكون.....

⇐ تَتْرُكُ ما أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبًا كأنّه السَّيْل إذا اسْلَحبَّا
أو الحريقُ وافق القَصَبَّا والتِّبْنَ والحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّا

الأبيات نسبها ابن عصفور وابن يسعون نقلاً عن الجَرْميّ والسخاويّ إلى ربيعة بن صُبَيح ونسبها ابن السيرافيّ إلى رؤبة بن العجّاج، وقال أبو محمّد الأعرابي في «فرحة الأديب»: توهّم ابن السيرافي أنّ الأراجيز كلّها لرؤبة لأجل أنّ رؤبة كان راجزاً. وهذه عامية وليست الأبيات لرؤبة بل هي من شوارد الرَّجَز. لا يعرف قائلها، والأبيات التي جاء بها مختلّ أكثرها والصّواب:

إنّي لأرْجُو أن أَرَى جَدْبًا في عامكم ذا بَعْدَ ما أَخْصَبَا
إذا الدَّبَا فوقَ المُتُون دَبَّا وهبّتِ الرِّيحُ بِمُوْرٍ هَبَّا
تَتْرُكُ ما أبْقَى الدَّبَا سَبْسَبًا أو كالحريقِ وافقَ القَصَبَّا
والتِّبْنَ والحَلْفَاء فَالتَهَبَّا كأنّه السَّيْلُ إذا أسلَحَبَّا

وتمام الأبيات ولا يتمّ معنى البيت إلّا بها:

حتّى تَرَى بُوَيزلَ الأزَبَّا والسَّدَسَ الضَّوَاضِيَ المُحَبَّا
مِنْ عَدم المَرْعَى قد اجْلَعَبَّا تَبّاً لأصحاب الشَّوِيّ تَبّا

والمعنى: أخبر الشاعر أنّه إنّما خاف الجَدْب لأجل الجَراد الذي هَبَّ في متون الأرض فأكل ما مرّ عليه ثمّ هبّت الرّيح فاقتلعت ما أبقى الدَّبا ولم تترك شيئاً من المَرْعَى ولا غيره فشبّهها بالسَّيْل في حمله ما يمرّ عليه أو بالنّار إذا وافقت القصب والتّبن والحلفاء فإنّها تحطم جميعها. والشاهد في «القصبّا». [شواهد الشافية: ٢٥٥ ـ ٢٦١، وشرح الشافية ٢: ٣١٩ ـ ٣٢٠]

(١) هذا هو آخر الوجوه الأحد عشر وشرط نقل الحركة أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، لأنّ المتحرّك لا يقبل حركة أُخرى وأن يكون ذلك الساكن صحيحاً، لأنّ حرف العلّة يزيد استثقالاً بنقل الحركة إليه. ثمّ الحركة إمّا فتحة أو لا، فإن لم يكن فتحةً فإمّا أن يلزم من نقلها ⇐

﴿ فيما قبله ساكن صحيح[1] ﴾ إذ المتحرّك لا يقبل حركة أُخرى، وحرف العلّة يزيد بنقل الحركة إليه ثِقَلاً، والنّقل يعمّ الحركات ﴿ إلّا الفتحة ﴾ لأنّهم إنّما كرهوا حذف الضمّة والكسرة لقوّتهما فنقلوهما توسّلاً إلى بقائهما بوجهٍ، بخلاف الفتحة فإنّها خفيفة فاغتفر حذفها. ﴿ إلّا[2] في الهمزة ﴾ فإنّ فتحها يجوز أن ينقل إلى ساكن صحيح قبلها كما يجوز ذلك في ضمّتها وكسرتها لأنّ الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل مطلقاً وهذا النوع من الوقف ﴿ هو أيضاً قليل[3] مثل: «هذا

⇐ بناء «فَعِل» و«فِعُل» أو لا يلزم فإن لا يلزم تنقل الحركة سواء كانت على الهمزة أو لا فيقال: «هذا بَكْرْ» و«خَبُؤْ» و«مررت بِبَكِرْ» و«خَبِئْ» وإن لزم منه البناءان فإمّا أن يكون الحرف الآخر همزةً أو لا، فإن لم يكن همزة لا تنقل الحركة فلا يقال: هذا «حِبُرْ» ولا «من فَخِذ» وإن كان همزة فينقلونها.

ثمّ منهم من يقول: «هذا الرُّدُؤْ» و«من البُطُؤْ» وإن لزم البناءان ومنهم من يتبع الكسرة الكسرة والضمّة الضمّة فيقول: «هذا الرُّدِئْ» بكسرتين و«من البُطُؤْ» بضمّتين، وأمّا إن كانت الحركة فتحةً فالحرف الذي في الآخر إمّا همزة أو لا، فإن لم يكن همزةً لا تنقل الفتحة منها لأنّهم إنّما نقلوا الضمّة والكسرة لقوّتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها فلا يقال: «رأيت البَكَرْ» وإن كانت همزةً تنقل منها الفتحة فيقال: «رأيتُ الخبأ» لأنّك لو قلت: «الخَبْءَ» بالإسكان من غير النقل وجدت الثقل بسجيّتك. [راجع: شرح أحمد: ١٨٨]

(١) قال الرضيّ: وإنّما اشترط ذلك لأنّ حرف العلّة لا تنقل الحركة إليه لثقلها عليه اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٢٣]

(٢) استثناء مفرّغ أي لا تنقل الفتحة في أيّ حرف كانت إلّا في الهمزة، فهو منصوب المحلّ على الحال.

(٣) قال الرضيّ: وإنّما قلّ هذا لتغيّر بناء الكلمة في الظاهر بتحرّك العين الساكن مرّةً بالضمّ ومرّةً بالفتح ومرّة بالكسر وإن كانت الحركات عارضةً. وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب ⇐

بَكُرْ» و«خَبُؤْ» ﴾ بنقل الضمّة عن الراء والهمزة إلى ساكن قبلهما ﴿ و«مَرَرت بِبَكِرْ» و«خَبِئْ» ﴾ بنقل الكسرة عن الراء والهمزة إلى ساكن قبلهما ﴿ و«رأيت الخَبَأْ» ﴾ بنقل الفتحة عن الهمزة إلى ما قبلها.

﴿ ولا يقال: «رأيت البَكَرْ» ﴾ بنقل الفتحة من غير الهمزة ﴿ ولا: «هذا جِبُرْ» ولا: «مِنْ قُفِلْ» ﴾ ممّا يلزم بعد نقل ضمّة اللّام أو كسرتها إلى العين بناء مرفوض لكون الفاء منه مكسوراً أو مضموماً.

﴿ ويقال: «هذا الرِّدُؤْ» و: «من البُطِيءْ» ﴾ وإن لزم منه بناءان مرفوضان لوجود التخفيف بالنقل فيما آخره همزة.

﴿ ومنهم من يفرّ[1] ﴾ عن لزوم البنائين هاهنا أيضاً ﴿ فيُتْبِعْ ﴾ الضمّة المنقولة

⇐ الذي حقّه أن يكون على الأخير إلى الوسط وإنّما سهّل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضنّ بالحركة الإعرابيّة الدالّة على المعنى.

قال: وهذا النقل ثابت في الرفع والجرّ اتفاقاً، وأمّا في النصب فإن كان الاسم منوّناً فلا يثبت إلّا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً وإن لم يكن منوّناً فقد منعه سيبويه وقال: لا يقال: «رأيت البَكَرْ» بناءً على أنّ اللّام عارضة والأصل التنوين فالمعرّف باللّام في حكم المنوّن، وغير سيبويه جوّزه لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان اللّام. وأمّا إن كان المنصوب غير المنوّن مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتّفاقاً، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣٢١ـ٣٢٢]

(١) قال الرضيّ: يعني في المهموز في الأحوال الثلاث وكذا غير المهموز وإن لم يذكره المصنّف، والفرق بين المهموز وغيره أنّ المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتّباع، وأمّا غير المهموز فلا يجوز فيه إلّا الاتّباع. ولم يذكر المصنّف في هذا الفصل أيضاً وقف أهل الحجاز اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٢٢]

كسرة الفاء فيكسرهما جميعاً، مثل: «هذا الرِدِي»[1] والكسرة المنقولة ضمّة الفاء فيضمّهما جميعاً نحو: «من البُطُو».

ولم يجوّزوا الإتباع في «حِبْر» و«قُفْل» لأنّ اجتماع الساكنين في مثلهما ليس مستثقلاً استثقاله إذا كان ثانيهما همزة، فوقف في الأوّل على الأصل، وفي الثاني عدل إلى البناء المرفوض أو إلى الإتباع.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) «هذا الرِّدِئ» بالهمزة على لغة الحجازيين وبالياء على لغة التميميين وكذا «البطؤ» و«البطو» بالهمزة على الحجازيّة والواو على التميميّة.

[أحكام المقصور والممدود]

﴿ **المقصور**[1] ﴾ من الأسماء ﴿ **ما آخره ألف مفردة**[2] ﴾ لا همزة معها. وتلك الألف إمّا منقلبة عن واو أو ياء، أو مزيدة للتأنيث، أو للإلحاق، ﴿ **نحو: «العَصَا» و«الرَّحَى»** ﴾ و«حُبَلى» و«مِعْزًى» ـ بالتنوين في النكرة ـ.

﴿ **والممدود ما كان بعد ألفه** ﴾ الزائد ﴿ **فيه**[3] ﴾ أعني في آخره ﴿ **همزة** ﴾.

وإنّما سمّي المقصور مقصوراً لأنّه لا يمدّ إلّا بمقدار ما في ألفه من المدّ واللين. والممدود بخلافه لأنّ ألفه تمدّ لوقوع الهمزة بعدها، وتلك الهمزة تكون منقلبة

---

(١) المقصور والممدود نوعان من أنواع الأسماء المتمكّنة لأنّ الأفعال والحروف والأسماء غير المتمكّنة لا يطلق عليها هذان الاسمان ولا تتّصف بهذين الوصفين. وإن كان في آخرها ألف أو همزة قبلها ألف، لأنّ باب التسمية غير مطّرد وإنّما الاطّراد في باب الوصف.

وقولهم: «هؤلا» مقصور و«هؤلاء» ممدود من باب المسامحة في التعبير أو محمول على الاصطلاح اللغوي. وكذا ما كان من هذا القبيل.

(٢) قال الرضيّ: احتراز عن الممدودة لأنّها في الأصل ألِفان قلبت الثانية همزة ولا حاجة إلى هذا، فإنّ آخر قولك: «كساء» و«حمراء» ليس ألفاً، بلى قد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو: «الفتى» و«العصا» مقصوراً اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٢٥]

(٣) قال الرضي: أي بعد الألف في الآخر فتخلو الصِّلة عن العائد إلى الموصول وإن قلنا إنّ الضمير في «فيه» لـ«ما» فسد الحدّ بنحو: «جاءٍ» و«جائية» والأولى أن يقال: «الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة» لأنّ نحو: «ماء» و«شاء» لا يسمّى في الاصطلاح ممدوداً اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٢٥]

عن واو أو ياء أو ألف لوقوع الثلاثة طرفاً بعد ألف زائدة، والمنقلبة عن ألف قد يكون ألفها للتأنيث وقد يكون للإلحاق ﴿كـ «الكِساء» و«الرِّداء»﴾ و«صَحْراء» و«عِلْباء».

وكلّ من المقصور والممدود قياسيّ يعرف حاله في القصر والمدّ بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم، وسماعيّ يفتقر في ذلك إلى السمع.

﴿والقياسيّ من المقصور[1]﴾ أن يكون ما ﴿قبل آخر نظيره من الصّحيح فتحة﴾ فيقلب لامه ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ﴿ومن الممدود[2] أن يكون ما قبله ألفاً، فالمعتلّ اللّام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد مقصور كـ «مُعْطًى» و«مُشْتَرًى»﴾ و«مستقصىً» ﴿لأنّ نظائرها﴾ من الصحيح ﴿«مُكْرَم» و«مُشْتَرَك»﴾ و«مستفتح» ﴿وأسماء الزمان والمكان والمصدر﴾ من المعتلّ اللّام ﴿ممّا قياسه «مَفْعَل»﴾ ـ بفتح الميم والعين ـ لكون اسمَي الزّمان والمكان من منقوص الثّلاثي،

---

(١) لمّا قسّم كلاًّ من المقصور والممدود إلى النوعين: القياسيّ والسماعيّ أراد أن يشرح الأقسام الأربعة فقال: «والقياسيّ من المقصور ... الخ». قال الرضيّ: والمقصور القياسيّ: مقصور يكون له وزن قياسيّ كما تقول ـ مثلاً ـ: إنّ كلّ اسم مفعول من باب الإفعال على وزن «مُفْعَل» فهذا وزن قياسيّ، فإذا كان اللّام حرف علّة ـ أعني الواو والياء ـ انقلبت ألفاً. [شرح الشافية ٢: ٣٢٥]

(٢) يعني أنّ القياسي من الممدود أن يكون ما قبله أي ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفاً. قال الرّضيّ: والأولى أن يقال: «الممدود القياسيّ ممدود يكون له وزن قياسيّ» فإذا عرفنا المقصور والممدود أوّلاً، كفى في حدّ المقصور والممدود القياسيّين أن نقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسيّ.

والحدّان اللذان ذكرهما المصنّف لا يدخل فيهما نحو: «الكُبْرَى» تأنيث «الأكبر» و«حمراء» تأنيث «الأحمر» مع أنّهما قياسيّان، لأنّ كلّ مؤنّث لأفعل التفضيل مقصور وكلّ مؤنّث لأفعل الذي للألوان والحُلَى ممدود، اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٢٥]

والمصدر الميمي مطلقاً كذلك ﴿أو «مُفْعَل»﴾ على زنة المَفعول ـ لأنّ اسمَي الزّمان والمكان والمصدر الميمي من غير الثّلاثي المجرّد يكون على وزن المفعول من ذلك الباب ـ مقصورات أيضاً ﴿كـ«مَغْزًى»﴾ اسماً للزّمان، أو المكان، أو مصدراً من الثّلاثي المجرّد ﴿و«مُلْهًى»﴾ من غيره ﴿لأنّ نظائرهما﴾ من الصحيح ﴿«مَقْتَل» و«مُخْرَج»﴾.

﴿والمصادر﴾ المعتلّة اللّام ﴿من «فَعِلَ» فهو «أَفْعَل» أو «فَعْلاَن» أو «فَعِل» كـ «العَشَى» و«الصَّدَى» ـ للعَطَش ـ و«الطَّوَى»﴾ لضمور البطن مقصورات أيضاً ﴿لأنّ نظائرها﴾ من الصحيح ﴿«الحَوَل» و«العَطَش» و«الفَرَق»﴾ لأنّك تقول: «عَشِيَ» فهو «أعْشَى» كما تقول: «حَوِلَ» فهو «أحْوَل» و«صَدِيَ» فهو «صَدْيَان»، كما تقول: «عَطِشَ» فهو «عَطْشَان» و«طَوِيَ الرجل» ـ بالكسر ـ فهو «طَوٍ» مثل: «فَرِق» ـ إذا خاف ـ فهو «فَرِق».

﴿و«الغَرَاء»﴾ بالمدّ ﴿شاذّ﴾ لأنّه من «غَرِيَ به» ـ بالكسر ـ أي «أُوْلِعَ به» فهو «غرٍ» مثل: «طوي» فهو «طوٍ».

﴿والأصمعيّ يَقْصُرُه﴾.

﴿وجمع «فُعْلَة» و«فِعْلَة» كـ «عُرًى» و«جِزًى»﴾ جمع «عُرْوَة» و«جِزْيَة» مقصورات أيضاً ﴿لأنّ نظائرهما «قُرَب» و«قِرَب»﴾ جمعَي: «قُرْبَة» و«قِرْبَة» السِّقَاء.

ومن المقصور القياسي كلّ مؤنّث لأفعل التفضيل كـ«الكُبْرَى» وكلّ مؤنّث بغير هاء لفَعْلاَن الصفة، نحو: «سَكْرَى» و«سَكران» وكلّ جمع لـ«فَعِيل» بمعنى «مفعول» ـ إذا تضمّن معنى الآفة ـ نحو: «جَرْحَى» وكلّ مذكّر لـ«فَعْلاَء» المعتلّ لامه ـ من الألوان، والحُلَى ـ كـ«أحْوَى، حوراء» وكلّ مؤنّث بالألف من أنواع المشي

كـ«القَهْقَرى» و«البَشَكى» وكلّما يدلّ على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدّد عينه كـ«الرَمِّيَّا» و«الخِلِّيْفَي».

ومن الغالب فيه القصر كلّ مفرد معتلّ اللّام لأفْعَال «كَنَدىً» و«أنداء» و«قَفاً» و«أقْفَاء».

وجاء «غُثَا» و«أَغْثَاء»[1].

﴿ ونحو: «الإعْطَاء»[2] و«الرِّمَاء» و«الاشْتِرَاء» و«الإحْبِنْطَاء» ﴾ من المصدر المعتلّ اللّام ﴿ ممدود لأنّ نظائرها: «الإكْرَام» و«الطِّلاَب» و«الافْتِتَاح» و«الإحْرِنْجَام» ﴾.

﴿ وأسماء الأصوات ﴾ المعتلّة اللّام ﴿ المضموم أوّلها كـ «العُوَاء» ﴾ صوت الذئب ﴿ و«الثُغَاء» ﴾ صوت الشّاة والمَعْز وما شاكلهما ممدود ﴿ لأنّ نظائرهما: «النُّبَاح» و«الصُّرَاخ» ﴾.

﴿ ومفرد أفْعِلَة ﴾ معتلّ اللّام ﴿ نحو: «كِسَاء» و«قَبَاء» ﴾ مفردَي: «أكْسِيَة» و«أقْبِيَة» ممدود ﴿ لأنّ نظائرهما: «حمار» و«قَذَال» ﴾ مفردا: «أحْمِرَة» و«أقْذِلَة».

﴿ و«أَنْدِيَة» شاذّ ﴾ لأنّها جمع «النَّدَى» ـ المطر وهو مقصور. وقيل: إنّها جمع «نِدَاء» جمع: «ندي» فلا شذوذ كأنّه تمحّل[3].

---

(١) العبارة في هذا المقام مأخوذة عن الرضيّ حرفاً بحرفٍ. فراجع: شرح الشافية ٢: ٣٢٧ـ ٣٢٨.

(٢) يعني كلّ مصدر لـ«أفعل» و«فاعل» ناقص غير مصدّر بميم زائدة.

(٣) قال الفسوي: وزعم بعضهم أنّ «النَّدَى» جمع على «نِداء» ـ بكسر النُّون والمدّ كـ «جَمَل» و«جِمال» ثمّ هذا الجمع الممدود جمع على «أندِية» فلا شذوذ، لكن استبعده بعضهم لعدم الظفر بـ «نِداء» ـ جمعاً ـ في اللغة. (شرح الكمال: ٢٧٢)

﴿ والسّماعي[١] ﴾ من المقصور، والممدود يكون ﴿ نحو: «العَصَا» و«الرَّحَى» و«الخَفَاء» و«الإِبَاء»، ممّا ليس له نظير[٢] ﴾ في الصّحيح ﴿ يُحْمَل عليه ﴾.

و«الإباء» ـ بالكسر ـ مصدر قولك: «أبَى، يَأْبَى» وبالفتح: القَصَب.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) لمّا فرغ عن القياسيّ في الممدود والمقصور شرع في السماعي.

(٢) قال الرضي: أي من ناقص ليس له نظير من الصحيح، والحقّ أن يقال: ممّا ليس له ضابط ليدخل فيه نحو: «القَرَنْبَى» و«الكَمْثْرى» و«السَّيَرَاء» والخُشَّاء ونحوها، اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٣٠]

[أحكامُ ذي الزّيادة]

حروف الزيادة:

﴿ذو الزّيــادة: وحــروفها﴾ عشرة يـجمعها قـولك: ﴿«الْـيوم تـنساه» أو «سألتمونيها»﴾ على ما يحكى أنّ تِلْميذاً سأل شيخه عن «حروف الزّيادة» فقال: «سألتمونيها» فظنّ التِّلْميذ أنّه أحاله على ما أجابهم به من قبل، فقال: ما سألناك إلّا هذه الكَرّة[1]، فقال الشيخ: «اليوم تنساه»، فقال: والله ما أنساه، فقال: يا أحمقُ قد أجبتك مرّتين.

﴿أو «السّمان هويتُ»﴾ على ما يحكى[2] أنّ المبرّد سأل المازِنيّ عنها فقال:

٢٢ ـ «هــويت الـسّــمانَ» فـشَيَّبَنِي ... وقد كنتُ قِدْماً «هـويت السّـمانا»[3]

فقال: أنا أسألك عن «حروف الزّيادة» وأنت تُنْشِدني الشِّعْر؟ فقال: أجبتك مرّتين.

---

(١) «الكَرّة» «الرَّجْعَة» وَزْناً ومعناً، أي ما رجعنا إليك لحروف الزيادة إلّا هذه الرجعة الواحدة وهو يفيد المرّة.

(٢) حكاها الإمام أبو الفتح بن جنّي في كتاب «المنصف» الذي هو شرح «تصريف المازني» فراجعه «باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة». [المنصف: ١١٥]

(٣) البيت من البحر المتقارب والقائل هو أبو عثمان المازني ﷺ كما في «تاج العروس» مادة «زيد».

قال ابن جماعة: «السّمان هويت» معيب لإدغام اللّام، و«هويت السمان» مثله لذلك ولسقوط الهمزة. [تاج العروس ٨: ١٦١، ابن جماعة: ١٩٣]

وأحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى قوله:

٢٣ ـ سألتُ حروفَ الزّائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: «أمان وتسهيل»[1]

وقد ركّبت منها كلمات أُخرى نحو: «يا أوس هل نمت»، و«لم يأتِنا سهوٌ» و«هم يتساءلون» و«ما سألت يهون» و«التمسنا هَواي» إلى غير ذلك[2] ممّا يطول ذكره.

﴿أي التي لا تكون الزّيادة لغير الإلحاق﴾ الذي بـ**ـالتَّضْعِيْف** **﴿والتضعيف﴾** الذي لغير الإلحاق **﴿إلّا منها﴾** لا أنّها تكون أبداً زوائد[3].

---

(١) البيت من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضَّرْب التامّ ولم يذكروا له قائلاً وإنّما نقلوه عن ابن خروف كما في شرح الرضيّ. [شرح الشافية ٢: ٣٣١]

(٢) وهي: «سألتم هواني» كما في شرح الرضي وما جمعه بعضهم في بيت من البحر السّريع وهو:

يا «أوْس هَلْ نمت» و«لم يأتِنا سَهْوٌ» فقال: اليوم تَنْسَاهُ

وأجمع منه وأحسن ـ لعدم الحشو ـ قول ابن مالك من البحر الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ:

«هناء وتسليم» «تلا يوم أُنسه» «نهايةٌ مسؤول» «أمان وتسهيل»

فقد جمعها في البيت أربع مرّات. وجمع أيضاً في قولهم من البحر الكامل إلّا أنّه استعمل العروض غير المجزوئة مذيّلاً «متفاعلان» وهذا لا يوافق قواعد العروض فالبيت خرج على قوانين العروض ومنها:

«أويتُ مِنْ سَهْلٍ» و«أسلمني وتاه» و«الموت ينساه» و«هم يتساءلون»

(٣) قال الرضيّ: ليس معنى كونها حروف الزيادة أنّها لا تكون إلّا زائدة، إذ ما منها حرف إلّا ويكون أصلاً في كثير من المواضع، بل المعنى: أنّه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلّا من هذه الحروف إلّا أن يكون المزيد تضعيفاً سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره كـ«قردد» و«عبّر» فإنّ الدال والباء ليستا منها فالحرف المضعّف به ـ مع زيادته ـ يكون من جميع حروف الهجاء: من حروف الزّيادة كـ«علّم» و«جمّع» ومن غيرها ⇐

وإنّما اختير هذه الحروف لأجل الزّيادة لكونها أسلس[1] على اللسان.

وإنّما قلنا: «لغير الإلحاق الذي بالتضعيف»؟ لأن الزيادة التي للإلحاق بالتضعيف قد تكون منها وقد تكون من غيرها، نحو: «شَمْلَل» و«جَلْبَب».

وأمّا الزيادة للإلحاق الذي ليس بالتضعيف فلا تكون إلّا من هذه الحروف، نحو: «جَدْوَل» و«زُرْقُم» وغير ذلك.

وكذا الكلام في التّضعيف لغير الإلحاق، فإنّ الزيادة هنالك أيضاً قد تكون من هذه الحروف وقد لا تكون، نحو: «عَلَّمَ» و«جَرَّب».

والحاصل: أنّ الزّيادة التي لغير التضعيف لا تكون إلّا من هذه الحروف، وأمّا التي بالتضعيف سواء كان للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها، وقد تكون من غيرها.

⇐ كـ«قطّع» و«سرّح» وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق كـ«قردد» و«جلبب» ولغيره كـ«علّم» والذي للإلحاق لا للتضعيف لا يكون إلّا من حروف «اليوم تنساه» كـ«جَدْوَل» و«زُرْقُم» و«عَنْسَل» فلا وجه لقول المصنّف: «لغير الإلحاق والتضعيف» فإنّه يوهم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف» وكان يكفي أن يقول: «لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلّا منها» فأمّا الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٣١ـ٣٣٢، والمنصف: ١١٦]

(١) أي أخفّ وأسهل الحروف على اللسان ولذلك كثر استعمالها فلا تخلو كلمة منها أو من أبعاضها أي الحركات الثلاث ولذا قالوا: أولى الحروف بالزيادة حروف المدّ واللين، وقول النحويّين: «الواو والياء ثقيلتان» فالثقل بالإضافة إلى الألف لأنّها أخفّ جميع حروف الهجاء، وبالإضافة إلى غيرها خفيفتان، وغير حروف المدّ واللين «من الحروف العشرة» مشبّهة بها فالهمزة مجاورة للألف من حيث المخرج وكذا الهاء فإنّها حلقيّة والميم من مخرج الواو وهما شفويّان، وفي النون غنّة مناسبة لحروف اللين، والتاء حرف مهموس وأُبدلت من الواو في «تراث» و«تجاه» ونحوهما. والسين حرف مهموس يناسب بهمسه اللين. واللّام وإن كان مجهوراً لكنّه يشبه النون وقريب منه في المخرج ولذا يدغم فيه.

[معنى الزيادة للإلحاق]:

﴿ ومعنى ﴾ زيادة الحرف لأجل ﴿ **الإلحاق**[1] **أنّها إنّما زيدت لغرض جعل مِثال على مثال أزيد منه** ﴾ بأن يُجعل الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به ﴿ **ليعامل به معامَلَتَه** ﴾ في «التّكسير» و«التّصغير» وغير ذلك. ﴿ **فنحو: «قَرْدَدٍ»** ﴾ للمكان الغليظ المرتفع ﴿ **ملحق بـ «جعفر»** ﴾ ولذلك تقول: «قَرادِد» و«قُرَيْدِد» مثل «جَعافر» و«جُعَيفِر».

وإنّما حكم بأنّ دال «قردد» للإلحاق لأنّه لا معنى لزيادته إلّا صيرورته على مِثال «جعفر».

﴿ **ونحو: «مَقْتَل» غير ملحق** ﴾ بـ«جعفر» وإن صحّ فيه «مقاتل» و«مُقَيتِل» ﴿ **لما ثبت من قياسها** ﴾ أعني قياس زيادة الميم ﴿ **لغيره** ﴾ أي لغير معنى الإلحاق.

وذلك أنّ الميم يدلّ على المصدر أو الزّمان أو المكان فلهذا لم يمكن جعلها للإلحاق، وهذا الدليل شامل لكلّ ما زيد فيه شيء لمعنى آخر غير جعل مِثال على مِثال أزيد منه، سواء كانت الزيادة في الأوّل أو في الوسط أو في الآخر، وللزيادة في الأوّل وجه آخر يعرف به أنّها ليست للإلحاق، وذلك أنّ الإلحاق لا يكون في الأوّل.

﴿ **ونحو: «أفْعَل» و«فَعَّل» و«فَاعَل» كذلك** ﴾ أعني أنّها غير ملحقة بـ«دحرج» ﴿ **لذلك** ﴾ الذي قلناه من أنّ الزوائد فيها لمعان أُخَرَ غير معنى الإلحاق ﴿ **ولمجيء**

---

(١) قد تقدّم شرح هذا في مقدّمة هذا الشرح في بحث الميزان. والمقصود من «المعنى» هو الغرض من الإلحاق كما لا يخفى.

مصادرها مخالفة[١]) لمصدر «دحرج»، فإنّ «الإفْعَال» و«التَّفْعِيل» و«المُفاعَلة» غير «الفَعْلَلَة» مع أنّ مصدر الفعل الملحق يجب أن يكون على وزن مصدر الملحق به.

(ولا يقع الألف[٢]) بالأَصالة **(للإلحاق في الاسم[٣] حشواً لِما يلزم من تحريكها)** قبل ياء التصغير ـ إن كانت ثانية ـ وبعدها ـ إن كانت ثالثة ـ.

وإن كانت رابعة كانت آخراً في «التّصغير» و«الجمع» لأنّها إذا كانت رابعة حشواً، وهي للإلحاق فلا يكون إلّا للإلحاق بالخماسيّ فيجب حذف الآخر ليمكن «تكسيره» و«تصغيره».

وحينئذٍ يصير عُرْضَةً للإعراب اللفظي ـ إذ لا يجوز أن يجعل إعرابه تقديرياً لأنّها وقعت موقع حرف أصليّ قابل لأنواع الحركات بالقوّة، وذلك إذا عرض له مثل ما عرض للزائد ـ ولو جعل إعرابه لفظياً لبطلت حقيقة الألف، فيكون قد عَرَضَ للزائد أشدُّ التغايير وهو انعدامه[٤] بالكليّة مع ثبات الحرف الذي وقع الزائد موقعه على حاله في نفسه لا يعرض له تغيير إلّا باعتبارٍ مّا، ونادراً.

---

(١) قال الرضي: أمّا كون «إفعال» و«فِعال» و«فيعال» كـ«دحراج» فليس بدليل على الإلحاق، لأنّ مخالفة الشيء للشيء في بعض التصرّفات تكفي في الدلالة على عدم إلحاقه به ولأنّ «فِعلالاً» في الرّباعي ليس بمطّرد. ولو كان «أفعَل» و«فاعل» ملحقين بـ «دحرج» لم يدغم نحو: «أعدّ» و«حادّ» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٣٢]

(٢) لمّا انجرّ الكلام إلى ذكر الإلحاق وبيان غرضه أشار إلى أنّ الألف لا يقع للإلحاق في الاسم حشواً، واستدلّ لهذا بقوله: «لما يلزمُ من تحريكها الخ ...».

(٣) قال الرضي: وإنّما قال: في الاسم؟ احترازاً عن «تفاعل» فإنّه عنده ملحق بـ«تفعلل» وهو ممنوع لكون الزيادة مطّردة في معنًى، أعني لكون الفعل بين أكثر من واحد ولثبوت الإدغام في نحو: «تسارّا» و«تمادّا» اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٢: ٣٣٢ـ٣٣٣]

(٤) وقد تقدّم أنّ «انعدم» خطأ فالصحيح «إعدامه» ولكن «الانعدام» وردت في جميع النسخ فلذا لم نغيّره.

وهذا بخلاف ما وقع الألف فيه للإلحاق آخراً فإنّها حينئذٍ يكون قد وقعت موقع ما هو عُرْضَة للتّغايير، وهو الحرف الأخير من الملحق به فلا بأس حينئذٍ بإبقاء الألف على حالها كما في «عَلْقَى» أو بقلبها همزة كما في «عِلْباء».

ولمثل هذه النُّكْتة قد يقع الألف للإلحاق في الفعل حشواً نحو: «تغافل» لأنّ أركان الفعل مضطربة لا تفاوت في عروض التغيير لها بين كونها أوسط أو أخيراً.

وإنّما قلنا: لا يقع الألف بالأَصالة للإلحاق في الاسم حشواً؟ لأنّه يجوز أن يقع للإلحاق في الاسم حشواً بالتبعيّة، فإنّا إذا حكمنا بكون الألف في «تغافل» للإلحاق لزم الحكم بكونها في مصدره، واسمَي فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق[1].

وقد يقال: إنّ الألف لا يقع للإلحاق البتّة لأنّها لا تقع أصلاً في الأبنية لأنّ الأُصول قابلة للحركات وهي لا تقبلها. وكما أنّه لا يقع أصلاً ينبغي أن لا يقع مكان أصل فنحو «عَلْقَى» الملحق بـ«جعفر» الأصل في ألفه ياء قلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ونحو «عِلْباء» الملحق بـ«سِرْداح» ـ الناقة الكثيرة اللحم ـ الهمزة فيه منقلبة عن الياء التي في «دِرْحَاية» ـ للقصير السمين ـ ولم تصح الياء لبناء الكلمة على التذكير.

فعلى هذا ينبغي أن لا يجعل الألف في «تفاعل» للإلحاق بـ«تفعلل» مع أنّ الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً.

هذا وقد تقدّم في أوّل الكتاب كيفيّة وزن كلّ بناء ـ اسماً كان أو فعلاً، ثلاثيّاً أو غيره، مجرّداً أو مزيداً فيه ـ والغرض من هذا الباب معرفة حرف الزائد من الحرف الأصلي في الأسماء والأفعال.

---

(١) راجع: شرح الشافية ١: ٥٧.

[طرق معرفة الحرف الزائد]:

﴿ ويعرف الزّائد[١] بالاشتقاق[٢] ﴾ وهو أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فتردّ أحدهما إلى الآخر، فإذا وردت الكلمة المشتقّة وفيها بعض حروف الزيادة وكان ذلك البعض غير موجود في الأصل المشتقّ منه حكمت بزيادة ذلك البعض كحكمك بزيادة الألف في «ناصر» والميم والواو من «منصور» لفقدانها في «النصر».

---

(١) لمّا فرغ من بيان حروف الزّيادة ومعنى كونها زائدة وما اقتضى المقام ذكره ـ من الكلام في الإلحاق ـ شرع فيما هو المقصود من هذا الباب وهو بيان معرفة الزائد من الأصلي. إذا علمت ذلك فاعلم أنّ للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق: الأوّل: الاشتقاق، والثاني: عدم النظير، والثالث: غلبة الزيادة أي كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة إذا وقعت أوّلاً وبعدها ثلاثة أُصول نحو: «أحمر»، وإذا تعارض بعضها بعضها مع بعض تحكم بالترجيح.

(٢) للاشتقاق تعريفان: الأوّل التعريف العلمي وهو أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والترتيب فيردّ أحدهما إلى الآخر. والثاني: التعريف العملي: وهو ردّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصليّة ويقال للأوّل التعريف باعتبار العلم، وللثاني التعريف باعتبار العمل.

واعلم أنّ هذا المبحث من هذا الباب لممّا يتعلّق البحث عنه بعلم الاشتقاق الذي هو وعر المسلك ودقيق المأخذ ولم أر من المتقدمين في هذا العلم كتاباً جامع الأطراف ككتاب «الخصائص العربيّة» للإمام أبي الفتح ابن جنّي النحوي الإماميّ ﷺ فأنا أحيلك عليه إن كنت طالباً للمزيد من العلم وإلّا فاقتنع بالجهل واخلد إلى العجز واطمئنّ إلى الكسل.

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واجلس فإنّك أنت الطاعم الكاسي

﴿ وعدمِ النظير[1] ﴾ بأن يلزم من الحكم بأَصالته بناء غير موجود في كلامهم.

﴿ وغلبةِ الزّيادة فيه ﴾ بأن يكون ذلك الحرف زائداً غالباً.

﴿ والترجيحُ ﴾ لأحد دليلي الزيادة والأَصالة ﴿ عند التعارض ﴾.

[١ ـ الاشتقاق]:

﴿ والاشتقاق المحقّق[2] .....

---

(١) ومعناه أنّك لو حكمت بأصالة الحرف أو زيادتها لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون «قرنفل» فإنّك تحكم بزيادتها إذ ليس في الكلام «فَعَلُّل» ـ بضمّ الثالث ـ.

(٢) قسّم ابن الحاجب هذا الباب إلى أقسام ثلاثة: القسم الأوّل في «الاشتقاق» ويختم كلامه فيه بقوله: كـ«منجنين»، القسم الثاني: في «عدم النظير» وهو من قوله: «فإنْ فقد الاشتقاق فبخروجها عن الأُصول» إلى قوله: فمثل «خزعبيل» القسم الثالث: في «غلبة الزّيادة» وهو من قوله: «فإن لم يخرج فبالغلبة» إلى آخر الباب.

واعلم أنّ الاشتقاق قسمان: مطلق وهو الذي يشترط فيه أن يكون الدلالة على المعنى المشترك واضحةً نحو: «الضارب» من «الضرب» فإن لم يكن كذلك فهو ملحق نحو: «هجرع» للطويل على رأي من يقول هي مشتقّ من «الجَرَع» ـ وهو رملة مستوية لا تنبت شيئاً ـ.

والعلماء قبلي كانوا يعبّرون عن الأوّل بالاشتقاق وعن الثاني بشبهة الاشتقاق وفي تعبيرهم تخليط ومجمجة كما لا يخفى. وأنا أسميت الأوّل بالاشتقاق المطلق وهو الاشتقاق الصريح، والثاني بالاشتقاق الملحق وهو الاشتقاق الشبيه. قال النقره كار: والمراد من شبهة الاشتقاق موافقة بناء لبناء كلامهم في الأُصول ولم تعلم الموافقة في المعنى.

ثمّ نقول: الاشتقاق المطلق على ثلاثة أنواع: الاشتقاق المحقّق، والاشتقاق الواضح، والاشتقاق الراجح، وتوضيح ذلك أنّ الاشتقاق إن لم يعارضه اشتقاق آخر فهو الاشتقاق المحقّق ويتعيّن العمل به ولذلك قال: «مقدّم» إذ الحكم به قطعيّ، وإن عارضه فإن تساويا فهو المراد بالاشتقاق الواضح، ويجوز الأخذ بأيّهما شئت وإن تعارضا ولم يتساويا بل ←

مقدَّم[1] ﴾ على سائر أسباب المعرفة ﴿ فلذلك[2] حكم بثلاثيّة «عَنْسَل» ﴾ للنّاقة السريعة لأنّ «العَسَلَ» هو الخَبَبُ والإسراع ﴿ و«شَأْمَلٍ» و«شَمْأَلٍ» ﴾ كلاهما مثل «جعفر» للرّيح التي تَهُبُّ من ناحية القُطْب الشّمالي لأنّ من لغاتها: «شَمْلاً» ـ بالتسكين ـ و«شَمَلاً» ـ بالتحريك ـ و«شَمالا» ـ بالألف ـ وهي ثلاثيّة. ﴿ و«نِئْدِل» ﴾ الكابوس، لأنّ من لغاته «النِّيْدُلان» وحروفه الأصليّة «نَدَلَ» ﴿ و«رَعْشَن» ﴾ للذي يرتعش ﴿ و«فِرْسِن» ﴾ ـ وهو للبعير كالحافر للدابّة ـ من «فرس الأسد، فريسة» ـ إذا دقّ عنقها ـ وكأنّ الفرس يدقّ كلّ ما يقع عليه ﴿ و«بِلَغْن» ﴾ اسم للبلاغة ﴿ و«خُطَائِط» ﴾ للرجل القصير لأنّه من «الحطّ» ﴿ و«دُلامِص» ﴾ للبرّاق من الدِّرْع

⇐ ترجّح أحدهما على الآخر فهو المراد بالاشتقاق الراجح والحكم له. وهذه الأقسام الثلاثة يبيّن على هذا الترتيب، إن شاء الله. [أحمد: ٢٠٠، نقره كار: ١٦١]

(١) وإنّما قدّم الاشتقاق المحقّق على الغلبة وعدم النظير وكون الأصل أصالة الحروف؟ لأنّ الاشتقاق اتّصال إحدى الكلمتين بالأُخرى كـ«ضارب» بـ«الضّرب» أو اتّصالهما بأصل كـ«ضارب» و«مضروب» بـ«الضرب» وهذا الاتّصال أمر معنويّ محقّق لا مَحِيْدَ عنه بخلاف الخروج عن الأوزان فإنّه ربّما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين، ولا تخرج في نفس الأمر، إذ ربّما لم يصل إليهم بعض الأوزان، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذّ الوزن، وكذا مخالفة غلبة الزّيادة لا تؤدّي إلى مستحيل، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة. [راجع: شرح الشافية ٢: ٣٥٦]

(٢) أي لأجل أنّ الاشتقاق المحقّق مقدّم حكم على «عنسل» بأنّه ثلاثيّ والنون زائدة لأنّه موافق لـ«عَسَلَ» ـ الذئبُ ـ أي ـ أسرع ـ في المعنى الأصلي والحروف الأُصول فقدّم الاشتقاق على عدم النظير. إذ «فنعل» ليس من أبنيتهم. وقيل: من «العنس» ـ وهي الناقة الصلبة ـ فالنّون أصليّة واللّام زائدة، والأوّل أصحّ لأنّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللّام آخراً، إلى آخر الأمثلة، وفي جميعها قدّم الاشتقاق على عدم النظير.

لأنّه من «دلصتِ الدِّرْعُ» ﴿ و«قُمَارِص» ﴾ اللَّبَن الشّديد الحموضة لأنّه من «القَرْص بالإصْبَعين» ﴿ و«هِرْمَاس» ﴾ للأسد، لأنّه من «الهَرْس» الدقّ ﴿ و«زُرْقُم» ﴾ وهو شديد الزَّرَق ﴿ و«قِنْعَاس» ﴾ للإبل العظيم لكونه من «القَعَس» ضدّ «الحَدَب» ﴿ و«فِرْنَاس» ﴾ للأسد لأنّه من «الفَرْس» ﴿ و«تَرْنَمُوت» ﴾ ـ بسكون الراء ـ للترنّم، لأنّه من «الرَّنَم» ـ بالتحريك ـ الصَّوْت.

فأوزان هذه الثلاثيّات «فَنْعَل» ـ بفتح الفاء والعين وسكون النون ـ و«فَأْعَل» ـ بفتح الفاء والعين وسكون الهمزة ـ و«فَعْأَل» ـ بفتح الفاء والهمزة وسكون العين ـ و«فِنْعِل» ـ بكسر الفاء والعين وسكون الهمزة ـ و«فَعْلَن» ـ بفتح الفاء واللّام وسكون العين ـ و«فِعْلِن» ـ بكسرهما وسكون العين ـ و«فِعَلّن» ـ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللّام ـ و«فُعَائِل» ـ بضمّ الفاء وكسر الهمزة ـ و«فُعَامِل» ـ بضمّ الفاء وكسر الميم ـ و«فُمَاعِل» ـ بضمّ الفاء وكسر العين ـ و«فِعْمَال» ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ و«فُعْلُم» ـ بضمّ الفاء واللّام وسكون العين ـ و«فِنْعَال» ـ بكسر الفاء وسكون النون ـ و«فِعْنَال» ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ و«تَفْعَلوت» ـ بفتح التّاء وسكون الفاء وفتح العين وضمّ اللّام ـ.

﴿ و ﴾ لمثل تلك الاشتقاقات الواضحة ﴿ كان «أَلَنْدَد»[1] أَفَنْعَلا ﴾ ـ بسكون النّون

---

(١) عطف على قوله: «حكم» أي ولأنّ الاشتقاق المحقّق مقدّم كان «ألندد» ـ وهو شديد الخصومة ـ: «أفنعلاً» فإنّ الاشتقاق يدلّ على أنّه من «اللدّ» وعدم النظير يدلّ على أنّه من «الألد» ويكون وزنه «فعنللاً» مثل «جحنفل» فقدّم الاشتقاق المحقّق على عدم النظير وعلى الإظهار الشاذّ وهو وإن لم يكن دليلاً مستقلاً في معرفة الزائد لكن صالح للترجيح عند تعارض الأدلّة لأنّه لو كان من «الألدّ» يكون زيادة الدال للإلحاق فلا يدغم كما في «قردد» فلا يكون الإظهار شاذّاً. فالإظهار الشاذّ هو الذي اجتمع فيه شرائط الإدغام وفقد ⇐

وفتح الباقي ـ لأنّه بمعنى «الألدّ» الشّديد الخصومة ﴿ و«مَعَدٌّ»[1] ﴾ لأبي العَرَب ـ مَعَدّ بن عَدْنان ـ ﴿ فَعَلّا ﴾ بزيادة إحدى الدّالين، لا «مَفْعَلا» ـ بزيادة الميم ـ ﴿ لمجيء : «تَمَعدد ﴾ الرجل» ـ إذا تشبّه بعيش مَعَدٌّ ـ وكانوا أهل قَشَف وغِلَظٍ في المعاش، ومن هنا قال عمر[2]: «اِخْشَوْشِنُوْا، وتَمَعْدَدُوْا»[3] ولا شكّ أنّ التاء زائدة، فلو حكم بزيادة الميم لزم بناء «تَمَفْعَلَ» في الكلام وهو ممّا لا نظير له.

﴿ ولم يعتدّ بـ «تَمَسْكَنَ ﴾ الرّجل» ﴿ و«تَمَدْرَعَ» و«تَمَنْدَلَ» ﴾ من «المِسكين» و«الدِّرْع» و«المِنْدِيل» ﴿ لوضوح شذوذه ﴾ كأنّهم توهّموا أنّ «مسكيناً»: «فِعْلِيل»

⇐ الموانع، ومع ذلك لم يدغم اعتباطاً.

قال الرضيّ: إنّما كان «أَلَنْدَد» «أفنعلاً» لأنّ «أَلَنْدَدَا» و«يَلَنْدَدَا» بمعنى «الألدّ» وهنّ مشتقّات من «اللَّدَد» وهو شدّة الخصومة، ولولا ذلك لقلنا: إنّ فيه ثلاثة أحرف غالبة زيادتها في مواضعها: الهمزة في الأوّل مع ثلاثة أُصول، والنون الثالثة ساكنة، والتضعيف فلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها: إمّا الهمزة والنون فهو من «لدد»، وإمّا النون وأحد الدالين فهو من «ألد»، وإمّا الهمزة وإحدى الدالين فهو من «لند» لكنّا اخترنا الوجه الأوّل لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح. [شرح الشافية ٢: ٣٣٥]

(١) قدّم الاشتقاق فيه على عدم النظير وعلى غلبة الزيادة أيضاً.

(٢) وهو عمر بن الخطّاب العدوي ثاني المتغلّبين على الخلافة الإسلاميّة وأول من نسب إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ الهجر والهذيان كما في «صحيح البخاري» باب قول المريض: «قوموا عنّي» ـ وأوّل من بال قائماً في الإسلام ـ كما في «مشكاة المصابيح» و«البخاري» وأوّل من وضع «صلاة التراويح» قائلاً: «نعمت البدعة هذه» كما في «صحيح البخاري» ـ وأوّل من حرّم متعة الحجّ ومتعة النساء وأوّل من أعال الفرائض وأوّل مأبون صار خليفة بعد أُبنته كما قال السيوطي في حاشية القاموس ـ عند ترجمة لفظ «الأبنة» ـ: إنّها كانت في خمسة في زمن الجاهليّة أحدهم سيّدنا عمر. قتل سنة ٢٣هـ قتله أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة.

(٣) راجع: الصحاح ٢: ٥٠٦.

فبنوا منه: «تَمَسْكَنَ» كما توهّموا أصالة ميم «مسيل» فجمعوه على «مُسْلاَن» جمعَ «قفيز» على «قُفْزَان» والفصيح: «تَسَكَّن» و«تَدَرَّع» و«تَنَدَّل» مثل: «تشجّع» و«تعلَّم».

وإنّما وجب الحكم بأنّ نحو «تمسكن»: «تمفعل»؟ للعلم برجوعه إلى ما ليس الميم فيه أصليّة بخلاف «تَمَعدَدَ» فإنّه لم يدلّ اشتقاق واضح على كونه «تَمَفْعَل» فوجب الحكم بأنّه «تَفَعْلَلَ» لئلّا يلزم بناء مجهول ما أمكن.

﴿و«مَرَاجِل»[1]﴾ لثياب الوشي كان ﴿«فَعَالِل» لمجيء «ثوب مُمَرْجَل»﴾ ولا ريب أنّ الميم الثانية فيه أصليّة وإلّا لزم بناء «ممفعل» وهو عديم النظير فكذا ميم «مراجل».

﴿وَضَهْيَأ[2]﴾ ـ على مثال «جَعْفَر» ـ للتي ضَاهَأتِ الرِّجال في أنّها لا تحيض

---

(١) فيه أيضاً تقديم الاشتقاق على غلبة الزيادة.

(٢) قدّم الاشتقاق فيها على عدم النظير، إذ الاشتقاق دلّ على زيادة الهمزة وعدم النظير على أصالتها.

فإن قيل: إنّهم قالوا: «ضاهأت» ـ بالهمزة ـ كما قالوا: «ضاهيت» ـ بالياء ـ ونحن نسلّم أنّ «ضهيأ» ليس «فعللاً» لكن لم يتعيّن أن يكون «فعلاً» لجواز أن يكون «فعيلاً» فإنّه قد تعارض الدليلان ـ «ضاهيت» و«ضاهأت» وجوابه من ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّه لو اعتبر «ضاهيت» لكان وزنه «فعلأ» ولو اعتبر «ضاهأت» لكان وزنه «فعيلاً» و«فعلأ» أقرب من «فعيل» لأنّ الزيادة بالآخر أولى.

والثاني: أنّ «ضاهيت» أكثر استعمالاً من «ضاهأت» فاعتباره أولى.

والثالث: أنّه لو اعتبر «ضاهأت» لم يمكن حمل «ضهيأ» عليه لأنّه متعيّن أن يكون من «ضاهيت» لوجوب زيادة الهمزة ولو اعتبر «ضاهيت» لأمكن حمل «ضهيأ» عليه فاعتباره أولى. قال الرضي: هذا مذهب سيبويه، وقال الزجّاج: هو «فعيل» لا «فعلأ» من قولهم: «ضاهأت» وقرئ: «يضاهئون» و«يضاهون» قال: ولم يجئ في الكلام «فعيل» إلّا هذا. قال ⇐

كان ﴿«فَعْلاً»﴾ بزيادة الهمزة وأصالة الياء لا «فَعْيَلاً» بزيادة الياء وأصالة الهمزة ﴿لمجيء «ضَهْيَاء»﴾ ـ ممدوداً مثل «حمراء» ـ بمعناه، ولا ريب أنّ الياء فيه أصليّة والهمزة زائدة لعدم «فَعْيَال» فكذا في الأوّل[1].

ولا يشكل بمجيء «ضَاهأت» بالهمزة، لأنّ «ضاهيت» بالياء أكثر، وحمل الأكثر على الأصالة أولى، وأيضاً «فَعْلاً» أقرب من «فَعْيَل» ليكون الزيادة في الآخر.

﴿وفَيْنَان[2]﴾ ـ لحسن الشعر طويله، أو للشجر إذا التفّت أغصانه واسودّ ظلّه ـ كان ﴿فَيْعَالاً لمجيء «فَنَنٍ»﴾ ـ للغُصْن ـ، فجعله مشتقّاً منه أولى من جعله مشتقّاً من «الفَيْنَة» ـ الساعة ـ ليكون «فَعْلاناً» ـ على ما اختاره صاحب «الصحاح»[3] ـ.

﴿و«جُرَائِض»[4]﴾ للضخم العظيم البطن كان ﴿فُعَائِلاً﴾ بزيادة الهمزة، لا «فُعالِلاً» مثل «عُلابِط» ﴿لمجيء «جِرْوَاض»﴾ بمعناه ولا همزة فيه.

﴿و«مِعْزَى»[5]﴾ كان ﴿فِعْلَى﴾ لا «مِفْعَلا» ﴿لقولهم «مَعْز»﴾ بمعناه.

﴿و«سَنْبَتَة»[6]﴾ لبُرْهَة من الدّهر كانت ﴿فَعْلَتَة﴾ لا «فَنْعَلَة» ﴿لقولهم: «سَنْبٌ»﴾ بمعناه.

⇐ الرضي: «فعيل» و«فعلاً» كلاهما نادران، لكن يترجّح مذهب سيبويه لشيئين: أحدهما: أنّ «ضاهيت» بالياء أشهر من «ضاهأت». والثاني: أنّ «ضهيأ» بمعنى «ضهياء» وهو «فعلاء» بلا خلاف لكونه غير منصرف، فالهمزة فيه زائدة، وكذا الأوّل الذي بمعناه. (شرح الشافية ٢: ٣٣٨)

(١) أي «ضهيأ» وزان «جعفر» لعدم «فَعْيَل».

(٢) قدّم فيها الاشتقاق على غلبة الزيادة أو عدم النظير. [شرح الشافية ٢: ٣٣٨]

(٣) الصحاح ٦: ٢١٧٩.

(٤) وفيه قدّم الاشتقاق على عدم النظير.

(٥) قدّم فيه الاشتقاق على غلبة الزيادة أو عدم النظير. [شرح الشافية ٢: ٣٤٠]

(٦) قدّم الاشتقاق في تلك الكلمة على عدم النظير.

﴿ و«بُلَهْنِيَة»[١] ﴾ لسَعة العيش، كانت ﴿ فُعَلْنِيَة ﴾ لا «فُعَلِّيَة» مثل «سُلَحْفِيَة» لأنّها ﴿ من قولهم: «عيش أبْلَه» ﴾ إذا كان صاحبه في خَفْض ودَعة.

﴿ و«عِرَضْنَة»[٢] ﴾ ـ للناقة التي من عادتها المشي عرضاً للنّشاط ـ كانت ﴿ فِعَلْنَة ﴾ لا «فِعَلَّة» مثل «رِبَحْلَة» للمرأة السمينة ﴿ لأنّه من «الاعْتِرَاض» ﴾.

﴿ و«أَوَّلُ»[٣] ﴾ كان ﴿ «أَفْعَل» لمجيء «الأُوْلَى» ﴾ ـ في الواحدة ـ و«الأُوَل» ـ في جمعها ـ وهما «فُعْلَى» و«فُعَل» ـ باتّفاق ـ فكذا الواحد المذكّر.

﴿ والصّحيح ﴾ على تقدير كونه «أفْعَل» أنّه مشتقّ ﴿ من «وَوَل» ﴾ بواوين بعدهما لام، أُدغمت الواو في الواو بعد زيادة الهمزة ﴿ لا من «وَأَل» ﴾ بهمزة متوسّطة بين واو ولام، قلبت الهمزة واواً ثمّ أُدغم الواو في الواو ـ كما زعم[٤] بعضهم ومنهم الجوهري[٥] ـ إذ يلزم منه مخالفة القياس في قلب الهمزة واواً وجوباً.

وإنّما حملهم على جعله مهموز الوسط استبعاد كون فاء الكلمة وعينها من جنس واحد.

﴿ وَلاَ من «أول» ﴾ وقال بعضهم[٦]: أصله «فَوْعَل» من «أَوَل» ـ مهموز الفاء ـ أُدغمت واو «فَوْعَل» في الواو التي هي عين، فصار «أَوَّل».

ومجيء «الأُولَى» و«الأُوَل» يبطل هذا القول، فإنّ مؤنّثه وجمعها على هذا

---

(١) قدّم الاشتقاق على عدم النظير أيضاً.

(٢) قدّم الاشتقاق فيها على غلبة الزيادة.

(٣) قدّم الاشتقاق على غلبة الزيادة.

(٤) راجع: اللسان ١١: ٧١٥ ـ ٧٢٠.

(٥) الصحاح ٥: ١٨٣٨.

(٦) والقائل ابن دريد.

التقدير يلزم أن يكون «فَوْعَلة» و«فَواعِل» مثل «جَوْهَرة» و«جَواهر».

﴿ و«اِنْقَحْل»[١] ﴾ للشيخ المُسِنّ جدّاً ﴿ كان «انْفَعْلاً» ﴾ لا «فِعْلَلاً» كـ«قِرْطَعْب» لوضوح كونه مشتقّاً ﴿ من «قَحَل» ﴾ ـ بالفتح ـ أي «يَبِس».

﴿ و«أُفْعُوَان»[٢] ﴾ كان ﴿ أَفْعُلاَناً ﴾ لا «فُعْلُوَاناً» مثل «عُنْفُوَان» وهو أوّل الشّباب ﴿ لمجيء «أُفْعًى» ﴾ ـ بالتنوين ـ في مؤنّثه، وذلك يدلّ على أنّه «أفْعَل» بزيادة الهمزة دون الواو.

ولا يمكن أن يقال: الهمزة أصليّة والألف في آخره للإلحاق ولهذا صرف، لأنّه لو كان كذلك لجاز أن يقال «أفْعَاة» كما يقال: «عَلْقَاة» وأيضاً مجيء «تَفَعَّى الرّجل» و«اِفْعَوى» ـ أي صار كالأفعى في الشرّ ـ يأبى كون الهمزة أصليّة.

﴿ و«إِضْحِيَان»[٣] ﴾ ليوم لا غَيْمَ فيه كان ﴿ إِفْعِلاَناً ﴾ لا «فِعْلِيَاناً» مثل «صِلِّيَان ـ لنبت ـ لوضوح اشتقاقه من «الضُّحى».

﴿ و«خَنْفَقِيْق»[٤] ﴾ اسم من أسماء الدواهي كان ﴿ فَنْعَلِيْلاً ﴾ لا «فَعْلَلِيْلاً» لوضوح اشتقاقه ﴿ من «خَفَق» ﴾ ـ بالفتح ـ إذا اضطرب.

﴿ و«عَفَرْنًى»[٥] ﴾ ـ بالتنوين ـ للأسد كان ﴿ فَعَلْنًى ﴾ لظهور كونه مشتقّاً ﴿ من العَفْر ﴾ ـ بالسكون ـ للتمريغ في التراب، سمّي بذلك لشدّته، فالنون والألف فيه للإلحاق ـ بـ«سَفَرْجَل» ـ لقولهم: «ناقة عَفَرْنَاة» أي قويّة.

---

(١) قدّم الاشتقاق على عدم النظير.

(٢) الاشتقاق مقدّم فيه على غلبة الزيادة.

(٣) قدّم الاشتقاق على غلبة الزيادة. فإنّ الياء زائدة غالباً مع ثلاثة فصاعداً. وقال الرضي: على عدم النظير. [شرح الشافية ٢: ٣٤٣]

(٤) الاشتقاق مقدّم على عدم النظير أو غلبة الزيادة. [شرح الشافية ٢: ٣٤٣]

(٥) الاشتقاق مقدّم على عدم النظير أيضاً.

هذا إذا رجع[1] اللفظ إلى اشتقاق واحد.

﴿فَإنْ رجع إلى اشتقاقين واضحين كـ«أرْطَى»﴾ شجر من أشجار الرَّمْل يأكله البعير ويدبغ به ﴿و«أَوْلَقٍ»﴾ للجنون ﴿حيث قيل: «بعير آرِط»﴾ ـ بجعل الهمزة فاء الكلمة ـ ﴿و«رَاطٍ»﴾ ـ بجعل الياء لامها ـ وإعلالها إعلال «قاضٍ» ﴿و«أَديم مَأْرُوط» و«مَرْطِيّ»﴾ بالاعتبارين ﴿و«رجل مَأْلُوق»﴾ بجعل الهمزة فاء ﴿و«مَوْلُوق»﴾ بجعل الواو فاءاً ﴿جاز الأمران﴾ فيجوز أن يقال: «أرْطَى»: «فَعْلَى» والألف مزيدة للإلحاق لقولهم «أرْطَاة».

وأن يقال «أفْعَل» مصروفاً لكونه اسم جنس وهكذا يجوز أن يقال «أوْلَق»: «فَوْعَل» وأن يقال «أفْعَل» مصروفاً أيضاً لأنّ فيه وزن الفعل فقط.

﴿وكـ«حَسّان»﴾ عَلَماً لرجل ﴿و«حِمَار قَبّان» حيث صرف ومنع﴾ فالصَّرْف دليل كون «حَسّان» من «الحسن» و«قَبّان» من «قَبَنَ في الأرض» ـ ذهب فيها ـ ليكون وزنهما «فُعّالاً» ومنع الصرف دليل كونهما من «الحسّ» ومن «قَبَّ اللَّحمُ يَقِبُّ قَبُوباً» ـ إذا ذهب نُدُوَّتُه[2] ـ ليكون وزنهما «فَعْلاَن» فيمتنعان من الصَّرْف للعلميّة والألف والنون.

وقيل: إنّ المسموع في «حَسّان» منع الصَّرْف، ورجح ذلك بأنّ هذا الوزن في الأسماء الأعلام أكثر من «فَعّال».

---

(١) إلى هنا كان البحث في الاشتقاق المحقّق من أنواع الاشتقاق المطلق ولمّا فرغ منه شرع في الاشتقاق الواضح وقال: «فإن رجع إلى اشتقاقين» يعني إن كان اللفظ راجعاً إلى اشتقاقين لا يكون لأحدهما ترجيح على الآخر فأنت مخيّر في الأخذ بأيّهما شئت. قال الرضي: قوله: «جاز الأمران» أي زيادة أوّل الحرفين وأصالة الأخير والعكس. [شرح الشافية ٢: ٣٤٣]

(٢) الصحاح ١: ١٩٧.

وقال الجوهري في «قَبّان»: هذا الاسم غير مصروف عندهم، ووزنه «فعلان»[1] فعلى هاتين الروايتين يكون في المثالين مناقشة.

وقيل: جاء مَلِكاً رجلٌ اسمه «حَيّان» فقيل للملك: أينصرف «حَيّان»؟ فقال الملك: إن أكرمته فلا ينصرف وإلّا فينصرف. ووُجِّهَ قوله: بأنّه إن أكرمه فكأنّه أحياه، فيكون من «الحيّ» فلا ينصرف للعلميّة، والألف والنون، وإن لم يكرمه فكأنّه أهلكه فيكون من «الحَيْن» فينصرف.

﴿وإلّا[2]﴾ أي وإن لم يكن الاشتقاقان متساويين في الوضوح ﴿فالتّرجيح﴾

---

(١) وهذا نصّه: وهو «فَعْلان» من «قبّ» لأنّ العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فَعّالاً لصَرَفَتْهُ اهـ. [الصحاح مادة «قبب» ١: ١٩٧-١٩٨]

(٢) أي وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين فيطلب الترجيح ويؤخذ بالراجح، ولمّا فرغ عن الثاني وهو الاشتقاق الواضح شرع في القسم الثالث من أقسام الاشتقاق المطلق وهو الاشتقاق الراجح. وأصل «إلّا» هاهنا: «إنْ لا» مركّبة من «إن» الشرطيّة و«لا» النافية ثمّ أُدغمت النون في اللّام. قال الرضي: وإلّا أي إن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح بل فيها اشتقاق غير واضح كما في «تِبْبالة» أو فيها اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر كما في «مَلَك» و«موسى» فالأكثر أنّ في كلا الموضعين الترجيح.

ففي الأوّل: ـ أي الذي فيه اشتقاق واحد غير واضح ـ يرجّح بعضهم غلبة الزّيادة أو عدم النّظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما وبعضهم يعكس. ولا منع من تجويز الأمرين، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى، فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلّة النظير «تِبْبالة». قال سيبويه: هو «فِعْلالَة» فإنّ «فِعْلالاً» كثير كـ «سِرْداح» و«تِفْعال» قليل كـ «تِلْقاء» و«تِهْواء» ورجّح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال هو: «تِفْعَالة» من «النَّبْل» وكذا في «سُبْروت» رجّح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق فقال: هو «فُعْلُول» كـ «عُصْفُور» وليس بـ «فُعَلُوت» لندرته.

والأولى ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه «فعلوتاً» ملحقاً بـ «عصفور» بشهادة ⇐

للذي هو أوضح ﴿كـ«مَلْأَك»﴾ فإنّه ﴿قيل﴾: وزنه ﴿«مَفْعَل» من «الأُلُوكة»﴾ الرِّسالة، واصله: «مَأْلَك» قلبت العين إلى موضع الفاء، وخفّفت الهمزة فصار «مَلَك».

﴿وقال ابنُ كَيْسان[1]﴾: إنّه ﴿«فَعْأَل» من «المُلْك»﴾ الميم أصليّة والهمزة زائدة.

﴿وقال أبو عُبيدة[2]﴾: إنّه ﴿«مَفْعَل» من «لَأَكَ»﴾ ـ إذا أرسل ـ والترجيح من هذه الاشتقاقات إلى الأوّل لتحقّق نسبة «المَلَك» إلى «الرِّسالة» قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ المَلَائِكَةِ رُسُلاً﴾[3] ولا كذلك نسبته إلى «المُلْك» وإلى «الإرسال».

⇐ الاشتقاق الظاهر. ولم يحضرني مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزّيادة. ومثالُ ما لا تعارض لشيء منهما لا لعدم النّظير ولا للغلبة «تَرَبُوت» فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد وقال: هو من «التُّراب» وقال بعضهم: التّاء بدل من الدّال من «الدُّرْبَة» وهو قريب لو ثبت الإبدال ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضاً لم يكن «فَعَلولاً» كـ«قَرَبوس» لأنّ من الغوالب.

وفي الثاني: أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر الأكثر ترجيح الأوضح وجوّز بعضهم الأمرين. وذلك نحو: «ملك» اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣٤٤ـ٣٤٦]

(١) تقدّم ترجمته، والقول الذي نقله الشارح عنه، وكذا عن أبي عبيدة فإنّما نقله عن شرح الرضي على الشافية في شرح هذا المقام. [شرح الشافية ٢: ٣٤٧]

(٢) هو أبو عبيدة معْمَر بن المثنّى التيميّ بالوَلاء البصري النّحوي من أئمّة العلم بالأدب واللغة، ولد بالبصرة سنة ١١٠ هـ وتوفّي بها سنة ٢٠٩ هـ وكان كسائر أهل الخلاف من أعوان الظَلَمة ومقدّماً عند العبّاسيّين. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه، وكان إباضيّاً شعوبيّاً أي من الخوارج الكفرة باتّفاق الجميع، وله: «مجاز القرآن» و«إعراب القرآن» و«أيّام العرب» و«ما تلحن فيه العامّة» و«الأمثال» وغيرها. [الأعلام ٧: ٢٧٢]

(٣) فاطر: ١.

وإن سلّم أنّه يجوز نسبته إلى «الإرسال» ـ يعني إرسال الله تعالى إيّاه ـ فليس «لأنّك» بمعنى «أرسل» ثابتاً على الأشهر.

و«القلب» الذي لزم من الاشتقاق الأوّل لا يوازن شيئاً من لازمَي الأخيرين، إذ «القلب» سائغ شائع في كلامهم.

﴿ و«مُوْسَى»[1] ﴾ قيل: إنّه ﴿ «مُفْعَل» من «أوسيت» أي حلقت ﴾.

---

(١) قال الرضيّ: «مُوْسَى» التي هي موسى الحديد عند البصريّين من «أوسيت» أي حلقت وهذا اشتقاق ظاهر وهو مؤنّث سماعيّ كالقِدْر والنّار والدار قال:

لعمرك ما أدري وإنّي لسائِلٌ ... أبَظْرَاءُ أم مختونةٌ أُمُّ خالدِ

فإن تَكُنَ المُوْسَي جَرَتْ فوق بَظْرِها ... فما خُتِنَتْ إلّا ومَصَّانُ قاعِدُ[1]

تَرَى سَوْءَةً من حيثُ أطْلَعَ رأسه ... تَمُرُّ عليها مُزْهَفَاتُ الحدائد

وهي منصرفة قبل العلميّة غير منصرفة معها كـ«عقرب» ثمّ تنصرف بعد التنكير.

قال أبو سعيد: هو مذكّر لكونه «مُفْعَلاً» وردّه أبو عبيدة. وجوّز السيرافي اشتقاقه من «أَسَوْتُ الجرح» أي أصلحته، فأصله: «مُؤْسَى» ـ بهمز الفاء ـ وقال الفرّاء: هي «فُعْلَى» فلا تَنْصَرِف في كلّ حال لكونه كـ«البُشْرى» وهو عنده من «المَيْس» لأنّ المزيّن يتبختر وهو اشتقاق بعيد قلبت عنده الياء واواً لانضمام ما قبلها.

وأمّا موسى ـ اسم رجل ـ فقال أبو عمرو بن العلاء: هو أيضاً «مُفْعَل» بدليل انصرافه بعد التنكير و«فُعْلى» لا ينصرف على كلّ حال وقال أيضاً: إنّ «مُفْعَلاً» أكثر من «فُعْلَى» فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع لأنّ «فُعْلَى» يجيء مؤنّثاً لكلّ «أفعل تفضيل» و«مُفْعَل» لا يجيء إلّا من باب «أفْعَلَ، يُفْعِلُ» فهو عنده لا ينصرف علماً للعجمة والعلميّة وينصرف بعد التنكير كـ«عيسى» وقال الكسائي هو «فُعْلى» فينبغي أن يكون ألفه للإلحاق

---

(١) [وفي الشاهد ـ أي الثاني ـ الإقواء وهو من عيوب القافية حيث اختلف حركة الحرف الرويّ رفعاً وجرّاً].

⇐

﴿ وقال الكوفيّون: هو «فُعْلَى» من «مَاسَ ﴾ يَمِيسُ» إذا تبختر، أو من قولهم: «رجلٌ ماسّ» ـ مثل «مال» ـ أي خفيف طيّاش.

والترجيح للأوّل؛ لأنّه ينصرف في النكرة، و«فُعْلَى» لا ينصرف على كلّ حال، ولأنّ «مُفْعَل» أكثر من «فُعْلَى» لأنّه يبنى من كلّ «أفْعَلْتُ»، ولأنّ نسبة «موسى» ـ الحديد ـ إلى الحلق أكثر من نسبتها إلى التبختر أو الخفّة والطَّيْش.

﴿ و«إنسَان»: «فِعْلاَن» من «الأُنْس»[1] ﴾ بأصالة الهمزة وزيادة الألف والنّون ﴿ وقيل ﴾: إنّه ﴿ إفْعَان ﴾ منقوص «إفْعِلان» ﴿ من «نَسِيَ» ﴾ بزيادة الهمزة وأصالة الياء وحذفها ﴿ لمجيء «أُنَيْسِيان» ﴾ ـ في تصغيره ـ على وزن «أُفَيْعِلاَن»، واستدلّوا عليه أيضاً بقول ابن عبّاس: إنّما سمّي إنساناً؟ لأنّه عهد عليه فنسي كما قال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ﴾[2].

والأوّل أرجح لمجيء «الإنس» ـ بكسر الهمزة وسكون النون ـ و«الأَنَس» ـ بفتحتين ـ في معنى «الإنسان» ولأنّ اشتقاقه من «الأنس» أقرب من اشتقاقه من «النسيان» إذ الاستيناس فيهم أكثر منه في سائر الحيوانات، ولأنّ ما قالوه يقتضي الإعلال بحذف اللاّم في «الإفراد» وهو ظاهر، وفي «الجمع» أيضاً إذا قلت «أناسيّ»

⇦ بـ«جُخْدَب» وإلّا وجب منع صرفه بعد التنكير اهـ ملخّصاً. وبالمعنيين قال الشاعر:

حلقت لحية «موسى» باسمه ... وبـ«هارون» إذا ما قلبا
إنّ هارون إذا ما قُلِبا ... يجعل اللحية شيئاً عجبا

[شرح الشافية ٢: ٣٤٧ـ٣٤٩]

(١) وبهذا المعنى قال الشاعر:

وما سمّي الإنسان إلّا لأُنسه ... ولا القلب إلّا أنّه يستقلّب

[أدب الدنيا والدين: ٧٤]

(٢) طه: ١١٥.

لأنّ يائه الأخيرة مبدلة من النّون إذ أصله: «أناسين» والياء المتقدّمة عليها زائدة وليس بلام الفعل، إذ لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء إلّا وأوسطها حرف مدّ زائد كـ«مصابيح».

وأيضاً يلزم منه وجوب ردّ لام في التّصغير من غير حاجة إليه لحصول بناء التّصغير دونها، وحديث ابن عبّاس غير محقّق.

﴿ و«تَرَبُوت» ﴾ بفتح الرّاء ﴿ «فَعَلُوت» ـ من «التّراب» ـ عند سيبويه لأنّه الذَّلُول ﴾ جَمَلاً كان أو ناقة، والذّلّة والمسكنة يناسب التّراب، قال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿ أَوْ مِسْكِيناً ذا مَتْرَبَةٍ ﴾[1].

وإنّما قوي هذا الظنّ عنده لمّا رأى أنّ التاء بعد الواو تزاد في مثل هذا البناء كثيراً، نحو: «جَبَروت» و«مَلَكوت» ويقال: «رَهَبُوتٌ خير من رَحَمُوتٍ» أي لأن تُرهب خيرٌ من أن تُرْحَم[2]، وكان من البعيد جعله «تَفَعُوْلا» من «رَبَّتَ الصَّبِيَّ يُرَبِّتُهُ تَرْبِيْتاً» أي «ربّاه»[3] لعدم المناسبة من جهة اللفظ والمعنى جميعاً.

﴿ وقال في «سُبْرُوْت» ﴾ ـ وهو من الأرض القفر، ومن الإنسان من لاشيء له ـ: إنّه ﴿ فُعْلُول ﴾ لبُعد كون اشتقاقه من «السَّبر» لعدم المناسبة من جهة المعنى، ولكون «فُعْلُوت» نادراً، و«فُعْلُول» كثيراً كـ«غُضْرُوف» و«خُرْثُوب» ﴿ وقيل ﴾: إنّه ﴿ من «السَّبْر» ﴾ بناءاً على أنّ «السُّبْرُوت» هو الدّليل الحاذق في خبر الطرقات، وهو بهذا المعنى غير موجود في «الصّحاح»[4] وإنّما ذلك فيه معنى «الخِرِّيت»[5].

---

(١) البلد: ١٦.

(٢) الصحاح ١: ١٤٠.

(٣) الصحاح ١: ٢٤٩.

(٤) الصحاح ١: ٢٥١ و٢: ٦٧٥.

(٥) قال: «الخِرِّيت» الدليل الحاذق. (الصحاح ١: ٢٤٨)

﴿ وقال في «تِنْبَالة» : «فِعْلالَة» ﴾ لندور «تِفْعَالَة». ﴿ وقيل ﴾: إنّه ﴿ من النَّبَل ﴾ الصِّغار ﴿ لأنّه القصير ﴾ وهذان المثالان وإن لم يكونا ممّا نحن فيه ـ من ضرب الأمثلة لرجوع اللفظ إلى اشتقاقين أحدهما أوضح ـ إلّا أنّهما ذُكرا لمناسبة البحث عنهما البحث عن التائين اللّتين في أوّل «تَرَبُوت» وفي آخره، من حيث ظنّ بهما الاشتقاق حتّى تثبت بذلك أصالة التاء وزيادتها.

﴿ و«سُرِّيَّة» ﴾ للأمة التي بوّأتَها بيتاً ﴿ قيل ﴾: إنّها «فُعْلِيَّة» ﴿ من «السِّرِّ» ﴾ وهو الجِماع أو الإخفاء لأنّ الإنسان كثيراً مَا يُسِرُّها ويَسْتُرُها عن حُرَّتِه، والياء للنّسبة، وإنّما ضمّت سينه؟ لأنّ الأبنية قد تُغَيَّرُ في النسبة خاصّة كما قالوا في النّسبة إلى «الدَّهر»: دُهْرِيّ، وإلى الأرض السَّهْلَة: «سُهْلِيّ»[1].

وكان الأخفش يقول: إنّها مشتقّة من «السُّرُور» لأنه يُسَرُّ بها، يقال: «تسرَّرتُ جارية» و«تمسَرَّيْت» أيضاً كما قالوا: «تَظَنَّنْتُ» و«تَظَنَّيْتُ»[2] فوزنه على هذا «فُعَّيْلَة»، والأصل «فُعُوْلَة» أبدلوا من الرّاء ياء، وقلبوا الواو ياءاً، وأدغموا وكسروا ما قبلها[3].

﴿ وقيل: من «السَّرَاة» ﴾ الخِيَار، لأنّها مختارة، ووزنه «فُعَّيْلَة» ابتداءاً[4].

---

(١) قال بعضهم: وضمّت السّين للفرق بين الحرّة والأمة تُوطَأُ فيقال للحُرَّة إذا نُكِحَتْ سِرّاً أو كانت فاجِرةً: «سِرِّيَة» وللمملوكة يتسرّاها صاحبها: «سُرِّيَة» مخافة اللبس.

(٢) العبارة في تلك المادّة منقولة من الصحاح فراجعه ٢: ٦٨٢.

(٣) وتوضيح ذلك: أنّ الوزن «فُعُوْلَة» من «السّرور» قلبت الواو الأخيرة ياءً طلب الخفّة ثمّ أدغمت الواو فيها فصارت ياءً مثلها ثمّ حوّلت الضمّة كسرة لمجاورة الياء يقال: «تسرّرتُ» و«تسرّيت» على تحويل التضعيف. راجع: اللسان ٤: ٣٥٨.

(٤) ابتداءً أي من غير أن ينقل إليها بعد أن كان غيرها ـ كما في القول الثاني وهو «فُعُوْلَة» ـ والحاصل أنّ في وزنها ثلاثة أقوال:

الأول: «فُعْلِيَّة» من «السّر».

←

والمختار الأوّل لقوّة المعنى كما مرّ، واللفظ أيضاً لكثرة «فُعْلِيَّة» كـ«حُرِّيَّة» وعدم «فُعُّوْلَة، وفُعَّيْلَة» أو قلّتهما.

﴿ و«مَؤونة» ﴾ بغير الهمزة أو بالهمزة ﴿ قيل ﴾: إنّها «فَعْوَلَة» ﴿ من «مان الرّجل القوم، يمون» ﴾ ـ بغير الهمزة ـ إذا احتمل مؤونتهم، أو من «مأن القوم، يمأنهم» ـ بالهمزة ـ.

﴿ وقيل ﴾: إنّه «مَفْعَلَة» ـ بضمّ الفاء وسكون العين ـ ﴿ من «الأَوْن» لأنّها ثِقَل ﴾ على الإنسان فيناسبه «الأَوْن» وهو أحد جانبي الخُرْج والعِدْل[1] فأصلها عنده «مَأْوَنَة» ـ بسكون الهمزة وضمّ الواو ـ نقلت الضمّة إلى الهمزة على القياس.

﴿ وقال الفرّاء ﴾: إنّها «مَفْعَلَة» أيضاً ولكن ﴿ من «الأَيْن» ﴾ التَّعَبُ والشدّة، والأصل «مَأْيَنة» ـ بسكون الهمزة وضمّ الياء ـ وبعد نقل الحركة وقلب الياء واواً ـ لسكونها وانضمام ما قبلها ـ يصير «مؤونة» فجرى الفرّاء فيه على أصله في أنّ الياء إذا وقعت عينا مضموماً ما قبلها تقلب واواً إلّا أن تبدّل الضمّة كسرة لِتسلمَ الياء ـ كما هو مذهب سيبويه ـ والأوّل من هذه الأقوال أصحّ لدلالة «المؤونة» على

⇐ والثاني: «فَعُوْلَة» من «السّرور» ثمّ نقلت إلى «فُعَيْلَة».

والثالث: «فُعَيْلَة» ابتداءً من «السّري» وهي على الثالث: بضمّ الفاء وتشديد العين وإحدى الراءين مع إحدى اليائين فيها المزيدتان، والياء الأخرى منقلبة عن الواو، إذ الأصل بعد زيادة الرّاء والياء «سُرُيْوَة» ـ بتشديد الراء ... راجع: شرح الكمال: ٢٩٧.

(١) وقوله: «ويقال هو «مَفْعَلَة» من «الأَوْن» وهو الخُرْج والعِدْل» هو قول المازني إلّا أنّه غيّر بعض الكلام فأمّا الذي غيّره فهو قوله: «إنّ «الأَوْن» الخُرْج». وليس هو الخُرْج، وإنّما قال: «والأَوْنان جانبا الخُرْج» وهو الصحيح، لأنّ أَوْن الخُرْج جانبه وليس إيّاه وكذا ذكره الجوهري أيضاً في فصل «أون» وقال المازني: لأنّها ثقل على الإنسان يعني المؤونة فغيّره الجوهري فقال: لأنّه فذكّر الضمير وأعاده إلى الخُرْج. اللسان ١٣: ٣٩٧.

«مان، يمون، مَوْناً» مباشرةً بخلاف الثَّقل والتّعب فإنّهما قد لا يكونان، ولو سلّم كون ذلك لازماً فليس دالاً عليه مباشرة، وقول الفرّاء أبعد الجميع للزوم كثرة التغيير على مذهبه[1].

﴿وأمّا «منجنيق»﴾ وهي معرّبة ـ لأنّ الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ـ فقال بعضهم: ينبغي أن لا يحكم على مثله بزيادة بعض الحروف وأصالة بعضها لأنّ ذلك من شأن كلامهم.

والمحقّقون على أنّ الأسماء المعرّبة يحكم عليها بالأصلي والزائد لصيرورتها بالتّعريب من جنس كلامهم فيتصرّف فيها بما يقتضيه القياس على تقدير كونها من لغتهم فإذا أُريد وزن «منجنيق» **﴿فإن اعتد بـ «جَنَقُوْنَا»﴾** أي رَمَوْنا بالمنجنيق على ما حكي من قولهم[2]: «كنّا نُجْنَق مرّة ونُرْشَق أُخرى» **﴿فـ «منفعيل»﴾** وزنها لأنّ أصلها على هذا التقدير «ج، ن، ق» **﴿وإلّا[3]﴾** يعتد بذلك لقلّة ورود ذلك في استعمال الفصحاء، ولندور «منفعيل» إذ لا يجتمع زائدتان في أوّل الكلمة في هذا الضَّرْب من الأسماء وإنّما يكون ذلك في الجارية على أفعالها نحو: «منطلق» **﴿فإن اعتدّ بـ «مجانيق»﴾** في جمعها و«مجينيق» في تصغيرها **﴿فـ «فنعليل»﴾**

---

(١) اللسان ١٣: ٣٩٦.

(٢) قال الرضي: وقول الأعرابي: «كانت بيننا حُرُوْبٌ عُوْنٌ تفقأ فيها العيون، مرّة نُجْنَق وأُخرى نُرْشَق». فهذا من كلام أعرابي سُئِلَ: كيف كانت حُرُوبكم؟ فقاله.
و«العُوْن» جمع «عَوان» وهي الحرب التي تقدمتها حرب أُخرى «نُجْنَق» نُرْمَى بالمجانيق و«نرشق» نرمى بالسّهام. [شرح الشافية ٢: ٣٥٠]

(٣) أي وإن لم يعتدّ بـ«جَنَقُوْنا» فإن اعتدّ بـ«مجانيق» فهو «فنعليل» لأنّ سقوط النون في الجمع دليل زيادته، فإذا ثبت زيادة النّون فالميم أصل، لئلّا يلزم زيادة حرفين في أوّل اسم غير جار على الفعل. [شرح الشافية ٢: ٣٥٠]

وزنها ـ على ما ذهب إليه سيبويه ـ لأنّ حذف النّون الأُولى في تكسيرها وتصغيرها يدلّ على زيادتها فتعيّن كون الميم أصليّة وإلّا اجتمع زائدتان في أوّل الكلمة وذلك ممتنع كما مرّ، ولا دلالة على زيادة شيء آخر منها ﴿وإلّا[1]﴾ يعتدّ بـ«مجانيق» و«مجينيق» ﴿فإن اعتدّ بـ «سلسبيل» على الأكثر﴾ كما يجيء ﴿فـ«فعلليل»﴾ وزنها، إذ التقدير أنّه لم يعتدّ بـ«جنقونا» ولا بـ«مجانيق» فلا يكون دليل على زيادة الميم والنون، والأصل عدم الزيادة والتقدير أنّ «فعلليلا» ثابت في كلامهم فلا يلزم من جعلها على «فَعْلَلِيل» محذور من عدم النّظير وغيره ﴿وإلّا﴾ يعتدّ بشيء من تلك المذكورات ﴿فـ«فعلنيل»﴾ وزنها إذ لا يكون «فَعْلليلاً» لعدم النظير، ولم يدلّ دليل على زيادة ميمه ونونه الأُولى فيكون النون الثانية زائدة لأنّ الزيادة بما هو أقرب إلى الآخر أولى.

والمختار من هذه الأقوال قول سيبويه لأنّ «جنقونا» غير معتدّ به لما مرّ ولا وجه لعدم الاعتداد بـ«مجانيق» لأنّه قول عامّة العرب واعتبار الأخيرين كان مشروطاً بعدم اعتداد هذا.

ويمكن أن يقال: إن لم يعتدّ بشيء ممّا ذكر فوزنه أيضاً «فنعليل» لأنّ الميم إمّا أصليّة أو زائدة فإن كانت أصليّة والنونان أيضاً كذلك فـ«فعلليل» وإن كانت زائدتين فـ«فنعنيل»، وإن كان الأوّل أصلاً فقط فـ«فعلّنيل»، وإن كان بالعكس فـ«فنعليل»، وإن كان الميم زائدة والنونان أصليّتين فـ«مفعليل» وإن كان الأول أصلاً دون الثاني فـ«مفعنيل» وإن كان بالعكس فـ«منفعيل» ولا يجوز على تقدير

---

(١) أي وإن لم يعتد بمجانيق قال الرضيّ: فيه نظر وذلك لأنّه جمع «منجنيق» عند عامّة العرب فكيف لا يعتدّ به وفي الجمع لا يحذف من حروف مفرده الأُصول إلّا الخامس منها فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها.

زيادة الميم أن يكون النونان معاً زائدتين لبقاء الكلمة على أصليّين ـ الجيم والقاف ـ إذ الياء زائدة البتّة لإمكان اعتبار ثلاثة أُصول دونها، فالأقسام الممكنة سبعة[1].

فـ«فعلليل» غير ثابت بالفرض، وكذا «منفعيل» لاجتماع الزيادتين في أوّل الاسم الغير الجاري على الفعل، وكذا «مفعليل» إذ لا يزاد الميم في الأوّل مع أربعة أُصول بعدها كما يجيء إلّا في الجاري على الفعل.

فيبقى بعد الثلاثة: «فنعنيل» و«فعلنيل» و«مفعنيل» و«فنعليل» والكلّ نادر إلّا «فنعليلاً» كـ«عنتريس» للنّاقة الصُّلْبَة الشديدة من «العترسة» الأخذ بالشدّة والعُنْف. ﴿ و«مجانيق» يحتمل الثلاثة ﴾[2].

فهذا تقرير الأقوال في «المنجنيق».

---

(١) الكلام ملخّص ما في شرح الرضي فراجعه في شرح المقام ٣: ٣٥٢.

(٢) ابن الحاجب بنى كلامه في «منجنيق» على وجهين: «الأوّل: أن يعتد بـ«جنقونا» والثاني: أن لا يعتدّ به وعلى الأوّل: حكم على «منجنيق» بأنّه على زنة «منفعيل» فأُصوله: الجيم والنون التي بعدها والقاف، والميم والنّون الواقعتان في أوّل الكلمة زائدتان. وعلى الثاني: بأنّه يحتمل «فنعليلاً» فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أُصول، والنون الأُولى والياء زائدتان ويحتمل «فَعْلَلِيلاً» فالزائد الياء ويحتمل «فعلنيلاً» فالنّون الثانية والياء زائدتان وعلى هذا يكون قوله: «ومجانيق يحتمل الثلاثة» إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتناء بـ«جنقونا» وعلى هذا فوزن «مجانيق» إمّا «فعاليل» ـ إن كان مفرده «فنعليلاً» ـ أو «فلاليل» ـ إن كان مفرده «فعلليلاً» ـ أو «فلانيل» ـ إن كان مفرده «فعلنيلاً» ـ.

قال الرضيّ: وأظنّ أنّ هذا اللفظ ـ أعني «ومجانيق يحتمل الثلاثة» ـ ليس من المتن إذ لا فائدة فيه لأنّ الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها، ولا يكون له حكم برأسه، ولم يتعرّض المصنّف في الشرح لهذا اللفظ ولو كان من المتن لشرحه اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٥٣]

﴿ و«مَنْجَنون» ﴾ للدّولاب ﴿ مثله لمجيء «منجَنِين» ﴾ في معناه ﴿ إلّا في «منْفعيل» ﴾ لأنّه لم يجئ ما دلّ على أصالة «ج، ن، ن» مثل «جنقونا» الدالّ على أصالة «ج، ن، ق» في «منجنيق». ﴿ ولولا «منجنين» لكان ﴾ «مَنجَنون» ﴿ «فعللولا» ﴾ لمجيء هذا الوزن في كلامهم ﴿ كـ«عضرفوط» و«خندريس» كـ «منجنين» ﴾ في القولين المشهورين، وهما «فنعليل» و«فعلليل» لا في الأخير، إذ لا نون فيه في مقابلة النون الثّانية من «منجنين».

فهذا تمام البحث[1] عمّا يعلم فيه الاشتقاق.

[٢ ـ عدم النظير]

١ ـ ﴿ فإن فقد[2] ﴾ الاشتقاق في الكلمة ﴿ فبخروجها عن الأُصول ﴾ يعرف الزائد

---

(١) قال الرّضي: هذا آخر ما ذكره المصنّف من حكم الاشتقاق. وتقسيمه أن يقال: إن كان في الاسم اشتقاق فهو إمّا واحد أو لا، والواحد إمّا ظاهر أو لا، والذي فوق الواحد إمّا أن يكون الجميع ظاهراً أو الجميع غير ظاهر، أو بعضه ظاهراً دون الآخر، فالواحد الظاهر يحكم به كما في «رَعْشَن» و«بِلَغْنٍ» والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجّح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأُصول اختلف فيه هل يحكم به أو بالمرجّح الآخر؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف؟ فيه تردّد.

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كـ«أولق» وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في «مَؤُونة» و«سُرِّيّة» وإن كانا خفيّين وفيه مرجّح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجّح الآخر؟ فيه التردّد المذكور. فإن حكم بهما: فإن استويا احتملهما، وإن كان أحدهما أظهر حكم به، وإن لم يكن فيه مرجّح آخر حكم بهما على الوجه المذكور، اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٥٥ـ٣٥٦]

(٢) لمّا فرغ من الطريق الأوّل وهو الاشتقاق شرع في الطريق الثاني وهو عدم النظير أي إن ⇐

﴿كتاء «تَتْفُل»﴾ لولد الثعلب ﴿و«تَرْتُب»﴾ ـ للشيء الثابت ـ مفتوحي الأوّل مضمومي الثالث فإنّ التاء لو جعلت أصليّة لزم منها بناء ـ «فَعْلُل» ـ بفتح الفاء، وسكون العين وضمّ اللّام ـ وذلك خارج عن الأُصول فوجب القضاء بأنّ وزنهما «تفعل» ولاعِبْرة[1] بكون وزن الزائد واجد النظير أو فاقده، فإنّ أوزان المزيد غير مضبوطة بخلاف الأُصول.

⇐ فقد الاشتقاق فيعرف الزائد عن الأصلي بخروج الكلمة عن الأُصول وحاصل كلامه: أنّه إذا لم يوجد الاشتقاق فإمّا أن تخرج الكلمة أو زنة أُخرى لها عن الأُصول أو لا، فإنْ لم تخرج عنها فيعرف الزائد حينئذٍ بغلبة الزيادة وسيأتي في قوله: «فإن لم يخرج فبالغلبة» وإن خرجت فذلك هو عدم النظير وأقسامه ثلاثة:

الأوّل: أن تخرج الكلمة عن الأُصول بتقدير الأصالة.

الثاني: أن لا تخرج هي بل تخرج زنة أُخرى لها عنها.

الثالث: أن تخرج تلك الكلمه عن الأُصول على تقديري الأصالة والزيادة معاً ثمّ أشار إلى القسم الأوّل بقوله: فبخروجها عن الأُصول كتاء «تَتْفُل».

(١) جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ «تفعل» أيضاً لا يكون من الأُصول، والجواب أنّه إذا تعارض الأمران فالحمل على الزّائد أوْلى، لأنّ ما زيد فيه من الكلم أكثر من المجرّد وأهل التصريف يعبّرون عن ذلك بالدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وهو أن يكون في الكلمة حرف من حروف الزيادة تخرج الكلمة بسببه عن النظير سواء أجعلته زائداً أم أصليّاً فحينئذٍ يجب أن نحمله على الذي يوجب الدّخول في أوسع البابين وهو المزيدات إذ بعد ما لا يمكن الخلاص من عدم النظير ـ حكمت بزيادة الحرف أو أصالته ـ تختار المزيد على المجرّد إذ المزيد غير محصور والمجرّد محصور.

قال الرضي: وكان ينبغي أن لا يذكر المصنّف هاهنا إلّا ما يخرج عن الأُصول بأحد التقديرين دون الآخر، لأنّه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأُصول بالتقديرين معاً وقوله: «فإنْ خرجتا معاً» و«تَتْفُل» و«تَرْتُب» يخرج عن الأُصول بكلا التّقديرين إذ ليس في الأوزان الاسميّة «تَفْعُل» و«فَعْلَل» اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣٦٠]

وفي «الصّحاح»: «تُرتَب» ـ بضمّ التاء الأُولى وفتح الثانية[1] ـ.

وذلك إنّما يكون خارجاً عن الأُصول على تقدير عدم ثبوت «جُخْدَب».

﴿ومثل نون «كِنْتَأْل»﴾ كـ«قِرْطَعْب» ـ للقصير ـ مهموز أو غير مهموز، فإنّها على تقدير الأصالة يجعل الوزن «فِعْلَلاً» أو «فِعْلالا» وكلاهما مفقود، فيجب الحكم بأنّه «فِنْعَل» أو «فنعال».

﴿و﴾ نحو نون ﴿كَنَهْبُل﴾ ـ بضمّ الباء ـ لشجر من أشجار البادية، لفِقْدان «فَعَلُّل» ـ بضمّ اللّام ـ فوزنه «فَنَعْلُل» ﴿بخلاف﴾ نون ﴿كَنَهْوَر﴾ ـ للسحاب العظيم ـ فإنّها أصليّة لوجود «فَعَلُّل» في الأُصول كـ«سفرجل» والواو للإلحاق ووزنه «فَعَلْوَل» ﴿و﴾ مثل ﴿نون «خُنْفَساء»﴾ بضمّ الخاء وفتح الفاء ﴿و«قُنْفَخْر»﴾ ـ بضمّ القاف ـ للعظيم الجثّة، فإنّهما زائدتان لِعَوَز «فُعْلَلاء» و«فُعْلَلّ» فهما «فُنْعَلاء» و«فُنْعَل» فبهذا الوجه يعرف الزيادة في كلمة لا اشتقاق لها.

٢ ـ ﴿أو بخروج زنة أُخرى لها[2]﴾ عن الأُصول وإن لم تخرج هي نفسها عن الأُصول ﴿كتاء «تُتْفُل» و«تُرْتُب»﴾ مضمومي الأوّل والثالث ﴿مع «تَتْفُل» و«تَرْتُب»﴾ ـ مفتوحي الأوّل مضمومي الثالث ـ فإنّ التاء في الجميع زائدة مع أنّ

---

(١) الصحاح ١: ١٣٣.

(٢) هذا هو القسم الثاني من أقسام عدم النّظير وهذا عطف على قوله: «فبخروجها» أي إذا كان في كلمة لغتان وبتقدير أصالة حرف من حروف «سألتمونيها» في إحدى الزّنتين لا تخرج تلك الزّنة عن الأُصول لكن الزّنة الأُخرى التي لتلك الزّنة تخرج عن الأُصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً فإنّ «تُتْفُلاً» ـ بضمّ التّاء الأُولى ـ كان يجوز أن يكون كـ«بُرْثُن» فلا يخرج عن الأُصول بتقدير أصالة التّاء، لكن لمّا خرجت «تَتْفُل» ـ بفتح التاء ـ عن الأُصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التّاء في «تُتْفُل» ـ بضمّ التاء ـ أيضاً تبعاً للحكم بزيادتها في «تَتْفُل» ـ بفتحها ـ وكذا تاء «تُرْتُب» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٠]

الأوّلين لا يخرجان عن الأُصول لو جعل التاء فيها أصليّتين لمجيء «فُعْلُل» ـ بضمّتين ـ مثل «برثن».

وإنّما قيل بزيادة التاء في الجميع لأنّها في أحد البنائين زائدة جزماً، وفي الآخر يحتمل الزيادة والأصالة فحمل الكلّ على المعلوم هو الوجه.

﴿ و ﴾ كذا الكلام في زيادة ﴿ نون «قِنْفخر» ﴾ بكسر القاف ﴿ و«خُنْفُساء» ﴾ بضمّ الفاء ﴿ مع ﴾ أنّهما على زنة «قِرْطَعْب» و«قُرْفُصَاء» لخروج ﴿ «قنفخر» و«خنفساء» ﴾ بضمّ القاف وفتح الفاء عن زنة الأُصول ﴿ و ﴾ كذا الكلام في زيادة همزة ﴿ أَلَنْجَج ﴾ عود يتبخّر به ﴿ مع ﴾ أنّه على مثال «سفرجل» لخروج ﴿ أَلَنْجُوج ﴾ عن الأُصول لو حكم بأصالة الهمزة فوزنهما «أَفَنْعَل» و«أَفَنْعول» هذا إذا خرج إحدى زنتي الكلمة عن الأُصول لو حكم بأصالة الحرف الزائد، وأمّا إنْ حكم بزيادته فلا يخرج الزنة عن أن يكون لها نظير.

٣ ـ ﴿ فإن خرجتا[1] معا ﴾ عن الأُصول وعن أن يكون لها نظير ﴿ فزائد أيضاً ﴾ بالطريق الأولى لما مرّ أنّ أوزان المزيد غير مضبوطة ﴿ كنون «نَرْجِس» و«حِنْطأو»[2] ﴾ ـ للقصير أو العظيم البطن ـ فإنّها يحكم عليها بالزيادة إذ ليس في

---

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام عدم النظير أي إن خرجت الزّنتان معاً بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأُصول حكمنا بالزيادة أيضاً لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلّة المجرّد عن الزائد فنقول: «نَرجس» «نَفْعِل» وإن لم يأت في الأسماء «نَفْعِل» كما لم يأت «فَعْلِل» ـ بكسر اللّام ـ.

(٢) قال السيرافي: بأصالة جميع حروفه فيكون مثل «جِرْدَحْل». وقال الفرّاء: الزّائد إمّا النون وحدها فهو «فِنْعَلٌ» وإمّا النّون مع الواو فهو «فِنْعَلْو» وإمّا النّون مع الهمزة فهو «فِنْعَأْل» وجعل النّون زائدة على كلّ حال. وقال سيبويه: الواو مع ثلاثة أُصول من الغوالب فيحكم ⇐

الكلام «فَعْلِل» ـ بكسر اللّام ـ ولا «نَفْعِل» وكذا «فِعْلَلّو» و«فِنْعَلْو» فالحكم بأنّ وزنهما «نفعِل» و«فِنْعلو» أولى. على أنّه قد قيل: جاء «فنعلو» نحو «كِنْثَأْو» ـ للعظيم اللحية ـ من «كَثَثْتُ لِحْيته» ـ إذا نبتت ـ.

﴿ ونحو نون «جُنْدَب» ﴾ ـ بفتح الدال ـ للذكر من الجَراد فإنّه يحكم عليها بالزيادة لعدم «فُعْلَل» ـ بضمّ الفاء وفتح اللّام ـ ولا «فُنعَل» هذا ﴿ إذا لم يثبت ﴾ في الأُصول ﴿ جُخْدَب[1] ﴾ ـ بفتح الدال ـ كما حكاه الأخفش. وأمّا إذا اعتدّ به فالحمل على الأصل أولى ﴿ إلّا أن تشذّ[2] الزيادة ﴾ فحينئذٍ يحكم بأَصالته ﴿ كميم «مَرْزَنْجُوْش» دون نونها[3]، إذ لم تُزَدِ الميم.....

⇐ بزيادتها وكلّ واحدة من النّون والهمزة تبع لها في الحكم فيجعل حكم إحداهما في الزيادة حكم الواو وإن لم يكونا من الغوالب والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة لأنّ زيادتها في الوسط أكثر من زيادة الهمزة وإنّما لزم الواو الزائدة في المثال بعد الهمزة لأنّ الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهر ها، فوزنه عنده «فِنعلو» وإليه ذهب المصنّف إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو، لم يكن يزيد في الأبنية المجرّدة وزن، بتقدير أصالة النّون إذ يصير «فِعْلَلاً» كـ «جِرْدَحْلٍ» فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجّح في هذا الوزن لأنّه من ذوات الزوائد بالتقديرين. [راجع: شرح الشافية ٢: ٣٦٢]

(١) يعني إذا ثبت «جُخْدَب» ـ بفتح الدّال ـ فلا يخرج «جندب» بأصالة النّون عن الأُصول، والأولى أنّ «جُنْدَباً»: «فُنْعل» ثبت «جُخْدَب» أو لا، للاشتقاق، لأنّ الجراد يكون سبب الجَذْب ولهذا سمّي جَراداً، لجرده وجه الأرض من النّبات.

(٢) يعني لو أدّى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزّيادة لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضاً فلا يحكم بزيادة ميم «مَرْزَنْجُوْش» لأنّ الميم تشذّ زيادتها في أوّل اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أُصول أمّا في الجاري كـ «مدحرج» فثابت.

(٣) أي النّون لا تشذّ زيادتها، فلمّا ثبت أصالة الميم وجب زيادة النّون، لأنّ الاسم لا يكون فوق الخماسيّ فهي: «فَعْلَنْلُوْل».

أوّلاً[١] خامسة ﴾ في غير الجاري على الفعل؛ وإنّما حكم بزيادة النّون لعدم «فَعْلَلُوْل» فوزنه «فَعْلَنْلُول».

﴿ و ﴾ مثل ﴿ نون «بَرْناساء»[٢] ﴾ وهو النّاس، يقال: «ما أدري من أيّ البَرْناساء هو» فإنّه يحكم عليها بالأصالة إذ لم يزد النّون ثالثة متحرّكة كما يجيء، فوزنه «فَعْلالاء».

﴿ وأمّا «كُنَأبيل»[٣] ﴾ في اسم أرض ﴿ فمثل «خُزَعبيل» ﴾ ـ في أصالة النّون والهمزة وزيادة الياء ـ لعدم «فُنَعْليل» و«فُعَأْليل» و«فُنَأْعِيل» ووجود «فُعَلّيل».

[٣ ـ غلبة الزيادة]

﴿ فإن لم تخرج[٤] ﴾ زنة الكلمة عن الأُصول ولا زنة أُخرى بتقدير الأصالة ولا

---

(١) قال الفسويّ: «أولاً» أي في أوّل الكلمة التي ليست جاريةً على الفعل حالكونها «خامسةً» لأصولها أي واحدة من خمسة أصولٍ. (شرح الكمال: ٣٠٨)

(٢) قال الرضي: أي إنّ وزنه «فَعْنالاء» وإن كان غريباً غرابةَ «فَعْلالاء» إذ عدم النظير لا يرجّح في المزيد فيه بالتقديرين اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٣]

(٣) قال الرضيّ: وما يوجد في النسخ: وأمّا «كنأبيل» فمثل «خزعبيل» الظنّ أنّه وهم إمّا من المصنّف أو من الناسخ لأنّ «كنابيل» بالألف لا بالهمزة والألف في الوسط عنده لا يكون للإلحاق كما تقدّم اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٣]

(٤) لمّا فرغ من الطريق الثاني من طرق معرفة الزائد من الأصلي وهو عدم النظير شرع في الطريق الثالث الذي هو آخر الطرق وهو غلبة الزيادة. قال الرضي: اعلم أنّهم إنّما حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم اشتقاقه؟ لأنّه عُلِمَ بالاشتقاق زيادة كثير من كلّ واحد منها فحمل ما جهل اشتقاقه على ما عُلِمَ فيه ذلك إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٤]

بتقدير الزيادة ﴿ فبالغلبة ﴾ يُميّز بين الزائد والأصليّ ﴿ كالتّضعيف[1] في موضع، أو موضعين مع ثلاثة أُصول للإلحاق وغيره ﴾ فإنّه يحكم حينئذٍ بزيادة أحد المضعّفين ﴿ كـ «قَرْدَد»[2] ﴾ الدال زائدة ﴿ و«مَرْمَريس»[3] ﴾ للدّاهية وزنه «فَعْفَعيل» مضعّف من موضعين الفاء والعين ﴿ و«عَصَبْصَب»[4] ﴾ يقال: «يوم عصبصب» أي شديد، وزنه «فَعَلْعَل» مضعّف العين واللّام ﴿ و«هَمَّرِش»[5] ﴾

---

(١) ذكر المصنّف في أوّل هذا الباب أنّ الغرض منه بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف وإنّما ذكر التضعيف هاهنا لغلبة زيادته لا أنّه ممّا نحن فيه ولذا مثّل له بما ليس من حروف الزّيادة كما في «قردد» و«عصبصب».

ثمّ إنّ التضعيف إمّا أن يكون للإلحاق أو لغيره، فإن كان للإلحاق فإمّا بتكرير حرف واحدٍ نحو «قردد» أُلحق بزيادة اللّام بـ«جعفر» ولذلك لم يدغم. أو بتكرير حرفين وحينئذٍ إمّا أن يكون بتكرير الفاء والعين نحو: «مَرمَريس» كرّروا فيه الفاء والعين للإلحاق بـ«سَلسبيل» فوزنه «فعفعيل» أو بتكرير العين واللّام نحو: «عصبصب» كرّر فيه العين واللّام للإلحاق بـ«سفرجل» فوزنه: «فعلعل» وإن لم يكن للإلحاق فنحو: «همّرش».

(٢) وهي الأرض المستوية.

(٣) قال الرضي: الداهية وهو من الممارسة لأنّها تمارس الرّجال ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفيّاً اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٤]

(٤) قال الرضي: الشديد، وفيه اشتقاق ظاهر اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٤]

(٥) قال الرّضيّ: العجوز المسنّة وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بـ«جَحْمَرش» بتضعيف الميم. وقال الأخفش: بل هو «فَعْلَلِل» والأصل: «هَنْمَرِش» وليس فيه حرف زائد. قال: النّون السّاكنة إنّما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو: «منْ مالك» وأمّا في كلمة واحدة نحو: «أنملة» فلا تدغم وكذا لو بنيت من «عَمِل» مثل «قِرْطَعْب» بزيادة النّون قبل الميم ـ قلت: «عِنْمَلّ» بالإظهار، لئلّا يلتبس بـ«فِعَّل» لكنّه أُدغم في «هَنْمَرِش» لأنّه لا يلتبس بـ«فَعَّلِل» لأنّ «فَعَّلِلاً» لم يثبت في كلامهم، قال: والدليل على أنّه ليس مضعّف ⇐

للعجوز مضعّف العين.

﴿ وعند الأخفش ﴾ ليس بمضعّف بل ﴿ أصله «هنمرِش» كـ «جحمرش» لعدم «فَعَّلِل»[1]، قال: ولذلك لم يظهروا[2] ﴾ إذ لا يلتبس أنّه «فَعْلَلِل» لا «فَعَّلِل» ولو كان «فَعَّلِل» موجوداً لم يجز الإدغام لأنّه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدّي إلى اللَّبس بتركيب آخر.

[تعيين الزائد في التضعيف]

﴿ والزائد[3] في نحو: «كَرَّم» ﴾ و«قردد» ممّا فيه التضعيف هو الحرف ﴿ الثّاني ﴾

⇐ العين للإلحاق أنّا لم نجد من بنات الأربعة شيئاً ملحقاً بـ«جَحْمَرِش» فإذا صغّرت «همَرشاً» عند الأخفش قلت: «هُنَيْمِر» وعند سيبويه «هُمَيْرِش» اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣٦٤ـ ٣٦٥]

(١) قال الرضيّ: الأخفش لا يخصّ «فَعَّلِلاً» بل يقول: لم يلحق من الرّباعيّ بـ«جَحْمَرِش» شيء لا على «فَعَّلِل» ولا على غيره. [شرح الشافية ٢: ٣٦٥]

(٢) أي لعدم التباسه بـ«فعَّلل» إذ لم يوجد.

(٣) لمّا انجرّ الكلام إلى البحث عن المضاعف وأنّه من باب «غلبة الزيادة» أشار إلى بحث آخر فيه وهو تعيين الزائد فإنّهم بعد الاتّفاق على أصل الزيادة اختلفوا في مكانها فقال الأخفش: الثّاني هو الزائد: لأنّ الياء والواو وهما من أُمّهات الزوائد وقعتا زائدتين ثالثتين متحرّكتين في نحو: «عثير» و«جهور» ورابعتين كذلك في نحو: «كنهور» و«عفرية» فإذا جعلنا الثاني من نحو: «كرّم» هو الزائد كان واقعاً موقعهما فيما ذكر.

وقال الخليل هو الأوّل وعلّل بنحو ذلك وهو وقوع الواو والياء والألف ثانية ساكنة في نحو: «صيقل» و«جوهر» و«كاهل» وكذا في «قضيب» و«عجوز» و«شمال» والزائد إن كان أوّل حرف في التضعيف فقد وقع موقع أُمّهات الزوائد.

ولمّا رأى سيبويه كلا القولين وجيهاً جوّزهما. ولقد فصّلنا القول في بيان أدلّة ⇐

لما علم أنّ الدّال الثانية من «قردد» مثلاً بإزاء الرّاء من «جعفر»[1]، وإذا ثبت زيادة الثانية فيه فكذا في غيره.

﴿ وقال الخليل ﴾ الزائد هو الحرف ﴿ الأوّل ﴾ لأنّ الحكم بالزيادة في نحو «كرّم» على الساكن أولى فكذا في غيره ﴿ وجوّز سيبويه الأمرين ﴾ لتعادل الأمارتين عنده.

[موارد جواز التضعيف وعدمه]

﴿ ولا يضاعف الفاء وحدها[2] ﴾ عند البصريّين ﴿ ونحو: «زلزل» و«صِيْصِيَة» ﴾

⇐ الطرفين في مبحث المضعّف من كتاب «قرّة الطرف بتبيين قواعد وأبواب الصرف» فراجعه.

(١) لمّا ثبت في نحو: «قردد» أنّ الزّائد هو الثّاني لأنّه جعل في مقابلة لام «جعفر» ـ وأمّا الأوّل فقد كان في مقابلة العين فلم يحتج إلى الزّيادة لها وحكم سائر المضعّفات حكم المكرّر للإلحاق ـ حكم المصنّف في الكلّ أنّ الزّائد هو الثّاني.

قال الرضيّ: وفيه نظر، لأنّ سائر المكرّرات لا يشارك المكرّر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصليّ حتّى تجعل مثله في كون الزائد هو الثاني.

فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرّر للإلحاق والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٦]

(٢) لمّا بيّن الاختلاف في مكان الزائد في المضاعف أراد أن يبيّن موضعاً اتّفق البصريّون أجمعون على بطلانه وهو زيادة الفاء وحدها فقال: ولا يضاعف الفاء. قال الرضيّ: أي لا يقال ـ مثلاً ـ في «ضرب»: «ضَضْرَبَ» وذلك لعلمهم أنّه لا يدغم، لامتناع الابتداء بالسّاكن فيبقى الابتداء بالمستثقل ولهذا قلّ الفاء والعين مثلين نحو: «دَدَن» ويقلّ الكراهة شيئاً إذا حصل هناك موجب الإدغام كما في «أوّل» أو فصل بينهما بحرف زائد نحو: «كوكب» وليس أحد المثلين فيه زائداً بل هما أصلان. بل يضاعف الفاء والعين معاً ـ كما في ⇐

وهي مايحصن به ﴿ و«قَوْقَيْتُ» ﴾ من «قَوْقَاة الدجاجة» وهي صِياحها ﴿ و«ضَوْضَيْتُ» ﴾ من «الضَّوْضاة» أصوات الناس وجَلَبتهم[1] ﴿ رباعيّ ﴾ عندهم أوزانها: «فَعْلَلَ» و«فِعْلِلَة» و«فَعْلَلْتُ» ﴿ وليس بتكريرٍ لِفاءٍ ولا عين للفصل ﴾ بين كلّ من المكرّرين وهذا بخلاف نحو: «مَرْمريس» حيث حكمنا فيه بالتكرير مع الفصل فإنّ الفاء والعين معاً هناك مكرّر ولا يمكن مثل ذلك الفرض في نحو «زلزل»[2] لصيرورته حينئذٍ على وزن «فعفع» وذلك ممتنع لبقاء الكلمة بلا لام، وأمّا نحو «صِيْصِيَة» و«قوقيت» ممّا كرّر فيه حرف لين بعد تكرار حرف صحيح

⇐ «مرمريس» اهـ باختصار.

والحاصل أنّ الفاء وحدها لا يضاعف لأنّه إمّا أن يتكرّر قبل العين أو بعده، فإن كرّرت قبله فيؤدّي إلى الإدغام وهو متعذّر لاستلزامه الابتداء بالساكن، وإن كرّر بعده يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف أصليّ ولم يثبت مثله في لغتهم. فلمّا أورد على هذا القول بـ«زلزل» ونحوه أجاب بأنّها ليس منه. [شرح الشافية ٢: ٣٦٧]

(١) الصحاح ٦: ٢٤١٠.

(٢) هذا جواب عن الإيراد الذي تعرّضنا لذكره الآن. قال الرضيّ: وقال الكوفيّون في نحو: «زَلْزَل» و«صَرْصَر» ـ ممّا يفهم المعنى بسقوط ثالثه ـ: إنّه مكرّر الفاء وحدها بشهادة الاشتقاق وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصليّ. واستدلّ المصنّف على أنّه ليس بتكرير الفاء بأنّه لا يفصل بين الحرف وما كرّر منه بحرف أصليّ. وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم فيكون مُصَادَرَةً. لأنّ معنى قول الخصم «إنّ زلزل من «زل» أنّه فصل بين الحرف ومكرّره الزائد بحرف أصليّ ولم يقل أحد: إنّ العين مكرّر مزيد في نحو: «زلزل» و«صيصية» لكن المصنّف أراد ذكر دليل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها وما لعلّه يقال في تكرير العين وحدها. وبعض النُّحاة يجوّز تكرير الفاء وحدها، سواء كان العين مكرّراً كما في «زلزل» و«صيصية» أو لم يكن كما في «سلسبيل» إذا فصل بين المثلين حرف أصلي ولم يجوّز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصليّ بين المثلين اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٦٧ـ٣٦٨]

فليس أيضاً بتكرير الفاء، ولا العين للفصل كما تقرّر في الصحيح.

﴿ ولا بذي زيادة[1] لأحد حرفي لينٍ ﴾ مع أنّ الياء لا يقع مع ثلاثة أُصول إلّا زائدة غالباً كما يجيء ﴿ لدفع التحكّم ﴾ على أنّ الياء الأُولى لو جعلت زائدة في «صيصية» مثلاً صار الاسم ثلاثيّاً فاؤه وعينه من جنس واحد نحو «يَيْن» ـ اسم مكان ـ وذلك قليل، وإن جعلت الثانية زائدة صار فاؤه ولامه من جنس واحد نحو «سَلِس» وذلك أيضاً قليل.

﴿ وكذلك «سلسبيل» خماسيّ على الأكثر ﴾ ووزنه «فَعْلَلِيْل» وليس بتكرير الفاء ولا العين للفصل، وقيل: إنّ الفاء مكرّر ووزنه «فعفليل».

﴿ وقال الكوفيّون: «زَلْزَل» من «زَلّ» و«صرصر ﴾ الأخطب» وهو الشَّقِرّاق، ويقال: «الصُّرَد» أي رجّع صوته ﴿ من «صرّ ﴾ القلم» و«الباب» صريراً ﴿ و«دمدم ﴾ الله عليهم» أي أهلكهم ﴿ من «دَمَّ ﴾ اليربوع جُحْرَه» ـ إذا كبسه ـ وإنّما صاروا إلى هذه الاشتقاقات ﴿ لاتّفاق المعنى ﴾.

﴿ وكالهمزة[2] أوّلاً مع ثلاثة أُصول فقط ﴾ فإنّ الغالب عليها زيادتها هناك

---

(١) قال الرضيّ: وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث والرّابع كالأوّل والثّاني نحو: «صيصية» لم يُقَل: «إنّ إحدى اليائين من الغالبة وتكون زائدةً لأنّ معها ثلاثة أُصول» وذلك لأنّ هذا القول يؤدّي إلى التحكّم، إذ ليس إحدى اليائين أولى من الأُخرى. وأيضاً لو قلنا: إنّ الأولى زائدة لكان الكلمة من باب «يَيْنٍ» ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب «قلق» وكلاهما قليل، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً لئلّا يبقى الكلمة على حرفين وكذا لا نحكم في «قوقيت» بزيادة إحدى حرفي العلّة، لدفع التحكّم، والأولى أن يقال في ياء «قوقيت»: إنّها كانت واواً قلبت ياءً كما في «أغزيت» و«غازيت» فيكون في «قوقيت» في الأصل واوان كما أنّ في «صيصية» ياءين، اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣٦٨ـ٣٦٩]

(٢) عطف على قوله «كالتضعيف» أي بغلبة الزيادة يحكم في الهمزة بأنّه زائد أو غير زائد، ⇐

كـ«أحمر» و«أبيض» ونحو «أكرم» ﴿فـ«أفكَلٌ»﴾ ـ بالتنوين ـ للرِعْدة ﴿أفعل﴾ لوجود الشرطين: كونها أوّلاً وكونها مع ثلاثة أُصول فقط ﴿والمخالف[1]﴾ الذي يدّعي أنّه «فَعْلَل» ﴿مخطئ﴾ لأنّ حكمه على خلاف الغالب، وكذا نحو «إبْرِيق»: «افعيل» إذ لا عِبْرَة بما زاد على ثلاثة ولم يكن من الأُصول ﴿و«إصْطَبْل»[2]: «فِعْلَلّ» كـ«قرطعْب»﴾ لكونها مع أكثر من ثلاثة أُصول ولا دليل على زيادتها هيهنا، ويعلم من ذلك أنّها لو كانت مع أقلّ من ثلاثة أُصول كانت أولى بأن تكون أصليّة كـ«الإبل» و«الأدب» ونحوهما.

والمراد بالأُصول في مثل هذا الموضع ما يكون خارجاً عن حروف الزيادة أو تشهد لأصالتها مواقع الأصالة.

﴿والميم[3] كذلك﴾ في أنّها إذا وقعت أوّلاً مع ثلاثة أُصول فقط كانت زائدة في

⇐ ولمّا انحصر حروف الزيادة في عشرة أحرف أراد أن يبيّن مواضع الغلبة أي غلبة الزيادة في كلّ واحد واحد فبدأ بالهمزة لأنّه أقوى الحروف ثمّ ذكر الميم وهكذا حتّى آخر العشرة.

(١) قال الرضي: لمّا ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أوّلاً إذا كان بعدها ثلاثة أُصول في نحو: «أحمر» و«أصغر» و«أعلم» رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق كـ«أرْنَب» و«أيْدَع» وهو قليل بالنسبة إلى الأوّل.

وبعض المتقدّمين خالفوا ذلك وقالوا: ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته ـ المصدّرة ـ حكمنا بأصالتها فقالوا: «أفْكَل» كـ«جعفر» وردّ عليهم سيبويه بوجوب ترك صَرْف «أفكل» لو سمّي به، ولو كان «فَعْلَلاً» لصرف اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٧٢ـ٣٧٣]

(٢) قال الرضي: لأنّ بعده أربعة أُصول ولم يثبت بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتّى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه. [شرح الشافية ٢: ٣٧٢ـ٣٧٣]

(٣) قال أحمد: أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة أي يغلب زيادتها في الأوّل مع ثلاثة أُصول بعدها ولا تزاد مع أربعة فصاعداً، لأنّ الهمزة من أوّل مخارج الحلق ممّا يلي الصدر ⇐

الأغلب نحو «مَنْبِج»[1] ـ بكسر الباء ـ اسم موضع.

﴿ ومطّردة ﴾ زيادتها ﴿ في الجاري[2] على الفعل ﴾ وما يتّصل بذلك من اسم المفعول ثلاثيّاً وغيره، واسم الفاعل من غير الثلاثي والمصدر الميمي واسمَي الزمان والمكان والآلة.

﴿ والياء زيدت مع ثلاثة[3] أُصول فصاعداً ﴾ نحو «يَلْمَع» للسّراب، و«ضَيْغَم» للأسد ﴿ إلّا في أوّل الرباعيّ ﴾ وهو ما يكون بعد الياء فيه أربعة أُصول فإنّ الياء لا تكون هناك زائدة ﴿ إلّا ﴾ الرباعي ﴿ فيما يجري على الفعل[4] ﴾ كـ«يُدحرج» علماً فإنّها حينئذٍ تكون زائدة ﴿ ولذلك كان «يَسْتَعُور» ﴾ ـ موضع، أو شجر ـ «فَعْلَلُوْلا»

⇐ والميم من الشفتين وهو أوّل المخارج من الطّرف الآخر فجعلت زيادتهما أوّلاً ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما ولا يحكم بزيادتهما في غير الأوّل إلّا إذا دلّ دليل على ذلك لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل، والميم لم ترد إلّا في الاسم اهبتصرّف. [شرح أحمد ٢٢٥، وشرح الشافية ٢: ٣٧٣]

(١) وزان «مسجد» محمول في الزيادة على نحو: «مَقْتَل» و«مضرب» حَمْلَ المجهول على المعلوم.

(٢) ولو قال في موضع: «الجاري على الفعل»: «المتّصل بالفعل» لكان أعم إذ لا يقال للموضع والزّمان هما جاريان على الفعل. إذ الجاري على الفعل بمعنى الموازن له بالوزن العروضي لا التصريفي كما بيّنّا ذلك في مبحث «الصفة المشبّهة» من هذا الكتاب فراجع.

(٣) أي إذا ثبت ثلاثةُ أُصول غير الياء فالياء زائدة سواء كانت في الأوّل نحو: «يَلْمَع» و«يضرِب» أو في الوسط نحو: «رحيم» و«فُلَّيْق» أو في الآخِر نحو: «الليالي» وكذا إذا كانت الياء غير المصدّرة مع أربعة أُصول فصاعداً نحو: «خيتعور» و«سلسبيل» و«سلحفيّة»، وأمّا إذا كانت مصدّرة مع أربعة أُصول بعدها: فإن كانت الكلمة فعلاً نحو: «يدحرج» فهي زائدة أيضاً وإلّا فهي أصل نحو: «يستعور». [راجع: شرح الشافية ٢: ٣٧٤]

(٤) قال الرضي: وَهَمٌ وحقّه: إلّا في الفعل كـ«يدحرج» لأنّ الاسم الجاري على الفعل لا يوجد في أوّله ياءٌ. [شرح الشافية ٢: ٣٧٥]

﴿كـ «عضرفوط» ﴾ لأنّه رباعيّ بعد يائه أربعة أُصول وليس جارياً على الفعل ﴿و«سُلَحْفِية» ﴾ كانت ﴿فُعَلِّيَة ﴾ بزيادة الياء لأنّها غير واقعة في أوّل الرباعي ﴿والواو والألف زيدتا مع ثلاثة فصاعداً ﴾ نحو: «كَوْثَر» و«ضارِب» و«جَدْوَل» و«كِتاب» و«كَنَهْوَر» و«سِرْداح» و«عَضْرَفُوط» و«حَبَنْطًى» و«قَبَعْثَرىً» ﴿إلّا في الأوّل[1] ﴾ من الكلمة فإنّهما لا تزادان[2] هناك ﴿ولذلك كان «وَرَنتل» ﴾ ـ للداهية ـ «فَعَنْلَل» ﴿كـ «جَحَنْفَل» ﴾ وهو الغليظ الشَّفَة.

﴿والنون[3] كثرت ﴾ زيادتها ﴿بعد الألف آخراً ﴾ نحو: «عُثْمان» و«سَكْران» و«سِرْحان» و«غِرْبان» ـ جمع «غراب» ـ و«غَلَيان» مصدر «غَلَى، يَغْلِي» ﴿وثالثة ساكنة[4] نحو «شَرَنْبَثٍ» ﴾ للغليظ الكفّين والرجلين وربّما وصف به الأسد

---

(١) قال الرضيّ: والواو والألف مع ثلاثة أُصول فصاعداً لا يكونان إلّا زائدين في غير الأوّل فالواو نحو: «عَسْرُوض» و«عصفور» و«قَرْطَبوس» و«حِنْطَاو» والألف كـ«حمار» و«سِرْداح» و«أَرْطَى» و«قَبعثَرىً» وأمّا في الأوّل فالألف لا يمكن وقوعها فيه. والواو لا تزاد فيه مطلقاً ولذلك كان «وَرَنْتَل» كـ«جَحَنْفَل» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٧٥]

(٢) أمّا الألف فظاهر، وأمّا الواو فلأنّها إن كانت مضمومةً أو مكسورة تطرّق إليها الهمزة نحو: «أجوه» في «وجوه» و«إشاح» في «وشاح» وإن كانت مفتوحةً تطرّق إليها الهمزة عند صيرورتها مضمومة وذلك في الاسم في حال التصغير وفي الفعل عند بنائه للمفعول، وإذاهمزت لا يعلم أهي المنقلبة أم لا.

(٣) أصل هذه الألف والنون أن يلحق بالصفات ممّا مؤنّثه «فَعْلَى» نحو: «غضبان» و«عطشان» و«سكران» لأنّ الصفات أولى بالزيادة من الأسماء لأنّها شبيهة بالأفعال، والفعل أقعد في الزيادة من الاسم وزيادتها في الأسماء نحو: «عمران» للحمل عليها.

(٤) قال الرضي: كان ينبغي أن يضمّ إليه قيداً آخر بأن يقول: ويكون بعد النّون حرفان كـ«شرنبث» و«قلنسوة» و«حَبَنْطًى» أو أكثر من حرفين كـ«جعنظار» وأمّا «عُرَنْدٍ» فليس ⇐

﴿ و«عُرُنْد» ﴾ ـ للوَتَر الغليظ ـ وإنّما حكم بزيادتها هيهنا لأنّها في مثل هذه الصورة تكون بمنزلة الألف.

قال سيبويه: النون والألف[١] يتعاوران الاسم في معنى «شرنبث» و«شُرابث» ـ بضمّ الشين ـ و«جَرَنْفش» للعظيم الجنبين، و«جُرافش» بضمّ الجيم ﴿ واطّردت ﴾ زيادة النُّون ﴿ في المضارع ﴾ نحو: «نفعل» ﴿ والمطاوع[٢] ﴾ نحو: «انفعل» ﴿ والتاء في «التفعيل»[٣] ونحوه ﴾ من المصادر كـ«التفعّل» و«التفاعل» و«التفعلل» زائدة.

﴿ وفي نحو «رَغَبُوتْ» ﴾ و«ملكوت» و«جبروت» أيضاً ﴿ والسّين اطّردت ﴾ زيادتها ﴿ في «استفعل» وشذّت في «أسطاع»[٤] ﴾.

⇐ النّون فيه من الغوالب بل إنّما عرفنا زيادته بالاشتقاق لأنّه بمعنى «العَرَنْدَد» و«العَرْد» ولو جعلنا النون في «عرند» أصليّة لزم زيادة بناء في أبنية الرباعي المجرّد. [شرح الشافية ٢: ٣٧٦]

(١) فراجع «باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف» وهذا نصّه: وقد بيّن تعاوُرُها والألف في الاسم في معنى واحد، وذلك قولهم: رجل «شَرنبث» و«شرابث» و«جَرَنفش» و«جُرافش». [الكتاب ٢: ٤٢٣ ـ ٤٢٤]

(٢) يعني «انفعل» و«افعنلل» وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع. قال الرضي: وعندي أنّ حروف المضارعة حروف معنًى لا حروف مبنًى كنوني التثنية والجمع والتنوين اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٧٦]

(٣) قال الرضيّ: واعلم أنّ المصنّف كثيراً ما يورد في هذه الغوالب ما يعلم زيادته في الاشتقاق فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل «فإن فقد» أي الاشتقاق فهو غلط، وإن قصد ترك ذلك وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرّد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير فصحيح اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٧٨]

(٤) اعلم أنّه جاء في كلامهم «أسطاع» بفتح الهمزة وقطعها واختلفوا في توجيهه: فقال ⇐

﴿ قال سيبويه : هو ﴾ في الأصل ﴿ أطاع ﴾ من «الإطاعة» ﴿ فمضارعه «يُسطِيع» بالضمّ ﴾ وأصله : «يطيع» والشاذّ زيادة السين.

﴿ قال الفرّاء : الشاذّ فتح الهمزة وحذف التاء ﴾ لكونه في الأصل : «استطاع» من «الاستطاعة» ﴿ فمضارعه ﴾ عنده : «يَسْطيع» ﴿ بالفتح ﴾ وأصله : «يستطيع».

﴿ وعَدُّ سين الكَسكَسة[1] ﴾ ـ وهي التي تلحق بكاف الخطاب للمؤنّث في قول بعضهم : «أكرمتكِسْ» و«مررت بكِس» حالة الوقف، إبقاء للكسرة الفارقة بينها وبين كاف الخطاب للمذكّر ـ من حروف الزّيادة ﴿ غلط لاستلزامه شين

⇐ سيبويه : هو من باب الإفعال وأصله : «أَطْوع» كـ«أَقْوَم» أُعلّت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ثمّ جعل السين عوضاً من تحرّك العين الذي فاته كما جعل الهاء في «أَهْرَاق» ـ بسكون الهاء ـ عوضاً من مثل ذلك ولا شكّ أنّ تحرّك العين فات بسبب تحرّك الفاء بحركته ومع هذا كلّه فإنّ التعويض بالسين والهاء شاذّان، فمضارع «أَسْطاع» عند سيبويه «يُسْطِيْعُ» ـ بالضمّ ـ وردّ ذلك المبرّد ظنّاً منه أنّ سيبويه يقول : «السين عوض من الحركة» فقال : كيف يعوّض من الشيء والمعوّض منه باق ؟ ـ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء ـ وليس مراد سيبويه ما ظنّه بل مراده : أنّه عوض من تحرّك العين ولا شكّ أنّ تحرّك العين فات بسبب تحرّك الفاء بحركته.

وقال الفرّاء : أصل «أَسْطَاع» : «استطاع» من باب «استفعل» فحذفت التاء حين تعذّر الإدغام مع اجتماع المتقاربين وإنّما تعذّر الإدغام لأنّه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرّك السين التي لا حظّ لها في الحركة ولو لم ينقل لالتقى ساكنان فلمّا كثر استعمال هذه اللفظة وقصد التخفيف وتعذّر الإدغام حذف الأوّل وهو التاء لأنّه زائد فبقي «إسطاع» ـ بكسر الهمزة ـ ففتحت وقطعت شاذّاً فالمضارع عنده «يَسْطيع» : بفتح حرف المضارعة والمشهور في هذه الصورة بقاء الهمزة مكسورة موصولة. [راجع : شرح الشافية ٢ : ٣٧٩]

(١) ردّ على جار الله الزمخشريّ فإنّه عدّه من حروف الزّيادة وقال المصنّف : هو حرف معنًى لا حرف مبنًى، وأيضاً لو عُدَّ للزم شين الكشكشة إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزّيادة وليس منها بالاتّفاق. [شرح الشافية ٢ : ٣٨٠]

الكَشْكَشَة ﴾ في قول بعض آخر: «أكرمتكِش» و«مررت بكِش» مع أنّ الشين بالاتفاق ليست من حروف الزيادة. وأيضاً أنّها حرف معنى ولا شيء من الزائد كذلك.

﴿ وأمّا اللّام فقليلة ﴾ زيادتها لأنّها لا تزاد أوّلاً وحشواً، وأمّا في الآخر فقد ثبت في الأعلام ﴿ كـ «زَيدل» و«عَبدل» ﴾ في «زيد» و«عبد» ولم يتحقّق في غيرها ﴿ حتّى قال بعضهم[1] في «فَيْشَلة» ﴾ ـ لرأس الذكر ـ: إنّها ﴿ فيعلة ﴾ بزيادة الياء وأصالة اللّام ﴿ مع ﴾ مجيء ﴿ فيشة ﴾ بمعناها الدالّ على أصالة الياء وزيادة اللّام ﴿ و ﴾ كذا ﴿ في «هَيْقَلَة» ﴾ للفَتِيّة من النّعام ﴿ مع «هَيْق» ﴾ للذّكر من النّعام ﴿ و«طَيْسَل» مع «طَيْس» للكثير ﴾ من الرّمْل والماء وغيرهما ﴿ وفي «فَحْجَل» كـ «جعفر» مع «أفحج» ﴾ وهو الذي تتّداني صدور قدميه ويتباعد عقباه.

﴿ وأمّا الهاء فكان المبرّد لا يعدّها ﴾ من «حروف الزّيادة» ﴿ ولا يلزمه[2] نحو «اخْشه» ﴾ ممّا زيد فيه هاء السكت ﴿ لأنّها حرف معنًى كالتنوين، وباء الجرّ ولامه، وإنّما يلزمه نحو «أُمّهات» ﴾ في «أُمّات» جمع «أُمّ» وقد يقال: «الأُمّهات» للنّاس، و«الأُمّات» للبهائم، ونحو قول قصيّ بن كلاب[3]:

---

(١) أقول: وهو أبو عمرو الجرمي كما صرّح بذلك الرضيّ، فقال: اعلم أنّ الجرميّ أنكر كون اللّام من حروف الزيادة، فراجع شرحه على الشافية ٢: ٣٨١.

(٢) اعلم أنّ المبرّد أنكر كون الهاء من حروف الزيادة فأوردوا عليه وجوهاً خمسة: الأوّل: قولهم: «اخْشَه»، الثاني: نحو «أُمّهات»، الثّالث: «أهراق»، الرّابع: «هبلع»، الخامس: «هركولة». والمصنّف يناقش في بعض ويقوّي بعضاً آخر واحداً بعد واحد كما ترى.

(٣) هو أحد أجداد خاتم المرسلين صلّى الله عليه وآله وعليهم أجمعين، اسمه زيد، وهو تصغير «قَصِيّ» أي بعيد، لأنّه بعد عن عشيرته في بلاد قُضاعة حين احتملته أُمّه فاطمة مع ←

٢٤ ـ إنّي لدى الحرب رَخِيُّ اللَّبَب مُعتزِمُ الصَّوْلة عالي النَّسَبِ
أُمَّهتي خِنْدِفُ وألياسُ أبي[1]

يريد «أُمّتي» فزاد الهاء. و«اللَّبَب» ما يُشدّ على صدر الدابّة أو النّاقة يمنع الرَّحْل من الاستيخار، ومنه قولهم: «فلان في لبب رَخِيٍّ» ـ إذا كان في حال واسعة ـ. و«اعتزمتُ على كذا» بمعنى «عزمت عليه» و«الاعتزام» لزوم القصد في المشي، و«خِنْدِف» امرأة الياس بن مضر واسمها «ليلى»، نسب ولد الياس إليها وزعموا أنّها سمّيت بذلك من «الخَنْدَفَة» وهي مِشْيَة كالهرولة.

﴿ و«أُمّ»: «فعل» بدليل ﴾ مجيء ﴿ الأُمومة ﴾ فـ«أُمّهة»: «فُعْلَهة» بزيادة الهاء ﴿ وأُجيب بجواز أصالتها بدليل ﴾ مجيء ﴿ تأمّهت ﴾ أي اتّخذت أُمّاً ﴿ فتكون

⇐ بعلها ربيعة بن حَرام فنشأ ولا يعلم لنفسه أباً إلّا ربيعة، ولا يدعى إلّا له، فلمّا كان غلاماً سابّه رجل من قُضاعة فعيّره بالدَّعْوَة وقال: لست منّا وإنّما أنت فينا مُلْصَق، فدخل على أُمّه وقد وجم لذلك، فقالت له: يا بني، صدق، إنّك لست منهم ولكن رهطك خير من رهطه وآباؤك أشرف من آبائه، وإنّما أنت قرشيّ وأخوك وبنو عمّك بمكّة وهم جيران بيت الله الحرام فدخل في سيارة حتّى أتى مكّة ثمّ تزوّج فيها وأخرج منها خُزاعة وقام بأمرها.

(١) البيت الشّاهد على زيادة الهاء قول هذا المترجم له آنفاً وهي قطعة من الرَّجز المشطور والرواية هكذا:

إنّي لدى الحَرْب رخيّ اللَّبَب عند تَنادِيهِمْ بِهالٍ وهَبِ
معتزم الصَّولة عالي النَّسَب أُمّهتي خِنْدِفُ وألياسُ أبي

قوله: «الرخيّ» المرتخي، و«اللَّبَب» ما يشدّ على صدر الدابّة يمنع السَّرج من الاستئخار وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران.

«هالٍ» اسم فعل زجر للخيل وتنوينه للتنكير و«هَبْ» اسم فعل دعاء للخيل أي أقدمي وأقبلي «معتزم الصَّولة» قاطع الهجمة وعلى يقين منها. «خِنْدِف» وزان «زبرج» اسم امرأة و«الياس» جدّ الشاعر وهو الياس بن مُضَر. والشّاهد في «أُمّهتي» حيث زاد الهاء والأصل: «أمي» كما في الشّرح. [شواهد الشافية: ٣٠٧]

«أُمّهة» : «فُعَّلة» كـ «أُبّهة» ﴾ العَظَمَة والكِبَر ﴿ ثمّ حذفت الهاء ﴾ فيبقى «أُمّ» : «فُعَاً» ﴿ أو هما أصلان كـ «دَمِثٍ» ﴾ للمكان اللّيّن ذي الرَّمْل ﴿ و«دِمْثَر» ﴾ بمعناه ﴿ و«ثَرَّة» و«ثَرْثَار» ﴾ لمعنيين متقاربين، يقال: «عين ثرّة» كثيرة الماء، وهي سحابة تأتي من قِبَل قِبْلة أهل العِراق، و«ثَرْثَرَ الرَّجلُ» فهو «ثَرْثَار» مهذار ﴿ و«لُؤْلُؤٍ» و«لآل» ﴾ ـ لبائع اللؤلؤ ـ فإنّ الثّاني ليس من الأوّل، فإنّ «فعّالاً» للنسبة لا يجيء إلّا من الثلاثي فـ«اللّأّال» من ثلاثي لم يستعمل ولا يجوز القول بزيادة الهمزة الثانية من «لؤلؤ» لقلّة باب «سلس».

﴿ ويلزمه ﴾ أيضاً ﴿ نحو: «أهْراقَ»[1] ﴾ الماءَ «يُهْرِيْقُ، إهراقة» فهو «مُهْرِيْق» والماء «مُهْراق» و«مُهَراق» أيضاً ـ بالتحريك ـ ويمكن أن يجاب عنه بشذوذه كما في «أسطاع، يُسطيع» ـ بالضمّ ـ.

---

(١) قال الرضيّ: ليس هاهنا شيء آخر حتّى يقول المصنّف نحو: «أهْراق» اهـ. اعلم أنّ اللغة المشهورة «أراق، يريق» وفيها لغتان أُخريان: «هَرَاق، يهرِيق» بإبدال الهمزة هاءً ـ «يُهَرِيْقُ» ـ بإبقاء الهاء مفتوحةً ـ لأنّ الأصل: «يُؤَرِيقُ» حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النّفس، فلمّا أُبدلت الهمزة هاءً لم يجتمع الهمزتان، فقلت: «يُهَرِيق، مُهَريق، مُهَراق» والمصدر «هِراقة، هَرِق، لا تُهَرِق» الهاء في كلّها متحرّكة. وقد جاء «أهْراق» ـ بالهمزة ثمّ بالهاء السّاكنة ـ وكذا «يُهْرِيق، إهْراقة، مُهْرِيق، مُهْراق، أهْرِقْ، لا تُهْرِق» ـ بسكون الهاء في كلّها.

قال سيبويه: الهاء السّاكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما في «أسطاع» وللمبرّد أن يقول: بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة ولما تغيّر صورة الهمزة ـ واللغة من باب «أفعل» وهذا الباب يلزم أوّله الهمزةُ ـ استنكروا خلوّ أوّله من الهمزة فأدخلوها ذُهُولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة ثمّ لمّا تقرّر عندهم أنّ ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء فصار «أهْراق» وتوهّمات العرب غير عزيزة كما قالوا في «مصيبة»: «مصائب» ـ بالهمزة ـ وفي «مسيل»: «مُسْلان». [شرح الشافية ٢: ٣٨٤]

﴿ وأبو الحسن ﴾ الأخفش ﴿ يقول : «هِجْرَع» للطويل من «الجَرَع» ﴾ - بالتحريك - ﴿ للمكان السّهل ﴾ والهاء زائدة، وفيه بُعد.

﴿ و«هِبْلَع» للأكُوْل من «البَلْع» ﴾ للابتلاع ﴿ وخولف ﴾ فيه أيضاً وإن كان أقرب من الأوّل.

﴿ وقال الخليل : «الهِرْكَوْلَة» - للضَّخْمَة - «هِفْعَوْلَة» ﴾ بزيادة الهاء ﴿ لأنّها تَرْكُلُ في مشيها ﴾ والرَّكْل الضَّرْب بالرِّجْل الواحدة ﴿ وخولف ﴾ أيضاً لعدم وُضُوح الاشتقاق.

وجميع ما بحثنا عنه من قولنا «فإن لم يخرج فبالغلبة» إلى هيهنا إنّما كانت على تقدير كون الحرف الذي يغلب عليه الزيادة واحداً في الكلمة ﴿ فإن تعدّد الغالب[1] ﴾ ثلاثة أو اثنين أو غير ذلك فإن كان ذلك المتعدّد ﴿ مع ثلاثة أُصول

---

(١) لمّا ذكر الغلبة بالزيادة فيما سبق ولم يقسّمها في أوّل الباب وهي منقسمة أشار إلى التقسيم هاهنا وهو أنّ الغالب إمّا متعدّد، أو غير متعدّد فإن كان غير متعدّد فقد مضى حكمه بأنّه يحكم بزيادة ما غلب زيادته.

وإن تعدّد فإمّا أن يمكن جعل الجميع زائداً - بأن يكون سوى المتعدّد ثلاثة أحرف أُصول - أو لا يمكن، فإن أمكن حكم بالزّيادة في المتعدّد سواء كان ثلاثة أو اثنين نحو: «اهجيرى» - وهو العادة - يحكم فيها بزيادة الألف والياء والهمزة - من «الهجر» - و«حبنطى» - وهو صغير البطن - يحكم فيها بزيادة الألف والنون.

وإن لم يمكن بل يتعيّن أحدهما وجب الترجيح وذلك ثلاثة أقسام: لأنّه إمّا أن تخرج الكلمة عن الأُصول على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر. أو خرجت على التقديرين أو لم تخرج أصلاً.

فإن خرجت على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر حكم بزيادته كميم «مريم» و«مدين» فإنّك تحكم بزيادتها دون الياء لعدم «فعيل» وكثرة «مفعل».

حكم بالزيادة فيها[١]، أو فيهما[٢] كـ «حَبَنْطًى» ﴾ النون والألف فيه زائدتان، لأنّ كلّ واحدة منهما غالبة عليها الزيادة في محلّها.

﴿ فإن تعيّن ﴾ من الغالبين ﴿ أحدهما[٣] ﴾ لكون الأُصول في الكلمة اثنين فقط ﴿ رجّح ﴾ الزائد منهما ﴿ بخروجها[٤] ﴾ أعني بخروج الكلمة عن أُصولهم على تقدير جعل ذلك الزائد أصليّاً ﴿ كميم «مَرْيَم» و«مَدْيَن»[٥] ﴾ فإنّ الترجيح لها في جعلها زائدة لا للياء لوجود «مفعل» في كلامهم كثيراً دون «فَعْيَل» ﴿ و ﴾ نحو ﴿ همزة «أيدع»[٦] ﴾ ـ للزَّعْفَران ـ دون يائه لوجود «أفعل» كـ«أفكل» وعَوَز «فيعل».

ويمكن أن يقال: إنّ «فيعلاً» في الصحيح غير عزيز كـ«صيقل» و«ضيغم».

---

(١) أي في الغوالب كما في «قَيْقَبان» و«سَيْسَبان».

(٢) أي الغالبين كما في «حَبَنْطًى» وقد عرف زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً، لأنّه العظيم البطن من «حَبِطَتِ الماشية حَبَطاً» وهو أن ينتفخ بطنها من أكل البقلة.

(٣) أي تعيّن أحدهما للزيادة ولم يجز الحكم بزيادتهما معاً، لبقاء الكلمة على أقلّ من ثلاثة أحرف.

(٤) الفعل مسند إلى الجارّ والمجرور أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزّنة عن الأوزان المشهورة، بتقدير زيادته، فيحكم بزيادة ما لا يُخْرِجُ الزّنة عن الأوزان المشهورة إذا قدّر زائداً كميم «مريم» فإنّك لو حكمت بزيادتها بقي الزّنة «مَفْعَلاً» وليست بخارجة عن الأوزان ولو قدّرت الياء زائداً بقيت الزّنة «فَعْيَلاً» وهي خارجة عن الأوزان.

(٥) اسم قرية شعيب على نبيّنا وآله وعليه السلام، يمكن أن يكون مشتقّاً من «مدن» بالمكان إذا أقام، ويجوز أن يكون من «دان» إذا خضع.

(٦) قال الرضيّ: ليس بوجه، لأنّ «فَيْعَلاً» ـ بفتح العين ـ ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح العين كـ«صَيْرَف» و«ضَيْغَم» بل ذلك خارج في المعتلّ العين لم يجيء إلّا «عَيَّن» قال:

* ما بال عيني كالشَّعِيْب العَيَّنِ *

و«فَيْعِل» ـ بكسر العين ـ كثير فيه كـ«سيّد» و«ميّت» و«بيّن» مفقود في الصحيح العين اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٢]

﴿ وياء «تَيَّحان»[1] ﴾ ـ بالفتح ـ على ما قاله سيبويه ـ للذي يقع فيما لا يعنيه ـ دون تائها لِعَوَز «تَفْعَلاَن» وعلى تقدير أَصالة التاء يكون وزنه «فيعلاناً» لا «فعَلانا» لعدم «فَعَّلان» ووجود «فَيْعَلان» كـ«قيقبان» شجر يتّخذ منه السُّرُوْجُ. قال ابن دُرَيْد[2]: هو بالفارسيّة «آزاد درخت». وكـ«شيصبان» اسم قبيلة من الجنّ.

---

(١) قال الرضي: هو بفتح الياء كما قال سيبويه، وقال ابن يعيش: يجوز كسر الياء في «تيحان» و«هيبان» فـ«تَفْعَلان» غير موجود و«فَعَّلان» موجود كـ«هَيَّبان» فلذا حكمنا بزيادة ياء «تَيَّحان» وهذا ممّا يثبت فيه الاشتقاق الظّاهر وعُرِفت الزّيادة به إذ يقال في معناه: «مِتْيَحٌ» و«تَيَّاحٌ» ويجوز أن يكون «تَيْحان» و«تَيْهان» و«هَيَّبان» «فَيْعَلان» لا «فَعَّلان» كـ«قَيْقَبان» و«سَيْسَبان» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٢]

(٢) أبوبكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ اللغوي البصري، إمام عصره في اللغة والآداب والشعر الفائق. قال المسعوديّ في «المروج»: وكان ابن دريد ببغداد ممّن برع في زماننا هذا في الشعر وانتهى في اللغة وقام مقام الخليل بن أحمد فيها وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدّمين، وكان يذهب بالشعر كلّ مذهب فطوراً يُجْزِل وطوراً يرقّ، وشعره أكثر من أن نحصيه أو نأتي على أكثره أو يأتي عليه كتابنا هذا، فمن جيّد شعره قصيدته المشهورة بالمقصورة التي يمدح بها الشاه ابن ميْكال وولده وهما: عبدالله بن محمّد بن ميكال وولده أبو العبّاس إسماعيل بن عبدالله، ويقال: إنّه أحاط فيها بأكثر المقصور ومطلعها:

أما ترى رأسي حاكى لونُهُ ... طُرَّة صبح تحت أذيال الدُّجَى

واشتعل المُبْيَضُّ في مُسوَدّه ... مثل اشتعال النّار في جَزْلِ الغَضَى

ولابن دريد من التصانيف: «الجمهرة» و«الاشتقاق» و«غريب القرآن» وغير ذلك، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ وبها نشأ وتعلّم فيها وأخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي والأشناندانى، وتوفّي ببغداد سنة ٣٢١هـ. و«دُرَيْد تصغير «أدرد» وهو الذي لا سنّ له وهو تصغير ترخيم. وقال جحظة البرمكي:

⇐

﴿ وتـــاء «عِـزْوِيت»[1] ﴾ ـ فـي اسـم بـلد ـ دون واوهـا، لوجـود «فِـعْلِيت» كـ«عِفْرِيت» دون «فِعْوِيل».

﴿ وطاء «قَطَوْطًى» ﴾ للمتبختر في مشيه ﴿ ولام «اذْلولى ﴾ اذليلاءً» أي انطلق استخفاء ﴿ دون ألفهما لـ ﴾ عـدم «فَـعَوْلىً» و«افـعَوْلَى» و ﴿ وجـود «فـعوعل» ﴾ كـ«عَثَوْثَل» للقدم المسترخي ﴿ و«افعوعل» ﴾ نحو: «اعشوشب».

﴿ وواو «حَولايا»[2] ﴾ ـ في اسم موضع ـ ﴿ دون يـائها ﴾ لوجـود «فـوعالا» كـ«زَوْعَالا» وهو النَّشاط دون «فعلايا».

﴿ وأوّل «يهيرّ»[3] و ﴾ أحد حرفي ﴿ التّضعيف دون ﴾ الياء ﴿ الثانية ﴾ وأحدهما

⇐ فقدتُ بابن دريـد كـلَّ فـائدة ... لمّا غـدا ثـالثَ الأحـجار والتـربِ

وكنت أبكـي لفـقد الجـود مـنفرداً ... فصِرتُ أبكي لفقد الجـود والأدب

والذي نقله الشارح عن ابن دريد لا يوافق ما في «الجمهرة» فإنّه قال فيه: «قيقبان» وهو خشب تتّخذ منه السُّرُوج، قال الراجز:

* يكاد يَرْمي القيقبانِ المسرجا *

و«السَّيْسَبان» ضرب من الشّجر وهـو «آزاد درخت» بـالفارسيّة اهـ. [الوفيات ٤: ٣٢٣، جمهرة اللغة ٣: ١٢٣٥]

(١) ليس التاء في نحو: «عِفْرِيت» من الغوالب فلم يكن للمصنّف عـدّها مـنها، فـنحن إنّـما عرفنا زيادة تاء «عِزْويت» دون واوه بثبوت «فِعْلِيت» كـ«عفريت» دون «فِعْوِيل» اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٢ـ٣٩٣]

(٢) قال الرضيّ: إنّ«فَوْعَالا» و«فَعْلاَيا» لم يثبتا إلّا أنّ الحكم بزيادة الواو أولى، لكـون زيـادة الواو السّاكنة أكثر من زيادة الياء المتحرّكة وأيضاً «فَوْعَالْ» كـ«تَوْراب» ثابت وإن لم يثبت «فَوْعَالاً» بالألف وأمّا «فَعْلاي» و«فَعْلاَيا» فلم يثبتا اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٢ـ٣٩٣]

(٣) قال الرضيّ: فيه ثلاثة غوالب: التّضعيف والياءان، فهو إمّا «يَفْعَلٌّ» أو «فَعْيَلٌّ» أو «يَفْيَعْلٌّ» والثلاثة نوادر. ففي عدّ المصنّف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر، بلى ⇐

لكون «يَفْعَلَ» أقرب من «فَعْيَلَ» و«اليهيّر» ـ بتشديد الرّاء ـ صَمْغ الطَّلْح. وقولهم: «أكذب من اليهيَر» هو السَّراب.

﴿ وهمزة «أرْوَنان»[1] ﴾ ليوم صَعْب ﴿ دون واوها ﴾ لعدم «فَعْوَلان» ووجود «أفْعَلان» ﴿ وإن لم يأت إلّا «أنْبَجان» ﴾ للعجين المنتفخ.

قال الجوهري[2]: هذا الحرف في بعض الكتب بالخاء المعجمة وسماعيّ بالجيم عن أبي سعيد[3] وأبي الغوث وغيرهما.

﴿ فإن خرجتا[4] ﴾ عن أُصولهم بتقدير أصالة كلّ منهما وزيادة الآخر ﴿ رجّح ﴾

⇒ إنّه يقبله سيبويه فإنّه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالمخفّف اللّام، وقال: «يَفْعَلّ» موجود كـ«يَرْمَع» و«يَلْمَع» و«فَعْيَلّ» معدوم.

والحقّ أن يقال: إنّه «يَفْعَلٌ» من الأوزان الثلاثة المذكورة إذ لو جعلناه «فَعْيَلاً» لم يكن فيه شبهة الاشتقاق إذ تركيب «اي هر» غير مستعمل فهو إمّا «يفعلٌ» من «الهَبْر» أو «يَفْيَعْلٌ» من «الهَرّ» والتّضعيفُ في الأسماء أغلبُ زيادةً من الياء المتحرّكة في الأوّل، وأيضاً «يَفْعَلٌ» قريب من الوزن الموجود وهو «يَرْمع» و«يلمع» وأيضاً فإنّ «يَفْعَلَ» ثابت وإن كان في الأفعال كـ«يَحْمَرُّ» بخلاف «يَفْيَعْل». [شرح الشافية ٢: ٣٩٣]

(١) لأنّ «أَفْعَلان» جاء ولو لم يكن إلّا «أُنْبَجان» و«فَعْوَلان» لم يثبت.

(٢) وهذا نصّه: وعَجِينٌ أنبجان أي مُدْرِك مُنْتَفِخ ولم يأت على هذا البناء إلّا حرفان: «يَوْمٌ أرْوَنان» و«عجين أنبجان» وهذا الحرف في بعض الكتب بالخاء المعجمة وسماعيّ بالجيم عن أبي سعيد وأبي الغوث وغيرهما اهـ. [الصحاح ١: ٣٤٣]

(٣) هو أبو سعيد عزّ الدّين محمّد بن عبد السلام بن إسحاق الأموي المالكي، كان لغويّاً ماهراً عالماً بالفقه مصريّاً من أهل المحلّة، دخل القاهرة وأقام بها إلى أن مات، له مؤلّفات عديدة منها: «لغات مختصر ابن الحاجب» و«التعريف برجال جامع الأُمّهات لابن الحاجب» المتوفّى سنة ٢٩٧ هـ. [الأعلام ٦: ٢٠٥]

(٤) لمّا فرغ من القسم الأوّل ـ وهو أن تخرج الكلمة عن الأُصول على تقدير كون أحدهما ⇐

الوزن ﴿ **بأكثرهما** ﴾ زيادة في الكلام ﴿ **كالتّضعيف في «تَيْفَّان»** ﴾ مع التاء فيه، وكذا في «تيّحان» ـ عند من يرويه بالكسر ـ فإنّ كلّاً من «فَعَّلان» و«تَفِعْلان» غير موجود في أبنيتهم ولكن زيادة التضعيف أكثر فوزنه «فَعَّلان»، يقال: «جاء على تَيْفَّان ذاك» أي أوّله.

﴿ **والواو في «كَوَأْلَل»**[1] ﴾ وهو القصير فإنّ كلّاً من «فَوَعْلَل» و«فَعَأْلَل» غير موجود لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة فوزنه «فَوَعْلَل» ملحقاً بـ«سَفَرْجَل».

﴿ **ونون «حِنْطَأْو» وواوها** ﴾ مع همزتها فإنّ زيادة الأوّلين أكثر من زيادة الهمزة فلذلك وجب أن يقال: وزنه «فِنْعَلو» لا «فعلاوّ» ولا «فِنْعَأل».

﴿ **فإن لم تخرج** ﴾ عن أبنيتهم ﴿ **فيهما**[2] ﴾ أعني في التقديرين فحينئذٍ إمّا أن

⇒ أصلاً دون الآخر ـ شرع في القسم الثّاني ـ وهو أن تخرج على التقديرين ـ فبرجح هاهنا بأكثرهما زيادة كالتضعيف في «تيفّان» إذ «فعلان» و«تفعلان» لم يوجد في أبنيتهم لكن زيادة التضعيف أكثر.

(١) قال الرضيّ: فيه غالبان: الواو والتضعيفُ، فجعلناهما زائدين، فوزنه «فَوَعْلَلّ» ملحق بـ«سَفَرْجَل» وليست الهمزة غالبةً، ففي عدّها من الغوالب نظر، وفي «حِنْطَأْو» غالب واحد وهو الواو، وأمّا النّون والهمزة فليستا بغالبتين إلّا أنّ النّون مساوٍ للهمزة في مثل هذا المثال نحو: «كِنْتأو» و«سِنْدأو» فجعل كالغالب اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٤]

(٢) لمّا فرغ من القسم الثاني شرع في القسم الثّالث وهو أن لا يخرج اللفظ عن الأُصول على تقدير جعل أيّهما فرض زائداً. وحينئذٍ إمّا أن يكون هناك إظهار شاذّ أو لا، فإن كان إظهار شاذّ فإمّا أن تثبت شبهة الاشتقاق أو لا، فإن لم تثبت شبهة الاشتقاق رجّح بالإظهار الشاذّ اتّفاقاً، ولم يذكره المصنّف لوضوحه.

وإن ثبتت شبهة الاشتقاق فإمّا أن تثبت في أحدهما أو فيهما، فإن ثبتت في أحدهما فقيل يرجّح بالإظهار الشاذّ وقيل بشبهة الاشتقاق ومن ثمّ اختلف في «مأجج» و«يأجج» كما بيّنه الشّارح.

⇐

يكون هناك إظهار شاذّ أو لا، فإن كان فإمّا أن يثبت شبهة الاشتقاق أو لا، فإن لم يثبت رجّح بالإظهار الشاذّ بالاتّفاق، وإن يثبت الشبهة فإمّا أن تثبت في أحدهما أو فيهما.

فإن تثبت في أحدهما ﴿رُجّح بالإظهار الشاذّ، وقيل﴾: يرجح ﴿بشُبهة الاشتقاق[1]، ومن ثمّ اختلف في «يَأْجَج»﴾ اسم قبيلة ﴿و«مأْجَج»﴾ ـ اسم مكان ـ.

فمن رجّح بالإظهار الشاذّ لئلّا يلزم خرم قاعدة معلومة ـ وهي الإدغام عند اجتماع المثلين ـ قال: وزنهما «فَعْلَل» والجيم الثانية للإلحاق بـ «جعفر» ومن رجّح بشبهة الاشتقاق لئلّا يلزم بناء لم يوجد له أصل في كلامهم، قال: وزنهما «يفعل» ـ غير مصروف ـ و«مفعل» إذ وجد في لغتهم: «أجّتِ النّارُ، تَؤُجُّ أجيجاً» ـ إذا تلهّبت ـ و«أجّ الظليم، يؤجّ أجّاً» ـ إذا عدا وله حفيف في عَدْوه ـ ولم يوجد «يأجّ» و«مأجّ» فجعله على بناء كلامهم أشبه، وحيث تعذّر الاطّلاع على جميع لغاتهم فالأخذ بالإظهار الشاذّ أولى.

⇐ قال الرضيّ: فإن لم تخرج الزّنة في التقديرين أي في تقدير زيادة كلّ واحد من الغالبين رجّح بالإظهار الشاذّ أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الإظهار الشاذّ بزيادته ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذّ، فيحكم في «مَهْدَد» بزيادة الدّال فيكون ملحقاً بـ «جعفر» فلا يكون الإظهار شاذّاً ولو جعلته «مَفْعَلاً» من «هَدَدَ» لكان الإظهار شاذّاً لأنّ «مَفْعَلاً» لا يكون ملحقاً كما ذكرنا اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٤]

(١) قال الرضيّ: فقيل: «يأْجَجُ» و«مأجج»: «يَفْعَلُ» و«مَفْعَلّ» لأنّ في هذين الوزنين شبهة الاشتقاق لأنّ «أ ج ج» مستعمل في كلامهم. وقيل: هما «فَعْلَلّ» لئلّا يلزم إظهار شاذّ. وقد روى الرُّوَاة: «يَأْجِج» ـ بكسر الجيم ـ فإن صحّت فإنّه ممّا يخرج بأحدهما دون الآخر، إذ «فَعْلِل» ـ بكسر اللّام ـ لم يثبت والمشهورُ الفتح في «يأجَجَ» و«مأجج» و«يأجج» غير منصرف إمّا للوزن والعلميّة والتأنيث وإمّا للعلميّة والتأنيث وهي اسم أرض. [شرح الشافية ٢: ٣٩٤]

ومعنى شبهة الاشتقاق[١] موافقة البناء بناء كلامهم في الحروف الأُصول من غير أن يعلم موافقته إيّاه في المعنى الأصلي.

﴿ ونحو «مَحْبَبٍ»[٢] علماً ﴾ لرجل ﴿ يُقوّي الضعيف ﴾ من القولين وهو الترجيح بشبهة الاشتقاق لأنّ وزنه ـ بالاتّفاق ـ «مفعل» ﴿ وأُجيب بوضوح[٣] اشتقاقه ﴾ من «حبّ» وليس من شبهة الاشتقاق في شيء ﴿ فإن ثبتت[٤] ﴾ شبهة الاشتقاق ﴿ فيهما فبالإظهار ﴾ الشاذّ ﴿ يرجّح اتّفاقاً كدال «مَهْدَد» ﴾ غير مصروف ـ لكونه اسم امرأة ـ إذ يشبه أن يكون مشتقّاً من «المَهْد» أو من «الهَدّ» فالرجحان للإظهار فوزنه: «فعلل».

---

(١) أي معناه الاصطلاحي وشبهة الاشتقاق هو الذي سمّيته أنا بالاشتقاق الملحق وهذا المعنى مأخوذ عن «شرح النقره كار» ويناسب أن أذكر معنى الإظهار الشاذّ، فنقول: الإظهار نقيض الإدغام وهو نوعان: شاذّ وقياسيّ.

الإظهار القياسيّ: هو الذي لا يدغم فيه أحد المثلين في الآخر مع اجتماع شرائط الإدغام لأنّ هناك مانعاً منه نحو: «قرردد» فإنّ الدال الثاني زيدت للإلحاق بـ«جعفر» فلو أُدغمت لفات الغرض من الإلحاق وهو جعل الملحق مثل الملحق به وزناً.

والإظهار الشاذّ: هو الذي اجتمع فيه الشرائط وانتفت الموانع ولم يدغم من غير أن يكون هناك سبب مانع، ففي الإظهار القياسيّ عدم الإدغام لمانع، وفي الإظهار الشاذّ عدم الإدغام اعتباطيّ لا علّة له، ولم أر أحداً أفصح عن هذا كما أفصحت.

(٢) قال الرضيّ: يعني أنّ «محبباً» من «الحبّ» مع أنّ فيه إظهاراً شاذّاً. [شرح الشافية ٢: ٣٩٤]

(٣) قال الرضيّ: وللخصم أن يقول: «يأجج» أيضاً واضح الاشتقاق من «أجّ» مثل «محبب» من «حبّ». [شرح الشافية ٢: ٣٩٤]

(٤) لمّا فرغ ممّا وجد فيه شبهة الاشتقاق في أحد التقديرين شرع فيما ثبت فيه شبهة الاشتقاق في كلا التقديرين نحو «مهدد» على ما بيّنه الشّارح، فتعيّن الترجيح بالإظهار.

﴿فإن لم يكن إظهار[١]﴾ شاذّ فإمّا أن يثبت شبهة الاشتقاق في أحدهما فقط أو فيهما جميعاً، أو لا يثبت في شيء منهما، فإن ثبت في أحدهما فقط ﴿فبشبهة الاشتقاق﴾ يرجّح إن لم يعارضها أغلب الوزنين في الآخر ﴿كميم «مَوْظَب»﴾ ـ بالفتح اسم موضع ـ فإنّ «مفعلاً» و«فوعلاً» كلاهما موجودان، لكن شبهة الاشتقاق مع «مفعل» فإنّ التركيب من «وظب» مستعمل في كلامهم بخلاف «م، ظ، ب».

﴿ومَعْلًى[٢]﴾ ـ اسم رجل ـ كذلك إذ التركيب من «ع، ل، و» كثير شائع بخلاف التركيب من «م، ع، ل» فإنّه قليل، من ذلك: «مَعَلْتَ الشَّيْءَ مَعْلاً» ـ إذا اختلسته ـ.

﴿وفي تقديم أغلبهما عليها[٣]﴾ أعني في تقديم أغلب الوزنين على شبهة

---

(١) لمّا فرغ ممّا وجد فيه الإظهار الشاذّ شرع فيما لم يكن فيه الإظهار الشاذّ وقسمه ثلاثة أقسام وذلك لأنّه إمّا أن يوجد فيه شبهة الاشتقاق أو لم يوجد، فإن وجدت فإمّا في أحدهما أو فيهما.

أمّا القسم الأوّل فأشار إليه بقوله: «فشبهه الاشتقاق» والحاصل أنّه إن وجدت شبهة الاشتقاق في أحدهما، فإمّا أن يعارضها أغلب الوزنين أو لا، فإن لم يعارضها أغلب الوزنين رجّح بشبهة الاشتقاق كميم «موظب» على ما بيّنه الشارح.

(٢) إنّما أورد مثالين إشارة إلى أنّه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجّح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها أقيس الوزنين كما في «موظب» أو لا كما في «معلى» هذا إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدّم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق لأنّ الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره. والمصنّف يقول: فيه نظر لجواز أن يكون ردّه إلى أغلب الوزنين ردّاً إلى تركيب مهمل، وردّه إلى غير أغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردّاً إلى تركيب مستعمل والردّ إلى التركيب المستعمل أولى.

(٣) قال الرضيّ: أي ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق فإنّ «مَوْظَب» و«مَعْلَى» إن ⇐

الاشتقاق إذا عارضها أغلب الوزنين في الآخر ﴿ **نظر** ﴾ والأصحّ تقديم شبهة الاشتقاق لجواز أن يكون ردّه إلى أغلب الوزنين في لغة العرب رداً إلى تركيب مهمل، وردّه إلى غير الأغلب رداً إلى تركيب مستعمل، والردّ إلى المستعمل أولى.

وذهب بعضهم إلى تقديم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق مستدلاً بأنّ الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره ﴿ **ولذلك**[1] **قيل**: «رُمّان»: «**فُعّال**»، **لغلبتها في نحوه**[2] ﴾ ممّا هو من جنس النّبات كـ«التّفّاح» و«الكُرّاث» و«القُلّام» ـ لضرب من الحِمّص ـ وعلى القول الأصحّ هو «فُعْلاَن» لكثرة المشتقّات من «ر، م، م» دون «ر، م، ن» من ذلك: «رَمَمْتُ الشّيء، أرِمُّه، وأرُمُّه، رَمّاً ومَرَمّةً ـ إذا أصلحته ـ و«رمّه» أيضاً بمعنى «أكله»[3].

﴿ **فإن ثبتت** ﴾ شبهة الاشتقاق فيهما[4] ﴿ **رجّح بأغلب الوزنين** ﴾ إن كان أحدهما

⇐ جعلتهما «مَفْعَلاً» ففيهما شبهة الاشتقاق وإن جعلتهما «فوعلاً» لم تكن فيهما فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم. وأمّا «رُمّان» فإن جعلته «فُعْلان» ففيه شبهة الاشتقاق لكن ليس أغلب الوزنين وإنْ جعلته «فُعّالاً» فليس فيه شبهة الاشتقاق إذ «ر م ن» غير مستعمل و«رمّ» مستعمل لكنّه أغلب الوزنين اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٤ـ٣٩٥]

(١) أي لأجل أنّهم يرجّحون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق قالوا: «رمّان»: «فُعّال».

(٢) أي لغلبة زنة «فُعّال» في نحو معنى «رُمّان» وهو ما ينبت من الأرض كـ«القُلّام» و«الجُمّار» و«الكُرّاث» و«السُلاّء» و«القُرّاص» و«فُعْلان» في مثل هذا المعنى قليل. [راجع: شرح الشافية ٢: ٣٩٥]

(٣) الصحاح ٥: ١٩٣٦.

(٤) هذا هو القسم الثاني من الأقسام الثلاثة لما لم يكن فيه الإظهار الشاذّ، أي إن لم يكن إظهار وثبتت شبهة الاشتقاق فيهما فإمّا أن يغلب أحد الوزنين، أو يندر الوزنان، فإن غلب أحدهما فإمّا أن يكون الوزن الآخر أقيس أو لا، فإن لم يكن الآخر أقيس رجح بأغلب ⇐

أغلب ﴿وقيل بأقيسهما، ومن ثَمَّ اختلف في «مَوْرَق»[1]﴾ ـ بالفتح اسم رجل ـ لأنّك إن جعلت الميم زائدة فوزنه «مفعل» من «ورق» وإن جعلت الواو زائدة فوزنه «فوعل» من «مرق» وكلا الاشتقاقين ممكن فالرجحان عند بعضهم لأغلب الوزنين وهو «مفعل» لأنّ ذلك أكثر في لغة العرب من «فوعل»، والرجحان عند قوم لأقيس الوزنين وهو هيهنا «فوعل» لأنّ قياس ما زيدت الميم في مثله أن يكسر عينه نحو: «موعِد» و«موجِل» فلو كان الميم من «مورق» زائدة لكان قياسه كسر الراء، فلخروج أحد الوزنين هيهنا عن القياس اختلف فيه.

﴿دون «حَوْمان»﴾ ـ اسم موضع ـ فإنّه لا خلاف قياس هيهنا إن جعلته «فعلان» أو «فوعال»، والبناءان موجودان في كلامهم كـ«سمنان» و«توراب» ـ للتُّراب ـ.

وشبهة الاشتقاق من «حوم» ثابتة، من ذلك «حامَ الطائر وغيره حول الشيء» أي دار، و«حومة القتال» مُعْظَمُهُ، وكذلك من الماء والرَّمْل وغيره، وكذا من «حمن» من ذلك «حَمْنَة» ـ اسم امرأة ـ و«الحَمْنانَة» القُراد، إلّا أنّ أغلب الوزنين في لغتهم «فَعْلان» فالحمل عليه أولى، هذا إذا غلب الوزنان على تقدير ثبوت شبهة الاشتقاق فيهما.

﴿فإن ندرا﴾[2] والتقدير بحاله ﴿احتملهما كـ«أُرجُوان»﴾ صِبْغ أحمر شديد

⇐ الوزنين نحو: «حومان» وإن كان الوزن الآخر أقيس نحو: «مورق» فرجح بعضهم أغلب الوزنين وبعضهم أقيس الوزنين.

(١) قال الرضيّ: إن جعلته «فوعلاً» فليس بأغلب الوزنين لكنّه لا يستلزم مخالفة القياس، وإن جعلته «مَفْعلاً» فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس، لأنّ المثال الواويّ لا يجيء إلّا «مَفْعِلاً» ـ بكسر العين ـ كـ«الموعِد»، أمّا «حومان» فليس فيه خلاف الأقيسة و«فَعْلان» أكثر من «فَوْعَال» فجعله من «ح و م» أولى اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٥]

(٢) قال الرَّضي: «فإن ندرا» أي الوزنان «احتملهما» أي احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفي ⇐

الحُمْرَة أو معرّب «أرغوان» إذ يحتمل أن يكون «أفعلاناً» كـ«أفعوان» ـ من «رجا، يرجو» ـ و«فعلوانا» من «أرِج الطيب» ـ بالكسر ـ «يأرَج» ـ إذا فاح ـ مثل «عُنْفُوَان» ﴿فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما[1] فبالأغلب﴾ من الوزنين يرجّح ﴿كهمزة «أَفْعَى»[2] و«أَوْتَكان»[3]﴾ ـ لموضع أو لقصير ـ دون الألف في الأوّل والواو في الثاني لأنّ «أفعل» أكثر من «فَعْلَى» وإن لم يوجد «فَعَى» ولا «أَفَع»، و«أفعلان» كـ«أرْوَنان» و«أنبجان» يشبه أن يكون أكثر من «فوعلان» كـ«حوفزان»[4] ـ اسم

⇐ قوله: «ندرا» نَظَرٌ: أمّا أوّلاً فلأنّه في أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة، فكيف يندران وأمّا ثانياً فلأنّ «أُفْعُلان» قد جاء فيه «أُسْحُمَان» وهو جبل و«أُلْعُبَان» في «اللّعاب» وكذا «أُقْحُوان» و«أُفْعُوَان» و«فُعْلُوَان» جاء فيه «عُنْقُوَان» و«عُنْظُوَان» ولعلّه أراد كون الوزنين لقلّتهما في حدّ النُّدْرَة. وفي «أُرْجوان» ثلاثة غوالب: النّون والهمزة والواو فيحكم بزيادة اثنين منها فهو إمّا «أُفْعُلان» كـ«أُسْحُمَان» أو «فُعْلُوان» كـ«عُنْقُوان» أو «أُفْعُوَال» ولم يثبت فبقي الأوّلان واحتملهما وفيهما أيضاً شبهة الاشتقاق. [شرح الشافية ٢: ٣٩٥ـ٣٩٦]

(١) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة لما لم يكن فيه الإظهار الشاذّ، أي فإن لم يكن فيه إظهار شاذّ وفقدت شبهة الاشتقاق فيهما أي في التقديرين أعني تقديري أيّهما فرض أصلاً أو زائداً، فإمّا أن يغلب أحد الوزنين أو يندر الوزنان، فإن غلب أحدهما فيحكم بالأغلب، نحو: «أفعى» وإن لم يغلب أحدهما بل ندر الوزنان احتملهما نحو: «اسطوانة».

(٢) إذا جعلته «أَفْعَلَ» ففيه الاشتقاق الظّاهر فضلاً عن شبهته لقولهم: «فَعْوَة السمّ» وأرض «مفعاة» فكيف أورده فيما ليس في وزنيه شبهة الاشتقاق؟

(٣) قال الرضيّ: الألف والنون لا كلام في زيادتهما. بقي التعارض بين الواو والهمزة و«وتك» و«أتك» مهملان و«أفعَلان» ثابت وإن كان قليلاً كـ«أنبجان» و«فوعلان» غير موجود فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعيّن فيه أحدهما اهـ. [شرح الشافية ٢: ٣٩٦]

(٤) «الحَوْفَزان» لقب الحارث بن شريك الشَّيْبانيّ: لُقِّب بذلك لأنّ قيس بن عاصم التميميّ ⇐

رجل ـ و«حوتنان» ـ بالتاء اسم أرض ـ قياساً على أنّ «أفعل» أكثر من «فوعل» فـ«أوتكان»: «أفعلان» وإن لم يوجد «وتك» ولا «أتك».

﴿و﴾ نحو ﴿ميم «إمَّعَة»[1]﴾ ـ للذي يكون لضعف رأيه مع كلّ أحد ـ دون همزتها، فإنّ «فِعَّلة» كـ«دِنَّمة» و«دِنَّبة» للقصير، و«إمَّرة» ـ للذي يأتمر لكلّ أحد لضعف رأيه ـ أكثر من «إفعَلة» كـ«إنْفَحة» وإن لم يوجد «أمع» ولا «ممع» هذا إذا غلب الوزنان وشبهة الاشتقاق فيهما مفقودة.

﴿فإن ندرا﴾ والفرض بحاله ﴿احتملهما كـ«أُسْطُوانة»﴾ فإنّه ﴿إن ثبتت «أفعوالة»[2]﴾ في الكلام احتملت وزنين أحدهما: «أفعوالة» والآخر: «فعلوانة»،

⇐ حَفَزَه بالرُّمح حين خاف أن يفوته. قال جرير يفتخر بذلك:

ونحنُ حَفَزْنَا الحَوْفَزانَ بطَعْنَةٍ ... سَقَتْه نَجِيْعاً من دم الجَوْف أشكلا

(١) قال الرضي: لأنّ «أمَعَ» و«مَمَع» مهملان لكن «فِعَّلة» أكثر كـ«دِنَّبة» للقصير و«القِنَّبة» و«الإمَّرة» و«إفْعَلَة» كـ«إوَّزَة» قليل. وكأنّه كلمة مركّبة من حروف كلمتين وهما: «أنا معك» كما أنّ «الإمَّرة» مركّبة من «أنا مأمورك». [شرح الشافية ٢: ٣٩٦]

(٢) قال الرضيّ: يعني إن ثبت ذلك احتمل «اسطوانة» الوزنين:

«أفعوالة» و«فعلوانة» وهما الوزنان اللذان لا شبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما. وإنّما قلنا: إنّ هذين الوزنين هما المحتملان لا «أُفْعُلانة» كـ«أُسْحُمَان» مع أنّ فيه شبهة الاشتقاق لثبوت «السطو» لأنّ جمعه على «أساطين» يمنعه، إذ لو كان «أُفْعُلانة» فالطاء عين الكلمة والواو لامُها، وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي فلا يجوز إذن أن يقال: حذف الواو وقلب الألف ياءً حتّى يكون وزن «أساطين»: «أفاعين» ولا يجوز أن يقال: حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء، فوزنه: «أفَاعِلُنّ» إذ هو وزن مفقود في الجموع والأفراد فلم يبق إلّا أن يقال: هو «فعالين» من تركيب «أ س ط» المهمل فـ«أُسْطُوانة»: «فُعْلُوانة» كـ«عُنْفُوان» من «اعتَنَفْتُ الشيء» أي استأنفته أو هو «أفاعيل» من تركيب «سَطَنَ» المهمل أيضاً فهي «أُفْعُوَالة» لكنّها لم تثبت فلم يبق إلّا أن يكون «فُعْلُوانة» و«أساطين»: «فعالين». [شرح الشافية ٢: ٣٩٦ـ٣٩٧]

لنـدورهما وعـدم التـركيب مـن «سـطن» و«أسـط» ﴿وإلّا﴾ تـبت «أفـعوالة» ﴿فـ«فعلوانة»﴾ وزنها على التعيين وخرجت ممّا نحن فيه.

وإنّما كانت «فعلوانة» متعيّنة حينئذٍ لأنّها لا يحتمل أن تكون «أفعلانة» بناء على شبهة الاشتقاق من «السطو» على ما توهّم قوم.

﴿لمجيء «أساطين»[1]﴾ في جمعها فيكون الطاء عين الكلمة، والواو لامـها فلايجوز أن يقال حذفت الواو وقلبت الألف ياء حتّى يكـون وزن «أسـاطين»: «أفاعين» إذ لا يحذف لام الثلاثي في الجمع.

ولا يجوز أن يقال: حذفت الألف وقلبت الواو التي هي لام ياء حتّى يكـون وزنه «أفاعلن» فإنّ ذلك مفقود في أوزان الجُمُوع والأفراد.

ولا يمكن أن يقال: إنّه «أفاعيل» حتّى يكون «أُسطوانة»: «أفعوالة» من تركيب «سطن» ـ المهمل ـ إذ التقدير عدم ثبوت «أفـعوالة»، فـلم يـبق إلّا أن يـقال هـو «فعالين» من تركيب «أسط» ـ المهمل ـ و«أسطوانة»: «فعلوانة»[2].

---

(١) أشار إلى أنّه لا يجوز أن يكون «أفعلانة» لأنّه لو كان «أفعلانة» لم تحذف اللّام في جـمعه لكنّها حذفت، إذ الياء في «أساطين» زائدة قطعاً، وليست بدلاً عن الواو، لأنّه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلّا والوسط حرف مدّ زائد كـ«مصابيح» ولو كان «أسطوانة»: «افعلانة» لقيل في الجمع: «أساطٍ» أو «أساطي».

(٢) ولنختم الكلام في هذا الباب بتلخيص ما حرّره المحقّق الرضيّ في ضـبط هـذه الصور فنقول: قال الرضي: اعلم أنّ الحرف الغالب زيادته ـ إذا تعدّد مع عدم الاشتقاق ـ فإمّا أن يمكن الحكم بزيادة الجميع ـ وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أُصول فصاعداً ـ أو لا يمكن، فإن أمكن حُكِم بزيادة الجميع ـ اثنين كانا كـ«حَبَنْطًى» أو أكثر كـ«قَيْقَبان» وهو شجر ـ وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع ـ لبقاء الكلمة بعدها على أقلّ من ثلاثة ـ فإمّا أن لا يخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيءٍ من تلك الغوالب أو يخرج عنها بتقدير ←

.....

⇒ زيادة كلّ واحد منها، أو يخرج بزيادة بعض دون الآخر، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها: فإمّا أن يكون في الكلمة إظهار شاذّ بتقدير زيادة بعضها، أو لا يكون.

فإن كان فإمّا أن يعارضه شبهةُ الاشتقاق أو لا، وأعني بالمعارضة أنّ الاجتناب عن الإظهار الشاذّ يقتضي زيادة أحدهما، وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر كما في «يَأْجَجَ» و«مأجَج» فإنّ التجنّب عن الإظهار الشاذّ يقتضي أن يكون «فَعْلَلاً» فيكون التضعيف للإلحاق فيكون الإظهار قياسيّاً كما في «قردد» ولو كان «يَفْعَلَ» و«مَفْعَلاً» وجب الإدغام لأنّ هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق، لما ذكرنا أنّ الميم والياء مطّرد زيادتهما في أوّل الكلام لمعنًى، وما اطّرد زيادته لمعنًى لم يكن للإلحاق، وشبهة الاشتقاق تقتضي أن يكونا «يَفْعَلَ» و«مَفْعَلاً» لأنّ «يَأَجَ» و«مَأَجَ» مهملان في تراكيب كلام العرب بخلاف «أجَجَ».

فنقول: إن عارضت الإظهار الشاذّ شبهة الاشتقاق ـ كما في المثال المذكور ـ قيل: إنّ الترجيح للإظهار الشاذّ، فنحكم بأنّ «يأجَجَ»: «فَعْلَلٌ» حتّى لا يكون الإظهار شاذّاً. وقيل: الترجيح لشبهة الاشتقاق فنحكم بأنّه «يَفْعَلُ» وهو الأقوى عندي، لأنّ إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصْعَبُ من إثبات إظهار شاذّ، إذ الشاذّ كثير ولا سيّما في الأعلام، فإنّ مخالفة القياس فيها غير عزيزة، كـ«مَوْرق» و«مَحْبَب» و«حَيْوة».

وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق ـ وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معاً كـ«مَهْدَد» فإنّ «مَهْداً» و«هدّاً» مستعملان أو لا تكون في شيء منهما أو تكون، وتكون حاكمةً بزيادة عَيْن ما يَحْكُمُ بزيادته الإظهارُ الشاذّ لو اتّفق هذان التقديران في كلامهم ـ حكم بالإظهار الشاذّ اتّفاقاً، وإن لم يكن في الكلمة إظهار شاذّ:

فإمّا أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر أو فيهما معاً، أو لا تثبت في شيء منهما؛ فإن ثبتت في أحدهما، فإمّا أن يعارضه أغلب الوزنين أو لا، فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضي زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر، فالأوْلى الحكم بالشبهة، لأنّ ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب، وقيل: الأوْلى الحكم بأغلب ⇐

.....

⇐ الوزنين وذلك كما في «رُمّان» قال الأخفش: هو «فُعّال» وإن كان تركيب «رمن» مهملاً لأنّ «فُعَالاً» أكثر من «فُعْلان».

وإن لم يعارضها ـ وذلك بتساوي الوزنين إن اتّفق ذلك أو يكون الأغلبيّة مساعدةً للشبهة في الحكم بزيادة حرف كـ«مَوْظَب» و«مَعْلًى» فإنّ «مَفْعَلاً» أكثر من «فَوْعَل» و«فَعْلًى» ويجعلهما «فَوْعَلاً» و«فَعْلًى» يلزم إثبات تركيب مهمل ـ حكم بشبهة الاشتقاق اتّفاقاً.

فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما: فإمّا أن يكون أحدهما أغلب الوزنين، أو لا، فإن تساويا احتملهما كـ«أُرْجُوان» فإنّ «أُفْعُلان» ـ في القلّة ـ كـ«أُشْحُوان» و«أُقْحُوان» ـ مثلُ «فُعْلُوان» كـ«عُنْفُوان» و«عُنْظُوان».

وإن كان أحدهما أغلبَ فإمّا أن يعارضه أقيس الوزنين أو لا، فإن عارضه اختلف كما في «مَوْرَق» وترجيح الأغلب أولى وخاصّةً في الأعلام، لأنّ خلاف الأقيسة فيها كثير وإن لم يعارضه رجّح بأغلبهما، كما في «حَوْمان» فإنّ «فَعْلان» أكثر من «فَوْعَال» كـ«تَوْراب».

فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما فإنْ كان أحدهما أغلب الوزنين رجّح به كميم «إمّعة» فإنّ «فِعّلة» كـ«دِنّبة» و«قِنّبة» أكثر من «إفْعَلَة» كـ«إوّزة».

وإن تساويا في القلّة احتملهما كـ«أُسْطُوانة» وإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة كلّ واحد منها ولا يكون إذن في الكلمة إظهار شاذّ بأحد التقديرين، لأنّه إنّما يكون ذلك في الأغلب إذا كان شاذّاً بأحدهما قياسيّاً بالآخر لكونه ملحقاً بوزن ثابت، وفَرْضُنا أنّه خارج عن الأوزان على كلّ تقدير، بلى قد جاءنا الإظهار شاذّاً في كليهما في بعض ذلك.

روى الرُّوَاة «يَأْجِجُ» ـ بكسر الجيم ـ فيكون الإظهار في «فَعْلِل» شاذّاً أيضاً كما هو شاذّ في «يَفْعِل» إذ لم يجيء مثل «جَعْفِر» ـ بكسر الفاء ـ حتّى يكون «يَأْجِجُ» ملحقاً به.

فإن خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كلّ واحد من الغوالب ـ ولم يكن في الكلمة إظهار شاذّ ـ نُظِر: فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها كـ«تَنِفْان» لأنّ «الأَفَف» مستعمل دون «تَأَفٍ» وإن لم تثبت في شيءٍ منهما، كما في «كَوْأَلٍ» ⇐

⇐ أو ثبتت فيهما إن اتّفق ذلك كـ «سيروان» ـ بكسر السّين ـ مثلاً فإن كانت إحدى الزّيادتين أغلب رجّح بها كـ «حَوْلاَيَا» فإنّ «فَوْعَالاً» و«فَعْلاَيَا» خارجانِ عن الأوزان المشهورة إلّا أنّ زيادة الواو السّاكنة أغلب من زيادة الياء المتحرّكة وإلّا احتملهما.

فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر ـ ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذّ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتّى يتعارض هو والخروج عن الأوزان، إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذّاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسيّاً أي للإلحاق كـ «تِلْبِب» مثلاً، وكيف يلحق بما لم يثبت؟ فينظر: هَلْ عارضَت الخروج عن الأوزان شبهةُ الاشتقاق أو لا؟ فإن عارضته ـ وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شُبهةُ الاشتقاق، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها نحو: «مَسْيك» فإنّك إن جعلته «فَعْيَلاً» كان الوزن معدوماً لكنّ التركيب أعني «م س ك» موجود وإن جعلته «مَفْعَلاً» فالوزن موجود لكن تركيب «س ي ك» مهمل ـ فهاهنا يحتمل الوجهين، إذ يلزم من كلّ واحد منهما محذور، ولا يجوز أن يقال: لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون «فَعْلَلاً» إذ داعي الغلبة يستحقّ أن يجاب، ولا سيّما إذا لزم من جعل الجميع أُصولاً تركيب مهمل أيضاً.

فإن لم يُعارض شبهةُ الاشتقاق الخروجَ عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في «مَدْيَن» أو في الوزن الثابت كـ «مَرْيَم» رجّح بالخروج اتّفاقاً فيقال: هما على وزن «مَفْعَل» اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٢: ٣٨٦ ـ ٣٩١]

[أحكام الإمالة]

﴿الإمالة[1]﴾ في الاصطلاح ﴿أن يُنحى بالفتحة[2] نحو الكسرة﴾.

ويشمل إمالة فتحة قبل الألف فتميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة ـ كما في نحو «رَحْمَة» ـ وإمالة فتحة قبل الراء إلى الكسرة نحو: «الكِبَر» إذ يلزم من إمالة فتحه الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء لأنّ الألف المحض لا يكون إلّا بعد الفتح المحض.

---

(١) مصدر باب الإفعال من «أمال، يميل» الأجوف اليائي.

(٢) قال الرضيّ: أي تمال الفتحة نحو الكسرة أي جانب الكسرة و«يُنْحَى» مسند إلى «نحو» ومعناه: يقصد، والباء في «بالفتحة» لتعدية «ينحى» إلى ثاني المفعولين وهو المقدّم على الأوّل هاهنا.

وإنّما لم يقل: «ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء»؟ لأنّ الإمالة على ثلاثة أنواع:

«أ» إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة فيميل الألف نحو الياء.

«ب» وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة كما في «رحمة».

«ج» وإمالة فتحة قبل الرّاء إليها نحو: «الكبر».

فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثّلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء لأنّ الألف المحض لا يكون إلّا بعد الفتح المحض ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة فلمّا لزمتها لم يحتج إلى ذكرها، اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٤]

وإنّما تسمّى[١] إمالة إذا بولغ في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وأمّا إذا لم يبالَغ فيها فإنّه يُسمّى ترقيقاً، ولا يكون إلّا في الفتحة التي قبل الألف.

وليست الإمالة[٢] دأب جميع العرب، فإنّ أهل الحجاز لا يميلون، وأحرصُ النّاس عليها بنو تميم.

[أسباب الإمالة]

﴿وسببها[٣] قصد المناسبة﴾ لأحد سبعة أشياء: ﴿لكسرة، أو ياء، أو لكون

---

(١) قال الرضي: وإنّما تسمّى إمالة إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة وما لم تبالغ فيه يسمّى «بين اللفظين» و«ترقيقاً» والترقيق إنّما يكون في الفتحة التي قبل الألف فقط.

(٢) أقول: العبارة مأخوذة عن الرضيّ في «شرح الشافية» فراجعه.

(٣) قسّم المصنّف الكلام في الإمالة على قسمين:

قسم فيما لا يدخله الإمالة وسيأتي في آخر المبحث ـ وهو الحروف والأسماء غير المتمكّنة ـ.

وقسم يدخله الإمالة وهو الأفعال والأسماء المتمكّنة ولواحقها وهي أسماء حروف المعجم، وسيأتي في آخر الباب.

ثمّ إنّ القسم الذي يمال فلها أسباب وموانع فتعرض أوّلاً للأسباب ثمّ أردفه بذكر الموانع والمراد بالسبب ما يكون مجوّزاً لا موجباً كما صرّح به الرّضي.

أمّا القسم الذي يدخله الإمالة فالفتحة الممالة فيه إمّا أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن كانت بعدها ألف فالكلام فيه إمّا في سبب الإمالة أو مانعها، والسبب المقتضي للإمالة إمّا أن يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة أو لا، فإن كان في تلك الكلمة فإمّا أن يكون في الألف الكائن بعد الفتحة أو لا، فإن لم يكن في الألف فإمّا أن يكون حركة أو حرفاً فإن كانت حركة فلا تكون إلّا الكسرة إذ الضمّة والفتحة لا تناسبانها فحينئذٍ إمّا أن تكون الألف الواقعة بعد الفتحة منقلبة عن الواو، أو لا، فإن كانت منقلبة عن الواو فتلك الكسرة إمّا ملفوظة أو مقدّرة، فإن كانت ملفوظة، فإمّا أن تكون قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها ←

.....

⇒ فإمّا أن يكون بينها وبين الحروف التي عليها الفتحة فاصل أو لا، فإن لم يكن فيمال نحو: «عماد».

وإن كان فالفاصل إمّا حرف فاصل فيمال أيضاً نحو: «شملال» أو غير ذلك ولا يمال حينئذٍ، سواء كان الفاصل حرفاً متحرّكاً نحو: «هذا عِنَباهما» أو أكثر من ذلك نحو: «فتل قِنَّباهما» ـ بكسر القاف وتشديد النون المفتوحة ـ بمعنى الحبل ـ.

هذا إذا كانت الكسرة قبل الألف، وإن كانت بعدها فالكسرة إمّا أصليّة أو عارضة، فإن كانت أصليّة فيمال نحو: «عالم» وإن كانت عارضةً فإمّا أن تكون على الرّاء أو لا، فإن لم تكن على الرّاء فإمالته قليلة نحو: «من كلام» بخلاف ما لو كانت على الرّاء نحو: «من دار» لما فيها من التكرار، فكأنّها كسرتان هذا كلّه اذا كانت الكسرة ملفوظة وإن كانت مقدّرة فزوالها إن كان بطريق اللزوم كما في «جادّ» و«جوادّ» والأصل «جادد» و«جوادد» فأُدغم وجوباً فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الإمالة على الأفصح وبعضهم أجاز إمالته اعتداداً بالكسرة المقدّرة كما أمالوا «خاف» لأنّ أصله: «خوِف».

وإن كان بطريق الجواز كما في «دار» وقفاً فهي كالملفوظة. هذا إذا لم يكن الألف منقلبة عن الواو. فإن كانت منقلبة عنه فالكسرة إمّا أن تكون على الرّاء أو لا، فإن لم تكن على الرّاء فلا تؤثّر سواء كانت قبل الألف أو بعدها فلا يمال قولهم: «من عامه» ولا «بعامه» لأنّ ألفه منقلبة عن الواو بدليل «أعوام» في جمعه. وشذّ إمالة «من ماله» و«بابه» إذ ألفهما منقلبة عن الواو بدليل «الأبواب» و«الأموال» وكذلك «الكبا» مكسوراً مقصوراً وألفه عن الواو بدليل «كبوت البيت».

وشذّ «العشا» إلى قوله: و«الناس» بغير سبب وإنّما قال كذلك؟ لأنّ إمالة ما تقدّم كانت شاذّة مع تحقّق السبب الذي هي الكسرة، ولا كسرة في هذه الأمثلة، والألف في الأمثلة الأربعة منقلبة عن الواو، وفي الأخيرين ليست منقلبة عن شيء.

وإن كانت الكسرة على الراء، والفرض أنّ الألف منقلبة عن الواو فيمال سواء كانت متقدّمة على الألف كـ«الربا» أو متأخّرة نحو: «من دار» هذا كلّه على تقدير أن يكون سبب ⇐

.....

⇐ الإمالة الكائن في الكلمة التي فيها الفتحة حركة.

فإن كان حرفاً فلا يكون إلّا الياء وهو ظاهر، ثمّ إنّها إنّما تؤثّر إذا كانت قبل الألف إن جاورتها نحو: «سيال» ـ بفتح السين ـ أو كان بينها وبين الألف حرف واحد والياء ساكنة نحو: «شيبان»، وأمالوا في هذه الصورة لأنّ الحاجز قليل والياء ساكنة فهي أدعى للإمالة وإن كانت الياء الغير المجاورة متحرّكة كما في «حَيَوان» أو يكون الفاصل أكثر من حرف واحد نحو «سيسبان» فلا يمال.

وإن كانت بعد الألف فلا يؤثّر فلا يمال نحو: «ساير». وجميع ذلك على تقدير كون سبب الإمالة في الكلمة التي فيها الفتحة لكن لم يكن في الألف. فإن كان في الألف فهو إمّا انقلاب الألف عن المكسور كما في «خاف» وإمّا عن الياء كما في «ناب» و«الرّحى» و«سال» و«رمى» ومثّل بأربعة أمثلة لأنّه إمّا اسم أو فعل، وعلى التقديرين فالألف إمّا عين أو لام، وإمّا كونه بحيث يصير ياء مفتوحة نحو: «دعا» و«حبلى» و«العلى» وإنّما قال: ياءً مفتوحةً لأنّها لو صارت ياء ساكنة كما في «جال» و«حال» لقولهم «جيل» و«حيل» ـ في مجهولهما ـ لا يكون لها أثر، لأنّ الساكن كالميّت.

وجميع ذلك على تقدير أن يكون السبب في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة، فإنْ لم يكن فيها فإمّا أن يكون ذلك السبب إمالة أُخرى أو لا ـ بل شيئاً من الأسباب المذكورة ـ فإن كانت إمالة أُخرى فإمّا أن تكون سابقة عليها أو آتيةً بعدها، فإن كانت سابقة عليها فيمال كما في «عمادا» فتميل الأُولى بكسرة العين ثمّ الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الإمالة. وإن كانت آتيةً بعدها فإمّا أن يقع ذلك في الفواصل أو لا، فإن وقع في الفواصل فيمال ليتناسب الفواصل، وإن لم يقع في الفواصل فلا يمال لأنّ الكسرة التي هي لأجل الإمالة عارضة فلا تأثير لها.

ولا يعتدون بهذا العروض متى كانت الإمالة متقدّمةً لأنّه لو لم يمل حينئذٍ عدل من سفل إلى علوّ وهو مستكره، وفي عكسه إنّما يلزم العدول من علوّ إلى سفل وهو سهل ولذا إذا أمالوا ذال «محاذر» لكسرة رائه لا يجيزون إمالة ألفه مع أنّهما في كلمة واحدة

⇐

الألف منقلبة عن ﴾ واو ﴿ مكسور، أو ﴾ عن ﴿ ياء، أو ﴾ لكون الألف ﴿ صائرة ﴾ حينا ﴿ ياءً مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه ﴾ وليست بمتّفق عليها.

١ ـ ﴿ فالكسرة ﴾ التي هي أوّل أسباب جواز الإمالة إن كانت ﴿ قبل الألف ﴾ فإنّما يتحقّق سببيّتها ﴿ في نحو: «عِماد»، و«شِمْلال» ﴾ ممّا يكون بينها وبين الألف حرف أو حرفان، أوّلهما ساكن بخلاف نحو: «شِمَلال» و«شِمِّلال» ـ بفتح الميم أو تشديدها ـ ممّا بينها وبين الألف حرفان أوّلهما متحرّك أو بينهما أزيد من حرفين، و«الشِّمْلال» الناقة الخفيفة.

﴿ ونحو «دِرْهَمانْ» ﴾ ـ بسكون النّون ـ و«يريد أن ينزِعها» ممّا جوّز فيه الإمالة مع أنّ بين الكسرة والألف أزيد من حرفين أو حرفان متحرّكان ﴿ سوّغه خَفاء الهاء ﴾ وعدم الاعتداد به فكأنّه من قبيل «شِمْلال» و«عِماد» هذا ﴿ مع شذوذه ﴾ وقلّة وروده في الكلام.

وإذا كان ما قبل الهاء التي هي حرف الألف في مثله مضموماً لم يُجز فيه الإمالة أحدٌ نحو: «هو يضربها» لأنّ الهاء مع الضمّة لا يجوز أن يكون كالعدم إذ ما قبل الألف لا يكون مضموماً.

ولخفّة الهاء أجازوا في نحو: «مَهاريّ» ـ جمع «المَهْريّة من الإبل»: ـ «مهاريّ» ـ بإمالة الهاء والميم ـ فكأنّه قيل: «ماريّ» ـ ومَهْرَة بن حيدان أبو قبيلة ـ.

فإن كانت الكسرة المتقدّمة من كلمة أُخرى تنظر: فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلّة أو كلتاهما فالإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلّتين فالإمالة في

⇐ فكيف إذا كانتا في كلمتين.

وإن لم يكن إمالةٌ أخرى بل سبباً من أسباب الإمالة فكما تمال الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو: «رأيت زيداً» لأجل الياء، وهو في كلمة أُخرى.

«بناموس» و«بنا» و«منّا» أحسن منها في: «لزيدٍ مال» «ولعبد الله».

واعلم أنّ الإمالة في «لعبد الله» أكثر من إمالة نحو: «لزيد مال» لكثرة استعمال لفظة «الله».

وإذا كان سبب الإمالة ضعيفاً لكون الكسرة بعيدة كما في نحو: «أن ينزِعها» أو في كلمة أُخرى نحو: «إنّا» و«منّا» و«منها» وكانت الألف موقوفاً عليها كان إمالتها أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها، لأنّ الألف في الوصل يظهر جوهرها بخلاف الوقف فتقلب إلى حرف أظهر منها فلهذا كان ناس ممّن يميل نحو: «أن يضربها» و«منّا» و«منها» و«بنا» إذا وصلوها نحو: «أن يضربها زيد» و«منّا ذلك» لم يميلوها.

﴿ و ﴾ إن كانت أعني الكسرة ﴿ بعدها ﴾ أعني بعد الألف فإنّما يتحقّق سببيّتها ﴿ في نحو: «عالم» ﴾ ممّا لا يكون بين الكسرة والألف فاصلة، ويكون الكسرة أصليّة. قيل: والمنفصل في هذا كالمتّصل نحو: «غُلامَا بِشْر» والظاهر أنّها أضعف لأنّ الكسرة غير لازمة للألف.

﴿ ونحو: «مِن الكلام» ﴾ بالإمالة ﴿ قليل ﴾ أيضاً ﴿ لعروضها ﴾ فإنّ الآخر محلّ التغاير وهذا ﴿ بخلاف نحو «مِنْ دار» ﴾ فإنّ الكسرة التي بعد ألفه وإن كانت عارضة إلّا أنّه اغتفر فيه الإمالة ﴿ للراء ﴾ لما فيه من التكرار، فكأنّ هناك كسرتين.

وإنّما أثّرت الكسرة قبل الألف مع الفاصلة ولم تؤثّر بعدها مع الفاصلة لأنّ الانحدار بعد الصعود أهون من العكس، فهذه حال الكسرة الملفوظة.

﴿ وليس مقدّرها الأصلي كملفوظها على الأفصح كـ«جادّ» و«جوادّ» ﴾ فإنّ أصلهما: «جادِد» و«جوادِد»، إلّا أنّهم لمّا التزموا إدغام الدال الأُولى في الدال الثانية صارت الكسرة كالعدم للزوم السكون.

وعند بعضهم مقدّر الكسرة إذا كانت أصليّة كملفوظها نظراً إلى الأصل فيميلون

نحو: «جادّ» و«جوادٌ» وهذا ﴿بخلاف سكون الوقف﴾ كالوقف على «داعٍ» و«ماشٍ» إذ الكسرة معتدّ بها هناك على الأكثر لعروض السكون، وإن كانت الكسرة المقدّرة في الوقف على الراء نحو: «من دار» فجواز الإمالة فيه أولى.

﴿ولا تؤثّر الكسرة﴾ في الألف ﴿المنقلبة عن واو[1]﴾ سواء كانت الكسرة قبلها أو بعدها فلا يمال ﴿نحو: «من بابه» و«مِن مالِه»﴾ لأنّ ألفهما عن واو ـ بدليل «أبواب» و«أموال» ـ فكسرة الباء واللّام لا تأثير لها، هذا عند الأكثر.

وقال سيبويه: وممّا يميلون ألفه قولهم: «مررت ببابه» و«أخذت من ماله» قال: وهذا أضعف لأنّ الكسرة لاتلزم[2]. وقال أيضاً: إنّما يمال «مال» إذا كسرت[3]. وهذا يدلّ على أنّه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها.

﴿و«الكِبا»﴾ ـ بكسر الكاف مقصوراً ـ: الكُناسة ﴿شاذّ﴾ مجيء إمالته، لأنّ ألفه عن واو لقولهم: «كبوت البيت» ﴿كما شذّ﴾ أن أميل ﴿العَشا﴾ ـ بالفتح والقصر مصدر «الأعشى» ـ وألفه عن واو بدليل قولهم: «امرأة عَشْواء».

---

(١) قال الرضيّ: أظنّ قوله: «ولا تؤثّر الكسرة في المنقلبة عن واو» وَهَماً نشأ له من قول صاحب «المفصّل»: «إنّ إمالة «الكِبَا شاذّ» قال: أي الزمخشري: «أمّا إمالة «الرّبا» فلأجل الرّاء، هذا قوله، وقال سيبويه: «وممّا يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه وأخذت من ماله ـ في موضع الجرّ ـ شبّهوه بـ«كاتب» و«ساجد»، قال: والإمالة في هذا أضعف لأنّ الكسرة لا تلزم. فضعّفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أنّ الألف عن الواو، ولو لم تؤثّر الكسرة في إمالة الألف منقلبةً عن واو، لم يقل: إنّ الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة، لكون الألف عن واو، قال ـ أعني سيبويه ـ: إنّما يمال «مال» إذا كسرت اللّام بعدها فتبيّن أنّه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها، ولم أر أحداً فرّق بينهما إلّا الزمخشري والمصنّف اهـ. [الكتاب ٢: ٣١٣، شرح الشافية ٣: ٨]

(٢) الكتاب ٢: ٣١٣.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٠.

﴿ و«المَكا» ﴾ ـ مفتوحاً مقصوراً لجُحْر الثَّعْلَب وغيره ـ ألفه أيضاً عن واو لقولهم «مَكْو» في معناه.

﴿ و«باب» و«مال» و«الحَجَّاج» ﴾ عَلَماً لا صفة ﴿ و«النـاس» ﴾ مرفوعاتٍ ﴿ لِغير سبب ﴾ إذ لا كسرة ولا غيرها من الأسباب.

ولا عِبْرة بصيرورة ألف نحو «المَكايا» مفتوحة في التصغير مثل «مُكَيَّة» وأنّها أحد أسباب جواز الإمالة؛ لأنّ سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة.

﴿ وأمّا «الرِّبا» فلأجل الراء ﴾ لم يشذّ إمالته، مع أنّ الكسرة فيه قبل ألف منقلبة عن الواو لأنّه من «ربا الشيء، يربو» ـ إذا زاد ـ.

٢ ـ ﴿ والياء ﴾ وهي ثاني أسباب جواز الإمالة ﴿ إنّما تؤثّر قبلها ﴾ أعني قبل الألف لا بعدها، وقبلها أيضاً لا تؤثّر مطلقاً بل ﴿ في نحو «سَيال» ﴾ ـ بفتح السين ـ لضرب من الشَّجَر له شَوْك ﴿ و«شَيْبان» ﴾ ـ لحيّ من بكر ـ ممّا يكون الياء قبل الألف بغير فاصلة أو بفاصلة واحدة وهي ـ أعني الياء ـ ساكنة لقلّة الحاجز، ولين الياء، ومناسبتها الكسرة حينئذٍ بخلاف ما لو لم يكن كذلك نحو: «حيوان» و«دَيْدَبان».

وبعضهم أجازوا إمالة نحو «الحَيَوان» وكذا إمالة نحو «يَدَها» لخفاء الهاء، وكذا إمالة نحو «المُبايِع» ممّا وقعت الياء مكسورة بعد الألف بخلاف ما لو كانت مفتوحة أو مضمومة كـ«المُبايَع» و«التَّبايُع».

٣ ـ ﴿ و ﴾ الألف ﴿ المنقلبة عن مكسور ﴾ في الفعل ـ التي هي ثالث أسباب جواز الإمالة ـ هي ﴿ نحو: «خافَ» ﴾ إذ أصله: «خوِف» وذلك أنّ كسرته في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو «خِفْت»، فأُجيز إمالة ما قبل الألف لذلك

بخلاف المنقلبة عن مكسور في الاسم[1] نحو: «رجل مال» أي كثير المال وأصله: «مَوِل» لأنّ الكسرة لا تعود أبداً.

٤ ـ ﴿ و ﴾ الألف المنقلبة ﴿ عن ياء ﴾ ـ التي هي رابع الأسباب ـ قد يكون عيناً، وقد يكون لاماً، وكلاهما في الاسم أو في الفعل ﴿ نحو: «نـاب» و«الرّحـى» ﴾ بدليل: «نُيَيْب» و«رَحَيان» ﴿ و«سال» و«رَمى» ﴾ بدليل: «يسيل» و«يرمي».

٥ ـ ﴿ و ﴾ الألف ﴿ الصائرة ﴾ حيناً ﴿ ياءاً مفتوحة ﴾ وإن كانت عن واو ـ وهي خامس الأسباب ـ ﴿ نحو: «دَعَا» و«حُبلى» و«العُلَى» ﴾ ـ جمعاً لمؤنث «الأعلى» ـ لأنّك تقول في المجهول: «دُعِيَ» وفي التثنية: «حُبْلَيان» وفي المفرد: «العُلْيا» ﴿ بخلاف: جَالَ وحَالَ ﴾ من «الجَوَلان» و«الحَوْل» لأنّك تقول في مجهولهما: «حِيل» و«جِيل»، فلا تصير الألف فيهما ياء مفتوحة بل ساكنة.

٦ ـ ﴿ والفواصل ﴾ وهي سادس الأسباب ﴿ نحو: ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا

---

(١) قال الرضيّ: أي عن واو مكسور، ليس ذلك على الإطلاق، بل ينبغي أن يقال عن مكسور في الفعل، لأنّ نحو: «رجل مالٌ» و«نَالٌ» و«كبش صاف» أصلها: «مَوِل» و«نَوِل» و«صوِف» ومع هذا لا يمال قياساً، بل إمالة بعضها لو أُميلت محفوظة وذلك لأنّ الكسرة قد زالت بحيث لا تعود أصلاً.

أمّا في الفعل نحو: «خاف» فإنّ الكسرة لمّا كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو: «خِفْت» و«خِفْنا» أُجيز إمالة ما قبل الألف، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تقع إلّا عيناً.

أمّا المنقلبة عن الياء فتمال سواء كانت الياء مفتوحةً أو غيرها، في الاسم أو في الفعل، عيناً أو لاماً كـ«ناب» و«غاب» و«طاب» و«باع» و«هاب» و«رحًى» و«رمى» وهي إذا كانت عين «فَعَل» ـ في الأفعال ـ أولى بالإمالة منها عين «فَعَل» في الأسماء، لأنّه ينضمّ إلى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصاريف كـ«هِبْتُ» و«بِعْتُ» وإذا كانت لاماً كانت أولى بالإمالة منها عيناً، لأنّ التغيير في الأواخر أولى اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٠ ـ ١١]

﴿سَجَى﴾[1] فإنّه لولا مكان سائر الفواصل لم يجز الإمالة في «والضّحى» بوجه إذ لا كسر ولا ياء ولا الألف أيضاً منقلبة عن مكسور، ولاعن ياء، ولاصائرة ياء مفتوحة.

٧ ـ ﴿والإمالة﴾ لإمالة ﴿قبلها﴾ وهي سابع الأسباب ﴿نحو﴾ إمالة الدال من ﴿رأيت عِمادا﴾ وقفاً لأجل إمالة الميم.

والإمالة لإمالة قبلها سبب ضعيف لم يعتدّ به إلّا بعضهم، فالإمالة لإمالة بعدها أضعف، قُرئ بها في الشواذّ كـ«اليَتَامَى» و«النَّصَارى» بإمالة ما قبل الألف الأُولى لأجل الثانية التي سببها أنّها تصير ياء مفتوحة في التثنية فإنّ تثنية الجمع سائغة كما أنّ جمع الجمع جائز، قال:

٢٥ ـ * بين رِماحَي مالكٍ ونهشل[2] *

وقد يُمال الأوّل لإمالة الثاني إذا كان الثاني فتحة على الهمزة نحو: «رأى»

---

(١) الضحى: ١ ـ ٢.

(٢) المصراع من الرَّجَز المشطور من أُرجوزة طويلة لأبي النجم العِجْلي أوّلها:

الحمد للّه العليّ الأجْلَلِ ... الواحد الفرد القديم الأوّل

أعطى فلم يَبْخَلْ ولم يُبَخَّلِ ... كُوْمَ الذُّرَى مِنْ خَوَلِ المُخَوَّلِ

تبقّلتْ من أوّل التَبَقُّلِ ... بين رماحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ

أورد المصراع شاهداً على أنّه يجوز تثنية الجمع لتأويله بالجماعتين فـ«الرِّماح» جمع «رُمْح» وهي وضعت موضع جماعتين من «الرِّماح» وثنّي على تأويل رِماح هذه القبيلة. ورماح هذه القبيلة فالمراد: لكلّ فرد من أفراد هذه التثنية جماعة.

قال الإصبهانيّ في كتاب «الأغاني»: إنّما ذكر هاتين القبيلتين لأنّه كانت دِماء وحروب بينهما فتحامى جميعهم الرّعي فيما بين «فَلْج» و«الصُّمَّان» ـ وهما موضعان في طريق الحجّ من البصرة ـ مخافة الشرّ، حتّى كثر النبت وطال، فجاءَتْ بنو عِجْلٍ لعزّها وقوّتها إلى ذَيْنك الموضعين فرَعَتْه ولم تخفْ رِماح هذين الحَيَّيْن ففخر به أبو النجم. [شواهد الشافية: ٣١٣]

و«نأى»، يميلون فتحتي الرّاء والنّون لإمالة فتحة الهمزة، وقرئ بها في السّبعة، وذلك أنّ الهمزة حرف مستثقل فطلب التّخفيف معها أكثر بتعديل الصّوْت في مجموع الكلمة.

وأمّا «مهاري» فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لا للإمالة.

وقد يمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمة نحو قولك: «مِعْزانا» بإمالة فتحة النّون لإمالة فتحة الرّاء لكون الضّمير متّصلاً، ولأنّ الألف في الآخر وهو محلّ التغاير بخلاف ألف «مال» في «ذا مال» لكون «مال» كلمة منفصلة، ولكون الألف وسطاً.

﴿ وقد تمال ألف التّنوين ﴾ وإن لم يكن قبلها إمالة نحو: «رأيت زيداً». قال سيبويه[1]: يقال: «رأيت زيداً» كما يقال: «رأيت شَيْبان» لكن الإمالة ﴿ في نحو: «رأيت زيداً» ﴾ أضعف لأنّ الألف ليست بلازمة مثل لزوم ألف «شيبان» وسهّل ذلك كون الألف موقوفاً عليها فيقصد بيانها ـ بأن تمال إلى جانب الياء ـ كما في «حُبْلَى» ولا تقول: «رأيت عبداً» إلّا عند بعضهم تشبيهاً بنحو «حُبْلى».

[موانع الإمالة]

﴿ والاستعلاء[2]: في غير باب «خافَ» و«غابَ» و«صَغا» ﴾ ممّا فيه سبب قويّ

---

(١) أقول: والذي نقله الشارح عن سيبويه فإنّما نقله عن شرح الرضي على «الشافية» وهو ﷺ إنّما نقل العبارة بالمعنى ومن مواضع متفرّقة من باب الإمالة في «الكتاب» فراجع: [الكتاب ٢: ٣١٣ ـ ٣٢٣، شرح الشافية ٣: ١٤]

(٢) لمّا فرغ من أسباب الإمالة شرع في موانعها وهي ثمانية أحرف: الرّاء غير المكسورة وحروف الاستعلاء وهي ما يرتفع بها اللسان ويجمعها: «قِظْ، خُصَّ، ضَغْطٍ». وذلك ←

.....

⇐ لمناقضتها للإمالة، لأنّ اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف، فلا جرم لا تؤثّر أسباب الإمالة المذكورة معها، لأنّ أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها فتُرَجِّح الأصل.

وأمّا الرّاء فهو وإن لم يكن فيها استعلاء لكنّها مكرّرة فشُبّهت بالمستعلية للتكرير الذي فيها، بل قيل: هو أشدّ مانعاً.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الحروف المستعلية إن كانت في باب «خاف» ـ الأجوف الواوي من «علم» ـ أو باب «طاب» ـ الأجوف اليائي ـ أو باب «صغا» ـ وهو ما تصير ألفه ياء مفتوحةً في المجهول نحو: «صُغِيَ إليه» ـ فلا تمنع الإمالة وإن كانت في غيره فإمّا أن يكون معها الرّاء أو لا، فإن لم يكن معها الرّاء، فإمّا أن يكون قبل الألف أو بعده، فإن كانت قبله فإمّا أن يقع بينهما فاصل أو لا، فإن لم يقع بينهما فاصل فتمنع الإمالة نحو: «صاعد» وإن وقع بينهما فاصل فإمّا أن يكون بحرف أو أكثر، فإن كان بأكثر من حرف واحد فلا تمنع نحو: «صفحاتي» وإن كان الفصل بحرف واحد فإمّا أن تكون المستعلية في الكلمة التي فيها الألف أو لا، فإن كانت في تلك الكلمة نحو: «صواعد» فتمنع الإمالة على رأي بعضهم، والمشهور عدم المنع، وإن كانت في غير تلك الكلمة فلا تمنع الإمالة نحو: «رابط سالم».

وأمّا إن كانت المستعلية بعد الألف فإمّا أن يكون بينهما فاصل أو لا، فإن لم يكن فتمنع الإمالة نحو: «عاصم»، وإن فصل فإمّا أن يكون الفصل بحرف أو بحرفين، فإن كان بحرف فتمنع الإمالة أيضاً سواء كان المستعلية في الكلمة التي فيها الألف نحو: «عاشق» أو في غيرها نحو: «عتاب ظالم»، وإن كان بحرفين فكذا على الأكثر نحو: «مواعيظ».

وهذا إذا لم يكن مع المستعلية الرّاء فإنّ كانت معها الرّاء، فإمّا أن يلي الرّاء الألف أو لا، فإن وليتها فإمّا أن تكون الراء مكسورةً أو لا، فإن لم تكن مكسورة فلا تعارض المستعلية. مثال المفتوحة قبلها نحو: «رام» و«راحم» وبعدها قول القائل: «رأيت حمارك» والمضمومة بعدها نحو: «هذا حمارك» هذه الأمثلة لما فيه الراء مانعة بدون المستعلية ⇐

لكون ألفه عن مكسور أو عن ياء أو صائرة ياء مفتوحة[1] ﴿ مانع ﴾ عن الإمالة لأنّ حروف الاستعلاء ـ وهي الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف ـ يرتفع اللسان بها إلى الحَنَك عند النُّطْق بها، فإن رُمْتَ إمالة الألف وهي بعد أحد هذه الحروف أو قبلها لانحدرتَ بعد إصعاد أو صَعِدْتَ بعد انحدار وكلاهما ثقيل شاقّ لكن الثاني أشقّ، ولهذا قال: إمالة الألف ممتنعة إذا كان حرف المستعلِي ﴿ قبلها يليها ﴾ بحرف ﴿ في كلمتها ﴾ نحو: «خالِد» و«صاعِد» و«ضامِن» و«طالِب» و«ظالِم» و«غاشِم» و«قاعِد». ﴿ و ﴾ كذا إذا تقدّمها ﴿ بحرفين ﴾ أحدهما: حرف الاستعلاء. والآخَرُ: غيره وحرف الاستعلاء غير مكسور ولا ساكن بعد مكسور

⇐ ومثالها مع المستعلية «فراق» و«صراط» و«هذا قادر».

وإن كانت مكسورة فإمّا أن تكون قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فلا أثر لها ولذلك لم يُمِل أحد قوله تعالى: ﴿ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾.

وإن كانت بعدها فتغلب المستعلية فيمال نحو: «طارد» و«غارم» وكما تغلب المستعلية تغلب الرّاء الغير المكسورة أيضاً فيمال «من قرارك».

قال أحمد: إذا كانت الرّاء المكسورة بعد الألف فالمستعلية إمّا قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فتغلب الرّاء المكسورة عليها فيمال نحو: «طارد» وإن كانت بعدها فلا تغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو: «فارق»، وإن لم تكن الرّاء تلي الألف بل تباعدت فهي كالعدم في المنع عن الإمالة لو كانت غير مكسورة وفي الغلبة على المستعلية لو كانت مكسورة فيمال: «هذا كافر» لكسرة الفاء ولا يعتدّ بالراء لبعدها فلا يمال نحو: «مررت بقادر» للحرف المستعلي وهو القاف، ولا يعتدّ بالرّاء المكسورة لبُعدها وبعضهم يعكس ويميل «مررت بقادر» اهبتصرّف. [شرح أحمد: ٢٤٥]

(١) احتراز عن نحو «قيل» و«حيل»، قال المصنّف: لأنّ هذا صار ياءً ساكنة والساكنة ضعيفة فهي كالمعدوم، ولقائل أن يقول: لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو: «العصا» لأنّها تنقلب ياءً متحرّكةً قويّة بسبب الإدغام فيها نحو «العِصِيّ» في الجمع و«العصيّة» في التصغير. [شرح الشافية ٣: ١٣]

نحو: «خوالد» و«صواعد» و«طوالب» و«ظوالم» و«غواشم» و«قواعد».

وأمّا إذا كان حرف الاستعلاء مكسوراً أو ساكناً بعد مكسور نحو: «خِلاف» و«صِحاب» و«ضِعاف» و«طِلاب» و«ظِباء» و«غِلاب» و«قِباب» ونحو: «إخبات» و«مِصْباح» و«إضعاف» و«مِطْعام» و«إغفال» و«إقبال» فإنّ الإمالة غير ممتنعة على الأكثر، وإنّما يمتنع ﴿على رأي و﴾ إذا كان الحرف المستعلِي ﴿بعدها يليها في كلمتها﴾ نحو: «آخِذ» و«عاصِم» و«عاضِد» و«عاطِل» و«آظِب» و«شاغِل» و«عاقِل» فالإمالة ممتنعة.

﴿و﴾ كذا إذا كان بعدها ﴿بحرفين﴾ أحدهما حرف الاستعلاء نحو: «سالخ» و«نابض» و«فاحص» و«باسط» و«لاحظ» و«بازغ» و«لاحق».

وإذا كان بعدها بثلاثة أحرف أحدها حرف الاستعلاء نحو: «منافيخ» و«أفاحيص» جمع «أُفْحُوص» مَجْثَمُ القَطاة، و«معاريض» و«مناشيط» و«مواعيظ» و«مباليغ» و«مغاليق» فإنّها تمتنع ﴿على الأكثر﴾.

وأيضاً المستعلِي إن كان في كلمة أُخرى، قيل: لم يكن له أثر نحو: «ضبط عالم» ـ بالإمالة ـ لأنّ المستعلِي لانفصاله صار كالعدم مع أنّ الانحدار بعد الإصعاد سهل.

وأمّا إن كان المستعلي في كلمة بعد أخرى نحو: «عِماد قاسم» و«بِمال قاسم» فبعضهم لا يجعلون للمستعلي المنفصل أثراً، وبعضهم يجعل له تأثيراً فلا يميل نحو: «أراد أن يضربها قبل» كما لا يميل «فاقد» وكذا نحو: «بمال قاسم» لجعله مثل: «فالق» وكذا نحو: «أن يضربها مَلِق» لأنّه مثل «مغاليق» وقد لا يمال نحو «بمال مَلِق» مع بُعْد المستعلي بأربعة أحرف، وكلّ ذلك لما ذكرنا من أنّ الإصعاد بعد الانحدار أشقّ من العكس.

﴿والراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها منعت﴾ عن الإمالة ﴿منع﴾ الحروف ﴿المستعلية﴾ عنها في غير باب «خاف» و«طاب» و«صغا» فلا

يمال «كِرام» و«راحم» ونحو: «هذا حمارك» و«رأيت حمارك» ويمال نحو: «هارَ الجُرُف» على أنّ ألفه عن مكسور، وكذا نحو: «ران» أي غلب، لأنّ ألفه عن ياء، وكذا «تترى» في قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىٰ﴾[1] أي واحِداً بعد واحِدٍ لأنّك تقول في التثنية: «تتريان» وتاؤه الأُولى بدل من الواو.

﴿وتغلب﴾ الرّاء ﴿المكسورة بعدها﴾ ـ أعني بعد الألف ـ الحروف ﴿المستعلية و﴾ الراء ﴿غير المكسورة﴾ إذا كانت قبل الألف ﴿فيمال «طارد» و«غارم»﴾ لما قلنا من أنّ الراء المكسورة تغلب المستعلية ﴿و«مِن قَرارك»﴾ لأنّ الرّاء المكسورة تغلب غير المكسورة كلاهما بالشرط المذكور أعني إذا كانت الرّاء المكسورة بعد الألف، والمستعلي، وغير المكسورة قبلها بخلاف نحو «فارِق» فإنّه لا تغلب الرّاء المستعلي لمثل ما مرّ في نحو: «فالق» و«مغاليق» من أنّ الإصعاد بعد الانحدار شاقّ جدّاً. هذا إذا وَلِيَت الرّاء الألف.

﴿فإذا تباعدت فكالعدم﴾ وجوده ﴿في المنع﴾ لو كانت غير مكسورة ﴿والغَلَب﴾ لو كانت مكسورة، هذا ﴿عند الأكثر فيمال «هذا كافر»﴾ لكسرة الفاء، ولا يعتدّ في المنع بالرّاء غير المكسورة لبُعْدها ﴿ويفتح: «مررت بقادر»﴾ كما يفتح: «مررت بقادم» لأنّ الرّاء لكونها بعيدة لا تغلب المستعلي وهو القاف.

﴿وبعضهم يعكس﴾ الأمر فيفتح: «هذا كافر» اعتباراً بالراء غير المكسورة في المنع وإن بَعُدَتْ، ويميل: «مررت بقادر» اعتباراً بالمكسورة في غلبة المستعلية وإن بعدت. ﴿وقيل﴾ إنّ هذا المذهب ﴿هو الأكثر﴾.

﴿وقد يمال ما قبل هاء التأنيث[2] في الوقف﴾ لمشابهتها الألف حينئذٍ لفظاً

---

(١) المؤمنون: ٤٤.

(٢) لمّا فرغ ممّا فيه الفتحة بعد الألف شرع فيما ليس كذلك وهو قسمان: لأنّه إمّا أن يكون ←

لخَفائها، دون تاء التأنيث الفعليّة لفقد الشَّبَه. ﴿ وتحسن ﴾ هذه الأمالة ﴿ في نحو: «رَحْمَة» ﴾ ممّا لم يكن الفتحة على الرّاء ولا على الحرف المستعلي.

﴿ وتقبح في الراء نحو: «كُدْرَة» ﴾ لأنّ إمالة فتحتها كإمالة فتحتين لتكرار الراء فالعمل في إمالتها أكثر.

﴿ وتتوسّط في الاستعلاء نحو: «حِقّة» ﴾ لا لأنّ الرّاء غير المكسورة أشدّ منعاً ـ إذ الأمر بالعكس لأنّ الراء غير المكسورة ملحقة بالمستعلي ومشبّهة به فلا تبلغ درجته، ولهذا كانت الإمالة في «لن يضربها راشد» أقوى منها في نحو: «لن يضربها قاسم» وأجيز إمالة «عِمْران» دون «بُرْقان» ـ بل لأنّ فتحة المستعلي ليست كفتحتين.

[إمالة الحروف]

﴿ والحروف لا تمال[1] ﴾ لقلّة تصرّفهم في الحروف، ولأنّه لا أصل لألفاتها فتمال للمناسبة.

﴿ فإن سمّي بها فكالأسماء ﴾ حكمها إذ ذاك، حتّى لو وجد فيها ما يقتضي

⇐ بعدها هاء التأنيث أو لا، فيمال ما قبل هاء التأنيث ـ المنقلبة عن التاء في الوقف ـ لشبهها بالألف لفظاً لخفائها وحكماً لكونهما للتأنيث فلا تمال تاء التأنيث في الأفعال لفقد الشبه اللفظي ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي ثمّ ذلك تحسن في نحو: «رحمة» ـ ممّا لم تكن فيه الفتحة على الرّاء ولا على الحرف المستعلي ـ ويفتح في نحو: «كدرة» للرّاء المفتوحة وتتوسّط في نحو: «حِقّة» وأخّر المصنّف إمالة ما لم يكن فيه بعد الفتحة ألف ولا هاء إشارةً إلى قلّته.

(١) لمّا فرغ من القسم الأوّل وهو ما يدخله الإمالة شرع في القسم الثاني الذي لا يدخله الإمالة وهو الحروف والكلمات المشابهة لها. قال الرضيّ: لا تمال الحروف لعدم تصرّفها والإمالة تصرّف، فإن سمّيت بمثل هذه الحروف كانت كالأسماء، إن كان فيها سبب الإمالة أُمليت اهـ باختصار. [شرح الشافية ٣: ٢٦]

الإمالة بعد التسمية كما في «إلّا» و«أمّا» أُميلت لأنّ الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنّها عن ياء، ولهذا يثنّى حينئذٍ بالياء فيقال: «إلّيان» على قياس «حبليان» وإلّا لم تمل كما لو سمّيت بـ«ما» و«لا» وبنحو «على» لأنّ التسمية تجعلها من بنات الواو لأنّ بنات الواو أكثر، ولذلك يقال في التثنية حينئذٍ: «علوان».

﴿ وأُميل: «بَلَى»[1] و«يَا» و«لا» ـ في «إمّا لا» ـ لتضمّنها الجملة ﴾ فصارت في الاستقلال كالفعل المضمر فاعله فإنّه نحو: «غَزا» و«رمى» قال الله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾[2] أي بلى أنت ربّنا، و«يا» تنوب مناب «ادعو».

وأصل «إمّا لا»: «إن ما لا» و«ما» صلة[3]، تقول: «أُخْرُجْ» فإذا امتنع قلت: «إمّا لا فتكلّم» أي «إن كنت لا تفعل الخروج فتكلّمْ»، فعلم أن «لا» في «إمّا لا» مغنية غَناء الجملة الفعليّة.

﴿ وغير المتمكّن[4] ﴾ من الأسماء نحو: «ما» الاستفهاميّة، و«إذا» ﴿ كالحروف ﴾

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما أُميل «بلى» لجواز السّكوت عليها وتضمّنها معنى الجملة، إذ تقول في جواب من قال: «أما قام زيد؟»: «بلى» أي بلى قام، فصار كالفعل المضمر فاعله نحو: «غزا» و«رمى» في الاستعلاء، فأُميل لمشابهته الفعل وكذا أُميل «يا» لتضمّنها معنى الفعل وهو «دعوت» و«ناديت» فصارت كالفعل مع أنّه يحذف المنادى ويقدّر في نحو: «يالَيت» و«ألا يا اسجدوا» فيصير كالفعل المضمر فاعله وكذا «لا» أي في «إمّالا» إذ يحذف الشّرْط بعدها، تقول لشخص: «إفعل كذا» فيأبى فتقول له: «افعل هذا إمّالا» أي إمّا لا تفعل ذاك، وإذا انفردت «لا» عن «إمّا» لم تمل وإن كانت كـ«بلى» في الإغناء عن الجملة، لكونها على حرفين، وأمّا «يا» فلأنّ معها الياء وهو سبب الإمالة، وحكى قطرب إمالة «لا» من دون «إمّا» نحو: «لا أفعل» لإفادتها معنى الجملة في بعض الأحوال كـ«بلى». [شرح الشافية ٣: ٢٧]

(٢) الأعراف: ١٧٢. (٣) أي زائدة وحروف الصّلة هي الحروف الزائدة.

(٤) هذه هي الكلمات المشابهة للحروف. قال الرضيّ: لأنّ غير المتمكّنة لعدم تصرّفها ⇐

في الامتناع عن الإمالة إذ لا يعرف أصل ألفاتها ﴿ و«ذا» و«متى» و«أنّى» كـ«بلى» ﴾ في أنّها تستقلّ بالمفهوميّة فلهذا جوّز فيها الإمالة، وإن كانت غير متمكّنة.

تقول: «مَنْ فَعَلَ كذا»؟ فيقال: «ذا».

ومِنْ أنّى؟ في جواب من قال: «لك كذا ديناراً».

ومتى؟ إذا قيل: «زيد يسافر».

﴿ وأميل «عسى»[1] ﴾ لأنّ ألفه عن ياء ﴿ لمجيء «عسيت» ﴾ ولا بأس بكونه غير متصرّف فيه على نحو ما تصرّف في سائر الأفعال لأنّ تصرّفه بتغيير لامه يكفي في ذلك.

وإنّما أُميل أسماء حروف التهجّي[2] نحو: «با، تا، ثا»؟ لأنّها وإن كانت أسماء

⇒ تكون كالحرف، فإن سمّيت بها كانت كالحروف المسمّى بها، إن كان فيها سبب الإمالة أُميلت كـ«إذا» للكسرة. وإنّما أُميل «ذا» في الإشارة لتصرّفها، إذ توصف وتصغّر ويوصف بها بخلاف «ما» الاستفهاميّة فإنّها لا تصغّر وأمّا «أنّى» و«مَتَى» فإنّما تمالان ـ وإن لم يسمّ بهما أيضاً ـ لإغنائهما عن الجملة، وذلك لأنّك تحذف معهما الفعل كما تقول: «متى» لمن قال: «سار القوم» وكذا قوله: «أنّى ومن أين آبَكَ الطَّرَب» فلا تمالان إذن إلّا في الاستفهام لأنّه إنّما يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٨]

(١) إنّما ذكر ذلك وإن كان فعلاً لئلّا يظنّ به أنّ عدم تصرّفه ألحقه بالأسماء غير المتمكّنة في عدم جواز الإمالة، فقال: الفعل وإن كان غير متصرّف فتصرّفه أقوى من تصرّف الاسم غير المتمكّن والحرف، لأنّه ينقلب ألفه ياءً أو واواً، إذا كان يائيّاً أو واويّاً عند لحوق الضمائر بها. [شرح الشافية ٣: ٢٨]

(٢) العبارة منقولة عن الرضيّ في شرح هذا المقام وهذا نصّه: وإنّما أُميل أسماء حروف التهجّي نحو: «با، تا، ثا» لأنّها وإن كانت أسماء مبنيّة كـ«إذا» و«ما» لكن وضعها على أن ⇐

مبنيّة كـ«إذا» و«ما» إلّا أنّ وضعها على أن يكون موقوفاً عليها بخلاف «إذا» و«ما» فأُميلت لبيان ألفاتها ـ كما مرّ في «باب الوقف» عند من يقلب الألف ياء ـ والدليل على ذلك أنّها لا تمال إذا كملت بالمدّ نحو «باء» و«تاء» لأنّها لا تكون حينئذٍ موقوفاً عليها، ولقوّة الداعي إلى إمالتها أُميلت مع حرف الاستعلاء نحو: «طا، ظا» بخلاف «طالب» و«ظالم»[1].

[تذييل]

﴿ وقد تمال الفتحة[2] منفردة ﴾ عن الألف، وما شابهها كهاء التأنيث، ولا يكون إلّا مع الراء المكسورة بعد الفتحة ﴿ في نحو: «مِن الضَّرَر» و«من الكِبَر» و«مِنَ المُحاذَر» ﴾ في «المحاذر» ـ بفتح الذال ـ.

وإنّما جوّز إمالة الفتحة مع الراء المكسورة بعدها لما في إمالتها من الكُلْفَة، فلم يَقْوَ عليها إلّا الرّاء المكسورة لما فيها من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وهي تغلب المستعلية نحو: «مَن الصِغَر» إلّا إذا كان المستعلي بعدها

⇐ تكون موقوفاً عليها بخلاف «إذا» و«ما» فأُميلت لبيان ألفاتها كما قلبت ألف نحو «أفعى» في الوقف ياءً. والدليل عليه أنّها لا تمال إذا كملت بالمدّ نحو: «باء، تاء» وذلك لأنّها لا تكون إذن موقوفاً عليها. ولقوّة الدّاعي إلى إمالتها أُميلت مع حرف الاستعلاء، نحو: «طا، ظا» بخلاف «طالب» و«ظالم». [شرح الشافية ٣: ٢٨]

(١) العبارة في شرح هذه الفقرة من كلام المصنّف مأخوذة عن الرضيّ في المقام فراجعه ٣: ٢٨.

(٢) أي قد تمال الفتحة مفردة من غير أن يكون معها ألف أو هاء تأنيث وذلك لا يكون إلّا مع الراء المكسورة، هذا هو القسم الذي لم يكن فيه بعد الفتحة ألف ولا هاء وأخّره لقلّته. والذي ذكر الشّارح في شرح هذا المقام إلى آخر الباب كلّه منقول عن شرح الرضي على الشافية فراجعه ٣: ٢٨ ـ ٣٠.

نحو: «مِن الفَرِق» فإنّها لا تمال ـ كما مرّ في نحو «فارق» ـ وتغلب الراء المفتوحة أيضاً نحو: «مِن الضَّرَر».

قيل: وتُمال للراء المكسورة أيضاً، الضمّة التي قبلها نحو: «مِن السُّمُر» و«من المُنْقُر» ـ وهو الرَّكيّة الكثيرة الماء ـ و«من السُّرر».

وإذا أمَلْتَ فتحة الذال في «محاذر» لم تمل الألف التي قبلها، لأنّ الرّاء لا قوّة لها إلّا على إمالة حركة قبلها متّصلة كما ذكرنا، أو منفصلة بحرف ساكن كما تميل فتحة «من عَمرو» وضمّة «من عُمَر»، وكذا إذا كان الساكن واواً نحو «ابن أُمّ مذعور» و«ابن بُوْر».

قال سيبويه[1]: تميل الضمّة وتشمّها شيئاً من الكسرة فتصير الواو مشمّة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام كما تبعت الألف ما قبلها في الإمالة فإنّ هذا الإشمام هو الإمالة.

وقال الأخفش: الألف لابدّ لها من كونها تابعة لما قبلها، ولا كذلك الواو، فإنّ ما قبلها قد لا يكون مضموماً، فعلى قوله تجيء بالواو صريحة غير مشمّة شيئاً من الياء بعد الضّمّة المشمّة كسرة.

وإذا كان قبل الراء المكسورة ياء ساكنة قبلها فتحة نحو «بِخَيْر» فلا يجوز إشمام الفتح شيئاً من الكسر لأنّ إشمام الفتح لا يبين إذا كان بعده ياء كما يبين إشمام الضمّ الكسر إذا كان بعده واو نحو «مِن نُوْر».

قيل[2]: وقد تمال أيضاً لكسرة الراء فتحة ما قبلها وضمّته، وإن كانتا في كلمتين نحو: «إنّ خبط رياحٍ» و«هذا خبط رياح» كـ«المَطَر» و«المُنْقُر» ونحو: «خبط

---

(١) راجع الكتاب ٢: ٣١٠ ـ ٣٢٤ وشرح الشافية ٣: ٢٩.

(٢) القائل هو المحقّق الرضيّ في شرح الشافية فراجعه: ٣: ٢٩.

الريح» أبعد لوجود ساكن بين فتحة الطاء وكسرة الراء، ونحو: «خَبَطَ فريد» أبعد لوجود المتحرّك بينهما[1].

واعلم أنّ التعريف المذكور للإمالة ليس يشمل إمالة الضمّة إلى الكسرة في نحو: «من السُّمُر» ولا بأس بذلك لقلّتها وعدم الاعتداد بها، ومن ثَمَّ ذهب كثير منهم إلى أنّ الإمالة هي أن تنحو بالألف نحو الكسرة تعريفاً للشيء بأشهر أقسامه.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) العبارات مأخوذة من الرضيّ حرفاً بحرفٍ فراجع شرحه في شرح المقام.

[تخفيف الهمزة]

﴿ تخفيف الهمزة يجمعه ﴾ أقسام ثلاثة: ﴿الإبدال، والحذف، وبَيْنَ بَيْنَ[1] أي بينها وبين حرف حركتها[2] ﴾ كما تقول: «سُئِل» بين الهمزة والياء، وهو الأشهر.

﴿ وقيل: أو حرف حركة ما قبلها[3] ﴾ كقولك: «سُؤِل» بين الهمزة والواو.

---

(١) أي لا يخرج من هذه الثلاثة؛ لأنَ المجموع لا يخرج عن جامعه، ولو قال: «يجمع الإبدال والحذف وبين بين» لم يفهم منه أنّه لا ينقسم إلى غير هذه الثلاثة، لأنّ الشيء ربّما يجمع الشيء ويجمع غيره، كما أنّ الاسم يجمع المنصرفَ وغيرَ المنصرف ويجمع أيضاً المبنيَ. [شرح الشافية ٣: ٣٠]

(٢) أي بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة. قال أحمد: والأصلُ «بينَ بينَ» لأنّه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجهٍ ثمّ «الإبدال» لأنّه إذهاب الهمزة بعوض ثمّ «الحذف» لأنّه إذهابها بغير عوض. [شرح أحمد: ٢٥٠]

(٣) يعني قال بعضهم: بَيْنَ بَيْنَ على ضربين: أحدهما مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما ذكر أوّلاً. نحو «سئل» بين الهمزة والياء. والثاني: غير مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركة ما قبلها، كما تقول: «سؤل» بين الهمزة والواو.

قال ابن جماعة: اعلم أنّ لفظة «بين» من الأُمور الإضافيّة فتقتضي التعدّد وعلى وَفْق ذلك كرّرت والغالب عليها النصب بالظرفيّة، ولكنّها هنا مبنيّة لتضمّن معنى الحرف يعني الواو كقولهم: «هو جاري بيت بيت». ولفظ «بينَ بينَ» في كلام المصنّف مرفوع المحلّ على الفاعليّة لـ«يجمعه». [ابن جماعة: ٢٥٠]

وهمزة «بين بين» ساكنة[١] عند الكوفيّين، وعندنا متحرّكة بحركة ضعيفة ينحى بها نحوَ السّاكن.

واعلم أنّ الهمزة لمّا كانت أدخل حروف الحلق ولها نَبْرَة كريهة يجري مجرى التهوّع، ثَقُلَتْ بذلك على اللّافظ فخفّفها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيّما قُرَيش[٢].

وروي عن عليّ عليه السلام[٣]: «نزل القرآن بلسان قريش وليسوا أهلَ نَبْرٍ، ولولا أنّ

---

(١) أقول: العبارة هنا مأخوذة عن شرح أحمد وهذا نصّه: ثمّ همزة بين بين عند الكوفيّين ساكنة وعند البصريّين متحرّكة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع إلّا حيث يجو وقوع الساكن غالباً فلا يقع في أوّل الكلام اهـ. ولذا خطّأتُ الشارح في البيت السابق: «أألخير الذي» وقلت: إنّ «بين بين» يخرج الوزن عن الاستقامة. والشارح لم يكن خبيراً بالعروض فزلّ قدمه هناك.

(٢) العبارة تلخيص ما في شرح الرضي على «الشافية» وهذا نصّه: ثمّ اعلم أنّ الهمزة لمّا كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نَبْرَة كريهة تجري مجرى التهوّع ثقلت بذلك على لسان المتلفّظ بها، فخفّفها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولاسيّما قريش. روي عن أميرالمؤمنين عليّ ـ صلوات الله عليه ـ «نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نَبْر، ولولا أنّ جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبيّ صلى الله عليه وآله ما همزنا» وحقّقها غيرهم والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان اهـ.

وقال أحمد: والتحقيق لغة تميم وقيس قياساً لها على سائر الحروف. [شرح الشافية ٣: ٣١ـ٣٢، شرح أحمد: ٢٥٠]

(٣) هو أوّل الإثني عشر من أئمّة المسلمين وحجج الله على العالمين أبوالحسن أميرالمؤمنين وسيّد الوصيّين عليّ بن أبي طالب الهاشميّ، أحد أصحاب الكساء المعصومين بشهادة آية التطهير، ونفس رسول الله صلى الله عليه وآله بنصّ آية المباهلة، ووليّ الأمر بتصريح آية الولاية [﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾]

⇐

جبرئيل نزل بالهمزة على النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ما همزنا[1]»، وحقّقها غيرهم. والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان.

⇐ وأوّل من تولّى الخلافة الإسلاميّة بالنصّ والاستحقاق، وأوّل من لقّبه رسول الله بأمير المؤمنين وكنّاه بأبي تراب، وأوّل من سبق النّاس إلى الهدى وآمن بالله وعبده، وهو الذي بسيفه ثبت أساس الدّين وارتفعت دعائم الإسلام، ولولا فتوحه في بدر وأحد وخيبر وغيرها لما كان للإسلام عين ولا أثر، وكان معه لواء رسول الله ﷺ في المواقف كلّها، وثبت معه في كلّ موقف، ولم يهرب في موقف قطّ، وكان من أحبّ عترته وأصحابه إليه، كما كان كاتب وحيه وأقرب الناس إلى فصاحته وبلاغته، وأحفظهم لقوله وجوامع كلمه، ولازمه فتيّاً يافعاً في غدوّه ورواحه، وسلمه وحربه، وحلّه وترحاله، حتّى تخلّق بأخلاقه واتّسم بصفاته، وفقه عنه الدين، وثقف ما نزل به الروح الأمين فكان من أفقه أصحابه وأقضاهم وأحفظهم وأوعاهم، وكان مع الحقّ والحقّ معه يدور حيثما دار كما كان لطيف الحسّ، نقيّ الجوهر، وضاء النّفس، سليم الذّوق، مستقيم الرأي، حسن الطريقة، سريع البديهة، حاضر الجواب، جَوْلاً، قَلْباً، عارفاً بالأُمور كلّها إيراداً وإصداراً، فكان كما قال له صعصعة: «والله يا أمير المؤمنين لقد زَيَّنْتَ الخلافة وما زانَتْك، ورفعتَها وما رفعَتْك، ولهي إليك أحوج منك إليها».

عيّنه رسول الله ـ بعد نزول آية التبليغ الآمرة بتعيين علي وصيّاً وخليفة ـ خليفة له على الإسلام والمسلمين وذلك بعد رجوعه من آخر حجّته الموسومة بحجّة الوداع لثماني عشرة ليلة خلت من ذي الحجّة بموضع يقال له «غدير خمّ» لكن سعى المنافقون من أصحاب رسول الله ﷺ في إطفاء نوره والتقدّم عليه وجعلوه رابعهم:

جعلوك رابعهم أبا حَسَنٍ ... ظلموا وربّ الشفع والوَتْرِ

وعلى الخلافة سابقوك وما ... سبقوك في أُحُدٍ ولا بَدْرِ

ولد في الكعبة المشرّفة داخل البيت الحرام قبل الهجرة بثلاث وعشرين سنة واستشهد بالكوفة المشرّفة سنة ٤٠ هـ ودفن بأرض الغريّ المعروف بالنجف الأشرف صلوات الله على مشرّفه.

(١) راجع: بحار الأنوار ٧٥: ٢٦٤، ٨٩: ٢١١، فهرست الطوسيّ: ٥٩.

﴿ و ﴾ تخفيف الهمزة ﴿ شرطه[1] أن لا تكون ﴾ الهمزة ﴿ مبتدأ بها ﴾ في الكلام كقولك مُبْتَدِئاً: «أَحد» و«إبل» و«أُم».

وذلك أنّ المبتدأ بها لو خفّفت لجعلت بين بين ـ المشهور ـ إذ هو الأصل فيه ولكنّه قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به، وإذا امتنع ما هو الأصل حملوا الباقي عليه، هذا مع أنّ الهمزة المبتدأ بها لا يكون مستثقلاً.

ولا يرد على ذلك نحو: «خذ» لأنّا نقول: المحذوف هو الهمزة الثانية، وبعد ذلك استغنى عن همزة الوصل.

﴿ وهي ﴾ ـ أعني الهمزة التي يراد[2] تخفيفها ـ إمّا أن تكون واحدة أو اثنتين،

---

(١) قال الرضيّ: أي شرط تخفيف الهمزة ولا يريد بكونها مبتدأً بها أن تكون في ابتداء الكلمة، لأنّها تخفّف أيضاً في ابتداء الكلمة بالحذف في نحو: «قَدْ أَفْلَحَ» والقلب في نحو: «إلَى الهُدَى ائتِنَا» ونحوه، بل المراد أن تكون في ابتداء الكلام، وإنّما لم تخفّف إذن لأنّ إبدالها بتدبير حركة ما قبلها وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ماقبلها وكذا بين بين البعيد تدبّر بحركتها إلى ما قبلها، وإذا كانت في ابتداء الكلام لم يكن قبلها شيء. وأمّا «بين بين» المشهور فيقربها من السّاكن والمبتدأ به لا يكون ساكناً ولا قريباً منه. ولم تخفّف في الابتداء نوعاً آخر من التخفيف غير الثلاثة المذكورة لأنّ المبتدأ به خفيف إذ الثقل يكون في الأواخر على أنّه قد قلبت الهمزة في بعض المواضع في الابتداء هاءً كـ«هَرَحْتُ» و«هرقت» و«هِيَاك» ولكن ذلك قلب شاذّ اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٣١]

(٢) شرع المصنّف في كيفيّة تخفيف الهمزة وحاصل كلامه: أنّ الهمزة إمّا أن تكون واحدة و اثنتين، فإن كانت واحدة فهي إمّا ساكنة أو متحرّكة.

فإن كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها ـ يعني إن كانت قبلها فتحة قلبت ألفاً وإن كان كسرة قلبت ياء، وإن كان ضمّة قلبت واواً ـ سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحرّك الذي قبلها في كلمة واحدة كما في «راس» و«بِئر» و«سُؤتُ» ـ أصله: «سُئْتُ» المتكلّم الماضي الأجوف الواوي من المهموز اللّام ـ أو في كلمتين كما في قوله: «إلى الهُدَى ائتنا»

⇐

والواحدة ﴿إمّا ساكنة، أو متحرّكة، فالساكنة تبدل﴾ عند التخفيف ﴿بحرف حركة ما قبلها﴾ سواء كانت هي وما قبلها في كلمة واحدة، أو منزل منزلتها، أو في كلمتين ﴿كـ«راس» و«بير» و«سُوت»﴾ ـ فعل ماض للمتكلّم من «ساءيسوء» ـ هذا في الوسط، و«لم يقرا» و«لم يردو» و«لم يُقْرِي» وهذا في الآخر ﴿وإلى الهُداتِنا، و: الَّذِيْتُمِنَ و: يَقُوْلُوْذَنْ لي﴾ في قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾[1] وفي قوله ـ سبحانه ـ: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[2] وفي قوله

⇐ فإنّ قوله: «إِيْتِنَا» أمر من «الاتيان» ـ الناقص اليائي من المهموز الفاء ـ والأصل «إِءْتنا» قلبت الهمزة الثانية فيه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ثمّ اتصل بقوله: «الهُدَى» فسقطت همزةُ الوصل من أوّله، فعادت الهمزة الثانية المنقلبة لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان وهما: ألف «هُدى» والهمزة العائدة فحذفت ألف «هدى» ـ لأنّها آخرة والتغيير بالأواخر أولى ـ فصار «إلى الهُدَءْتِنَا» ـ بهمزة ساكنة بعد الدّال ـ فقلبت ألفاً فصار «إلى الهُدَاتِنَا» وهذا موضع الاستشهاد وكما في قوله تعالى: «الذي اؤتمن» فقوله: «اوتمن» ماضٍ مجهول من «الايتمان» والأصل: «أُوْتُمِنَ» قلبت الهمزة الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ثمّ اتّصل بقوله: «الذي» فسقطت همزة الوصل في الدَّرج وعادت الثّانية المنقلبة فالتقى ساكنان: الهمزة من «أُوْتُمِنَ» والياء من «الذي» فحذفت الياء فصار: «الَّذِئْتُمِنَ» ـ بهمزةٍ ساكنة بعد الذال المعجمة ـ فقلبت ياء فصار: «الَّذِيْتُمِنَ».

وقوله تعالى: ﴿يَقُولُ ائْذَنْ﴾ فقوله: «ايذن» أمر من «الإذن» ـ المهموز الفاء من الصحيح ـ والأصل «إِئْذَن» قلبت الهمزة الثانية ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ثمّ أُسقطت همزة الوصل في الدَّرج وعادت الهمزة المنقلبة وصار «يَقُوْلُوْذَنْ» فقلبت الهمزة واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فصار «يَقُوْلُوْذَنْ».

قال الرضيّ: وإنّما لم تجعل «بينَ بينَ» إذ لا حركة لها حتّى تجعل بينه وبين حرف حركتها، ولم تحذف لأنّها إنّما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها، والحركة إنّما تلقى على السّاكن لا على المتحرّك اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣٢]

(١) الأنعام: ٧١. (٢) البقرة: ٢٨٣.

ـ جَلَّ وعلا ـ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي ﴾[1] وهذا في كلمتين.

وإنّما تعيّن الإبدال في هذه الصُّوَر إذا أُريد تخفيفها لأنّه لا يمكن جعلها بين بين ـ لا المشهور لسكونها ولا غير المشهور لأنّه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ـ ولا يمكن الحذف لأنّه لا يبقى ما يدلّ عليها.

﴿ والمتحرّكة[2] إن كان قبلها ساكن وهو ﴾ أعني ذلك الساكن ﴿ ياء، أو واو زائدتان لغير الإلحاق قلبت ﴾ الهمزة ﴿ إليها ﴾ أي إلى ذلك الساكن، ﴿ وأُدغم ﴾ الساكن ﴿ فيها كـ«خَطِيّة» ﴾ ـ بياء مشدّدة ـ فإنّ أصلها: «خطيئة» على وزن «فعيلة» ﴿ و«مقرُوّة» ﴾ ـ بواو مشدّدة ـ أصلها: «مقروءة» على وزن «مفعولة» ﴿ و«أفيّس» ﴾ ـ بالتشديد محقّر «أفْؤُس» جمع «فاس» ـ أصله: «أُفَيْئِس» قلبت الهمزة إلى الساكن في الجميع وأُدغم، لا فرق بين ياء التصغير وغيرها لأنّها لا تتحرّك في موضع.

وإنّما تعيّن القلب هيهنا؟ لأنّه لا يمكن جعلها بين بين لأنّه قريب من السّاكن فيلزم التقاء الساكنين ولو حذفت بنقل حركتها إلى ما قبلها لزم تحريك حرف لا أصل له في الحركة، فلمّا امتنعا قصد التخفيف بالإدغام وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرجي الواو والياء لاشتراك الجميع في صفة الجَهْر.

---

(١) التوبة: ٤٩.

(٢) لمّا فرغ من الهمزة الساكنة شرع في المتحرّكة وهي إمّا أن يكون ما قبلها متحرّكاً أو ساكناً، فإن كان ساكناً فتلك الهمزة المتحرّكة إمّا أن تكون متطرّفة موقوفاً عليها أو لا تكون كذلك، وإن لم تكن كذلك فالسّاكن الذي قبل الهمزة إمّا أن يكون في الكلمة التي فيها الهمزة أو غيرها، فإن كان في تلك الكلمة فذلك الساكن إمّا صحيح أو حرف علّة، وإن كان حرف علّة فإمّا أن يكون واواً أو ياءً أو ألفاً، فإن كان واواً أو ياءً فإمّا أن يكونا زائدتين أو أصليّتين، فإن كانا زائدتين فإمّا أن يكونا للإلحاق أو لغير الإلحاق، فإن كانتا لغير الإلحاق قلبت الهمزة إلى ذلك الحرف وأُدغم نحو: «خطية» و«مقروّة» و«أُفَيّس» كما مثّلها المصنّف وشرحها الشارح.

وإنّما اقتنعوا بهذا القدر من المناسبة لاستكراههم الهمزة وانسداد سائر أبواب التخفيف ولهذا قلبوا الثانية للإدغام إلى الأُولى مع أنّ قياس إدغام المتماثلين ـ كما يجيء في بابه ـ هو قلب الأوّل إلى الثاني.

وتخفيف الهمزة بالقلب في مثل هذا التقدير ليس بلازم في شيء من الصُّوَر وإنّما هو جائز.

﴿ **وقولهم: التزم** ﴾ هذا النَّحو من التّخفيف ﴿ **في «نَبِيٍّ» و«بَرِيّة» غير صحيح** ﴾ لأنّ نافعاً[1] يقرأ «النَبيء» بالهمزة في جميع القرآن وهو مع ابن ذَكْوان[2] في «البريئة» بالهمزة، فثبت أنّ القلب في «نبيّ» و«بريّة» غير ملتزم ﴿ **ولكنّه كثير** ﴾.

﴿ **وإن كان** ﴾ السّاكن الذي قبل الهمزة ﴿ **ألفاً**[3] ﴾ وأُريد تخفيفها ﴿ **فبَيْنَ بَيْنَ المشهور** ﴾ متعيّن، فإن كانت الهمزة مفتوحة فبينها وبين الألف نحو: «قِرائة» وإن كانت مضمومة فبينها وبين الواو نحو: «التساؤُل» وإن كانت مكسورة فبينها وبين الياء نحو: «سائل».

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم ـ الليثيّ بالوَلاء ـ المدني أحد القرّاء السبعة المشهورين، كان أسود، شديد السواد، صبيحَ الوجه، حسنَ الخلق، فيه دعابة، أصله من «إصبهان»، اشتهر في المدينة، وانتهت إليه رياسة القراءة فيها وأقرأ النّاس نيّفاً وسبعين سنة وتوفّي بها سنة ١٦٩ هـ. [الأعلام ٨: ٥]

(٢) هو أبو عمرو عبدالله أو عبدالرّحمان بن أحمد بن ذَكْوان، عالم بالقراءات، كان شيخ الإقراء في «الشّام» ولم يكن بالمشرق والمغرب في زمانه أعلم بالقراءة منه، ولد سنة ١٧٣ هـ وتوفّي سنة ٢٠٢ هـ كما في الأعلام أو ٢٤٢ هـ كما في غيرها. [الأعلام ٣: ٢٩٣]

(٣) لمّا فرغ عن الواو والياء السّاكنين قبل الهمزة شرع في الألف أي إن كان السّاكن الذي قبل الهمزة ألفاً وأردت تخفيفه جعلتها بين بين، فإن كانت مفتوحةً جعلتها بين الهمزة والألف نحو: «سأل» و«قرأ»، وإن كانت مضمومةً جعلتها بين الهمزة والواو نحو: «تساؤل» و«تلاؤم»، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو: «قائل» و«بائع».

وإنما تعيّن بَيْنَ بَيْنَ؟ لامتناع الحذف بنقل الحركة لأنّ الألف لا يقبلها، ولامتناع الإبدال والإدغام إذ الألف لا يدغم ولا يدغم فيها، ولا يمكن بين بين البعيد لأنّ ما قبل الهمزة ساكن.

لا يقال: وكان من الممتنع أيضاً جعلها بين بين المشهور لأدائه إلى التقاء الساكنين لقرب الهمزة حينئذٍ من الساكن.

لأنّا نقول: الألف لخفائها كالعدم مع أنّ الحركة عن ثاني السّاكنين غير مسلوبة بالكليّة.

﴿ وإن كان ﴾ الساكن الذي قبل الهمزة ﴿ حرفاً صحيحاً[1]، أو معتلّاً غير ذلك ﴾ الذي قلنا من كونه ألفاً، أو من كونه واواً، أو ياء زائدتين لغير الإلحاق ﴿ نقلت حركتها إليه، وحذفت نحو: «مَسَلَة» و«خَبٍ» ﴾ ـ بتحريك السّين والباء، اللذين هما حرفان صحيحان ـ في «مسألة» و«الخبء» بسكونهما وبالهمزة ﴿ و«شَيٍ» و«سَوٍ» ﴾ بتحريك الياء والواو، وهما معتلّان أصليّان في «شَيْء» و«سَوْء» بسكونهما وبالهمزة. ﴿ و«جيَل» و«حوَبة» ﴾ بتحريك الياء والواو وهما زائدتان للإلحاق بـ«جعفر».

قال الجوهري[2]: «جَيْأَل» على «فيعل» اسم للضَّبُع وهو معرفة بلا ألف ولام.

---

(١) لمّا فرغ عن حروف العلّة السواكن الزوائد لغير الإلحاق قبل الهمزة شرع في الحرف الصحيح السّاكن قبلها وكذا الواو والياء الأصليّتين أو الزائدتين للإلحاق، وحكم الجميع التخفيف بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذف الهمزة وذلك لأنّ حذفها أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدلّ عليها وهو حركتها المنقولة إلى السّاكن قبلها.

(٢) وهذا نصّه في مادة «جأل»: «جَيْأَل» اسم للضَّبع على «فَيْعَل» وهو معرفة بلا ألف ولام، قال الرّاجز:

قد زوّجوني جَيْأَلاً فيها حَدَبْ ... دقيقةَ الرُّغَيْنِ ضَخْماءَ الرُّكَبْ

←

وذكر في «حَوَب» أنّ «الحوأب» بالهمزة ماء من مياه العرب على طريق البصرة. وهذا يدلّ على أنّه جعل الواو أصليّة.

﴿و﴾ إن لم يكن الساكن[1] في الكلمة التي فيها الهمزة فالحكم كذلك أيضاً سواء كان الساكن حرف علّة أو صحيحاً نحو: ﴿«أَبُوَيُّوْب» و«ذُوَمْرِهم» و«ابتغِيَ مْرَه» و«قاضُوَبِيْك[2]﴾ في: «أبو أيّوب» و«ذو أمرهم» و«ابتغي أمره» و«قاضوا أبيك» وهكذا تقول: «مَنَ بُوْك» و«مَنْ مُك» و«كمِ بِلُك» في: «من أبوك» و«من أُمَك» و«كم إبلك».

وإنّما لم يستثقل الضمّة والكسرة على الواو والياء في «قاتِلُوْمُك» و«جازِرُوبِلك» و«بقاتِلِيْ مُك» و«بقاتِلِي بِلِك» بخلاف نحو: «قاضيّ» و«قاضيّ»؟ لأنّ حركات الإعراب وإن كانت عارضة إلّا أنّها غير منقولة فهي ألزم من الحركات المنقولة.

﴿وقد جاء باب «شيء» و«سَوْء»﴾ ممّا ساكنه ياء أو واو أصليّتان ﴿مدغماً

⇒ قال الكسائيّ: هي جيألة. وقال أبو عليّ النحويّ: وربّما قالوا «جَيَلّ» بالتخفيف ويتركون الياء مصحّحةً، لأنّ الهمزة وإن كانت مُلْقَاةً من اللّفظ فهي مُبْقَاةٌ في النيّة ومُعَامَلَةٌ معاملةَ المُثْبَتَةِ غير المحذوفة، ألا تَرَى أنّهم لم يقلبوا الياء ألِفاً كما قلبوها في «ناب» ونحوه، لأنّ الياء في نيّة سكون اهـ.

وقال في مادة «حوب»: و«الحَوْأَبُ» مهموز ماء من مياه العرب على طريق البَصْرَة، قال الرّاجز:

ما هي إلّا شَرْبَةٌ بالحَوْأب فَصَعْدِيْ مِنْ بعدها أو صَوِّبِيْ

[الصحاح ١: ١١٧، ٤: ١٦٥٠]

(١) أي إلى هنا كان البحث فيما إذا كان السّاكن في الكلمة التي فيها الهمزة وإن لم يكن فيها فتنقل حركة الهمزة إلى السّاكن وتحذف سواء كان السّاكن حرف علّة أو صحيحاً.

(٢) و«قاضو» جمع «قاضٍ» والأصل: «قاضون» حذفت النّون بالإضافة.

أيضاً ﴾ تشبيهاً للأصليّ بالزائد في نحو «خطيّة» و«مقروّة» ﴿ والتزم[١] ذلك ﴾ الذي قلنا من نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها وحذف الهمزة ﴿ في باب «يرى»[٢] و«أرى، يُرِيْ» ﴾ ممّا زيد على تركيب «رأى» ـ سواء كان[٣] من «الرُّؤْية» أو من «الرَّأْي» أو «الرُّؤْيا» ـ حرف آخر لبناء صيغة، وسكن راؤه.

إذ لا يكاد يستعمل «يَرأى» في مضارع «رأى» من الثلاثي، ولا «أَرْأَى، يُرْأِيْ» من باب الأفعال، ماضياً ومضارعاً، وكذا في سائر تصاريفها إلّا «مَرْأَى» و«مِرْآة»[٤] اللّهمّ إلّا في الشّعر[٥] كقوله:

٢٦ ـ * أُرِيْ عينَيّ ما لم تَرأياه[٦] *

---

(١) إلى هنا كان البحث في التخفيف الاستحساني ومن هنا يشرع في نوعين آخرين من التخفيف وهما: التخفيف اللّازم في باب «رأى» والتخفيف الكثير في باب «سأل».

(٢) المراد المضارع من «الرؤية» أو «الرأي» بمعنى الاعتقاد أو «الرؤيا» وكذا الأمر، دون اسمي الفاعل والمفعول وأفعل التفضيل، وفعلي التعجّب واسمي الزمان والمكان والآلة.

(٣) العبارة مأخوذة من شرح الرضيّ على «الشافية» حرفاً بحرفٍ فراجعه. وقوله: «الرأي» بمعنى الاعتقاد، احترز به عن «الرأي» مصدر «رأى» بمعنى: أصاب الرؤية، فإنّ جميع فروعه جاء مهموزاً لم يحذف منه شيء كما صرّح بذلك ابن جماعة. [ابن جماعة بهامش أحمد: ٢٥٤]

(٤) قال الرضيّ: وذلك لكثرة الاستعمال اهـ. [شرح الشافية ٣: ٤١]

(٥) أي والتزموا الحذف فيما ذكر لكثرة الاستعمال حتّى لا يجوز استعمال الأصل والرّجوع إليه إلّا للضرورة الشّعريّة كقول الأعلم بن جَرادة السَّعْدي:

ألم تَرَ ما لاقيتُ والدَّهْر أعْصُرٌ ومن يتملَّ العيش يرأى ويسمع

(٦) والشاعر: سُرَاقة بن مِرْداس البارِقيّ من قطعة على وزن البحر الوافر يخاطب بها الأمير المعظَّم مختار بن أبي عبيدة الثقفيّ ـ رضوان الله عليه ـ وهي:

ألا أبـلِغْ أبـا إسحاقَ أنّـي رأيتُ البُـلْقَ دُهْماً مُصْمَتَاتِ

←

. . . . . .

⇐ أُرِيْ عَيْنَيَّ ما لَمْ تَرْأَيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهاتِ
كَفَرْتُ بَوَحْيِكُمْ وجَعَلْتُ نَذْراً عَلَيَّ قِتَالَكُمْ حَتَّى المَمَاتِ

قال الجعفريّ: أوردوا هذا المصراع ـ«أُرِي عينيّ ما لم تَرْأَياه» ـ شاهداً على إثبات الهمزة للضرورة وهو الفِرار من دخول الزِّحاف على الرّكن والحال أنّ الزِّحافَ وارد على التّقديرين ـ أي إثبات الهمزة في «ترأياه» وحذفها ـ لكن الزِّحاف على إثبات الهمزة زِحاف العَصْب «مَفَاعِيْ لُنْ» والأصل: «مُفَاْعَلَتُنْ» فلحقها العَصْب بسكون الحرف الخامس ـ وهو اللّام ـ فصار «مُفَاعَلْتُنْ» ولمّا كان هذا مهملاً أبدلوه بالوزن المستعمل ـ مَفَاْعِيْ لُنْ ـ. وهذا وارد على كلّ الأركان في البيتين ـ الأوّل والثّاني ـ.

وعلى حذف الهمزة زحاف النَّقْص وهو «مَفَاْعِيْلُ» بحذف النّون بعد سكون اللّام ـ والمنقوص في الوافر ما سقط سابعه بعد سكون خامسه ـ والأصل: «مُفَاْعَلَتُنْ» فدخله العصب فصار «مفاعي لن» ثمّ دخله النَّقْص فصار «مفاعِيْلُ» فلهم أن يقولوا: إثبات الهمزة ليس للفرار من الزِّحاف إذ الزِّحاف وارد على التقديرين كما شرحنا ـ ولكن لترجيح زِحاف العصب على زِحاف النَّقْص، لأنّ في زِحاف العصب إسقاط حركة ـ وهو حركة اللّام من الحرف الخامس ـ وفي زِحاف النَّقْص إسقاط حركة ـ وهو حركة اللّام من «مُفَاعَلَتُنْ» فصار «مُفَاعَلْتُنْ» فحوّل إلى «مفاعي لُن» ـ مع إسقاط حرف من آخر الرّكن وهو حذف نون «مفاعي لُنْ» حتّى صار «مَفَاعِيْ لُ». والتّقطيع على تقدير الإثبات:

أُرِيْ عَيْ نَيَ ¦ يَمَاْ لَمْ تَرْ ¦ أَ يَاْ هُوْ
مَفَاْ عِيْ لُنْ ¦ مَفَاْ عِيْ لُنْ ¦ فَعُوْ لُنْ

وعلى تقدير الحذف:

أُرِيْ عَيْ نَيْ ¦ يَمَاْ لَمْ تَـ ¦ رَيَاْ هُوْ
مَفَا عِيْ لُنْ ¦ مَفَاْ عِيْ لُ ¦ فَعُوْ لُنْ

ومعنى البيت يظهر ممّا أوردوه في سبب إنشائه وقالوا: إنّ سراقة البارقي خرج لقتال المختار بن أبي عبيدة ﷺ فوقع أسيراً فأُتي به إلى المختار فلمّا وقف بين يديه قال: يا أمين

⇐

وإنّما التزم الحذف هيهنا ﴿ للكثرة بخلاف ﴾ «نأى ﴿ يَنْأَى» و«أَنْأَى، يُنْئِي» ﴾ فإنّ ذلك باقٍ على الجواز لعدم كثرة الاستعمال.

﴿ وكثر ﴾ الحذف ﴿ في «سَلْ» ﴾ وأصله: «اِسْأَلْ» ﴿ للهمزتين ﴾ همزة الوصل وهمزة الأصل مع كثرة الاستعمال بخلاف نحو «إِجْأَرْ»[1] لعدم كثرة الاستعمال.

﴿ وإذا وقف على ﴾ الهمزة ﴿ المتطرّفة ﴾ المتحرّكة[2] ﴿ وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف ﴾ لأنّ حالة الوصل مقدّمة على حالة الوقف، وثِقَلُ الهمزة حاصل حالة الوصل فتخفّف على ما هو حقّ التّخفيف ثمّ يعمل بمقتضى الوقف ﴿ فيجيء في «هذا الخَبُ» و ﴾ هذا ﴿ «بَرِيٌّ» و«مَقْرُوٌّ»: السُّكُون، والرَّوْم، والإشمام ﴾.

أمّا في «هذا الخبء» فلأنّك إذا خفّفت همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف حصل «الخبُ» بضمّ الباء، ومعلوم من حال الوقف أنّه إذا وقف على ما آخره حرف مضموم جاز فيه الإسكان والرّوم والإشمام.

⇦ آل محمّد إنّه لم يأسرني أحد ممّن بين يديك، قال: فمَنْ أَسَرَك؟ قال: رأيتُ رِجالاً على خَيْلٍ بُلْقٍ يقاتلوننا ما أراهم السّاعة: هم الذين أسروني، فعرف المختار كذبه وحيلته ولكن أطلقه لقوله:

أمنُنْ عليَّ اليوم يا خيرَ مَعَدْ ... يا خَيْرَ من لَبّى وصَلّى وسَجَدْ

وظنّ البارقي أنّه أطلقه المختار لأُكذوبته ولم يعرف حيلته فقال هذه الأبيات.

(١) من «الجُؤَار» بضمّ الجيم وبالهمزة بمعنى الخُوَار، يقال: جأر الثّور أي صاح.

(٢) هذا شروع في بيان أنّ الهمزة المتطرّفة التي كانت متحرّكة في الوصل كيف يوقف عليها ولم يشر إلى ذلك في السّاكنة لأنّ حكمها وقفاً ووصلاً واحد عند التخفيف، والمتطرّفة المتحرّكة الموقوف عليها قسمان: لأنّه إمّا أن يكون قبلها ألف أو لا، فإن لم يكن قبلها ألف، سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علّة وقف بمقتضى الوقف بعد تخفيف الهمزة كما بيّنه الشّارح.

وأمّا في «هذا بريء ومقروء» فلأنّك إذا خفّفت همزتهما بقلبهما إلى ما قبلهما، والإدغام فيهما صار «بريّ» و«مقروّ» بياء وواو مشدّدتين مضمومتين، ويجوز في مثل ذلك حالة الوقف السكون والرَّوم والإشمام.

﴿ وكذا «شَيٌّ» و«سَوٌّ» ﴾ مرفوعين ﴿ نَقَلْتَ ﴾ حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت ﴿ أو ﴾ قلبت الهمزة إلى الواو والياء ثمّ ﴿ أدغمتَ ﴾ على اختلاف المذهبين فيهما فإنّه يجوز فيهما السكون والرَّوم والإشمام لأنّ آخرهما ياء أو واو مخفّفة، أو مشدّدة مضمومتان فيؤول إلى ما مرّ.

﴿ إلّا أن يكون ما قبلها ألفاً[1] ﴾ وهي أعني الهمزة متحرّكة كـ«قِراءة» و ﴿ إذا وقف ﴾ عليها ﴿ بالسكون وجب قلبها ألفاً إذ لا نقل ﴾ لأنّ تخفيفها حال الوصل إنّما هو بجعلها بين بين المشهور كما مرّ، وبعد التخفيف ليس عليها حركة تامّة حتّى يمكن نقلها، وعلى تقدير الإمكان فما قبلها وهو الألف غير قابل للحركة ﴿ وتعذّر التسهيل ﴾ أعني بين بين إذ الفرض أنّ الوقف هو بالسكون ﴿ فيجوز القصر ﴾ وهو

---

(١) إلى هنا كان البحث فيما إذا لم يكن قبل الهمزة المتحركة المتطرفة الموقوف عليها ألف فإن كان قبلها ألف نحو: «قراءة» فتخفيفها حال الوصل إنّما هو بجعلها «بين بين» فإمّا أن تحافظ عليها في حال الوقف أو لا، فإن لم تحافظ عليها ووقفت بالسّكون تعيّن أن يكون تخفيفها بإبدالها ألفاً إذ لا يتصوّر هنا نقل الحركة من الهمزة إلى ما قبلها حتّى يكون تخفيفها بالنّقل والحذف إذ الفرض أنّها وقف بالسّكون، وأيضاً لا يمكن جعلها «بين بين» لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها فتعيّن أن يكون تخفيفها بقلبها ألفاً، وإذا قلبت ألفاً يجتمع الألفان: الألف التي كانت قبل الهمزة والألف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حينئذٍ القصر بحذف إحديهما للساكنين ويجوز إبقاؤهما لإمكان الجمع بينهما بتطويل المدّ. وإن أردت المحافظة على «بين بين» ـ الذي كان في حال الوصل ـ تعيّن الوقف بالرَّوم لتعذّر «بين بين» مع الإسكان والإشمام، وإذا وقفت بالرَّوم تعيّن أن يكون تخفيفها بجعلها «بين بين» كما كان حال الوصل.

حذف إحدى الألفين للساكنين ﴿ **والتطويل** ﴾ لإمكان الجمع بين ألفين ساكنين بالمد.

ومنهم من يمدّ أطول من ألفين نظراً إلى المدّ الذي كان بين الألف والهمزة ﴿ **وإن وقفَ بالرَّوم فالتسهيل** ﴾ متعيّن ﴿ **كالوصل** ﴾ وحكم الوقف بالإشمام كما لو كانت مضمومة حكم الوقف بالسكون.

وإن كانت الهمزة منصوبة منوّنة لم تكن متطرّفة فلا يجيء فيها هذه الفروع بل يقلب التنوين ألفاً نحو: «دعاءا».

فهذه أحكام تخفيف الهمزة التي قبلها ساكن.

﴿ **وإن كان قبلها متحرّك**[1] **فتسع** ﴾ من الصُّوَر محتملة ﴿ **مفتوحة قبلها** ﴾

---

(١) لمّا فرغ من بيان الهمزة المتحرّكة الساكن ما قبلها، شرع في بيان الهمزة المتحرّكة المتحرّك ما قبلها وأقسامها تسعة: لأنّ الهمزة إمّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى التقادير الثلاثة ما قبلها إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة والأمثلة كما ذكر. والقياس فيها أن تجعل «بين بين»، لأنّ فيه تخفيفاً للهمزة مع بقيّة من آثارها ليكون دليلاً على أنّ أصل الكلمة الهمزة ولكن لا يمكن «بين بين» في حالتين منها وذلك إذا كانت مفتوحة وقبلها مضموم نحو: «مؤجل»، أو مكسور نحو: «مائة» لأنّهم لو جعلوها «بين بين» المشهور لقربت من الألف وقبلها الضمّة أو الكسرة وهو مستكره، ولمّا تعذّر المشهور تعذّر غير المشهور إمّا لأنّه فرعه أو لأنّ كلّ موضع يجوز فيه «بين بين» غير المشهور يجوز فيه المشهور ولمّا لم يجز هنا المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلّا يتوهّم أنّ المشهور أيضاً جائز. ولمّا كان كذلك أبدلوها بحرف حركة ما قبلها فأبدلوها واواً في «موجل» وياءً في «ماية» وتعيّن جعلها «بين بين» في الباقي.

واختلفوا في صورتين أُخريين منها وهما: المضمومة التي قبلها كسرة نحو:

⇐

الحركات ﴿ الثلاث ، ومكسورة كذلك ، ومضمومة كذلك ، نحو : «سأل» و«مائة» و«مُؤَجّل» و«سئم» و«مستهزئين» و«سُئِل» و«رؤوف» و«مستهزؤون» و«رؤوس» ﴾ لا فرق في ذلك بين المتّصل كما قلنا ، وبين المنفصل نحو : «قال أبوك وإبرهيم وأُمّك» و«هذا مالُ أبيك وإبراهيم وأُمّك» و«بغلام إبراهيم وأبيك وأمّك» .

﴿ فنحو : «مُؤَجّل» ﴾ ممّا يكون الهمزة مفتوحة وما قبلها مضمومة ﴿ واو ﴾ في التخفيف . ﴿ ونحو : «مِائَة» ﴾ ممّا انفتحت وما قبلها مكسور ﴿ ياء ﴾ لأنّهم لو جعلوا الهمزة في الحالين بين بين المشهور ـ مع أنّها تقرب من الألف إذ ذاك ـ لزم أن يكون ما قبل ما تقرب من الألف ضمّة أو كسرة وذلك مستكره ، ولو جعلوها بين بين البعيد لزم توالي ضمّتين أو كسرتين ، وإن كانت إحداهما تحقيقاً والأُخرى تقريباً .

﴿ ونحو : «مستهزؤون» و«سُئل» ﴾ ممّا انضمّت الهمزة وانكسر ما قبلها أو بالعكس ﴿ بين بين المشهور ﴾ إذ هو الأصل في الجميع لأنّ فيه تخفيفاً للهمزة مع بقيّة من آثارها .

⇦ «مستهزئون» والمكسورة التي قبلها ضمّة نحو : «سئل» على ثلاثة أقوال : فسيبويه والمشهور يجعلها «بين بين» المشهور ويقال له القريب والقياسي أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فيكون «مستهزئون» بين الهمزة والواو ، و«سئل» بين الهمزة والياء . وأبو الحسن شريح بن محمّد بن شريح والقرّاء يجعلونها «بين بين» غير المشهور ـ ويقال له البعيد ـ كما في الرضي ـ والشاذّ أيضاً ـ كما في أحمد ـ فيكون «مستهزئون» بين الهمزة والياء . و«سُئِلَ» بين الهمزة والواو . والأخفش يجعلها في «مستهزئون» ياءً محضة وفي نحو : «سئل» واواً محضة .

بقي خمسة أقسام يتعيّن فيها «بين بين» المشهور . [ابن جماعة بهامش أحمد : ٢٥٧ ، شرح الشافية ٣ : ٤٧]

﴿ وقيل ﴾ بين بين ﴿ البعيد ﴾ لمناسبة ما يشبه الياء الكسرة وما يشبه الواو الضمّة ﴿ والباقي بين بين المشهور ﴾ على القياس.

﴿ وجاء: «مِنساة»[1] و«سَالَ» ﴾ بقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً، وليس بقياس إذ القياس في مثل ذلك بين بين كما قلنا.

﴿ ونحو: «الواجِيْ»[2] ﴾ الداقّ ـ بتسكين الياء ـ مخفّف «واجئ» ـ بالهمزة ـ ليس بقياس أيضاً ﴿ وصلاً[3] ﴾ لأنّ قياس تخفيفها حالة الوصل أن يجعل بين بين كما مرّ. ﴿ وأمّا ﴾ «الواجي» ـ في شعر عبدالرحمن بن حسّان[4] ـ:

٢٧ ـ ولولاهم لكنتَ كحوتِ بَحْرٍ هوى في مُظلم الغَمَراتِ داجي

---

(١) لمّا بيّن قانون التخفيف في الهمزة المتحرّكة المتحرّك ما قبلها أراد أن يبيّن ما ورد على خلافه في بعض لغات العرب فقال: «وجاء منساة». قال الرضيّ: وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفاً إذا انفتح ما قبلها مثل «سال» وواواً ساكنة إذا انضمّت وانضمّ ما قبلها كـ«رووس» وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو: «المستهزيين» وليس ذا بقياس بل هو سماعيّ اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٤٧]

(٢) يريد أن يبيّن أنّ بعض العرب يبدل من الهمزة المتحرّكة المكسور ما قبلها ياءً في نحو: «الواجي» وصلاً وهو أيضاً ليس بقياس.

(٣) وفائدة هذا القيد يظهر من قول الرضي قال: قال المصنّف ـ وهو الحقّ ـ إنّ هذا القياس ليس من ذلك لأنّ «واج» آخر البيت وهو موقوف عليه. فكأنّ آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في «لم يُقْرِئ» وقياسه التخفيف بجعلها ياءً في الشعر وفي غيره. بلى إذا كان نحو: «الواجي» في الوصل كما تقول: «مررت بالواجي يا فتى» بجعل الهمزة ياء ساكنة فهو من هذا الباب اهـ. [شرح الشافية ٣: ٤٩ـ٥٠]

(٤) هو عبدالرحمان بن حسّان بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ شاعر ابن شاعر، كان مقيماً في المدينة وتوفّي بها، اشتهر بالشعر في زمن أبيه، قال حسّان:

فمن للقوافي بعد حسّان وابنه ومن للمثاني بعد زيد بن ثابت؟

ولد سنة ٦ هـ وتوفّي سنة ١٠٤ هـ.

وكـــنتَ أذلّ مـــن وتَـــدٍ بِـــقاعٍ ﴿ يشجّج رأسه بالفِهْرِ «واجي»[1] ﴾

﴿ فعلى القياس ﴾ لأنّ الهمزة سكّنت للوقف فصارت من قبيل ما هي ساكنة وما قبلها مكسور، وقد عرفت أنّ قياس مثلها أن يقلب ياء محضة ﴿ خلافاً لسيبويه ﴾ ومن تابعه فإنّهم أنشدوا هذا البيت في تخفيف الشاذّ.

و«القاع»: المستوي من الأرض، و«الفِهْر»: الحجر.

---

(١) المصراع على وزن البحر الوافر من قصيدة لعبدالرّحمان بن حسّان بن ثابت يهجو بها عبدالرّحمان بن الحكم بن أبي العاصي لعنهم الله جميعاً. وقبله:

وأمّـا قـولك الخـلفاءُ مـنّا ... فهُمْ منعوا وَرِيْدَكَ مِنْ وِدَاجِيْ

ولولاهم لَكُنْتَ كحُوْتِ بَحْرٍ ... هَوَى في مُظْلِمِ الغَمَراتِ دَاجِيْ

وكُـنْتَ أذلَّ مِـنْ وتِـدٍ بِقَاعٍ ... . المـــصراع .....

وذلك أنّه افتخر ابن الحكم على ابن حسّان بأنّ الخلفاء منّا لا منكم، وأنّ الخلافة في قُرَيْش - وبنو أُميّة لصيق بها - وابن حسّان من الأنصار والأنصار هم الأوس والخزرج وهم من أزْد غَسّان من عرب اليمن من قحطان. وقال المبرّد في «الكامل»: كانا يتهاجيان فكتب معاوية إلى مروان بن الحكم أن يؤدّبهما وكانا تقاذفا فضرب ابن حسّان ثمانين وضرب أخاه عشرين فقيل لابن حسّان: قد أمكنك في مروان ما تريد، فأشِدْ بذكره وارفعه إلى معاوية، فقال: والله إذن لا أفعل وقد حدّني حدّ الرّجال الأحرار وجعل أخاه كنصف عبد، فأوجعه بهذا القول والاستشهاد بالبيت في قوله: «واجي» وأصله: «الواجئ» - بالهمز - اسم فاعل من «وجأت» عنقه إذا ضربته، فلمّا وقع في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة بقلبها ياءً لانكسار ما قبلها. وهذا من أمثال العرب فإنّهم يقولون: «أَذَلُّ من وَتِدٍ بِقَاعٍ» ومن أمثالهم أيضاً: «أَذَلُّ مِنْ حِمَارٍ مُقَيَّدٍ» وقد جمعهما الشاعر في قوله:

ولا يـقيم عـلى ضَـيْمٍ يُـراد بـه ... إلّا الأذَلّان عَـيْرُ الحَـيِّ والوَتِـدُ

هذا على الخَسْفِ مـربوطٌ بـرُمّتِهِ ... وذا يُشَـجُّ فـلا يَـرْثِيْ له أحَـدُ

[الأعلام ٣: ٣٠٣]

﴿ والتزموا ﴾ حذف[1] الهمزة من ﴿ «خُذ» و«كُلْ» على غير قياس ﴾ وذلك أنّ أصلهما: «أُءخُذ» و«أُءْكُلْ» بهمزتين حذفت الهمزة الثانية الأصليّة تخفيفاً ﴿ لكثرة الاستعمال ﴾ ثمّ استغني عن همزة الوصل، وهذا الحذف غير قياسيّ لأنّ قياس مثل هذه الصورة أن يقلب الهمزة الثانية واواً ـ كما يجيء في أحكام الهمزتين ـ.

وإنّما ذكرنا بحث «خُذ» و«كُل» هيهنا مع أنّه بالبحث عن أحكام الهمزتين أليق لمناسبته نحو «الواجي» ـ بالسكون وصلاً، ونحو: «منساة» و«سال» ـ بالألف ـ من حيث كون الجميع غير قياسيّة.

﴿ وقالوا: «مُر» ﴾ في «أُءْمُر» على منوال «خُذ» وليس الحذف لازماً فيه لأنّه لم يكثر كثرة «خُذ» و«كُلْ». ﴿ و ﴾ إنّما ﴿ هو أفصح من «أُؤْمُر» ﴾ بإبدال الهمزة الثانية واواً على القياس كما يجيء، ﴿ وأمّا «وأمر» فأفصح من «وَمُر» ﴾ لأنّ همزة الوصل سقطت في الدرج فلم يبق لهمزة الأصل ثقل بخلاف ما لم يتّصل بما قبله فإنّ اجتماع الهمزتين مستثقل حينئذٍ فناسب التخفيف إمّا بالحذف وهو أفصح، وإمّا بالإبدال وهو دونه.

---

(١) قال الرضي: هذا كان حقّه أن يذكر بعد قوله «والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها» لأنّ أصل «خُذْ» و«كُلْ» و«مُرْ»: «أُؤخذ» و«أُؤكُلْ» و«أُؤمُرْ» وكان القياس قلب الثانية واواً لانضمام ما قبلها فخفّفت بغير القلب وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها وعلى كلّ حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واواً، والتزموا هذا الحذف في «خُذْ» و«كُلْ» دون «مُرْ» فإنّ الحذف فيه أفصح من القلب وليس بلازم، هذا إذا كان مبتدأً به وذلك لكونه أقلّ استعمالاً من «خُذْ» و«كُلْ»، وأمّا إذا وقع في الدَّرْج نحو: «وأمُرْ» فإنّ إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف، لأنّ علّة الحذف اجتماع الهمزتين ولا تجتمعان في الدَّرْج. وجاز: «وَمُرْ» أيضاً على قلّة لأنّ أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكأنّه حذفت الهمزة أوّلاً ثمّ وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدَّرْج، فبقيت على حالها اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٥٠ ـ ٥١]

﴿ وإذا خفّف[1] باب ﴾ همزة ﴿ الأحمر ﴾ ونعني به كلّ همزة وقعت بعد لام التعريف الكائنة بعد همزة الوصل ﴿ فبقاء همزة اللّام ﴾ أعني همزة الوصل ﴿ أكثر ﴾ لأنّ الحركة المنقولة إلى اللّام غير معتدّ بها لعروضها فيجب إبقاء همزة الوصل بحالها. وبعضهم يعتدّ بها فيحذف همزة الوصل. ﴿ فيقال: ﴾ ـ على المذهب الأكثر ـ ﴿ «اَلْحْمَر» و ﴾ ـ على المذهب الأقل ـ ﴿ «لَحْمَر» وعلى الأكثر[2]

---

(١) قال الرضي: يعني إذا نقل حركة الهمزة التي في أوّل الكلمة إلى لام التعريف قبلها فتلك اللّام في تقدير السّكون لوجوه:

أحدها: أنّ أصل اللّام السّكون بخلاف نحو: قاف «قُلْ».

والثاني: كون اللّام كلمة أُخرى غير التي في أوّلها الهمزة فهي على شَرَفِ الزّوال فكأنّها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة وبقيت اللّام ساكنة بخلاف قاف «قُلْ» فإنّها من كلمة الواو.

والثالث: أنّ نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم فكأنّها لم تنقل بخلاف نقل حركة واو «قُلْ» إلى ما قبلها.

وأمّا «سَلْ» فحركة السّين فيه ليست بلازمةٍ لزومَ حركة قاف «قُلْ» ولا بزائلةٍ زوال حركة لام «الأحمر» لأنّه مثل «قُلْ» في جميع الوجوه إلّا الثّالث، فإنّ نقل الحركة فيه ليس لازماً لزومَ نقل حركة واو «أَقْوُلْ» لكنّه ـ وإن لم يلزم لزومَه ـ أكثر من نقل حركة همزة «الأحمر». ففي الأحمر «بقاؤ الهمزة أكثر وفي «قُلْ» حذف الهمزة واجب وفي «سَلْ» وقع الخلاف: أوجبه المصنّف ـ كما ترى ـ وهو مذهب سيبويه، وأجاز الأخفش «إسَلْ» وهذا كلّه في «قُلْ» مبنيّ على أنّ أصله «أقْوُلْ» المأخوذ من «تَقْوُلُ» قبل نقل حركة الواو إلى القاف. فأمّا إنْ قلنا: إنّ «قُلْ» مأخوذ من «تَقُوْلُ» ـ المضموم القاف ـ فليس هناك همزة وصل حتّى تحذف الحركة أو تبقى لعروضها. [شرح الشافية ٣: ٥١ ـ ٥٢]

(٢) أي إذا اتّصلت «من» و«في» بباب «الأحمر» فعلى الأكثر يعني على جعل اللّام في حكم الساكن حرّكوا النّون لالتقاء السّاكنين وحذف ياء «في» لأجله أيضاً ولو اعتُدَّ بحركة اللّام ←

قيل: «مِنَ لَحْمَر» ـ بفتح النون ـ و«فِلَحْمَر» بحذف الياء ﴾ كما كانوا يقولون قبل التخفيف دفعاً لالتقاء الساكنين ـ النون واللّام ـ وعلى الأقلّ يقال: «مِن لَحْمَر» ـ بسكون النون ـ و«في لَحْمَر» ـ بإعادة الياء ـ لزوال موجب فتح النون وحذف الياء ﴿ وعلى الأقلّ[1] جاء ﴾ قِراءة أبي عَمْرٍو ونافع ﴿ عادَلُّولَى ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُولَى ﴾[2] لأنّه لمّا نقل حركة الهمزة إلى اللّام وكانت اللّام في حكم المتحرّك على هذه اللغة وعاد التنوين من «عاداً» إلى حالها من السكون وجب إدغام النون في اللّام على ما هو قياس مثل هذه الصورة. وأمّا على اللغة الكثيرة فيجب تحريك النون كما كان قبل التّخفيف فيقولون: «عادَنِ لُولى».

﴿ ولم يقولوا ﴾ على اللغة الكُثرى ﴿ «إِسَلْ»[3] ولا: «أُقَلْ» ﴾ بإبقاء همزة

⇒ سكن النّون كما في «من زيد» ولم تحذف ياء «في» كما في: «في دارك» وحكى الفرّاء والكسائيّ أنّ مِن العرب مَن يقلب الهمزة لاماً في مثل هذا فيقول في «الأحمر» و«الأرض»: «اللَّحْمر» و«اللَّرْض» ولا ينقل الحركة محافظةً على سكون اللّام المعرفة. [شرح الشافية ٣: ٥٢]

(١) قال الرضيّ: أي على جعل حركة اللّام كاللّازم أدغموا تنوين «عاداً» السّاكن في لام «الأُوْلَى» كما تقول: «من لُّك» ولو جعلت اللّام في تقدير السّكون لحرّكت النون فقلت: «عَادَنِ لُوْلَى» ولم يجز الإدغام، إذ لا يدغم السّاكن في السّاكن، وإنّما اعتدّ بحركة اللّام ـ وإن كان على الوجه الأقل ـ لغرض التخفيف بالإدغام بخلاف قوله: «سِيْرَتَهَا الأُوْلَى» فإنّ التخفيف يحصل هاهنا لعدم الاعتداد بحركة اللّام وهو بحذف ألف «سيرتها» للساكنين اهـ. [شرح الشافية ٣: ٥٢]

(٢) النجم: ٥٠.

(٣) جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: لم اعتدّ بالحركة العارضة في «اسأل» و«أقول» ⇐

الوصل بناء على عدم الاعتداد بحركة السين والقاف العارضتين بسبب النقل ﴿لاتّحاد الكلمة﴾ هيهنا بخلاف «اَلْحمر» فإنّ الحرف المنقول إليه الحركة وهو لام التعريف غير الحرف المنقول عنه الحركة وهو الهمزة، ولأنّ النقل في «اسْئَل» و«أُقْوُل» غالب بل واجب، فصار حركة السين والقاف كالأصليّتين بخلاف النقل في مثل «اَلْحمَر» فإنّ ذلك قليلاً مّا يصار إليه ولهذا قد يقال: «إجَرْ» و«إرَفْ» في الأمر من «جأر، يجأرُ» ـ إذا صاح ـ ومن «رَأَفَ، يَرأَفُ» بإبقاء همزة الوصل لقلّة التخفيف بالنقل فيهما.

جميع ما ذكرنا من المباحث إنّما كانت على تقدير الهمزة الواحدة.

[تخفيف الهمزتين[1] المجتمعتين]:

﴿و﴾ أمّا ﴿الهمزتان﴾ فإمّا أن تكونا ﴿في كلمة﴾ واحدة أو في كلمتين، وعلى الأوّل ﴿إن سكنت الثانية وجب قلبها﴾ حرفها من جنس حركة الأُولى طلباً

⇐ فنقلت حركة الهمزة إلى السين في الأوّل وحركة الواو إلى القاف في الثاني وحذفتا ثمّ حذفت همزة الوصل فيهما ولم يعتد بالحركة العارضة في «ألحمر»؟

(١) لمّا فرغ من أحكام الهمزة الواحدة ساكنةً ومتحرّكةً شرع في أحكام الهمزتين فهما إمّا أن تكونا في كلمةٍ أو كلمتين فإن كانتا في كلمة واحدة فالثانية إمّا أن تكون ساكنةً أو متحرّكةً، فإن كانت ساكنة وجب قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها كراهةً لاجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنةً نحو «آدم». والأصل: «أأْدَم» بهمزتين الأُولى زائدة والثانية فاء الكلمة فقلبت ألفاً وجوباً لسكونها وانفتاح ما قبلها. ووزنه: «أفعل» ولا يمكن أن يكون الأُولى فاء الكلمة والثانية زائدة، لوجهين: الأوّل: كثرة زيادة الهمزة في الأول والحمل على الأكثر. والثاني: أنّه لو كان كما احتملت لكان وزنه فأعلاً نحو: «شأمل» فكان منصرفاً فلمّا لم يصرف دلّ على أنّه «أفعل» الوصفي.

للتخفيف ﴿كـ «آدم»﴾ للأسمر من الأُدْمَة ﴿و«إيْت»[١] و«أوتمِن» وليس «آجَرَ»[٢]﴾ بمعنى أكرى ﴿منه لأنّه فاعَلَ﴾ كـ«ضَارَبَ» ﴿لا أفعل﴾ كـ«أكرم» فالفه زائدة لا مقلوبة من همزة أصليّة ﴿لثبوت «يُؤاجِرُ»﴾ في مضارعه، ولو كان «أفعل» لكان مضارعه «يُؤْجِرُ».

﴿وممّا قلته فيه[٣]﴾ هذان البيتان:

٢٨ـ ﴿دَلَلْتُ ثلاثاً على أنّ يُـؤجِـ رُ لا يستقيم مُـضارِعَ آجـرْ﴾

أي ليس «آجَر»: «أفعل» حتّى يستقيم أن يكون مضارعه «يُؤْجر» من حيث القياس.

٢٩ـ ﴿فِعَالةُ جـاء وَالافـعال عَـزَّ وصحّةُ «آجَرَ» تمنع «آجَرْ[٤]»﴾

---

(١) أمر من «أتى، يأتي» والأصل: «إئْتِ» قلبت الهمزة الثانية ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. و«اوتمن» مجهول ماضٍ من «ايتمن، يأتمن، ايتماناً» والأصل: «أُءْتُمِنَ» قلبت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

(٢) أي ليس «آجَرَ» ممّا اجتمع فيه همزتان والثانية ساكنة فقلبت ألفاً لأنّه من باب «فَاعَلَ» لا «أَفْعَلَ» والدليل على ذلك ثبوت «يُؤَاجِرُ» في مضارعه لا «يُؤْجِرُ».

(٣) أي وممّا قلت في أنّ «آجَرَ»: «فاعَلَ» لا «أفعل» هذان البيتان.

(٤) هما من مدوّر المتقارب ودخله التَّذْوِير وهو يحدث في كلّ البحور وخاصّةً المجزوءات منها وأكثر ما يقع في عروض الخفيف وهو ـ حيثما وقع من الأعاريض ـ دليل على القوّة إلّا أنّه في غير الخفيف مستثقل عند المطبوعين وزاد الثقل هنا بدخول زِحاف القبض على عروض البيتين وعلى غيرهما من سائر الأركان وهو زِحاف جائز لكن الإكثار منه يخرج الشعر عن السَّلاسة.

ثمّ إنّ في الشّطر الأوّل من البيت الثّاني ارتكابَ نوعين من الضرورة وهما: استعمال المنصرفِ غيرَ منصرفٍ وذلك بحذف التنوين من كلمة «فِعَالة» وإبدال همزة القطع وصلاً ⇐

توجيه الدليل الأوّل: أنّهم يقولون: «آجرت الدار، إجارة» أي أكريتها، و«فِعالة» تكون مصدر «فَاعَل» لا «أَفْعَلَ» نحو: «كاتبته، كِتابة» و«كِتاباً» فـ«كتابة» للمفرد، و«كتاب» للجنس.

ويمكن أن يقال[1]: إنّ المرّة لا تبنى في ذوات الزيادة إلّا على المصدر

⇐ بحذفها في الدَّرْج وذلك بقرائة «وَالإفْعَال» بحذف همزة القطع في الدَّرْج ويظهر كلّ ذلك بتقطيع البيتين:

دَ لَلْ تُ | ثَـ لَاْ ثاً | عَـ لَىٰ أَنْ | نَـ يُوْ جِـ
فـ عو لُ | فـ عولن | فـ عو لن | فـعو لُ

رُ لَاْ يَسْـ | ـتَقِيـمُ | مُـضَارِ | عَ آ جَرْ
فَـ عو لن | فـعولُ | فـعولُ | فـ عو لن

فِـ عَا لَـ | ـةُ جَاْءَ | وَ لِفْـ عَلْ | لُ عَزَّ
فـ عو لُ | فـعو لُ | فـ عو لن | فـعو لُ

وَ صِحْـ حَـ | ـةُ آ جِـ | رٌ تَمْـ | ـنَ عُ آ جَرْ
فـ عُـوْ ل | فـ عو لُ | فـ عو ل | فـ عو لن

ومعنى البيتين: أنّ المصنّف استدلّ ثلاثاً على أنّ «آجَرَ»: «فاعَلَ» لا «أفعل» فعبّر عن هذا بلازمه، لأنّ كون «آجَرَ»: «فَاعَلَ» لا «أَفْعَلَ» يستلزم أن لا يكون «يوجر» مضارع «آجَرَ» لأنّ «يوجر» لا يكون إلّا مضارع «أفعل» وأمّا الوجوه الثلاثة فالأوّل: أنّه جاء «آجَرَ، إجارة» ولو كان «أفعَلَ» لم يجئ منه «فِعالة» لأنّ هذا الوزن من أوزان المفاعلة لا الإفعال.

والثّاني: أنّهم لم يقولوا في مصدره: «إيجاراً» ولو كان من باب «أفعل» لجاء مصدره على «إفعال».

والثالث: أنّه ثبت «آجَرَ، يؤاجِرُ» فيكون «آجَرَ»: «فاعل» لا «أفعل».

(١) والقائل هو الرضي رضوان الله عليه، وهذا نصّه معترضاً على ابن الحاجب: والذي أنشده من قِبَلِهِ ـ مع ركاكة لفظه ـ ليس فيه دليل على مدّعاه ـ أعني أنّ «يُؤْجِر» لا يستعمل في ⇐

المشهور المطّرد فيقال: «قاتَلْتُ مُقاتَلَةً واحدةً» ولا يقال: «قاتلت قِتالةً» ـ كما مرّ في «باب المصادر» ـ.

وأيضاً لو كان «إجارة» مصدر «فاعل» للمرّة لجاز «آجر، إجاراً» لغير المرّة ولكنّه لم يستعمل، وأيضاً لم يكن تستعمل «إجارة» إلّا للمرّة كما لم يستعمل نحو «تقديسة» و«تسبيحة» إلّا لها.

وتوجيه الدليل الثاني: أنّ «الإيجار» لم يجئ في مصدر «آجر» لا يقولون: «آجرت الدار إيجاراً» ولو كان «آجر» أَفْعَل لوجب أن يقال: «إيجاراً» لأنّه قياس مطّرد.

قيل على هذا الدليل[1]:.....

⇐ مضارع «آجَرَ» قال: «فِعالة جاء» يعني أنّ مصدر «آجَرَ»: «فِعالة» و«فِعالة» مصدر «فاعَلَ» كـ«كَاتَبَ، كِتَاباً» والتّاء في «إجارة» للوحدة. وليس بشيء، لوجهين: أحدهما: أنّا بيّنّا ـ في «باب المصادر» ـ أنّ المرّة إنّما تبنى ـ في ذوات الزّيادة ـ على المصدر المشهور المطّرد فيقال: «قاتلت، مقاتلةً واحدة» ولا يقال: «قاتَلْتُ قِتَالةً» لأنّ «فِعَالاً» ليس بمطّرد في «فَاعَلَ».

وثانيهما: أنّ «إجارة» لو كان مصدر «فاعَلَ» للمرّة لجاز «آجَرَ، إجاراً» لغير المرّة ولم يستعمل «إجاراً» أصلاً. وأيضاً لم يكن استعمال «إجارة» إلّا للمرّة كما لا يستعمل نحو: «تسبيحة» و«تقديسة» إلّا لها. [شرح الشافية ٣: ٥٣]

(١) والقائل هنا أيضاً هو الرضيّ فإنّ شرح الشافية النّظامية ملخّص من شرحه إلّا أنّ النّظام كان من أهل الخلاف والرضيّ شيعة اثني عشريّة، فلذا لا يصرّح باسمه ولا ينصفه بل يعانده ولا غرو، فإنّ أهل الخلاف ورثوا الظلم وعدم الإنصاف عن سلفهم ونحن ورثنا العدل والإنصاف عن سلفنا. وحسبكم هذا التفاوت بيننا

فكلّ إناء بالذي فيه يَرْشَحُ

ونصّ الرضيّ هذا: قوله: «والأفعال عزّ» يعني لا يستعمل «إيجاراً» وذلك ممنوع، لأنّ في كتاب «العين»: «آجرت مملوكي أُوْجره إيجاراً» فهو «مُؤْجَر» وفي «أساس اللغة»: ⇐

أنّ صاحب «أساس اللغة»[1] ذكر «آجَرَني داره، إيجاراً» فهو «مُؤْجر» ولا يقل: «مُؤاجر» فإنّه خطأ قبيح.

ونقل عن صاحب «المحكم»[2]: «آجَرَتِ المرأةُ البغيُّ نفسَها إيجاراً».

⇒ «آجَرني دارَه، إيجاراً، فهو مُؤْجِر» ولا تقل: «مُؤاجِر» فإنّه خطأ قبيح. قال ـ أي صاحب الأساس ـ: وليس «آجَرَ» ـ هذا ـ «فاعل» بل هو «أفعل» وإنّما الذي هو «فَاعَلَ»: «آجَرَ الأجير مؤاجرةً» قال: وفي «جامع الغوري»: «آجَرَه الله تعالى» لغة في «أَجَرَه» ـ مقصوراً ـ وفي باب «فَاعَلَ» منه: «آجَرَهُ الدّار» قلت: فـ «آجره الدار» من «فاعل» ممنوع عند صاحب «الأساس» جائز عند الغُوْرِيّ. والحقّ ما في «أساس اللغة» لأنّ «فاعَلَ» لا يعدّي إلى مفعولين إلّا الذي كان يعدّي في الثّلاثي إلى مفعول كـ«نَزَعْتُ الحديث» و«نازعته الحديث» فـ«آجر» المتعدّي إلى المفعولين إذن من باب الإفعال، فـ«آجرتك الدار، إيجاراً» مثل: «أكريتك الدار» و«آجَرتُ الأجير مؤاجرةً» ـ: أي عقدت معه عقد الإجارة ـ يتعدّى إلى مفعول واحد، وكأنّ «الإجارة» مصدر «أَجَرَ، يأجُرُ، إجارةً» نحو: «كتب، يكتب، كتابةً» فـ«الإجارة» كـ«الزراعة» و«الكتابة» كأنّها صنعة إلّا أنّها تستعمل في الأغلب في مصدر «آجر» ـ «أفعل» ـ اهـ بتصرّف واختصار. [شرح الشافية ٣: ٥٤]

(١) المراد به الزمخشري وقد تقدّمت ترجمته، والكتاب «أساس البلاغة» كما صرّح به الزمخشري في مقدّمة الكتاب لا «أساس اللغة» إلّا أنّ الشارح تبع في ذلك المحقّق الرضي واستعمل اللغة مكان البلاغة ويحتمل أن يكون مسامحة في التعبير. ونصّه فيه هكذا: و«آجَرَني» فلان داره فاستأجرتها وهو «مُؤْجِر» ولا تقل: «مُؤاجِر» فإنّه خطأ وقبيح. وليس «آجر» ـ هذا ـ «فاعَلَ» ولكن «أفْعَلَ» وإنّما الذي هو فاعل قولك: «آجَرَ الأجيرُ مؤاجرةً كقولك: «شاهره وعاومه اهـ. [أساس البلاغة: ٣]

(٢) أمّا ما نقله عن «المحكم» فهو لا يوافق ما فيه وهذا نصّه: «وآجَرَتِ الأَمَةُ البغيّ نفسها مُؤاجَرةً»: أباحت نفسها بأَجْرٍ اهـ. وأمّا صاحب المحكم فهو أبو الحسن عليّ بن إسماعيل المعروف بـ«ابن سِيْدَهْ» إمام في اللغة وآدابها، ولد بـ«مُرْسِية» ـ في شرق الأندلس ـ وانتقل إلى «دانية» فتوفّي بها، كان ضريراً ـ وكذلك أبوه ـ واشتغل بنظم الشّعر مدّةً وانقطع للأمير ⇐

وتوجيه الدليل الثالث[1]: أنّ صحّة «آجر، يُؤاجر» ـ المتّفق عليها ـ تمنع «آجر» أن يكون أفعل لأنّ «آجر» على وزن «فاعل» لا يدلّ إلّا على وجود ثلاثيّ ينشعب هو منه، وأمّا على وجود مُنشَعبة أُخرى هي «أفعل» فلا، وإذا لم يدلّ دليل على وجوده والأصل عدمه، وجب القضاء بعدمه، فثبت أنّ «آجر» بمعنى أكْرى ليس من باب «آدم» وأمّا «آجره الله» بمعنى أعطاه الثواب فذلك «أفْعَل» لمجيء مصدره على «الإيجار».

﴿ وإن تحرّكت[2] ﴾ أعني الهمزة الثانية ﴿ وسكن ما قبلها ﴾ أعني الهمزة الأُولى،

⇒ أبي الجيش مجاهد العامريّ ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها فصنّف: «المخصّص» وهو من أثمن كنوز العربيّة و«المحكم والمحيط الأعظم» و«شرح ما أشكل من شعر المتنبّي» و«الأنيق» في شرح «حماسة أبي تمّام». ولد سنة ٣٩٨هـ وتوفّي سنة ٤٥٨ هـ.

قال ابن منظور: ولم أجد في كتب اللغة أجمل من «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ ولا أكمل من «المحكم» لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سِيْدَهْ الأندلسيّ وهما من أُمّهات كتب اللغة على التحقيق وما عداهما بالنّسبة إليهما ثنيّات الطّريق اهـ. [المحكم ٧: ٤٨٥، الأعلام ٤: ٢٦٣، لسان العرب ١: ٧]

(١) قال الرضيّ: قوله: وصحّة «آجَرَ» تمنع «آجَرْ» أي صحّة «آجَرَ» ـ «فاعَلَ» تمنع «آجَرَ» ـ «أفعل» ـ قال ـ أي المصنّف ـ في «الشرح»: أي أنّ «آجَرَ» ـ «فاعل» ـ ثابت بالاتّفاق و«فاعَلَ» ـ ذو الزّيادة ـ لا بدّ أن يكون مبنيّاً من «أجَرَ» ـ الثلاثي ـ لا «آجَرَ» ـ الذي هو «أفعل» ـ فيثبت «أجَرَ» الثلاثي ولا يثبت «آجَرَ» ـ «أفعل» ـ هذا كلامه. يا سبحان الله!! كيف يلزم من عدم بناء «فاعَلَ» من «أفعل» أن لا يكون «أفعل» ثابتاً؟

وهل يجوز أن يقال: «أكرم» غير ثابت؛ لأنّ «كارم» غير مبنيّ منه بل من «كَرُمَ»؟ وإذا تقرّر ما ذكرنا ثبت أنّ «أفعَلَ» و«فاعَلَ» من تركيب «أ ج ر» ثابتان وكلّ واحد منهما بمعنى آخر، فـ«أفعل» بمعنى: «أكرى» و«فاعَلَ» بمعنى: عقد الإجارة اهـ. [شرح الشافية ٣: ٥٤ ـ ٥٥]

(٢) لمّا فرغ من الهمزة السّاكنة شرع في المتحرّكة فهذا عطف على قوله: «وإن سكنت الثّانية» ⇐

ولم تكن الثانية في موضع اللّام ﴿كـ«سَئّال»﴾ لكثير السّؤال ﴿تثبت﴾ أي الثانية، وأُدغم الأُولى فيها لحصول التخفيف بذلك مع بقاء الهمزتين، وأمّا إن كانت الثانية في موضع اللّام قلبت ياء كما لو بَنيتَ من «قرأ» مثل «سِبَطْر» فإنّك تقول: «قِرَأْي». وسيجيء وجه ذلك في «مسائل التمرين» إن شاء الله.

﴿وإن تحرّكت﴾ أعني الثانية ﴿وتحرّك[1] ما قبلها، فقالوا: وجب قلب الثانية

⇒ أي وإن تحرّكت الهمزة الثّانية فإمّا أن تكون الهمزة التي قبلها ساكنة أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فإمّا أن تكون الهمزة الثانية في موضع اللّام أو لا، فإن لم تكن في موضع اللّام نحو: «سأَل» ثبتت أي الهمزة الثانية لأنّه لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقاً بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللّام ولا بجعلها «بين بين» لا المشهور لأنّها حينئذٍ تصير قريبة من الألف ويلزم التقاء السّاكنين ولا غير المشهور لسكون الهمزة الأُولى ولا «بالحذف» لأنّه حينئذٍ لا يدرى أنّه «فعّال» بالتشديد أو «فعال» بالتخفيف.

وأمّا إن كانت الثانية في موضع اللّام قلبت ياءً وسيفصّل إن شاء الله في «مسائل التمرين» وكأنّما المصنّف إنّما لم يفصّل إعطاءً للحكم بالمثال مع ما يذكره ثمة.

(١) أي وإن تحرّكت الهمزة الثانية وتحرّكت التي قبلها، فقال النّحويّون: وجب قلب الثّانية ياءً إن انكسرت الأُولى التي قبلها أو انكسرت هي أي الهمزة الثانية. نحو: «جاءٍ» والأصل: «جاءِء» ـ كما تقدّم في صدر الكتاب ـ و«أيمّة» والأصل: «أأْمِمة» ثمّ «أأْئِمّة» جمع «إمام» ـ كـ«أمثلة» جمع «مثال» ـ وإن لم تكن الثانية مكسورة ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب الثّانية واواً نحو: «أوادم» جمع «آدم» وأصله: أءادم ـ بهمزتين بعدهما ألف ـ وكذا «أويدم» والأصل: «أأَيْدِم». والحاصل من أقسام هذا القسم هو تسعة أقسام:

وأصله: من ضرب ثلاثة في ثلاثة والحكم فيها أنّه يجب قلب الثانية ياءً في أربعة منها: هي: ما إذا انكسرت الثانية وانكسر ما قبلها أو فتح أو ضمّ أو انفتحت وانكسر ما قبلها. وواواً في بقيّتها وهي: ما إذا انفتحت بعد مفتوحة أو مضمومة. أو انضمّت بعد مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة والأمثلة: مثال المكسورة بعد المكسورة: «إيَم» وأصله: «إءْمِم»

⇐

ياء إن انكسرت ما قبلها أو انكسرت ﴾ هي أي الثانية ﴿ وواواً في غيره ﴾ فالمكسور ما قبلها ﴿ نحو: «جاءٍ» و ﴾ المكسورة هي نحو: ﴿ أئمّة ﴾ فإنّ أصل «جاءٍ»: «جايِيء» ـ بهمزة بعد ياء ـ لأنّه اسم فاعل من «جاء، يجيء» وهو أجوف مهموز اللّام قلبت الياء عند غير الخليل همزة مثلها في «بائع»، كما يجيء في «الإعلال» فاجتمعت الهمزتان أُولاهما مكسورة فقلبت الثانية ياء ثمّ أعلّ إعلال «قاض» فبقي «جاءٍ».

وأمّا عند الخليل نقلت الياء إلى موضع الهمزة، والهمزة إلى موضع الياء، ـ كما مرّ في صدر الكتاب ـ فصار «جائيٌ» بتقديم الهمزة على الياء، ثمّ أعلّ إعلال «قاض» فلا يكون من هذه المسألة في شيء.

وأصل «أيمّة»: «أَءْيِمَة» على «أفعِلة»، نقلت حركة الميم إلى الهمزة عند قصد الإدغام على القياس فصار «أئِمّة»، كرهوا اجتماع الهمزتين والثانية مكسورة فقلبوا

⇐ وزان «إصْبع» ـ بكسر الباء والهمزة ـ من «أمّ» فدخله النقل والإدغام ثمّ الإبدال. ومثالها بعد مفتوحة: «أيمّة» كما في الشرح ومثالها بعد مضمومة «أُيِنٌّ» والأصل: «أُئِنٌّ» من «الأنين» من باب الإفعال. هذه ثلاثة. ومثال المفتوحة بعد المكسورة «إيِمٌّ» وأصله: «إءْمَمٌ» مثال «إصبع» ـ بكسر الهمزة وفتح الباء ـ من «أمّ» ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو مضمومة: «أوادم» و«أويدم» وقد ذكرا في الشّرح. وهذه ثلاثة أُخر.

ومثال المضمومة بعد مضمومة «أُوَمٌّ» والأصل: «أُءْمُم» وزان «أُبْلُم» من «أم» وبعد مكسورة «إوَمّ» مثل «إصبُع» ـ بضمّ الباء منه ـ ومثالها بعد مفتوحة «أَوَبٌّ» جمع «أبّ» بمعنى «المرعي» والأصل: «أَءَبّ» نقلت حركة عينه إلى فائه لأجل الإدغام فعاد «أوَبٌّ».

وخالف الأخفش الجمهور في موضعين: المكسورة بعد ضمّة فقلبها واواً والمضمومة بعد كسرة فقلبها ياءً. وقالوا: محلّ هذا التفصيل هو ما إذا لم تكن الثّانية متطرّفة، فإن تطرّفت وجب قلبها ياءً مطلقاً. وإذا علمت ذلك فقد ظهر لك ما في كلام المصنّف والشارح من الإخلال في بيان الأقسام وأنّ قولهما: «وجب قلب الثّانية ياءً إن انكسر ما قبلها» ليس على إطلاقه.

الثانية ياء، ﴿و﴾ أمّا غير ما ذكر فنحو: ﴿أُوَيْدِم﴾ في تصغير «آدم» ﴿و«أوادِم»﴾ في تكسيره إذ الأصل فيهما «أُءَيْدِم» و«أءادِم» قلبت الثانية من الهمزتين واواً.

فهذا حكم الهمزتين المتحرّكتين في كلمة.

﴿ومنه «خطايا»[1] في التقدير الأصلي خلافاً للخليل﴾ وذلك أنّ تقديره في الأصل عند غير الخليل «خطاءِء» ـ بهمزتين ـ أُولاهما منقلبة عن الياء الواقعة بعد ألف باب «مساجد» كما في نحو: «قبائل» وسيجيء في «الإعلال» والثانية لام الكلمة فوجب قلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فتصير «خطائي» بهمزة ثمّ ياء.

فهذا ما يتعلّق باجتماع الهمزتين، وسيأتي في «الإعلال» أنّ الياء في مثل هذه الصورة يجب قلبها ألفاً بعد قلب الهمزة ياء مفتوحة فتصير «خطايا».

واعلم أنّ التقدير الذي ذكرناه وهو «خطاءِء» بهمزتين إنّما هو أصل بالنسبة إلى «خطايا» وليس أصلاً مطلقاً لأنّ أصله «خطايئ» ـ بياء ثمّ همزة ـ وإنّما يجتمع الهمزتان بعد انقلاب الياء همزة كما في «قبائِل» والخليل يوافق في أنّ الأصل «خطايئ» بالياء ثمّ الهمزة إلّا أنّه لا يفعل به ما يؤدّي إلى اجتماع الهمزتين بل ينقلب الياء إلى موضع الهمزة، والهمزة إلى موضع الياء، ثمّ يفعل به ما يجيء في «الإعلال» فعلى مذهبه يخرج أحكام «خطايا» من هذه المسألة رأساً.

وإذا عرفت ما قيل في الهمزتين المتحرّكتين في كلمة من أنّه يجب قلب الثانية ياء إن كسرت أو انكسر ما قبلها وواواً في غيره.

فاعلم أنّ القول بوجوب قلب الثانية ياءاً وواواً خطأ، وكيف لا ﴿وقد صحّ﴾ في القراءات[2] .....

---

(١) أي وممّا اجتمع فيه همزتان متحرّكتان «خطايا» وإن أردت التفصيل فراجع «التصريح على التوضيح» ٢: ٣٧١.

(٢) اعتراض على قول النحويّين: «إنّه يجب قلب الثانية ياءً إن انكسر ما قبلها أو انكسرت» ←

السبع[1] ﴿ **التسهيل في نحو «أئمّة» والتحقيق** ﴾ أيضاً وهو إبقاء الهمزتين بحالهما

⇐ بأنّه قد صحّ عن القرّاء جعل الثانية «بين بين» في نحو: «أئمة» وتحقيق الهمزة أيضاً فيه وقولهم حجّة. والجواب أنّ ما قاله النحويّون هو الذي يقتضيه القياس وما خالفه شاذّ يسمع ولا يقاس، وما قاله القرّاء شاذّ مخالف للقياس ولا يخالف الاستعمال وذلك شاذّ مقبول لأنّهم قالوا: الشاذّ ثلاثة: شاذّ عن القياس فقط دون الاستعمال، وشاذّ عن الاستعمال دون القياس، وهذان مقبولان، وشاذّ عنهما جميعاً وهذا مردود.

(١) والمراد قرائة القرّاء السبعة:

الأوّل: عبدالله بن عامر الدمشقي التابعيّ، ولد سنة ٩ هـ وتوفّي بدمشق سنة ١١٨ هـ، أخذ عن مغيرة بن أبي شهاب المخزومي.

روى عنه: أبو الوليد هشام بن عمّار الدمشقيّ المولود سنة ١٥٣ هـ والمتوفّى سنة ٢٤٥هـ، وأبو عمرو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقيّ المولود سنة ١٧٣هـ والمتوفّى سنة ٢٤٢ بدمشق. وقد تقدّم ترجمته.

الثاني: أبو معبد عبدالله بن كثير المكّيّ المولود سنة ٤٥ هـ والمتوفّى سنة ١٢٠ هـ بمكّة، أخذ عن مجاهد بن جُبَير المخزوميّ وعبدالله بن عبّاس المشهور بابن عبّاس الراوي عن أمير المؤمنين عليه السلام.

روى عنه: أبو الحسن أحمد بن محمّد المكّيّ المشهور بـ«البَزّي» ـ بفتح الباء وشدّ الزّاي ـ المولود سنة ١٧٠ هـ والمتوفّى ٢٤٠ هـ، وأبو عمر محمّد بن عبدالرّحمن المكّي المعروف بـ«قُنْبُل» ـ بضمّ القاف والباء ـ المولود سنة ١٩٥ هـ والمتوفّى سنة ٢٨٠ هـ.

والثالث: أبو عمرو بن العلاء البصريّ الشيعيّ المتقدّم ترجمته، المولود سنة ٦٩ هـ والمتوفّى سنة ١٥٤ بالكوفة المتبرّكة.

وهو أخذ القرائة عن مجاهد بن جُبَيْر وسعيد بن جبير ويحيى بن يعمر العَدْوَاني وغيرهم. وروى عنه:

أبو عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز الدوري البغداديّ المتوفّى سنة ٢٤٦ هـ، وأبو شعيب صالح بن زياد السُّوسي المولود سنة ١٩٠ هـ والمتوفّى سنة ٢٦١ هـ.

⇐

.....

⇒ والرابع: أبو رَوَيْم نافع بن عبدالرحمن المدني المولود سنة ٧٠ هـ والمتوفّى سنة ١٦٩ هـ بالمدينة. أخذ القرائة عن أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر للعلوم عليه السلام. وأخذ عنه:

أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري المعروف بـ«الورش» المولود سنة ١١٠ هـ والمتوفّى سنة ١٩٧ هـ بمصر.

وأبو موسى عيسى بن مينا المدني المشهور بـ«قالون» المولود سنة ١٢٠ هـ والمتوفّى نحو ٢٢٠ هـ بالمدينة.

والخامس: أبوبكر عاصم بن أبي النَّجود الكوفيّ الشيعيّ المولود سنة ٧٦ هـ بالكوفة والمتوفّى سنة ١٢٨ هـ بها أيضاً، أخذ القرائة عن أبي عبدالرّحمن السُّلَميّ عن أمير المؤمنين عليّ صلوات الله عليه.

وروى عنه: أبو عمرو حَفْص بن سليمان بن مغيرة الأسديّ الكوفيّ المولود سنة ٩٠ هـ والمتوفّى سنة ١٩٠ هـ بالكوفة، وأبوبكر شُعبة بن عيّاش الكوفيّ المولود سنة ٩٥ هـ بالكوفة والمتوفّى سنة ١٩٤ هـ بها أيضاً.

والسادس: أبو عمارة حمزة بن حبيب الكوفيّ الشيعيّ المولود سنة ٨٠ هـ بالكوفة والمتوفّى سنة ١٥٤ هـ أو ١٥٦ هـ بـ«حُلْوان»، أخذ القرائة عن أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام. وروى عنه:

أبو عيسى خَلّاد بن خالد الكوفيّ المولود سنة ١٤٢ هـ بالكوفة المتبرّكة والمتوفّى سنة ٢٢٠ هـ بها أيضاً، وأبو محمّد خلف بن هشام الكوفيّ المولود سنة ١٥٠ هـ والمتوفّى سنة ٢٢٩ هـ ببغداد.

والسابع: أبوالحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ الكوفيّ الشيعيّ المتقدّم ترجمته، المولود سنة ١١٩ هـ بالكوفة والمتوفّى سنة ١٨٩ هـ بـ«الريّ»، أخذ القرائة عن حمزة بن حبيب الزيّات الكوفيّ، وروى عنه:

أبوالحارث ليث بن خالد البغدادي المتوفّى سنة ٢٤٠ هـ، وأبو عمر حفص بن عمر ابن عبدالعزيز الدوري الراوي لأبي عمرو بن العلاء أيضاً. هؤلاء هم القرّاء السبعة ⇐

ولم يجئ في القِرآئة قلب الهمزة الثانية في «أئِمّة» ياء صريحة ﴿و﴾ أيضاً ﴿التزم[1] في باب «أُكْرِمُ» حذف﴾ الهمزة ﴿الثانية وحمل عليه أخواته﴾ ـ وقد

⇐ المشهورون، وقرائتهم حجّة عند الشيعة والسنّة.

وأمّا غير المشهورين فثلاثة:

الأوّل: أبو جعفر يزيد بن قعقاع المدني المخزوميّ المتوفّى سنة ١٣٠ هـ الراوي عن عبدالله بن عبّاس وأبي هريرة الكذّاب، وروى عنه: عيسى بن وَرْدَان المدني المتوفّى سنة ١٦٠ هـ وسليمان بن جمّاز المتوفّى سنة ١٧٠ هـ.

والثاني: يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميّ البصريّ المتوفّى سنة ٢٠٥ هـ، وروى عنه: رُوَيس المتوفّى سنة ٢٣٨ هـ وروح المتوفّى سنة ٢٣٥ هـ.

والثالث: أبو محمّد خَلَف بن هِشام الكوفيّ المتوفّى سنة ٢٢٩ هـ روى عن حمزة الكوفيّ وروى عنه: إسحاق الوَرّاق وإدريس بن الحدّاد. فتلك عشرة كاملة وقرائة هؤلاء العشرة متواترة عند أهل السنّة، ومن الشيعة حجّة عند الشهيدين الأوّل والثاني صاحبي «اللمعة» وشرحها رضوان الله عليهما.

وأمّا القرّاء الذين لم تبلغ قرائتهم حدّ التواتر فهم أربعة:

الأوّل: محمّد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذيّ.

والثاني: عمر بن عبدالرحمن بن محيصن.

والثالث: الحسن البصريّ.

والرّابع: سليمان بن مهران الأعمش الكوفيّ المتوفّى سنة ١٤٨ هـ من رجالات الشيعة الأبرار، كثير البكاء والعبادة.

والجامع للقرائات على سبعة هو أبوبكر أحمد بن موسى بن عبّاس بن مجاهد في أوائل القرن الرابع، واختار قرائة الكوفيّين على غيرهم لأنّهم من الشيعة وهم أخذوا عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وهو أخذ عن رسول الله فقرائتهم أفضل من قرائة غيرهم كما هو معلوم عند أولي الأبصار.

(١) اعتراض آخر على قول النحويّين: «إنّ القانون قلب الثانية واواً إن لم تكن هي ولا ما قبلها ⇐

تقدّم في المضارع ـ وإذا كان التسهيل والتحقيق وحذف الهمزة الثانية ثابتة في كلامهم فالقول بوجوب القلب غير صحيح، نعم لو قيل: إنّ القلب هو القياس والأكثر وقوعاً لكان صحيحاً.

﴿ وقد التزموا[1] قلبها ﴾ أعني قلب الهمزة حال كونها ﴿ مفردة ﴾ لا مجتمعة بأُخرى ﴿ ياء مفتوحة في باب «مطايا» ﴾ جمع «مطيّة» فإنّ أصله «مطَايو» من «المطو» ـ المدّ في السير ـ قلبت الواو المتطرّفة ياء، والياء التي بعد ألف باب «مساجد» همزة فصار «مطائي» ـ بهمزة ثمّ ياء ـ وقياس هذه الهمزة أن تقلب ياء مفتوحة، وقياس الياء التي بعدها كما يجيء في «الإعلال» أن تقلب ألفاً فصار «مطايا».

﴿ ومنه «خطايا» على القولين ﴾ قول الخليل وغيره.

أمّا على قول الخليل فلأنّه بعد قلب الهمزة إلى موضع الياء والياء إلى موضع الهمزة تصير «خطائِي» بهمزة ثمّ ياء مثل «مطائي» وأمّا على قول غيره فلأنّه بعد اجتماع الهمزتين وقلب الثانية منهما ياء يؤول إلى ذلك بعينه.

فهذه أحكام الهمزتين في كلمة.

﴿ وفي كلمتين[2] ﴾ إن كانت الهمزتان متحرّكتين ﴿ يجوز تحقيقهما ﴾ لأنّ

⇒ مكسوراً» بأنّهم حذفوا الثانية في متكلّم المضارع من باب الإفعال وهذا خلاف القانون المقرّر عندهم؟ والجواب الجواب.

(١) هذا الحكم مشترك بين ما يكون فيه همزتان نحو: «خطايا» ـ على مذهب سيبويه ـ وبين ما فيه همزة واحدة نحو: «مطايا» ـ بالاتفاق ـ و«خطايا» ـ على مذهب الخليل ـ.

(٢) عطف على قوله: «في كلمة» لمّا فرغ من بيان أحكام الهمزتين في كلمة شرع في بيان أحكام الهمزتين في كلمتين. والأقسام هنا اثنى عشر:

⇐

.....

⇐ الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقّق بذكر لفظة «أَحَد» بعد «جَاءَ» و«يَدْرَأُ» و«مِنْ تلقاءِ» و«لم يَدْرَأْ».

ومكسورة وقبلها الأربعة بذكر لفظة «إبل» بعدها.

ومضمومة وقبلها الأربعة بذكر «أُولئك» بعدها. وفي هذه الصور يجوز تحقيقهما، لأنّ اجتماعهما عارض لا يعتدّ به وهو هوّن الثّقل. ويجوز تخفيفهما دفعاً للثّقل العارض؛

ويجوز تخفيف إحداهما واختلفوا هاهنا في تعيين المخفّف على قولين: فأبو عمرو يخفّف الأُولى قياساً على المثلين فإنّهم أبدلوا من أوّل المثلين ـ في نحو «دينار» و«ديوان» ـ حرف لين. والأصل: «دنّار» و«دوّان» ـ وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين.

والخليل يخفّف الثانية لأنّ الثّقل إنّما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال.

وأمّا كيفيّة التخفيف فيهما أو في إحداهما فقالوا: إذ اجتمعتا وأُريد تخفيفهما جميعاً فوجهان: أحدهما: أن يخفّف الأُولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثمّ تخفّف الثّانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما في حال الاجتماع. والثاني: أن تخفّفا معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف كلّ واحدة منهما لو انفردت. فهذا حكم تخفيفهما معاً.

وإن أُريد تخفيف إحداهما فإمّا أن تكونا متّفقتين أو لا، فإن لم تكونا متّفقتين خفّفت أيّتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كلّ واحدة لو كانت منفردةً.

وإن كانتا متّفقتين فإن كانت الأُولى آخر الكلمة جاز أن تحذف إحداهما وتسهّل الأُخرى على القانون السابق وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها ـ كالسّاكنة ـ فتقلب في: «جاء أحدهم» ألفاً وفي: «تلقاء إبلهم» ياءً وفي: «يدرأ أولئك» واواً.

وإن لم تكن الأُولى آخر الكلمة ـ بل تكون الأولى كلمة برأسها كهمزة الاستفهام ـ جاز أن تخفّف أيّتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كلّ واحدة منهما لو انفردت وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين كما وقع في بيت ذي الرُّمّة الآتي.

⇐

كونهما من كلمتين هَوَّنَ الخَطْبَ في اجتماعهما، وهو اختيار قُرَّاء الكوفة، وابن عامر، ﴿ وتخفيفهما ﴾ معاً أيضاً جائِز.

وذلك أن تخفّف الأُولى ـ على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ـ ثمّ تخفّف الثانية: إمّا على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف عند اجتماع الهمزتين، وإمّا على ما يقتضيه انضمامها إلى ما حصل من تخفيف الهمزة الأُولى ففي نحو «رأيت قارئ أبيك» تنقلب الأُولى في التخفيف ياء مثل «مائة» والثانية إمّا أن تنقلب واواً على قياس «أوادم» وإمّا أن يجعل بين بين على قياس «سال».

﴿ وتخفيف إحداهما على قياسها ﴾ المعلوم وهو المختار عند المحقّقين من القُرَّاء. ثمّ منهم من يخفّف الأُولى ـ على حسب مقتضاها من الحذف أو القلب أو التسهيل، كما مرّ في الهمزة الواحدة ـ ويحقّق الثانية وهو قول أبي عمرو، ومنهم من مذهبه العكس أي يُخفّف الثانية وحدها كالهمزة المتحرّكة بعد متحرّك فيجيء الصُّوَر التسع المذكورة، ويختاره الخليل محتجّاً بأنّ التّخفيف وقع على الثانية حيث كانتا في كلمة واحدة فكذا إذا كانتا في كلمتين.

﴿ وقد جاء في نحو ﴾ قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن ﴿ يَشَاءُ ﴾ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[1] ﴿ الواو أيضاً في ﴾ الهمزة ﴿ الثانية ﴾ وهو مذهب من يقول في «سُئِل»، «سُوْلَ» بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها ﴿ وجاء في ﴾ الهمزتين ﴿ المتّفقتين ﴾ في الحركة نحو: ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[2]، ﴿ لَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ

⇐ وقال المصنّف ـ في «الإيضاح» شرح المفصل ـ: لم يثبت إثبات الألف بين الهمزتين إلّا في نحو: «آأنتِ» وأمّا في مثل «جاء أحدهم» فلا يعرف ذلك فيه.

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) سورة محمّد: ١٨.

﴿أُولَٰئِكَ﴾[١]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾[٢] ﴿حذف إحداهما﴾ ثمّ اختلف في المحذوفة، فقيل: إنّها الأُولى لأنّه في آخر الكلمة، والأخيرُ أحقّ بالحذف، وقيل: إنّها الثانية لأنّ الاستثقال إنّما نشأ منها.

﴿و﴾ جاء ﴿قلب الثانية﴾ حرفاً من جنس حركة ما قبلها ﴿كالساكنة﴾ في كلمة ـ نحو: «آدم، ايت، اوتمن» ـ فتقلب الهمزة الثانية في «جاء أشراطها» ألفاً، وفي «أولياء أولئك» واواً، و«في السماء إلى» ياء.

وكثيراً ما يتوسّط ألف بين الهمزتين في مثل «أأنت» ثمّ تخفّف الهمزة بين بين أو تحقّق. قال ذوالرُّمّة[٣]:

---

(١) الأحقاف: ٣٢.

(٢) السجدة: ٥.

(٣) هو أبو الحارث ذو الرُّمّة غَيْلان بن عُقْبة العدوي الشّاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، وقالوا في سبب تلقيبه بذلك: إنّ ميّة المنقريّة لقّبته بذلك حينما مرّ بخبائها قبل أن يتشبّب بها فرآها فأعجبته فأحبّ الكلام معها، فخرق دلوه وأقبل إليها وقال: «يا فتاة، اخرزي لي هذا الدَّلْو» فقالت: «إنّني خَرْقاء» ـ وهي التي لا تحسن عملاً ـ فخجل غَيْلانُ ووضع دلوه على عاتقه وهي مشدودة بقطعة حبل بال وولّى راجعاً فعلمت ميّة ما أراد فقالت: «يا ذا الرُّمّة انصرِفْ»، فانصرف، فقالت: «إن كنت أنا خرقاء فإنّ أَمَتي صَنّاع فاجلس حتّى تخرز دلوك» ثمّ دعَتْ أمتها وقالت: «اخرزي له هذا الدّلو» وكان ذو الرّمّة يسمّي ميّة خرقاء لقولها: «إنّني خرقاء» وغلب عليه ذو الرّمّة لقولها: «يا ذا الرُّمّة» فهذا علم له بالغلبة. والرُّمّة بضمّ الرّاء ـ قطعة حبل بال وبه كنّي الشاعر، وأمّا بكسر الرّاء فهي العظام البالية.

وقال جرير: «لو خرس ذو الرّمّة بعد قصيدته:

* ما بال عينيك منها الماء ينسكب *

لكان أشعر النّاس». وعشق ميّة المنقريّة واشتهر بها وأكثر شعر تشبيب وبكاء أطلال ⇐

٣٠ ـ أيا ظَبْيَةَ الوَعْساء بين حُلاحِلٍ وبينَ النَّقا آأنتِ أم أُمُّ سالمِ[1]

⇐ يذهب في ذلك مذهب الجاهليّين وكان مقيماً بالبادية يحضر اليمامة والبصرة كثيراً، وامتاز بإجادة التشبيه وكان شديد القصر، دميماً، يضرب لونه إلى السّواد. ولد سنة ٧٧ هـ وتوفّي بالبادية سنة ١١٧ هـ. [راجع: مقدّمة ديوان ذي الرّمّة ١: ١١ ـ ١٢، الأعلام ٥: ١٢٤]

(١) البيت من البحر الطويل من قصيدة لذي الرّمّة يمدح بها المُلاَزِم بن حُرَيث الحنفيّ مطلعها:

خليليّ عُوجَا النَّاعجاتِ فسَلِّمَا على طَلَلٍ بين النَّقَا والأَخَارِمِ
كأن لم يكن إلّا حديثاً وقد أتَى له ما أتى للمُزْمِنِ المتقادِمِ
سلامَ الذي شفَّتْ عَصَا البين بينه وبَيْنَ الهَوَى من إلْفِهِ غيرَ صارِمِ

قال:

عهِدْنا بها لو تُسْعِفُ الدَّار بالهَوَى رِقاق النَّنَايا واضحاتِ المَعَاصِمِ

وقال:

أقول لِدِهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ لنا بين أعلى عُرْفَةٍ فالصَّرائمِ
أيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بينَ جُلاَجِلٍ وبَيْنَ النَّقَا آأنْتِ أم أُمَّ سالِمِ
هي الشَّبَهُ إلّا مِذْرَيَيْهَا وأُذْنَهَا سواءٌ وإلّا مَشْقَةً في القوائمِ
أعاذِلُ إن يَنْهَضْ رجائي بصدره إلى ابن حريث ذي النَّدَى والمكارِمِ
فَرُبَّ امرئٍ تَنْزُو من الخَوْف نَفْسُهُ جَلاَ الغَمَّ عنه ضَوْءُ وجه المُلاَزِمِ

«دهناوية» ظبية من ظِباء الدَّهْناء «عَوْهج» طويلة العنق، «عُرْفَة» موضع و«الصرائم» قِطَعٌ من الرَّمْل. «الوَعْسَاء» رابية من الرَّمْل من التُّبِّ تنبت أحرارَ البقول و«جلاجل» ـ بجيمين أولاهما مضمومة والثانية مكسورة، وروي بفتح الأُولى أيضاً، وروي «حُلاحِل» بمهملتين أولاهما مضمومة ـ وهو اسم مكان. و«النَّقَا» التلّ من الرَّمْل. و«أُمّ سالم» هي محبوبته. «المِذْرَى» ـ بكسر الميم وسكون الذال ـ القَرْن و«المشقّة» الدقّة. يقول: هي أشبه شيء بأُمّ سالم إلّا قرنيها وأُذنيها وإلّا دقّة في قوائمها، فأمّا العنق والعين والملاحة فهي شبيهة بها.

⇐

«الوعساء»: الأرض اللّيّنة ذات الرَّمْل، و«حلاحل» ـ بالحاء المهملة مضمومة أو بالجيم مفتوحة ـ موضعٌ.

قال ابن درستويه: حرصوا على إثبات الهمزتين فزادوا ألفا بينهما هرباً من

⇐ قال الأصمعي: يقال إنّ مسعوداً أخاه وهشاماً عابا عليه كثرة تشبيهه المرأة بالظبية وقيلِهِ: إنّها دقيقة القوائم وغير ذلك، فقال هذه القصيدة واستثنى هذا الكلام فيها.

قال أبو نصر الباهلي في شرح هذا البيت: قال أبو عمرو: «هـا أَنْتِ» ـ بدل «آ أنت» ـ يقول: ها أنتِ ظبية أم أُمّ سالم؟ فعلى هذا لا شاهد في البيت.

ولا يخفى على الخبير بعلم العروض أنّه بزيادة الألف يكون قوله: «نـقا آ أَنْ»: «مفاعِيْ لُنْ» فيكون الركن سالماً عن دخول زِحاف القبض عليه، وبتحقيق الهمزتين بلا زيادة ألف يكون قوله: «نَقَاْ أَ أَنْ»: «مَفَاعِلُنْ» ويكون الركن مقبوضاً ـ داخلاً عليه زِحاف القبض ـ وهو حذف الخامس الساكن من الركن السباعي، والأوّل أحسن حملاً على الأصل، لأنّ الزِّحاف فرع ومجتنب عنه مهما أمكن ومراعاة الأصل أولى. والتقطيع مرآة تريك الصّورتين:

«الصورة الأُولى»

وَ بَيْـ نَنْ	نَقَـاْ آ أَنْ	تَ أَمْ أُمْ	مُسَاْ لِمِيْ
فَـ عُوْ لُنْ	مَفَاْ عِيْ لُنْ	فَ عُوْ لُنْ	مَفَاْ عِلُنْ

«الصورة الثّانية»

وَ بَيْـ نَنْ	نَقَـاْ أَ أَنْ	تَ أَمْ أُمْ	مُسَـا لِمِيْ
فَـ عُوْ لُنْ	مَفَاْ عِـ لُنْ	فَـ عُوْ لُنْ	مفـاعِـ لُنْ

قال الفارسيّ: فيه حذف خبر المبتدأ؛ التقدير: أأنتِ هي أم أُمّ سالم؟ فإن قلت فما وجه هذه المعادلة؟ وهل يجوز أن يشكل عليه هذا حتّى يستفهم عنه وهو بندائه لها قد أثبت أنّها ظبية الوَعْسَاء؟ وإذا كان كذلك فلا وجه لمعادلته إيّاها بأُمّ سالم حتّى يصير كأنّه قال: أيّكما أُمّ سالم؟ فالقول في ذلك أنّ المعنى على شدّة المشابهة من هذه الظبية لأُمّ سالم، فكأنّه أراد التبستما عليّ واشتبهتما، حتّى لا أفصل بينكما، فالمعنى على هذا الذي ذكرناه شدّة المشابهة اهـ ملخّصاً. [راجع ديوان ذي الرُّمّة ١: ٣٦٧]

اجتماعهما. قال: ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخطّ كراهة اجتماع ألفات ثلاث، ولا يعرف مثل هذا التوسّط في نحو: «جاء أحدهم» وربّما يجيز ذلك بعضهم في «ءأمة» أيضاً إذا حُقِّقَت الهمزتان أو سهّلت الثانية، وإذا اجتمعت همزة الاستفهام وهمزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو: «إصطفى» و«أُصطُفِي»، حذفت الثانية أو قلبت ألفاً أو سهّلت.

هذا إذا كانت الهمزتان في كلمتين وهما متحرّكتان.

فإن كانت الأُولى ساكنة نحو: «اقرَأْ آيةً» و«اقرِئْ أباك السَّلام» و«لم يردؤْ أبوك»، ففيه أيضاً أربعة مذاهب: تخفيفهما معاً، وذلك عند الحجازيّين.

وتحقيقهما معاً وذلك عند الكوفيّين.

وغيرهم يخفّفون إمّا الأُولى وحدها أو الثانية وحدها.

وحكى أبو زيد مذهباً خامساً هو إدغام الأولى في الثانية.

فمن خفّف الأُولى وحدها قلبها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وواواً إن انضمّ، وياء إن انكسر.

ومن خفّف الثانية فقط نقل حركتها إلى الأُولى وحذفها.

ومن خفّفهما معاً قلب الأُولى ألفاً أو واواً أو ياء، وسهّل الثانية إذا وليت الألف لامتناع النقل إلى الألف وحذفها بعد النقل إذا وليت الواو أو الياء لإمكان ذلك، فيقول: «اقرا آية» ـ بالألف في الأُولى والتسهيل في الثانية ـ و«لم يرد وَبوك» ـ بالواو المفتوحة ـ و«اقرئ باك» ـ بالياء المفتوحة ـ وعليه قياس «لم تَرْدُوْمَك» و«لم تردوِيلك». وإن كانت الثانية وحدها ساكنة نحو: «من شاء ائتمن»، جاء فيه أيضاً المذاهب الأربعة.

واعلم أنّه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الأوّل فالأوّل، ولم تفعل بالعكس كما تفعل في حروف العلّة في نحو: «طَوى» و«ثَوى»

وذلك لشدّة استثقالهم تكرار الهمزة فيخفّفون كلّ ثانية إذا نشأ منها الثقل إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة، فلو بنيت من الهمزات مثل «قرطعب» قلت: «إيْأْأَءٌ» بقلب الثانية ياء كما في «ايت»، والرابعة ألفاً كما في «آدم» وتبقى الخامسة بحالها كما في «إيواء» و«إعطاء» ومثل «حجمرش»: «أَأْأَيءٌ» بقلب الثانية ألفاً كما في «آدم» والرابعة ياء كما في «أيمّة» وتبقى الخامسة بحالها، وعلى هذا قياس سائر التقادير الواقعة أو المفروضة، والله أعلم[1].

---

(١) وملخّص الباب من الأوّل إلى هنا أنّ الهمزتين إذا اجتمعتا فإمّا أن يكون اجتماعهما في كلمة أو في كلمتين، فإن كان في كلمةٍ فإمّا أن تتحرّك الأُولى فقط أو تتحرّك الثانية فقط أو تتحرّكا معاً، وسكونهما معاً لا يجوز.

فإن تحرّكت الأُولى فقط دُبّرت الثانية بحركة الأُولى: أي قلبت واواً إن انضمّت الأُولى نحو: «أُؤتُمِنَ» وياء إن انكسرت نحو: «إئتِ» وألفاً إن انفتحت نحو: «آمَنَ».

وإنّما قلبت الثّانية لأنّ الثّقل منها حصل وإنّما دبّرت بحركة ما قبلها لتناسب الحركةُ الحرفَ الذي بعدها فتخفّ الكلمة، وإذا دبّرت بحركة ما قبلها وليس المتحرّك همزة كما في: «راس» و«بير» و«سُؤتُ» فهو مع كونه همزةً أولى.

وإن سكنت الأُولى وتحرّكت الثّانية، فإن كان ذلك في صيغة موضوعة على التّضعيف نحو: «سَئّال» وجب الإدغام محافظةً على وضع الصّيغة ويجوز اجتماعهما مع سكون الأُولى وتحرّك الثّانية في صيغة غير موضوعة على التّضعيف وعند ذلك تقلب الثانية ياء ولا تدغم نحو: «قِرَأْيٍ» ـ وزان «سِبَطْرٍ» من «قرأ» ولا يخفّف بنقل حركة الثّانية إلى الأُولى وحذفها كما في «مَسَلة» لأنّ تلك في حكم الثّانية.

وإن تحرّكتا معاً قلبت الثانية وجوباً. ثمّ إن كانت الثانية لاماً قلبت ياءً مطلقاً بأيّ حركة تحرّكتا، لأنّ الآخر محلّ التّخفيف والياء أخفّ من الواو، فتقول في مثل «جعفر» من «قرأ»: «قَرْأَي، قَرْأَيان، قَرْأَوْنَ» وقَرْآة، قَرْآتان، قَرْأَيات».

وإن لم تكن الثّانية لاماً، فإن كانت مكسورةً قلبت ياءً أيضاً بأيّ حركة تحرّكت الأُولى:

←

.....

⇒ بالفتحة: نحو: «أيمّة» أو بالكسر، كما إذا بنيت من «الأنين» مثل «أُكْرِمَ منه» قلت: «أُئِنَّ» مراعاة لحركتها.

وإن كانت مضمومةً جعلتها واواً صريحةً مطلقاً قياساً على التسهيل فتقول في حكاية النَّفْس من «يَؤُبُ»: «أُوَبُ» ـ بواو خالصة ـ وفي مثل «أُبْلُم» من «أُمَ»: «أُوَمْ».

ولا يوجد مضمومة مكسور ما قبلها في كلامهم ولو جاء «إفْعُل» ـ بكسر الهمزة وضمّ العين ـ لقلت من «أمّ»: «إوُمْ» عند سيبويه بالواو و«إيُمْ» بالياء عند الأخفش.

وإن كانت مفتوحةً فإن كانت بعد كسرة جعلتها ياءً فتقول في نحو «إضْبَع» من «أم»: «إيَم». وإن كانت بعد ضمّة جعلتها واواً، فتقول في تصغير «آدم»: «أُوَيْدِم». وإن كانت بعد فتحةٍ قلبتَها واواً أيضاً عند غير المازنيّ فتقول في التَّفْضِيل من «الأُمّ»: «أَوَمُّ» وعند المازني «أَيَمُّ».

وإن كانت المفتوحة بعد كسرة قلبت ياء فتقول: «إيَنٌّ» على مثال: «إضْبَع» من «الأنين». وجاء في الهمزتين المتحرّكتين في كلمة وجهان آخران: أحدهما: ما ذكره أبو زيد من أنّهم يحقّقون الهمزتين معاً، وقرأ أهل الكوفة وابن عامر: «أئمّة» بهمزتين، وثانيهما: تخفيف الثّانية كتخفيف الهمزة المتحرّكة ما قبلها فيقول في «أئمّة»: «أيمّة». وفي هذين الوجهين زاد بعضهم ألفاً بين الأُولى والثانية إذا كانت الأُولى مبتدأً بها لكراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين في أوّل الكلمة واجتماع المثلين في أوّل الكلمة مكروه وحينئذٍ يعتدّ بالفاصل وتحقّق الهمزتان فيقال: «أائمّة».

وإن اجتمعت الهمزتان في كلمتين والثّانية لا محالة متحرّكة إذ هي أوّل الكلمة، فإن كانت الأُولى مبتدأً بها كهمزة الاستفهام فحكمهما حكم الهمزتين في كلمة إذا كانت الأُولى مبتدأ بها فلا تخفّف الأُولى إجماعاً وتخفّف الثّانية إلّا أنّ تحقيق الثانية هاهنا أكثر منه إذا كانتا في كلمة لأنّ همزة الاستفهام كلمة برأسها. وإذا كانت الأُولى همزة استفهام والثّانية همزة وصل، فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذفت نحو: «أَصْطَفَى» و«أصطُفِي» وإلّا قلبت الثانية ألفاً أو سهّلت.

⇐

. . . . . .

⇐ وإن لم تكن الأُولى ابتداءً ـ وذلك في غير همزة الاستفهام ولا تكون الثانية إلّا متحرّكة ـ فالأُولى إمّا أن تكون ساكنةً أو متحرّكة، وفي كلا الوجهين يخفّفون إحداهما ويستثقلون التحقيق فيهما فأبو عمرو يخفّف الأُولى دون الثّانية لكونها آخر الكلمة والأواخر محلّ التغيير. والخليل يخفّف الثانية دون الأُولى لأنّ الاستثقال جاء منها. وقد اختار أهل الكوفة وابنُ عامر التحقيق فيهما. قال الرضي: وهو أولى لافتراق الهمزتين تقديراً.

وأهل الحجاز يستعملون التخفيف فيهما معاً كما فعلوا ذلك في الهمزة الواحدة فمن خفّف الأُولى وحدها فكيفيّته ما مرّ في الهمزة الواحدة بالقلب والحذف والتسهيل. ومن خفّف الثانية وحدها كانت كالهمزة المتحرّكة بعد متحرّك فيجيء الأوجه التسعة فيجيء في «يشاء إلى» في الثانية المذاهب الثلاثة: بين بين المشهور، وغير المشهور، وقلبها واواً. وفي نحو: «هذاءِ أُمّك» بين بين المشهور وغير المشهور وقلبها ياءً. ونقل عن أبي عمرو حذف أولى المتفقتين نحو: «أولياء أولئك» و«جاء أشراطها» و«من السماءِ إن» ونقل عن ورش وقُنْبل في ثانية المتفقتين قلبها حرف مدّ صريحاً، أي ألفاً إن انفتحت الأُولى وواواً إن انضمّت وياءً إن انكسرت.

وأمّا إن كانت الأُولى ساكنة نحو: «إقرأ آية» و«أقرِئْ أباك السّلام» و«لم يردؤ أبوك» ففيه أربعة مذاهب: أهل الحجاز يخفّفونهما معاً. وغيرهم يحقّقون: إمّا الأُولى وحدها أو الثانية وحدها، والكوفيّون يحقّقونهما معاً.

وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً خامساً وهو إدغام الأُولى في الثّانية ـ كما في سائر الحروف ـ فمن خفّف الأُولى وحدها قلبها ألفاً إن انفتح ما قبلها وواواً إن انضمّ، وياءً إن انكسر، ومن خفّف الثانية فقط نقل حركتها إلى الساكن الأُولى وحذفها. وأهل الحجاز ـ المخفّفون لهما معاً ـ قلبوا الأُولى ألفاً أو ياء أو واواً وسهّلوا الثانية بين بين إذا وليت الألف لامتناع النقل إلى الألف وحذفوها بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء لإمكان ذلك. فيقولون: «إقرا آية» ـ بالألف في الأُولى والتسهيل في الثانية ـ و«أقرِيَ آباك» ـ ⇐

⇐ بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة المحذوفة ـ و«لم يَزْدُوَ أبوك» ـ بالواو المفتوحة. هذا حكم الهمزة والهمزتين. وأمّا إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين فتأخذ في التخفيف من الأوّل ثمّ تخفّف الثانية ولم تبتدِئْ في التخفيف من الآخر كما فعلوا ذلك بحروف العلّة في اللفيف المقرون نحو: «طَوَى» و«نوى» فأعلّوا لام الفعل فيهما بقلبها ألفاً إذ لا يجري الإعلال في الوسط مع إمكان الإعلال في الآخر ـ ولا يمكن ترك الحرفين معاً بلا إعلال كما لا يمكن إعلالهما معاً وإعلال العين لا يمكن لأنّه في الوسط فأعلّوا اللّام. وذلك لفرط استثقالهم تكرار الهمزة فيخفّفون كلّ ثانية إذ نشأ منها الثقل فإن بنيت من «قرأ» مثل «سفرجل» قلت: «قَرَأيَأٌ» ـ بتحقيق الأُولى وقلب الثانية ياءً لا واواً لكون الياء أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو ـ وصحّت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة.

وإن بنيت مثل «سفرجل» ـ من الهمزات ـ قلت: «أَوَأْيَأْ» ـ على قول النحويّين ـ و«أَيَأْيَأْ» ـ على قول المازني ـ. فتحقيق الأُولى هو القياس إذ الهمزة الأُولى لا تخفّف وأمّا تحقيق الثالثة فلأنّك لمّا قلبت الثّانية صارت الثّالثة أولى الهمزات ثمّ صارت الرّابعة كالثّانية مجامعة للهمزة التي قبلها فخفّفت بقلبها ياءً ثمّ صارت الخامسة كالأُولى.

ولو بنيت منها مثل «قِرْطَعْب» ـ بكسر فسكون ففتح فسكون ـ قلت: «إيثاء» قلبت الثّانية ياء كما في «إيت» والرّابعة ألفاً كما في «آمَنّ» والخامسة بحالها.

ولو بنيت منها مثل «جَحْمَرِش» قلت: «أأيِئ» قلبت الثّانية كما في «آمن» والرّابعة كما في «أيمّة» والخامسة باقية على حالها لعدم مجامعتها الهمزة.

ولو بنيت مثل «قَذَعْمِل» قلت: «أَوَأيِئ» قلبت الثّانية كما في «أُوَيْدِم» والرّابعة كما في قِرَأْي» والخامسة بحالها. [شرح الشافية ٣: ٦٦ ـ ٦٧]

[أحكام الإعلال]

﴿الإعلال[1]: تغيير[2] حرف العلّة للتخفيف[3]، .....

---

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختصّ بتغيير حرف العلّة ـ أي الألف والواو والياء ـ بالقلب أو الحذف أو الإسكان. ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال نحو: «راس» و«مَسَلة» و«المِرَاة» بل يقال: إنّه تخفيف للهمزة ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلّة والهمزة نحو: «هِيَاك و«عَلِيَ» في: «إيّاك» و«عليّ» ولا لحذفها نحو: «حِر» في «حِرْح» ولا لإسكانها نحو: «إبْلٍ» في «إبِلٍ».

ولفظ القلب مختصّ ـ في اصطلاحهم ـ بإبدال حروف العلّة والهمزة بعضها مكان بعض والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً اهـ. [شرح الشافية ٢: ٦٦ـ٦٧]

(٢) شامل للإعلال ولتخفيف الهمزة والإبدال فلمّا أُضيف إلى «حرف العلّة» خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال ممّا ليس بحرف علّة نحو: «أصيلال» في «أصيلان»، ولمّا قال: «للتخفيف» خرج نحو: «عَأْلَم» ـ بالهمزة ـ في «عَالَم» فبين تخفيف الهمزة والإعلال تباين كلّيّ، وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجهٍ، ومادّة الاجتماع «قال» والإعلال بدون الإبدال ـ نحو: «يَقْوَلُ» ـ والإبدال بدونه ـ نحو: «أصيلال» ـ مادّتان للافتراق.

(٣) قال الرضيّ: احتراز عن تغيير حرف العلّة في الأسماء الستّة نحو: «أبوك» و«أبالك» و«أبيك» وفي المثنّى وجمع السلامة المذكّر نحو: «مسلمان» و«مسلمَيْن» و«مسلمون» و«مسلمِيْنَ» فإنّ ذلك للإعراب لا للتخفيف. وقد اشتهر في اصطلاحهم «الحذف الإعلالي» للحذف الذي يكون لعلّة موجبة على سبيل الاطّراد كحذف ألف «عصاً» وياء «قاضٍ». و«الحذف التَّرخيميّ» والحذف لا لعلّة للحذف غير المطّرد كحذف لام «يَدٍ» و«دمٍ» وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف اهـ. [شرح الشافية ٣: ٦٧]

ويجمعه[١] ﴾ ثلاثة أقسام: ﴿ القلب، والإسكان، والحذف ﴾.

﴿ وحروفه[٢]: الألف، والواو، والياء ﴾.

﴿ ولاتكون الألف أصلاً[٣] في ﴾ اسم ﴿ متمكّن، ولا في فعل ﴾ بحكم الاستقراء، ولأنّ الألف ـ كما علمت[٤] ـ لايقع للإلحاق في الاسم فلأن لا تقع أصلاً أولى ﴿ ولكن ﴾ تكون منقلبة ﴿ عن واو أو ياء ﴾.

---

(١) القسمة هاهنا أيضاً حاصرة كما في قوله: «تخفيف الهمزة يجمعه» في الباب المتقدّم أي يجمع الإعلال ثلاثة أشياء: القلب كما في «قال» والحذف كما في «قلت» والإسكان كما في «يقول» و«لم يقل».

(٢) قال الرضيّ: أي حروف الإعلال. تسمّى الثّلاثة حروف العلّة، لأنّها تتغيّر ولا تبقى على حالٍ كالعليل المنحرف المزاج المتغيّر حالاً بحال. وتغيير هذه الحروف لطلب الخفّة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفّتها بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام، لأنّه إن خلت كلمة من أحدها فخلوّها من أبعاضها ـ أعني الحركات ـ محال وكلّ كثير مستثقل وإن خفّ. [شرح الشافية ٣: ٦٧ ـ ٦٨]

(٣) قال الرضيّ: أمّا في الثّلاثي فلأنّ الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الإعرابيّة والوسط يتحرّك في التصغير فلم يمكن وضعها ألفاً.

وأمّا الرّباعيّ فالأوّل والثّاني والرّابع لما مرّ في الثلاثي. والثالث: لتحرّكه في التّصغير، وأمّا الخماسيّ فالأوّل والثاني والثّالث لما مرّ في الثّلاثي والرّباعيّ، والخامس لأنّه موردُ الإعراب، والرّابع لكونه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير.

وأمّا في الفعل الثّلاثي فلتحرّك ثلاثتها في الماضي، وأمّا في الرّباعيّ فلإتباعه الثّلاثي اهـ.

وأمّا الحروف فالألف فيها أصل، لأنّ الحروف غير مشتقّة ولا متصرّفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظّاهر فلا يعدل عنه من غير دليل. وكذلك الأسماء المبنيّة والأعجميّة لعدم اشتقاقها.

(٤) في مبحث حروف الزيادة.

﴿ و ﴾ الواو والياء ﴿ قد اتّفقتا[1] ﴾ في وقوعهما ﴿ فائين كـ«وَعْدٍ» و«يُسْرٍ» وعينين كـ«قَوْلٍ» و«بَيْعٍ» ولامين كـ«غَزْوٍ» و«رَمْيٍ» وعيناً ولاماً كـ«قوّة» و«حيّة» وتقدّمت كلّ واحدة على الأُخرى فاءاً وعيناً كـ«يَوْم» و«وَيل»[2] ﴾.

﴿ واختلفتا في أنّ الواو تقدّمت عيناً على الياء لاماً[3] ﴾ نحو: «طويت» ﴿ بخلاف العكس ﴾ وهو تقدّم الياء عيناً على الواو لاماً فإنّه غير واقع ﴿ و ﴾ لهذا قيل:

---

(١) بيّن اتّفاق الواو والياء واختلافهما في المواقع وحاصله: أنّ الواو والياء قد اتّفقتا في وقوعهما فاءين وعينين ولامين وتقدّمت كلّ واحدة منهما على الأُخرى كما بيّنه الشارح.

واختلفتا في أنّ الواو تقدّمت ـ عيناً ـ على الياء ـ لاماً ـ نحو: «طويت» بخلاف العكس. وفي أنّ الياء وقعت فاءً وعيناً في «بين» وفاء ولاماً في «يديت» ولم تقع الواو فاء وعيناً إلّا في لفظ «أوّل» على الأصحّ ولا فاء ولاماً إلّا في لفظ «واو» على أحد القولين، فعليهما الواو كالياء، واختلفتا في أنّ الياء وقعت فاء وعيناً ولاماً في «بَيْيَتُ» ولم تقع الواو كذلك إلّا في لفظ «واو» على وجه فعليه الواو كالياء في ذلك أيضاً.

(٢) قال الرضيّ: اعلم أنّ كون الفاء ياءً والعين واواً لم يسمع إلّا في «يوم» و«يُوح» ولم يسمع العكس إلّا في: «وَيْل» و«وَيْح» و«وَيْس» و«ويب». واتفقتا أيضاً في كونهما عيناً ولاماً كـ«قَوٍ» و«بَوٍ» و«حَيٍّ» و«عِيٍّ» وكلاهما قليلان قلّة كون العين واللّام حلقيّين كـ«لَحِح» و«بَعٌّ» و«بخٌ» وأهمل كونهما همزتين ونذر كونهما هاءين نحو: «قَهٌّ» و«كَهٌّ».

وكون الواو عيناً والياء لاماً نحو: «طويت» أكثر من كون العين واللّام واوين كـ«قوّة» فالحمل على الأوّل عند خفاء الأصل أولى فيقال: إنّ «ذا» ـ في اسم الإشارة ـ أصله: «ذَوَي» لا «ذوو» اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٧٢ـ٧٣]

(٣) قال الرضيّ: هو كثير نحو: «طويت» و«نَوَيْتُ» و«غَوِيْتُ» بخلاف العكس، أي لم يأت العين ياء واللّام واواً، لأنّ الوجه أن يكون الحرف الأخير أخفّ ممّا قبله، لتثاقل الكلمة كلّما ازدادت حروفها، والحرف الأخير معتقب الإعراب اهـ. [شرح الشافية ٣: ٧٣]

﴿ واو «حيوان»[١] بدل عن ياء ﴾ لعدم النظير والاستدلال بـ«حيي» على أنّ واو «حيوان» ياء ضعيف لأنّه يلزم من ذلك كون ياء «رضي» غير منقلبة عن الواو.

﴿ و ﴾ اختلفتا أيضاً في ﴿ أنّ الياء وقعت فاءاً وعيناً في «يَيْن»[٢] ﴾ اسم مكان ﴿ وفاءاً ولاماً في «يديت» ﴾ أي أنعمت ﴿ بخلاف الواو ﴾ فإنّها لم تقع فاءاً وعيناً، ولا فاءاً ولاماً ﴿ إلّا في «أوّل» ﴾ فإنّ أصله واو، وواو ولام ﴿ على الأصحّ ﴾ كما قلنا في ذي الزيادة ﴿ وإلّا في «الواو» على وجه[٣] ﴾

---

(١) اعتراض على إنكاره تقدّم الياء عيناً على الواو لاماً وجواب عنه. قال الرضيّ: واو «حيوان» بدل عن ياء عند سيبويه وأصحابه، أُبدلت منها لتوالي الياءين، وأُبدلت الثّانية، لأنّ استكراه التّالي حصل لأجلها. وأيضاً لو أُبدلت العين واواً لحمل على باب «طويت» - الكثير - وظنّ أنّها أصل في موضعها لكثرة هذا الباب، فلمّا قلبت الثّانية واواً صارت مستنكرة في موضعها، فيتنبّه بذلك على كونها غير أصل.

وقال المازنيّ: واو «حَيَوان» أصل، وليست في «حييت» دليل على كون الثّانية ياء، لجواز أن يكون كـ«شَقِيتُ» و«رَضِيتُ» قلبت ياءً لانكسار ما قبلها، لكن سيبويه حكم بما حكم، لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلاً. [شرح الشافية ٣: ٧٣]

(٢) قال الرضيّ: هو وادٍ، ولا أعلم له نظيراً اهـ.

وقال ياقوت: «يين» بالفتح ثمّ السكون وآخره نون وليس في كلامهم ما فاؤه وعينه ياء غيره. اسم لعدّة مواضع. قال ابن هَرْمة:

أدار سليمى بين يَيْنَ فمِنْعَرِ ... أبِينِي فما استخبرتُ إلّا لِتُخْبِري

أبِيني حَبَتْكِ البارقاتُ بوَبْلِها ... لنا منسماً عن آل سَلْمَى وشَغْفَرِ

لقد شقيتْ عيناك إن كنت باكياً ... على كلّ مبدًى من سليمى ومحضر

[معجم البلدان ٥: ٤٥٥]

(٣) قال الرّضيّ: ذهب أبو عليّ إلى أنّ أصل «واو»: «وَيْو» لكراهة بناء الكلمة عن الواوات. وذهب الأخفش إلى أنّ أصله: «وَوَو» لعدم تقدّم الياء عيناً على الواو لاماً، فتقول على ⇐

وهو القول بأنّ تركيبه عن واو وياء وواو.

﴿و﴾ اختلفتا أيضاً في ﴿أنّ الياء وقعت فاءاً وعيناً ولاماً في «يَيْئِسُ»[1]﴾ أي

⇒ مذهب أبي عليّ: «وَيَيْئِسُ واواً» قلبت الواو الأخيرة ياءً كما في «أعليتُ» وتقول في مذهب الأخفش: «أوْيْتُ». وقال ثعلب: «ووَيْتُ» وردّه ابن جنّي وهو الحقّ، وذلك لأنّ الاستثقال في «وَوَيْتُ» أكثر منه في «وَواصل» لاجتماع ثلاث واوات. واعلم أنّ تماثل الفاء واللّام في الثلاثي قليل وإن كانا صحيحين أيضاً كـ«قلق» و«سلس» اهـ باختصار. [شرح الشافية ٣: ٧٤]

(١) قال الرضيّ: مذهب أبي عليّ أنّ أصل الياء: «يَوَي» فتقول: «يَوَّيْتُ ياءً حسنةً» أي كتبت ياءً. وعند غيره أصله: «يَيَي» وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف، نحو: «با، تا، ثا» فهم يقولون: «بَيَّيْتُ» و«تَيَّيْتُ» و«ثَيَّيْتُ» الخ.. وقال أبو علي: «بَوَّيْتُ» إلى آخرها وعند أبي عليّ جمعها: «أبواء» و«أتواء» وعند غيره «أبياء» و«أتياء» وإنّما حكموا بذلك لورود الإمالة في جميعها. وليس بشيء، لأنّه إنّما تمال هذه الأسماء وهي غير متمكّنة فألفاتها في ذلك الوقت أصل كألف «ما» و«لا».

وإنّما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أُخرى، وصيّرت همزة قياساً على نحو: «رداء» و«كساء» وذلك عند وقوعها معربة مركّبة، فألحقوا إذَنْ ألفاتها بألفات سائر المعربات في كونها منقلبة وهي لا تمال ألفها إذن. فلا دلالة في إمالتها قبل التركيب على كون ألفاتها بعد التركيب في الأصل ياءً.

وإنّما حكم أبو عليّ بكونها واواً وبأنّ لامها ياء لكثرة باب «طويت» وكونه أغلب من باب «قوّة» و«حييت».

وما ثانية ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو: «دال، ذال، صاد، ضاد، كاف، لام» فقبل إعرابها وتركيبها لا أصل لألفاتها، لكونها غير متمكّنة في الأصل، وأمّا بعد إعرابها فجعلها في الأصل واواً أولى من جعلها ياءً لأنّ باب «دار» و«نار» أكثر من باب «ناب» و«غاب» فتقول: «ضَوَّدْتُ ضاداً» و«كَوَّفْتُ كافاً» و«دَوَّلْتُ دالاً» والجمع: «أضواد» و«أكواف» و«أدوال» وأمّا «جيم» و«شين» و«عين» فعينها ياء إذ الياء موجودة ولا دليل على ⇐

كتبت ياء ﴿بخلاف الواو﴾ فإنّها لم تقع كذلك ﴿إلّا﴾ في لفظ ﴿الواو على وجه﴾ وهو القول بأنّ تركيبه من ثلاث واوات.

ثمّ الإعلال إمّا أن يكون في الفاء، وإمّا أن يكون في العين، وإمّا أن يكون في اللّام.

[أ ـ إعلال الفاء]:

﴿الفاء[1]: تقلب الواو همزة .....

⇐ كونها عن الواو. ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل «جيم» ـ فُعْلاً ـ بضمّ الفاء ـ وفِعْلاً ـ بكسرها ـ خلافاً للأخفش اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٧٤ ـ ٧٥]

(١) لمّا كان الإعلال إمّا في الفاء وإمّا في العين وإمّا في اللّام أشار إلى بيان النوع الأوّل وهو إعلال الفاء.

قال الرضيّ: اعلم أنّهم استثقلوا اجتماع المثلين في أوّل الكلمة فلذلك قلّ نحو: «دَدَن» فالواوان إذا وقعتا في الصدر ـ والواو أثقل حروف العلّة ـ قلبت أولاهما همزة وجوباً إلّا إذا كانت الثّانية مدّة منقلبة عن حرف زائد نحو: «وُوْرِيَ»: في «وَارى» فإنّه لا يجب قلب الأُولى همزةً لعروض الثانية من جهتين: جهةالزيادة وجهة انقلابها عن الألف، ولكون المدّ مخفّفاً لبعض الثّقل، وإن لم تكن الثّانية مدّةً ـ سواء كانت منقلبة عن حرف زائد كـ«أواصل» و«أُوَيْصل» أو غير منقلبة عنه كـ«أَوْعَدَ» على «جَوْرَب» من «وعد» وكذا إن كانت مدّة لكنّها غير منقلبة عن شيءٍ كما تقول من «وعد» على وزن «طومار»: «أُوْعاد» ـ وجب قلب الأُولى همزةً وكذا إذا كانت الثانية منقلبة عن حرف أصليّ كما قال الخليل في «فَعْل» من «وَأَيْتُ» ـ مخفّفاً ـ: «أُوْيٌ» ـ والأصل: «وُوْي» وزان «قُفْل» ثمّ خفّف بقلب همزته السّاكنة واواً فصار «وُوْياً» فاجتمع واوان في أوّل الكلمة فقلب الأُولى همزة فصار «أُوْياً» ـ وردّ المازنيّ على الخليل بأنّ الواو في مثله عارضة غير لازمة، إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب فقال: يجوز: «أُوْي» و«وُوْيٌ» لضمّة الواو لا لاجتماع الواوين كما كان

⇐

لزوماً[1] في نحو: «أواصِل» و«أُويصِل» ﴾ مكسّر «واصل» ومحقّره ﴿ و«الأُوَل» ﴾ جمع «الأُولى» في تأنيث «الأوّل» وذلك لأنّ أُصولها «وَوَاصِل» و«وُوَيْصِل»، و«الوُوَل»، فالواو الأُولى في الأُوَلين فاء كلمة، والثانية منقلبة عن ألف «فاعِل» والواو الأُولى في «الوُوَل» فاء، والثانية عين، فإنّ تركيبه من واوين ولام على الأصحّ.

واجتماع الواوين مستثقل ولاسيّما ﴿ إذا تحرّكت الثانية ﴾ فوجب قلب الأُولى همزة ﴿ بخلاف ﴾ نحو ﴿ وُوْرِي ﴾ مجهو «وارى» ـ إذا ستر ـ فإنّ سكون الثانية مع كونها مدّة خفّف بعض الثّقل، وبخلاف نحو «وُجُوْه» ممّا لم يكن في أوّله إلّا واو واحدة مضمومة.

والحاصل أنّه إذا اجتمع واوان متحرّكتان في أوّل الكلمة أُبدلت الأُولى التي هي فاء همزةً لزوماً كما في نحو «أواصل» ﴿ و ﴾ إن كانت واحدة مضمومة أو اثنتين

⇐ في «وجوه» و«أُجُوْه» وإن كانت الثانية أصليّة غير منقلبة عن شيءٍ وجب قلب الأُولى همزةً سواء كانت الثانية مدّةً كما في «الأُولى» عند البصريّين وأصله: «وُوْلَى» أو غير مدّةٍ كـ«الأوّل» عندهم. والكوفيّون يقولون في «أولى» أصله: «وُوْلى» ثمّ «وُوْلَى» ثمّ «أُوْلى». وإنّما قلبت الواو المستثقلة همزةً لا ياءً لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً فلو قلبت ياء لكان كأنّ اجتماع الواوين المستثقل باقٍ اهـ بتصرّف واختصار. [شرح الشافية ٣: ٧٦ـ٧٧]

(١) أي إذا اجتمع واوان متحرّكتان في أوّل الكلمة تقلب الأُولى همزةً لزوماً فإن اتّحد الواو وكانت مضمومةً كما في «وجوه» أو اجتمع واوان وسكنت الثانية كما في: «وُوْرِيَ» فتقلب همزة جوازاً. وقال المازني تقلب أيضاً همزةً جوازاً إذا كان مكسوراً في أوّل الكلمة كما في «إشاح» وأصله: «وِشاح» فهذا القلب قياسيّ في هذا الموضع وفي غيره سماعيّ.

ثانيتهما مدّة تقلب الأُولى همزة ﴿جوازاً[1]﴾ كما ﴿في نحو: «أجوه» و«أُوْرِي»﴾.

﴿وقال المازنيّ: وفي نحو «إشاح»[2]﴾ أيضاً ممّا في أوّله واو واحدة مكسورة يجوز قلب الواو همزة قياساً، وغيره يقصره على السماع.

و«الوِشاح» شيء ينسج من أديم ـ عريضاً ـ ويُرَصَّعُ بالجواهر، وتشدّه المرأة بين عاتقيها وكشحيها.

---

(١) قال الرضيّ: كلّ واو مخفّفة مضمومة ضمّة لازمةٌ سواء كانت في أوّل الكلمة كـ«وُجُوه» و«وُعِدَ» و«وُوْري» أو في حشوها كـ«أدْوُر» فقلبها همزةً جائز جوازاً مطّرداً لا ينكسر وذلك لأنّ الضمّة بعض الواو فكأنّه اجتمع واوان. وإن كان الضمّ على الواو للإعراب نحو: «هذا دلوُك» أو للسّاكنين نحو: «اخشوُ القوم» لم تقلب همزة لعروض الضمّة، وإن كانت الواو المضمومة مشدّدةً كـ«التقوُّل» لم تقلب أيضاً همزةً لقوّتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح اهـ بتصرّف مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٧٨]

(٢) قال الرضيّ: يعني أنّ المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدّرة همزةً قياساً أيضاً. والأولى كونه سماعيّاً.

وإنّما جاء القلب في المكسورة أيضاً؟ لأنّ الكسرة فيها ثقل أيضاً وإن كان أقلّ من ثقل الضمّة فاستثقل ذلك في أوّل الكلمة دون وسطها نحو: «طِويل» و«عِويل» لأنّ الابتداء بالمستثقل أشنع. وأمّا الواو المفتوحة المصدّرة فليس قلبها همزة قياساً بالاتّفاق بل جاء ذلك في أحرف نحو: «أناة» في «وَناة»، و«أحد» في «وحد»، و«أسماء» ـ اسم امرأة ـ فَعْلاءُ من «الوَسامة» عند الأكثرين، وليس بجمع، لأنّ التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع. وقال بعض النُّحاة: أصل «أخذ» «وخذ» بدلالة «اتّخذ» كـ«اتّصل».

ولم يأت في كلام العرب كلمة أوّلها ياء مكسورة كما جاء ما أوّله واو مضمومة إلّا «يِسار» لغة في «يَسار» لليد اليُسْرَى ـ و«يِقاظ» جمع «يَقْظان». وربّما فرّوا من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة بقلب أولاهما تاء كما في «توراة» و«تَوْلَج» كما يفرّ من واو واحدة في أوّل الكلمة بقلبها تاءً نحو: «تُراث» و«تقوى» اهـ مختصراً. [المنصف: ٢٠٩ ـ ٢١٠، شرح الشافية ٣: ٧٨ ـ ٨٠]

﴿ والتزموه في «الأولى» ﴾ فإنّه أصله على الأصحّ[1] «وُوْلَى» ﴿ حملاً على «الأُوَل»[2] ﴾ لرجوعهما إلى اشتقاق واحد، وتعذر العكس.

وربّما يلوح من كلام أبي عليّ الفارسيّ: أنّه متى اجتمع في أوّل الكلمة واوان ثانيهما غير عارضة، قلبت الأُولى همزة لزوماً، فـ«الأُوْلَى» عنده على القياس والقلب في «ووري» غير لازم لعروض الواو الثانية.

وقال سيبويه: إذا بنيت مثل «كوكب» من «وعد» قلت: «أوعد» فتحرّك الثانية عنده أيضاً غير مشروط في لزوم القلب.

﴿ وأمّا «أناة» ﴾ من صفات النِّساء من «الوَنَى» لأنّ المرأة تجعل كسولاً ﴿ و«أحد» ﴾ من الوحدة ﴿ و«أسماء» ﴾ «فعلاء» عَلَماً لامرأة من «الوَسامة» ﴿ فعلى غير القياس ﴾ بالاتفاق لأنّ الواو الواحدة المفتوحة في أوّل الكلمة ليست بثقيلة وإنّما القلب في مثل ذلك مقصور على السّماع.

﴿ وتقلبان ﴾ أعني الواو والياء ﴿ تاءً[3] في نحو: «اتَّعد» و«اتّسر» ﴾ بمعنى

---

(١) وهو مذهب البصريين ومقابل الأصح مذهب الكوفيين وهو أنّ أصلها: «وؤلى» ثمّ «وولى» ثمّ «أولى».

(٢) أي حملوا «الأُوْلى» التي هي تأنيث «الأوّل» على جمعه المكسّر وهو «الأُوَل» ـ بضمّ الهمزة وفتح الواو ـ واعترض على هذا الحمل بأنّه من قبيل حمل المفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع وذلك قبيح، وأُجيب عن هذا بأنّ «الأُولى» مؤنّث لفظاً ومعناً، و«الأُوَل» مذكّر لفظاً فحمل المؤنّث اللفظي على المذكّر اللفظي وهذا يهوّن الخطب.

(٣) قال الرضيّ: اعلم أنّ التاء قريبة من الواو في المخرج لكون التاء من أُصول الثنايا والواو من الشفتين ويجمعهما الهَمْس فتقع التاء بدلاً منها كثيراً لكنّه مع ذلك غير مطّرد إلّا في باب «افتعل» والتاء أقلّ مناسبة للياء منها للواو فلذلك قلّ إبدالها منها وذلك في «ثنتان».

وإبدال التاء من الواو في الأوّل أكثر منه في غيره ولولا أداؤها لشيء من معنى التأنيث

⇐

«يسر القوم الجَزُوْر» أي اجتزروها واقتسموا أعضائها، وتدغم التاء المنقلبة في تاء الافتعال ﴿بخلاف «ايتَزَر»﴾ ممّا كانت الياء فيه منقلبة عن الهمزة لعروضها.

﴿وتقلب الواو ياءاً[1] إذا انكسر ما قبلها و﴾ .....

⇐ لم تبدل من الواو في الآخر نحو: «أخت» و«بنت» فلمّا كثر إبدال التاء من الواو في الأول واجتمع معه في نحو: «اوتعد» و«اوتصل» داعٍ إلى قلبها مطلقاً صار قلبها تاءً لازماً مطّرداً.

وذلك الدّاعي إلى مطلق القلب حصولُ التخالف في تصاريفه بالواو والياء لو لم يقلب ـ إذ كنت تقول: «ايتصل» وفيما لم يُسَمّ فاعله «أُوْتُصِلَ» وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول: «يوتصل، مُوْتَصِل، مُوْتَصَل» وفي الأمر: «ايتصِلْ» ـ فلمّا حصل هذا الدّاعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جَلْد لا يتغيّر في الأحوال ـ وللواو بانقلابها تاء عَهْدٌ قديم ـ كان انقلابها تاءً هاهنا أولى ولاسيّما وبعدها تاء الافتعال وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها، والياء وإن كانت أبعد عن التّاء من الواو وإبدالها منها أقلّ، لكن شاركت الواو هاهنا في لزوم التخالف لو لم تقلب، إذ كنت تقول: «ايتسر» وفي المبنيّ للمفعول «أُوْتُسِرَ» وفي المضارع «يَيْتَسِرُ» وفيما لم يُسَمّ فاعله: «يُوْتَسَرُ» وفي الفاعل والمفعول «مُوْتسِر» و«مُوْتَسَرٌ» ـ فأتبعت الياء الواو في وجوب القلب والإدغام فقيل: «اتَّسَر».

وأمّا «افتعل» من المهموز الفاء نحو: «ائتزر» فلا تقلب ياؤه تاءً، لأنّه وإن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياءً، وحكم حروف العلّة المنقلبة ـ عن الهمزة انقلاباً واجباً ـ حكم حروف العلّة، لا حكم الهمزة، لكن لمّا كانت همزة الوصل لا تلزم ـ إذ كنت تقول: «قال ائتزر» فترجع الهمزة إلى أصلها ـ روعي أصل الهمزة. وبعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياءً وواواً فيقول: «ايتعد» و«ايتسر» ويقول في المضارع: «ياتعد» و«ياتسر» ولا يقول: «يوتعد» و«ييتسر» استثقالاً للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة كما في «ياجل» و«ياءَسُ» واسم الفاعل «موتعد» و«موتسر» والأمر: «ايتعِد» و«إيْتَسِرْ» هذا عندهم قياس مطّرد اه مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٨٠ـ٨٣]

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة فلا بدّ من قلبها ياءً ⇐

تـقلب ﴿الياء واواً[1] إذا انضمّ ماقبلها نحو: «ميزان» و«مـيقات»﴾ مـن «الوزن»

⇐ سواء كانت فاءً كـ«ميقات» أو عيناً نحو: «قِيْلَ». وأمّا إذا كانت لاماً فتقلب ياءً وإن تحرّكت كـ«الدّاعي» لأنّ اللّام محلّ التغيير.

وإن كان فاءً متحرّكة مكسوراً ما قبلها لم تقلب ياء نحو: «إوَزَّة» وأصله: «إوْزَزَة» وكذا العين نحو: «عِوَض» إلّا أن تكون عين مصدرٍ مُعَلٍّ فعله نحو: «قام، قِياماً» أو عين جمعٍ معلّ واحدُه كـ«دِيَم». وإنّما لم تقلب ـ المتحرّكة التي ليست لاماً ـ ياءً لكسرة ما قبلها لقوّتها بالحركة، فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى ناحيتها مع كونها في غير موضع التغيير. وكذا إذا كانت مدغمةً نحو: «اجلوّاذ» لأنّها إذن قويّة فصارت كالحرف الصحيح وقد تقلب المدغمة ياءً نحو: «اجليواذ» و«ديوان» كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياءً نحو: «دينار» اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٨٣ـ٨٥]

(١) قال الرضيّ: إذا انضمّ ما قبل الياء فإن كانت ساكنة متوسّطة فلا يخلو إمّا أن تكون قريبةً من الطَّرَف أو بعيدة منه، فإن كانت بعيدة منه ـ بأن يكون بعدها حرفان ـ قلبت الياء واواً سواء كانت زائدة كما في «بُوْطِر» ـ معلوم ـ «بَيْطر» والياء فيه زائدة للإلحاق بـ«دحرج» ـ أو أصليّة كما في «كُوْلَل» ـ على وزن «سُودَد» ـ من «الكَيْل» وسواء كانت الياء فاءً كـ«مُوْقِن» و«أُوْقِنُ» أو عيناً نحو: «كُوْلَل» إلّا في «فُعْلَى» صفةً نحو: «ضِيْزَى» و«فُعْلان» جمعاً نحو: «بِيْضَان» ولا تقلب الضمّة لأجل الياء كسرةً، لأنّ الياء بعيدة من الطَّرَف فلا يطلب التخفيف بتبقيتها بحالها، بل تقلب واواً إبقاءً على الضمّة، إذ الحركات إذا غيّرت تغيّر الوزن وبإبدال الحرف لا يتغيّر. والإبقاء على الوزن أولى، إذا لم يعارض ذلك موجب لإبقاء الياء على حالها مثل قربها من الطَّرَف الذي هو محلّ التخفيف كما في «بيض». وإن كانت قريبة من الطَّرَف بأن يكون بعدها حرف ـ فإن كان جمع «أفعل» ـ كـ«بِيْض» ـ وجب قلب الضمّة كسرةً إجماعاً لاستثقالهم الجمع مع قرب الواو من الطَّرَف الذي هو محلّ التخفيف. وحمل «فُعْلان» عليه لكونه بمعناه مع أنّ «فُعْلاً» أكثر كـ«بِيْض» و«بِيْضَان» وجعل ياء «فُعْلَى» صفةً كالقريبة من الطَّرَف لخفّة الألف مع قصد الفرق بين «فُعْلى» اسماً وبينها صفةً والصفة أثقل والتخفيف بها أولى فقيل: «طُوْبي» ـ في الاسم ـ و«ضِيْزَى» ـ في الصفة ـ وأمّا «بِيْعَ» فأصله ⇐

و«الوقت» ﴿ و«مُوقِظ» و«مُوسر» ﴾ من «اليَقَظَة» و«اليَسَار»: الغِنى.

﴿ وتحذف الواو[1] من «يعد» و«يلد» لوقوعها بين ياء ﴾ مفتوحة ﴿ وكسرة

⇐ «بُيِعَ» حذفت كسرته ثمّ قلبت الضمّة كسرة.

وإن لم تكن القريبة من الطَّرَف شيئاً من هذه الأشياء كـ«فُعْل» من «البيع» و«تُفْعُل» منه فقد يجيء الخلاف فيها. وإن كانت الياء المضموم ما قبلها لاماً فإنّه يكسر الضمّ نحو: «التَّرامي» وإن كانت متحرّكة أيضاً ولا تقلب واواً لأنّ آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفاً حتّى لو كان واواً قبلها ضمّة قلبت ياء والضمّة كسرة كـ«التَّغازي».

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفةً متحرّكة فإن كانت فاءً أو عيناً سلمت ـ سواء كانت مفتوحة كـ«مُيَسَّر» أو مضمومة نحو: «تُيُسِّرَ» و«عُيُن» في جمع «عِيان» و«بُيُض» جمع «بَيُوْض». وإن كانت لاماً كسرت الضمّة لأنّ الآخر محلّ التخفيف. وإن كانت الياء المضموم ماقبلها مشدّدة سلمت نحو: «سُيِّل» وإن كانت أخيراً: فإن كانت الكلمة على «فُعَل» كـ«لُيَ» ـ في جمع «ألوى» ـ جاز إبقاء الضمّة وجعلها كسرة وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمّة كسرةً لثقل الكلمة مع قرب الضمّة من الآخر نحو: «سُلِيَ» اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٨٥ـ٨٧]

(١) قال الرضي: اعلم أنّ الفعل فرع على الاسم في اللفظ ـ كما في المعنى ـ لأنّه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركّب من الصورة والمادة وكذا جميع ما هو مشتقّ من المصدر. وعادتهم جارية بتخفيف الفروع، لأنّها لاحتياجها إلى الأُصول فيها ثقل معنويّ فخفّفوا ألفاظها تنبيهاً عليه.

وفي الفعل ثقل من وجه آخر وهو أنّ ثلاثيّه ـ وهو أكثره ـ لا يجيء ساكن العين وأنّه يجرّ عيالاً كالفاعل ضرورةً والمفعول والحال والتمييز كثيراً. وأيضاً يتّصل بآخر الفعل كثيراً ما يكون الفعل معه كالكلمة الواحدة ـ أعني الضمائر المتصلة المرفوعة ـ والمضارع فرع الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه فلذا يتبع الماضي في الإعلال والأمر فرع المضارع لأنّه أخذ منه، فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإعلال لكونه فرعاً ولثقله ثمّ تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كـ«العِدَة» و«الإقامة» ونحوها وسائر الأسماء ⇐

أصليّة[1] ﴾ وهذا قياس مطّرد ﴿ ومِن ثَمّ لم يبن نحو.....

⇐ المتّصلة بالفعل. وخفّف المضارع لأدنى ثقل فيه وذلك كوقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة ـ كما في «يعد» ـ أو مقدّرة ـ كما في «يضع» ـ فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداهما في الأُخرى كما أمكن في «طيّ» ولاسيّما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في «يُوْعِد» ـ مضارع «أوْعَدَ».

وإنّما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أنّ الياء علامة المضارعة وأنّ الثقل حصل من الواو لكونها الثانية. ثمّ تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من «تعد» و«أعد» و«نعد» طرداً للباب والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو: «تعِد» ولو أخذناه أيضاً من «توعد» ـ الذي هو الأصل ـ لحذفناها أيضاً، لكونه فرعه.

وأمّا المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل إلّا إذا كان جزء مقتضي الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة في «قيام» أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كـ«إقامة» و«استقامة».

فلهذا جاز حذف الواو من مصدر «يَعِدُ» وإثباتها نحو: «عِدَة» و«وَعْد» إذ ليس فيه شيء من علّة الحذف ولا المناسبة المذكورة. وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهَل عن المحذوف رأساً، بل تعوّض منه هاء التّأنيث في الآخر كما في «عدة» و«استقامة».

وذلك لأنّ الإعلال فيه ليس على الأصل إذ هو اتّباع الأصل للفرع، وإنّما حذفت من «يَضَعُ» مضارع «وَضَعَ» ـ بفتح العين ـ لكونه مكسور العين في الأصل إذ جميع باب «فعَل، يفعَل» ـ بفتح العين فيهما ـ: إمّا «فعَل، يفعُل» ـ بضمّ عين المضارع أو «فعَل، يفعِل» ـ بكسر عينه ـ ومضارع «فَعَلَ» من المثال الواويّ لا يجيء مضموم العين فتبيّن أنّه كان «يفعِل» ـ بالكسر ـ وأمّا «وسع، يَسَعُ» و«وَطِئَ، يَطَأُ» فقد تبيّن لنا بحذف الواو أنّ عينهما كان مكسوراً ففتح لحرف الحلق ولا ثالث لهذين اللفظين ففُتِح نحو «يوجل» أصل بدليل بقاء الواو، اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٨٨ـ ٩١]

(١) ليشمل نحو: «يَعِدُ» و«يَقَعُ» فإنّ أصله «يَوْقِعُ».

«وددت»[1] بالفتح لما يلزم من إعلالين في «يَدُّ» وذلك أنّ ماضيه لو كان «وددت» بفتح العين لكان أصل مضارعه «يَوْدِدُ» بالكسر لما عرفت ـ في أوائل الكتاب ـ أنّهم لا يضمّون عين المضارع في المثال ولا حرف حلق فيه فيفتح، وإذا كسر وجب حذف الواو ثمّ إدغام الدال في الدال فيجتمع فيه إعلالان[2]

---

(١) قال الرضيّ: يعني ومن جهة وجوب حذف الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصليّة لم يبن «فعَل» ـ بفتح العين ـ من المضاعف المعتلّ فاؤه بالواو، إذ كان يلزم إذن أن يكون مضارعه مكسور العين لأنّ مضارع «فَعَلَ» ـ مفتوح العين ـ إذا كان مثالاً واوياً «يفعِل» بالكسر لا غير، فكان يجب إذن حذف الواو والإدغام فكان يجتمع إعلالان في كلمة واحدة، اهـ.

(٢) قال الرضيّ: وقولهم: «لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة» فيه نَظَرٌ، لأنّهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة وذلك نحو قولهم: ـ من «أويت» مثل «إجرد» ـ «إيٌّ» وذلك ثلاث إعلالات ـ إذ أصله: «إئْوِيٌ» قلبت الهمزة الثانية ياءً لسكونها إثر كسرة فصار: «إيْوِي» فهذا إعلال ثمّ قلبت الواو ياءً، لاجتماعها مع الياء وسبق أُولاهما بالسكون، ثمّ أُدغمت الياء في الياء فصار «إيّي» وهذا إعلال ثانٍ فلمّا اجتمع ثلاث ياءات فإمّا أن تحذف الثالثة نسياً وإمّا أن تعلّها إعلال «قاضٍ» وهذا إعلال ثالث.

ولعلّهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل، لأنّه لخفّته لا يحتمل إعلالاً كثيراً، على أنّهم أعلّوا نحو: «ماءٍ» و«شاءٍ» بإعلالين لكنّه قليل. واضطرب في هذا المقام كلامهم، فقال السّيرافي: الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللّام هو أن يسكن العين واللّام جميعاً من جهة الإعلال. وقال أبو عليّ: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التّوالي، أمّا إذا لم يكن كذلك ـ كما تقول في «أيمن الله»: «مُنُ الله» بحذف الفاء، ثمّ تقول بعد استعمالك «مُنُ الله» كثيراً: «مُ الله» ـ فليس ذلك بمكروه.

ومثل ما منع المصنّف من الإعلالين في «يَدُّ» لا يتنجنّبون منه ألا ترى أنّك تقول في «أفعل منك» ـ من «الأمّ» ـ: هو «أوَمّ» أو «أيَمُّ» على المذهبين تقلب الفاء وتدغم العين ←

وذلك محذور منه ما أمكن.

﴿ و ﴾ حيث وجب الإعلال في نحو «يعد» ﴿ **حمل أخواته نحو: «أعِد» و«نَعِد» و«تَعِد» وصيغة أمره** ﴾ وهي «عِد» ﴿ **عليه** ﴾ ليستوي الباب ﴿ **ولذلك** ﴾ الذي قلنا من وجوب حذف الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصليّة ﴿ **حملت فتحة «يَسَعُ» و«يَضَعُ» على العُروض** ﴾ إذ لو كانت أصليّة لم يكن لحذف الواو وجه، وإنّما الوجه في ذلك أن يقال الأصل في عينهما الكسرة ولذلك حذفت الواو والنّقل إلى الفتحة لأجل حرف الحلق.

﴿ **وحملت** ﴾ فتحة ﴿ **«يَوْجَل» على الأصل** ﴾ حيث لم يحذف الواو إذ لو كانت عارضة وجب حذف الواو، فظهر الفرق بين فتحة «يسع» وبين فتحة «يوجل».

﴿ **وشُبِّهتا بـ«التّجاري» و«التّجارِب»** ﴾ فإنّ كسرة الراء في «التّجارِي» عارضة واصله: «تجارُي» ـ بضمّ الراء ـ مثل «تفاعُل»، قلبت الضمّة كسرة لأجل الياء، والكسر في «التجارِب» أصليّة لأنّه جمع «تجربة».

فتبيّن أنّ الواو وجب حذفها لوقوعها بين ياء وكسرة أصليّة ﴿ **بخلاف الياء**[1] **في نحو: «يَيْئَسُ» و«يَيْسِرُ»** ﴾ ـ أي يلعب بالقِمار ـ فإنّها لا تحذف لأنّ الياء أخفّ

⇐ وهما: إعلالان وكذا في «أيمّة» قلبو وأدغموا، اهـ مختصراً.

وذلك أنّ أصله «أأمّمٌ» وزان «أحْمَدُ» نقلت حركة أوّل المثلين إلى السّاكن قبلهما ثمّ أُدغم المثلان فصار «أأمٌّ» فاجتمع همزتان متحرّكتان ثانيتهما مفتوحة فسيبويه والجمهور يقلبون الثانية واواً اعتباراً بنحو «أوادم»، والمازني يقلب الثانية ياءً نظراً إلى أنّ الياء أخفّ من الواو. [شرح الشافية ٣: ٩٣ـ٩٤]

(١) قال الرضيّ: وإذا وقع الياء في المضارع بين ياء مفتوحة وكسرة لم تحذف كالواو، لأنّ اجتماع الياءين ليس في الثّقل كاجتماع الواو والياء. وحذف الياء في لفظين: «يَسَرَ، يَسِرُهُ» من «اليُسْر» ـ و«يئِسَ، يَيْئَسُ» وهما شاذّان. [شرح الشافية ٣: ٩١]

من الواو، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما بعد الياء همزة أو غيرها.

﴿ وقد جاء ﴾ فيما بعد الياء همزة ﴿ يَئِسُ ﴾ بحذف الياء لاستثقال اجتماع اليائين والهمزة ﴿ وجاء «ياءَسُ» ﴾ بقلب الياء ألفاً ﴿كما جاء: «ياتَعد» ﴾ في «يَوْتَعِد» بقلب الواو ألفاً، وبه كان يتكلّم الشافعي مع أنّ الأصل أن يقال: «يتّعد» ﴿ وعليه جاء «موتسر» و«موتعد» في لغة الشافعيّ[1] ﴾.

﴿ وشذّ في مضارع «وَجِل»، «يَيْجَل»[2]، و«ياجَلُ» و«يِيْجَل» ﴾ بقلب الواو ياءاً أو ألفاً، أو ياءاً بعد كسرة ياء المضارعة.

---

(١) هو أبو عبدالله محمّد بن إدريس الشافعيّ أحد الأئمّة الأربعة في الفروع عند أهل الخلاف ولد بـ«عسقلان» سنة ١٥٠ هـ يوم مات أبو حنيفة. وتوفّي سنة ٢٠٤ هـ بـ«مصر» وله أشعار كثيرة في أهل البيت عليهم السلام منها ما نقله عنه ابن حجر في «الصّواعق» من البسيط على العروض التامّة المخبونة مع الضّرب المشابه:

يا آل بيت رسول الله حبُّكُم ... فرض من الله في القرآن أنزله

كفاكم من عظيم القدر إنّكُمُ ... من لم يُصَلّ عليكم لا صلاة له

(٢) قال الرضيّ: وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً، لأنّ فيه ثقلاً، لكن ليس بحيث يحذف الواو له فيقول في «يوجَلُ»: «ياجَلُ» وبعضهم يقلبها ياءً، لأنّ الياء أخفّ من الواو، وبعضهم يستثنع قلب الواو ياءً لا لعلّة ظاهرة فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياءً لوقوعها بعد كسرة وليس الكسر فيه كالكسر في «نِعْلَمُ» و«تِعْلَمُ» لأنّ من كسر ذلك لا يكسر الياء فلا يقول: «يِعْلَمُ» وظاهر كلام السيرافي وأبي عليّ يدلّ على أنّ قلب واو نحو «يَوْجَلُ» ألفاً أو ياءً قياس. قال السّيرافي: يقلبون الواو ألفاً في نحو: «يَوْجَلُ» وما أشبه ذلك فيقولون: «ياجَلُ» وقال أبو عليّ: أما «وَجِل، يَوْجَلُ» ففيه أربع لغات، وهذا خلاف ظاهر قول المصنّف: وشذّ في مضارع «وَجِلَ»: «يَيْجَلُ» و«ياجل» و«يِيْجَلُ» فإنّه مفيد خصوصيّة الوجوه المذكورة بهذا اللفظ. وبعضهم يقلب الياء الواقعة في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً نحو: «يابَسُ» و«يَاءَسُ» حملاً للياء على الواو، وليس ذلك بمطّرد اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٩١ـ٩٢]

قال الجوهري[١]: يقول بنو أسد: «أنا إيجَلُ»، و«نحن نِيْجَلُ»، و«أنت تِيْجَلُ» كلّها بالكسر، وهم لا يكسرون الياء في «يعلم» لاستثقالهم الكسرة على الياء، وإنّما يكسرون من نحو «يِيْجَل» لتقوّي إحدى اليائين بالأُخرى.

﴿ وتحذف الواو ﴾ المكسورة ﴿ من نحو: «العِدَة»[٢] و«المِقَة» ﴾ بعد نقل

---

(١) وهذا نصّه: «الوَجَل» الخوف، تقول منه: «وَجِلَ، وَجَلاً» و«مَوْجَلاً» ـ بالفتح ـ وهذا مَوْجِلُهُ ـ بالكسر ـ للموضع وفي المستقبل منه أربع لغات: «يَوْجَل» و«ياجَلُ» و«يَيْجَلُ» و«يِيْجَلُ» ـ بكسر الياء ـ وكذلك ما أشبهه من باب المثال إذا كان لازماً، فمن قال: «ياجَلُ» جعل الواو ألفاً لفتحة ما قبلها ومن قال: «يِيْجَلُ» ـ بكسر الياء ـ فهي على لغة بني أسد فإنّهم يقولون: «أنا إِيْجَل» و«نحن نيجل» و«أنت تيجل» كلّها بالكسر وهم لا يكسرون الياء في «يعلم» لاستثقالهم الكسر على الياء وإنّما يكسرون في «ييجلُ» لتقوّي إحدى الياءين بالأُخرى. ومن قال: «يَيْجلُ» بناه على هذه اللغة ولكنّه فتح الياء كما فتحوها في «يعلم» والأمر منه: «إيجَل» صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها اهـ.

قال الشيخ بهاء الدين العامليّ في «الكشكول»:

يحكى أنّ بعضهم مرّ بامرأة لبعض أحياء العرب فقال لها: ممّن المرأة؟ فقالت: من بني أسد فأراد العبث بها فقال لها: أتكتنون؟ قالت: نعم نِكْتَنِي، فقال: معاذَ الله، لو فعلته لوجب عليّ الغسل. فأجابته على الفور، وقالَتْ له: دَعْ إذاً أتعرف «العَرُوْض» قال: نعم. قالت: قَطِّعْ قول الشّاعر:

حَوِّلوا عَنّا كنيستكم ... يا بني حمّالة الحَطَبِ

فلمّا أخذ يقطّعه قال:

حَوِّلُوْا عن ¦ ناكني ¦
فاعلا تن ¦ فاعلن ¦

فقالت: من الفاعل؟ فقال: الله أكبر إنّ للباغي مصرعاً، اهـ. [الصحاح ٥: ١٨٤٠]

(٢) قال الرّضيّ: وإنّما كسر العين في «عدة» وأصله: «وَعْد» لأنّ السّاكن إذا حرّك فالأصل ⇐

حركتها إلى ما بعدها إذ أصلهما: «وِعْدَة» و«وِمْقَة» وهذا الحذف يختصّ بالمصادر.

⇐ الكسر. وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أُجري هو مجراه فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يُفتح في المصدر أيضاً نحو: «يَسَعُ، سَعَةً» وجاز في بعضها أن لا يفتح نحو: «يَهَبُ، هِبَة» وقولهم في «الصِّلَة»: «صُلَة» ـ بالضمّ ـ شاذّ، اهـ.

وقال أكثرهم: إنّ أصله: «وِعْد» ـ بكسر الواو ـ فحذفت الواو ونقلت كسرتها إلى السّاكن بعدها وعوّضت منها التاء، اهـ

والذي أذهب إليه واختاره وأُرجّحه ـ وبه يدفع الاعتراضات ـ هو قول المازني فإنّه قال: فإنْ كان المصدر «فَعْلاً» لم يحذفوا نحو: «وَعْداً» و«وَزْناً» لأنّه لم يجتمع ما يستثقلون فثبت لذلك. قال أبو الفتح: يقول: ليس في «وَعْداً» ما كان يكون في «وِعْدة» لو قيلت: يعني كسرة الواو وأنّه مصدر جارٍ على «فِعْلٍ» محذوف الفاء فحمل المصدر على الفعل ـ.

وقال: فإنْ بنيت «فِعْلَة» اسماً لا تريد بها المصدر أتممتَ فقلت: «وِعْدة» و«وِلْدة». قال أبو الفتح: يقول: إنّك إنّما كنت تحذف في «عِدَة» و«زِنَة» لأنّهما مصدرا فعلين محذوفي الفاءين فأجْرَيْتَ على المصدر حُكْمَ الفعل، وأنت إذا بنيت اسماً لا مصدراً صَحَّ لأنّه ليس بجارٍ على فعلٍ معتلّ جَرَيان المصدر فتُعِلُّهُ لذلك، ولم تحذف الواو في «عِدَة» و«زِنَة» لأنّها مكسورة فحسب، فتحذفها في «وِعْدة» إذا بنيتَها اسماً، بل لأنّها مكسورة والمصدر جارٍ على فِعْلٍ محذوف الفاء، ألا ترى إلى صحّتها في «وِعاء» و«وِشاح» و«وِجاح» وما أشبه ذلك لأنّها ليست مصادر، اهـ.

وقال: واعلم أنّ المصدر إذا كان «فِعْلة» فالهاء لازمة له لأنّهم جعلوها عِوَضاً من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمت في «زنادقة» الهاءُ لأنّها صارت عوضاً من ياء «زناديق». قال أبو الفتح: لو قال مكان هذا: «واعلم أنّ المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة وعينه ساكن فالهاء لازمة له» لكان أحسن في العبارة لكنّه تسامح في اللفظ وهو من عادة أهل العربيّة ولهم أشياء كثيرة تحمل على المسامحة ولكنّهم يفعلون هذا لأنّ أغراضهم مفهومة اهـ. [المنصف: ١٨٦ـ١٨٨]

وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح في المصدر أيضاً نحو: «يَسَعُ، سَعةً» وجاز في بعضها أن لا يفتح نحو: «يهب، هِبَةً» وقولهم في «الصِّلَة»: «صُلَة» ـ بالضمّ ـ شاذّ.

﴿ ونحو: «وِجْهَة»[1] ﴾ في قوله ـ عزّ من قائل ـ: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[2] ﴿ قليل ﴾.

وإنّما جاز عدم الحذف فيها؟ لأنّ معناها مكان يتوجّه إليه، ومن قال: «إنّ معناها التوجّه» كان شاذّاً كشذوذ «القُصْوَى» و«القَوَد» على ما سيجيء.

[٢ ـ إعلال العين]:

﴿ العين[3] ﴾ الواو والياء ﴿ تقلبان ألفاً إذا تحرّكتا مفتوحاً ما قبلهما ـ أو في

---

(١) اعلم أنّهم قد قالوا: «جهة» ـ بالحذف ـ وقالوا أيضاً: «وِجْهة» ـ بالإثبات ـ وعلى الثّاني جاء قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ والصّرفيّون اختلفوا بعد ذلك على أربعة أقوال:

الأوّل: أنّ المحذوف واوه مصدر والثّابت واوه اسم للمكان الذي يتوجّه إليه وعلى هذا فلا شذوذ في واحد منهما.

والثّاني: أنّهما جميعاً مصدران وعليه فالمحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذّ.

والثّالث: أنّهما جميعاً اسمان للمكان الذي تتّجه إليه وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذّاً والثّابت الواو قياساً.

والرّابع: أنّ «الجهة» اسم للمكان الذي تتّجه إليه و«الوجهة» مصدر فهما شاذّان. والذي هوّن شذوذ «وجهة» على هذا أنّه مصدر غير جارٍ على فعله إذ المسموع: «توجّه» كـ«تقدّس» و«اتّجه» كـ«اتّصل» ولم يسمع «وجه، يجه» كـ«وعد، يعد» فلمّا لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها في المصدر.

(٢) البقرة: ١٤٨.

(٣) لمّا فرغ عن الفاء شرع في العين والإعلال الواقع في العين إمّا بالقلب وإمّا بنقل الحركة ⇐

حكمه ـ في اسم أو فعل ثلاثيّ، أو ﴾ فعل ﴿ محمول عليه، أو اسم محمول عليهما ﴾ أي على المحمول على الفعل الثلاثي، وعلى الفعل الثلاثي ﴿ نحو: «بابٍ» و«نَابٍ» ﴾ فإنّهما اسمان ثلاثيّان أصلهما: «بَوَبٌ» و«نَيَبٌ» ﴿ و«قام» و«بَاع» ﴾ وهما فعلان ثلاثيّان أصلهما: «قَوَمَ» و«بَيَعَ» ﴿ و«أقام» و«أباع» ﴾ إذ أصلهما: «أقْوَم» و«أبيع» فما قبل الواو والياء فيهما ليس مفتوحاً إلّا أنّه في حكم الفتح لكونه كذلك في الثلاثي فهما محمولان على ثلاثيّهما.

﴿ و«استقام» و«استبان» و«استكان» منه خِلافاً للأكثر لبُعْد الزيادة، ولقولهم: «استكانة» ﴾.

⇒ والإسكان وإمّا بالحذف.

أمّا الأوّل فثلاثة أقسام:

لأنّه إمّا بانقلابهما ألفاً وإمّا بانقلابهما همزةً وإمّا بانقلاب أحدهما إلى الأخرى ـ أي انقلاب الواو إلى الياء وبالعكس ـ أمّا القسم الأوّل من القلب فهو إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما أو كانا في حكم المتحرّك الذي انفتح ما قبله فإنّهما حينئذٍ تقلبان ألفاً.

وعلّلوه بوجهين:

الأوّل: أنّ الواو والياء مقدّر بحركتين فإذا انضمّ إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع أربع حركات متواليات في كلمة ـ تقديراً ـ فاجتنبوه بقلبهما ألفاً.

والثاني: أنّهما إذا تحرّكتا صارتا بمنزلة حرف مدّ وبعضه أو بمنزلة حرفي مدّ فالواو المفتوحة بمنزلة الواو والألف، والمكسورة بمنزلة الواو والياء، والمضمومة بمنزلة الواوين. وكذا الياء. واجتماع حروف العلّة مستثقل فقلبوهما إلى الألف لأنّه حرف يؤمن معه من الحركة. وذلك: إمّا في اسم ثلاثي نحو: «باب» و«ناب»، وإمّا في فعل ثلاثي نحو: «قام» و«باع»، وإمّا في فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو: «أقام» و«أباع»، وإمّا في اسم محمول على فعل ثلاثيّ نحو: «مقام» وإمّا في اسم محمول على فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو: «مُقام» ـ بضمّ الميم ـ فإنّه محمول على «أقام» و«أقام» محمول على «قام» وكذا «الإقامة» و«الاستقامة».

﴿ ونحو «الإقامة»، و«الاستقامة» و«مُقام» ﴾ ـ بضمّ الميم ـ فإنّ كلّاً منها محمول على المحمول على الفعل الثلاثي ـ لكونه محمولاً على «أقام» وهو محمول على «قام» ـ ﴿ ومَقام ﴾ ـ بالفتح ـ فإنّه محمول على «قام» تحرّكت الواو والياء في الجميع وما قبلهما إمّا مفتوح أو في حكم الفتح ـ من حيث تفرّعه على مفتوح ـ فقلبتا ألفاً إزالة للاستثقال[1] ﴿ بخلاف «قَوْل» و«بَيْع» ﴾ فإنّ سكون الواو والياء خفّف بعض الثقل فلم تقلبا ألفاً.

﴿ و«طائيٌّ» ﴾ في «طَيْئيّ» مثل «سَيْدِيَ» ﴿ و«يأْجَل» ﴾ في «يوجل» ﴿ شاذّ ﴾ لأنّ الياء والواو فيهما قلبتا ألفاً مع سكونهما.

﴿ وبخلاف «قاوَلَ» و«بايَعَ»[2] و«قَوَّمَ» و«بَيَّنَ» و«تقوَّم» و«تَبَيَّنَ» و«تَقَاوَلَ»

---

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ علّة قلب الواو والياء ألفاً ليست في غاية المتانة لأنّهما قلبتا ألفاً للاستثقال وإذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما وإن كانتا أيضاً متحرّكتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمّة للواو والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة نحو: «قَوْل» و«بَيْع» وعدم نحو: «قُيِّل» و«بُيِّع» ـ بضمّ الفاء ـ و«قِوْل» و«بِوْع» ـ بكسرها ـ لكنّهما قلبتا ألفاً ـ مع هذا ـ لأنّهما وإن كانتا أخفّ من سائر الحروف الصحيحة لكنّ كثرة دوران حروف العلّة ـ وهما أثقلها ـ جوّزت قلبهما إلى ما هو أخفّ منهما من حروف العلّة ـ أي الألف ـ ولا سيّما مع تثاقلهما بالحركة وتهيّؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف، ولوَهْنِ هذه العلّة لم تقلبا ألفاً إلّا إذا كانا في الطَرف ـ أي لامين ـ أو قريبين منه ـ أي عينين ـ ولم يقلبا فاءَين نحو: «أَوَدٌ» و«أَيَلٌ» ـ وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض ـ لأنّ التخفيف بالآخر أولى اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٩٥]

(٢) قال الرّضيّ: وإنّما يحمل باب «قاوَلَ» و«تقاول» و«بايع» و«تبايع» و«قوّم» و«تقوّم» و«بيّن» و«تبيّن» على الثلاثي كما حمل «أَقْوَمَ» و«أَبْيَنَ» و«اسْتَقْوَمَ» و«اسْتَبْيَنَ» عليه لأنّا شرطنا كون السّاكن الذي قبل الواو والياء المتحرّكتين منفتحاً في الماضي الثلاثي.

فإن قلت: أليس قد أعلّتَ اسم الفاعل في «قائل» و«بائع» بقلب الواو والياء ألفاً، مع أنّ ⇐

و«تَبَايَعَ» ﴾ وما يتصرّف منها فإنّ الياء والواو فيها متحرّكتان إلّا أنّ ما قبلهما غير مفتوح فلذلك لم تقلبا.

﴿ ونحو «القَوَد» ﴾ للقِصاص ﴿ و«الصَّيَد» ﴾ ـ مصدر «الأصيد» الذي لا يرفع رأسه كِبراً، أو الذي لا يلتفت يميناً وشمالاً ـ شاذّ لأنّ الواو والياء فيهما تحرّكتا وما قبلهما مفتوح، ومع ذلك لم تقلباً ألفاً.

﴿ ونحو أَخْيَلَت[1] ﴾ الناقة إذا وضعت قرب ولدها خَيالاً ليفزع منه الذئب

⇐ ما قبل الواو والياء ألف، ومع أنّه في الاسم الذي إعلاله على خلاف الأصل والأوّل في الفعل؟ قلت: هو كذلك إلّا أنّ «قائلا» و«بائعا» بمعنى الثلاثي ويعمل عمله وهو من بابه، بخلاف «قاول» و«بايع».

قال: الفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصل ومحمول عليه، والأصل ما يتحرّك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما نحو: «قَوَلَ» و«بَيَعَ» و«غزو» و«رَمَيَ» والمحمول عليه: ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي، وذلك إمّا في المضارع المبنيّ للفاعل كـ«يخاف» و«يهاب» أو المبنيّ للمفعول كـ«يُخَافُ» و«يُهَابُ» و«يُقَالُ» و«يُبَاعُ» أو الماضي ممّا بني من ذي الزّيادة: «أَفْعَلَ» نحو: «أقام» و«أبان» واستفعل: نحو: «استقام» و«استبان» أو ما بني للمفعول من مضارعهما نحو: «يُقَامُ» و«يُسْتَبَان».

قال: فإن قلت: فـ«أقوم» و«استقوم» من باب آخر غير الثلاثي؟ قلت: بلى إلّا أنّ ماقبل حرف العلّة هو الذي كان مفتوحاً في الثلاثي، والمقصود أنّ الفرع إذا كان من غير باب الأصل يحتاج في الإعلال إلى كون السّاكن قبل حرف العلّة هو الحرف المفتوح في الأصل قبلها. وإن كان الفرع من باب الأصل أُعِلّ، وإن لم يكن السّاكن ذاك المفتوح، بشرط أن يكون الساكن ألفاً لفرط خفّته. وأمّا إعلال «قوّم» و«بيّن» و«تقوّم» و«تبيّن» فأبعد من إعلال «تقاول» و«تبايع» و«قاول» و«بايع» لأنّ إدغام العين في البابين واجب، اهـ بتصرّف مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٩٣ـ٩٨]

(١) قال الرضيّ: ولا منع من إعلالها وإن لم يسمع، لأنّ الإعلال هو الكثير المطّرد، وإنّما لم ⇐

﴿ وأغْيَلَت ﴾ المرأة إذا أرضعت على الحَبَل ﴿ وأغيمت ﴾ السَماء صارت ذات غَيْم ﴿ شاذّ ﴾ أيضاً لأنّ الياء فيها متحرّكة وما قبلها في حكم المفتوح، فكان يجب قلبها ألفاً مثله في «أباع» وكأنّهم خالفوا القياس في نحو هذه الألفاظ تنبيهاً على الأصل.

﴿ وصحّ باب: «قوي»[1] و«هَوَى» للإعلالين ﴾ فإنّ أصل «قَوِي»: «قَوو»، قلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها، فلو أعلّوا الأُولى أيضاً بقلبها ألفاً على القياس المذكور أدّى إلى الإعلالين، وأصل «هَوَى»: «هَوَيَ» أُعلّ إعلال «رمى» فلو ذهبوا يعلّون الواو التي هي عين اجتمع إعلالان.

﴿ و ﴾ صحّ ﴿ باب «طَوِيَ»[2] ﴾ إذا جاع ﴿ وحَيِيَ ﴾ ـ بكسر العين ـ مع أنّه

⇐ تعلّ هذه الأفعال دلالةً على أنّ الإعلال في مثلها غير أصلٍ بل هو للحمل على ما أُعلّ اهـ. [شرح الشافية ٣: ٩٧]

(١) قال الرضيّ: أي «فعِل» ـ بالكسر ـ ممّا عينه ولامه واو، ولا بدّ من قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها لأنّ كلّ واوٍ في آخر الكلمة مكسور ما قبلها متحرّكة كانت أو ساكنة قلبت ياءً للاستثقال والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط إمّا بالقلب أو بالإدغام فبعد قلب الثانية ياءً لو قلبت الأُولى ألفاً لاجتمع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز، وأمّا «هَوَى» فقد أعللت اللّام أيضاً بقلبها ألفاً فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين حذراً من الإعلالين. و«قوي» من المضاعف بالواو بدليل «القوّة» و«حيي» من المضاعف بالياء إلّا عند المازني و«هوى» ممّا عينه واو ولامه ياء. [شرح الشافية ٣: ١١٢ ـ ١١٣]

(٢) قال الرضيّ: اعلم أنّ علّة قلب الواو والياء ألفاً ليست في غاية المتانة لأنّهما قلبتا للاستثقال والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما وإن كانتا متحرّكتين، ولوَهْنِ هذه العلّة لم تقلبا ألفاً إلّا إذا كانا في الطَّرَف ـ أي لامين ـ أو قريبين منه ـ أي عينين ـ ولم يقلبا فاءين نحو: «أَوَدٌ» و«أَيَلٌ» وإن كانت الحركة لازمةً بعد العروض، لأنّ التخفيف بالآخر أولى ولوَهْنِها تقف عن التأثير لأدنى عارضٍ كما يكون هناك حرف آخر هو أولى بالقلب لكن لم يقلب لاختلال بعض شروط إعلاله، فلا يقلب إذن الحرف الذي ثبت علّة قلبه ⇐

لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبوا العين ألفاً ﴿لأنّه فرعه[١]﴾ أعني فرع «فعَل» ـ بفتح العين ـ وهو أصله لخفّته وكثرته ﴿أو لما يلزم من: «يَقَايُ» و«يَطَايُ» و«يَحَايُ»﴾ في مضارعه كما في «خاف، يخاف» فيتحرّك الياء التي هي لام بالضمّ وذلك مرفوض في كلامهم.

وهذه العلّة الأخيرة لا تجري في تصحيح عين «هوى»[٢] لأنّ مضارعه «يهوي» بالكسر.

⇐ لعدم قلب ما هو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه وذلك نحو: «طوي» و«حَيِيَ» كان اللام أولى بالقلب لو انفتح ما قبلها ـ كما في «رَوَى» و«نَوَى» فلمّا انكسر ما قبلها لم تعلّ فلم تقلب العين ألفاً أيضاً، وإن اجتمع شرائط قلبها. فإذا تقرّر ضعف هذه العلّة قلنا: الأصل في تأثير هذه العلّة أن يكون في الفعل لثقله فتليق به الخفّة أكثر، أو يكون في آخر الكلمة: إمّا لفظاً كـ«رباً» أو تقديراً كـ«غُزَاة» وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم اسماً كانت الكلمة أو لا، لأنّ الكلمة تتثاقل إذا انتهت إلى الأخير، فتليق به الخفّة وإن كانت علّتها ضعيفة اهـ. [شرح الشافية ٣: ٩٥ـ٩٦]

(١) يعني لم يعلّا وإن لم يلزم إعلالان لوجهين: الأوّل: أنّهما فرعا «هوى» والثاني: أنّ كلّ أجوف من باب «فَعِل» قلبت عينه في الماضي ألفاً تقلب عينه في المضارع أيضاً نحو: «خاف، يخاف» و«هاب، يهاب» فلو قالوا في الماضي: «قايَ» و«طاي» و«حاي» لقالوا في المضارع: «يَقَايُ» و«يَطَايُ» و«يَحَايُ» وضمّ لام المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً بخلاف الاسم نحو: «ظبي» و«آي» و«راي» وذلك لثقل الفعل.

(٢) هذا تلخيص كلام الرضي فإنّه قال ـ بعد ما فرغ عن شرح العلّة الثانية «ولما يلزم من «يقايُ» ـ: ويجوز أن يقال في «هوى» أيضاً مثله وهو أنّ كلّ أجوف من باب «فَعَلَ» تسكن عينه بقلبها ألفاً وجب تسكين عين مضارعه ونقل حركته إلى ما قبله نحو: «قال، يقول» و«باع، يبيع» و«طاح، يَطِيْحُ» والأصل: «يَطْوِحُ» فكان يجب أن يقال: «يَهِيُ» ـ مشدداً ـ في مضارع: «هاي» ولا يجيء في آخر الفعل المضارع ياء مشددة لأنّه مورد الإعراب مع ثقل الفعل وأمّا في الاسم فذلك جائز لخفّته نحو: «حَيٌّ» اهـ. [شرح الشافية ٣: ١١٤]

﴿ وكثر الإدغام[1] في باب «حَيِيَ» ﴾ ممّا عينه مكسور ولامه ياء ﴿ للمثلين ﴾ فيقال: «حيَّ».

ومنهم من لا يدغم نظراً إلى المضارع فإنّ قياس ما أُدغم في الماضي أن يدغم في المضارع، ولو أُدغم أدّى إلى تحريك الياء بالضمّ.

﴿ وقد تكسر الفاء ﴾ إذا أُدغم فيقال: «حِيَّ» لأنّ الكسر يناسب الياء الساكنة للإدغام أو لأنّ الكسر نقل عن العين إلى الفاء ثمّ أُدغم ﴿ بخلاف باب «قَوِيَ» ﴾ ممّا عينه ـ المكسور ـ ولامه في الأصل واو فإنّ الإدغام لا يجري فيه ﴿ لأنّ الإعلال ﴾ يجري فيه ﴿ قبل الإدغام ﴾ لأنّ الإعلال فيه على سبيل الوجوب، والإدغام على سبيل الإمكان والجواز، والأوّل مقدّم على الثاني، وبعد الإعلال لا يبقى المثلان

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما كان أكثر لأنّ اجتماع المثلين المتحرّكتين مستثقل ويشترط في جواز الإدغام في مثله ـ أي فيما تحرّك حرف العلّة فيه ـ لزومُ حركة الثّاني نحو: «حَيَّ، حَيًّا، حَيُّوا» وإن كانت حركة الثاني لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم كما في «مُحْيِيَه» و«مُحْيِيَان» فإنّ الحركة لأجل التّاء التي هي في الصّفة ولألف المثنّى وهما عارضان لا يلزمان الكلمة وكذا الحركات الإعرابيّة نحو: «أن يُحْيِيَ الموتى» و«رأيت مُعْيِياً».

وإن كانت الحركة لازمةً في نفس الأمر ـ كما في «حَيِيَ» ـ أو لأجل حرف عارض لازم ـ كما في «تَحْيِيَة» و«أَحْيِيَة» ـ جمع «حَيَاء» ـ جاز الإدغام والإظهار إذ التّاء في مثله لازمة بخلاف تاء الصّفة وإنّما اشترط للإدغام ـ في هذا الباب ـ لزوم حركة الثّاني بخلاف باب «يَرُدُّ» و«يَمُسُّ» لأنّ مطلق الحركة في الصحيح يلزم الحرف الثاني إلّا أن يدخله ما يوجب سكونه كـ«لم يَرُدُدْ» و«يَرُدُدْنَ» وأمّا في المعتلّ نحو: «مُعْيِيَة» و«رأيت معيياً» فيسكن الثّاني بلا دخول شيءٍ نحو: «مُعْيٍ» فلم يَرَوْا إدغام حرف فيما هو كالساكن اهـ بتصرّف.

وعلّل جواز الوجهين في «حَيِيَ» بأنّ من أدغم نظر إلى حقيقة الأمر فيه وهي اجتماع مثلين متحرّكتين وحركة ثانيهما لازمة، ومن فكّ نظر إلى أنّ حركة الماضي وإن كانت لازمة فيه إلّا أنّها كالمفارقة بسبب عدم وجودها في المضارع. [شرح الشافية ٣: ١١٤ـ١١٦]

فلا يجري فيه الإدغام ﴿ ولذلك[1] قالوا: «يحيى» و«يَقْوَى» و«اخْواوَى»[2] ﴾ الفرس ﴿ يَحْواوِي ﴾ من «الحُوَّة» وهي لون يخالط الكُمْتَة مثل صَدَء الحديد ﴿ و«ارْعَوَى، يَرْعَوي» ﴾ إذا كفّ عن القبيح من «رعا، يرعو» ﴿ فلم يُدغموا ﴾ لأنّ الياء في «يحيى» والواو في «يقوى» و«احواوى» و«ارعَوى» انقلبت ألفاً فلم يبق المثلان بحالهما، وفي «يحواوي» و«يرعوي» انقلبت الواو ياء فلم يبق اجتماع المثلين أيضاً.

﴿ وجاء ﴾ في مصدر «احواوى» ﴿ اخْوِيْواءً ﴾ بالإظهار ليناسب فعله في صورته ﴿ و«اخْوِيَّاء» ﴾ بالإدغام لاجتماع الياء والواو، وسبق إحداهما بالسكون ﴿ ومن قال ﴾ في مصدر «أشهابَّ» ﴿ اشهِباب[3] ﴾ بحذف الياء ﴿ قال: «إخْوِوَاء» ﴾

---

(١) أي ولأجل كون الإعلال مقدماً على الإدغام لم يقولوا «يَحَيُّ» مع أنّهم أدغموا في الماضي، لأنّ الإعلال قبل الإدغام وأيضاً الكلمة بالإعلال أخفّ منها بالإدغام ولذلك قيل: «يَقْوَى» لا «يَقَوُّ» وأيضاً لا يجوز الإدغام في «يَحْيَي» و«يَقْوَى» لعدم لزوم حركة الثّاني وهو شرط الإدغام في مثله.

(٢) قال الرضيّ: هو «اِفْعَالَلَ» من «الحُوَّة» وأصله: «اِحْواوَوَ» ولم يدغم بل أُعلّ لسبق الإعلال على الإدغام، ولكون الكلمة به أخفّ وكذا «يحواوي» في مضارعه والحركة في آخره عارضة وكذا «اِرْعَوَى» وهو من باب «افعَلَّ» كـ«اِحمرَّ» وأصله: «ارعوو» كـ«احمرر» ومصدر «احواوى»: «احويواء» و«اِخْوِيَّاء» ولم يذكر سيبويه إلّا هذا، فمن قال: «اِحويواء» ـ بلا قلب وإدغام ـ فلكون الياء عارضاً في المصدر للكسرة وأصلها الألف في «احواوَى» فصارت لعروضها لا يعتدّ بها. وسيبويه نظر إلى كون المصدر أصلاً للفعل، فلا يكون الياء بدلاً من الألف، بل الألف في الفعل بدل من الياء في المصدر اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٠]

(٣) قال الرضي: يعني أنّ باب «اِفعِلال» مقصور «افعِيْلال» في بعض الكلمات: يقال:

⇐

بالحذف أيضاً وبالفكّ ﴿كـ«اقتتال»﴾ لأنّ سكون ما قبل المثلين هوّن الأمر في اجتماعهما.

﴿ومن أدغم «اقتتالاً»﴾ بإسكان أوّل المثلين وتحريك ما قبله بحركته وحذف همزة الوصل فيقول: «قِتّال» ﴿قال: «جِوّاء»﴾.

﴿وجاز الإدغام[1] في «أُحْيِيَ» و«اُسْتُحْيِي»[2]﴾ مجهولي «أحيى» و«استحيى» لاجتماع المثلين إلّا أنّه لم يكثر كثرة «حيَ» في «حيي» للسكون الواقع قبل المثلين هيهنا ﴿بخلاف «أحيى» و«استحيى»﴾ المبنيّين للفاعل لأنّ الإعلال يجري فيهما قبل الإدغام.

﴿وأمّا امتناعهم في «يحيى» و«يستحيي»﴾ المضارعين مع اجتماع المثلين ﴿فلئلّا ينضمّ ما رُفِض ضمّه﴾ وهو الياء.

﴿ولم يبنوا من باب «قَوِيَ»﴾ ممّا عينه ولامه واو ﴿مثل: ضَرَبَ» ولا «شَرُفَ»﴾ ـ بفتح العين أو ضمّها ـ ﴿كراهة﴾ اجتماع الواوين في ﴿«قَوَوْتُ» و«قَوُوْتُ»﴾ لأنّهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع اليائين أو الواو والياء، فجعلوا المضاعف الواوي مختصّاً بـ«فعل» ـ مكسور العين ـ لئلّا يلزم المحذور المذكور.

⇐ «احميرار» و«احمرار» و«اشهيباب» و«اشهباب» فيقال على ذلك في «احويواء، احوواء» فيجتمع الواوان كما يجتمع التاءان في «اقتتال» وإن لم يكن «احوواء» من باب «اقتتال» وقد يدغم في «اقتتال» فيقال: «قِتّال» فيقال أيضاً: «جِوّاء» والواوان المدغم إحداهما في الأُخرى لا يستثقلان في الوسط كما يستثقلان في الطرف اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢١]

(١) عطف على قوله: «وكثر الإدغام».

(٢) قال الرضيّ: وفي «استُحْيِيَ» ثلاث لغات: هذه أصلها وثانيتها الإدغام وثالثتها حذف الياء الأُولى كما في «استَحَى» عند بني تميم وتقول في مضارع «أحيا» و«استحيا»: «يُحْيي» و«يستحيي» من غير إدغام لعدم لزوم الحركة اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٢]

﴿ ونحو: «القُوّة»[١] و«الصُوَّة» ﴾ واحدة الصُوَى للأعلام من الحجارة ﴿ و«البَوّ» ﴾ جلد ولد الناقة يحشى، فتعطف هي عليه إذا مات ولدها ﴿ و«الجَوّ» ﴾ الهواء ﴿ محتمل[٢] ﴾ فيه اجتماع الواوين مع استكراه ذلك كما قلنا ﴿ للإدغام ﴾ فإنّ إسكان الأوّل لأجل الإدغام أحدث فيها خفّة سهّلت اجتماعهما.

﴿ وصحّ باب «ما أفعله»[٣] ﴾ نحو: «ما أَقْوَلَ زيداً» و«ما أَبْيَعَ عَمْراً» ﴿ لعدم تصرّفه[٤] ﴾ حيث لم يجز تثنيته وجمعه وتأنيثه، فخرج بذلك عن أن يحمل على «قال» و«باع» في الإعلال.

---

(١) جواب سؤالٍ كأنّه قيل: فإذا لم يبنوا من باب «قوي» مخافة الواوين فلم احتملوا ذلك في «القوّة»؟ فقال: لأنّ الإدغام هاهنا حاصل فتحقّقت به الكلمة ولو كان الإدغام مقدّماً على الإعلال أيضاً لم يجز ذلك في الفعل كما جاز في الاسم، لثقل الواوين في الفعل الذي هو ثقيل اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٣]

(٢) قال أحمد: قال بعض شارحي «المفصّل»: قوله: «محتمل» ـ بفتح الميم الثّانية ـ كذا الرّواية عن المصنّف يعني الزمخشري ثمّ فسّره بأنّ معناه أنّه موضع احتمال الإدغام، لأنّ شرط الإدغام سكون الأوّل وتحرّك الثّاني وهذا الشّرط محقّق هاهنا. وأظنّ أنّ الأولى أن يقال: قوله: «محتمل» بمعنى: «مغتفر» و«مسوّغ» واللّام للتعليل، أي ونحو: «القوّة» مغتفر ومسوّغ لوقوع الإدغام فيه اهـ. [شرح أحمد: ٢٨٠]

(٣) عطف على قوله: «وصحّ باب «قوي». قال الرضي: وإنّما لم يحمل باب فعل التعجّب على الثلاثي ـ في الإعلال ـ لكونه بعدم التصرّف لاحقاً بـ«أفعل» الوصفي كـ«أبيض» و«أسود» أو لجريه مَجْرَى «أفعل» التّفضيل لمشابهته له معنًى اهـ. [شرح الشافية ٣: ٩٧]

(٤) قال الرضيّ: يعني أنّ الأصل في الإعلال الفعل لثقله ولم يعلّ باب التعجّب نحو: «ما أقوله» و«أقول به» ـ وإن كانا فعلين على الأصحّ ـ لمشابهتهما بعدم التصرّف للأسماء فصارا كـ«أفعل التفضيل» و«أفعل الصفة». [شرح الشافية ٣: ١٢٤]

﴿ وأفْعَلُ منه[١] ﴾ للتفضيل نحو: «زيدٌ أقولُ الناس» ﴿ محمول عليه[٢] ﴾ في

---

(١) قال الرضيّ: أي «أفعل» التفضيل محمول عليه أي مشابه لأفعل التعجّب، لأنّ التعجّب من الشيء لكونه أفضل في معنى من المعاني من غيره ولذلك تساويا في كثير في الأحكام اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٤]

(٢) قال الرضيّ: ولا وجه لقوله: «محمول عليه» لأنّه اسم وأصل الاسم أنّ لا يعلّ هذا الإعلال ـ كما ذكرنا ـ وقد يعلّ من جملة الأسماء الأقسام المذكورة ـ كما مرّ ـ وشرط القسم المزيد فيه الموازن للفعل إذا قصدنا إعلال عينه أن يكون مخالفاً للفعل بوجهٍ ـ كما تقدّم ـ وهذا لا يخالف الفعل بشيءٍ فكان يكفي قوله: «أو للبس بالفعل». وأمّا ما أحاله على ما سبق بقوله: «كما ذكرنا» أو «كما مرّ» أو «كما تقدّم» فحاصله على الإجمال: أنّ الأصل في تأثيره هذه العلّة ـ علّة الإعلال ـ أن يكون في الفعل لثقله فتليق به الخفّة أكثر. أو يكون في آخر الكلمة إمّا لفظاً كـ«رِباً» أو تقديراً كـ«غُزَاة» وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم اسماً كانت الكلمة أو لا، لأنّ الكلمة تثاقل إذا انتهت إلى الأخير فتليق به الخفّة ـ وإن كانت علّتها ضعيفة.

قال: وأمّا إذا كانت الواو والياء المتحرّكتان المفتوح ما قبلهما في آخر الكلمة فإنّهما تقلبان ألفاً، وإن كان ذلك في اسمٍ لا يشابه الفعل بوجهٍ نحو: «رِباً» و«رُباً» فإنّهما لا يوازنان الفعل فلا كلام في القلب.

ولمناسبة القلب آخر الكلمة أُعلّ الواو والياء أخيراً هذا الإعلال وإن كان قبلهما ألف بشرط كون الألف زائدة لأنّها إذن في حكم العدم وذلك نحو: «كساء» و«رداء» وأمّا إذا كانت أصلاً كـ«راي» و«آي» فلا تعلان لكون الفاصل قوياً بالإصالة.

قال: وإن لم يكن الواو والياء في الفعل ولا في آخر الكلمة وذلك إذا كانتا في الأسماء في غير الطَّرَف فهاهنا نقول: لا يعلّ من الأسماء هذا الإعلال إلّا أربعة أنواع: نوعان منها مشابهان للفعل وذلك لأنّ الأصل في الإعلال الفعل وأنّ هذه العلّة ليست بقويّة، فهي بالفعل أولى.

أحد النّوعين: ما وازن الفعل نحو: «باب» و«ناب» والأصل: «بَوَب» و«نَيَب» و«رجل

⇐

. . . . . .

⇐ مَالٌ» و«نَالٌ» و«الأصل»: «مَوِل» و«نَوِل». ولم يجئ «فَعُل» ـ بضمّ العين ـ أجوف في الاسم لثقل الضمّة. ونريد بموازنة الفعل هاهنا مساواته له في عدد الحروف والحركات المعيّنة وإن باينه في تعيين الزّيادات وأمكنتها فـ«مَفْعَل» على وزن «يَفْعَل» وإن كانت زيادته غير زيادته و«فاعِل» موازن لـ«يفعل» وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها ـ كما ذكرنا ـ.

فالاسم الثلاثيّ: إمّا أن يكون مجرّداً أو مزيداً فيه، وأمّا الرّباعيّ والخماسيّ فإنّه لا يوازن الفعل منهما إلّا باب «جعفر» نحو: «جهور» والواو والياء لا يكونان فيه إلّا للإلحاق فلا تعلّ إذن محافظة على بناء الإلحاق فالثّلاثي المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبايناً له بوجهٍ وذلك كالحرف الزائد الذي لا يزاد في الفعل كميم «مقام» و«مُقَام» و«مستقام» فإنّها في الأصل كـ«يَحْمد» و«يُحْمَد» و«يُسْتَخرج» لكن الميم لا تزاد في أوّل الفعل.

وإنّما لم يشترط التباين في الثلاثي واشترط في ذي الزيادة لأنّ ذلك في المزيد فيه لئلّا يشتبه بالفعل لو سمّي به مُعلّاً فإنّه لو أُعلّ لكان يلتبس بعد التسمية بالفعل بسبب سقوط الكسر والتنوين، وأمّا الثلاثي فكسره وتنوينه وإن كان علماً يفصله عن الفعل.

وإن لم يكن ذوالزيادة الاسمي مبايناً للفعل بوجه نحو: «أبيض» و«أسود» و«أدون منك» فلا يعلّ شيء منها ليكون فرقاً بين الأسماء والأفعال، والأفعال بالإعلال أولى، لأصالتها فيه.

وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يعلّ هذا الإعلال نحو: «النَّزَوان» وأمثالها لخروج الاسم بهذه الزّيادة اللّازمة للكلمة عن وزن الفعل.

وثاني النّوعين المذكورين: الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح، إذا كان مصدراً قياسيّاً جارياً على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعها من الفعل كـ«إقوام» و«استقوام» فلمناسبته التامّة مع فعله أُعلّ إعلاله ـ بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقلبهما ألفاً ـ ولم يعلّ نحو: «الطَّيَران» و«الغليان» و«النزوان» لضعف المناسبة.

⇐

التصحيح لأنّهما يجريان مجرىً واحداً ـ في صوغهما من ثلاثي مجرّد ليس بلون ولا عيب ـ ﴿أو﴾ نقول: إنّما لم يعلّ أفعل التفضيل؟ ﴿للّبس بالفعل﴾ فإنّ لفظ الماضي من «الإقالة» ولفظ اسم التفضيل من «القول» يتوافقان لو أعلّا جميعاً.

⇦ والنوعان الآخران: من باب الجمع الأقصى وهما باب «بوائع» و«عجائز» وإنّما أُعلّا الإعلال المذكور وإن لم يشابها الفعل لألف الجمع في أحدهما وقصد الفرق في الآخر كما تقدّم.

وقال فيما تقدّم: وقد تقلب الواو والياء أيضاً قريبين من الطَّرَف وقبلهما ألف زائدة؛ ألفاً بشرط أن ينضمّ إلى العلّة المقتضية للانقلاب مقتضٍ آخر وذلك لضعف العلّة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة وبعدم كونهما في الطرف وذلك المقتضي إمّا مشابهة الفعل ـ كما في «بائع» و«قائم» ـ وإمّا اكتناف حرف العلّة لألف الجمع الأقصى فيستثقل لأجل حرفي العلّة وكون الجمع أقصى الجموع وذلك كما في «بوائع» وإمّا كون الواو والياء في الجمع الأقصى الذي هما في واحده مدّتان زائدتان كـ«عجائز» وذلك لقصد الفرق بين المدّتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة، سواء كانت أصليّتين كـ«مقاوم» و«معايش» ـ في جمع «مقامة» و«معيشة» ـ أو زائدتين ملحقتين بالأصل كـ«عثاير» و«جداول» في جمع «عثير» و«جدول» ـ فإنّ ماله حركة أصليّة أجلد وأقوى فلا ينقلب فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو: «طواويس» لم ينقلب ألفاً.

فعلى هذا تبيّن أنّ الهمزة في نحو: «رِداء» و«كساء» و«قائل» و«بائع» و«أوائل» و«بوائع» و«عجائز» و«كبائر» أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء، فلمّا احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء، لأنّه إنّما فرّ منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها ـ بعد الواو والياء ـ وهو الهمزة لأنّهما حلقيّتان وإنّما لم تحذف الألف الأُولى للساكنين ـ كما هو الواجب في مثله ـ لكون ألف نحو: «قائل» علامة الفاعل وألف نحو: «عجائز» و«أوائل» علامة الجمع، ولو حذفت في نحو: «رداء» لالتبس بالمقصور. وأمّا الهمزة في نحو: «رسائل» فبدل من الألف التي في الواحد ـ «رسالة» ـ لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء، اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٠١ ـ ١٠٢]

فصحّحوا الاسم، وأعلّوا الفعل ـ بأن حمل على الثلاثي ـ فإنّ الفعل بالفعل أشبه، ولأنّ الاسم لخفّته يتحمّل أكثر ما يتحمّله الفعل.

﴿ وصحّ باب «ازْدَوَجُوا» و«اجْتَوَرُوا»[1] ﴾ مع تحرّك الواو وانفتاح ما قبلها ﴿ لأنّه بمعنى «تفاعلوا» ﴾ فإنّه إذا قلت: «ازْدَوَجَ القومُ» و«اجْتَوَرُوا» فمعناه «تزاوجوا» و«تجاوروا» ومن البين أنّ سبب الإعلال في الثاني غير موجود لسكون ما قبل حرف العلّة فحمل عليه الأوّل.

﴿ و ﴾ صحّ ﴿ باب «اعْوَارّ» و«اسْوَادّ»[2] للَّبس[3] ﴾ لأنّ «اسوادّ» لو أُعلّ تحرّكت السين وحذفت ألف الوصل واجتمع ألفان، وبعد حذف إحداهما يصير «سادّ» فلا يُدرى هل هو «إفعالٌ» أو «فَاعَلَ»؟

---

(١) واعلم أنّ افتعل من الأجوف إمّا أن تكون عينه ياءً أو واواً، فإن كانت عينه ياءً أُعلّ ـ سواء كان بمعنى «التفاعل» نحو: «استافوا» و«ابتاعوا» و«امتازوا» أم لم يكن نحو: «امتار الرّجل» و«اكتال» و«اصطاد» وإن كانت عينه واواً فإن كان بمعنى «التفاعل» صحّت عينه نحو: «اجتوروا» و«اعتوروا» و«اعتونوا» بمعنى: «تجاوروا» و«تعاوروا» و«تعاونوا» وإن لم يكن بمعنى «التفاعل» أعلّت عينه نحو: «اشتار العسل» و«ارتاد» و«اختال».

(٢) قال الرضيّ: أي لو قلبت ألفاً ونقلت حركتها إلى ما قبلها لكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين فيبقى «سادّ» و«عارّ» فيلتبس بـ«فاعل» ـ المضاعف ـ اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٤]

(٣) قال الرضي: ولا وجه لقوله: «للبس» لأنّه إنّما يعتذر لعدم الإعلال إذا حصل هناك علّته ولم يعلّ وعلّة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعاً لما ثبت إعلاله ـ كما في «أقام» و«استقام» ـ ولم يعل «عور» و«سود» حتّى يحمل «اعوارّ» و«اسوادّ» عليهما بل الأمر بالعكس، بلى لو سئل كيف لم يعلّ «اعوارّ» و«اسوادّ» وظاهرهما أنّهما مثل: «أقوم» فالجواب أنّ بينهما فرقاً وذلك أنّ العلّة حاصلة في «أقوم» دون «اعوارّ». [شرح الشافية ٣: ١٢٤ ـ ١٢٥]

﴿ و ﴾ حيث لم يعلّ باب «اعْوارَّ» و«اسْوادَّ» لم يعلّ باب ﴿ عَوِرَ، وسَوِدَ ﴾ وإن كان العلّة موجودة فيه صريحاً ﴿ لأنّه بمعناه ﴾، والأصل في الألوان والعيوب هو باب «افعالَّ» فحمل ما ليس بأصل على الأصل[1].

﴿ وما تصرّف ممّا صحّ صحيح أيضاً كـ «أعْوَرْتُه» ﴾ أي جعلته أعورَ ﴿ و«اسْتَعوَرْتُه» ﴾ و«معور» و«مستعور» لأنّ الكلّ متصرّفات «اعوارّ» وهو غير معلّ ﴿ و ﴾ نحو ﴿ «مُقاول» و«مُبايع» ﴾ لأنّ «قاول» و«بايع» غير معلّين إذ لو كانا معلّين لوجب إعلال «مقاول» و«مبايع» بقلب الواو والياء همزة كما في نحو «قائم» و«بائع» على ما يجيء ﴿ و ﴾ كذا نحو ﴿ عاوِر ﴾ حيث لم يعل «عَوِر» وإلّا وجب أن يقال «عائِر» بالهمزة ﴿ و ﴾ كذا نحو ﴿ اسودّ ﴾ لأنّه منقوص «اسوادّ».

﴿ ومن قال ﴾ في الثلاثي ﴿ عار ﴾ بالإعلال مثل «قام» ﴿ قال ﴾ في سائر تصاريفه ﴿ «أعار» و«استعار» و«عائر» ﴾ مثل «أقام» و«استقام» و«قائم».

﴿ وصحّ: «تَقْوال» و«تَسْيار»[2] ﴾ وإن كانا مصدرين للفعلين معلّين ﴿ للّبس ﴾

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما لم يعلّ نحو: «عور» و«سود» و«حَوِل» لأنّ الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب «افعلّ» و«افعالّ» فالثلاثي ـ وإن كان أصلاً لذوات الزيادة في اللفظ ـ لكن لمّا كان هذان البابان أصلين في المعنى عُكِس الأمر، فأُجري الثلاثي مجرى ذي الزّيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى اهـ.

والحاصل: أنّ المزيد فيه ـ في هذا المعنى ـ هو الموضوع أوّلاً فهو حين الوضع ليس له ثلاثيّ البتة ـ فضلاً عن أن يكون له ثلاثي معلّ ـ وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثي معلّ له، فلمّا أُريد وضع الثلاثي بعد ذلك وكان معناه متّحداً مع المزيد فيه حمل عليه في التصحيح.

(٢) قال الرضي: يعني أنّ نحوه وإن كان مصدراً لفعل معلّ لم يعلّ ولم يجر مجراه ـ كما أُجري «إقامة» و«استقامة» مجرى «أقام» و«استقام» ـ لئلّا يلتبس بعد الإعلال بـ«فَعَال» هذا قوله: ←

فإنّ العين فيهما لو انقلبت ألفاً اجتمع ألفان وبعد حذف إحداهما يبقى «تَـقال» و«تَسار» فيلتبس بنحو «تُقال» مجهول «تَقُول».

﴿ و ﴾ صحّ ﴿ «مِقوال» و«مِخياط» ﴾ للإبرة ﴿ للّبس[1] ﴾ إذ لو قيل «مِقال» و«مِخاط» لم يدر هل هما «مِفعل» أو «مِفعال» ﴿ و«مِقْوَل» و«مِخْيَط»[2] محذوفان منهما ﴾ فلم يعلّ لذلك ﴿ أو لأنّهما بمعناهما ﴾.

﴿ وأُعِلّ نحو: «يقوم» و«يبيع» و«مَقُوم» و«مَبيع» بغير ذلك ﴾ الذي قلنا ـ من قلب حرف العلّة ألفاً لتحرّكها، وكون ما قبلها في حكم المفتوح ـ ﴿ للّبس ﴾ إذ

⇒ والوجه ما تقدّم ـ من أنّ المصدر لا يعلّ عينه هذا الإعلال إلّا أن يكون مصدراً مطّرداً مساوياً لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل كـ«إقامة» و«استقامة» وليس نحو: «تقوال» و«تسيار» كذا ـ. وأمّا إعلال نحو: «قِيام» و«عِياذ» ـ بقلب الواو ياء ـ وإن لم يساو الفعل بأحد الوجهين ـ فلما ذكرنا من أنّ علّة قلب الواو ياءً لكسرة ما قبلها أمتن من علّة قلب الواو ألفاً لفتحة ما قبلها اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٥]

(١) يعني أنّه آلة جارية على الفعل فكان سبيله في الإعلال سبيل الفعل لكنّه لم يعلّ للّبس بـ«فعال» والحقّ أن يقال: لم يثبت فيه علّة الإعلال ـ وهي موازنة الفعل ـ فكيف يعلّ؟ وليس كلّ اسم متّصل بالفعل يعلّ هذا الإعلال. [شرح الشافية ٣: ١٢٥]

(٢) هذا يحتاج إلى العذر، لأنّه موازن للأمر نحو: «اذهَبْ» و«اِحمَدْ» وفيه المخالفة بالميم المزيدة في الأوّل، فكان الوجه الإعلال؛ فالعذر أنّه مقصور من «مِفْعال» فأُجري مجرى أصله.

ولنا أن لا نقول: إنّه فرعه، بل نقول: هما أصلان و«مِفْعل» محمول على «مِفْعَال» في ترك الإعلال لكونه بمعناه وهذا أولى، إذ موافقته لمعناه لا تدلّ على أنّه فرعه اهـ.

وقال: وكان القياس أن يعلّ نحو: «مِقْوَل» و«مِخْيَط» إذ هما بوزن «اعلَمْ» لكن الخليل قال: لم يعلّا لكونهما مقصورَيْ «مِفْعال» وهو غير موازن للفعل والدليل على أنّ «مفعالاً» أصل «مِفْعل» اشتراكهما في كثير نحو: «مِخْيَط» و«مِخْيَاط» و«مِنْحَت» و«مِنْحات» اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٠٤]

لو قيل: «يقام» و«يباع» التبس بباب «يخاف» و«يهاب» ولو قيل: «مقام» و«مباع» لم يدر هو «مفعول» أو «مَفْعَل» فلمكان هذا الالتباس عدلوا في إعلالها عن القاعدة المعلومة إلى قاعدةٍ أُخرى على ما سيجيء.

﴿و﴾ صحّ ﴿نحو «جَواد»[1] و«طويل» و«غَيور»﴾ مع وجود سبب الإعلال وهو تحرّك حرف العلّة وانفتاح ما قبلها ﴿للالتباس بـ«فاعِل»[2] أو بـ«فعل»﴾ ـ بسكون العين أو فتحها ـ.

إذ بعد قلب حرف العلّة ألفاً يجتمع ساكنان أوّلهما ألف، فلو حرّك الثاني وقيل: «جائد» و«طائل» و«غائر» التبس بـ«فاعل» ولو حذفت الألف بقي «جاد» والتبس بـ«فَعَل» ـ متحرّك العين ـ و«طِيل» و«غور» التبسا بـ«فَعْل» ـ ساكن العين ـ ولو حذف الساكن الثاني بقي «جاد» و«طال» و«غار» التبست بـ«فعَل» ـ متحرّك العين ـ وبالفعل الماضي من «جاد، يجود» و«طال، يطول» و«غار، يغور» فلهذا لم يعلّ نحو «جواد» و«طويل» و«غيور».

﴿أو لأنّه ليس بجار على الفعل﴾ بأن يكون عاملاً عمله مطلقاً كما أنّ «أبيض» و«أسود» ليسا بجاريين على أفعالهما، ولو أردت الجاري على فعله لقلت: «جائد» و«طائل» و«غائِر» ـ غداً ـ ﴿ولا موافق له﴾ الموافقة التي سنذكرها وهي أن يوازن الفعل حركة وسكوناً مع مخالفته بوجه.

---

(١) عطف على قوله: «ونحو تقوال».

(٢) قال الرضيّ: أي لو حرّكت الألف الثانية بعد الإعلال ـ كما في «قائل» ـ لالتبس «فَعَالٌ» و«فَعْوَلٌ» و«فَعِيل» بـ«فاعِل» ولو حذفت الألف بعد قلبها لالتبس بـ«فَعَل» ـ المفتوح العين والفاء ـ.

والحقّ أن يقال: إنّها لم تعلّ، لأنّها ليست ممّا ذكر من أقسام الاسم التي تعلّ اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٦].

﴿ ونحو «الحَيَوان»[1] و«الجَوَلان» و«الصَوَري» و«الحَيَدي» ﴾ ـ وهما نوعان من المشي فيهما تمايل ـ.

إنّما لم يعل مع وجود سبب الإعلال فيه ﴿ للتّنبيه بحركته على حركة مسمّاه، و«المَوَتان» ﴾ محمول عليه ﴿ لأنّه نقيضه ﴾ إذ لا حركة فيه والنقيض يحمل على النقيض لتلازمهما غالباً في الخطور بالبال كما أنّ النظير يحمل على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في ذلك.

ولا ريب أنّ المصادر نحو «الجَوَلان» و«الطَّيَران» ليست لم تعلّ إلّا لذلك الذي قلنا من التنبيه المذكور وكذا نحو «النَّزَوان» و«الغَلَيان».

وأمّا غير المصادر نحو «الحَيَوان» وغيره فلم يعلّ إمّا للتنبيه ﴿ أو لأنّه ليس بجارٍ ﴾ على الفعل ﴿ ولا موافق له ﴾.

﴿ ونحو: «أدْوُر» و«أعين» ﴾ جمعي «دار» و«عين» وإنّما لم يعلّ ﴿ للالتباس ﴾ بماضي «الإدارة» و«الإعانة» لو أُعلّا بقلب الواو والياء ألفاً لتحرّكهما وكون ما قبلهما في حكم المفتوح لكونه في مفردهما كذلك ﴿ أو لأنّه ليس بجار ﴾ على الفعل ﴿ ولا مخالف[2] ﴾ له بوجه حركةً وسكوناً، وستعلم أنّ غير الجاري على الفعل يجب أن يكون موافقته الفعل في الوزن مشوبة بنوع من المخالفة.

---

(١) قال الرضيّ: هذا عجيب، فإنّ حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلّا بالاشتراك اللفظي، إذ معنى حركة اللفظ أن تجيء بعد الحرف بشيء من الواو والياء والألف كما هو مشهور وحركة المعنى على فراسخ من هذا فكيف ينبّه بإحداهما على الأُخرى، فالوجه قوله: «أو لأنّه ليس بجار ـ أي كـ«إقامة» و«استقامة» كما ذكرنا من مناسبته للفعل ـ ولا موافق أي موازن له موازنة «مَقام» و«مُقَام» و«باب» و«دار» اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٦]

(٢) لأنّ شرط الموازن الموازنة المذكورة مخالفته بوجه حتّى لا يلتبس بالفعل.

﴿ ونحو «جَدْوَل» و«خِرْوَع» ﴾ لنبت معروف ﴿ وعُـلْيَب ﴾ ـ اسـم وادٍ ـ إنّـما لم يعل ﴿ لمحافظة الإلحاق[1] ﴾ بـ«جعفر» و«درهم» و«جُخْدَب» ـ إن ثبت ـ فإنّ الملحق لا يعلّ بحذف حركة ولا نقلها، ولا حذف حرف، لئلّا يخالف الملحق به فيبطل غرض الإلحاق إلّا إذا كان حرف الإلحاق في الآخر فإنّه قد يعلّ بحذف الحرف كـ«معزّى» وبالقلب على رأي كـ«المعزى» لأنّ الأواخر محلّ التغيير ﴿ أو للسكون المحض[2] ﴾ لم يعلّ لأنّ السكون الذي قبل حرف العلّة لازم فلا يكون ما قبلها مفتوحاً ولا في حكم المفتوح.

﴿ وتقلبان همزة[3] في نحو «قائم» و«بائع» المعتلّ فعله ﴾ إذ الأصـل: «قـاوِم» و«بايع» ـ بالواو والياء ـ قلبتا ألفاً[4] كما في فعليهما ثمّ حرّكت الألف فصارت همزة

---

(١) قال الرضيّ: فإنّ الملحق لا يعلّ بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حـرف لئـلّا يـخالف الملحق به فيبطل غرض الإلحاق إلّا إذا كان الإعلال في الآخر، فإنّه يـعلّ، لأنّ الأواخـر محلّ التغيير، ولأنّ سقوط حركة الآخر كـ«المِعْزَى» لا يخلّ بالوزن، وسـقوط الحـرف الأخير لأجل التنوين كلا سقوط كـ«معزّى» لأنّ التنوين غير لازم للكلمة اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٦]

(٢) قال الرضيّ: هذا هو العذر الحقّ لا الأوّل، لأنّ الواو والياء السـاكن ما قبلهما إنّما تقلبان ألفاً لكون ذلك السـاكن مفتوحاً في أصل تلك الكلمة ولم يثبت فـيما نـحن فـيه حـركة فـي الأصل اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٧]

(٣) لمّا فرغ ممّا تقلب الواو والياء فيه ألفاً، شرع فيما تقلبان فيه همزة وهو عطف على قوله في أوّل الباب: «تقلبان ألفاً». قال الرضيّ: وقول النُّحاة في هذا الباب: «تقلب الواو والياء همزة» ليس بمحمولٍ على الحقيقة، وذلك لأنّه قلبت العين ألفاً ثمّ قـلبت الألف هـمزةً فكأنّه قلبت الواو والياء همزة اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٢٧]

(٤) الأصل: «قاول» و«بايع» أرادوا إعلالهما تبعاً لإعلال فعلهما ولم يمكن الإعلال بالحذف ⇐

﴿بخلاف نحو «عاوِر»[1] و«صايِد»﴾ اسمي فاعلين من «عوِر» و«صيد» فإنّهما لا يعلّان لكون فعليهما غير معلّين ﴿ونحو «شاكٍ»[2]﴾ ـ بالكسر رفعاً ـ لشجر

⇐ لأنّه يزيل صيغة الفاعل وينتقل إلى لفظ «فعل» بصورة الفعل الماضي ولا يعتدّ في الفرق بين الاسم والماضي بالإعراب لأنّه يزول في الوقف. فأعلّوا بالقلب أي بقلب الواو والياء ألفاً لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما لأنّهم لا يعتدّون بالألف الكائنة قبلها لأنّه حاجز غير حصين فصار حرف العلّة كأنّه بعد الفتحة فالتقى ألفان ولم يمكن الحذف والتحريك فقلبوا الثانية همزة لقرب الهمزة من الألف فقالوا: «قائل» و«بائع». قال أحمد: ونَقْطُ هذه الهمزة ـ كما نقطها الحريري في «الرّسالة الرُّقْطاء» ـ في نحو: «نائل» حيث قال: «نايل يديه فاض» خطأٌ اهـ. والذي نقله عن الحريري إنّما نقله عن «المقامة السّادسة والعشرين» المسمّاة بالرَّقْطاء. قال ابن جماعة: ويمكن أن يقال: «نايل» بالياء لا بالهمزة حتّى يكون نقطه خطأً وإنّما أتى بالياء تكلّماً بالأصل لضرورة ما التزمه من الصَّنْعة كما يلفظ بالأصل لضرورة الشّعر والتناسب اهـ.

حكى أبو الفتح بن جنّي أنّ أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب «قايِل» ـ منقوطاً بنقطتين من تحت ـ فقال له أبو علي: هذا خطّ مَنْ؟ قال: خطّي فالتفت إليّ كالمغضب وقال: «قد أضعنّا خطواتنا في زيارة مثله» وخرج من ساعته. [مقامات الحريري: ٢٦٥، أحمد: ٢٨٦، ابن جماعة: ٢٨٦]

(١) يعني أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل في الإعلال فلمّا صحّ فعله صحّ هو أيضاً.

(٢) فيه ثلاثة أوجه: أحدها: «شائك» ـ بالهمزة ـ على القياس. والثاني: «شاكٍ» كـ«قاضٍ» ـ على تأخير العين إلى موضع اللّام ـ وزنه: «فالع» فتقول: «هذا شاكٍ» و«مررت بشاكٍ» و«رأيت شاكياً». والثالث: أن تحذف العين فتقول: «هذا شاكٌ» ـ بالرفع ـ و«رأيت شاكاً» ـ بالنصب ـ و«مررت بشاكٍ» ـ بالجرّ ـ قال الرضيّ: وهذا هو الذي غرّ الخليل حتّى ارتكب في جميع اسم الفاعل من الأجوف ـ المهموز اللّام ـ القلب فقال: إذا كانوا يقلبون في «الصحيح اللّام» خوفاً من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفرّ.

والجواب: أنّهم التجؤوا إلى القلب في «لائٍ» و«شاكٍ» خوفاً من الهمزة بعد الألف وأمّا ⇐

ذي شوك، ولتامّ السلاح ﴿وشاك﴾ ـ بالضمّ رفعاً ـ ﴿شاذّ﴾ لأنّه معتلّ العين، والأصل فيه أن يقال: «شائك» مثل «قائل» فلو قلبت العين إلى موضع اللّام، واللّام إلى موضع العين، وقيل: «شاكيّ» على وزن «فالع» وأُعلّ إعلال «قاض» وأُعرب إعرابه أو حذفت العين حتّى يبقى «شاك» وأُعرب إعراب «زيد» كان كلا الوجهين شاذّاً.

ولو قيل: «شاكٌ» ـ بالضمّ رفعاً ـ مقصور «فاعل» حتّى يكون ألفه مقلوبة عن العين ـ كما قلنا في «هارٍ» في «باب التصغير» ـ لم يكن بعيداً.

﴿وفي نحو: «جاءٍ»﴾ معتلّ العين مهموز اللّام ﴿قولان:

قال الخليل: مقلوب كـ «الشاكي».

وقيل: إنّه على القياس﴾ وقد تقدّم ذكر القولين مفصّلاً في أوّل الكتاب.

﴿وفي نحو «أوائل»[1]﴾ و«خيائر» و«سيائق» ﴿و«بوائع» ممّا وقعتا فيه بعد ألف باب «مساجد» وقبلها﴾ أعني وقبل الألف ﴿واو أو ياء﴾ تقلب الواو والياء

⇐ في نحو: «جاءٍ» فيلزم همزة واحدة بعد الألف، سواء قلبت اللّام إلى موضع العين أو لا، وسيبويه ـ تبعاً لأكثر العرب ـ يقول: «شاكٌ» ـ بحذف العين ـ فكأنّهم قلبوا العين ألفاً ثمّ حذفوا العين للساكنين ولم يحرّكوها فراراً من الهمزة. والظاهر أنّ المحذوفة هي الثانية، لأنّ الأُولى علامة الفاعليّة.

ويجوز أن يكون أصل: «شاكٍ»: «شَوِك» مبالغة «شائك» اهـ بتصرّف مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٢٩]

(١) هذا عطف على قوله: «في نحو بائع» والمراد بـ«نحو أوائل» كلّ موضع اكتنف حرفا علّةٍ ألفَ باب «مساجد» قلبت الثانية ألفاً للقرب من الطرف واجتماع حرفي علّة بينهما فاصل ضعيف، ثمّ تقلب الثانية همزة.

الواقعة بعد الألف همزة أيضاً وذلك أربعة أقسام(١):

لأنّ ألِفَ الجمع إمّا أن يكتنفها واوان كما في «أواول» ـ جمع «الأوّل» ـ أو ياءان كما في «خيايير» ـ جمع «خيّر» ـ أو ياء وواو كما في «سياوق» ـ جمع «سَيِّقة» وهو ما استاقه العدوّ من الدوابّ ـ أو واو وياء كما في «بوايع» ـ جمع «بويعة» «فوعلة» من «البيع» ـ.

وكذا «بوائع» جمع «بائعة» لأنّ أصله ياء وهو المعتبر، وقد يقال: إنّ الهمزة فيه هي الهمزة في المفرد.

وإنّما تقلبان همزة في الأقسام الأربعة استثقالاً لحرفي علّة بينهما حاجز غير حصين مع أنّ حرف العلّة مجاور للطرف الذي هو محلّ التغيير ﴿بخلاف

---

(١) تلخيص ما في شرح الرضي، فراجعه. والجدول هكذا:

العدد	الصور الواقعة	المثال	الحكم
١	اكتنف ألف الجمع واوان	«أواول» في «أوّل»	القلب في الجميع
٢	اكتنف ألف الجمع ياءان	«بيايع» في «بَيِّع»	
٣	اكتنف الألف واو وياء	«بوايع» جمع «بَوْيَعَة» فوعلة من «البيع»	
٤	اكتنف الألف ياء وواو	«عيايل» جمع «عَيِّل» و أصله «عَيْوِل» من «عال، يعول»	

قال الرضي: والمسموع من جميع ذلك ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه. وقال الأخفش: القياس أن لا يهمز في الياءين ولا في الياء والواو، لأنّ اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين. وأمّا «بوائع» ـ جمع «بائعة» ـ فإنّما همز لكونه جمع ما همز عينه اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٣٠ ـ ١٣١]

«عَوَاوير»[1] ﴾ جمع «العُوَّار» الجبان، أو القَـذَى ﴿ و«طـواويس» ﴾ فـي جـمع «طاووس» و«بياييع» جمع «بيّاع» و«قواويم» جمع «قيّام» ونحو ذلك؛ لبُعْد حرف العلّة عن الطرف.

﴿ و«ضياون» ﴾ في جمع «ضيون» السِّنَّور الذّكر ﴿ شاذّ ﴾ عند سيبويه والخليل، إذ القياس «ضيائن» بالهمزة لما مرّ.

وأمّا عند الأخفش فعلى القياس فإنّه لا يوجب الهمز إلّا في الواوين لمزيد ثقل لهما بخلاف اليائين أو ياء وواو.

وقول سيبويه أسدّ، لأنّهم لم يفرّقوا بين الواو والياء في «كِساء» و«رِداء» حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة كما سيجيء فهكذا هيهنا لكـونها مجاورة للطرف.

---

(١) قال الرضيّ: يعني إذا بعدت حروف العلّة التي بعد ألف الجمع عن الطرف لم تقلبها ألفاً، سواء كان المكتنفان واوين كـ«طَواويس» ـ جمع «طاووس» ـ أو ياءين كـ«بياييع» ـ جمع «بيّاع» ـ أو مختلفين كـ«قياويم» جمع «قيّام» ـ و«بوابيع» ـ جمع «بيّاع» على وزن «تَوْراب» من «باع» لو جمعت الأسماء المذكورة هذه الجموع.

وأمّا «عواوِر» ـ جمع «عَوَّار» وهو القَذَى ـ فلأنّ أصله «عواوير» فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة ـ كما في الشّعر ـ و«عيائيل» ـ بالهمز ـ لأنّ أصله «عيائل» إذ هو جمع «عَيِّل» كـ«سيّد» وهو الفقير فأشبع الكسرة ـ كما في الشعر ـ روعي الأصل في الجمعين.

هذا كلّه في الجمع، وأمّا إن وقع مثل ذلك في غير الجمع فإنّ سيبويه يقلب الثاني أيضاً ألفاً فيقول: «عَوَائر» و«قَوَائم» ـ على وزن «فَوَاعل» ـ من «عَوِر» و«قام» فيصير ثاني المكتنفين في الجميع همزة، لأنّه وإن فات ثقل الجمع إلّا أنّ ضمّ أوّله ألحقه ثقلاً مّا. والأخفش والزّجّاج لا يغيّران ثاني المكتنفين في غير الجمع فيقولان: «عَوَاوِر» و«قَوَاوِم» لخفّة المفرد اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٣١ ـ ١٣٤]

﴿و﴾ إنّما ﴿صحّ[1] «عَوَاوِر»﴾ في قوله:

٣١ـ غَـرَّكِ أن تـقاربَتْ أباعري وأن رأيتِ الدّهـر ذا الدّوائـر

حـنى عـظامي وأرَاه ثـاغري وكـحّل العـينين بـالعواور[2]

---

(١) جواب عمّا يتمسّك به الأخفش في إثبات مذهبه وهو القولان الشاعران الآتيان.

(٢) البيتان اللذان أوردهما الشارح من الرَّجَز المشطور وهما لجَنْدَل بن المثنّى الطُّهَويّ وهو شاعر راجز إسلاميّ ـ مهاجٍ للراعي ـ من بني تميم، و«طُهَيَّة» أمرأة غلب نسبة أولادها إليه. قال الأعلم: الشّاهد فيه تصحيح واو «العواور» الثّانية، لأنّه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع لم تهمز لبُعدها من الطَّرَف الذي هو أحقّ بالتغيير والإعلال ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها اهـ.

قال ابن السّيرافي: خاطب امرأته وأراد أنّه ترك السَّفَر لكبره.

وقوله: «تقاربت أباعري» يريد أنّه ترك السفر والرّحلة إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضاً. وردّ عليه أبو محمّد الأعرابي بأنّه غلط وإنّما معناه: «قلّت» يعني من قلّتها قرب بعضها من بعض. «غَرَّكِ» بكسر الكاف والتّقدير: غرّك بي و«أن تقاربت» و«أن رأيت» في موضع الفاعل.

«أباعر» جمع «بعير» يقع على الذكر والأُنثى. و«الدوائر» جمع «دائرة» وهي المصيبة و«ذا» صفة الدهر و«الرؤية» بَصَرِيّة وجملة «حنى عظامي» حال من «الدّهر» و«حَنَى» من «حنيت» العطف والميل والعَوَج و«عظامي» مفعوله.

وقوله: «أُرَى» ـ على صيغة المجهول من المضارع المتكلّم وحده من: «أراني الله زيداً فاضلاً» يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل فلمّا بني للمفعول ناب المفعول الأوّل ـ وهو هنا ضمير المتكلّم ـ مناب الفاعل والهاء من «أراه» ضمير «الدّهر» وهو المفعول الثّاني و«ثاغري» المفعول الثّالث. هذا هو الأصل ولكن غلب على استعمال المبني للمفعول بمعنى الظنّ و«ثاغر» ـ بالثاء المثلّثة والغين المعجمة ـ مضاف إلى الياء والمعنى ما ذكره الشّارح. وجملة «كحّل» معطوفة على جملة «حَنَى عظامي» و«العُوّار» ـ بضمّ العين وتشديد الواو ـ القذى في العين.

معناه: غرّكِ ـ يا امرأة حتّى اجترأتِ على مخالفتي ـ أنّي كِبرتُ، واجتمعت إبلي لا يفارق بعضها بعضاً لأنّي تركت السَّفَر والرِّحلة إلى الملوك، وأنّ الدهر حنى عظامي وكسر أسناني وأفسد بَصَري ﴿ وأعلّ «عيائيل» ﴾ في قوله:

٣٢ ـ * فيها عيانيلُ أُسودٌ ونُمُرْ[1] *

---

(١) المصراع من الرَّجَز المشطور والقائل هو الشاعر الرَّاجز الإسلامي المعاصر للعجّاج وحُمَيْد الأرقط ـ حُكَيْمُ بن مُعَيَّة الرَّبَعيّ التميميّ. وهو:

أَحْمِي قَنَاةً صُلْبَةً ما تَنْكَسِرْ ... صَمَّاء تَمَتْ في نِيَافٍ مُشْمَخِرْ

حُفَّتْ بأطْوادٍ عِظَامٍ وسَمُرْ ... في أَشِبِ الغِيْطَان مُلْتَفِّ الحَظِرْ

فيها عيانِيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ ... خَطَّارَةٌ تُدْمِي خَياشيم النَّعِرْ

إذ الثُّقَافُ عَضَّها لَمْ تَنْأطِرْ *

الشاهد فيه على أنّ أصله: «عيائِل» ـ بهمزة مكسورة ـ والياء حصلت من إشباع كسرتها، لضرورة الشّعر كياء «الصيارِيف» في قول الفرزدق:

تَنْفِي يداها الحَصَى في كلّ هاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

فلم يعتد بها فصارت الياء بعد الألف في الحكم مجاورة للطَّرَف فهمزت لذلك.

«أحمي» من «حَمَيْتُ المكان من النّاس، حَمْياً» و«حِمْيةً» إذا منعته عنهم ـ و«الحِماية» اسم منه والفعل من باب «ضرب» و«القناة» الرُّمح. قال أبو محمّد الأعرابي: المراد من «القناة» هنا العزّة القعساء والشَّرَف العَرْد. «صُلْبَة» بضمّ الصّاد من «صَلُبَ الشيءُ، صلابةً» إذا اشتدّ وقوي، فهو «صُلْب» و«هي صُلْبَة» و«الصمّاء» التي جوفها غير فارغ و«تمّت» كملت واستوت في منبتها.

و«النِّيَاف» ـ بكسر النون ـ العالي المرتفع من الجبال والأصل: «نِواف» و«مُشْمَخِرّ» اسم فاعل من «اشمخرّ، اشمِخْراراً» أي ارتفع وعلا «حُفَّت» أي حُفَّ موضع هذه القناة التي نبتت فيه بأطواد الجبال والواحد «طَوْد» و«السَّمُر» ـ بفتح فضمّ ـ جمع «سَمُرَة» وهي شجرة عظيمة. و«الأشِب» ـ بفتح الهمزة وكسر الشين ـ الموضع الملتف الذي يتداخل ←

﴿ لأنّ الأصل «عواوير» ﴾ بالياء ﴿ فحذفت ﴾ ياؤه ﴿ و«عـيائِلُ» ﴾ بـغير اليـاء ﴿ فأُشبع ﴾ الكسرة فتولّدت الياء؛ والضمير في قوله «فيها»[1] للـمفازة و«عـيائل» ـ على ما قال الجوهري[2] ـ جمع «عَيِّل» واحد «عِيال الرجل» وهو مَنْ يعوله.

هذا إذا كان قبل ألف «مساجد» واو أو ياء، فإن لم يكن قبلها ذلك قلبت الواو والياء إن كانتا زائدتين، وكذا الألف همزة أيضاً كما في «عجائز» و«صحائف» و«رسائل».

﴿ ولم يفعلوه[3] في باب «مقاوم» و«مَعايش» ﴾ جمعي «مقامة» و«معيشة»

⇐ حتّى لا يمكن أنْ يُدْخَلَ فيه إلّا بشدّة و«الغِيْطان» جمع «غائط» وهو المنخفض من الأرض و«الحَظِرْ» ـ بفتح المهملة وكسر المعجمة ـ: الموضع الذي حوله الشجر.

«فيها» أي في هذه المواضع أُسود تتردّد. «خطّارة» أي تلك الأُسود متبخترة. و«تدمي» من «الإدماء» وهو إخراج الدّم بالجرح و«النَّجِر» ـ وزان «خشن» ـ المتكبّر و«الثِّقاف» ـ بكسر المثلّثة ـ ما تُسَوّى به الرّماح و«تَنَأْطِر» مطاوع «أَطَرْتُهُ» أي حنيته وثنيته.

(١) قال البغداديّ: وكأنّ هذه الأبيات لم تبلغ الأعلم؛ زعم أنّ ضمير «فيها» لفلاة قال: «وصف فلاة كثرت السباع فيها». ونقول للشارح بمثل ما قال هو للأعلم. [شرح شواهد الشافية: ٣٨٠]

(٢) وهذا نصّه: و«عِيالُ» الرجل مَن يَعُوْلُهُ وواحد العِيال: «عيّل» والجمع: «عيائل» مثل «جيّد» و«جِياد» و«جيائد». [الصحاح ٥: ١٧٨٠]

(٣) قال الرضيّ: أي فيما وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمدّة زائدة، سواء كانت أصليّة كما في «مُقِيْمَة» و«مَقَاوِم» و«مُرِيْبَة» و«مرايب» أو زائدة كما في «جداول» و«عثاير» فتبقى على حالها.

أمّا الأصليّة فلأصالتها، وأمّا الزائدة المتحرّكة فلقوّتها بالحركة وكونها للإلحاق بحرف أصليّ.

وإن كانت الواو والياء مدّة زائدة في المفرد قلبت ألفاً ثمّ همزة كما في «تَنَائف» و«كبائر» وقد يهمز «معايش» تشبيهاً لـ«معيشة» بـ«فعيلة» والأكثر ترك الهمز. وكذا قد يهمز «المنائر» في جمع «مَنَارة» تشبيهاً لها بـ«فَعَالة». والفصيح: «المناور» والتزم الهمز ⇐

﴿ للفرق بينه وبين باب «رسائل» و«عجائز» و«صحائف» ﴾ إذ الواو والياء في «مقاوم» و«معايش» أصلان بخلافهما في «عجائز» و«صحائف» والزائد بالتغيير أولى.

﴿ وجاء «معائش» بالهمز على ضَعْف ﴾ لأنّ تشبيه «معيشة» بـ«فعيلة» بعيد ﴿ والتزم همزة باب «مصائب» ﴾ جمع «مصيبة» وهو على خلاف القياس لأنّ أصلها «مُصْوِبَة» فكان يجب أن يقال: «مَصاوِب» لكون الواو أصليّة.

﴿ وتقلب ياء «فُعْلى»[1] ﴾ بالضمّ ﴿ اسماً ﴾ لا صفة ﴿ واواً في نحو «طُوْبي»[2] و«كُوسَى» ﴾ من قولك: «ما أطيبه» ومن الكَيْس» لأنّه مؤنّث «الأكيس» وهما من الصفات الجارية مجرى الأسماء لأنّهما لا يكونان وصفين إلّا إذا استعملا بالألف واللّام، ولو كانا وصفين مطلقاً استلزما الوصفيّة في جميع الأحوال.

﴿ ولا تقلب ﴾ ياء «فُعْلَى» واواً ﴿ في الصفة لكن تكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو:

⇐ في «المصائب» تشبيهاً لـ«مصيبة» بـ«فعيلة» كما جمع «مَسيل» على «مُسْلان» تشبيهاً له بـ«فعيل» أو توهّماً وهي ـ أعني «مصائب» و«منائر» و«معائش» ـ بالهمز شاذّ اهـ.

أقول: وردت مصائب بالهمزة في شعر فاطمة الزّهراء سلام الله عليها:

ماذا على من شَمّ تُربة أحمدٍ ... أن لا يشمّ مدى الزّمان غواليا

صُبّت عليّ مصائبٌ لو أنّها ... صُبّت على الأيّام صِرْنَ لياليا

[راجع: شرح الشافية ٣: ١٣٤، نسمة السحر بذكر من تشيّع وشعر ٢: ٤٧٣]

(١) لمّا فرغ ممّا تقلبان فيه ألفاً أو همزة شرع فيما تقلب فيه إحداهما إلى الأخرى، وقدّم ما تقلب فيه الياء واواً.

(٢) قال الرضيّ: هو إمّا أن يكون مصدراً كـ«الرُّجْعَى» قال تعالى: ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ أي «طيّباً لهم» كقوله تعالى: ﴿ تَنسأً لَهُمْ ﴾.

وإمّا أن يكون مؤنّثاً للأطيب فحقّه «الطوبي» بالألف واللّام وحكمه حكم الأسماء، قال: لأنّها تكون وصفاً بغير الألف واللّام فأجري مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً بغير الألف واللّام اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٣٥]

«مِشية حِيْكَى» ـ إذا كان فيها حَيَكان ـ أي تبختُر ﴿ و«قِسْمَة ضِيْزَى» ﴾ ـ إذا كان فيها ضَيْز ـ أي جور.

وهذان وصفان مطلقاً إذ لا يلزمهما الاستعمال بالألف واللّام حين ما يوصف بهما، وأصلهما: «حُيْكى» و«ضُيْزى» ـ بالضمّ ـ أُبدلت الضمّة كسرة فسلمت الياء.

وإنّما حكموا بأنّ أصلهما الضمّ لأنّ «فِعلى» ـ بالكسر ـ عزيز في الصفات.

وإنّما قلبت الياء في الاسم واواً ولم يقلب في الصفة بل عدل إلى تغيير حركة فقط؟ لأنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين الاسم والصفة في ذلك، والصفة أثقل فناسب تغييراً أسهل.

﴿ وكذلك باب «بِيْض»[1] ﴾ و«عِين» ـ جمع «أبيض» و«أعْيَن» ـ وأصله: «فُعْل» بالضمّ نحو «أحمر» و«حُمْر» كسر ما قبل الياء فسلمت الياء، وإنّما عدل عن تغيير الحرف إلى تغيير الحركة لأنّ الجمع ثقيل فناسب تغييراً سهلاً.

واعلم أنّ القلب في «فُعْلى» ـ الاسم ـ وتغيير الحركة فقط في «فُعْلى» ـ الصّفة ـ و«فُعْل» ـ الجمع ـ ممّا لا خلاف فيه بين سيبويه والأخفش.

﴿ واختلف في غير ذلك[2]:

---

(١) قال الرضي: يعني جمع «أفعل» و«فَعْلاء» وذلك لثقل الجمع وقد يترك في باب «بِيْض» ـ جمع «أبيض» ـ الضمّة بحالها فتقلب الياء واواً وذلك لخفّة الوزن اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٣٦]

(٢) قال الرضيّ: أي في غير «فُعْل» و«فُعْلى» الجمع والصّفة سواء كان على «فُعْلٍ» ـ كما إذا بنيت على وزن «بُرْدٍ» من «البيع» أو على غير وزن «فُعْل»:

فسيبويه يقلب الضمّة كسرة لتسلم الياء ولا تقلب الياء واواً لأنّ الأوّل أقلّ تغييراً، والأخفش يعكس الأمر مستدلاً باتّفاقهم على قلب الياء ـ إذا كانت فاء ـ واواً لضمّة ما قبلها نحو: «مُوْسِر» وأُجيب بأنّ ذلك للبعد من الطَّرَف بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر كما في نحن فيه اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٣٦]

فقال سيبويه: القياس الثاني ﴾ لأنّ الأثقل لا يرتكب إلّا إذا تعذّر الأخفّ ﴿ فنحو «مضوفة»[1] ﴾ وهو أمر يُشْفَقُ عليه ﴿ شاذّ عنده ﴾ لأنّ أصلها: «مَضْيُفَة» ـ بضمّ الياء ـ من «الضِّيافة» إذ المراد ما ينزل من حوادث الدهر كأنّه ينزل عليه ضَيْفاً فكان القياس نقل الضمّة إلى الضاد ثمّ إبدالها كسرة لتسلم الياء ﴿ ونحو «مَعِيشة» يجوز ﴾ عنده ﴿ أن يكون ﴾ في الأصل ﴿ مفعِلَة ﴾ بالكسر ﴿ ومفعُلة ﴾ بالضمّ.

وعلى الأوّل لا يكون فيه إلّا نقل الكسرة إلى ما قبل الياء فلا يكون ممّا نحن فيه، وعلى الثاني يكون فيه نقل الضمّة إلى ما قبل الياء ثمّ إبدالها كسرة فيكون ممّا نحن فيه.

﴿ وقال الأخفش: القياس الأوّل ﴾ وهو قلب الياء واواً لأجل الضمّة ﴿ فـ «مَضُوفَة» قياس عنده ﴾ لأنّه نقلت الضمّة فيها الى الضاد وقلبت الياء واواً ﴿ و«معيشة»: «مَفْعِلَة» ﴾ بالكسر لا غير ﴿ وإلّا لزم ﴾ أن يقال: ﴿ معوشة ﴾ مثل «مَضُوْفة» على القياس عنده.

﴿ و ﴾ إذا عرفت هذين القولين تفرّع ﴿ عليهما[2] ﴾ أنّه ﴿ لو بني من «البَيْع» مثل

---

(١) وقد وردت في قول أبي جندب بن مرّة الهذلي واستشهد به أحمد وهي أُورِدَتْ على سيبويه:

وكنتُ إذا جاري دَعَا لمَضُوْفَةٍ ... أُشَمِّرُ حتّى يَنْصُفَ السَّاقَ مئزري

قال أحمد: ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه: «المضوفة» و«المضيفة» و«المضافة» وأجاب عنه سيبويه بأنّه شاذّ.

والأصل: «مَضْيُفَة» فنقلت الضمّة إلى الضّاد فانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. [شرح أحمد: ٢٩١]

(٢) لمّا بيّن أنّه إذا وقعت ياء قبلها ضمّة في غير باب «فُعْلَى» و«فُعْل» فمذهب سيبويه قلب الضمّة كسرة ومذهب الأخفش قلب الياء واواً أشار إلى مسألة متفرّعة على المذهبين، وهذه تعدّ من «مسائل التمرين» وليس هنا موضع ذكرها.

«تُرْتُب» ﴾ بضمّتين ﴿ لقيل: «تُبُوع» ﴾ عند الأخفش بنقل الضمّة من الياء إلى ما قبلها ثمّ قلب الياء واواً ﴿ أو «تُبِيْع» ﴾ عند سيبويه بنقل الضمّة ثمّ إبدالها كسرة لتسلم الياء.

﴿ وتقلب الواو المكسورة[1] ما قبلها في المصادر ﴾ لا في غيرها ـ كـ«عوض» ـ

---

(١) لمّا فرغ ممّا تقلب فيه الياء واواً شرع فيما تقلب فيه الواو ياءً.

قال الرضيّ: كان حقّ الواو المتحرّكة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياءً إلّا في آخر الكلمة نحو: «رأيتُ الغازيَ» ـ كما أنّ الياء المتحرّكة المضموم ما قبلها لا تقلب واواً كـ«التّرامي» و«الهُيَام» و«العُيَبَة» ـ وذلك لأنّ اقتضاء الكسرة للياء بعدها كاقتضاء الضمّة للواو بعدها، والواو والياء يتقوّيان بالحركة فلا يُقْدِرُ كسرة ما قبل أحدهما وضمّ ما قبل الآخر على قلبهما.

ـ وإذا كانا مضعّفين فهما أشدّ قوّة نحو: «اجلوّاذ» و«بَيِّع» و«اجليواذ» و«ديوان» شاذّان ـ لكنّه قد يعرض للواو المتحرّكة غير المتطرّفة المكسور ما قبلها ما يقتضي قلبها ياءً وهو الحمل على غيره كما في «قام، قياماً» ولم يثبت ذلك في الياء المتحرّكة غير المتطرّفة المضموم ما قبلها فبقيت على الأصل. قال: قلبت الواو المذكورة ياءً لثلاثة أشياء:

أحدها: أن تكون الكلمة مصدراً لفعل معلّ نحو: «عاذ، عياذاً» و«اقتاد، اقتياداً» بخلاف مصدر «لاوذ» لأنّ فعله مصحّح ولا نريد كون الفعل مُعَلّاً بهذا الإعلال، بل كون الفعل أعلّ إعلالاً مّا ـ كما أنّ الواو في «عياذ» قلبت ياءً لإعلال «عاذ» بقلب الواو ألفاً.

وثانيها: أن تكون الكلمة جمعاً لواحد أُعلّت عينه بقلبها ألفاً كما في «تارة» و«تير» أو ياءً كما في «ديمة» و«ديم» و«ريح» و«رياح» وشذّ «طيال» إذ لم تعلّ عين واحده وصحّ «رِواء» مع أنّ واحده معلّ العين ـ أعني «ريّان» ـ كما صحّ «هوى» كراهة الإعلالين وصحّ «نِواء» ـ جمع «ناو» أي سمين ـ لأنّه لم يعلّ واو واحده، ولو أُعلّ أيضاً لم يجز إعلال الجمع لاجتماع إعلالين.

وثالثها: ـ وهو أضعفها ومن ثمّ احتاج إلى شرط آخر وهو كون الألف بعد الواو الواقعة ⇐

ياءً ﴿نحو﴾: «قام، ﴿قياماً» و﴾ عاذ ﴿عياذاً﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿دِيناً ﴿قِيَماً﴾﴾[1] لكونه في الأصل مصدراً.

وإنّما قلبت الواو حينئذٍ ياء ﴿لإعلال أفعالها﴾ بقلب الواو فيها ألفاً.

﴿و«حَالَ، حِوَلاً»﴾ إذا تغيّر ﴿كـ «القَوَد»﴾ في الشذوذ، والقياس «حِيَلاً» و«القاد» وهذا بخلاف مصدر نحو «لاوَذَ، لِواذاً» و«عاوَزَ، عِوازاً» فإنّه لا يعلّ لعدم إعلال فعله فإنّك قد عرفت فيما تقدّم أنّ نحو «قاوم» و«قاول» لا تقلب الواو فيه ألفاً.

﴿وفي نحو «جِياد»[2]﴾ جمع «جيّد» وأصله: «جَيْوِد» ﴿و: «ديار»﴾ جمع «دار» وأصله: «دَوَر» ﴿و: «رِياح»﴾ جمع «رِيْح» وأصله: «رِوْح» ﴿و: «تِير»﴾ جمع «تارة» والأصل: «تَوَرَة» من قولهم: «تاوَرْتُهُ» و«النّاس يتتاورون» ﴿و: «دِيم»﴾ جمع «دِيْمة» والأصل: «دِوْمة» من «دام، يدوم» إنّما أُعلّ ﴿لإعلال المفرد﴾ ولولا جريان الإعلال في مفردها لم يجز الإعلال في الجموع.

﴿وشذّ «طِيال»﴾ جمع «طويل» و«جِياد» جمع «جواد» من «جادَ الفَرَس، يجودُ، جُودة» ـ بالضمّ إذا صار رائعاً ـ لعدم جريان الإعلال في المفرد.

⇐ بعد الكسر ـ كون الكلمة جمعاً لواحد ساكن عينه كـ«جِياض» و«ثياب» و«رياض».

وإنّما احتيج إلى شرط آخر، لأنّ واو الواحد لم تعلّ بل فيها شَبَهُ الإعلال وهو كونها ساكنة، لأنّ السكون يجعلها ميتة فكأنّها «معلّة» وإنّما أثّر الشرط المذكور لأنّ كون الواو بين الكسرة والألف كأنّه جمع بين حروف العلّة الثلاثة، فيقلب أثقلها: أي الواو، إلى ما يجانس حركة ما قبلها أي الياء اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٣٧ ـ ١٣٨]

(١) الأنعام: ١٦١.

(٢) عطف على قوله: «في المصادر».

والأوّل شاذّ من جهة القياس ومن جهة الاستعمال أيضاً؛ إذ الأكثر «طِوال» ومنه قوله:

٣٣ ـ تَبَيَّن لي أنّ القَمائة ذلّة وأنّ أعزّاء الرّجال طِيالُها[1]

والثاني شاذّ من جهة القياس دون الاستعمال، قال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيادُ﴾[2].

﴿وصحّ «رِواء» جمع «رَيّان» كراهة﴾ اجتماع ﴿إعلالين﴾ فيه إذ أصله: «رِواي» من «رَوِيْتُ من الماء» ـ بالكسر ـ قلبوا الياء همزة على نحو «رِداء» فلو قلبت الواو أيضاً ياء على مثال مفرده اجتمع إعلالان وذلك مستكره كما قلنا في «طوى» و«هوى» ﴿و﴾ إنّما صحّ ﴿رِواء[3]﴾ لأنّه ﴿جمع «ناوٍ»﴾ السمين من الإبل، فلمّا لم يعلّ مفرده لم يعلّ جمعه أيضاً.

﴿وفي نحو: «رِياض»[4] و«ثِياب»﴾ جمعي «رَوضة» و«ثوب» تقلب الواو ياء

---

(١) البيت من البحر الطويل للشاعر الحماسيّ أُثَيف بن زَبّان النَّبْهانيّ الطّائي، والبيت من قصيدة أورد أبو تمّام عشرة منها في «ديوان الحماسة» منها:

جَمَعْنَا لكم من حَيِّ عَوْفٍ ومالكٍ كتائِبَ يُرْدِي المُقْرِفين نِكالُها
لَهُمْ عَجُزٌ بالحَزْن فالرَّمْل فاللِّوَى وقد جاوزَتْ حَيَّيْ جديس رِعَالُها

قال:

تبيّن لي أنّ القمائة ذلّة وأنّ أشدّاء الرجال طِيَالُها

والشّاهد: أنّ «طيالها» شاذّ قياساً واستعمالاً، والقياس: «طوالها» وهو الكثير المستعمل. [ديوان الحماسة: ٣٠]

(٢) سورة ص: ٣١.

(٣) وفي شعر أبي النّجم:

أو كالمكسّر لا تَؤُوبُ جِيادُهُ إلّا غوانِمَ وَهْيَ غيرُ نِواءِ

(٤) عطف على قوله: «في نحو: جياد».

﴿ لسكونها في الواحد ﴾ وذلك نوع من الإعلال؛ لأنّ ذلك يجعل حرف العلّة كالميتة، فلمّا ثبت نوع من الإعلال في الواحد أعلّوا في الجمع أيضاً لذلك ﴿ مع ﴾ أنّ وقوع ﴿ الألف بعدها ﴾ في الجمع يجعلها مستثقلة لطول النّطق بها حينئذٍ فناسب التخفيف بقلبها ياء ﴿ بخلاف «عِوَدَة» ﴾ جمع «عَوْد» ـ بالفتح ـ المسنّ من الإبل ﴿ و«كِوَزَة» ﴾ جمع «كُوز»، لِفقْدان الألف بعد الواو في الجمع ﴿ وأمّا «ثيرة»[1] ﴾ في جمع «ثور» ﴿ فشاذٌّ ﴾ والقياس: «ثوَرة» لعدم وقوع الألف بعد الواو فيه.

﴿ وتُقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما[2] ﴾ بأن تكون زائدة كواو «مفعول» وواو الجمع السالم ﴿ ياءً إذا اجتمعت مع ياء ﴾ أصليّة أو زائدة ﴿ وسكن السابق ﴾ أيّهما كان ﴿ وتدغم[3] ﴾ الياء الأُولى في الثانية ﴿ ويكسر ما قبلها ﴾ أعني ما قبل الياء

---

(١) قال المبرّد: إنّما قالوا: «ثيرة»؟ ليكون القلب دليلاً على أنّه جمع «ثور» من الحيوان لا جمع «ثور» من الأقط، والمخصّص أنّهم لمّا قالوا في جمع «ثور»: «ثيران» ـ بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ـ حملوا «ثيرة» في جمعه عليه وليس لـ«ثورة» جمع «ثور» من الأقط ـ ما يحمل جمعه في القلب عليه. [راجع: شرح أحمد: ٢٩٣]

(٢) هذا قسم آخر من أقسام الإعلال الذي هو القلب. قال الرضيّ: قوله: «أو غيرهما» كما في: «مرميّ» و«مُسْلِميّ» إذ الواو في الأوّل للمفعول والثّاني واو الجمع اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٣٩]

(٣) قال الرضيّ: اعلم أنّ الواو والياء ـ وإن لم يتقاربا في المخرج حتّى يدغم أحدهما في الآخر كما في «ادّكر» و«اتّعد» لكن ـ لمّا استثقل اجتماعهما اكتفي لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما وهي كونهما من حروف المدّ واللين، وجَرُّأهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أوّلهما ساكناً فإنّ شرط الإدغام سكون الأوّل فقلبت الواو إلى الياء، سواء تقدّمت الواو أو تأخّرت وإن كان القياس في إدغام المتقاربين قلب الأوّل إلى الثّاني وإنّما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود، لأنّ الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعّفة. [شرح الشافية ٣: ١٣٩ ـ ١٤٠]

الأُولى المدغم ﴿إن كان مضموماً كـ «سَيِّد»﴾ وأصله: «سَيْود» الواو عين، والياء زائدة ﴿و«أيّام»﴾ وأصله: «أيْوام» لأنّه جمع «يوم» الواو والياء أصليّتان ﴿و«دَيَّار»﴾ والأصل: «دَيْوار» على وزن «فَيعال» ولو كان «فعّال» لقلت: «دَوّار» يقال: «ما بالدّار دَيّار» أي أحد. ﴿و«قَيّام»﴾ وأصله: «قَيْوام» ﴿و«قَيُّوم»﴾ والأصل: «قَيْوُوم» على وزن «فَيْعال» و«فَيْعول» ولو كان على وزن «فَعّال» و«فَعُّول» لقيل: «قَوّام» و«قَوُّوم» فالواو فيهما وفي «ديوار» عين، والياء زائدة.

و«القَيّام» و«القَيّوم» من أسماء الله تعالى الحسنى، ومعناهما: الذي لا يفتقر إلى غيره في شيء أصلاً.

﴿و«دُلَيّة»﴾ والأصل: «دليوة» لأنّه تصغير «دَلْو» وهو يذكّر ويؤنّث الواو لام، والياء زائدة للتصغير ﴿و«طَيّ»﴾ والأصل «طَوْيّ» لأنّه مصدر «طَوَيْت» الواو والياء فيه أصليّتان ﴿و«مَرْمِيّ»﴾ وأصله: «مَرْمُويّ» الياء لام، والواو زائدة ﴿ونحو «مُسْلِميّ»﴾ ـ رفعاً ـ إذ أصله ـ بعد الإضافة إلى ياء المتكلّم ـ: «مُسْلِمُوي» ففعل بالجميع ما ذكر ـ تخفيفاً ـ وفي نحو: «مَرْميّ» و«مُسْلميّ» كسر ما قبل الياء بعد الإدغام للمناسبة.

﴿وجاء «لُيٌّ» في جمع «أَلْوَى»﴾ وهو الرّجل المجتنب المنفرد، لا يزال كذلك ﴿بالضمّ والكسر﴾ فالكسر للمناسبة، والضمّ تنبيهاً على الأصل في مثله، فإنّ «أفعل» ـ الصفة ـ يجمع على «فُعْل» ـ بالضمّ ـ إذا لم يكن للتّفضيل.

وإنّما لم يُعلّ نحو: «سُوِيرَ»[1] و«تُسْوِيرَ» مجهولَي «ساير» و«تساير»؟ للالتباس

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما لم يدغم في «سُوِيرَ» و«تُبُوْيِعَ» لأنّ الواو ليست بلازمة، بل حكمها حكم الألف التي هي بدل منها لأنّ الأصل: «ساير» و«تبايع» فكما أنّ الألف التي هي أصل ⇐

بـ«سُيِّر» و«تُسُيِّر» مجهولَي «سيّر» و«تسيّر»، ولا نحو «دِيْـوان» لأنّ أصـله «دِوَان» على «فِعّال»، قلبت الواو ياءاً على غير القياس، ولو كـان وزنـه «فِـيْعالاً» لوجب الإعلال، ولا نحو «رُؤْيا»[1] و«رُؤْية» إذا خفّف الهمزة لعروض الواو.

﴿ وأمّا نحو: «ضَيْوَن» و«حَيْوَة» ﴾ عـلماً لرجـل ﴿ و«نَـهْوَ»[2] ﴾ عـن المـنكر» ـ مبالغة «ناهٍ» ـ ﴿ فشاذّ ﴾ لعدم الإعلال المذكور في كلّ منها مع وجود ما يقتضيه، فالياء في «ضَيْوَن» زائدة، والواو أصليّة لوجود «فَيْعَل» مثل «صَيْقَل» وعدم «فَعْوَل» والياء في «حَيْوَة» أصليّة، والواو مُبْدَلة من الياء كما مرّ في «حَيَوان» ـ وعند بعضهم الواو أصليّة ـ والواو الأُولى في «نهوَ» زائدة، والثانية مبدلة من الياء أصليّة، وكان القياس أن يقال: «نهيَ» ـ بقلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء ـ فالشذوذ فيه قلبهم الياء واواً، وإدغام الواو في الواو.

﴿ وأمّا «صُيَّم» و«قُيَّم»[3] ﴾ جمعا «صائم» و«قـائم» ﴿ فشاذّ ﴾ أيـضاً، لوجـود

⇒ هذه الواو لا تدغم في شيءٍ فكذلك الواو التي هي بدل منها ولذلك لم يدغم نحو: «قَوْوِلَ» و«تُقَوْوِلَ».

وأيضاً لو أُدغم نـحو: «سـوير» و«تـــوير» و«قـوول» و«تـقوول» لالتـبس بـ«فُـعِّلَ» و«تفعّل». [شرح الشافية ٣: ١٤٠]

(١) قال الرضيّ: وكذا لا تدغم إذا خفّفت في نحو: «رُؤْيَا» و«رؤية» ـ بقلب الهمزة واواً ـ بـل تقول: «رُوْيا» و«رُوْية» وبعض العرب يقلب ويدغم فيقول: «رُيًا» و«رُيَّة». [شرح الشافية ٣: ١٤٠]

(٢) قال الرضي: وأمّا «نَهُوٌّ» فأصله: «نَهُوْيٌ» لأنّه «فَعُوْل» من «النَّهْي» يقال: «فـلان نَـهُوٌّ عـن المنكر» أي مبالغ في النَّهْي عنه وقياسـه: «نَهِيٌّ». [شرح الشافية ٣: ١٤٢]

(٣) قال الرضيّ: يعني أنّ حقّ الواو إذا جامعت الياء ـ وأولاهما سـاكـنة ـ قـلبها يـاء وهـاهنا ⇐

الإعلال في كلّ منهما مع عدم المقتضي إذ الأصل: «صُوَّم» و«قُوَّم» ﴿وقوله﴾:

٣٤ ـ ألا طَـرَقَتْنا مَـيَّةَ ابنةُ مُنْذِرٍ ﴿فَما أَرَقَ النُّيَّامَ إلّا سلامُها[1]﴾

⇐ اجتمعت الواوان ـ وأُولاهما ساكنة ـ فقلبتا ياءين فلذا شذّ. والأولى أن يذكر شذوذ مثله بعد ذكر فصل «دُلِيٌّ» و«مَرْضِيٌّ» وذلك لأنّ الواو المشدّدة ـ وإن قربت من الحرف الصحيح ـ لكنّها تقلب ياءً إذا وقعت في الجمع طرفاً لثقل الجمع وكون الطَّرَف محلّ التخفيف فهي في «قوّم» و«صوّم» لم تقع طرفاً، ومع ذلك قلبت ياءً فهو شاذّ. ووجه القلب فيه ـ مع ذلك ـ قربه من الطَّرَف في الجمع، ويجيء بَعْدُ أنّ القلب في مثله قياسيّ. [شرح الشافية ٣: ١٤٣]

(١) البيت من البحر الطويل والقائل ذو الرُّمّة الشاعر المشهور المقدّم الذكر، والبيت أنشده ابن الأعرابي كما في الشَّرْح. وكذا الشّارح الرضيّ وبرواية أبي نصر في الدّيوان هكذا:

ألا خَيَّلَتْ مَيٌّ وقد نام صُحْبَتي ... فما نَفَر التَّهويم إلّا سَلامها

ومطلعها:

مررنا على دارٍ لمَيَّةَ مَرَّةً ... وجاراتِها قد كاد يعفو مَقامُها

قال:

تداويتُ من مَيّ بتكليمة لها ... فما زاد إلّا ضِعْفَ دائي كلامُها

أَنَاةٌ كأنّ المِسْكَ أو نَوْر حَنوةٍ ... بميثاءَ مرجوعٍ عليه التئامُها

كأنّ على فيها تلألؤ مُزْنَةٍ ... وَمِيضاً إذا زان الحديثَ ابتسامُها

وبعده:

طُرُوقاً وجِلْبُ الرَّحْل مشدودةٌ به ... سفينة بَرّ تحت خَدَّي زِمامُها

أنيخت فألقَتْ بَلْدَةً فوق بَلْدَةٍ ... قليل بها الأصواتُ إلّا بُغامُها

«خيّلت» بعثت خيالها و«مية» معشوقة الشاعر، و«أرّقه» أسهره، و«النّيام» جمع «النّائم» و«الطروق» المجيء في الليل، و«جِلْبُ الرَّحل» بكسر الجيم وسكون اللّام خشبة و«سفينة البرّ» الناقة و«البلدة» الأُولى صدر البعير والثانية بمعناها المعروفة. والشاهد فيه أنّ «النُّيّام» أشذّ من «صُيَّم» لأنّ ألف «فُعّال» لمّا حجزت بين العين واللّام قويت العين فلم يجز قلبها. قال الرضي: وإنّما كان «النيّام» أشذّ لكونه أبعد من الطَّرَف. وهذا التعليل إنّما نقله الشارح عن الرضيّ. [ديوان ذي الرُّمّة ١: ٤٦٠]

﴿أشذّ[١]﴾ فوجه شذوذه ما ذكر في «صُيَّم» إذ الأصل: «نوّام» ووجه كونه أشذّ كونه أبعد عن الطَّرَف الذي هو محلّ التخفيف.

ويمكن أن يجعل شذوذ «صيّم» بالنسبة إلى نحو قاعدة نحو «عِتِيّ» و«جِثِيّ» كما يجيء، ووجه شذوذه كونه غير طرف، ووجه كون «نيّام» أشذّ كونه أبعد عن الطّرف.

﴿وتسكنان[٢]، وتنقل حركتهما﴾ إلى ما قبلهما ﴿في نحو: «يَقُوم» و«يَبِيع»

---

(١) قال ابن جنّي: اعلم أنّ المطّرد والشاذّ عند أهل العربيّة على أربعة أضرب:

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً. ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال. ومطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس. وشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً. فالمطّرد في القياس والاستعمال جميعاً هو الذي لا نهاية وراءه نحو: «رفع الفاعل» و«نصب المفعول».

والمطّرد في القياس الشاذّ في الاستعمال نحو: الماضي من «يذر» و«يَدَعُ» لا يقال فيهما: «وذر» ولا «ودع» وليس هنا شيء يدفعهما عن طريق القياس. قال سيبويه: «استغني عنهما بـ«ترك» وهذه ليست حجّة قاطعة ولكنّ فيها ضرباً من التعلّل.

والمطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس قولهم: «استحوذ» و«أغيلت المرأة» القياس يوجب إعلالهما لأنّهما بمنزلة «استقام» و«أبانت» ولكنّ السّماع أبطل فيهما القياس وحكى ابن السكّيت: «أغالت المرأة» و«أغيلت» إذا سقَتْ ولَدَها الغَيْلَ. ولا يعرف أصحابنا الاعتلال.

قال أبو عليّ: والشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازه أبو العبّاس من تتميم «مفعول» من ذوات الواو التي هي عين، لأنّه أجاز في «مقول»: «مَقْوُوْل» قال: لأنّ ذلك ليس بأثقل من «سُرْتُ، سُوْوْراً» و«غارت عينه، غُوْوْراً» قال أبو عليّ: فسبيله في هذا سبيلُ من قال: «قام زيداً» لأنّه خارج عن القياس والاستعمال اهـ مختصراً. [المنصف في شرح تصريف المازني: ٢٤٢-٢٤٣]

(٢) لمّا فرغ ممّا يكون فيه الإعلال بالقلب شرع فيما يكون فيه الإعلال بالنّقل والإسكان ←

للبسه[1] بباب «يخاف» ﴾ لو حمل على الماضي في قلب حرف العلّة فيه ألفاً.

﴿ و«مَفْعُل» و«مَفْعِل» كذلك ﴾ نحو: «مَعُوْن» و«مَبِيْت» ﴿ و«مفعول» نحو: «مَقُوْل»[2] و«مَبِيع» كذلك ﴾ فإنّ أصلهما: «مَقْوُول» و«مَبْيُوع» وبعد نقل الحركة

⇦ نحو: «يقوم». قال الرضيّ: إذا تحرّك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلّا بنقل ولا قلب، لأنّ ذلك خفيف، لكن إن اتّفق أن يكون ذلك في فعلٍ قد أعلّ أصله بإسكان العين أو في اسم محمول عليه سكّن عين ذلك الفعل والمحمول عليه اتباعاً لأصله.

وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك السّاكن المتقدّم تنبيهاً على البنية، لأنّ أوزان الفعل إنّما تختلف بحركات العين. وإنّما كان الأصل في هذا الإسكان الفعل دون الاسم لكونه أثقل، ويشترط أن يكون السّاكن الذي ينقل إليه له عِرْقٌ في التحرّك ـ أي يكون متحرّكاً في ذلك الأصل ـ فلذا لم ينقل في نحو: «قاول» و«بايع» و«قوّل» و«بيّع» ونقل في «أقام» و«يقيم». فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع أيضاً فلذا صحّ العين في «يَعْوَرُ» و«أَعْوَرَ» و«يُعْوِرُ» و«استعور» و«يستعور» فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياءُ نُظِرَ:

فإن كانت الحركة، فتحة قلبت الواو والياء ألفاً ـ لأنّه اذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعلّ به الأصل فهو أولى ـ وإن كانت كسرة أو ضمّة لم يمكن قلبهما ألفاً، لأنّ الألف لا تلي إلّا الفتح فيبقيان بحالهما، إلّا الواو التي كانت مكسورة فإنّها تقلب ياء لصيرورتها ساكنة مكسوراً ما قبلها نحو: «يَطِيْحُ» وأصله: «يَطْوِحُ» و«يُقِيْمُ» وأصله: «يُقْوِمُ» فعلى هذا تقول: «يَخافُ» و«يَهابُ» و«يقوم» و«يبيع» و«يَطِيْحُ» و«يُقِيْمُ» اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٤٤]

(١) يعني أنّه لم يعلّا بإعلال ماضيهما مع أنّ الماضي أصل المضارع وذلك بأن يقال: إنّ الواو والياء متحرّكان وما قبلهما في تقدير الفتح بالنظر إلى الأصل الذي هو الماضي، فيقلبان ألفاً فيقال «يَقام» و«يَباع» وذلك لأنّه لو أُعِلّا كذلك لالتبسا بباب «يخاف». [شرح الشافية ٣: ١٤٥]

(٢) القياس في اسم المفعول أن يكون على زنة المضارع المجهول ـ كما في اسم الفاعل ـ فيقال: «ضُرِبَ، يُضْرَبُ، فهو مُضْرَبٌ» لكنّهم لمّا أدّاهم حذف الهمزة في «باب أَفْعَلَ» إلى

⇦

إلى ما قبل الواو والياء يلتقي ساكنان هما الواوان في الواويّ، والواو والياء في اليائيّ فيجب حذف إحداهما ﴿والمحذوف عند سيبويه واو «مفعول»﴾ لا عين

⇐ «مُفْعَل» قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيّروا الثّلاثيّ لما ثبت التغيير في أخيه ـ وهو اسم الفاعل ـ لأنّه وإن كان في مطلق الحركات والسّكنات كمضارعه، لكن ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها كحركاته نحو: «ينصر فهو ناصر» و«يحمد فهو حامد» وأمّا اسم الفاعل من «أفعل» فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات. فغيّروه بزيادة الواو ففتحوا الميم لئلّا يتوالى ضمّتان بعدهما واو ـ وهو مستثقل قليلاً ـ كـ«مُغْرُوْد» و«مُلْمُوْل» و«عصفور» ـ فبقي اسم المفعول من الثلاثي ـ بعد التغيير المذكور ـ كالجاري على الفعل لأنّ ضمّة الميم مقدّرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الإشباع. إذا عرفت هذا فاعلم أنّ أصل «مَقُوْل»: «مَقْوُوْل» نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان فسيبويه يحذف الثانية دون الأُولى ـ وإن كان القياس حذف الأُولى إذا اجتمع ساكنان والأُولى مدّة ـ وإنّما حكم بذلك لأنّه لمّا رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال نحو: «مَبِيع» فحدس أنّ الواو هي السّاقطة عنه، ثمّ طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي.

وإنّما خولف عنده باب التقاء الساكنين هاهنا ـ بحذف الثاني ـ لأنّ الكلمة تصير به أخفّ منها بحذف الأوّل. وأيضاً يحصل الفرق بين المفعولين الواويّ واليائي ولو حذف الأوّل لالتبسا فلمّا حذف واو «مَبْيُوع» كسرت الضمّة لتسلم الياء ـ كما هو قياس قول سيبويه في نحو: «تُبْيِع» من «البيع» ـ.

وأمّا الأخفش فإنّه يحذف الساكن الأوّل في الواوي واليائي ـ كما هو قياس التقاء الساكنين ـ فقيل له: فينبغي أن يبقى عندك «مَبُوْع» فما هذه الياء في «مبيع»؟ فقال: لمّا نقلت الضمّة إلى ما قبلها كسرت الضمّة لأجل الياء قبل حذف الياء ثمّ حذفت الياء للساكنين ثمّ قلبت الواو ياءً للكسرة.

قال الرضي: وفيه نظر: لأنّ الياء إنّما تستحقّ قلب ضمّة ما قبلها كسرة إذا كانت ممّا يبقى لا ممّا يحذف، فالأولى أن يقال على مذهبه: حذفت الياء أوّلاً ثمّ قلبت الضمّة كسرة فانقلبت الواو ياءً وذلك للفرق بين الواوي واليائي اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٤٧]

الكلمة لأنّ حذف الزائد أولى، ولاسيّما إذا لم يُنَط به كثير فائدة؛ فإنّ علامة اسم المفعول هي الميم بدليل استمرارها في الثلاثيّ وفي غيره، غير أنّ الواو نشأت من إشباع ضمّة عين «مَفْعُل» لكونه بناء مرفوضاً. ﴿ **وعند الأخفش** ﴾ المحذوف هو ﴿ **العين** ﴾ وذلك في الواويّ ظاهر ﴿ **و** ﴾ أمّا في اليائي فبعد نقل ضمّة الياء وحذفها وإبدال الضمّة كسرة ﴿ **انقلبت واو «مفعول» عنده ياءً للكسرة فخالفا أصليهما** ﴾.

أمّا مخالفة سيبويه أصلَه[1]: فلأنّه قال: إذا اجتمع ساكنان وأوّلهما حرف مدّ ولين حذف الأوّل، وهيهنا حذف الثاني.

وأمّا مخالفة الأخفش: فلأنّ أصله أنّ الياء الساكنة تقلب واواً لانضمام ماقبلها، وإن كانت الياء ممّا يبقى، وهيهنا قد كسر ضمّ ما قبل الياء مع أنّ الياء ممّا تحذف.

﴿ **وشذّ «مَشِيب»**[2] ﴾ من «شابه، يشوبه» والقياس: «مَشُوب» كـ«مَقُول»

---

(١) قالوا: اعلم أنّ الأصل عند سيبويه ـ في التقاء الساكنين ـ حذف أوّلهما إذا كان حرف مدّ وحرف المدّ هو حرف العلّة المسبوق بحركة تجانسه نحو: «لم يخف» و«لم يبع» و«لم يقل» وهاهنا ـ في اسم المفعول من الأجوف اليائي ـ بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لا تبقى الياء حرف مدّ، لأنّ ما قبلها ضمّة وهي حركة غير مجانسة، فإذا حذف الياء لا يقال: إنّه خالف أصله لأنّه حذف حرفاً ساكناً غير مدّ وإنّما دعاه إلى ذلك خوف الإلباس بين الواوي واليائي.

فإن قلت: ففي الأجوف الواوي أوّل الساكنين ـ بعد نقل حركته إلى ما قبله ـ واو مضموم ما قبلها فهو حرف مدّ وقد قدّر سيبويه حذفه فخالف أصله هاهنا؟ قلنا: إنّه لمّا حذف واو مفعول من اليائي ـ لقصد الفرق بين الواويّ واليائي ـ لم يكن بدّ من حذف واو مفعول في الواويّ أيضاً، لئلّا يلزم الفرق بين المتجانسين وطرداً للباب على غرار واحد اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٤٧ـ١٤٨]

(٢) قال السُّلَيك بن السُّلَكَة السعدي الشاعر العَدَّاء:

سيكفيك ضَرْبَ القوم لحمٌ مُعَرَّصٌ ... وماءُ قُدُورٍ في القِصَاعِ مَشِيبُ

﴿ و«مَهُوْب»[١] ﴾ من «الهَيْبَة» والقياس: «مَهيب» كـ«مَبيع».

﴿ وكثر نحو: «مَبْيوع»[٢] ﴾ و«مَزْيوت»[٣] و«مخيوط» و«مَكْيول» ـ على التمام ـ.

﴿ وقلّ نحو: «مَصْوُوْن»[٤] وإعلال ﴾ نحو ﴿ «تَلْوُوْنَ» و«يستحيي» قليل ﴾.

وذلك لخفّة الياء دون الواو. قال الجوهريّ[٥]: لم يجئ على التمام من بنات الواو إلّا حرفان: «ثوب مَصْوُون» و«مِسْك مَدْوُوْفٌ» أي مبلول، وقد جاء فيهما النّقصان أيضاً.

﴿ وتحذفان[٦] في نحو: «قُلت» و«بِعْت» و«قُلْن» و«بِعْن» ﴾ لأنّه لمّا اتّصل بها

---

(١) قال حُمَيْد بن ثور الهلالي يصف قطاةً:

وتأوي إلى زُغْبٍ مساكينَ دُوْنَهُمْ ... فلاً لا تَخطّاه الرِّفاقُ مَهُوْبُ

(٢) وهي لغة تميميّة، قال العبّاس بن مرداس السلميّ يخاطب كليب بن عيينة السلميّ:

قد كان قومك يحسبونك سيّداً ... وإخالُ أنّك سيّد مَعْيُوْنُ

أي محسود ومصاب بالعين.

(٣) اللسان ٢: ٣٦.

(٤) قال الرضيّ: لكون الواوين أثقل من الواو والياء ولا نعلمهم أتمّوا الواوات وأجاز الكسائيّ: «خاتم مصووغ» وأجاز فيه كلّه أن يأتي على الأصل قياساً اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٤٩ ـ ١٥٠]

(٥) وهذا نصّه: دُفْتُ الدّواء وغيره أي بللته بماء أو بغيره، فهو مَدُوْفٌ ومَدْوُوْفٌ، وكذلك مِسْك مَدُوْف أي مبلول ويقال مسحوق، وليس يأتي «مفعول» من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام إلّا حرفان: «مِسْكٌ مَدْوُوْف» و«ثوب مصوون» فإنّ هذين جاءا نادرين، والكلام «مدوف» و«مصون» وذلك لثقل الضمّة على الواو والياء أقوى على احتمالها منها فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتمام والنقصان نحو: «ثوب مَخِيْط» و«مخيوط». [الصحاح ٤: ١٣٦١]

(٦) لمّا فرغ ممّا يكون فيه الإعلال بالقلب والنقل والإسكان شرع فيما يكون فيه الإعلال ⇐

ما يوجب سكون آخر الفعل التقى ساكنان فوجب حذف العين لذلك.

﴿ ويكسر الأوّل ﴾ من الكلمة ﴿ إن كانت العين ياء ﴾ كـ«بِعْتُ» ﴿ أو ﴾ واواً ﴿ مكسورة ﴾ كـ«خِفْتُ» ﴿ ويضمّ في غيره ﴾ كـ«قُلْت» و«طلت» وسبب ذلك قد مرّ في أوائل الكتاب.

﴿ ولم يفعلوا في «لَسْتُ» ﴾ ما فعل في «بِعْتُ» ـ من كسر الأوّل ـ ﴿ لِشَبه الحرف ﴾ فإنّ الحرف لا يتصرّف فيها فكذا ما يشبهها ﴿ ومن ثمّ سكّنوا الياء ﴾ من «لَيْس» ولم يقلبوها ألفاً كما في «هاب» لأنّ ذلك تصرّف في جواهر الكلمة بخلاف الإسكان فإنّ ذلك تصرّف في هيئآتها.

وأصل «لَيْس»: «لَيِس» ـ بالكسر ـ لأنّ فتحة العين لا يحذف فلا يقال في «ضَرَبَ»: «ضَرْب» ـ بالإسكان ـ وإنّما يقال في «عَلِمَ»: «عَلْمَ».

والأجوف اليائيّ لم يجئ من باب «فَعُل» ـ بالضمّ ـ إلّا «هَيُؤَ» وهو شاذّ.

﴿ وفي «قُلْ» و«بِعْ» ﴾ أيضاً تحذف الواو والياء ﴿ لأنّه ﴾ متفرّع ﴿ عن «تَقُول» و«تَبِيع» ﴾ فيجب أن تنقل الضمّة والكسرة فيهما عن الواو والياء إلى ما قبلهما كما في «تقول» و«تبيع» وبعد النّقل يجتمع الساكنان فيجب حذف العين.

﴿ وفي «الإقامة» و«الاستقامة» ﴾ و«الإقالة» و«الاستقالة» أيضاً كذلك،

⇒ بالحذف وهو على ضربين: واجب وجائز. أمّا الواجب ففي موضعين: أحدهما: أن يعرض ما يوجب سكون الآخر إمّا لاتّصال ضمير الفاعل نحو: «قلت» و«بعت» وإمّا لكونه مجزوماً نحو: «لم يقل» و«لم يبع» أو في حكم المجزوم نحو: «قل» و«بع».

وثانيهما: نحو: «الإقامة» و«الاستقامة» أي في مصدر باب «الإفعال» و«الاستفعال» وربّما استشكل بأنّ ذكر «الإقامة» و«الاستقامة» هنا تكرار وأُجيب أنّ ذكرهما في «قسم الإعلال بالقلب» لقلب العين ألفاً وفي «قسم الإعلال بالحذف» الذي نحن بصدده للحذف لالتقاء الساكنين. وأمّا الجائز ففي نحو: «سيّد» و«ميّت»، والشّرحُ في الشّرحِ.

إذ الأصل: «إقوام» و«إقيال»، قلبت الواو والياء فيهما ألفاً ـ حملاً على فعليهما الثّلاثيين ـ فالتقى ألفان فحذفت الأُولى[١]؛ فعلى هذا يكون القلب من قاعدة «قام» و«قال» والحذف من هذه القاعدة المذكورة.

﴿ ويجوز الحذف[٢] في نحو: «سيّد» و«ميّت» و«كَيْنونة» و«قَيْلولة» ﴾ على أوزان «فيعِل» ـ بكسر العين ـ و«فيعلولة» ـ بفتحها ـ حتّى يصير بعد حذف العين «سَيْد» و«مَيْت» و«كينونة» و«قيلولة» على أوزان «فيل» و«فيلولة» إلّا أنّ الحذف في نحو «كينونة» أكثر منه في باب «سيّد» لطوله ـ بزيادة البنية وتاء التأنيث ـ وقلّما يستعمل غير محذوف العين كقوله:

٣٥ ـ يا ليتَ أنّا ضَمنّا سفينهْ حتّى يعود الوصلُ كيّنونهْ[٣]

---

(١) قال الرضيّ: والذي ذكره المصنّف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو: «الإقامة» و«الإبانة» مذهب الأخفش وعند الخليل وسيبويه أنّ المحذوفة هي الزائدة. وقول الأخفش أولى قياساً على غيره ممّا التقى فيه ساكنان اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ١٥١]

(٢) قال الرضي: فيه نظر وذلك لأنّ الحذف جائز في نحو: «سيّد» و«ميّت» واجب في نحو: «كَيْنونة» إلّا في ضرورة الشعر. قال: وإنّما لزم الحذف في نحو: «كينونة» دون «سيّد» لأنّ نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف، بالزيادة وهذه على ستّة وقد لزمها تاء التأنيث فلمّا جاز التخفيف فيما هو أقلّ منها نحو: «سيّد» ـ لزم التخفيف فيما كثر حروفه. [شرح الشافية ٣: ١٥٥]

(٣) البيت من البحر الرَّجَز، أنشده المبرّد وابن جنّي وابن برّي غيرَ معزوٍّ إلى قائل معيّن. قال المبرّد: أنشدني النهشليّ:

قد فارقت قرينها القرينة وشحِطَتْ عن دارها الظَّعينة
يا لَيْتَ أنّا ضمنّا سفينة حتّى يعود الوصلُ كَيْئَوْنَة

⇐

وإنّما قلنا: إنّ «كيّنونة» ـ بالتشديد ـ «فيعلولة» بزيادة الياء لعدم بناء «فعّلول» ـ بتكرير العين ـ ووجود «فيعلول» كـ«خَيْتَعُور» وهو كلّ شيء لا يدوم على حالة واحدة كالسَّراب، قال الشاعر[1]:

٣٦ـ كُلّ أُنثى وإن بدا لك منها آيةُ الحُبّ حُبُّها خَيْتَعُورُ[2]

وأيضاً لو كان مكرّر العين لكان الواويّ من هذه المصادر نحو «كيّنونة» و«قيدودة» و«حال حيّلولة» بالواو؛ فيقال: «كوّنونة» إذ لا موجب لقلب الواوين ياء، وأيضاً نحو «سيّد» ليس مكرّر العين إذ لم يوجد «فَعَّل» ـ بكسر العين ـ في

⇐ والشّاهد في قوله: «كيّنونة» بتشديد الياء مفتوحةً، فإنّ هذا يدلّ على أنّها ـ بسكون الياء ـ مخفّف منه، ووجه الدلالة على هذا أنّ الشّاعر لمّا اضطرّ راجع الأصل المهجور وذلك أنّ الوزن بالتشديد في العروض والضرب «فعولن» مخبونيْن مقطوعين ولو خفّف لصار «فَعْلن» في الضَّرْب وهذا لم يرد في ضروب الرَّجَز.

«القرينة» الزوجة وهي مفعول مقدّم على الفاعل و«شحطت» بعدت و«الظعينة» المرأة ما دامت في الهودج و«كينونة» مصدر «كان» والأصل: «كَيْوَنْوَنَة» فانقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء السّاكنة وأُدغمت فيها ثمّ حذفت الياء الأُولى تخفيفاً وجوباً ـ كما قال الرضيّ ـ وجوازاً ـ كما هو رأي المصنّف ـ فالمحذوفة الياء الزائدة والباقية عين الكلمة وهي الياء الثانية المنقلبة عن الواو.

(١) وهو جدُّ جدِّ امرئ القيس واسمه حُجْر ـ بضمّ الحاء المهملة وسكون الجيم ـ المعروف بـ«آكِلُ المُرار» ـ وزان «غراب» ـ وهو ابن عمرو بن معاوية بن الحارث الكندي عامل تُبّع على العراق. (٢) البيت من قِطْعَة على وزن البحر الخفيف وقبله:

إنَّ من غَرَّه النِّساء بشَيءٍ بعد هِنْدٍ لجاهِلٌ مَغْرُورُ
حُلْوَةُ القولِ واللِّسان ومُرٌّ كلّ شيءٍ أجنَّ منها الضَّمِيرُ
كُلُّ أُنثى وإن بدا لك منها آيةُ الحُبِّ حُبُّها خيتعورُ

والشّاهد في: «خيتعور» حيث أنّه دليل على إثبات وزن «فيعلول» و«هند» امرأة حجر أفشت سرّه لأعدائه فقتلها وقال هذه الأبيات. [راجع: شرح الشواهد: ٣٩٣]

الأسماء الصّحيحة ولا «فَعَّل» ـ بفتحها ـ و«فيعِل» ـ بالكسر ـ وإن لم يوجد في الصّحيح إلّا أنّهم وجدوا «فيعلاً» ـ بالفتح ـ نحو: «صيرف» و«ضيغم» فكأنّهم خصّوا الأجوف بالكسر لمناسبة الياء.

﴿ وفي باب «قيل»[1] و«بيع» ثلاث لغات:

الياء ﴾ الخالصة وذلك في اليائيّ ممّا يُقوّي مذهب سيبويه؛ إذ بعد إسكان حرف العين استثقلت الضمّة قبل الياء فأُبدلت كسرة لتسلم الياء ثمّ حمل «قِيْل» عليه لأنّهما من باب واحد.

﴿ والإشمام ﴾ وهو أن يشمّ الفاء الضمّ تنبيهاً على أصله فإنّ فاء المجهول في الماضي الثلاثيّ مضموم.

﴿ والواو ﴾ الخالصة نحو: «قُوْلَ» و«بُوْعَ» وذلك في الواويّ ظاهر، وأمّا في اليائيّ فبناء على مذهب الأخفش.

﴿ فإن اتّصل به ما يُسَكِّنُ لامَه نحو: «بِعْتَ يا عبدُ» و«قُلْتَ يا قومُ» فالكسر والإشمام والضمّ ﴾ لسقوط العين لالتقاء الساكنين.

﴿ وباب «اختير» و«انقيد»[2] مثله فيهما ﴾ أعني في الواويّ واليائيّ وذلك أنّ

---

(١) لمّا كان هذا البحث ـ إلى قوله: بخلاف «أقيم» و«استقيم» ـ مشتملاً على ما فيه القلب والحذف والإسكان ـ لأنّ إعلال «قيل» بالنّقل والقلب وإعلال «بيع» بالنقل والإسكان وإعلال «قلت» بالحذف ـ أخّره إلى هنا والمراد بـ«باب»: «قيل» الماضي الثلاثي من الأجوف وفيه ثلاث لغات أشار إليها ابن مالك بقوله:

واكسر أو اشمم فاثلاثيّ أعِل عيناً وضمّ جا كـ«بُوْعَ» فاحتُمِل

(٢) قال الرضيّ: يعني باب «افتُعِل» و«انقُعِل» من الأجوف مثل «فُعِلَ» في جواز الأوجه الثلاثة، لأنّ الضمّ والإشمام إنّما جاء من ضمّ ما قبل الواو والياء، وأمّا في «أُقيم» و«استقيم» ⇐

أصلهما: «اختُيِر» و«انقُوِد»، فـ«تُيِرَ» و«قُوِدَ» مثل «قُولَ» و«بُيعَ» فجوّز هيهنا ما جوّز هناك ﴿بخلاف﴾ باب ﴿«أُقيم»[1] و«استُقيم»﴾ إذ أصلهما: «أُقْوِمَ» و«اسْتُقْوِمَ» ولا يجري فيهما التكلّف المذكور.

﴿وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثيّ﴾ كـ«باب» و«ناب» ﴿و﴾ غير ﴿الجاري[2] على الفعل﴾ كالمصدر، واسمَي الفاعل والمفعول ﴿ممّا لم يُذْكر[3]﴾ حكمه ﴿موافقةُ الفعل حركة وسكوناً، مع مخالفةٍ بزيادةٍ أو بِنْيةٍ مخصوصتين﴾ به.

وإنّما قلنا: «غير الثلاثيّ» و«غير الجاري على الفعل»؟ لأنّك قد عرفت حكمهما، وهذه الشرطيّة مخصوصة بغيرهما ممّا لا يكون داخلاً تحت القواعد المذكورة ﴿فلذلك لو بنيتَ من «البيع» مثل «مَضرِب»﴾ بفتح الميم وكسر الراء ﴿و﴿تِحلِيء﴾ ـ بكسر التاء واللّام ـ وهو ما أفسده السِكّين من الجِلْد من «حَلَأْتُ الجِلْد» أي قشرته ﴿قلت: «مَبِيع» و«تِبِيع» معلّاً﴾ لموافقتهما الفعل حركة وسكوناً مع المخالفة في «مبيع» بزيادة الميم الذي لا يزاد في الأفعال، وفي «تبيع» ـ بكسر التّاء ـ فإنّ التّاء وإن كانت تزاد في الفعل إلّا أنّها لا تكون مكسورة هناك مع

⇐ وأصلهما: «أُقْوِمَ» و«استُقْوِمَ» فليس ما قبل حرف العلّة مضموماً، فلا يجوز إلّا الكسر الصريح اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٥٦]

(١) أي الأجوف من «الإفعال» و«الاستفعال».

(٢) قال الرضيّ: ونعني بالجاري المصدر نحو: «الإقامة» و«الاستقامة» واسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره. [شرح الشافية ٣: ١٥٦]

(٣) قال الرضيّ: لم يحتج إليه لأنّه لا بدّ لِكُلّ اسم قلب عينه ألفاً سواء كان ممّا ذكر أو لم يذكر من الموافقة المذكورة في الثلاثي والمزيد فيه مع المخالفة المذكورة في المزيد فيه. وكذا في نقل حركة العين المزيد فيه إلى الساكن الذي قبله إلّا في نحو: «الإقامة» و«الاستقامة» فإنّ فيه قلباً ونقلاً مع عدم الموافقة المذكورة وذلك للمناسبة التامّة لفعله وإلّا في باب «بوائع» فإنّ فيه قلباً مع عدمها أيضاً وذلك للثقل البالغ. [شرح الشافية ٣: ١٥٦ـ١٥٧]

كسر العين فلا يحصل من الإعلال الالتباس ﴿و﴾ لو بنيتَ من «البَيْع» ﴿مثل «تَضْرِب»﴾ بفتح التاء والراء ﴿قلت: «تَبْيِع» مصحّحاً﴾ لئلّا يلتبس بالفعل، إذ لا مخالفة أصلاً.

وأمّا نحو «يزيد» في الأعلام فمنقول عن الفعل بعد الإعلال لا أنّه أُعلّ بعد تقديره اسماً، وكذلك «أبَان» ـ عَلَماً لجبل ـ إن قيل: إنّه «أفعل» أُعلّ في حال الفعليّة ثمّ سمّي به ولذلك لم يصرف، ومن قال: إنّه «فَعال» لم يكن ممّا نحن فيه، وكان حقّه أن يصرف.

[٣ـ إعلال اللّام]:

﴿اللّام[1]: تقلبان ألفاً إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما إنْ لم يكن بعدهما[2] موجب

---

(١) لمّا فرغ من إعلال العين شرع في إعلال اللّام على الترتيب. قال الرضيّ: اعلم أنّ الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ـ وهما لامان ـ قلبتا ألفين، وإن لم تكونا في الاسم الجاري على الفعل ولا الموازن له كـ«رِباً» و«زِنًى» أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة كما في «أحوى» و«أشقى».

وإنّما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة في العين دون اللّام؟ لأنّ اللّام محلّ التغيير فيؤثّر في قلبها العلّة الضعيفة: أي تحرّكها وانفتاح ما قبلها. [شرح الشافية ٣: ١٥٧]

(٢) قال الرضيّ: احتراز عن نحو: «غَزَوا» و«رَمَيا» ـ في الماضي ـ و«تَرْضَيَان» و«تُغْزَوان» ـ في المضارع ـ و«عَصَوان» و«رَحَيَان» إنّما أُلحقتا بالألف المنقلبة عن الواو والياء فردّت الألف التي هي لام إلى أصلها من الواو والياء إذ لو لم ترد لالتبس المثنّى في الماضي بالمفرد ومثنّى المضارع ومثنّى الاسم بالمفرد عند سقوط النّون، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد ردّ الألف إليهما لحصل الوقوعُ فيما فُرّ منه أعني الالتباس. قال: فالحقّ أن يقال: لم تقلب حروف العلّة المتحرّكة لأجل إلحاق ألف الضّمير في «غزوا» و«رميا» وألف المثنّى ⇐

للفتح، كـ «غَزَى» و«رَمَى» و«يَقْوَى» و«يحيى» و«عَصاً» و«رَحًى» ﴾ لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع والاسم ﴿ بخلاف «غزوت» و«رميت» و«غـزوْنا» و«رمينا» و«تخشين» و«تأبين» ﴾ ـ جمعَي المؤنّث ـ فإنّ حرف العلّة فيها ساكن فلا اعتداد بتحرّك ما قبله ﴿ و«غَزْو» و«رَمْي» ﴾ لسكون ما قبله ﴿ وبـخلاف «غَزَوا» و«رَمَيا» و«عَصَوان» و«رَحَيان» ﴾ فإنّ حرف العلّة لم يقلب فيها ألفاً مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها ﴿ للالتباس ﴾ بالواحد مطلقاً في الفعل، وعند الإضافة في الاسم، فإنّ الألف المنقلبة تسقط لا محالة لالتقاء الساكنين فكلّ من الضمير المتّصل وحرف التثنية هو الموجب للفتح.

﴿ و«اخْشَيَا» نحوه ﴾ في أنّ اللّام لا تقلب فيه ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها مع عدم الالتباس بالمفرد إذ مفرده «إخْشَ» ﴿ لأنّه من باب «لن تـخشيا» ﴾ إذ الأمر يؤخذ من المضارع؛ ولا ريب أنّ اللّام لو قلبت في «لن تخشيا» ألفاً فبعد سقوطها يبقى «لن تخشى» فيلتبس بالواحد.

﴿ و«اخْشَيَنّ» يا رجل» محمول أيضاً على «اخشيا» ﴿ لشبهه بذلك ﴾ إذ النون في «اخْشَيَنّ» كالألف في «اخشيا» من حيث وجوب فتح ما قبلهما ﴿ بـخلاف «اخْشَوْا» و«اخشَوُنَّ» ﴾ يا رجال» فإنّ أصل «اخشَوْا»: «اخشَيُوْا» قلبت الياء فيه ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ولا مانع، ثمّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين فيبقى

⇒ والجمع في نحو: «عَصَوان» و«صلوات» ونون التأكيد في نحو: «ارضيَنّ» ألفاً لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق فإنّها وإن كانت أصلها الحركة إلّا أنّها لولا هذه اللواحق لم تتحرّك فحركتها إذن عارضة ولا يقلب الواو والياء ألفاً إذا تحرّكتا بحركة عارضة. و«يَرْضَيان» و«يُغْزَوان» و«عصوان» و«رحيان» هذه اللواحق أوجبت رجوع الألفات إلى أصولها لئلّا يلتبس، ولم يقلب الواو والياء ألفاً بعد الردّ إلى الأصل لئلّا يكون رجوعاً إلى ما فرّ منه اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٥٧ـ١٥٨]

«اخشَوْا» وبعد اتّصال نون التأكيد به وجب ضمّ الواو للساكنين إذ لا يمكن حذفها لكونها كلمة برأسها.

﴿و﴾ كذا الكلام ﴿في «اخْشَيْ» و«اخشَينَّ» يا امرأة﴾ فإنّ أصل «اخشَيْ»: «اخشَيِيْ» قلبت الياء ألفاً ثمّ حذفت للسّاكنين وبعد اتّصال نون التأكيد وجب كسر الياء.

﴿وتقلب الواو[1] ياءاً إذا وقعت﴾ ثالثة ﴿مكسوراً ما قبلها، أو رابعةً

---

(١) قال الرضي: اعلم أنّ الواو المتحرّكة المكسور ما قبلها لا تقلب ياءً لتقوّيها بالحركة إلّا بشرطين: أحدهما: أن تكون لاماً، لأنّ الآخر محلّ التغيير فهي إذن تقلب ياءً سواء كانت في اسم كـ«رأيتُ الغازي» أو فعلٍ: مبنياً للفاعل كـ«رضي» ـ من «الرّضوان» ـ أو للمفعول كـ«دُعِي» وسواء صارت في حكم الوسط بمجيء حرف لازم للكلمة بعدها نحو: «غَزِيان» على «فَعِلان» و«غَزِية» على «فَعِلة» منه أو لم تَصِر كما في «غازية» ولا ترد الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة في التخفيف، لعروض زوالها.

وثانيهما: أن تكون عيناً في اسم محمول على غيره كما في «قيام» و«دِيار» و«رِياض».

وأمّا الياء المتحرّكة المضموم ما قبلها فإن لم تقع لاماً ولم تنكسر كما في «هُيَام» و«عُيَبة» و«عُيُن» ـ جمع «عِيان» ـ لم تقلب واواً لتقويها بالحركة مع توسّطها، وإن انكسرت ـ كما في «بِيْعَ» ـ فقد مضى حكمها. وإن وقعتْ لاماً، فإن كان يلزمها الفتح قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، لأنّ الآخر محلّ التغيير ويلزوم الفتح لا يستثقل في الأخير واو مضموم ما قبلها ـ كما لم يستثقل «هُوَ» ـ.

وذلك إمّا في الفعل كـ«رَمُوَ الرّجل زيدٌ» ـ من «الرّمي» ـ وإن خفّفت ضمّة العين لم تتغيّر الواو لعروض التخفيف، أو في الاسم ـ وإنّما يكون ذلك فيه إذا جاء بعدها زائد لازم موجب لفتح ما قبله ـ كـ«أُرْمُوان» ـ من «الرّمْي» ـ فلم يستثقل ـ كما لم يستثقل في «عُنْفُوان» ـ لكون الواو كأنّها ليست لاماً.

وإن لم يلزمها الفتح كـ«التجاري» و«التماري» قلبت الضمّة كسرة ولم تقلب الياء واواً ⇐

فصاعداً[1]، **ولم ينضمّ ما قبلها** ﴾ بل إمّا أن يكون مكسوراً أو مفتوحاً. فالثالثة المكسور ما قبلها ﴿كـ«دُعِي» و«رُضِي» ﴾ وأصلهما: «دُعِيو» و«رضِيو» من «دَعَوْتُ» ومن «الرِّضْوان».

﴿و﴾ الرابعة فصاعداً ولم ينضمّ ما قبلها مثل ﴿«الغازي» و«أغزيت» و«تَغَزّيت» و«استغزيت» و«يُغزيان» و«يرضيان» بخلاف «يغزو» و«يدعو» ﴾ ـ فإنّها رابعة وما قبلها مضموم ـ.

⇦ لاستثقال كون أثقل حروف العلّة ـ أي الواو ـ وقبلها أثقلُ الحركات ـ أي الضمّة ـ مورداً للإعراب.

وأمّا «بَهُوَ الرَجل، يَبْهُوْ» بمعنى: «بَهِيَ، يَبْهَى» أي صار بهيّاً فإنّما قلبت ياء «بَهُوَ» واواً مع كونه مورداً للإعراب لأنّ الأبنية في الأفعال مُراعاة لا يخلط بعضها ببعض أبداً، لأنّ الفعليّة إنّما حصلت بسبب البنية والوزن إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم فطرأ الوزن عليه فصار فعلاً.

وكذا تقلب الضمّة كسرةً إذا كانت الياء التي هي مورد للإعراب مشدّدة نحو: «رُمِيّ» على وزن «قُمُدّ» من الرَّمْي» اهـ مختصراً. [شرح الشافية ١: ٧٣ـ٧٦، ٣: ١٦١ـ١٦٦]

(١) قال الرضي: تقلب الواو الرّابعة فصاعداً المفتوح ما قبلها المتطرّفة ياءً بشرطين:

أحدهما: أن لا يجوز قلبها ألفاً إمّا لسكون الواو ـ كما في «أَغْزَيْتُ» ـ أو للإلباس ـ كما في «يَرْضَيان» و«يُغْزَيَان» و«أعليان» ـ وذلك أنّ قصدهم التخفيف فما دام يمكنهم قلبها ألفاً لم تقلب ياءً إذ الألف أخفّ.

وثانيهما: أن لا يجيء بعدها حرف لازم يجعلها في حكم المتوسّط ـ كما جاء في «مذروان» ـ.

وإنّما قلبت الواو المذكورة ياءً لوقوعها موضعاً يليق به الخفّة لكونها رابعة ومتطرّفة وتعذّر غاية التخفيف ـ أعني قلبها ألفاً ـ لسكونها لفظاً أو تقديراً فقلبت إلى حرف أخفّ من الواو وهو الياء اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٦٦ـ١٦٧]

﴿ و«قِنْيَة» و«هو ابن عمّي[1] دِنْياً» ﴾ أي قريباً ﴿ شاذّ[2] ﴾ إذ أصلهما: «قِنْوَة» و«دِنْواً» من «قَنَوْتُ» و«دَنَوْتُ» ولا موجب لقلب الواو ياءً فإنّ ماقبلها ساكن فيهما.

ولو قيل: إنّ «قنية» على الأصل لأنّهم يقولون «قنيت» أيضاً لم يكن بعيداً.

﴿ وطَيّء تقلب[3] الياء في باب «رضي» و«بقي» و«دُعِي» ألفاً ﴾ فيقولون: «رَضَا» و«بَقَا» و«دُعَا» قياساً مطّرداً كأنّهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلَبوها فتحة فانقلبت الياء ألفاً.

﴿ وتقلب الواو ﴾ إذا وقعت ﴿ طرفاً[4] بعد ضمّة في كلّ ﴾ اسم ﴿ متمكّن ياءاً،

---

(١) قالوا: يقولون: هو ابن عمّي أو ابن خالي أو عمّتي أو خالتي أو ابن أخي أو أُختي «دِنْيَةً» و«دِنْياً» بكسر الدّال فيهما مع تنوين المقصور وترك تنوينه و«دُنيا» بضمّ الدّال غير منوّن: أي لاصق القرابة وفي معناه: «هو ابن عمّي لحاً». [شرح الشافية ٣: ١٦٧]

(٢) قال الرضي: وذلك لأنّك قلبت الواو ـ التي هي لام ـ ياءً مع فصل السّاكن بينها وبين الكسرة قبلها ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لاماً وكون السّاكن كالعدم. و«قِنْيَة» من الواوي لقولك: «قَنَوْتُ». والأولى أن يقال: هو من «قَنَيْتُ» لأنّ لامه ذات وجهين اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٦٧ ـ ١٦٨]

(٣) قال الرضي: وهذا حكم مطّرد عندهم، سواء كان أصل الياء الواو كما في «رَضي» و«دُعِيَ» أو لا نحو: «بقي». [شرح الشافية ٣: ١٦٨]

(٤) قال الرضيّ: إذا وقعت الواو لاماً بعد ضمّة أصليّة طرفاً ـ كما في «الأَدْلُو» ـ أو في حكم الطّرف ـ بأن يأتي بعدها حرف غير لازم كتاء تأنيث غير لازمة نحو: «التَّغَازية» ـ وكان ذلك في اسم متمكّن وجب قلب الواو ياءً والضمّة قبلها كسرةً، لأنّ الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل ولا سيّما إذا تطرّفت وخاصّة في الاسم المتمكّن فإنّه إذن مَوْطِئ أقدام حركات الإعراب المختلفة، فتقلب الواو ياءً ثمّ تقلب الضمّة كسرةً ولا يبتدأ بقلب الضمّة كسرةً لأنّ تخفيف الآخر أولى.

فإذا لم تكن لاماً وانفتحت نحو: «القُوباء» لم تقلب ياءً. وكذا إذا انضمّت فإن سكن ←

فتنقلب الضمّة ﴾ لمناسبة الياء ﴿كسرةً، كما انقلبت ﴾ ضمّة «التفاعُل» كسرة ﴿في «الترّامي» و«التّجاري» ﴾ لأجل الياء الأصليّة ﴿فيصير ﴾ الاسم ﴿من باب «قاض» ﴾ لكون آخره ياءً مكسوراً ما قبلها ﴿نحو: «أدْلٍ» ﴾ جمع «دَلْو» والأصل: «أَدْلُو» ـ مثل «أَبْحُرٍ» ـ قلبت الواو ياءاً، وأبدلت الضمّة كسرة ثمّ أُعلّ إعلال

⇐ ما بعدها نحو: «الحُوْوَل» جاز إبقاؤها وجاز قلبها همزةً، وإن تحرّك وجب إسكانها كـ«النُّور» ـ في جمع «نَوار» ـ وإن انكسرت بقيت بحالها نحو: «أُوِدُّ» على وزن «أُكْرِمُ» ـ من «الودّ» ـ.

وكذا إذا كانت لاماً لكن بعدها حرف لازم ـ كتاء التأنيث في نحو: «عَنْصُوَة» والألف والنون لغير المثنّى كـ«أفعوان» ـ لم تقلب ياءً إلّا أن تكون الضمّة قبل الواو على واوٍ أيضاً فإنّه تقلب الواو ياءً لفرط الثقل وإن وليها حرف لازم نحو: «قَوِية» و«قَوِيان» ـ على وزن «سَمُرَة» و«سَبُعَان» ـ ولا يدغم لأنّ الإعلال قبل الإدغام.

وكذا لا تقلب الواو ياءً إذا لم تكن الضمّة لازمة نحو: «أَبُوكَ» وكذا «خُطُوات» فإنّ الألف والتّاء غير لازمة لكن ضمّة الطّاء عارضة في الجميع، ويجوز إسكانها. وكذا لا تقلب إذا كانت في الفعل كـ«سَرُوَ» و«يَسْرُوْ» و«يَدْعُو» وذلك لأنّ الفعل وإن كان أثقل من الاسم ـ فالتّخفيف به أولى وأليق ـ ولكن صيرورة الكلمة فعلاً ليست إلّا بالوزن، لأنّ أصله المصدر وهو ينتقل إلى الفعليّة بالبنية فقط ـ فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة ـ فلمّا كانت الفعليّة تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثيّة وتمايز بعضها عن بعض حركة العين فقط، احتاطوا في حفظ تلك الحركة ولذلك لا تحذف ـ إذا لم يتميّز ـ بالنّقل إلى ما قبلها كما في «قُلْتُ» و«بِعْتُ» بخلاف «هِبْتُ» و«خفت» و«طُلْتُ» و«يقول» و«يخاف» ولذلك قالوا: «رَمَوَ الرّجل» بخلاف نحو: «الترامي» فثبت أنّه لا يجوز كسر ضمّة «سَرُوَ» و«يَدْعُوْ» لئلّا يلتبس بناءٌ ببناءٍ. وكذا لا تقلب ياءً إذا كانت في اسم وتلزمها الفتحة نحو: «هُوَ» ولم يأت إلّا هذا. وإنّما اغتفر ذلك فيه لقلّة الثقل ـ بكونه على حرفين ولزوم الفتح لواوه والتباسه بالمؤنّث لو قلبت ـ اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٦٨ ـ ١٦٩]

«قاضٍ»، يقال: «هذه أَدْلٍ» و«مررت بأَدْلٍ» و«رأيت أَدْلِياً» ﴿و«قَلَنْسٍ»﴾ اسم جنس «قَلَنْسُوَة» ـ كـ«تمر» و«تمرة» ـ كذلك ﴿بخلاف «قَلَنْسُوَة» و«قَمَحْدُوَة»﴾ ـ وهي ما خلف الرأس ـ حيث لم يتطرّف الواو ﴿وبخلاف العين كـ «القُوَباء»﴾ داء معروف ﴿و«الخُيَلاء»[1]﴾ الكبر لسهولة التغيير في الطرف.

﴿ولا أثر للمدّة الفاصلة[2]﴾ بين الضمّة والواو ﴿في الجمع إلّا في الإعراب﴾ حيث لا يصير الاسم بعد قلب الواو ياء والضمّة كسرة من باب «قاضٍ»، بل يكون

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما ذكر «الخُيَلاء» مع «القُوَباء» ـ مع أنّ كلامه في الواو المضموم ما قبلها دون الياء المضموم ما قبلها ـ؟ لأنّ الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها في وجوب قلب الضمّة معها كسرة ـ حيث يجب قلب ضمّة ما قبل الواو كسرةً كـ«الترامي» ـ وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب قلبها مع الواو اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٦٩]

(٢) قال الرضيّ: اعلم أنّ الواو المتطرّفة المضموم ما قبلها في الاسم المتمكّن إن كانت مشدّدةً قويت بعض القوّة ثمّ: إمّا أن يجب القلب مع ذاك أو يكون أولى، أو يكون تركه أولى. فما يجب فيه قلبها شيئان: أحدهما: ما تكون الضمّة فيه على الواو أيضاً ـ كما تقول: «غُزْوِيّ» على وزن «عُصْفُور» من «الغزو» و«مَقْوِيّ» مفعول من «القوّة» ـ.

والثاني: جمع على «فُعُول» كـ«جاثٍ» و«جُثِيّ» و«عَصاً» و«عُصِيّ» ومنه: «قِسِيّ» بعد القلب.

وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه فهو كلّ «مَفْعُول» ليس الضمّة فيه على الواو لكنّه من باب «فَعِل» ـ بالكسر ـ نحو: «مَرْضِيّ» فإنّه أكثر من «مَرْضُوّ» إتباعاً للفعل الماضي.

وما كان ترك القلب فيه أولى كلّ مصدر على «فُعُول» كـ«جُثُوّ» و«عُتُوّ» ومن قلب فلإعلال الفعل، فإن لم تتطرّف الواو لم تقلب كـ«الأخوة» و«الأبوّة» وكذا في اسم مفعول ليس الضمّة فيه على الواو ولا هو من باب «فعِل» ـ بالكسر ـ كـ«مغزوّ» وقد يعلّ هذا الإعلال الذي لامه همزة وذلك بعد تخفيف الهمزة، كقولهم: «مخبيّ» والأصل: «مَخْبُوْء» ويجوز لك في فاء «فُعُول» جمعاً كان أو غيره ـ بعد قلب الواو ياءً ـ أن تُتْبِعه العينَ وأن لا تُتْبِعه نحو: «عُتِيّ» و«دُلِيّ» اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٧٠ ـ ١٧٣]

إعرابه كإعراب «زيد» ﴿ نحو: «عُتِيّ» و«جُثِيّ» ﴾ جمعي «عـاتٍ» و«جـاثٍ» فـإنّ أصلهما: «عُتُوْوٌ» و«جُثُوْوٌ» كـ «قُعُود» جمع «قاعد» قلبت الواو الأخيرة ياء بناء على هذه القاعدة فصار «عُتُوْي» و«جُثُوْي» فأُعلّ إعلال «سَيِّد» فصار «عُتُيٌّ» و«جُثُيٌّ» فأُبدلت الضمّة كسرة والإعراب بحاله وهذا ﴿ بخلاف المفرد ﴾ فإنّ المدّة الفاصلة مؤثّرة هناك في عدم القلب نحو قولك: «عتا، عتوّاً» قال الله تعالى: ﴿ **وَعَتَوْا عُتُوّاً كَبِيراً** ﴾[1] وذلك لاستثقالهم الجمع دون المفرد.

﴿ وقد تُكْسَرُ الفاء ﴾ في الجمع بعد قلب الواو ياءاً وإبدال الضمّة كسرة ﴿ للاتّباع، فيقال: «عِتِيّ» و«جِثِيّ» ونحو «نُحُوّ» جمع ﴾ «نَحْو» ﴿ شاذّ ﴾ إذ القياس: «نُحِيّ» ـ كما قلنا ـ يقال: «إنّه لينظر في نحوٍ كثيرة» أي جهات.

﴿ وقد جاء ﴾ في المفرد ﴿ نحو «مَغْدِيّ» ﴾ من العدوان ﴿ و«مَـغْزِيّ» ﴾ بـالياء ﴿ كثيراً والقياس الواو ﴾ كما قلنا. قال سُحَيم[2]:

---

(١) الفرقان: ٢١.

(٢) وهو على صيغة التصغير اسم لثلاثة من الشعراء ولا يعرف أنّ المراد به أيّهم:

الأوّل: سحيم بن الأعرف المعروف بـ«أبي سدرة» من بني الهجيم بن عمرو بن تميم، شاعر نجديّ أعرابيّ له مقطعات مليحة، كان معاصراً للفرزدق وجرير، توفّي نحو سنة ١٠٠ هـ.

والثّاني: سحيم بن وُثَيل الرّياحي اليربوعيّ الحنظليّ التميميّ شاعر مخضرم عاش في الجاهليّة أربعين سنة وفي الإسلام ستّين، وناهز عمره المائة، كان شريفاً في قومه، نـابه الذّكر، له أخبار مع زياد بن أبيه ومفاخرة مع غالب بن صعصعة والد الفـرزدق، وأشـهر شعره أبيات مطلعها:

أنا ابن جـلا وطـلّاع الثّـنايا ... متى أضعِ العِمامة تـعرفوني

والشاعر توفّي حدود سنة ٦٠ هـ.

⇐

٣٧ ـ * أنا اللّيث مَعْدِيّاً عليه وعادِيا[1] *

﴿ وتقلبان همزة[2] إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة[3] نحو: «كِســاء» و«رداء» ﴾

⇐ والثّالث: عبد بني الحَشْحَاس، شاعر رقيق الشعر، كان عبداً نوبيّاً أعجميّ الأصل اشتراه بنو الحسحاس فسمّي بـ«عبد بني الحسحاس» وهم بطن من بني أسد، فنشأ فيهم، ولد في أوائل عصر النبوّة رآه النبيّ وكان يعجبه شعره وعاش إلى أواخر أيّام عثمان الأموي وقتله بنو الحسحاس وأحرقوه لتشبيبه بنسائهم وذلك سنة ٤٠ هـ. [راجع: الأعلام ٣: ٧٩]

(١) المصراع الذي أورده الشّارح ونسبه إلى سحيم إنّما هو لعبد يغوث بن وقّاص الحارثي وهو على وزن البحر الطّويل وصدره:

* وقد علمت عِرْسي مُلَيْكَةُ أنّني *

والبيت من قصيدة طويلة له يقولها وهو أسير عند تَيْم الرّباب يوم الكلاب ومطلعها قوله:

ألا لا تَلُوْماني كفى اللّوْمَ ما بيا فما لَكُمَا في اللّوْم خَيْرٌ ولا لِيَا

و«العِرْس» ـ بالكسر ثمّ السكون ـ زوجة الرّجل، و«مليكة» على صيغة التصغير اسم زوجة الشّاعر. والشّاهد في قوله: «معدّياً» حيث قلب الواو ياء وهو نادر لأنّه غير جمع وأصله: «معدوّاً عليه». [شواهد البغدادي: ٤٠٠]

(٢) الواو والياء إذا وقعتا طرفين فهما إمّا أن تقعا بعد ألف أو غير ألف، والألف إمّا زائدة وإمّا أصليّة، فهما إذا وقعتا بعد ألف زائدة تقلبان همزةً نحو: «كساء» و«رداء» والأصل: «كساو» و«رداي».

وبعد الألف الأصليّة لا تقلبان لئلّا يتوالى في الكلمة إعلالان إعلال العين واللّام نحو: «راي» و«ثاي» وهما اسما جنس جمعيّ واحدهما: «راية» و«ثاية». وبعد غير الألف ـ وهو تاء التأنيث ـ أيضاً لا تجعلان كالمتطرّفة بل كالمتوسّطة لاتّصال تاء التأنيث بالكلمة فلا تقلبان همزةً.

(٣) قال الرضيّ: لأنّها تكون إذن كالعدم فيكون الواو والياء المتحرّكتان كأنّهما وقعتا بعد ⇐

اصلهما: «كساو» و«رداي» ـ من قولك: «فلان حسن الكِسْوة» و«الرِّدْية» ـ قلبت الواو والياء همزة.

إمّا لعدم الاعتداد بالألف فصار حرف العلّة كأنّه ولي الفتحة.

أو لأنّهم نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وأنّها من جوهرها ومخرجها، فقلَبوا حرف العلّة ألفاً فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأُولى ـ لئلّا يعود الممدود مقصوراً ـ فحرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين.

وهذا ﴿ بخلاف «راي» ﴾ اسم جنس «رَاية» وهي العلم ﴿ و«ثَاي» ﴾ اسم جنس «ثاية» ـ وهي مأوى الإبل والغنم ـ فإنّ الياء فيهما تصحّ لوقوعهما بعد ألف غير زائدة بل منقلبة عن حرف أصليّ وهو الواو في تركيب «رَوى» و«ثوى».

﴿ ويعتدّ بتاء التأنيث قياساً ﴾ إن كانت التاء لازمة ﴿ نحو «شَقاوة» و«سِقاية» ﴾ مصدري «شَقِي» ـ بالكسر ـ و«سَقَى» لأنّ ذلك يخرج حرف العلّة عن وقوعه طرفاً.

وبألف التثنية إذا كانت لازمة أيضاً كـ«الثَّنايان» ـ لِعقال البعير، ونحو ذلك، من حَبْل مَثْنِيّ إذ لم يأت «ثِناء» للواحد[1].

وبالألف والنون لغير التثنية كـ«غزاوان» و«رَمايان» ـ على وزن «سَلامان» ـ من «الغزو» و«الرَّمْي».

فإن كانت التاء غير لازمة وهي الفارقة بين المذكّر والمؤنّث في الصفات كـ«سَقّائة» و«غَزّائة» لقولهم «سَقّاء» و«غَزّاء» وتاء الوحدة القياسيّة نحو: «استقائة»

⇐ فتحة وأمّا «راي» و«ثاي» فالألف ـ لانقلابها عن حرف أصلي ـ معتدّ بها اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٧٦]

(١) أورده الجوهري في الصحاح للواحد. الصحاح ٦: ٢٢٩٣.

و«اصطفائة» أو كان ألف المثنّى غير لازمة نحو: «كساءان» و«رداءان» قلبتا لكونهما كالمتطرّفتين[1].

﴿ ونحو «صَلائة» ﴾ وهو الفِهْر: الحَجَر مَلْأَ الكفّ و ﴿ عَظَائة ﴾ لدويبّة معروفة ﴿ و«عَبَاءة» شاذّ ﴾ لأنّ الأصل لزوم التاء فيها إذ ليست قياسيّة، فإنّ ما يكون الفرق بين مفرده وجنسه بالتاء قليل في المصنوعات وغيرها كـ«سَفينة» و«لَبِنة» و«تَمْرة» و«تُفّاحة» بخلاف تاء الوحدة في المصدر فإنّها قياسيّة كثيرة، فعروضها ظاهر.

فكان القياس في نحو «صلاءة» أن لا تقلب الياء همزة بل يجعل تاؤها كتاء «الشَقاوة» و«النِّهاية» وقد جائت هذه الثلاثة بالياء على القياس.

﴿ وتقلب الياء واواً[2] في «فَعْلى» ﴾ بالفتح إذا كان اسماً ﴿ كـ «تَقْوى» و«بَقْوَى» ﴾ اسماً للرحمة والرعاية، والأصل: «وَقْيا» و«بَقْيا» من «وقيت» و«بقيت» ففي «وقيا» قلبت الواو تاء كما في «تجاه»، ثمّ قلبت الياء فيهما واواً، وهذا ﴿ بخلاف «فَعْلَى» ـ الصفة ـ نحو: «صَدْيا» ﴾ مؤنّث «صَدْيان» وهو العطشان ﴿ و«رَيّا» ﴾ مؤنّث «ريّان» ولو كانا اسمين لقلت «صَدْوا» و«رَوّا».

كأنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين الاسم والصفة فقلبوا في الاسم دون الصفة لأنّ

---

(١) العبارة مأخوذة عن الرضيّ حرفاً بحرف. راجع: شرح الشافية ٣: ١٧٤.

(٢) قال الرضيّ: النّاقص إن كان على «فَعْلَى» ـ بفتح الفاء ـ فإمّا أن يكون واوياً أو يائيّاً، والواويّ لا تقلب واوه ياءً لا في الاسم كـ«الدَّعْوَى» و«الفَتْوَى» ولا في الصِّفة نحو: «شَهْوَى» ـ مؤنّث «شَهْوَان» ـ لاعتدال أوّل الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياءً لصار طرفا الكلمة خفيفين.

وأمّا اليائي منه فقصد فيه التعديل أوّلاً فعدّل الاسم الذي هو أسبق من الصّفة بقلب يائه واواً فلمّا وُصِلَ إلى الصّفة خُلّيَتْ بلا قلب للفرق اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٧٧ ـ ١٧٨]

الاسم أولى بالتغيير لخفّته وثقل الصفات ولهذا كانت من الأسباب المانعة من الصرف.

﴿ وتقلب الواو ياءاً[1] في «فُعلى» ﴾ بالضمّ إذا كان ﴿ اسماً كـ «الدُّنيا»[2] و«العُليا» وشذّ نحو «القُصوى» ﴾ وجاء «القُصيا» أيضاً على القياس ﴿ و«حُزْوى» ﴾ ـ وهو موضع ـ شاذّ أيضاً، وهذا ﴿ بخلاف الصفة كـ «الغُزوى» ﴾ تأنيث «الأغزى» وذلك لتحصيل الفرق كما مرّ.

وإنّما حكم بأنّ نحو «الدُّنيا» اسم لأنّها لا تستعمل صفة إلّا باللّام، لا يقال:

---

(١) قال الرضيّ: وإذا كان النّاقص على «فُعْلى» ـ بضمّ الفاء ـ فلا يخلو: إمّا أن يكون واويّاً أو يائيّاً وكلّ واحد منهما إمّا اسم أو صفة. فالثاني لا تقلب لامه اسماً كان أو صفة لحصول الاعتدال في الكلمة بثقل الضمّة في أوّلها وخفّة الياء في آخرها، فلو قلبت واواً لكان طرفا الكلمة ثقيلين. وأمّا الواويّ فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمّة في أوّل الكلمة والواو قرب الآخر فقُصِد فيه مع التخفيف الفرقُ بين الاسم والصفة فقلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة لكون الاسم أسبق من الصّفة فعدّل بقلب واوه ياءً فلمّا وُصِلَ إلى الصّفة خلّيت لأجل الفرق بينهما اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٧٨]

(٢) قال الرضيّ: وذكر سيبويه من «فُعْلى» الاسميّة «الدُّنيا» و«العُلْيا» و«القُصْيا» وإن كانت تأنيث: «الأدنى» و«الأعلى» و«الأقصى» أفعل التّفضيل، إذ «الفُعْلى» الذي هو مؤنّث «الأفعل» حكمه عند سيبويه حكم الأسماء لأنّها لا تكون وصفاً بغير الألف واللّام فأُجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً بغير الألف واللّام. فعَلَى هذا في جعل المصنّف «القُصْوَى» اسماً و«الغُزْوَى» تأنيث «الأغزى» صفةً، نَظَرٌ لأنّ «القُصْوَى» أيضاً تأنيث «الأقصى» قال سيبويه: وقد قالوا: «القُصْوَى» فلم يقلبوا واوها ياءً لأنّها قد تكون صفةً بالألف واللّام. فكلّ مؤنّث لأفعل التفضيل ـ لامه واو ـ قياسه الياء ليجريه مجرى الأسماء عند سيبويه.

و«فُعْلَى» ـ بالضمّ ـ من ذوات الواو إذا كانت صفةً تكون على أصلها اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ١٧٨ ـ ١٧٩]

«دار دنيا» ولو كان قد ذهب بها مذهب الصفات لكانت كذلك حالتي تعريفها وتنكيرها[1].

و«القصوى» لمّا استغني فيه بالوصف عن الموصوف كـ«الصاحب» ـ وإن كان الأصل فيه «الغاية القُصْوَى» ـ صار كأنّه اسم غير صفة.

﴿ولم يفرق﴾ بين الاسم والصفة ﴿في «فَعلى»﴾ بالفتح إذا كان ﴿من الواو نحو: «دَعوى»﴾ وهو اسم ﴿و«شَهْوَى»﴾ مؤنّث «شهوان» ـ وهو صفة ـ ﴿ولا «فُعلى»﴾ بالضمّ إذا كان ﴿من الياء نحو: «الفُتْيا»﴾ من الأسماء ﴿و«القُصيا»﴾ تأنيث «الأقصى» من الصفات.

والحاصل: أنّ «فَعلى» ـ بالفتح ـ إمّا أن يكون واويّاً أو يائيّاً؛ فإنكان واويّاً فلا فرق لاعتدال أوّل الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين، وإن كان يائيّاً عدّل الاسم الذي هو أولى بالتغيير وتركت الصفة لتحصيل الفرق.

و«فُعلى» ـ بالضمّ ـ أيضاً إمّا أن يكون واويّاً أو يائيّاً؛ فإن كان يائيّاً فلا فرق لاعتدال الكلمة بالضمّة في أوّلها والياء في آخرها، وإن كان واويّاً عدّل الاسم بقلب الواو ياء، ويترك الصفة بحالها لمكان الفرق.

---

(١) قال أحمد: فإن قيل: كيف تقول: إنّهما اسمان وأنت قد تصف بهما وتقول: «الدار الدنيا» و«المنزلة العلياء»؟ قلت: هذان وإن كنت تراهما صفتين فإنّهما لا يكون كذلك إلّا في حال التعريف، ولا تقول: «منزلة عليا» و«دار دنيا» والصفة لا تلزم حالة واحدة وإنّما شأنها أن تكون مختلفة تارة نكرة وتارة معرفة فلمّا اختصّ كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفةً كلا صفةٍ اهـ. [شرح أحمد: ٣٠٨]

وأمّا «فِعلى»[١] ـ بكسر الفاء ـ من الناقص فلا يقلب واوه ياءاً، ولا ياؤه واواً، اسماً كان أو صفة، لأنّ الكسرة ليست في ثقل الضمّة ولا في خفّة الفتحة فلها اعتدال مع الياء ومع الواو، وأمثلة ذلك غزيرة.

﴿ وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزةٍ ﴾ تلك الهمزة تكون **﴿ بعد ألف في باب «مساجد»[٢] وليس مفردها كذلك[٣] ألفاً، والهمزة ياءاً نحو: «مَطَايا» ﴾** جمع

---

(١) قال الرضيّ: وأمّا «فِعْلَى» ـ بكسر الفاء ـ من النّاقص فلا تقلب واو ياءً ولا ياؤه واواً، سواء كان اسماً أو صفة، لأنّ الكسرة ليست في ثقل الضمّة ولا في خفّة الفتحة بل هي تتوسّط بينهما فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو، والأصل في قلب ياء «فَعْلى» ـ بالفتح ـ وواو «فُعْلى» ـ بالضمّ ـ إنّما كان طلب الاعتدال لا الفرق بين الوصف والاسم. ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما في «فَعْلى» الواوي المفتوح فاؤه و«فُعْلى» اليائي المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلاً. وأمّا أمثلة «فِعْلَى» الواوي ـ بكسر الفاء ـ اسماً وصفةً واليائي كذلك فعزيزة اهـ.

أقول: ظهر بهذا أنّ الذي ذكره الشارح إنّما أخذه عن شرح الرضي ولخّصه من هناك ولكنّه لمّا كان الرضي رضوان الله عليه من شيعة آل محمّد والشارح من أعدائهم لم يتعرّض لذكره، وظلمه لأنّه استفاد من كتابه ولم يشكره، ومن لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق، وهذا من مثله عجيب لأنّه «إنّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه» وهذا عادة علماء أهل الخلاف فإنّهم ورثوا الظلم من سلفهم، وأمّا علماء الشيعة فهم مُنْصِفُوْا هذه الأُمّة وهم ورثوا العدل والإنصاف من آل محمّد ﷺ. [شرح الشافية ٣: ١٧٩]

(٢) أي في باب الجمع الأقصى الذي بعد ألفه حرفان.

(٣) قال الرضيّ: أي ليس بعد ألف مفرده همزة بعدها ياء، احتراز عن نحو: «شائية» و«شَواءٍ» ـ من «شَأَوْتُ» أو «شئت» ـ وإنّما شرط في قلب همزة الجمع ياءً وبيانه ألفاً أن لا يكون المفرد كذلك، إذ لو كان كذلك لترك في الجمع بلا قلب ليطابق الجمع مفرده، ألا ترى إلى قولهم في جمع «حُبْلَى»: «حَبَالَى» وفي جمع «إداوة»: «أداوى» وفي جمع «شائية»: «شَواءٍ» تطبيقاً للجمع بالمفرد اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٨٠]

«مطيّة»[١] ﴿ و«رَكايا» ﴾ جمع «ركيّة»[٢]: البئر ﴿ و«خطايا» على القولين ﴾ قول الخليل وغيره ﴿ و«صَلايا» جمع المهموز ﴾ وهو «صلائة» ﴿ وغيره ﴾ وهو «صلاية» ﴿ و«شوايا» جمع «شاوية» ﴾ من «شويت اللحم».

فأصل «مطايا»[٣] ـ كما أُشير إليه في تخفيف الهمزة ـ: «مطايو» أُعلَّ إعلال «دُعِي» و«رَضِي» فصار «مطايي» ـ بيائين ـ ثمّ أُعلّ إعلال «صحائف» فصار «مطائي» بياء بعد همزة ـ وليس «مطيّة» كذلك حتّى يراعى تلك الصورة في جمعها أيضاً وإن كان مستلزماً للثقل ـ فقلبت الياء ألفاً والهمزة ياءً مفتوحة لا محالة.

وكذا الكلام في «رَكايا» أصله: «ركايو» لأنّه من «ركوت البئر» شددتُها وأصلحتها.

---

(١) وهي الدابّة سمّيت بذلك لأنّها تمطو في سيرها أو لأنّ الرّاكب يعلو مطاها وهو ظهرها، فعلى الأوّل هي فعيلة بمعنى فاعلة، وعلى الثّاني هي فعيلة بمعنى مفعولة وأصلها على الوجهين: «مطيوة» قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسّكون ثمّ أُدغمتا.

(٢) وهي البئر فعيلة بمعنى مفعولة.

(٣) قال الرضي: «مطايا» و«ركايا» جمع «مطيّة» و«ركيّة» فعيلة من الناقص وهما مثالان لشيء واحد، وأمّا «خطايا» فهو جمع «خطيئة» فعيلة من مهموز اللّام، ففي «مطايا» كان بعد الألف همزة بعدها ياء، لأنّ ياء «فعيلة» تصير في الجمع الأقصى همزةً وكذا في «خطايا» على المذهبين:

أمّا على مذهب سيبويه فلأنّك تقلب ياء «فعيلة» في الجمع همزةً فيجتمع همزتان متحرّكتان أولاهما مكسورة فتقلب الثانية ياءً وجوباً.

وأمّا على مذهب الخليل فلأنّ أصله: «خطايئ» ـ بياء بعدها همزة ـ ثمّ قلبت الهمزة إلى موضع الياء، فقوله: «خطايا على القولين» أي على قول الخليل وسيبويه، فتقلب على المذهبين الهمزة ياءً والياء ألفاً، لأنّ واحده ـ أي «خطيئة» ـ لم يكن فيه ألف بعده همزة بعدها ياء، حتّى يطابق به الجمع. [شرح الشافية ٣: ١٨١]

و«خطايا» كذلك على القولين كما تقرّر في «تخفيف الهمزة».

وكذا «صلايا» لأنّك إن جعلته جمع «صَلائة» ـ بالهمزة ـ كان أصله: «صلايِيء» ـ بياء ثمّ همزة ـ وبعد إعلال «صحائف» يجتمع همزتان متحرّكتان أُولاهما مكسورة فيجب قلب الثانية ياء ـ كما تقدّم في «تخفيف الهمزة» ـ فيعود إلى هذه القاعدة، وإن جعلته جمع صلاية ـ بالياء ـ كان أصله: «صلايِي» ـ بيائين ـ وبعد إعلال «صحائف» يعود إلى ما نحن فيه.

وكذا «شوايا» أصله «شواوي» وبعد إعلال «أوائل» تصير من هذا الباب.

فثبت وجود شرائط الإعلال في الجميع ﴿بخلاف «شَواءٍ»﴾ على وزن «جَوَارٍ» ﴿جمع «شائِية» من «شأوت»﴾ الناقص المهموز العين أي سبقت، فإنّ أصل «شَواء» وإن كان «شوائي» ـ بهمزة ثمّ ياء ـ كما هو شرط هذه القاعدة إلّا أنّ مفرده أيضاً كذلك إذ وقع بعد ألفه همزة ثمّ ياء فوجب رعاية تلك الصورة في الجمع أيضاً تحقيقاً للمشاكلة فأُعلّ إعلال «قاض».

﴿وبخلاف «شَواء» و«جَواءٍ» جمعَي «شائية» و«جائية»﴾ من «شيئت» و«جيئت» الأجوف المهموز اللّام ﴿على القولين فيهما[1]﴾ قول الخليل وغيره.

وذلك: أنّ أصلهما: «شوايئ» و«جوايئ» ـ بياء ثمّ همزة ـ فإمّا أن تقلب اللّام إلى موضع العين، والعين إلى موضع اللّام كما هو مذهب الخليل، وإمّا أن يعلّ إعلال «أوائل» لتجتمع همزتان متحرّكتان أُولاهما مكسورة فتقلب الثانية ياء كما هو مذهب غيره، فيصير على القولين من هذا الباب لوقوع الياء فيه بعد همزة بعد ألف

---

(١) أي في «شواءٍ» جمع شائية ـ من «شئت، مشيئةً» ـ وفي «جواءٍ» جمع «جائية» ـ من «جئت، مجيئاً» ـ وكلاهما من باب واحد، إذ هما أجوفان مهموز اللّام، فلم يحتج إلى قوله: «فيهما». وليس القولان في «شواءٍ» جمع «شائية» ـ من «شأوت» ـ إذ لا قلب فيه عند الخليل، لأنّه إنّما يقلب خوفاً من اجتماع الهمزتين. [شرح الشافية ٣: ١٨١ ـ ١٨٢]

باب «مساجد» إلّا أنّه فقدت شريطة أُخرى وذلك أنّ مفردهما أيضاً كذلك إذ أصلهما: «شايئة» و«جايئة» ـ بياء ثمّ همزة ـ ثمّ أُعلّ إعلال «بائع» فاجتمعت همزتان متحرّكتان أُولاهما مكسورة فقلبت الثانية ياء فحصل بعد الألف في المفرد همزة ثمّ ياء كما في الجمع.

﴿ وقد جاء «أدَاوى»[1] ﴾ في جمع «إداوة» المِطْهرة ﴿ و«عَلاوى» ﴾ في «عِلاوة» وهي ما يعلّق على البعير بعد حمله نحو السِّقاء وغيره ﴿ وهَراوى ﴾ في «هِراوة» وهي العصا.

وليس بقياس لأنّ أصل «أداوى» مثلاً «أدائو» بهمزة بعد ألف باب «مساجد» على قياس إعلال «رسائل» بالهمزة في «رسالة» وبعد قلب الواو المتطرّفة ياء يصير «أدائي» بهمزة ثمّ ياء فكان ينبغي أن يقال: «أدايا» نحو «مطايا» لكنّهم وضعوا مكان الياء واواً ﴿ مراعاةً للمفرد ﴾.

﴿ وتسكنان[2] في باب «يغزو» و«يرمي» ﴾ مرفوعين، تقول: «هو يغزو» و«يرمي» بإسكان الواو والياء استثقالاً للضمّة عليهما ﴿ و«الغازي» و«الرّامي»[3]

---

(١) قال الرضيّ: كلّ ما كان في واحده ألف ثالثة بعدها واو، وجمعته الجمع الأقصى قلبت ألفه همزةً كما تقلب في جمع «رسالة» وقلبت الواو ياءً، ثمّ قلبت الهمزة واواً تطبيقاً للجمع بالمفرد. [شرح الشافية ٣: ١٨٢]

(٢) قال الرضي: إنّما سكن الواو في نحو: «يغزو» ـ وهذا مختصّ بالفعل، لا يكون في الاسم ـ لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمّة، إذ تجتمع الثقلاء في آخر الفعل مع ثقله فخفّف الأخيرة وهو الضمّة، لأنّ الحركة بعد الحرف، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة وهذا أقلّ ثقلاً من الأوّل ـ ويكون في الاسم والفعل ـ نحو: «هو يرمي» و«جاء الرّامي». [شرح الشافية ٣: ١٨٢]

(٣) قال الرضي: وإنّما ذكر «الغازي» و«الرّامي» ليبيّن أنّ الياء التي أصلها الواو كالأصليّة وكذا ⇐

مرفوعاً ومجروراً ﴾ تقول: «جائني الغازي» و«الرّامي» و«مررت بالغازي» و«الرّامي» كلاهما بالإسكان استثقالاً ﴿ والتّحريك في الرفع والجرّ في الياء شاذّ، كالسكون في النّصب، والإثبات فيهما وفي الألف في الجزم ﴾ فالتحريك في الرفع كقوله:

٣٨ ـ قد كاد يذهبُ بالدُّنيا ولَذّتها مواليّ ككِباش العُوسِ سُحّاحُ[1]

⇐ تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة لاجتماع الأمثال ـ كما في الواو المضمومة بعد الضمّة ـ والأوّل أثقل وهذا يكون في الاسم نحو: «بالرّامي» وفي الفعل كـ«إرْمِي» وأصله: «إرْمِيِيْ». [شرح الشافية ٣: ١٨٢]

(١) البيت من البحر البسيط على العروض الأُولى التامّة المخبونة «فَعِلُنْ» مع الضرب الثاني المقطوع: «فَعْ لُنْ». أنشده ابن السَرّاج في كتابه لجرير بن عطيّة الخطفي بالهمزة مكان الياء.

قد كاد يذهب بالدُّنيا ولذّتها مَوَالِئٌ ككِباش العُوْس سُحّاحُ
ما مِنْهُمُ واحِدٌ إلّا بِحُجْزَتِهِ لبابِهِ من عِلاج القَيْن مِفْتَاحُ

الشّاهد في قوله: «موالي» بتحريك الياء في الرفع على رواية الشّارح، وفيها ضرورة أُخرى وهي صرف ما لا ينصرف. قال البغدادي ـ نقلاً عن ابن السرّاج ـ: أبدل الهمزة في «موالئ» من الياء في الشّعر ضرورة لأنّهم يبدلون الحرف من الحرف في الشّعر في الموضع الذي لا يبدل مثله في الكلام لمعنى يحاولونه: من تحريك ساكن أو تسكين متحرّك ليصحّ وزن الشعر، أو ردّ شيء إلى أصله أو تشبيه بنظير لأنّه لو فعل بها ما فعل بالياء في المنقوص لانكسر البيت.

قال: يريد ـ ابن السرّاج ـ لو قال في البيت «موالي» بتسكين الياء، لانكسر، ولو حرّكت بالضمّة لاستثقلت. قال ابن السيرافي: همز الياء من «موالئ» لاستقامة البيت.

أقول: وزن «موالئ» ـ بالهمزة «مفاعلن» مزاحفاً عن «مس تف علن» وكذا بالياء كما ذكره الشّارح وإسكان الياء يخرجه عن الاستقامة إذ يصير الوزن «فعولن» «الموالي» جمع «المولى» وله معانٍ: «الأولى بالتصرّف» وهو المراد من قول النبيّ ﷺ يوم غدير خمّ: «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه» و«السيّد» و«ابن العمّ» و«العصبة» و«الناصر» و«الحليف» ـ

⇐

«العوس»: الضمّ ضَرب من الغنم، و«شاة ساحَة» أي سمينة كأنّها من سِمَنها تصبّ الوَدَك.

والتحريك في الجرّ كقوله:

٣٩ ـ ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدّتي كجَواريَ يَلْعَبنَ في الصَّحراء[1]

⇐ وهو الذي يقال له: مولى الموالاة ـ و«المُعْتِق» ـ وهو مولى النِّعمة ـ و«العتيق» ـ وهم موالي بني هاشم أي عتقاؤهم، والشّاعر يريد المعنى الثّاني وهو السيّد.

و«كِباش» جمع «كبش» وهو الفحل من الضِّأن. و«العُوْس» ـ بضمّ العين المهملة ـ موضع أو قبيلة. قال البغدادي: وقيل: بل هو السَّمين وما في البيت لا يوافق المعنى الأخير. وضرب من الغنم ـ كما في «الصحاح» ـ يقال: «كبش عُوْسِيٌّ» إذا كان قويّاً يحمل عليه.

و«سُحَّاح» وزان «كُفَّار» جمع «ساحٌّ» من «سَحَتِ الشّاة، تَسِحُّ» من باب «ضرب» وهو بالرَّفع صفة «للموالي» وهي فاعل «يذهب» وفي «كاد» ضمير الشأن. شبّههم بهذه الكِباش لطول رعيهم في مراتعه اللذّات و«بحجزته» جارّ ومجرور خبر مقدّم و«مفتاح» مبتدأ مؤخّر و«الحجزة» ـ بضمّ الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها زاي معجمة ـ: هي مَعْقِدُ الإزار. يريد أنّهم يحملون مفاتيح أبوابهم فهي مقفلة لا يدخلها أحد من الضّيوف و«القين» وزان «بَيْن» الحدّاد. وأراد بعلاج القين صنيعه. فإذا كان المفتاح ممّا يزاوله القين بعمله فقفله محكم.

(١) البيت من البحر الكامل على العروض الأُولى التامّة المضمرة «مس تف علن» مع الضّرب الثّاني المقطوع الداخل عليه الإضمار أيضاً «مف عولن» ذكره البغدادي في شرحه غير معزوّ إلى قائل. «إن» زائدة بعد «ما». وجملة «ولا أرى في مدّتي» ـ أي في مدّة عمري ـ معترضة بين «أرى» البَصَريّة وبين مفعولها وهو الكاف من قوله: «كجواري» فإنّها اسم، ولا يجوز أن تكون هنا حرفاً. و«الجواري» جمع «جارية» وهي المرأة الشابّة. قال ابن عصفور: فيه ضرورتان: إحداهما: إثبات الياء وتحريكها وكان حقّه أن يحذفها فيقول: كجوارٍ. والثانية: أنّه صرف ما لا ينصرف، وكان الوجه لما أثبت الياء إجراءً لها مجرى ⇐

والسّكون في النصب كقوله:

٤٠ ـ فما سوّدتني عامرٌ عن وراثة أبى الله أن أسمو بأُمّ ولا أب[1]

⇐ الصحيح أن يمنع الصَّرف فيقول: «كجواريَ» والشّاهد فيها كما قال ابن عصفور.

أقول: وزن قوله: «كَجَواري»: «متفاعلن» ولو أُعلّ بالإسكان والحذف كانت: «فَعِلاتن» والأصل: «متفاعلن» ثمّ دخله القطع ـ أي زِحاف القطع ـ فصارت «متفاعل» ثمّ تحوّل إلى «فعلاتن» والزّحاف يحترز عنه مهما أمكن فلذا حرّك الياء في الجرّ لأنّه أخفّ من الانكسار في الوزن.

(١) البيت من قصيدة على وزن البحر الطويل والقائل عامر بن الطُّفيل العامريّ الجعديّ. قال السّيوطيّ: قال الصوليّ: حدّثني الحسن بن إسماعيل، قال: سمعت المعتضد يقول: لا فخر أفخر من قول عامر بن الطُّفيل:

وإنّي وإن كُنْتُ ابنَ سيّدِ عامرٍ وفارِسِها المشهور في كلّ مَوْكِبِ
فما سَوَّدَتْني عامِرٌ عن وِراثَةٍ أبى اللهُ أن أسمُوْ بأُمٍّ ولا أَبِ
ولكنّني أحْمِي حِماها وأتّقِي أذاها وأرمِي مَنْ رَماها بمَنْكِبِي

هذا والله السؤدد أن يشرف بنفسه يزيد بذلك شرفه بآبائه فإن نقص عنهم كان ذلك لاحقاً به لا بهم. والأبيات المذكورة من قصيدة مطلعها:

تقولُ ابنةُ العَمْرِيّ مالَكَ بعدما أراكَ صحيحاً كالسَّلِيمِ المُعَذَّبِ

والشّاهد في قوله: «أسمو» حيث سكن في النصب. قال ابن عصفور: حذف الفتحة من آخر «أسمو» إجراءً للنصب مجرى الرّفع. وقوله: «وما سوّدتني عامر» أي ما جعلتني سيّد قبيلة بني عامرٍ بالإرث عن آبائهم، بل سدت بأفعالي.

وقوله: «أبى» له معنيان: أحدهما: «كره» وهو المراد هنا. والثاني: «امتنع» و«أن أسمو» في موضع المفعول لـ«أبى» و«السُّمُوّ»: العلوّ والشرف.

ويوافق البيت من حيث المعنى قول ابن الرُّوميّ ﷺ يمدح أبا الصَّقْر الشيباني بقصيدة على وزن البحر البسيط:

قالوا: أبو الصَّقْر من شيبانَ، قلتُ لهم: كلّا لَعَمْرِيْ ولكنْ منه شيبانُ

⇐

والإثبات في الواو والياء، وفي الألف حالة الجزم كقوله:

٤١ ـ هجوت زَبّان ثمّ جئت معتذراً من هجو زبّان لم تهجو ولم تَدَعِ[1]

⇐ وكم أبٍ قد عَلاَ بابنٍ ذُرَى حَسَبٍ كما عَلَتْ برسول اللهِ عَدْنَانُ

والإسكان هنا لضرورة صون الوزن على الانكسار فإنّ وزن قوله: «هَأَنْ، أَسْ، مُوْ»: «مَفَاعِيْ لُنْ» ولو حرّكت الواو لدخله انكسار منكر وصار الرّكن مهملاً لا يقوم مقامه ركن من الأركان المستعملة. [شواهد المغني ٢: ٩٥٤، البغدادي: ٤٠٥]

(١) البيت من البحر البسيط على العروض الأولى التامّة المخبونة «فَعِلن» مع الضرب الأوّل المماثل لها «فَعِلُنْ» وهو لأبي عمرو بن العلاء القاري يخاطب به الفرزدق الشاعر المشهور وقد كان هجاه ثمّ اعتذر إليه. و«زَبّان» اسمه. قال ابن خلّكان: والصحيح أنّ كنيته اسمُهُ، وقيل: اسمه زَبّان وقيل غير ذلك ـ «ربّان» عند المرزباني ـ وليس بصحيح اهـ.

«هجوت» و«لم تهجو» بالخطاب في الموضعين من «الهجو» وهو الذمّ. «زَبّان» قيل: اشتقاقه من «الزَّبَب» وهو كثرة الشَّعر وطوله. «ثمّ» للترتيب والتراخي فاعتذاره من هجوه إنّما وقع بعد مدّة. و«من هجو» متعلّقة بالحال وهو: «معتذراً» وقوله: «لم تهجو» و«لم تدع» مفعولهما محذوف أي «لم تهجوه» و«لم تدعه» و«تدع» مجزوم وكسرت العين للقافية. والشّاهد في قوله: «لم تهجو» حيث أثبت الواو الساكنة مع الجازم.

قال الجعفري: وهذا لا يحمل عندي على الضّرورة إذ لو حذف الواو من «تهجو» بعد دخول الجازم لأمكنه ذلك ودخل الرّكن زحاف الطي وهو كثير مطّرد. وتقطيع الشطر الثاني مع الواو هكذا:

مِنْ هَجْ ـوِ زَبْ | بَا نَ لَمْ | تَهْ ـجُوْ وَ لَمْ | تَ ـدَعِيْ
مُسْ تَفْ ـعِ لُنْ | فَاعِ لُنْ | مُسْ تفْ عِ لُنْ | فَ ـعِ لُنْ

وبدون الواو هكذا:

مِنْ هَجْ ـوِ زَبْ | بَانَلَ ـمْ | تَهْ ـجُ وَلَمْ | تَدَعِيْ
مس تف عِ لُنْ | فاعلن | مُفْ تَ عِلُنْ | فَعِ لُنْ

فالرّكن في الأصل «مُسْتَفْعِلُنْ» ثمّ دخله الطي ـ وهو حذف الرّابع متى كان ساكناً وثاني ⇐

أي لم تهج لأنّك اعتذرت ولم تترك الهجو لأنّك هجوته، وكقولك:

٤٢ - ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد[1]

⇐ سبب - فحذف الفاء فصارت: «مُسْ تَعِلُنْ» وهذا مهمل يحول إلى وزن مستعمل وهو «مُفْتَعِلُنْ». وهذا زِحاف مطّرد لا يرتكب لأجله مخالفة القانون الصَّرْفي. [وفيات الأعيان ٣: ٤٦٧]

(١) البيت مطلع قصيدة على وزن البحر الوافر لقيس بن زهير العَبْسيّ - وهو من شعراء الحماسة - وبعده:

ومَحْبَسُها على القُرَشيّ تُشْرَى بأَدْرَاعٍ وأَسْيافٍ حِدادِ

كما لاقيت من حَمَلِ ابنِ بَدْرٍ وإخوتِهِ على ذاتِ الإصادِ

قال البغدادي: وكان - أي قيس - سيّد قومه وحصل بينه وبين الرَّبيع بن زياد وإخوته - وهم: عمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان العَبْسي - عداوة في شأن دِرْعٍ ساومه فيها، فلمّا نظر إليها الرَّبيع وهو على ظهر فرسه وضعها على القَرَبُوس ثمّ ركض بها فلم يردّها عليه، فنهب قيس بن زهير إبله وإبل إخوته فقدم بها مكّة، فباعها من عبدالله بن جُدْعَان التيميّ - صاحب دار الفحشاء بمكّة المكرّمة - معاوضةً بأدراع وسيوف فأفتخر بهذا البيت وبما بعده من الأبيات.

«الأنباء» جمع «نَبَأ» وهو الخبر وزناً ومعنًى ويقال: «النبأ» خاصّ لما كان ذا شأن و«الخبر» عام. و«تنمي» من «النموّ» وهو الزيادة والكثرة. والباء في «بما» زائدة و«ما» فاعل «يأتي» أو أصليّة متعلّقة بـ«تنمي» وفاعل «يأتي» ضمير مستتر عائد على مفهوم من المقام، أي «ألم يأتيك هو» أي الخبر، و«اللبون» النّاقة ذات اللبن. والشّاهد في قوله: «ألم يأتيك» حيث أثبت الياء ساكنة مع الجازم.

قال ابن جنّي: روى بعض أصحابنا البيت: «ألم يأتك» على ظاهر الجزم فلا ضرورة اهـ.

أقول: الزِّحاف وارد على الرّكن في الوافر «مفاعلتن» سواء أقرأت البيت «ألم يأتيك» أم لم تقرء بالإثبات وقرأت «ألم يأتِك» لكن الزِّحاف على القرائة الأولى زِحافُ العَصْب وهو تسكين الحرف الخامس من «مفاعلتن» فينقل إلى «مفاعيلن» وهو على القرائة الثانية ⇐

وكقوله:

٤٣ ـ ما أنسَ لا أنساهُ آخرَ عيشتي ما لاح بالمَعْزاء رِيْع سراب[1]

⇐ زِحافُ النقص وهو في الوافر إسقاط سابعه بعد تسكين خامسه والأصل «مفاعلتن» ثمّ صار بالعصب «مفاعي لن» ثمّ دخله النَّقْص فصار «مفاعِيْلُ» والعصب أولى من النَّقْص عند الترجيح. فلهذا يحمل عندنا على الضرورة. [شرح شواهد المغني ١: ٣٣٠]

(١) البيت من البحر الكامل على العروض الأُولى التامّة «متفاعلن» مع الضَّرْب الثاني المقطوع «فعلاتن» أورده ابن الأعرابي في نوادره مع بيت قبله: وهو:

بَكَرَ النَّعِيُّ بخيرِ خِنْدِفَ كلّها بعُتَيْبَةَ بنِ الحارِثِ بنِ شهاب

ونسبهما إلى حُصَيْن بن قعقاع بن مَعْبَد بن زُرَارة من بني حنظلة بن دارم التميميّ، وهذا البيت الأوّل على العروض الأُولى التامّة الصحيحة مع الضرب الأوّل الماثل.

«بَكَرَ» سارع وبادر و«النّعيّ» فعيل بمعنى النّاعي وهو الذي يأتي بخبر الميّت، و«عتيبة» مصغّراً فارس من فرسان الجاهليّة وهو ابن الحارث بن شهاب بن عبد قيس بن الكُبّاس بن جعفر بن يربوع اليربوعيّ وكان رئيس قومه وقتله ذؤاب بن ربيعة لمّا قاتل بني نصر بن قُعَيْن وكانت تحت عتيبة يومئذٍ فرس فيها مَراح واعتراض فأصاب زُجُّ غلام من بني أسد يقال له: ذؤاب بن ربيعة أرنبةَ عُتَيْبَةَ فنزف حتّى مات فحمل ربيع بن عتيبة على ذؤاب فأخذه من سرجه وقتلوا ثمانية من بني نصر وبني غاضرة واستنقذوا النّعم، وساروا إلى منزلهم فقتلوه، فقال ربيعة أبو ذؤاب:

إن يقتلوك فقد ثللتَ عروشهم بعُتَيْبَةَ بنِ الحارث بن شِهابِ
بأشدّهم ضُرّاً على أعدائهم وأعزّهم فَقْداً على الأصحابِ

و«ما» اسم شرط يجزم فعلين وهو هنا منصوب بشرطه والمعنى: مهما أَنْسَ من شيءٍ لا أَنْسَ هذا الميّت. وهو كثير في الأشعار؛ قال ابن أبي الحديد المعتزلي يمدح فارس الإسلام أمير المؤمنين عليّاً ويعرّض بأبي بكر وعمر ويذكر فرارهما من الحرب في خيبر:

وما أنسَ لا أنسَ اللّذَيْنِ تقدّما وفرّهما والفرّ قد علما حُوْبُ

أي مهما أنس شيئاً من الأشياء لا أنس أبابكر وعمر اللّذين تقدّما عليّاً في الخلافة ⇐

. . . . . .

⇐ وتأخّرا عنه في الحرب بخيبر حيث فرّا من الزَّحْف وانهزما راجِعَيْن وقد أثبت ذلك الواقدي والذهبي وغيرهما من أصحاب المغازي.

و«آخِرَ عِيْشَتِي» منصوب على الظَّرْف و«العيشة» الحياة والمعنى: إلى آخر عيشتي «ما» مصدريّة ظرفيّة والتقدير «مدّة دوام لوح المَعْزاء» وهو ظرف لقوله: «لا أنساه وفي هذا الكلام صنعة التأبيد ـ وهو تعليق الشيء بأمر يفيد الأبديّة ـ. و جوّز ابن المستوفي أن يكون بدلاً من «آخر» و«المَعْزاء» ـ بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها زاي معجمة ـ الأرض الصُّلْبَة و«الرَّيْع» مصدر «راع السَّراب يَرِيْعُ» أي جاء وذهب وأنشده ابن الأعرابي «رِيع» ـ بكسر الراء ـ ومعناه الطريق. وكأنّه أراد «ريع السراب» بياضه.

والشاهد في قوله: «لا أنساه» حيث أثبت الألف المنقلبة عن الياء شذوذاً. والقياس: «أنسه» بحذف الألف.

قال الجعفري صاحب هذا التعليق: ولو قرأت البيت برواية «لا أنساه» لكان الداخل على الركن زِحاف الإضمار وهو إسكان الثاني فقط فيصير «مُتَفاعِلن»: «مُتْفَاعلن» وينقل إلى «مستفعلن». ولو قرأته برواية «لا أنسه» بحذف الألف لدخله زحاف الجزل وهو إسقاط الحرف الرّابع من الوافر بعد سكون ثانيه فيصير «مُتَفَاعِلُن» بإسكان الحرف الثاني «مستفعلن» ثمّ «مستعلن» بسقوط الفاء وينقل إلى «مفتعلن» ولا يخفى أنّ في الإضمار حذف حركةٍ وفي الجزل حذف حرف ساكن وحركة معاً وعند الترجيح يصار إلى الإضمار فلهذا يحمل البيت عندنا على الضرورة.

وإنّما أطلنا القول في هذه المباحث لأنّهم اكتفوا بقولهم: «ضرورة شعريّة» وأجملوا القول في ذلك ولو سألتهم عن وجه الضرورة لأحجموا وتحيّروا ولم يتعرّضوا بم كانت الضرورة ولم اضطرّ الشاعر، وعند تعارض أدلّة الضرائر لم يرجّح بعض على بعض؟ وبم يرجّح؟ وذلك أنّهم لم يتعمّقوا في بحار علم العروض وعدّوه قليل الفائدة ولم يعرفوا أنّ العروض تُقَوّم وتنقد وتبهرج أساس العلوم العربيّة وهو أشعار العرب فإذا حذفنا الأشعار من الشواهد العربيّة لذهبت جملة القواعد وعطّلت الأمثلة والشواهد ولم يمكن لنا إثبات ⇐

و«الأمعز» المكان الصُّلْب، والأرض «معزاء». و«الريع» ـ بالكسر ـ الطريق. وقوله: «آخر عيشتي» أي مدّة حياتي، والقياس أن يقول: ما أنس لا أنسه لأنّه جواب «ما».

﴿ وتحذفان في مثل «تَغْزُون» يا رجال» ﴿ و«ترمون» ﴾ فالأصل: «تَغْزُوُونَ» ـ مثل «تَنْصُرون» ـ استثقلت الضمّة على الواو فسكّنت فالتقى ساكنان فحذفت الواو التي هي لام فبقي «تَغْزُونَ» على وزن «تَفْعُون» وكذا الكلام في «تَرْمُونَ» إلّا أنّ المحذوف فيه الياء، وضمّة الميم مبدلة من الكسرة لأجل الواو.

﴿ و«اغْزُنَّ» ﴾ يا رجال» ﴿ و«اغْزِنَّ» ﴾ يا امرأة»، كذلك إذ الأصل: «أُغْزُوُوا» و«أُغْزُوي» ـ مثل «انصُروا» و«انْصُري» ـ استثقلت الضمّة والكسرة على الواو فسكّنت ثمّ حذفت لالتقاء الساكنين وأُبدلت ضمّة الزاي كسرة، وبعد اتّصال نون التأكيد به التقى ساكنان واو الضّمير أو ياؤه والنّون فحذف الضمير اكتفاء منه بالحركة.

﴿ و«ارْمُنَّ» ﴾ يا رجال» ﴿ و«ارْمِنَّ» ﴾ يا امرأة»، كذلك بخلاف «اخْشونّ» و«اخشينّ» فإنّ الواو والياء لم يحذفا فيهما لفتح ما قبلهما ومغايرته إيّاهما.

﴿ ونحو: «يَد» و«دم» و«اسم» و«ابنم» و«ابن» و«أخ» و«أُخت» ﴾ حذف لاماتها ﴿ ليس بقياس ﴾ بل القياس إثباتها فيما عينه ساكن كـ«يد» أصله: «يَدْي» ـ نحو «ظَبْي» ـ وإبدالها ألفاً فيما عينه مفتوح كـ«أب» أصله: «أَبَوٌ» ـ كما في «عصى» ـ

⇐ قاعدة منها، فمحلّ العروض من العلوم العربيّة محلّ القطب من الرَّحى، تدور عليه العلوم وهي كالجبل الراسخ لا تحرّكها العواصف.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ مدّعي الأدب بلا معرفة العروض كمدّعي النبوّة بغير معجزة، يُكَذَّبُ هذا كما يُكَذَّب ذاك، وكان كـ«مسيلمة» و«سجاح» وما أكثرهما في هذا الزّمان.

[القصائد العلويّات السبع: ٩١]

وقد عرفت فيما سلف هيئآت البواقي في الأصل فتذكَّره[1].

---

(١) قال الرضيّ: هذا آخر باب الإعلال ولنضف إليه ما يليق به فنقول: إذا اجتمع ياءان، فإن لم تكن الأخيرة لاماً فإن سكنت الأُولى أُدغمت كـ«بَيْع» و«بَيَّاع».

وإن سكنت الثانية أو تحرّكتا فحكم كلّ واحدة منهما حكمها مفردةً كـ«بُيُيْت» و«يَانَ» مثل «باع» من «بين» و«بَيَان» مثل «هَيام» منه.

وإن كانت الأخيرة لاماً، فإن سكنت أُولاهما أُدغمت في الثّانية كـ«حيّ» وإن سكنت الأخيرة سلمتا كـ«حييت».

وإن تحرّكتا فإن جاز قلب الثّانية ألفاً قلبت نحو: «حَيَاة»، وإن لم يجز: فإمّا أن تلزم حركة الثانية أو لا، فإن لزمت فإن لم يجز إدغام الأُولى في الثّانية فالأولى قلب الثّانية واواً كما في «حَيَوان»[1].

وإن جاز الإدغام فلك الإدغام وتركه كـ«حَيِيَ» و«حَيَّ» و«حَيِيَان» ـ بالكسر ـ و«حَيَّان» والإدغام أكثر إذ هو أخفّ. وإن لم تلزم حركةُ الثّاني نحو: «لن يُحْيِيَ» وجب تصحيحهما مُظْهَرَيْن.

وإن اجتمع ثلاث ياءات: فإمّا أن تكون الأخيرة لاماً أو لا، فإن كانت لاماً: فإمّا أن تكون الأُولى مدغمة في الثّانية أو الثّانية في الثّالثة أو لا يكون شيء منهما مدغماً في شيء.

فإن كانت الأُولى مدغمة في الثانية: فإمّا أن يكون ذلك في الفعل أو الجاري عليه أو لا.

---

(١) وإنّما لم يجز الإدغام؟ لأنّ «فَعَلان» ـ من المضاعف ـ لا يدغم نحو: «رَدَدَان» كما يجيء في باب الإدغام ـ إن شاء الله ـ. وإنّما لم يجز قلب الثانية ألفاً؟ لعدم موازنة الفعل ـ كما مرّ ـ وإنّما قلبت واواً؟ لاستثقال اجتماع الياءين المتحركتين وامتناع تغيير ذلك الاستثقال بالوجه الأخفّ ـ من الإدغام أو قلب الثّاني ألفاً ـ وإنّما قلبت الثانية دون الأُولى؟ لأنّ استثقال الاجتماع بها حصل وإنّما جاز قلب اللام واواً ـ مع أنّ الأخير ينبغي أن يكون حرفاً خفيفاً؟ لأنّ لزوم الألف والنون جعلها متوسّطة.

⇐

.....

⇐ فإن كان في أحدهما جعلت الثّانية كأنّها لم تسبقها ياء نحو: «حَيًا» و«حَيِّيتُ» و«يُحَيِّيْ» و«المُحَيِّيْ» و«المُحَيَّى»(١).

وإن لم يكن ذلك في الفعل ولا في الجاري عليه فإن جاز قلب الثّالثة ألفاً ـ وذلك إذا كانت المشدّدة مفتوحةً والأخيرة طرفاً ـ قلبت كما في «إيّاة» على وزن «إوَزّة» من «أَوَيْتُ» والأصل: «إِنْوَيَة» ثمّ «إيْوَيَة» ثمّ «إيَّيَة» ثمّ «إيّاة».

وإن لم يجز ذلك وهو لأمرين:

أحدهما: أن تتوسّط الأخيرة مع انفتاح المشدّدة لمجيء حرف موضوع على اللزوم في كلّ موضع كالألف والنون التي لغير المثنّى، فإذا كان كذا قلبت الثالثة واواً(٢).

وثانيهما: أن تنضمّ المشدّدة أو تنكسر، فإذا كان كذا كُسِرَت المضمومة وحذفت الثّالثة نسياً(٣).

وإن كانت الثانية مدغمةً في الثالثة، فإن كان ما قبل الأولى ساكناً لم يغيّر شيء منها نحو: «ظَبْيِيّ» و«قِرَأْبِيّ» في النسب، و«رِمْيِيٌّ» على وزن «بِرْطِيْل» من «الرَّمْي».

وإن كان ما قبل الأولى متحرّكاً: فإن كانت الأولى ثانية الكلمة سلمت الياءات نحو: «حِيَيّ» كـ«هِجَفّ» و«حُيِيّ» كـ«قُمُدٌّ» والأصل: «حُيُيٌّ» ـ بضمّ العين ـ و«حَيِيٌّ» من «الحَياء» لخفّة الكلمة.

---

(١) هو مثل «عَزًى، يُعَزّي، المُعَزّي، المُعَزًّى» وإنّما لم تحذف الثّالثة المكسور ما قبلها في الفعل نسياً نحو: «يُحَيِّيْ» مع استثقال ذلك كما حذفت في «مُعَيِّيَة» إبقاءً على حركة العين في الفعل، إذ بها تختلف أوزان الفعل، ووزن الفعل تجب مراعاته ثمّ أُجري الجاري على الفعل ـ كـ«المُحَيِّيْ» ـ مُجْرَى الفعل، في ترك حذف الياء الثالثة نسياً.

(٢) كما تقول إذا بنيت على «فَيْعَلان» من «حَيِيَ»: «حَيَّوان» لأنّه أثقل من «حَيَوان» مخفّفاً.

(٣) لاستثقال الياءات في الطَّرَف مع انكسار المشدّدة منها نحو: «مُعَيِّة» والأصل: «مُعَيِّيَة» ونحو: «حَنِيٌّ» على وزن «كَنَهْبَل» من «حَيِيَ» والأصل: «حَنَيِيٌّ» ثمّ: «حَنِيٌّ».

⇐

. . . . . .

⇐ وإن كانت ثالثتها جعلت واواً سواء كان ما قبلها مفتوحاً[١] أو كان ما قبلها مكسوراً نحو: «عَمَوِيَ» فإنّك تفتح الكسر لتسلم الواو[٢] وإن كانت الأُولى رابعة الكلمة: فإن كانت قبل ياء النَّسَب حذفت[٣] على الأصحّ كما في «قاضيٌ» وإن لم تكن قبل ياء النَّسَب لم تحذف[٤].

وإن لم يكن شيء منهما مدغماً في شيءٍ فإن كانت الثّالثة تستحقّ قلبها ألفاً قلبت[٥].

وإن لم تستحقّ كما إذا بني من «حَيِيَ» مثل «هُدَبِد» و«جَنَدِل» جاز لك حذف الثّالثة نسياً[٦].

---

(١) كما إذا بنيت من «الرَّمْي» مثل «حَمَصِيْصَة» تقول: «رَمَوِيَة» مثل «رحويّة» في النَّسَب ولم تقلب الياء الأُولى ألفاً، أمّا في النَّسَب فلمعروض الحركة وأمّا في غير النَّسَب فلعدم موازنته للفعل. وكما إذا بنيت من «الرَّمْي» على وزن: «حَلَكُوك» قلت: رَمَوِيّ والأصل: «رَمَيْوِي» ثمّ «رَمَيِيٌّ» ثمّ «رَمَوِيّ».

(٢) وإنّما قلبت إحدى الياءات في هذه الأمثلة لاستثقال الياءات، وإنّما لم تقلب الأخيرة ـ كما في «حيوان» ـ وإن كان التغيير بالأخير أولى لقوّتها بالتشديد. ولهذا لم تحذف الثالثة نسياً كما حذفت في «مُعَيِّيَة» والحذف والقلب في ياء النسب أبعد لكونها علامة.

(٣) لاجتماع الياءات مع تثاقل الكلمة وكون الأُولى آخر الكلمة إذ ياء النسب عارضة ويجوز: «قاضويّ».

(٤) لأنّها ليست آخر الكلمة بل تقلب واواً ـ كما قلبت وهي ثالثة الكلمة ـ تقول على وزن «خيتعور» ـ من «الرَّمْي» ـ «رَيْمَوِيّ» والأصل «رَيْمَيْوِي» قلبت الواو ياءً وأدغمتها في الأخيرة ثمّ كسرت الضمّة وقلبت الياء واواً.

(٥) كما إذا بني من «حَيِيَ» مثل «احمرّ» قلبتها ألفاً نحو: «إحْيَيَى» ثمّ إن أُدغمت كما في «اقتتل» قلت: «حَيَّى»، وإن لم تدغم قلبت الثّانية واواً نحو: «إحْيَوَى» كما في «حيوان».

(٦) لكون النّقل أكثر ممّا في «مُعَيِّيَة» فتقول: «حُيا» و«حَيا» بقلب الثانية ألفاً لتحرّكها طرفاً وانفتاح ما قبلها.

⇐

. . . . . .

⇐ وجاز لك قلب الثّانية واواً[1]. وإن لم تكن الأخيرة لاماً بقيت الياءات على حالها بلا قلب ولا حذف كما تقول في تصغير «أُسْوَار»[2]: «أُسَيِّيْر».

وإن اجتمع أربع ياءات كما إذا بني من «حَيِيَ» على وزن «جَحْمَرِش» قلت: «حَيَّيِيٌ» أُدغمت الأُولى في الثّانية فيصيران كياء واحدة وقلبت الثّالثة واواً، فتسلم الرّابعة نحو: «حَيَّوٍ» ويجوز لك حذف الأخيرة نسياً، لكونها أثقل منها في نحو: «مُعَيِّيَة» فتقلب الثّالثة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها نحو: «حَيَّا».

هذا كلّه في الأربع ياءات إذا لم تكن الأخيرتان للنسبة فإن كانتا لها كالمنسوب إلى «حيّ» و«طَيّ» و«عَلِيٍّ» و«قصيّ» و«تحيّة» و«محيٍّ» فقد مضى حكمها في «باب النَّسَب»، وقد مضى أنّ ياء التصغير تحذف إن دخلت على ياء التصغير ـ كما في «أمويّ» ـ وأمّا إن دخل التصغير على النسبة لم تحذفها نحو: «أُرَيِّيَّة» ـ بياءين مشدّدتين ـ هذا كلّه حكم الياءات.

فأمّا حكم الواوات فنقول: إن اجتمع واوان فإن سكنت ثانيتهما: فإن كانت طرفاً لم يمكن أن تكون الأُولى مفتوحةً ولا مضمومةً إلّا والثانية منفصلة نحو: «لم يَرْوَوْا» و«مُرْوُوْ زيدٍ» لأنّهم يستثقلون الواوين بلا إدغام في آخر الكلمة الذي هو محلّ التخفيف فلذلك لم يَبْنُوا مثل «قَوَوْتُ» و«قَوُوْتُ» فلا بدّ لو كانا في كلمة من انكسار الأُولى لتنقلب

(١) كما في «حَيَوان» فتسلم الثّالثة لزوال اجتماع الياءات فيصير «حَيَوياً» و«حَيَوِياً» وكما إذا بنيت من «قضى» مثل «جَحْمَرِش» قلت: «قَضْيَاً» بحذف الأخيرة نسياً وقلب الثانية ألفاً و«قَضْيَوٍ» بقلب الثّانية واواً. وإنّما لم تقلب الثّالثة واواً؟ لأنّ آخر الكلمة بالتخفيف أولى، وأيضاً لو قلبتها إيّاها لبقي اجتماع الياءين الأوليين بحاله. وأمّا الأُولى فلم تقلب، لأنّ الثّقل إنّما حصل من الثّانية والثّالثة ولم تقلب الأُولى في «حَيَيٍ» كـ«جَنَدِلٍ» لأنّها لم يقلب مثلها ألفاً في الفعل نحو: «حَيِيَ» فكيف تقلب في اسم لم يوازن الفعل.

(٢) الأُسوار ـ بالضمّ لغة في «السّوار» والجمع «أساورة» و«أساور».

⇐

. . . . . .

⇐ الثّانية ياء نحو: «قَوِيتُ» وإن كانت الأخيرة وسطاً جاز اجتماعهما نحو: «قَوُولِ».

وإن تحرّكتا، فإن كان ذلك في أوّل الكلمة قلبت الأُولى همزةً كما في «أواصل» وإن كان ذلك في الوسط فإن جاز[١] الإدغام أُدغمت.

وإن لم يجز[٢] الإدغام قال سيبويه: تقول: «قَوَوان»[٣] والأولى أن يقال: «قَوَيان»[٤].

وإن كان ذلك في الطَّرَف: فإن انفتحت الأُولى لزوماً قلبت الثّانية ألفاً[٥].

وإن كانت الأُولى مكسورة أو مضمومة قلبت الثانية[٦] ياءً وإن سكنت أُولى الواوين، فإن كانتا في الوسط سلمتا من القلب[٧].

وإن كانتا في الطَّرَف: فإن كانت الكلمة ثلاثيّة لم تقلب إلّا إذا انكسر ما قبلها نحو: «قَوٌ» و«قُوٌ» وتقول على وزن «حِبر»: «قِيٌ».

وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة صحّت المفتوح ما قبلها نحو: «غَزَوٌ» وانقلبت

---

(١) كما إذا بنيت من «القُوّة» على «فُعَلان» ـ بضمّ العين ـ قلت: «قُوَان» عند المبرّد. والأولى أن لا تدغم بل تقلب الثانية ياءً. ومن لم يدغم في «حُيِيّ» لم يدغم في «قُوَوان» بل يقلب الثانية ياءً وضمّة ما قبلها كسرةً، لأنّ الإعلال قبل الإدغام وهذا قول الجَرميّ.

(٢) كما إذا بنيت على «فَعَلان» ـ بفتح العين ـ من «القوّة».

(٣) كما قال من «حَيِيَ»: «حَيَيَان».

(٤) لاستثقال الواوين فلمّا لم يجز التخفيف بالإدغام خفّف بقلب إحداهما ياءً. وإذا قلبت الياء واواً في «حيوان» لكراهة اجتماع الياءين فقلب الثّانية في «قَوَوان» لكون الواو أثقل أولى. ولو بنيت على «فَعِلان» ـ بكسر العين ـ انقلبت الثّانية ياء للكسرة، لأنّ الإعلال قبل الإدغام.

(٥) كما في «القُوى» و«الصُّوى» و«يَقْوَى» و«أقوى»، وأمّا في «طَوَوِيّ» ـ منسوباً إلى «طيّ» ـ فلعروض فتحة الأُولى وأمّا في «قَوَوِيّ» ـ منسوباً إلى «قُوى» علماً ـ فلعروض حركة الثانية.

(٦) كـ«قَوٍ» و«قَوِيٍ» ـ على وزن «عَضُدٍ» و«فخذ» ـ من «القوّة».

(٧) كـ«قُوُولَ» إلّا في نحو: «قُوَلَ».

⇐

.....

⇐ المكسور ما قبلها ياءً وجوباً كـ«غِزِيٍّ» ـ على وزن «فِلِزٍّ» ـ والمضموم ما قبلها جوازاً ـ في المذكّر المفرد ـ نحو: «غُزُوّ» و«غُزِيّ» ـ كـ«عُتُوّ» و«عُتِيّ» ـ ووجوباً ـ في الجمع ـ كـ«دُلِيٍّ».

وإن اجتمع ثلاث واواتٍ، فإن كانت الأخيرة لاماً: فإمّا أن تكون الأُولى مدغمة في الثّانية أو الثّانية في الثّالثة أو ليس شيء منها مدغماً في شيءٍ.

ففي الأوّل: تقلب الثّالثة ألفاً إن انفتح ما قبلها كـ«قَوَّى» و«المُقَوَّى» وياءً إن انكسر كـ«يُقَوِّي» و«المُقَوِّي» أو انضمّ كـ«قُوُّ» ـ على وزن «برثن» ـ من «القوّة».

وفي الثّاني: تقلب المشدّدة ياءً مشدّدة: انفتح ما قبلها كـ«قِوَيٍّ» ـ على وزن «هِجَفٍّ» أو «قِمَطْرٍ» ـ أو انكسر كـ«قِوِيّ» ـ على وزن «فِلِزّ» أو انضمّ كـ«قُوُيٍّ» ـ على وزن «قُمُدٍّ» ـ يكسر ذلك الضمّ فيجوز كسر الفاء إتباعاً كـ«عِتِيّ» وذلك لثقل الواوات المتحرّك ما قبلها.

وكذا إذا كانت أُولى الواوات ثالثة الكلمة وتحرّك ما قبلها نحو: «غَزَوِيَ» ـ على وزن «حَلَكُوك» ـ فإن سكن ما قبلها: فإن انفتحت الأُولى سلم الجميع نحو: «غِزْوَوٌّ» ـ على وزن «قِرْطَعْبٍ» ـ وإن انضمّت أو انكسرت قلبت المشدّدة ياءً وكسرت الضمّة، كـ«مَقْوِيٍّ» و«غُزْوِيٍّ» ـ كـ«عصفور» ـ من «الغزو».

وإن لم تكن إحداهما مدغمة في الأُخرى قلبت الأخيرة ألفاً، إن انفتح ما قبلها، وياء إن انكسر[1].

وإن اجتمعت الثلاث الواوات في الوسط بقيت على حالها نحو: «قُوُّولٍ» ـ على وزن

---

(١) نحو: «اقْوَوَى» على وزن «احمرر» فإن أدغمت قلت: «قوّى» وإن لم تدغم قلبت الثّانية ياءً على قياس «قَوَيان» وهو هاهنا أولى فتقول: «اقويّا، يَقْوَيِيْ» وتقول في نحو: «هُدَبِد» و«جَنَدِل» من «القوّة»: «قُوَوٍ» و«قَوٍ» ـ بقلب الثالثة ياءً لكسرة ما قبلها، ولا تدغم الأُولى في الثّانية مع لزوم حركة الثّانية محافظةً على بناء الإلحاق، وأيضاً لعدم مشابهة الفعل. والأولى أن لا يبنى من الأسماء المزيد فيها غير المتّصلة بالفعل ما يؤدّي إلى مثل هذا الثقل.

⇐

⇐ «سَبُّوح» ـ و«اقوؤل» كـ «اغدودن»(١).

وإذا اجتمع أربع واواتٍ فالواجب قلب الثّالثة والرّابعة ياءً إن كانت الثّالثة مدغمة في الرّابعة نحو: «قِوِّيٌّ» ـ على وزن «قرطعب» ـ من «القوّة» لأنّه أثقل من نحو: «غِزْوَوٌّ».

وإن لم تكن مدغمةً فيها قلبت الأخيرة ألفاً إن انفتح ما قبلها، وياءً إن انكسر وتبقى الثالثة بحالها عند سيبويه نحو: «قَوَوٍ» ـ على وزن «جَحْمَرِش» ـ لأنّه إذن كـ«اقوؤل» وتقول على وزن «قَذَعْمِل»: «قَوَوٌ» وعلى وزن «اغدودن»: «اقووَى». والأخفش يقلب الثالثة ياءً فتقول: «قَوَيٍ» كـ«جَحْمَرِش» و«قُوَيٌّ» كـ«قذعمل» و«اقويا» كـ«اغدودن» لاستثقال الواوات فتنقلب القريبة من الطّرَف ياءً، ولا تقلب الواو الثالثة في «قَوَوٍ» كـ«جحمرش» ألفاً كما لم تقلب واو «قَوِيَ» والله أعلم بالصّواب. [راجع: شرح «الشّافية» ٣: ١٨٦ ـ ١٩٦]

(١) والأخفش يقلب الأخيرة في «اقوؤل» ياءً فتنقلب الثانية ياءً أيضاً، وسيبويه لم يبال بذلك لتوسّطها. وينبغي للأخفش أن يقول في «قُوول»: «قُويل» إلّا أن يعتذر بخفّة واو المدّ. وإنّما لم يقلب الأخفش في نحو: «اقوُوول» لكون الوسطى كالألف لأنّها بدل منه. ألا ترى أنّه لم يقلب أوّل واوي «وُوْرِي» همزةً وجوباً لمثل ذلك؟

[أحكام الإبدال]

﴿ الإبدال[1] جعل حرف ﴾ من حروف الإبدال ـ التي يجيء ذكرها ـ ﴿ مكان حرف غيره ﴾ فاءاً أو عيناً أو لاماً أو زائداً فيما بينها، فهو أعمّ من قلب الهمزة ـ المشروح في «باب تخفيف الهمزة» ـ ومن قلب الواو والياء والألف ـ المفصّل في «باب الإعلال» ـ فلْنُعِد ذكر المكرّر مجملاً ولنذكر البواقي مفصّلاً.

١ ـ ﴿ ويعرف[2] ﴾ الإبدال ـ على ما أُشير إليه في صدر الكتاب ـ ﴿ بأمثلة اشتقاقه[3] كـ «تُراث» ﴾ فإنّ «الوِراثة» و«ورث» وغيرهما يدلّ على أنّ أصله: «وُراث» ﴿ و«أُجوه» ﴾ فإنّ «الوجه» و«التوجّه» وغيرهما يدلّ على أنّ أصله: «وجوه».

---

(١) قال الرضيّ: الإبدال في اصطلاحهم أعمّ من قلب الهمزة ومن قلب الواو والياء والألف، لكنّه ذكر قلب الهمزة في «تخفيف الهمزة» مشروحاً، وذكر قلب الواو والياء والألف في «الإعلال» مبسوطاً، فهو يشير في هذا الباب إلى كلّ واحد منها مجملاً ويذكر فيه إبدال غيرها مفصّلاً. [شرح الشافية ٣: ١٩٧]

(٢) يشير إلى طرق معرفة الإبدال وهي خمسة على ما ذكره هنا.

(٣) هذا هو الطريق الأوّل من طرق معرفة الإبدال. قال الرضيّ: ويعني بأمثلة اشتقاقه الأمثلة التي اشتقّت ممّا اشتقّ منه الكلمة التي فيها الإبدال، فإذا كان في جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرفٌ آخرُ، عرفت أنّ الحرف الذي فيه بدل ممّا هو ثابت في مكانه في أمثلة اشتقاقه اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٩٧]

٢ ـ ﴿ وبقلّة استعماله[1] كـ«الثّعالي» ﴾ فإنّه أقلّ استعمالاً من «الثعالب».

٣ ـ ﴿ وبكونه ﴾ أعني بكون اللفظ ﴿ فرعاً[2] والحرف ﴾ الذي هو مبدل منه ﴿ زائد ﴾ في الأصل ﴿ كـ«ضُوَيْرِب» ﴾ فإنّه فرع «ضارِب» والألف فيه زائد، فالواو في الفرع أيضاً زائد مبدل منه.

٤ ـ ﴿ وبكونه ﴾ أعني بكون اللفظ ﴿ فرعاً وهو ﴾ أعني حرف المبدل منه ﴿ أصل[3] ﴾ في الفرع ﴿ كـ «مُوَيه» ﴾ فإنّه فرع «ماء» والواو والهاء في «مويه» أصل، إذ التصغير يردّ الأشياء إلى أُصولها إن كانت الحروف من الأُصول، فالواو

---

(١) وهذا هو الطريق الثاني من طرق معرفة الإبدال. قال الرضيّ: أي بقلّة استعمال اللفظ الذي فيه البدل، يعني إذا كان لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظاً إلّا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر، فإن كان أحدهما أقلّ استعمالاً من الآخر فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالاً بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالاً اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ١٩٧ـ١٩٨]

(٢) هذا هو الطريق الثالث من طرق معرفة الإبدال. قال الرضي: أي بكون لفظٍ فرعاً للفظ، كما أنّ المصغّر فرع المكبّر، وفي مكان حرفٍ في الأصل حرفٌ في الفرع يمكن أن يكون بدلاً منه كما أنّ واو «ضُوَيْرِب» بدل من ألف «ضارب» أو يكونَ حرفُ الأصل بدلاً من حرف الفرع، كما أنّ ألف «ماء» وهمزته بدلان من الواو والهاء اللذَيْن في «مُوَيْه».

فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرفٍ أحدهما لحرف الآخر لا تعرف إلّا أنّ أحدهما بدل من الآخر، ولا تعرف أيّهما بدل من الآخر، بل معرفة ذلك موقوفة على شيءٍ آخر: وهو أن يُنْظَر في الفرع، فإن زال فيه موجب الإبدال الذي في الأصل كما زال في «مُوَيْه» علّة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها. وعلّة قلب الهاء همزة ـ وهي وقوع الهاء التي هي كحرف العلّة بعد الألف التي كالزائدة ـ عرفت أنّ حرف الفرع أصل وإن عرض في الفرع علّة الإبدال التي لم تكن في الأصل كما عرض بضمّ فاء «ضُوَيْرِب» علّة قلب ألف «ضارب» واواً عرفت أنّ حرف الفرع فرع اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٩٨]

(٣) هذا هو الطريق الرّابع. قال الرضيّ: ولا شكّ في انغلاق ألفاظه هاهنا. [شرح الشافية ٣: ١٩٨]

والهاء في التصغير مبدلتان من الألف والهمزة في المكبّر.

٥ ـ ﴿ ويلزوم بناءٍ مجهولٍ[١] ﴾ في كلامهم لو لم يجعل بدلاً ﴿ نحو: «هراق» و«اصطبر» و«ادّارك» ﴾ فإنّا لو لم نحكم بكون الهاء بدلاً من الهمزة، والطّاء بدلاً من تاء «افتعل» والدال من تاء «تفاعل» لزم أبنية «هفعل» و«افطعل» و«افّاعل» في كلامهم وهي مجهولة؛ لأنّها قليلة الوجود، والكثير «أفعل» و«افتعل» و«تفاعل».

﴿ وحروفه[٢]: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلَّ» ﴾ بمعنى أنّ الإبدال لا يقع إلّا منها

---

(١) وهذا هو الطريق الخامس من طرق معرفة القلب. قال الرضيّ: أي يعرف الإبدال بأنّك لو لم تحكم في كلمة بكون حرف فيها بدلاً عن الآخر لزم بناء مجهول، كما أنّك لو لم تحكم بأنّ هاء «هَرَاق» بدل وكذا طاء «اصطبر» والدّال الأولى من «ادّارك» لزم بناء «هَفْعَل» و«افطعل» و«افّاعل» وهي أبنية مجهولة.

ولقائلٍ أن يمنع ذلك في «افطعل» و«افّاعل» وذلك أنّ كلّ ما هو من هذين البابين ـ «افتعل» و«تفاعل» ـ وفاء الأوّل حرف اطباق وفاءُ الثاني دال أو تاء أو ثاء أو غير ذلك فإنّ بعد فاء الأوّل طاء وجوباً وقبل فاء الثّاني حرفاً مدغماً فيه جوازاً فهما بناءان مطّردان لا مجهولان. بلى يعرف كون الحرفين ـ في البناءين ـ بدلين بأنّ الطاء لا تجيء في مكان تاء الافتعال إلّا إذا كان قبلها حرف إطباق وهي مناسبة للتاء في المخرج ولما قبلها ـ من حروف الإطباق ـ بالإطباق فيغلب على الظنّ إبدال التّاء طاءً لاستثقالها بعد حرف الإطباق ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء وكذا الكلام في الحرف المدغم في نحو: «ادّكر» و«اتّاقل» اهـ. [شرح الشافية ٣: ١٩٨ ـ ١٩٩]

(٢) أي حروف الإبدال أربعة عشر يجمعها جملة: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلَّ» وقولهم: «أنصَتَ» ماض من «الإنصات». و«يوم» ظرفه و«جَدُّ» مبتدأ مضاف إلى «طاهٍ» وهو علم أو صفة وأصله «الطاهي» من «الطّهْو»، وهو الطبخ ويجمع مكسّراً على «طُهَاة» قال امرؤ القيس:

فظلّ طُهَاة اللحم ما بين مُنْضِجٍ ... صفيف شِواءٍ أو قديرٍ معجَّل

←

لا أنّها تكون أبداً مبدلة، وأيضاً لا يبدل حين يبدل عن أيّ حرف اتّفق بل عن بعض الحروف ـ كما يجيء تفصيله ـ.

﴿ وقولهم ﴾: إنّ حروف الإبدال ﴿ «استنجده[1] يوم طال» ؛ وَهَمٌ، في نقص الصّاد[2] والزّاي ﴾ منها ﴿ لثبوت «صِراط» ﴾ في «سِراط» ﴿ و«زَقَر» ﴾ في «سَقَر».

⇦ و«زلّ» من «الزَّلَل» وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف إلى الجملة أي: «أنصت» في هذا اليوم. [راجع: شرح القصائد العشر: ٤٦، شرح أحمد: ٣١٦]

(١) وهذا القول قول الزمخشريّ في «المفصل» فحروف الإبدال على هذا ثلاثة عشر؛ قال ابن جماعة: عدّها كثير من أهل التصريف اثني عشر فنقصوا السين وجمعوها في قولهم: «طال يوم أنجدته» وأسقط بعضهم اللّام وجمعها في قوله: «أجد طويت منها» وجعلها في «التسهيل» اثنين وعشرين حرفاً من حروف المعجم ما عدا الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين المعجمات والقاف. قال: والضروري في التصريف هجاء «طويتُ دائماً» وهي ثمانية أحرف.

وفي «الألفية» في «هدأتُ مُوطِياً» وهي تسعة أحرف، قال ابن عقيل: «هدأت» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أوطأت الرَّحل» إذا جعلته وطيئاً لكنّه خفّف همزته بإبدالها ياءً لانفتاحها وكسر ما قبلها. [ابن جماعة: ٣١٦، حاشية الخضري ٢: ٤٣٣، شرح ابن عقيل ٢: ٥٤٨]

(٢) قال الرّضي: «استنجده يوم طال» قوْل صاحب المفصّل، ولم يعدّ سيبويه في باب البدل «الصاد» و«الزاي» وعدّهما السّيرافي في آخر الباب وعدّ معهما شين الكشكشة التي هي بدل من كاف المؤنّث وأمّا التي تزاد بعد كاف المؤنّث نحو: «أكرمتكِش» فليست من هذا، ولم يعدّ سيبويه «السين» ـ كما عدّها الزمخشري ـ ولا وجه له. قالوا: وجاء الثّاء بدلاً من الفاء فقالوا في «فروغ»: «ثروغ» الدَّلْو. والباء من الميم فقالوا في «ما اسمك»: «ما اسبُك» والحاء بدلاً من الخاء فقالوا: «يَنْفُحْنَ» بدل «ينفُخْنَ» و«السِنْح» في «السِّنْخ» والراء بدلاً من اللّام شاذّاً في «نَثَلَ عليه دِرْعَه» بدل «نثر» والفاء بدلاً من الثاء قالوا: «فم» بدل «ثم» والكاف بدلاً عن القاف في: «عربي كُحٌّ» بدل «قُحٌّ» أي خالص. والكاف بدلاً من التاء قالوا:

⇦

﴿ و ﴾ أيضاً قولهم وَهَم ﴿في زيادة السّين[1] ﴾ على حروف الإبدال وليست منها.

﴿ ولو أوْردَ ﴾ أنّ السين بدل من التاء في ﴿ اسَّمع ﴾ إذ أصله: «استمع» ﴿ ورد نحو: «اذّكر» و«اظّلم» ﴾ فإنّ الذال والظاء فيهما أيضاً بدل من التاء إذ أصلهما: «اذتكر» و«اظتلم» ومع ذلك لا تعدّان من حروف الإبدال.

⇐ «عصيكا» بدل «عَصَيْتَا» والعين بدلاً من الهمزة قالوا: «عَنْ» بدل «أن». وإنّما لم يعدّ المصنّف هذه الأشياء لقلّتها، اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٩٩-٢٠٣]

(١) قال الرضيّ: السّين بدل من الشّين في «السِدّة» و«الشدّة» والشين أصل لكونها أكثر تصرّفاً. وقالوا في «استخذ»: إنّ أصله: «اتخذ» من «التخذ» فهي بدل من التّاء. وقيل أيضاً: أصلها: «استخذ» فإذن لا حجّة فيه، ويمثله تمسّك الزمخشريّ لا بـ«اسّمع» كما قال المصنّف.

وإنّما لم يعدّ سين نحو: «اسّمع» والذال والظاء في «اذّكر» و«اظّلم» في حروف البدل؟ لأنّ البدل في هذه الأشياء ليس مقصوداً بذاته، بل لمّا كان السّين والذّال والظّاء مقاربة للطّاء -في المخرج- وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقاربين إلّا بجعلهما متماثلين قلبت التاء سيناً وذالاً وظاءً، فلمّا كان البدل لأجل الإدغام لم يعتدّ به اهـ مختصراً.

والحاصل: أنّ الإبدال نوعان: إبدال للإدغام وهذا لا يختصّ بحرف دون حرف بل يجوز في كلّ حرف يُدْغَمُ في مقاربه أن يجعل من جنس ما يدغم فيه وهذا يجري في كلّ الحروف إلّا الألف.

وإبدال لغير إدغام وهذا إمّا للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس ونحوهما وهذا هو الذي نحن بصدده واختلف في حروفه فعدّه ابن الحاجب هنا أربعة عشر والزمخشري في «المفصل» ثلاثة عشر وكثير من أهل التصريف اثني عشر. وابن جنّي في «التصريف الملوكيّ» أحد عشر وابن مالك في «الخلاصة» تسعة أحرف وفي «التسهيل» ثمانية أحرف. [راجع: شرح الشافية ٣: ٢٠٣، الممتع ١: ٣١٩]

وذلك أنّ البدل في هذه الصّور ليس مقصوداً بذاته بل لمّا كانت هذه الحروف قريبة المخرج من التاء وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقاربين إلّا بجعلهما متماثلين قلبت التاء سيناً وذالاً وظاءً.

﴿ فالهمزة[1] تبدل من حروف اللّين ، والعين ، والهاء . فمن اللّين إعلال لازم في نحو «كِساء» و«رِداء»[2] و«قائل» و«بائع»[3] و«أواصل»[4]. وجائز في نحو :

---

(١) لما عدّد حروف الإبدال شرع في إبدال كلّ واحد واحد وبدأ بالهمزة لأنّه أثقل وإبدالها بحرف خفيف أطلَبُ وأفضل. وإبدال الهمزة من حروف اللين على ضربين: مطّرد وغير مطّرد: أمّا المطّرد فعلى ضربين: لازم وجائز: أمّا اللّازم فإمّا في اللّام نحو: «كِساء» و«رداء» وأصلهما: «كساو» و«رداي». أو في العين نحو: «قائل» و«بائع» وأصلهما: «قاول» و«بايع». أو في الفاء نحو: «أواصل» والأصل: «وواصل». ولمّا كان التغيير بالآخر أولى قدّم المصنّف ما الإبدال في لامه على ما في عينه وما في عينه على ما في فائه. وأمّا الجائز ففي نحو: «أجوه» و«أُوري» وأصلهما: «وُجوه» و«وُوْرِيَ».

وأمّا غير المطّرد فمن الألف في نحو: «دأبة» و«شأبة» و«العألم» ومن الياء في نحو: «شئمة» ومن الواو في نحو: «مؤقد».

(٢) قال الرضيّ: ضابطه كلّ واو وياء متطرفتين ـ أصليتين كانتا كـ«كساء» و«رداء» أو لا كـ«عِلْباء» و«رِداء» في ترخيم «رداويّ» ـ واقعتين بعد ألف زائدة فإنّهما تقلبان ألفين ثمّ تقلب الألف همزة. [شرح الشافية ٣: ٢٠٣ ـ ٢٠٤]

(٣) قال الرضيّ: ضابطه كلّ واو وياء هي عين فاعِلٍ المعلّ فعله أو فاعلٍ الكائن للنسب كـ«سائف» لكونه كاسم الفاعل من «ساف، يسيف» فإنّه تقلب الواو والياء ألفاً ثمّ تقلب الألف همزة. [شرح الشافية ٣: ٢٠٤]

(٤) قال الرضيّ: ضابطه كلّ واوين في أوّل الكلمة ليست ثانيتهما زائدة منقلبة عن حرف آخر نحو: «أواصل» و«أوْعَدِ» من «وَعَدَ» على وزن «جَوْرَب» و«أُوْعَاد» على وزن «طُوْمار» فإنّه تقلب أولاهما همزةً. [شرح الشافية ٣: ٢٠٤]

«أجــوه» و«أُورِي»[١]. وأمّــا نــحو «دأَبّــة» و«شأَبّــة» و«العَألم» ﴾ فــي قــول العَجّاج[٢]:

٤٤ ـ يا دار سَلمى يا اسْلَمِي ثُمّ اسلَمِي فــخِنْدِفٌ هــامَةُ هــذا العَألَــمِ[٣]

---

(١) قال الرّضيّ: ضابطه كلّ واو مضمومة ضمّة لازمة ـ في الأوّل كانت أو في الوسط، والتي في الأوّل سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن حرف كـ«أوري» أو لا كـ«أجوه» ـ قولنا: «ضمّة لازمة» احتراز عن ضمّة الإعراب والضمّة للسّاكنين وعند المازني هذا القلب مطّرد في الواو المتصدّرة المكسورة أيضاً نحو: «إفادة» و«إشاح». [شرح الشافية ٣: ٢٠٤]

(٢) هو أبو الشّغْثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السّعْدي التميميّ المعروف بالعجّاج راجز مُجِيْد ولد في الجاهليّة وقال الشعر فيها ثمّ أسلم وعاش إلى أيّام الوليد بن عبدالملك ففلج وأقعد وهو أوّل من رفع الرجز وشبّهه بالقصيد وكان لا يهجو وهو والد رؤبة الرّاجز المشهور أيضاً، توفّي سنة ٩٠ هـ. [الأعلام ٤: ٨٦ـ٨٧]

(٣) هذا مطلع الأُرجوزة للعجّاج الرّاجز المشهور وليس الشّطران اللذان أنشدهما المؤلّف متّصلين في الأُرجوزة بل الشطر الأوّل مطلعها ـ كما ذكرنا ـ وبعده:

* بسَمْسَمٍ وعن يمينٍ سَمْسَمِ *

ثمّ قال بعد أبيات كثيرة الشّطر الثاني. وإنّما جمع الشّارح بين هذين الشّطرين ـ وإن لم يكونا متّصلين ـ ليبيّن أنّ الأُرجوزة مبنيّة من أوّلها على غير التأسيس والشّاهد في قوله: «العألم» حيث أنّ العجّاج هَمَزه ليكون موافقاً لقوافي القصيدة نحو: «اسلمي» في عدم التأسيس فلو لم يهمز للزم «السّناد» وهو من عيوب القافية. وقد همز «الخاتم» في هذه الأُرجوزة أيضاً في قوله:

عند كريم مِنْهُمُو مكرَّمِ مُعَلِّمِ آيَ الهُدَى مُعَلَّمِ

مباركٍ من أنبياء خاتَمِ

وقوله: «يا دار سلمى» دعاء لدار سلمى بالسلامة و«يا» الثانية للتنبيه و«اسلمي» أمر بمعنى: دُوْمِي على السلامة و«سمسم» بفتح السينين المهملتين اسم مكان و«خندف» وزان «زِبْرِج» امرأة إلياس بن مضر. [راجع: شواهد البغدادي: ٤٢٨]

لأنّ ألف «عالم» للتأسيس[1] لا يجوز معها إلّا نحو «الخاتم» و«الحاتم»، فلمّا

---

(١) حروف القافية ستّة: «الرويّ» و«الوصل» و«الخروج» و«الرّدْف» و«التأسيس» و«الدّخيل» وهي كلّها إذا دخلت أوّل القصيدة تلزم كلّ أبياتها.

١ ـ أمّا الرويّ: فهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال: «لامية العرب» ـ مثلاً ـ إذ كان حرفها الأخير لاماً. أو «ميمية الفرزدق» إذ كان حرفها الأخير ميماً وهكذا.

٢ ـ وأمّا الوصل: فهو حرف مدّ ينشأ عن إشباع الحركة في آخر الرويّ المطلق ـ أي المتحرّك ـ أو هاء ساكنة أو متحرّكة كقول الرضيّ في مرثية الإمام الحسين عليه السلام:

بنى لهم الماضُوْنَ آساس هذه ... فعَلُوا على آساسِ تلك القواعدِ

فالدال في آخر البيت رويّ والياء الحاصلة من إشباع كسرتها وصل والصورة هكذا: «القواعدِيْ».

٣ ـ وأمّا الخروج: فهو حرف لين يلي هاء الوصل وذلك أيضاً كقوله عليه السلام فيه:

زعمَتْ بأنّ الدِّين سوّغ قتلها ... أوليس هذا الدين عن أجدادها

فالدّال «رويّ» والهاء «وصل» والألف «خروج» وضمير التأنيث في البيت راجع إلى جماعة شهداء أهل البيت عليهم السلام.

٤ ـ وأمّا الرِّدْف: فهو حرف لين أو حرف مدّ قبل الرويّ يتصلان به كقول الكميت عليه السلام في أمير المؤمنين عليه السلام:

ويومَ الدّوح دوح غدير خمّ ... أبانَ له الولايةَ لو أُطِيْعَا

ولم أر مثل ذاك اليوم يوماً ... ولم أر مثله حقّاً أُضِيْعَا

فالعين هي «الرويّ» والياء قبلها «ردف».

٥ ـ وأمّا التأسيس: فهو ألف قبل حرف الرويّ بحرفٍ وهي معه من كلمة واحدة، فألف التأسيس لا يفصلها عن الرّويّ إلّا حرف واحد متحرّك كألف «أرامل» في قول أبي الأئمّة ـ أبي طالب ـ عمران بن عبدالمطّلب الهاشميّ صلوات الله عليه يمدح النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... ثِمالُ اليتامى عِصْمةٌ للأراملِ

فالألف قبل الميم تأسيس واللّام هي الرويّ، فإن كان الألف من كلمة واللّام من كلمة ←

قال: «اسلمي» همز «العألم» لتجري القافية على مِنْهاج واحد في عدم التأسيس.

﴿ و«بأْز» ﴾ وأصل ألفه واو بدليل «أبواز» ﴿ و«شِئْمة» ﴾ وأصلها الياء من «الشيم» ﴿ و«مُؤْقد» ﴾ في قوله:

٤٥ ـ * أَحَبُّ المؤقدين إليّ مُؤسى[1] *

⇐ أُخرى لم يكن تأسيساً.

٦ ـ وأمّا الدَّخيل: فهو الحرف المتحرّك الذي بين التأسيس والرويّ نحو: «الميم» من «أراميلَ» في قول أبي طالب ﷺ. فألف «العالم» تأسيس ولكن لمّا كان التأسيس لازم المراعاة في كلّ القصيدة ولم يكن في غير هذا الشطر صرفها إلى الهمزة تخلّصاً من مخالفة القوانين الجارية على ألسنة العرب بحسب السليقة والشّارح أخذ ما نقله هنا عن الرضيّ حرفاً بحرف. وإلّا فهو لم يكن يعرف «علم القافية». [ديوان الشريف الرضي ١: ٣٦٢ـ ٣٦٥، الهاشميات: ٧٩، الغدير ٢: ١٨٣، شرح الشافية ٣: ٢٠٥]

(١) المصراع من البحر الوافر والمصراع الثاني هكذا:

* وجَعْدَةَ إذ أضاءَهُما الوَقُودُ *

والبيت من قصيدة لجرير بن عطيّة الخطفيّ الشاعر المشهور المعاصر للفرزدق يمدح بها هشام بن عبدالملك الأمويّ ـ لعنهم الله جميعاً ـ ومطلعها قوله:

عَفَا النَّسْرانِ بعدَك والوحِيدُ ... ولا يَبْقَى لِمحدَّثِهِ جديدُ

وقبل البيت المستشهد به قوله:

نظرنا نار جَعْدَةَ هل نَراها ... أَبَعْدَ غَالَ ضَوْءَكِ أم هُمُودُ

والشّاهد في قوله: «الموقدين» و«موسى» حيث وردا بالهمزة بدل الواو. قال الرضيّ: وجه ذلك أنّ الواو لما جاورت الضمّة صارت كأنّها مضمومة والواو المضمومة تهمز نحو: «نَؤُور» و«غُؤُور». وقوله: «لحبُّ المؤقدين» روي على أوجه:

أحدها: «أحبّ المؤقدين» على أنّه أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكّر. وثانيها: «لَحَبُّ المؤقدين» ـ بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكّر ـ وأصله:

⇐

على ما أنشده أبو عليّ بهمز واو «المُوقدين» و«موسى» ﴿فشاذّ، و«أُبابُ بَحْرٍ»﴾ في «عُباب بحر» وهو مُعْظَمُ الماء ﴿أشذّ﴾ لأنّه لم يثبت قلب العين همزة في موضع حتّى قال ابن جنّي[1]: الأولى أن يقال «أباب» من «أبّ» إذا تهيّأ قال:

⇐ «لأحبّ المؤقدين» فحذفت الهمزة. وثالثها: «لحبّ المؤقدان» باللّام بعدها فعل تعجّب. و«موسى» و«جعدة» ابنا الشّاعر و«الوقود» قيل: مصدر وقيل: اسم منه. [شواهد البغدادي: ٤٢٩، والخصائص ٢: ١٧٥ و٣: ١٤٦]

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ أُستاذ الشريف الرضيّ جامع «نهج البلاغة» وكان من أئمّة «اللغة» و«الصرف» و«النّحو» و«العروض» و«الاشتقاق» و«الأدب» ومن الشعراء المجيدين في طبقته ومن علماء الشيعة الإماميّة، ولد بالموصل وتوفّي ببغداد سنة ٣٩٢هـ عن عمر يناهز ٧٦ عاماً وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزديّ ومن تصانيفه: «الخصائص» في الاشتقاق واللغة والأدب و«المنصف» في شرح تصريف المازني و«سرّ الصناعة» في الإعراب و«التصريف الملوكي» في التصريف و«مختصر العروض والقوافي» وقد قرأته على الشيخ أبي ليلى العطّار البغدادي، و«شرح ديوان المتنبّي» وغيرها. وكان المتنبّي يقول: «ابن جنّي أعرف بشعري منّي». ورثاه الشّريف الرضيّ بقصيدة رائعة مطلعها:

ألا يا لَقوم للخطوب الطّوارق ... وللعظم يُرْمَى كُلَّ يومٍ بعارِقِ

يقول فيها:

لتسبك أبا الفتح العيونُ بدمعها ... وألسُنّا من بعدها بالمَناطِقِ
إذا هَبَّ من تلك الغليل بدامع ... تسرّعَ من هذا الغَرامُ بناطِقِ
شقيقي إذا التاث الشّقيقُ وأعرضَتْ ... خلائِقُ قومي جانباً عن خلائقي

والذي نقله الشّارح عن ابن جنّي فإنّما أخذه، من كتاب «سرّ الصناعة»: وهذا نصّه ـ في فصل الهمزة ـ: فأمّا ما أنشده الأصمعيّ من قول الرّاجز:

* أُبابُ بحرٍ ضاحكٍ هَزُوق *

فليست الهمزة فيه بدلاً من عين «عُباب» وإن كان بمعناه وإنّما هو «فُعَال» من «أبّ» إذا ⇐

٤٦ ـ * وكان طَوى كَشْحاً وَأَبَّ لِيَذْهبا[1] *

وذلك أنّ البحر يتهيّأ للموج.

﴿ و«ماء» شاذّ ﴾ لازم وأصله: «مَوَهٌ» ـ بالتحريك ـ بدليل «أمواه» قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وأُبدلت الهاء همزة، وقد يبدل في جمعه أيضاً، قال:

٤٧ ـ وبـــلدةٍ قـــالصةٍ أمـــواؤُهـــا تَسْتَنُّ في رَأْدِ الضُّحى أفياؤُها[2]

⇐ تهيّأ قال الأعشى:

* وكان طَوَى كشحاً وأبَّ لِيَذْهَبَا *

وذلك أنّ البحر يتهيّأ لما يزخر به، فلهذا كانت الهمزة أصلاً غير بدل من عين ولو قلت: إنّها بدل منها فهو وجه وليس بالقوي اهـ. [سرّ صناعة الإعراب ١: ١١٩]

(١) هذا عجز بيت للأعشى الشاعر المشهور ميمون بن قيس من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المشابه لها. ـ«مفاعلن» ـ وصدره مع بيت سابق عليه هكذا:

فأبلِغْ بني سعد بن قيسٍ بأنّني عَـتَبْتُ فلمّا لم أجِدْ لي معتبا

صَرَمْتُ ولَمْ أصْرِمْكُمُ، وكصارمٍ أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحاً وأبَّ لِيَذْهَبَا

والشّارح ـ تبعاً لما في «شرح الرّضيّ» ـ قد غيّر إنشاد هذا الشّاهد فإنّ ما ذكره مأخوذ عن الرضيّ حرفاً بحرفٍ. والشّاهد في قوله: «أبّ» ـ المضاعف من مهموز الفاء ـ بمعنى تهيّأ. وهو من باب «نصر، ينصر» وهو يدلّ على أنّ «أباب»: «فُعال» وهمزته أصليّة و«طوى كشحاً» كناية عن الإعراض ـ وهذا هو المقصود في خطبة أمير المؤمنين الشقشقيّة «وطويتُ عنها كشحاً» في التظلّم عن أمر الخلافة وضياع حقّه ﷺ ـ يقول لبني سعدٍ: لمّا عتبت عليكم لترجعوا عن مساءتي وما أكرهه لم أجد عندكم موضع عَتْب ولمّا يئست من عودكم إلى ما أحبّ تركتكم غير صارم لكم بقلبي. [شرح الشافية ٣: ٢٠٧]

(٢) البيت من البحر الرّجز وهو مشطور أورده البغدادي وغيره ولم يقفوا على قائله. «وبلدة» الواو فيه واو «رُبَّ» و«قالصة» اسم فاعل من «قلص الماء في البئر» إذا ارتفع، و«أمواؤها» جمع «ماء» و«يستنّ» يجري في السَّنَن وهو الطريق و«رأد الضُّحَى» ارتفاعه و«أفياؤها» ⇐

والأكثر «أمواه».

﴿ **والألف**[١] ﴾ تبدل ﴿ **من أُختيها** ﴾ الواو والياء ﴿ **و** ﴾ من ﴿ **الهمزة** .

فمن أُختيها لازم في نحو: «قالَ» و«باع»[٢] و«آلٍ» ـ **على رأيٍ**[٣] ـ ﴾ وذلك أنّ أصله عند الكسائيّ: «أَوَلَ»، بدليل تصغيره عند بعضهم على «أُوَيْل»، كأنهم يؤولون إلى أصل قلب الواو ألفاً.

﴿ ونحو: «يَاجَلُ»[٤] ﴾ في «يوجل» ﴿ **ضعيف** ﴾ كما مرّ في «الإعلال».

﴿ و«**طائيّ**» ﴾ في «طيّئ» ﴿ **شاذّ لازم**.

ومن الهمزة في نحو: «راس»[٥] ﴾ وقد مرّ تخفيف الهمزة ﴿ **ومن الهاء في**

⇒ جمع «فيء» وهو الظلّ، والشّاهد في قوله: «أمواؤها» ولهم فيه وجهان: أحدهما: أنّ أصلها: «أمواهها» فقلب الهاء همزةً ـ كما في المفرد ـ والثاني: أنّ هذه الهمزة هي التي كانت في الواحد. والصحيح الأوّل لأنّ الجمع ممّا يردّ الأشياء إلى أُصولها. [شواهد البغدادي: ٤٣٧]

(١) لمّا فرغ من مواضع إبدال الحرف الأوّل وهو الهمزة شرع في الحرف الثاني وهو الألف ومواضع إبدالها.

(٢) قال الرضيّ: ضابطه: كلّ واو وياء تحرّكتا وانفتح ما قبلهما. [شرح الشافية ٣: ٢٠٩]

(٣) هذا الذي ذكره رأي الكسائيّ وهو أنّ أصله «أول» ـ أجوف من المهموز الفاء ـ. وسيأتي قول سيبويه وهو أنّ أصله: «أهل» ثمّ «أأل» ـ بقلب الهاء همزة ـ ثمّ «آل» ـ بقلب الهمزة ألفاً ـ وذلك لأنّه لم يثبت قلب الهاء ألفاً وثبت قلبها همزة، فالحمل على ما ثبت مثله أولى. [شرح الشافية ٣: ٢٠٨]

(٤) قال الرضي: أي ضعيف وإن كان مطّرداً في بعض اللغات وضعفه لقلب الواو السّاكنة المفتوح ما قبلها ألفاً. [شرح الشافية ٣: ٢٠٩]

(٥) قال الرضيّ: مطّرد لكنّه غير لازم إلّا عند أهل الحجاز وضابطه كلّ همزة ساكنة مفتوح ما قبلها وفي نحو «آدم» لازم، ويبدل من النّون والتّنوين وقفاً في نحو: «رأيت زيداً» و«لنسفعا». [شرح الشافية ٣: ٢٠٩]

«آل» ـ على رأي ـ ﴾ فإنّ أصله عند البصريّين «أهل».

﴿ والياء[١] ﴾ تبدل ﴿ من أُختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي المضاعف، والنون، والعين، والباء، والسين، والثاء ﴾.

﴿ فمن أُختيها لازم في نحو: «ميقات»[٢] و«غاز» و«أدلٍ» و«قيام» و«حِياض» ﴾ أصلها: «مِوقات»، «غازو» و«أدلو» و«قِوام» و«حِواض» كما سبق في «الإعلال».

﴿ وشاذّ[٣] في نحو «حُبْلَيْ»[٤] ﴾ ـ بالياء عند فزارة ـ وأصله «حُبْلَى» بالألف.

﴿ و«صُيَّم» و«صِبْيَة» و«ييجل» ﴾ والجميع واويّ.

﴿ ومن الهمزة[٥] في نحو «ذِيب» ومن الباقي مسموع كثير، في نحو: «أمليت»

---

(١) لمّا فرغ من الحرف الثاني وهو الألف شرع في الثالث وهو الياء.

(٢) قال الرضيّ: ضابطه أن يسكن الواو وقبله كسرة. وضابط نحو: «غازٍ» أن يتطرّف الواو وقبله كسرة وضابط نحو: «أدْلٍ» أن يتطرّف الواو المضموم ما قبلها. وضابط نحو: «قيام» أن تكون العين واواً مكسوراً ما قبلها في مصدر أعلّ فعله. وضابط نحو: «حياض» أن تكون العين واواً في جمع قد سكن عين مفرده وقبل الواو كسرة وبعده ألف. وضابط نحو: «دِيَم» أن تكون الواو عيناً قبلها كسرة في جمع ما قد قلبت عينه. وضابط نحو: «سيِّد» أن يجتمع الواو والياء وتسكن أُولاهما. وضابط نحو: «أغزيت» أن تقع الواو رابعةً فصاعداً متطرّفةً مفتوحاً ما قبلها. [شرح الشافية ٣: ٢٠٩ ـ ٢١٠]

(٣) عطف على قوله: «لازم» أي إبدالها من أُختيها لازم فيما ذكر وشاذّ فيما يذكر.

(٤) قال الرضي: «حُبْلى» ـ بالياء ـ مطّرد عند فزارة فكان الأولى أن يقول: ضعيف لا شاذّ. [شرح الشافية ٣: ٢١٠]

(٥) قال الرضيّ: هو واجب في نحو: «إيْتِ» ومطّرد غير لازم في نحو: «ذِيْب». [شرح الشافية ٣: ٢١٠]

و«قصّيت» ﴾ وهو كلّ[1] ثلاثيّ مزيد فيه يجتمع هناك مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني نحو: «أمللت» أو ثلاثة أمثال أوّلها مدغم في الثّاني فلا يمكن الإدغام في الثّالث كما في: «قَصَّصْتُ أظفاري» فيستريحون إلى قلب الثاني ياءاً.

وقد يبدّل أوّل حرفي التضعيف كما في «دِيْماس» ـ الحمام ـ و«ديباج» و«دينار» فيمن قال: «دماميس» و«دبابيج» و«دنانير» وهذا الإبدال قياس إذ لا يجيء «فِعَّال» غير المصدر إلّا وأوّل حرفي تضعيفه مبدل ياء فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر نحو: «كذّب، كِذّاباً».

وأمّا من قال: «ديابيس» و«ديابيج» فيجوز أن يكون لم يردّهما إلى الأصل وإن

---

(١) أقول: من هنا إلى آخر شرح هذه الفقرة تلخيص كلام الرضيّ ـ رضوان الله عليه ـ قال: نحو: «أمليت» و«قَصَّيْتُ» يعني بنحوه ثلاثياً مزيداً فيه يجتمع فيه مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثّاني نحو: «أمْلَلْتُ» أو ثلاثة أمثال أوّلها مدغم في الثّاني فلا يمكن الإدغام في الثالث نحو: «قَصَّيْتُ» و«تَقَضّي البازي» فيكره اجتماع الأمثال ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياءً لزيادة الاستثقال وإن كان ثلاثياً مجرّداً لم يقلب الثّاني فلا يقال في «مَدَدْتُ»: «مَدَيْتُ».

وأبدلوا أيضاً من أوّل حرفي التضعيف ـ في وزن «فِعّال» إذا كان اسماً لا مصدراً ـ ياءً نحو: «دِيْماس» و«ديباج» و«دينار» و«قيراط» و«شيراز» فيمن قال: «دماميس» و«دبابيج» و«دنانير» و«قراريط» و«شراريز» وهذا الإبدال قياس، إذ لا يجيء «فِعّال» غير المصدر إلّا وأوّل حرفي تضعيفه مبدل ياءً فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر نحو: «كذّب، كذّاباً» فإن كان بالهاء كـ«الصِنّارة» و«الدِنّامة» لم يبدل، للأمن من الالتباس.

وأمّا من قال: «ديابيس» و«ديابيج» فيجوز أن يكون لم يردهما إلى الأصل وإن زالت الكسرة للزوم الياء في آحادهما ويجوز أن يكون آحادهما على وزن «فِيْعال» في الأصل من غير أن يكون الياء بدلاً من حرف التضعيف. قال: وجاز «اجليواذ» و«اخريواط» في مصدر «اجلوّذ» و«اخرَوّط». [شرح الشافية ٣: ٢١٠ ـ ٢١١]

زالت الكسرة للزوم الياء في آحادهما، ويجوز أن يكون آحادهما على وزن «فِيْعال» في الأصل وجاء: «أجليواذ» في مصدر «اجلوّذ»[١].

﴿وفي نحو: «أناسيّ»[٢]﴾ وأصله: «أناسين» لأنّه جمع «إنسان» ﴿وأمّا «الضَّفادي»﴾ للضفادع في قوله:

٤٨ ـ ومنهلٍ ليس له حوازق وللضَّفادي جَمَّهِ نَقَانِقُ[٣]

«الحوازق»: الحوابس أي ليس له جوانب يمنع الماء من أن ينبسط حوله أو يريد أنّ جوانبه لا تمنع الواردة بل كلّها سهلة الورود.

و«الجمّ» ما اجتمع من ماء البئر، و«النَّقْنَقَةُ» الصَّوْت.

---

(١) العبارة تلخيص شرح الرضي في هذا المقام فراجعه ٣: ٢١١.

(٢) قال الرضيّ: يجوز أن يكون جمع «إنسيّ» فلا تكون الياء بدلاً من النّون كذا قال المبرّد. [شرح الشافية ٣: ٢١١]

(٣) البيت لخلف الأحمر وهو على وزن الرَّجَز المشطور والشّاهد في قوله: «الضفادي» والأصل: «الضفادع».

قال الأعلم: ووجه الإبدال أنّه لمّا اضطرّ إلى إسكان الحرف لإقامة الوزن وهو ممّا لا يسكن في الوصل، أبدل مكان العين ياءً لأنّها تسكن في حالة الرفع والجرّ.

وصف «المنهل» بالبعد والمخافة يعني أنّ هذا المنهل لا يقدر أحد أن يَرِده لهوله وبعده ولكنّي لإقدامي وجرأتي أرِدُ مثله من المياه وأراد أنّه ليس به إلّا الضفادع النقّاقة.

«ومنهل» مجرور بـ«ربّ» المقدّرة بعد الواو وجوابها في بيت آخر لم يذكروه و«حوازق» الجماعات واحدتها «حزيقة» فجمعها جمع فاعلة كأنّ واحدتها «حازقة» لأنّ الجمع قد يبنى على غير واحده. وهو اسم «ليس» و«له» خبرها والجملة صفة لـ«منهل» و«لضفادي جمّه» خبر مقدّم و«ضفادي» مضاف إلى «جمّه» و«جمّ» مضاف إلى ضمير «المنهل» وأصله المصدر لكنّه وصف به لكونه بمعنى الكثير. و«النَّقْنَقَةُ» ـ وزان «دحرجة» ـ صوت الضفدع كما أنّ الخوار والجؤار صوت البقر، والنهق صوت الحمار، والصهيل صوت الفرس، وهكذا.

﴿ و«الثّعالي» ﴾ في قوله:

٤٩ ـ كأنّ رَحْلي على شَغواءَ حادِرَةٍ ظمياء قد بُلَّ من طَلٍّ خَوافيها

٥٠ ـ لها أشارِيرُ مِن لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ من الثّعالي ووخْزٌ من أرانيها[1]

---

(١) البيتان من قصيدة على وزن البحر البسيط لأبي كاهل اليشكريّ:

كأنَّ رَحْلِيْ على شَغْوَاءَ حادِرَةٍ ظَمْيَاءَ قد بُلَّ من طَلٍّ خَوافِيْهَا

لها أشارِيرُ مِن لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ من الثَّعالِيْ ووَخْزٌ من أرانِيْهَا

فأبصَرَتْ ثعلباً من دونه قَطَنٌ فكَفَّتَتْ من ذُنَابَاهَا تواليها

ضَغَا ومِخْلَبُهَا في دَفِّهِ عَلِقٌ يا وَيْحَهُ إذ تُفَرِّيْهِ أشَافِيْهَا

شبّه ناقته في سرعتها بالعُقاب الموصوفة بما ذكره و«الرَّحْل» للإبل أصغر من «القَتَب» وهو من مراكب الرّجال دون النّساء «الشَّغْواء» وزان «حمراء» العُقاب ـ وزان «غُراب» ـ «حادِرة» ـ وزان «ضاربة» ـ بمهملات ـ من «الحُدُور» وهو النزول من عالٍ إلى أسفل كالصَّبَب. وروي «حاذرة» ـ بالذال المعجمة ـ المتيقّظة وإنّما وصف العقاب بالحاذرة إشارةً إلى حذر فؤاد ناقته لأنّه مدحٌ لها قال المعرّي:

* فُؤَادَ وَجْنَاءَ مثل الطَّائر الحَذِر *

و«الظَّمْياء» العَطْشَى إلى دم الصَّيْد و«بُلَّ» فعل مبنيّ للمجهول من «البَلَل» فإذا بلّها المطر أسرعت إلى وَكْرِهَا وكذلك جميع الطّير والطَّلُّ المطر الضعيف، و«الخوافي» جمع «خافية» وهي ريشة الجناح القصيرة تلي الإبط وسمّيت خوافي لأنّ الطائر إذا ضمّ جناحيه خفيت و«الأشاريز» جمع «إشرارة» ـ بكسر الهمزة ـ وهي اللحم القديد و«تتمّره» فعل مضارع من «التّتمير» وهو تجفيف اللحم والتّمر والجملة صفة «أشاريز» أو حال منها.

و«الوخز» ـ بفتح الواو وسكون الخاء المعجمة ـ بعدها زاي ـ الشيء القليل و«الأراني» الأرانب والضمير في «أرانيها» للعقاب. ثمّ وصف صيدها فقال: فأبصَرَتْ ثعلباً. و«قَطَن» ـ بفتحتين ـ جبل لبني أسد و«كَفَّتَتْ» تفعيل من «كَفَتَ» من باب «ضرب» والتاء للتأنيث والمعنى: ضمّت و«الذُّنَابى» ـ بضمّ الذّال المعجمة بعدها نون وبعد الألف موحدة فألف مقصورة ـ قالوا: جناح الطائر عشرون ريشة: أربع قوادم، وأربع مناكب، وأربع أباهر،

⇐

يصف ناقته بسرعة السير. و«الشَّغْواء» العُقاب، و«حادرة» أي مسرعة، و«ظَمْيَاء» أي تضرب إلى السّواد أو عطشى إلى دم الصيد، و«الخوافي» ما دون الريشات العشر من مقدّم الجناح وإذا بلّها الطلّ أسرعت، والضمير في «لها» للعُقَاب، و«الإشرارة» ـ بالكسر ـ القطعة من القديد، «تتمّره»: تجفّفه، و«الوخز»: شيء منه ليس بالكثير أي لها في وَكْرها قطع لحم من الثّعالب والأرانب.

﴿ و«السّادي» ﴾ للسادس في قوله:

٥١ ـ إذا ما عُدّ أربعةٌ فِسالٌ فزوجكِ خامسٌ وأبوكِ سادي[1]

⇐ وأربع خوافي، وأربع كُلًى.

و«تواليها» الضمير للذنابى وهي جمع «تالية» وهي الريشات التي تلي الذنابى. يريد أنّها لمّا انحدرت على الثعلب ضمّت جناحها إليها كما تفعل الطيور المنقضّة على الصيد و«تواليها» مفعول «كَفَّتْ» ووجب تأخيره لأنّ الضمير فيها راجع للذُّنابى «ضغا» ـ بالضاد والغين المعجمتين ـ صاح و«المِخْلَب» ـ بكسر الميم ـ للطائر والسباع بمنزلة الظُّفْر للإنسان. و«الدفّ» ـ بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء ـ الجنب و«عَلِق» وزان «خشن» ناشب به. وقوله: «يا ويحه» المنادى محذوف وكلمة «وَيْحَ» كلمة ترحّم وتوجّع والضمير للثعلب و«تُفَرّيه» تشقّقه وتقطّعه مبالغة «فَرَتْه» بتخفيف الرّاء و«الأشافي» جمع «الإشفى» ما كان للأسقية والمراد هنا: المخالب. [راجع: شواهد البغدادي: ٤٤٤ـ٤٤٦]

(١) البيت من البحر الوافر وهو للنابغة الجَعْديّ يهجو فيه ليلى الأخيلية وينسب للحادرة «الفِسال» جمع «فَسْل» وهو الرَّذْل من الرّجال. والشّاهد في قوله: «سادي» حيث قلب السين ياءً وأصله: «سادس». قال البغدادي: كان رجل له امرأة تقارعه ويقارعها أيّهما يموت قَبْلُ وكان تزوّج نساءً قبلها فمِتْنَ وتزوّجت هي أزواجاً قبله فماتوا، فقال:

ومِنْ قبلها بالشُّؤْم أهلكتُ أربعاً وخامسةً أعتدّها من نسائيا

بُوَيْزِلَ أعوامٍ أذاعَتْ بخمسةٍ وتعتدّني إن لم يقِ الله ساديا

ومثله قول الآخر:

⇐

و«الفِسال» جمع «فَسْل» وهو اللّئيم.

﴿ و«الثّالي» ﴾ للثالث، في قوله:

٥٢ ـ قد مرّ يومانِ وهذا الثّالي وأنتَ بالهجران لا تبالي[1]

﴿ فضعيف ﴾ لأنّ ذلك غير مسموع من العرب الموثوق بهم.

﴿ والواو[2] ﴾ تبدل ﴿ من أُختيها، ومن الهمزة.

فمن أُختيها لازم في نحو «ضَوارِب» ﴾ جمع «ضاربة» ﴿ و«ضُوَيرب»[3] ﴾ تصغير «ضارب» ﴿ و«رَحَويّ» و«عَصَويّ»[4] ﴾ في النسبة إلى «رحى» و«عصا»

⇐ خلا ثلاثٌ سنين مُنْذُ حَلَّ بها وعَامُ حَلَّتْ وهذا التّابع الخامِيْ

والأصل: الخامس، وكذا قول الآخر:

يا لَهْفَ نفسيَ لَهفاً غير ما كَذِبِ على فوارِسَ بالبَيْداءِ أَنْجَادِ

كَعْبٌ وعَمْرٌو وعبدُالله بينهما وأبناهما خمسة والحارث السّادِيْ

والأصل: السّادس.

(١) البيت من الرّجَز المشطور ولم يذكروا له قائلاً معيّناً. وقبلهما:

* يَفْدِيْكَ يا زُرْعَ أبي وخالي *

و«زُرْعَ» ـ بضمّ فسكون ـ مخفّف «زُرْعَة» فهو منادًى مرخّم، والشّاهد في قوله: «الثّالي» وأصله: الثّالث.

(٢) لمّا فرغ من الحرف الثّالث وهو الياء شرع في الرّابع وهو الواو.

(٣) قال الرضيّ: ضابطه الجمع الأقصى «لفاعِل» أو «فاعَل» كـ«حائط» و«خاتَم» أو مصغّرهما، وإنّما قلبت واواً في «فواعِل» حملاً على «فُوَيْعل» لأنّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد وبينهما تناسب في أشياء وكذا تقلب الألف واواً في «ضورب» و«تضورب». [شرح الشافية ٣: ٢١٤]

(٤) ضابطه الألف الثّالثة أو الرّابعة إذا لحقها ياء النسب، فإنّك تقلب الألف واواً، سواء كانت عن واو أو عن ياءٍ لمجيء الياء المشدّدة بعدها. [شرح الشافية ٣: ٢١٤]

ـ بالألف ـ ﴿ و«مُوْقِن» و«طُوْبى» و«بُوْطِر»[١] و«بَقْوَى»[٢] ﴾ والكلّ يأتي كما عرفت من قبل ﴿ وشاذّ ضعيف في: «هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ[٣] عليه» ﴾ من «مضى، يمضي» ﴿ وفلان نَهُوٌّ عن المنكر ﴾ من «النَّهْي» ﴿ و«جِباوة» ﴾ من «جَبَيْتُ المالَ أَجْبِيْه» ويشبه أن يكون «جِباوة» مصدر «جبوت المال أَجْبُوْه».

﴿ ومن الهمزة في نحو «جُوْنَة» و«جُون» ﴾ وأصلهما: الهمزة.

قال الجوهري[٤]: «الجُوْنة» ـ بالضمّ ـ مصدر «الجَوْن» من الخيل يعني الأدهم الشّديد السّواد، قال: و«الجُونة» أيضاً جونة العَطّار، وربّما همزوا، والجمع «جُوَن» ـ بفتح الواو ـ.

﴿ والميم[٥] ﴾ تبدل ﴿ من الواو، واللّام، والنّون، والباء. فمن الواو لازم في

---

(١) ضابطه كلّ ياء ساكنة غير مدغمة مضموم ما قبلها بعدها حرفان أو أكثر إلّا في نحو: «بِيْضان» و«حِيْكى» و«ضيزى». وقولنا: «حرفان أو أكثر» احتراز عن نحو: «بيض». [شرح الشافية ٣: ٢١٤]

(٢) قال الرضيّ: ضابطه كلّ ياء هي لام لـ«فَعْلَى» اسماً وكذا يقلب الياء واو في نحو: «عَمَوِيّ» قياساً. [شرح الشافية ٣: ٢١٤]

(٣) قال الرّضي: أصله: «مَمْضُوْي» لأنّه من «مضى، يمضي» وكذا «نَهُوٌّ عن المنكر» أصله: «نَهُوْيٌ» كأنّه قلب الياء واواً ليكون موافقاً لـ«أَمُوْر» لأنّهم يقولون: «هو أَمُوْرٌ بالمعروف ونَهُوٌّ عن المنكر». ولو قلبوا الواو ياءً على القياس لكُسِرَتْ الضمّة فصارت «نَهِيّاً» فلم يطابق «أَمُوْراً». [شرح الشافية ٣: ٢١٤]

(٤) وهذا نصّه: «الجَوْنَة» ـ بفتح الجيم ـ الخابية المَطْلِيّة بالقار، قال الأعشى:

فقُمْنَا ولمّا يَصِحْ دِيْكُنَا ... إلى جَوْنَةٍ عند حدّادها

و«الجُوْنَة» ـ بالضمّ ـ مصدر «الجَوْن» من الخيل مثل «الغُبْسَة» و«الوَرْدَة» و«الجُوْنَة» أيضاً جونة العطّار وربّما هُمِزَ والجمع «جُوَن» بفتح الواو اهـ. [الصحاح ٥: ٢٠٩٦]

(٥) لمّا فرغ من الحرف الرابع وهو الواو شرع في الخامس وهو الميم.

«فَم» وحده ﴾ فإنّ أصله: «فَوْه» بالتسكين بدليل «أفواه» حذفت الهاء لخَفائها ثمّ أُبدلت الواو ميماً لئلّا تسقط، فيبقى المعرب على حرف واحد.

﴿ وضعيف في لام التعريف وهي ﴾ لغة ﴿ طائيّة ﴾ وقد مرّ في «باب الابتداء».

﴿ ومن النون لازم[1] في نحو: «عَنْبَر» و«شَنْباء» ﴾ مؤنّث «أشنب» يقال: «شَنِب الثَّغْرُ» إذا رقّ وجرى الماء عليه.

وضابطه: كلّ نون ساكنة بعدها باء في كلمتها كـ«عنبر»، أو في كلمة أُخرى نحو: «سميع بصير» لعسر التصريح بالنون الساكنة حينئذٍ.

﴿ وضعيف في: «البَنَام» ﴾ قال:

٥٣ ـ يا هالَ ذاتَ المَنطِقِ التَّمْتَامِ وكَفُّك المُخَضَّبِ البَنَام[2]

---

(١) قال الرضيّ: ضابطه كلّ نون ساكنة قبل الباء ـ في كلمة كـ«عنبر» أو كلمتين نحو: «سميعٌ بصير» ـ وذلك أنّه يتعسّر التّصريح بالنّون الساكنة قبل الباء، لأنّ النّون السّاكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق والنون الخفيّة ليست إلّا في الغنّة التي مُعتَمَدُها ـ أي مخرجها ـ الأنف فقط والباء معتمدها الشفة ويتعسّر اعتمادان متواليان على مَخْرَجَي النفس المتباعدين فطُلِبَتْ حرفٌ تقلب النّون إليها متوسّطة بين النّون والباء، فوجدت هي الميم لأنّ فيه الغنّة كالنّون وهو شفويّ كالباء.

وأمّا إذا تحرّكت النّون نحو: «شَنَب» ونحوه فليست النّون مجرّد الغنّة، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحرّكها فلا جرم انقلب ميماً وضعف إبدالها من النّون المتحرّكة اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢١٦]

(٢) البيت من البحر الرَّجَز وهو لرؤبة بن عبدالله العجّاج و«هالَ» مرخّم «هالة» وأصلها الدائرة حول القمر ثمّ جعلت علماً. والشّاهد في قوله: «البنام» وأصله: «البنان» و«ذاتَ» بالنصب صفة لـ«هالة» على المحلّ و«المنطق» النطق و«التمتام» صفة «المنطق» ووصف المنطق بالتمتام مجاز وهي ـ أي التمتمة في المنطق ـ كناية عن حيائها. و«كفّك» قيل: عطف على ⇐

«التَّمتام» الذي فيه تمتمة وهو الذي يتردّد في التاء، و«البنام» أطراف الأصابع.

﴿ وطامَه اللهُ على الخير ﴾ في «طانه» أي جبله عليه.

﴿ ومن الباء في: «بنات مَخْر» ﴾ لسحائب بِيْضٍ يأتين قُبَّلَ الصَّيْف وأصلها: «بنات بَخْر» من «البُخار».

وقال ابن جنّي[1]: لو قيل: إنّها من «المَخْر» بمعنى «الشقّ» من قوله تعالى: ﴿ وتَرَى الفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾[2] لم يبعد.

﴿ و«ما زلتُ راتماً» ﴾ أي راتباً من «الرتوب» ﴿ و«من كَتَم» ﴾ أي من قريب، والأصل: من «كثب».

⇐ «المنطق» وقيل: الواو للقسم وجواب القسم محذوف دلّ عليه قوله: «ذات المنطق» يريد: أُقسم بكفّك أنّ منطقك تمتام وأنت مستحية. [شواهد البغدادي: ٤٥٨]

(١) وهذا نصّه في فصل الميم من كتاب «سرّ الصناعة»: يقال: «بنات مَخْر» ـ وهنّ سحائب يأتين قُبَّلَ الصَّيف بيض منتصبات في السماء. قال طرفة:

كبنات المَخْر يمأدن كما ... أنبت الصيفُ عساليج الخَضِرْ

قال أبو علي: كان أبو بكر محمّد بن السريّ يشتقّ هذه الأسماء من البخار فهذا يدلّك من مذهب أبي بكر وأبي عليّ ـ لأنّه تقبله من مذهب أبي بكر ولم يدفعه ـ على أنّ الميم في «مَخْر» بدل من الباء في «بخر». ولو ذهب ذاهب إلى أنّ الميم في «مَخْر» أصل غير مبدلة ـ على أن يجعله من قوله ـ عزّ اسمه ـ ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾ وذلك أنّ السحاب كأنّها تَمْخَر البحر، لأنّها في ما يُذْهَب إليه عنه تنشأ ومنه تبدأ ـ لكان عندي مصيباً غير مُبْعِدٍ، ألا ترى إلى قول أبي ذؤيب في وصف السحاب:

شَرِبْنَ بماء البحر ثمّ ترفَّعَتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نئيج

[سرّ صناعة الإعراب ٢: ٩٧ ـ ٩٨]

(٢) فاطر: ١٢.

﴿ والنّون[١] ﴾ تبدل ﴿من اللّام والواو﴾ فمن الواو ﴿شاذّ في «صَنْعَانيّ» و«بهرانيّ»[٢] ﴾ والقياس: «صنعاويّ» و«بهراويّ» كما سلف في «المنسوب».

﴿ و ﴾ من اللّام ﴿ضعيف في «لَعَنّ»[٣] ﴾ والفصيح «لعلّ».

﴿ والتاء ﴾ تبدل[٤] ﴿من الواو والياء والسين والباء والصاد.

فمن الواو والياء لازم في نحو: «اتّعد» و«اتّسر»[٥] ﴾ وأصلهما: «أوتعد» و«ايتسر»، بقلب الواو والياء تاء ﴿على الأفصح﴾ وقد يقال: «ايتعد» و«ايتسر» بقلب الواو ياء، وعدم قلب الياء، وفي مضارعهما: «ياتعد» و«ياتسر» بالألف، وذلك غير فصيح كما مرّ في «الإعلال».

﴿ وشاذّ في نحو: «أتلجه» ﴾ والأصل «أولجه» ﴿وفي «طَشْت» وحده[٦] ﴾ والأصل: «طسّ» بدليل جمعه على «طُسُوس» لا «طُسُوت» وأمّا قولهم: «سِتّ»

---

(١) لمّا فرغ من الحرف الخامس وهو الميم شرع في السادس وهو النّون.

(٢) قال الرّضيّ: منسوبان إلى «صنعاء» و«بهراء» فعند سيبويه النون بدل من الواو لأنّ القياس «صنعاويّ» كما تقول في «حمراء»: «حمراويّ» وهما متقاربان بما فيهما من الغنّة وأيضاً هما بين الشديدة والرّخوة وهما مهجورتان. وقال المبرّد: بل أصل «فعلاء» النّون واستدلّ عليه برجوعها إلى الأصل في «صنعانيّ» و«بهرانيّ» ـ فالنّسب أيضاً ممّا يردّ الأشياء إلى أُصولها ـ والأولى مذهب سيبويه إذ لا مناسبة بين الهمزة والنّون اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢١٨ ـ ٢١٩]

(٣) قال الرضيّ: قيل: النون بدل من اللّام لأنّ «لعلّ» أكثر تصرّفاً. وقيل: هما أصلان لأنّ الحرف قليل التصرّف. [شرح الشافية ٣: ٢١٩]

(٤) لمّا فرغ من الحرف السّادس وهو النون شرع في السابع وهو التاء.

(٥) أي كلّ واو أو ياء هو فاء «افتعل».

(٦) قال الرضيّ: إنّما قال ذلك مع قولهم: «ستّ» لأنّ الإبدال فيه لأجل الإدغام وهي من تركيب «التسديس». [شرح الشافية ٣: ٢٢٠]

والأصل: «سُدْس» فالإبدال فيه لأجل الإدغام، وقوله:

٥٤ ـ يـا قـاتل الله بـني السُّعْلاتِ عمرو بن يَرْبُوع شِرار النـاتِ

غير أعِفّاء ولا أكياتِ[1]

نادر لم يوجد في استعمال الفصحاء.

﴿ وفي «الذَّعالت» ﴾ والأصل: «الذَّعالب»[2] ـ مخفّف «ذعاليب» ـ وهي: قِطَعُ الخِرَق؛ الواحد: «ذُعلوب» ﴿ و«اللُّصُوت»[3] ﴾ والأصل: «لُصّ» بدليل «لصوص» ﴿ ضعيف ﴾.

﴿ والهاء ﴾ تبدل[4] ﴿ من الهمزة والألف والياء والتاء، فمن الهمزة مسموع في «هَرَقْتُ» ﴾ والأصل: «أرقتُ» ﴿ و«هَرَحْت ﴾ الدابّة» أي أرحتها ﴿ و«هِيّاك» ﴾ في قول الشاعر:

---

(١) هذه مصاريع من الرَّجَز المشطور وهي لعلباء بن أرقم اليشكري يهجو فيها بني عمرو بن يربوع ويقال لهم: بنو السُّعْلاة. وذلك أنّهم زعموا أنّ عمرو بن يربوع تزوّج سِعْلاةً أي غولاً فأولدها بنين. وقوله: «يا قاتل الله» المنادى فيه محذوف والجملة بعده دعائيّة وقوله: «عمرو بن يربوع» ـ بالجرّ ـ بدل من «السعلاة» و«أعفّاء» جمع «عفيف» و«أكيات» أصله: «أكياس» جمع «كَيِّس» وزان «سيّد». والشّاهد في «النات» وأصله: «الناس» و«أكيات». [شواهد البغدادي: ٤٧٠]

(٢) قال الرّاجز:

صَفْقَةَ ذي ذعالبٍ سُعْوُلِ بَيْعَ امرئٍ ليس بمستَقِيلِ

(٣) قال عبد الأسود بن عامر الطّائيّ:

فَتَرَكْنَ نَهْداً عُيَّلاً أبناؤُهَا وبني كِنانَة كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

(٤) لمّا فرغ من الحرف السّابع وهو التاء شرع في الثّامن وهو الهاء.

٥٥ ـ فهيّاك والأمر الذي إن توسّعتْ موارِدُهُ ضاقَتْ عليك المَصَادِرُ[1]

أي «إيّاك».

﴿ و«لهِنّك» ﴾ غيّروا الهمزة هاء لأنّ اللّام للابتداء فأرادوا أن لا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ﴿ و«هِنْ فعلتَ» في طيّ ﴾ والأصل «إنْ فعلت» ﴿ و«هذا الذي» في «أذا الذي» ﴾ قال:

٥٦ ـ وأتَتْ صواحبَها فقلنَ هَذَا الذي منح المودّة غيرنا وجفانا[2]

---

(١) البيت من البحر الطويل وقد أورده أبو تمّام في «باب الأدب» من كتاب «الحماسة» غير معزوٍّ إلى أحد بحذف الفاء على أنّه مخروم مع بيت ثانٍ هكذا:

إيّاك والأمرَ الذي إن توسَّعَتْ مواردُه ضاقَتْ عليك المصادِرُ

فما حَسَنٌ أن يعذِرَ المرءُ نفسه وليس له من سائر النّاس عاذِرُ

ونسبه البغدادي إلى مضرِّس بن رِبْعيّ الفَقْعَسِيّ قال: وأورده أبو تمّام في كتاب «مختار أشعار القبائل» لطُفَيْلٍ الغَنَويّ الجاهليّ من جملة أبيات كذا:

فمالِيَ كِرامَ القومِ وَآنسِم إلى العُلَى ودَعْ مَنْ غَوَى لا يُجْدِيَنْ لكَ طائِرُه

ولا تَكُ من أخدان كُلِّ يَراعةٍ خريعٍ كَسَقْبِ البازِ جُوفٍ مَكَاسِرُه

وإيّاك والأمر الذي إنْ تراحَبَتْ موارِدُهُ ضاقَتْ عليك مصادِرُهْ

ولا تمنعنَّ الدَّهْرَ ماءً غَمَرْتَهُ وإن كانَ أَوْلَى النّاسِ بالماءِ عامِرُهْ

وإن قيلَ قولٌ سَيِّئٌ في مَقَامة فلا تَكُ مَوْلَى قولِ سُوْءٍ تُبَادِرُهْ

و«إيّاك» منصوب على التحذير و«الأمر» معطوف عليه وعاملهما محذوف تقدير «إيّاك»: «باعِدْ عن الأمر» و«الأمر منك» و«المورِدُ» المدخل و«المصدر» المخرج و«يعذر المرء نفسه» أي يرفع اللّوم عن نفسه، وجملة: «وليس له» حال من «المرء» والشّاهد في قوله: «فهيّاك» حيث أبدل الهاء من الهمزة. [ديوان الحماسة: ٢١١، شواهد البغدادي: ٤٧٦ ـ ٤٧٧]

(٢) البيت من البحر الكامل أنشده اللحيانيّ عن الكسائيّ لجُمَيْل بثينة ونسبه البغداديّ إلى ⇐

وقد ينشد هكذا: «وأتى صواحبها» البيت.

﴿ومن الألف شاذّ في «أنَهْ» و«حَيَّهَلَهْ»﴾ الهاء بدل من الألف في الوقف لأنّ الألف في الوقف أكثر استعمالاً من الهاء، وقيل: الهاء للسكت في الوقف كما في «قِهْ» و«رَه». ﴿وفي «مَهْ» مستفهماً﴾ كقوله:

٥٧ ـ قد وردت من أمكِنَهْ من هيهنا ومِن هُنَهْ
إن لَمْ تُرَوِّها فَمَه[1]

ويروى: «إن لم أُروِّها».

⇦ عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ بدليل أنّ الغالب في شعره أنّ النّساء يتعشّقنه. «الصواحب» جمع «صاحبة» والشّاهد في قوله: «هذا الذي» حيث أبدل الهمزة التي للاستفهام هاءً وأصله: «أذا الذي». وعلى هذا فالكلام إنشاء ويجوز أن يكون أراد: هذا الذي ـ مخبراً ـ ثمّ حذف الألف من هاء التنبيه المركبة مع «ذا» الإشاريّة ويكون الكلام خبراً لا إنشاءً. [شواهد البغدادي: ٤٧٧]

(١) المصاريع من الرَّجَز المشطور. قال ابن جنّي في فصل زيادة التاء من كتاب «سرّ الصناعة»: أخبرنا بهذه الأبيات بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب ـ محمّد بن المستنير النحوي ـ ويريد بقوله: «من هنه»: «من هنا» فأبدل الألف في الوقف هاءً. فأمّا قوله: «فمه» فالهاء فيه يحتمل تأويلين: أحدهما: أنّه أراد: «فما» أي إن لم أُرَوِّ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فما أصنع؟ منكراً على نفسه أن لا يروّيها فحذف الفعل الناصب لـ«ما» التي في معنى الاستفهام. والوجه الآخر: أن يكون أراد: «إن لم أُرَوِّها فَمَهْ» أي فاكفف عنّي فلست بشيءٍ ينتفع به. وكأنّ التفسير الأوّل أقوى في نفسي اهـ.

والضمير في قوله: «قد وردت» راجع إلى الإبل و«الورود» الوصول إلى الماء من غير دخولٍ فيه كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ وقد يكون دخولاً. و«أمكنة» جمع «مَكان» كـ«أسنمة» جمع «سَنام» و«أجوبة» جمع «جَواب». والشاهد في قوله: «هنه» حيث أبدل الألف هاء للوقف وأصله: «هنا». [سرّ صناعة الإعراب ٢: ٢٠٧ و١: ١٧٦ ـ ١٧٧]

أي وردت الإبل من أمكنة مختلفة إن لم تروّها فما تصنع.

ويجوز أن يقال: حذفت الألف من «ما» الاستفهاميّة غير المجرورة كما حذفت من المجرورة نحو: «فيمه» ثمّ دُعِمَ بهاء السكت.

ويجوز أن يكون زجراً أي «مَه يا إنسان» كأنّه يخاطب نفسه ويزجرها.

﴿وفي نحو «يا هَنَاه»﴾ في النِّداء ﴿على رأيٍ﴾ قال امرؤ القيس[1]:

٥٨ ـ وقد رابني قولها يا هَنَا ... هُ ألحَقْتَ ويحكَ شَرّاً بِشَرّ[2]

---

(١) وهو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكِنْدي من بني آكل المُرَار ـ بضمّ الميم وتخفيف الرّاء ـ أشهر شعراء العرب على الإطلاق، صاحب المعلّقة المشهورة من «المعلّقات السبع» المرسومة قراءتها في «معاهد خبراسان العلميّة» وهو يمانيّ الأصل. مولده بـ«نجد» اشتهر بلقبه واختلف في اسمه فقيل: حندج ـ وزان «برثن» ـ وقيل: مليكة. وقيل: عديّ وكان أبوه ملك أسد وغطفان وأُمّه أُخت المهلهل الشاعر. تعلّم قول الشعر عن خاله وهو غلام وجعل يشبّب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتله، فبلغ ذلك امرؤ القيس وهو جالس للشراب فقال: «رحم الله أبي لقد ضيّعني صغيراً وحملني دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر» ونهض من غده فلم يزل حتّى ثأر لأبيه من بني أسد ولقّبه أميرالمؤمنين ـ كما في «نهج البلاغة» ـ بالملك الضلّيل. توفّي حدود سنة ١٣٠ قبل الهجرة النبويّة. [الأعلام ٢: ١١ـ١٢]

(٢) البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس من قصيدة تبلغ أربعاً وأربعين بيتاً اقتطفنا منها هذه الأبيات لكونها من أبيات الشواهد في «الصَّرْف» و«النَّحْو» و«العروض»:

لا وأبيكِ ابنةَ العامِرِيْ ... ي لا يدّعي القوم أنّي أفِرُّ

وهِرٌّ تصيد قلوب الرّجا ... لِ وأفلتَ منها ابن عَمْرٍو حُجُر

فأقبلتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْن ... فثَوْباً نَسِيْتُ وثوباً أجُرّ

ولم يَرَنا كمالِيٌّ كماشِيٌ ... ولم يُفْشَ ممّا لدى البابِ سِرّ

وقد رابني قولها يا هنا ... هُ ويحَكَ ألحقتَ شرّاً بِشَرّ

←

.....

⇒ وأركب في الرَّوْع خَيْفَانةٌ كسا وجهها سَعَفٌ منتشِرْ
لَهَا مَتْنتان خظاتا كما أكبّ على ساعديه النَّمِرْ
وعين لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شقَّت مآقيهِمَا من أُخَرْ

البيت المطلع مخروم وهو من أبيات «العروض» وكذا الشطر الثاني من البيت الآخِر الذي أوردناه والثالث والسادس والسابع من أبيات «النَّحْو» والخامس من أبيات «الصَّرْف» ونشرح محلَّ الشاهد فنقول: «الكالئ» ـ بالهمزة ـ الحارس و«الكاشح» المبغض، و«رابني» أوقعني في الرِّيبة. و«ياهناه» كلمة يُكنّى بها عن «النكرات» كما يكنّى بـ«فلان» عن «الأعلام» وهي محلّ الشّاهد حيث أبدل الهاء من التّاء، فمعنى: «يا هناه»: «يارجل» ولا يستعمل إلّا في النداء عند الجفاء والغلظة وقوله: «ألحقت شرّاً بشرّ» أي كنتَ متّهماً فلمّا صرتَ إلينا ألْحَقْتَ تهمةً بعد تهمة. وهذه الضّمائر المؤنّثة راجعة إلى «هرّة» ـ بكسر الهاء وتشديد الرّاء ـ في البيت السابق وكنيتها: أمّ الحويرث وهي التي يشبّب بها في أشعاره، وكانت زوجة والده فلذلك كان طرده وهم بقتله لأجلها.

وقد شرحه البغدادي في الشّاهد الثامن والخمسين من «شواهد شرح الكافية» من كتاب «الخزانة».

قال ابن جنّي في فصل الهاء من كتاب «سرّ الصناعة»: قد أبدلوها ـ من الواو ـ في حرف واحد وهو قول امرئ القيس:

وقد رابني قولها: يا هنا ةُ وَيْحَكَ ألحقتَ شرّاً بشرّْ

فالهاء الآخرة في «هَنَاةٌ» بدل من الواو في «هَنْوٌ» و«هَنَوات» وكان أصله: «هناو» فأُبدلت الواو هاءً فقالوا: «هناة» هكذا قال أصحابنا ـ البصريّون ـ ولو قال قائل: إنّ الهاء في «هناه» إنّما هي بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألف «هناه» ـ إذ أصله: «هَنَاو» ثمّ صار «هنا» والتقت ألفان كُرِه اجتماع السّاكنين فقلبت الألف الآخرة هاءً فقالوا: «هناه» كما أُبدل الجميع من ألف «عطا» الثانية همزةً لئلّا يجتمع ساكنان ـ لكان قولاً قويّاً ولكان أيضاً أشبه من أن يكون قُلبت الواو في أوّل أحوالها هاء من وجهين:

⇐

وذلك أنّ الهاء[1] للسّكت عند الكوفيّين وبدل من الواو عند البصريّين، وأصله عندهم «هَناو»، لقولهم: «هَنَوات»، قلبت واوه ألفاً على طريقة القلب في «كِساء» فامتنع التلفّظ بألفين فقلبت الثانية هاء، ولم يقلب همزة، لئلّا يظنّ أنّه «فَعَال» من التهنئة، وقيل: الهاء أصل وهو ضعيف لقلّة باب «سَلِس».

﴿ومن الياء في «هذه أمة الله»﴾ أي «هذي» وذلك عند بني تميم، ويجوز أن يكون صيغته موضوعة للمؤنّث.

﴿ومن التاء في باب «رحمة» وقفاً﴾.

⇐ أحدهما: أنّ من شريطة قلب الواو ألفاً أن تقع طرفاً بعد ألف زائدة وقد وقعت هناك كذلك. والآخر: أنّ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو، بل هما في الطرفين، ألا ترى أنّ أبا الحسن ذهب إلى أنّ الهاء مع الألف من موضع واحد لقرب ما بينهما، فقلبُ الألف إذن هاءً أقرب من قلب الواو هاءً.

وكتب إليّ أبو عليّ من «حَلَب» في جواب شيء سألتُه عنه فقال: وقد ذهب أحد علمائنا إلى أنّ الهاء من «هَنَاه» إنّما لحقت في الوقف لخفاء الألف ـ كما تلحق بعد ألف النّدبة في نحو: «وازيداه» و«وابكراه» ثمّ إنّها شبّهت بالهاء الأصليّة فحُرّكَتْ فقالوا: «يا هَنَاهُ».

ولم يسمّ أبو عليّ هذا العالم مَنْ هو؟ فلمّا انحدرتُ إليه إلى «مدينة السّلام» وقرأتُ عليه «نوادر أبي زيد» نظرتُ فإذا أبو زيد هو صاحبُ هذا القول.

وهذا من أبي زيد غير مرضيّ عند الجماعة وذلك: أنّ الهاء التي تلحق لبيان الحركات وحروف اللين إنّما تلحق في الوقف، فإذا صِرْتَ إلى الوصل حذفتَها البتّة فلم توجد ساكنة ولا متحرّكة وقد استقصيتُ هذا الفصل في كتابي في شرح شعر المتنبّي عند قوله: «وحَرَّ قَلْباه ممّن قلبُهُ شَبِمُ» ودللتُ هناك على ضعف قول أبي زيد وبيت المتنبّي جميعاً في هذا. [ديوان امرئ القيس: ٩٦، سرّ صناعة الإعراب ٢: ٢١٣ ـ ٢١٤]

(١) من هنا إلى آخر شرح هذا المتن تلخيص شرح الرضي فراجعه في شرح المقام. [شرح الشافية ٣: ٢٢٥]

﴿ واللّام ﴾ تبدل[١] ﴿ من النّون والضّاد ﴾.

فمن النّون ﴿ في «أُصَيْلال» قليلٌ ﴾ والأصل «أُصيلان» تصغير «أُصْلاَن» على خلاف القياس لأنّه جمع «أصيل» جمع الكثرة وهو الوقت بين العصر إلى المغرب. قال النّابغة:

٥٩ ـ وقفت فيها أُصَيْلالاً أُسائلها ... أعيَتْ جواباً وما بالرَّبْع من أحدِ[٢]

---

(١) لمّا فرغ من الحرف الثّامن وهو الهاء شرع في التاسع وهو اللّام.

(٢) البيت من البحر البسيط على العروض التامّة المخبونة مع الضّرب المماثل وهو للنّابغة الذبياني ـ المكنّى أبا ثمامة أو أبا أمامة بابنتيه، والمسمّى زياد بن عمرو بن معاوية ـ وهو من أصحاب «المعلّقات العشر»، والبيت ثاني الأبيات من معلّقته، قال:

يـا دارَ مَـيَّةَ بـالعَلْيَاء فـالسَّنَدِ ... أَقْـوَتْ وطَـالَ عـليها سـالِفُ الأَبَـدِ

وَقَـفْتُ فـيها أَصَـيلاً كـي أُسَـائِلُها ... عَـيَّتْ جـواباً ومـا بـالرَّبْع مـن أَحَـدِ

إلّا الأَوارِيَ لَأْيـاً مـا أُبَـيِّنُهَا ... والنُّؤْيُ كـالحوض بـالمظلومة الجَـلَدِ

قال الخطيب التبريزي: ويروى: «وقفت فيها طويلاً كي أُسَائِلَهَا» ويروى «أصيلانا» و«أصيلالاً» فمن روى «أصيلاً» أراد: عشيّاً. ومن روى «طويلاً» جاز أن يكون معناه: وقوفاً طويلاً. ويجوز أن يكون معناه: وقتاً طويلاً. ومن روى «أصيلاً» ففيه قولان: الأوّل: أنّه تصغير «أصلان» و«أصلان» جمع «أصيل» ـ كما يقال: «رغيف» و«رُغْفَان». والقول الآخر: أنّه بمنزلة قولهم: «على الله التُّكْلاَن» وبمنزلة قولهم: «غفران» وهذا القول الصحيح والأوّل خطأ، لأنّ «أصلاناً» لا يجوز أن يصغّر إلّا أن يردّ إلى أقل العدد ـ وهو حكم كلّ جمع كثير ـ قال السيرافي: إن كان «أصيلان» تصغير «أُصلان» و«أُصْلان» جمع «أصيل» فنادر، لأنّه إنّما يصغّر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد. وأبنية أدنى العدد أربعة: «أفعال» و«أفعل» و«أفعلة» و«فعلة» وليست «أصلان» واحدة منها فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ وإن كان «أصلان» واحداً كـ«رمّان» و«قربان» فتصغيره على بابه.

وقوله: «عيّت» يقال: «عييت بالأمر» إذا لم تعرف وجهه. وقوله: «جواباً» منصوب ⇐

﴿ و ﴾ من الضاد ﴿ في «الطَجَعَ» رديء ﴾ والأصل: «اضطجع»، قال:

٦٠ ـ لمّـا رأى أن لا دَعَـةْ ولا شِـبَعْ مالَ إلى أَرطاة حِقْفٍ فـالطَجَعْ[1]

قيل: الضمير للذئب، و«الدعة»: سَعَة العيش، والهاء عوض عن التاء،

⇐ على المصدر: أي عيّت أن تجيب وما بها أحد و«من» زائدة. والشّاهد في قوله: «أصيلال» وأصله: «أصيلان» ولكنّ الرواية المشهورة يخرج البيت من الشّاهد كما عرفت من كلام الخطيب التبريزي. قال الرضي: وهو إن كان جمع «أصيل» ـ وهو الظاهر ـ فهو شاذّ من وجهين: أحدهما: إبدال اللّام من النون، والثاني: تصغير جمع الكثرة على لفظه وإن كان «أُصْلان» واحداً كـ«رُمّان» مع أنّه لم يستعمل ـ فشذوذه من جهة واحدة وهي قلب النّون لاماً ولو سمّيت به لم ينصرف لأنّ النّون كالثابتة ويدلّ على ذلك ثبات الألف في التصغير كما في «سكيران» اهـ مختصراً. [شرح القصائد العشر: ٣٠٨ ـ ٣٠٩، شرح الشافية ٣: ٢٢٦]

(١) البيت من مشطور الرّجز وهو منسوب إلى منظور بن حبّة الأسديّ ـ كما في شواهد البغدادي ـ وقبله:

يا رُبَّ أَبّازٍ من العُفْرِ صَدَعْ تقبّضَ الذِّئبُ إليه واجتمَعْ

«أَبّاز» من «أبز الظَّبي يأبز» من باب «ضرب» أي قفز في عدوه فهو «أبّاز» و«عُفْر» جمع «أَعْفَر» وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض و«شاة عَفْراء» يعلو بياضها حمرة و«الصَّدَع» الوعل و«تقبّض» جمع قوائمه ليثب على الظّبي.

و«رأى» هنا علميّة وفاعله ضمير الذئب و«أن» مخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن و«لا» نافية للجنس وخبرها محذوف أي «له» والجملة خبر «أن» المخفّفة، و«الدعة» الرّاحة والسّكون. و«الشِبَع» ـ بكسر الشين وفتح الموحّدة ـ نقيض الجوع. وأمّا «الشُبْع» ـ مع تسكين الموحّدة ـ فهو ما أشبعك من شيء. «أرطاة» مفردة «الأرطى» وهو شجر الرّمْل و«الحِقْف» ـ بكسر الحاء المهملة وسكون القاف ـ التلّ المعوج من الرّمْل و«اضطَجَع»: وضع جنبه بالأرض. يقول: لمّا رأى الذئب أنّه لا يشبع من الظّبي ولا يدركه وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها.

و«الأرطى» من أشجار الرَّمْل الواحدة «أَرطاة» والحِقْف المعوّج من الرَّمْل.

﴿ والطّاء من التاء[1] لازم في نحو «اصطبر»[2] ﴾ ممّا اجتمع فيه تاء الافتعال وأحد حروف الأطباق ـ فاءاً ـ ﴿ وشاذّ في ﴾ نحو ﴿ حِصْطُ ﴾ والأصل: «حِصْتُ» من «الحَوْص» وهو الخِياطة، ووجه شذوذه[3] أنّ تاء الضمير كلمة فتغيّرها يوجب الانهدام بالكلّيّة.

﴿ والدال من التاء[4] لازم في نحو: .....

---

(١) لمّا فرغ من الحرف التاسع وهو اللّام شرع في العاشر وهو الطاء.

(٢) قال الرضيّ: يعني إذا كان فاء «افتعل» أحد الحروف المطبقة المستعلية ـ وهي الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء ـ وذلك لأنّ التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة فاختاروا حرفاً مستعلياً من مخرج التّاء وهو الطّاء فجعلوه مكان التّاء، لأنّه مناسب للتاء في المخرج والصّاد والضّاد والظّاء في الإطباق. [شرح الشافية ٣: ٢٢٦]

(٣) قال الرضيّ: هذه لغة بني تميم وليست بالكثيرة ـ أعني جعل الضمير طاءً إذا كان لام الكلمة صاداً أو ضاداً وكذا بعد الطّاء والظّاء ـ وإنّما قلّ ذلك؟ لأنّ تاء الضمير كلمة تامّه فلا تغيّر وأيضاً هو كلمة برأسها، فكان القياس أن لا تؤثر حروف الإطباق فيها. ومن قَلَبَه فلكونه على حرف واحدٍ كالجزء ممّا قبله، بدليل تسكين ما قبله فهو مثل تاء «افتعل» اهـ ملخّصاً. [شرح الشافية ٣: ٢٢٦ ـ ٢٢٧]

(٤) لمّا فرغ من الحرف العاشر وهو الطاء شرع في الحادي عشر وهو الدال المهملة. قال الرضيّ: إذا كان فاء «افتعل» أحد ثلاثة أحرف: الزّاي والدال والذّال قلبت تاء الافتعال دالاً وأُدغمت الدال والذّال فيها نحو: «ادّان» و«ادّكر» وقد يجوز أن لا يدغم الذّال نحو: «اذدكر» والحروف الثلاثة مجهورة والتاء مهموسة فقلبت التّاء دالاً، لأنّ الدال مناسبة للذّال والزّاي في الجهر، وللتّاء في المخرج، فتوسّط بين التاء وبينهما. وإنّما أُدغمت الذّال في الدّال دون الزّاي لقرب مخرجها من مخرج الدّال وبُعْدِ مخرج الزّاي منها. [شرح الشافية ٣: ٢٢٧]

«اِزْدَجَر» و«ادَّكر»[1] ﴾ وإذا لم يدغم قيل: «اذْدَكَر» وأصلهما: «اذتكر» و«ازتجر» وسيجيء في «الإدغام» ﴿ وشاذّ في نحو: «فُزْدُ» ﴾ لِما قلنا في «حِصْط» وأصله «فُزْتُ» من «الفَوْز» ﴿ وفي «اجْدمعوا» ﴾ والأصل «اجتمعوا» ﴿ واجْدزّ ﴾ في قوله:

٦١ ـ فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أُصولِهِ واجدَزَّ شِيْحا[2]

---

(١) قال الرضيّ: قلبُ التّاء دالاً بعد الذّال المعجمة لازم وبعد القلب الإدغام أكثر من تركه فإن أُدغمت فإمّا أن تقلب الأُولى إلى الثّانية أو بالعكس. [شرح الشافية ٣: ٢٢٧]

(٢) البيت من البحر الوافر للمُضَرِّس بن رِبْعِيّ الفَقْعَسِيّ الأسدي وعزاه الجوهري في الصّحاح إلى يزيد بن الطثريّة وليس بصحيحٍ ـ كما في شواهد البغدادي ـ وهو من أبيات هي هذه:

وضَيْفٍ جاءنا والليل داجٍ ورِيْحُ القُرِّ تحفِزُ منه رُوْحَا
فَطِرْتُ بِمُنْصُلِيْ في يَعْمَلاتٍ خِفافِ الوَطْءِ يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا
فَعَضَّ بساقِ دَوْسَرَةٍ عَلَيْهَا عَتِيْقُ النَّسيِّ لم تَحْفِزْ لَقُوْحا
وقُلْتُ لصاحبي لا تَحْبِسَنِّي بِنَزْعِ أصوله واجْدَزَّ شِيْحَا
فلمّا أنْ تَعَجْلْنَا شِواءً قَلِيْلَ النُّضْجِ لَكِنْ قَدْ أُلِيْحَا
خَلَطْتُ لهم مُدامَةَ أذرِعاتٍ بماءِ سَحَابَةٍ خَضِلاً نَضُوْحَا
وفِتْيَانٍ شَوَيْتُ لهم شِواءً سَرِيْعَ الشَّيِّ كنتُ به نَجِيْحَا

«وضيفٍ» الواو «واو ربّ» وجملة «جاءنا» صفة مجرورِها وجملة: «والليل داجٍ» أي مظلم ـ حال وكذا جملة: «وريح القرّ» و«القُرّ» ـ بالضمّ ـ البرد. وتحفز ـ بالحاء والفاء والزاي ـ تدفع أي لضعفه تدفع رُوحه رِيحُ القُرّ وتنازعها. وجواب «ربّ» محذوف: أي تلقّيته بإكرامٍ. وجملة «فطِرْتُ» أي أسرعت معطوفة على الجواب المحذوف و«المُنْصُل» ـ بضمّ الميم والصاد ـ السيف و«اليعملة» النّاقة القويّة على العمل و«خِفاف» جمع «خفيفة» و«السريح» خِرَقٌ تُلَفُّ بها أيدي الجِمال إذا دَمِيَتْ وأصابها وجع.

وقوله: «بمُنْصُلي» في موضع الحال من التّاء أي أسرعتُ ومعي سيفي. يريد أنّه نحر ⇐

أي «اجتزّ»، خاطب الواحد خطاب الإثنين، ويقول: لا تحبسنا بنزع أُصول الكَلَأ واقطع شِيْحا ودع أُصوله في الأرض لئلّا يطول المكث هنا.

﴿و«دَوْلَج»[1]﴾ لِكِناس الوحش الذي يلج فيه والأصل «تَوْلج».

⇐ لضيفه راحلةً من رواحله وهو مسافر. «عضّ» فاعله ضمير «المنصل» و«الدوسرة» الناقة الضخمة و«الدوسر» الجمل. وجملة «عليها عتيق النيّ» صفة «الدوسرة» و«النيّ» ـ بفتح النون ـ الشحم و«العتيق» القديم، يريد أنّها سمينة. وفاعل «تحفز» ضمير «الدوسرة» و«لَقُوحاً» حال ومعناه: الحَلوب. أي لم تكن الدوسرة قريبة العهد بالنِتاج فتكونَ ضعيفةً.

وقوله: «وقلت لصاحبي» أراد بالصّاحب من يحتطب له، بدليل رواية: «وقلتُ لحاطبي» وقوله: «لا تحبسانا» من خطاب الواحد بلفظ الاثنين كقوله: «قفا نبك» وقوله: «يا حرسيّ اضربا عنقه» وقوله ـ عزّ اسمه ـ ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ وروي: لا تحبسني وهو ظاهر. «بنزع أُصوله» الباء سببيّة. وروي مكان الباء اللّام التعليليّة والضمير في «أُصوله» راجع إلى الحطبَ المفهوم من «حاطبي» و«الجزّ» القطع وأصله في الصُّوف. يقول: لا تقطع أُصول الحطب وعروقه واكتف بقطع «الشيح» و«أَلِيحَ» من «ألَحْتُ الشيءَ بالنّار» أي أحميتُهُ. و«المدامة» الخمر وأجودها عندهم خمر «أذرعات» وهي قرية بالشّام و«الخضِل» الشيء الرَّطْب وأراد مزجها بالماء. و«النَّضح» الشرب دون الرّيّ و«النَّضُوح» المزيل للعطش.

وضمير «كنت به» راجع إلى العمل بالقرينة أي كنت بعملي و«النجيح» المُنْجِح. والشّاهد في قوله: «اجدزُّ» وأصله: «اجتزَّ».

قال الرضي: وقد شذّ قلب تاء «الافتعال» بعد الجيم، لأنّ الجيم وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة إلّا أنّها أقرب إلى التّاء من الزّاي والذّال، فيسهل النطق بالتّاء بعد الجيم ويصعب بعد الزّاي والذّال. [شرح الشافية ٣: ٢٢٨]

(١) قال الرضي: من «الولوج» قلبت الواو تاءً ثمّ قلبت التاء دالاً، وذلك لأنّ «التولج» أكثر استعمالاً من «دولج». [شرح الشافية ٣: ٢٢٩]

﴿ والجيم ﴾ تبدل ﴿ من الياء[1] المشدّدة في الوقف في نحو: «ففُقيمِج» ﴾ في «فُقَيميّ» ﴿ وهو شاذّ ﴾ وإنّما جوّز ذلك؟ لكون الجيم والياء مشتركين ـ في الجهرِ ـ والتّشْديد يجعل الياءَ مشاركة للجيم في الشدّة أيضاً ﴿ ومن غير المشدّدة في نحو ﴾:

٦٢ ـ ﴿ لا هُمَّ إن كنتَ قَبِلتَ حَجَّتِج ﴾ فلا يزالُ شاحِج يأتيكَ بِجُ
أقمر نهّات يُنزّي وفْرتج[2]

يريد: اللّهمّ إن قبلت حجّتي فلا يزال يأتيك بي شاحج أبيض نهّاق يحرّك

---

(١) لمّا فرغ من الحرف الحادي عشر وهو الدال شرع في الثاني عشر وهو الجيم. قال الرضيّ: الجيم والياء أُختان في الجهر إلّا أنّ الجيم شديدة، فإذا شدّدت الياء صارت قريبة غاية القرب منها، وهما من وسط اللسان والجيم أبين في الوقف من الياء فطلب البيان في الوقف، إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه. [شرح الشافية ٣: ٢٢٩]

(٢) المصاريع من الرّجز المشطور. قال البغداديّ: قال المفضّل: أنشدني أبو الغول هذه لبعض أهل اليمن.

وأنشده أبو زيد اللغويّ في «النّوادر» أيضاً.

و«الحجّة» ـ بالكسر ـ المرّة من «الحجّ» على غير القياس والجمع: «حِجَج» مثل «سِدْرَة» و«سِدَر». قال ثعلب: القياس الفتح ولم يسمع من العَرب وبها سمّي الشهر «ذو الحِجّة» ـ بالكسر ـ وبعضهم يفتح. و«الشاحج» ـ بالشين المعجمة والحاء المهملة قبل الجيم ـ البغل والحمار من «شحج البغل والحمار والغراب يشحج» ـ بالفتح والكسر ـ «شحيجاً» و«شُحَاجاً» إذا صوّت. وقوله: «يأتيك» أي يأتي بيتك بي و«الأقمر» الأبيض و«النّهات» النّهّاق من «نَهِتَ الحمارُ ينهِتُ» من باب «ضرب» أي نهق و«الأسدّ أيضاً»: زَأَرَ و«النّهيت» دون «الزئير» و«ينزّي» ـ بالنّون والزّاي المعجمة ـ أي يحرّك و«التنزية» التحريك و«الوَفْرة» ـ بالفاء ـ الشّعر إلى شحمة الأُذن. يقول: اللهمّ إن قبلت حجّتي هذه فلا تزال دابّتي تأتي بيتك وأنا عليها محرّك وفرتي أو جَسَدي في سيرها إلى بيتك: أي إن علمتُ أنّ حجّتي هذه مقبولة فأنا أبداً أزور بيتك. [راجع: شواهد البغدادي: ٢١٨]

وفرتي. و«الشاحج» من «شَحِجَ البغل» صوّت، و«الوفرة» الشعر إلى شحمة الأُذن.

﴿ أشذّ ﴾ لأنّ الجيم شديدة والياء إذا لم تكن مشدّدة لم تقرب منها.

﴿ ومن الياء المفتوحة في نحو قوله ﴾:

٦٣ ـ * حتّى إذا ما أمسجَتْ وأمسجا[1] *

يريد «أمسيت» و«أمسى» ﴿ أشذّ[2] ﴾ لأنّه جعلت الياء المقدّرة كالملفوظة.

﴿ والصّاد ﴾ تبدل[3] ﴿ من السين التي بعدها: غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء[4] ﴾

---

(١) المصراع من الرَّجَز ونسبه بعضهم ـ كما في شواهد البغدادي ـ إلى العَجّاج الرّاجز المشهور وقد اختلفوا في مرجع الضمير في قوله: «أمسجت» و«أمسجا» فقيل: هما عائدان إلى أتان وعَيْر. وقيل: هما عائدان إلى نعامة وظليم. والشّاهد في قوله: «أمسجت» و«أمسجا» حيث أبدل الياء المخفّفة جيماً في غير الوقف.

قال ابن جنّي: هذا من أحد ما يدلّ على ما نَدّعيه من أنّ أصل «رَمَتْ»: «رَمَيَتْ» ألا ترى أنّه لمّا أبدل الياء من «أمسيت» جيماً والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء والواو صحّحها كما يجب في الجيم، فبهذا ونحوه استدلّ أهل التصريف على أُصول الأشياء المغيَّرة كما استدلّوا بقوله ـ عزّ اسمه ـ ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ أنّ أصل «استقام»: «استقوم» ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأُصول هذه الأشياء أو لما جاز ادّعاؤهم إيّاها اهـ. [سرّ صناعة الإعراب ١: ١٩٠]

(٢) قال الرضيّ: وإنّما كان في نحو: «أمسجت» أشذّ لأنّ الأصل أن يبدل في الوقف لبيان الياء والياء في مثله ليس بموقوف عليه. [شرح الشافية ٣: ٢٣٠]

(٣) لمّا فرغ من الحرف الثاني عشر وهو الجيم شرع في الثالث عشر وهو الصّاد.

(٤) قال الرضيّ: اعلم أنّ هذه الحروف مجهورة مستعلية والسّين مهموس مستفِلٌ فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف، لثقله، فأبدلوا من السّين صاداً، لأنّها توافق السّين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء فتجانس الصوت بعد القلب، وهذا العمل شبيه بالإمالة في تقريب الصّوْت بعضه من بعض، فإن تأخّرت السّين عن هذه ⇐

موصولة أو مفصولة ﴿جوازاً نحو: «أصبَغَ» و«صَلَخَ» و«مَسَّ صَقَر» و«صِراط»﴾ في «أسبغ» و«سلَخ» و«مسّ سقر» و«سِراط» لأنّ هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسين مهموسة منخفضة، فكرهوا الخُروج منها إلى هذه الحروف لثقله[1] فأبدلوا من السين صاداً لأنّها توافق السين في الهَمْس والصَّفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوت بخلاف ما لو تأخّر السين نحو «قِسْتُ» إذ لا يقال: «قِصْت» لأنّ التلفّظ بذلك غير ثقيل فإنّه كالانحدار من علوّ إلى أسفل.

﴿والزاي[2]﴾ تبدل ﴿من السين، والصّاد، الواقعتين قبل الدّال ساكنتين نحو:

⇒ الحروف لم يسغ فيها من الإبدال ما ساغ وهي متقدّمة، لأنّها إذا تأخّرت كان المتكلّم منحدراً بالصوت من عالٍ، ولا يثقل ذلك ثقل التصعُّد من منخفِض فلا تقول في «قِسْت»: «قصت» وهذه الحروف تجوز القلب متّصلةً بالسين كانت كـ«صَقَر» أو منفصلة بحرف نحو: «صَلَخ» أو بحرفين أو ثلاثة نحو: «صَمْلَق» و«صِراط» و«صماليق» وهذا القلب قياس لكنّه غير واجب ولا يجوز قلب السين في مثلها زاياً خالصةً إلّا فيما سمع نحو: «الزِّراط» وذلك لأنّ الطاء تشابه الدّال. فكلام النِظام خلاصة شرح الرضي. [شرح الشافية ٣: ٢٣٠ ـ ٢٣١]

(١) أي لثقل الخروج منها إليها.

(٢) لمّا فرغ من الحرف الثّالث عشر وهو الصّاد شرع في الحرف الرابع عشر وهو الزّاي وهذا آخر حروف الإبدال.

قال الرضي: السين مهموس والدال مجهور، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف يناقيه، ولا سيّما إذا كانت الأُولى ساكنة، لأنّ الحركة بعد الحرف وهي جزءُ حرفِ لينٍ حائل، بين الحرفين فقرّبوا السّين من الدّال، بأن قلبوها زاياً، لأنّ الزّاي من مخرج السّين ومثلها في الصفير، وتوافق الدّال في الجهر فيتجانس الصوتان ولا يجوزها هنا أن تُشْرَبَ السّين صوتَ الزّاي ـ كما يفعل ذلك في الصّاد ـ نحو: «يصدر» لأنّ في الصّاد إطباقاً، فضارعوا لئلّا يذهب الإطباق بالقلب، وليست السين كذلك، ويجوز في الصاد السّاكنة ⇐

«يَزْدُلُ» ﴾ في «يسدل ثوبه» ﴿ و«هكذا فَزْدِي أَنَهْ»[1] ﴾ يريد «فصدي».

قاله حاتِم لمّا وقع في أَسْر قوم فغزا رجالُهم وبقي مع النِّسْوة فأَمَرْنَهُ بالفَصْد فَنَحَرَ، و«أَنَهْ» تأكيد للياء.

وإنّما جوّز ذلك لأنّ السين حرف مهموس والدال مجهور فكرهوا الخروج من حرفٍ إلى حرفٍ ينافيه، ولاسيّما إذا كانت الأُولى ساكنة لأنّ الحركة بعد الحرف وهي جزءُ حرفِ لينٍ حائلٌ بين الحرفين فقرّبوا أحدهما من الآخر بإبدال السين زاياً لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الصَّفِير وموافقتها الدال في الجهر.

﴿ وقد ضورع بالصّاد الزّائ[2] ﴾ في نحو «قَصْدي» و«يَصْدُق» فيصير بين بين أي يصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصّاد ومخرج الزاي لئلّا يذهب صوت الصاد

⇐ الواقعة قبل الدّال قلبها زاياً صريحة وإشرابُها صوتُ الزّاي. أمّا الإبدال فلأنّ الصاد مطبقة مهموسة رِخْوة وقد جاورَت الدّال بلا حائل من حركة وغيرها، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة ولم يبدلوا الدّال كما في تاء «افتعل» نحو: «اصطبر» لأنّها ليست بزائدة كالتاء فتكون أولى بالتغيير، فغيّروا الأُولى لضعفها بالسّكون، بأنْ قرّبوها من الدّال، بأنْ قلبوها زاياً خالصةً فتناسبت الأصوات، لأنّ الزّاي من مخرج الصّاد وأُختها في الصفير وهي تناسب الدّال في الجهر وعدم الإطباق ومَنْ ضارع -أي نحى بالصّاد نحو الزّاي- ولم يقلبها زاياً خالصة فللمحافظة على فضيلة الإطباق اهـ. وكلام الشارح تلخيص هذا. [شرح الشافية ٣: ٢٣١-٢٣٢]

(١) قال الرضيّ: قول حاتِم الطّائي لمّا وقع في أسر قومٍ فغزا رجالُهم وبقي مع النسوة فأمَرْنه بالفَصْد فنحر. وقال: «هكذا فَزْدِي أَنَهْ» و«أنه» تأكيدٌ للياء. [شرح الشافية ٣: ٢٣٢]

(٢) قال الرضيّ: أي جعل الصّاد مضارعاً للزّاي بأن يُنْحَى بالصّاد نحو الزّاي فقولك: «ضارع» كان يتعدّى إلى المشابَه -بفتح الباء- بنفسه، فجعل متعدّياً إلى المشابِه -بكسر الباء- بحرف الجرّ. [شرح الشافية ٣: ٢٣٢]

بالكليّة فيفوت ما فيها من الإطباق وهذه المضارعة جائزة في الصاد ﴿دونها[١]﴾ أعني دون السين فلا يقال «يسدل» بسين تشبه الزّاي وإنّما يقال: بزاي خالصة فقط لأنّه لا إطباق فيها حتّى يحافظ عليه.

﴿و﴾ كما أنّ الصاد ضورع بها الزاي الساكنة قبل الدال فقد ﴿ضورع بها[٢]﴾ الزاي ﴿إذا كانت هي﴾ أعني الصاد ﴿متحرّكة أيضاً نحو: «صَدَق» و«صَدَر»﴾.

ولا يجوز هيهنا قلب الصاد زاياً خالصة لوقوع الحركة فاصلة بين الصاد والدال، ولتقوّي الحرف بالحركة، والمضارعة هيهنا أقلّ منها في الساكنة إذ هي محمولة على الساكنة التي إنّما غيّرت لضعفها بالسكون فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم يستمرّ المضارعة بل يقتصر على ما سمع من العرب كلفظة «الصاد» و«المصادر» و«الصراط» لأنّ الطاء كالدال.

﴿والبيان أكثر فيهما[٣]﴾ أعني في السين الساكنة والصاد الساكنة والمتحرّكة من القلب والمضارعة.

---

(١) قال الرضي: أي دون السّين أي لم تُشَمَّ السّين صوت الزّاي بل قلبت زاياً صريحة لأنّه لا إطباق فيه حتّى يحافظ عليه. [شرح الشافية ٣: ٢٣٢]

(٢) قال الرضي: أي بالصّادِ الزائيُ متحرّكةٌ أيضاً، أي إذا تحرّكت الصّاد وبعدها دال أُشِمَّ الصّادُ صوتَ الزّاي، ولا يجوز قلبها زاياً صريحة لوقوع الحركة فاصلة بينهما، وأيضاً فإنّ الحرف يقوى بالحركة فلم يقلب فلم يبق إلّا المضارعة للمجاورة والإشمام فيها أقلّ منه في السّاكنة، إذ هي محمولة فيه على السّاكنة التي إنّما غيّرت لضعفها بالسّكون، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمرّ المضارعة، بل يقتصر على ما سمع من العرب كلفظ الصّاد والمصادر والصّراط، لأنّ الطاء كالدّال. [شرح الشافية ٣: ٢٣٢]

(٣) قال الرّضيّ: أي في السين الساكنة الواقعة قبل الدال والصّاد الواقعة قبلها: سكنتِ الدّالُ أو تحرّكتْ. ولو روي «منهما» لكان المعنى: من المضارعة والقلب ويعني بـ«البيان»: الإتيان بالصّاد والسّين صريحين بلا قلب ولا إشراب صوت، ففي الصاد السّاكنة قبل الدّال البيان أكثر ثمّ المضارعة ثمّ قلبها زاياً. [شرح الشافية ٣: ٢٣٣]

والحاصل: أنّ ما قبل الدال إمّا أن يكون سيناً أو صاداً، وكلّ منهما إمّا ساكنة أو متحرّكة.

فإن كان سيناً ساكنة فالبيان وهو التلفّظ بالسين صريحاً أكثر، والإبدال أعني إبدال الزاي من السين جائز ولا مضارعة هنا.

وإن كان سيناً متحرّكة فالبيان فقط ولهذا لم يذكر.

وإن كان صاداً ساكنة فالبيان وهو التلفّظ بالصاد صريحاً أكثر، وإبدال الزاي من الصاد جائز، وكذا المضارعة.

وإن كان صاداً متحركة فالبيان أيضاً أكثر، والمضارعة جائزة دون الإبدال.

﴿ ونحو: «مَسَّ زقر» ﴾ بإبدال السين الواقعة قبل القاف زاياً ﴿ لغة كَلْبيّة[1] ﴾.

﴿ و«أَجْدَر» و«أَشْدَق»[2] بالمضارعة ﴾ وهي الإتيان بالجيم كالشين، وبالشين كالجيم إذا كانتا قبل الدال ساكنتين، وإشراب كلّ منهما صوت الزاء ﴿ قليل ﴾ ولكنّه عربيّ، والبيان أكثر وأعرف.

---

(١) قال الرضي: أي قبيلة كلب تقلب السين الواقعة قبل القاف زاياً كما يقلبها غيرهم صاداً وذلك لأنّه لمّا تباين السين والقاف لكون السين مهموسة والقاف مجهورة أبدلوها زاياً لمناسبة الزّاي للسين في المخرج والصفير وللقاف في الجهر. [شرح الشافية ٣: ٢٣٣]

(٢) قال الرضيّ: يعني إشراب الجيم والشين ـ المعجمتين ـ الواقعتين قبل الدّال صوتَ الزّاي قليل وهذا خلاف ماقاله سيبويه فإنّه قال في إشراب مثل هذا الشين صوتَ الزّاي: «إنّ البيان أكثر وأعرف وهذا عربيّ كثير» وإنّما يُضارَعُ بالشّين الزايُ ـ إذا كانت ساكنة قبل الدّال ـ لأنّها تشابه الصّاد والسّين اللذّيْنِ يقلبان إلى الزّاي، وذلك بكونها مهموسة رخوة مثلهما.

وإذا أجريت في الشين الصّوتَ رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الثنيّتين موضع الصاد والسين ثمّ إنّ الجيم حملت على الشين، وإن لم يكن في الجيم من مشابهة الصّاد والسّين مثلُ ما بينهما وبين الشين وذلك لأنّ الجيم من مخرج الشين فعمل بها ما عمل بالشين، ولا يجوز أن يجعل الشين والجيم زاياً خالصةً كالصاد والسّين، لأنّهما ليستا من مخرجهما. [شرح الشافية ٣: ٢٣٣]

[أحكام الإدغام]

﴿الإدغام﴾ لغةً[1] إدخال الشيء في الشيء، وفي الاصطلاح هو ﴿أن تأتي بحرفين[2] ساكن فمتحرّك[3] .....

---

(١) أي للإدغام معنيان: لغوي وهو ما ذكره الشارح، واصطلاحي وهو ما ذكره ابن الحاجب وهو من باب الإفعال على رأي الكوفيّين يقولون: «أدغمت الحرف إدغاماً» ومن باب الافتعال على رأى البصريّين يقولون: «ادّغمته إدّغاماً» والغرض منه التخفيف لأنّ التباعد المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك أُجيز الإبدال. والتقارب المفرط بينهما يجعل التلفّظ بهما بمنزلة حجلان المقيّد وكلاهما مستكره. [راجع شرح أحمد: ٣٢٧]

(٢) قال الرضي: والذي أرى أنّه ليس الإدغام الإتيان بحرفين بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قويّ ـ سواء كان ذلك الحرف متحرّكاً نحو: «يمدّ زيد» أو ساكناً نحو: «يمدُّ» وقفاً ـ فعلى هذا ليس قوله «ساكن فمتحرّك» أيضاً بوجه، لأنّه يجوز تسكين المدغم فيه اتّفاقاً: إمّا لأنّه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين ـ عندما قال: هما حرفان ـ وإمّا لأنّه حرف واحد ـ على ما اخترنا ـ وإن كان كالحرفين الساكن أوّلهما من حيث الاعتماد التام وقوله: «ساكن فمتحرّك» وقوله: «من غير فصل» كالمتناقضين لأنّه لا يمكن مجيء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلّا مع الفكّ بينهما وإن لم تُفَكّ بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر. [شرح الشافية ٣: ٢٣٥]

(٣) قال الرضيّ: يعني أنّ المتحرّك يكون بعد السّاكن.

وقالوا: يريد أنّ الإدغام لا يكون إلّا مع سكون الأوّل، لأنّه لو كان متحرّكاً والحركة بعد الحرف فلا يتأتّى النطق بالحرفين دفعةً واحدة، لأنّ الحركة فاصلة بينهما، ولا يكفي أيضاً

⇐

من مخرج واحد من غير فصل[1] ».

فقولنا: «من مخرج واحد» ليخرج نحو «فَلْس» فإنّ اللّام ساكن وبعده سين متحرّك ولا يمكن الإدغام لتغاير مخرجيهما.

وقولنا: «من غير فصل» مع قولنا: «فمتحرّك» بفاء التعقيب ـ الدالّ على انتفاء المهلة ـ ليخرج نحو «رِيْياً»[2] ـ إذا خفّف ـ فإنّه ساكن فمتحرّك من مخرج واحد ولكنّه فصل بينهما بنقل اللسان من محلّ إلى محلّ مثله، فإنّك في الإدغام يجب أن تنطق بالحرفين دفعة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة

⇐ في تحقّق الإدغام سكون الأوّل وتحرّك الثاني بل لا بدّ مع ذلك من وصل الحرفين في النطق لئلّا تسكت بعد نطقك بالحرف الأوّل ولذا قال ابن الحاجب: «الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحد من غير فصل». [شرح الشافية ٣: ٢٣٤]

(١) قال الرضيّ: أي فكّ احتراز عن نحو: «رِيياً» فإنّك تأتي بياء ساكنة فياء متحرّكة وهما من مخرج واحد وليس بإدغام لأنّك فككت إحداهما عن الأخرى وإنّما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرّك بلا سكتة على الأوّل بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادةً واحدة قويّة ولا يحترز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثلين لخروجه بقوله: «ساكن فمتحرّك».

وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من غير أن يفكّ بينهما اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٢٣٥]

(٢) أصله: «رئياً» خففت الهمزة بإبدالها من جنس حركة ما قبلها. قال الرضيّ: فإن قيل: إذا كان المدّ الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب الإدغام في «بريّة» و«مقروّة» بعد القلب؟ وهلّا كان مثل «رِيياً» غير مدغم، مع أنّ تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم؟ قلت: الفرق بينهما أنّ قلب الهمزة في «بريّة» و«مقروّة» لقصد الإدغام فقط حتّى تخفّف الكلمة بالإدغام ولا مقتضي له غير قصد الإدغام، فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضاً للغرض، وليس قلب همزة «رئياً» كذلك، لأنّ مقتضيه كسر ما قبلها كما في «بِئْر» إلّا أنّه اتّفق هناك كون ياء بعدها. (شرح الشافية ١: ٢٨)

التداخل، بل على أن يصيرا حرفاً مغايراً لهما بهيئة وهو الحرف المشدّد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولذلك يفرق بين قول القائل «قدّ» بالإدغام و«قدد» بفكّه.

ويقال: أدغمت الحرف إدغاماً ـ بالتخفيف ـ وهو من عِبارات الكوفيّين، وادّغمته ـ بالتشديد ـ من الافتعال وهو من عِبارات البصريّين.

﴿ ويكون في المثلين والمتقاربين[1] ﴾ المجعولين مثلين كما يجيء.

[١ ـ المثلان وأحكامهما من حيث وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه]:

[الإدغام الواجب]

﴿ المثلان[2] ﴾ الإدغام ﴿ واجب[3] عند سكون الأوّل ﴾ منهما، سواء كانا في

---

(١) قال الرضي: لا يمكن الإدغام في المتقاربين إلّا بعد جعلهما متماثلين، لأنّ الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تامّ ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد، لأنّ لكلّ حرف مخرجاً على حدة. [شرح الشافية ٣: ٢٣٥]

(٢) الإدغام في المثلين ثلاثة أقسام: واجب وممتنع وجائز، فتعرّض لذكر الواجب والممتنع وما سواهما جائز غير محصور فلذا لم يتعرّض له وأشار إلى الواجب بقوله: «واجب» إلى قوله: «من باب كلمتين» وإلى الممتنع بقوله: و«ممتنع» إلى قوله: «على الإخفاء».

(٣) أي الإدغام واجب في حالتين: الحالة الأُولى: أن يكون أوّل المثلين ساكناً فحينئذٍ يجب الإدغام كانا في كلمة كـ«الشدّ» و«المدّ» أو في كلمتين متّصلتين نحو: «اسمَعْ عِلْماً» إلّا صور استثناها: الصورة الأُولى: أن يكون المثلان همزتين. الصورة الثانية: أن يكونا ألفين والصورة الثالثة: أن يؤدّي الإدغام إلى الالتباس. والصورة الرابعة: أن يراد المحافظة على المدّ، والصورة الخامسة: أن يجتمع واوان أو ياءان ويكون الأوّل منهما بدلاً عن الهمزة.

الحالة الثانية: ممّا يجب فيه الإدغام أن يكون المثلان متحرّكين في كلمة ولا إلحاق ولا لبس، واستُثْنِيَ منها شيئان: الأوّل: نحو: «حيي» والثاني نحو: «اقتتل» و«تنزل» و«تباعد».

كلمة كـ«الشَدِّ» و«المَدِّ» أو في كلمتين نحو: «اِضرِبْ بكراً» ﴿إلّا في الهمزتين[١]﴾ فإنّ الإدغام ممتنع، كما لو بنيت من «قرأ» مثل «سِبَطْر» فتقول: «قِرَأْي» ـ بقلب الثانية ياء ـ كما يجيء في «مسائل التمرين» وكقولك: «املأْ إناءً» فإنّك تخفّف الأُولى أو تحقّقهما من غير إدغام.

﴿إلّا في نحو «السأّال» و«الدأّات»[٢]﴾ ـ اسم وادٍ ـ ممّا ضوعفت عينه، فإنّ الإدغام واجب هناك ـ كما مرّ في «تخفيف الهمزة» ـ.

﴿وإلّا في الألف[٣]﴾ إذا كان ثاني الحرفين وأوّلهما فإنّ الإدغام ممتنع أيضاً

---

(١) الهمزتان إمّا أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين، فإن كانتا في كلمتين فيمتنع الإدغام نحو: «املأْ إناء» وإن كانتا في كلمة واحدة فإمّا أن تكون الهمزتان عيناً مضاعفة أو لا، فإن كانتا عيناً فيجب الإدغام نحو: «سأّل» وإن لم تكن الهمزتان عيناً مضاعفة فلا يجوز الإدغام نحو: «قِرَأْي» وزان «سِبَطْر» ـ والأصل «قِرَأْءٌ». قال الرضي: قوله: «إلّا في الهمزتين» ليس الإطلاق بوجهٍ، بل الوجه أن يقال: الهمز الساكن الذي بعده همز متحرّك إمّا أن يكونا في كلمة أو في كلمتين، فإن كانا في كلمة أُدغم الأوّل إذا كانا في صيغة موضوعة على التضعيف ـ نحو: «سأّل» ـ وفي غير ذلك لا يدغم نحو: «قِرَأْي» ـ على وزن «قِمَطْر» ـ وإن كانا في كلمتين ـ نحو: «اِقْرَأْ آية» ـ فعند أكثر العرب يجب تخفيف الهمزة فلا يلتقي همزتان وابن أبي إسحاق يحقّق الهمزتين وأُناس معه فيجب الإدغام في قول هؤلاء مع سكون الأُولى ويجوز إذا تحرّكتا نحو: «قرأْ أبوك» ـ اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٢٣٦]

(٢) قال الرضيّ: اسم وادٍ أورده الصَّغانيّ مخفّف الهمز على وزن «كلام» و«سلام». وضبطه ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحاً ـ وهو ما ذكره ابن الحاجب ـ وهو عندهما اسم موضع ويمكن أن يكون مبالغة الفاعل من «دأث الطعام يدأثه» من باب «منع» إذا أكله. [معجم البلدان ٢: ٤١٦]

(٣) قال الرضيّ: لمّا قال: «واجب عند سكون الأوّل» ولم يقل: مع تحرّك الثاني، أوهم أنّ الألف يدغم في مثله لأنّه قد يلتقي ألفان ـ وذلك إذا وقفت على نحو: «السماء» و«البناء» ـ ⇐

﴿ لتعذّره ﴾ نحو: «صحراء» فإنّ أصله القصر وزيد الألف للمدّ توسّعاً فالتقى ألفان ولم يمكن الإدغام للتعذّر فقلبت الثانية همزة، ومثله «كِساء» و«رِداء» و«قائِل» و«بائِع»، قلبت حرف العلّة فيها ألفاً فالتقى ألفان ولم يمكن الإدغام فقلبت الثانية همزة.

﴿ وإلّا في نحو «قُوْوِلَ»[1] ﴾ مجهول «قاول» ﴿ للالتباس ﴾ بـ«قُوِّلَ» مجهول

⇒ بالإسكان ـ فإنّك تجمع فيه بين ألفين ولا يجوز الإدغام، لأنّ الإدغام اتّصال الحرف الساكن بالمتحرّك والألف لا يكون متحرّكاً.

والحقّ أنّه لم يحتج إلى هذا الاستثناء، لأنّه ذكر في حدّ الإدغام أنّه الإتيان بحرفين: ساكن فمتحرّك والألف لا يكون متحرّكاً اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٢٣٧]

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ الواو والياء السّاكنين إذا وليهما مثلهما متحرّكاً، فلا يخلو من أن يكون الواو والياء مدّتين أو لا، فإن لم يكونا مدّتين وجب إدغام أوّلهما في الثّاني ـ في كلمة كانا كـ«قوّل» و«سيّر» أو في كلمتين نحو: «تولّوا واستغنى الله» و«اخشَيْ ياسراً» ـ.

وإن كانا مدّتين: فإمّا أن يكون أصلهما حرفاً آخر قلب إليهما أو لا، فإن لم يكن فإن كانا في كلمة وجب الإدغام[1] سواء كان أصل الثّاني حرفاً آخر كـ«مقرو» و«بَرِيّ» و«عليّ» أو لا كـ«مغزوّ» و«مرميّ».

وإن كانا في كلمتين نحو: «قالوا وَمَا» و«فيْ يَوْم» و«ظلَمُوْا وَاقداً» و«اظلمِيْ يَاسرا» لم يجز الإدغام لأنّه يثبت للواو والياء إذن في كلمتين مدّ وإدغامهما فيما عرض انضمامه

---

(١) وإنّما وجب الإدغام في الأوّل ـ أعني «مقروّاً» و«بريّاً» و«عليّاً» وإن لم يكن القلب في الثاني واجباً ـ لأنّ الغرض من قلب الثّاني إلى الأوّل في مثله طلب التخفيف بالإدغام فلو لم يدغموا لكان نقضاً للغرض. ووجب الإدغام في الثّاني ـ أعني نحو: «مغزوّ» و«مرميّ» ـ لأنّ مدّة الواو والياء الأوّلين لم تثبت في اللفظ قطّ، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئاً وجب لهما، بل لم يقع الكلمتان في أوّل الوضع إلّا مع إدغام الواو والياء في مثلهما.

⇐

«قَوَّل» ﴿ وفي نحو «تُوْوِي» ﴾ مضارع «آوى» من «الإيواء» ﴿ و«رِيْيا» ـ على المختار ـ إذا خفّفت ﴾ فإنّ الإدغام ممتنع فيهما أيضاً وإن اجتمع مثلان أوّلهما ساكن لأنّ الواو الأُولى في «تُوْوي» والياء الأُولى في «ريا» بدل عن الهمزة

⇐ إليهما من الواو والياء في أوّل الكلمتين مزيل لفضيلة المدّ التي ثبتت لهما قبل انضمام الكلمة الثّانية إلى الأُولى.

وإن كان أصل الواو والياء حرفاً آخر قلب إلى الواو والياء، فإن كان القلب لأجل الإدغام وجب الإدغام نحو: «مَرْمِيّ» وأصله: «مَرْمُوْي» لئلّا يبطل الغرض من القلب.

وإن لم يكن القلب لأجل الإدغام، فإن كان لازماً نظر: فإن كانت الكلمة التي فيها المثلان وزناً قياسيّاً يلتبس بسبب الإدغام بوزن قياسيّ آخرَ لم يدغم(١). وإن لم يلزم التباس وزن قياسيّ بوزن قياسيّ آخر أُدغم(٢).

وإن لم يكن القلب لازماً نحو: «رِيّاً» و«تُوْوِي» فالأصل الإظهار لأنّ الواو والياء عارضان غيرُ لازمين كما في «بِيْر» و«سُوْت» ـ فهما كالهمزتين، والهمز لا يدغم في الواو والياء مادام همزاً.

وأجاز بعضهم الإدغام ـ نظراً إلى ظاهر اجتماع المثلين(٣) ـ وعند سيبويه والخليل أنّ «سُوْيِر» و«قُوْوِلَ» لم يدغما لكون الواوين عارضين، وقول المصنّف أولى، وهو «أنّهما لم يدغما لخوف الالتباس» لأنّ العارض إذا كان لازماً فهو كالأصليّ ومن ثمّ يدغم «إيّنَّة» و«أُوَّل» مع عروض الواو والياء اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٢٣٧ ـ ٢٣٨]

---

(١) نحو: «قُوْوِلَ» فإنّه فِعْلُ ما لم يسمّ فاعله لـ«فَاعَل» قياساً، ولو أُدغم الواو فيه في الواو لالتبس بـ«فُعِّلَ» الذي هو فِعلُ ما لم يسمّ فاعله قياساً لـ«فَعَّل».

(٢) نحو: «إيَنَّة» ـ على وزن «إفْعَلَّة» ـ من «الأين» و«أُوَّل» ـ على وزن «أُبَلّم» من «الأوّل» وذلك لأنّ القلب لمّا كان لازماً صار الواو والياء كالأصليّتين والالتباس في مثله ـ وإن وقع في بعض الصُّوَر ـ لا يبالى به، لأنّ الوزن ليس بقياسيّ فيستمرّ اللبس.

(٣) وعليه قولهم: «رُيَّا» و«رُيَّة» في: «رُوْيَا» و«رُوْيَة».

فلم يعتدّ بهما لعروضهما فكأنّه لم يجتمع مثلان.

و«الرِّئْي»: المنظر الحسن، وقال الله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً﴾[1] وقُرئ أيضاً بالإدغام نظراً إلى ظاهر اجتماع المثلين.

﴿وفي نحو﴾ قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2].

﴿و﴿فِي يَوْمٍ﴾ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[3] فإنّ الإدغام لا يجوز في مثل هاتين الصورتين محافظةً على فضيلة المدّة التي يثبت لهما قبل عُروض انضمام الكلمة الثانية إلى الأُولى بخلاف نحو «مغزوّ» و«مرميّ»، إذ لا سبق للمدّ على اجتماع المثلين فوجب الإدغام للتخفيف.

﴿و﴾ الإدغام ﴿في المثلين﴾ أيضاً واجب ﴿عند تحرّكهما[4] في كلمة

---

(١) سورة مريم: ٧٤.

(٢) البقرة: ٢٤٦.

(٣) المعارج: ٤.

(٤) قال الرضيّ: اعلم أنّهم يستثقلون التّضعيف غاية الاستثقال ـ إذ على اللسان كلفة شديدة في الرّجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ـ ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، لثقل البناءين وثقل التقاء المثلين ولا سيّما مع أصالتهما[1]، ولم يبنوا ثلاثياً فاؤه وعينه متماثلان إلّا نادراً نحو: «دَدَن»[2] بل إنّما ضعّفوا حيث يمكنهم الإدغام وذلك بتماثل العين واللّام[3].

---

(١) فلا ترى رباعياً من الأسماء والأفعال ولا خماسياً من الأسماء فيه حرفان كذلك إلّا وأحدهما زائد: إمّا للإلحاق أو لغيره.

(٢) اللهو واللعب.

(٣) إذ الفاء لو أُدغم في العين وجب إسكانه ولا يبتدأ بالساكن.

⇐

. . . . . .

⇐ وليس في الأسماء التي لا توازن الأفعال ذو زيادة في أوّله أو وسطه مثلان متحرّكان(١)، بل يجيء فيما زيد فيه من الأفعال والأسماء الموازنة لها ما في أوّله أو وسطه مثلان مقترنان وذلك لكثرة التصرّف في الفعل قياساً، فربّما اتّفق فيه بسببه مثل ذلك فنقول: لا يخلو مثله من أن يكون من ذي الزيادة الثلاثي أو من ذي زيادة الرّباعيّ.

فمن ذي زيادة الثلاثيّ بابان يتّفق في أوّلهما مثلان متحرّكان نحو: «تَتَرَّس» و«تَتَارك» وباب يتّفق في وسطه مثلان متحرّكان نحو: «اقتتل» ومن ذي زيادة الرّباعيّ باب يتّفق في أوّله ذلك نحو: «تَتَدَحْرَجُ».

فأمّا ذو زيادة الرّباعيّ فلا يخفّف بالإدغام إذ لو أدغمت لاحتجت إلى همزة الوصل فيؤدّي إلى الثّقل عند القصد إلى التخفيف، بل الأوْلَى إبقاؤهما ويجوز حذف أحدهما.

وأمّا ذو زيادة الثلاثيّ: فإن كان المثلان في أوّله، فإمّا أن يكون ماضياً كـ«تترّس» و«تَتَارك» أو مضارعاً كـ«تتنزّل» و«تتثاقل» فالأولى في الماضي الإظهار، ويجوز الإدغام مع اجتلاب همزة الوصل في الابتداء. وكذا إذا كان فاؤ «تفعّل» و«تفاعل» مقارباً للتاء في المخرج نحو: «اطّيّر» و«اثّاقل» فإذا أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكلّ اسم أو فعل هو من متصرّفاته نحو: «يترّس» و«متّرّس» و«يتّارك» و«متّارك» و«يطّيّر» و«يثّاقل» و«مُطَّيِّر» و«متّاقل».

وإن كان مضارعاً جاز الإظهار والحذف والإدغام نحو: «تتنزّل» و«تَنَزَّلُ»(٢).

---

(١) إذ لا موجب في مثله للإدغام، لأنّ الإدغام إنّما يكون في الاسم مع تحرّك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزناً، وإلّا بقي المتماثلان بلا إدغام، فتصير الكلمة ثقيلةً بترك إدغام المثلين ويكونها مزيداً فيها، فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للفعل ما يؤدّي إلى مثل هذا الثقل.

(٢) وإذا أدغم لم يجتلب له همزة الوصل كما في الماضي لثقل المضارع بخلاف الماضي، بل لا يدغم إلّا في الدّرج ليكتفى بحركة ما قبله نحو: «قالَ تنزّلُ».

⇐

. . . . . .

⇐ وإن كان المثلان في وسط ذي الزّيادة الثلاثي فلك الإظهار والإدغام نحو: «اقتتل» و«قتّل»(١).

هذا حكم اجتماع المثلين في أوّل الكلمة وفي وسطها، وأمّا إن كان المثلان في آخر الكلمة(٢) فهو على ثلاثة أقسام:

إمّا أن يتحرّكا، أو يسكن أوّلهما، أو يسكن ثانيهما.

فإن تحرّكا: فإن كان أوّلهما مدغماً فيه امتنع الإدغام نحو: «رَدَدَ»(٣).

وكذا إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام في الاسم كان كـ«قَرْدَدٍ» أو في الفعل كـ«جَلْبَبَ» لأنّ الغرض بالإلحاق الوزن فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام.

وإن لم يكن التّضعيف أحد المذكورين، فإن كان الأوّل حرف علّة نحو: «حيي» و«قوي» فقد مضى حكمه.

وإن لم يكن: فإمّا أن يكون في الفعل او في الاسم، فإن كان في الفعل وجب(٤) الإدغام. وإن كان في الاسم، فإمّا أن يكون في ثلاثي مجرّد من الزيادة أو في ثلاثي مزيد فيه ولا يدغم في القسمين إلّا إذا شابها الفعل لما ذكرنا من ثقل الفعل، فالتخفيف به أليق، فالثلاثي المجرّد إنّما يدغم إذا وازن الفعل نحو: «رجلٌ صَبٌّ» هو «فَعِلٌ» ـ بكسر

(١) وإنّما جاز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة وإن لم توازن الفعل لشدّة مشابهتها لأفعالها.

(٢) وهو الكثير الشّائع في كلامهم وممّا يجيء في الثّلاثي وفي المزيد فيه في الأسماء وفي الأفعال.

(٣) لأنّهم لو أدغموا الثّاني في الثّالث فلا بدّ من نقل حركته إلى الأوّل فيبقى: «رَدَدٌ» ولا يجوز، إذ التغيير إذن لا يخرجه إلى حال أخفّ من الأولى.

(٤) لكونه في الفعل الثّقيل، وفي الآخر الذي هو محلّ التغيير وقد شذّ نحو قوله:

مهلاً أعاذِلَ قد جرّبتِ من خُلُقي ... أنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

ـ كما قالوا ـ

⇐

. . . . . .

⇐ العين(١) ـ وكذا الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم أيضاً إذا وازن الفعل نحو: «مستعِدّ» و«مستعَدّ» و«مردّ» وهو على وزن «يَفْعَل» ـ و«مُدُقّ» وهو على وزن «أُنْصُرْ» و«رادّ» وهو كـ«يضرب» ـ.

هذا حكم المثلين في آخر الكلمة إن كانا متحرّكين، وإن كان الساكن هو الأوّل فقد مرّ حكمه. وإن كان الساكن هو الثّاني فهو على ضربين: أحدهما: أن تحذف الحركة لموجب، ولا يجوز أن يحرّك بحركة أُخرى مادام ذلك الموجب باقياً وذلك هو الفعل إذا اتّصل به تاء الضمير أو نونه نحو: «رَدَدْتُ» و«رَدَدْنَا». و«يَرْدُدْنَ» و«أُرْدُدْنَ».

والثّاني: أن تحذف الحركة لموجب ثمّ قد تعرض ضرورةٌ يُحَرَّكُ الحرفُ لأجلها بغير الحركة المحذوفة مع وجود ذلك الموجب وذلك الفعل المجزوم أو الموقوف نحو: «لم يَرْدُدْ» و«أُرْدُدْ» فإنّه حذف منه الحركة الإعرابيّة، ثمّ إنّه قد يتحرّك ثاني المثلين فيهما لالتقاء الساكنين نحو: «أُرْدُدِ القومَ» و«لم يَرْدُدِ القومَ».

فالقسم الأوّل ـ أعني «رَدَدْتُ» و«رَدَدْنَا» و«يَرْدُدْنَ» و«أُرْدُدْنَ» ـ المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضاً نحو: «رُدْنَ» و«يَرُدْنَ»

---

(١) وكان القياس أن يدغم ما هو على «فَعَل» كـ«شَرّر» ونحوه لموازنته الفعل، لكنّه لمّا كان الإدغام لمشابهة الفعل الثّقيل وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفّة لكونه مفتوح الفاء والعين، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو: «كَبِد» و«عَضُد» دون نحو: «جَمَل»؟ ـ تركوا الإدغام فيه وأيضاً لو أُدغم «فَعَل» مع خفّته لالتبس بـ«فَعْل» ـ ساكن العين ـ فيكثر الالتباس، بخلاف «فَعِل» و«فَعُل» ـ بكسر العين وضمّها ـ فإنّهما قليلان في المضاعف، فلم يكترث بالالتباس القليل. وإنّما اطّرد قلب العين في «فَعَل» نحو: «دار» و«باب» ونحوهما ولم يجز فيه الإدغام ـ مع أنّ الخفّة حاصل قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام ـ لأنّ القلب لا يوجب التباس «فَعَل» بـ«فَعْل» إذ بالألف يعرف أنّه كان متحرّك العين لا ساكنها بخلاف الإدغام.

⇐

. . . . . .

⇐ ـ بفتح الثاني ـ وهو شاذّ قليل(١).

والقسم الثاني ـ أعني نحو: «رُدَّ» و«لم يَرُدَّ» لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام وأجاز غيرهم الإدغام أيضاً، لأنّ أصل الحرف الثّاني الحركة، وهي وإن انتفت بالعارض ـ أعني الجزم والوقف ـ لكن لا يمتنع دخول الحركة الأُخرى عليه أعني الحركة لالتقاء الساكنين، فإذا أُدغم حرّك الثّاني، وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضاً نحو: هو «يَفِرْ» وقفاً ـ بالتشديد والتخفيف ـ فهذه أحكام اجتماع المثلين في كلمة.

فإنكان ما قبل أوّل المثلين ـ فيما قصد الإدغام فيه ـ ساكناً سواء تحرّك المثلان كـ«يَرْدُدُ» أو سكن ثانيهما كـ«لم يَرْدُدْ» فإن كان السّاكن حرف مدٍّ ـ أي الألف، والواو والياء الساكنين اللذين ما قبلهما من الحركة من جنسهما ـ وجب حذف الحركة نحو: «مادّ» و«تمودَ الثّوب» وكذا ياء التصغير، إذ هو لازم السّكون فلا يحتمل الحركة نحو: «أُصَيْمٌّ» و«مُدَيْقٌّ» وجاز التقاء الساكنين في جميع ذلك كلّه لأنّه على حدّه. وإن كان الساكن غير ذلك نقل حركة أوّل المثلين إليه سواء كان حرف لينٍ كـ«إوَزّة» و«أَوَدٌ» و«أَيَلٌ» أو لا نحو: «مستعِدّ» و«مُسْتَعَدّ» هذا.

---

(١) وبعضهم يزيد ألفاً بعد الإدغام نحو: «رَدَّانْ» و«رَدَّانِ» ليبقى ما قبل هذه الضّمائر ساكناً كما في غير المدغم نحو: «ضربت» و«ضربن». وجاء في لغة سليم قليلاً حذفُ العين أيضاً في مثله. وذلك لكراهتهم اجتماع المثلين فحذفوا ما حقّه الإدغام: أعني أوّل المثلين لما تعذّر الإدغام، فإن كان ما قبل الأوّل ساكناً أوجبوا نقل حركة الأوّل إليه نحو: «أَحَسْنَ» و«يُحِسْنَ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾. وإن كان ما قبل الأوّل متحرّكاً جاز حذف حركة الأوّل ونقلها إلى ما قبله إن كانت كسرة أو ضمّة قالوا: «ظِلْتُ» ـ بفتح الفاء وكسرها ـ وكذا في «لَبِثْتُ»: «لَبْتُ» و«لُبْتُ» ـ بفتح الفاء وضمّها ـ وذلك لبيان وزن الفعل، وهذا الحذف عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والأمر.

⇐

ولا إلحاق ولا لَبْس نحو: «ردّ» و«يردّ» ﴾ وأصلهما: «رَدَد» و«يَرْدُدُ» بخلاف نحو: «ضَرَبَ بكر»، لكونهما في كلمتين فكأنّهما في حكم الانفصال، وبخلاف نحو: «قَرْدَد» إذ الإدغام ينافي الغرض من الإلحاق ـ وهو رِعاية الوزن ـ وبخلاف نحو: «سُرُر»، فإنّه لو أُدغم لم يدر أنّه «فُعُل» ـ بضمّتين ـ أو «فُعْل» ـ بسكون العين ـ.

أمّا إذا لم يكن هذه الموانع وجب الإدغام للتخفيف ﴿إلّا في نحو «حَيِيَ» فإنّه جائز ﴾ إدغامه لا واجب مع زوال الموانع المذكورة لئلّا يلزم ضمّ الياء في مضارعه وذلك مستكره كما مرّ في «الإعلال» ﴿وإلّا في نحو: «اقتتل» و«تنزّل» و«تتباعد» ﴾ فإنّ الإدغام فيها أيضاً جائز لا واجب ﴿وسيأتي﴾ سبب ذلك في آخر هذا الباب.

ثمّ إنّه يجوز فكّ الإدغام الواجب عند الضرورة كقوله:

٦٤ـ مَهْلاً أعاذِلَّ قد جرّبتِ من خُلُقي ... أنّي أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا[1]

⇐ وإن كان المثلان في كلمتين فإن كان أوّلهما ساكناً فقط ـ وليس بمدٍّ وجب[1] الإدغام. وإن كان ثاني المثلين ساكناً فقط وجب إثباتهما[2].

وإن كانا متحرّكين: فإن كان ما قبل أوّل المثلين متحرّكاً نحو: «مَكَّنّي» أو كان ساكناً هو حرف مدّ نحو: «قَالَ لَهُمْ» أو لين غير مدٍّ نحو: «ثَوْبُ بكر» جاز الإدغام، وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٢٣٨ـ٢٤٧]

---

(١) سواء كان همزاً نحو: «اقرأ آيةً» ـ إذا لم تخفّف ـ أو غير همزٍ نحو: «قُلْ لزيدٍ».

(٢) إلّا فيما إذا كان الثاني لام التعريف فقط فإنّه قد جاء في الشذوذ حذف أوّلهما أيضاً نحو: «عَلْمَاءِ» ـ أي «على الماء» وذلك لكثرة لام التعريف في كلامهم فطُلِب التخفيف بالحذف لمّا تعذّر.

(١) البيت من البحر البسيط على العروض الأُولى التامّة المخبونة «فَعِلن» مع الضَّرْب الأوّل المشابه لها «فَعِلن» وهو لِقَعْنَب ـ بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون ـ ابن أُمّ ⇐

يريد: «ضنّوا» أي بَخِلُوْا.

وجاء «قَطِطَ شَعْره» اشتدّت جُعُودته، و«ضَبِبَ البلد» ـ إذا كَثُرَ ضِبابه ـ وذلك لبيان الأصل كـ«القَوَد» في الإعلال.

﴿ و ﴾ متى أُريد إدغام أحد المثلين وأوّلهما متحرّك ﴿ تنقل حركته[1] ﴾ إلى ما قبله ﴿ إن كان قبله ساكن غير لين، نحو: «يردّ» ﴾ والأصل: «يردد» نقلت ضمّة الدال الأُولى إلى الرّاء فأُدغمت.

⇐ صاحب الغطفانيّ. «مَهْلاً» منصوب بإضمار فعل، كأنّه قال: أَمْهِلي يا عاذلتي ولا تبادري باللوم و«مَهْلا» في موضع إمهالاً و«عاذِلَ» منادى مرخّم «عاذلة» أراد: «يا عاذلة قد جرّبتِ من خلقي أنّي أجود على من بخل عليّ وأعطي من لا ألتمس منه المكافأة و«إن ضَنُّوا» شرط محذوف الجواب كأنّه قال: «وإن ضنّوا لم أضنّ».

والشّاهد في قوله: «ضَنِنْوا» بالإظهار للضرورة ـ كما زعم ـ ولم يتبيّن لي معنى الضرورة في هذا البيت إذ لو قلت: «ضَنُّوا» ـ بالادغام ـ لكان البيت من البحر البسيط على العروض الأُولى التامّة المخبونة مع الضَّرْب الثّاني المقطوع وهو «فَعْ لُنْ» و«ضننوا» بالإظهار هو الضَّرْب الأوّل من العروض المذكورة فهما ضربان لعروض واحد اللهمّ إلّا أن يرجح «الخبن» على «القطع» لأنّ في «الخبن» حذفَ حرف فقط وهو ألف «فاعلن» فيصير «فَعِلُنْ» وفي القطع حذف حركة العين من «فَعِلُنْ» فيصير «فَعْلُنْ» زيادةً على حذف الألف من «فاعِلُنْ».

وتعارض مزيّةَ الخبنِ مزيّةُ القطع وهي الإدغام ففي القطع الإدغام وهو أولى من الإظهار مهما أمكن.

(١) أي إذا أُدغم فيما إذا كان المثلان متحرّكين فإمّا أن يكون ما قبلهما متحرّكاً أو ساكناً، فإن كان متحرّكاً كما في «مدّ» وأصله «مَدَدَ» فإنّه يسكن أوّل المثلين ويدرج في الثّاني، وإن كان ما قبل المثلين ساكناً فإمّا أن يكون ذلك السّاكن حرف لين أو لا، فإن كان حرف لين فتدغم أيضاً من غير نقل الحركة نحو: «مادَّ» و«تمودَّ الثوب» و«خويصّة». وإن لم يكن ذلك السّاكن حرف لين تنقل حركة أوّل المثلين إليه ثمّ يدغم كما في «يردّ» وأصله: «يَرْدُدُ».

وإن كان قبله ساكن هو لين سلبت حركته وأُدغم فإنّ التقاء الساكنين مغتفر في مثله نحو: «مادَ» و«تُمودَ الثَّوْبَ» و«خُوَيْصَّة».

فإن كان قبله متحرّك سلبت الحركة أيضاً، وأُدغم نحو: «مدّ» و«رَدّ» والأصل «مَدَدَ» و«رَدَدَ».

﴿وسكون الوقف﴾ في جميع ما ذكرنا ﴿كالحركة﴾ فلا يمنع الإدغام كما لو وقفت على «مَدَّ» و«سَرَّ».

﴿ونحو: «مكّنني»[1] و«يمكّنني»، و﴾ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾[2] ﴿و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ فِي سَقَرَ﴾[3] ﴿من باب كلمتين﴾ فإنّ نون الوِقاية[4] والضمير المجرور والضمير المنصوب المتّصل وإن كانت كالجزء من الكلمة إلّا أنّها ليست أجزائها بالتحقيق فلذلك كان الإدغام فيه جائزاً لا واجباً.

فهذه مواضع يجب الإدغام هنالك.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) جواب سؤال مقدّر وتقديره أن يقال: قد اجتمع المثلان في الموارد الثلاثة ولا إلحاق ولا لبس فالإدغام واجب ولم يدغموا؟ فأجاب بما ذكره الشّارح.

(٢) البقرة: ٢٠٠.

(٣) المدّثّر: ٤٢.

(٤) هي النّون التي تلحق الفعل عند إرادة إلحاق ياء المتكلّم به فهي تفصل الياء عن الفعل. وسمّيت بذلك لأنّها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم إذ لو قيل في «ضَرَبني»: «ضَرَبي» لالتبس بـ«الضَّرَب» وهو العسل الأبيض الغليظ. ومن التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره، إذ لو قيل: «أكرمي» بدل «أكرمني» ـ قاصداً مذكّراً ـ لم يفهم المراد. أو لأنّها تقيه من الكسر المشبّه للجرّ. للزوم كسر ما قبل الياء.

[الإدغام الممتنع]:

﴿ وممتنع[1] في الهمزة ـ على الأكثر ـ وفي الألف ﴾ كما مرّ ﴿ وعند سكون الثاني لغير الوقف ﴾ في كلمة أو كلمتين ﴿ نحو: «ظَلِلْتُ» و«رسولُ الْحَسَن» ﴾ لأنّهم لو أدغموا لوجب تحريك الثّاني ولا يستقيم، إذ لا يكون قبل ضمير الفاعل المتحرّك إلّا ساكن، ولام التّعريف لا تحرّك للإدغام.

﴿ وتميم تدغم في نحو: «رُدّ» يا رجل» ﴿ و«لم تردّ» ﴾ ممّا وقع السكون في ثاني المثلين عارضاً، لأنّ أصل «لم تردّ»: «لم تردد» فسكون الثاني عارض للجزم، وكيف لا والجازم ليس له مع الفعل حكم الجزئيّة كما كان للتاء في «ظَلِلْت».

و«اردد» مُنزّل منزلة المجزوم، وإن كان عند البصريّين مبنيّاً، ولأنّه فرع «تردّ» فأُجري مجراه. ولغة أهل الحجاز فيهما الإظهار، يقولون: «اُرْدُدْ» و«لم تَرْدُدْ».

﴿ و ﴾ ممتنع أيضاً كما مرّ ﴿ عند الإلحاق، واللَّبْس بزِنة أُخرى، نحو: «قَرْدَد» و«سُرر» و ﴾ كذا ﴿ عند ساكن صحيح قبلهما ﴾ وهما ﴿ في كلمتين ﴾ مثلين كانا أو متقاربين ﴿ ونحو: «قَرم مالك» ﴾ و﴿ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾[2]، لأنّه لو أُدغم من غير نقل الحركة لزم التقاء الساكنين على غيرالوجه المغتفر ومع النقل لزم تغيير بنية الكلمة.

---

(١) لمّا فرغ من الإدغام الواجب شرع في الإدغام الممتنع وهو في صور:

منها: الهمزة والألف: وقد علم ممّا سبق عدم الوجوب وبيّن هاهنا الامتناع.

ومنها: أن يكون الثّاني ساكناً لغير الوقف، سواء كانا في كلمة نحو: «ظللت» أو في كلمتين نحو: «رسول الحسن».

ومنها: أن يكون الثّاني مكرّراً للإلحاق.

ومنها: أن يؤدّي الإدغام إلى الالتباس.

ومنها: أن يقع قبلهما ساكن صحيح وهما في كلمتين مثلين كانا أو متقاربين.

(٢) المائدة: ٣٩.

فإن كان قبلهما ساكن هو مدّ جاز الإدغام نحو: «حميم ملك» وأجاز الفرّاء الإدغام وإن لم يكن السّاكن مدّاً.

﴿ وحمل قول الفرّاء ﴾ في مثله ﴿ على الإخفاء ﴾ لا على الإدغام الحقيقيّ جمعاً بين المذهبين إذ الإخفاء قريب من الإدغام.

[الإدغام الجائز]:

﴿ و ﴾ إذا عرفت المواضع التي يجب الإدغام، والمواضع التي يمتنع الإدغام فيها، فاعلم أنّ الإدغام ﴿ **جائز**[1] **فيما سوى ذلك** ﴾.

[٢ ـ المتقاربان وأحكامهما]:

[مخارج الحروف]:

﴿ **المتقاربان**[2]: ونعني بهما ما تقاربا في المخرج أو في صفة تسقوم مقامه ﴾

---

(١) لمّا بيّن الإدغام الواجب والممتنع أراد أن يبيّن أنّ الإدغام في ما سوى هذين الموضعين جائز.

(٢) أي هذا بحث المتقاربين فحذف المبتدأ والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. أو مبتدأ خبره محذوف أي المتقاربان هذا، ولمّا فرغ من إدغام المثلين شرع في إدغام المتقاربين والمراد من المتقاربين المتقاربان في المخرج أو الصفة القائمة مقامه كالجهر والهمس وغيرهما. ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ومعرفة ذلك ـ كما نقل عن الخليل ـ أن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر أين ينتهي الصوت فحيث انتهى فثمّ مخرجه وذلك كما تقول «اب» وتسكت فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأُخرى.

وجملة المخارج ستّة عشر تقريباً، وإنّما قال: «تقريباً»؟ لأنّ التحقيق أنّ لكلّ حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر. وقد أشار إلى ذلك الأديب الأريب وأفضل المتأخّرين ⇐

كالجَهْر والهَمْس وغيرهما ﴿ومخارج الحروف ستّة عشر تقريباً وإلّا﴾ يفرض الأمر تقريباً ﴿فلكلّ﴾ من الحروف ﴿مخرج[1]﴾ في الحقيقة، فإنّ اختلاف المخارج وآلات التقطيع هو الموجب لاختلاف الهيئآت القائمة بالأصوات.

⇐ الشيخ محمّد تقي الأديب النيسابوريّ في منظومته بالفارسيّة المسمّاة بـ«مجمع راز ومنبع نياز» فقال:

به هر عضوی که در شخص تو پیداست ... غرائب خانه‌ی گیتی هویداست
نهاد دیدهٔ تو پنبه دانی است ... که اندر وی فرو مانده جهانی است
زبان تو که رقّاص دهان است ... فلک در رقص او بی‌هوش و جان است
چنان در چرخش آید گاه گفتار ... که حیران گردد از وی چرخ دوّار
به نوعی در سه هشت و چار خانه ... به رقص آید که جان خواند ترانه

والحاصل من ضرب الثّلاثة في الثّمانية أربع وعشرون، وبزيادة الأربع على الأربع والعشرين يحصل الثمانية والعشرون فيحصل لكلّ حرف مخرج على حدة ويستفاد من هذا أنّ عدد حروف المعجم ثمان وعشرون كما هو رأي أبي العبّاس المبرّد، وسيأتي. وهي على اختلاف جهاتها تكون من ثلاث جهات: «الحلق» و«اللسان» و«الشفتان».

(١) قال الرضيّ: لأنّ الصّوت السّاذَج الذي هو محلّ الحروف ـ والحروف هيئة عارضة له ـ غيرُ مخالف بعضُه بعضاً في الحقيقة، بل إنّما تختلف بالجهارة واللين والغلظ والرّقّة، ولا أثر لمثلها في اختلاف الحروف، لأنّ الحرف الواحد قد يكون مجهوراً وخفيّاً. فإذا كان ساذجُ الصّوت الذي هو مادة الحرف ليس بأنواع مختلفة فلولا اختلافُ أوضاع آلة الحروف ـ وأعني بآلتها مواضع تكوّنها في اللسان والحلق والسنّ والنّطْع والشفة وهي المسمّاة بالمخارج ـ لم تختلف الحروف، إذ لا شيء هناك يمكن اختلاف الحروف بسببه إلّا ما دّتها وآلتها.

ويمكن أن يقال: إنّ اختلافها قد يحصل مع اتّحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدّة الاعتماد وسهولته وغير ذلك فلا يلزم أن يكون لكلّ حرف مخرج انتهى بحروفه. [شرح الشافية ٣: ٢٥٠ ـ ٢٥١]

﴿ فالهمزة[1]، والهاء والألف من أقصى الحلق ﴾ أبعدها عن الفم الهمزة، ثمّ الهاء، ثمّ الألف، وعند بعضهم الهمزة ثمّ الألف ثمّ الهاء، وقد يقال: الألف والهاء مخرجهما واحد. ﴿ وللعين والحاء ﴾ المهملتين ﴿ وسطه ﴾ على الترتيب. ﴿ وللغين والخاء أدناه كذلك ﴾ وهذه الحروف السبعة حلقيّة.

﴿ وللقاف أقصى اللسان وما فوقه، وللكاف منهما ﴾ أي من أقصى اللسان ومافوقه و﴿ ما يليهما، وللجيم والشين ﴾ المعجمة ﴿ والياء ﴾ المنقوطة بنقطتين من تحتُ ﴿ وسط اللّسان، وما فوقه من الحنك. وللضّاد ﴾ المعجمة ﴿ أوّل إحدى حافتيه[2] ﴾ أي جانبيه ﴿ وما يليهما من الأضراس ﴾، وإخراجها من الجانب الأيسر أكثر.

[أقسام الأسنان واسماؤها]:

واعلم أنّ الأسنان[3] على أربعة أقسام:

«ثنايا»: وهي الأسنان المتقدّمة اثنتان فوق، واثنتان أسفل، الواحدة «ثَنِيّة».

---

(١) حروف الحلق سبعة ـ كما صرّح به سيبويه ـ ومخارجها ثلاثة: أقصى الحلق ـ وهو مخرج الهمزة والهاء والألف ـ ووسطه ـ وهو مخرج العين والحاء المهملتين ـ وأدناه إلى الفم ـ وهو مخرج الغين والخاء المعجمتين. [الكتاب ٢: ٤٨٨، شرح الشافية ٣: ٢٥١]

(٢) قال الرضيّ: «الحافة» الجانب، وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي. ويريد بأوّل الحافة ما يلي أصل اللسان وبآخر الحافة ما يلي رأسه. و«الحافة» بتخفيف الفاء. [شرح الشافية ٣: ٢٥٢]

(٣) شرح هذه الفقرة تلخيص كلام الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ فراجعه.

والحاصل أنّ «السنّ» جنس ينقسم على أربعة أقسام: «ثنايا» و«رَباعيات» و«أنياب» و«أضراس» ويندرج في الأضراس: الضّواحك والطواحن والنواجذ.

و«رَباعيات» ـ بفتح الراء وتخفيف الياء ـ وهي الأربع خلفها، وهذه مع «الثَّنايا» للقطع.

و«أنياب» وهي أربع أُخرى خلف «الرَّباعيات» للكسر، والبواقي ـ وهي عشرون في الأغلب ـ «أضراس»: فمنها: «**الضواحك**» وهي أربعة من الجانبين، ثمّ «**الطواحن**» اثنتا عشرة من الجانبين، ثمّ «**النواجذ**» من كلّ جانب ثنتان؛ واحدة من فوق وأُخرى من تحت، وربّما عدمت «النَّوَاجِذ» منها في بعض النّاس فيكون عدد أسنانه ثمانيةً وعشرين.

﴿ وللّام ما دون طَرَفِ اللّسان إلى منتهاه وما فوق ذلك، وللراء ـ منهما ـ وللنّون منهما ما يليهما ﴾ بعد الراء **﴿ وللطّاء والدّال ﴾** المهملتين **﴿ والتّاء ﴾** المنقوطة بنقطتين من فوق **﴿ طَرَف اللّسان، وأُصول الثّنايا، وللصّاد والزّاي والسّين طرف اللّسان، والثّنايا ﴾** أنفسها **﴿ وللظّاء والذّال والثّاء ﴾** المنقوطة بثلاث **﴿ طرف اللّسان، وطرف الثّنايا. وللفاء باطن الشّفة السُّفْلى، وطرف الثّنايا العُلْيَا. وللباء والميم والواو ما بين الشّفتين ﴾**، ومن هذا الشكل يسهل تصوّر[1] ما ذكرناه.

---

(١) مأخوذ من السّكاكي في القسم الأوّل من كتاب «المفتاح» فراجعه: ٤٥ ـ ٤٦.

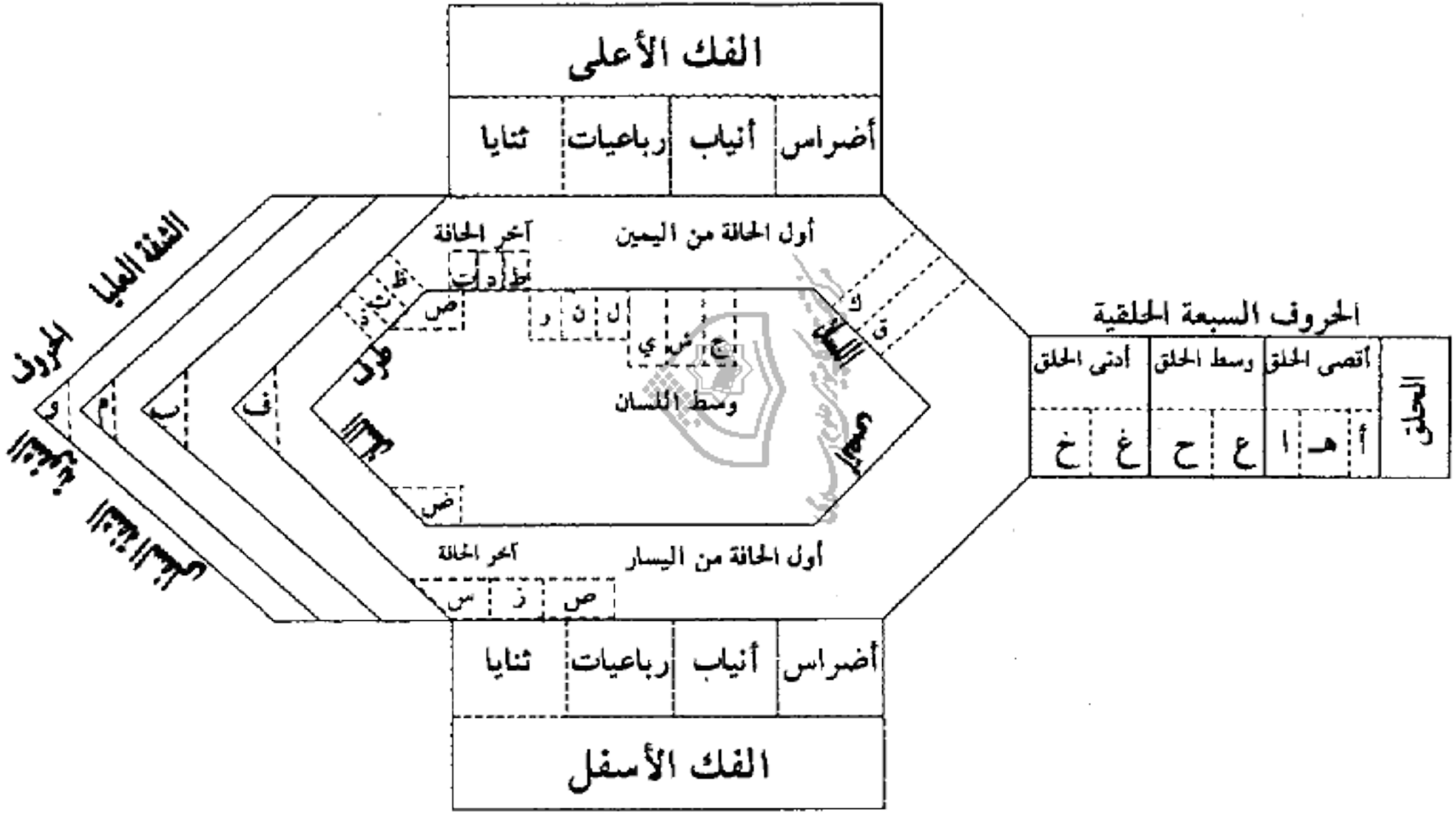
الفك الأعلى
أضراس
أنياب
رباعيات
ثنايا
أول الحافة من اليمين
آخر الحافة
الشفة العليا
الحروف
وسط اللسان
أول الحافة من اليسار
آخر الحافة
الفك الأسفل
الحروف السبعة الحلقية
الحلق
أقصى الحلق
وسط الحلق
أدنى الحلق
أ
هـ
ا
ع
ح
غ
خ

فهذه مخارج الحروف الأُصول[١]، ويتعرّف ذلك حقّ التعريف[٢] إذا وقفت عليها نحو «بَقْ» مثلاً.

[مخارج الحروف المتفرّعة]:

﴿ومخرج المتفرّع[٣]﴾ عليها ﴿واضح﴾ لأنّها حروف تحدث من إشراب

---

(١) قال سيبويه: ولحروف العربيّة ستّة عشر مخرجاً: فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجاً «الهمزة» و«الهاء» و«الألف» ومن أوسط الحلق مخرج «العين» و«الحاء» وأدناها مخرجاً من الفم «الغين» و«الخاء».

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج «القاف» ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وممّا يليه من الحنك الأعلى مخرج «الكاف» ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج «الجيم» و«الشين» و«الياء».

ومن بين أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج «الضّاد». ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فُوَيْقَ الضّاحك والنّاب والرّباعية والثّنيّة مخرج «اللام». ومن طرف اللسان بينه وبين ما فُوَيْقَ الثّنايا مخرج «النّون». ومن مخرج النّون ـ غير أنّه أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام ـ مخرج «الرّاء» وممّا بين طرف اللسان وأُصول الثّنايا مخرج «الطّاء» و«الدال» و«التّاء».

وممّا بين طرف اللسان وفُوَيْقَ الثنايا مخرج «الزّاي» و«السين» و«الصّاد»، وممّا بين طرف اللسان وأطراف الثّنايا مخرج «الظاء» و«الذال» و«الثّاء» ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج «الفاء» وممّا بين الشفتين مخرج «الباء» و«الميم» و«الواو». ومن الخياشيم مخرج «النون» الخفيفة اهبحروفه. [الكتاب ٢: ٤٨٨ ـ ٤٨٩]

(٢) كذا في النسخ والصحيح: التعرّف.

(٣) قال سيبويه: أصل الحروف العربيّة تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والكاف والقاف والضاد والجيم والشين والياء واللّام والراء والنون ⇐

بعض الأُصول صوتاً من غيرها.

﴿ **والفصيح ثمانية : همزة بين بين ، وهي ثلاثة** ﴾ بين الهمزة والألف وبين الهمزة والياء ، وبين الهمزة والواو ﴿ **والنّون الخفيّة ، نحو : «عنك»** ﴾ وهي نون ساكنة غير ظاهرة تخرج من الخيشوم فقط ﴿ **وألف الإمالة** ﴾ مثل «رمى» ويسمّيها سيبويه ألف الترخيم ، لأنّ الترخيم تليين الصوت ﴿ **ولام التّفخيم** ﴾ وهي التي تلي الصاد أو الضاد أو الطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كـ«الصلاة» و«يَصْلون» فإنّ بعضهم يُفَخِّمها ، وكذا لام «الله» إذا كان قبلها ضمّة أو فتحة.

﴿ **والصّاد كالزّاي ، والشّين كالجيم** ﴾ وقد سبقا في «الإبدال» وزاد سيبويه[1] الألف التي ينحى بها نحو الواو كـ«الصّلوة» و«الزّكوة» و«الحيوة» وهي لغة أهل الحجاز ولهذا يكتب بالواو ـ على زعمهم ـ.

⇐ والطاء والدال والتاء والصّاد والزّاي والسّين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هنّ فروع ـ وأصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قرائة القرآن والأشعار ـ وهي : النّون الخفيّة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تُمَال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي وألف التفخيم ـ يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : «الصلاة» و«الزّكاة» و«الحَيَاة» ـ.

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من تُرْتَضى عربيّتُهُ ولا تستحسن في قرائة القرآن ولا في الشعر ـ وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضّاد الضعيفة ، والصّاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالفاء اهـ.

فسيبويه عدّ الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين واحداً وأكمل العدد اثنين وأربعين ، والإمام ابن جنّي عدّهما اثنين لا واحداً فأكملها ثلاثة وأربعين. [الكتاب ٢ : ٤٨٨ ، سرّ صناعة الإعراب ١ : ٥٩]

(١) راجع : «الكتاب» بحاشية الأعلم ٢ : ٤٨٨.

﴿ **وأمّا الصّاد كالسّين** ﴾ كقولهم في «صبغ»: «سبغ»، ﴿ **والطّاء كالتّاء** ﴾ كقولهم في «السّلطان»: «السلتان» ﴿ **والفاء كالباء** ﴾ وبالعكس ﴿ **والضاد الضعيفة** ﴾ التي يكون مخرجها بين الضاد والظّاء ﴿ **والكاف كالجيم فمستهجنة** ﴾ لم يوجد في كلام الفصحاء.

﴿ **وأمّا الجيم كالكاف والجيم كالشّين فلا يتحقّق** ﴾ لأنّهما بعينهما الكاف كالجيم، والشين كالجيم لا فرق إلّا من حيث الفرعيّة والأصالة.

فأُصول حروف التهجّي تسعة وعشرون[1] ولم يكمل عددها إلّا في لغة العرب ولا همزة في كلام العجم إلّا في الابتداء، ولا ضاداً إلّا في العربيّة ولذلك قال

---

(١) قال ابن جنّي: اعلم أنّ أُصول حروف المعجم عند الكافّة تسعة وعشرون حرفاً فأوّلها الألف وآخرها الياء ـ على المشهور من ترتيب حروف المعجم ـ إلّا أبا العبّاس، فإنّه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً ويجعل أوّلها الباء ويدع الألف من أوّلها ويقول: هي همزة ولا تثبت على صورة واحدة وليست لها صورة مستقرّة، فلا اعتدّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة.

وقال: فإن قيل: إنّ جميع هذه الحروف ليس معجماً، إنّما المعجم بعضها ألا ترى إلى الألف، والحاء والدّال ونحوها ليس معجماً؟ فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروفَ المعجم؟

قيل: إنّما سمّيت بذلك لأنّ الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته، فأُعجمت بعضها وتركت بعضها، فقد عُلِمَ أنّ هذا المتروك بغير إعجام، هو غير ذلك الذي من عادته أن يعجم، فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنها جميعاً، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه أو بما يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان. ألا ترى أنّك إذا أعجمت «الجيم» بواحدة من أسفل و«الخاء» بواحدة من فوق وتركت «الحاء» غُفْلاً فقد عُلِمَ بإغفالها أنّها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ـ أعني الجيم والخاء ـ وكذلك الدّال والذّال والصّاد والضّاد، وسائر الحروف نحوها فلمّا استمرّ البيان في جميعها جازت تسميته بحروف المعجم. [سرّ الصناعة ١: ٥٢ـ٥٣، ٥٥]

ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «أنا أفصحُ من نَطَقَ بالضاد»[١].

وعدّ «لام ألف»[٢] حرفاً مستقلّاً عاميّ لا وجه له.

---

(١) أي أنا أفصح العرب إذ هي ممّا يختصّ به العرب، والحديث أورده الصالح في شرح الأُصول من كتاب «الكافي» برواية: أنا سيّد ولد آدم ولا فخر، وأنا أفصح من نطق بالضّاد. وصاحب «الجواهر» في كتاب «جواهر الكلام» في شرح «شرائع الإسلام»، وأورده ابن هشام النّحوي في «مغني اللبيب» عند البحث عن كلمة «بيد» برواية: «أنا أفصح من نطق بالضّاد بيد أنّي من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر». [شرح أُصول الكافي ٩: ٣٣٢ وجواهر الكلام ٩: ٣٩٩ والمغني ١: ١٥٥]

(٢) أي عدّ «لام ألف» التي في قول أبي النجم:

أقبلتُ من عند زيادٍ كالخَرِفْ ... تَخُطُّ رِجْلاَيَ بخطٍّ مُخْتَلِف

تُكَتِّبان في الطريق: «لام ألف»

حرفاً واحداً مستقلّاً خطأ، وممّن عدّوه حرفاً مستقلّاً واحداً الحريريّ في «رسالة الرَّقطاء» من «المقامات» المشهورة حيث قال: «أخلاق سيّدنا تُحَبُّ، وبعقوبته يُلَبّ». قال:

فلذا يُحَبُّ ويُستَحَقُّ عَفَافُهُ ... شَعَفاً بـه فـلُبَابُهُ خَـلاَّبُ

أخـلاقه غُـرٌّ تَـرِفُّ وفُـوْقَهُ ... فَـوْقٌ إذا نَـاضَلْتَهُ غَـلاَّبُ

وقد جاء في «المقامة السادسة والعشرين» المسمّاة بالرَّقْطاء مواضع هكذا أي عدّه حرفاً واحداً غير منقوط، وهذا لا وجه له فإنّه حرفان وهذا صورته: «لا».

قال ابن جنّي: واعلم أنّ واضع حروف الهجاء لمّا لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدّة ساكنة ـ لأنّ السّاكن لا يمكن الابتداء به ـ دَعَمَها باللاّم قبلها متحرّكة ليمكن الابتداء بها فقال: «ه، و، لا، ي» فقوله: «لا» بزنة «ما» و«يا» ولا تقل ـ كما يقول المعلّمون ـ: «لام ألف».

وذلك أنّ واضع الخطّ لم يُرِد أن يُرِيَنا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركّب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعرّفَنا أيضاً كيف تتركّبُ الطّاء مع الجيم والسّين مع الدّال والقاف مع الظّاء وغير ذلك ممّا يطول تعداده، وإنّما مراده ما ذكرتُ لك من أنّه لمّا لم يمكنه الابتداء ←

وبعضهم لا يعدّ الهمزة حرفاً مستقلاً.

[صفات الحروف]:

﴿و﴾ تنقسم الحروف باعتبار أوصافها[1] إلى تقاسيم أُخر ﴿منها المجهورة

⇐ بالمدّة الساكنة ابتدأ باللّام ثمّ بالألف بعدها ساكنة ليصحّ لك النطق بها كما صحّ لك النطق بسائر الحروف غيرها وهذا واضح.

فإن قال قائل: فلِمَ اختيرت لها اللّام دون سائر الحروف؟ وهلّا جيء لها بهمزة الوصل، كما فعلت العربُ ذلك بالسّاكن لمّا لم يمكن ابتداؤه نحو: «اضرِب، إذْهب، انطلق» وغير ذلك؟

فالجواب: أنّ همزة الوصل لو جيء بها قبل الألف ـ توصّلاً إلى النطق بالألف الساكنة ـ لما أمكن ذلك ولأدّتهم الحال إلى نقض الغرض الذي قصدوا له. وذلك: أنّ همزة الوصل كانت تأتي مكسورة كما جرت العادة فيها، ولو كسرت قبلها لانقلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها، فكنت تقول: «إِلْ» فلا تَصِلُ إلى الألف التي اعتمدتَها، فلمّا لم يجز ذلك عدلوا إلى اللّام من بين سائر الحروف لما أذكره ذلك.

وذلك أنّ واضع الخطّ أجراه في هذا على اللفظ، لأنّه أصل للخطّ، والخطّ فرع على اللفظ، فلمّا رآهم قد توصّلوا إلى النطق بلام التعريف بأن قدّموا قبلها ألفاً نحو: «الغلام» و«الجارية» لمّا لم يمكن الابتداء باللّام السّاكنة كذلك أيضاً، قدّم قبل الألف في «لا» لاماً، توصّلاً إلى النطق بالألف السّاكنة فكان في ذلك ضَرْب من المعاوضة بين الحرفين. [المقامات: ٢٦٤، ٢٦٦، سرّ الصّناعة ١: ٥٧ـ٥٨]

(١) «الأوصاف» جمع «الوصف» وهي من عوارض الحروف ليمتاز بها الحروف المتّحدة المخرج أو القريبة المخرج بعضها عن بعض.

وصفات الحروف نوعان: «صفات أصليّة» و«ذاتيّة» وهي التي تلزم الحروف ولا تنفكّ عنها بحال، و«صفات عارضة» وهي التي لا تلزم الحروف وإنّما تعرض عليها لزينة التلاوة وحسن القرائة ويجتمع بعضها مع بعض ومع الصفات الأصليّة.

⇐

. . . . . .

⇐ أمّا «الصّفات الأصليّة» فهي عشر صفات:

الأوّل: «الجَهْر» والثّاني: «الهَمْس» وكلاهما وزان «فَلْس».

والثّالث «الشِدّة» والرابع: «الرَّخْوَة» وكلاهما وزان «جِلْسة» التي هي مصدر النَّوْع.

والخامس: «الإطباق» على وزن مصدر باب «الإفعال».

والسّادس: «الانفتاح» على مصدر «الانفعال».

والسّابع: «الاستعلاء» على وزن مصدر «الاستفعال».

والثّامن: «الاستفال» وزان مصدر «الافتعال» من «سفل».

والتاسع: «الإذلاق» والعاشر: «الإصْمَات» وهما على مصدر «الإفعال» ويعلم تضادّ كلّ واحد مع الذي يقابله ويليه.

وأمّا الصّفات العارضة فهي خمس عشرة صفةً:

الأوّل: «الصّفير» وزان «أمير».

والثّاني: «القَلْقَلَة» وزان «دحرجة».

والثّالث: «السّكون» وزان «شُمُول».

والرّابع: «التفشّي» وزان «التجرّي» و«التَّسَرّي».

والخامس: «الانحراف» وزان «الانفعال».

والسّادس: «التكرير» وزان مصدر «التَّفْعِيل».

والسّابع: «الاستطالة» وزان «الاستقامة».

والثّامن: «اللّيْن» وزان «عِلْم».

والتّاسع: «الغُنّة» وزان «الغُمّة».

والعاشر: «البُحّة» على الوزن السّابق.

والحادي عشر: «الخَرْوَرَة» وزان «الدَّحْرَجَة».

والثّاني عشر: «النَّبْر» وزان «الدَّهْر».

والثّالث عشر: «النَّفْح» أو «النَّفْث» وزان «فَلْس».

⇐

والمهموسة. ومنها الشّديدة والرّخوة وما بينهما. ومنها المُطبقة والمنفتحة. ومنها المستعلية والمنخفضة. ومنها حروف الذّلاقة والمُصْمَتة. ومنها حروف القَلقلة، والصّفير، واللّينة، والمنحرف، والمكرّر، والهاوي، والمهتوت ﴾.

﴿ فالمجهورة[1] ما ينحصر ﴾ أي ينقطع ﴿ جري النَّفَس مع تحريكه وهي ما عدا حروف «ستشحثك خَصَفَة» ﴾ أي ستُكدّي عليك هذه المرأة أو القبيلة.

﴿ والمهموسة بخلافها ﴾ وهي ما لا ينحصر جري النَّفَس مع تحرّكه. ويجمع المجهورة قولهم: «ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذا غَزَا جُنْدٌ مُطِيْع». «القوّ» ـ بالفتح ـ المكان الخالي، و«الرَّبَض»: الحظيرة.

﴿ و ﴾ هذان النوعان: المجهورة والمهموسة ﴿ مثّلا بـ«قـقق» و«ككك» ﴾ ـ مكرّرات متحرّكات ـ:

⇐ والرّابع عشر: «الخفاء» ـ بفتح الخاء المعجمة ـ وزان «سماء».

والخامس عشر: «الهاوي» وزان «الهادي».

(١) قال الرضيّ: إنّما سمّيت الحروف المذكورة مجهورة لأنّه لا بدّ في بيانها وإخراجها من جهرٍ ما، ولا يتهيّأ النطق بها إلّا كذلك كـ«القاف» و«العين» بخلاف المهموس، فإنّه يتهيّأ لك أن تنطق به ويسمع منك خفياً كما يمكنك أن تجهر به.

و«الجهر»: رفع الصَّوْت و«الهمس»: إخفاؤه. وإنّما يكون مجهوراً لأنّك تشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت، ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء، فإذا أشبعت الاعتماد، فإن جرى الصَّوْت كما في «الضّاد» و«الظّاء» و«الزّاي» و«العين» و«الغين» و«الياء» فهي مجهورة رخوة، وإن أشبعته ولم يجر الصّوت كـ«القاف» و«الجيم» و«الطاء» و«الدال» فهي مجهورة شديدة.

قال: جميع حروف الهجاء على ضربين: مهموسة وهي حروف: «ستشحثك خَصَفَة» ـ بالهاء في «خَصَفَة» للوقف ـ ومعنى الكلام: «ستشحذ عليك» أي تَتَكَدّى و«الشَّحّاذ» و«الشَّحّاث» «المُتَكَدّي» و«خَصَفة» اسم امرأة. وما بقي من الحروف مجهورة وهي قولك: «ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذا غَزا جُنْدٌ مُطِيْع». [شرح الشافية ٣: ٢٥٩]

أمّا التكرار فلأنّك إذا نطقت بواحد من المجهورة غير مكرّر فعقيب فراغك منه تجري النَّفَس بلا فصل فتظنّ أنّ النَّفَس إنّما خرج مع المجهورة لا بعده، فإذا تكرّر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكرّرة نَفَسٌ عرفت أنّ الموجب لحبس النَّفَس في المخرج هو تلك الحروف.

وأمّا الحركة فلتعذّر النطق بها ساكنات؛ وكذا الكلام في المهموسة فإنّك إذا كرّرتها فإنّ جوهرها لضعف الاعتماد على مخارجها لا يحبس النَّفَس فيخرج النَّفَس ويجري كما يجري الصَّوْت بها.

وإنّما اختير القاف والكاف للمثال لأنّه إذا علم التباين في المتقاربين كان ذلك في المتباعدين أظهر.

﴿ وخالف بعضهم ﴾ في القسمين ﴿ فجعل الضّاد، والظّاء، والذّال ﴾ المعجمات ﴿ والزّاي، والعين، والغين، والباء ﴾ المنقوطة بنقطة من تحت ﴿ من المهموسة، والكاف والتاء ﴾ المنقوطة بنقطتين من فوق ﴿ من المهجورة، ورأى أنّ الشدّة تُؤَكِّدُ الجهر ﴾.

وليس الأمر على ذلك وإنّما الشدّة انحصار جري الصوت عند الإسكان ـ كما يجيء ـ والجهر انحصار جري النَّفَس مع تحريكه، وقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء ـ المنقوطة بنقطتين من فوق ـ وقد يجري الصوت ولا يجري النَّفَس كالضاد والغين ـ المعجمتين ـ فظهر الفرق بينهما.

﴿ والشديدة[1] ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري،

---

(١) قال الرضيّ: والفرق بين الشديدة والمجهورة أنّ الشّديدة لا يجرى الصَّوْت عند النّطق بها، بل إنّك تسمع به في آنٍ ثمّ ينقطع، والمجهورة لا اعتبار فيها بعدم جَرْي الصّوت بل الاعتبار فيها بعدم جري النَّفَس عند التصويت بها. [شرح الشافية ٣: ٢٦٠]

ويجمعها ﴾ قولك: ﴿ أَجِدُكَ قَطَبْتَ ﴾ من «القَطُوب» وهو العَبوس ﴿ والرَّخْوة بخلافها ﴾ أي لا ينحصر في مخرجها الصوت عند الإسكان بل يجري الصوت معها عند النطق بها ﴿ وما بينهما ﴾ أي بين الشديدة والرَّخْوة وهو ﴿ ما لا يتمّ له الانحصار، ولا الجري ﴾ المذكوران ﴿ ويجمعها ﴾ قولك: ﴿ لِمَ يَرُوْعُنَا[1] ﴾.

ومُثِّلَتْ هذه الأصناف الثلاثة ـ الشديدة والرخوة وما بينهما ـ ﴿ بـ«الحَجّ» و«الطَشّ» و«الخَلّ»[2] ﴾ ـ موقوفات عليها ـ لتبيّن انحصار الصوت في المخرج وعدم انحصاره فيه، وتوسّطه[3] في ذلك، لأنّك لو حرّكتها والحركات أبعاض الحروف التي هي الواو والياء والألف وفيها رَخاوة مّا لجرت الحركاتُ لشدّة اتّصالها بالحروف الشديدة إلى شيء من الرَّخاوة فلم تبيّن شدّتها[4].

﴿ والمطبقة ﴾ بفتح الباء ﴿ ما ينطبق على مخرجه الحَنَك[5] وهي: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والمنفتحة بخلافها ﴾ لأنّها ينفتح ما بين اللّسان والحَنَك عند النّطق بها.

---

(١) وهي ثمانية ـ كما صرّح به الرضيّ ـ وحروف «نور علمي» من الحروف البينيّة على مذهب صاحب «القاموس» فهي عنده سبعة، والشاطبيّ أسقط الواو والياء وجعلها الخمسة الباقية.

(٢) قال الفسويّ: فإنّك تجد الصوت راكداً ممتنعاً عن المدّ عند الوقف على الجيم واسكانها، وجارياً قابلاً للمدّ عند الوقف على الشين ومتوسّطاً بين الحالين في الوقف على اللام فالأولى شديدة والثانية رخوة والثالث بينهما. [شرح الكمال: ٤٩٥]

(٣) كذا وقع في أكثر النسخ وفي نسخة: وتوسيطه.

(٤) راجع: شرح الشافية ٣: ٢٦٠.

(٥) قال الرّضيّ: ليس بمطّرد لأنّ مخرج «الضّاد» حافة اللسان وحافة اللسان تنطبق على الأضراس وباقي اللسان ينطبق عليه الحَنَك. [شرح الشافية ٣: ٢٦٢]

﴿ والمستعلية ما يرتفع اللّسان بها إلى الحَنَك وهي ﴾ الحروف ﴿ المطبقة والخاء والغين ﴾ المعجمتان ﴿ والقاف ﴾.

﴿ والمنخفضة بخلافها ﴾ لأنّ اللّسان ينخفض معها.

﴿ وحروف الذّلاقة ما لا ينفكّ رباعيّ، أو خماسيّ عن شيء منها لِسُهُوْلتها ﴾ على اللِسان ﴿ ويجمعها ﴾ قولك: ﴿ مُرْ بِنَفَل ﴾ «النَفَل» ـ بالتحريك ـ الغنيمة.

﴿ والمُصْمَتَةُ بخلافها، لأنّها صُمِتَ عنها في بناء رباعيّ أو خماسيّ منها ﴾ لِثِقَلِها على اللّسان، فلا ترى رباعيّاً أو خماسيّاً صيغ منها فقط مجرّداً عن حروف «مُرْ بِنَفَل» إلّا شاذّاً كـ «العَسْجَد» ـ للذّهب ـ و«الدَّهْدَقَة» ـ للكسر والقطع ـ و«الزَّهْزَقَة» ـ لشدّة الضحك ـ وقيل: إنّما سمّيت مصمتة؟ لأنّها لثقلها كانت كالشيء المُصْمَت الذي لا جوف له.

﴿ وحروف القلقلة[1] ما ينضمّ إلى الشّدّة فيها ضَغْطٌ في الوقف ﴾ وذلك لاتّفاق كونها شديدة مجهورةً معاً، فالجهر يمنع النَّفَس أن يجري معها، والشدّة تمنع الصوت أن يجري معها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضَّغْط للمتكلّم عند النطق بها ساكنة فيحتاج إلى قلقلة اللّسان أو تحريكه من موضعه حتّى يخرج صوتها فتسمع ﴿ ويجمعها ﴾ قولك ﴿ قَدْ طُبِجَ ﴾ من «الطَّبْج» وهو الضرب على الشيء المجوّف كالطَبل.

﴿ وحروف الصّفير: ما يُصْفَرُ بها ﴾ لأنّها تخرج من بين الثّنايا وطرف اللسان،

---

(١) قال الرضيّ: إنّما سمّيت حروف القلقلة لأنّها يصحبها ضغطُ اللسان في مخرجها في الوقف مع شدّة الصّوت المتصعّد من الصّدر، وهذا الضَّغْطُ التامّ يمنع خروج ذلك الصّوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب إحْتجتَ إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتّى يخرج صوتها فيسمع. [شرح الشافية ٣: ٢٦٣]

فينحصر الصوت هناك، ويأتي كالصّفير ﴿ وهي الصّاد ﴾ المهملة ﴿ والزّاي والسّين ﴾ المهملة.

﴿ واللّينة: حروف اللّين ﴾ وهي الواو والألف والياء لما فيها من قبول المدّ أو لأنّها تخرج في لين من غير كُلْفَةٍ على اللّسان لاتّساع مخارجها.

﴿ والمنحرف: اللّام[1]، لأنّ اللّسان ينحرف ﴾ إلى داخل الحَنَك عند النُّطق ﴿ به ﴾.

﴿ والمكرّر: الرّاء[2]، لتعثّر اللّسان به ﴾.

﴿ والهاوي: الألف لاتّساع هواء الصوت به ﴾ أشدّ من اتّساع مخرج الواو والياء لأنّك تضمّ شفتيك للواو فيضيق المخرج، وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأمّا الألف فلا تَعمل له شيئاً من هذا بل تفرج المخرج فلذلك سمّي الهاوي ـ أي ذا الهَوَاء ـ كاللّابن والتّامر.

﴿ والمهتوت: التّاء[3] لخَفائها ﴾ وسرعتها على اللّسان من «هتّ الكلام» سرده على سرعة.

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما سمّي اللّام منحرفاً؟ لأنّ اللسان ينحرف عند النطق به ومخرجه من اللسان ـ أعني طرفه ـ لا يتجافى عن موضعه من الحنك، وليس يخرج الصّوت من ذلك المخرج بل يتجافى ناحيتها مستدقُّ اللسان ولا تعترضان الصّوْت، بل تُخَلّيان طريقه ويخرج الصوت من تينك الناحيتين. [شرح الشافية ٣: ٢٦٣ ـ ٢٦٤]

(٢) قال الرضيّ: وإنّما سمّي الراء مكرّراً؛ لأنّ طرف اللسان إذا تكلّم به كأنّه يتعثّر، أي يقوم فيعثر، للتكرير الذي فيه ولذلك كانت حركته كحركتين.

وقال في «باب الإمالة»: اعلم أنّ الرّاء حرف مكرّر، فضمّتها كضمّتين وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٦٤]

(٣) قال الرضيّ: وإنّما سمّي التاء مهتوتاً؟ لأنّ الهَتَّ سَرْدُ الكلام على سرعة، فهو حرف خفيف لا يصعب التكلّم به على سرعة. [شرح الشافية ٣: ٢٦٤]

وقيل: المهتوت الهاء، من قول الخليل: «لولا هتّة في الهاء لأشبهت الحاء» ونعني بالهتّة العصرة التي فيها دون الحاء.

وقال أبوالفتح[1]: ومن الحروف المهتوت وهو الهاء لما فيها من الضَّعْف والخَفاء.

[كيفيّة إدغام المتقاربين]:

﴿ ومتى قصد إدغام المتقاربين فلا بدّ من القلب ﴾ إلى المثلين لأنّ ذلك حقيقة الإدغام.

﴿ والقياس قلب الأوّل[2] ﴾ إلى الثاني، لأنّ الإدغام تغيير الحرف الأوّل بإيصاله إلى الثاني وجعله معه كحرف واحد، فلمّا لم يكن بدّ هيهنا من قلب أحد إلى الآخر كان التغيير بالأوّل أولى دون العكس ﴿ إلّا لعارضٍ[3] ﴾ يعرض فيمنع من

---

(١) في مقدّمة كتابه في فنّ الحروف الموسوم به سرّ صناعة الإعراب وهو كتاب لا نظير له في بابه. [سرّ صناعة الإعراب ١: ٧٨]

(٢) عبارة الشارح في شرح هذه الفقرة مأخوذة عن شرح الرضيّ حرفاً بحرف فراجعه ٣: ٢٦٤.

(٣) لمّا بيّن أنّ القياس في إدغام المتقاربين قلب الأوّل إلى الثاني دون العكس ـ لأنّ الإدغام تغيير الحرف الأوّل بإيصاله إلى الثّاني وجعله معه كحرف واحدٍ ـ أراد أن يبيّن أنّه قد يعرض مانع يمنع عن القياس المذكور، وهو شيئان:

أحدهما: كون الأوّل أخفّ من الثّاني وهو إمّا في حرفين حلقيين أوّلهما أعلى من الثّاني وذلك إذا قصد إدغام الحاء إمّا في العين أو في الهاء فقط، ولا يدغم حلقيّ في حلقيّ آخر أدخل منه. وإنّما أدغم الحاء في أحد الحرفين ـ مع أنّ حروف الحلق يقلّ فيها الإدغام ـ لثقلها، فلهذا قلّ المضاعف منها فلم يدغم بعضها في بعض في كلمتين أيضاً في الأغلب لئلّا يكون شبه مضاعف مصوغ منها.

←

القياس ﴿كما في نحو: «إِذْبَحَّتودا»[1] و«اذبحّاذه»﴾ والأصل: «اذبح عَتوداً» وهو من أولاد المَعْز ما رعى وقوي وأتى عليه حول، و«اذْبح هذه»، فعدل عن القياس المذكور بقلب العين والهاء إلى الحاء لأنّ الأوّل أخفّ من الثاني والغرض من الإدغام التخفيف.

﴿و﴾ كما ﴿في جملة﴾ من الحروف المبدلة ﴿من تاء الافتعال﴾ نحو: «اسّمّع» و«ازّان» فإنّه عدل عن القياس هنالك أيضاً على ما يجيء بأن أُبدلت هي من تاء الافتعال حتّى صارت مماثلة لما قبل تاء الافتعال ولم يعكس الأمر، بأن يبدل ما قبل تاء الافتعال إليها ﴿لنحوه﴾ من السبب وهو كون ما قبل تاء الافتعال في تلك الصّور أخفّ من تاء الافتعال ﴿ولكثرة تغيّرها﴾ فإنّ تاء افتعل قد تغيّر لغير الإدغام نحو «اضطرب» و«اصطبر» ﴿و«مخّم» في «معهم» ضعيف﴾ لأنّه لم يقلب فيه الأوّل إلى الثاني كما هو القياس، ولا الثاني إلى الأوّل كما هو مقتضى العارض بل قلب إلى ثالث وهو الحاء وهذه لغة بعض بني تميم[2] والأكثر ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما.

⇦ وإمّا في الواو والياء في نحو: «سيّد» وأصله: «سَيِود» وذلك لثقل الواو.

وثانيهما: كون الحرف الأوّل ذا فضيلة ليست في الثّاني فيُبْقَى عليها بترك قلبه إلى الثّاني ولا يدغم في مثل هذا، إلّا أن يكون الثّاني زائداً، فلا يبالى بقلبه وتغييره على خلاف القياس نحو: «اسّمع» و«ازّان». [شرح الشافية ٣: ٢٦٧ـ٢٦٨]

(١) قال الرضيّ: وإنّما قلبت الثاني إلى الأوّل في نحو: «إِذْبَحْ عَتُوْدًا» و«إِذْبَحْ هذه» مع أنّ القياس العكس، لأنّ أنزلها في الحلق أثقلها، فأثقلها الهمزة ثمّ الهاء ثمّ العين ثمّ الغين ثمّ الحاء ثمّ الخاء، فالحاء أخفّ من العين والهاء، والمقصود من الإدغام التخفيف فلو قلبت الأولى التي هي أخفّ إلى الثّانية التي هي أثقل لَمَشَتْ خفّة الإدغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنّه لم يدغم شيء في شيء اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٦٥]

(٢) العبارة مأخوذة عن شرح الرضيّ فراجعه. [شرح الشافية ٣: ٢٦٧ـ٢٦٨]

﴿ و«سِتّ» أصله «سِدْس» ﴾ بدليل «التسديس» ﴿ شاذّ لازم ﴾ أمّا شذوذه فلمثل ما مرّ في «مَحُّم» وأمّا لزومه فلأنّه لو قلبت الدال سينا على القياس اجتمع ثلاث سينات، ولو عكس زال صفير السّين، فقلبا إلى حرف آخر يناسبهما وهو التّاء لأنّها من مخرج الدّال، ومثل السّين في الهَمْس.

وهذه الحروف يدغم منها في كلمتين وإن أدّي إلى اللّبس نحو «إمّا تفعلن» فإنّه مركّب من «إن» و«ما» الزّائدة.

﴿ ولا يدغم منها في كلمة[1] ما يؤدّي إلى اللّبس بتركيب آخر نحو: «وَطَدَ» ﴾ أي أحكم ﴿ و«وَتَدَ» ﴾ أي ضَرَبَ الوَتِدَ وكذا في الاسم نحو: «وَتِدٍ» ﴿ و«شاة زَنْماء» ﴾ و«الزَّنَمة»: شيء يقطع من أُذن الشاة والبعير فيترك معلّقاً، وإنّما يفعل ذلك بالكرائم منهما، فإنّ الالتباس بسبب الإدغام إذا كان المدغم والمدغم فيه في

---

(١) قال الرضيّ: إذا اجتمع من المتقاربة شيئان: فإن كانا في كلمتين نحو: «مَنْ مِثْلك» فإنّه يُدْغَمُ أحدهما في الآخر ولا يُبالَى باللبس لو عرض لأنّهما في معرض الانفكاك، فإذا انفكّا يعرف أصل كلّ واحد منهما. ثمّ إن تحرّكا لم يجب الإدغام ولم يتأكّد. وإن سكن الأوّل فقد يجب كالنون في حروف «يرملون» وكـ«لام التعريف» ولا يجب في غيرهما، بل يتأكّد ولا سيّما إذا اشتدّ التقارب. وإن كانا في كلمة، فإن تحرّكا وألبس الإدغام مثالاً بمثال لم يدغم كما في «وَطَدَ» أي أحكم و«وَتَدَ» أي ضَرَبَ الوَتِد. وكذا في الاسم نحو: «وَتِد».

وإن لم يُلبس جاز الإدغام نحو: «ازَّمَّلَ» في «تَزَمَّلَ» لأنّ «افْعَل» ـ بتضعيف الفاء والعين ـ ليس من أبنيتهم. وإن كان أوّلهما ساكناً، فإن ألبس ولم يكن تقاربهما كاملاً بقي الأوّل غير مدغم نحو: «قِنْوان» و«صِنْوان». وإن كان تقاربهما كاملاً جاز الإظهار نظراً إلى الالتباس بالإدغام وجاز الإدغام نظراً إلى شدّة التقارب، وذلك نحو: «وَتَدَ، يَتِدُ، وَتْداً».

وإن لم يُلبس إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة أدغم نحو: «امّحى» لأنّ «افْعَل» ليس من أبنيتهم ـ بتكرير الفاء ـ إلّا مدغماً فيه نون «انفعل» كـ«امّحى» أو مدغماً في تاء «افتعل» كـ«ادّكر» اهـ باختصار. [شرح الشافية ٣: ٢٦٧ ـ ٢٦٩]

كلمتين في معرض الزّوال لأنّ الكلمتين بصدد الانفكاك بخلاف الالتباس في كلمة فإنّك لو قلت «ودّ» لم يعرف أنّ العين واللّام كلاهما دالّ في الأصل أم لا. وهكذا في نحو «شاة زَنْماء»، ولو قلت: «زَمّاء» لم يعرف أنّ العين واللّام كلاهما ميم في الأصل أم لا.

﴿ ومن ثمّ لم يقولوا ﴾ في مصدر «وَطَدَ» و«وَتَدَ»: ﴿ «وَطْداً» ولا «وَتْداً» ﴾ على مثال «وَعْد» ﴿ بل قالوا: «طِدَةٌ» و«تِدة» لما يلزم من ثقل ﴾ لو لم تدغم ﴿ أو ليس ﴾ لو أُدغم، وإنّما يقولون: «طِدَة» و«تِدَة» ـ على مثال «عِدَة» ـ.

وبعضهم لا يلتزم ذلك ولا يستثقل الفكّ فيقول: «وَطْد» و«وَتْد» في مصدرهما.

وهذا ﴿ بخلاف نحو: «امَّحى» و«اطّيّر» ﴾ في «انمحى» و«تطيّر» إذ لا لبس لعدم «افْعَلَ» ـ بتشديد الفاء ـ و«افْعَل» ـ بتشديد الفاء والعين ـ في أبنيتهم.

﴿ وجاء «وَدٌّ» في «وَتِدٍ» في تميم ﴾ بسكون[1] التاء ثمّ يدغمونها في الدال لأنّ جمعه على «أوتاد» يزيل اللّبس وهكذا «وَتْد» المصدر دون «وَطْد» إبقاءً على فضيلة الإطباق.

﴿ ولاتدغم حروف «ضَوِي مِشْفَر»[2] فيمايقاربها ﴾ ولكن تدغم فيمايماثلها[3].

---

(١) قال الرضي: «وفي تميم» أي في لغة تميم وهي اسكان كسرة عين «فَعِل» نحو: «كَبْد» في «كَبِد». [شرح الشافية ٣: ٢٦٩]

(٢) قال الرّضيّ: المانع من إدغام أحد المتقاربين شيئان: أحدهما: اتّصاف الأوّل بصفة ليست في الثّاني فلا يدغم الأوّل في الثاني إبقاءً على تلك الصفة، فمن ثمّ لم تدغم حروف «ضَوِيّ مِشْفَر» فيما ليس فيه صفة المدغم. وثانيهما: كون الأوّل أخفّ من الثّاني. [شرح الشافية ٣: ٢٧٠]

(٣) قال الرضيّ: وجاز إدغام الواو والياء من هذه الحروف أحدهما في الآخر، لأنّ فضيلة اللين التي في أحدهما لا تذهب بإدغامه في الآخر، إذ المدغم فيه أيضاً متّصف باللين. [شرح الشافية ٣: ٢٧٠]

وإنّما لم تدغم فيما يقاربها ﴿ لزيادة صفتها ﴾ ففي الضّاد استطالة حتّى أنّه أدرك مخرج اللّام وفي الواو والياء لِيْن، وفي الميم غُنَّة، وفي الشين التفشّي، وهو الانتشار، وذلك لزيادة رَخاوتها، وفي الفاء تفشٍّ مع تأفيف وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء، وفي الراء تكرّر، و«الضَوَى» الهُزَال، و«قد ضَوِي» ـ بالكسر ـ «يَضْوَى، ضَوًى». و«المِشْفَر» من البعير كالجَحْفَلة من الفَرَس.

﴿ ونحو: «سيّد» ﴾ والأصل: «سَيْوِد» ﴿ و«لَيَّة»[1] ﴾ والأصل «لَوْية»: «فَعْلَة» من «لوى، يلوي» ﴿ إنّما أُدغما ﴾ وإن لم يكن الواو والياء متقاربي المخرج ﴿ لأنّ الإعلال ﴾ هو الذي ﴿ صيّرهما مثلين ﴾ فإبدال الياء من الواو لأجل استثقالهما مجتمعين وسبق إحداهما بالسكون لا لأجل الإدغام[2] وبعد الإعلال لما اتّفق

---

(١) قال الرضيّ: اعتراض على نفسه وذلك أنّه قرّر أنّ الواو والياء لا يدغم أحدهما في مقاربه فكأنّه قال: كيف أدغم أحدهما في الآخر في «سيّد» و«ليّ»؟

ثمّ أجاب بأنّ قلب الواو إلى الياء لو كان للإدغام لوَرَدَ ذلك لكنّه إنّما قلبت ياء لاستثقال اجتماعهما لا للإدغام ولهذا تقلب الواو ياءً سواء كانت أُولَى أو ثانية، ولو كان القلب لإدغام أحد المتقاربين في الآخر لقلبت الأُولى إلى الثّانية فقط كما هو القياس ثمّ بعد القلب اجتمع ياءان أُولاهما ساكنة فوجب الإدغام، فهذا من باب إدغام المتماثلين لا من إدغام المتقاربين. [شرح الشافية ٣: ٢٧١]

(٢) قال الرضي: وفي هذا الجواب نظر، لأنّ القلب لو كان لمجرّد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياءً وأُولاهما متحرّكة كـ«طويل» و«طَوَيْتُ» فعرفنا أنّ القلب من أوّل الأمر لأجل الإدغام، وذلك لأنّ الواو والياء تقاربتا في الصّفة وهي كونهما لَيّنتين ومجهورتين وبين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج، فأُدغمت إحداهما في الأُخرى وقلبت الواو وإن كانت ثانيةً، لأنّ القصد التخفيف بالإدغام، والواو المشدّدة ليست بأخفّ من الواو والياء فجعل التّقارب في الصفة كالتّقارب في المخرج وجرّأهم على الإدغام أيضاً سكون ⇐

اجتماع مثلين أوّلهما ساكن وجب الإدغام.

على أنّ الواو والياء متماثلان في صفة اللين، وإن لم يكونا متقاربين.

﴿ وأُدغمت النّون في اللّام[1] والراء ﴾ وإن كانت النّون زائدة عليهما في صفة الغنّة ﴿ لكراهة نَبْرَتِها ﴾ و«نَبْرة المغنّي» رفع صوته.

وإنّما احتيج[2] في النّون إلى رفع الصوت لأنّ لها مخرجين أحدهما في الفم

⇐ الأوّل وكونه بذلك عرضةً للإدغام. وأمّا فضيلة اللين فلا تذهب لأنّ كلّ واحدة منهما متّصفة بتلك الصفة اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٧١]

(١) قال الرضيّ: اعتراض آخر على نفسه وذلك أنّ فضيلة الغُنّة تذهب بالإدغام وأجاب المصنّف بأنّها وإن كانت تذهب بالإدغام لكنّهم اغتفروا ذلك لأنّ للنّون نبرة أي رفع صوت وهذا جواب فيه نظر أيضاً لأنّه إن كان الموجب للإدغام النَّبْرَة فَلْتُخْفَ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والكاف والدّال والتّاء وغيرهما. [شرح الشافية ٣: ٢٧١]

(٢) قال الرضي: والحقّ أن يقال: إنّ للنّون مخرجين أحدهما في الفم والآخر في الخيشوم إذ لا بدّ فيها من الغنّة وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين فلا بدّ فيها من اعتماد قويّ وعلاج شديد، إذ الاعتماد على المخرجين في حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد[1].

وهي أي النون إمّا أن تكون ساكنة أو متحرّكة، فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفائها:

أحدهما: سكونها لأنّ الاعتماد على الحرف الساكن أقلّ من الاعتماد على الحرف المتحرّك. والآخر: كون الحرف الذي لا يحتاج في إخراجه إلى فضل اعتماد عقيب النّون

---

(١) والحروف التي هي غير النّون على ضربين: أحدهما يحتاج إلى اعتماد قويّ وهي حروف الحلق، والآخر: لا يحتاج إلى ذلك وهي حروف الفم والشفة، فالنّون وحروف الحلق متساويان في الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لآلة الصوت.

⇐

والآخر في الخيشوم فلابدّ في النّطق بها من اعتماد قويّ فدعا ذلك إلى إخفائها

⇐ بلا فصل ليجري الاعتماد على نسق واحد، فأُخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق. فإن حصل للنّون السّاكنة مع الحروف التي بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللّام والرّاء أو قرب صفة كالميم[1] وجب إدغام النون في تلك الحروف، لأنّ القصد الإخفاء والتقارب داعٍ إلى غاية الإخفاء التي هي الإدغام.

وإن لم يكن هناك قرب لا في المخرج ولا في الصّفة أخفي النون بقلّة الاعتماد[2].

ثمّ بعد ذلك إن تنافرت هي والحرف الذي يجيء بعدها وهي الباء فقط ـ كما في «عنبر» ـ قلبت تلك النون الخفيّة إلى حرف متوسّط بين النون وذلك الحرف وهي الميم وإن لم يتنافرا بقيت خفيّة كما في غير الباء من سوى حروف الحلق أمّا مع الحلقيّة فلا تخفى[3]. فإذا أُدغمت النّون في حروف «يَرْملون» نظرتَ: فإن كان المدغمُ فيه اللّام والرّاء فالأولى ترك الغنّة[4]. وإن كان المدغم فيه واواً أو ياءً فالأولى الغنّة[5].

وإن كان المدغم فيه ميماً أُدغم إدغاماً تامّاً لأنّ فضيلة الغنّة حاصلة في المدغم فيه، إذ في الميم غنّة وإن كانت أقلّ من غنّة النون. [شرح الشافية ٣: ٢٧١ ـ ٢٧٣]

---

(١) لأنّ فيه أيضاً غنّة، وكالواو والياء، لأنّ النون معهما من المجهورة وما بين الشديدة والرّخوة.

(٢) وذلك بأن يقتصر على أحد مخرجيه ولا يمكن أن يكون ذلك إلّا الخيشوم وذلك لأنّ الاعتماد فيها على مخرجها من الفم يستلزم الاعتماد على الخيشوم بخلاف العكس فيقتصر على مخرج الخيشوم فيحصل النون الخفيّة.

(٣) لأنّ حروف الحلق يحتاج إلى فضل اعتماد فتجرى النّون على أصلها من فضل الاعتماد، ليجري الاعتماد على نسق واحد.

(٤) لأنّ النون تقاربهما في المخرج وفي الصفة أيضاً، لأنّ الثلاثة مجهورة وبين الشديدة والرّخوة، فاغتفر ذهاب الغنّة مع كونها فضيلة للنون للقرب في المخرج والصفة.

(٥) لأنّ مقاربة النون إيّاهما بالصفة لا بالمخرج فالأولى أن لا يغتفر ذهاب فضيلة النّون ـ أي الغنّة ـ رأساً لمثل هذا القرب غير الكامل بل ينبغي أن يكون للنون معهما حالة بين الإخفاء والإدغام وهي الحالة التي فوق الإخفاء ودون الإدغام التام فيبقى شيء من الغنّة.

قليلاً بأن يقتصر على مخرج الخيشوم وذلك إذا لم يلاقها ما يقاربها إلّا حروف الحلق فإنّه لا إخفاء أيضاً معها، وإلّا الباء بعدها وهي ساكنة فإنّها تقلب ميماً نحو: «عَمْبَر» أو إلى الإخفاء التامّ وهو الإدغام وذلك مع الراء واللّام.

﴿ و ﴾ أُدغمت النّون ﴿ في الميم وإن لم يتقاربا لغُنّتهما ﴾ فهما متماثلان في الصفة ﴿ وفي الياء والواو ﴾ وإن لم تكن متقاربة ﴿ لإمكان بقائها ﴾ أعني بقاء الغنّة مع الإدغام فكأنّ النون باقية.

وبعض العرب[1] يدغم النّون في الرّاء واللّام مع الغنّة أيضاً ضَنّاً بفضيلة النون. وبعضهم يترك الغنّة مع الواو والياء تحرّياً للإدغام التامّ.

ومذهب سيبويه وسائر النُّحاة أنّ إدغام النّون في اللّام والراء والواو والياء مع الغنّة أيضاً إدغام تامّ والغنّة ليست من النون لأنّ النّون مقلوبة إلى الحرف التي بعدها بل إنّما أُشرِبَ صوتُ الفم غنّة.

﴿ وقد جاء ﴾ عن بعض القُرّاء إدغام حروف «ضَوِيَ مِشْفَر» فيما يقاربها نحو: ﴿ ﴿ لِبَعْض شَّأنهم ﴾[2] و﴿ اغْفِر لِّي ﴾[3] و﴿ نَخْسِف بِّهم ﴾[4] ﴾ بإدغام الضادّ في الشين، والراء في اللّام، والفاء في الباء. وحمل ذلك على الإخفاء[5] لا على الإدغام التامّ، وكيف لا ولو كان إدغاماً لالتقى ساكنان، لا على حدّه في «لبعض شأنهم» ﴿ و«نخسف بهم» ﴾.

---

(١) من هنا إلى مفتتح المتن الآتي ـ «وقد جاء» ـ مأخوذ عن شرح الرضيّ حرفاً بحرف فراجعه: ٣: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢) النّور: ٦٢.

(٣) الأعراف: ١٥١.

(٤) سبأ: ٩.

(٥) منقولة عن شرح الرضيّ ٣: ٢٧٤.

﴿ ولا ﴾ يدغم ﴿ حروف الصّفير في غيرها ﴾ إبقاءً على فضيلة الصّفير ﴿ ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق على الأفصح ﴾ محافظةً على فضيلة الإطباق، وفيه نظر سيأتي.

﴿ ولا حرف الحلق في أدخل منه إلى الصدر ﴾ لئلّا يلزم إدغام الأسهل في الأثقل ﴿ إلّا الحاء ﴾ فإنّها تدغم ﴿ في العين والهاء ﴾ مع أنّهما أدخل منها لشدّة مقاربتها إيّاهما في المخرج ﴿ ومِن ثَمّ ﴾ أعني من أجل أنّ إدغام حرف الحلق لا يجوز في أدخل منه إلّا في العين والهاء ﴿ قالوا فيهما: «اذْبحَّتودا» و«اذبحّاذِه» ﴾ بقلب الثاني إلى الأوّل، وإن لزم من ذلك خلاف القياس كما مرّ فهذه مقدّمات يعرف منها أحكام إدغام الحروف المتقاربة بعضها في بعض على سبيل الإجمال، وأمّا تفصيل ذلك على ترتيب المخارج:

﴿ فالهاء ﴾ تدغم ﴿ في الحاء[1] ﴾ فقط نحو: «اجْبَه حاتماً» والبيان أحسن؛ لأنّ حروف الحلق ليست بأصلٍ في التضعيف في كلمة.

ولهذا قلّ المضاعف من الهاء نحو: «كَهَّ السكران» ومن العين نحو: «دعّ».

---

(١) لمّا بيّن الحروف المتقاربة مخرجاً وصفةً وبيّن منها ما لا يدغم فيما يقاربها شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج فترك الهمزة لأنّها لا تدغم فيما يقاربها ولم يذكر الألف لأنّها لا تدغم لا في مثلها ولا فيما يقاربها لوجوب تحريك المدغم فيه وتعذّر تحريكها لو وقع مدغماً فيه.

قال أحمد: ولم يذكر الألف لأنّها لا تدغم لا في مثلها ولا فيما يقاربها لأنّها لو أُدغمت في مثلها فلا بدّ من تحريك الثانية لأنّ المدغم فيه لا يكون إلّا متحرّكاً، وتحريكها يؤدّي إلى قلبها همزةً فلا يكون الأوّل كالثاني فلا يمكن الإدغام، وإذا لم يدغم في مثلها لا يدغم فيما يقاربها لأنّ المتقاربين إنّما يتصوّر بعد صيرورتهما مثلين، اهبتصرّف.

والذي ذكر الشارح هنا مأخوذ عن الرضي فراجع شرحه في المقام. [شرح الشافية ٣: ٢٦٥_٢٦٦ و٢٧٦]

وكان حقّ الحاء أن يكون أقلّ في باب التضعيف من الغين والخاء المعجمتين لأنّه أنزل منهما في الحلق إلّا أنّه كثر «صحّ» و«شُحّ» لكونه مهموساً رخواً، والهَمْس والرَّخاوة أسهل على النّاطق من الشدّة والجهر.

والغين لا يجيء عيناً ولاماً معاً إلّا مع حاجز كـ«الضَّغيغة» ـ للّبن المحقون الذي اشتدّت حموضته ـ والخاء أكثر منه، لأنّه أقرب إلى الفم، ولكونه مهموساً رخواً كالحاء، نحو: «المُخّ» و«الفخّ».

ولمّا كان حال تضعيف الحرف الحلقيّ في كلمة كما قلنا قلّ ذلك في كلمتين أيضاً ولكنّه عربيّ حسن لقرب المخرجين ولأنّهما مهموسان رخوان.

ولا يدغم الهاء في العين المهملة وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء لأنّ الهاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة بين الشديدة والرخوة، والهمزة والألف قد مرّ أنّهما لا تدغمان.

﴿ والعين ﴾ المهملة تدغم ﴿ في الحاء ﴾ المهملة لقرب المخرج ولا مانع لأنّ الثّاني مخرجه أعلى نحو: «ارفع حاتماً».

﴿ والحاء ﴾ المهملة تدغم ﴿ في الهاء والعين ﴾ المهملة كما تقدّم ﴿ بقلبهما حائين ﴾ كما تقدّم في: «اذْبَحْ هذه» و«اذْبَحْ عتوداً».

﴿ وجاء ﴾ في قِرائة أبي عمرو ﴿ فمن زُحْزِعَ عَنِ النَّارِ ﴾[1] ـ بقلب الحاء عيناً ـ.

﴿ والغين ﴾ المعجمة تدغم ﴿ في الخاء ﴾ المعجمة على القياس نحو: «أبلغ خَّليلي».

﴿ والخاء ﴾ تدغم ﴿ في الغين ﴾ نحو: «اسْلُخ غَّنَمكَ» وإن كانت الغين أدخل منها لأنّ مخرجها أدنى مخارج الحروف الحلقيّة إلى اللّسان ولذا يقول بعض

---

(١) آل عمران: ١٨٥.

العرب: «منخُل» بإخفاء النون كما تَخْفَى قبل حروف الفم، ولم يجر[١] مثل ذلك الإدغام في الحاء والعين فلم يقولوا: «اذبعّتودا»، لبعدهما عن الفم[٢].

﴿ والقاف ﴾ تدغم ﴿ في الكاف، والكاف في القاف ﴾ نحو: «خلقكُّم» و﴿ نُقَدِّسُ لَكَ قَالَ ﴾[٣] لتقاربهما في المخرج.

والياء لا تدغم في الشين ولا في الجيم، ولا الشين في الياء والجيم لأنّ الياء والشين من حروف «ضَوِي مِشْفَر» فلا يدغم فيما يقاربها.

﴿ والجيم ﴾ لا تُدْغَم في الياء لقلّة تقاربهما ولكن تدغم ﴿ في الشين ﴾ لشدّة تقاربهما نحو: «اخرج شّاة».

والضّاد لا تقارب شيئاً من الحروف حتّى تدغم فيها مع أنّها من حروف «ضَوِي مِشْفَر».

﴿ واللّام ﴾ إمّا معرّفة[٤] وإمّا غير معرّفة فاللّام ﴿ المعرّفة تدغم وجوباً في مثلها ﴾ أعني في اللّام ﴿ وفي ثلاثة عشر حرفاً ﴾ وهي التّاء، والثّاء، والدال، والذال، والرّاء، والزّاي، والسّين، والشّين، والصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والنّون؛ لكثرة لام التعريف وموافقتها لهذه الحروف لأنّ جميعها من طرف اللّسان كاللّام إلّا الضّاد والشّين، وفي الضّاد استطالة لرَخاوتها حتّى اتّصلت بمخرج اللّام

---

(١) هكذا وقع في أكثر النسخ «لم يجر» من «الجريان» وفي نسخة: «لم يجز» من «الجواز».

(٢) راجع: شرح الشافية ٣: ٢٧٨.

(٣) البقرة: ٣٠.

(٤) والمراد «أل» التعريف في قول ابن مالك:

«أل» حرف تعريف أو اللّام فقط «فنمط» عرّفت قُلْ فيه: «النَّمَط»

وهي اسميّة وحرفيّة، والحرفيّة زائدة وغير زائدة، وغير الزائدة عهديّة وجنسيّة، والحكم يشمل الأقسام كلّها.

ـ كما مرّ ـ وكذا الشّين حتّى اتّصلت بمخرج الطّاء.

﴿ وغير المعرّفة[1] ﴾ إدغامها ﴿ لازم في نحو ﴿ بل رَّان ﴾[2] ﴾ ممّا اجتمع فيه لام، «بَلْ» و«هَلْ» و«قُلْ» خاصّة مع الرّاء في «القرآن» خاصّة.

﴿ وجائز في البواقي ﴾ من الصُّوَر، وإدغامها مع الراء أحسن من الإظهار لقرب مخرجهما، ويليه في الحسن إدغام اللّام الساكنة في الطاء والدال والتّاء والصّاد والزّاي والسّين، وذلك لأنّهنّ تراخين عن اللّام إلى الثّنايا وليس فيهنّ انحراف نحو اللّام كما كان في الرّاء.

---

(١) قال الرضيّ: وإذا كانت اللّام السّاكنة غير المعرّفة نحو: لام «هَلْ» و«بَلْ» و«قُلْ» فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام:

أحدها: أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار وذلك مع الرّاء لقرب مخرجيهما، ولك أن لا تدغم نحو: «هَلْ رأيت».

قال سيبويه: ترك الإدغام هو لغة أهل الحجاز وهي عربيّة جائزة. ففي قول المصنّف: لازم في نحو «بَل رَّان» نظر: بلى لزم ذلك في لام «هَلْ» و«بَلْ» و«قُلْ» خاصّةً مع الرّاء في القرآن، والقرآن أثر يتبع.

ويليه في الحسن: إدغام اللّام الساكنة في الطّاء والدّال والتّاء والصّاد والزّاي والسين، وذلك لأنّهنّ تراخين عن اللّام إلى الثّنايا وليس فيهنّ انحراف نحو اللّام كما كان في الرّاء. ووجه جواز الإدغام فيها أنّ آخر مخرج اللّام قريب من مخرجها واللّام معها من حروف طرف اللسان.

ويليه في الحسن: إدغامها في الظّاء والثاء والذّال لأنّهنّ من أطراف الثّنايا وقاربنَ مخرج الفاء. وإنّما كان الإدغام مع الطّاء والدّال والتّاء والزّاي والسّين أقوى منه مع هذه الثلاثة لأنّ اللّام لم تنزل إلى أطراف الثنايا كما لم تنزل الطّاء وأخواتها إليها بخلاف الثلاثة.

ويليه: إدغامها في الضّاد والشّين، لأنّهما ليسا من طرف اللسان كالمذكورة لكنّه جاز الإدغام فيهما لاتّصال مخرجهما بطرف اللسان اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٧٩ ـ ٢٨٠]

(٢) المطففين: ١٤.

ووجه جواز إدغام اللّام فيها أنّ آخر مخرج اللّام قريب من مخرجها، واللّام معها من حروف طرف اللّسان، ويليه في الحسن إدغامها في الظّاء والثاء والذال.

وإنّما كان الإدغام مع الستّة الأُوَل أحسن منه مع هذه الثلاثة؟ لأنّ اللّام لم تنزل إلى أطراف الثّنايا كما لم تنزل الطاء وأخواتها إليها بخلاف الثلاثة، ويليه إدغامها في الضّاد والشّين لأنّهما ليسا من طرف اللّسان كالمذكورة لكنّه جاز الإدغام فيهما لاتّصال مخرجهما بطرف اللّسان.

وإدغام اللّام السّاكنة في النّون[1] أقبح من جميع ما مرّ.

قال سيبويه[2]: لأنّ النون تدغم في الواو والياء والراء والميم كما تدغم في اللّام.

وكما لا تدغم هذه الحروف في النّون كذلك ينبغي أن لا يدغم اللّام فيها أيضاً، والرّاء من حروف «ضَوِيَ مِشْفَر».

﴿ والنّون ﴾ إمّا ساكنة أو متحرّكة فالنّون ﴿ السّاكنة تدغم وجوباً في حروف «يَرْمَلون» ﴾ نحو: «من يَوم» و«مَن رّبكم» و«من مّاء» و«من لّبن» و«من وّال» و«من نّور» إلّا إذا أدّي إلى اللّبس بتركيب آخر كما مرّ نحو «قِنوان» فإنّك لا تقول: «قِوّان» ﴿ والأفصح إبقاء غُنّتها في الواو والياء وإذهابها في اللّام والرّاء ﴾ ومع الميم والنّون لابدّ من الغنّة.

﴿ وتقلب ﴾ النّون الساكنة ﴿ ميماً ﴾ إذا كانت النّون ﴿ قبل الباء ﴾ نحو: «عنبر» و«شنباء» وقد مرّ في «الإبدال».

---

(١) التقاط من الرضيّ حرفاً بحرفٍ فراجع شرحه على «الشّافية» ٣: ٢٨٠.

(٢) العبارة منقولة من الرضيّ والرضيّ إنّما نقل معنى عبارة سيبويه وهذا نصّه:

والنّون إدغامها فيها أقبح من جميع هذه الحروف لأنّها تدغم في اللّام كما تدغم في الياء والواو والرّاء والميم، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النّون وصارت كأحد في ذلك اهـ. [الكتاب ٢: ٥٠٤]

﴿وتخفى﴾ النّون بأن يقتصر على الغنّة ﴿في غير حروف الحلق﴾، وحروف «يرملون» ﴿فيكون لها خمسة أحوال﴾:

الأوّل: الإدغام الواجب مع حروف «يرملون».

الثاني: إبقاء الغنّة مع الواو والياء.

والثالث: إذهابها مع اللّام والرّاء.

والرابع: قلبها ميماً مع الباء.

الخامس: الإخفاء في غير حروف الحلق و«يرملون» وقد مرّ أنّه لا إخفاء مع حروف الحلق كما لا إدغام.

﴿و﴾ النّون ﴿المتحرّكة تدغم جوازاً﴾ في حروف «يرملون» على التفصيل المذكور في إبقاء الغنّة وتركها.

﴿والطّاء والدّال والتّاء﴾ لغير الافتعال[1] ونحوه.

﴿والظّاء والذّال والثّاء يُدغم بعضها في بعض[2]﴾ لتقارب مخارجها ﴿وفي

---

(١) أي المراد هاهنا غير تاء «افتعل» و«تفعل» و«تفاعل» فإنّ لها أحوالاً من الإدغام والقلب ذكرها المصنّف بعد الفراغ عن سائر الحروف.

(٢) أي كلّ واحد من الحروف الستّة المذكورة أوّلاً، يدغم في الخمسة الباقية وفي الثّلاثة المذكورة أخيراً.

فإدغام الطّاء: «فَرَطَ دَّارِمٌ» أو «ذَابِلٌ» أو «ظَالِمٌ» أو «تاجِرٌ» أو «ثَامِرٌ» أو «صابر» أو «زاجر» أو «سامر».

وإدغام الدّال: «جَرَد طَّارد» أو «ذابل» والباقي عين أمثلة إدغام الطّاء.

وإدغام الذّال: «نبذ طَّارد» أو «دارم» أو «ذابل» أو «تاجر» أو «ثامر» أو «صابر» أو «زاجر» أو «سامر».

وإدغام الظّاء: «غلظ طَّارد» والباقي أمثلة إدغام الذّال.

⇐

الصّاد، والزّاي، والسّين ﴾ كذلك أيضاً بخلاف العكس أي لا تدغم الصّاد والزّاى والسّين في غيرها لفوات الصّفير كما مرّ.

واعلم أنّ في قولهم «لا تدغم الحروف المطبقة[1] في غيرها من غير إطباق» نظراً ﴿ إذ الإطباق في نحو «فرّطت» إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أُخرى وجمع بين ساكنين ﴾ أمّا الإتيان بطاء أُخرى فلأنّ الإطباق بدون حرف الإطباق متعذّر، وأمّا الجمع بين ساكنين فلأنّ الطاء الذي يجب الإتيان به لضرورة الإطباق ساكن، والطّاء الأصليّ الذي انقلب تاء لأجل الإدغام ساكن أيضاً.

والحقّ أنّه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمّى بالإدغام لشبهه به.

هذا ﴿ بخلاف غُنّة النون في «من يقول» ﴾ بإبقائها مع إدغام النون لأنّ الغنّة تخرج من الخيشوم والنّون من الفم فأمكن انفراد الغنّة من النون.

﴿ والصّاد والزّاي والسّين يُدغم بعضها في بعض لاشتراكها ﴾ في فضيلة الصّفير مع تقاربها في المخرج.

والفاء من حروف «ضَوِيَ مِشْفر».

﴿ والباء ﴾ تدغم ﴿ في الميم والفاء ﴾ نحو: «يعذّب من يشاء» و«يعذّب فاجراً» وذلك لتقاربها في المخرج، والواو والميم من حروف «ضَوِيَ مِشْفَر».

فهذا تفصيل لإدغام الحروف المتقاربة بعضها في بعض.

⇐ وإدغام التّاء: «سكت طّارد» أو «دارم» أو «ذابل» أو «ظالم» أو «ثامر» أو «صابر» أو «زاجر» أو «سامر».

وإدغام الثاء: «عَبَثَ طارد» أو «دارم» والباقي نفس أمثلة إدغام التّاء.

(١) تلخيص كلام الرضيّ رضوان الله عليه فراجع شرحه ٣: ٢٨٢.

[حكم تاء الافتعال]:

وقد بقي من ذلك حكم تاء الافتعال ونحوه، فنقول فيه:

إذا كان فاء «افتعل» تاء وجب إدغامها في تاء الافتعال نحو: «اتّخذ» و«اتّهم»، لأنّ المثلين إذا التقيا وأوّلهما ساكن وجب الإدغام ـ كما مرّ ـ وإذا كان عين «افتعل» تاء نحو «اقتتل» لم يلزم الإدغام.

قال سيبويه[1]: لأنّ التاء الثانية لا يلزم الأُولى، ألا ترى إلى نحو: «اجتمع» و«ارتدع» فالمثلان فيه كأنّهما في كلمتين من حيث عدم التلازم.

﴿ وقد تدغم[2] تاء «افتعل» ﴾ حينئذٍ ﴿ في التّاء ﴾ التي هي عين الكلمة بأن تنقل حركة التاء الأُولى إلى فاء الكلمة ـ على الرَّسْم[3] ـ في نحو: «يَمُدُّ» و«يَعَضُّ» و«يَفِرُّ» فيستغنى عن همزة الوصل لأنّ أصل فاء الكلمة الحركة.

بخلاف باب: «الحمر»، لأنّ أصل لام التعريف السكون، والحركة عارضة.

وقد يحذف حركة أوّلهما فيلتقي ساكنان ـ فاء «افتعل» وتاؤه ـ فتكسر الفاء

---

(١) لقد تبيّن لي من تأمّلي في هذا الشرح حيثما ينقل عن ابن جنّي أو سيبويه أو الخليل أو غيرهم أنّه إنّما ينقل عن الرّضيّ وحده فكذا في هذا الموضع فراجع شرح الرضي على «الشّافية» ٣: ٢٨٤، والرضي نقل ذلك عن سيبويه في باب الإدغام من «الكتاب». [الكتاب ٢: ٤٩٥]

(٢) هذا شروع في بيان أحوال تاء «افتعل» وما أشبهه.

(٣) والصحيح ـ كما في شرح الرضي ـ «كما هو الرسم» حيث قال: فإذا أدغمت أي في نحو «اقتتل» فإمّا أن تنقل حركة أوّلهما إلى فاء الكلمة كما هو الرَّسْم في نحو: «يمدّ» و«يعضّ» و«يفرّ» فتستغني من همزة الوصل. وإمّا أن تحذف حركة أوّلهما فيلتقي ساكنان: فاء الفعل وتاء «افتعل» فتكسر الفاء، لأنّ السّاكن إذا حرّك فالكسر أولى، فتسقط همزة الوصل بتحرّك ما بعدها اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٨٤]

ويستغنى عن همزة الوصل ﴿فيقال: «قَتَّل»﴾ بفتح القاف على المذهب الأوّل ﴿و«قِتَّل»﴾ بكسرها على المذهب الثّاني.

وإنّما لم يجز هذا المذهب الثاني ـ أعني حذف حركة أوّل المثلين ـ في نحو «يمدّ» و«يعضّ» لوجوب المحافظة على حركة العين في الفعل الثلاثيّ إذ بها يتميّز بعض أبوابه من بعض.

وقال سيبويه: لأنّه يجوز في نحو «اقتتل» الإظهار والإخفاء والإدغام بخلاف نحو «يردّ» فإنّه يجب فيه الإدغام، فلمّا تصرّفوا في الأوّل بالأوجه الثلاثة أجازوا التصرّف فيه بحذف حركة أوّل المثلين أيضاً وتقول في المضارع: «يَقَتِّل» ـ بفتح الياء والقاف وكسر التّاء ـ و«يقِتِّل» ـ بكسر القاف والبواقي بحالها ـ.

﴿وعليهما﴾ تقول في اسم الفاعل ﴿مُقَتِّلُون﴾ بضمّ الميم وفتح القاف وكسر التّاء ﴿ومُقِتِّلون﴾ بكسر القاف والبواقي بحالها.

ويجوز في نحو «يقِتّل» ـ بكسر القاف ـ أن يكسر الياء اتّباعاً للقاف، ومنه قِرائة ﴿أَمَّنْ لاَ يِهِدِّي﴾[1] ـ بكسر الياء والهاء ـ ولا يجوز كسر الميم في «مقِتِّل» ـ بكسر القاف ـ اتّباعاً كما جاز في المضارع لأنّ حرف المضارعة مختصّ للكسر في غير هذه الصّورة نحو: «إعلَمُ» و«نِعلَمُ» و«تِعلَمُ» و«يِيجلُ».

﴿وقد جاء﴾ في قِرائة أهل مكّة ﴿مُرُدِّفين[2]﴾ بضمّ الرّاء ﴿اتّباعاً﴾ للميم، أصله: «مُرْتَدِفينَ» أي مستدبرين، ويقال: «أتينا فلاناً فارتدفناه» أي أخذناه من وَرائه، وعلى هذا تقول: «مقتّلون» بضمّ القاف أيضاً.

وإذا كان عين «افتعل» مقارباً للتاء لم تدغم التاء فيه إلّا قليلاً؛ لأنّ الإظهار في المثلين كان أكثر نحو «اقتتل» ففي المتقاربين أولى.

---

(١) يونس: ٣٥.

(٢) الأنفال: ٩.

وإنّما جاز لك الإدغام إذا كان العين دالاً كـ«يَهدّي» أو صاداً كـ«يَخِصّمون».

﴿ و ﴾ إذا كان ما قبل تاء «الافتعال» ـ أعني فاء الكلمة ـ ثاء مثلّثة ﴿ **تدغم الثّاء فيها على الوجهين** ﴾: القياسيّ وهو: قلب الأوّل إلى الثاني، وغير القاسيّ وهو العكس ﴿ **نحو: اثّار** ﴾ «يَثّارُ» ـ بتاء مثنّاة ـ ﴿ **وإثّار** ﴾ «يثّار» ـ بثاء مثلّثة ـ والأصل «اثْتَار» أي أدرك ثأره بأن قتل قاتله.

وهذا الإدغام على الوجهين ليس بواجب ـ على ما نصّ عليه سيبويه ـ لاختلاف الحرفين فيجوز لك أن تقول في افتعل من «الثرد»: «اثْتَرَدَ، يثترد» فهو «مثترد» ولكنّ الإدغام أحسن.

﴿ و ﴾ إذا كان فاء افتعل سيناً ﴿ **تدغم فيها السّين شاذّاً على الشاذّ نحو: «اسّمع»** ﴾ في «استمع».

أمّا شذوذه فلأنّ حرف الصفير قد قلنا أنّه لا يدغم في غيره.

وأمّا كونه شاذّاً على الشّاذّ فلأنّ القياس في إدغام المتقاربين قلب الحرف الأوّل إلى الثاني وهيهنا وجب أن يقلب الثّاني إلى الأوّل ﴿ **لامتناع «اتّمَع»** ﴾ حيث تذهب فضيلة الصفير، وقد زال كراهة الشّذوذ الأوّل بسبب الشّذوذ الثاني، لأنّ الثّاني حيث قلب سيناً فلم تدغم السّين إلّا في حروف الصفير، والإظهار هيهنا أفصح بخلاف الثّاء كما قلنا.

﴿ **وتقلب** ﴾ تاء الافتعال ـ إذا وقعت ﴿ **بعد حروف الإطباق ـ طاءاً، فتدغم فيها وجوباً في: «اطّلب»** ﴾ لاجتماع المثلين لأنّ فاء الكلمة طاء وتاء «الافتعال» أيضاً صارت طاء ﴿ **وجوازاً على الوجهين في: «اضْطَلم»** ﴾ وأصله: «اظتلم» وبعد الإدغام تقول على الوجه القياسيّ ـ وهو قلب الأوّل إلى الثاني ـ: «اطّلم» ـ بالطّاء المهملة ـ وعلى الوجه الآخر: «اظّلم» ـ بالظّاء المعجمة ـ والبيان أيضاً أحسن نحو: «اظطلم».

﴿ وجاءت ﴾ الصُّوَرُ ﴿ الثّلاث ﴾ في قول زُهَيْر[1]:

٦٥ ـ هُـو الجـواد الّـذي يُـعطيكَ نـائلَهُ عفواً ﴿ ويـظلم أحـياناً فـيظْطَلِمُ ﴾[2]

معناه: أنّه يعطي ما له بسهولة من غير مَطْلٍ، ويُسْتَجْدَى في الأوقات التي مثله لا يطلب فيها فيتحمّل ذلك، ويروى: «فيظَلم» و«فيطَلم».

﴿ وشاذّاً على الشّاذّ في: «اصطبر» و«اضطرب» ﴾ بأن يقال: «اصّبر» و«اضّرب».

---

(١) هو زُهَيْر بن أبي سُلْمى ـ بضمّ السين ـ ربيعة بن رياح المزنيّ المُضَريّ حكيم الشّعراء في الجاهليّة. وفي أئمّة الأدب مَن يفضّله على شعراء العرب كافّةً. قال ابن الأعرابي: كان لزُهَيْرٍ في الشّعر ما لم يكن لغيره، كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً وأُخته سَلْمَى ـ بفتح السّين ـ شاعرةً وابناه كعب وبجير شاعرين، وأُخته الخنساء شاعرةً. ولد في بلاد «مُزَيْنَة» وكان مقيماً في بلاد الحاجر ـ من بلاد «نجد» ـ كان ينظم القصيدة في شهر وينقّحها ويهذّبها في سنة، فكان قصائده تسمّى «الحوليّات» أشهر شعره المعلّقة التي مطلعها:

* أمِن أُمّ أوفى دمنة لم تكلّم *

ويقال: إنّ أبياته التي في آخر هذه القصيدة تشبه كلام الأنبياء، توفّي سنة ١٣ هـ.

(٢) البيت الشّاهد لهذا الشّاعر على وزن البحر البسيط من قصيدة يمدح بها هَرِم بن سنان المرّي ومطلعها:

قِفْ بالدّيار التي لم يَعْفُهَا القِدَمُ بَلَى وغَيَّرَها الأرواحُ والدِّيَمُ

و«النائل» الإحسان و«العَفْو» ما كان سهلاً من غير مَطْلٍ ومعنى «يُظْلَم أحياناً» أنّه يُطْلَبُ منه في غير وقت الطّلب ولا موضعه فيُعْطِي، جعل السّؤال منه في غير وقت السؤال «ظلماً» وجعل إعطائه ما سئل على تلك الحال وتكلّفه لذلك «اظّلاما».

والشّاهد في قوله: فـ«يَظْطَلِمُ» حيث ورد بالأوجه الثّلاثة وهو ترك الإدغام والإدغام على الوجهين ـ بالظّاء والطّاء ـ.

وقال ابن جنّي: روي على أربعة أوجه ـ هذه الثلاثة ـ والرّابع: فـ«ينظلم» وهذه «ينفعل» وليست من الضّرب الأوّل ولا يلحق مثلها تغيير، اهـ بتصرّف. [شرح القصائد العشر: ١٠١، الأعلام ٣: ٥٢، شواهد البغدادي: ٤٩٣ ـ ٤٩٤، سرّ صناعة الإعراب ١: ٢٣٠]

فوجه شذوذه إدغام حرف الصّفير ـ وهو الصّاد المهملة ـ في غيره، وإدغام حرف «ضوي مشفر» ـ وهو الضّاد المعجمة ـ فيما يقاربها، ووجه كونه شاذّاً على الشّاذّ قلب الثّاني إلى الأوّل وذلك ﴿ لامتناع: «اطّبر» و«اطّرب» ﴾ بقلب الأوّل إلى الثاني حيث تفوت فضيلة صفير الصّاد، واستطالة الضّاد.

وإنّما قلبت تاء الافتعال بعد حروف الإطباق طاءاً؟ لأنّها لو بَقِيَتْ على حالها فإمّا أن تدغم حروف الإطباق فيها وذلك غير جائز لذَهاب فضيلة الإطباق، وإمّا أن لا تدغم فيعسر النطق بها لقربها في المخرج وتنافيها في الصفة لأنّ التّاء حرف شديد والصّاد والضّاد والظّاء المعجمة رخوة، وأيضاً التّاء مهموس، والضّاد المعجمة والطّاء والظّاء مجهورة فقلبوا تاء الافتعال حرفاً يوافق التّاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة.

﴿ وتقلب تاء ﴾ الافتعال ﴿ مع الدّال، والذّال، والزّاي ﴾ إذا كنّ فاءات الكلمة ﴿ دالاً ﴾ لأنّ التاء حرف شديد مهموس، والدّال المعجمة والزّاي فيهما رخاوة وجهر، وأيضاً التاء مهموس والدّال المهملة مجهور، فبين التّاء وهذه الحروف تَنافٍ، فقلب التاء دالاً لكونه موافقاً للتاء في المخرج والذّال والزاي في صفة الجهر ﴿ فتدغم ﴾ فاء الكلمة في الدّال المبدلة من تاء الافتعال ﴿ وجوباً في «ادّان» ﴾ لاجتماع المثلين أوّلهما ساكن، والأصل: «إدْتَانَ» ـ افتعل من «الدّين» ـ ﴿ وقوياً في «ادّكر» ﴾ بالدّال المهملة، والأصل: «اذتكر» من «الذّكر» قلبت التاء دالاً مهملة ثمّ أُدغمت الذال المعجمة فيها بعد قلبها إليها على القياس.

﴿ وجاء «اذّكر» ﴾ بالذال المعجمة وذلك بقلب الثّاني إلى الأوّل، ثمّ الإدغام على خلاف القياس ﴿ و«اذْدَكر» ﴾ بغير الإدغام ﴿ وضعيفا في «ازّان» ﴾ وأصله: «ازْتان» ـ افتعل من «الزّين» ـ قلبت التاء دالاً فصار «ازدان» وهو الفصيح، ولو أُريد الإدغام وجب قلب الثّاني إلى الأوّل على خلاف القياس ﴿ لامتناع «ادّان» ﴾ بقلب

الأوّل إلى الثّاني كما هو القياس إذ تذهب فضيلة صفير الزّاي.

فهذه أحكام إدغام تاء الافتعال.

﴿ونحو: «خَبَطٌ» و«حُصْطُ» و«فُزْدُ» و«عُدٌّ» في «خَبَطْتُ» الشّجر» إذا ضربتَها بالعصا لتسقط ورقها ﴿و«حُصْتُ» ﴾ من «الحَوْص» الخياطة ﴿و«فُزْتُ» و«عُدْت» ﴾ من «الفَوْز» و«العَوْد» ﴿شاذّ﴾ حيث قد شبّه تاء الضمير بتاء الافتعال من قِبَلِ اتّصال تاء الضمير بالفعل كاتّصال تاء الافتعال بما قبلها فقلبت تاء الضمير في «خَبَطْتُ» و«حُصْتُ» طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي «فُزْدُ» و«عُدُّ» دالاً لوقوعها بعد الزّاى والدال المهملة؛ فصار الإدغام واجباً في: «خبطّ» و«عدّ» لاجتماع المثلين، وشاذّ على الشّاذّ لو قيل: «حُصُّ» مثل «اصْبر» لامتناع «حُطٌّ» لفوات الصّفير، وضعيفاً في «فُزْدُ» لو قيل: «فُزُّ» مثل «ازّان» لامتناع «فُدُّ» وتشبيه تاء الضمير بتاء الافتعال عربيّ لكنّه غير مطّرد بل مسموع ولهذا لم يحك سيبويه عنهم في الذّال المعجمة نحو: «أخذت».

﴿وقد تدغم تاء «تتنزّل»[1] و«تتنابزوا» وصلاً وليس قبلها ساكن صحيح ﴾

---

(١) قال الرّضيّ: إذا كان في أوّل مضارع «تفعّل» و«تفاعل» تاء فيجتمع تاءان جاز لك أن تخفّفهما وأن لا تخفّفهما والتّخفيف بشيئين: حذف أحدهما، والإدغام، والحذف أكثر.

فإذا حذفت فمذهب سيبويه أنّ المحذوفة هي الثّانية، لأنّ الثقل منها نشأ، ولأنّ حروف المضارعة زيدت على تاء «تفعّل» لتكون علامةً، والطارئ يزيل الثّابت إذا كره اجتماعهما.

وقال الكوفيّون: المحذوفة هي الأولى، وجوّز بعضهم الأمرين، وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن ماثلها نحو: «تَتَارك» أو قاربها نحو: «تذكّرون» لئلّا يجمع في أوّل الكلمة بين حذف وإدغام مع أنّ قياسهما أن يكونا في الآخر.

وإذا أدغمت فإنّك لا تدغم إلّا إذا كان قبلها ما آخره متحرّك نحو: «قالَ تنزّل» و«قال ⇐

استثقالاً لاجتماع التائين في أوّل الكلمة إحداهما تاء المضارعة والثانية تاء «التفعّل» و«التفاعل» نحو: «قال تنزّل» و«قال: تُنابَزُوْا» ونحو: «قالوا تُنزّل» و«قالا تُنابزوا» و«قُوْلي تّابع».

فإن لم يكن قبلها كلمة لم تدغم إذ لو أُدغمت لاجتلبت همزة الوصل وحروف المضارعة لا بدّ لها من التصدير لقوّة دلالتها.

وكذا لا تدغم إذا كان قبلها ساكن صحيح نحو: «هل تتنزّل».

وقِرائة البَزّي: ﴿هل تَرَبَّصُونَ﴾[1] و﴿ألف شَهْرٍ تَنَزَّلُ﴾[2] ـ بالإدغام والجمع بين ساكنين ـ ليست بقويّة.

وقد يقال: إنّ السّاكن لو كان غير صحيح ولم يكن مدّة لم يجز الإدغام أيضاً نحو: «لو تتنزّل».

وهو غير سديد لأنّ من شرط التقاء الساكنين على حدّه ـ إذا كان الأوّل ليناً والثّاني مدغماً ـ أن يكونا في كلمة واحدة، وهيهنا ليسا في كلمة واحدة فلو لم يجز الالتقاء في كلمتين إذا كان الأوّل غير مدّة لكان يجب أن لا يجوز ولو كان الأوّل مدّة إذ لا فارق بينهما في كلمة واحدة في الجواز فكذا في كلمتين.

⇐ تنابزوا» أو آخره مدّ نحو: «قالوا تنزّل» «قالا تنابزوا» و«قُوْلي تابع».

فإن لم يكن قبلها شيء لم يدغموا، إذ لو أُدغم لاجتلب لها همزة الوصل وحروف المضارعة لا بدّ لها من التصدّر لقوّة دلالتها، وأيضاً تتثاقل الكلمة. وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكن غير مدّ، سواء كان ليناً نحو: «لو تتنابزون» أو غيره نحو: «هل تتنابزون» إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك السّاكن ولا تفي الخفّة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن اهبتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٢٩٠ ـ ٢٩١]

(١) التوبة: ٥٢.

(٢) القدر: ٣ ـ ٤.

اللّهمّ إلّا أن يقال: لو كان الأوّل مدّة أمكن حذفها اكتفاء بالحركة الدالّة عليها بخلاف ما لو لم يكن مدّة فإنّه لا يكون حينئذٍ سبيل إلى الإبقاء ولا إلى الحذف.

واعلم أنّ هذا الإدغام لا يجوز في المضارع[1] المبنيّ للمفعول نحو: «تُتَدَارَكُ» لاختلاف الحركتين فلا يستثقل اجتماع التائين بخلاف المبنيّ للفاعل لاتّفاق حركتيهما.

﴿وتاء «تفعَّل» و«تفاعل»﴾ تدغم ﴿فيما تدغم فيه التّاء﴾ إذا وقعن بعدها وهي ثمانية أحرف مخارجها طرف اللسان وشيء من الثّنايا كالتاء وهي:

الطّاء، والدّال، والصّاد، والزّاي، والسّين، والظّاء، والذّال، والثّاء ﴿فتجتلب﴾ لها ﴿همزة الوصل ابتداء نحو: «اطّيّروا» و«ادّارَأُوا»﴾ و«اصّابروا» ﴿و«ازّيّنوا»﴾ و«اسّمّعوا» و«اظّلموا» و«اذّكروا» ﴿و«اثّاقلوا»﴾ ومع التاء نحو: «اتّرسوا».

والأصل في هذه الأفعال: «تطيّروا» و«تدارأُوا» و«تصابروا» و«تزيّنوا» و«تسمّعوا» و«تظلّموا» و«تذكّروا» و«تثاقلوا» و«تترّسوا».

وقد يضمّ إلى هذه الحروف الضّاد لما مرّ من أنّها باستطالتها قريب من حروف أطراف اللّسان نحو: «اضّاربوا» في «تضاربوا» وكذا الشين والجيم نحو: «اشّاجروا» و«اجّارؤوا»[2] في «تشاجروا» و«تجارؤوا» وإن كانتا بعيدتين عن ذلك.

---

(١) قال الرضيّ: وإذا كان المضارع مبنيّاً للمفعول نحو: «تُتدارك» و«تُتحمّل» لم يجز الحذف ولا الإدغام، لاختلاف الحركتين فلا تستثقلان كما تستثقل الحركتان المتّفقتان. وأيضاً يقع لبس بين «تُتَفَعَّل» و«تُفَعَّل» ـ من «التّفعيل» ـ لو حذفت التّاء الثانية وبين «تُتَفَعَّل» و«تُتَفعّل» لو حذفت الأُولى اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٩١]

(٢) أصله: «تجارؤوا» وهو «تفاعلوا» من «الجُؤَار» وهو رفع الصوت وبه قرئ قوله تعالى: ﴿فاخرج لهم عجلاً جسداً له جؤار﴾ ـ بدل قوله تعالى: له خوار ـ.

وهذا الإدغام مطّرد[١] في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمَي الفاعل والمفعول.

﴿ونحو: «اسْطّاع»﴾ في «استطاع» بجعل تاء الاستفعال ﴿مدغماً﴾ فيما يدغم فيه التاء ﴿مع بقاء﴾ صوت ﴿السّين نادر[٢]﴾ وقِراءة حمزة[٣] في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَّاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾[٤].

وخطّأهُ النُّحاة؛ لأنّه يؤدّي إلى اجتماع الساكنين لا على حدّه، حيث لا يمكن إلقاء حركة التّاء على السّين التي من شأنها أن لا تتحرّك أبداً.

وإنّما شجّعه على ذلك ما رأى من تحرّك ما بعد تاء الاستفعال بسبب الإعلال إذ لو كان ساكناً على أصله امتنع الإدغام على كلّ حال.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) راجع شرح الرّضيّ على «الشّافية» فإنّ تلك العبارة مأخوذة عنه حرفاً بحرف. [شرح الشافية ٣: ٢٩١]

(٢) و«نحو اسطّاع» مبتدأ خبره قوله: «نادر» وهو معطوف عليه وقوله: و«قرائة حمزة» معطوف على الخبر.

(٣) وهو حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي الشيعيّ وقد تقدّمت ترجمته. والعبارة عن الرضي فراجع شرحه على الشافية. [شرح الشافية ٣: ٢٩٢]

(٤) الكهف: ٩٧.

[الحذف[1] التخفيفيّ]

﴿الحذف الإعلالي[2]﴾ قد تقدّم في هذا الكتاب ﴿والتّرخيمي قد تقدّم﴾ في «الكافية».

﴿وجاء غيره في﴾ نحو ﴿تفعّل[3]، وتفاعل﴾ نحو: «تنزّل» و«تباعد» والأصل: «تتنزّل» و«تتباعد»، بتائين إحداهما تاء المضارعة والثانية تاء «التفعّل» و«التفاعل»، فاستثقل اجتماعهما في أوّل الكلمة وهما متّفقتا الحركة فيجوز تخفيف ذلك إمّا بالإدغام ـ كما مرّ ـ وإمّا بحذف إحداهما، والحذف أكثر.

واختلف في المحذوفة، فقال سيبويه: إنّها الثانية لأنّ الثِّقَل منها نشأ، ولأنّ حرف المضارعة جيء بها لمعنى المضارعة.

وقال الكوفيّون: إنّها الأُولى لأنّ الثانية إنّما زيدت في «تفعّل» لمعنى أيضاً كالتكلّف مثلاً، وجوّز بعضهم الأمرين.

---

(١) الحذف نوعان: نحوي ويسمّى بالحذف الترخيمي ويختصّ بالمنادى. قال ابن مالك:

ترخيماً احذف آخر المنادى ... كـ«ياسُعَا» فيمن دعا «سُعَادَى»

وصرفي وهو قسمان: اعلاليّ وقد تقدّم في أوّل الكتاب وتخفيفيّ ويبحث عن هذا القسم هنا.

(٢) هذا آخر أحوال الأبنية من «مقدّمة التصريف». قال الرضيّ: يعني بالحذف الإعلاليّ ما حذف مطّرداً لعلّةٍ كـ«عَصاً» و«قاضٍ» وبالترخيميّ ما حذف غير مطّرد كما في «يَدٍ» و«دَمٍ» اهـ بحروفه. [شرح الشافية ٣: ٢٩٢]

(٣) شرح هذه الفقرة من كلام المصنّف تلخيص ما في شرح الرضيّ فراجعه. [شرح الشافية ٣: ٢٩٠ـ٢٩١]

وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن ماثلها نحو «تتابع» أو قاربها نحو «تذكّرون» لأنك لو أدغمت احتجت إلى همزة الوصل وهي لا تدخل المضارعة، ولأنّه يكون إجحافاً بالكلمة بالجمع في أوّلها بين حذف وإدغام مع أنّ قياسهما أن يكونا في الآخر.

والتخفيف بالحذف[1] إنّما يسوّغ في المبنيّ للفاعل لا في المبنيّ للمفعول ـ كما قلنا في الإدغام ـ ولأنّ حذف التاء الأُولى يلبس المبنيّ للمفعول من «باب التفعّل» بالمبنيّ للمفعول من «باب التفعيل».

﴿ وجاء ﴾ الحذف أيضاً ﴿ في ﴾ نحو ﴿ مِسْتُ ﴾ بفتح الميم أو كسرها، والأصل: «مَسِسْتُ» ـ بكسر العين ـ فإمّا أن تحذف السين الأُولى لتبقى «مَسْت» ـ بفتح الميم ـ وإمّا أن تنقل حركة العين إلى الفاء لبيان البنية، وتقول: «مِسْتُ» ـ بكسر الميم ـ.

وكذا في «لبيت يا رجل»، تقول: «لَبْتَ» بفتح اللّام و«لُبْت» بضمّها، فالأوّل بغير النقل والثاني بالنقل.

﴿ و«أَحَسْتُ» ﴾ أصله: «أَحْسَسْتُ» حذفت السين الأُولى بعد نقل حركتها إلى الحاء لئلّا يجتمع ساكنان لا على حدّهما ﴿ و«ظِلْتُ» ﴾ بفتح الظّاء أو كسرها أصله: «ظَلِلْت» ـ بكسر العين ـ فُعِل به ما قلنا في «مِسْت».

وهو فصيح في «ظلت» لكثرة استعماله بخلاف «مست» و«أحست».

﴿ و ﴾ جاء الحذف أيضاً في ﴿ اسْطَاع ﴾ بكسر الهمزة ﴿ يَسطيع ﴾ بفتح حرف المضارعة، والأصل: «استطاع[2]، يستطيع» فحذفت تاء «استفعل» استثقالاً لذلك

---

(١) أي الحذف التخفيفيّ الذي هو من قسم الحذف التصريفيّ.

(٢) قال الرضيّ: وهي أشهر اللغات أعني ترك حذف شيء منه وترك الإدغام وبعدها: «إسْطَاع، يَسْطِيْعُ» ـ بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء ⇐

مع الطّاء وهو فصيح هيهنا لكثرة استعماله بخلاف «استدان» قال الله تعالى: ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾[١].

﴿ وجاء ﴾ في كلامهم: «استاع» ـ بكسر الهمزة ـ ﴿ يستيع ﴾ ـ بفتح حرف المضارعة ـ.

قال سيبويه[٢]: إن شئت قلت: حذفت التاء منه لأنّه في مقام الحرف المدغم ثمّ جعل مكان الطاء تاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها كما قالوا: «ازدان» ليكون ما بعد الزّاى مجهوراً مثله، وإن شئت قلت: حذف الطّاء لأنّ التكرير منها نشأ.

﴿ وقالوا: «بلعنبر» و«علماء» و«مِلماء» في «بني العنبر» و«على الماء» و«من الماء» ﴾ وذلك لأنّه لمّا كان النّون واللّام متقاربين وتعذّر الإدغام لسكون الثّاني حذفوا الأوّل تخفيفاً وهو قليل.

﴿ وأمّا نحو: «يَتَسع» و«يَتقي» ﴾ ـ بتخفيف التاء فيهما ـ والأصل: «يتّسع» و«يتّقي» ـ بتشديد التاء ـ ﴿ فشاذّ ﴾ لأنّه لمّا أمكن التخفيف بالإدغام فالعدول عن ذلك إلى الحذف خلاف القياس.

⇐ «استفعل» حين تعذّر الإدغام مع اجتماع المتقاربين وإنّما تعذّر الإدغام لأنّه لو نقل حركة التّاء إلى ما قبلها لتحرّكت السّين التي لا حظّ لها في الحركة ولو لم ينقل لالتقى السّاكنان ـ كما في قراءة حمزة ـ فلمّا كثر استعمال هذه اللفظة ـ بخلاف «استَذَانَ» ـ وقُصِد التخفيف وتعذّر الإدغام حذف الأوّل ـ كما في «ظَلْتُ» و«أَحَسْتُ» ـ والحذف هاهنا أولى لأنّ الأوّل ـ وهو التّاء ـ زائد. وأمّا من قال: «يُسْطِيع» ـ بضمّ حرف المضارعة ـ فماضيه «أَسْطَاع» بفتح همزة القطع وهو من باب «الإفعال» اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٢٩٢ ـ ٢٩٣]

(١) الكهف: ٩٧.

(٢) تلخيص كلام الرضيّ والذي نقله الرضيّ عن سيبويه فإنّما نقله عن آخر باب الإدغام من «الكتاب». [شرح الشافية ٣: ٢٩٣]

ووجهه أنّهم لمّا حذفوا الواو من «يسع» و«يقي» حملوا «يتّسع» و«يتّقي» عليه في حذف التاء ﴿وعليه جاء﴾ قول الشاعر:

٦٦ - * تَقِ الله فينا والكتاب الّذي تتلو[1] *

إذ بعد حذف حرف المضارعة من «تتّقي» - بالتّخفيف - وبعد حذف الياء من آخره للجزم بقي الأمر «تَقِ».

ولم يجئ هذا الحذف إلّا من مضارع «اتّسع» و«اتّقى» ومن مضارع «اتّخذ»، ومن أسماء الفاعلين من الثّلاثة نحو: «متّسع» و«متّقٍ» و«متّخذ» ومن ماضي «يتّقي» فيقال: «تقى» والأصل: «اتّقى» حذفت التاء الأُولى فاستغني عن همزة الوصل،

---

(١) المصراع من البحر الطويل وهو عجز وصدره:

* زيادتنا نُعمانُ لا تَنْسَيَنَّها *

وهو من قصيدة لعبدالله بن همّام السَّلُولي يخاطب بها نعمان بن بشير الأنصاريّ وكان والياً على الكوفة من قِبَل معاوية - لعنه الله - وكان معاوية قد زاد أولياء بني أُميّة في عَطَائهم عشرةً فأنفذها النُّعمان وترك بعضهم وكان ابن همّام من ذلك البعض فكلّمه فأبى عليه فقال ابن همّام هذه القصيدة يرقّقه عليه.

«زيادتنا» منصوب بمحذوفٍ يفسّره المذكور المؤكّد بالنّون. قال الرضيّ: إنّ الفعل المؤكّد بالنّون لا يعمل فيما قبله. و«نُعْمَان» منادى. والشّاهد في قوله: «تَقِ» فإنّه أمر من «يَتَقِيْ» - بفتح التّاء المخفّفة وماضيه: «تَقَى» وأصلهما: «اتّقى، يتّقي» - بالتشديد - على «افتعل، يفتعِل» من «الوقاية» والأصل: «إوْتَقَى، يوتقي» فقلبت الواو في الأُولى ياءً لانكسار ما قبلها، ثمّ أُبدلت تاءً وأُدغمت، وأُبدلت في الثانية تاءً وأُدغمت، ولم تحذف لعدم انكسار ما بعدها فلمّا كثر الاستعمال كذا حذفوا التّاء السّاكنة منهما، وهي فاء الفعل فصارا: «تَقَى، يَتَقي» - بتخفيف التاء المفتوحة - وحذفت الهمزة من الماضي لعدم الحاجة إليها فصار: «تَقَى» ووزنه «تَعَلَ» محذوف الفاء، فأخذ الأمر - وهو «تَقِ» - من «يَتَقي» بدون همزة وصل لأنّ ما بعد حرف المضارعة محرّك. [راجع: شواهد البغدادي: ٤٩٦ - ٤٩٧]

ولو كان «تَقى» كـ«رَمى»[١] لقيل في المضارع: «يَتْقي» كـ«يَرمي» وفي الأمر «اتْقِ» كـ«ارْمِ».

وهذا ﴿بخلاف: «تَخِذَ، يَتْخَذُ»﴾ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر مع سكون التاء ﴿فإنّه أصل﴾ ولو كان مخفّفاً من «اتّخذ، يتّخذ» لقلت: «تَخَذَ، يتخِذُ»، بفتح العين في الماضي، وكسرها في الغابر مع فتح التاء فـ«تَخذ، يتخذ» بمعنى «أخذ، يأخذ» وليس من تركيبه[٢].

﴿و«اسْتَخَذَ»[٣] من «اسْتَتْخذ»﴾ ـ استفعل من «تَخِذَ، يَتْخَذُ» ـ فحذفت التاء الثانية كما حذف التاء من «اسطاع».

﴿وقيل﴾ مجيء ﴿السّين فيه إبدال من تاء «اتّخذ»﴾ الأُولى لكونهما

---

(١) قال الرضيّ: قد حذفت التاء الأُولى من ثلاث كلمات: «يَتَّسِعُ» و«يَتَّقي» و«يَتَّخِذُ» فقيل: «يَتَسِعُ» و«يَتَقِي» و«يَتَخِذُ» وذلك لكثرة الاستعمال وهو مع هذا شاذّ وتقول في اسم الفاعل: «مُتَّقٍ» سماعاً وكذا قياس: «مُتَّخِذ» و«مُتَّسِع» ولم يجئ الحذف في مواضي الثّلاثة إلّا في ماضي «يَتَّقِي» يقال: «تَقَى» وأصله: «اتّقى» فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذي بعدها. ولو كان «تَقَى»: «فَعَلَ» كـ«رَمَى» لقلت في المضارع: «يَتْقِيْ» كـ«يَرْمِيْ» ـ بسكون التّاء ـ وفي الأمر: «اِتْقِ» كـ«اِرْمِ». قال: وفي «تَقَى» خلاف. قال المبرّد: فاؤه محذوف والتّاء زائدة فوزنه: «تَعَلَ» وقال الزّجّاج: التّاء بدل من الواو ـ كما في «تُكَأَة» و«تراث» ـ وهو الأولى. [شرح الشافية ٣: ٢٩٤]

(٢) تلخيص ما في «شرح الرّضيّ» فراجعه. [شرح الشافية ٣: ٢٩٣ ـ ٢٩٤]

(٣) قال الرضيّ: ويجوز أن يكون أصله: «استتخذ» من «تَخِذَ، يَتْخَذُ، تَخْذاً» فحذفت التاء الثانية ـ كما قيل في «استاع»: إنّه حذف الطّاء، وذلك لأنّ التكرير من الثاني. ويجوز أن يكون السين بدلاً من تاء «اتّخذ» الأولى لكونهما مهموستين. قال: وإنّما كان هذا الوجه أشذّ لأنّ العادة الفِرار من المتقاربين إلى الإدغام والأمر هاهنا بالعكس ولا نظير له. [شرح الشافية ٣: ٢٩٤]

مهموستين ﴿وهو أشذّ﴾ من الحذف في «يتّسع» و«يتّقي» لأنّهم عدلوا هناك من الإدغام إلى الحذف الّذي هو أخفّ، وهيهنا عدلوا من الإدغام إلى الإبدال بالمتقارب فصاروا من الأخفّ إلى الأثقل.

﴿ونحو: «تُبشّرونّي»﴾ بتشديد النّون ﴿وتُبشّروني﴾ بتخفيفها ﴿وإنّي﴾ ممّا اتّصل بالنون التي في أواخرها نون الوقاية[1] ﴿قد تقدّم﴾ في «الكافية» حكم ذلك من الحذف، والإثبات مُبيّناً ومُدْغَماً[2].

وهيهنا قد تمّ تفاصيل أحوال أبنية الكلم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) إذا اجتمعت نون الرّفع ونون الوقاية في كلمة فلك فيها أربع لغات: الأُولى: إبقاؤهما من غير إدغام نحو: «تضربونني» وعليه قوله: «لم تؤذونني» والثّانية: إبقاؤهما مع الإدغام وعليه قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ والثالثة: أن تحذف نون الرّفع وتكتفى بنون الوقاية، والرابعة العكس وهو حذف نون الوقاية والاكتفاء بنون الرفع. وهذا هو الذي خطّأه السيوطي لأنّه نقض للغرض، وصحّحه الآخرون. [شرح الشافية ٣: ٢٩٤، وشرح الألفيّة: ٢٠]

(٢) أي في «الكافية» في باب الضّمير مبحث نون الوقاية.

[مسائل التمرين]

﴿ **هذه مسائل التَّمرين**[1] ﴾ وضعها أهل هذه الصِّناعة ليمرّنوا المتعلّم ويعوّدوه فيما تعلّمه. ﴿ و ﴾ اختلف في ﴿ **معنى قولهم: «كيف تبني من كذا مثل كذا»** ﴾.

فذهب الجمهور إلى أنّ معناه: أنّك ﴿ **إذا ركّبت منها** ﴾ أي من اللّفظة المعبّر عنها بكذا في قولهم: «من كذا» ﴿ **زنتها** ﴾ أي زنة اللّفظة المعبّر عنها بكذا في قولهم: «مثل كذا» ﴿ **وعملت ما يقتضيه القياس**[2] **كيف تنطق به** ﴾ أي بالمركّب بعد العمل المذكور كما لو قيل: كيف تبني من «ضرب» مثل «جعفر»؟ فيكون معناه: أنّك إذا ركبت من لفظة «ضرب» زنة «جعفر» وعملت بالزّنة المركّبة ما يقتضيه القياس التصريفيّ من القلب أو الحذف أو الإدغام أو الإعلال أو غير ذلك من الأعمال الواجبة إن كانت في هذه الزّنة أسباب هذه الأحكام أو عملت بها ما أعطاه السّائل من القواعد التّصريفيّة الجارية على القياس كيف تنطق بالمركّب بعد الأعمال المذكورة.

﴿ **وقياس قول أبي عليّ**[3] ﴾ أنّ معناه ﴿ **أن تزيد** ﴾ في الفرع ما زيد في الأصل

---

(١) قال الرضيّ: اعلم أنّ هذه المسائل لأبواب «التّصريف» كباب الإخبار ـ أي الإخبار بالذي وفروعه والألف واللّام الموصولة ـ لأبواب «النّحو». [شرح الشافية ٣: ٢٩٥]

(٢) قال الرّضيّ: أي عملت في هذه الزّنة المركّبة ما يقتضيه القياس التصريفيّ من القلب أو الحذف أو الإدغام إن كان في هذه الزّنة أسبابُ هذه الأحكام. [شرح الشافية ٣: ٢٩٥]

(٣) قال الرضيّ: إذا بنيت من كلمة ما يوازن كلمةً حُذِف منها شيءٌ ففيه بعد البناء ⇐

مطلقاً ﴿ وتحذف ﴾ في الفرع ﴿ ما حذف في الأصل ﴾ لا مطلقاً بل إذا كان الحذف ﴿ قياساً ﴾.

﴿ وقياس ﴾ قول ﴿ آخرين ﴾ أنّه ينبغي ﴿ أن ﴾ يزاد و﴿ يحذف ﴾ في الفرع ما زيد وحذف في الأصل ﴿ قياساً أو غير قياس ﴾.

⇐ ثلاثة مذاهب:

مذهب الجمهور أنّك لا تحذف في الصيغة المبنيّة إلّا ما يقتضيه قياسها ولا ينظر إلى الحذف الثّابت في الصيغة المُمَثَّل بها: سواء كان الحذف فيها قياسيّاً ـ كحذف ياءين في «مُحَوِيّ» أو غير قياسيّ كحذف اللّام من «اسم» فتقول: «مُضَرِبِيّ» من «ضرب» على وزن «مُحَوِيّ» و«دِعْوٌ» من «دَعَا» على وزن «اسم» ولا تقول: «مُضَرِيّ» و«اِدْعٌ» إذ ليس في الصيغتين المبنيّتين علّة الحذف. وهذا الذي قالوا هو الحقّ، إذ لا تعلّ الكلمة بعلّةٍ ثابتةٍ في غيرها إلّا إذا كان ذلك الغير أصلها ـ كما في «أقام» و«قِيام».

وقال أبو عليّ: تحذِفُ وتزيد في الصيغة المبنيّة ما زيد أو حذف في الصيغة المُمَثَّل بها قياساً فتقول في «مُضَرِبِيّ»: «مُضَرِيّ» لأنّ حذف الياءين في «مُحَوِيّ» قياس. وأمّا إن كان الحذف في الممثّل بها غير قياس لم تحذف ولم تَزِدْ في المبنية فيقال: «دِعْوٌ» في المبنيّ من «دَعَا» على وزن «اسم» لأنّ حذف اللّام من «اسم» غير قياس.

وقال الباقون: إنّه يحذف في الفرع ما حذف في الأصل ويزاد فيه ما زيد في الأصل قياساً أو غير قياس، فيقولون: «مُضَرِيّ» و«إدِعٌ» و«دِعٌ» كـ«اسم» و«سِم» لأنّ القصد تمثيل الفرع بالأصل.

هذا الخلاف كلّه في الحذف. وأمّا الزيادة فلا خلاف في أنّه يزاد في الفرع كما زيد في الأصل إلّا إذا كان المزيد عوضاً من المحذوف فيكون فيه الخلاف ـ كهمزة الوصل في «اسم» ـ وكذا لا خلاف في أنّه يقلب في الفرع كما يقلب في الأصل فيقال على وزن «أيِسَ» من «الضَّرْب»: «رَضِب» وتقول في «دَعَا» على وزن «صحائف»: «دَعَايَا» وأصله: «دَعَائِوُ» فلمّا لم يكن في «صحائف» ـ الذي هو الأصل ـ حذف لم يختلف في «دَعَايَا» بل أُعلّ علّة اقتضاها هو وهي قلب الهمزة ياءً مفتوحةً والياء بعدها ألفاً. [شرح الشافية ٣: ٢٩٦]

وأمّا إذا كان في الأصل[1] علّة قلب ليست في الفرع فلا خلاف في أنّه لا تقلب في الفرع فيقال على وزن «أوائل» من «القتل»: «أقاتل» وكذا الإدغام نحو: «مقاتل» على وزن «مسارّ».

﴿ فمثل: «مُحَويّ» ﴾ إذا بني ﴿ من «ضَرَّب» ﴾ قيل عند الجمهور: ﴿ مُضَرّبيّ ﴾ بتشديد الراء إذ لا قياس يقتضي حذف إحدى الرّائين منه كما كان القياس يقتضي حذف إحدى اليائين من «مُحَيّ» وقلب الباقية واواً ثمّ إلحاق ياء النسبة.

﴿ وقال أبو علي: «مُضربي» ﴾ لأنّ حذف إحدى اليائين من الأصل قياسيّ فيجب أن يحذف من الفرع أيضاً إحدى الرائين ليوازن الفرع الأصل موازنة تامّة.

﴿ ومثل «اسم» و«غد» ﴾ إذا بني ﴿ من «دعا» ﴾ قيل عند الجمهور وعند أبي علي: «دِعْو» بكسر الدال وسكون العين أو «دُعْو» بضمّ الدال والسكون لأنّ «اسم» أصله: «سِمْو» أو «سُمْو» وحذف عجزه، وإسكان فائه، وزيادة همزة الوصل لذلك كلّها غير قياسيّ. ﴿ ودَعْوٌ ﴾ بفتح الدال وسكون العين، لأنّ «غد» في الأصل: «غَدْوٌ» بفتح الغين وسكون الدال ﴿ لا إدْع ﴾ مثل «اسم» ﴿ ولا «دَعٌ» ﴾ مثل «غد» ﴿ خلافاً للآخرين ﴾ حيث يعتبرون التغيير مطلقاً وإن كان على خلاف القياس.

﴿ ومثل «صحائف» من «دعا»، «دَعَايا» بالاتفاق إذ لا حذف في الأصل ﴾ فلمّا بني من «دعا» مثل ذلك كان «دعائو» كما في «صحائف» بهمزة ثمّ واو، قلبت الواو المتطرّفة ياء لانكسار ما قبلها فصار «دعائي» وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب «مساجد» وليس مفردها كذلك، فقلبت الياء ألفاً والهمزة ياءاً، كلّ ذلك على مقتضى القياس التصريفيّ فصار «دعايا».

---

(١) التقاط من الرضيّ حرفاً بحرف فراجع شرح الشافية له. [شرح الشافية ٣: ٢٩٧]

﴿ ومثل : «عَنْسَل»[1] من «عمِل» : «عنْمَل» ومن «باع» و«قال» : «بَنْيَع» و«قَنْوَل» بإظهار النّون فيهنّ للالتباس بـ «فعّل» ﴾ مضعّف العين لو أُدغم النون فيما بعدها وقد علمت أنّه لا يدغم من الحروف المتقاربة في كلمة ما يؤدّي إلى لبس بتركيب آخر، و«فعّل» وإن كان مختصّاً بالأفعال لكن قد يظنّ أنّه «فعَل» سمّي به ثمّ نكّر.

﴿ ومثل : «قِنْفَخْر» من «عِمل» : «عِنْمَلّ» ومن «باع» و«قال» : «بِنْيَع» و«قِنْوَل» بالإظهار ﴾ أيضاً ﴿ للالتباس بـ«عِلَّكْد» ﴾ مضعّف العين لو أُدغم النون فيهنّ فيما يليها، و«العِلَّكْد» البعير الغليظ الشديد العنق.

﴿ ولا يبنى مثل : «جَحَنْفل» من «كسرت» أو «جعلت» لرفضهم مثله، لما يلزم من ثِقَلٍ[2] ﴾ لو قيل : «كَسَنْوَر» و«جَعَنْلَل» بالإظهار ﴿ أو لَبْسٍ[3] ﴾ بـ «فَعَلَّل»

---

(١) قال الرضيّ : لا يدغم أحد المتقاربين في الآخر في كلمة إذا أدّى إلى اللّبس فلو قيل : «بيّع» و«قوّل» ـ بالإدغام ـ لالتبس بـ«فعّل» وهو وإن كان مختصّاً بالأفعال لكنّه يُظَنُّ أنّه عَلَم مُنَكَّر، فلذا يدخله الكسر والتنوين اهـ. [شرح الشافية ٣: ٢٩٧ـ٢٩٨]

(٢) قال الرضيّ : لأنّ إدغام النّون السّاكنة في الرّاء واللّام واجب، لتقارب المخرجين. وأمّا الواو والياء والميم فليس قربها من النّون السّاكنة كقرب الرّاء واللّام منها فلذا جاء : «صِنْوان» و«بُنْيان» و«زَنْمَاء» ولم يجئ نحو : «قَنْر» و«قَنْل». [شرح الشافية ٣: ٢٩٨]

(٣) قال الرضيّ : يعني يلتبس بنحو : «شَفَلَّح» وهو ثَمَرُ الكَبَر. وإذا بنيت مِنْ «كَسَر» مثل «احرنجم» فللمبرّد فيه قولان : أحدهما : أنّه لا يجوز، لأنّه لا بدّ من الإدغام فيبطل لفظ الحرف الذي به أُلحق الكلمة بغيرها. والآخر : الجواز، إذ ليس في الكلام «افعلّل» فيعلم أنّه «افعَنْلَل» ولا يجوز أن تلقى حركة الرّاء الأُولى إلى الرّاء التي هي بدل من النون لئلّا يبطل وزن الإلحاق ولئلّا يلتبس بباب «اقشعرّ».

وإذا بنيت من «ضرب» مثل «اقشعرّ» وأصله : «اِقْشَعْرَرَ» فعند المازنيّ ـ وحكاه عن ⇐

نحو «شَفَلَّح» ـ وهو ثمرُ الكَبَر ـ لو أُدغم.

﴿ ومثل: «أُبْلُم» ﴾ ـ وهو خُوصُ المُقْل ـ إذا بني ﴿ من «وَأَيْتُ» ﴾ أي وعدتُ قيل: ﴿ «أُوْءٍ» ﴾ والأصل: «أُوْءُيٌ» قلبت الضمّة كسرة ـ كما في «الترامي» ـ ثمّ أُعلّ إعلال «قاضٍ».

﴿ و ﴾ مثل «أُبلم» ﴿ من «أوَيْتُ» ﴾ إلى المنزل، آوي، أُوِياً»: ﴿ «أُوٍّ» مدغماً لوجوب الواو ﴾ وذلك أنّ أصله: «أُءْوُيٌ» قلبت الهمزة الثانية واواً وجوباً لاجتماع الهمزتين ثمّ أُدغمت الواو المبدلة في التي هي العين فصار «أُوُّيٌ» أُبدلت ضمّة الواو كسرة كما في «الترامي» ثمّ أُعلّ إعلال «قاض».

وهذا ﴿ بخلاف «تُوْوي» ﴾ فإنّ الفصيح فيه أن لا يدغم الواو في الواو لأنّ الهمزة فيه لا يجب أن يقلب واواً فكأنّها ثابتة فلم يجتمع المثلان.

﴿ ومثل: «اجْرِد» ﴾ وهو نبت[1] ﴿ من «وأيت»: «إيْءٍ» ﴾ والأصل: «إِوْئِيٌ» قلبت الواو ياءاً لسكونها وانكسار ما قبلها ثمّ أُعلّ إعلال «قاضٍ» ﴿ ومن «أَوَيْت»: «إِيٌّ» ﴾ بالضمّ رفعاً ﴿ فيمن قال: أُحَيٌّ ﴾ ـ بالضمّ رفعاً ـ وذلك أنّ أصله: «إِءْوِيٌ»، قلبت الهمزة الثانية ياءاً وجوباً كما يجيء في «ايتِ» فصار: «إِيْوِيٌ» وبعد إعلاله إعلال «سيّد» اجتمع ثلاث ياءات فحذفت الثالثة نسياً وأُعرب ما قبلها بإعرابها.

⇐ النحويّين ـ إدغام الباء الأُولى السّاكنة في الثانية نحو: «اضربَّبَ» ـ بباء مشدّدة بعدها باء مخفّفة ـ وعند الأخفش «اضربَبٌّ» ـ بباء مخفّفة بعدها باء مشدّدة، ليكون كالملحق به أعني «اقشعرّ» فـ«اكرَّرَ» على هذا يلتبس بـ«اضربَّبَ» على قول المازنيّ، فلا يصحّ إذن قول المبرّد، إذ ليس في الكلام «افعلَّلَ» والحقّ أنّه ليس المراد بمثل هذا البناء الإلحاق. [شرح الشافية ٣: ٢٩٨]

(١) قال الرضيّ: هو نَبْتٌ يخرج عند الكَمْأة يستدلّ به عليها. [شرح الشافية ٣: ٢٨٩]

﴿ ومن قال «أُحَيٍّ» ﴾ ـ رفعاً وجرّاً مثل «قاض» ـ ﴿ قال: «إيٍّ» ﴾ في الحالين، و«إيّاً» في النَّصْب.

﴿ ومثل: «إوَزّة» ﴾ واحدة «إوز» وهو طير الماء ﴿ من «وَأَيت»: «إيـَّاةٌ» ﴾ والأصل: «إوْأَية» لأنّ أصل «إوَزّة»: «إوْزَزَة» فإنّ «إفَعْلَة» ـ بكسر الهمزة وفتح الفاء وسكون العين ـ غير موجود في كلامهم فالهمزة زائدة دون التضعيف لقولهم «وَزٌّ» بمعنى «إوز»، قلبت واو «إوْأَية» ياء كما في «مِيْزان» فصار «إيْأَية» تحرّكت الياء الثانية وما قبلها مفتوح فقلبت الثانية ألفاً.

﴿ ومثل ﴾ إوَزّة ﴿ من «أويت إيَّاة» مدغماً ﴾ والأصل «إءوَيَة» قلبت الهمزة الثانية ياء كما في «إيت» فصار «إيويَة» أُعلّ إعلال «سيّد» فصار «إيَيَة» قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «إيَاة».

﴿ ومثل: «اطْلَخَمَّ[1] ﴾ اللّيل» ـ إذا أظلم ـ لو بني ﴿ من «وأيتُ» ﴾ قيل: ﴿ إيْأَيَّا ﴾ والأصل: «إوْأَيْيَيَ» لأنّ أصل «اطْلَخَمَّ»: «إطْلَخْمَمَ» ـ بدليل «اطْلَخْمَمْتُ» ـ قلبت الواو ياءاً كما في «مِيْزان» وأدغمت الياء الساكنة التي بعد الهمزة المفتوحة في الياء التي بعدها، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

﴿ و ﴾ مثل «اطْلَخَمَّ» ﴿ من «أويْتُ»: «إيْوَيّا» ﴾ والأصل: «إءْوَيْيَيَ» قلبت الهمزة الثّانية ياءاً كما في «إيت»، وأُدغمت الياء في الياء، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «إيْوَيّا» ولم يعلّ إعلال «سيّد» لأنّ قلب الهمزة ياءاً وإن كان واجباً مع الهمزة الأُولى لكنّها غير لازمة للكلمة لكونها همزة وصل تسقط

---

(١) قال الرضيّ: أصله: «إطْلَخْمَمَ» ـ بدليل «اطْلَخْمَمْتُ» ـ وفي الأمر: «إطْلَخْمِمْ» ـ بسكون الخاء في الموضعين ـ فأصل: «إيْأَيَّا»: «إوْ أَيْيَيَ» أُدغمت الياء السّاكنة في المتحرّكة وقلبت الياء الأخيرة ألفاً وقلبت الواو ياءً كما في «ميزان» صار «إيْأَيَّا» فقد اجتمع في الكلمة ثلاث إعلالات كما ترى وهم يمنعون من اثنين. [شرح الشافية ٣: ٢٩٩ ـ ٣٠٠]

في الدَّرج[١] فكأنّ الهمزة الثانية باقية.

﴿وسُئل أبو عليّ[٢]﴾ الفارسيّ ﴿عن مثل «ما شَاءَ اللهُ»﴾ إذا بني ﴿من «أُولَقٍ»﴾ فقال: «ما أَلِقَ الإلاق» ـ على الأصل ـ﴾ لأنّ لفظة «الله» في الأصل «الإلاه» فِعَال بمعنى مفعول لأنّه «مألوه» أي معبود من «أَلَه» ـ بفتح اللّام ـ «إلاهة» أي عَبَدَ عِبادة.

ونقل حركة الهمزة وحذفها وإن كان قياسيّاً كما في «أَلْحَمَر»، إلّا أنّ غلبة الحذف في «الإلاه» شاذّة، وكذا إدغام اللّام في اللّام لأنّهما متحرّكتان في أوّل الكلمة وخاصّة مع عروض التقائهما.

ولو قيل: إنّ الهمزة المكسورة حذفت تخفيفاً لكثرة استعمال هذا اللفظ لم يكن أيضاً قياسيّاً وإن كان الإدغام التابع لذلك قياسيّاً.

---

(١) نحو: «قال ائْتِيَا» فحكم الياء إذن حكم الهمزة.

(٢) قال الرضيّ: يعني أنّ أبا عليّ جعل الواو من «أولق» زائدة والهمزة أصليّة فإذا جعلته على وزن «شاء» ـ وهو «فَعِلَ» ـ قلت: «أَلِقَ» وأصل «الله»: «الإلاه» ـ عند سيبويه ـ فتقول منه: «الإلاق» وحذف الهمزة من «الإلاه» قياس لكن غلبة الحذف شاذّ. وكذا ادغام اللّام في اللّام لأنّهما متحرّكان في أوّل الكلمة وخاصّة مع عروض التقائهما، لكن جرّأهم على ذلك كون اللّام كجزء ما دخلته وكونُها في حكم السكون، إذ الحركة التي عليها للهمزة.

وأيضاً كثرة استعمال هذه اللفظة جوّزت فيها من التخفيف في الأغلب ما لم يكن في غيرها. ويجوز عند أبي عليّ أن يقال: «ما أَلِق الإلاق» ـ من غير تخفيف الهمزة ـ بنقل حركتها وحذفها ـ. وذلك لأنّ مثل هذا الحذف وإن كان قياساً في الأصل والفرع لتحرّك الهمزة وسكون ما قبلها، إلّا أنّ مثل هذا الحذف إذا كانت الهمزة في أوّل الكلمة ـ نحو: «قَدْ أَفْلَح» ـ أقلّ منه في غير الأوّل، لأنّ الساكن إذن غير لازم، إذ ليس جزءَ كلمةِ الهمزة ـ كما كان في غير الأوّل ـ واللّام كلمة على كلّ حال، وإن كانت كجزء الداخلة هي فيها.

ويجوز عنده أيضاً أن تنقل حركتها إلى ما قبلها، لأنّ ذلك قياس في الفرع وإن قلّ مع كون اللّام كالجزء وهو مطّرد غالب في الأصل. [شرح الشافية ٣: ٣٠٠]

﴿ و ﴾ قال أيضاً: «ما ألِق ﴿ اللّاقُ» ـ على اللّفظ[1] ـ ﴾ أي بتخفيف الهمزة وإدغام اللّام في اللّام كما في لفظة «الله» فهذا الجواب لا يكون على أصله.

﴿ و ﴾ قال أيضاً: «ما ألِقَ ﴿ الألَقُ» على وجهٍ[2] ﴾ وذلك أنّ سيبويه جوّز أن يكون أصلَ اسمِ الله «لاه» من «لاه، يليه، لَيْهاً» ـ إذا تستّر ـ أُدخلت عليه الألف واللّام فجرى مجرى الاسم العلم والتّقدير: «لَيَهٌ» ـ مثل «حَسَن» ـ قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وليس في «الألق» موجب لذلك فبقي على حاله. ﴿ بنى ﴾ الأمر أبو عليّ في الجميع ﴿ على أنّه ﴾ أعني «أَوْلَقاً» ﴿ فَوْعل ﴾ ولو كان بنى الأمر على أنّ «أولقاً»: «أفعل» لقال: «ما وَلِقَ الوِلاق» ـ على أصله ـ و«ما وَلِقَ اللّاق» ـ على اللّفظ ـ و«ما وَلِقَ الوَلَق» ـ على الوجه المذكور ـ.

﴿ وأجاب في «بِاسْمٍ» ﴾ إذا بني من «أولق»: ﴿ «بِالْقٍ» أو «بُالْقٍ» ﴾ بِناءً ﴿ على ذلك ﴾ الذي قلنا من أنّ «أَوْلَقا» عنده: «فوعل» وإلّا لقال: «وِلَقّ» أو «وُلَقّ» مثل «سِمْو» أو «سُمْوّ» على اختلاف التّقديرين في أصل «اسم».

﴿ وسأل أبو عليٍّ ابنَ خالويه[3] .....

---

(١) قال الرضيّ: أي بإدغام اللّام في اللّام ـ كما في لفظة «الله» ـ لكن سهّل أمر الإدغام في لفظة «الله» كثرة استعماله بخلاف «الإلاق». [شرح الشافية ٣: ٣٠١]

(٢) قال الرّضيّ: يعني به أحد مذهبَيْ سيبويه، وهو أنّ أصل «الله» «اللّيه» من «لاه» أي تستّر، لتستّر ماهيّته عن البصائر وذاته عن الأبصار فيكون وزنه «فَعِلاً» فـ«الألق» عليه وليس في «الأَلِق» علّة قلب العين ألفاً ـ كما كانت في «الله» ـ. [شرح الشافية ٣: ٣٠١]

(٣) هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه [بفتح الخاء الموحّدة وبعد الألف لام مفتوحة وواو مفتوحة أيضاً وبعدها ياء مثنّاة من تحتها ساكنة ثمّ هاء ساكنة] النّحوي اللغوي، تلمّذ على ابن الأنباري وابن مجاهد المقرئ وأبي عمرو الزّاهد وابن دريد وقرأ على أبي سعيد السّيرافي وكان في «بغداد» ثمّ انتقل إلى «الشّام» واستوطن «حلب» ـ معقل ملوك الشيعة آنذاك ـ

⇐

عن مثل: «مُسْطَار»[1] ﴾ ـ للخمر اسم مفعول من «استطار، يستطير» فكأنّه قيل لها ذلك لهديرها وغَلَيانها أو لخفّتها ـ إذا بني ﴿ من «آءَةٍ» ﴾ ـ شجر ـ ﴿ فظنّه مُفْعالاً ﴾

⇐ وصار بها أحد أفراد الدَّهْر في كلّ قسم من أقسام الأدب، وكانت إليه الرّحلة من الآفاق. وآلُ حَمْدان ـ ملوك الشيعة بـ«حلب» ـ يكرمونه ويدرسون عليه ويقتبسون منه وهو القائل: دخلتُ يوماً على سيف الدولة بن حَمْدان فلمّا مثلت بين يديه قال لي: «أُقْعُدْ» ولم يقل: «اجلِسْ» فتبيّنتُ بذلك اعتلاقه بأهداب الأدب واطّلاعه على أسرار كلام العرب.

قال ابن خلّكان: وإنّما قال ابن خالويه هذا؟ لأنّ المختار عند أهل الأدب أن يقال للقائم: «أُقْعُدْ» وللنائم أو الساجد: «اجلِس». وعلّله بعضهم بأنّ «القعود» هو الانتقال من العلوّ إلى أسفل، ولهذا قيل لمن أُصيب برجله: «مُقْعَد» والجلوس هو الانتقال من السُّفْل إلى العلوّ.

وله في الأدب كتاب «ليس» وهو يدلّ على اطّلاع عظيم يتعرّض فيه بما ليس من كلام العرب. وكتاب «الاشتقاق» وكتاب «الجمل» في «النحو» ـ وكتاب «القراءات» و«إعراب ثلاثين سورة من الكتاب العزيز» وكتاب «المقصور والممدود» و«المذكّر والمؤنّث» و«الألفات» و«شرح المقصورة الدريديّة» وله مع أبي الطيّب مجالس ومباحث عند سيف الدّولة، ومن شعره قوله:

إذا لم يكن صدرَ المجالس سيّدٌ ... فلا خير فيمن صدّرته المجالِسُ

وكم قائلٍ: مالي رأيتُك راجلاً ... فقلتُ له من أجل أنّك فارِسُ

توفّي سنة ٣٧٠ هـ بحلب.

(١) قال الرضيّ: «المُسطار» الخمر، قيل: هو معرّب، وإذا كان عربيّاً فكأنّه مصدر مثل «المستخرج» بمعنى اسم الفاعل من «استطاره» أي طيّره، ويجوز أن يكون اسم مفعول، قيل: ذلك لهديرها وغليانها، وأصله: «مستطار» والحقّ أنّ الحذف في مثله ليس بمطّرد. و«آءة» في الأصل: «أَوَأَة» لأنّه إذا أشكل عليك الألف في موضع العين فاحمِلْه على الواو، لأنّ الأجوف الواويّ أكثر فتصغيرها: «أُوَيْأَة» فقوله: «مُسْتَئاء» في الأصل: «مُسْتَأْوَوٌ» اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٣٠١ـ٣٠٢]

من «سَطَر» ﴿ وتحيّر ، فقال أبو عليّ : «مُسْتَاءٌ» فأجاب على أصله[١] ﴾.

وذلك : أنّ «آءَة» في الأصل «أَوَءَة» لأنّ سيبويه قال : إذا أشكل عليك الألف في موضع العين فاحْمِلْه على الواو لأنّ الأجوف الواويّ أكثر.

فإذا بَنَيْتَ مثله من «آءة» يكون «مُسْتَأْوَءٌ» ـ على وزن مستفعل ـ تحرّكت الواو وما قبلها في حكم المفتوح فقلبت ألفاً فصار «مُسْتَاءٌ» ثمّ حذفت التاء كما في «مسطاع» حذفاً قياسيّاً وإن كان غير واجب لأنّه قد حذف ذلك من الأصل وهو «مُسْطار» فبقي «مُسْتَاءٌ».

﴿ وعلى ﴾ القول ﴿ الأكثر[٢] ﴾ يقال : ﴿ مُسْتَاءٌ ﴾ من غير حذف التاء لأنّهم لا يحذفون من الفرع إلّا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله ، وحذف تاء الاستفعال مع الهمزة غير قياسيّ وإن كان مع التاء جائزاً.

وقال الجوهري[٣] ـ في تركيب «سَطَرَ» ـ : «المِسطار» ـ بكسر الميم ـ : ضرب من الشّراب فيه حموضة. وهذا ممّا يصوّب ظنّ ابن خالويه.

﴿ وسأل ابنُ جنّي ابنَ خالويه عن مثل «كوكب» ﴾ إذا بني ﴿ من «وَأَيْتُ» مخفّفاً ﴾ همزته ﴿ مجموعٌ جمع السّلامة ﴾ بالواو والنون ﴿ مضافاً إلى ياء متكلّم فتحيّر أيضاً

---

(١) قال الرضيّ : يعني حذفه في الفرع ما حذف في الأصل قياساً وإن لم يثبت في الفرع علّة الحذف ، فحذف التاء في «مُسْتَاءٌ» كما حذفت في «مسطار» لاجتماع التاء والطاء. والأولى أنّ حذف التاء في «مسطار» ليس بقياس. و«آءَة» نبت على وزن «عاعة» وهو من باب «سلس» و«قلق» وهو باب قليل وخاصّة إذا كان الأوّل والآخر همزة مع ثقلها.

(٢) قال الرضيّ : أي على القول الأكثر ، وهو أنّه لا يحذف ولا يُزاد في الفرع إلّا إذا ثبتت علّته ولوكان «مُسْطَار» : «مُفْعَالاً» من «السطر» ـ لقلت من «آءة» : «مُؤْوَاءٌ» اهـ. [شرح الشافية ٣ : ٣٠٢]

(٣) وهذا نصّه في مادّة «سطر» والمسطار ـ بكسر الميم ـ ضرب من الشراب فيه حموضة. وبالصّاد أيضاً. [الصحاح ٢ : ٦٨٤]

فقال ابن جنّي: «أوَيَّ» ﴾ والأصل: «وَوْأَي» ـ «فوعل» ـ أُعلّ إعلال «رحى» فصار «وَوْأَى» ـ مثل «مَرْمَى» ـ خفّفت همزته ـ بنقل حركتها إلى الواو وحذفها ـ فصار «وَوَى» كـ «فَتَى»، فإذا جمع جمع السّلامة بالواو والنّون صار «وَوَوْنَ» ـ مثل «مُصْطَفَوْنَ» ـ أُضيف إلى ياء المتكلّم فسقطت النّون فصار «وَوَوْيَ» اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء فصار «وَوَيَّ» فقلبت واو الأُولى همزة ـ كما في «أواصل» ـ فصار «أَوَيَّ».

﴿ ومثل: «عنكبوت» ـ من «بِعْتُ» ـ «بَيْعَعُوْت» ﴾ ـ بلام مكرّرة ـ حتّى يصير ملحقاً بـ «عنكبوت» الذي وزنه «فعللوت» ولو قيل: إنّ وزنه «فَنْعَلوت» والنّون زائدة قيل: «بَنيعُوت».

﴿ ومثل: «اطْمَأنّ» ﴾ من «البيْع» ﴿ ابْيَعَعَّ ﴾ بتشديد العين الثّانية ﴿ مصحّحاً[1] ﴾ ياؤه.

أمّا التشديد فليوافق الإدغام في «اطمأنّ» إذ أصله: «اطمأنَنَ»، نقلت حركة النّون إلى الهمزة وأُدغمت النّون في النّون، هذا عند الأخفش، وأمّا عند المازني ـ وحكاه عن النّحويّين ـ فالتشديد على العين الأُولى لوجوب إدغام المثلين أوّلهما ساكن، وحينئذٍ لا يكون سبيل إلى إدغام آخر، لئلّا يلزم تحريك ما فرّ عن إظهاره.

وأمّا التصحيح فلأنّ توسّط حرف العلّة بين السّاكنين مانع من الإعلال وهيهنا

---

(١) قال الرضيّ: فيه نظر؛ لأنّ نحو «اسودّ» و«ابيضّ» إنّما امتنع من الإعلال، لأنّ ثلاثيه ليس مُعَلاً حتّى يحمل عليه ـ كما حمل «أقام» على «قام» ـ أو لأنّا لو أعللناهما لصارا «سادّ» و«باضّ» فالتبسا بـ «فاعَلَ» وليس الوجهان حاصلين في «ابيعَّ» إذ ثلاثيه معلّ ولا يلتبس لو قيل: «باعَّ» وأمّا سكون ما بعد الياء فليس بمانع، إذ مثل هذين السّاكنين جائز اجتماعهما نحو: «الضالّين» والأخفش يقول في مثله: «ابيعَّ» ـ بتشديد العين الثانية ـ. [شرح الشافية ٣: ٣٠٣]

وقع الياء بين الباء والعين السّاكنة تحقيقاً عند المازنيّ أو باعتبار الأصل عند الأخفش.

والإعلال غير بعيد عن القياس حملاً على ثلاثيّه أو لعدم الالتباس بباب آخر لو قيل «باعَّعَ» ولا بأس بالسّاكنين لأنّهما على حدّهما.

﴿ ومثل: «اغْدَوْدَن» من «قُلْتُ»: «اقْوَوَّل» ﴾ بإدغام الواو الثانية الساكنة في الثالثة ﴿ وقال أبوالحسن ﴾ الأخفش ﴿ اقْوَيَّل ﴾ بقلب الواو الثالثة ياء لقربها من الطَّرَف ثمّ الثانية لوقوعها ساكنة قبل الياء ثمّ إدغام الياء في الياء، وإنّما ذهب إلى ذلك استثقالاً ﴿ للواوات ﴾.

﴿ ومثل: «أُغْدُودِن» ﴾ المبنيّ للمفعول إذا بني من ﴿ «القول» و«البيع» ﴾ قيل: ﴿ «أُقْوُوْوِل» و«أُبْيُويِع» ﴾ مظهراً بالاتّفاق[1] إذ لو أُدغم في الأوّل وقلب الواو ياء في الثاني ثمّ أُدغم التبس مجهول باب «افعوعل» بمجهول باب «افْعول».

على أنّ كون الواو الثانية مدّة، هوّن الأمر في عدم الإدغام بخلاف الواو الثّانية في «اقْوَوَّل» المبنيّ للفاعل.

﴿ ومثل «مَضْروب» من «القوّة»: «مَقْوِيّ» ﴾ والأصل: «مَقْوُووٌ» قلبت الواو المتطرّفة ياءاً كما في «عتيّ» جمع «عاتٍ» والأصل «عُتُوْوٌ» فإنّ كون الضمّة هيهنا على الواو قام في الاستثقال مقام كونه جمعاً فصار «مَقْوُوْيٌ» قلبت الواو الثانية أيضاً ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأُدغمت في الياء الّتي بعدها فصار «مَقْوُيٌّ»

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما لم يدغم نحو: «اقوُوْوِل» و«ابيويع» لأنّ الواو في حكم الألف التي هي أصلها ـ في المبنيّ للفاعل ـ ولو علّلنا بما علّل المصنّف هناك وهو خوف الالتباس لجاز إدغام «اقْوُوول» و«ابيُوْيع» إذ لا يلتبسان بشيءٍ إلّا أن تذهب في نحو: «اضربَبَ» ـ على وزن «اقشعرّ» ـ مذهب المازني من تشديد الباء الأولى، فإنّه يقع اللبس إذن بالمبني للمفعول منه، اهـ باختصار. [شرح الشافية ٣: ٣٠٤]

أُبدلت ضمّة الواو الأُولى كسرة لأجل الياء فصار «مقوِيَ».

﴿ ومثل «عُصْفُور» ﴾ من «القوّة» ﴿ قُوِّيٌّ ﴾ والأصل: «قُوْوُوْوٌ» ـ بأربع واوات ـ؛ الأُولى عين الكلمة، والثّانية لامها، والثّالثة زائدة، والرّابعة لام مكرّرة، أُدغمت الأُولى في الثّانية لاجتماع المثلين أوّلهما ساكن فصار «قُوُووٌ» ثمّ فعل به ما قلنا في «مقويّ».

﴿ و ﴾ هكذا تقول ﴿ من «الغزو»: «غُزْوِيّ» ﴾ إذ الأصل «غُزْوُوْوٌ» مثل «عُصْفُوْر».

﴿ ومثل «عَضُد» من «قَضيتُ»: «قَضٍ» ﴾ والأصل: «قَضُيٌ» أُعلّ إعلال «ترامٍ» مصدر «ترامينا».

﴿ ومثل: «قُذَعْمِلة» ﴾ من «قضيت» ﴿ قُضَيَّةٌ ﴾ والأصل: «قُضَيْيَة» بثلاث ياءات؛ الأُولى لام أصليّة والباقيتان مكرّرتان، حذفت الياء الثالثة نسياً وفتحت الثانية للتاء وأُدغمت الأُولى فيها ﴿ كـ «مُعَيّة» في التّصغير ﴾.

﴿ ومثل: «قُذَعْمِيلَة» ﴾ يجوز فيها ﴿ قُضَوِيَّة ﴾ إذ الأصل: «قُضَيْيِيَة» ـ بياء زائدة بعد اليائين الأوليين ـ أُدغمت الياء الأُولى في الثانية، والثالثة في الرابعة فصار «قُضَيِّيَة» فإن شئت تركتها هكذا بيائين مشدّدتين إذ الأخيرتان قويّتان بالتضعيف فلا تحذفان كما حذفت الثالثة في «معيّة» والأوليان ليستا آخر الكلمة حتّى يحذف أضعفهما أي الأُولى الساكنة كما حذفت في «أَمَوِيّ» وإن شئتَ قلتَ: «قُضَوِيَّة» بحذف الياء الأُولى وقلب الثانية واواً ـ كما في «أَمَوِيّ» ـ والأوّل هيهنا أولى لما قلنا خلاف ما مرّ في «أَمَويّ».

﴿ ومثل: «حَمَصِيصَةٍ» ﴾ ـ بالصّاد غير المعجمة لبقلة حامضة تجعل في الأقِط ـ إذا بني من «قَضيت» قيل ﴿ قَضَوِيّة ﴾ والأصل: «قَضَيْيَة»، تدغم الياء في الياء ثمّ ﴿ تقلب ﴾ الياء الأُولى واواً ﴿ كـ «رَحَوِيّة» ﴾ في نسبة امرأة إلى «رحَى» ـ عَلَماً.

﴿ ومثل: «مَلَكوت» ﴾ من «قضيت» ﴿ «قَضَوْت»[1] ﴾ والأصل: «قَضَيُوت» قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فسقطت الألف لالتقاء الساكنين.

ويمكن أن لا يُعلّ لخروج الاسم بهذه الزّيادة عن موازنة الفعل كـ«الصَّوَرَى» و«الحَيَدَى».

﴿ ومثل «جَحْمَرِش» ﴾ من «قضيت» ﴿ «قَضْيَيٍ[2]» ﴾ والأصل: «قَضْيَيِيٌ» أُعلّ إعلال «قاضٍ».

ويمكن أن يحذف الثالثة نسياً وتقلب الثانية ألفاً فيقال: «قضيا» أو تقلب الثانية واواً فيعلّ إعلال «قاضٍ» فيقال: «قَضْيَوٍ».

لا يقال: يجب أن لا تعلّ هذه الياء لأنّها متوسّطة للإلحاق ومثلها لا تعلّ وإنّما تعلّ إذا كانت آخراً كما في «عِلْباء» و«مِعْزًى».

لأنّا نقول: مرادهم من البناء في هذه المسائل ليس هو الإلحاق وإنّما المراد أنّه لو اتّفق مثلها في كلامهم كيف تنطق به بعد العمل بما يقتضيه القياس.

﴿ ومثل ﴾ «جَحْمَرِش» ﴿ من «حَيِيتُ»: «حَيَّوٍ» ﴾ والأصل: «حَيْيَيِيٌ» ـ بأربع ياءات ـ أُدغمت الأُولى في الثّانية فصارتا كياء، وقلبت الثالثة واواً كما في «حَيَوان» ثمّ أُعلّ إعلال «قاض».

ويجوز لك حذف الأخيرة نسياً لكونها أثقلَ منها في نحو «معيّة» وقلبت الثّالثة

---

(١) قال الرضيّ: الأصل أن يقال: «غزووت» و«رميوت» و«رضيوت» كـ«جبروت» من «غَزَوْتُ» و«رَمَيْتُ» لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، فلا يقلب الواو والياء ألفاً كما لا يقلب في «الصَّوَرى» و«الحَيَدى» وأنّ بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للسّاكنين، لعدم الاعتداد بالواو والياء. [شرح الشافية ٣: ٣٠٥]

(٢) قال الرضيّ: والأولى حذف الثالثة نسياً ثمّ قلب الثّانية ألفاً أو قلب الثانية واواً فتسلم الثالثة. [شرح الشافية ٣: ٣٠٥]

ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فتقول: «حيَا» كما قلنا في «قَضَيَا».

﴿ ومثل: «حِلِبْلاب»[١] ﴾ وهو اللَّبْلاب، إذا بنيت من «قضيت» قيل: ﴿ قِضِيْضَاء ﴾ ومن «غزوت»: «غزيزاء» بقلب الياء والواو المتطرّفة ألفاً، ثمّ همزة كما في «رداء» و«كِساء».

﴿ ومثل: «دَحْرَجْتُ» من «قرأ»: «قَرْأَيْتُ»[٢] ﴾ والأصل: «قَرْأَأْتُ» ـ بهمزتين ـ قلبت الثّانية ألفاً كما في «آمنَ» ولا يكون الألف قبل تاء الضّمير ونونه في كلامهم بل يكون قبلهما.

إمّا واو أو ياء، نحو: «دَعَوْتُ» و«رَمَيْتُ» و«أَغْزَيْتُ» ولا يجوز الواو هيهنا لكونها رابعة فقلبت الألف ياءً.

﴿ ومثل: «سِبَطْرٍ» ﴾ للطويل الممتدّ من الأسد ونحوه ﴿ من «قرأ»: «قِرَأْيٌ» ﴾ ـ كما مرّ في «تخفيف الهمزة» ـ فإنّ اللّام لكونه طرفاً أولى بالتّغيير من العين، ووقوع اللّام ياء أكثر من وقوعه واواً، ولهذا قلبت اللّام ياء كما في «أغزَيْتُ» و«اسْتغزيتُ» وهذا بخلاف العين فإنّ وقوعه واواً أغلب من وقوعه ياءاً.

وإنّما لم تدغم الهمزتان هيهنا خلاف ما تقرّر في العين لأنّ العينين لا تكونان

---

(١) قال الرّضيّ: العين واللّام في «حلبلاب» مكرّرتان على الصحيح فكرّرتهما مثله في «قِضِيْضَاء» وكذا تقول من «الغزو» «غِزِيْزَاءً» بقلب الواو والياء المتطرّفين ألفاً ثمّ همزة ـ كما في «رداء» و«كساء» ـ وكذا تقول على وزن «صَمَحْمَح»: «قَضَيْضًى» و«غَزَوْزًى». [شرح الشافية ٣: ٣٠٥]

(٢) قال الرضي: وأصل «قَرْأَيْتُ»: «قَرْأَأْتُ» ـ بهمزتين ـ قلبت الثانية ألفاً كما في «آمن» ولا يكون الألف قبل تاء الضمير ونونه في كلامهم، بل يكون قبلهما إمّا واو أو ياء نحو: «دعوتُ» و«رميت» و«أغزيت» ولا يجوز الواو هنا، لكونها رابعة ساكنة وقبلها فتحة فيجب قلبها ياءً ـ كما في «أغزيتُ» فقلبت الألف من أوّل الأمر ياءً.

إلّا متّفقتين بخلاف اللّامين فإنّهما قد تكونان مختلفتين كـ«جعفر» ومتّفقتين كـ«جِلْباب» فلذلك افترقت الحال بينهما.

﴿ومثل «اطْمَأْنَنْتُ»﴾ من «قرأ» ﴿«اقْرَأَيْأَتُ»[1]﴾ كما قلنا في «قِرَأْي» ﴿ومضارعه: «يَقْرَئِيْئُ»[2] كـ«يَقْرَعِيْعُ»﴾ وأصله: «يَقْرَأْءُ» كما أنّ أصل «يَطْمَأَنُ»: «يَطْمَأْنِنُ» نقلت كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها كما في الأصل فقلبت ياء كما في «ايت»، ولو أُعلّ بما يقتضيه القياس في الفرع لقيل: «يَقْرَأْيِئُ» بياء متوسّطة بين همزتين كما في الماضي.

تنبيه:

ذهب بعضهم[3] إلى أنّه لا يجوز بناء مالم تَبْنه العرب لمعنىً كـ«ضربب» ونحوه.

---

(١) قال الرضيّ: هذا على مذهب المازنيّ وعند النُّحاة: «اِقْرَأْوَأْتُ». [شرح الشافية ٣: ٣٠٦]

(٢) قال الرضيّ: وإنّما قال في المضارع: «يَقْرَئِيْئُ» لكونه ملحقاً بـ«يَطْمَئِنُّ» بقلب حركة الهمزة الثّانية إلى الأُولى ـ كما في الأصل ـ ثمّ قلبت الثانية ياءً لكسر الأُولى.

ولو أعللنا بما فيه من العلّة لقلنا: «يَقْرَأْيِئُ» عند المازنيّ و«يَقْرَأْوِئُ» عند غيره، ولم تُنقل حركة الياء أو الواو إلى ما قبلهما ـ كما قلنا في «يُقِيْمُ» و«يَبِيْعُ» و«يُبِين» لأنّ ذلك لإتباعه للماضي في الإعلال بالإسكان، ولم تسكن هاهنا الياء في الماضي.

والحقّ أنّ بناءهم لأمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به الإلحاق، بل المراد به أنّه لو اتّفق مثلها في كلامهم كيف كانت تُعَلّ ومن ثمّ قال المازنيّ في نحو «اقشعرّ» من «الضَّرْب»: «اضربَّبَ» ـ بتشديد الباء الأُولى ـ ولو كان ملحقاً لم يجزْ ذلك فالأولى على هذا في مضارع «اقرَأَيْأَتُ» أو «اقرأوَأْتُ»: «يَقْرَأْيِئُ» أو «يَقْرَأْوِئُ». [شرح الشافية ٣: ٣٠٦]

(٣) المراد بهذا البعض هو أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرميّ وقد صرّح به الرضيّ قال: وعند الجرميّ لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنًى كـ«ضَرْبَبٍ» ونحوه. وليس بوجه، لأنّ بناء مثله ليس يستعمل في الكلام لمعنًى حتّى يكون إثباتاً لوضع غير ثابتٍ بل هو ←

وليس بسديد لأنّ بناء مثله ليس لأجل الاستعمال حتّى يلزم منه وضع جديد وإنّما ذلك للامتحان والتّدريب.

وقال سيبويه[1]: يجوز صوغ وزن ثبت في كلام العرب مثله فتقول: «ضَرْبَبٌ» و«ضَرَنْبَب» ـ على وزن: «جَعْفَر» و«شَرَنْبَث» ـ بخلاف ما لم يثبت مثله في كلامهم فلا يبنى من «ضرب» وغيره مثل «جالينوس» لأنّ «فاعيلولا» و«فاعينولا» لم يثبتا في كلامهم.

وأجاز الأخفش صوغ وزن لم يثبت في كلامهم أيضاً أي لو ثبت مثل هذا الوزن في كلامهم كيف تنطق به إذ يمكن أن يكون في مثل هذا الصوغ فائدة من التمرين والتدريب.

وكلام سيبويه أقيس، وكلام الأخفش أوغل في باب الرّياضة.

ولا بدّ عند الجميع من تخالف الصّيغتين فلا يقال: كيف تبني من «ضرب» مثل «خرج» إذ لا تفاوت، ولا من «ضرب» مثل «تضرب» إذ يتمّ الغرض بأن يقال: كيف يكون مضارع «ضرب».

⇦ للامتحان والتدريب.

وقالوا ـ اعتراضاً على نقده ـ: ذهب أبو عليّ الفارسيّ وأبو الفتح ابن جنّي إلى أنّ تكرير اللّام للإلحاق أمر مقيس مطّرد مقصود به معنى وهو زيادة المعنى. [شرح الشافية ٣: ٢٩٥]

(١) التقاط عن الرضيّ وهذا نصّه:

وقال سيبويه: يجوز صوغ وزن ثبت في كلام العرب مثلُهُ، فتقول: «ضَرْبَبٌ»، و«ضَرَنْبَب» ـ على وزن «جعفر» و«شرنبث» ـ بخلاف ما لم يثبت مثله في كلامهم فلا يبنى من «ضرب» وغيره مثل «جالينوس» لأنّ «فاعيلولاً» و«فاعينوناً» لم يثبتا في كلامهم.

وأجاز الأخفش صوغ وزن لم يثبت في كلامهم أيضاً للامتحان والتدريب، بأن يقال: لو ثبت مثل هذا الوزن في كلامهم كيف كان ينطق به، فيمكن أن يكون في مثل هذا الصوغ فائدة وهي التدريب والتجريب. [شرح الشافية ٣: ٢٩٥]

وأيضاً لا يبنى من الرباعي ثلاثيّ، ولا من الخماسيّ رباعيّ[1]، ولا ثلاثيّ، إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض الحروف الأُصول فيكون هدماً لا بناء، ولهذا لمّا سُئل أبو عليّ[2] عن مثل «ما شاء الله» من «أوْلَق» قال: لم يبن منه لأجل «ما شاء».

وهيهنا تمّت الأبواب المحتاج إليها في «التّصريف» والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال ابن جنّي: إن قيل لك: كيف تبني من «إبراهيم» مثل «جالينوس»؟ فقل: هذا خطأ، لأنّ «إبراهيم» خماسيّ و«جالينوس» رباعيّ ولا يجوز بناء الرّباعيّ من الخماسيّ لأنّ هذا كان يكون هدماً لا بناءً، فهذا يجري مجرى بناءك من «سفرجل» مثل «جعفر» وكلاهما خطأ. [المنصف: ٦٧٤]

(٢) قال أحمد: تنبيه: «ما شاء الله» ثلاث كلماتٍ وقد بنى أبو عليّ من «أولق» مثل الكلمتين الأخيرتين ولم يبن مثل الأُولى لأنّه لا يجوز ذلك إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض الحروف الأُصول فيكون هدماً لا بناءً اهـ.

وإن أردت الوقوف على هذه المسائل أكثر من هذا فعليك بكتاب «المنصف» لأبي الفتح بن جنّي النّحوي الموصليّ ﷺ الذي ألّفه شرحاً على تصريف أبي عثمان المازني - فإنّه ﷺ أورد في آخر «المنصف» مسائل من عويص التصريف فما أبقى في القوس منزعاً.

وهذا آخر ما أردنا إيراده في تعليق المتن والشرح وهنا تمّت مقدّمة التصريف متناً وشرحاً وتعليقاً والحمد للّه ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم من الغاصبين والناكثين والقاسطين والمارقين ومن تبعهم على ذلك من الأوّلين والآخرين.

[قواعد الإملاء[1]]

(١) قال الزّركشيّ: واعلم أنّ للشيء في الوجود أربع مراتب:

الأُولى: حقيقته في نفسه. والثانية: مثاله في الذّهن. وهذان لا يختلفان باختلاف الأُمم. والثّالثة: اللفظ الدالّ على المِثال الذّهنيّ والخارجيّ. والرّابعة: الكتابة الدالّة على اللفظ. وهذان قد يختلفان باختلاف الأُمم كاختلاف اللغة العربيّة والفارسيّة والخطّ العربيّ والهنديّ، ولهذا صنّف النّاس في الخطّ والهجاء، إذ لا يجري على حقيقة اللفظ من كلّ وجه.

وقال الفارسيّ: لمّا عمل أبوبكر بن السّرّاج كتاب «الخطّ والهجاء» قال لي: «اكتب كتابنا هذا». قلت له: «نعم إلّا أنّي آخذ بآخر حرف منه» قال: «وما هو»؟ قلت: «قوله»: «ومن عرف صواب اللفظ عرف صواب الخطّ».

قال أبو الحسين بن فارس ـ في كتاب «فقه اللغة» ـ: يُرْوَى أنّ أوّل من كتب الكتاب العربيّ ـ والسُّرْيانيّ، والكتب كلّها: آدم عليه السلام قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طين وطبخه، فلمّا أصاب الأرض الغرق وجد كلّ قومٍ كتاباً فكتبوه، فأصاب إسماعيلُ الكتاب العربيّ.

وكان ابن عبّاس يقول: أوّل من وضع الكتاب العربيّ إسماعيل عليه السلام. قال: والرّوايات في هذا الباب كثيرة ومختلفة.

وقال ابن خلّكان: وجميع كتابات الأُمم من سكّان الشّرق والغرب اثنتا عشرة كتابةً وهي: «العربيّة والحميريّة واليونانيّة والفارسيّة والسُّريانيّة والعبرانيّة والرّوميّة والقبطيّة والبربريّة والأندلسيّة والهنديّة والصينيّة».

فخمس منها اضمحلّت وبطل استعمالها وذهب من يعرفها وهي: «الحميريّة ⇐

﴿الخطّ[1]﴾ .....

⇐ واليونانيّة والقبطيّة والبربريّة والأندلسيّة».

وثلاث قد بقي استعمالها في بلادها وعُدِمَ من يعرفها في بلاد الإسلام وهي: «الروميّة والهنديّة والصينيّة» وحصلت أربع هي مستعملات في بلاد الإسلام وهي: «العربيّة والفارسيّة والسريانيّة والعبرانيّة».

وكلام المصنّف في هذه المقدّمة إنّما هو على الكلام العربيّ وخطّه وكتابته وأشهر الكتّاب في بلاد العرب أبو عليّ محمّد بن عليّ بن الحسين بن مُقْلَة الكاتب المشهور المتوفّى سنة ٣٢٨ هـ.

وأبو الحسن عليّ بن هلال المعروف بابن البوّاب الكاتب المشهور المتوفّى سنة ٤١٠ هـ. وأبو الدرّ ياقوت بن عبدالله الموصلي الكاتب الملقّب أمين الدين المعروف بالملكيّ ـ نسبةً إلى السلطان أبي الفتح ملكشاه السلجوقيّ الأكبر ـ المتوفّى سنة ٦١٨ هـ.

قال ابن جنّي: واعلم أنّ العرب قد سمّت هذا الخطّ المُؤَلّف من هذه الحروف ـ حروف المعجم ـ «الجزمَ». قال أبو حاتم: إنّما سمّي جَزْماً؛ لأنّه جُزِمَ من «المُسْنَد» أي أُخِذَ منه. قال: و«المسند» خطّ حِمْيَر في أيّام ملكهم، وهو في أيديهم إلى اليوم باليمن فمعنى جُزِمَ أي قُطِعَ منه، وولّد عنه ومنه: جَزْمُ الإعراب، لأنّه اقتطاع الحرف عن الحركة ومدّ الصَّوْت بها للإعراب. [راجع: البرهان ١: ٤٥٨، فهرست ابن النديم: ٦ ـ ٣٠، ابن خلّكان ٣: ٣٤٤، سرّ صناعة الإعراب ١: ٥٣]

(١) لقد صرّح المصنّف في صدر الكتاب بأنّه يريد ـ بالتماس من لا تسعه مخالفته ـ أن يلحق بمقدّمته في الإعراب ـ أي «الكافية» مقدّمتين أخريين: الأُولى في «الصَّرْف» والثانية في «الخطّ» فلمّا فرغ من الأُولى التي في «الصَّرْف» شرع في الثانية وهي في «علم الخطّ» أو قواعد الإملاء ورسم الحروف العربيّة وسمّى الكتاب المشتمل على هاتين المقدّمتين «بالشافية» فكتاب «الكافية» لمّا لم يكن «شافية» ـ إذ هي غير وافية لعلمي «الصَّرْف» و«الخطّ» ـ ألف «الشّافية» بعدها وجعلها كتاباً مفرداً.

ولمّا جاء ابن مالك بعده وانتبه لذلك ألّف كتاباً في «النّحو» و«التصريف» سمّاه «الكافية

⇐

المشهور[1] .....

⇐ الشّافية» تعريضاً بابن الحاجب بأنّ كافيته لم يكن شافيةً حيث لم تحتوِ على قواعد «التصريف» وأمّا التي ألّفها هو شافية محتوية عليهما. وهي منظومة على وزن الرَّجَز تحتوي أكثر من ألفي بيت، يقول ابن مالك في أوّلها:

وهذه أُرْجُوزةٌ مستوفيهْ ... عن أكثر المصنّفاتِ مُغْنِيَهْ
تكون للمبتدئين تبصِرَهْ ... وتُظْفِرُ الذي انتهى بالتَّذكِرَهْ
فليكن الناظر فيها واثقا ... بكونه إذا يُجَارَى سابقا
فمعظم الفنّ بها مضبوطُ ... والقولُ في أبوابها مبسوطُ
وكم بها من شاسعٍ تقرَّبا ... ومن عويصٍ انجلى مهذَّبا
فَمَنْ دعاها قاصداً بالكافيَهْ ... مصدَّقٌ ولو يزيدُ الشّافيَهْ
ومنتهى أبياتها ألفانِ مَعْ ... مئينَ سبعٍ وثمانين تَبَعْ

وقال في آخرها:

أبياته ألفانِ مَعْ سبعمائَهْ ... وزِيْدَ خمسونَ ونَيِّفٌ أكملَهْ
وأفضل الصّلاة والسّلام ... على لُبَاب صَفْوَةِ الأنامِ
لآلِهِ منها صِلاتٌ وافرَهْ ... وأنعَمٌ باطنةٌ وظاهِرَهْ

ولكنّ التّعريضَ بابن الحاجب في غير محلّه إذ هي ـ أي «كافية» ابن مالك ـ أيضاً غير شافيةٍ حيث لم تشتمل على قواعد رسم الحروف العربيّة. [شرح الكافية الشافية ١: ٥٦، ٢: ٤٤، ٤٤٤، ٥٥٦]

(١) وهو الخطّ القياسيّ وتوضيح ذلك ـ كما بيّنّا في كتابنا في العروض المشهور بـ«عروض آل الرسول ﷺ ـ أنّ الخطّ العربيّ قسمان: قياسيّ وغير قياسيّ. أمّا القياسيّ فهو الذي عرّفه المصنّف بأنّه تصوير اللفظ بحروف هجائه. وغير القياسيّ نوعان عند أكثر أهل الخلاف أحدهما: خطّ العروض والآخر: خطّ المصحف العثماني ولذا قالوا: «خطّان لا يقاسان، خطّ العروض وخطّ القرآن».

وقال الزركشيّ في النّوع الخامس والعشرين ـ الخاصّة بمبحث علم مرسوم خطّ ⇐

. . . . . .

⇦ المصحف ـ من كتاب «البرهان»: ولمّا كان خطّ المصحف هو الإمام الذي يعتمده القاري في الوقف والتمام، ولا يعدو رسومَه ولا يتجاوز مرسومه ـ قد خالف خطّ الأنام في كثير من الحروف والأعلام، ولم يكن ذلك منهم كيف اتّفق، بل على أمر عندهم قد تحقّق وجب الاعتناءُ به والوقوف على سببه.

قال ابن درستويه: خطّان لا يقاس عليهما خطّ المصحف وخطّ تقطيع العروض.

وقال أبو البقاء في كتاب «اللباب»: ذهب جماعة من أهل اللغة إلى كتابة الكلمة على لفظها إلّا في خطّ المصحف، فإنّهم اتّبعوا في ذلك ما وجدوه في الإمام والعمل على الأوّل.

فحصل أنّ الخطّ ثلاثة أقسام: خطّ يتبع به الاقتداء السلفيّ وهو رسم المصحف، وخطّ جرى على ما أثبته اللفظ وإسقاط ما حذفه وهو خطّ العروض فيكتبون التنوين ويحذفون همزة الوصل. وخطّ جرى على العادة المعروفة وهو الذي يتكلّم عليه النّحويّ.

والحقّ عندنا انقسام الخطّ إلى قسمين: القياسيّ وغير القياسيّ، أمّا الخطّ غير القياسيّ فنوع واحد وهو خطّ أهل العروض. والقياسيّ ما عرّفه المصنّف وخطّ المصحف داخل فيه، وإليه جنح بعض أهل الخلاف أيضاً، قال المراغيّ ـ تحت عنوان «طريقة كتابة القرآن الكريم» من المعروف أنّ لكتابة القرآن طريقاً خاصّةً تخالف الطريق التي أتبعها العلماء فيما بعدُ ودرجوا عليها، ودوّنوا فيها كتباً تُعْرَفُ بـ«علم رسم الحروف» أو «علم الإملاء» وبه كتبت جميع المؤلّفات من القرن الثّالث فما بعده إلى اليوم.

أمّا كتابة المصحف فهي تابعة للطريق التي كتب بها المصحف في عهد عثمان بن عفّان الخليفة الثّالث على يد جماعة من كبار الصّحابة. وتسمّى «الرسم العثماني» وقد أتبع فيها نهج خاصّ يخالف ما أتبع فيما بعد في كثير من المواضع، ومن ثمّ قيل: خطّان لا يقاس عليهما: خطّ العروض، وخطّ المصحف العثماني.

⇦

.....

⇦ آراء العلماء في التزام الرَّسم العثماني

في كتابة المصاحف

الرأي الأوّل: عبّر عنه الإمام أحمد بقوله: تحرم مخالفة خطّ عثمان في واوٍ أو ألف أو ياء أو غير ذلك. وقال أبو عمرو الداني: لا مخالف لما حكي عن مالك من وجوب الكتابة على الكِتْبَةِ الأُولى من علماء الأُمّة.

الرّأي الثاني: أنّ رسم المصاحف اصطلاحي لا توقيفيّ وعليه فتجوز مخالفته وممّن جنح إلى هذا الرأي ابن خلدون في «مقدّمته» وممّن تحمس له القاضي أبوبكر في الانتصار، إذ قال: وأمّا الكتابة فلم يفرض الله على الأُمّه فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتّاب وخطّاطي المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجبه عليهم وترك ما عداه. إذ وجوب ذلك لا يدرك إلّا بالسّمع والتّوقيف وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أنّ رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلّا على وجه مخصوص وحدّ محدود لا يجوز تجاوزه ولا في نصّ السنّة ما يوجب ذلك ويدلّ عليه ولا في إجماع الأُمّة ما يوجب ذلك، ولا دلّت عليه القياسات الشّرعيّة، بل السنّة دلّت على جواز رسمه بأيّ وجه سهل، لأنّ رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبيّن لهم وجهاً معيّناً، ولا نهى عن كتابته بغيره.

ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه أنّ ذلك اصطلاح وأنّ النّاس لا يخفى عليهم الحال.

وإذا كانت خطوط المصاحف، وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة وكان النّاس قد أجازوا ذلك، وأجازوا أن يكتب كلّ واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى من غير تأثيم ولا تناكر، علم أنّه لم يؤخذ في ذلك على النّاس حدّ محدود مخصوص ـ كما أُخذ عليهم في القرائة والأذان.

والسبب في ذلك أنّ الخطوط إنّما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرّموز، فكلّ رسم دالّ على الكلمة مفيد لوجه قراءتها تجب صحّته وتصويب الكتابة به على أيّ صورة كانت.

⇦

﴿ تصوير اللّفظ[1] ﴾ المقصود تصويره ﴿ بحروف هجائه ﴾ وحروف الهجاء

⇐ وبالجملة فكلّ من ادّعى أنّه يجب على النّاس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجّة على دعواه، وأنّى له ذلك ؟ اهـ.

الرأي الثالث: يميل صاحب «التبيان» ومن قبله صاحب «البرهان» إلى ما يفهم من كلام العزّ بن عبدالسّلام» من أنّه يجوز بل يجب كتابة المصحف الآن لعامّة النّاس على الاصطلاحات المعروفة الشّائعة عندهم. ولا تجوز كتابته لهم بالرّسم العثماني الأوّل لئلّا يوقع في تغيير من الجهّال، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني كأثر من الآثار النفيسة الموروثة عن سلفنا الصالح، فلا يهمل مراعاته لجهل الجاهلين، بل يبقى في أيدي العارفين الذين لا تخلو منهم الأرض. قال المراغي: وقد جرينا على الرأي الذي أوجبه الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام في كتابة الآيات أثناء التفسير للعلّة التي ذكرها وهي في عصرنا أشدّ حاجة إليها من تلك العصور اهـ بتلخيص. [البرهان ١: ٤٥٧، تفسير المراغي ١: ١٣ـ١٥]

(١) قد أشرنا إلى أنّ المقصود من الخطّ هنا هو الخطّ العربيّ وبيان أحكامه لأنّه ليس جارياً على اللفظ، فإنّه قد يحذف من الكتابة ما يثبت في اللفظ وقد يزاد في الكتابة ما لم يتلفّظ به ويبدلون الحرف من الحرف بأن يكتب بالياء أو الواو ويكون التلفّظ بالألف كما في «الصّلوة» و«الحبلى» وبيّن ذلك المصنّف مجملاً وعرّف الخطّ القياسيّ بأنّه تصوير اللفظ بحروف هجائه أي تصوير اللفظ المقصود تصويره، يقال: «هجوت الحروف هجواً» و«هجاءً» و«هجّيتها، تهجية، وتهجّيت» الكلّ بمعنى واحد أي «الهجو» و«التهجية» و«التهجّي» و«الهجاء» تعديد الحروف بأسمائها.

واللفظ المقصود تصويره إمّا أن يكون من أسماء الحروف أو لا يكون، فإن لم يكن من أسماء الحروف فإمّا أن يكون له مدلول تصحّ كتابته أو لا، فإن لم يكن له مدلول تصحّ كتابته كـ«زيد» فإذا قيل: «اكتب زيداً» فإنّما تكتب مسمّى الزّاي والياء والدّال وهي هذه الصّورة: «زيد».

وإن كان له مدلول تصحّ كتابته كالشعر، فإذا قيل: «اكتب شعراً» فإن قامت قرينة على أنّ ⇐

والتهجّي هي الحروف الّتي عدّدت مخارجها من قبل، ومنها يركّب الكلم، فإذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعوليّة نحو: «زيد» و«رجل»، فالمراد أنّك كتبت هذا اللفظ بحروف هِجائه وهي مسمّيات: الزّاي، والياء والدال أعني: «ز، ي، د» ومسمّيات الرّاء والجيم واللّام أعني «ر، ج، ل».

إلّا نحو القرآن، والشّعر ممّا يمكن كتابة مسمّاه وأُريد ذلك و **﴿إلّا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمّى[1] نحو قولك﴾**: «اكتب القرآن» وتريد مسمّاه من

⇐ المراد لفظ «شعر» كتبتْ هذه الصّورة: «شعر» وإلّا فمقتضاه أن تكتب ما يطلق عليه الشعر.

وإن كان اللفظ من أسماء الحروف فإمّا أن يسمّى به مسمّى آخر أو لا، فإن لم يسمّ به مسمًّى آخر فإمّا أن يقصد به المسمّى وهو الحرف المسمّى به أو لا يقصد به المسمّى بل قصد به الاسم الذي هو من أسماء الحروف.

فإن قصد به المسمّى وقيل: «اكتب: جيم، عين، فاء، راء» فإنّما تكتب هذه الصّورة: «جعفر» لأنّه مسمّاها خطّاً ولفظاً.

وإن قصد به الاسم لا الحرف المسمّى به وقيل: «اكتب: جيم» ـ مراداً به هذا اللفظ ـ فإنّما تكتب هذه الصورة: «جيم».

هذا إذا لم يسمّ به مسمّى آخر، فإن سمّي به مسمّى آخر ـ كما لو سمّي رجل بـ«ياسين» فللكتّاب فيه مذهبان: منهم من يكتبها: «ياسين» وهو مختار المصنّف. ومنهم من يكتبها على صورة مسمّاها وهو: «يس».

(١) قال الرضيّ: فيه نظر لأنّ تلك الأسماء مع قصد المسمّى تكتب بحروف هجائها أيضاً، ألا ترى أنّه تكتب هكذا: «جيم، عين، فاء، راء» ولا تكتب هكذا: «ج، ع، ف، ر» والذي يختلف فيه أنّك إذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعوليّة فإنّه ينظر: هل يمكن كتابة مسمّاه أو لا، فإن لم يمكن نحو: «كتبت زيد ورجل» فالمراد أنّك كتبت هذا اللفظ بحروف هجائه، وإن أمكن كتابة مسمّاه نحو: «كتبت الشعر والقرآن وجيم وعين وفاء ⇐

قوله ـ عزّ من قائلٍ ـ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] ـ مثلاً ـ إلى آخر السّورة، و«اكتب الشّعر» وتريد مثلاً قوله:

٦٧ ـ * ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل[2] *

⇦ وراءه» فالظّاهر أنّ المراد به مسمّى اللفظ فتريد بقولك: كتبت الشعر أنّك كتبت مثلاً:

* قِفانَبْك من ذكرى حبيب ومنزل *

وبقولك: كتبت القرآن، أنّك كتبت مثلاً: «بسم الله الرحمن الرحيم»: «الحمد لله ربّ العالمين»، السورة... وبقولك: كتبت جيم عين فاء راء، أنّك كتبت: «جعفر». ويجوز مع القرينة أن تريد بقولك: «كتبت الشعر والبيت والقرآن»: أنّك كتبت صورة حروف تهجّي هذه الألفاظ. والبحث في أنّ المراد باللفظ هو الاسم أو المسمّى غيرُ البحث في أنّ ذلك اللفظ كيف يصوّر في الكتابة، والمراد بقوله: «الخطّ تصوير اللفظ بحروف هجائه» هو الثاني دون الأوّل، اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٣١٢ـ٣١٣]

(١) الفاتحة: ١.

(٢) المصراع من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل وهذا صدره، وعجزه: * وكلّ نعيم لا محالة زائل *

وهو من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامريّ الصحابي يقول فيها:

ألاَ تسألان المرء ماذا يحاول ... أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلال وباطل

أرى النّاسَ لا يَدْرُوْنَ ما قدر أمرهم ... بلى كلّ ذي لُبٍّ إلى الله واصلُ

ألا كلّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ ... وكلّ نعيم لا محالة زائلُ

وكلّ أُناس سوف تدخل بينهم ... دويهية تصفرّ منها الأنامِلُ

وكلّ امرئ يوماً سيَعْلَمُ غَيْبَهُ ... إذا حَصَلَتْ عند الإله المَحَاصِلُ

إذا المرءُ أسرى ليلةً خالَ أنّه ... قضى عملاً، والمرءُ ما دام عامِلُ

فقُوْلاً له، إن كان يَقْسِمُ أمرَهُ ... ألَمَّا يَعِظْكَ الدّهر؟ أُمُّك حابِلُ

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ علمُكَ فانتسِبْ ... لعلّك تَهْدِيكَ القرونُ الأوائِلُ

فإن لم تَجِدْ من دون عدنان والداً ... ودُوْنَ معدٍّ فلتَزَعْكَ العواذِلُ

⇦

أو ﴿اكتب: «جيم، عين، فاء، راء»[١]﴾ ـ وتريد مسمّى هذه الحروف ـ ﴿فإنّك تكتب هذه الصّورة﴾ جعفر ﴿لأنّها﴾ أعني هذه الصّورة ﴿مسمّاها﴾ أي مسمّى هذه الحروف ﴿خطّاً ولفظاً﴾ إذ المفهوم من الجيم المكتوب أوّل حرف من «جعفر» وهو «ج» لا الجيم، وكذا المفهوم من الجيم الملفوظ هو «ج» ﴿ولذلك قال الخليل[٢]﴾ لأصحابه ﴿لمّا سألهم: كيف تنطقون بالجيم من «جعفر»؟ فقالوا: جيم، فقال: إنّما نطقتم بالاسم[٣] ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب: «جَهْ» لأنّه المسمّى﴾.

﴿فإن سمّي بها﴾ أي بأسماء حروف التهجّي ﴿مسمًّى آخر﴾ كما لو سمّيت رجلاً بجيم ﴿كتبت كغيرها﴾ بحروف هجائها ﴿نحو: «ياسين» و«حاميم»﴾، فإذا قيل حينئذٍ أكتب: «جيم» تكتب هكذا: «جيم» كما يكتب «زيد» لو قيل: «اكتب زيداً».

﴿وفي المصحف يكتب﴾ الحروف المقطّعة الواردة في بعض فواتح السّور

⇐ وهي أكثر من خمسين بيتاً يمدح بها النعمان وهي من الأبيات المستشهد بها في «الصّرف» و«النّحو» و«العروض»، وروي عن رسول الله ﷺ: «أصدق كلمة قالته العرب قول لبيد: «ألا كلّ» البيت ...». [شرح شواهد المغني ١: ١٥٠ ـ ١٥٤]

(١) قال الرضيّ: لا تُعْرِب شيئاً من هذه الأسماء وإن كانت مركّبة مع العامل كما في قولك: «كتبت ماءً» و«أبصرت جيماً» لئلّا يظنّ أنّك كتبت كلّ واحدٍ من هذه الأحرف منفصلةً من البواقي ولم تكتب حروف كلّ واحدة، فلم تُعْرِب الأسماء ولم تأت بواو العطف نحو: «اكتب جيم، وعين، وفاء، وراء» بل وصلت في اللفظ بعضها ببعض تنبيهاً على اتّصال مسمّياتها بعضها ببعض، لكونها حروف كلمة واحدة. [شرح الشافية ٣: ٣١٣]

(٢) أي لكون «جعفر» مسمّى «جيم، عين، فاء، راء» لفظاً ردَّ الخليل على أصحابه.

(٣) لأنّ جيم الذي هو على وزن فِعْلٍ اسم لهذا المسمّى وهو: «جَهْ».

﴿على أصلها على الوجهين﴾ المذكورين[١] فيها:

أحدهما: أنّها أسماء لحروف التهجّي، والمراد بها التّنبيه[٢] على أنّ القرآن مركّب من هذه الحروف كألفاظكم الّتي تتكلّمون بها فعارِضُوه إن قدرْتُم على ذلك فتكتب حينئذٍ كما أصّلنا بصور الحروف الّتي هي مسمّياتها ﴿نحو: «يس» و«حمّ»﴾ وهكذا إن قيل: إنّها أبعاض الكلم ـ كما روي عن ابن عبّاس ﷺ[٣] أنّه

---

(١) شرح هذه الفقرة مأخوذ من الرضيّ رضوان الله عليه. [شرح الشافية ٣: ٣١٤]

(٢) مقتطعة عن عبارة الزمخشري التي نقلها عنه الرضي: «إنّ المراد بها التنبيه على أنّ القرآن مركّب من هذه الحروف كألفاظكم التي تتلفّظون بها فعارِضُوه إن قدرتم». [شرح الشافية ٣: ٣١٤]

(٣) هو أبو العبّاس عبدالله بن عبّاس بن عبدالمطّلب الهاشميّ صحابي رسول الله وابن عمّه، ولد بمكّة سنة ٣ قبل الهجرة ونشأ في بدء عصر النبوّة فلازم رسول الله ﷺ وروى عنه الأحاديث ـ والأحاديث المرويّة عنه في كتب السنّة أكثرها موضوعة عليه ـ ثمّ لازم وصيّ رسول الله وابن عمّه أمير المؤمنين عليّاً ﷺ وشهد معه الجمل وصفّين، وكان من أُمراء الجيش وكفّ بصره في آخر عمره فسكن الطائف وتوفّي بها سنة ٦٨ هـ وكان حاضر الجواب ماهراً في البحث والجدل والمناظرة ـ وقد ناظر عمر بن الخطّاب في أمر الخلافة مراراً فأفحمه وأسكته ـ وتعلّم ذلك عن ابن عمّه أمير المؤمنين كما أخذ عنه القرآن وتفسيره والفرائض والعربيّة والأنساب وينسب إليه كتاب في تفسير القرآن المسمّى بـ«تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس» والرواية التي أوردها الشّارح إنّما أخذه عن الرضيّ وهو ينقل من هذا التفسير المذكور وهذا نصّه: وبإسناده عن عبدالله ابن المبارك قال: حدّثنا عليّ بن إسحاق السمرقنديّ، عن محمّد بن مروان، عن الكلبيّ، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿الم﴾ يقول: «ألف» الله و«لام» جبرئيل «ميم» محمّد ﷺ ويقال: «ألف» آلاؤه «لام» لطفه «ميم» ملكه. ويقال: «ألف» ابتداء اسمه الله «لام» ابتداء اسمه لطيف «ميم» ابتداء اسمه مجيد. ويقال: أنا الله أعلم، ويقال: قسم أقسم به. [تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس: ٣]

قال في «الٓم» معناه: «أنا الله أعلم» ..

والثّاني: أنّها سمّيت بها مسمّيات أُخر وهي إمّا السّور وإمّا الأشخاص كما قيل: إنّ «طٰه» و «يٰسٓ» اسمان للنّبيّ ﷺ[1]، و«قٓ» اسم جبل، وغير ذلك، فتكتب حينئذٍ

---

(١) والمراد به نبيّنا عليه وآله الصلاة والسلام وهو أبوالقاسم محمّد بن عبدالله بن عبدالمطّلب الهاشميّ، من أبناء إسماعيل بن إبراهيم الخليل، ولد بمكّة ٥٣ قبل الهجرة ونشأ تحت رعاية عمّه الجليل مؤمن قريش وشيخ الأباطح أبي طالب عمران بن عبدالمطّلب الهاشميّ سلام الله عليه وكان منبع الفضائل ومعدنها، تالدها وطريفها، وكان ملقّباً بالأمين، ومبعوثاً في الأربعين، وبدأ بالدعوة في مكّة ثمّ هاجر إلى المدينة المنوّرة وبنى فيها مسجده المتبرّك. ولم يقنع أبا سفيان الأموي ذلك الهجرة فلم يدعه آمناً في دار هجرته بل قصده لقتاله فيها فكانت حروبه كلّها دفاعيّة.

وكانت الوقعة الأُولى بينه وبين الأمويّين الكفّار وأعوانهم المشركين في بدر بجوار المدينة في شهر رمضان من السنة الثانية للهجرة ثمّ تلتها غزوة بني قينقاع، وفي السنة الثالثة كانت غزوة أُحد واستشهد فيها عمّه أسد الله حمزة بن عبدالمطّلب ولقّبه رسول الله بـ«سيّد الشهداء» وخصّه بسبعين تكبيرة عند صلاته عليه، وأقام له رسول الله ﷺ المآتم وسنّ سنّة إقامة المآتم.

وفي الرابعة: غزوة ذات الرّقاع وبدر الثّانية، وفي الخامسة: غزوة الخندق وبني قريظة. وفي السادسة: غزوة ذي قرد وبني المصطلق. وفي السابعة: غزوة خيبر. وفي الثامنة: غزوة مؤتة واستشهد فيها ابن عمّه جعفر بن أبي طالب فلقّبه رسول الله ﷺ الطيّار في الجنّة وذا الجناحين، وكانت فيها غزوة حنين وفتح مكّة. وفي التاسعة: غزوة تبوك. وفي العاشرة: أقبلت وفود العرب عليه وهو بالمدينة، وبعث أميرالمؤمنين ﷺ إلى اليمن فأسلمت همْدان كلّها وتتابع أهل اليمن وملوك حمير على الإسلام وفيها حجّ حجّة الوداع ونصب عليّاً للخلافة بغدير خمّ في الخطبة المشهورة المرويّة في كتب الفريقين ولحق ﷺ بالرفيق الأعلى في ربيع الأوّل من السنة الحادية عشرة للهجرة ودفن حيث قبض بأمرٍ من أميرالمؤمنين ﷺ.

كما أصّلنا بحروف هجائها كغيرها من أسامي المسمّيات نحو: «ياسين» و«حاميم».

﴿ والأصل[1] ﴾ المعتبر ﴿ في ﴾ كتابة ﴿ كلّ كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ﴾ لتكون قد اعتبرت مفردة مستقلّة عمّا قبلها وعمّا بعدها ﴿ فمِن ثَمَّ كتب «مَن ابْنك» بهمزة الوصل ﴾ لأنّك إذا ابتدأت بها لم يكن بدّ من همزة الوصل، ﴿ وكتب «رَه» أو «قِه» زيداً بالهاء و«مثل مَه أنت»[2] و«مجيء مَهْ جئت» بالهاء أيضاً ﴾ لأنّك تقف على جميعها بالهاء ـ كما مرّ في الوقف ـ. ﴿ بخلاف الجار ﴾ إذا اتّصل بـ«ما» الاستفهاميّة ﴿ نحو: «حَتّامَ» و«إلامَ» و«عَلامَ» ﴾ فإنّك لا تكتبها بالهاء، لأنّ إلحاق هاء السّكت بها غير لازم ﴿ لشدّة الاتّصال

---

(١) أي القاعدة الكليّة في كلّ كلمة وذلك أنّ للأصل عندهم إطلاقات:

قد يطلق ويراد به القاعدة الكلّيه كما يقال: الأصل في الفاعل الرفع أي القاعدة الكليّة فيه الرّفع، فإذا وجد فاعل غير مرفوع فلا بدّ فيه من التأويل أو الحكم فيه بالشذوذ أو نحوهما.

وقد يطلق ويراد به ما ينبغي أن يكون عليه الشيء وحينئذٍ لا يجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور أو نحوهما في مورد المخالفة كما يقال: الأصل في الواو المضمومة في أوّل الكلمة أن تبدل تاء كما في «تراث» يعني أنّه ينبغي إبدالها تاء فإذا لم تبدل كما في «وجوه» لا يجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور ونحوهما.

إذا عرفت ذلك فاعرف أيضاً أنّ المراد بالأصل هنا المعنى الأوّل كما فسّرنا. قال الرضيّ: أصل كلّ كلمة في الكتابة أن ينظر إليها مفردةً مستقلّةً عمّا قبلها وما بعدها، فلا جرم تكتب بصورتها مبتدأً بها وموقوفاً عليها فكتب: «مَن ابنُكَ؟» بهمزة الوصل لأنّك لو ابتدأت بها فلا بدّ من همزة الوصل، وكتب «رَهْ زيداً» و«قِهْ زيداً» بالهاء؟ لأنّك إذا وقفت على «ره» فلا بدّ من الهاء. [شرح الشافية ٣: ٣١٥]

(٢) قال الرضيّ: إنّ «ما» الاستفهاميّة المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء، وفي المجرورة بالحرف يجوز إلحاق الهاء وتركه، وذلك لأنّ «ما» شديدة الاتّصال بالحرف، لعدم استقلال الحرف دون ما يتّصل به اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣١٥]

بالحروف، ومن ثَمّ كتبت[١] معها بألفات ﴾ مع أنّ حقّها أن تكتب بالياء ـ كما يجيء في آخر الكتاب ـ لأنّ «عَلامَ» مثل «غلام» من قِبَل اتّصال ميم «ما» الاستفهاميّة بـ«على» اتّصالاً شديداً.

﴿ وكتبت «ممّ» و«عمّ»[٢] بغير نون ﴾ لشدّة اتّصال «ما» بالحرف كما يحذف كلّ حرف مدغم فيما يقاربه في كلمة واحدة نحو: «هَمّرش» و«امّحى» والأصل: «هَنمرش» و«انمحى».

﴿ فإن قصدت ﴾ في حالة الوصل ﴿ إلى ﴾ إلحاق ﴿ الهاء ﴾ عند الوقف ﴿ كتبتها ﴾ لأنّك تكون إذاً معتبراً لـ«ما» الاستفهاميّة مستقلّة بنفسها فلا بدّ من كتابة الهاء كما في «مجيء مه» ﴿ ورددت الياء ﴾ في «حتّى مَه» و«إلى مَهْ» و«على مَهْ» ﴿ وغيرها ﴾ أعني النّون في «منْ مَهْ» و«عنْ مَهْ» ﴿ إن شئت[٣] ﴾.

أمّا الردّ فنظراً إلى الهاء لأنّها إنّما اتّصلت لاستقلال «ما» بنفسها.

وأمّا عدم الرّدّ فلعدم استقلال حروف الجرّ دون «ما» فيكون «علامه» مثل:

---

(١) قال الرضيّ: أي من شدّة اتصال «ما» بالحرف كتبت «حتّى» و«إلى» و«على» بألفات ولم تكتب بالياء وذلك لأنّ كتابتها بالياء إنّما كانت لانقلاب ألف «على» و«إلى» ياءً مع الضمير نحو: «عليك» و«إليه» ومع «ما» الاستفهاميّة صارتا نحو: «غلام» و«كلام» فلا يدخلان الضمير ولأنّ «حتّى» تمال اسماً لكون الألف رابعة طرفاً ومع «ما» الاستفهاميّة لا تكون طرفاً، وكذا «إلى» اسماً أُميلت لكون ألفها طرفاً مع الكسرة قبلها وانقلابها ياء مع الضمير ومع «ما» لا تكون طرفاً. [شرح الشافية ٣: ٣١٥]

(٢) قال الرضيّ: أي من جهة اتّصال «ما» بالحرف لم يكتب «عَنْ مَهْ» و«مِنْ مَهْ» ـ بالنّون ـ بل حذفت النون المدغمة خطّاً اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٣١٦]

(٣) قال الرضيّ: يرجع إلى ردّ الياء وغيرها لا إلى كتابة الهاء، لأنّ كتابتها إذن واجبة، لكن أنت مخيّر مع كَتْبَةِ الهاء بين ردّ النّون والياء وترك ردّهما اهـ. وسائر شرح الفقرة مأخوذ من الرضيّ حرفاً بحرف فراجعه. [شرح الشافية ٣: ٣١٦]

«كَيْفَه» و«ايْنَه» وكأنّ الهاء لحقت كلمة واحدة متحرّكة بحركة غير إعرابيّة ولا مشبّهة بها فاستبان أنّ مبنى الكتابة على الابتداء والوقف.

﴿ومِن ثَمّ كتبت: «أنا زيد» بالألف﴾ لأنّ الوقف عليها بالألف ـ كما مرّ في «باب الوقف» ـ. ﴿ومنه: «لكنّا هو الله ربّي»﴾ ـ في قِرائة من لا يقرأ بالألف فإنّه تكتب بالألف في تلك القِرائة أيضاً لأنّ أصله: «لكن أنا» ـ.

﴿ومِن ثمّ أيضاً﴾ أعني من أجل أنّ مبنى الكتابة على الابتداء والوقف ﴿كتبت تاء التأنيث﴾ الاسميّة ﴿في نحو: «رَحْمة» و«قَمْحة»﴾ وهي البُرّ ﴿هاء﴾ فيمن وقف عليها بالهاء ﴿وفيمن وقف عليها بالتاء: تاءً، بخلاف﴾ التّاء في ﴿«أُخت»[1] و«بِنت» وباب «قائمات» وباب «قامت هند»﴾ فإنّ الجميع تكتب بالتاء لأنّ الوقف على جميعها بالتّاء اتّفاقاً من المعتبرين.

ومن قال: «كيف البنون والبناه»[2] ـ بالهاء ـ وجب أن يكتبها بالهاء وهو قليل.

﴿ومن ثَمّ كتب المنوّن المنصوب بالألف﴾ إذ الوقف عليه بالألف ﴿وغيره[3]﴾

---

(١) قال الرضيّ: أي ولا يوقف على تاء «أُخت» و«بنت» بالهاء لأنّها بدل من لام الكلمة وليست بتاء التأنيث، بل فيها رائحة من التأنيث بكونها بدلاً من اللّام في المؤنّث دون المذكّر، وكذا تاء «قائمات» ليست للتأنيث صِرْفاً، بل علامة الجمع، لكن خصّت بجمع المؤنّث لكون التاء مناسبة للتأنيث ويعني بباب «قائمات» جمع سلامة المؤنّث وبباب «قامَتْ» الفعل الماضي المتّصل به تاء التأنيث اهـ مختصراً. [شرح الشافية ٣: ٣١٧]

(٢) قال ابن جنّي: وحكى قطرب عن طيّئ أنّهم يقولون: «كيف البنون والبناة؟ وكيف الإخوةُ والأَخواه» قال: وذلك شاذ. [سرّ الصناعة ٢: ٢١٥]

(٣) قال الرضيّ: أي غير المنصوب المنوّن، وهو إمّا المرفوع والمجرور المنوّنان كـ«جاءني زيد» و«مررت بزيد» أو غير المنوّن: مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً كـ«جاءني الرّجل» و«رأيت الرّجل» و«مررت بالرّجل» أو مَبْنيّاً اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣١٧ـ٣١٨]

أعني المنوّن المرفوع والمنوّن المجرور يكتب ﴿ **بالحذف** ﴾ لأنّ الوقف عليهما كذلك.

﴿ و«إذَنْ»[1] **تكتب بالألف على الأكثر** ﴾ لأنّ الأكثر يقف عليه بالألف، والمازني يقف عليه بالنّون فرقاً بينه وبين «إذا» الظّرفيّة وليس ببعيد فعنده يجب أن يكتب بالنّون.

﴿ **واضْرِبَنْ** ﴾ خطاباً للمفرد المذكّر مؤكّداً بالنّون الخفيفة ﴿ **كذلك** ﴾ في أنّه يكتب بالألف على الأكثر لأنّ الوقف عليه بالألف بلا خِلاف.

﴿ **وكان قياس «اضرِبُنْ»**[2] ﴾ خطاباً للجمع المذكّر مؤكّداً بالنّون الخفيفة أن يكتب ﴿ **بواو وألف، و** ﴾ قياس ﴿ **«اضرِبنْ»** ﴾ خطاباً للواحدة أن يكتب ﴿ **بياء و** ﴾ قياس ﴿ **هل تضربُنْ** ﴾ استفهاماً عن الجماعة المخاطبين أن يكتب ﴿ **بواو ونون، و** ﴾ قياس ﴿ **هل تَضْرِبِنْ** ﴾ استفهاماً عن الواحدة المخاطبة أن يكتب ﴿ **بياء ونون** ﴾ لأنّك إذا وقفت على النّون المخفّفة المضموم ماقبلها أو المكسور، رددت ما حذف لأجل النّون من الواو والياء في نحو: «اضربوا» و«اضربي». ومن الواو

---

(١) قال ابن هشام: والصحيح أنّ نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنّون لأنّها كنون «لَنْ» و«أن» ـ روي عن المازني والمبرّد ـ وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرّد بالنون، وعن الفرّاء: إن عملت كتبت بالألف وإلّا كتبت بالنّون للفرق بينها وبين «إذا» وتبعه ابن خروف اهـ. [مغني اللبيب ١: ٣١]

(٢) قال ابن مالك:

وأبـــدِلَنْها بـــعد فـــتح ألِـــفا ـ وقفاً ـ كما تقول في «قِفَنْ»: «قِفَا»

قال الرضيّ: ومن كتبه ـ أي «اضربَنْ» في الوقف ـ بالنون فلحمله على أخويه: أي «اضربُنْ» و«اضربِنْ» اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣١٨]

والنّون في: «هل تضربون» والياء والنّون في: «هل تضربين» فكان من حقّ كلّ منها أن يكتب كما قلنا بِناءً للكتابة على الوقف.

﴿ **ولكنّهم كتبوه على لفظه لعسر تبيّنه**[1] ﴾ أي تبيّن هذا الأصل وهو: أنّ نون التأكيد يحذف عند الوقف ويردّ ما حذف لأجلها فإنّه لا يعرفه إلّا حاذق بعلم الإعراب بخلاف معرفة أنّ الوقف على «اضربَن» ـ بفتح الباء ـ بالألف إذ هو في اللّفظ كالتّنوين في «زيداً» وقد اشتهر ذلك بأنّه يكتب بالألف ﴿ **أو لعدم تبيُّن قصدها**[2] ﴾ بالنسبة إلى الحاذق أيضاً لو كتبت هذه الألفاظ بالواو والياء، والواو والنّون، والياء والنّون إذ لا يعرف المقصود حينئذٍ من أنّه مؤكّد بالنّون الخفيفة أم لا، وهذا بخلاف المفرد المذكّر[3] فإنّه لو كتب بالألف لم يلتبس المؤكّد بغير المؤكّد لعدم الألف في حال عدم التّأكيد.

﴿ **وقد يجري «اضربَنْ» مجراه** ﴾ فيكتب بالنّون حملاً على سائر ما لحقه النّون الخفيفة أو لخوف التباسه بالمثنّى ﴿ **ومِن ثَمّ** ﴾ أيضاً أعني من أجل أنّ مبنى الكتابة

---

(١) قال الرضيّ: أي لأنّه يعسر معرفة أنّ الموقوف عليه من «اضربُنْ» و«اضربِنْ» و«هل تضربُنْ» و«هل تضربِنْ» كذلك: أي ترجع في الوقف الحروف المحذوفة فإنّه لا يعرف ذلك إلّا حاذق بعلم الإعراب فلمّا تعسّر معرفة ذلك على الكُتّاب كتبوه على الظّاهر، وأمّا معرفة أنّ الوقف على «اضربَنْ» ـ بفتح الباء ـ بالألف فليست بمتعسّرة إذ هو في اللفظ كـ«زيداً» و«رجلاً». [شرح الشافية ٣: ٣١٨]

(٢) قال الرضيّ: أي المقصود منها: أي من الكلمات المكتوبة فهو مصدر بمعنى المفعول، أو بمعنى تبيّن أنّك قصدتها: أي قصدت النون فيكون المصدر بمعناه. [شرح الشافية ٣: ٣١٩]

(٣) قال الرضيّ: وأمّا المفرد المذكّر نحو: «اضربا» فلم يلتبس؛ لأنّ المفرد المذكّر لا يلحقه ألف وبعضهم خاف التباسه بالمثنّى فكتبه بالنّون أو يقول: كتبه كذلك حملاً على «اضربُن» و«اضربِنْ» لأنّه من نوعهما وهذا معنى قوله: «وقد يجرى» «اضربَنْ» مُجْراه. [شرح الشافية ٣: ٣١٨]

على الوقف ﴿كتب باب «قاضٍ» بغير ياء﴾ رفعاً وجرّاً للوقف عليه كذلك ﴿وباب «القاضي» بالياء﴾ للوقف عليه كذلك ﴿على الأفصح فيهما﴾.

﴿ومِن ثمّ كتب﴾ حرف الجرّ[1] ﴿نحو: «بزيد» و«لزيد» و«كزيد» متّصلاً لأنّه لا يوقف عليه﴾ مع كونه على حرف واحد بخلاف «من زيد» لكونه على حرفين، وإن لم يوقف عليه أيضاً ﴿وكتب﴾ الضمير ﴿نحو: «منكم» و«منك» و«ضربكم» متّصلاً﴾ بما قبله ﴿لأنّه لا يبتدأ به﴾ لكونه ضميراً متّصلاً.

فهذه قاعدة يجب رعايتها في الخطّ.

﴿والنّظر بعد﴾ تقرير ﴿ذلك[2] فيما لا صورة له تخصّه﴾ بل له صورة مشتركة

---

(١) قال الرضيّ: إنّما لم تكتب الباء واللّام والكاف غير متصلة لكونها على حرف ولا يوقف عليه، ولو كان لعدم الوقف عليها لكتب نحو: «من زيد» و«على زيد» متصلاً. وإنّما لم يبتدأ بالمضمرات المذكورة لكونها متصلة وأمّا نحو: «بكم» «وبكَ» فقد اجتمع فيه الأمران. [شرح الشافية ٣: ٣١٩]

(٢) لمّا قدّم للكتابة أصلاً مقرّراً وقانوناً محرّراً وهو كونها مبنيّة على الابتداء والوقف شرع في التفصيل وهو في شيئين: الأوّل فيما لا صورة له تخصّه، والثاني فيما خولف فيه الأصل وصلاً أو زيادةً أو نقصاً أو إبدالاً.

أمّا الأوّل ـ أي حال الحرف الذي ليس له صورة مخصوصة بل له صورة مشتركة وتستعار له صورة غيره ـ فهو المهموز ـ أي ما فيه الهمزة ـ والهمزة فيه إمّا في أوّله ـ وهو مهموز الفاء ـ أو في وسطه ـ وهو مهموز العين ـ أو في آخره وهو مهموز اللّام.

أمّا مهموز الفاء فتكتب ألفاً مطلقاً ـ أي سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ـ نحو: «أَحَد» و«إبل» و«أُحُد» وسواء كانت همزة قطع كالأمثلة الثلاثة أو همزة وصل نحو: «انْصُر» و«اعْلَمْ» و«ال» ـ على قولٍ ـ وسواء كانت أصليّة كما في «إبل» أو منقلبة كما في «أحد» من «الوحدة» ـ المثال الواوي ـ وذلك لأنّ الهمزة تشارك الألف في المخرج والألف أخفّ الحروف فأبدلوها في الخطّ للتخفيف إذ هو المطلوب لفظاً وخطّاً والهمزة في ⇐

أو يستعار له صورة غيره ﴿وفيما خولف﴾ به الأصل المذكور وذلك إمّا ﴿بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل﴾ مع أنّ الأصل المذكور يقتضي خلاف ذلك أو لا يقتضيه.

﴿فالأوّل: الهمزة، وهو أوّل، ووسط، وآخر﴾.

١ ـ ﴿الأوّل﴾ همزته ﴿ألف﴾ في الكتابة ﴿مطلقاً﴾ أي مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة ﴿نحو: «أحد»﴾ و«أوائل» ﴿و«أُحد» و«إبل»﴾ وهكذا إن

⇐ الابتداء وإن لم يمكن تخفيفها لفظاً لكن أمكن تخفيفها خطّاً فخفّفوها لئلّا يفوت الغرض أجمع.

وأمّا مهموز العين ـ أي الهمزة في الوسط ـ فتكتب على نحو ما تخفف ساكنةً أو متحرّكةً. فإن كانت ساكنةً فتكتب بحرف حركة ما قبله نحو: «يُؤْمِنُ» و«يَأْكُلُ» و«بِئْس» لأنّ تخفيفها كذلك.

وإن كانت متحرّكةً فما قبلها إمّا ساكن أو متحرّك، فإن كان ساكناً فتكتب بحرف حركتها نحو: «يَسْأَلُ» و«يَلُؤُمُ» و«يَئِيسُ». ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنّقل نحو: «مَسَلة» ـ في «مسألة» ـ أو بالإدغام نحو: «شيّ» في «شيء». ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر حذف المفتوحة بعد الألف نحو: «سال» وبعضهم يحذفها في الجميع سواء خففت بالقلب أو بالحذف أو بالإغام وسواء كان مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة بعد الألف أو لا، أمكن النقل أو لا يمكن.

وإن كان متحرّكاً وهي متحرّكة فتكتب على نحو ما تخفّف به فلذلك كتب نحو: «مؤجّل» بالواو ونحو: «فئة» بالياء لأنّ تخفيفها كذلك.

وأمّا المهموز اللّام: فإمّا أن يكون بحيث لا يجوز الوقف عليها لاتّصال غيرها أو يجوز، فإن جاز الوقف عليها فما قبلها إمّا ساكن أو متحرّك فإن كان ساكناً حذفت نحو: «هذا خَبٌ» و«رأيت خبئاً» و«مررت بخَبْءٍ» وإن كان متحرّكاً كتبت بحركة ما قبلها كيف كانت الهمزة أي سواء كانت متحرّكة أو ساكنةً. وإن كان بحيث لا يجوز الوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل أو تاء تأنيث فهي كالهمزة المتوسّطة فمن كتبها هناك بصورة كتبها هاهنا كذلك ومن أسقط أسقط.

كانت همزة وصل نحو: «اُنْصُرْ» و«اِعْلَمْ».

وذلك أنّ الهمزة تقارب الألف مخرجاً وهي أخفّ حروف اللّين فأبدلوها إيّاها خطّاً للتّخفيف ولاشتراك صورة الألف في الأصل بينها وبين الهمزة؛ ألا ترى أنّ أوّل لفظ الألف همزة، وقياس حروف التهجّي أن تكون أوّل حرف من أساميها كالياء والتّاء وغيرهما.

٢ ـ ﴿ والوسط: إمّا ساكن فيكتب بحرف حركة ما قبله مثل: «يأكل» و«يُؤمن» و«بئس» ﴾ لأنّها تخفّف هكذا إذا خفّفت ﴿ وإمّا متحرّك قبله ساكن، فيكتب بحرف حركته مثل: «يَسْأَلُ» و«يَلْؤُمُ» و«يُسْئِمُ» ﴾.

﴿ ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنّقل، أو الحذف، أو الإدغام ﴾ نحو: «مَسَلة» و«خَطِيّة» لأنّها لمّا تخفّفت لفظاً بالحذف أو بالإدغام حذفت خطّاً أيضاً.

﴿ ومنهم من يحذف الهمزة المفتوحة فقط ﴾ لكثرة مجيئها نحو: «يَسَل» دون المضمومة والمكسورة نحو: «يَلْؤُمُ» و«يُسْئِمُ» ﴿ والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو: «سَاءَلَ»[1] ﴾ على وزن «ضارب» من المفاعلة ولا يحذفون الهمزة بعد ساكن آخر.

﴿ ومنهم من يحذفها في الجميع ﴾ سواء خفّفت بالقلب أو بالحذف أو بالإدغام ﴿ وإمّا متحرّك وقبله متحرّك فيكتب على نحو ما يُسهّل، فلذلك كتب نحو: «مُؤَجَّل» بالواو، ونحو: «فِئَة» بالياء ﴾ لأنّ تخفيفهما كذلك ﴿ وكتب نحو: «سَأل» و«لَؤُمَ»

---

(١) قال الرضيّ: ويكتب الوسط الذي قبله ألف باعتبار حركته، لأنّ تخفيفه باعتبارها فيكتب نحو: «ساأل» ـ بالألف ـ و«التساؤل» ـ بالواو ـ و«سائِل» ـ بالياء ـ والأكثرون على ترك صورة الهمزة المفتوحة بعد الألف استثقالاً للألف فيكتبون «ساءَل» بألف واحدة. [شرح الشافية ٣: ٣٢١]

و«يئس» و«من مُقرنك» و«رؤوس» بحرف حركته ﴾ كما هو مقتضى «بين بين» المشهور.

﴿ وجاء في «سُئِل» و«يُقرِئك» : القولان ﴾ وهما: أن يكتب بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها لأنّ تخفيفهما إمّا على مقتضى «بين بين» المشهور أو على مقتضى «بين بين» البعيد على القولين فيهما.

٣ ـ ﴿ والآخِر : إن كان ما قبله ساكناً حُذِف، نحو : «خَبْءٌ»[1] و«خَبْأً» و«خَبْءٍ» ﴾ وليست الألف في «رأيت خَبْأً» صورة الهمزة وإنّما هي الألف التي يوقف عليها مثلها في: «رأيت زيداً» ﴿ وإن كان ﴾ ما قبله ﴿ متحرّكاً كُتب بحركة ما قبله كيف كان ﴾ الهمزة متحرّكاً أو ساكناً ﴿ مثل : «قَرَأَ» و«يُقرِئ» و«رَدُؤ» ﴾ إذا فسد ﴿ و«لم يُقرِئ» و«لم يَرْدُؤْ» ﴾.

﴿ والطَّرَف الذي لا يوقف عليه لاتّصال غيره به ﴾ من ضمير متّصل أو تاء تأنيث ﴿ كالوسط[2] ﴾ فمن كتبها هناك بصورة كتبها هنا كذلك، ومن حذف هناك حذف

---

(١) قال الرضيّ : وذلك لأنّ الآخر محلّ التخفيف بالحذف خطّاً كما هو محلّ التخفيف لفظاً. [شرح الشافية ٣: ٣٢٢]

(٢) قال الرضيّ : وإن كان في الوسط كـ«يسأَلُ» و«يُسْئِمُ» و«يَلْؤُمُ» أو في حكم الوسط باتّصال غير مستقلّ بها نحو : «جُزْأُك» و«جُزْؤُكَ» و«جُزْئِك» فالأكثر أنّها لا تحذف خطّاً وإن كان التخفيف بحذفها، وذلك لأنّ حذفك في الخطّ لما هو ثابت لفظاً خلاف القياس اغتفر ذلك في الآخر الذي هو محلّ التخفيف، فيبقى الوسط ثابتاً على أصله فلما لم يحذف ولم تبن كتابتها على التخفيف أُعيرت صورة حرف حركتها، لأنّ حركتها أقربُ الأشياء إليها فكتبت «مسألة» و«يلؤم» و«يُسئِمُ» و«سَوْءة» و«جُزْأَكَ» و«جُزْؤُكَ» و«جُزْئِكَ» بتدبير حركة الهمزات.

وإن كانت تخفّف بالقلب مع الإدغام حذفت في الخطّ سواء كانت في الطَّرَف ⇐

هيهنا لا فرق في ذلك بين الأصليّ والزّائد ﴿ نحو: «جُزْؤك» و«جزأك» و«جزئك» ونحو: «رِدْؤُك»، و«رِدْأَك» و«رِدْئِك» ونحو: «يقرؤه» و«يُقرِئُك» إلّا ﴾ في نحو ﴿ مقروءة وبَريئة ﴾ فإنّهم كتبوه بحذفها اتّفاقاً كأنّهم راعوا تسهيلها بالإدغام، فإنّ من حقّ المدغم والمدغم فيه أن يكتبا على حرف واحد إذا كانا في كلمة.

وليعلم أنّ حكم الطَّرَف الذي يتّصل به غيره ﴿ بخلاف الأوّل المتّصل به غيره نحو: «بِأحدٍ» و«لأحدٍ» و«كأحدٍ» ﴾ فإنّه يكتب بصورة التي كان يكتب بها قبل الاتّصال.

وإنّما كان حكم الطَّرف خلاف حكم الأوّل في ذلك؟ لأنّك إذا جعلت الهمز ـ الذي حقّه الحذف تخفيفاً لكونه طرفاً ـ ذا صورة فقد رددته من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصله أعني من كونه على صورةٍ إلى ما هو قريب من أصله وهو جعله ذا صورة مّا في الجملة، وإن لم يكن صورته الأصليّة، وإن جعلت ما حقّه أن يكتب بصورته الأصليّة ـ وهو صورة «أ» ـ محذوفاً أو مغيّراً إلى صورة الواو والياء فقد أخرجت الشيء عن أصله إلى غيره فلهذا لم يجعل حكم الأوّل حكم الوسط[1].

﴿ بخلاف «لئلّا» ﴾ وأصله: «لأن لا» فإنّ همزته بعد إدغام النّون في اللّام التي كتبت بعده ياء على منوال همزة «فئة» وإن كان من حقّها أن يكتب بصورة الألف

⇐ كـ«المقروء» و«النّبيء» أو في الوسط كـ«القَرْؤآء» ـ على وزن «البَرْوَكاء» ـ أو في حكم الوسط كـ«البريّة» و«المقروّة» وذلك لأنّك في اللفظ تقلبها إلى الحرف الذي قبلها وتجعلها مع ذلك الحرف بالإدغام كحرف واحد فكذا جعلت في الخطّ. [شرح الشافية ٣: ٣٢٢]

(١) التقاط من الرضيّ فراجع شرحه. [شرح الشافية ٣: ٣٢٣]

كما كانت قبل اتّصال لام الجرّ بها ﴿ لكثرته[1] ﴾ في كلامهم ﴿ أو لكراهة صورته ﴾ لو كتب بالألف بعد إدغام النّون في اللّام إذ تصير صورته «لألّا».

﴿ وبخلاف «لَئِنْ» ﴾ فإنّه يكتب أيضاً بالياء ﴿ لكثرته ﴾.

﴿ وكلّ همزة بعدها حرف مدّ كصورتها تحذف ﴾ هي استثقالاً لاجتماع المثلين خطّاً كما يستثقلونهما لفظاً فيحذف الأوّل وهي الهمزة ﴿ نحو «خَطَئاً» ـ في النصب ـ ﴾ فإنّه يكتب بألف واحدة وهي ألف التنوين ﴿ و«مستهزءون» ﴾ فإنّه يكتب بواو واحدة وهي واو الجمع، وتحذف الواو الّتي هي صورة الهمزة الملفوظة ﴿ ومستهزءين ﴾ فإنّه يكتب بياء واحدة وهي ياء الجمع وتحذف الياء الّتي هي صورة الهمزة الملفوظة.

﴿ وقد يكتب بالياء ﴾ لأنّ اجتماع اليائين خطّاً أهون من اجتماع الواوين والألفين ﴿ بخلاف: «قرأا» و«يقْرأان» ﴾ فإنّهما يكتبان بألفين ﴿ للّبس ﴾ بالواحد المذكّر وجمع المؤنّث لو حذفت إحدى الألفين من الخطّ ﴿ بخلاف نحو: «مستهزئَيْن» ـ في المثنّى ـ ﴾ فإنّه لا يحذف الياء الأولى الّتي هي صورة الهمزة ﴿ لعدم المدّ[2] ﴾ بعده لو قلنا إنّه يجب أن يكون حرف اللّين الذي بعد الهمزة مدّة

---

(١) قال الرضي: أي لكثرة استعماله صار لام «لئلا» متّصلاً بالهمزة وإن كان متّصلاً بـ«لا» فصارت الثلاثة ككلمة واحدة نحو: «فئة». [شرح الشافية ٣: ٣٢٤]

(٢) قال الرّضيّ: ليس بتعليل جيّد، لأنّ المدّ لا تأثير له في الخطّ، بل إنّما كان الحذف لاجتماع المثلين خطّاً وهو حاصل: سواء كان الثاني مدّاً أو غير مدّ، بل الوجه الصحيح أن يقال:
إنّ الأصل أن لا تحذف الياء لخفّة كتابتها على الواو بخلاف الواوين والألفين مع أنّ أصل «مستهزئَين» وهو «مستهزئان» ثبت فيه للهمز صورة، فحمل الفرع عليه في ثبوتها وأمّا أصل «مستهزئِنّ» ـ في الجمع ـ فلم يكن للهمز فيه صورة نحو: «مستهزءون» لاجتماع الواوين فحمل الفرع عليه. [شرح الشافية ٣: ٣٢٤ـ٣٢٥]

أو للفرق بينه وبين الجمع صورة، والجمع بالتخفيف أولى لكونه أثقل.

﴿ **وبخلاف نحو «ردائي»** ﴾ و«كسائي» ﴿ **ونحوه** ﴾ **ممّا** أضيف إلى ياء المتكلّم فإنّه لا يحذف الياء الأُولى الّتي هيَ صورة الهمزة ﴿ **في الأكثر، لمغايرة الصورة أو للفتح الأصلي** ﴾ لو اشترطنا كون الثاني مدّة، إذ لا مدّة هيهنا بالنّظر إلى الأصل فإنّ أصل ياء المتكلّم أن تكون مفتوحة كهمزة الاستفهام ولام الابتداء وغيرهما ممّا هي موضوعة على حرف واحد ﴿ **وبخلاف نحو «حِنَّائيّ»** ﴾ ممّا زيد في اللفظ المهموز الآخر ياء النّسب فإنّه لا يحذف أيضاً ياء الأُولى ﴿ **في الأكثر للمغايرة** ﴾ في الصورة ﴿ **والتّشديد** ﴾ الذي يذهب بالمدّ لو اشترطنا ذلك لأنّهم قد حذفوا إحدى الياءين بالتشديد فكان حذف الأُخرى الّتي هي صورة الهمزة مستكرهاً ﴿ **وبخلاف** ﴾ نحو: ﴿ **لم تقرئي** ﴾ للواحدة المخاطبة، فإنّه لا يحذف الياء الأُولى أيضاً ﴿ **للمغايرة** ﴾ بينهما في الصّورة ﴿ **واللَّبْس**[1] ﴾ بالواحدة المخاطبة من «قَرَى، يَقْرِي».

﴿ **وأمّا الوصل**[2]: **فقد وصلوا الحروف وشبهها**[3] ﴾ من الأسماء التي فيها معنى

---

(١) قال الرضيّ: أي يلتبس بـ«لم تَقْرِئي» من «القِرَى». [شرح الشافية ٣: ٣٢٤ـ ٣٢٥]

(٢) قد ذكر فيما سبق أنّ النظر بعد ذلك في شيئين: الأوّل: ما لا صورة له تخصّه وقد فرغ منه. والثاني: ما خوف فيه الأصل المقرّر في الخطّ ومن هنا شرع فيه وأقسامه أربعة: الوصل والزيادة والنقص والإبدال والمصنّف يذكر كلّ واحدٍ تلو الآخر فبدأ بالوصل وقال: «أمّا الوصل» الخ....

(٣) قال الرضيّ: أي الأسماء التي فيها معنى الشّرط أو الاستفهام نحو: «أينما» و«حيثما» و«كلّما» وكان ينبغي أن يقول: بـ«ما» الحرفيّة غير المصدريّة، لأنّ «ما» المصدريّة حرفيّة على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلةً نحو: «إنّ ما صنعت عجب» أي صنعك عجب، وإنّما كتبت المصدريّة منفصلة مع كونها حرفيّة غير مستقلّة أيضاً تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد، فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها. [شرح الشافية ٣: ٣٢٥]

الشرط والاستفهام ﴿بـ«ما» الحرفيّة نحو: ﴿إنّما إلٰهكم إله﴾[١] و«أينما تكن أكن»، و«كلّما أتيتني أكرمتك» ﴾لعدم استقلال الحرف بنفسه فجعلوه كالتتمّة لما قبله ﴿بخلاف ﴾«ما» الاسميّة لاستقلالها بنفسها ﴿نحو: «إنّ ما عندي حَسَنٌ» و«أين ما وعدْتني» و«كلّ ما عندي حَسَنٌ» ﴾وبخلاف «ما» المصدريّة ـ وإن كانت حرفاً عند كثير ـ نحو: «إنّ ما صنعت عجبٌ» ـ أي صنعك ـ تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها.

﴿وكذلك «من ما» و«عن ما» في الوجهين[٢] ﴾الوصل إن كان «ما» حرفاً نحو: ﴿ممّا خطيئاتهم﴾[٣] و﴿عمّا قليل﴾[٤] والفصل إن كان «ما» اسماً نحو: «بعُدْت عن ما رأيته و«أخذت من ما أخَذْتَه».

﴿وقد تكتبان متّصلتين مطلقاً ﴾حرفيّة كانت «ما» أو اسميّة ﴿لوجوب الإدغام ﴾الذي هو غاية الاتّصال اللفظيّ فناسب أن يكتب في الخطّ أيضاً.

﴿ولم يصلوا «متى» ﴾بـ«ما» الحرفيّة في قولهم: «متى ما تركب أركب» وإن كان

---

(١) الكهف: ١١٠.

(٢) قال الرضيّ: أي إن كان «ما» حرفاً ـ نحو: «عمّا قليل» و«ممّا خطيئاتهم» ـ وصلت، لأنّ الأُولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأُولى في أوّل الثانية. وإن كانت «ما» «اسميّة» ـ نحو: «بعدت عن ما رأيت» و«أخذتُ من ما أخذت» ـ فصلت لانفصال الاسميّة لسبب استقلالها. وقد تكتب الاسميّة أيضاً متّصلة لكونها كالحرفيّة لفظاً على حرفين، ولمشابهتها لها معنًى ولكثرة الاستعمال ولاتّصالها اللفظيّ بالإدغام وهو معنى قوله: «لوجوب الإدغام» وقوله: «مطلقاً» أي اسميّة كانت أو حرفيّة اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣٢٦]

(٣) سورة نوح: ٢٥.

(٤) المؤمنون: ٤٠.

مثل «أين» و«حيث» لقلّة استعمالها معها أو ﴿لما يلزم من تغيير الياء[١]﴾ بأن تقلب ألفاً فيكتب هكذا: «متاما» كما في «عَلام» و«إلامَ».

﴿ووصلوا «أن» النّاصبة للفعل مع «لا»﴾ نحو: ﴿لئلّا يعلم﴾[٢] ﴿بخلاف «أن» المخفّفة[٣] نحو: «علمت أن لا يقوم»﴾ فرقاً بينهما.

ولم يعكسوا إمّا لقلّه هذه وكون الكثير بالتخفيف أولى، وإمّا لأنّ أصل هذه التشديد فكرهوا أن يزيدوها إخلالاً بالحذف أو لأنّ النّاصبة متّصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدريّة، ولفظاً من حيث الإدغام، والمخفّفة وإن كانت كذلك إلّا أنّها منفصلة تقديراً بدخولها على ضمير شأن مقدّر.

﴿ووصلوا «إن» الشرطيّة بـ«لا» و«ما» نحو: ﴿إلّا تفعلوه﴾[٤] و﴿إمّا تخافنّ﴾[٥]﴾ دون المخفّفة نحو: «إن لا أظنّك لَمِن الكاذبين» لكثرة استعمالهم الشرطيّة وتأثيرها في الشرط بخلاف المخفّفة[٦].

---

(١) قال الرضيّ: يعني لو وصلت كتبت الياء ألفاً فيكتب «متى ما» كـ«عَلامَ»؟ و«إلام»؟ و«حتّام»؟ ولا أدري أيّ فساد يلزم من كتب ياء «متى» ألفاً كما كتبت في «عَلامَ»؟ و«إلام»؟ والظّاهر أنّها لم توصل لقلّة استعمالها معها بخلاف «علامَ»؟ و«إلامَ»؟ [شرح الشافية ٣: ٣٢٦]

(٢) الحديد: ٢٩.

(٣) قال الرضيّ: لأنّ الناصبة متصلة بما بعدها معنًى ـ من حيث كونها مصدريّة ـ ولفظاً ـ من حيث الإدغام ـ والمخفّفة وإن كانت كذلك إلّا أنّها منفصلة تقديراً بدخولها على ضمير شأن مقدّر بخلاف الناصبة. [شرح الشافية ٣: ٣٢٦]

(٤) الأنفال: ٧٣. (٥) الأنفال: ٥٨.

(٦) وبخلاف «إن» الزائدة نحو قول الشاعر:

يرجّي المرءُ ما إن لا يراه ... وتعرِضُ دون أدناهُ الخُطُوبُ

فإنّها أيضاً فصلت عن «لا» التي بعدها.

﴿ وحُذفت النّون في الجميع ﴾ حيث لم يكتب: «منما» و«عنما» و«لِئنلا» و«إنلا» و«إنّما» بنون ظاهرة بل أُدغم مع الاتّصال المذكور واقتصر على صورة المدغم فيه ﴿ لتأكيد الاتّصال[1] ﴾.

﴿ ووصلوا نحو: «يومئذٍ» و«حينئذٍ» في مذهب البناء[2] ﴾ لأنّ البناء دليل شدّة اتّصال الظرف بـ«إذ».

﴿ فمِن ثمّ[3] كتبت الهمزة ياء ﴾ لأنّهم جعلوها كالمتوسّط كما في «سئِم» وإلّا فالهمزة في الأوّل فكان القياس أن يكتب ألفاً مثل بـ«أحد». والأكثر كتابتهما متّصلتين على مذهب الإعراب أيضاً حملاً على البِناء لأنّه أكثر.

﴿ وكتبوا نحو «الرّجل» على المذهبين[4] متّصلاً ﴾ فيه لام التعريف بالداخل هي عليه وذلك على مذهب سيبويه ظاهر، لأنّ اللّام وحدها هي المعرّفة فهي

---

(١) قال الرضيّ: وإنّما ذكر هذا؟ لأنّه لم يذكر قبل إلّا الاتّصال والاتّصال غير الإدغام. [شرح الشافية ٣: ٣٢٦]

(٢) قال الرضيّ: أي إذا بني الظّرف المقدّم على «إذ» لأنّ البناء دليل شدّه اتّصال الظرف بـ«إذ» والأكثر كتابتهما متّصلين على مذهب الإعراب أيضاً حملاً على البناء لأنّه أكثر من الإعراب.

(٣) قال الرضيّ: أي من جهة اتّصال الظّرف بـ«إذ» وكون الهمزة متوسّطة كتبت ياءً كما في «سَئِمَ» وإلّا فالهمزة في الأوّل فكان حقّها أن تكتب ألفاً كما في: بـ«أحد» ولـ«إبل». [شرح الشافية ٣: ٣٢٧]

(٤) قال الرضيّ: أي مذهب الخليل وسيبويه أمّا على مذهب سيبويه فظاهر، لأنّ اللّام وحدها هي المعرّفة فهي لا تستقلّ حتّى تكتب منفصلة، وأمّا على مذهب الخليل وهو كونها كـ«بَلْ» و«هَلْ» فإنّما كتبت متصلةً أيضاً لأنّ الهمزة وإن لم تكن للوصل عنده لكنّها تحذف في الدّرْج فصارت كالعدم أو يقال: الألف واللّام كثيرة الاستعمال فخفف خطّاً بخلاف «هَلْ» و«بَلْ». [شرح الشافية ٣: ٣٢٧]

لا تستقلّ حتّى تكتب منفصلة، وأمّا على مذهب الخليل ـ وهو كونها كَـ«بل» و«هل» ـ فإمّا ﴿ **لأنّ الهمزة كالعدم** ﴾ من قِبَلِ سقوطها في الدَّرْج وإن لم تكن للوصل ﴿ **أو اختصاراً للكثرة** ﴾ بخلاف «هل» و«بل» ونحوهما لكونهما أقلّ استعمالاً من الألف واللّام.

﴿ **وأمّا الزّيادة**[1]: **فقد زادوا بعد واو الجمع المتطرّفة في الفعل ألفاً** نحو: «كُلوا» و«اشربوا» ﴾ و«نصروا» ﴿ **فرقاً بينها وبين واو العطف** ﴾ في نحو: «نصروا» لانفصال واو الجمع عن لام الفعل خطّاً، وحملاً لغيره عليه اطّراداً للباب ﴿ **بخلاف نحو: «يدعو» و«يغزو»** ﴾ ممّا لم يكن الواو المتطرّفة[2] فيه للجمع ـ متّصلاً بما قبله أو منفصلاً ـ إذ لا يلتبس بالمفرد الّذي بعده واو العطف، وبخلاف نحو: «نصروكم» و«نصروكَ» فإنّ واو الجمع فيه ليس كالمتطرّفة لاتّصال الضمير به فلا يلتبس بواو العطف الّذي يجيء بعد تمام الكلمة.

﴿ **ومِن ثَمّ كتب «ضربوا هم» في التّأكيد**[3] **بالألف** ﴾ لأنّ الواو حينئذٍ متطرّفة

---

(١) لمّا فرغ من القسم الأوّل وهو المخالفة بالوصل شرع في القسم الثّاني وهو المخالفة بالزيادة.

(٢) قال الرضيّ: احتراز عن نحو: «ضربوهم» و«ضربوك» و«ضربوه» والأصل أن لا تكتب الألف إلّا في واو الجمع المنفصلة نحو: «مَرُّوا» و«عَبَرُوا» إذ المتّصلة لا تلتبس بواو العطف، إذ هي لا تكتب إلّا منفصلة، لكنّه طرد الحكم في الجميع كما أنّه كتب في نحو: «عبروا» وإن لم يأت بعده ما يمكن أن يكون معطوفاً، لما كان يلبس في بعض المواضع نحو: «إن عبروا ضربتهم».

(٣) قال الرضيّ: لأنّ الواو إذن متطرّفة بخلاف واو «ضربوهم» إذا كان «هم» مفعولاً، والأكثرون لا يكتبون الألف في واو الجمع الاسمي نحو: «شاربوا الماء» لكونه أقلّ استعمالاً من الفعل المتصل به واو الجمع، فلم يُبَال اللبس فيه إن وقع لقلّته ومنهم من ⇐

﴿ وفي المفعول بغير الألف ﴾ لمكان الاتّصال ﴿ ومنهم من يكتبها في نحو: شاربوا الماء ﴾ والأكثرون لا يكتبونها لقلّة اتّصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه باللّبس إن وقع ﴿ ومنهم من يحذفها في الجميع ﴾ لندور الالتباس وزواله بالقرائن.

﴿ وزادوا في «مائة» ألفاً فرقاً بينها وبين «منه» ﴾.

﴿ وألحقوا المثنّى ﴾ نحو: «مائتين» ﴿ به ﴾ لأنّ صورة المفرد باقية فيه ﴿ بخلاف الجمع ﴾ نحو: «مئات» لأنّ المفرد فيه غير باق لزوال تائه.

﴿ وزادوا في «عَمْرو»[1] واواً فرقاً بينه وبين «عُمَر» مع الكثرة فيهما ﴾ وإنّما

⇐ يحذف الألف في الفعل والاسم لندور الالتباس فيهما، وإنّما ألحق «مائتان» بـ«مائة» في إلحاق الألف دون «مئات» و«مئين» وإن لم يحصل اللبس لا في المثنّى ولا في المجموع، لأنّ لفظ المفرد باقٍ في المثنّى بخلاف الجمع، إذ تاء المفرد تسقط فيه اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣٢٨]

(١) وإليه أشار أبو سعيد محمّد بن محمّد بن الحسن الرستمي الإصبهاني في قصيدة لاميّة يمدح بها الوزير صاحب بن عبّاد الطالقاني من وزراء الشيعة الإماميّة أيّدهم الله:

أفي الحقّ أن يعطى ثلاثون شاعراً ... ويحرم ما دون الرّضى شاعِرٌ مثلي
كما أُلحقت واو بعمرٍو زيادةً ... وضويق «بسم الله» في ألف الوصلِ

وقال أبو نوّاس:

إنّما أنت في سليم كواوٍ ... أُلحقت في الهجاء ظلماً بعمرٍو

وقال ابن حزم الظاهريّ:

تجنَّبْ صديقاً مثل «ما» واحذر الذي ... يكون كعمرٍو بين عُرْبٍ وأعجم
فإنّ صديق السُّوء يُزْرِي وشاهدي ... «كما شرقت صدر القناة من الدَّم»

وقال الشيخ حسين بن شِهاب الدين بن حسين الشّامي الكركيّ:

ولقد تأمّلت الزّمان وأهله ... فرأيت نار الفضل فيهم خامدة
فتن تجوش ودولة قد حانها ... أهل الرّذالة والعقول الفاسدة

⇐

اختصّ الأوّل بالزّيادة لخفّته من حيث الانصراف ﴿ومن ثَمّ لم يزيدوه في النّصب﴾ إذ لا لبس حينئذٍ لوجود الألف في الأوّل ـ لأجل التنوين ـ دون الثّاني لعدم انصرافه.

ولا في «عَمْرٍ» ـ مصدراً أو غيره ـ لعدم كثرة الاستعمال.

ولا في «عَمْر» ـ العَلَم ـ إذا كان قافية لتباين موقعيهما[1] في القافية فلا يفضي إلى اللّبس.

ولا إذا كان محلّى باللّام كقول الشّاعر:

٦٨ ـ باعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أسيرها حُرّاسُ أبوابٍ على قُصورِها[2]

⇐ فقلوبهم مثل الحديد صلابة وأكفّهم مثل الصّخور الجامدة

فرأيت أنّ الاعتزال سلامة وجعلت نفسي واو عمرو الزائدة

[الغدير ٤: ٥٢، ١١: ٣٠٠، مغني اللبيب ٢: ٦٦٧]

(١) أي موقع «عمرو» وموقع «عُمَر».

(٢) البيت من الرَّجَز وهو لأبي النجم الفضل بن قدامة العِجْلِيّ الرّاجز الإسلامي المتقدِّم في الطبقة الأُولى. وبعده:

وغَيْرَةٌ شَنْعَاءُ مِنْ غَيُّورِها فالسِّحْرُ لا يُفْضِي إلى مَسْحُورِها

والبيت أنشده ابن جنّي في «سرّ الصناعة» عن الأصمعي لزيادة اللّام في العلم ضرورة وتبعه ابن هشام في مبحث «أل» من المغني.

و«حرّاس» جمع «حارس» فاعل «بَاعَدَ» أي جعلوه بعيداً لا يقدر على القرب من بابها و«أُمّ العمر» مفعول «باعد» و«القصور» جمع «القَصْر» وهو بيت على بيت و«على» بمعنى اللّام.

و«غيرة» معطوف على «حرّاس» وأراد بالغَيور زوجها، وأراد بـ«السّحر» كلامها اللذيذ الذي يستميل القلوب كما تستعمال بالسُّحْر و«الإفضاء» الوصول وأراد بالمَسْحور نفسه.

⇐

لعدم ورود «عمر» كذلك.

ولا إذا كان مصغّراً لأنّ لفظيهما واحد فلا يحصل تفرقة.

واعلم أنّ كلاً منهما إذا أُضيف إلى الضّمير المجرور خرج من صلوح زيادة الواو فيه لأنّ الضّمير المتّصل كالجزء ممّا قبله فلا يفصل بينهما بالواو.

وإنّما يزاد الواو حيث يزاد دون الألف لئلّا يلتبس غير المنصوب بالمنصوب، ودون الياء لئلّا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم.

﴿ وزادوا في «أُولئك» واواً فرقاً بينه وبين «إليك» ﴾ واختصّ الاسم بالزّيادة لأنّه أولى بالتصرّف فيه من الحروف ﴿ وأجري «أوْلاَء» عليه ﴾ مع أنّه يلتبس بـ«إلّا».

﴿ وزادوا في «أولي» واواً فرقاً بينه وبين «إلى»، وأجري «أُولُوا» ﴾ عليه ـ في جمع «ذو» من حيث المعنى ـ.

﴿ وأمّا النّقص[1]: فإنّهم كتبوا كلّ مشدّدٍ من كلمة[2] حرفاً واحداً نحو: «شَـدّ»

⇐ قال السيوطيّ: وأنشد ابن الأعرابيّ على ذلك أيضاً.

«يا ليت أُمّ العَمْرو كانت صاحبي» مكـان مَنْ أنشـى عـلى الركـائب

والشّاهد في قوله: «أُمّ العَمْر» حيث دخله اللّام لضرورة الشعر فلم تلحقه الواو المميّزة بينه وبين «عَمَر» ـ وزان «زفر» ـ فـ«أل» فيه زائدة اضطراريّة وقيل: للتعريف أي إنّه نكّر ثمّ أُدخل عليه «أل» كما ينكّر العلم إذا أُضيف كقوله:

* عَلاَ زيدُنا يوم النّقَا رأسَ زيدكم *

[راجع: شواهد البغدادي: ٥٠٦، سرّ الصناعة ٢: ٤٥، شواهد المغني ١: ١٧، ١٦٣، مغني اللبيب ١: ٧٥]

(١) لمّا فرغ من القسم الثّاني وهو المخالفة بالزيادة شرع في القسم الثّالث وهو المخالفة بالنقص فقال: «وأمّا النّقص».

(٢) قال الرضيّ: احتراز من نحو: «اشكُرْ ربّك». [شرح الشّافية ٣: ٣٢٩]

و«مَدَّ»[١]، و«ادَّكر»[٢] ﴾ و«اذَكر» تخفيفاً في الخطّ كما خفّف في اللّفظ ﴿ وأجري نحو: «قَتَتُّ»[٣] مُجراه ﴾ لشدّة اتّصال الفاعل مع كونهما مثلين ﴿ بخلاف نحو: «وَعَدْتُ» ﴾ لأنّ الدال والتاء ليستا مثلين ﴿ و ﴾ بخلاف ﴿ اجْبَهه ﴾ لأنّ اتّصال المفعول ليس كاتّصال الفاعل ﴿ وبخلاف لام التّعريف مطلقاً ﴾ أي سواء كان المدغم فيه لاماً مثله أو غير ذلك، نحو: «اللّحم» و«الرّجل» وغيرهما ﴿ لكونهما[٤] كلمتين، ولكثرة اللّبس[٥] ﴾ بما دخل عليه همزة الاستفهام لو أثبت المدغم فيه فقط نحو: «ألّحم» و«أرّجُل» ﴿ بخلاف «الّذي»، و«الّتي» و«الّذين» ـ جمعا ـ ﴾ لأنّ اللّام فيها كالجزء ﴿ لكونها لا تنفصل ﴾ بحال، فاقتصر في الكتابة على لام واحدة تخفيفاً ﴿ ونحو: «اللّذَيْن» في التّثنية ﴾ نصباً وجرّاً كتب ﴿ بلامين، للفرق ﴾ بينه وبين الجمع، وكان الجمع لثقله أولى بالتّخفيف.

---

(١) قال الرضيّ: مثال لمثلين في كلمة. [شرح الشافية ٣: ٣٢٩]

(٢) قال الرضيّ: مثال المتقاربين في كلمة وإنّما كتب المشدّد حرفاً في كلمة للزوم جعلهما في اللفظ كحرف بالتشديد فجعلا في الخطّ حرفاً، وأمّا إذا كانا في كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف في اللفظ فلم يجعلا أيضاً حرفاً في الخطّ. وأيضاً فإنّ مبنى الكتابة على الوقف والابتداء وإذا كان كذا فلا يلتقي إذن مثلان ولا متقاربان حتّى يكتبا حرفاً اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣٢٩]

(٣) قال الرضيّ: وذلك لكون التّاء بكونه فاعلاً وضميراً متصلاً كجزء الفعل، فجعلا في الخطّ حرفاً، لوجوب الإدغام بسبب تماثلهما، وأمّا في «وعدت» فلم يكتبا حرفاً لعدم لزوم الإدغام وعدم تماثلهما في الخط. ولا «اجبَهْهُ» لأنّهما وإن كانا مثلين والثّاني ضمير متّصل لكنّه ليس كالجزء من الفعل لكونه فضلةً، إذ هو مفعول. [شرح الشافية ٣: ٣٢٩]

(٤) أي لكون لام التعريف وما دخلته كلمتين وقد احترز عنه بقوله: «في كلمة».

(٥) قال الرضي: يعني لو كتب هكذا: «الحم» و«ارجل» لالتبس بالمجرّد عن اللّام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النّداء. [شرح الشافية ٣: ٣٣٠]

والمحذوفة من «الذي» ونحوه هي أوّل الاسم لأنّ حرف التعريف جيء به لمعنى فيخلّ حذفه بالمقصود. ﴿ **وحمل «اللَّتَين» عليه** ﴾ وإن لم يلتبس بشيء لو حذف اللّام لأنّ تثنية المؤنّث فرع تثنية المذكّر وكذا «اللّذان» رفعاً محمول عليه ﴿ **وكذا «اللّاءُون» وأخواته** ﴾ وهي: «اللّائي» و«اللواء» و«اللّاتي» وغير ذلك محمولات على «اللّاء» ـ بالهمزة ـ الذي لو كتب بلام واحدة التبس بـ«ألا».

﴿ **ونحو «مِمّ» و«عمّ» و«إمّا» و«إلّا»** ﴾ ممّا أُدغم آخر كلمة في أوّل أُخرى فحذف الحرف المدغم ﴿ **ليس بقياس**[1] ﴾ وإنّما القياس أن يكتب الحرف المشدّد فيها حرفين ووجه كتابتها كذلك قد تقدّم.

﴿ **ونقصوا من «بسم الله الرّحمن الرّحيم» الألف لكثرته، بخلاف «باسم الله» أو «باسم ربّك» ونحوه** ﴾ فإنّها ليست كثيرة الاستعمال ﴿ **وكذلك الألف من «اسم الله» و«الرّحمن» نقصوها مطلقاً** ﴾ سواء كان في البَسْمَلَة أو لا لكثرتهما في الكلام.

﴿ **ونقصوا من نحو «لِلرَّجُلِ» و«لِلدَّارِ» ـ جرّاً وابتداءً ـ الألف، لئلّا يلتبس بالنّفي**[2] ﴾ لو كتب بالألف هكذا: «لالرجل» و«لا لدار».

﴿ **وبخلاف «بالرّجل» ونحوه** ﴾ مثل «كالرّجل» إذ لا يلتبس بشيء مع وجود الألف ﴿ **ونقصوا مع الألف اللّام** ﴾ أيضاً ﴿ **ممّا في أوّله لام نحو لِلَّحم، ولِلَّبن** ﴾

---

(١) قال الرضيّ: لأنّهما كلمتان وكذا «لئلّا» وكان حقّ المشدّد أن يكتب حرفين، وهذا وإن كان على خلاف القياس إلّا أنّ وجه كتابتهما حرفاً واحداً ما تقدّم في ذكر «الوصل» من شدّة الاتّصال وكثرة الاستعمال. [شرح الشافية ٣: ٣٣٠]

(٢) قال الرضيّ: إذ لو كتب هكذا: «لا لرجل» التبس بـ«لا لرجل» ـ و«لا» للنّفي ـ وأمّا نحو: «بالرجل» و«كالرجل» فلا يلتبس بشيء. [شرح الشافية ٣: ٣٣٠]

فنقصان الألف لما قلنا، ونقصان اللّام ﴿كراهة اجتماع ثلاث لامات[١] ﴾ الأُولى: للجرّ أو للابتداء، والثّانية: للتعريف، والثّالثة: فاء الكلمة.

﴿ ونقصوا من نحو: «أبْنُكَ بارٌّ» في الاستفهام و﴿ أَصْطَفَى البنات ﴾[٢][٣] ألف الوصل ﴾ كراهة اجتماع الألفين ودلالة على وجوب حذفها لفظاً ﴿ وجاء في نحو «آلرَّجُلُ» الأمران ﴾ الحذف لما مرّ، والإثبات دلالة على إثباتهما لفظاً إذ لا يجوز حذف أحدهما هيهنا لفظاً لئلّا يلتبس الخبر بالاستخبار كما مرّ في «التقاء الساكنين».

﴿ ونقصوا من «ابن» إذا وقع صفة[٤] بين علمين أُلِفَه نحو: «هذا زيدُ بنُ عَمرٍو» بخلاف «زيدٌ ابنُ عمرو» ﴾ لكون «الابن» خبراً لا صفة، وبخلاف ما لا يقع بين علمين[٥]، ولو كان صفة نحو: جائني زيدٌ ابنُ أخينا، والعالم ابن زيد، والعالم ابن العالم.

---

(١) قال الرضيّ: يعني لو كتب هكذا: «أللّلحم» وفيما قال نظر؛ لأنّ الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات لئلّا يلتبس المعرّف بالمنكر. [شرح الشافية ٣: ٣٣١]

(٢) الصّافّات: ١٥٣.

(٣) قال الرضيّ: يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة أو مضمومة فإنّهم يحذفون همزة الوصل خطّاً كراهة اجتماع ألفين ودلالة على وجوب حذفهما لفظاً بخلاف نحو: «الرجل» فإنّه يجوز فيه الحذف كراهة اجتماعهما خطّاً، ويجوز الإثبات دلالة على إثباتهما لفظاً. [شرح الشافية ٣: ٣٣١]

(٤) احتراز من كونه خبر المبتدأ نحو: زيدٌ ابنُ عَمْرٍو.

(٥) قال الرضيّ: احتراز من مثل «جاءني زيد ابنُ أخينا» و«الرجل ابن زيد» و«العالم ابن الفاضل» وذلك لأنّ «الابن» الجامع للوصفين كثير الاستعمال فحذف ألف «ابن» خطّاً كما حذف تنوين موصوفه لفظاً. ونقص التنوين خطّاً من كلّ منوّن فرقاً بين النّون الأصلي والنّون العارض غير اللّازم وأمّا نون «اضربَنْ» فلمّا كتبت لعسر تبيّنها بخلاف التنوين فإنّه لازم لكلّ معرب لا مانع فيه منه: فيعرف إذن ثبوته بعدم المانع وإن لم يثبت خطّاً اهـ بتصرّف. [شرح الشافية ٣: ٣٣١]

﴿ **وبخلاف المثنّى** ﴾ وذلك لأنّ «الابن» الجامع للأوصاف المذكورة كثير الاستعمال فحذف ألفه خطّاً كما حذف تنوين موصوفه لفظاً كما مرّ في «النّداء»[١].

﴿ **ونقصوا ألف «ها» مع اسم الإشارة**، نحو: «هذا» و«هذه» و«هذان» و«هؤلاء» ﴾ لكثرة الاستعمال ﴿ **بخلاف «هاتا» و«هاتي» لقلّته، فإن جاءت الكاف رُدّت** ﴾ ألف «ها» ﴿ **نحو: «هاذاك» و«هاذانك» لاتّصال الكاف**[٢] **بـ«ذا»** ﴾ وصيرورته كالجزء منه، فكرهوا امتزاج ثلاث كلمات.

﴿ **ونقصوا الألف من «ذلك» و«أولئك» ومن «الثّلاث» و«الثّلاثين» ومن «لكن» و«لكنّ»** ﴾ للاختصار مع كثرة الاستعمال.

﴿ **ونقصوا كثيراً الواو من «داود»** ﴾ كراهة اجتماع الواوين[٣] ﴿ **والألف من «إبراهيم» و«إسماعيل» و«إسحاق»** ﴾ لكثرة الاستعمال مع كونها أعلاماً.

﴿ **وبعضهم** ﴾ ينقص ﴿ **الألف من «عُثمان» و«سُليمان» و«معاوية»** ﴾ لكونها أعلاماً. وحكي[٤] أنّ القدماء من ورّاقي الكوفة كانوا ينقصون ـ على الاطّراد ـ

---

(١) العبارة منقولة عن الرضي وهو أحال البحث على «باب النّداء» في «شرح الكافية» والشارح قلّده فأخطأ في الإحالة، لأنّ النكتة لم تذكر في متن «الكافية» ولا في متن الشافية فتأمّل. (شرح الشافية ٣: ٣٣١)

(٢) قال الرضيّ: يعني أنّ الكاف لكونها حرفاً وجب اتّصالها بالكلمة لفظاً، إذ صارت كجزئها فتثاقلت الكلمة فخفّفت بحذف ألف «ها».

وفيما قال بُعْدٌ: لأنّ الكلمة لم تتثاقل خطاً، إذ الألف منفصلة، فلم يحصل بكون الكاف حرفاً امتزاج في الخطّ بين ثلاث كلمات وكلامنا في الخطّ لا في اللفظ إلّا أن يقول: نقصوا في الخطّ تنبيهاً على الامتزاج المعنويّ. [شرح الشافية ٣: ٣٣١]

(٣) قال الرضي: وبعضهم يكتبها. [شرح الشافية ٣: ٣٣٢]

(٤) والحاكي هو المحقّق الرضيّ رضوان الله عليه، وهذا نصّه: والقدماء من ورّاقي الكوفة ←

الألف المتوسّطة إذا كانت متّصلة بما قبلها نحو: «الكفرين» و«النصرين» و«سلطن» وغير ذلك.

﴿ وأمّا البدل[١]: فإنّهم كتبوا كلّ ألف[٢] رابعة فصاعداً في اسم أو فعل «ياء» ﴾ كـ«المُغْزَى» و«أغزى» و«اصطفى» و«المصطفى» تنبيهاً على انقلابها ياء في نحو: «مغزيان» و«أغزيت» أو دِلالة على الإمالة ﴿ إلّا فيما قبلها ياء ﴾ فإنّها تكتب ألفاً، وإن كان بالصفات المذكورة نحو «المَحْيَا» و«أحيا» كراهة لاجتماع اليائين ﴿ إلّا في نحو: «يحيى» ﴾ عَلَماً ﴿ و«ريّى» ﴾ عَلَماً، وشبههما فإنّه يكتب بالياء فرقاً بين العَلَم وغيره، والعَلَم بالياء أولى لكونه أقلّ فيحتمل فيه الثِّقَل.

﴿ وأمّا ﴾ الألف ﴿ الثّالثة فإن كانت ﴾ منقلبةً ﴿ عن ياء ﴾ نحو «فتى» ﴿ كتبت ياءً ﴾ وإلّا ﴿ فبالألف ﴾ نحو: «عصا».

﴿ ومنهم من يكتب الباب كلّه[٣] ﴾ ـ ثالثة كانت أو فوقها منقلبة عن الياء أو

⇒ كانوا ينقصون ـ على الاطّراد ـ الألف المتوسّطة إذا كانت متّصلة بما قبلها نحو: «الكٰفِرون» و«النُّصِرُوْن» و«سُلْطٰن» ونحوه اهـ. [شرح الشافية ٣: ٣٣٢]

(١) لمّا فرغ من الثالثة وهو المخالفة بالنقص شرع في الرابعة وهو المخالفة بالإبدال وهذا هو آخر الأقسام الأربعة.

(٢) قال الرضيّ: إنّما كتبت الألف الرابعة المذكورة ياءً؟ دلالةً على الإمالة وعلى انقلابها ياءً نحو: «يُغْزَيَان» و«يَرْضَيَان» و«أَغْزَيْتُ» و«أَعْلَيَان» و«مُصْطَفْيان» ونحوها. وإن كان قبلها ياء كتبت ألفاً وإن كانت على الصفة المذكورة أيضاً نحو: «أحيا» و«استحيا» كراهة اجتماع يَاءَيْن وإن اختلفا صورة إلّا في نحو: «يحيى» و«رَيِّى» ـ عَلَمَيْن ـ وكذا ما أشبههما، فإنّه يكتب بالياء، فرقاً بين العلم وغيره، والعلم بالياء أولى لكونه أقلّ فيحتمل فيه الثقل. [شرح الشافية ٣: ٣٣٢]

(٣) قال الرضيّ: أي جميع باب المقصورة ثالثة كانت أو رابعةً أو فوقها، عن الياء كانت أو عن ⇐

غيرها ـ بالألف لأنّه القياس، وقد كتبت «الصَلوة» و«الزّكوة» بالواو دلالةً على التّفخيم ـ كما مرّ ـ ﴿ وعلى ﴾ تقدير ﴿ كَتْبِهِ بالياء ﴾ لكون أصله ياء ﴿ فإن كان ﴾ الاسم المقصور ﴿ منوّناً[1] فالمختار أنّه كذلك ﴾ بالياء ﴿ وهو قياس المبرّد وقياس المازنيّ ﴾ أن يكتب ﴿ بالألف ﴾ لأنّها ألف التنوين عنده في جميع الأحوال.

﴿ وقياس سيبويه ﴾ أن يكتب ﴿ المنصوب بالألف وما سواه بالياء، ويتعرّف الواو من الياء[2] بالتثنية[3]، نحو: «فَتَيان» و«عَصَوان»، وبالجمع نحو: «الفَتَيات» و«القَنَوات»، وبالمرّة نحو: «رَمْيَة» و«غَزْوَة»، وبالنّوع نحو: «رِمْيَة» و«غِزْوة»، وبردّ الفعل إلى نفسك نحو: «رَمَيْتُ» و«غَزَوْتُ»، وبالمضارع نحو: «يَرمي» و«يغزو» ﴾ ولما مرّ في المضارع أنّ النّاقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها ﴿ وبكون الفاء واواً نحو: «وَعَى» ﴾ إذ يعلم حينئذٍ أنّ اللّام ياء لأنّه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو إلّا الواو على وجه ﴿ وبكون العين واواً نحو: «شوى» ﴾ فإنّ اللّام حينئذٍ يكون ياء إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو ﴿ إلّا ما شذّ نحو: «القُوَى» و«الصُّوا» ﴾.

⇐ غيرها، بالألف على الأصل. فقد عرفت أنّ الناقص الواوي يكتب بالألف والنّاقص اليائي يكتب بالياء وهنا أفعال وردت في لغة العرب واويةً تارةً ويائيةً أُخرى فيكتب على الوجهين.

(١) قال الرضيّ: أي اسماً مقصوراً منوّناً، لأنّ الذي في آخره ألف وهو منوّن لا يكون إلّا اسماً مقصوراً. [شرح الشافية ٣: ٣٣٣]

(٢) قال الرضيّ: لما ذكر في الثلاثي أنّه يكتب بياءٍ إن كانت ألفه عن ياءٍ وإلّا فبالألف. [شرح الشافية ٣: ٣٣٣]

(٣) قال الرضيّ: أي إن سمعت وكذا إن سمع الجمع وغير ذلك. [شرح الشافية ٣: ٣٣٣]

﴿ **فإن جُهِل حاله**[١] ﴾ بأن لم يكن ما يوجد له إحدى الهيئات والعلامات المذكورة ﴿ **فإن أُميلت فالياء نحو «متى» وإلّا فالألف، وإنّما كتبوا «لدى» بالياء** ﴾ مع أنّه مجهول الحال وليس بِمُمَالٍ ﴿ **لقولهم** ﴾ في الإضافة ﴿ «لديك» و«كِلا» **يكتب على الوجهين** ﴾ بالألف تارة وبالياء أُخرى ﴿ **لاحتماله** ﴾ لأنّ قلب ألفه تاء في «كلتا» مشعر بأنّ لامه واو كما في «أُخت» وجواز إمالته مؤذن بأنّ أصله ياء لأنّ الكسرة لا تُمال لها ألف ثالثة عن واو.

﴿ **وأمّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير «بلى»** ﴾ وذلك لمجيء الإمالة فيه ﴿ **و«إلى» و«على»** ﴾ لقولهم: «إليك» و«عليك» ﴿ **و«حتّى»** ﴾ لكونه بمعنى «إلى».

قال المُفْتَقِرُ[٢] إلى ربّه الكريم الحسنُ بنُ محمّدٍ النَّيْسَابُوْرِيّ[٣] المعروف

---

(١) لمّا فرغ من كيفيّة الكتابة في الألف التي لها أصل من الواو أو الياء، شرع في الألف التي لم يعرف لها أصل وهو في الأسماء والحروف كما أنّ الأوّل في الأفعال والأسماء. ونظم بعضهم ضابطاً قواعد كتابة الألف، فقال:

نحوَ «الفتى» و«عصا» متى ثَنَّيْتَهُ ... تعرِفْ كتابته بياءٍ أو ألِفْ
والفعلَ زِدْهُ التاء تعرف أصله ... كـ «عفوتُ» ثمّ الواو تُبْدَل بالألِفْ
واكْتُبْ مزيداً عن ثلاثيٍّ بيا ... فعلاً أو اسماً إنّ ذا لا يختلفْ
فإن آلتقى ياءان تُكْتب بالألف ... وآسْتَثْنِ «يحيى» اسماً و«رَيَّى» وآعْتَرِفْ
وآستثن من مبنيّ الاسماء «الألى» ... و«أُولى متى أنّى، لدى» باليا عُرِفْ
ومن الحروف «إلى، بلى، حتّى، على» ... بالياءِ واكتب غير ذلك بالألف
وكذاكَ عندَ توسّطٍ كفتايَ مَنْ ... أعطاهُ مَولاهُ وأرضاهُ يعِفْ

(٢) اسم فاعل من الافتقار بمعنى الاحتياج وكلمة «إلى» الجارّة بعدها قرينة التّضمين. «ربّه» الضمير راجع إلى الألف واللام الموصولة الداخلة على «المفتقر».

(٣) منسوب إلى «نيسابور» أحد مدن «خراسان» الأربعة وهي: «بلخ» و«هرات» و«مرو» ⇐

بـ«النِّظَام» ـ نظم الله[١] أحواله في أُولاه وأُخراه[٢] ـ: هذا آخر ما قصدته من إيراد أَمالٍ[٣] ....

⇐ و«نيسابور». قال الثعالبي:

إذا جئت نيسابور يوماً وجدتها ... مقاماً كريماً فيه خير الخلائق

تراها بنطع الأرض كالشاه رتبةً ... وباقي البلاد عندها كالبيادق

(١) يمكن أن يكونَ بالتخفيف من الثلاثي المجرّد وبالتشديد من الثلاثي المزيد فيه من باب «التفعيل» قال الجوهري: «نظمتُ اللؤلؤ» أي جمعته في السِّلْك و«التنظيم» مثله ومنه: نظمت الشعر ونظّمته و«النِّظام» الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ اهـ. [الصحاح ٥: ٢٠٤١]

(٢) «الأُولى» و«الأُخرى» وزان «صُغْرَى» و«كُبْرَى» مؤنّثا «أوّل» و«آخر» والضمير راجع إلى الشارح وهو الحسن بن محمّد والمراد من «الأُولى» الدّنيا ومن «الأُخْرَى» الآخرة. أي أصلح الله أُموره في الدّنيا والآخرة وهذا دعاء منه لنفسه والجملة خبريّة لفظاً إنشائيّة معنًى. وهذا مأخوذ من الآية الشريفة: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾.

(٣) بفتح الهمزة جمع «الإملاء» والأصل «أَمَالِيٌ» ثمّ أُبدل الهمزة ياءً فصارت أماليّ، ثمّ أُعلّ إعلال «قاضٍ» فصار: «أمالٍ» وزان «عَوائِق» و«جَوارٍ» وعند الوقف يحذف التنوين أيضاً، وإذا قيل: «الأمالي» بالألف واللام ثبتت الياء ولا يحذف وهو في الأصل مضاعف من «أملل» كما في القرآن: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ ثمّ أبدلوا أحد حرفي التضعيف ياءً فراراً من التضعيف كما في قول العجّاج:

* تقضّي البازي إذ البازي كسر *

والأصل: «تَقَضُّض» وزان «التقدّم» ثمّ صار: «تقضُّي» وكسر ماقبل الياء للمناسبة فصار: «تقضِّي البازي» ومعنى «الإملاء» في هذه المقامات ما قال صاحب كشف الظنون: «الأمالي» هو جمع «الإملاء» وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلّم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً ويسمّونه «الإملاء» و«الأمالي» وكذلك كان السّلف من الفقهاء والمحدّثين وأهل العربيّة وغيرها في علومهم فاندرست لذهاب العلم والعلماء، وعلماء الشافعيّة يسمّون مثله «التعليق» اهـ. والمراد هنا المعنى الأوّل. [كشف الظنون ١: ١٦١]

لي بها في الدّارين آمَالْ(١) • فَخُذْهَا(٢) أيّها السُّلْطان(٣) الفاضِل • والملك العالِم العادل • أيّها الطّالب الحاذق(٤) • الراغب الصادق • تحفةٌ(٥) تَرُوْعُ(٦) للنّاظرين(٧) مَرْآها(٨) • وجُوْنَةٌ(٩) تَضُوعُ(١٠) .....

---

(١) الآمال وزان «الآبال» و«الآبار» جمع «أمل» والأصل «الأءْمَال» وزان الأفعال ثمّ أبدلوا الألف من الهمزة الثانية التي هي فاء الكلمة لكونها ساكنة بعد فتحة فصار «الآمال».

ولا يخفى ما في هذه العبارة من صنعة الجناس بين لفظتي «أمال» و«آمال» إذا قرأتهما ساكني اللّام هكذا: «هذا آخِرُ ما قصدتُهُ من إيراد أَمَالْ • لي بها في الدارين آمَالْ».

(٢) «خُذْ» فعل أمر من «الأخذ» وضمير المؤنّث الذي هو المفعول راجع إلى «الأمالي» و«تحفةٌ» عطف بيان من الضمير وكذا «جَوْنَةٌ» و«فرائد» و«عقائل».

(٣) له معنيان: الوالي وهو فُعْلان يذكّر ويؤنّث والجمع: «السلاطين» والحجّة والبرهان ولا يجمع لأنّ مجراه مجرى المصدر. [الصحاح ٣: ١١٣٣]

(٤) اسم فاعل من «حذق، يحذق» من باب «ضَرَبَ، يضرب» والمصدر: «الحِذْق» ـ بفتح الحاء وكسرها ـ و«الحَذاقة» ـ بفتح الحاء ـ و«الحِذاق» ـ بكسر الحاء ـ بمعنى الماهر والأُستاذ.

(٥) «التُّحْفَة» وزان «غرفة» ما أتحفتَ به غيرك من البرّ. وكذلك «التُّحَفَة» وزان «التهمة» والجمع: «تُحَف» وزان «غُرَف» وبه سمّي كتاب «تحف العقول عن آل الرسول» لابن شعبة رضوان الله عليه.

(٦) وزان «تقول» أجوفُ واويّ ثلاثي مجرّد مؤنّث غائبة من قولهم: «راعني الشَّيْءُ» أي أعجبني، ومن باب «نصر، ينصر» كما لا يخفى.

(٧) أي للناظرين إليها أو فيها.

(٨) «المَرْأى» ـ وزان «المَرْعَى» ـ المنظر الحسن وكذلك «المَرْآة» على «مَفْعَلَة» يقال: «امرأة حسنةُ المرآة والمَرْأي» وضمير المضاف إليه فيها راجع إلى «التحفة».

(٩) قد تقدّم معناه وهي عطف على «تحفةٌ».

(١٠) وزان «تَرُوْع» مثلها في كونها أجوف ثلاثيّاً مجرّداً من قولهم: «ضاع المِسْكُ» أي تحرّك وانتشرت رائحته. [الصحاح ٣: ١٢٥٢]

في الأقطار[١] رَيّاها[٢]، وفرائد فوائد[٣] لم تَجُدِ الأيّامُ[٤] بشَرْواها[٥]، وعقائل مسائل[٦] لم يتيسّر[٧] لأحد خِطْبَتُها[٨] .....

---

(١) جمع «القُطْر» ـ بضمّ القاف وسكون الطاء وبعدها راء ـ وهو الجانب والناحية و«الأقطار» النواحي. و«القَطْر» وزان «التمر» جنس «القَطْرة» وزان «التمرة» وهو المطر، والقِطْر ـ بكسر القاف ـ النحاس ولا يجمعان على «الأقطار» فلا يكونان مرادَيْن.

(٢) «الرَّيّا» ـ بفتح الراء وتشديد الياء مفتوحةً ـ الرائحة الطيّبة كما قال امرؤ القيس:

متى قامتا تضوّع المِسْك منهما ... نسيمَ الصَّبا جاءت برَيّا القرنفل

[شرح القصائد العشر: ١١]

(٣) والأصل: فوائد كالفرائد فهي من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف و«الفرائد» كبار الدرّ و«الفوائد» جمع فائدة وهي ما استفدت من علم أو مال تقول منه: «فادت له فائدة» وهي أجوف يائي. [الصحاح ٢: ٥١٨ و٥٢١]

(٤) «لم تَجُدْ» من «جَادَ، يجود، جُوْداً» فهو «جواد» أجوف واوي و«الأيّام» في الأصل: «الأيوام» ثمّ أُبدل وأُدغم وهي فاعل «لم تَجُدْ».

(٥) الضمير المؤنّث راجع إلى «الفرائد» و«الشَّرْوَى» بمعنى المِثْل. قال الجوهري: شَرْوَى الشيءِ مِثْلُه. وأصله: «شَرْيَا» أبدلوا ياءها واواً فقالوا: «شروى» وذلك في الاسم دون الصفة وقد تقدّم. وذلك لأنّه من «شريت» وكذلك «تقوى» وأصله: «وَقْيَى» من «التقية». والشارح يقول: «هذه الأمالي التي أمليتها في شرح الشافية هي فوائد كبيرة لم يسمح الزّمان بمثلها. ولكنّه لم ينصف لأنّ زمان الرضيّ سمح بمثلها ودوّنها الرضي في شرحه ثمّ أخذها الشارح ولخّصها.

(٦) عطف على قوله: «فرائد فوائد» و«العقائل» جمع «عقيلة» وهي كريمة الحيّ وكريمة الإبل، وعقيلة كلّ شيء أكرمه والدُّرّة عقيلة البحر. [الصحاح ٥: ١٧٧٠]

(٧) أي لم يمكن ولم يقدر أحداً من الناس طلبها والوصول إليها.

(٨) الضمير المؤنّث راجع إلى عقائل و«الخُطْبة» ـ بضمّ الخاء ـ بمعنى الخطابة على المنابر وهي غير مرادة هنا، والخِطْبة ـ بكسر الخاء ـ هي أن تخطب المرأة من أهلها وتطلبها،

⇐

ولو تمنّاها * ولي[١] الدّواوين[٢] من تولّاها * والجأ[٣] إليه يكن حُدَيّاها * والمُؤَمَّلُ[٤] مِنْ حُضْرة[٥] .....

⇐ وكلمة «لو» وصليّة لإفادة المبالغة، وضمير «تمنّاها» راجع إلى عقائل، وفي العبارة استعارة لطيفة حيث إنّ تشبيه مطالب الكتاب بعقائل الأحياء ـ وهو تشبيه مضمر في النفس ـ استعارة بالكناية ثمّ ذكر مع المشبّه ما يلازم المشبّه به وهو كثرة الخُطّاب وعدم التيسّر لكلّ أحد وهي استعارة تخييليّة. يعني هذه الأمالي تشبه كرائم الأحياء والبنات المكرمات فكما لا يمكن لكلّ أحد الوصول إليهنّ بالخطبة ولو تمنّاهنّ فكذا هذه الأمالي لا يمكن لكلّ أحد فهمها ولقد صدق فيما قال فإنّ القاصرين في زماننا تصدّوا لتدريسه ولم يفهموه ولم يتيسّر لهم الوصول إلى مداه فأضلّوا كثيراً وضلّوا عن سواء السبيل.

(١) «ولي» من الولاية وهي بمعنى تولّى وترأّس ومنه: المتولّي لأُمور العالم والخلائق القائم بها والمتصرّف في الأشياء وهُوَ الذي يفوّض إليه النظر في الأُمور.

(٢) جمع «الديوان» والمراد به هنا ديوان المحاسبات أو ديوان الإنشاء أو ديوان القضاء ونحوه ممّا كان للسلاطين والملوك والأُمراء، ومراد الشارح: أنّ من تولّى وتعلّم هذه الأمالي حصلت له ملكة إدارة الدواوين أي أنّ من قرأ هذا الكتاب درساً وتدريساً يستطيع أن يلي ويتولّى دواوين الملوك ويكون رئيساً لديوان المحاسبات أو ديوان الإنشاء أو ديوان القضاء ونحوها. [مقدّمة ابن خلدون: ٢٤٣]

(٣) أي لُذْ بالذي تولّاها فضمير «إليه» راجع إلى لفظة «مَنْ» في قوله: «مَنْ تولّاها» أي ارجع أنت إلى الذي يتولّى عقائل المسائل من هذا الكتاب «يكن» مجزوم في جواب الأمر أي يكون المتولّي لها «حُدَيّاها» الضمير راجع إلى «الدواوين» أي حُدَيّا الدواوين وغايتها. «حُدَيّا» وزان «الثُريّا». قال عمرو بن كلثوم يصف قبيلته:

حُدَيّا الناس كلّهم جميعاً ... مقارعةً بنيهم عن بَنِينا

قال الخطيب التبريزي: «حديّا الناس» أشرف الناس. يقال: أنا حُدَيّاك في الأمر أي فوقك و«الحُدَيّا» الغاية. [شرح القصائد العشر: ٢٣٢]

(٤) «أمّلته، تأميلاً» مبالغة وتكثير وهو أكثر من استعمال المخفّف. [المصباح المنير ١: ٢٢]

(٥) مثلّث الحاء فناؤ الشيء وقربه.

ولو تمنّاها ، وَلِّ [١] الدّواوين [٢] من تولّاها ، والجأ [٣] إليه يكن حُدَيّاها ، والمُؤَمِّلُ [٤] مِنْ حُضْرة [٥] .....

⇐ وكلمة «لو» وصليّة لإفادة المبالغة، وضمير «تمنّاها» راجع إلى عقائل، وفي العبارة استعارة لطيفة حيث إنّ تشبيه مطالب الكتاب بعقائل الأحياء ـ وهو تشبيه مضمر في النفس ـ استعارة بالكناية ثمّ ذكر مع المشبّه ما يلازم المشبّه به وهو كثرة الخُطّاب وعدم التيسّر لكلّ أحد وهي استعارة تخييليّة. يعني هذه الأمالي تشبه كرائم الأحياء والبنات المكرمات فكما لا يمكن لكلّ أحد الوصول إليهنّ بالخطبة ولو تمنّاهنّ فكذا هذه الأمالي لا يمكن لكلّ أحد فهمها ولقد صدق فيما قال فإنّ القاصرين في زماننا تصدّوا لتدريسه ولم يفهموه ولم يتيسّر لهم الوصول إلى مداه فأضلّوا كثيراً وضلّوا عن سواء السبيل.

(١) أمر من «التولية» يقال: ولّيته الأمر أي جعلته والياً عليه والمراد: فوّض إلى من يتولّى هذه المسائل وينظر فيها أمر إدارة الدواوين لأنّه يصلح لها بممارسة هذا الشرح.

(٢) جمع «الديوان» والمراد به هنا ديوان المحاسبات أو ديوان الإنشاء أو ديوان القضاء ونحوه ممّا كان للسلاطين والملوك والأمراء، ومراد الشارح: أنّ من تولّى وتعلّم هذه الأمالي حصلت له ملكة إدارة الدواوين أي أنّ من قرأ هذا الكتاب درساً وتدريساً يستطيع أن يلي ويتولّى دواوين الملوك ويكون رئيساً لديوان المحاسبات أو ديوان الإنشاء أو ديوان القضاء ونحوها. [مقدّمة ابن خلدون ٣: ٢٤]

(٣) أي لُذْ بالذي تولّاها فضمير «إليه» راجع إلى لفظة «مَنْ» في قوله: «مَنْ تولّاها» أي ارجع أنت إلى الذي يتولّى عقائل المسائل من هذا الكتاب «يكن» مجزوم في جواب الأمر أي يكون المتولّي لها «حُدَيّاها» الضمير راجع إلى «الدواوين» أي حُدَيّا الدواوين وغايتها. «حُدَيّا» وزان «الثُريّا». قال عمرو بن كلثوم يصف قبيلته:

حُدَيّا الناس كلّهم جميعاً مقارعةً بنيهم عن بَنِينا

قال الخطيب التبريزي: «حديّا الناس» أشرف الناس. يقال: أنا حُدَيّاك في الأمر أي فوقك و«الحُدَيّا» الغاية. [شرح القصائد العشر: ٢٣٢]

(٤) «أمّلته، تأميلاً» مبالغة وتكثير وهو أكثر من استعمال المخفّف. [المصباح المنير ١: ٢٢]

(٥) مثلّث الحاء فناؤ الشيء وقربه.

وصلّى الله على محمّد وآله الطّاهرين.

⇐ وفيه أربع لغات: إحداها: «آمِيْنَ» ـ بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة ـ وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً ولكن فيها بُعْدٌ عن القياس، إذ ليس في اللغة العربيّه اسمٌ على «فاعيل» وإنّما ذلك في الأسماء الأعجميّة كـ«قابيل» و«هابيل» ومن ثَمَّ زعم بعضهم أنّه أعجميّ وعلى هذه اللغة قوله:

يا ربّ لا تسلبنّي حبّها أبداً ويرحم الله عبداً قال: «آمينا»

والثانية: كالأولى إلّا أنّ الألف مُمَالة للكسرة بعدها، ورويت عن حمزة والكسائيّ.

والثالثة: «أمين» ـ بقصر الألف على وزن «قدير» و«بصير» قال:

* أمين فزاد الله ما بيننا بعداً *

وهذه اللغة أفصح في القياس وأقلّ في الاستعمال حتّى أنّ بعضهم أنكرها.

والرّابعة: «آمّين» ـ بالمدّ وتشديد الميم ـ روي ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق عليه السلام وأنّه قال: تأويله: قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيّب قاصداً. نقل ذلك عنهم الواحديّ في «البسيط» اهـ مختصراً. [إعراب ابن خالويه: ٣٤ـ٣٦، شرح شذور الذهب: ١٥١ـ١٥٣]

الحمد لله ربّ العالمين * والصّلاة والسلام على محمّد وآله الطاهرين * ولعنة الله وملائكته ورسله على أعدائهم أجمعين * ولاسيما الغاصبين والناكثين والقاسطين والمارقين * من الآن إلى قيام يوم الدين * هذا آخر كلامنا في تعليق «أمالي النيسابوري» على «شافية» ابن الحاجب * وأنا العبد الضعيف أبو القاسم شرف الدين محمّد زكي الجعفري الأديب الدرّه صوفي ابن المؤيّد المسدّد حافظ علي المولوي *

قد وقع الفراغ من كتابة هذه الأوراق في اليوم الثامن والعشرين من رمضان المبارك سنة ١٤٢٠ هق ووفّقني الله تعالى لإعادة النّظَر فيها في غُرّة صفر الخير سنة ١٤٢٨هـ وذلك ببركات حامل لواء الأدب في بلاد «خراسان» وما والاها وهو الإمام أبو الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه وعلى آبائه الطاهرين وأولاده المعصومين أفضل التحيّات والتسليمات.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فهرس المصادر

«أ»

١ ـ أعيان الشيعة / شاعر المجتهدين ومجتهد الشعراء السيّد محسن الأمين / بيروت ـ دار التعارف للمطبوعات ـ ١٤١٠هـ.

٢ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب لابن قتيبة / ابن السيّد البطليوسيّ / ببروت ـ دار الجيل ـ ١٩٧٣م.

٣ ـ الأفعال / أبي القاسم عليّ بن جعفر بن عليّ السَّعْدي المعروف بابن القطّاع الصِّقِلّيّ المتوفّى سنة ٥١٥ هـ / تحقيق: إبراهيم شمس الدين / بيروت ـ دار الكتب العلميّة / الطبعة الأُولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.

٤ ـ الأفعال / أبي بكر محمّد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم الأندلسيّ المعروف بابن القوطية المتوفّى سنة ٣٦٧ هـ / تحقيق: إبراهيم شمس الدين / بيروت ـ دار الكتب العلميّة / الطبعة الأُولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٥ ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك / أبي محمّد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصريّ المتوفّى سنة ٧٦١ هـ / تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد / الطبعة السادسة ١٩٨٠ م دار إحياء التراث العربي ـ لبنان.

٦ ـ الأعلام / خير الدين الزِّرِكْلي / بيروت دار العلم للملايين / الطبعة السادسة ـ ١٩٨٦م.

٧ ـ الألفيّة النوريّة / حسن العريضي الخراساني المتوفّى سنة ١٣٠٦هـ / مجمع البحوث الإسلاميّة التابعة للآستانة الرضويّة ـ ١٣٦٩ش.

٨ ـ الأشباه والنّظائر / جلال الدين السيوطي المتوفّى سنة ٩١١ هـ / بيروت ـ دار الكتاب ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م.

٩ ـ أساس البلاغة / أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفّى سنة ٥٣٨ هـ / تحقيق: عبدالرحيم محمود / تعريف أمين الخولي / بيروت ـ دار المعرفة ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

١٠ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / أبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفّى سنة ٣٧٠ هـ / تحقيق: عبدالرحيم محمود / دائرة المعارف العثمانيّة في حيدرآباد الدكن ـ هند.

١١ ـ الاقتراح في علم أُصول النّحو / جلال الدين السيوطيّ المتوفّى سنة ٩١١ هـ / تحقيق: وتعليق: أحمد محمّد قاسم المدرّس في كلّيّة اللغة العربيّة / جامعة الأزهر / ط نشر أدب الحوزة عن طبعة مصر ـ ١٣٩٦ هـ / ١٩٩٧ م.

«ب»

١٢ ـ بحار الأنوار / العلّامة المجلسيّ / بيروت ـ مؤسّسة الوفاء / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٣ ـ البرهان في علوم القرآن / بدر الدّين محمّد بن عبدالله الزركشيّ المتوفّى سنة ٧٩٤ هـ / تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا / بيروت ـ دارالفكر ـ ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م / والكتاب أربعة أجزاء.

١٤ ـ بُغْيَةُ الوُعَاة في طبقات اللغويّين والنُّحاة / جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفّى سنة ٩١١ هـ / تحقيق: محمّد أبوالفضل إبراهيم / بيروت ـ دار الفكر / الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م عن الطبعة المصريّة / والكتاب جزءان.

«ت»

١٥ ـ التصريح على التوضيح / خالد بن عبدالله الأزهري في شرح أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ ويهامشه حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي / دار الفكر ـ بيروت / والكتاب يقع في جزئين كبيرين عن الطبعة المصريّة الأزهريّة ١٣٤٤ هـ.

١٦ ـ تاريخ الأدب العربي / عمر فرّوخ / بيروت ـ دار العلم للملايين / الطبعة الخامسة ١٩٨٤م / والكتاب يقع في ستّة أجزاء.

١٧ ـ التعريفات / أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ الجرجاني المتوفّى سنة ٨١٦ هـ / تحقيق: محمّد باسل عيون السود / بيروت ـ دار الكتب العلميّة ـ ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

١٨ ـ تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام / السيّد حسن الصدر / عاصمة التشيّع ـ العراق / بغداد ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١م .

١٩ ـ تهذيب اللغة / أبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري ٢٧٢ ـ ٣٧٠هـ / تحقيق : عبدالسلام محمّد هارون ـ محمّد علي النجّار / مصر ـ دار القوميّة العربيّة ـ ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م / والكتاب سبعة عشر جزءً .

٢٠ ـ تاج العروس من جواهر القاموس / مرتضى الحسيني الزبيدي اليماني .

٢١ ـ تفسير المراغيّ / الشيخ أحمد مصطفى المراغيّ / شيخ الجامع الأزهر / بيروت ـ دار الفكر / الطبعة الثالثة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

٢٢ ـ تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس / الفيروزآباديّ / بيروت ـ دار الكتب العلميّة عن الطبعة المصريّة / مراجعة : علي محمّد الضباع شيخ المقارئ المصريّة .

«ج»

٢٣ ـ جمهرة اللغة / أبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد المتوفّى سنة ٣٢١هـ / تحقيق : الدكتور رمزي منير بعلبكيّ / بيروت ـ دار العلم للملايين ١٩٨٧ م / الطبعة الأُولى .

٢٤ ـ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام / محمّد حسن النجفيّ ١٢٦٦ هـ / تحقيق : الشيخ عبّاس القوچاني ـ طهران ـ دار الكتب العلميّة ـ الآخوندي ، الطبعة الثالثة ١٣٦٧ شمسيّة / والكتاب ٤٣ جزءً .

«ح»

٢٥ ـ حياة الحيوان الكبرى / كمال الدّين محمّد بن موسى الدّميري ٧٤٢ ـ ٨٠٨هـ / ط ايران المطبعة الحيدريّة ـ قم ١٣٧٨ش عن الطبعة المصريّة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر / الكتاب يقع في جزئين / ويليه «عجائب المخلوقات» / زكريّا بن محمّد بن محمود القزويني ٦٠٠ ـ ٦٨٢هـ .

٢٦ ـ حاشية الدمنهوريّ المسمّاة بالإرشاد الشافي على متن الكافي في علمي العروض والقوافي / العلّامة السيّد محمّد الدمنهوريّ المصريّ على متن أبي العبّاس أحمد بن شعيب القنائي / مصر مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ذي الحجّة ـ ١٣٤٤هـ .

٢٧ ـ حاشية الدسوقي على «مختصر المعاني» للتفتازاني / مصطفى محمّد عرفة الدسوقي / تركيا مطبعة الحاج محرّم أفندي البوسنوي أواخر جمادى الأُولى ١٣٠٩ هـ / والكتاب يقع في جزئين.

٢٨ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل / تحقيق: تركي فرحان المصطفى / بيروت ـ دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى ـ ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م / والكتاب جزءان.

«خ»

٢٩ ـ الخصائص العربيّة / الإمام أبي الفتح بن جنّي الإمامي / تحقيق: الأُستاذ محمّد علي النجّار / والكتاب يقع في ثلاثة أجزاء / بيروت ـ دار الكتب ـ ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م.

٣٠ ـ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب / عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠ ـ ١٠٩٣ هـ / تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون / مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م / والكتاب يقع في ثلاثة عشر جزءً.

«د»

٣١ ـ ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري / تحقيق: علي العسيلي / بيروت ـ مؤسّسة النّور ـ ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م / الطبعة الأُولى.

٣٢ ـ ديوان قيس بن الخطيم / بيروت ـ دار صادر ١٣٨٧ هـ.

٣٣ ـ ديوان دعبل / تحقيق: عبدالصاحب الدجيليّ / بيروت ـ دار الكتاب اللبناني / الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

٣٤ ـ ديوان ذي الرُّمّة شرح الإمام أبي نصر الباهلي / تحقيق: واضح عبدالصمد / بيروت ـ دارالجيل الطبعة الأُولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م / والكتاب جزءان.

٣٥ ـ ديوان الحماسة / أبي تمّام حبيب بن أوس الطّائيّ المتوفّى سنة ٢٣١ هـ برواية أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمّد بن الخضر الجواليقيّ المتوفّى سنة ٥٤٠ هـ / تحقيق: أحمد حسن بَسَج / بيروت ـ دار الكتب العلميّة / الطبعة الأُولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

٣٦ ـ ديوان الشريف الرضي / بيروت ـ دار صادر بمقدّمة كرم البستاني، جزءان.

٣٧ ـ ديوان امرئ القيس / تحقيق : حسن السّندوبي / مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، نشر المكتبة التجاريّة بمصر .

٣٨ ـ ديوان أوس بن حجر / ط بيروت ـ دار صادر .

«ر»

٣٩ ـ روائع نهج البلاغة / اختيار: جرج جرداق / مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

«س»

٤٠ ـ سنن الدارقطني / علي بن عمر الدارقطنيّ ٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ، ويذيله : التعليق المغني على الدارقطني تأليف أبي الطيّب محمّدآبادي / بيروت دار إحياء التراث العربي ـ مؤسسة التاريخ العربي ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م / والكتاب أربعة أجزاء .

٤١ ـ سقط الزّند / أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي المعرّي المتوفّى سنة ٤٤٩هـ / تحقيق : أحمد شمس الدين / بيروت ـ دار الكتب العلميّة / الطبعة الأُولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م .

٤٢ ـ السنن الكبرى / أبي بكر البيهقي المتوفّى سنة ٤٥٨ هـ / وفي ذيله : الجوهر النقي ـ علاء الدين عليّ بن عثمان الشهير بابن التركماني المتوفّى سنة ٧٤٥ هـ / بيروت ـ دار المعرفة عن ط هند ، دائر المعارف العثمانيّة ببلدة حيدر آباد الدكن ١٣٥١ هـ / تحقيق : أبوالحسن الأمروهي ـ أحمد الله الندوي ـ محمّد طه النائب ـ هاشم الندوي .

٤٣ ـ سرّ صناعة الإعراب / أبي الفتح عثمان بن جنّي الموصلي المتوفّى سنة ٣٩٢هـ / تحقيق : محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل ـ أحمد رشدي شحاتة عامر / بيروت دار الكتب العلميّة ـ ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م / الطبعة الأُولى .

«ش»

٤٤ ـ شرح الشافية / الشيخ رضي الدّين محمّد بن الحسن الأسترآباذي النجفيّ المتوفّى سنة ٦٨٦هـ / تحقيق : الأساتذة محمّد نورالحسن ـ محمّد الزفزاف ـ محمّد محيي الدّين عبدالحميد / والكتاب يقع في أربعة أجزاء الجزء الرابع شرح شواهد الرّضي للبغدادي صاحب «خزانة الأدب» المتوفّى سنة ١٠٩٣ هـ / بيروت ـ دار الكتب العلميّة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

٤٥ ـ شرح القوشجيّ على التجريد / الطبعة الحجريّة بالقطع الكبير بخطّ الناسخ كلب علي بن عبّاس أنشار القزويني / تاريخ الفراغ عن الكتابة يوم الاثنين في العشر الأوّل من شوّال سنة ١٢٧٤هـق.

٤٦ ـ شرح ابن عقيل على الألفيّة / قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصريّ، المولود سنة ٦٩٨ والمتوفّى سنة ٧٦٩هـ / تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد.

٤٧ ـ شرح القصائد العشر / الخطيب أبي زكريّا يحيى بن علي التبريزي المتوفّى سنة ٥٠٢ هـ / ط بيروت ـ دار الجيل عن طبعة وزارة المعارف المصريّة.

٤٨ ـ شرح مقامات الحريريّ / أبي العبّاس أحمد بن عبدالمؤمن القيسي الشريشي / تحقيق: محمّد أبوالفضل إبراهيم / بيروت ـ المكتبة العصريّة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م / والكتاب يقع في خمسة أجزاء.

٤٩ ـ شرح الكافية / رضي الدين محمّد بن الحسن الأسترآبادي المتوفّى سنة ٦٨٦هـ.

٥٠ ـ شرح التسهيل / جمال الدين محمّد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ / تحقيق: عبدالرحمن السيّد ـ محمّد بدوي المختون / القاهرة، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م الطبعة الأولى.

٥١ ـ شرح المفصّل / موفّق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفّى سنة ٦٤٣هـ / مصر ـ المطبعة المنيريّة / والكتاب عشرة أجزاء في مجلّدين ضخمين.

٥٢ ـ شرح شواهد المغني / جلال الدين عبدالرّحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفّى سنة ٩١١هـ / تحقيق: أحمد ظافر كوجان / دمشق ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.

٥٣ ـ شرح الكافية الشافية / أبي عبدالله جمال الدّين محمّد بن عبدالله بن محمّد بن مالك الطائي الجيّاني الشافعي المتوفّى سنة ٦٧٢هـ / تحقيق: عليّ محمّد معوّض ـ عادل أحمد عبدالموجود / بيروت ـ دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م / الطبعة الأولى جزءان.

٥٤ ـ شرح أصول الكافي / المولى محمّد صالح المازندراني المتوفّى سنة ١٠٨١ هـ / ايران / والكتاب ١٢ جزءً.

٥٥ ـ شرح شذور الذهب / جمال الدين ابن هشام الأنصاري صاحب المغني / دار الطلائع المصريّة / تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد.

٥٦ ـ شرح الكمال على الشافية / كمال الدين محمّد بن معين الدين محمّد الفسوي الشيرازي المتوفّى سنة ١١٣٤هـ / تحقيق: سعدي محمودي هوراماني / الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ط طهران ـ احسان.

«ص»

٥٧ ـ الصواعق المحرقة / أحمد بن حجر الهيتمي المتوفّى سنة ٩٨٤ / تحقيق: عبدالواحد عبداللطيف / مصر مكتبة القاهرة ١٣٨٥ هـ.

٥٨ ـ الصحاح في اللغة / إسماعيل بن حمّاد الجوهري النيسابوري / تحقيق: أحمد عبدالغفور العطّار / بيروت ـ دار العلم للملايين، الطبعة الرّابعة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

«ع»

٥٩ ـ عجائب المخلوقات / زكريّا بن محمّد بن محمود القزوينيّ / المطبوع بذيل حياة الحيوان للدميري / مكتبة الحيدريّة ـ قم ١٣٧٨ش.

٦٠ ـ العقد الفريد / أبي عمر أحمد بن محمّد بن عبدربّه الأندلسي / تحقيق: أحمد أمين ـ أحمد الزّين ـ إبراهيم الأبياري / بيروت ـ دار الكتاب العربي، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٦١ ـ عروض آل الرسول صلّى الله عليه وعليهم / محمّد زكي الجعفري الأديب الدرهصوفي / مشهد ١٤٢٤ هـ.

«غ»

٦٢ ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان / نظام الدين الحسن بن محمّد النيسابوري المتوفّى ٧٢٨ هـ / ط بيروت ـ دار الكتب العلميّة، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

٦٣ ـ الغدير في الكتاب والسنّة والأدب / عبدالحسين بن أحمد الأميني النجفيّ / بيروت ـ دار الكتاب العربي / الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

«ف»

٦٤ ـ فهرست كتب خطّي كتابخانهٔ مركزي آستان قدس رضوي / جلد دوازدهم / غلامعلي عرفانيان، ناشر: كتابخانهٔ مركزي آستان قدس رضوي تاريخ ١٣٧٠ش. وهذا الجزء الثاني عشر يتضمّن مخطوطات المكتبة الرضويّة في «الصّرف والنّحو».

٦٥ ـ الفهرست / أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ المتوفّى سنة ٤٦٠ هـ / تحقيق: مؤسّسة نشر الفقاهة / الطبعة الأُولى ١٤١٧ هـق / المطبعة مؤسّسة النشر الإسلامي / الناشر مؤسّسة نشر الفقاهة.

٦٦ ـ الفهرست / ابن النديم المتوفّى سنة ٣٨٥هـ / بيروت دار المعرفة، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٦٧ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير / عبدالرؤوف المناوي ٩٥٢ ـ ١٠٣١هـ / ط دار الحديث القاهرة / والكتاب ستّة أجزاء.

«ق»

٦٨ ـ القرآن الكريم.

٦٩ ـ قرّة الطَّرف بتبيين قواعد وأبواب الصَّرف / أبي القاسم شرف الدين محمّد زكي الجعفري الأديب الدره صوفي / ايران ـ قم، دار الحجّة عجّل الله فرجه، ١٤٢٧ هـق / ٢٠٠٦ م.

٧٠ ـ القصائد السَّبع العلويّات / شعر ابن أبي الحديد المعتزلي / بيروت ـ مؤسّسة النعمان ١٩٧٩م.

«ك»

٧١ ـ الكتاب / أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفّى ١٨٠ هـ / بيروت ـ الأعلمي ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م / الطبعة الثالثة / ويهامشه «تحصيل عين الذهب من معدن الأدب في علم مجازات العرب» / الأعلم النحوي المعروف والشنتمريّ المشهور / والكتاب جزءان.

٧٢ ـ الكامل في اللغة والأدب / أبي العبّاس المبرّد النحويّ / تحقيق: محمّد أبوالفضل إبراهيم / بيروت ـ المكتبة العصريّة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م / والكتاب في أربعة أجزاء.

٧٣ ـ الكشكول / بهاء الدين محمّد العاملي المتوفّى ١٠٣٠ هـ / بيروت ـ مؤسسة الأعلمي / الطبعة السادسة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٧٤ ـ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المولود ٤٦٧ هـ والمتوفّى ٥٣٨ هـ / ومعه حاشية السيّد الشريف عليّ بن محمّد بن عليّ زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني / وكتاب الإنصاف فيما تضمّنه الكشّاف عن الاعتزال / ناصر الدين أحمد بن محمّد بن المنير الإسكندري المالكي /

وبآخره تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات / محبّ الدين أفندي / ط بيروت دار الفكر / الطبعة الأُولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٧٥ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / مصطفى بن عبدالله الشهير بـ«حاجي خليفه» وبـ«كاتب چلبي» / ط بيروت ـ دار إحياء التراث العربي عن طبعة تركيا ـ استانبول ١٩٥١ م.

«ل»

٧٦ ـ لسان العرب في اللغة / أبي القضل جمال الدين محمّد بن مكرّم بن منظور المصري المتوفّى في شعبان ٧١١ هـ / بيروت دار صادر / الطبعة الأُولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

«م»

٧٧ ـ مجموعة الشافية من علمي الصَّرف والخطّ / تحتوي على شرح أحمد بحاشية ابن جماعة وشرح النقره كار الحسيني النيسابوري وشرح الشيخ زكريّا الأنصاري على شافية ابن الحاجب / بيروت ـ عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م / والكتاب يقع في جزءين ؛ الجزء الأوّل شرح أحمد بحاشية ابن جماعة والجزء الثاني شرح النقره كار بهامشه شرح الأنصاري.

٧٨ ـ مسند / أحمد بن حنبل الشيباني / بهامشه منتخب كنز العمّال / للمتّقي الهنديّ / ط الميمنيّة مصر.

٧٩ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ على الوجيز في الفقه الشافعيّة للغزالي / أحمد بن عليّ المقرئ الفيّومي المتوفّى سنة ٧٧٠ هـ / ط ايران دار الهجرة ١٤٠٥ هـ.

٨٠ ـ المغني / جمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفّى سنة ٧٦٨ هـ / تحقيق : مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني / دمشق ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٢ م / والكتاب يقع في جزئين.

٨١ ـ المستقصى في أمثال العرب / العلّامة أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ ، المتوفّى سنة ٥٣٨ هـ ١١٤٤ م / بيروت دار الكتب العلميّة ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

٨٢ ـ مجمع الأمثال / أبي الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد الميدانيّ النيسابوريّ / تحقيق : جان عبدالله توما / بيروت ـ دار صادر ، الطبعة الأُولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

٨٣ ـ المنصف في شرح تصريف المازني / أبي الفتح بن جنّي ﷺ / بيروت ـ دار الكتب العلميّة / تحقيق : محمّد عبدالقادر أحمد عطا / الطبعة الأُولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

٨٤ ـ معجم مقاييس اللغة / أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا المتوفّى سنة ٣٩٥ هـ / تحقيق : عبدالسلام محمّد هارون / ايران مكتب الإعلام الإسلامي ١٤٠٤ هـ عن الطبعة المصريّة.

٨٥ ـ مقامات الحريري / أبي محمّد قاسم بن عليّ الحريري / بيروت ـ دار الفكر ـ ويذيله رسالة السينيّة والشينيّة / دار التراث ـ بيروت ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

٨٦ ـ المطوّل بحاشية الجرجاني / سعد الدين التفتازاني / استانبول.

٨٧ ـ المستطرف في كلّ فنّ مستظرف / شهاب الدين محمّد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهيّ / تحقيق : مفيد محمّد قميحة / بيروت دار الكتب العلميّة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٨٨ ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر / أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبدالكريم المعروف بابن الأثير الموصلي المتوفّى سنة ٦٣٧هـ / تحقيق : محمّد محي الدين عبدالحميد / بيروت المكتبة العصرية ١٤١١هـ / ١٩٩٠م / والكتاب جزءان.

٨٩ ـ معجم الأُدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب / ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي / بيروت ـ دار الكتب العلميّة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م / الطبعة الأُولى / والكتاب في خمسة أجزاء.

٩٠ ـ المعرّب / أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمّد بن الخضِر الجواليقي ٤٦٥ ـ ٥٤٠ هـ / تحقيق : أحمد محمّد شاكر / القاهرة ـ دار الكتب المصريّة، ١٣٦١ هـ / الطبعة الأُولى.

٩١ ـ المزهر في اللغة وأنواعها / جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفّى سنة ٩١١ هـ / تحقيق : محمّد أحمد جاد المولى ـ محمّد أبوالفضل إبراهيم ـ علي محمّد البجاويّ / مصر ـ دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

٩٢ ـ الممتع في التصريف / أبي الحسن عليّ بن عصفور الأندلسي / تحقيق : فخر الدين قباوة / بيروت ـ دار المعرفة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٩٣ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها / أبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ / تحقيق : علي النجدي ناصف ـ عبدالحليم النجّار ـ عبدالفتّاح إسماعيل شلبي / ط مصر ـ القاهرة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة / والكتاب جزءان.

٩٤ ـ مجمل اللغة / أبي الحسين أحمد بن فارس / تحقيق: هادي حسن حمّودي ط الكويت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م / الطبعة الأُولى معهد المخطوطات العربيّة / والكتاب ٥ أجزاء.

٩٥ ـ مفتاح العلوم / أبي يعقوب يوسف بن محمّد بن عليّ السكاكي، المتوفّى سنة ٦٢٦هـ / تحقيق: عبدالحميد الهنداوي / بيروت دار الكتب العلميّة / الطبعة الأُولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٩٦ ـ مقدمة / ابن خلدون المغربي.

٩٧ ـ المقتضب / أبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد ٢٨٥ هـ / تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة / بيروت عالم الكتب.

٩٨ ـ معجم البلدان / أبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، المتوفّى سنة ٦٢٦ هـ / بيروت ـ دار صادر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، خمسة أجزاء.

٩٩ ـ مشكاة المصابيح / أبي عبدالله الخطيب التبريزي مذيلة بالإكمال في أسماء الرجال ومصدّرة بمقدّمة الشيخ عبدالحق الدهلوي في علم الحديث / هند.

١٠٠ ـ المحكم والمحيط الأعظم / أبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده المُرْسيّ المعروف بـ«ابن سِيْدَه» المتوفّى سنة ٤٥٨ هـ / تحقيق: الدكتور عبدالحميد الهنداويّ / بيروت ـ دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

«ن»

١٠١ ـ النهجة المرضيّة في شرح الألفيّة / جلال الدين السيوطي / بخطّ عبدالرحيم الناسخ.

١٠٢ ـ نهج البلاغة / دار الهجرة / تحقيق: صبحي الصالح.

١٠٣ ـ النصّ والاجتهاد / فخر الشيعة وحجة الشريعة الإمام الأوحدي شرف الدين الموسوي العاملي روحي فداه / ايران ـ مؤسسة أُسوة التابعة لمنظّمة الأوقاف والأُمور الخيريّة / الطبعة الأُولى ١٤١٣هـ.

١٠٤ ـ «النّوادر» في اللغة / أبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، المتوفّى سنة ٢١٥ هـ / تحقيق: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني / مكتبة الكاثوليكيّة، بيروت ١٨٩٤ هـ.

١٠٥ ـ نسمة السَّحَر بذكر من تشيّع وشعر / الشريف ضياء الدين يوسف بن يحيى الحسني اليمني الصنعاني المتوفّى سنة ١١٢١ هـ / تحقيق: كامل سلمان الجبّوري / بيروت ـ دار المؤرّخ العربي / الطبعة الأُولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

١٠٦ ـ نور الأبصار / الشيخ مؤمن بن حسن بن مؤمن الشبلنجيّ / تحقيق : الشيخ عبدالوارث محمّد علي / بيروت ـ دار الكتب العلميّة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

«و»

١٠٧ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان / أبي العبّاس شمس الدين أحمد بن محمّد بن أبي بكر ابن خَلِّكان ٦٠٨ ـ ٦٨١هـ / تحقيق : الدكتور إحسان عبّاس / بيروت ـ دار صادر ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

«هـ»

١٠٨ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي / منشورات الشريف الرضي / قم ـ ايران.

١٠٩ ـ هدية الأحباب / عبّاس بن محمّد رضا القمّي المتوفّى سنة ١٣٥٩هـ / طهران ـ مكتبة الصدوق ١٣٦٢ش / مطبوعة على الحجر.

١١٠ ـ الهاشميّات / شعر أبي المستهل كميت بن زيد الأسدي / بيروت ـ مؤسسة النعمان، ١٩٧٩م.

١١١ ـ هديّة العارفين بذيل كشف الظنون / إسماعيل پاشا البغدادي / بيروت ـ دار إحياء التراث العربي عن طبعة استانبول ١٩٥١م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

فهرس العناوين

مقدّمة التحقيق ٣
مكانة التّصريف بين علوم اللغة العربيّة ٣
الشيعة وفنون الأدب ٥
الشيعة والتّصْريف ٥
الشيعة والتّصنيف في التّصْرِيف ٧
«الشّافية» ومكانتها في المعاهد العلميّة وشروحها ٨
التحقيق ١١
التعليق ١٢
رفع راية الشكر والثّناء ١٣
مقدّمة التعليق ٢١
خطبة الشارح ٢٩
تعريفُ الصرف ٤١
أصول أبنية الاسم ٤٤
أصول أبنية الفعل ٤٧
ميزان معرفة الأصلي من الزائد ٥٠
عدم اطراد الميزان في الافتعال والمكرر ٥٣
القلب التّصْرِيفي ٦٥

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

طرق معرفة القلب التصريفيّ ٦٧
الحذف الإعلاليّ وطرق معرفته ٩٠
تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل ٩٢
أقسام المعتلّ ٩٢
أبنية الاسم الثلاثي المجرّد ٩٥
أبنية الاسم الرُّباعيّ المجرّد ١٠٥
أبنية الاسم الخُماسيّ المجرّد ١٠٨
أبنية المزيد ١٠٩
١ ـ الثلاثي والرباعي ١٠٩
٢ ـ الخماسي ١٠٩
مقتضيات أحوال الأبنية ١١٠
أبنية الفعل الماضي الثلاثي ١١٣
١ ـ الثلاثي المجرّد ١١٣
٢ ـ الثلاثي المزيد ١١٥
معاني هيئات الأفعال الثلاثيّة المجرّدة ١٢٥
باب المغالبة ١٢٦
معاني هيئات الأفعال المزيد فيها ١٣٧
أبنية الرباعي ١٥٤
١ ـ الرباعي المجرّد ١٥٤
٢ ـ الرباعي المزيد فيه ١٥٥
أبنية المضارع ١٥٦
١ ـ مضارع الثلاثي المجرّد ١٥٦
٢ ـ مضارع غير الثلاثي المجرّد ١٧٠

أبنية الصّفة المشبّهة ١٧٣
أبنية المصادر ١٨٢
مصادر المجرّد السماعيّة ١٨٢
مصادر المجرّد القياسيّة بحسب الأغلب ١٩٠
مصادر غير المجرّد القياسيّة ١٩٤
مصدر المبالغة ٢٠٢
مصدر الثلاثي المجرّد الميمي ٢٠٣
مصدر غير الثلاثي المجرّد الميمي ٢٠٦
مصادر الثلاثيّة الواردة على وزن المفعول ٢٠٦
مصادر الثلاثيّة الواردة على وزن الفاعل ٢٠٧
مصدر الرباعي المجرّد الغالب وغير الغالب ٢٠٧
قانون المرّة والنوع ٢٠٩
أسماء الزمان والمكان ٢١٢
أبنية اسم الآلة ٢٢١
أحكام التصغير ٢٢٤
تصغير المُرَخَّم ٢٥٨
تصغير المبنيّات ٢٥٩
أحكام المنسوب ٢٦٤
النسبة إلى المركّب ٢٩٢
أبنية جمع التكسير ٣٠٠
جمع الثلاثي المذكّر المجرّد ٣٠١
جمع الثلاثي المؤنّث ٣٠٧
بعض أحكام المؤنّث ٣١١

جمع الصفة من الثلاثي ٣٢٠
جمع المزيد منه ٣٢٣
أبنية الجمع من الرباعي ٣٤٠
جمع الجمع ٣٤٧
التقاء الساكنين ٣٤٩
أحكام الابتداء ٣٦٥
أحكام الوقف ٣٧٦
أحكام المقصور والممدود ٤٠٦
أحكامُ ذي الزّيادة ٤١١
حروف الزيادة ٤١١
معنى الزيادة للإلحاق ٤١٤
طرق معرفة الحرف الزائد ٤١٧
١ ـ الاشتقاق ٤١٨
٢ ـ عدم النظير ٤٣٧
٣ ـ غلبة الزيادة ٤٤٢
تعيين الزائد في التضعيف ٤٤٤
موارد جواز التضعيف وعدمه ٤٤٥
أحكام الإمالة ٤٧٣
أسباب الإمالة ٤٧٤
موانع الإمالة ٤٨٣
إمالة الحروف ٤٨٨
تذييل ٤٩١
تخفيف الهمزة ٤٩٤

فهرس العناوين ٨١١

تخفيف الهمزتين المجتمعتين ٥١٤
أحكام الإعلال ٥٣٧
١ ـ إعلال الفاء ٥٤٢
٢ ـ إعلال العين ٥٥٥
٣ ـ إعلال اللّام ٦٠١
أحكام الإبدال ٦٣٣
أحكام الإدغام ٦٧٢
١ ـ المثلان وأحكامهما من حيث وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه ٦٧٤
الإدغام الواجب ٦٧٤
الإدغام الممتنع ٦٨٦
الإدغام الجائز ٦٨٧
٢ ـ المتقاربان وأحكامهما ٦٨٧
مخارج الحروف ٦٨٧
أقسام الأسنان واسماؤها ٦٨٩
مخارج الحروف المتفرّعة ٦٩٢
صفات الحروف ٦٩٦
كيفيّة إدغام المتقاربين ٧٠٣
حكم تاء الافتعال ٧١٨
الحذف التخفيفيّ ٧٢٧
مسائل التمرين ٧٣٣
قواعد الإملاء ٧٥١